مجموعة مؤلفين

العرب وتركيا

تحديات الحاضر ورهانات المستقبل



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

العرب وتركيا

تحديات الحاضر ورهانات المستقبل

العرب وتركيا

تحديات الحاضر ورهانات المستقبل

سمير العيطة
سيار الجميل
طارق المجذوب
عبد المجيد عطار
عبد الوهاب القصاب
عصام الجلبي
عقيل سعيد محفوض
علي حسين باكير

عمرو كمال حمودة
فرح صابر
محمد جمال باروت
محمد السيد سليم
محمد عبد القادر
محمد نور الدين
محمود محارب

مصطفى اللباد
منير الحمش
ناجي علي حرج
ناظم يونس عثمان
هدى حوا
هشام القروي
وجيه كوثراني
وصال العزاوي

تقديم
محمد نور الدين



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل/ سمير العيطة... [وآخ.]؛
تقديم محمد نور الدين.

٩٢٨ ص: ايض.؛ ٢٤ سم.
يشتمل على فهرس عام.
ISBN 978-9953-0-2270-3

١. البلدان العربية ـ العلاقات الخارجية ـ تركيا. ٢. تركيا ـ العلاقات الخارجية ـ البلدان العربية. ٣. البلدان العربية ـ العلاقات الاقتصادية ـ تركيا. ٤. تركيا ـ العلاقات الاقتصادية ـ البلدان العربية. أ. العيطة، سمير. ب. مؤتمر العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل (٢٠١١: الدوحة ـ قطر).
327.560561

العنوان بالإنكليزية

The Arabs and Turkey: Challenges of the Present and Reckonings of the Future

A Group of Researchers

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

شارع رقم: ٨٢٦ ـ منطقة ٦٦
المنطقة الدبلوماسية ـ الدفنة، ص. ب.: ١٠٢٧٧ ـ الدوحة ـ قطر
هاتف: ٠٠٩٧٤ ـ ٤٤١٩٩٧٧٧ فاكس: ٠٠٩٧٤ ـ ٤٤٨٣١٦٥١
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، أيار/ مايو ٢٠١٢

المحتويات

القسم الأول
في الإرث التاريخي السياسي والاجتماعي

القسم الثاني
في المصالح المتبادلة (الاقتصاد وموارد الطاقة)

القسم الثالث

في البعد الاستراتيجي (الأدوار والخيارات والمحددات)

القسم الرابع

التحديات المستقبلية

قائمة الجداول

قائمــة الأشكــال

المساهمــون

سمير العيطة

سوري الجنسية مقيم في باريس، ورئيس تحرير نشرة **لوموند ديبلوماتيك** الشهرية، حاصل على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية من باريس،ومتخصص في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين دول الوطن العربي والاتحاد الأوروبي، كما أعدّ دراسات متخصصة في الاتحاد الأوروبي لجهة الإصلاح في سورية. له عددٌ كبيرمن الدراسات العلمية والأكاديمية والمقالات التي تتناول هذه الجوانب، وقد شارك في العديد من المؤتمرات الدولية والعربية حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

سيار الجميل

عراقي الجنسية، حاصل على دكتوراه في التاريخ الحديث منذ عام ١٩٨٢ من جامعة سانت أندروس في بريطانيا، عمل محاضرًا وأستاذًا في عدة جامعات منها وهران وتونس الأولى والموصل واليرموك والإمارات. وهو أستاذ زائر في جامعة كيل في ألمانيا منذ عام ١٩٨٧. شارك في العديد من المؤتمرات الدولية والندوات العلمية في عدة أماكن في العالم. وله العديد من الكتب والبحوث الأكاديمية في التاريخ والفلسفة.

طارق المجذوب

لبناني الجنسية حاصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق من فرنسا، وخبير في القضايا القانونية للأنهار الدولية، ومهتمّ بالقضايا المائية في بلاد الشام والعراق، ولديه العديد من الكتب الأكاديمية حول ذلك أبرزها **لا أحد يشرب**. كما نشر العديد من المقالات والأبحاث العملية المتعلقة بالنهرين الدوليين دجلة

والفرات، في ضوء العلاقات التركية بالبلدان العربية المشتركة في مجرى هذين النهرين. شارك في العديد من المؤتمرات الأكاديمية العربية والدولية.

عبد المجيد عطار

حاصل على شهادة المعهد الجزائري للنفط. وهو مهندس جيولوجي. يشغل منصب مستشار دولي في ميدان النفط والريّ منذ عام ٢٠٠٤، وكان وزيرًا للموارد المائيّة في الحكومة الجزائرية بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. شغل أيضًا منصب المدير العام لمجمع الشركات الدولية (State Holding Company) المسؤولة عن إدارة ٥٩ فرعًا في قطاعات الصناعة الكيماوية والصيدلة والخدمات والنقل الجوّي والبحري وإدارة الموانئ والبنى التحتيّة السياحية. كما شغل منصب المدير التنفيذي (CEO) للشركة الجزائرية الوطنية للنفط (سوناطراك) بين عامي ١٩٩٧ و١٩٩٩. وكان مسؤولًا عن قسمَي التنقيب والاستكشاف في الشركة.

عبد الوهاب القصاب

باحث مشارك ـ منسق البرنامج الاستراتيجي في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. نال شهادة الدكتوراه في التاريخ العسكري، وفي الدراسات الاستراتيجية، ترجم العديد من الكتب والبحوث الاستراتيجية. من أهم مؤلفاته: **المحيط الهندي ودوره في السياسات الدولية والاقليمية**، **والتوازن الاستراتيجي للوطن العربي**، **والتسلح بين المفاهيمية والتطبيق**...

شغل العديد من الوظائف العسكرية، من بينها منصب معاون قائد القوة البحرية للشؤون الإدارية... عمل خبيرًا ومستشارًا لمركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة في قطر بين ٢٠٠٦ و٢٠١٠.

عصام الجلبي

مهندس نفطي متخرج من المملكة المتحدة. عمل في وزارة النفط العراقية وتدرّج في مجال اختصاصه حتى أضحى وكيلًا لوزارة النفط ثم رئيسًا لشركة النفط الوطنية، وتسلّم منصب وزير النفط. وبعد مغادرته العمل الرسمي، اهتمّ بالبحوث والدراسات الخاصّة بالشأن النفطي حتى أصبح واحدًا من المراجع المهمّة في الشأن النفطي العراقي.

أصدر كتابًا عن مركز دراسات الوحدة العربية حول النفط العراقي، وله الكثير من البحوث والإسهامات في المؤتمرات الدولية الخاصّة بذلك.

مدافعٌ عن مصالح العراق النفطية في أوراقه وبحوثه ومتصدٍّ لكل الجهود التي تهدف إلى الالتفاف على المصلحة الوطنية في مجال النفط والطاقة.

عقيل سعيد محفوض

حصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية، من كلية الاقتصاد جامعة حلب، سورية (٢٠٠٦). شغل منصب مدير التعاون الدولي في وزارة التعليم العالي (٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩). تتركّز دراساته واهتماماته العلمية على الشؤون الإقليمية (المنطقة العربية وتركيا وإيران والأكراد). وقد صدر له:

ـ **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسّسة العسكرية والسياسة العامة.** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨).

ـ **سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل،** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩).

ـ «العلاقات السورية ـ التركية: التحوّلات والرهانات»، (الدوحة: موقع المركز العربي للأبحادث ودراسة السياسات).

ـ **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية والتغيير** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢).

علي حسين باكير

باحث، متابع للشؤون التركية والإيرانية، له عدة مؤلفات ومقالات وأبحاث، من بينها كتاب **النموذج التركي والإسلاميون العرب: تجربة حزب العدالة والتنمية** (القاهرة، المركز العربي للدراسات الإنسانية، ٢٠١١).

عمرو كمال حمودة

ـ باحث في شؤون الطاقة من مصر.

ـ عمل في قطاع النفط المصري منذ عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٩٦ ليتفرغ بعد ذلك للكتابة في شؤون الطاقة.

- له العديد من المؤلفات:

- **الطاقة في إسرائيل** (عمّان: دار الكرمل، ١٩٨٧).

- **منظمة أوبك إلى أين** (مالطة: معهد الدراسات الإسلامية، ١٩٨٩).

- مؤلف مشارك في **الاقتصاد العربي في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين**، إشراف محمود عبد الفضيل، معهد البحث العربية، ١٩٩٨.

له عدد من المقالات والأبحاث في صحف ودوريات مصرية وعربية وأجنبية.

فرح صابر

حائزة الدكتوراه في التاريخ السياسي من جامعة بغداد. عملت إضافة إلى مهامها التدريسية باحثة في مركز دراسات الوطن العربي في الجامعة المستنصرية في العراق. لها الكثير من البحوث الخاصة بالشأن العراقي والعلاقات العراقية ـ التركية والعلاقات العراقية ـ الإيرانية. شاركت في العديد من المؤتمرات الأكاديمية والعلمية حول القضايا السابقة.

محمد جمال باروت

باحث سوري يعمل في مجالات بحثية، وفكريّة، ونقديّة، وتاريخيّة، وموسوعاتيّة، إضافةً إلى اختصاصه في التنمية، والتنمية البشرية والسياسية. له أكثر من ٢٥ كتابًا تفاوتت مساهمته فيها من باحث إلى مؤلف رئيسي، وباحث مشارك. عمل خبيرًا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٣ ـ ٢٠١٠). وهو المؤلّف الرئيسي لتقرير «التعليم والتنمية البشرية» ـ دمشق (٢٠٠٥)، ومدير مشروع «سورية ٢٠٢٥»، وهو أيضًا المؤلّف الرئيسي لتقاريره الاقتصادية والسكّانية والمجالية (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧)، ولتقرير الهجرة الدوليّة السورية (٢٠٠٨). حاضَر في كلية سانت أنطوني في جامعة أوكسفورد (٢٠٠٨)، وعمل أستاذًا زائرًا في مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية في باريس (٢٠٠٨). وهو باحث متفرّغ ومشارك في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

محمد السيد سليم

مصري الجنسية، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت، متخصّص في العلاقات الدولية وتحليل السياسة الخارجية. لديه العديد من الكتب في المجال أبرزها **تحليل السياسة الخارجية**، وشارك في العديد من المؤتمرات العربية والأكاديمية الدولية.

محمد عبد القادر

خبير العلاقات العربية والإقليمية في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بالقاهرة. له العديد من الكتابات والدراسات باللغات العربية والإنكليزية والتركية حول شئون الشرق الأوسط وتركيا. حاضر في العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية. محرر كتاب **الثورات الشعبية والصراعات الداخلية في الدول العربية**.

محمد نور الدين

باحث متخصص في الشؤون التركية. لبناني الجنسية، حاصل على دكتوراه في التاريخ عام ١٩٨٢. أستاذ التاريخ واللغة التركية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ الفرع الأول، الجامعة اللبنانية، ومدير مركز الدراسات الاستراتيجية ـ بيروت، ورئيس تحرير فصلية **شؤون الأوسط** الصادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية في بيروت. يجيد اللغات الفرنسية والتركية والعثمانية والبلغارية والروسية، مع إلمام بالإنكليزية. له دراسات ومقالات وترجمات في العديد من المجلات والصحف العربية والتركية والبلغارية والفرنسية. شارك في عدد كبير من المؤتمرات حول قضايا تركيا والعالم العربي، وله العديد من الكتب الأكاديمية والعلمية.

محمود محارب

باحث مشارك في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وأستاذ جامعي عربي فلسطيني له العديد من الكتب والأبحاث حول الصهيونية وإسرائيل والقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي. حصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية من «الجامعة العبرية» في القدس. حصل عام ١٩٨٦ على الدكتوراه في العلوم السياسية من قسم العلوم السياسية

في جامعة ريدينغ في إنكلترا. بين ١٩٨٧ و١٩٩٠، عمل مديرًا لمركز الأبحاث التابع لجمعية الدراسات العربية في القدس المحتلة. بين ١٩٨٩ و١٩٩٢ رأس تحرير مجلة **قضايا البحثية** في القدس المحتلة. عمل أستاذًا للعلوم السياسية والدراسات الثقافية في جامعة بيت لحم بين ١٩٩٠ و٢٠٠٠، وأستاذًا للعلوم السياسية والدراسات الإسرائيلية في معهد الدراسات الإقليمية في جامعة القدس منذ ٢٠٠١. بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٦، عمل مديرًا لمعهد الدراسات الإقليمية في جامعة القدس.

مصطفى اللباد

حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط من جامعة هامبلدت ـ برلين عام ١٩٩٤، ومدير مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية في القاهرة. متخصص في علاقات تركيا وإيران بالعالم العربي، ورئيس تحرير مجلة **الشرق نامه**، وهي مجلة تصدر باللغة الإنكليزية كلّ ربع عام، وتسلّط الضوء على تركيا وإيران وعلاقاتهما بالشرق الأوسط. وللباحث العديد من الدراسات الأكاديمية والمقالات المحكمة في العديد من الصحف العربية والعالمية.

منير الحمش

سوري الجنسية، حاصل على الدكتوراه في فلسفة الاقتصاد من أكاديمية العلوم السوفياتية في موسكو عام ١٩٩٠. شغل العديد من الوظائف الإدارية والاقتصادية في العمل الحكومي، كما كان مديرًا للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية في دمشق في الفترة ما بين ٢٠٠١ و٢٠٠٤، وقد افتتح مكتبًا خاصًا للدراسات الاقتصادية في دمشق منذ عام ١٩٩٠. للباحث العديد من الدراسات والكتب والأبحاث الأكاديمية، وقد شارك في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية.

ناجي علي حرج

عراقي الجنسية، محاضر جامعي وباحث قانوني ناشط في مجال حقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠٣، دبلوماسي في بعثة جمهورية العراق لدى الأمم المتحدة في جنيف لغاية ٢٠٠٣، مدير قسم المياه الدولية في وزارة الخارجية ـ بغداد (١٩٩٤ـ ١٩٩٩)، وعضو الفريق العامل الذي وضع اتّفاقية الأنهار

الدولية، الأمم المتحدة/ نيويورك (١٩٩٦ ـ ١٩٩٧)، وعضو الفريق العامل الذي وضع استراتيجية المياه العذبة في العالم، الأمم المتحدة/ نيويورك (١٩٩٨). له العديد من البحوث وأوراق العمل منها «المياه وحقوق الإنسان، ندوة المنظّمات غير الحكومية، الأمم المتّحدة ـ جنيف ٢٠١٠» و«قسمة المياه في القانون الدولي، حقائق بشأن نهريْ دجلة والفرات»، (كرّاس ـ ١٩٩٩) إضافة إلى العديد من الدراسات الأكاديمية والعلمية.

ناظم يونس عثمان

عراقي الجنسية، حاصل على الدكتوراه في التاريخ السياسي الحديث، كلية التربية، الجامعة المستنصرية (١٩٩٩)، عن أطروحته المعنونة «التاريخ السياسي لامتيازات النفط في إيران ١٩٠١ ـ ١٩٥١». درّس في العديد من الجامعات العراقية أبرزها بغداد ودهوك وهو عميد كلية القانون والسياسة في جامعة دهوك. من أبرز أبحاثه المنشورة: «العلاقات الإيرانية السوفييتية ما بين الحربين العالميتين ١٩١٨ ـ ١٩٣٩»، الامتيازات الروسية والبريطانية في إيران في النصف الثاني من القرن التاسع عشر»، و«صيغة هاريمان: صفحة في سجلّ العلاقات الإيرانيّة ـ الأميركيّة».

هدى حوا

باحثة مشاركة في الاقتصاد السياسي، والسياسة الدولية، عملت في مجال الصحافة وكانت في الوقت نفسه تراسل عدة مؤسسات إعلامية وتكتب حول شؤون اليونان ودول البلقان والاتحاد الأوروبي وأوضاعها. وعملت أيضًا باحثة في مجلة **الفكر الاستراتيجي العربي** الصادرة عن معهد الإنماء العربي في بيروت في أواخر الثمانينيات. أنجزت العديد من الاستشارات البحثية لفائدة منظمات الأمم المتحدة. درّست مقرر العلاقات الدولية في الشرق الأوسط في جامعة بوخارست ـ رومانيا (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠)، وفي جامعة إندي أنابوليس ـ أثينا ـ اليونان (١٩٩٥ـ ١٩٩٦). حصلت على الدكتوراه من جامعة إكزتر ـ بريطانيا عام ١٩٩٨. نُشِرت لها حديثًا مقالات حول «الصّناعات» وذلك في الفترة الممتدّة بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٨، ومن منشوراتها أيضًا **أولويات في الإعلام والاتّصال والتوعية في الصحّة الإنجابية في لبنان**، (صادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان،

٢٠٠٣)، والاقتصاد السوري (صادر عن جامعة إكزتر، ١٩٩٣). كما تناولت «تأثير النظام العالمي على العلاقات العربية بين ١٩٤٥ ـ ١٩٩٠» في رسالة الدكتوراه.

هشام القروي

تونسي الجنسية، حاصل على الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة السوربون. تخصّص في علم اجتماع النخب والعلاقات الدولية، وشملت أبحاثه دراسة شبكات السياسيين ورجال الأعمال والعسكريين على المستويين المحلي والدولي، إضافة إلى الأيدولوجيات والإطارات المرجعية والمفاهيم والقيم المقارنة. له العديد من المؤلفات الأكاديمية التي تتناول نقد الواقع السياسي العربي. شارك في عدد من المؤتمرات العلمية العربية والدولية.

وجيه كوثراني

باحث لبناني متخصص في التاريخ حاصل على إجازة في التاريخ من الجامعة اللبنانية ـ بيروت عام ١٩٦٤. دكتوراه في التاريخ، جامعة باريس الأولى ـ السوربون ١٩٧٤. دكتوراه دولية في الآداب ـ جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٨٥. أستاذ التاريخ في كلية الآداب ـ الجامعة اللبنانية ـ الفرع الأول (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٥). رئيس تحرير مجلة **منبر الحوار** منذ عام ١٩٨٩ حتى عام ٢٠٠٠. له العديد من المؤلفات في التاريخ والتاريخ الاجتماعي لمنطقة الشام وكذلك في مجال الفكر الإسلامي. له مقالات وأبحاث عديدة منشورة في مجلات عربية وأجنبية، شارك في مؤتمرات وندوات علمية وفكرية عربية وإقليمية وأجنبية.

وصال العزاوي

عراقية الجنسية، حاصلة على الدكتوراه في العلاقات الدولية، وتشغل منصب مديرة المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، كما شغلت سابقًا منصب عميدة كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين، لديها العديد من الكتب والأبحاث الأكاديمية إضافة إلى المقالات في عدد كبير من الصحف العربية المتعلقة بالشأن العراقي ودول الجوار الجغرافي. شاركت في العديد من المؤتمرات الأكاديمية العلمية والدولية.

تقديـــم

إذا كانت العلاقات بين العرب والأتراك تضرب عميقًا في التاريخ، فهي لم تعرف يومًا مسارًا ثابتًا، بدءًا من مرحلة الهيمنة التركية من خلف الخلافة في أواخر العهد العباسي، إلى ظهور دولة السلاجقة على أقسام من الجغرافيا العربية، وصولًا إلى بزوغ عهد السيطرة العثمانية على امتداد أربعمئة سنة بين عامي ١٥١٦ و١٩١٨.

غير أن ما كان بعد هذا التاريخ، اختلف جذريًا عن كل ما سبقه. لم تعد العلاقات بين قوميتين مسلمتين في إطار دولة «الأمة الدينية»، بل غارت في خيارات متباينة في معظم الاتجاهات. لم يكن مصطفى كمال (أتاتورك) استمرارًا للخط الإسلامي الذي تقاطعت فيه المراحل السابقة للدول التي شادها الأتراك، بل كان نقطة تحول في خيارات سياسية وأيديولوجية وحضارية.

أرسى أتاتورك للمرة الأولى المبدأ العلماني ركيزةً رسمية للدولة، واستقى من الثقافة الغربية، الأوروبية تحديدًا، بساطًا للسلوكيات الاجتماعية. ومع خلفائه، كان التحول يحفر أكثر فأكثر في تجذير انتماء تركيا السياسي والأمني والعسكري إلى الغرب، مع الاعتراف بدولة إسرائيل عام ١٩٤٩، والانضمام إلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢، ثم الانخراط العضوي في حلف بغداد والمواقف المتعارضة، في أغلبيتها، مع حركات التحرر العربية.

ومع أن تركيا الحديثة عرفت «طفرات» انفتاح على العالم العربي، ولا سيما مع وجود اتجاهات إسلامية في بعض الحكومات الائتلافية

(السبعينيات والتسعينيات)، جاء التحول الأكبر في عهد حزب العدالة والتنمية الذي وصل إلى السلطة عام ٢٠٠٢، وتمكن من الحكم منفردًا عبر السيطرة على البرلمان والحكومة، وبعد ذلك رئاسة الجمهورية. وما لبثت الإصلاحات السياسية التي بدأت منذ وصوله، أن طاولت كل مراكز ومؤسسات القوى المتعارضة مع سياساته، بما فيها القضاء والاستخبارات وأخيرًا المؤسسة العسكرية التي انتهى نفوذها السياسي بصورة شبه كاملة في استفتاء ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

مع حزب العدالة والتنمية، كانت تركيا تشهد رؤية جديدة لموقعها ومكانتها ودورها على الصعيدين الإقليمي والدولي. وكان للعالم العربي والإسلامي موقع مركزي من سياسات الانفتاح التركية الجديدة انطلاقًا من خلفية دينية تقول بالمشترك التاريخي والحضاري للعرب والأتراك، ولا سيما خلال العهد العثماني. ونجح حزب العدالة والتنمية خلال سنوات قليلة في إعادة تموضع تركيا الثقافي والسياسي، لتتحول الصورة النمطية السلبية لتركيا في عيون العرب، من تلك المعادية للإسلام والعرب، إلى صورة فيها الكثير من عوامل الإعجاب والتعاطف.

غير أنه مع بداية ما سُمِّيَ «الربيع العربي»، وربما قبل ذلك ببعض الوقت، كانت العلاقات التركية - العربية تدخل مرحلة جديدة نتيجة السياسات المرتبكة والمترددة في البداية، وهو ما ظلل هذه العلاقات بإشكاليات جديدة، وخصوصًا مع عودة انبعاث النظرة، لدى فئات عربية، قومية أساسًا، إلى صورة تركيا «العثمانية» وإلى صورة تركيا المتحالفة مع الغرب، التي سادت خلال الحرب الباردة، وهي صورة لم تنكرها تركيا، بل جاهرت بها نخبها الإسلامية - العلمانية الحاكمة التي ترى أن موقع تركيا هو في «البلوك الغربي».

وجاءت سياسات حزب العدالة والتنمية المنفتحة على العرب والمسلمين من جهة، ثم العائدة إلى خيار التحالف مع الغرب من جهة ثانية، لتتقاطع مع لحظة ضعف وانعدام وزن عربي غير مسبوق، عبّر عن نفسه بالغطاء العربي للغزو الأميركي للعراق، ولحروب إسرائيل ضد لبنان وغزة.

لا تستقيم النظرة إلى هذا الدور التركي الجديد إلا بوصفه نتاجَ استقالةِ العرب، بمعظم أطيافهم السياسية، من دورهم التاريخي، الذي جعل كل عوامل الطاقة الكامنة لديهم، من موقع جغرافي استراتيجي وثروات طبيعية ومن موارد طاقة هائلة ودينامية سكانية، غير موظفة بل معطلة بالكامل.

في خضم الصراع على الإمساك بناصية التاريخ، كانت الفرصة متوافرة لملء «الفراغ العربي» من كل القوى الإقليمية والدولية، سواء المهيمنة أساسًا كالولايات المتحدة، أم الناهضة حديثًا كالصين وروسيا وإيران، وصولًا إلى تركيا.

يوفّر المشترَك التاريخي والثقافي والجغرافي عوامل نفسية ومساعدة للتعاون. لكن حين تشوب هذا الموروث مجموعة من العناوين الإشكالية التي تصل أحيانًا إلى حد الاتهام بالغدر أو التعاون مع العدو، وحين تؤدي الرابطة الدينية دورًا في تجاوز مشكلات حيوية (المياه على سبيل المثال)، فإن العلاقات لن ترسو على برّ أمان وتحتاج إلى أطر جديدة «تنظمها» أكثر من أن تكون تحالفية فكيف بالاندماجية.

يحتاج العرب إلى الخروج من دائرة «الاتكال» والتطلع إلى الخارج سواء البعيد منه أو القريب. لم يعد أمام العرب منذ انتهاء عصرهم الذهبي قبل ألف سنة سوى الالتفات إلى داخلهم وإلى عناصر حيويتهم، وهُم لا يحتاجون إلى «استيراد» نماذج الآخرين، حتى إن «الاستلهام» بات يقارب معنى الاستنساخ.

لم يخرج العرب ولا الأتراك حتى الآن من دائرة «الشبهات والشكوك» في نظرة أحدهما إلى الآخر. ويمكن عزو هذه الدائرة إلى عوامل متعددة منها:

أ ـ الموروث التاريخي

لم تفلح أربعمئة سنة من «العيش المشترك» في تأسيس بنية أو بيئة فكرية صلبة موحّدة ومعزّزة للثقة المتبادلة. فلم يكن ممكنًا وقفُ مسار

تاريخي «طبيعي» في تظهير النزعة القومية التي طبعت الحراك الفكري والسياسي في أوروبا وانتشاره في بقية العالم. المجتمعات العربية لم تكن استثناء. مع ذلك «تساهل» العرب في رفض الانفصال على أساس قومي عن السلطنة، وكانوا آخر قومية تنفصل عن إسطنبول، ومع ذلك عَدَّ قوميو السلطنة الأتراك الموقف العربي خيانة وغدرًا.

بعد قرن تقريبًا من انبعاث النزعة القومية، لم يستطع خلفاء الاتحاد والترقي بكل اتجاهاتهم العلمانية والإسلامية، سواء من خلال الدور التركي في المنطقة العربية في ظل الحرب الباردة، أو من خلال عهد حزب العدالة والتنمية، أن يبددوا ما يلصق بالدور التركي من نزعة عثمانية، منذ عهد طورغوت أوزال (١٩٨٣ ـ ١٩٩٣) باعث هذه النظرة، إلى أردوغان (منذ عام ٢٠٠٢) «وريث العثمانيين والسلاجقة» بتعبيره هو في ربيع ٢٠١١.

بعد الطلاق العربي ـ التركي عام ١٩١٨، تواصل «الانفصال الذهني» مع تأسيس أتاتورك للجمهورية واعتماده العلمانية أحد أسس النظام الجديد. ومع أن بذور الفكر العلماني كانت تتحرك في عصر النهضة في المنطقة العربية، فهي لم تكن كافية لتعيد إنتاج فكر عربي علماني صلب قادر على أن يتقبل فكرة تحول الدولة من الطابع الديني إلى طابع جديد يبعد الدولة والقوانين من المؤثرات الدينية.

وقد عادت الإشارة إلى هذه النقطة، لتكون استمرارًا للتباين بين تركيا وبعض التيارات الدينية في العالم العربي، ومنها الإخوان المسلمون في مصر، عندما رفضوا في مطلع أيلول/سبتمبر ٢٠١١ دعوة رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان، من القاهرة بالذات، اعتماد العلمنة في النظام، وكانت اجابتهم ألا يتدخل أردوغان في الشؤون الداخلية لمصر. فكانت التجربة العلمانية في تركيا، رغم كل تطبيقاتها المثيرة للخلاف، تضيف بذلك، حجرًا آخر إلى بناء التباين العربي ـ التركي، أو على الأقل بين النموذج التركي العلماني والتيارات الإسلامية الوازنة في العالم العربي.

ب ـ الخيارات السياسية

مع انبثاق الدولة ـ الأمة في تركيا، ذهنيًا مع جمعية الاتحاد والترقي، وكيانيًا مع تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣، ومع توزع العرب إلى كياناتٍ تحت الانتدابين الفرنسي والإنكليزي، ولاحقًا مع استقلالات ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانت اصطفافات العرب والأتراك تنحو أيضًا في اتجاهات متعارضة. تركيا تتحالف مع فرنسا لسلخ لواء الإسكندرون من سورية عام ١٩٣٩ ومن ثم تعترف بإسرائيل عام ١٩٤٩ أي بعد سنة واحدة على قيامها، وتنضم إلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢، وتنخرط في حلف بغداد، وتقاوم الحركة القومية العربية الناصرية والبعثية وصولًا إلى معارضة استقلال الجزائر في الأمم المتحدة. ولم تتغير السياسات التركية حتى مع انتهاء الحرب الباردة عندما وقّعت الاتفاقية العسكرية الأخطر مع الدولة العبرية في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٩٦.

مع وصول حزب العدالة والتنمية، كان التحول الأكبر في السياسة الخارجية التركية في الانفتاح على العالمَين العربي والإسلامي. لكن في الممارسة العملية، لم تغادر تركيا المنظومة الأطلسية، ولا المعسكر الغربي.

على سبيل المثال، لم تتغير طبيعة مشكلة المياه بين تركيا وكل من سورية والعراق. المياه التي شاء طورغوت أوزال، بمشاريع السدود العشرين (بل الأكثر من العشرين) على نهري دجلة والفرات، أن يحبسها عن البلدين العربيين، دخلت في ترجمة وظيفتها الكاملة في نهاية التسعينيات. وكانت من أهم عوامل الشقاق العربي ـ التركي. وللمفارقة، لم تتغير وظيفة السدود هذه في حبس المياه عن دمشق وبغداد منذ مرحلة الحكومات ذات الطابع العلماني، إلى مرحلة الحكومات ذات الطابع الإسلامي المتمثلة بعهد حزب العدالة والتنمية.

كذلك استمرت الخيارات التركية في عهد الحكومات ذات الطابع الإسلامي على ما كانت عليه في عهد الحكومات العلمانية. ومن أبرز النماذج على تلك الخيارات في السياسة الخارجية عندما قال وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو إن «تركيا أخذت مكانها في المعسكر الغربي»

(صحيفة زمان، ٥/ ١٠/ ٢٠١١). وترجم ذلك في الموافقة على نشر الدرع الصاروخية في ملاطية، وسط تركيا، في استهداف مباشر للدول التي تعارض السياسات الأميركية وإسرائيل، ثم في مشاركة تركيا في حملة حلف شمال الأطلسي على ليبيا بعد ترددها في البداية.

في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان، وعدم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، والاحتضان الغربي الكامل للسياسات الإسرائيلية، يصبح الانحياز إلى المعسكر الغربي بهذه الطريقة.

* * *

ينتمي العرب والأتراك إلى حوض جغرافي وحضاري مشترك، تنتمي إليه أيضًا مكونات اجتماعية وحضارية أخرى. وإذا كانت الجغرافيا قَدَرًا يوجب على كل الأطراف التأقلم معها والعمل بشروطها فإن الخصوصيات غير المشتركة لا تلغي تصليب كل ما يقع تحت عنوان الموروث المشترك من جهة والمصالح المشتركة من جهة أخرى.

وإذا كانت تركيا تبدو أنها حسمت خياراتها في إقامة الدولة العلمانية والديمقراطية في الداخل، مع كل ما على الأتراك أن يواصلوه لاستكمال النواقص، وهي لا تزال كثيرة وعميقة وجدية جدًا، في هذا النموذج، وإذا كانت تركيا حسمت خياراتها في أن تكون «لاعبًا ـ رأسًا» في المنطقة، من خلال موقعها في التحالف مع الغرب والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فإن الكرة في الحقيقة هي في الملعب العربي بكل لاعبيه.

يغيب كل شيء عن «المدرّب العربي». غياب كامل للأهداف والاستراتيجيات وتقييم القدرات وآليات توظيفها. غاب العرب عن مسرح التاريخ منذ ألف عام وذابت حركات التحرُّر العربية في شعار أولوية فلسطين على متطلبات التنمية والديمقراطية والحريات. حفر الاستبداد والنظريات الشمولية عميقًا في الجسم العربي، فغابت القدرة على الإبداع. ولم تتغير العبر التاريخية منذ نشأة الصراعات بين البشر والأمم. الفراغ يملأه القوي. ونحن العرب نمثل، للأسف، أكثر من فراغ.

إن عودة العرب إلى ذاتهم ودورهم وموقعهم في النظامين الإقليمي والدولي، ومن خلال عناوين الحرية والعدالة والديمقراطية والوحدة وفلسطين، واستقلال القرار وتوافر الإرادة السياسية، وحدها التي تجعل منهم قوة مؤثرة ولاعبًا رئيسيًا، ورقمًا صعبًا في التوازنات والصراعات على مسرح التاريخ. وهي أيضًا وحدها التي توفر أرضًا سليمة ومتوازنة ومتكافئة في علاقاتهم بالأتراك وغير الأتراك.

على الرغم من ذلك كله، لم ييأس العرب ولا الأتراك، في أحلك الظروف، من محاولات إيجاد مشتركٍ، يمكن الانطلاق منه والبناء عليه، ولو في الحدود الدنيا. فتعددت الحوارات والمؤتمرات في السنوات العشرين الماضية، بل قبل ذلك أيضًا. وإذا كان يسجل أن الجانب العربي كان المبادر دائمًا إلى طرح مشاريع الندوات والمؤتمرات، فإنما لأنه لا يزال الأكثر إيمانًا بضرورة العمل المشترك بين جميع المكونات الأصلية لهذه المنطقة المشرقية العريقة والمهمة والحيوية.

* * *

في إطار الميراث التاريخي المشترك والحوار الجغرافي والمصالح المتبادلة بين العرب والأتراك، عقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤتمرًا علميًا بتاريخ ١٨ ـ ١٩ أيار/ مايو ٢٠١١ تحت عنوان «العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل». تناول المؤتمر خمسة محاور أساسية في العلاقات العربية ـ التركية هي: التاريخي/ المستقبلي، والسياسي الاستراتيجي، والاقتصادي، والطاقة والمياه، والمحور الاجتماعي. وقد عكس المتحاورون واقع العلاقات التاريخية والراهنة وتصورهم لمستقبلها من خلال دراسات ومقاربات واقعية خلت من المثالية والتمنيات الوهمية. بين طيات هذا الكتاب النصوص الكاملة للأبحاث التي خضعت للتقييم العلمي المسبق بنسبة عالية.

وقد اختُتم المؤتمر بجلسة «تفاكر» حواري حضرها وساهم فيها ضيوف المركز من الباحثين الأكاديميين والمتخصصين، فكان أن لخصت الجلسة اتجاهات الأبحاث من خلال محاولة الإجابة عن سؤالين:

الأول: ماذا تعني العلاقات العربية ـ التركية بالنسبة إلى العرب؟ وهل يمكن تنسيق موقف عربي إزاء العلاقات العربية ـ التركية؟ وما شكل التنسيق وشكل العلاقات؟

الثاني: هل يصلح النموذج التركي نموذجًا للحركات الإسلامية العربية؟

توافق المشاركون حول مركزية العلاقات العربية ـ التركية وأهميتها في سياق الثورات الراهنة في الوطن العربي؛ فتركيا بديل استراتيجي مهم، يتمتع بمزايا مثل الإنجازات الاقتصادية والتطور الديمقراطي والقبول العالمي، سواء مع الغرب، أو مع روسيا، أو الصين.

كما توافق المشاركون على أن التوجُّه التركي نحو الوطن العربي هو توجه استراتيجي، وأن العلاقات العربية ـ التركية تعني بالنسبة إلى العرب شريكًا استراتيجيًا يوسع من نطاق البدائل المتاحة، ويساهم في تعديل الموازين الإقليمية، والاستفادة من الخبرات التنموية والإصلاحية التركية. فضلًا عن أن تركيا هي إحدى البوابات المهمة أمام العرب للارتباط بآسيا الوسطى في طريق «الحرير الجديد» عبر آسيا.

لم تعد النظرة العربية إلى تركيا على أنها وسيط بين العرب وإسرائيل، بل على أنها مساند للحقوق العربية. وقد تبلورت تلك النظرة بعد الهجوم الإسرائيلي على قافلة أسطول الحرية، وإن كان ذلك لا يلغي العلاقات الثابتة لتركيا بإسرائيل على جميع المستويات وانتماءهما إلى حوض مشترك من المصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية.

هناك توافق عربي على بناء علاقات مشاركة مع تركيا، لكن هناك مشكلات تتعلق بترجمة هذا التوافق إلى سياسات تطبيقية لعدة اعتبارات أهمها: أن سياسات الدول العربية تجاه تركيا ومصالحها معها ليست متماثلة، كما أنها تتسم بالقُطرية الفردية. كما أننا في صدد علاقة غير متجانسة حيث يوجد في تركيا حزب سياسي له برنامج شامل للتغيير في إطار ديمقراطي. لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى الدول العربية حيث لا يسود مثل هذا البرنامج وإن كان في مرحلة الضغوط الدولية.

كما أن حزب العدالة والتنمية في تركيا يقدم رؤية لهوية تركيا في

العالم، لا للعلاقة بين الدين والدولة فحسب، وهي النقطة التي ينشغل بها العرب حاليًا.

في هذا الإطار، طرح المشاركون عددًا من الأفكار حول كيفية تنسيق العلاقات العربية ـ التركية. لعل **أولها** هو «مأسسة» تلك العلاقات من خلال دمج الأطر المؤسسية الفرعية الراهنة بين تركيا وبعض الدول العربية وتحويل ميثاق «المنتدى العربي ـ التركي» الموقّع من بعض الدول العربية عام ٢٠٠٧، إلى إطار مؤسسي تنظيمي شامل، له مقر في تركيا ومقر في جامعة الدول العربية. ومن الممكن هنا الاستفادة من خبرات المنتديات الصينية ـ العربية، والصينية ـ الإفريقية، لبناء منتدى متعدد الجوانب، للحكومات ورجال الأعمال والأكاديميين والفنانين والأدباء، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، وتكوين مؤسسة ثقافية مستقلة تشرف على الأنشطة الثقافية والتعليمية. أما **ثانيها** فهو التنسيق العربي ـ التركي في مجالات التربية والتعليم والثقافة، مع التركيز على تنقية الكتب المدرسية في التاريخ وتصفيتها من الصور النابذة.

كما أشار بعض المشاركين إلى أهمية التنسيق العربي ـ التركي في مجال ترشيد استخدام المياه وإنتاجها، من خلال تقنيات تحلية مياه البحر، مع التحذير من قبول مشروع بيع المياه للدول العربية، لأنه يخلق سابقة خطيرة لقيام دول أخرى ببيع المياه للدول العربية. كما أشار بعض المشاركين إلى أهمية وجود منتدى عربي يطرح الأفكار والسياسات على العرب والأتراك بحيث تأتي المبادرات من العرب متفاعلة مع التيارات التركية وفي إطار بناء علاقات مؤثرة. وقد كان التوجه العالم للمشاركين نحو تأكيد بناء علاقات على أسس شبكة مشتركة من المصالح، مستفيدة من التشابه الثقافي والحضاري والتاريخي العربي ـ التركي، والتحذير من بناء علاقات عربية ـ تركية تتأسس على مفهوم ما يُسمَّى العثمانية الجديدة. في هذا الإطار، أشار بعض المشاركين إلى أهمية الحوار بين الدول العربية على المستويين الرسمي وغير الرسمي، للتوصل إلى توافق عربي حول أساليب العمل المشترك مع تركيا.

أخيرًا، أشار بعض المشاركين إلى أهمية عدم الضغط على تركيا لتعديل

سياساتها الدولية الأخرى بقدر يتخطى ما تطيقه تركيا، وأن يسعوا إلى الاستفادة بالممكن والمتاح من السعي إلى تطويره تدريجًا.

مثّلت التجربة التركية، لجهة علاقة حزب له طابع إسلامي، هو حزب العدالة والتنمية، بالديمقراطية، مدارًا لسؤال عمّا إذا كانت التجربة صالحة للاقتداء بالنسبة إلى الحركات الإسلامية في الوطن العربي. احتل السؤال حيزًا واسعًا من النقاش بين المشاركين في المؤتمر، ولا سيما في ظل بروز الجماعات الإسلامية بقوة بعد الثورات العربية وتصاعد السجال حول دورها في المرحلة المقبلة في إعادة البناء السياسي في البلدان العربية.

ومع الإشارة إلى تمايز التجربة التركية في هذا المجال، برزت اتجاهات متعددة خلال النقاش التقت على أن النموذج التركي مثله مثل النماذج الأخرى، لا يمكن أن يكون قابلًا للاستنساخ لعوامل متعددة منها:

- أن السياق التاريخي والثقافي لتجارب التحديث يختلف في تركيا عنه في الوطن العربي.

- أن الحركة الإسلامية في تركيا جاءت في ظل وجود دولة حقيقية قائمة ومؤسسات متجذرة، وقبلت بما هو قائم من علمانية مع السعي لتلطيف العلمانية الموروثة في اتجاه المصالحة مع الهوية.

- أن الحركة الإسلامية في تركيا تطورت في ظل وجود هامش كبير من الديمقراطية أتاح ظهور أحزاب ذات طابع إسلامي انخرطت في العملية السياسية البرلمانية والبلدية بما هي نزول إلى حاجات المواطنين والتعرف إلى همومهم، ما أنتج نموذجًا واقعيًا.

غير أن اتجاهًا يرى مبالغة في النظر إلى النموذج التركي، حين تربط استفادة الحركات الإسلامية من هذا النموذج بالابتعاد عن العنف المسلح الذي لجأت إليه مجموعات إسلامية في العقود القريبة الماضية. كما يربط هؤلاء انتفاخ صورة النموذج التركي، بضعف الواقع العربي الذي جعله مفتوحًا على قبول كل ما يرد إليه.

يرى آخرون أن حزب العدالة والتنمية لا ينظر إلى الدولة إلا بصفتها جسرًا للعبور إلى الإرث التاريخي، العثماني الهوية، ولا يمكن أن يتجاوز الأتراكُ العربَ لأن العرب هم جزء من هذا الإرث أيضًا.

يدعو هؤلاء وغيرهم، في المقابل، إلى النظر بإيجابية وعقلانية إلى التراث الفكري الإسلامي وإلى الحاجة إلى قراءة تيارات التجديد في العالم العربي والاستفادة منها، ولا سيما مع اقتراب العديد من رواد هذا الفكر إلى فهم تصالحي للدين مع الحداثة سواء في سورية أو في مصر. بل يرى هؤلاء أن الإرث الفكري الإسلامي المعاصر هو أغنى بكثير مما هو في تركيا ويمكن أن يوفر تفاؤلًا عمليًا.

أما مجالات الاستفادة من النموذج التركي من جانب الإسلاميين العرب، فيمكن أن يكون من خلال القبول بمبدأ تداول السلطة ووضع الدولة خارج سياسات الحكم والحزب الواحد. ومن شروط تحقيق ذلك قيام مؤسسات قوية للدولة والمجتمع المدني.

كما تُركّز هذه النظرة على أن النموذج التركي قابل للاستلهام بقدر ما تضع الحركات الإسلامية في العالم العربي نموذجًا من المصالح والخدمات التي يمكن أن تقدمها للشعب لا لجهة استخدام الشعارات الأيديولوجية وحدها. وهذه مهمة تتصل بالحركات الإسلامية العربية نفسها لا بالنماذج الأخرى.

كما أن نجاح الاستفادة من النموذج التركي يكون بالخروج من حالة الذرائع (الاستعمار وإسرائيل) التي يمثلها «النموذج العربي» إلى حالة البدائل العملية في تلبية مطالب المواطنين الدنيوية التي يمثلها النموذج التركي وهي سببُ تقدُّمِه.

في هذا الإطار، فإن بعض السلوكيات المستجدة للحركات الإسلامية، ولا سيما في تونس ومصر، قد تكون إشارات مشجعة إلى الاعتقاد بوجود رغبة في الاستفادة من التجربة التركية لدى هذه الحركات.

وإذ تُختصر المقاربات بأن النموذج التركي حالة موحية وأن خصوصيته

الأساسية هي في نجاحه في الانتقال إلى الحداثة مع الحفاظ على الهوية الإسلامية، شدد الجميع على ضرورة أن يخلق العرب، لجهة علاقة الحركات الإسلامية بالدولة، نموذجهم الخاص بهم الذي يراعي تاريخهم وثقافتهم والتحديات التي تواجههم.

مع التأكيد أن المسؤولية لا تقع على عاتق طرف دون آخر؛ فالسلوكيات المعتدلة للحركات الإسلامية في الوطن العربي وقبولها باللعبة الديمقراطية توازيه أيضًا ضرورة وجود مؤسسات تتيح توفير الديمقراطية واستيعاب الجميع بحيث لا تهمّش أحدًا.

محمد نور الدين

تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١

القسم الأول

في الإرث التاريخي السياسي والاجتماعي

الفصل الأول

إشكاليات في التأريخ العربي للدولة العثمانية ومجتمعاتها: مراجعة للمفاهيم والفرضيات

وجيه كوثراني

تمهيد لتحديد الإشكاليات

كان عليَّ، منذ بداية عهدي بالبحث التاريخي، وقد اخترت دراسة موضوعات تتعلّق بالاجتماع السياسي العربي في المرحلة العثمانية، ولا سيما في بلاد المشرق، وعلى وجهٍ أخص في لبنان وبلاد الشام، أن أبدأ أولًا بالاطلاع على الإطار التاريخي العام، حيث تنتظم هذه الموضوعات الجزئية في داخله، أي في بنيته، وفي نظام (سيستام) اشتغال هذه البنية، وعلى العديد من المستويات: مستوى الملكية الزراعية وطرق الاستثمار والجباية، ومستوى طبيعة السلطة ومراتبها وفئاتها في المجتمع وفي الحكم، ومستوى العلاقات بين سلطة المركز وسلطة الأطراف والطبقات والفئات. . . إلخ. فتبيّن لي أنه لا يمكن دراسة الجزء إلّا من خلال الكل، ولا يمكن دراسة مرحلة إلّا من خلال علاقتها بسابقتها، فضلًا عن ضرورة الاستفادة من معطيات الجغرافية - التاريخية، والجغرافية البشرية والجغرافية السياسية. هذا كله ما كان يمكن وعيه وعقله، إلّا من خلال اعتبار أمريْن منهجيين:

- التأريخ للمُدد الطويلة.

- النظر إلى المكان بمنظارين، بمنظارَي الميكرو والماكرو معًا، أي

التدقيق في الجزء، وإدراك أبعاده في الكل والمحيط. كانت هذه هي الحال عندما تناولت موضوعة التكوين التاريخي للبنان، أو موضوعة طبيعة السلطة (أو السلطات في بلاد الشام)، أو موضوعة الدين والسياسة (أي الفقيه والسلطان) أو الصراع على طرق المواصلات بين آسيا والمتوسط في التجربة الصفوية والتجربة العثمانية... أو عندما تناولت موضوعات فرعية كالتمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، وأزمة الانتقال من الاجتماع العصباني ـ السلطاني إلى الاجتماع الوطني... إلخ.

كانت دراسة الدولة العثمانية ومجتمعاتها واقتصاداتها وسلطاتها، كحلقة أساسية من حلقات التاريخ الإسلامي، ضرورية، بل حاجة معرفية لا بد منها لفهم أي جزء أو أي ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية انتسبت زمنيًا إلى هذا التاريخ المديد (التاريخ العثماني)، وتركت تداعياتها في الزمن الحاضر.

غير أن الاطّلاع على ما كتبه المؤرّخون العرب المعاصرون، حتى السبعينيات من القرن الماضي، وباستثناءات قليلة جدًا، كان يشير إلى وجود نظرتيْن سائدتيْن إلى الدولة العثمانية (وربما لا يزال مفعول هاتيْن النظرتيْن قائمًا حتى اليوم).

نظرة صيغت بتأثير الأيديولوجيا القومية، ترى الدولة العثمانية استعمارًا، بل إنها «نير»، مَنَعَ النهوض والتقدُّم، وأسّس للتخلُّف. والمفارقة ألّا يجري الانتباه في هذا الإدراك، إلى استمرار الحكم العثماني ٦٠٠ سنة، أي أقل من نصف عمر التاريخ الإسلامي بقليل، فهل يُعقَل أن يستمر «النير»، ٤٠٠ سنة، أي ثلثي تلك القرون الستّ على رقاب الشعوب العربية؟

نظرة ثانية، صِيغت بتأثير الأيديولوجيا الإسلامية السياسية، ترى الدولة العثمانية «خلافة إسلامية» شرعية. فيذهب أصحاب هذه النظرة بذلك مذهب السلاطين العثمانيين المتأخرين، عندما شدّد هؤلاء على منصب الخلافة وركّزوا عليه، كصيغة ممانعة وتعبئة للشعوب الإسلامية في مواجهة الغرب الاستعماري، وكان أبرز من فعل ذلك السلطان عبد الحميد الثاني..

هاتان النظرتان إلى التاريخ العثماني، وإن تناقضتا في «التقييم»،

تشتركان في سمات وخصائص منهجية واحدة، هي خلط المراحل التاريخية، وإسقاط زمن تاريخي على زمن آخر. فمن جهة المؤرّخين الإسلاميين، ثمة نظرة أحادية إلى مفهوم الخلافة والاعتقاد باستمراريتها عبر الأزمنة من دون اعتبار لضعفها واضمحلالها منذ زمن بعيد، وحلول السلطنات وإمارات التغلب محلها. ومن جهة المؤرخين القوميين، ثمة إسقاط لسنوات «التتريك وتداعيات الثورة العربية» على قرون الدولة العثمانية برمتها.

على أنّ السنوات الثلاثين الأخيرة، شهدت أعمالًا تأريخيّة جديدة، سواء من بعض المؤرخين العرب أو الأتراك، إلى حدٍّ يمكن معه أن نرى في هذه الأعمال «تاريخًا جديدًا» مضمونًا ومنهجًا.

في هذه الورقة البحثية، لا يسعني إلا التلخيص المكثّف لأفكار ومفاهيم رئيسية هي نوعٌ من الإشكاليات التي عالجتها في كتب ودراسات عديدة؛ أستعيدُ بعضًا منها لعلّها تُلقي الضوء على منظور مختلف لطبيعة الدولة العثمانية، ولا سيما لطبيعة سلطاتها ووسائط السلطة في مجتمعاتها، وبالتالي قد تُساعد على فهم أفضل لماضٍ مشترك بين العرب والأتراك، وعلى استشراف لحركة تاريخ لا تقطع بشكل مفتعل وعدائي مع الماضي ومع الجغرافيا التاريخية، من جهة، ولا ترى الأزمنة التاريخية زمنًا واحدًا حلوًا أو مرًا (خلافة أو استعمارًا)، لا تبديل فيه ولا تحوّل، من جهةٍ ثانية.

من بين هذه الإشكاليات اخترت الإشكاليات التالية:

١ ـ إشكالية تتعلق بمفهوم الدولة/ العصبية «وإمارة الاستيلاء» والتبرير الفقهي لها «كدولة سلطانية».

٢ ـ إشكالية تتعلق بدور المؤسسة الدينية، كسلطة تضفي الشرعية على الهيمنة السلطانية والأحكام السلطانية الصادرة عن هذه الأخيرة، وتقوم في المجتمع، بوظيفة وسائط وذات مهماتٍ حسبية (من محتسب)، وقضائية وإفتائية وتعليمية.

٣ ـ إشكالية تتعلق بدور التنظيم الحرفي والطرق الصوفية والأوقاف ودور كل هذا في «التوازن الاجتماعي».

٤ ـ إشكالية تتعلق بنظام الإقطاع العسكري (الزعامات والثيمار)، ودور هذا النظام في تأمين مهمّات عسكرية وإدارية ومالية واقتصادية خلال القرون الأولى من عمر الدولة العثمانية، ثم تحوُّله إلى نظام التزام ازداد من خلاله دور وموقع الأعيان والمشايخ المحليين في هرم السلطة العثمانية.

٥ ـ إشكالية تتعلق بالعصبيّات المحلية (مشايخها وأمرائها) وطبيعة سلطاتها محليًا (في الأطراف الريفية) وعلاقة هذه السلطات بالسلطة المركزية.

٦ ـ إشكالية تتعلق بنظام الملل العثماني، ومدى علاقة هذا النظام بمأزقٍ تاريخي ارتبط بمسار ظاهرتين محدثتين لاحقتين: الامتيازات الأجنبية وادعاءات الحماية من جهة، والتجارة الغربية، وبروز أشكال ومستويات متعددة من ثقافة الحداثة السياسية ومن الوعي الإثنِيّ القوميّ للملل، كجماعات سياسية. هذه الإشكاليات الستّ عالجتها باختصار في القسم الأول من هذه الدراسة.

على أن كل هذا يؤدي إلى طرح إشكالية مركزية وعامة تتعلق بسؤال عن «الهوية العثمانية»، ماذا تعني وما كان مصيرها؟ وما هي تمثلاتها في مراحل التاريخ العثماني وانعطافاته وتحوّلاته؟ ولا سيما عندما انتهى عمر الدولة العثمانية، و«حسمت» معاهدة لوزان (١٩٢٣)، حدود الدولة وكيانها وهويتها وهوية الكيانات التي انبثقت منها، مؤسِّسةً لمفهوم ومبدأ «الناسيوناليته» في النظام الإقليمي الذي انبثق من انهيار النظام العثماني في المنطقة، ومن «عصبة الأمم» التي تكوّنت إثر الحرب العالمية الأولى.

ومن هذه الإشكالية الأخيرة، تتفرّع عدة مسائل، أختار منها ٣ مسائل كبرى:

ـ الحركة العربية المشرقية ومآلها... ومآلها أن فشلت وتكرّست عملية التجزئة في المشرق.

ـ الحركة التركية ومآلها... ومآلها أنها نجحت، فتأسست دولة/أمة في تركيا.

ـ مسألة الخلافة الإسلامية والعلمنة: فإنهما تحتاجان إلى إعادة نظر

ومراجعة، بعد أن غلفهما كل من الخطاب القومي العلمانوي والخطاب الإسلامي الأصولي والسلفي، بحجابٍ منع الرؤية التاريخية السليمة لمسار الموقف العقلاني منهما وعقلهما كحالات تاريخية معقولة لا كصورٍ أُسطورية.

كل هذا يستحق تأملًا مستقلًا وضعته تحت عنوان: «**إشكاليات الهوية في التاريخ العثماني**»، وعالجته في القسم الثاني من هذه الدراسة.

أولًا: ماذا تطرح الإشكاليات الستّ على البحث التاريخي؟

١ ـ السلطنة أو مفهوم «الدولة السلطانية»: الأصل شرعنة إمارة الاستيلاء

يدلُّ مفهوم «السلطنة» على المؤسسة التي استقرت بديلًا من مؤسسة الخلافة، بعد أن تحوّلت «إمارة الاستيلاء» (وهي شكل من أشكال تغلّب عصبية من العصبيات الوافدة إلى الإسلام) إلى صيغة حكم، أقرّها الفقهاء المسلمون السنّة على قاعدة «وجوب شروط تقليد المستولي»، على حد تعبير الماوردي[١].

وإضفاء طابع «الشرعية» على «الاستيلاء»، كان نوعًا من التبرير الفقهي لسلطنة السلاجقة التركية، حيث رأى الماوردي، على ما يبدو، توافر شروط التقليد فيها[٢]. وإننا لنلاحظ استكمالًا لهذا الخط على الصعيد العملي رجل دولة هو نظام الملك، يضع في كتابه **سياسة نامه** ومن موقعه كوزير في

---

(١) إن وجوب تقليد المستولي من قبل الخليفة كما أوردها الماوردي، هي: ١ ـ حفظ منصب الإمامة في خلافة النبوّة وتدبير أمور الملة. ٢ ـ ظهور الطاعة الدينية (...) ٣ ـ اجتماع الكلمة على الإلفة والتناصر ليكون للمسلمين يد على من سواهم. ٤ ـ أن تكون عقود الولايات الدينية جائزة والأحكام والأقضية نافذة لا تبطل بفساد عقودها ولا تسقط بخلل عهودها. ٥ ـ أن يكون استيفاء الأموال الشرعية بحقٍ (...) ٦ ـ أن تكون الحدود مستوفاة بحق وقائمة على مستحق (...) ٧ ـ أن يكون الأمير في حفظ الدين ورعًا. فهذه سبع قواعد في قوانين الشرع يحفظ بها حقوق الإمامة وأحكام الأمة، فلأجلها وجب تقليد المستولي. انظر: أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية** (بيروت: دار الكتب العلمية، [د. ت.])، ص ٣٤.

(٢) انظر مقدمة رضوان السيد، في: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، **قوانين الوزارة وسياسة الملك**، تحقيق ودراسة رضوان السيد (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٢٨ ـ ٣١.

دولة السلاجقة التركية، **«الأسس الدستورية» لتطور الإسلام السياسي في مرحلة سيادة الدولة السلجوقية في بداية القرن الحادي عشر الميلادي.**

ويلاحظ أحد المستشرقين أن آراء نظام الملك تنطلق من نظرية الماوردي في ضرورة استمرارية **السيادة الخلافية ضمن الوضع القائم**: «فعند البحث عن آثار تقاليد الماوردي الدستورية في **سياسة نامه**، لا بد من الانتباه إلى أن نظام الملك كان رجل دولة عمليًا، وأنه كان يستخدم بطريقة «عملية» فكرة استمرارية السيادة الخلافية على الوضع القائم بين يديه نتيجة التطور التاريخي، أي على مملكة سلجوقية تحكمها أسرة حاكمة تركية تسلمت زمام الحكم بقوة السيف وبأس السيادة»[٣].

فالسلطنة كما يقول أحد المؤرخين العرب: «فرضت نفسها فرضًا على المشرّعين المسلمين وقبلوها ـ بغرض إنقاذ العالم الإسلامي من التفكك ـ على أنها أمر مشروع وعلى أنها خاضعة من الناحية النظرية لسلطة الخلافة، كما حلّت السلطنة محل الخلافة في أعمالها والتزاماتها، وأصبحت المسألة تنحصر في أن الحقوق المكتسبة بالقوة إن هي إلا مشروعة، تستطيع أن ترشح لإمامة سليمة غير مطعون فيها. فلما سقطت الخلافة العباسية في ١٢٥٨، لم تكن هناك حاجة لتغيير هذه النظرية، كما أن قيام «ظل الخلافة» في القاهرة لم يغيّر من جوهر المسألة، خصوصًا وأن عددًا قليلًا جدًا من الفقهاء والمسلمين كانوا يعترفون بها»[٤].

ولعل تجربة السلاجقة الأتراك في بناء دولة استمرت فترة طويلة (قرابة قرن ونصف القرن)، وتحقيقهم وحدة شرق دار الإسلام وأكثر آسيا الغربية، وتأسيسهم هيكلية تنظيمية للدولة فرضت نفسها نموذجًا إسلاميًا سنّيًا[٥] في

---

(٣) كارل فريدريك فون شوفنكن، «المضمون الخالد لكتاب نظام الملك في السياسة «سياسة نامه»،» ترجمة محمد علي حشيشو (عن الألمانية)، **فكر وفن**، العدد ٢٠، ص ٣٠، وهاملتون جب وهارولد بوون، **المجتمع الإسلامي والغرب**، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، ٢ ج (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠)، ج ١، ص ٤٦.

(٤) محمد أنيس، **الدولة العثمانية والشرق العربي، ١٥١٤ ـ ١٩١٤** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨١)، ص ٧٣.

(٥) عبد الكريم محمود غرايبة، **العرب والأتراك: دراسة لتطور العلاقات بين الأمتين خلال ألف سنة** (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٦١)، ص ٩٣ ـ ٩٤.

ما بعد، جعلت ابن خلدون ينوّه باستعداد الأتراك و«قدرتهم على بناء الدول»[٦] وحماية أرض الإسلام[٧].

وفق هذا الخط من المفاهيم والمؤسسات التي اكتسبت، بفعل التجربة والتبرير الفقهي السنّي، صفة «الثوابت»، تصبح السلطنة العثمانية امتدادًا للسلطنة السلجوقية، أو بديلًا لاستمرارية ثوابتها كتجربة تاريخية ونظرية فقهية؛ ذلك أنها نشأت على أنقاضها ومن خلال دور الغزاة المجاهدين الذين احتضنهم السلطان السلجوقي في آسيا الصغرى على ثغور البيزنطيين، وانتسبت إلى أسرة مؤسِّسة هي أسرة آل عثمان. فالعثمانية، بهذا المعنى، تندرج في المعاني التي اكتسبتها عملية تأسيس الدول القائمة على «الاستيلاء» على حد تعبير الماوردي، أو على «التغلّب» على حد تعبير ابن خلدون، شأنها في ذلك شأن الأموية والعباسية والسلجوقية، التي اكتسبت «الشرعية» في نظر الفقهاء السنّة بحكم «الضرورة» والأمر الواقع.

يضاف إلى كل هذا، أنه في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر، وفي وهج الدور الذي قام به الأتراك العثمانيون في فتوحاتهم العسكرية من ناحية الغرب، وظهور بوادر صراعهم مع الدولتين الصفوية في إيران والمملوكية في مصر وبلاد الشام، أخذ الفقهاء السنّة يرون في هذه القوة الإسلامية قوة توحيد للعالم الإسلامي[٨]، لا صفة إنقاذ للخلافة فحسب، كما نلمس بوضوح في آثار علماء الدولة العثمانية عمومًا.

يقول صاحب كتاب **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية** المعاصر للسلطان سليمان في تقديم كتابه: «وقد وقع هذا الجمع والتأليف في ظل دولة من خصّه الله تعالى بالألطاف السبحانية من سلاطين الدولة

---

(٦) انظر: برنارد لويس، «السياسة والحرب،» في: جوزيف شاخت وكليفورد بوزورث، **تراث الإسلام**، ترجمة محمد زهير السمهوري؛ ترجمة حسين مؤنس وإحسان صدقي العمد؛ مراجعة فؤاد زكريا، عالم المعرفة؛ ٨، ١١، ١٢، ٣ ج (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ٢٨٤.

(٧) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، ٧ مج (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٥٦ ـ ١٩٥٩)، مج ٥، ص ٨٠٣.

(٨) انظر: جب وبوون، **المجتمع الإسلامي والغرب**، ج ١، ص ٣٨.

القاهرة العثمانية.. خلاصة أرباب الخلافة في العالمين شرف الإسلام ملاذ المسلمين أخص الخواقين العظام وقطب السلاطين الكرام مطامع الملوك والسلاطين الكرام مطيع أحكام الشريعة والدين...»[٩].

ومع أن هذه الألقاب لم تكن تتضمن لقب «الخليفة» صراحة، بل مواربةً «خلاصة أرباب الخلافة»، إلا أنها كانت تشير إلى محاولة علماء السنّة إضفاء طابع الشرعية والهيبة والقوة على مؤسسة «السلطنة»، بحيث إنه في القرن الثامن عشر، اعتبرت القسطنطينية «دار الخلافة ودار السلطنة»[١٠]، وفي أواخر القرن التاسع عشر، قدّم السلطان نفسه «خليفة» لجميع المسلمين، وذلك في محاولة أخيرة في صمود الدولة العثمانية العاجزة أمام الاختراق الأوروبي للمجتمعات الإسلامية جميعها. وقد أيّد الفقهاء صمود السلطان في هذا الجانب، وإن عارضه الفقهاء المجددون في جانب سياسته الداخلية الاستبدادية انطلاقًا من مبدأ «الشورى» الإسلامي. ولعل أبرز من مثّل هذا الموقف هو جمال الدين الأفغاني، الذي رأى في السلطنة العثمانية إطارًا صالحًا لتوحيد الإسلام والمسلمين، والوقوف في وجه الخطر الغربي؛ شرط محاربة الاستبداد الفردي[١١].

٢ ـ المؤسسة الدينية بين الدولة والمجتمع

على كل حال، فإن الموقف الفقهي ـ الذي يعتبر السلطنة العثمانية إحدى السلطنات التي جاءت امتدادًا طبيعيًا لسلطنة السلاجقة[١٢]، ويجد

---

(٩) أبو الخير أحمد بن مصطفى طاشكبري زاده، **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية** (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٥)، ص ٦.

(١٠) قبل هذا التاريخ لم يحمل السلطان لقب الخليفة، ولا تشير المصادر إلى حادثة تنازل المتوكل آخر خليفة عباسي عن الخلافة للسلطان سليم. قارن: أسد رستم، آراء وأبحاث، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية؛ ١٢ (بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٦٧)، ص ١٦ ـ ١٩.

(١١) جمال الدين الأفغاني، **جمال الدين الأفغاني: الأعمال الكاملة**، دراسة وتحقيق محمد عمارة، ٢ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ج ٢: **الكتابات السياسية**، ص ١٧٥ ـ ١٧٧ و٣٢٩ ـ ٣٣٤.

(١٢) يذكر عبد الكريم غرايبة حول إمكانات إمارة بني عثمان في استخلاف سلاجقة الروم ما يلي: «وكان ابن خلدون هو أول كاتب عربي أشار إلى إمارة بني عثمان وإدراك إمكاناتها، وشعر أنها أقوى الإمارات التي خلفت سلاجقة الروم وأقربها إلى العدو البيزنطي وأكثرها تعرضًا للخطر. =

جذوره الفقهية التبريرية في ما كان قد أرساه الماوردي والفقهاء اللاحقون من نظريات حول «السلطنة» - يجد تطبيقه العملي وترجمته الفعلية في الموقع والوظيفة اللذين احتلهما العلماء في الدولة العثمانية.

ولمّا كانت لغة القرآن والشريعة وعلوم الدين هي اللغة العربية[١٣]، فإن العلماء الأتراك كانوا يدرسون بهذه اللغة على يد علماء دمشق وحلب والقاهرة، ويصنّفون مؤلفاتهم بها[١٤]، فكان أن احتل العلماء العرب، لهذا السبب، موقعًا متميزًا.

وفي هذا السياق شكّل العلماء - عربًا وتركًا - ما يمكن أن نسميه «**المؤسسة الدينية**» في جهاز السلطنة العثمانية. ذلك أن السلطنة قامت، بسبب ما يمكن أن يضفيه ممثلو الشريعة على «شرعيتها»، إضافة إلى «تنظيم العلماء على شكل سلسلة من المراتب بدرجات معينة معلومة وبوظائف رسمية لها مرتبات تجري عليهم بانتظام، وكان رؤساء هذه المراتب الدينية وهم شيوخ الإسلام وكبار شيوخ القضاء والإفتاء يُستشارون في شؤون الدولة العليا، وكان القضاة في الأقاليم السبيل الأكبر الذي كان يجري عن طريقه الاتصال والترابط بين الحكومة المركزية والرأي العام لمسلمي المدن

= كانت إمارة متحفزة للدفاع والهجوم، إمارة غزاة كوّنت لنفسها بسرعة سجلًا حافلًا من روايات البطولة، فاجتذبت اليها أعدادًا من المتحمسين لنصرة الدين أو الراغبين بالنهب، وأصبحت إمارة عثمان المتنفس الوحيد للحماس الديني في الإسلام، فجاءها كل راغب بالجهاد». انظر: غرايبة، **العرب والأتراك: دراسة لتطور العلاقات بين الأمتين خلال ألف سنة**، ص ٢٧٢.

(١٣) يروى أن السلطان سليمًا بعد أن فتح مصر والشام أراد أن يجعل من اللغة العربية الرسمية للسلطنة بدلًا من التركية، فعاجلته المنية قبل إتمام هذا العمل. هذه الرواية - وبغض النظر عن مدى صحتها التاريخية - تعكس عبر وضعها وتناقلها طبيعة العلاقة بين العرب والأتراك في إطار السلطنة، إذ يعلّق محمد كرد علي على الرواية بصيغة التمني فيقول: «لو وفّق السلطان سليم إلى إنفاذ هذه الأمنية لخلصت الدولة العثمانية في القرون التالية من مشاكل عظيمة، ودخلت في جملة العرب عناصر كثيرة ومهمة، ولزاد انتشار اللغة العربية فأصبحت الآستانة موطنًا لها كما كانت بغداد ودمشق والقاهرة وقرطبة وغرناطة». انظر: محمد كرد علي، **خطط الشام**، ٦ ج (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩ - ١٩٧٢)، ج ١، ص ٢٢١.

(١٤) انظر نبذات من ترجمات هؤلاء العلماء، في: طاشكبري زاده، **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية**، وأحمد المرسي الصفصافي، «الدولة العثمانية والولايات العربية: بحوث المؤتمر الخامس للجنة العالمية للدراسات العثمانية ما قبل العهد العثماني والفترة العثمانية،» **المجلة التاريخية المغربية**، السنة ١٠، العددان ٢٩ - ٣٠ (تموز/ يوليو ١٩٨٣)، ص ٣٢٣.

الكبرى، كما أولت الحكومة للمدارس الإسلامية في المدن العربية رعايتها وحمايتها، وأسست مدارس جديدة في إسطنبول لتخريج رجال الدين، وملء المراكز العليا في الإدارات والمصالح الدينية(١٥).

هذه «المؤسسة الدينية» التي اعتبرها المؤرخون جزءًا من جهاز السلطنة العثمانية(١٦)، مثّلت في الواقع نافذة «المؤسسة الحاكمة» على المجتمع عبر وظيفتها القانونية والتعليمية في الولايات والمقاطعات(١٧). بيد أن هذه النافذة ما كانت لتستوعب كل العلماء الذين يتخرجون من المدارس الدينية الكبيرة المنتشرة في مدن العالم الإسلامي فاتحةً أبوابها لكل طالب علم. لذلك، تبقى حركة التعليم الديني، على الرغم من تدابير الدولة لإدخالها في إطار المؤسسة، مستقلة نسبيًا عن الوصاية الرسمية، ويبقى المجال مفتوحًا لاستقلال قسم من العلماء عن المؤسسة الحاكمة(١٨). وتكتسب هذه الإشارة معنى أكيدًا ومطلقًا بالنسبة إلى المسلمين الشيعة، حيث استقلت مراكز التعليم الديني عندهم استقلالاً كاملاً عن المؤسسة العثمانية الحاكمة، وحيث مثَّل «المرجع المجتهد» مصدرًا للحكم الفقهي والفتوى(١٩).

---

(١٥) Albert Hourani, *The Ottoman Background of the Modern Middle East: The Third Carreras Arab Lecture of the University of Essex, 25 November 1969.* =

الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث, (Harlow: Longmans for the University of Essex, 1970), pp. 11-12.

(١٦) بيري أندرسون، **دولة الشرق الاستبدادية**، ترجمة بديع عمر نظمي (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٣)، ص ١٤. والنص العربي المترجم هو جزء من كتاب: Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: New Left Books, 1977).

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٨.

(١٨) كما سنلاحظ ذلك بالنسبة إلى العديد من الإصلاحيين، وكما سنلاحظ ذلك أيضًا في موقف بعض علماء دمشق من أئمة المساجد حيال الوالي، وسنأتي على تفصيل ذلك لاحقًا.

(١٩) يقول السيد محسن الأمين: «إن مرجع القضاء والفتوى الحقيقيين في جميع أدوار جبل عامل هم العلماء المجتهدون العدول، سواء في ذلك زمن قضاته الشيعة والمفتين الرسميين في العهد الإقطاعي، وفي زمن امتياز لبنان القديم، وفي عهد قضاة الأتراك الأحناف، وفي عهد الاحتلال الفرنسي. فجميع القضاة والمفتين المعينين من قبل الحكام ليس لهم من القضاء والفتوى إلّا الاسم إذ لم يكونوا مجتهدين عدولاً، لأن الشيعة الإمامية الجعفرية تعتقد أن منصبي الفتوى والقضاء مختصان بالفقهاء المجتهدين الثقات العدول القادرين على استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة الأربعة: الكتاب والسنّة والإجماع ودليل العقل» انظر: محسن الأمين، **خطط جبل عامل**، تحقيق حسن الأمين (بيروت: الدار العلمية، ١٩٨٣)، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

ومهما يكن من أمر، فإن العرب المسلمين وجدوا في الولايات العربية في العهد العثماني مجالًا لهم في قطاع الوظائف الدينية[٢٠]، فهذا القطاع مثَّل عبر مراتب الإفتاء والقضاء وأمانة المساجد وغيرها من الوظائف الدينية، أحد مجالات التعبير عن السلطة المحلية في الولايات العربية، إذ كان المُفتون والقضاة بمعظمهم وفي أكثر الأحيان من السكان المحليين[٢١].

ولعل هذا ما سمح بقيام تنظيم للمدينة الإسلامية يوازن ما بين «المؤسسة العسكرية» للحكم العثماني (الوالي والحاميات العسكرية) والمجتمع الأهلي الديني، وذلك عبر التنظيم الديني الذي يأتي في مقدمه المفتي ونقيب الإشراف والقاضي الذي هو «الحاكم الشرعي» للمدينة[٢٢]. لقد أدّى «الحاكم الشرعي»، قبل استحداث التنظيمات العثمانية ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر، مهمّات سلطوية عديدة ومتنوعة.

ففي قراءة منهجية لسجلات محكمة طرابلس الشرعية في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، يستنتج صاحبها أن «المهمّات المتعددة الملقاة على عاتق الحاكم الشرعي كانت واسعة جدًا وقد قام بمهام قاضي الأحوال الشخصية، والقضايا المستعجلة، ومحكمة التجارة والاستئناف والجزاء والجنايات، إضافة إلى أن محكمته كانت ديوانًا للمظالم، أي

---

(٢٠) Hourani, *The Ottoman Background of the Modern Middle East: The Third Carreras Arab Lecture of the University of Essex, 25 November 1969.* =

الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث، ص ١١ ـ ١٢.

(٢١) عبد الكريم رافق، **بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت، ١٥١٦ ـ ١٧٩٨**، دراسات في تاريخ العرب الحديث (دمشق: [د. ن.]، ١٩٦٧)، ص ٨٢، ويمكن بناء على تعداد الحصني لبيوتات دمشق أن نذكر من العائلات التي خرج منها قضاة ومفتون في دمشق: البكري (ص ٨١٩ ـ ٨٢٠)، العدوي، الجابي، المنيني (ص ٨٢٤)، بنو الاسطواني (وظائف شرعية، ص ٨٣٧)، المحاسني (ص ٨٣٩)، الغزي (ص ٨٤٣)، بنو الزكي (ص ٨٦٨). انظر: محمد أديب آل تقي الدين الحصني، **منتخبات التواريخ لدمشق**، تحقيق وتقديم كمال الصليبي، ٣ ج في ٢ (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩).

(٢٢) إن ما يسوّغ هذا الإستنتاج عطفًا على ملاحظتنا، هو أن البيوتات الدمشقية الشهيرة هي التي احتلت هذه المناصب في مدينة دمشق. قارن: الحصني، المصدر نفسه، ص ٨٠٤ ـ ٩١٥، ولا سيما باب ذكر من اشتهر من بيوتات دمشق.

المحكمة التي تنظر في الدعاوى على الحكام. وأدّى أيضًا وظيفة قاضي العسكر، وواقع الأمر أن وظيفة الحاكم الشرعي كانت أوسع من ذلك، فهو الذي يوجه الوظائف (الدينية) وهو الذي يثبت مشايخ الحرف في مشيخاتهم ويفض منازعاتهم. كما يُشرف على الأوقاف ويعيّن المتولين عليها. ويظهر لنا أن الحاكم الشرعي كان صلة الوصل بين الوالي والأهالي في ما يختص بشؤونهم وإنفاذ أوامر حكام السياسة»[٢٣].

صحيح أن هذه المهمات السلطوية تتمحور حول القاضي، بيد أن هذا التمحور يمثّل نقطة التوازن بين الوالي بصفته استمرارًا لنظام السباهية العثماني (الإقطاع العسكري)[٢٤]، وشبكة من الحلقات المتداخلة في التنظيم الديني الذي يحتضن أنشطة وفعاليات المجتمع في المدينة من علماء (رجال دين) وأشراف وحرفيين وتجار.

فشبكة العلماء ومريديهم تتكوّن من مجموعة واسعة من الأفراد، من خطباء المساجد وأئمتها، إلى المؤذّنين والقوّام والخدمة والقرّاء والوعّاظ، إلى المؤدبين والتربدارية «أي خدمة الأضرحة والمزارات والمقابر...»[٢٥]. وهؤلاء، وإن كان القاضي يعيّنهم، ويجنون مداخيلهم من خلال الأوقاف التي هي تحت سلطته، إلا أنهم لم يكونوا «جهازًا حكوميًا» ملحقًا بالإدارة المركزية، فقد كانوا يمارسون عملهم هذا إلى جانب وظائفهم التي يختارون لها «أعمالًا وحرفًا مختلفة»، وسبب ذلك أن المداخيل المخصصة لم تكن كافية، وأن الإسلام نفسه لا يدعو إلى قيام مثل هذا الجهاز المستقل عن المجتمع[٢٦]، بل على العكس، فإن مفهوم العلم والعلماء في الإسلام، يستتبع انفتاحًا كليًا على الجماعة والأمة، وبالتالي على المجتمع، حيث ينتظم العالِم ـ الفقيه في الجماعة جزءًا

(٢٣) خالد زيادة، **الصورة التقليدية للمجتمع المديني: قراءة منهجية في سجلات محكمة طرابلس الشرعية في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر** (طرابلس: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، ١٩٨٣)، ص ٨٥ ـ ٨٦.

(٢٤) جب وبوون، **المجتمع الإسلامي والغرب**، ص ٧٢ و٢٠٣.

(٢٥) زيادة، المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٩٨ ـ ١٠٤.

عضويًا فيها، ويُقدِّم العلم للآخرين كواجب من واجبات المسلم(٢٧).

وتتألَّف فئة الأشراف في التنظيم الأهلي الديني من العائلات ذات الأنساب الشريفة، التي تعود في نسبها إلى أهل البيت، وهذه العائلات انتظمت منذ القديم في أطر من علاقات القربى عملًا بالحديث الشريف: «اعرفوا أنسابكم تصلوا أرحامكم، فإنه لأقرب بالترميم إذا قطعت وإن كانت قريبة، ولأبعد بها إذا وصلت وإن كانت بعيدة»(٢٨)، وكان أن ثبتت هذه الأطر في «الدولة السلطانية» على أساس مبدأ «الولاية»، إذ يُحدّثنا الماوردي في **الأحكام السلطانية والولايات الدينية** عن «ولاية النقابة على ذوي الأنساب» فيقول: «وهذه النقابة موضوعة على صيانة ذوي الأنساب الشريفة عن ولاية من لا يكافئهم في النسب ولا يساويهم في الشرف ليكون عليهم أحبى وأمرهم أمضى... وولاية هذه النقابة تصح من إحدى ثلاث جهات: إما من جهة الخليفة المستولي على كل الأمور، وإما ممّن فوّض الخليفة إليه تدبير الأمر كوزير التفويض وأمير الإقليم، وإما من نقيب عام الولاية... فإذا أراد المولي أن يولي على الطالبين نقيبًا أو على العباسيين نقيبًا، يخبر منهم أجلهم بيتًا وأكثرهم فضلًا وأجزلهم رأيًا، فيولي عليهم لتجتمع فيه شروط الرياسة والسياسة فيسرعوا إلى طاعته برياسته وتستقيم أمورهم بسياسته»(٢٩).

---

(٢٧) تتأكد هذه الفرضية أكثر ما تتأكد في وضعية الفقيه عند المسلمين الشيعة. يذكر محسن الأمين وهو مرجع مجتهد عند الشيعة، أن الفرنسيين عزموا على إحداث منصب رئيس علماء للشيعة في لبنان وقرروا (تعيينه) لهذا المنصب، فكان أن رفض هذا العرض، وكان يقول: «أنا موظف عند الله». انظر: محسن الأمين، سيرته (النجف: [د. ن.، د. ت.])، ص ٩٤ ـ ٩٥.

ويذكر أيضًا عن الشهيد الثاني زين الدين بن علي العاملي الجبعي (معاصر للسلطان سليمان) أنه «مع ما كان عليه من الفقر والقناعة الذي كان يضطر معه إلى حراسة الكرم في الليل، وأخذ السراج معه للمطالعة ويأتي صباحًا إلى الدرس وإلى بناء داره وبناء مسجد بيده، وإلى المتاجرة بالشريط والذهاب مع الجمالة لبيعه، لم يعقه ذلك كله عن الذهاب إلى اسلامبول وطلب تدريس إحدى المدارس ليعيش من أوقافها ويبث علمه على الناس». انظر: الأمين، **خطط جبل عامل**، ص ٨٠. قارن عن هذه المسألة في جانبها النظري (الفقهي): Mohammad-Reza Djalili, *Religion et revolution: L'Islam shi'ite et l'Etat*, perspectives économiques et juridiques (Paris: Economica, 1981), pp. 19-22.

(٢٨) ورد في: الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، ص ٩٦.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٩٦.

٣ ـ التنظيم الحرفي والطرق الصوفية والأوقاف

واللافت للنظر في طبيعة السلطة الأهلية التي كانت للإشراف «هو ارتكازها محليًا على هياكل اجتماعية واقتصادية تؤطر المجموعات السكنية في المدينة، وقد سمحت علاقة الأشراف بأصحاب الحرف، وبأنشطة السوق نظرًا لوجود الأشراف بين الحرفيين»[٣٠]، ونظرًا إلى احتلال بعض أفراد هذه العائلات منصب «مشيخة» بعض الطوائف الحرفية، أو ممارستها التجارة المحلية في أسواق المدينة[٣١]، (سمحت) بإيجاد نوع من الهياكل التنظيمية والقواعد الاجتماعية السياسية التي كانت في أساس ممارسة السلطة المحلية[٣٢]، والتي قامت بدورها على علاقات الحماية والمناصرة والتساعد في إطار طوائف الحرف أو شبكة علاقات القرابة في الحي[٣٣].

صحيح أن «شيخ مشايخ الحرف» و«شيوخ الحرف» كان يعينهم القاضي، لكن ثمة إرادة ذاتية محلية كان يعبّر عنها التنظيم الاجتماعي ـ الاقتصادي المحلي عبر اختيار شيخهم المناسب، فمن دراسة لطوائف الحرف والصناعات في حماه في القرن السادس عشر، اعتمادًا على سجلات المحكمة الشرعية، نستنتج: «أن شيخ سوق حماه، وهو شيخ مشايخ الحرف كلها... أو شيخ التجار، كان يُعيَّن بإجماع التجار في سوق التجار... ويشترط فيه: أن يكون صاحب دين وأخلاق أهلًا للمشيخة لائقًا بها، أن يختاره ويرضى به كامل التجار، وأن يوافق القاضي والسلطان على

---

(٣٠) رافق، **بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت، ١٥١٦ ـ ١٧٩٨**، ص ٨٢، والياس قدسي، «نبذة تاريخية في الحرف الدمشقية،» ورقة قدمت إلى: *International Congress of Orientalists: 6th Actes* (Leiden: [n. pb.], 1883), p. 12.

(٣١) برز من عائلة الحجار الدمشقية تجار الخردة في جهة جامع السنانية، ومن عائلة الحصني تجار العطارة ومال الفاتورة. انظر: الحصني، **منتخبات التواريخ لدمشق**، ص ٨١٥ ـ ٨١٩.

(٣٢) انظر: ليندا شليشر، «بعض مظاهر أحوال الأعيان بدمشق في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر،» ورقة قدّمت إلى: **المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، ٩٢٢هـ ـ ١٣٥٨هـ/ ١٥١٦م ـ ١٩٣٩م** = *The Second International Conference for Bilad al-Sham, 922-1358 AH*، ٢ ج في ٣ (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٧٨)، ج ١، ص ٣٢٩.

(٣٣) فيليب شكري خوري، «طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق، ١٨٦٠ ـ ١٩٠٨،» ورقة قدّمت إلى: المصدر نفسه، ص ج ١، ص ٤٧٨.

تعيينه»[٣٤]. وكانت مهمة هذا الشيخ تشمل «الإشراف على كل طوائف الحرف ومشايخها، ويقوم بصلة الوصل ما بين الوالي والقاضي من جهة، وهذه الطوائف من جهة أخرى»، ولا يحصل أي تغيير فيها إلا بعلمه ورأيه: «وكان مشايخ الحرف كلهم يُنتخَبون بحضوره ويزكون بتزكيته»[٣٥].

أما سلطة شيخ الطائفة فكانت تشمل إدارة شؤون أبناء الطائفة، والاهتمام بمشاكلهم، والإشراف على تنفيذ اتفاقاتهم، والطلب من القاضي تسجيل هذه الاتفاقات، وكان يرفع شكاوى الطائفة على طائفة أخرى إلى القاضي بنفسه. وكان الوالي يتصل بالطائفة عن طريقه[٣٦].

ومهما يكن من أمر أصول هذا التنظيم الحرفي الذي استمر في المدينة الإسلامية حتى مطالع القرن العشرين[٣٧]، فإن ما يهمنا التشديد عليه في الجانب الاجتماعي ـ السياسي، هو ما يُقدّمه هذا التنظيم من معطيات في الفكر والممارسة في مجال السلطة الأهلية. ففي هذا المجال، تبرز الطرق الصوفية والحركات الباطنية في الإسلام صيغًا تنظيمية وفكرية تتماثل مع الكثير من التقاليد الحرفية؛ فسرّية المهنة وأخوية العلاقة بين رفاق المهنة، تُذكّران بتنظيم حركات العامة الموالي في المدن، والحركات الباطنية السرّية وأخلاقيات الفتوّة[٣٨]، وإعطاء مجالس الترفيع (الشدّ) طابعًا رمزيًا من خلال الحركات والرموز والإشارات وحلقات الذكر، لا يذكّر فحسب بالطرق الصوفية، بل يستدعيها ويستحضرها في الانتماء والممارسة الطقسية[٣٩]، فتتقاطع الحِرف معها من حيث تراتبية مراحل المعرفة عند

---

(٣٤) عبد الودود محمد يوسف، «طوائف الحرف والصناعات أو طوائف الأصناف في حماه في القرن السادس عشر،» الحوليات الأثرية السورية، مج ١٩ ([١٩٦٩])، ص ٨٥.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٣٧) انظر الفرضيات المختلفة التي يعرضها لويس ماسينيون في موضوع أصول التنظيم، في: Louis Massignon, «La «Futuwwa» ou «pacte d'honneur artisanal» entre les travailleurs musulmans au Moyen Age,» *Opera Minora*, vol. 1 (1952), pp. 396-417.

(٣٨) عن علاقة التنظيم الحرفي بتلك الحركات في التاريخ الإسلامي، انظر آراء لويس ماسينيون، في: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٩٩ ـ ٤٠٢. انظر أيضًا: Louis Gardet, *La Cité musulmane: Vie sociale et politique* (Paris: J. Vrin, 1961), pp. 258-259.

(٣٩) Massignon, Ibid., pp. 402-405.

المريد، وتتوزعها من حيث تعدديتها الاجتماعية وأشكال التعبير فيها.

ومن هذه الطرق التي عرفتها بلاد الشام: الطريقة الرشيدية والرفاعية والقادرية والشاذلية والدندراوية والبدوية والمولوية والنقشبندية والبكتاشية[٤٠]. وقد كان لهذه الطرق زوايا وتكايا[٤١] يديرها ويشرف عليها شيخ الطريقة. ومن خلال تعداد محمد كرد علي لهذه الزوايا والتكايا في كل من دمشق وحلب والقدس وبعض المدن الصغرى الأخرى في بلاد الشام، نستنتج أن بعض معالم هذه الزوايا والتكايا استمرّ حتى مطلع القرن العشرين، وأن توزُّعها الجغرافي في الأسواق والحارات[٤٢]، يعكس الصورة الاجتماعية للعلاقات السياسية القائمة داخل المجموعات الاجتماعية، والمتمحورة حول تلك المراكز التي تتقاطع فيها طرق الصوفية، وطوائف الحِرف ومواقف سكّان الحارة وأهل السوق[٤٣].

يقول جب هاملتون وهارولد بوون في الدور السياسي الذي يؤديه هذا التقاطع بين الطائفة الحِرفية والطريقة الصوفية في التعبير عن الموقع

---

(٤٠) أحمد حلمي العلّاف، **دمشق في مطلع القرن العشرين**، أعده للطبع وعلّق عليه ووضع فهارسه وقدّم له علي جميل نعيسة (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٦)، ص ١٢٥ - ١٢٦. والكتاب في الأساس مخطوطة لأحد أبناء الحرفيين، وضعت في مطلع القرن العشرين ومحفوظة في مركز الوثائق التاريخية بدمشق، حققها وعلّق عليها علي جميل نعيسة. انظر أيضًا عن تعددية الطرق: أسامة عانوتي، **الحركة الأدبية في بلاد الشام خلال القرن الثامن عشر** (بيروت: الجامعية اللبنانية، ١٩٧١)، ص ١٧٩ - ١٨٠، و Henri Laoust, *Les Schismes dans l'Islam: Introduction à une étude de la religion musulmane*, Payothèque (Paris: Payot, 1977), pp. 285-287.

(٤١) وكان يقال لها خوانق، والكلمة من أصل فارسي مفردها «خونكاه»، وتعني دار الصوفية. ويشير محمد كرد علي أنه لا فرق بينها وبين الزاوية والرباط وهو «المكان المسبل للأفعال الصالحة والعبادة». انظر: كرد علي، **خطط الشام**، ج ٦، ص ١٣٤.

(٤٢) من مراكز الزوايا في دمشق: سفح قاسيون، سوق الخيل العتيق، الشاغور، الصاغة العتيقة، محلة العوينة، الوراقية، الصالحية، السليمانية، القنوات (وفيها الزاوية الشاذلية)، الميدان (وفيه زاوية الطريقة الرفاعية). انظر: المصدر نفسه، ج ٦، ص ١٣٨ - ١٤٠. انظر أيضًا عن أصول هذه الزوايا: Nicola A. Ziadeh, *Urban Life in Syria under the Early Mamlūks*, publication of the Faculty of Arts and Sciences, Oriental Series; no. 24 (Beirut: American Press, 1953), pp. 81-90.

(٤٣) ينقل الرحالة الإيراني حاجي بيزاده (١٨٨٧ - ١٨٨٨) صورة عن مشاهداته للصوفية في المدن العربية، يبدي إعجابه ببعض الصوفية الذين «يجلسون مع كل طبقة من طبقات الفقراء». انظر: حاجي بيرزاده، **سفر نامة**، ترجمة طوني الحاج (بيروت: جامعة القديس يوسف، ١٩٨٣)، ص ٢٠ و٢١١ (أطروحة دكتوراه غير منشورة).

الاجتماعي للسكان ما يلي: «وكانت الطائفة تخدم عدة أغراض، فقد كانت توفر الوسيلة التي تمكّن أقلَّ المواطنين شأنًا من التعبير عن غرائزه الاجتماعية والاطمئنان إلى مكانته في النظام الاجتماعي. وكانت الحال الذي يمارس فيه حق المواطنة: فهو وإن لم يكن يستدعى إلا نادرًا لكي يلعب أي دور في الحياة السياسية الخارجية. إلا أنه من الناحية المقابلة كان في مأمن من أن يتدخل حكامه السياسيون في شؤونه إلا بشكل طفيف، إذ كانوا بوجه عام يحترمون استقلال الطوائف وطرائقها التقليدية. ومما كان ينمّي الوظيفة الاجتماعية للطوائف، ليس كلها بل معظمها وبخاصة طوائف الحرف، ما لها عادة من ارتباطات مع إحدى الطرق الدينية الكبرى»[٤٤].

ولعل هذا الارتباط بين الموقع المحلي الخاص المتمثل بالعائلة والمحلة والحرفة من جهة، والامتداد الديني لطريقة من الطرق التي تنتشر في أنحاء العالم الإسلامي من جهة أخرى[٤٥] هو ما يسوّغ الكلام على انتماءات وسيطة توصل إلى الانتماء الأشمل المتمثّل بالأمة على مستوى الجماعة وبدار الإسلام على مستوى المناطق[٤٦]. أما العلاقة بالدولة، فهي عبارة عن «رعوية» لسلطان، تتمثل سلطته بسلّم من صلاحيات «الولاية» التي تتركز محليًا حول جباية الضرائب، وضبط الأمن من دون أن تتدخل في الانتماءات الوسيطة لكسرها أو إلغائها[٤٧]. وقد أدى مشايخ طرق الصوفية دورًا مهمًا في

(٤٤) جب وبوون، **المجتمع الإسلامي والغرب**، ج ٢، ص ١١٥.

(٤٥) حول هذا الإنتشار، انظر: بيتر غران، «الأسس الاجتماعية للثقافة في دمشق، ١٧٨٠ - ١٨٥٠،» ورقة قدّمت إلى: **المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، ٩٢٢هـ - ١٣٥٨هـ/ ١٥١٦م - ١٩٣٩م** = *The Second International Conference for Bilad al-Sham, 922-1358 AH*، حيث يشير المؤلف إلى علاقة طريقة النقشبندية بوحدة الثقافة والتجارة الحرفية بين مراكز في الهند وسورية وتركيا ومصر.

(٤٦) انظر: Gardet, *La Cité musulmane: Vie sociale et politique*, pp. 205, 208-209, 248, 255 et 258.

(٤٧) انظر: فول هيتروث، «الإدارة المالية للمناطق المتاخمة للصحراء في سورية الكبرى فأواخر القرن السادس عشر،» ورقة قدّمت إلى: **المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، ٩٢٢هـ - ١٣٥٨هـ/ ١٥١٦م - ١٩٣٩م** = *The Second International Conference for Bilad al-Sham, 922-1358 AH*، ج ١، ص ١٣٧. ويقول جب وبوون: «الحق أن ما نعرفه عن العلاقات الداخلية بين الحكومة والشعب ضئيل جدًا، وعلى أساس نتائج الدراسات السابقة في أحوال مختلف قطاعات السكان (بما فيهم العلماء)، على هذا الأساس وحده يمكن القيام حقيقة بدراسة كافية لهذه المسألة الدقيقة الصعبة. ومن النادر أن يتطرق الشك في أن الحكومة من حيث مظهرها الإداري، لم تكن مجرد مجموعة =

تحديد السلوك الاجتماعي والسياسي للتابعين في الحارة أو الطائفة. يقول أحد أبناء الحرفيين في وصف علاقة الدمشقيين بمشايخ الطرق: «ولما لم يكن من الوسائط بالنسبة إليهم ما يأخذ بأيديهم إلى جادة الحق والصراط المستقيمين، إلا ملازمة طبقة العلماء وبعض الزهّاد ممن اشتهروا بفضلهم وزهدهم ونسكهم، أخذوا يلتفون حولهم منذ زمن بعيد، يرجعون إليهم في كل ما يحتاجون إليه من أمور الدنيا والآخرة. فإذا سألت أحدهم «إلى من ترجع في استيضاح أمور دينك؟»، قال لك: إلى شيخي فلان، وفعلًا كانت بالنسبة إلى وضعهم البعيد عن كل ثقافة ودراسة بل وتعليم بدائي، خير وسيلة لتنظيم شؤونهم والحفاظ على أوامر دينهم. وكانت هذه الجماعات تلتف حول شيخها عقب صلاة العشاء أو المغرب أو أيام الجمعة عقب صلاة الجماعة، ليصغوا إلى ما يلقيه عليهم من النصائح والإرشادات التي تزكّيهم وتنظّم حياتهم»[٤٨].

وإذا كانت شهادة العلّاف هذه تعكس، من جهة، استمرارية حالة سلطة مشايخ الطرق حتى مطلع القرن العشرين في دمشق، كخير وسيلة لتنظيم شؤون الناس، فإنها من جهة أخرى تعكس تحولًا ما في مجرى الثقافة السائدة نحو اعتماد معيار «آخر» في تعيين علاقة ما في أجهزة دولة حديثة. وهو معيار يرى في أقنية «التعليم» و«الصحافة» و«الأحزاب» بديلًا من الوضع الذي يصفه العلّاف في مطالع القرن العشرين ـ أي في الفترة التي بدأت هذه الأجهزة فيها بالتكوّن والعمل «البعيد عن كل ثقافة ودراسة بل وتعليم بدائي».

والواقع أن ثمة نوعًا من ثقافة ودراسة وتعليم «صدر من الزوايا

= إجراءات شكلية تفرضها على الشعب إرادة الفاتح، لكنها بناء عضوي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بكيان المجتمع وطبيعة المحكومين وأفكارهم، وأنه قد يوجد تفاعل مستمر بين الحاكمين والمحكومين، ومن الضروري تطهير البحث من عناصر الخلط التي أورثها خطأ إستعمال مصطلحات أوروبية مثل الاستبداد والأتوقراطية، وأن نخضع كل أجهزة الحكومة وتقاليدها لبحث جديد». انظر: جب وبوون، **المجتمع الإسلامي والغرب**، ج ١، ص ١٨.

(٤٨) العلّاف، **دمشق في مطلع القرن العشرين**، ص ١٢٤. وتجدر الإشارة هنا إلى أن واجب تقليد المرجع المجتهد عند المسلمين الشيعة لعب، هو أيضًا، دورًا حاسمًا في تحديد السلوك السياسي والاجتماعي لجماعة المقلدين وموقفهم من الحكام والسلاطين. انظر: عبد الله الفياض، **الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠** (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٦٣)، ص ٨٠ ـ ٨١، وعبد الحليم الرهيمي، «الحركة الإسلامية في العراق خلال الربع الأول من القرن العشرين: الجذور التاريخية والواقع التاريخي،» (رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، ١٩٨٤)، ص ٧٢ ـ ٧٩.

والتكايا والمساجد في المدن الإسلامية، كان قد أمّن للفئات الاجتماعية أشكال التعبير المناسبة في الحراك الاجتماعي لتلك المرحلة»[(٤٩)].

بل إن ثمة نوعًا من «تكافل اجتماعي» نسبي أمّنته مؤسسة الأوقاف التي ازدهرت في مراحل من التاريخ الإسلامي، بما فيها المرحلة العثمانية. ومن المعروف أن الوقف، ولا سيما الوقف الخيري، يشمل الكثير من أوجه المنفعة للمجتمع. فمن خلال ريوع الأوقاف كان يُنفَق على المساجد والخانات ودور العلم والمدارس والمستشفيات (البيمارستانات) والمقابر. كما أن ثمة أوقافًا كانت تخصص لـ «القرض الحسن» وللبيوت الخاصة بالفقراء والسقايات والمطاعم الشعبية التي يُوزَّع فيها الطعام على الفقراء والمحتاجين، بل إن كتب التراجم تحدثنا عن أوقافٍ حُبس ريعها ليُصرف على اللقطاء واليتامى والمقعدين والعجزة والعميان والمجذومين. . .

يُعدّد محمد كرد علي في كتابه **خطط الشام**، ٦١١ مؤسسة اجتماعية كانت في مدن بلاد الشام، يعود بعضها إلى ما قبل العهد العثماني وبعضها الآخر إلى المراحل العثمانية الأولى، وجميعها كان يُنفَق عليها من الأوقاف المخصصة لها[(٥٠)].

من هنا يمكن أن نقول إن فكرة «الدولة الحديثة» التي تحكّمت في صوغ النص التاريخي الحديث، وحملت معها مؤسسات اجتماعية وثقافية

---

(٤٩) يقول بيتر غران في ذلك: «وكانت الزاوية في دمشق نقطة تجمع للناس، يستطيعون منها مجابهة التحديات والمشاكل التي تواجه المدينة»، انظر: غران، «الأسس الاجتماعية للثقافة في دمشق، ١٧٨٠ ـ ١٨٥٠،» ص ٢١٧. ويمكن أن نستشهد بالمرادي في ترجمته لبعض مشايخ النقشبندية الذين تواصلوا مع التراث الصوفي الهندي، وعلّموا في مساجد وأقام بعضهم حلقات تعليم في تكية محلة القماحين، حيث بثوا فكرهم في أتباعهم ومريديهم من تجار وحرفيين، انظر: أبو الفضل محمد خليل بن علي المرادي، **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، ٤ ج في ٢ (القاهرة: مطبعة بولاق، ١٨٧٤ ـ ١٨٨٣)، ج ٢، ص ٢ وج ٣، ص ٢٦٠ ـ ٢٦٢، وج ٤، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٥٠) كرد علي، **خطط الشام**، ج ٦، ص ٤٥ ـ ١٦٧. ولمزيد من التفصيل، يمكن أن تطلع على قيمة الريوع التي كانت تنفق على بعض المؤسسات الاجتماعية والدينية في مدن وقصبات بلاد الشام في أعمال محمد عدنان البخيت، حيث رجع إلى دفاتر الطابو وحجج الأوقاف وسجلات المحاكم الشرعية. انظر: محمد عدنان البخيت، **دراسات في تاريخ بلاد الشام**، ٣ ج (عمّان: أمانة عمان الكبرى، ٢٠٠٥).

مغايرة(٥١)، وصلت إلى حدّ طمس طبيعة السلطة والثقافة ومؤسسات المجتمع التقليدي ودورها في المدن الإسلامية، عربية أو غير عربية، في العهد العثماني. وهذا الطمس يطاول في جانبه الأساسي أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي الذي هو جزء من تنظيم لسلطات أهلية أعادت إنتاجه ثقافة كانت تُنتَج على قواعد من الثوابت التاريخية التي تجد جذورها في الإسلام الشعبي والصوفي ومؤسساته من مسجد وتكية وزاوية ورباط ومؤسسة الأوقاف(٥٢)، وفي الممارسة الاقتصادية الحرفية التي لم تخضع كحال الرأسمالية الأوروبية لفلسفة المنافسة الحرة «بل خضعت لضوابط ذاتية أيديولوجية وعقائدية جعلت من معيار «الحلال» مرجعًا لشرعية الكسب»(٥٣)، وتمثّلت أساسًا بطوائف الحرف وأصنافها وطقوسها التي انتظمت في الطقوس الصوفية نفسها وطرقها المنتشرة في مدن العالم الإسلامي ومحطاته.

٤ ـ الإقطاع العسكري ودوره الوظيفي كسلطة بين المجتمع والدولة: من التيمار والزعامة إلى نظام الالتزام

كيف تشكّلت العلاقة بين هذا المجتمع (الرعية) المرتكز إلى مؤسسات أهلية إسلامية وعرفية من جهة، والسلطان والولاة والمؤسسة العسكرية الرسمية من جهة أخرى؟

الواقع أن شرطي الجباية الضرائبية وضابط الأمن اللذين حدّدا قاعدة

---

(٥١) انظر في هذه الفكرة دراسة انثروبولوجية لـ: Pierre Clastres, *La Société contre l'état: Recherches d'anthropologie politique*, collection critique (Paris: Editions de Minuit, 1974), pp. 161-186.

(٥٢) عن هذه المؤسسات في بلاد الشام، انظر: كرد علي، خطط الشام، ج ٦، ص ١٣٠ ـ ١٥٥.

(٥٣) عن هذه الوجهة في النظر، انظر: Louis Massignon, «Les Corps de métiers et la cité islamique,» *Opera minora*, vol. 1 (1952), pp. 377-378.

ونذكر أن المثل الحرفي الذي يستعيده لويس ماسينيون والدال على الضابط الايديولوجي للعمل الذي لا يتوخّى تراكمًا في الربح هو «لقمة كسب حلال كرد»، انظر مقدمة لويس ماسينيون لكتاب: محمد سعيد القاسمي، قاموس الصناعات الشامية، حققه وقدّم له ظافر القاسمي (باريس: موتون، ١٩٦٠)، ص ٩. وعن وجهة النظر الخاصة في طبيعة الممارسة الاقتصادية في الإسلام، انظر: Maxime Rodinson, *Islam et capitalisme* (Paris: Seuil, 1966), pp. 19-44.

الرعوية أو التابعية للسلطان، مثّلا بدورهما إطار صوغ هذه العلاقة وعيّنا أشكالها سواء على مستوى التدخل ووزنه في «الشؤون الأهلية»، أو على مستوى «الاستقلال» وحجمه بالنسبة إلى المجموعات السكانية المؤطّرة في الولايات.

وكانت واسطة تأمين هذه العلاقة هي النظام الإقطاعي العسكري، الذي جاء امتدادًا لنظام «إقطاع الاستثمار»[٥٤] في الدولة الإسلامية، لكن بعد أن أدخلت الخدمة العسكرية معيارًا في تعيين حجم الإقطاع منذ العهدين البويهي والسلجوقي[٥٥]، نشأ ما يمكن أن نسميه «الإقطاع العسكري أو الحربي الذي تبنّته السلطنة العثمانية بصيغة التيمار والزعامات»[٥٦].

وقد تضمّن الإقطاع بهذه الصيغة معنى الحكم والولاية[٥٧]، فلم يكن للمُقطع حق «التمليك»[٥٨]، أي حق الرقبة، بل كان «له حق الاستغلال أو الارتفاق، وحتى إذا ورث الجندي أباه، فإنه لا يرث إلا حق الاستغلال، وهذا هو وجه الخلاف الكبير بين الإقطاع في الشرق ونظيره في الغرب»[٥٩].

لقد استجاب نظام الإقطاع الحربي لحاجات الفتوح العسكرية في عهود الدولة العثمانية الأولى، ولا سيما خلال القرنين الأولين من تأسيسها (الرابع عشر والخامس عشر)، حيث اعتمدت الدولة على فكرة الجهاد والمرابَطة

(٥٤) انظر في ذلك: الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، ص ١٩٤ ـ ١٩٨.

(٥٥) انظر في بداية هذا الإقطاع: تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي المقريزي، **الخطط المقريزية المسماة المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، يختص ذلك بإقليم مصر والنيل وذكر القاهرة وما يتعلق بها وبإقليمها**، ٢ ج (القاهرة: دار الطباعة المصرية، ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م)، ج ١، ص ١٥٣ ـ ١٥٤؛ إبراهيم علي طرخان، **النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في القرون الوسطى** (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٨)، وعبد العزيز الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ٨٧ ـ ١٠٧.

(٥٦) كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، نقله إلى العربية نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠)، ص ٤٥٨. ويرى بروكلمان أن هذا التقليد قد حصل بتأثير بيزنطي.

(٥٧) طرخان، المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٥٨) انظر في شروط إقطاع التمليك: الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، ص ١٩٠ ـ ١٩٤.

(٥٩) طرخان، المصدر نفسه، ص ٢٢.

والفتوّة في تنظيم التطوّع العسكري(٦٠)، وفي إقطاع المقاطعات للفرسان - السباهية - مقابل خدماتهم العسكرية(٦١)، فكانت الخدمة العسكرية المتمثلة بالاستجابة إلى نداء السلطان للقتال، تتجسّد في عدد الأتباع الذين يتمكن صاحب التيمار من إحضارهم إلى ميدان القتال. وكان على صاحب التيمار أن يُحضر تابعًا عن كل ثلاثة آلاف أقجة، أما الزعيم فعليه أن يُحضر تابعًا عن كل خمسة آلاف أقجة(٦٢).

والواقع أن جباية الضريبة بواسطة التيماري أو الزعيم كانت تنحصر في الأرياف ومن الفلاحين المقيمين في التيمار أو الزعامات «الإقطاعية». وكان يحصل هذا الأخير على نسب معيّنة من محصول إقطاعته تُراوح بين ثلث المحصول أو ربعه أو خمسه أو سدسه(٦٣)، وإذا كانت البراءة تُعطى من الوالي بصفته ممثلًا للسلطان، فإن القاضي في المدينة يبقى المرجع الصالح لبتّ شرعية البراءات من جهة، ولبتّ إشكاليات العلاقة بين التيماري والفلاحين(٦٤).

تجدر الملاحظة في السياق المنهجي الذي يتدرّج بحثنا فيه، أن نظام التيمار الذي ارتكزت عليه الدولة في بداياتها، كان آخذًا في التدهور مع

---

(٦٠) انظر: الصفصافي أحمد المرسي، «الدولة العثمانية والولايات العربية،» **مجلة الدارة** (دارة الملك عبد العزيز)، العدد ٣ (٢٠١٠)، وجب وبوون، **المجتمع الإسلامي والغرب**، ج ١، ص ٨٥. انظر أيضًا: Norman Itzkowitz, «La Sublime-porte: Ascension et déclin de l'Empire ottoman,» dans: Bernard Lewis, dir., *L'Islam d'hier à aujourd'hui* (Paris: Bordas, 1981), p. 313.

(٦١) بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ص ٤٥٩.

(٦٢) تعادل الأقجة الفضية في العادة زنة ربع درهم، وفي أيام محمد الثاني كانت كل أربعين أقجة تساوي دوكة، حتى إذا كان عهد خلفائه، تدهور النقد إلى درجة أصبحت معها كل ستين أقجة تعادل دوكة. انظر: المصدر نفسه، ص ٤٥٩. ويذكر أن عدد الأتباع تم جمعهم من لواء دمشق سنة ١٦١٢م، ٢٦٠٠ تابع. انظر: نوفان رجا الحمود، **العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين** (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١)، ص ٥٨، نقلًا عن: Muhammad Adnan Salamah Bakhit, *The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century* (London: [n. pb.], 1972).

انظر أيضًا مادة «تيمار»، في: **دائرة المعارف الإسلامية**، ج ٦، ص ١٣١ - ١٥٥.

(٦٣) Bernard Lewis, «Ottoman Land Tenure and Taxation in Syria,» *Studia Islamica*, vol. 50 (1979), p. 118.

(٦٤) انظر أمثلة جمعها من سجلات محاكم حماة الشرعية: الحمود، المصدر نفسه، ص ٥٦ - ٥٨.

بدايات الفتح العثماني لبلاد الشام[٦٥]، وإذا كانت الدولة العثمانية استعاضت عن وظيفته العسكرية بفرق الانكشارية، فإنها من جهة أخرى قد استعاضت عن وظيفته الاقتصادية بنظام الالتزام[٦٦]، وكان لهذا التدبير من الزاويتين الاقتصادية والاجتماعية آثار كبيرة وحاسمة على تشكّل علاقات سلطة محلية، قوامها الأعيان المحليون في الولايات[٦٧]. بذلك برز دور العائلات المدينية والعائلات الريفية القوية كملتزمي ضرائب وجباة لها ووسطاء سلطة بين الأهالي والفلاحين من جهة، والجهاز السلطاني الحاكم الذي تعاونه مبدئيًا فرق من السباهية والانكشارية المقيمة في مركز الولاية والسناجق[٦٨] من جهة ثانية.

وتشير المصادر إلى أمثلة كثيرة لالتزام العساكر والأعيان المحليين

---

(٦٥) حول هذا التدهور لنظام التيمار العسكري في بلاد الشام، انظر: عبد الكريم رافق، «مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر،» **مجلة دراسات تاريخية** (جامعة دمشق)، العدد ١ (آذار/ مارس ١٩٨٠)، ص ٧٢ - ٧٣. ويرى المؤلف أن عدد السباهية النظري لا ينطبق مع الواقع، لأن محظورهم الرئيسي تعلقهم بالأرض إلى درجة أنهم تهربوا من الخدمة العسكرية، وقد سمحت الدولة لهم بدفع مال البدل لقاء الخدمة العسكرية، ويذكر أن عدد السباهيين الفعلي لولايات دمشق وحلب وطرابلس بلغ عام (١٦٨٧) نحو ١٤٠٠ سباهي (ص ٧٢ - ٧٣)، والحمود، المصدر نفسه، ص ٦٠ - ٦٢.

(٦٦) Kemal H. Karpat, *Social Change and Politics in Turkey: A Structural-historical Analysis*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 7 (Leiden: Brill, 1973), p. 35.

أما معنى الالتزام فهو بيع ضرائب إقليم واسع لبعض الموظفين الكبار، أي أن هؤلاء الملتزمين يدفعون للسلطان قبل الجباية ما هو مقدر على هذا الإقليم، ثم يقومون هم بجباية ضرائبه. وقد وجد السلطان طريقة التلزيم هذه أفضل طريقة لتأمين مورد ثابت وعاجل للدولة، ولا سيما أن بعض الأقاليم كسورية مثلًا، كانت بعيدة نسبيًا عن العاصمة، فمجال تخلّف جباة الضرائب (الأمناء) عن دفع ما جمعوه للخزينة واسع ومفتوح. ولم يكن الموظفون الكبار الملتزمون، هم الذي يقومون بجمع الضرائب بأنفسهم، وإنما كانوا يبيعونها بدورهم أجزاء. وقد تتكرر عملية التجزيء مرات عديدة. انظر: ليلى صباغ، **المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني** (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٧٣)، ص ٣٧.

(٦٧) Karpat, Ibid., p. 37.

(٦٨) انظر: رافق، «مظاهر في الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر،» ص ٦٦ - ٧٢، وجب وبوون، **المجتمع الإسلامي والغرب**، ج ١، ص ٢١١. ويطلق جب وبوون على هذا الجهاز تعبير «حكومة الولايات» التي كانت تتألف من كل ولاية من والٍ من رتبة وزير أو بكلربك. وقد شاع استخدام وال «العربية» للدلالة على مهمة القواد الإقطاعيين (من السباهية) المعينين من قبل السلطان.

ضرائب القرى والمقاطعات، وحسبة بعض الأسواق والموانئ، وجمع جزية اليهود والنصارى في بعض المدن[69].

ويمكن الاستنتاج أن العساكر والأعيان أصبحوا جزءًا من سلطة محلية تمارَس من جهة على قواعد نظام الالتزام، بغض النظر عن حدود «الولايات وتقسيماتها الإدارية» (قبل تاريخ التنظيمات)، ومن جهة أخرى على قواعد الأعراف المحلية التي ترتكز عليها العصبيات القائمة، التي تتجلى أساسًا في المعطيات العائلية والقبلية والمللية والمذهبية التي يتألّف منها التركيب السكاني لبلاد الشام. ويجدر، استكمالًا للصورة المؤسسية للسلطة، أن نتوقف عند معالم بعض هذه المعطيات.

٥ ـ العصبيات والسلطات المحلية (وسائط سلطة موالية وممانعة)

إن تاريخ السلطات المحلية في بلاد الشام في العهد العثماني، هو تاريخ عدد من الأُسَر القوية التي برزت في العديد من المناطق، على قاعدة قدرتها على القيام بهذا الدور الوسيط بين «الهيئة الحاكمة» من جهة، والرعايا[70] من جهة ثانية. وهذا الدور كان قد تأكّد بروزه وتكرّسه في سياق الاعتماد على مبدأ «الالتزام» في جمع الضرائب، وهو المبدأ الذي حلّ محل مبدأ الخدمة العسكرية في نظام التيمار[71]. ولعل المبدأ يبقى واحدًا في أمر «التولي» على مقاطعة ما. فخدمة الدولة التي كانت في التيمار «عسكرية»، أضحت في الالتزام «مالية»، لكن من دون أن يُلغي ذلك دورها العسكري الذي أخذ يتحوّل تدريجًا إلى مجال الداخل في صراع من أجل تمكين السلطة وتوسيعها على المقاطعات.

---

(٦٩) انظر أمثلة عن ذلك في: الحمود، العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، ص ١١٤ ـ ١١٥، اعتمادًا على سجلات محاكم حلب الشرعية.

(٧٠) انظر نموذجًا من السلطان المحلية المتمثلة بسلطة الأمراء المحليين في المناطق الشامية، فـي: Dominique Chevallier, *La Société du mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*, bibliothèque archéologique et historique, institut français d'archéologie de Beyrouth; t. 91 (Paris: P. Geuthner, 1971), pp. 80-105, et

ومحمد عدنان البخيت، «الأسرة الحارثية في مرج بني عامر، ٨٨٥ ـ ١٠٨٨ هـ/ ١٤٨٠ ـ ١٦٧٧م،» الأبحاث (الجامعة الأميركية في بيروت)، السنة ٢٨ (١٩٨٠)، ص ٥٥ ـ ٧٨.

(٧١) Karpat, *Social Change and Politics in Turkey: A Structural-historical Analysis*, p. 35.

والملاحظ أن هذا «الدور الوسيط» في السلطة الذي تقوم به العصبيات المحلية، كان يستدعي توازنًا ما بين الفئات الحاكمة في الولايات والسناجق (من ولاة وعساكر ودفتر دارية)، وهو أمر لم يكن ليحصل من دون صراعات محلية، تتشابك فيها كل هذه القوى وتتداخل على أساس الانتفاع مما تتيحه الجباية الضرائبية، وفق نظام الالتزام. فلا خطوط قومية أو وطنية عينت حدودًا لهذا الصراع ما بين الحكام الأتراك والأمراء الوطنيين[٧٢]، بل كان الصراع والحلف يرتسمان على الخريطة السياسية والبشرية لبلاد الشام، وفق مصالح القوى المتصارعة على اكتساب «حق» الالتزام والتلزيم في المقاطعات والقرى والمرافق الاقتصادية، وذلك بمعزل عن أي اعتبار إداري في تقسيم الولايات أو السناجق وبمعزلٍ عن أي اعتبارات إقليمية أو قومية، وحتى شرعية[٧٣].

ومن يستعرض أخبار الولاة والعساكر وأمراء الأُسَر المحلية في موضوع العلاقات بينها في هذا المجال، في كتب الأخبار والتراجم من نجم الدين

---

(٧٢) كثيرًا ما يستعاد التاريخ العربي الحديث، ولا سيما اللبناني منه، وفق هذه النظرة التي ترسم حدودًا قومية لصراع الأمراء المحليين مع الولاة الأتراك، غافلة عن صيغ التحالف التي قامت بين أمراء محليين وولاة من جهة، وبين أمراء محليين آخرين وولاة آخرين من جهة أخرى، وغافلة أيضًا عن استخدام بعض الأمراء المحليين (فخر الدين المعني مثلًا) لعساكر مرتزقة غير محلية كالسكمانية مثلًا. انظر: رافق، «مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر،» ص ٧٤ ـ ٧٥. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوجهة الإيديولوجية القومية في كتابة تاريخ الأمراء المحليين، كان قد بارزها في مطلع القرن العشرين الأب هنري لامنس في كتابه سورية واستعادها مؤرخون لبنانيون لاحقون أمثال جواد بولس وآخرون لتوظيفها في دعوة «قومية».

انظر استعادة شبه حرفية لهذا المنهج، في: جواد بولس، **لبنان والبلدان المجاورة**، ط ٣ (بيروت: مؤسسة بدران وشركاه، ١٩٧٣)، ص ٣٥٢. انظر أيضًا نقدًا لهذا المنهج، في: وجيه كوثراني، **المسألة الثقافية في لبنان: الخطاب السياسي والتاريخ** (بيروت: منشورات بحسون الثقافية، ١٩٨٤).

(٧٣) من أمثلة هذه الانقسامات ما يذكره الغزي عن صراع قائدين من قادة الانكشارية في دمشق كيوان من جهة، وحمزة الكردي من جهة أخرى. يقول: «ثم صار كيوان مرجعًا لأهل دمشق. إلّا أنه تعارض مع حمزة الكردي البلوك باشي لتعيينه في طائفته، وانحياز شطر الطائفة معه، وانحياز الشطر الآخر إلى كيوان. وكان كل واحد منهما مع الآخر في طرفي نقيض، وكل منهما ينفذ أمره ولا يستطيع الحكام مخالفته إلّا بمعونة الآخر عليه». انظر: نجم الدين محمد بن محمد الغزي، **لطف السمر وقطف الثمر، من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر**، حققه محمود الشيخ، إحياء التراث العربي؛ ٥٥ ـ ٥٧، ٢ ج (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨١ ـ ١٩٨٢)، ج ٢، ص ٦١٩، والحصني، **منتخبات التواريخ لدمشق**، ص ٢٥٧.

الغزي (١٥٧٠ ـ ١٦٥١) إلى محمد أديب تقي الدين الحصني (١٨٧٤ ـ ؟)، يرَ صورًا معقدة ومتنوّعة لهذه الصراعات، يصعب رصد قواها الاجتماعية وفق قوانين ثابتة وواضحة، فإذا كانت انكشارية دمشق قد تأرجحت في مواقفها من تأييد «العامة» أحيانًا، إلى العبث بأمن المدينة أحيانًا أخرى عن طريق انقساماتها، فإن مواقف الولاة بدورهم تأرجحت بين الإمعان في استنزاف الاقتصاد المحلي عن طريق التعسّف في جباية الضرائب والتلاعب بمزاد التلزيم، والتولية بين الأسر المحلية والاعتدال في الحكم(٧٤). ومثل هذا ينطبق على الأمراء المحليين من متسلّمي «المقاطعات ومتولّي» أمر جبايتها. فهؤلاء الذين يُثبَّتون بفرمان سلطاني في مقاطعاتهم، وبعد أن يثبتوا قدرتهم كعصبية محلية قوية على استتباع العصبيات المجاورة، وعلى كسب أو فرض تبعية الفلاحين في الجباية وعلى ضبط الأمن وحماية طرق المواصلات(٧٥)، يسعون بعد كل هذا، في سياق منطق الالتزام والتولية، إلى توسيع حدود ولايتهم من قبل السلطان(٧٦). ويلجأون من أجل ذلك إلى التحالف تارةً مع

---

(٧٤) يبدو أن هذا الأمر يعود إلى شخصية الوالي، والراجح أن سياسة الإسراع بتغيير الولاة التي اتبعها السلطان تلافيًا لبروز نزعة الإستقرار والإستقلال لدى الوالي في ولايته، دفعت الولاة في سياق تطبيق تقاليد الإلتزام أن يضعوا نصب أعينهم هدف الإنتفاع من الولاية أسرع وقت ممكن. والملاحظ أن ولاية واحدهم كانت قصيرة جدًا: شهورًا أو سنة واحدة، وقليل منهم من كان يتجاوز السنة أو السنتين. أنظر جدولًا بأسماء الولاة الذين عاصرهم الغزي في أواخر القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر، في: الغزي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٢٧ ـ ٧٢٩.

(٧٥) انظر نصًا لمرسوم سلطاني في تثبيت الأمير عساف طراباي (من الأسرة الحارثية) في سنجق اللجون في فلسطين، حيث السلطان عبئ بشجاعة الأمير وحسن فراسته وحفظه لطرق المارة من لواء لجون إلى الشام ومصر القاهرة وحراسته من مضرات قطّاع الطريق... انظر النص، في: البخيت، «الأسرة الحارثية في مرج بني عامر، ٨٨٥ ـ ١٠٨٨ هـ/ ١٤٨٠ ـ ١٦٧٧م،» ص ٦٨.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٦٨ ـ ٦٩. (مثل الأمير عساف طراباي في طلبه أن يعطى سنجق طرابلس متعهدًا بضمان أمن الطرق من القنيطرة حتى حدود سنجق غزة والقدس، ويتعهد بجمع الضرائب بما في ذلك المتأخر دفعها على الفلاحين والملتزمين منذ عشر سنين).

وانظر في ذلك مثل الأمير فخر الدين المعني الذي توسعت جبايته للضرائب وانتظم التزامه المالي اتجاه السلطان، فأنعم عليه هذا الأخير بولايات عربستان من حدود حلب إلى حدود القدس.. وأمره بإعطاء راحتها وصيانتها وجباية أموالها الأميرية وتأديتها إلى إسطنبول، في: طنوس الشدياق، **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد إفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية؛ ١٩، ٢ ج (بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٧٠)، ج ١، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

والٍ ضد آخر، وتارةً مع متنفّذين في الانكشارية بغية السيطرة على المدينة. ومَثَلُ الأمير فخر الدين المعني يقدم أنموذجًا للأمير المحلي الذي توسّعت سلطته وفق هذا المنطق من التحالف والصراع[٧٧]. فمن جملة تحالفات الأمير المعني علاقته بكيوان بن عبد الله «الملقب بالحاج كيوان»، وهو ملوكباش في عسكر «الانكشارية». هذه العلاقة سمحت للأمير بمدّ نفوذه إلى دمشق وانتهت بمقتل كيوان، على يد الأمير نفسه.

ولم يمنع ذلك السطان من الاعتراف بشرعية التوسّع الذي قام به الأمير المعني على قاعدة القيام بوظيفة «الملتزم» للضرائب في اتجاه الداخل السوري، كما في اتجاه فلسطين.

هذا التوسّع يلخّص أمرًا واقعًا في صيغة قيام السلطة المحلية وممارستها. فالعصبية المحلية المتمثلة بادئ الأمر بأسرة قوية وذات بأس تنمو في اتجاه نصاب السلطة والتمهيد للدولة (الولاية) من خلال تحالفاتها واستتباعاتها المختلفة لقوى الجوار، ومن خلال تلبيتها للإرادة السلطانية (الضرائب في صيغة الالتزام والاستقرار). وعند هذا النصاب الذي يمهّد له الأمر الواقع تتدخل الإرادة السلطانية لتضفي الشرعية على قيام السلطة المحلية. وهذا الإضفاء هو شرط قيام الولاية واكتساب شرعيتها من الداخل ومن الخارج، من الطرف ومن المركز. بيد أن كل هذا لا يُلغي احتمالات تغيُّر موازين القوى من الداخل أو من الخارج. فصيغة الالتزام كانت أيضًا البوابة التي يدخل إليها الطامعون في الولاية. وكانت بالتالي بوابة الصراع الدائم على السلطة، انطلاقًا من عصبيات الداخل المتشكّلة، أو انطلاقًا من عصبيات العساكر الوافدة من «المركز»، وفي كثير من الأحيان انطلاقًا من حلف يجمع بين الطرفين.

ولا نبالغ إذا قلنا إن هذا النهج في قيام السلطة في بلاد الشام استمر حتى مرحلة التنظيم الإداري للولايات العثمانية (١٨٦١ ـ ١٨٦٤) فمن حكم أسرة آل معن والأسرة الحارثية (آل طراباي) إلى الأسرة الشهابية والزيدانية

---

(٧٧) كان الأمير المعني يقول: «السلطنة نقل تخم فكلما تملكنا بلادًا نتقوى برجالها وأموالها ننتقل إلى غيرها». انظر: الشدياق، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٤٠ ـ ٢٦٠ وص ٢٨٩.

وغيرها، تستمرّ قواعد الحكم المحلي قائمة على أشكال من علاقة الاستتباع والولاء لعصبية «نافذة»، أو على أشكال من الصراع والممانعة ضدّ العصبية الحاكمة. وبين الاستتباع والممانعة تتداخل مصالح موظفي الهيئة الحاكمة، من ولاة وعساكر، مع مواقع السلطات الأهلية من قضاة ومُفتين ونقباء ومشايخ حرف وطوائف. ويحصل الفرز والتحالف بين القوى على قاعدة التواصل مع خطوط الذاكرة التاريخية لصراع الجماعات في المجتمع العربي ـ الإسلامي، ويأتي صراع القيسية واليمنية في مقدمة هذه الخطوط التي كانت تُلوّن الصراع المحلي على السلطة، على مستوى الأُسَر أو العساكر، أو على مستوى «موظفي» الدولة القادمين أو المستقرين. ويستعيد المؤرّخ الدمشقي في منتخبات تواريخه، في مطلع القرن العشرين «صورة تاريخية» موحدة لتاريخ الصراع على السلطة بين الأُسَر المحلية منذ مرحلة ما قبل العهد العثماني، وحتى أواخر هذا الأخير، فيقول مُسقطًا تمنيًا معاصرًا لصورة الدولة المتوخاة على الماضي العثماني: «فما فتئ أولئك الزعماء يتجاذبون حبل الرئاسة منذ ذلك العهد وكل يدّعي الأحقية. ولو أن الدولة العثمانية قطعت دابر الرئاسات الموروثة من يوم استيلائها على هذه الديار، لاستراحت من كثير مما اعترضها من العناء والمشقّة لفقدان العصبية المثيرة للفتن. . والولاة الأجانب عن البلاد خطبهم سهل، ولكنها أبقت للزعماء الوطنيين بعض امتيازات وغضّت الطرف عن الولاة وبطانات السوء الذين لا يخلو منهم زمان، فسرت عدوى المنافسات وفتحت الحروب الداخلية وأحيت أيام القيسية[٧٨]».

ومهما يكن من أمر هذا التمني الذي يعكس موقفًا متأخرًا من المؤسسات السلطوية العثمانية، وفي وقت كان البحث فيه على أشده لإيجاد البديل (أي الدولة المعاصرة في مطلع القرن العشرين)، فإن «فقدان العصبية» التي يتمنّاها «المؤرخ الدمشقي» الذي هو امتداد لثقافة «الأشراف»

---

(٧٨) الحصني، منتخبات التواريخ لدمشق، ص ٢٤٨. ويشترك في هذا الرأي العديد من الأخباريين المحدثين الذين بقوا أمينين على استعادة النص التاريخي القديم دون تأويله تأويلًا قوميًا، ومن أمثلة ذلك رأي الإخباري العاملي علي الزين في استعادته لسيرة الأمير المعني وبقية الأمراء المحليين. انظر: علي الزين، للبحث عن تاريخنا في لبنان (بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٣)، ص ٢٦٦ ـ ٢٨٦، ومحمد جابر آل صفا، تاريخ جبل عامل (بيروت: دار معجم متن اللغة، [د. ت.])، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

في دمشق، يُبطن تمنيًا في توحيد «السلطنة العثمانية» في مؤسسة قوية تُلغي امتيازات الزعماء الوطنيين وتربط بها الولاة ربطًا دقيقًا.

لكن التاريخ الفعلي للسلطة العثمانية هو تاريخ عصبية عثمانية غالبة وتاريخ «وسائط سلطوية»[٧٩] كما أشرنا، كما أنه، منذ انكفاء الفتح القائم على الجهاد وعلى الحمية الدينية، مجموعة تواريخ عصبيات تتحالف وتتنافر[٨٠]. والعصبية العثمانية (المركزية) لا تستطيع، مهما حاولت أن تصطبغ بـ «الدعوة الدينية»، أن تدمج المجتمع الأهلي بها دمجًا عضويًا، إذ يبقى النص الإسلامي[٨١] المتمثّل بالقرآن والسنّة خارج نطاق الاحتواء السلطاني، ومصدرًا للتفسير والاجتهاد على الرغم من محاولة السلطان أن ينقل الإرادة السلطانية والأعراف المحلية التاريخية إلى مستوى «القوانين»[٨٢]. وهذا الإشكال المتمثّل بالمفارقة بين الشريعة في «مصدرها الإلهي» بحسب المعتقد، والقانون في «مصدره الوضعي»، كان موضوع التساؤل والبحث لدى الفقيه «المستقلّ»، منذ بدأ السلاطين العثمانيون الأوائل يُصدرون «قوانين نامه» (محمد الفاتح، سليم الأول، سليمان القانوني) وحتى مرحلة إصدار التنظيمات وإقامة «الدستور» عام ١٩٠٨[٨٣]، إذ يبدأ الفقيه الدمشقي نجم

---

(٧٩) حول وسائط السلطة العثمانية، انظر: ألبرت حوراني، «الإصلاح العثماني والمشرق العربي،» **الواقع** (المؤسسة اللبنانية للفكر والثقافة)، السنة ١، العدد ٤ (شباط/ فبراير ١٩٨٢)، ص ٦٧ ـ ٦٨.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٧٠ ـ ٧١.

(٨١) انظر في أهمية النص في جماعة المسلمين: عبد الحسين شرف الدين الموسوي، **النص والاجتهاد**، قدّم له محمد صادق الصدر، ط ٤ (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٩٦٦)، ص ٧٠ ـ ٧١، ورضوان السيد، **الأمة والجماعة والسلطة: دراسات في الفكر السياسي العربي الإسلامي** (بيروت: دار إقرأ، ١٩٨٤)، ص ٧ ـ ١٦.

(٨٢) انظر عن هذه المحاولات في نقل الأعراف المحلية إلى مستوى التشريع السلطاني القانوني: Jean-Paul Pascual, «Une traduction arabe d'un Qanunnama relatif au Bilad as-Sam du temps de Salim II (1566-1574)?: Quelques remarques preliminaries,» *Revue d'histoire Maghrébine*, vol. 12, nos. 37-38 (1985), et

«رسالة في الحسبة والسياسة والقوانين،» (مخطوط المكتبية الظاهرية)، في: بحوث المؤتمر العالمي الأول للجنة العربية للدراسات العثمانية، تونس، ١٩٨٤. انظر أيضًا: ضياء قازيجي، «خدمات الدولة العثمانية للحرمين الشريفين،» في: المصدر نفسه.

(٨٣) انظر عرضًا تاريخيًا لهذا الإشكال بين الشريعة والقانون العرفي العثماني: Neset Gagaty, «An Outline of Islamic Law and Development of Ottoman Traditional Law,» =

الدين الغزّي بطرح هذا التساؤل في النصف الأول من القرن السادس عشر بصيغة «أفضلية» الشريعة على القانون، وينفتح هذا الجدل واسعًا في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين بين الفقهاء المجددين، بصيغة الدعوة إلى فتح باب الاجتهاد وإقامة حوار بين الشريعة والقوانين الوضعية، قائمة على التوفيق أو الانتقاء[٨٤]، ولا شك في أن هذه الاستقلالية للشريعة ولنفوذ المشرّعين في أوساط الجماعات الإسلامية، هي التي ضمنت طوال العهد العثماني استمرارية مفهوم الأمّة عند المسلمين، والإحساس بالتماسك حولها كما يلاحظ برنارد لويس[٨٥]، وذلك على الرغم من الانقسامات العصبوية والحروب الداخلية، والمنافسات التي يأسف لها الحصني في مطلع القرن العشرين.

وإذا كانت هذه الاستقلالية هي التي منعت العصبية العثمانية الحاكمة من التوحيد الدمجي، فلجأت هذه الأخيرة إلى «الوسائط السلطوية» المتمثلة بالعصبيات المحلية، فإن هذه الأخيرة اندرجت بدورها في حيّز هذا الاستقلال، منتظمة في فرق وطُرق وطوائف متمذهبة في مذاهب مختلفة. وفي إطار هذه الاستقلالية، حافظت المجموعات السكّانية المذهبية على نصوصها، وأعادت إنتاجها واختزنت في ذاكرتها التاريخية صورًا لتواريخها وأيامها وتراثها، وحامت عن وجودها عن طريق زعامات عائلية عصبوية برزت بين مرحلة وأخرى، واستُتبعت تارة وامتنعت تارة أخرى، وتحالفت مع ممثلي السلطة المركزية أحيانًا أخرى.

هذا الحيّز من الاستقلالية سمح إذًا لعصبيات هذه المجموعات السكانية أن تمارس سلطة محلية، إما بصيغة الاستتباع الضريبي للعصبية الغالبة المركزية أو بصيغة الامتناع عنها، كما هي حال الزيدية في

= ورقة قدمت إلى: بحوث المؤتمر العالمي الأول للجنة العربية للدراسات العثمانية، تونس، ١٩٨٤. وانظر إشارة إلى ذلك، في: أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٨٤) يقول الغزي، «السياسة الشرعية أبلغ من السياسة القانونية». انظر: الغزي، **لطف السمر وقطف الثمر، من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر**، ج ١، ص ٣٠٥.

(٨٥) لويس، «السياسة والحرب،» ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

اليمن[٨٦]، وبعض القبائل الممتنعة في البادية والأطراف والفرق الدينية الإسلامية (غير السنّية) التي تقطن المناطق الريفية ـ الجبلية في بلاد الشام، أمثال الشيعة الإمامية والدروز والعلويين[٨٧].

ينبغي التمييز هنا بين صيغة هذا الامتناع وحدوده على مستوى ممارسة السلطة المحلية المستقلة من جهة، وصيغة «الاستقلال القومي» الذي أُسقط في مطالع القرن العشرين على المجموعات السكانية في بلاد الشام من جهة أخرى.

٦ ـ من نظام الملل إلى معاهدات الامتيازات الأجنبية والحماية

يقوم نظام الملل العثماني على الاعتراف السلطاني بالطوائف الدينية الكبرى غير الإسلامية من «أهل الكتاب» وبحقوقها الدينية، كإدارة كنائسها ورعاية أتباعها في شؤون أحوالهم العبادية والاجتماعية والثقافية، وعلى قاعدة الأصل الفقهي الإسلامي المؤسس و«الضابط» لقواعد العلاقة مع أهل الذمّة، بمعزلٍ عن انتماءاتهم الإثنية، سواء كان «أهل الذمة» عربًا أو أتراكًا أو أرمنًا أو يهودًا، وذلك مقابل دفع «الجزية» للخزينة، التي سمّيت في النظام الضرائبي العثماني «ضريبة الرؤوس».

ولما كان نظام ملكية الأرض ونظام استثمارها خاضعَين لقاعدة أن الأرضَ أرضٌ أميرية (بمعظمها)، أي خاضعة لمبدأ ملكية الدولة (كحق

(٨٦) انظر في طبيعة علاقة الزيدية في اليمن بالحكم العثماني: فاروق عثمان أباظة، **الحكم العثماني في اليمن، ١٨٧٢ ـ ١٩١٨** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥)، ص ١٥ ـ ١٦.

(٨٧) لا يسعنا في هذا المبحث معالجة هذا الجانب من خلال التوسّع في دراسة كل علاقات نظام السلطة وممارستها في كل مجموعة سكنية مذهبية. نشير هنا إلى بعض المراجع التي تقدم مادة غنية لمعرفة أشكال العلاقة القائمة بين السلطة المحلية الممارسة لدى المجموعات المذهبية والسلطة المركزية. بالنسبة إلى الشيعة، انظر: علي الزين: **للبحث عن تاريخنا في لبنان، وفصول من تاريخ الشيعة في لبنان** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٩)، وآل صفا، **تاريخ جبل عامل**. وبالنسبة إلى العلويين، انظر: Jacques Weulersse, *Le Pays des Alaouites*, 2 vols. (Tours: Impr. Arrault, 1940), pp. 107-115.

وبالنسبة إلى الدروز، انظر: حسن أمين البعيني، «التاريخ الاجتماعي والسياسي لجبل الدروز في الربع الأول من القرن العشرين،» (رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، قسم التاريخ، ١٩٨٢).

رقبة)، فإن أشكال الاستثمار والزراعة ظلّت شأنًا عرفيًا محليًا تابعًا للقوى الاجتماعية المعنية بالأرض، كما ظلّت شأنًا اجتماعيًا تابعًا للصيغ السلطوية (من سلطة) الممارسة محليًا في الأرياف والمدن الطرفية البعيدة عن مركز الدولة، وهي صيغ تاريخية، لم يتدخل المركز العثماني في أمر تعديلها أو تغييرها (مؤسسيًا). لذا انتظمت الملل غير الإسلامية كـ «رعايا» شأنها شأن الرعايا المسلمين في قطاعات الإنتاج المعتمدة والمتوفرة (من زراعةٍ وحرف، وتجارة، ونظام أوقاف. . .)، كما انتظمت أيضًا في منطق الصراع بين العصبيات القبلية والعائلية والمراتب الاجتماعية المختلفة في شتى الإمارات والمشيخيات داخل الولايات والسناجق العثمانية في البلدان العربية.

غير أن نظام الملل الذي كان جزءًا من منظومةٍ أو «سستام» عثماني داخلي، لم يستمرّ كبنية داخلية مستقلة محكومة بقوانين «الداخل» (عصبيات، ملل، إدارة عثمانية، أوقاف، طوائف حرف، وأشكال تقليدية من الاستثمار الزراعي: مزارعة، مرابعة. . . إلخ)، بل إن ظاهرتين تاريخيتين عالميتين خرقتا هذه المنظومة وفككتاها، وهما ظاهرتان متداخلتان وجزء من فاعل أساسي عالمي: هو نهوض الرأسمالية وتوسعها، انطلاقًا من أوروبا. .

هاتان الظاهرتان المتداخلتان هما:

- الامتيازات الأجنبية.

- والتجارة الغربية.

فما علاقة هاتين الظاهرتين بنظام الملل؟

صحيح أن هذا الأخير (نظام الملل) منح «حرية نسبية واستقلالًا نسبيًا» لبعض الطوائف غير الإسلامية، ولا سيما لليهود، وللكنيسة الأرثوذكسية، والأرمن، لكن الصحيح أيضًا، أن هذه المنحة لم تُعمَّم على كل الطوائف المسيحية، فخضعت الطوائف التي لم تشملها هذه «الرعوية» كالكاثوليك مثلًا، للكنائس المعترف بها، وكان هذا سببًا لعسفٍ واضطهادات دينية داخل الطوائف المسيحية نفسها.

كما أن نعمة «الرعوية» للملل المعترف بها «مللًا»، لم تشمل مساواتها

مع المسلمين في وظائف الدولة، إلا إذا اعتنق عناصرها الإسلام، وكما حدث للبلقانيين الذين أصبح بعضهم وزراء و«صدورًا عظام» وأغاوات.

والراجح أنه لهذين السببين الرئيسيين (الداخليين) ولأسباب أخرى، توجّهت أنظار الأعيان وأصحاب النفوذ، في الملل غير الإسلامية نحو هاتين الظاهرتين الوافدتين: الامتيازات الأجنبية والحماية، والانخراط في أعمال التجارة الغربية، في حين كان التحوّل في نظام التيمار والزعامات (الإقطاع العسكري)، جاريًا لاعتماد نظام الالتزام للجباية كبديلٍ منه، فوفّر هذا فرصةً لأصحاب المال من الطوائف غير الإسلامية، للدخول في قطاع الالتزام الضرائبي عن طريق المزاد (دفع الضرائب للدولة والتزام جمعها وجبايتها من الأهالي). وكل هذه العوامل التي اجتمعت في سياق تاريخي واحد (منذ بدايات القرن السابع عشر) أدت إلى الأفق التالي.

انفتح باب واسع لتطور سريع في البنى الاجتماعية والسياسية للدولة العثمانية، فنظام الامتيازات الذي مُنح للتجار الأجانب وسمح لهم بأن يدخلوا السوق العثمانية كـ «مستأمنين»[٨٨]، بدأ يشمل في الممارسة وفي نظام العلاقات الدولية الطوائف الدينية المحلية غير الإسلامية، وفي خضمّ التزاحم بين هذه الدول لكسب المواقع الداخلية في قلب الدولة العثمانية، تحوّل النظام الملّي العثماني في مجرى عمل الدبلوماسيات الغربية إلى نظام حماية للأقليات، اختلطت فيه المصالح السياسية والاقتصادية للتجار والوكلاء مع المواقع الوظيفية في القنصليات والسفارات الأجنبية[٨٩]، إذ كانت هذه الأخيرة تمنح البراءات لموظفيها وتراجمتها المحليين وعائلاتهم، بحيث يمكن أن «ينعم» هؤلاء بالرعاية الفرنسية أو النمسوية أو السويدية أو غيرها من الجنسيات الأوروبية، «فيندمجون في هذه الجنسيات ويشاركون في القضاء القنصلي نفسه». ويُعلّق جب وبوون على ذلك قائلًا: «ويمكن أن نتبيّن مدى سوء استعمال هذا الحق مما وصل إلينا من أن باشا حلب، شكا

---

(٨٨) Ilkay Sunar, «Anthropologie politique et économique: L'Empire ottoman et sa transformation,» *Annales: Economies, Sociétés, Civilisations* (Paris), vol. 35, nos. 3-4 (mai-août 1980), pp. 557-558.

(٨٩) قارن: Francis Rey, *Faculté de droit de l'Université de Paris: De la Protection diplomatique et consulaire dans les Echelles du Levant et de Barbarie* (Paris: L. Larose, 1899), pp. 256-259 et 269.

إلى الباب العالي عام ١٧٩٢ من أن عدد تراجمة القناصل في حلب زاد حتى بلغ نحو ألف وخمسمئة، وكلهم معفَون من الضرائب ويعملون في التجارة. . . وكان لهم الحق في المزايا التي كانت تمنحها الامتيازات الأجنبية للتجار الأوروبيين وخصوصًا الخفض النسبي للرسوم المفروضة على وارداتهم وصادراتهم»[٩٠].

لقد استوعبت معاهدات الامتيازات الأجنبية لتوسيع التجارة الغربية في أسواق الدولة العثمانية نظام الملل، وأعطته صيغ التدخُّلات الأجنبية الرسمية و«حماية» الفرق الدينية المختلفة، وتوسيع حقل حقوقها في ميادين العبادة والطقوس والضرائب. فعكست في هذه التدخلات صورة التنافس الدولي بين الدول الغربية من جهة، وصورة الخلافات المحلية بين الفرق المسيحية المختلفة من جهة أخرى[٩١]. وقد أخذت هذه الخلافات مجرى الصراع الدولي وأشكال استتباع الأطراف الداخلية لقوى الخارج[٩٢]، وكان لهذا الأمر الواقع تأثير حاسم في التوجهات الاجتماعية ـ السياسية للمجموعات السكانية المللية، وصوغ مواقعها من الصراعات المحلية والصراعات الدولية على حد سواء. فالاستقلالية المللية التقليدية التي كانت جزءًا من حيّز العلاقة القائمة بين الرعية والهيئة الحاكمة في بنية المجتمعات العثمانية المركّبة، أصبحت تحمل معها، عبر الاندراج في العلاقات الدولية التي اختلّت لمصلحة أوروبا، قوة تفكيك لهذه البنية. لقد جاءت التجارة الغربية لتزيد نفوذ التجار الصاعدين من الملل غير الإسلامية، ارتكازًا على الموقف السياسي والدبلوماسي الأوروبي، وجاء الالتزام القائم على المزاد ليفتح أمام هذا النفوذ المالي مجال التأثير في الدولة نفسها، إذ أصبح التجار، وكانوا بمعظمهم من المسيحيين واليهود، جزءًا من الملتزمين، وزاد، بالتالي، تأثيرهم في اقتصاد الدولة الذي أصبح بدوره مرتهنًا للاقتصاد

---

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦، وجب وبوون، **المجتمع الإسلامي والغرب**، ص ١٦٣.

(٩١) انظر عرضًا تاريخيًا لهذه التدخلات التي أخرجت بموجب معاهدات دولية مع السلطان، فـي: Joseph Hajjar, *Le Christianisme en Orient: Etudes d'histoire contemporaine, 1684-1968* (Beyrouth: Librairie du Liban, 1971), et Basile Homsy, *Les Capitulations et la protection des chrétiens au Proche-Orient aux XVIème, XVIIème et XVIIIème siècles* (Harissa, Liban: Imprimerie Saint Paul, 1966).

(٩٢) Hajjar, Ibid., pp. 103-104.

العالمي، ولتقلبات هذا الأخير وحاجاته وعلاقاته بالداخل العثماني[٩٣].

ثم إن وعيًا «قوميًا» متماهيًا مع أفكار الحركات القومية، التي عصفت بأوروبا منذ أواخر القرن الثامن عشر وعلى امتداد القرن التاسع عشر، ما لبث أن تقاطع مع خطوط التقسيم المللي الذي لم يعد، مع ازدياد نفوذ التجار في هذه الملل، متمحورًا حول المرجعيات المؤسسية الدينية فحسب[٩٤]، بل إنه عبر علاقات التبادل مع أوروبا، ودعم الرساميل الغربية للتجار، ودور المدارس الغربية الحديثة التي بدأت تخرّج نخبًا مثقّفة (إنتلجنسيا)[٩٥]، أخذ التقسيم المللي يكتسب موقعًا جديدًا في وضعية تاريخية جديدة، كانت قد برزت فيها شرائح من التجار ونخب من المثقّفين، إنه موقع يبحث عن استقلاليته هذه المرّة، لا في قواعد نظام الملّة القديم، بل في تشكّل وعي سياسي على قاعدة مشروع إثني ـ قومي[٩٦]، متداخل من جهة مع الملّة التي

---

(٩٣) انظر حول هذا التحوّل: Sunar, «Anthropologie politique et économique: L'Empire ottoman et sa transformation,» pp. 557-559.

يلخّص المؤلف هذه الحالة بقوله: «حين تشرع الدولة في البحث عن عائدات إضافية كي ترفع ثرواتها المتداعية، يضاف إلى الحماية المؤمنة تقليديًا بالنسبة إلى الإقامة في موانئ الاتجار وبالنسبة إلى أمن التنقلات امتياز البيع والشراء داخل الإمبراطورية. هذه التدابير تشكّل تاريخ الامتيازات، وهي تستمد أصلها من تقليد الأمان، لكنها تتطور أمام الصعوبات المالية والسياسية نحو ضمانات وحصانات تجعلهم غير خاضعين للقوانين المحلية ويتمتع بها ليس فقط التجار الأجانب، بل أيضًا مع مرور الزمن أولئك الذين يقال لهم ترجمان. هؤلاء، ينتمي قسم كبير منهم للطوائف المسيحية، أنهم مرتبطون بتجار أجانب كترامة وكتبة ومحاسبين. . . الخ، وهم أنفسهم تجار ويستفيدون من الحصانات السلطانية ويخدمون كوسطاء بين التجار الأجانب وملتزمي الضرائب. النص العربي المترجم موجود في مجلة: **الواقع**، السنة ١، العدد ٤ (شباط/ فبراير ١٩٨٢)، ص ٢٦، والنص الفرنسي في: *Annales: Economies, Sociétés, Civilisations* (Paris), vol. 35, nos. 3-4 (mai-août 1980), pp. 557-558.

(٩٤) A. H. Hourani, *Minorities in the Arab World* (New York: AMS Press, 1982), pp. 25-26.

(٩٥) حول دور هذه النخب، انظر: Nicolae Iorga, *Histoire des Etats balcaniques à l'époque moderne* (Bucarest: C. Sfetea, 1914), chap. 6: «L'Occident et les peoples chretiens soumis au Sultan: Les Chrétiens des Balcans et les projets de l'époque napoléonienne,» pp. 99-115.

(٩٦) نستخدم هذا المصطلح كترجمة للمفهوم الذي يقترحه مكسيم رودنسون وهو: (Ideologie ethnico-nationale)، لوصف المشروع الذي تنتظم فيه «اثنية» من الاثنيات.. (قوم لهم خصائصهم اللغوية ـ الثقافية والدينية بالمعنى الانثولوجي) باتجاه تكوين دولة (Etat-Nation) وتأسيس ما يسمى باللغة الأجنبية (Nationalite) وبالمصطلح القانوني ـ الدستوري العربي (جنسية). انظر: Maxime Rodinson, «Nation et ideologie,» dans: *Encyclopaedia Universalis* (Paris: Encyclopaedia Universalis,1971), vol. 11, pp. 571-575.

تملك أحيانًا خصائص لغوية ودينية[٩٧]، ومرتبط من جهة أخرى بالسياسات الأوروبية التي انتقلت، في القرن التاسع عشر ولا سيما في منتصفه، من صعيد المطالبة بالامتيازات الأجنبية التي كان من شأنها تعميق حقوق الملّة والتجارة معًا، إلى صعيد المطالبة بحل إشكال جدي هو إشكال ما سُمّي آنذاك المسألة الشرقية، وهي المسألة التي بدأت تُطرح في الأوساط الدبلوماسية الغربية على قاعدة مشاريع التقسيم، وتحديد مناطق النفوذ على المستوى الاستراتيجي والمصالح الاقتصادية، وتوزيع العمل، خصوصًا التجاري منه، وعلى مستوى الإثنيات والملل أيضًا[٩٨]. فالعمل التجاري الذي انتظم في إطار علاقات التبادل مع أوروبا، كان المجال الأكثر تمييزًا لنشاط بعض الإثنيات والملل، (اليونان، الصرب، اليهود، الأرمن، المسيحيون المشرقيون)[٩٩].

تلك هي، على ما نعتقد، التحدّيات التي واجهتها السلطنة في شأن تعرض بنيتها للتجزّؤ. فكانت التنظيمات محاولة جواب عمّا آل إليه نظام الملل، وما آل إليه نظام الالتزام معًا، وفي سياق تاريخي واحد كان قد أبرز عاملًا أساسيًا هو غلبة التأثير الأوروبي على مستويات متداخلة، الأمر الذي طرح مسألة الهوية والتابعية العثمانية بطريقة درامية وحادّة.

---

(٩٧) هذا على الأقل هو رأي المراقب الأوروبي، لا سيما السياسي، في نظرته إلى الملة. يقول سفير بلجيكا في إسطنبول عام ١٩٠٦: «إن كل مجموعة اعترف بها أصبحت ملة. وهذه الكلمة تعني Nation، وإنه من السهل أن نفهم استخدام هذا التعبير إذا فكرنا بأنه غالبًا ما كانت الفوارق في الطقوس والأديان تعود إلى فوارق عرقية (Difference de races)، وإذ يماثل ضمن مفهومه للدولة القومية بين الوضعية الاستقلالية للملة والوضعية الاستقلالية لمشروع الدولة القومية»، يضيف: «أن ثمة وقائع مشهودة أكّدت هذا الواقع. فإن فرمانات متتالية اعترفت بشتى البطاركة والزعماء الدينيين لا كسلطات دينية فحسب، بل كسلطات مدنية أيضًا.. أن كلًا من العبادات (Cultes) المعترف بها شكّلت دولة في الدولة». انظر: F. Van den Steen de Jehay, *De la Situation légale des sujets ottomans non musulmans* (Bruxelles: O. Schepens, 1906), pp. 21-22.

انظر أيضًا نقدًا لهذه النظرة، في: جورج قرم، تعدد الأديان وأنظمة الحكم: دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٩)، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٧.

(٩٨) انظر حول الأشكال الاجتماعية للمسألة الشرقية، وحول التوزيع الاثني والمللي على العمل في أنحاء السلطنة العثمانية: A. J. Sussnitzki, «Ethnic Division of Labor,» in: Charles Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800-1914* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1966), pp. 114-125.

(٩٩) المصدر نفسه، ص ١١٩ ـ ١٢١.

ثانيًا: إشكاليات الهوية والتاريخ العثماني: الإسلامية والعلمانية والدولة/ الأمة

١ ـ العثمانية.. ماذا تعني؟

لا يمكن توصيف العثمانية توصيفًا واحدًا طوال القرون المديدة من عمر الدولة العثمانية، فهي في مرحلتها الأولى عصبية أسرة متغلّبة، وفي مرحلة سيادة نصابها، **عصبية عامة** لدولة سلطانية (مستعيرًا تعابير ابن خلدون والماوردي) شُرعن سلطانها على طريقة شرعنة الماوردي للدولة السلجوقية تمامًا كما سبقت الإشارة. وإنه تشريع استمر على المنطق نفسه، والقانون نفسه، قانون التغلّب: التغلّب الذي يُصبح شرعيًا بالاستقواء بالدعوة الدينية، والقيام بجزء كبير أو صغير من مهمات «الخلافة» من دون ادعائها بالضرورة.

هذا في مرحلة ما يمكن أن نسميه مرحلة الدولة السلطانية. أما في مرحلة التنظيمات، ثم في مرحلة الدستور وأزمته المطلبية الممتدة من ١٨٧٦ إلى ١٩٠٨، فإن العثمانية اكتسبت في هذا الدور وعبر أقلام نخب تركية (نامق كمال مثلًا) وبعضها عربي أيضًا (كساطع الحصري في مرحلة شبابه وقبله خليل غانم)، اكتسبت معنى «الوطن» (Patrie) ومعنى الأمة (Nation)، وذلك بتأثير الفلسفة الوضعانية الوافدة من كل من ألمانيا وفرنسا[١٠٠]. من هنا ما نلاحظه من أن «الملّة» باللغتين الفارسية والتركية تعني «الأمة» أي الـ Nation.

كان ذلك تصوّرًا أيديولوجيًا تماثليًا لإمكان تحوّل دولة ذات عصبية عامة عثمانية في رأسها وذات عصبيات وملل وإثنيات مختلفة على مستوى تركيب المجتمع إلى **دولة/ أمة عثمانية متعددة القوميات**. وهنا كان المأزق التاريخي. إنها مرحلة تحوّل في الهوية، ومفهومها وتمثّلها، بل إنها مرحلة انتقالية مأزقية تُهيئ لقطيعة تاريخية بين زمنين تاريخيين: زمن الدولة السلطانية، وزمن الدولة الوطنية (أو الدولة/ الأمة).

---

(١٠٠) لمزيد من المعلومات والشروحات حول الموضوع، انظر: وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير**، ط ٤ (بيروت: منشورات بحسون الثقافية، ١٩٨٦)، ص ١٤١ ـ ١٤٥.

٢ ـ في الإسلامية التقليدية والإسلامية الإصلاحية

تشهد أيضًا المرحلة التي انتظم فيها جيلا التنظيمات والدستور، صراعًا بين نمطين من الإسلامية، وإلى حدٍ كبير صراعًا بين هويتين إسلاميتين: **الأولى** إسلامية تقليدية محافظة، تتألف من المؤسسة الدينية الرسمية (مشيخة الإسلام) وطرق الصوفية، وجمهور شعبوي تابع، **والثانية** إسلامية نخبوية إصلاحية تحاول أن تقدّم اجتهادًا إسلاميًا في فهم الدستور والبرلمانية والمشاركة وتحديد سلطة الحاكم وحيّز الانتماء المواطني إلى المملكة على أساس تصوّر يماثل بين الشورى والديمقراطية، والاقتراع والبيعة. . . إلخ. إنه الحلم والطموح في تأسيس مملكة عثمانية دستورية، المركزية واللامركزية فيها مجال اجتهادات وخلافات بين نخب القوميات، بل حتى داخل القومية الواحدة (الخلاف بين حزب الاتحاد والترقي وحزب الحرية والائتلاف التركيين مثلًا)[١٠١].

يُلاحَظ هنا أن العثمانية الجديدة المتماهية مع «الوطن العثماني» أو مع «الأمة العثمانية» تقاطعت وتشاركت مع التيار الإسلامي الإصلاحي النخبوي. وتجلّى هذا التقاطع في ثقافة وخطاب نخب عربية وتركية، انتظم بعضها في تيار «تركيا الفتاة»، وفي غيره من التنظيمات والتوجُّهات الليبرالية والإصلاحية في المدن وعواصم الولايات. هذا مع ملاحظة ضيق الخلاف آنذاك بين الإصلاحية الإسلامية والليبرالية عمومًا، لا على صعيد العلاقة بين نخب تركية ونخب عربية فحسب، بل أيضًا داخل نخب القومية الواحدة: أضرب مثلًا على ذلك التقاطع الحاصل بين محمد عبده وفرح أنطون، إذ يكبر الخلاف بينهما على الصعيد الفلسفي، بينما يضيق ويصبح حوارًا وتنسيقًا على صعيد برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي[١٠٢].

---

(١٠١) المصدر نفسه، ص ١٤١ ـ ١٤٥.

(١٠٢) وجيه كوثراني، «فرح أنطون ومحمد عبده: إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة في العقل العملي،» منبر الحوار، العدد ٣٩ (١٩٩٩)، منشورة أيضًا في: أفكار النهضة بين الأمس واليوم من الدعوة لها إلى البحث فيها، تحرير وتقديم وجيه كوثراني (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١١)، ص ١٧٣ ـ ١٨٠.

٣ ـ انقسام الهوية العثمانية الجديدة: هوية قومية تركية وهوية قومية عربية ثم هويات قُطرية وطنية (في الجانب العربي) كرّستها معاهدة لوزان ١٩٢٣ في القانون الدولي

للانقسام التركي ـ العربي في سنوات العقدين الأوّلين من القرن العشرين، أسباب كثيرة ومتنوّعة، دُرست من مواقع عديدة ووجهات نظر عديدة في الكتابات التاريخية العربية التي تناولت بالدرس المسارات التي اتخذها تطور العلاقات العربية ـ التركية.

ولعلّ الأهمّ في المسار التاريخي المكثّف والدرامي والعنيف في طفراته ومفاجآته الحدثية الكبرى المتفجرة سنةً بعد سنة، هو رصد مسار التغير ومسار نتائجه على مستوى بناء الهويّات. نكتفي هنا بذكر عناوين هذا المسار: انقلاب ١٩٠٨ ومجيء حكم حزب الاتحاد والترقي، وتأرجحه بين حكم تمثيلي وحكم أقلية عسكرية ثم صراع اللامركزية والمركزية في الإدارة العثمانية، وبين الأحزاب التركية (الاتحاد والترقي/ الحرية والائتلاف)، نشوب الحرب الكبرى ودخول تركيا العثمانية طرفًا، إعلان مشاريع التقسيم المختلفة، من سايكس ـ بيكو إلى بلفور، إلى سيفر، إلى الاحتلالات الأجنبية المباشرة. . . كل هذا كان من شأنه أن يهزّ بنية الهويّات وخطابها لدى النخب هزًّا عنيفًا، بل ويدفع هذه النخب إلى البحث عن مرجعيات جديدة وقديمة للهوية، أو قديمة متجدّدة. المثل العربي البارز في البحث الدائم عن هوية قيد الاستجابة هو رشيد رضا. فهو عثماني إسلامي إصلاحي في العهد الدستوري (قبل الحرب)، وهو عروبي استقلالي مع الشريف حسين عام ١٩١٦، وهو عروبي ـ سوري مع الملك فيصل في المؤتمر السوري المؤسس للمملكة العربية السورية عام ١٩٢٠، وهو أيضًا العائد إلى فكرة الخلافة عام ١٩٢٢ عندما برز مصطفى كمال محررًا وغازيًا، فبدا لرشيد رضا شخصية صالحة للخلافة (رسالته إلى شكيب أرسلان)، وهو عام ١٩٢٤، مؤيّد لمشروع الملك عبد العزيز بن سعود في توحيد الجزيرة في دولة إسلامية ذات مرتكز دعوي سلفي وهّابي[١٠٣].

---

(١٠٣) انظر توسيعًا لهذه المواقف وشرحًا لحيثياتها، في: وجيه كوثراني، **مختارات سياسية من مجلة المنار** (بيروت: دار الطليعة ١٩٧٩).

هذا المسلسل الدرامي المتسارع خلال عقد في عشرينيات القرن العشرين، يوجِب التنبّه إلى عدد من النتائج والظواهر التي كان لها تداعياتها طوال القرن العشرين، بل حتى الآن على كلّ الهويّات، دولًا وأحزابًا ونخبًا.

في عشرينيات القرن العشرين نلاحظ ما يلي:

ـ نجحت حركة التحرُّر التركي بقيادة مصطفى كمال في إسقاط معاهدة سيفر التي تستهدف تقسيم تركيا المحدّدة في إطار الميثاق القومي التركي المؤسس للجمهورية التركية.

ـ فشلت الحركة العربية بقيادة الأسرة الهاشمية ونخب المدن المشرقية في وقف مفاعيل مشاريع التجزئة من سايكس ـ بيكو إلى بلفور، وإلى قرارات مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠ حيث وزعت الانتدابات الأجنبية على أقطار الولايات العربية، فضلًا عن عجزها ـ رغم الانتفاضات الشعبية المتفرّقة في كل من العراق وسورية وفلسطين ولبنان في مطالع العشرينيات ـ عن تحرير الأرض من الاحتلالات الأجنبية (الإنكليزية والفرنسية).

ـ فشل مشروع المصالحة التركية ـ العربية التي سعى إليها بعض العقلاء من الأتراك والعرب (شكيب أرسلان وسعيد حيدر) (أخبار عديدة عن لقاء لم يحصل بين مصطفى كمال والملك فيصل في حلب بعد أن عطّله الإنكليز)[١٠٤].

النتيجة: انتصار حركة التحرر التركية (عبر إسقاط سيفر، وطرد القوات اليونانية وفرض انسحاب القوات الفرنسية من كيليكية)، ترتب عليه توقيع معاهدة لوزان عام ١٩٢٣): ١ ـ اعتراف قطعي بالجمهورية التركية الجديدة وفقًا للميثاق القومي التركي. ٢ ـ اعتراف بدول عربية جديدة: العراق، سورية، لبنان، إمارة شرق الأردن. . .

لكنّ الظاهرة الأهمّ التي ينبغي التنبّه إليها، هي تكريس وتثبيت القانون

---

(١٠٤) تجد نبذة عن أخبار هذه «المصالحة»، في: كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير**، ص ٣٠٩ ـ ٣١٠.

الدولي عبر نصوص معاهدة لوزان، لمبدأ الجنسية (الناسيوناليته) (Principe de nationalité) في تركيا والمشرق العربي. فهل هي نوع من «وستفاليا» تركية ـ عربية!؟ نعم، لكن استفاد منها المشروع القومي التركي ولم يحصل هذا عربيًا.

وما يدعو إلى الانتباه أيضًا أن:

ـ الجنسية التركية (الناسيوناليته) تطابقت مع صيغة الدولة/ الأمة تركيًا، كجغرافيا تاريخية وشعب.

ـ الجنسيات العربية التي نصّت عليها لوزان، تطابقت نسبيًا مع جغرافية أقطار، ولم يحصل إجماع عربي آنذاك حول حدودها واكتمال كياناتها، والبعض يقول اكتمال شرعيتها القومية أيضًا. وظلّت النخب العربية المقتنعة بوحدة هذه الأقطار تعاني من هذا الإشكال ـ المفارقة زمنًا طويلًا وممتدًا حتى اليوم.

مسار هذا التحوّل في المشرق العربي طويل ومعقّد ويتطلّب معالجات تفصيلية خاصة بكل دولةٍ أو قُطر، نظرًا إلى الخصوصيات التي اكتسبتها هذه الدولة أو تلك خلال تشكُّلها التاريخي اللاحق.

على أن مسألةً إشكاليةً ظلّت تواكب هذا المسار في شقّيه، في شقّه التركي حيث حسمت مسألة الوحدة القومية التركية، وفي شقّه العربي ـ المشرقي حيث لم تُحسم مسألة الوحدة القومية العربية، ولم تتشكّل الدولة العربية الموعودة. المسألة المواكبة لهذين الشقّين كانت وما زالت مسألة علمنة الدولة أو أسلمتها، فكيف كان التعاطي في الحالين؟

ثالثًا: المسألة الإشكالية المواكبة: علمنة الدولة أم أسلمتها؟

هذه المسألة حُسمت أيضًا في تركيا بعد لوزان مباشرةً، بإلغاء الخلافة، ثم تلتها القرارات العلمانية الأخرى. صحيح أن هذا الإلغاء كان قرارًا عنيفًا وصارمًا، لكنه جاء في سياق تاريخي لم يتنبّه إلى أهميته وإلى دوره، لا العلمانيون المتحمسون للقرار ولا الإسلاميون المعادون له. جاء قرار مصطفى كمال في العلمنة تتويجًا لانتصار سجّله أولًا على السلطان ـ الخليفة، وعلى

علمائه وقواعده وبرنامجه وسياسته وأشكال تمثّله للإسلام، كما جاء تتويجًا لمهمة تحرير قومي أنجزت بجدارة، وتتويجًا أيضًا لمهمة توحيد أحبطت محاولات تجزئة تركيا كما عيّن حدودَها الميثاقُ القوميُّ التركيُّ كما سبقت الإشارة. هذا سياق تاريخي مهمّ يُعطي مصطفى كمال شرعية التصرّف باسم الأمة، أو بما أضحى يُسمّى الشرعية الثورية، ولكن لم يكن هذا يكفي. كان مصطفى كمال قد مهّد أيضًا لإلغاء الخلافة وإعلان العلمنة بتبرير فقهي إسلامي عندما فرّق بين السلطنة والخلافة في وثيقة إسلامية اجتهادية أعدّها علماء دين وقانون ومؤرِّخون هي الوثيقة المعروفة: **الخلافة وسلطة الأمة**، وهي دراسة فقهية تأصيلية، استند إليها المجلس الوطني التركي في التفريق بين الخلافة والسلطنة، ونُشرت في القاهرة عام ١٩٢٤[١٠٥].

إذًا، ثمة انتصار تاريخي يُحصّن مصطفى كمال كمشروعية تاريخية (Légitimité)، وثمة تأصيل فقهي شرعي يُبرّر الفصل بين الخلافة والسلطنة أي بين السلطة الدينية والسلطة المدنية، اجتمعا للتمهيد للحظة قرار إلغاء الخلافة واتخاذ القرارات اللاحقة في علمنة الدولة والمجتمع. يمكن أن نقول إن «المشروعية» (Légitimité) والشرعية (Légalité) اجتمعتا في هذا الإنجاز.

وفي رأيي أن هذه المرحلة الحاسمة، سيكون لها تأثيرها الكبير على مدى قرن كامل. لن أتطرّق إلى مراحل تطور نظام الجمهورية التركية في الحقب اللاحقة، وعملية التحوّل الديمقراطي فيها، ولكن لا بدّ من التوقّف عند حدث انتصار حزب العدالة والتنمية الإسلامي عام ٢٠٠٧ ومعرفة دلالاته.

كُتب الكثير في هذا الموضوع في العديد من اللغات، وجرت مقارنات بين العمل السياسي الإسلامي التركي والعمل السياسي العربي الإسلامي، معظمها صبّ على فكرة التلاؤم بين الإسلام السياسي والديمقراطية، وعلى الدعوة إلى أن يتعلّم العمل السياسي العربي من نظيره التركي.

هذا التركيز، على الرغم من صحته ووجاهته، يُغفل معطيين أساسيين

---

(١٠٥) نشرت هذه الوثيقة مع نصوص أخرى، في: وجيه كوثراني، **الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا رشيد رضا، علي عبد الرازق، عبد الرحمن الشهبندر: دراسات ونصوص**، سلسلة التراث العربي المعاصر (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦).

من معطيات التاريخ التأسيسي والبنيوي لفكرة الدولة وتجربتها التاريخية لدى العرب ولدى الأتراك.

في مقالة بعنوان «هل يمكن قياس العمل السياسي الإسلامي العربي على نظيره التركي؟»، قدّمتُ بعض الأفكار، ألخّصها كما يلي[(١٠٦)]:

ـ العلمانية، باعتبارها فصلًا بين السلطة الدينية والسلطة المدنية (في جانب من مفهومها)، تجد لها جذورًا في التجربة السلطانية العثمانية، وذلك من خلال التمييز الذي حصل فعلًا بين الأحكام السلطانية والأحكام الدينية. فالأولى (الأحكام السلطانية)، كانت في معظمها عرفية ووضعية تندرج تحت عنوان «قانون نامه»: مثال قوانين محمد الفاتح، وسليمان القانوني.

ـ التنظيمات العثمانية (القرن التاسع عشر)، شكل متقدّم من أشكال الاقتباس والتوليف بين صيغة الدولة الحديثة (الغربية) وصيغة الدولة السلطانية ذات المرجعية الإسلامية على مستوى التشريع.

ـ تدابير مصطفى كمال العلمانية، تقع في جانب من جوانبها في مسار حركة التنظيمات التي نجحت في تركيا، بينما تعثّرت في المشرق العربي.

الخلاصة أن العمل السياسي الإسلامي التركي (المعاصر)، بُنيَ على خلفية تاريخية وثقافية وسياسية ممهِّدة ومساعدة في إحداث هذا التلاؤم بين الثقافة الديمقراطية والثقافة الإسلامية، بين المجتمع الديني والمجتمع المدني، بين العلمانية والدين، بين علم أصول الفقه ومناهج العلوم الإنسانية الوضعية، علمًا أن لا إسلامية واحدة في تاريخ العالم الإسلامي وحاضره، ولا علمانية واحدة في تاريخ الغرب الحديث وعالمه المعاصر.

ماذا عن التجربة العربية حيال ما حصل في الشق التركي؟

ألخّص الأفكار في ما يلي:

ـ في المرحلة السلطانية العثمانية: انقسم العرب ـ باستثناء حالة مصر نسبيًا وحالة المغرب التي نأت عن السيادة العثمانية ـ خصوصًا في ولايات

---

(١٠٦) وجيه كوثراني، «هل يمكن قياس العمل السياسي الإسلامي العربي على نظيره التركي،» الحياة، ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٧.

المشرق العربي، إلى عصبيات عائلية وقبلية وملل، حكمت محليًا بصيغة وسطاء سلطة، لا بصيغة دولة عامة (تعبير لابن خلدون)، وتقاتلت بصورة دائمة ودورية على أمرين متلازمين: سلطة الجباية الضرائبية في نظام التزام للأرض، وسلطة ولاء واستتباع حيال العصبيات (قبائل، عائلات، ملل)، الأمر الذي أدّى إلى نشوب نزاع دائم على السلطة بين زعماء العائلات والقبائل.

- في مرحلة التنظيمات: فشلت التنظيمات في ولايات المشرق العربي لأسباب كثيرة: البعد عن المركز (أطراف)، العجز المالي، النزاعات الداخلية الاجتماعية، التدخُّل الأجنبي (يُراجَع تقرير مدحت باشا في شأن الأسباب).

- في العهد الدستوري وقيام الجمعيات العربية: فشلت مشاريع الإصلاح في المدن العربية، وكذلك فشل مشروع اللامركزية الإدارية، لأسباب داخلية وخارجية، ولكن هذه المرة كان السبب الرئيسي اندلاع الحرب وسياسات الاحتلال، وقبلها تصلُّب الهيئة العسكرية التركية الحاكمة في التعامل مع الحركة المطلبية العربية.

عندما طُرحت مسألة التفريق بين السلطنة والخلافة ونُشرت الوثيقة تحت عنوان «الخلافة وسلطة الأمة» عام ١٩٢٢، لم ينتبّه أحد من الكتاب العرب إلى هذه الوثيقة، إلا بعد عام ١٩٢٤، وكانت **الأهرام** المصرية قد نشرت بعض نصوصها بالعربية، كما أن دار الهلال نشرت ترجمتها كاملةً في العام نفسه. الوحيد الذي تنبّه لها، كان علي عبد الرازق، فقد أشار لها عرضًا في كتابه **الإسلام وأصول الحكم** (صدر عام ١٩٢٥). لكن يمكن أن أستنتج من قراءة النصّين، أن المفاهيم واحدة فيهما، وأن المبرّرات التاريخية والاجتهادية متشابهة لإثبات عدم ضرورة الخلافة، لأن هذه الأخيرة هي سلطنة في التحليل الأخير، يمكن أن تتغير بحكم الظروف، فالضرورة هي ضرورة مدنية قبل كل شيء[١٠٧].

---

(١٠٧) انظر تفاصيل حول هذا الموضوع (علي عبد الرازق ومسألة الخلافة ومواقف أخرى)، في: كوثراني، **الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا رشيد رضا، علي عبد الرازق، عبد الرحمن الشهبندر: دراسات ونصوص،** ص ١٣ ـ ٣٤.

يعرف الجميع ماذا جرى لعلي عبد الرازق عربيًا، انتزعت منه صفة الأعلمية (وكان أزهريًا)، هوجم من العلماء، والملك، بل حتى من سعد زغلول، رئيس حزب الوفد الذي يفترض أنه حزب مدني ـ علماني.

لكن الأهمّ في التعامل العربي مع فكرة علي عبد الرازق، وهي فكرة سبق أن انتصرت في تركيا عبر قوى الحركة الكمالية، هو أن العديد من ملوك العرب ـ كانوا طامعين بوراثة الخلافة المتدهورة، فدافعوا عن الخلافة لا حبًّا لها، أو اقتناعًا فقهيًا بمبدئها، ولكن استخدامًا وظيفيًا وسلطويًا لها، واستقواءً بها على سنّة السلطان العثماني عبد الحميد الثاني.

بالنسبة إلى العلماء وشيوخ الأزهر: خرجوا من مؤتمرهم عام ١٩٢٦ بقرار تأجيل موضوع بتّ مسألة الخلافة، على مستوى البحث عن الشخص المناسب، لا على مستوى الموقف المبدئي والمعرفي من نظريتها. كذلك كان موقف رشيد رضا الذي عبّر عنه في مقالات الخلافة أو الإمامة العظمى وفي مقالاته التي علّق فيها على مؤتمر الخلافة عام ١٩٢٦ (التأجيل)، لكن رشيد ينفرد في الدعوة إلى تأسيس مدرسة مجتهدين قد تُخرّج خليفةً مناسبًا، وإلى تأسيس حزب إسلامي، ولعلّ الفكرة الأخيرة هي التي تلقّفها تلميذه حسن البنّا، وهكذا كان..[١٠٨].

أقول «هكذا كان» لأشدد على اختلاف التجربة التاريخية التركية عن نظيرتها العربية، فالإسلامية التركية نشأت على خلفية تاريخية تتمثّل بتجربة دولة متمكنة منذ التجربة السلطانية، إلى التنظيمات، إلى التجربة الكمالية العلمانية. في حين نشأت الإسلامية العربية، أو بالأحرى الإسلاميات العربية لاحقًا، على خلفية تجربة تاريخية ضعيفة مشتّتة ومبعثرة، ومعادية للعلمانية بكلّ أشكالها ومدارسها، أو على الأقل كما قُدّمت لها، ناهيك بمستجدات وروافد أخرى ما لبثت أن هبّت لتزيد المأزق: فشل حركة التحرُّر العربية في التوحيد، مأساة فلسطين، غطرسة السياسات الغربية وانحيازها، الجرح الفلسطيني النازف دائمًا، الظلم الذي لا يُطاق والذي ترزح تحته الشعوب

(١٠٨) هذه الأفكار موسّعة وموثقة، مع ملحق نص وثيقة (التفريق بين السلطنة والخلافة) المعنونة: «الخلافة وسلطة الأمة»، في: المصدر نفسه.

العربية، فشل مشاريع الإنماء والتنمية... إنها لائحة لا تنتهي من الأسباب.

لكن كلّ ذلك لا ينفي البحث عن بدائل... لا شك في أن الفكر السياسي الإسلامي العربي أخذ في التجدد في العديد من قطاعاته، ولا شك في أن الفكر القومي العربي أيضًا آخذ في تجديد أفكاره ومقولاته، وكذلك المدارس المدنية والعلمية المستقلة التي تُنتج أفكارًا نقدية وبنّاءة ومجدّدة. كل هذا لا بد من أن يتراكم ليعطيَ نوعًا جديدًا من الوعي العربي، فالهوية البنّاءة لا تنتقل بالوراثة، إنها تُبنى بناءً، لا تنقل نقلًا من التاريخ الماضي، بل تقوم على وعيه ونقده وتجاوزه. ولعلّ الثورات الشعبية القائمة اليوم هي القابلة التي ستُخرج الجديد من هذا التاريخ.

الفصل الثاني

الحركة الدستورية الكمالية وتداعياتها على العرب

سيّار الجميل

ملخّص

يعالج هذا البحث التاريخ المقارن للعلاقات العربية ـ التركية من خلال تداعيات الحركة الدستورية والأيديولوجية الكمالية. وتُعَدُّ من الأهمية البالغة الدراسة التاريخية المقارنة لهذا الموضوع والتعرف إلى جذوره وتطوّر ظاهرته، سواء على العهد العثماني أو العهد الكمالي، إزاء العرب، وبلورة رؤية مستقبلية للعلاقات بين الطرفين، خصوصًا أن كليهما يجمعهما تاريخ مشترك منذ القرن السادس عشر.

يتضمن البحث ثلاثة أقسام، أُلحِقت بها استنتاجات تاريخية:

عالج **القسم الأول** مدخلات البحث التي تضمّنت التعريف والأهداف وإشكالية البحث وأهميته، ثمّ تبيان فرضية الباحث والمنهج المقارن الذي اعتُمد في الدراسة.

أما **القسم الثاني**، فقد تضمّن تفكيك بنية المضمون التاريخي المقارن بين العرب والأتراك، بدءًا بالجذور الإصلاحية والتنظيمات العثمانية، انتقالًا إلى الإصلاحات الأولى والمشاريع المبكرة عند العرب، ثمّ تحليل

الظاهرة الدستورية من خلال المشروطية الأولى، ثم ولادة تركيا الفتاة وانبثاق الاتحاد والترقي وتوضيح التداعيات التاريخية التي بلغت ذروتها في المشروطية الثانية مع أصدائها الواسعة. ولعلّ من المهم أن يتوقّف الباحث هنا ليُقدّم تحليلًا مقارنًا للتداعيات العربية ـ التركية، ثمّ يُقدّم حفريات في الجذور، ويكشف عن تسلسل انتقال الظاهرة القومية من إيطاليا الفتاة إلى تركيا الفتاة إلى العربية الفتاة، إلى انبثاق الظاهرة الكمالية التي تطوّرت بسرعة وأخذت تداعياتها الواسعة على العرب تتبلور انقسامات ثنائية فكرية وأيديولوجية. هنا، يتوقّف الباحث قليلًا ليعالج انحرافات الذاكرة الجمعية وانقسام العرب إزاء الكمالية، ثمّ قوة تأسيس الجمهورية التركية في التاريخ المعاصر على يد أتاتورك، وصولًا إلى تحليل استراتيجيته من خلال مشروعه الوطني الذي بناه على ستة مبادئ شهيرة لم تزل قائمة حتى يومنا هذا. وعليه، فقد اعتُبرت الكمالية، حصيلة تاريخية لمشروع التقدّم العثماني.

وقارن الباحث في **القسم الثالث** بين العرب والأتراك في شأن افتراق الكمالية والتقائها وتجديدها، بدءًا بالتباعد التركي ـ العربي. كما عالج موضوع العرب بين عبد الحميد الثاني ومصطفى كمال أتاتورك وصولًا إلى العرب بين انغلاق أتاتورك وانفتاح أردوغان وبدء صفحة تاريخية جديدة في القرن الحادي والعشرين محاولًا الإجابة عن التساؤل: هل من تبدل للرؤية العربية عن الكمالية؟ ثم يُجري الباحث تقييمًا للحراك الفكري العربي في التمدّن السياسي بعيدًا عن أتاتورك وتأثيراته، فضلًا عن التساؤل الملحّ: هل سيقوم أردوغان بتجديد للكمالية؟

ويخلص البحث إلى عشرة استنتاجات تاريخية تُعَدُّ حصيلة لهذه الدراسة المقارنة، ومن الأهمية بمكان توضيح أن العرب كانت لهم مفاهيمهم الدستورية والسياسية والأفكار المدنية التي نشروها بمعزل عن الأتراك، إذ كان تأثير أوروبا في العرب أسرع من تأثيرها في الأتراك، ناهيكم بأن تركيا قد تخلّصت منذ انتصارها في حرب الاستقلال من أي نفوذ أجنبي، في حين عانى العرب طويلًا من أزمة الاستعمار ومن التجزئة ومن تحديات إسرائيل.

أولًا: المدخلات

١ ـ التعريف وأهداف البحث

يعالج هذا البحث علاقة العرب بالأتراك من خلال الحركة الدستورية التركية والظاهرة الأيديولوجية الكمالية وتداعيات المركز على المحيط العربي. ويمكننا القول إن المشروطيتين الأولى والثانية اللتين حدثتا في الدولة العثمانية في كل من عامي ١٨٧٦ و١٩٠٨ تأسيسًا للدستور العثماني، قد وُلدتا بعد كلّ من حركة الإصلاحات العثمانية الأولى على عهدي سليم الثالث (١٧٦١ ـ ١٨٠٨)، ومحمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩)؛ وظاهرة التنظيمات العثمانية على عهدَي عبد المجيد الأول (١٨٣٩ ـ ١٨٦٠)، وعبد العزيز الأول (١٨٦١ ـ ١٨٧٦). أما الأيديولوجية الكمالية، فهي وليدة التطوّر التاريخي للمشروطيتين الأولى والثانية بغضّ النظر عن تباين النظام القديم الذي وُلد إثر انهياره النظام الجديد، الذي يُعَدُّ أطول نظام سياسي في التاريخ المعاصر مقارنة بغيره من الأنظمة السياسية؛ ذلك أن تركيا المعاصرة لم تزل تحمل رمز أتاتورك على كاهلها، ولم تزل تعمل ضمن المبادئ الوطنية التي أرساها منذ تأسيسه الجمهورية التركية عامَي بين ١٩٢٣و١٩٢٤ وحتى يومنا هذا. هنا، سنعالج بعض الأسس والتأثيرات في خضمّ العلاقات التاريخية الحديثة التي ربطت العرب بالأتراك، للتوصل إلى الأهداف التالية:

ـ الإجابة عن التساؤلات التي يفرضها علينا الواقع حول سرّ العلاقات القوية بين العرب والأتراك من عدة نواحٍ.

ـ محاولة إيجاد أجوبة عن تساؤلات فرضت نفسها علينا نحن المؤرخين العرب والأتراك منذ زمن طويل، سائلين: مَن تأثَّرَ بالآخَر من الطرفين للمرّة الأولى؟ ولماذا؟

ـ ما تأثير الحركة الدستورية (المشروطية) العثمانية والظاهرة الكمالية التركية في العرب على امتداد مئة سنة بين إزاحة السلطان عبد العزيز الأول عام ١٨٧٦ وإعدام رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس عام ١٩٦٠؟

ـ ما مستقبل العلاقات بين الطرفين في ضوء التطوّرات الدستورية التركية على امتداد نصف قرن مضى؟

ـ محاولة الإجابة عن التساؤل: لماذا تأخّر العرب أكثر من مئة سنة على ثورة الأتراك، كي يصنعوا ثورتهم الحقيقية على الحكومات المطلقة وضدّ الاستبداد؟

٢ ـ إشكاليات البحث وأهمية الدراسة

طرحت الصفوة العربية المثقّفة جملة آراء سياسية متقدّمة منذ القرن التاسع عشر، بل إن تونس سبقت غيرها في محاولة أولى على طريق التطبيقات التشريعية في «عهد الأمان»، ثمّ تلاحقت التطوّرات الفكرية العربية في القرن التاسع عشر من جرّاء تأثّر العرب بالأوروبيين، وخصوصًا بالفرنسيين، وتلاقحهم الفكري أكثر بكثير من تأثّر الشباب التركي الذي اهتمّ بالدولة وإصلاحاتها، بعيدًا عن المجتمع العثماني وتنوّعاته. نحاول إذن أن نتوصّل إلى أن حركات الإصلاح والتنظيمات والمشروطية لدى الأتراك كانت منحصرة بينهم حتى ولادة الدستور وانعقاد مجلس المبعوثان العثماني الذي دخلته عناصر عربية ممثلة شعوبها في البرلمان وآتية من كل الولايات. لكنّ تأثير ذلك لم يكن فعّالًا ومتواصلًا، إذ سرعان ما ألغى السلطان عبد الحميد الثاني المجلس والدستور، مؤسِّسًا لمشروع «الخلافة» بديلًا من ذلك. لكن لماذا كانت بدايات القرن العشرين مختلفة في تجربة (١٩٠٨ ـ ١٩٠٩)؟ فقد تأثّر العرب بها تأثّرًا كبيرًا، بل شاركوا في تأسيسها، فانبثقت الجمعيات والمنتديات العربية التي أخذت لها شهرة واسعة، وكان لها تأثيرها البالغ في صنع أحداث تاريخية لاحقة.

٣ ـ ملاحظات منهجية

لا بد من القول إن هناك موضوعاتٍ خطيرة وظواهر تاريخية ينبغي أن تُعالَج بمنتهى الدقّة والحرص، وخصوصًا في المنهج المقارن بين العرب والأتراك، وهي التي تدركها أغلبية المؤرّخين العرب والأتراك المتخصصين. كما أن ثمة «فوبيا» مسيطرة على الذهنية العربية ضدّ التجربة التركية سياسيًا وأيديولوجيًا، كون تركيا عاشت الظاهرة العلمانية، كما أسس لها دستوريًا الغازي مصطفى كمال أتاتورك، وقد كانت العلمانية واحدة من المبادئ الستّة التي بُني على أساسها النظام التركي المعاصر منذ التأسيس على يد أتاتورك بين عامَي ١٩٢٣ و١٩٢٤ وحتى يومنا هذا.

إن قرابة تسعين سنة مرّت على بدء التاريخ التركي المعاصر، والعرب يتّهمون أتاتورك تهمًا ظالمة وأغلبيتها غير حقيقية كونه أحرق **القرآن** ومنع سماعه ومنع الناس من أداء شعائرهم الدينية وحوّل الآذان من العربية إلى التركية. والأتراك، من جانبهم، يتّهمون العرب بالخيانة التاريخية لهم إبان الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، وانفصالهم عن العثمانيين من دون أي قراءة منهجية وموضوعية منصفة لما فعله الاتحاديون وما اتبعوه من سياسات ضد القوميات الأخرى، والعرب في مقدمتهم! ومن الأهمية المنهجية تداول موضوع «الحركة الدستورية العثمانية وتبلور الظاهرة الكمالية من بعدها» ومعرفته اليوم، كما أن العرب والأتراك مطالبون اليوم، بأن يؤسّسوا فهمًا مشتركًا لكليهما، خصوصًا أن أحدهما سبق الآخر في الكشف عن ظواهر جديدة في التاريخ الحديث.

٤ ـ فرضية البحث والمنهج

سنعالج هذا الموضوع ضمن رؤية تكوينية للتاريخ الحديث بثلاثة محاور، وباتباع منهج بنيوي لدراسة تطور ظاهرة التغيير التاريخي في الدولة العثمانية وتركيا المعاصرة، ونتساءل عن دور التداعيات بين العرب والأتراك في خضم ذلك «التطور» الذي يمكن اختزاله بالآتي:

ـ بدأت جذور الظاهرة مع الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ والحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨، بولادة الأفكار الإصلاحية على عهد سليم الثالث ١٧٦١ ـ ١٨٠٨. وقد استمرّت لثلاثين سنة حتى ١٨٢٩ في القضاء على البنية القديمة.

ـ انتقلت الظاهرة إلى مرحلة التنظيمات العثمانية على امتداد ثلاثين سنة (١٨٢٩ ـ ١٨٥٩)، بإصدار القوانين الجديدة.

ـ انتقلت الظاهرة إلى مرحلة المشروطية الأولى في ثلاثين سنة (١٨٥٩ ـ ١٨٨٩)، بولادة دستور ومجلس مبعوثان عثماني في العاصمة إسطنبول.

ـ انتقلت الظاهرة إلى مرحلة التكوين القومي في ثلاثين سنة (١٨٨٩ ـ ١٩١٩)، بولادة تركيا الفتاة التي أنجبت الاتحاديين والصراع بين الدستور والخلافة.

ـ انتقلت الظاهرة إلى مرحلة الكمالية وتأسيس الجمهورية التركية، وانبثاق الأنظمة والكيانات المنفصلة عن العثمانيين في ثلاثين سنة (١٩١٩ ـ ١٩٤٩).

ـ انتقلت الظاهرة إلى مرحلة المدّ القومي العربي، والجزر العربي ـ التركي لثلاثين سنة (١٩٤٩ ـ ١٩٧٩).

ـ انتقلت الظاهرة إلى مرحلة التيارات الإسلامية التي عمّت كل منطقة الشرق الأوسط لثلاثين سنة (١٩٧٩ ـ ٢٠٠٩).

ـ تنتقل الظاهرة الآن إلى مرحلة جديدة تتقدّمها المتغيرات التاريخية الجديدة ومنها الأردوغانية الجديدة في تركيا لثلاثين سنة مقبلة (٢٠٠٩ ـ ٢٠٣٩).

ـ ستنتقل الظاهرة إلى مرحلة تاريخية مقبلة في الأفق المنظور بعد ثلاثين سنة (٢٠٣٩ ـ ٢٠٦٩).

ـ ستنتقل الظاهرة بعد قرابة ستّين سنة في الأفق البعيد إلى جيل أخير (٢٠٦٩ ـ ٢٠٩٩).

ومثلما مرّ أكثر من تسعين سنة على بدء تاريخ معاصر انفصل فيه العرب عن الأتراك مع تداعيات كل منهما على الآخر من جراء التأثّر بأيديولوجيات القرن العشرين التي سادت عند الطرفين، فإن تسعين سنة مقبلة تنتظر كلًا من الجانبين للمشاركة التاريخية؛ فهل ستحددها الرؤية التاريخية، أو تتضمنها المحددات الأيديولوجية، أو سترعاها المصالح المشتركة؟ إن أخطر ما تعانيه علاقات اليوم، هو دخول إيران الإسلامية في التأثير في علاقات العرب بالأتراك.

ثانيًا: بنية المضمون التاريخي المقارن

١ ـ الإصلاحية والتنظيمات

أ ـ بحث في الجذور التاريخية

تخبرنا تواريخ الشرق الأوسط إبان القرن التاسع عشر، بأن كلًا من العرب والأتراك قد تداعى أحدهما على الآخر بعد الثورة الفرنسية عند

نهايات القرن الثامن عشر، بعد أن كانت الإمبراطورية العثمانية منغلقة على ذاتها، وممنوع عنها تأثير الغرب قبل ظهور محمد علي باشا في مصر وسليم الثالث في العاصمة إسطنبول وإنجازاتهما وانفتاحهما على العالم الحديث بعد اندلاع تلك الثورة[1]. وكان محمد علي باشا أكثر تحررًا من سليم الثالث الذي لم يستطع إكمال مهمته، فواصلها السلطان محمود الثاني لكن بطرق أخرى[2]! يُستنتج أن الحدث الكبير الذي زعزع الإمبراطورية العثمانية، أو هزّها هزًا وأيقظها من سباتها، يتمثّل بحملة بونابرت على مصر وزحفه نحو سورية؛ فعندما علم السلطان سليم الثالث بذلك بكى بكاء مرًّا، أعقب ذلك ظهور محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا، وهزّهما للأجراس في قلب الشرق الأوسط، وبدء التدخّل الأجنبي بزراعة القنصليات واختراق الإرساليات، ثمّ التحالف مع فرنسا. بعدئذٍ دخلت إنكلترا على الخطّ لمنافسة فرنسا وإنقاذ الإمبراطورية العثمانية! وأخيرًا ظهر التحالف بين القوى العظمى الخمس، أي: فرنسا، إنكلترا، روسيا، النمسا، وألمانيا، ثمّ انضمّت إليها إيطاليا لاحقًا عام ١٨٦٤[3].

وقد وقفت المدن العربية مواقف مضادّة من كل الإصلاحيين، وخصوصًا السلطان محمود الثاني، وجرت عمليات تمرّد واسعة ضدّ حكمه بعد أن اتُّهم بالانحراف عن الدين كونه قضى على الانكشارية، وعاقب حماتهم شيوخ البكتاشية، وتذمّر الناس من إجراءات السلطان التقدّمية ضدّ كل البنى الرجعية، وتردّت الأحوال كثيرًا في المجتمعات العربية التي اضطربت وانتفضت ضد صنع أي تقدُّم. كان الوعي منعدمًا بالتقدّم والإصلاح، وخصوصًا عند القطاعات الاجتماعية الدينية العريضة والفئات القديمة في

---

(١) Stanford J. Shaw, *Between Old and New: The Ottoman Empire under Sultan Selim III, 1789-1807* (Harvard: Harvard University Press, 1971), pp. 35-79.

(٢) انظر التفاصيل المقارنة، في: Stanford Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1976-1977), vol. 2: *Reform, Revolution and Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808-1975*, by S. J. Shaw and E. K. Shaw, pp. 34-39, 89-119 and 151-167.

(٣) Huri Islamoğlu-Inan, ed., *The Ottoman Empire and the World Economy*, Studies in Modern Capitalism = Etudes sur le capitalisme moderne (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press; Paris: Editions de la Maison des sciences de l'homme, 1987), pp. 34-56.

الدولة وعلى رأسها الجيش، ناهيك بطبقة أصحاب الامتيازات والمصالح، وكلّها عناصر اتّهمت التجديدات وأصحابها المجدّدين بالمروق عن الدين، وخصوصًا بعد استبدال العمامة بالطربوش، وارتداء الأزياء الأوروبية بدلًا من الجبة القديمة وبدء التأثّر بالتغريب الذي كان الشغل الشاغل للمسؤولين المجدّدين والإصلاحيين، أما الرجعيون والتقليديون، الذين عاد دورهم حديثًا عند نهايات القرن العشرين، فقد عدّوا ذلك كفرًا وإلحادًا وخيانة[٤]!

ب ـ الإصلاحات الأولى والمشاريع المبكرة

كانت إصلاحات حمودة باشا وخير الدين باشا التونسي في تونس، وإصلاحات الوزيرين داود باشا ومدحت باشا في العراق، وشكيب أفندي في جبل لبنان، ومحمد علي باشا والخديوي إسماعيل في مصر، كافية لخلق نُخب عربية صغرى من المثقّفين والتجديديين الذين بدأوا يتشبعون بالمبادئ والأفكار السياسية الجديدة، وبدأ التداول بالكثير من المصطلحات والتعابير السياسية والدستورية الجديدة. إلا أن الاستنارة لم تأتِ إلا متأخرة جدًا، وكانت خطواتها غير كاملة بفعل الخطوط الحمراء التي كان المجتمع لا يقبل بتجاوزها أبدًا، وكانت «الحريات» المتنوعة، الشخصية والاجتماعية والسياسية والفكرية، محظورة على مجتمعاتنا، إذ تواجهها دومًا التقاليد الموروثة التي لا تقبل التغيير أبدًا! لكن من جانب آخر، لا بد من أن نُنبّه إلى أن العرب قد سبقوا غيرهم من أبناء المنطقة في بثّ الأفكار السياسية والمبادئ الدستورية الجديدة، وكان تأثّرهم بالأوروبيين سباقًا جدًا، وقد بدأ منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، بحكم العلاقات الجغرافية وتبدّل أنظمة الحكم اللامركزية في كل من مصر وتونس ولبنان خصوصًا[٥].

في العام ١٨٦١، أعلن الباي محمد الصادق (١٨٥٩ ـ ١٨٨٢) الدستور التونسي الذي نصّ على بنود جديدة في تأسيس مجلس أعلى وهيئات

---

(٤) انظر التفاصيل، في: سيّار الجميل، **العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٦٧ ـ ٨٩.

(٥) H. A. R. Gibb and Harold Bowen, *Islamic Society and the West; a Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East*, 2 vols. (Oxford: Oxford University Press, 1953-1957), vol. 1, pp. 67-94, and vol. 2, pp. 22-78.

استشارية عليا، فضلًا عن مرافق خدمية وعلاقات وامتيازات أجنبية. ويُعَدُّ خير الدين باشا التونسي من أبرز الشخصيات التونسية في القرن التاسع عشر، وواحدًا من الذين ارتبطت بهم الحياة الإصلاحية، وكانت له ثقافته المستنيرة وتأثّر بالتنظيمات العثمانية، وكان برنامجه إصلاحيًا في إطار الدولة العثمانية مع إيمانه بضرورة الاقتباس من الغرب، مشددًا على الشريعة الإسلامية ومقترحًا إلغاء الحكم المطلَق، وكان ضدّ الظلم الذي يؤدي إلى خراب العمران وضدّ الدكتاتورية والتقيّد بالقانون، وكان يؤمن بأنه لا بد من المشورة والوزارة عنده لا بد من أن تكون وزارة تفويض لا تنفيذ... إلخ[٦].

يُؤكّد عدد من المؤرخين أن العثمانيين حرصوا على إدخال كثير من الإصلاحات، لكنهم كانوا يصطدمون دومًا بالثورات والعناصر الرجعية التي تحرّكها المصالح القديمة، ما جعلهم يستخدمون القسوة في أحيان كثيرة، كما كان ذلك يصرفهم عن متابعة الإصلاحات. وكان المصلحون يُتّهمون دومًا بالمروق عن الدين، وثمّة من يؤكّد أن العثمانيين لم يكونوا سببًا في تأخّر الحياة، بقدر ما كانت المجتمعات نفسها غارقة في التخلّف ولا تتقبّل الانفتاح أبدًا، فضلًا عن مجتمعات أخرى منغلقة ومتقوقعة على رواسبها التاريخية[٧]!

٢ ـ الظاهرة الدستورية

أ ـ المشروطية الأولى

شهدت الدولة العثمانية على امتداد القرن التاسع عشر الميلادي عدة مشاريع إصلاحية، عُرفت باسم التنظيمات الخيرية، نتيجة جهود بعض رجال الدولة المصلحين من أمثال: مصطفى رشيد باشا، ومحمد فؤاد باشا كشيسي زاده، ومحمد أمين عالي باشا، ومدحت باشا... وكلّهم شغلوا بالتدريج منصب الصدر الأعظم. وقبل صدور الدستور العثماني، وبدء المرحلة الدستورية، كانت مراسيم سلطانية تصدر مع جملة قوانين إصلاحية وتنظيمية لتعالج المشكلات الصعبة التي بدأت تعاني منها الدولة والمجتمع،

(٦) انظر: سيّار الجميل، تكوين العرب الحديث (عمّان: دار الشروق، ١٩٩٧)، ص ٣٨٩.

(٧) Bernard Lewis, *The Middle East and the West* (London: Weidenfeld and Nicolson 1964), pp. 49-67.

بدءًا بالجيش القديم والقضاء عليه، وانتقالًا إلى حقوق الأقليات الدينية والملّة العثمانية، وصولًا إلى قوانين للأراضي والطابو والتسوية والإدارة المركزية والأوقاف والقضايا الشرعية... إلخ[٨].

سبق ميلاد الدستور العثماني تولي السلطان عبد الحميد الثاني حكم الدولة العثمانية، خلفًا لأخيه السلطان مراد الخامس الذي كان يعاني مرضًا شديدًا، بعد أن أصدر مجلس الوزراء بقيادة الصدر الأعظم قرارًا بعزله بناءً على فتوى شرعية، وذلك في ٣١ آب/أغسطس ١٨٧٦ (١٠ شعبان ١٢٩٣هـ). وقد وصل السلطان عبد الحميد الثاني إلى السلطة بعد تعهده بوضع الدستور العثماني، فأمر بعد توليه الحكم بتأليف هيئة لوضع مشروع الدستور برئاسة الوزير مدحت باشا بصفته رئيسًا لمجلس الدولة، وعضوية ٢٨ عضوًا من كبار موظفي الدولة وعلماء الدين والعسكريين وبعض الشخصيات العامة. وبعد عدّة جلسات مطوّلة ومناقشات حامية، انتهت الهيئة إلى وضع هيكل للنظام البرلماني يقوم على مجلسين: مجلس للشيوخ يطلق عليه «مجلس الأعيان»، ومجلس للنواب يطلق عليه «مجلس المبعوثان». وبانتهاء اللجنة من مهمتها، عُيّن رئيسها مدحت باشا صدرًا أعظم للمرة الثانية في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٨٧٦ (٣ ذو الحجّة ١٢٩٣هـ)، وبعد أربعة أيام من تولّيه المنصب الكبير، أُعلن الدستور وسط قصف المدافع في اليوم الأول لافتتاح مؤتمر إسطنبول الدولي[٩].

وقد رحّبت كل المجتمعات بانبثاق المشروطية الأولى التي أسسها الصدر الأعظم مدحت باشا الذي دعي بـ «أبي الدستور»[١٠]، وخصوصًا مجتمعاتنا العربية في أمهات المدن، لكنّ الخلافات السياسية بين السلطان والأحرار الأوائل اغتالت المشروع ولم يزل في مهده، وبقي الحكم المطلَق سائدًا. ومضى زمن كان فيه عبد الحميد الثاني يبحث عن مشروع بديل،

---

(٨) Carter V. Findley, *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte, 1789-1922*, Princeton Studies on the Near East (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980), pp. 121-127.

(٩) Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, vol. 2: *Reform, Revolution and Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808-1975*, pp. 121-129.

(١٠) انظر التفاصيل، في: صديق الدملوجي، **مدحت باشا** (بغداد: مطبعة الزمان، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣)، ص ٢٣ ـ ٤٩.

وقد استعاره من أفكار العروة الوثقى التي كان يطلقها من باريس كل من جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده، ليحّل ذلك المشروع الداعي إلى الجامعة الإسلامية بدلًا من الحركة الدستورية[11]، وكان مدحت باشا قد نُفي إلى الطائف، ثم قتل هناك. وفي الوقت الذي كانت فيه النخب المثقّفة التركية والعربية تتطوّر بأفكارها السياسية وترجماتها للفلسفة والفكر السياسي ومؤلّفات الإغريق الفلسفية، كانت الدولة قد هربت إلى رجال الدين المتصوفين، وأصبح الشيخ أبو الهدى الصيادي مستشارًا للسلطان[12]. وقد اتُّهم الأحرار والدستوريون بشتّى التهم، ومنذ تلك اللحظة التاريخية، وُلد الإسلام السياسي الحديث الذي غدا بديلًا من الفكر الدستوري والتفكير الحرّ.

ب ـ تركيا الفتاة وتطور الاتحاد والترقي

بينما شغلت الهموم الاجتماعية والمعاناة الفكرية العرب، وفيما كانوا يهتمون بصحافتهم الجديدة وأفكار العروة الوثقى الإصلاحية، وُلدت عن حركة تركيا الفتاة جمعية الاتحاد والترقي، وهي تنظيم سرّي داخل المدرسة العسكرية. ويعود أساس التنظيم إلى إبراهيم تيمور، الذي فاتح ثلاثة من أصدقائه في أيار/ مايو ١٨٩٩ لخلق منظمة ثورية، وهم كل من: إسحق سكوتي وجركس محمد رشيد وعبد الله جودت. وقد توضّح تأثير جمعية الكاربوناري الإيطالية في التنظيم العثماني هذا، إذ بدا الأعضاء لا يعرف أحدهم الآخر إلا من خلال أرقام سرية[13]. ثمّ انضم إلى هذه الحركة بعد مدّة وجيزة أشخاص مثل: شرف الدين مغمومي وكرتيلي شفيق وكريم سيباطي ومكلي صبري وسلانيكي ناظم[14]، ثمّ أسّست جمعية الاتحاد

---

(١١) انظر التفاصيل، في: Sayyar Al-Jamil, «Al-Said Jamal al-Din al-Afghani: A Different View,» in: I. Gharayba, ed., *Jamal al-Din al-Afghani: His Thought and Method* (Amman: ASSESCO; International Institute of Islamic Thought, 1999).

(١٢) انظر التفاصيل، في: الجميل، **العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، ص ٣٨.

(١٣) إرنست رامزور، **تركية الفتاة وثورة ١٩٠٨**، ترجمة صالح أحمد العلي؛ قدّم له وراجعه نقولا زيادة (بيروت: دار الحياة، ١٩٦٠)، ص ٥٠.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٥٠ ـ ٥١.

والترقي فروعًا لها في العواصم الأوروبية، حيث كان لها فرع في باريس انضمّ إليه الكثير من الطلاب والدارسين فيها، كما كان لها فروع في ولاية سلانيك[(١٥)].

حاولت جمعية الاتحاد والترقي منذ البداية استقطاب الأشخاص الذين لهم ماضٍ مجيد في القضايا الوطنية. وعلى الرغم من المراقبة الشديدة المفروضة على هذه الجمعية، إلا أن عددًا من الموظّفين في الحكومة انضمّوا. وقد ركّزت قيادة الجمعية على الجيش واستقطابه إلى جانبها، فكان أن انضمّ إليها عدد كبير من الضبّاط المتنفّذين في الجيش العثماني مع انخراط موظفين ومشايخ، وعُدَّ فرع سلانيك خاضعًا تمامًا للمركز في باريس الذي كان يُعَدّ نقطة مركزية في الخطط والتوجيهات والأفكار والبيانات[(١٦)]. وقد فشل التنظيم في حركته الانقلابية عام ١٨٩٦، ونُفي القادة إلى الخارج. كما عقد الاتحاديون مؤتمرين لهم، كان **أوّلهما** في باريس عام ١٩٠٢ باسم المؤتمر الأول للأحرار العثمانيين، **وثانيهما** في باريس أيضًا عام ١٩٠٧ باسم المؤتمر الثاني للأحرار العثمانيين، وكان الاتحاديون قد انشقوا على أنفسهم بين مركزيين بزعامة أحمد رضا ولامركزيين بزعامة الأمير صباح الدين[(١٧)].

يبدو واضحًا أن التنظيم كان تركيًّا خالصًا، فهو وريث جمعية تركيا الفتاة، ومسحته قومية واضحة، إذ لم ينخرط في التنظيم ضبّاط أو موظّفون أو حتى أعضاء عرب لا في باريس ولا في أي جزء من الدولة. كما يشير البعض إلى أن التنظيم كان موجّهًا من محافل ماسونية في كل من إيطاليا وفرنسا، وأن ذلك واضح من خلال صفة رسمية بمساعدة تلك المحافل

---

(١٥) انظر: Şerif Mardin, *The Genesis of Young Ottoman Thought; a Study in the Modernization of Turkish Political Ideas*, Princeton Oriental Studies; v. 21 (Princeton: Princeton University Press, 1962), pp. 56-87.

(١٦) انظر: رامزور، المصدر نفسه، ص ٥٦. وقارن بأصل الكتاب: E. E. Ramsaur, *The Young Turks: Prelude to the Revolution of 1908*, Princeton Oriental Studies: Social Science; 2 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957), pp. 41-49.

(١٧) انظر: رامزور، المصدر نفسه، ص ١١٢ وما بعدها. انظر أيضًا: توفيق علي برو، **العرب والترك في العهد الدستوري، ١٩٠٨ ـ ١٩١٤** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية، ١٩٦٠)، ص ٥٨ و٧٩.

للجمعية، ناهيكم بارتباط البعض من أعضائه بالماسونية[١٨]. لكن رامزور ينفي هذه التهمة، ويشير إلى أن الضبّاط الذين قاموا بالثورة لم يكونوا كلهم ماسونيين، وأن أولئك الأعضاء كانوا يؤمنون بقوميتهم، ولا يمكنهم الرضوخ لأوامر خارجية تملى عليهم[١٩].

ج ـ التداعيات التاريخية

ولنشر أفكارها الثورية، أصدرت الجمعية بعض الصحف، منها مجلة رسمية باسم **مشورت** في باريس و**ميزان** في القاهرة و**عصمانلي** في جنيف. وكانت الصحف ترسَل إلى تركيا بواسطة دوائر البريد الأجنبية[٢٠]، ولا أعتقد أن إصدارها في مصر قدّم شيئًا إلى المصريين يومذاك، لأن مصر كانت منشغلة بهمومها الوطنية بسيطرة الإنكليز عليها، لكن يبقى اسم عزيز علي المصري الذي يقال إنه ارتبط بالاتحاديين وهو ضابط عثماني يُثير المزيد من التساؤلات.

يُقسَم تاريخ نشوء الاتحاد والترقي وتطوّرها إلى ثلاث مراحل: مرحلة التأسيس في إسطنبول بين ١٨٨٩و١٨٩٧، ومرحلة ثانية بين ١٨٩٧ و١٩٠٦ خارج نطاق العثمانيين، ومرحلة ثالثة بين ١٩٠٦ و١٩٠٨ داخل الدولة وتحقيق الانقلاب على السلطة[٢١] من أجل المشروطية في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٠٨، فكان أن رضخ عبد الحميد الثاني لتحقيق الدستور، وفي ٣١ آذار/ مارس ١٩٠٩ خُلع السلطان عن العرش، ونُصّب أخوه محمد رشاد باسم السلطان محمد الخامس[٢٢].

---

(١٨) انظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٣)، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

(١٩) قارن: رامزور، المصدر نفسه، ص ١٢٧. وقارن الأصل بالإنكليزية: Ramsaur, *The Young Turks: Prelude to the Revolution of 1908*, p. 94.

(٢٠) David Kushner, *The Rise of Turkish Nationalism, 1876-1908* (London; Totowa, NJ: Cass, 1977), pp. 156-157.

(٢١) Elaine Diana Smith, *Turkey: Origins of the Kemalist Movement and the Government of the Grand National Assembly, 1910-1923* (Washington, DC: [n. pb.], 1959), pp. 67-69.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey* (London; New York: Oxford University Press, 1961), pp. 69-82.

هنا، يُعَدّ أن للحدث التاريخي مكانتَه في استقطاب اهتمام العرب للمرّة الأولى، فاندفع العرب يؤيّدون الاتحاديين، وينتصرون لهم بإقامة المهرجانات والاحتفالات مستبشرين بعهد جديد، وتأسّست الجمعيات والمنتديات العربية. لكن خابت آمالهم مع حكم الاتحاديين الذين بدأوا عهدًا جديدًا ومع سياسات جديدة تغلّبت فيها النزعة القومية على الموروث العثماني. وكان ردّ الفعل برفض البيانات الجديدة، وحلّ المجلس، والمناداة بإلغاء الدستور والمطالبة بحكم الشريعة لا في الولايات العربية فحسب، بل حتى في ولايات الأناضول ومدنه. وقد نجح واحد من ألمع الضبّاط العراقيين القدماء في القضاء على الحركة المضادّة التي كان وراءها السلطان عبد الحميد نفسه، وكان اسمه محمود شوكت باشا، كما أجبر السلطان على التنازل عن العرش(٢٣).

د ـ المشروطية الثانية

بدأت صفحة تاريخية جديدة بين العرب والعثمانيين عام ١٩٠٨ بعد أن كانت لهم شراكتهم التاريخية الطويلة غير المتكافئة، التي عالجها الطرفان تاريخيًا باحتراز وانفرادية على امتداد القرن العشرين، إذ لم نجد إلا محاولات قليلة لحوار ثنائي بين الطرفين العربي والتركي من أجل فهم العلاقات التاريخية التي ربطت بينهما على امتداد أربعة قرون سبقت القرن العشرين(٢٤). وعليه، فإن العامين ١٩٠٨ و١٩٠٩ يُعَدّان نقطة فاصلة في التطوّر التاريخي بين الطرفين، أي بعد الانقلاب العثماني الذي قام به الاتحاديون (جماعة الاتحاد والترقي) على السلطة العثمانية في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٠٨ من أجل إعادة العمل بالدستور ثانية بعد أن ألغاه السلطان عبد الحميد الثاني، فكان أن سُمِّيت التجربة الأولى المشروطية الأولى عام ١٨٧٦، ولم تستمر إلا قليلًا، وسُمِّيت التجربة الثانية المشروطية الثانية عام ١٩٠٨، وقد لحقت بالتجربة الثانية تداعيات واسعة إثر قيام

---

(٢٣) الجميل، تكوين العرب الحديث، ص ٤٩٤.

(٢٤) نجحت محاولات كل من عبد الجليل التميمي (في تونس)، وخير الدين حسيب (في لبنان) في إجراء حوارات عربية ـ تركية منذ ثلاثين سنة مضت ومن خلال عقد مؤتمرات بحوث وندوات حوار نشرت كل مضامينها في كتب ومنشورات بالعربية ولغات أخرى.

الائتلافيين عام ١٩٠٩ بانقلاب مضادّ بتوجيه من السلطان عبد الحميد الثاني نفسه، وقد قُضي في ذاك العام بنفيه، وأصبحت البلاد تحت قيادة الاتحاديين الذين لاقوا صدى إيجابيًا واسعًا في معظم أصقاع الدولة قبل أن يكشفوا عن حقيقة سياستهم تجاه القوميات الأخرى غير التركية، وخصوصًا إزاء العرب الذين لم يجدوا أمامهم حلًّا، إلا الثورة ضد تلك السياسات.

لم يكن للاتحاديين تأثير واضح عند العرب قبل الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨، لكن بعد انتصار حركتهم على السلطان بالذات عام ١٩٠٩، توسّع تأثير الاتحاديين في مختلف الأصقاع العربية. نعم، أثارت الحركة الانقلابية لـ «المشروطية الثانية» اهتمامًا واسعًا في المجتمعات العربية القريبة من الأناضول، ولا سيما عند المثقفين، وهم قلّة في المجتمعين العراقي والسوري ومن العرب والأكراد الذين درسوا في مدرسة الحقوق والمدارس الرشدية والعسكرية في بغداد والكلّية الحربية والمدارس في إسطنبول، فاتصلوا بالجامعات والفئات المختلفة وتبنّوا الآراء والأفكار الحديثة أو انتسب بعضهم إلى جمعية الاتحاد والترقي ودعمها بالقول والعمل، وعبّروا عن تأييدهم الثورة وفرحوا لنجاحها باعتبارها انتصارًا للحرّية والحكم الدستوري وخطوة نحو التقدُّم والتخلص من الظلم والاستبداد[٢٥]. واستقبل النصارى واليهود عودة الدستور بالفرح، ربما أملًا في المساواة الدينية[٢٦]. ويبدو واضحًا أن كل الأقليات الدينية والمذهبية تؤيّد أي حركة سياسية تطالب بالمساواة والعدالة، نظرًا إلى ما يشعرون به من غبن وتعسف وتهميش! في حين جاءت المعارضة من كبار الوجهاء والأغنياء وأصحاب المصالح الذين لم ترُق لهم المساواة بين الأغنياء والفقراء وبين المسلمين وغير المسلمين، وقد وجد هؤلاء أن الدستور يُعَدُّ خطرًا على أفكارهم وامتيازاتهم الاجتماعية. أما الآخرون من ذوي التفكير الديني، فقد أعربوا

---

(٢٥) George Antonius, *The Arab Awakening: the Story of the Arab National Movement*, 2nd ed. (London: J. B. Lippincott, 1938), pp. 42-49.

(٢٦) انظر: يوسف رزق الله غنيمة، **نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق** (بغداد: المكتبة العربية، ١٩٢٤)، ص ١٧٩ - ١٨٠، وعلي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ٦ ج (بغداد: انتشارات المكتبة الحيدرية، ١٩٧٢)، ج ٣، ص ٦٦.

عن سخطهم لما حدث ووجدوا في شعارات الانقلاب العثماني مثل المساواة والإخاء إهانة لهم وإذلالًا للإسلام والمسلمين[٢٧].

هـ ـ الأصداء الواسعة

تُنبئنا الأخبار والتسجيلات والوثائق العثمانية نفسها، بأن موجة عارمة من الأفراح والابتهاجات عمّت المدن العربية المستبشرة بزمن جديد تُترجَم فيه الشعارات التي راجت عهدذاك، متمثلة بشعارات الحرية والعدالة والمساواة التي وجدت نفسها مكرّسة من خلال دستور للبلاد، وكان الناس يتطلّعون إلى مثل هذا العقد الرسمي بين الدولة والمجتمع بعيدًا عن الحكم المطلَق. لكنّ التجاوب كان في بعض المدن والأقاليم العثمانية مشوبًا بالحذر بسبب تعلق بعض الجماعات والفئات الاجتماعية بمكانة السلطان العثماني عبد الحميد الثاني في النفوس كونه سليل أسرة قديمة حكمت زهاء ٦٠٠ سنة، أو بسبب ما روّجه أعوان السلطان نفسه كونه خليفة للمسلمين ورائد مشروع الجامعة الإسلامية. وقد راجت الأفكار المخالفة للتغيير بسبب ضعف الوعي بالحريات والمشروطية من دون أن تدلّنا الوثائق على أي سوء نيّة بما سيأتي به الاتحاديون من سياسات مضادة للحريات والدستور لاحقًا.

ثمّة سبب آخر وجدتُه من خلال دراستي بواعث التغيير في بدايات القرن العشرين لدى العرب والأتراك، وهو أن البنية الاجتماعية العثمانية قد تمكنت فيها جملة أوساط محافظة على القديم، أبدت تحفظاتها عن التغيير كونها تعتقد أنه سيجرّدها من مصالحها وامتيازاتها القديمة. كما وجدتُ أن رجال الدين، وجدوا أنفسهم أمام «كفر مبين»، وكأن المشروطية (الدستور) تخالف أحكام الدين، إذ رأوا أنها ستضرب مصالحهم كشيوخ متنفذين في المجتمع، ولهم سلطاتهم وأجندتهم على الناس، وما الدستور إلا وسيلة لضرب نفوذهم وقوتهم تلك. وانقسم الرأي العام إزاء التغيير عام ١٩٠٨ إلى قسمين، قسم

---

(٢٧) عبد الكريم محمود غرايبة، **مقدمة تاريخ العرب الحديث، ١٥٠٠ ـ ١٩١٨** (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٠)، ص ٢٢٢؛ عباس العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين** (بغداد: مطبعة بغداد، ١٩٥٦)، ج ٨، ص ٦١، وألبرت منتشاشفيلي، **العراق تحت الانتداب البريطاني**، ترجمة هاشم صالح التكريتي (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٨)، ص ١١٢.

ذهب مؤيدًا بصورة صارخة لكل ما يحدث وبدأ يبشّر بالقيم الجديدة في الدولة، وقسم يعارض التغيير كونه مخالف للقيم السائدة في المجتمع. تخبرنا الوثائق وأخبار الصحف أن سكّان الولايات العربية راحوا يؤيدون الثورة المشروطية من خلال إقامة الصلوات في الجوامع والمساجد، وتنظيم التظاهرات المؤيدة التي طافت شوارع المدن العربية، وبدت الدوائر الرسمية تُظهر الزينة على مبانيها ومحافلها، ونُظّمت الاحتفالات للمناسبة، ودبّج الشعراء قصائدهم المؤيدة للتغيير الذي ظنّوا أنه سينتشلهم من واقعهم ويطلقهم نحو واقع جديد. ولم يكن مصطلح «الثورة» قد بدأ العمل به، فكان أن راج مكانه تعبير «انقلابي عصماني» (الانقلاب العثماني)[٢٨].

و ـ التحليل المقارن للتداعيات العربية ـ التركية

ثمّة اختلاف تاريخي كبير بين العرب والأتراك في معارضتهم التخلّف والحكم المطلَق وفي رؤيتهم للتقدم والحريات والدستور، ذلك أن العرب كانت حركتهم فكرية ومدنية، في حين كانت للأتراك حركتهم الإجرائية العسكرية. ولم يُنظّم العرب أنفسهم نخبويًا في حزب أو حتى في تيار تنظيمي، في حين نجح الأتراك في تنظيم حركتهم، والبروز إلى العالم بمظهر القوة المعارضة. وقد تأثّر العرب في أفكارهم بالفرنسيين تأثّرًا كبيرًا[٢٩]، في حين كان تأثير إيطاليا كبيرًا في الأتراك[٣٠]. وعليه، فإن العرب تأثروا فكريًا ثمّ سياسيًا، في حين تأثر الأتراك سياسيًا ثمّ تنظيميًا. وكان الأتراك وحدة مناطقية واحدة في تراقيا وكان اختراقهم من الأوروبيين سهلًا، في حين كان العرب في كل من مصر ولبنان وتونس (خصوصًا) متفرّقين في مساحة واسعة من المناطقيات البعيدة وبينهم وبين الأوروبيين البحر المتوسط كلّه. وقد نجح الأتراك في تنظيم أفكارهم المعارضة في جمعية واحدة منذ عقود طويلة، ثم ضربت ضربتها عام ١٩٠٨، في حين لم ينجح العرب في تنظيم أفكارهم

---

(٢٨) Zafar Toprak, *Turkiye' de «Millilktisat», 1908-1918* (Ankara: Yurt Yayiniari, 1980), pp. 34-39.

(٢٩) Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939* (London; New York: Oxford University Press; Royal Institute on International Affairs, 1962), pp. 124-128.

(٣٠) Kushner, *The Rise of Turkish Nationalism, 1876-1908*, p. 135.

المعارضة في جمعية واحدة ولا أي تيار. وحتى عندما بدأت تنظيماتهم الجمعية، ظهرت في عدة أشكال وأسماء في قلب العاصمة العثمانية نفسها كالعربية الفتاة والقحطانية والمنتدى الأدبي والعهد وغيرها.

ز ـ حفريات في الجذور

لا يمكننا فهم متغيرات الأتراك والوعي بتداعيات التغيير على العرب أو العكس، إلا بمعرفة جذور التطورات التاريخية التي جرت في مرحلة تاريخية مهمة جدًا، هي بين بدايات الحرب العالمية الأولى وبدايات الحرب العالمية الثانية. وما كان للثورة الكمالية أن تنجح لولا ارتباطها بالجذور الأولى التي بدأت على عهد السلطان عبد العزيز الأول ونضجت على عهد السلطان عبد الحميد الثاني. دعونا نتتبّع تلك الجذور ونتساءل إن كان هناك أيّ تأثير عربي، كي نخرج بنتيجة مفادها أن العرب دومًا يتأثّرون بالنتائج من دون أن يشاركوا في الأسباب أو يتأثّروا بالعوامل الأساسية. دومًا نجد التداعيات تأتي بعد حدوث التناقضات، من دون أن نجدهم معالجين لها، وخصوصًا إذا ما راقبنا ما جرى لهم في القرن العشرين. لم تحدث الثورتان الدستورية والكمالية في تركيا خلال النصف الأول من القرن العشرين، بمعزل عن تطورات جذريّة استمرت لخمسين سنة مضت من النضال السرّي والعلني، النخبوي والرسمي، المدني والعسكري، في آخر خمسين سنة من حياة الدولة العثمانية[٣١].

كما أن الاتحاديين هم حلقة وصل بين جيل المؤسسين وجيل الكماليين، إذ ترجع أصول تاريخ التغيير إلى العام ١٨٦٥، حين تأسست جمعية تركيا الفتاة على أيدي نخبة من المثقّفين الشباب المتأثرين بالأفكار الأوروبية وبما كان للمؤسسات الأوروبية من قوة بالغة في التأثير، وخصوصًا بعد أن وصلت رياح التغيير التي اجتاحت أوروبا إلى منافذ تركيا العثمانية في تراقيا (الجانب الأوروبي من الدولة العثمانية). كانت المطالبات بالتحرّر من الحكم المطلَق للسلاطين العثمانيين، والمطالبة بالدستور

---

(٣١) انظر: جلال أحمد أمين، «تقاليد عثمانية تحت جلد التجربة العلمانية التركية،» المنار، السنة ٥، العدد ٥٤ (حزيران/ يونيو ١٩٨٩).

وتحديد حقوق الجميع وواجباتهم في دولة مترامية الأطراف. لم نرَ عربيًا واحدًا في تلك الجمعية النائية، لكنّ أعضاءها الذين كانوا يقيمون في أوروبا نشطوا في إصدار الصحف، وإرسالها إلى الإمبراطورية العثمانية. أعتقد أن جيلًا كهذا الذي حمل التغيير هو نتاج جيل سبقه تربّى على التنظيمات الخيرية التي زعزعت قوالب المجتمع منذ العام ١٨٣٩ بإصدار خطي شريف همايون على عهد السلطان عبد المجيد، وقبل ذلك كان جيل الإصلاحيين قد فكّك بنية الدولة العتيقة، وقضى على أشرس بنية رجعية تعود انتماءاتها إلى العصور الوسطى، وقد كانت لم تزل تحيا حتى القرن التاسع عشر باسم «الانكشارية» على يد السلطان محمود الثاني.

نعم، كان الأساس الأخلاقي والتقليدي والفكري العثماني قد تزعزع، وبقي الوازع الأيديولوجي يراوح في مكانه لدى أصحاب المصالح والطبقة المنتفعة في المجتمع العثماني، التي لم تُقدّم أيّ بدائل صالحة وقوية تقف إزاء أفكار التغيير، بل اتُّهمت التنظيمات الخيرية من مفكرين أتراك كبار أمثال: نامق كمال وضيا باشا كوك ألب، بأنها قضت على الحقوق القديمة التي كانت أرست نفسها في المجتمعات الإسلامية، ولم تمنحهم الحقوق الجديدة التي استُعيرت من أوروبا، كما اتُّهمت بأنها كانت سببًا في فتح منافذ الدولة للنفوذ والتدخلات والاختراقات الأوروبية الأجنبية في أعماق الدولة العثمانية، فكان ذلك مدعاة للانهيارات الاقتصادية والسياسية من جرّاء ما كان يمارَس من استغلال أجنبي مفضوح أولًا، وما كانت تعاني منه المؤسسات من استبداد داخلي شنيع ثانيًا، فليس أمام كل من الدولة والمجتمع إلا الحكم الدستوري النيابي الذي يُشرك الجميع في المسؤولية وصنع القرار، وهذا يقوم على أساس إسلامي أو اقرب إلى التشريع الإسلامي القائم على مبدأ التشاور في الأمر. ظهرت «المحاولات» التوفيقية الأولى بين النظم السياسية الغربية ومبادئ الشورى الإسلامية عند الأتراك قبل العرب إبان النصف الثاني من القرن التاسع عشر[٣٢].

خلاصة القول أن الانقلاب العثماني عُدَّ ثورة دستورية تضمّنت جملة

---

(٣٢) انظر التفاصيل، في: رامزور، **تركية الفتاة وثورة ١٩٠٨**، ص ١٣٤ ـ ١٤٢.

من التغييرات الجديدة التي فوجئت بها المجتمعات، وهي تشهد اهتزاز قمّة السلطة، أي السلطنة، اهتزازًا عنيفًا أمام الانقلابيين، وحدثت اختلافات واسعة في المواقف السياسية في الولايات العربية إزاء ما حدث، فثمّة مَن ناصر الثورة وصفق للمتغيرات، ورأى فيها فرصة تاريخية لتحقيق المساواة والعدالة، في حين ظهرت مواقف سياسية مضادّة، اتخذت جانب الحذر والريبة والتشكيك، خصوصًا بين أوساط العوائل المتنفّذة وعلماء الدين والوجوه وأصحاب المصالح المتقدّمين، خوفًا على مصالحهم وتقاليدهم الدينية والاجتماعية العريقة.

ح - من إيطاليا الفتاة إلى تركيا الفتاة إلى العربية الفتاة

تأسّست العربية الفتاة عام ١٩٠٩، وهي نتاج التأثُّر بتركيا الفتاة التي تأسّست قبل عشرين سنة في سلانيك عام ١٨٨٩، وهذه الأخيرة هي نتاج التأثُّر بجمعية ايطاليا الفتاة التي كانت قد تأسست قبل قرابة ستّين سنة من تأسيس تركيا الفتاة بتأثير الكاربوناري، أي على يد مازيني في مرسيليا عام ١٨٣١. وتُعَدُّ سنة ١٨٨٩ نقطة تاريخية فاصلة بين زمنين، أو بين مرحلتين، أو بين جيلين، بعد قرابة جيل على الارتقاء بالوعي السياسي على يد تركيا الفتاة منذ عام ١٨٦٥؛ إذ ولد تنظيم سرّي بين طلاب المدرسة العسكرية باسم الاتحاد والترقي، وكانت طبيعة تفكيره ثورية، وهو يسعى إلى محاربة الحكم المطلَق للسلطان عبد الحميد الثاني، بهدف استعادة التجربة المشروطية والحياة الدستورية. لا تعنينا ملابسات التسميات بين الجمعية الفكرية الأولى والتنظيم المنبثق منها، بقدر ما يعنينا مدى تأثيرها في الواقع عصرذاك، وخصوصًا لدى العرب الذين كانت لهم تجاربهم الفكرية والسياسية بمعزل عن هذا التنظيم الذي ألصقَت به لاحقًا شتى التهم، إذ كان يُعبِّر عن توجهات وخطط أجنبية واتُّهم بالماسونية.

٣ ـ الظاهرة الكمالية

أ ـ الكمالية التركية وتداعياتها

سنرى أن ثلاثين سنة كانت مرحلة تاريخية مهمة جدًا بين انبثاق جمعية تركيا الفتاة عام ١٨٨٩ وإعلان حرب الاستقلال عام ١٩١٩ بقيادة الغازي

مصطفى كمال. وقد كان الإعجاب العربي بهذا الرجل كبيرًا جدًا لجيل عربي لم يجد أحدًا من زعمائه يصل إلى الدرجة التي وصل إليها أتاتورك (أي: أبو الأتراك) كما سمَّى نفسه. ومضى جيل مخضرم بين قرنين ليكون في عداد التاريخ عام ١٩١٩، وبدأت تركيا تسعى إلى لمّ شعثها إثر الحرب العالمية الأولى التي كانت أحد أسباب سقوط الدولة العثمانية بعد أن دخلت تلك الحرب التي مزّقتها شرَّ تمزيق، وانفصل فيها العرب عن الترك، واحتلت كل أقاليمها وممتلكاتها، ووقع الأناضول نفسه تحت ربقة الاحتلال؛ فما كان من الغازي مصطفى كمال إلا أن ينزل في ميناء سامسون على البحر الأسوَد، ليقود حرب التحرير أو الاستقلال في ١٩ أيار/ مايو ١٩١٩. وفي تحدٍّ لحكومة السلطان، نظّم جيش التحرير في الأناضول، ليبدأ تاريخًا جديدًا حتى القضاء على آخر بقايا العثمانيين بإسقاط كلّ من الخلافة والسلطنة خلال عامي ١٩٢٣و١٩٢٤، وإعلان الجمهورية التركية(٣٣).

ب ـ الانقسام الفكري والأيديولوجي

انقسم العرب والمسلمون عمومًا فكريًا منذ تلك المرحلة بين من يريد التقدُّم إلى الأمام بأفكاره التحديثية الجديدة بحثًا عن قيَم جديدة سياسية وفكرية وأيديولوجية من جهة، ومن يريد الرجوع إلى الوراء بأفكاره التراثية أو الماضوية القديمة من جهة أخرى، بحثًا عن إحياء قيَم قديمة سياسية أو مذهبية أو دينية. وقد عانى القرن العشرون بطوله من هذا الانقسام أو هذه الثنائية الصعبة التي وَلَّد تصادُمها جملةً هائلة من التناقضات، كانت بدايتها ممثَّلة بالتصادم بين أهل الإصلاح وأهل القديم، ثمّ انتقل إلى أن يكون بين مناصري التنظيمات ومعارضيها باسم حفاظ القديم على قدمه، ثمّ بين مناصري الدستور والمشروطية ومناصري عبد الحميد والجامعة الإسلامية، ثمّ بين الاتحاديين ومعارضيهم، بعد ذلك تحوّل إلى تصادُم بين الكماليين ومعارضيهم ثمّ بين العلمانيين والإسلاميين. . . إلخ. ولعلّ أخطر شرخ في تاريخ مجتمعاتنا السياسية إبان القرن العشرين قد بدأ مع وجود أنصار

---

(٣٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: Ali Kazancigil and Ergun Özbudun, eds., *Ataturk: Founder of a Modern State* (London: C. Hurst, 1981), pp. 89-109.

ومؤيّدين للسلطان عبد الحميد الثاني في عموم العالم الإسلامي، تأثّروا بنزعته الدينية الداعية إلى تبنّي سياسة الجامعة الإسلامية القائمة على أساس اتحاد العرب والترك تحت مظلته أو لوائه. وقد تأثّر العرب بالحملات الدعائية التي كانت الدولة العثمانية تروّجها لمصلحة فكرة الجامعة العثمانية التي تحولت إلى الجامعة الإسلامية، بفعل منشورات جمال الدين الأفغاني.

كما حرص السلطان عبد الحميد الثاني نفسه على خطب ودّ الأُسَر والقبائل المتنفّذة في المجتمعات العربية، وخصوصًا في سورية والعراق، وقلّد البعضَ من أركانها وعمدائها لقب «الباشوية»، فضلًا عن منحه الألقاب لبعض شيوخ الأُسَر الدينية، وإغداق الامتيازات عليهم، كما سعى في الوقت نفسه إلى جعل نفسه حاميًا للمدن المقدسة، وسعى خصوصًا الدفاع المستميت عن القدس وفلسطين، ما أكسبه ولاء المجتمعات العربية، إضافة إلى رعايته المراقدَ الدينية وتكايا المتصوِّفة ومنحها الهبات السخية. وأوْلى السلطان عبد الحميد الثاني علماء الدين البارزين عناية خاصة واهتمّ بهم كثيرًا ومنحهم أوسمة، كما أغدق على البعض منحًا سخية وخصَّص لهم مراتب عالية[٣٤].

ج - انحراف الذاكرة الجمعية

غُرِسَ هذا الاتجاه على المدى الطويل في الذاكرة الجمعية للعرب، في حين أن الاتجاه الآخر غدر بآمالهم وأحلامهم وغرس خنجرًا في تلك الذاكرة العربية. فالاتحاديون أخلّوا بكل الوعود والاتفاقات وخصوصًا بعد مؤتمر باريس الذي عقده الشبّان العرب الذين لم تُحقِّق الدولة العثمانية مطالبهم، فضلًا عن اتباع سياسة التتريك واضطهاد القوميّات والأقليات الأخرى، إضافة إلى القرارات المُجحفة بحق القوميين العرب الذين عُلِّقوا على أعواد المشانق في كل من بيروت ودمشق. ومع الأسف، يأتي اليوم بعض الكتبة المؤدلجين العرب ليُشوِّهوا سمعة أولئك الشهداء ويتهموهم جميعًا بتُهَم العمالة لفرنسا، ويتهمون المؤتمر العربي الأول في باريس بتُهَم رخيصة أيضًا، وكأن الأتراك

(٣٤) Stephen Hemsley Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq* (Oxford: Oxford University Press, 1925), pp. 69-71.

الشبان من أعضاء تركيا الفتاة لم يعقدوا مؤتمرهم في باريس أيضًا[٣٥]! وصولًا إلى ما فعلته الدولة بالعرب إبان الحرب العالمية الأولى وحالات القهر والتجنيد لما يُسمَّى النفير العام، واندلاع الثورة العربية الكبرى ضدّهم، وكوارث ألمّت بالمدن العربية من مجاعات وأوبئة كالتي اجتاحت مدن العراق وبلداته مثلًا[٣٦]، انتقالًا إلى الكمالية وتأسيس الجمهورية التركية باقتطاع أراضٍ عربية وضمِّها إلى الكيان الجديد، وصولًا إلى مشكلة مطالبة تركيا بولاية الموصل. كلّ هذا الميراث منح تاريخ عبد الحميد الثاني رسوخًا إيجابيًا في الذاكرة العربية حتى يومنا هذا، وغدا بالنسبة إلى الزعماء الآخرين الذين أتوا من بعده في القرن العشرين بطلًا إسلاميًا بامتياز، وما دام قد دافع عن فلسطين وبشّر بالجامعة الإسلامية، فإن اتجاهه أفضل من الأحرار والاتحاديين القوميين أو الكماليين العلمانيين.

د ـ الانقسام العربي إزاء الكمالية

لماذا حدث ذلك الانقسام؟ لا بد من القول إن ضعف الوعي الدستوري وانكماش الفكر الحرّ بين أوساط سكّان الولايات العربية، قد جعل حياتنا الفكرية والأيديولوجية والسياسية منقسمة إلى قسمين بين متفق مع أو على الضدّ من. وقد أبدى بعض الأوساط المحافظة القديمة في مدننا العربية في كل من العراق وبلاد الشام تحفظات إزاء عودة الدستور وإعلان المساواة بين الناس كونهم مواطنين في وطن عثماني واحد، لا لأنهم مسلمون والآخرين غيرُ مسلمين، بل لاعتقادهم أن أيّ تغيير سيقود إلى تجريدهم من امتيازاتهم القديمة والمتوارَثة. وعليه، فقد ندّد بعض رجالات الدين بعودة الدستور الذي اعتبروه خروجًا على الدين، ذلك أن «الدستور» بدا أنه يحدّ من نفوذهم. وعلى الطرف الآخر، بدأت احتفالات الأحرار

---

(٣٥) انظر ما قاله منذر سليمان ـ مثلًا ـ في مداخلته ضمن: **الحوار العربي ـ التركي بين الماضي والحاضر: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسية العالمية GPOT إستانبول** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٣٧١ ـ ٣٧٤.

(٣٦) انظر: سيّار الجميل، **زعماء وأفندية: الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب** (عمّان؛ بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

ومناصري الانقلاب والتغيير وتجمّعوا في المساجد وساروا في تظاهرات التأييد التي طافت شوارع دمشق وبيروت والموصل وبغداد وغيرها، وظهرت الدوائر الحكومية مزدانة بالأعلام احتفاء بهذه المناسبة التاريخية. ورحّب عدد من الشعراء العرب بالانقلاب العثماني وبعودة الحياة الدستورية وذلك من خلال نظْم الأبيات الشعرية التي وصفت الانقلاب بالانتصار، ولعلّ من أشهر الشعراء الذين اندفعوا في مناصرة الاتحاديين ولي الدين يكن وقابله في الحزن على السلطان عبد الحميد الثاني الشاعر أحمد شوقي. وقد عبّر الأمير شكيب أرسلان أيضًا عن تعاطفه مع مشروع الخلافة الإسلامية الذي أنهاه أتاتورك[٣٧]. علمًا بأن هناك شخصياتٍ من الإصلاحيين المسلمين قد احتفلت بزوال حكم عبد الحميد، ومنهم مثلًا محمد حبيب العبيدي (مُفتي الموصل لاحقًا)، إذ قال في قصيدة طويلة في نقد استبداد السلطان:

أولـم يـكـفـه ثـلاثـون حـولا وهو يلهو بالملك كيف يشاء[٣٨]؟

أمّا موقف الأكراد في ديارهم، فقد عبّر عنه المؤرّخ صديق الدملوجي بصورة واضحة بالقول: «عندما أُعلنت المشروطية العثمانية ونادى المنادي بالحرية والمساواة صعُب على الكرد فهمها، والإقبال عليها، فطبقة العلماء والوجوه والمتقدمين يرون فيها ما يُنقص من نفوذهم ويضيع من مكانتهم حيث تبيح الحرية للإنسان كل عمل يرتضيه لنفسه والمساواة تجمع الفقير والغني والخادم بالسيد، أما طبقة العلماء والمتنفذين فكانوا يشوّهون معنى الحرية والمساواة ويدلّون على مفاسدها ومضارّها»[٣٩].

وحاول أعداء الفكر الحر ومعارضو الدستور المدني تشويه الصورة منذ تلك اللحظة وحتى يومنا هذا، وهو جزء من صراع القديم والجديد، أو صراع الماضوية مع الحداثة؛ فالخصوم في المجتمعات العربية يفهمون

---

(٣٧) انظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، **حركة التجديد الإسلامي في العالم العربي الحديث** (القاهرة: جامعة بيروت العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٣).

(٣٨) انظر: **«ذكرى حبيب» ديوان السيد محمد حبيب العبيدي**، عني بجمعه وتحقيقه وتقديمه أحمد الفخري (الموصل: مطبعة الجمهورية، ١٩٦٦)، ص ٩.

(٣٩) انظر: صديق الدملوجي، **الأنقاض (مجموعة خواطر ومقالات في الاجتماع والتاريخ والأدب)** (الموصل: [د. ن.]، ١٩٥٤)، ص ١٨.

المتغيرات بما يتّفق مع مصالحهم أولًا وأخيرًا.. وعليه، فقد قالوا إن المتغيرات الدستورية تمنحهم الحرية، لكنها تعفو عن المجرم، وإنها تُفقد الأمن كونها تُخلي سراح المسجونين، وإن الموظّف في الدولة إذا لم يعجبهم طردوه واستبدلوه بغيره متى أرادوا، وإن الأحرار هم ضدّ طبقة العلماء وضد المشايخ، وإنهم يرَون المشيخة مخالفة لأحكام الدين. وأشاعوا بين الناس أن أعمال الأحرار والدستوريين مخالفة للشرع الشريف وأنها ترمي إلى إعطاء الحرية للمرأة بأكثر ممّا تستحقّ، وأنّها ستعطي البنات الحقّ بالزواج ممّن يُحببن ويلبس الملابس غير المحتشمة. وقد بُثّ وعي مضاد بكل الأفكار الحرة، وفهم المجتمع والناس فيه أن المشروطية تعني كل ما يخالف القيَم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع. وكرّس الاتحاديون الصورة السوداء في الوعي والإدراك العربيين باتباع سياسات تُنافي المبادئ التي جاؤوا من أجلها، فضلًا عن الإجراءات القمعية التي مارسوها ضدّ العرب خصوصًا؛ فليس من المستغرب والحال هذه أن يُعارضها الناس في كل مكان، فانسحب ذلك على ما تبلور من تطورات تاريخية بعدها.

هـ ـ الذئب الأغبر يؤسس كيان تركيا المعاصر

تأتي مرحلة تاريخية جديدة بعد أن وضعت الحرب الأولى أوزارها، تلك المرحلة التي تزعّمها ضابط عثماني اسمه مصطفى كمال باشا، لا بسبب كونه كبقية الضباط العثمانيين، بل لأنه قاد حرب التحرير من أجل تخليص تركيا من المحتلّين الذين عبثوا بمصير العاصمة العثمانية والأناضول، أي أنه بدا مدافعًا عن الأتراك وحدهم وعن الأناضول وسكّان الأناضول دفاعًا مستميتًا، وأن تقدّمه مع من التحق به من قوات مَنَحَه شهرة كبيرة وسُمِّيَ «الذئب الأغبر» حتى حقّق النصر وأسَّس كيانًا جديدًا على يديه[٤٠]. وأُعجِبَ العرب في العشرينيات والثلاثينيات، أي في فترة ما بين الحربين العظميين، إعجابًا منقطع النظير بالتجربة الكمالية، وبشخصية مصطفى كمال أتاتورك.

---

(٤٠) انظر: سيّار الجميل، «أتاتورك: الكاريزما والتكوين: من العثمنة نحو العلمنة،» **مجلة دراسات تركية** (مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل)، السنة ١، العدد ١ (١٩٩١)، وأعيد نشره، في: **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية** (تونس)، العددان ٣ ـ ٤ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١).

وإذا كانوا قد أُعجِبوا من قَبل بالاتحاديين ثمّ انفصلوا عنهم لأسباب سياسية ـ قومية، فإنهم أُعجِبوا بالكماليين ثم انفصلوا عنهم لأسباب سياسية ـ دينية[٤١]. وقد غدا أتاتورك رجلَ تلك المرحلة، إذ لم يكتفِ بتحرير تركيا العثمانية من الاحتلال، بل أسّس تركيا الجديدة على أعقاب سقوط الدولة العثمانية. كيف؟

بدأ أتاتورك خطّته السياسية بعزل السلطان وحيد الدين عن السلطة؛ فلجأ هذا إلى طلب الحماية من قائد الجيوش البريطانية المحتلة. وفعلاً، نُقل على بارجة بريطانية إلى مالطا، ومنها انتقل لاجئًا إلى مكة المكرّمة ليحتمي عند الشريف الحسين بن علي، في مطلع عام ١٩٢٣. وهنا كشف أتاتورك عن استراتيجيته الهادفة إلى تطبيق أهمّ أسس العلمنة بفصل الدين عن الدولة، إذ عيَّن الأمير عبد المجيد خليفةً، لكنّه جرّده من لقب السلطان، وسلطاته، وحصرها في المجال الروحي، ثم أكمل استراتيجيته بخطوة جديدة وذات خطورة كبيرة بإعلانه قيام الجمهورية التركية، متخذًا من أنقرة عاصمة جديدة، من دون أن ترتبط بالخليفة في العاصمة التاريخية إسطنبول، سوى إرساله ممثّلًا عنها ليُقيم في دار الخلافة إسطنبول. لكنّ الخلافة لم تعمّر طويلًا، إذ استطاع القضاء عليها بيديه عندما قرر إلغاءها في مطلع آذار/ مارس ١٩٢٤[٤٢].

و ـ استراتيجية الغازي مصطفى كمال باشا

لم يكتفِ أتاتورك بتأسيس الجمهورية التركية بطريقة عادية، بل إنه اضطلع في تأسيس أيديولوجية كمالية لها، التصقت به وباسمه وبجماعته الذين آزروه في مهمته التاريخية. ولا يكمن سرُّ قوة تلك «الأيديولوجية» الكمالية أبدًا في ما أثيرَ حولها من ردود فعل ودعايات مؤيدة أو مضادة لها، بل يكمن في قوة مبادئها التي لم تزل كامنة في الوجود التركي

---

(٤١) انظر: سيّار الجميل، «الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك،» ورقة قدمت إلى: العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٩٥).

(٤٢) Niyazi Berkes, «The Two Facts of the Kemalist Revolution,» *Muslim World*, vol. 64 (1974), pp. 305-307.

المعاصر حتى يومنا هذا[٤٣]. وبالرغم من توالي عدة حكومات وأنظمة سياسية على حياة تركيا المعاصرة، إلا أن المبادئ الكمالية لم تزل سارية المفعول، ولم يزل أتاتورك أبًا للأتراك، ورمزًا لوجودها المعاصر مقارنة بغيره من الرموز في تاريخ العالم المعاصر، ناهيك بمقارنة أيديولوجيته ببقية الأيديولوجيات الأخرى التي وُلدت معها أو حتى بعدها، لكنها أخفقت كلها أو ماتت أو اختفت مقارنة بالأيديولوجية الكمالية التي لم تزل حية، ولم تسبقها تاريخيًا ووجودًا وحضورًا حتى اليوم إلا الأيديولوجيا الصهيونية!

استقبل العرب تجربة أتاتورك استقبالًا حافلًا، لا بسبب ما أذيعَ عن الرجل من دعايات كونه شغل العالم في مرحلته تلك، بل بسبب انشغال العرب بمصير تلك الدولة الأمّ التي ارتبطوا بها قرابة أربعة قرون. لقد وجدوا تركيا العثمانية تتحوّل على يد أتاتورك إلى الجمهورية التركية، وتأخذ لها مكانتها لا في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل في العالم أجمع، وكانت ولم تزل وريثة إمبراطورية قوية[٤٤].

ز ـ المبادئ الكمالية الستّة

أُعلِنَت الجمهورية التركية لتقوم على مبادئ أساسية صاغها أتاتورك، ولتخرج من نطاق تاريخها الإمبراطوري لتغدو: «جمهورية» معاصرة تؤمن بـ «المواطنة» السلمية، أي بالسلم في الداخل والسلم في الخارج، ولتكون «العلمانية» مسارَها، كونها تفصل الدين عن الدولة، ولتكون لـ «الدولتية» مكانة عندها كونها خادمة للمجتمع بالرغم من تعدديته في كل من الأناضول الآسيوي وتراقيا الأوروبية، كما أن «القومية» التركية هي التي تسود بحكم الأغلبية التركية في الدولة. وأُريدَ من الجمهورية أن تكون مع مبدأ التحالف مع الغرب (التغريب)، الذي عُدَّ أساسًا للتقدّم والتمدّن. هذه المبادئ الستّة هي التي أُعجِبَ بها العربُ وغيرُهم، ورأوا في أتاتورك رجلًا عظيمًا سحرتهم قيادته لفترة طويلة. ولم يكن العرب وحدهم من المعجبين بريادته، بل كانت

(٤٣) Patrick Balfour Kinross, *Ataturk: A Biography of Mustafa Kemal, Father of Modern Turkey* (New York: Morrow, 1965), pp. 57-59 and 81-86.

(٤٤) Majid Khadduri, *Political Trends in the Arab World: The Role of Ideas and Ideals in Politics* (Baltimore, MD: John Hopkins University Press, 1970), p. 56.

أغلبية المثقّفين والساسة والكتاب والإعلاميين والمؤرخين في أرجاء العالم قد افتُتنت به. ولا يكمن سرُّ نجاحه في قوّة مضامين المبادئ التي أرساها، إذ إنني اعتبره واحدًا من القياديين المهرة الذين قادوا مرحلة، وهو جزء من سلسلة عمليات التحديث العثمانية التي بدأت منذ نهاية القرن الثامن عشر، وقد استوحى مبادئه الستّة من تراثه العثماني الذي أعلن الانفصال عنه مُوهِمًا العالم بأنه بات من أبعد الناس عن العثمانيين، علمًا بأنه كان ضابطًا عثمانيًا لُقِّبَ بـ «الغازي». وإذا كان قد أعلن نظام «الجمهورية»، فقد انفصل بذلك عن روح الإمبراطورية وأنهى كلًا من السلطنة والخلافة. كيف؟

أكمل أتاتورك استراتيجيته بوضع مبادئه الستّة، ذلك أن مبدأ الدولتية قد أخذه عن إرثه العثماني، فالعثمانيون لم يكونوا يفكرون إلا بـ «دولت»، وإذا كان قد ثبّت مبدأ فصل الدين عن الدولة، فهو قد خطا خطوة عملية ورسمية بعد أن كان العثمانيون في القرن التاسع عشر قد نادوا بذلك من خلال حركات الإصلاح والتنظيمات العثمانية. أما التغريب، فإن تركيا العثمانية كانت منذ نشأتها قبل قرون تتّجه صوب الغرب دومًا، وإن هذه «الظاهرة» ليست بجديدة، إذ اعتقد العثمانيون الأوائل والأواخر أن أوروبا هي كلّ شيء في حياة دولتهم، وأن مجتمعهم هو خليط متنوّع من الآسيويين والأوروبيين[٤٥].

ح ـ الكمالية: حصيلة تاريخية لمشروع التقدُّم العثماني

وعليه، فإنني أرى التجربة الكمالية حلقة في سلسلة التقدم العثماني، وإذا ما اعترض أحدهم قائلًا إن العثمانيين هم خلفاء وإن الإسلام هو دين الدولة، فأقول إن أوّل ما كان يفكّر به العثمانيون هو هويتهم العثمانية، وإن «الملّة العثمانية» هي الأساس في التصنيف لديهم. كما أن نظام حكمهم سلطاني يتبع كل النظم التركمانية والتركية في تاريخ الإسلام، ولم يكن العثمانيون بخلفاء مسلمين قطّ، بل كانوا سلاطين دولة آسيوية ـ أوروبية تتّجه دومًا، منذ بدايتها، نحو الغرب لا الشرق. أما تجربة السلطان عبد الحميد الثاني الإسلامية بتحوّله من الجامعة العثمانية وتبنّيه فكرة الجامعة الإسلامية، فهي

---

(٤٥) Harold Courtenay Armtrong, *Gray Wolf, Mustafa Kemal: An Intimate Study of a Dictator* (New York: AMS Press, 1973), pp. 34-45, 89-91 and 111-118.

مجرد مرحلة قصيرة جدًا لا تتجاوز حياة جيل واحد كرّسها بديلًا سياسيًا ضدّ المشروطية الأولى. هكذا، يمكن القول إن عواملَ متعددة قد خدمت أتاتورك، منها تاريخية ودولية ودعائية، كي يصل إلى ما وصل إليه، في حين لم يستطع أيّ من رفاقه الضبّاط العرب أن يصل إلى ما وصل إليه، علمًا بأنّهم ما كانوا يقلّون عنه شأنًا لا في الخبرة، ولا في التجربة، ولا في النضال، ولا في صنع القرارات، بل كان هناك من الضباط العرب من هو أقدم وأخطر منه!

ثالثًا: العرب والأتراك: افتراق والتقاء وتجديد الكمالية

١ ـ التباعد التركي ـ العربي

يتحمّل الطرفان، العربي والتركي معًا مسؤولية التباعد وإقصاء أحدهما الآخر في القرن العشرين، مع خلق كل من الطرفين صورتين سلبيتين عن الطرف الآخر، وخصوصًا لدى النُخب السياسية والفكرية التركية والعربية. حيث إن معظم دعاة الفكر القومي من كلا الطرفين قد ساهم بدرجة أو أخرى في تعكير مناخ التاريخ، وغلبت العواطف على فهم الحقائق، وغلبت السياسات على المبادئ. وقد أساء تأثير حكم المركزية العثمانية في المشرق العربي إلى تاريخ الدولة وسياساتها إزاء العرب والقوميات الأخرى، فقد كان عاتيًا وجائرًا، فضلًا عن أن سياسات الاتحاديين في ما سُمِّي «التتريك» قد خلقت ردود فعل غاية في الممانعة العربية، إضافة إلى تأثير زجّ الدولة العثمانية نفسها في الحرب العالمية الأولى، وما جرى في المجتمعات العربية من تداعيات ومجاعات وقساوة وآلام... كلّها عوامل خلقت تنافرًا كبيرًا بين العرب والأتراك[٤٦].

انقسم العرب والمسلمون عمومًا فكريًا منذ تلك المرحلة بين مَن يريد التقدُّم إلى الأمام بأفكاره التحديثية الجديدة، بحثًا عن قيَم جديدة سياسية وفكرية وأيديولوجية، ومَن يريد الرجوع إلى الوراء بأفكاره التراثية أو

(٤٦) انظر: سيّار الجميل، «وجهة نظر عربية في مسألة الهوية،» ورقة قدمت إلى: **الحوار العربي ـ التركي بين الماضي والحاضر: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** والمؤسسة العربية للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسية العالمية GPOT إستانبول، ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧.

الماضوية القديمة بحثًا عن إحياء قيَم قديمة سياسية أو مذهبية أو دينية. وقد عانى القرن العشرون بطوله من هذا الانقسام أو هذه الثنائية الصعبة التي ولّد تصادمها جملة هائلة من التناقضات. كانت البداية بالتصادم بين أهل الإصلاح وأهل القديم، ثمّ صار بين مناصري التنظيمات ومعارضيها باسم حفاظ القديم على قدمه، ثمّ بين مناصري الدستور والمشروطية، ومناصري السلطان عبد الحميد والجامعة الإسلامية، تحوّل بعد ذلك إلى تصادم بين الاتحاديين ومعارضيهم، ثمّ بين الكماليين ومعارضيهم، ليغدو بين العلمانيين والإسلاميين. . . إلخ. ولعلَّ أخطر شرخ في تاريخ مجتمعاتنا السياسية إبان القرن العشرين قد بدأ مع وجود أنصار ومؤيدين للسلطان عبد الحميد الثاني في عموم العالم الإسلامي، تأثَّروا بنزعته الدينية الداعية إلى تبنّي سياسة الجامعة الإسلامية القائمة على أساس اتحاد العرب والترك تحت مظلته أو لوائه.

٢ ـ العرب بين عبد الحميد الثاني وأتاتورك

تأثّر العرب بالحملات الدعائية التي كانت الدولة العثمانية تقوم بها لمصلحة فكرة الجامعة العثمانية التي تحولت إلى الجامعة الإسلامية، بفعل منشورات جمال الدين الأفغاني. كما حرص السلطان عبد الحميد الثاني نفسه على خطب ودّ الأُسَر والقبائل المتنفّذة في المجتمعات العربية، وخصوصًا في سورية والعراق، وقلّد البعضَ من أركانها وعمدائها لقب «الباشوية»، فضلًا عن منحه الألقاب لبعض شيوخ الأُسَر الدينية، وإغداق الامتيازات عليهم، كما سعى في الوقت نفسه إلى جعل نفسه حاميًا للمدن المقدسة، وسعى خصوصًا إلى الدفاع المستميت عن القدس وفلسطين، ما أكسبه ولاء المجتمعات العربية، إضافة إلى رعايته المراقدَ الدينية وتكايا المتصوِّفة ومنح الهبات السخية لها. وأوْلى السلطان عبد الحميد الثاني علماء الدين البارزين عناية خاصة واهتمّ بهم كثيرًا ومنحهم أوسمة، كما أغدق على البعض منحًا سخية وخصَّص لهم مراتب عالية[٤٧].

---

(٤٧) راجع ما نشره بعض المتعاطفين مع سياسات عبد الحميد الثاني، ومنهم: أورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني: حياته وأحداث عصره (الرمادي: دار الأنبار، ١٩٨٧)، وموفق بني المرجة، صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية، ط ٨ (بيروت: دار البيارق، ١٩٩٦).

غُرِسَ هذا الاتجاه على المدى الطويل في الذاكرة الجمعية للعرب، في حين أن الاتجاه الآخر غدر بآمالهم وأحلامهم وغرس خنجرًا في تلك الذاكرة العربية. فالاتحاديون أخلّوا بكل الوعود والاتفاقات وخصوصًا بعد مؤتمر باريس الذي عقده الشبّان العرب الذين لم تُحقِّق الدولة العثمانية مطالبهم، فضلًا عن اتباع سياسة التتريك واضطهاد القوميّات والأقليات الأخرى، إضافة إلى القرارات المُجحفة بحق القوميين العرب الذين عُلِّقوا على أعواد المشانق في كل من بيروت ودمشق. ومع الأسف، يأتي اليوم بعض الكتبة المؤدلجين العرب ليُشوِّهوا سمعة أولئك الشهداء ويتهموهم جميعًا بتُهَم العمالة لفرنسا، ويتهموا المؤتمر العربي الأول في باريس بتُهَم رخيصة أيضًا، وكأن الأتراك الشبان من أعضاء تركيا الفتاة لم يعقدوا مؤتمرهم في باريس أيضًا[٤٨]! وصولًا إلى ما فعلته الدولة بالعرب إبان الحرب العالمية الأولى وحالات القهر والتجنيد لما يُسمَّى النفير العام، واندلاع الثورة العربية الكبرى ضدّهم، وكوارث ألمّت بالمدن العربية من مجاعات وأوبئة كالتي اجتاحت مدن العراق وبلداته مثلًا[٤٩]، انتقالًا إلى الكمالية وتأسيس الجمهورية التركية باقتطاع أراضٍ عربية وضمِّها إلى الكيان الجديد، وصولًا إلى مشكلة مطالبة تركيا بولاية الموصل. كلّ هذا الميراث منح تاريخ عبد الحميد الثاني رسوخًا إيجابيًا في الذاكرة العربية حتى يومنا هذا، وغدا بالنسبة إلى الزعماء الآخرين الذين أتوا من بعده في القرن العشرين بطلًا إسلاميًا بامتياز، وما دام قد دافع عن فلسطين وبشّر بالجامعة الإسلامية، فإن اتجاهه أفضل من الأحرار والاتحاديين القوميين والكماليين العلمانيين.

٣ ـ العرب من انغلاق أتاتورك إلى انفتاح أردوغان

أودُّ القول أيضًا، إن مستقبلًا مجهولًا سيواجهنا نحن العرب بكلّ ثقله

(٤٨) انظر ما قاله منذر سليمان ـ مثلًا ـ في مداخلته ضمن المناقشات التي دارت في ندوة: **الحوار العربي ـ التركي بين الماضي والحاضر: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسية العالمية GPOT إستانبول**، ص ٣٧١ ـ ٣٧٤.

(٤٩) انظر: الجميل، **زعماء وأفندية: الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب**، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

وتحدياته، وعلينا أن نستجيب لذلك من خلال شراكتنا التاريخية مع الآخر في الإقليم، وخصوصًا تركيا، لا لأنها صاحبة ثقل إقليمي في منطقة الشرق الأوسط، بل لأنها وريثة إمبراطورية كبرى كنّا أحد الأطراف فيها. وعليه، فمن الضروري أن نستفيد من دروس الدولة العثمانية وتجاربها وخبراتها. وكما قلت في محاضرتي في جامعة مرمرة قبل ثلاث سنوات: «علينا أن نعتني بصنع إيجابيات مستقبلنا أكثر من أن نعتني بسلبيات ماضينا! على الإخوة الأتراك أن يدركوا أن العرب أُعجِبوا بالعثمانيين، وغدوا جزءًا من ملّة عثمانية، كما أُعجِبوا بالتنظيمات والإصلاحات ورجالاتها، وأُعجِبوا بالمشروطية، وساهموا في مجلس المبعوثان العثماني عن قناعة وثقة وإيمان. ثمّ أُعجِبوا منذ البدء بالاتحاديين قبل الانقلاب عليهم، وأُعجِبوا في ما بعد بمصطفى كمال أتاتورك الذي غدا مَثَلًا يحتذى به للكثير من القادة العرب في القرن العشرين، ولم يزل تضرب به الأمثلة كونه واحدًا من الذين انتصروا لتأسيس دولة، ولمّ شعث أمة، وترسيخ مبادئ قوية لدولة حديثة.. وجاء من بعده زعماء وصولًا إلى موقف السيد أردوغان أخيرًا»[٥٠].

لكنّ الجمهورية التركية اتخذت اليوم مسارات جديدة إزاء التعامل مع العرب وقضاياهم، اختلفت تمامًا عن المواقف الأولى التي غرسها أتاتورك الذي انغلق إزاء العرب وأسدل الأستار الطويلة على كل ما يتصل بالإرث العربي والإسلامي، متخذًا من «التغريب» ضرورة، في حين أعاد أردوغان الروح إلى العلاقات مع العرب والمشاركة في قضاياهم المصيرية، وبالأخص القضية الفلسطينية، ووقف مع المتغيرات العربية؛ علمًا أن صورة أتاتورك لم تزل رمزًا لكلّ الأتراك حتى اليوم. وقد وقفت وراء التغيير الذي حدث في تركيا استراتيجية عقل مدبِّر اتخذ مبدأ التوازن في السياسة التركية عنصرًا أساسيًا في العلاقة بين الغرب والشرق، وقد توضح ذلك في ما كتبه أحمد داود أوغلو قبل أن يتقلّد وزارة الخارجية

---

(٥٠) انظر: سيّار الجميل، «التعايش العثماني بين العرب والأتراك: مبادئ الملة ومفردات الشراكة بين الدولة والمجتمع،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الأول للعلاقات العربية التركية الذي انعقد في جامعة مرمرة، إسطنبول ـ تركيا، ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٩.

في كتابه **العمق الاستراتيجي**. وقد آمن كل من أردوغان وعبد الله غول بأن مستقبل تركيا سيبقى في آسيا، وينبغي أن يكون لتركيا الدور الأساسي في الشرق الأوسط وقضاياه لا السياسية فحسب، بل الاقتصادية والحضارية. واليوم، نجحت تركيا في أن تُبقي على مبدأ السلام، لكن ليس على حساب التغريب، وهو من المبادئ الكمالية، إضافة إلى ما يمكن استمداده من الإرث العثماني الخصب والتخلص من أزمة تعقيدات الهوية التي تبلورت من خلال الكمالية. وقد أثبتت التواريخ المعاصرة أن تركيا لا يمكنها أن تنفصل عن الإرث الحضاري العربي الإسلامي الذي اعتمده العثمانيون لعدة قرون[٥١].

يُعبِّر مثل هذا التغيير عن عمق استراتيجي وتفكير مستقبلي في شأن قضايانا الخطيرة، وهو ما سيثير قلق الغرب وتخوفات إسرائيل معًا من نشوء كومنولث إسلامي يجمع تركيا وإيران والبلدان العربية، كما عبّر الرئيس الأميركي أوباما عن قلقه من تعاظم الحلم العثماني الجديد (نيو أوتومانيزم = نيو عثمانية) بعد أن يئس الأتراك من قبولهم عضوًا في الاتحاد الأوروبي، وإخفاق مشروع أتاتورك في التغريب!

يُستخلص من كلّ هذا وذاك، أن تركيا اليوم، تسعى من خلال التغيير الجديد إلى مدّ جسور التعاون والثقة مع دول المنطقة، وخصوصًا الدول العربية المجاورة لها، علمًا أن المحافظين الأتراك على الإرث الكمالي يتحفّظون عن هذا الانفتاح[٥٢]. ولا يقتصر الأمر على الانفتاح فحسب، بل يبدو واضحًا أن تركيا تسعى إلى بناء منظومة إقليمية تمتدّ من القوقاز إلى البلقان والشرق الأوسط. والهدف من هذا التغيير، كما يقول الوزير أحمد داود أغلو، هو حماية المصالح الوطنية ومنع القوى الكبرى والقوى الخارجية من التدخُّل في سياسات دول هذه المنظومة! وأعتقد أن تركيا قد نجحت نجاحًا باهرًا في خطواتها التاريخية.

---

(٥١) انظر: إبراهيم البيومي غانم، «وزير الخارجية التركي الجديد ونظرية التحوّل الحضاري،» **الأهرام**، ١٣/ ٥/ ٢٠٠٩.

(٥٢) انظر: علي جلال معوّض، «الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩)، ص ١٥٧.

٤ ـ من أجل صفحة تاريخية جديدة

أدعو كلًا من العرب والأتراك إلى أن يفتحوا صفحة جديدة إزاء المستقبل، ويسمحوا بالشراكة كونهم من القوى الكبرى في الشرق الأوسط، وإلى أن يتعلموا الكثير من دروس العثمانيين الذين وازنوا بمنتهى الدقة بين الشرق والغرب، بين آسيا وأوروبا، وبين الموروث والحداثة. عليهم أن يتجاوزا خلافاتهم وسفسطاتهم حول مسائل صغيرة لم تكن تُمثِّل ظواهر بعينها، إزاء الظواهر التاريخية التي تعرّضتُ لها قبل قليل. على العرب أن يُغيّروا الكثير من مفاهيمهم إزاء تركيا والعثمانيين، كما عليهم أن يُصحِّحوا الكثير من مصطلحاتهم وتعابيرهم التي لم نزل نسمعها هنا أو هناك. فإن كانت المراحل التاريخية العثمانية مراحل سكونية في التاريخ (كما سمّيتها) أو مسكونية (كما يُسمِّيها المؤرِّخ مجيد خدوري)، فإن المسؤولية التاريخية لا يتحمَّلها طرف واحد، بل تشترك كل الأطراف في ذلك. وفي الوقت نفسه، فإن الرأي السائد اليوم هو أن الدولة العثمانية كانت حامية للمناطق العربية المهمّة من تحديات الغزاة الشرقيين والغربيين وأطماعهم!

على الطرف الآخر، على الإخوة والزملاء المؤرّخين والمفكّرين الأتراك، أن يُعيدوا التفكير في كلّ ما كتبوه ونشروه إزاء العرب، خصوصًا، إذ لا يمكن أن يتوقفوا عند نقطة معينة في نهاية التاريخ العثماني ليُحمّلوا العرب نتائج ما حصل من دون أن يذكروا فضائل العرب على العثمانيين، ومن دون أن يُلمّحوا إلى أُسس الشراكة التاريخية والتعايش العثماني الذي ساد لعدّة قرون في التاريخ.

٥ ـ ما بعد الكمالية عند الحدائق الخلفية

لكن ماذا بعد تلك المرحلة الكمالية أي بعد وفاة أتاتورك؟ لم يتغير شيء يُذكر، فما زال الامتداد الأيديولوجي لأفكار أتاتورك مباشرًا، منذ انقلاب أيار/ مايو ١٩٦٠ الذي دفعت إليه الإنتلجنسيا الحضرية، وما زال قائمًا على التدخُّل وإنقاذ الدولة من الناخبين الجهلة إلى جانب نفوذ الإسلام السياسي في الدولة كتحدٍّ للأنظمة الحاكمة وانهيار اليسار التركي بسبب وضع بيض السياسة التركية في السلّة الأميركية. فهل هناك أمل للتجربة الكمالية؟ الأمل الوحيد في إعادة صوغها من الناحية الدينية، لكن أين أتاتورك الديني

المتنوّر (حتى لو كان بتدشين مذهب إسلامي إصلاحي جديد) لا أتاتورك السياسي المتهوّر؟ فمن أبرز مشكلات العرب أنهم لم يفهموا مشروع أتاتورك في العلمنة والتغريب كمبدأين من مبادئ الكمالية، وهذان المبدآن لم يرفضهما حزب العدالة والتنمية قطّ، كونه يفهم تلك «المبادئ» فهمًا حقيقيًا بعيدًا عن التخوين. وقد تمكّن الزعيم التركي الغازي مصطفى كمال أتاتورك، من أن ينتزع إعجاب لا العرب جميعًا فحسب، بل عدة أمم في الشرق والغرب، وخصوصًا عندما قاد حركة المقاومة الوطنية التركية، في مواجهة الاحتلال الأجنبي لبلاده التي خسرت الحرب وهُزمت إبان الحرب العالمية الأولى.

٦ ـ تبدّل الرؤية العربية للكمالية

بلغ الإعجاب العربي بأتاتورك ذروته عندما تمكن من تحرير إسطنبول دار السلطنة العثمانية، التي غدت أيضًا دارًا للخلافة، من قبضة الحلفاء. لكنّ مواقف العرب من الغازي أتاتورك بدأت تتباعد وتتنوّع وتتضادّ، لا بسبب تغيّرهم عنه، بل بسبب تغيّره عنهم. هنا، ستختلف المواقف العربية من التجربة الكمالية اختلافًا كبيرًا، وستتباين الأحكام الصادرة في حقّها تباينات غاية في الخطورة، لا وفقًا لطبيعة المنظور الفكري الذي تنطلق منه التيارات الفكرية، والسياسية، السائدة في العالم العربي آنذاك كما يقول البعض، لكن بسبب عدة سياسات اتّبعها أتاتورك نفسه إزاء مشكلة الموصل أو مشكلة الإسكندرون أو تطبيقات معاهدة لوزان اعتمادًا على تحالفات بينه وبين دول كبرى. أعتقد أن خطواته السياسية لعزل تركيا الحديثة عن إقليمها قد خلقت ردود فعل كبيرة في المنطقة. وقد أقدم أتاتورك على تطبيق استراتيجية من نوع جديد في ما يخص إعادة تكوين الهوية الثقافية، وتعديل الوجهة الحضارية لتركيا، وكانت هذه العملية ممنهجة بدقّة متناهية. وإذا كان الإسلاميون ينتقدون أتاتورك كونه اتّبع «التغريب» ضمن مشروع تأسيس تركيا الحديثة، فإن الرجل نفسه لم يرَ «التغريب» سبّة عابرة أو عاهة مستدامة، بل إنه أرساه ضمن مبادئه الستّة، ذلك أن الأتراك كانوا وما زالوا مقتنعين بأن الغرب هو الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه في صُنع التقدُّم، كما أن العثمانيين على امتداد تاريخهم يَعدّون الغرب مرجعية لهم ولنظام

حكمهم الطويل، في حين رأوا العالمَين العربي والإسلامي حدائقَ خلفية لهم ولإمبراطوريتهم التي نجحت في بناء نفسها على الأراضي الأوروبية قبل أن تمتدّ في العالم العربي. وأعتقد أن المصالح الوطنية التركية اليوم ترتبط أكثر بالإقليم، وهنا يتوجَّب على العرب أن يبحثوا أيضًا عن مصالحهم السياسية والاقتصادية، وأن يجدوا مع تركيا الحلول الناجعة لأزمة المياه، وخصوصًا العراق وسورية الدولتين المتشاطئتين نهريًا مع تركيا في شمالهما، كما ينبغي أن يتحوّل العالم العربي من حدائق خلفية إلى حدائق أمامية.

٧ ـ حراك التحرُّر الفكري العربي بمعزل عن أتاتورك

وصل الأمر عند بعض السذّج من العرب إلى اتّهام علي عبد الرازق وطه حسين وغيرهما بأن أعمالهم هي نتاج تداعيات التجربة العلمانية التركية المثيرة للدهشة عربيًا. هذه النغمة الجديدة التي يُريد تسويقها البعض من المؤدلجين الإسلاميين هي محض هراء، فالفكر العربي كان حرًا قبل وصول أتاتورك إلى الحكم في تركيا، وقبل أن تصبح تركيا علمانية. وقد ترجم أحمد لطفي السيد أعمال الفلاسفة الإغريق، وصدرت نتاجات ومقالات في صحف ومجلات لمؤلّفين وشعراء ومترجمين عرب تدعو إلى حرية الفكر والحريات السياسية قبل علمنة تركيا. فقد نشر إسماعيل مظهر مجلتَي **العصور والدهور**، وقد ضمّتا مقالاتٍ مهمّة عن فلسفة التطوّر والانتخاب الطبيعي لتشارلز داروين في عشرينيات القرن العشرين قبل أن يظهر أتاتورك بحجمه الواسع. وقد كان الحراك الفكري العربي في العشرينيات والثلاثينيات أكبر من أن يتأثّر فكريًا بالكمالية، وإن كان ربما تأثّر سياسيًا من جانب غير مباشر، ذلك أن الكمالية لم يكن توجهها نحو الحدائق الخلفية بقدر ما كان نحو قلاع أوروبا. كانت تركيا الكمالية تطلب الدخول إلى تلك القلاع على امتداد القرن العشرين من دون جدوى حتى يومنا هذا.

صحيح أن هناك من الإسلاميين من وقف ضدّ الكمالية في تركيا والبلدان العربية، لكن لا المعجبون المتطرّفون ولا الخصوم المتطرفون حصّلوا شيئًا من مواقفهم السياسية، لا الفكرية. علينا أن نتساءل عن جدوى الطرفين المتنافرين حول أيديولوجية لم تكن تعير اهتمامًا يذكر لا للعرب

ولا للمسلمين. وهل يفعل البعض من العرب خيرًا اليوم بالتصفيق للأردوغانية الجديدة، بعيدًا عن تجديد تجربتنا نحن أنفسنا؟ هل لنا أن نسأل أنفسنا عن السرّ وراء هذا الاهتمام فوق العادة؟ أليس هو العجز الفكري العربي عن انبثاق أيّ مشروع أيديولوجي أو استراتيجي عربي نهضويّ يُعبّر عن الخصوصيات العربية التي تُعبّر عن بيئاتنا وظروفنا وذهنياتنا المختلفة تمامًا عن كل مشاريع تركيا وإيران؟ هل سيكون لنا يومًا بعد مرور مئة سنة على ما يُسمَّى نهضتنا العربية أيُّ مشروع نتوق إلى أن يُغري الآخرين بمحاكاتنا، وإلى أن يهتمّوا به ويستلهموا منه؟

٨ ـ أردوغان وتجديد الكمالية

هنا، دعوني لا أتحدث عن إيران ودورها في الإقليم والعالم الإسلامي كلّه، وتوجهه بالذات إلى عالمنا العربي، كونه ليس موضوعنا، بل سألتفت إلى تركيا وأقف على نتاج الكمالية، لأتساءل: ما صلة الكمالية بما توالد عنها من مشاريع؟ ألا يُعَدُّ مشروع أردوغان امتدادًا للكمالية بعد أن تواصل الأخير عبر مشاريع كل من: عصمت إينونو وعدنان مندريس وجودت صوناي وسليمان ديميريل وأجاويد وتوركت أوزال؟ هل باستطاعتنا أن نسأل: ما سرّ بقاء الكمالية برموزها كاملة في ظلّ حكم أردوغان وحزب العدالة والتنمية؟ هذه المعادلة التي يريد بعض العرب أن يتغافل عنها، من دون أن يدرك طبيعة تفكير أردوغان نفسه، ومن دون أن يدرك فلسفته الجديدة التي تقوم أسسها على الكمالية نفسها. إن المبادئ الكمالية الستّة ما دامت موجودة حتى يومنا هذا، فمعنى ذلك انسجام الأردوغانية الجديدة معها.. ولم يكتفِ أردوغان بالكمالية التي يراها قاعدة أساسية لتركيا المعاصرة، بل يدرك جدًا أنه لا بد من أن يستلهم جوانب مُشرقة من التاريخ العثماني يَعُدّها عناصر ارتكاز ثابتة لتركيا في المستقبل، كما يقول المؤرّخ التونسي عبد الجليل التميمي[٥٣]. وسواء اختلفَ هنا مع الكماليين أو اتفقَ معهم، فهو يطمح إلى تجديد الكمالية بأسلوب هادئ وعقلاني جدًا.

---

(٥٣) حوار ممتاز أجراه السيد كمال الشيحاوي مع المؤرخ التونسي عبد الجليل التميمي، في: **الأوان** (٤ تموز/ يوليو ٢٠١٠).

إن الكمالية بالمفهوم الأول لأتاتورك لم تعُد صالحة اليوم وأعتقد أنّ أردوغان اجتهد في ضخّ مضامين جديدة للكمالية.

لقد شاع في عالمنا العربي أن الكمالية حاربت الدين الإسلامي، ونشرت التتريك ومنعت الطربوش، ولم تحترم الإسلام والمسلمين بغلق المساجد، لكنّ المجتمع التركي الذي عرفناه عمومًا هو مجتمع متديّن، كما أن التركي يرى القرآن هدية ربّانية بالمعنى الروحي. هنا يتبادر السؤال: لماذا لم نتبنَّ أي مضمون عربي من أجل الحداثة من دون المساس بقدسية الدين؟

يبدو لنا واضحًا أن أردوغان هو واحد من أبرز معالجي الكمالية على أساس موقع الإنسان التركي في الفضاء الجيوسياسي «الشرق الأوسطي» وانطلاقًا من مخزونه الحضاري وتاريخه العثماني في تجلياته الإيجابية. وقد رسّخت الكمالية أيضًا المناخ الديمقراطي في تركيا، وغدا حقيقة ثابتة أدهشت كلَّ المراقبين الأوروبيين، وهذا لم نجده في عالمنا العربي حتى يومنا هذا. ستبقى الكمالية في تركيا، لكنها ستبقى منفتحة وغير مغلقة، وستأخذ لها آمادًا جديدة على أيدي أردوغان ومن يأتي بعده لثلاثين سنة مقبلة.

استنتاجات تاريخية

يُمكن اكتساب حصيلة ثريّة وممتازة من الدروس بعد الخروج من هذه «المحاولة» البحثية في التاريخ المقارَن بين العرب والأتراك لقرابة مئتي سنة مرّت على الطرفين، أستطيع تحديدها في التالي:

- كانت للعرب تجربتهم الإصلاحية والنهضوية فكريًا وتاريخيًا ودستوريًا، كما حصل في تونس ومصر، وربما سبقوا الأتراك في ذلك، لكنهم أخفقوا مقارنة بما كان للأتراك من منطلقات. وكان العرب قد تأثروا بأوروبا من الناحية الفكرية، وخصوصًا بفرنسا بمعزل عن الأتراك الذين كان تأثُّرهم من الناحية السياسية، وخصوصًا بإيطاليا. وبالقدر الذي وجدنا فيه تداعيات عثمانية تركية على العرب، وجدنا تداعيات عربية على الأتراك!

- حفلت التجارب التركية بالتطور التاريخي من العثمنة إلى العلمنة، وهي سلسلة متّصلة منذ الثورة الفرنسية حتى يومنا هذا، إذ وجدنا سلسلة التطورات مع توالي الأجيال، بدءًا بالإصلاحات الأولى وانتقالًا إلى

التنظيمات الخيرية ثمّ إلى المشروطية الأولى فإلى تركيا الفتاة والاتحاديين وصولًا إلى الكمالية (التي لم تزل تعيش حتى اليوم)، في حين لم نجد مثل هذا التطوّر التاريخي لدى العرب الذين تأثّروا به من خلال التداعيات التركية.

ـ إذا كان العرب جزءًا من الإمبراطورية العثمانية، إلا أنهم بقوا في الحدائق الخلفية لها، إذ إن توجهاتها منذ البداية كانت نحو الغرب. وهكذا، نجدهم تفرّقوا من خلال الهيمنة البريطانية والفرنسية إلى عدّة كيانات، في حين احتفظت تركيا الجديدة بالأناضول وتراقيا بنية جغرافية موحدة على يد الغازي أتاتورك الذي تعامل مع العرب على أساس ميراثه التاريخي، إذ أبقاهم وراءه، وجعل «التغريب» واحدًا من مبادئ دولته الأساسية.

ـ علّمنا الدرس المقارن إيّاه، أن الكمالية هي النتاج التاريخي الواضح لحركة الإصلاحات والتنظيمات والمشروطيتين العثمانيتين، ففي حين استفاد الأتراك من ميراث طويل من المتغيرات وظواهرها على مدى القرن التاسع عشر، لم يستفد العرب من أي مواريث سابقة لهم من المتغيرات، فعاشوا تناقضات كبرى في القرن العشرين لم يعِشها الأتراك في جمهوريتهم التي أسّسها أتاتورك.

ـ إذا كان قد توافر لتركيا زعيم واحد هو مصطفى كمال، استطاع أن يحقق شرعيته من خلال قتال المحتلين لأرضه، وأن يؤسِّس كيان الجمهورية التركية مستفيدًا من الإرث العثماني ومنقلبًا عليه بالتحالف مع الغرب، فإن العرب قد توافرت لديهم عدّة زعامات لم تنجح قطُّ في تحقيق شرعيتها، بسبب عوامل الهيمنة الأوروبية.

ـ إذا كان الأتراك قد استفادوا من تجاربهم التاريخية والسياسية من مرحلة إلى أخرى، فإن العرب لم ينجحوا في ذلك قطُّ، لا في مرحلة التنظيمات، ولا مع تجربة المشروطية الأولى، ولا مع السلطان عبد الحميد الثاني، ولا مع الاتحاديين، ولا مع الكماليين. بقي الكماليون يسودون سياسيًا وفكريًا وأيديولوجيًا منذ عشرينيات القرن العشرين حتى اليوم، في حين نرى كم لعبت السياسات بالعرب وكم تبدّلت عندهم الأيديولوجيات وكم تفاقمت عندهم التناقضات.

ـ إن ما حصل عليه أتاتورك بعد حرب التحرير وتأسيس الجمهورية التركية، هو الفوز بتكوين أمّة جديدة، في حين خابت آمال العرب بالقيام بالمثل؛ فقد انتصر الغازي مصطفى كمال في حركة التحرُّر التركية بإسقاط بنود سيفر، وطرد القوات اليونانية وفرض انسحاب القوات الفرنسية من كيليكيا، وترتّب على ذلك عقد معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، محققًا مبدأ القومية، بينما فشل العرب في تحقيق مبدأ القومية. وفي حين انتصر أتاتورك في تحقيق الدولة، فشل العرب في تأسيس أي دولة، ذلك أن «الكيانات» العربية التي تأسست بصيغ «دول» لم تكن مكتملة الشرعية، حتى بعد نيل استقلالاتها الوطنية؛ وعبثًا ذهبت محاولات القوميين الأوائل أو الأواخر، عبثًا ذهبت محاولات البعثيين والرئيس جمال عبد الناصر وحركة القوميين العرب بمختلف نخبهم وتياراتهم... إذ لم يزل مفهوم «الأمة» عائمًا ويُثير سخرية الجيل الجديد، وهو غير متحقق أصلًا منذ بدايات القرن العشرين، كما أن مفهوم «الدولة» لم يتحقق هو الآخر لانعدام المؤسسات والتقاليد الوطنية التي نجحت الكمالية في تحقيقها. هذا إذا استثنينا مؤسسات تقليدية عربية قد نجدها في دول عربية ذات أنظمة تاريخية قديمة، مثل المغرب الأقصى أو سلطنة عُمان أو تقاليد بعض المشيخات العربية، وإلى حد ما مصر التي سبقت الجميع في تأسيس شرعيتها التاريخية على يد محمد علي باشا منذ بدايات القرن التاسع عشر[٥٤].

ـ اعترف العالم بالجمهورية التركية الجديدة التي أبرمت ميثاقها القومي التركي، وهو اعتراف بقي القادة العرب ينظرون إليه نظرة إعجاب، إذ هو يختلف عمّا تحصّلوا عليه من اعترافات بكيانات لم تكن لها مواثيق قومية لـ «أمة عربية» منقسمة على ذاتها! فإذا كان الأتراك قد غدوا على يد مصطفى كمال يحملون جنسية واحدة، فقد غدا العرب على أيدي البريطانيين والفرنسيين يحملون عدة جنسيات! يُحدّد لنا هذا كلُّه حقيقة بقاء

(٥٤) للمزيد من التحليلات حول هذه «الرؤية»، انظر: سيّار الجميل: **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩)؛ **تكوين العرب الحديث**، وبقايا وجذور: **التكوين العربي الحديث** (بيروت؛ عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧).

الكمالية كلَّ هذا العمر الطويل، وهي تُجابِه هزات واضطرابات وثورات وسلسلة من أنظمة حُكم متنوعة مقارنة ببقية الأنظمة العربية التي كانت ولم تزل هشّة. وسواء اتفقت هذه «الأنظمة العربية» مع الكمالية أم خالفتها، فهي تشعر بأن الكمالية أيديولوجيا حققت الكثير لتركيا الحديثة.

ـ يُدرك الأتراك اليوم ما يريدونه في رؤيتهم التاريخية والمستقبلية، في حين لا يعرف العرب ماذا يريدون. وإذا كانت للأتراك رؤيتهم وفلسفتهم التي تُعبّر عنها سياساتهم، فليست بالضرورة صالحة للبيئات العربية أو غيرها. وعليه، نجد تفسيرات عربية غاية في السذاجة للدور التركي وللتاريخ العثماني وللظاهرة الكمالية وصولًا إلى أردوغان! وكثيرًا ما نجد مواقف سياسية أيديولوجية عند العرب تغلب على الحقائق التاريخية والمعرفة العلمية. ويتبيّن للمؤرخين المختصين أن التهويم السياسي والأيديولوجي عند العرب المعاصرين، يطغى كثيرًا على الموضوعية والأمانة التاريخية[٥٥].

ـ علينا القول إن الأردوغانية الجديدة حركة تجديد واضحة للكمالية، فالكمالية ليست كما يتخيّلها العرب دومًا، بل موجودة وراسخة، وهي تُجدِّد نفسها من زمن إلى آخر، ومن عهد إلى آخر، سواء على يد عصمت إينانو أم عدنان مندريس أم توركت أوزال أم رجب طيب أردوغان اليوم. وعلى كل العقلاء أن يسألوا أنفسهم: ما سرّ وجود حكومة يقودها حزب العدالة والتنمية برئاسة غول وأردوغان ورمز البلاد لم يزل أتاتورك حتى يومنا هذا؟

(٥٥) انظر: سيّار الجميل، ««العرب المعاصرون والإمبراطورية العثمانية»: التهويم/الإيدولوجيا/المعرفة (رؤية نقدية في الإشكاليات النقدية والتاريخية والسياسية العربية المعاصرة)،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر السادس للدراسات العثمانية الذي انعقد في تونس، مركز سيرمدي، ١٩٩٤. ونشرت أيضًا في: **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، العددان ١٣ ـ ١٤ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

الفصل الثالث

التكوُّن التاريخي والسياسي الحديث للمشكلات الإثنية السورية

(المشكلة الكردية نموذجًا: من الهجرة الأولى إلى «أجانب تركيا»)

محمد جمال باروت

ارتبط نشوء المشكلة الكردية في سورية بنشوء المشكلة الكردية في كردستان تركيا وتطورها. ويفرض فهم هذه المشكلة فهم الشروط التي حكمت نشوءها في تركيا الجمهورية الجديدة، ومثّلت فيها كردستان التركية أكبر أجزاء كردستان الجغرافية البالغة مساحتها ٤١٠ آلاف كم². ووفق الخريطة التي أعدّها مارك سايكس، واعتمدتها عصبة الأمم عام ١٩٢٠ عشية وضع معاهدة سيفر، بلغت مساحة كردستان تركيا ١٦٥,١٠٠ كم²، وقطن فيها نحو نصف أكراد كردستان، الذين مثّلوا نحو ٦٥ في المئة من سكان الولايات الكردية في الدولة العثمانية السابقة، ولا يزالون يمثّلون حتى اليوم الأغلبية الساحقة في ولايات أرضروم وسيواس وقارصو دكري ووان وموش وسورات وديار بكر وماردين وعرفه والعزيز[1].

أولًا: وستفاليا المشرقية: نظام الدول وتقسيم كردستان الجغرافية

نشأت المشكلة الكردية في كردستان عن تحطيم الكماليين لمشاريع الدول والكيانات الأرمنية والكردية واليونانية التي نصّت عليها معاهدة سيفر

---

(١) إبراهيم الداقوقي، أكراد تركيا (دمشق: دار المدى للنشر، ٢٠٠٣)، ص ٣٧.

(١٠ آب/أغسطس ١٩٢٠)، وإرغامهم الدول الكبرى على استبدالها بمعاهدة لوزان (٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٣). وقد حوّلت هذه المعاهدة مشروع الكيان الكردي القابل للتطور من دولة في معاهدة سيفر إلى مسألة حقوق «أقليات» في تركيا الجمهورية القومية الجديدة، وبرز الأكراد بوصفهم من أبرز ضحايا نشوء نظام الدول في الشرق الأوسط، إذ قُسمت كردستان الجغرافية بين أربع دول هي تركيا وسورية والعراق وإيران. وكانت معاهدة لوزان قد أنشأت ثلاث دول من هذه الدول هي تركيا وسورية والعراق، بينما أدّت إلى استقلال إيران وكرسته بموجب القانون الدولي.

مثّلت معاهدة لوزان، من ناحية آثارها، أخطر متغير مؤثر في التكوين السياسي الدولتي الجديد للمنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨). إذ اضطلعت هذه المعاهدة على مستوى تشكيل الشرق الأوسط الذي نعرفه اليوم بالوظائف التي اضطلعت بها معاهدة وستفاليا (١٦٤٨) التي يؤرخ بها معظم الكتّاب لبداية ظهور الدولة الحديثة على قاعدة الدولة ـ الأمة (Etat-Nation)، بعد حروبٍ دينيةٍ طاحنةٍ (حرب المئة عام، ثم حرب الثلاثين عامًا)، وهي المعاهدة التي أرست قواعد التعامل والعلاقات بين الدول الأوروبية التي كانت تتكون منها الإمبراطورية الرومانية المقدّسة[٢]، بصورة يمكن فيها وصف معاهدة لوزان بتعبير وجيه كوثراني بوستفاليا تركية ـ عربية[٣].

لم تكن معاهدة لوزان خاتمة فصول «المسألة الشرقية» فحسب[٤] بل أرست كذلك القواعد الأساسية التي حددت التطور الجيوسياسي لنظام الدول

---

(٢) غسان سلامة، عبد الباقي الهرماسي وخلدون النقيب، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، منسّق الدراسة ومحرّر الكتاب سعد الدين إبراهيم، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٤٣.

(٣) انظر تعقيب وجيه كوثراني على بحث سيّار الجميل، «وجهة نظر عربية في مسألة الهوية،» ورقة قدمت إلى: **الحوار العربي ـ التركي بين الماضي والحاضر: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسية العالمية GPOT إستانبول** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٣٥٤.

(٤) فاضل حسين، **محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٨)، ص ٦٦.

في الشرق الأوسط برمته طوال العقود التالية، فقد حافظ الشرق الأوسط الذي نعرفه الآن على طابع التنظيم الدولي الإقليمي له الذي تلا الحرب العالمية الأولى، كأوروبا قبل عام ١٩٨٩ التي حافظت على وجه «يالطا» المحلية على حد تشخيص نادين بيكودو[٥]. أوجدت معاهدة لوزان ثلاثة مفاهيم هي مفهوم الحدود السياسية السيادية الدولتية بين الدول الجديدة الناشئة المستقلة أو الموضوعة تحت نظام الانتداب، ومفهوم الجنسية، ومفهوم حقوق الأقليات الذي حُصر بالحقوق الثقافية بديلًا من إنشاء كياناتٍ سياسية ذاتية أو مستقلة خاصة بتلك «الأقليات». وعلى مستوى آثار هذه المعاهدة على المشكلة الكردية، اضطلع وضع الحدود بين تركيا وإيران والعراق وسورية بأهميةٍ خاصة في نشوء المشكلة الكردية على مستوى كل بلدٍ من هذه البلدان من جهةٍ أولى، وعبر هذه البلدان من جهةٍ ثانية، باعتبار أن كردستان الجغرافية ـ البشرية التاريخية قد باتت مقسمةً في ما بينها، وباتت تمثّل جزءًا من مجالاتٍ دولتيةٍ سياديةٍ جديدةٍ.

لم تكن الحدود التي أوجدتها معاهدة لوزان بين نظام الدول الجديد نتاجًا للتاريخ أو الجغرافيا أو للثقافة بل لموازين القوى وقرقعات المصالح والأسلحة في «اللعبة الكبرى» على حد وصف الرئيس الأميركي ويلسون للصراع الفرنسي ـ البريطاني على تقاسم المشرق العربي. لذلك، لم تترادف «الجنسية» التي أوجدتها لوزان هنا مع «المواطنة» بقدر ما اندلعت الفجوة بينهما، وأنتجت صراعات الهويات وسياساتها. لذلك لم تحلّ لوزان مشكلات الأقليات بقدر ما خلقت شروطًا جديدة لاندلاعها في ظل تخلي الدول الكبرى عن وعودها لهذه الأقليات بالاستقلال وإنشاء كيانات سياسية.

على العموم، ظلت مسألة رسم الحدود بين الدول الجديدة معضلةً، تتحكم فيها أيضًا موازين القوة وتسويات المصالح. حُلّت مشكلة الموصل في ضوء ذلك، واستمرت مشكلة تعيين الحدود التركية ـ الإيرانية حتى عام ١٩٢٣، بينما لم يجرِ ترسيم المناطق المختلف عليها بين تركيا وسورية إلا

---

(٥) نادين بيكودو، **عشر سنوات هزت الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الهادي عباس (دمشق: دار الأنصار، ١٩٩٦)، ص ١٤ ـ ١٥.

عام ١٩٣٠، ثم رُسمت من جديد بتنازل فرنسا لتركيا عن لواء الإسكندورن عام ١٩٣٩. أما بين سورية ولبنان، فقد وضع المفوض السامي الفرنسي في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٢٤ مفهوم الجنسية السورية لتابعية سكان دول سورية والعلويين والدروز، ومفهوم الجنسية اللبنانية، وأصدر في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٢٥ قرارين يحدّدان وينظمان الجنسيتين اللبنانية والسورية[٦] ثم حوّل المفوض دوجوفينيل في ٢٣ أيار/مايو ١٩٢٦ «دولة لبنان الكبير» إلى «الجمهورية اللبنانية» بإعلان دستور الجمهورية اللبنانية وعلمها مع ترك الباب مفتوحًا أمام مسألة الحدود، فلم يحدد الدستور حدود لبنان.

في ما عدا اليهود الذين كفلت لهم معاهدة لوزان التزام صك الانتداب البريطاني على فلسطين بإنشاء «وطن قومي يهودي»، تطور إلى دولة مستقلة «توسعية» هي دولة إسرائيل، فإن المعاهدة تخلّت عن الأرمن والأكراد ووضعت الآشوريين في رحلة جديدة في مهب الريح. والواقع أن الدول الكبرى لم تبذل أي جهد لضمان حقوق «الأقليات» التي تعهدت لوزان بحمايتها، والتزمت تركيا الجمهورية قانونيًا بضمانها، بل اتبعت تركيا الجمهورية القومية سياسة تهجير منظمة للمسيحيين والأكراد. وعبر سياسة التهجير التي طاولت السريان والآشوريين والأرمن من المسيحيين، والأكراد الذين كانت غالبيهم مسلمة، نشأت ثلاث مشكلات إثنية في سورية كان أشدها وأكثرها استدامةً المشكلة الكردية، وتحديدًا ما عُرف بمشكلة «أجانب تركيا».

ثانيًا: زرع مداميك المشكلات الكردية والأرمنية و«الكلدو ـ آشورية» في سورية

نشأت عن الهجرات الإثنية القسرية من تركيا إلى سورية ثلاث مشكلات هي المشكلة الأرمنية، والمشكلة الكردية، والمشكلة الكلدو ـ آشورية. وعلى الرغم من عمل قادة الطاشناق بانتظام مع المفوضية الفرنسية ضد مصالح الشعب السوري الوطنية في مرحلة سعيه إلى

(٦) القرار عدد ١٦ ـ س، عن الجنرال ساراي في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٢٥، انظر: الجريدة الرسمية (حلب)، العدد ٣٧٣ (٢ شباط/فبراير ١٩٢٥)، ص ٤.

الاستقلال، فإن الهجرتين الكردية والكلدو ـ آشورية تمتعتا بسبب التحريض الفرنسي بخصائص المشكلات القومية «الانفصالية» العابرة في الثلاثينيات في سورية.

بين عامَي ١٩٢٥ و١٩٣٨، قام الأكراد بسبع عشرة ثورة ضد الدولة التركية بدأت بثورة النورسي في العام ١٩٢٥ وانتهت بثورة سيد رضا في عام ١٩٣٨ درسيم[٧]، وكان ينتج من كل ثورةٍ كرديةٍ تدفق هجرةٍ كرديةٍ جديدةٍ إلى الجزيرة السورية. وقد نتجت الهجرتان الأرمنية والكلدو ـ آشورية من سياسة تطهير تركيا الجمهورية من المسيحيين، إذ كان هناك ٤,٥ ملايين ملايين مسيحي تقريبًا يعيشون في الأناضول الذي لم يكن عدد سكانه يتجاوز العشرة ملايين نسمة يومئذٍ[٨]، تعرض قسم منهم للتهجير والتطهير خلال فترة الاتحاديين، كما طهر الكماليون عشية سحقهم اليونانيين في تركيا في العام ١٩٢١ مليون نسمة إضافيًا منهم، عبر التهجير و«تبادل السكان»[٩] واتبعوا منذ ذلك العام، ولا سيما بعد تقويض مشروع الدولة الأرمنية التي نصت عليها معاهدة سيفر، سياسة «تطهير» تركيا من السكان المسيحيين. وقد تطورت هذه السياسة بعد قيام الجمهورية إلى سياسة تطهير

---

(٧) محمد ثلجي، «أزمة الهوية في تركيا: طرق جديدة للمعالجة،» في: علي حسين باكير [وآخرون]، **تركيا.. بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، إشراف مركز الجزيرة للدراسات؛ تحرير محمد عبد العاطي (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠)، ص ٩٧.

(٨) أتيان محجوبيان، «وجهة نظر تركية في مسألة الهوية،» ورقة قدمت إلى: **الحوار العربي ـ التركي بين الماضي والحاضر: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسية العالمية GPOT إستانبول**، ص ٣٦٣، لا يوضح أتيان على وجه الدقة العام الذي بلغ فيه حجم السكان الرقم الذي يحدده، لكن سيار الجميل يحدد في ضوء عدة مصادر موثوق بها علميًا عدد سكان تركيا في العام ١٩٢٧ بـ (١٣,٦٤٨,٢٧٠) نسمة. وقد لا يكون هناك تعارض كبير بينهما، فمن المفهوم أن سكان الأناضول هنا شيء وسكان تركيا شيء آخر، انظر: سيّار الجميل، **العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ١٥٤.

(٩) أ. ج. جرانت وهارولد تمبرلي، **أوروبا في القرنين التاسع عشر والقرن العشرين**، ترجمة محمد علي أبو درة ولويس اسكندر، ٢ ج (القاهرة: منشورات سجل العرب، ١٩٦٧)، ج ٢، ص ٣٠٤، وهـ. أ. ل. فيشر، **تاريخ أوروبا في العصر الحديث (١٧٨٩ ـ ١٩٥٠)**، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط ٩ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٣)، ص ٥٨٠ ـ ٥٨٢.

قومي منهجية تقوم على أساس خفض عدد المسيحيين إلى نحو ٥ في المئة من حجم السكان في المدن[١٠]، وتحولت فعليًا خلال فترةٍ قصيرةٍ إلى خفض عددهم في المدن والأرياف والجبال معًا، مطيحةً في ذلك ما نصت عليه معاهدة فرانكلان بويون عام ١٩٢١ بين الكماليين وفرنسا، التي كرستها معاهدة لوزان باحترام حقوق الأقليات. وكان خفض عدد المسيحيين إلى ٥ في المئة يعني التخلص من ٤ ملايين، وبقاء نصف مليون فقط في حال احتسب إجمالي السكان عشرة ملايين نسمة وفق رقم محجوبيان، أو من ٣,٨ ملايين وفق رقم الجميل، وبقاء نحو ٠,٧ مليون. ويعني ذلك في الحالتين التخلص من ٨٥ في المئة منهم على الأقل. وكان ما حدث حتى نهاية العام ١٩٣٩ أن عملية التطهير الفعلية فاقت ما استهدفته السياسة الإثنية القومية التركية نفسها. فخلال فترةٍ قصيرةٍ وصل عدد السكان غير المسلمين في تركيا الجمهورية إلى لا شيء تقريبًا[١١]، بسبب موجات الهجرة الجماعية المئية (بالمئات) والألفية (بالألوف) للسريان والآشوريين والأرمن.

أما الآشوريون الذين هُجروا من تركيا إلى العراق، فقد ألجأتهم فرنسا إلى الجزيرة السورية إثر إخفاق العصيان الآشوري عام ١٩٣٣. بينما بدأ من بقي من الأرمن في تركيا وتحديدًا في لواء الإسكندرون ذي النظام الخاص، موجة هجرتهم الجماعية الثانية من المناطق ذات الأغلبية الأرمنية التي ضمتها تركيا إليها عام ١٩٢١، فاستكملوا هجرتهم الأخيرة عام ١٩٣٩ عشية عمليات صفقة تسليم فرنسا لواء الإسكندرون إلى تركيا عام ١٩٣٩، فقبل جلاء القوات الفرنسية في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٣٩ عن اللواء، نُقل نحو ١٤ ألف أرمني من مواطني اللواء جماعيًا إلى بيروت وحلب وكسب[١٢] بل منحت تركيا سورية ثلاث قرى يسكنها مهاجرون من الأرمن ربما للتخلص منها بطريقة «أنيقة». ونصت المعاهدة الفرنسية ـ التركية التي نظمت عملية

---

(١٠) Christian Velud, «Une experience d'administration regionale en Syrie durant le mandat Francais Conquete, colonisation et mise en valeur de la Gazira, 1920-1936,» (Thèse de doctorat, Universite Lumiere Lyon II, 1991), tome 3, p. 416.

(١١) محجوبيان، «وجهة نظر تركية في مسألة الهوية،» ص ٣٦٣.

(١٢) Gabriel Puaux, *Deux années au Levant: Souvenirs de Syrie et du Liban, 1939-1940*, récits et souvenirs (Paris: Hachette, 1952), p. 55.

التهجير الجديدة على أن كل شخص بلغ الثامنة عشرة من عمره يحق له أن يختار إحدى الجنسيتين السورية أو اللبنانية خلال ستة أشهر من نفاذ الاتفاقية، مع حق نقل أمواله المنقولة وبيع أملاكه غير المنقولة[١٣]. ويمكن تقدير إجمالي حجم موجات الهجرة الأرمنية من تركيا إلى سورية ولبنان والخارج في الفترة الواقعة بين ١٩١٩ و١٩٣٩ بـ ١٣٥ ألف مهاجر تقريبًا استوطن نحو الثلثين منهم في سورية[١٤].

وقد انعكست هذه الهجرات الكثيفة التي كان فيها المهاجرون مضطرين إلى ترك كثيرٍ من أملاكهم وأصولهم في تركيا في ارتفاع ثروة المستولين الأتراك عليها، بحيث زادت هذه الثروة ثلاثة أضعاف مقارنةً بحصة الفرد التركي من الناتج المحلي الإجمالي التركي (الدخل القومي) يومئذٍ، وزادت ثروات بعض العائلات التركية نحو ٢٠ إلى ٣٠ ضعفًا[١٥].

ظلت حقوق استعادة المهاجرين ملكياتهم غير المنقولة حبرًا على ورق، وساهم ذلك في رفع معدلات الادخار المحلي التركي في الثلاثينيات، وتحويلِه إلى استثمار؛ إذ تبنت الدولة الكمالية منذ العشرينيات القومية الاقتصادية نمطًا نظريًا مرجعيًا للتنمية، وقام شكل تطبيق هذه القومية على «الدوْلنة» التي طُبقت على التجارة الخارجية بإقامة حدود حمائية صارمة ورقابة على الصرف، وإن استندت هذه الحمائية إلى رسوم جمركية وقيود كمية لا إلى احتكار الدولة للواردات. وتشبه السياسة التركية هنا تجارب مشابهة في ذلك الوقت حصلت في بلدان أميركا اللاتينية، ولا سيما في البرازيل والأرجنتين. لذا تمكنت تركيا في ذروة الأزمة العالمية من أن تحقق في الثلاثينيات ارتفاعًا في معدل نموها الحقيقي بنسبة تتراوح بين ٧ و٩ في

(١٣) مجيد خدوري، **قضية الإسكندرونة** (دمشق: مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر، ١٩٥٣)، ص ١٠١.

(١٤) ستيفن هامسلي لونغريغ، **سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٨)، ص ١٧٧. أضفنا إلى حسابات لونغريغ المقدرة بـ (١٢٠) ألف مهاجر أرمني، والمحصورة بفترة (١٩١٩ ـ ١٩٣٢) الأرمن المهاجرين في العام ١٩٣٩ من لواء الإسكندرون، وعددهم لا يقل عن (١٥) ألف. وبشكل يعبر عن تقدير حجم المهاجرين خلال فترة (١٩١٩ ـ ١٩٣٩).

(١٥) محجوبيان، «وجهة نظر تركية في مسألة الهوية،» ص ٣٦١.

المئة سنويًا، أما الإنتاج الصناعي فقد شهد معدل توسع قدره ١١,٥ في المئة سنويًا[١٦]. ويعود جزء أساسي من مصادر هذا النمو إلى المدخرات التي حصل عليها الأتراك من خلال الاستحواذ على ممتلكات المهاجرين، الذين كانوا يُعَدّون الأغنى في تركيا. وبالتالي كانت هناك أمة تغتني بطريقة ظالمة على حساب شعوب مظلومة وضعت في طريق التهجير القسري أو الاضطراري بفعل سياسات قومية إثنية دمجية، تنظر إلى المسيحيين والأكراد كآخر عائق أمام تركيا الجمهورية القومية الجديدة.

ثالثًا: السياسيات الفرنسية الإثنية الكردية والكلدو ـ آشورية

كان الشرق، منذ غزوة نابليون بونابرت مصر، القضية الجغرافية ـ السياسية وسط كواليس الوزارات والدوائر الغربية، غير أن الاستراتيجيات الأوروبية لم تنهمك برسم خطط وتصورات «تصنيع المصير السياسي للمجتمعات المحلية» في الشرق، إلا غداة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)[١٧]. وكانت وزارة الخارجية الفرنسية وكواليسها قد انخرطت في هذه العملية التي تصاعدت بعد نهاية الحرب وبروز الصراع الفرنسي ـ البريطاني على إعادة النظر في اتفاقية سايكس ـ بيكو، وتعديلها في ضوء موازين القوى.

خلال هذه الفترة الحرجة في الصراع على مصير الموصل، صكّ الخبراء الفرنسيون مصطلح «آشوريين ـ كلدانيين» عامي ١٩١٩ و١٩٢٠ كمصطلح قومي مسيحي مشرقي لتوحيد مطالب الكنائس السريانية المشرقية أمام مؤتمر الصلح في باريس الذي افتتح أعماله في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩١٩، ومطالبته باسم أرومةٍ إثنيةٍ قوميةٍ واحدةٍ بقيام دولة تضم الكلدان ـ الآشوريين في منطقتي غرب الموصل بين دجلة والعراق والجزيرة في سورية

---

(١٦) فيصل ياشير، «تركيا والوطن العربي: من الدولنة إلى الرأسمالية؟،» في: سمير أمين وفيصل ياشير، **البحر المتوسط في العالم المعاصر: دراسة في التطور المقارن (الوطن العربي وتركيا وجنوب أوروبا)**، ترجمة ظريف عبد الله (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٦٨ ـ ٦٩.

(١٧) بيكودو، **عشر سنوات هزت الشرق الأوسط**، ص ١٥.

تحت الانتداب الفرنسي[١٨]. وغدا الآشوريون أسرى تمزق وولاءات جديدة منتقلين من اللعبة الروسية المنهارة بفعل قيام ثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧ البلشفية إلى اللعبة البريطانية ـ الفرنسية. عمليًا، جذبت فرنسا حتى أواخر عام ١٩٢٠ المتكثلكين من الآشوريين المنشقين على أنفسهم، وتكثلك في هذا العام خصوم البطريرك الآشوري بقيادة الملك قمبر، أحد ملوك الآشوريين «المتكلدنين» أو «المتكثلكين» والمنشقين المحاربين عن البيت البطريركي الآشوري، وألّفت منهم وحدات عسكرية في إطار «جيش الشرق» الفرنسي، بينما أنشأ البريطانيون «جيش الليفي» في العراق الذي تميز بتركز آشوري مكثف في وحداته.

أما بالنسبة إلى السياسة الإثنية الكردية الفرنسية، فقد تبنى الرئيس الفرنسي ميلران إثر الاحتلال الفرنسي لسورية، وتقويض الحكم العربي فيها مباشرةً في برقية «سرية» إلى الجنرال غورو فكرة تحقيق «الوفاق مع الأكراد» استنادًا إلى التحالف مع عشائر الملّية الكردية المتحدة في إطار ما يُسمّى في التصنيفات الكردية للعشائر بـ «الاتحاد الملّي»، و«توطين عناصر كلدانية ـ آشورية على طول خط سكة الحديد في شرقي الفرات» ورأى ميلران أن هذا «يضعنا في وضع سياسي مثالي حيال كردستان» وطرح فكرة «التدخل الحذر في منطقة شرقي الفرات» ثم تقرير «ما إذا كان يجب توجيه هذه المناطق نحو نظام مستقل، أو دمجها مع الاتحاد السوري. ومهما يكن، يجب في الوقت الحاضر التمييز بوضوح بين هذه المناطق والمناطق السورية» (برقية الرئيس ميلران إلى الجنرال غورو في ٦ آب/أغسطس ١٩٢٠)[١٩].

كان التحالف مع محمود إبراهيم باشا «الملّي» وتجنيد قواته في القتال مع الفرنسيين، الذي حصل في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٠، هو الأكثر

---

(١٨) إيف ترنون، ماردين: دراسة تحليلية لإبادة الأرمن عام ١٩١٥، ترجمة لطيفة عرنوق (بيروت: دار نعمان للثقافة، ٢٠٠٨)، ص ٥٤ و٢٨٦، وطارق متري، «المسيحيون في المشرق العربي: قراءة في التاريخ المعاصر،» في: المسيحية عبر تاريخها في الشرق، تحرير حبيب بدر وسعاد سليم وجوزيف أبو نهرا، ط ٢ (بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط، ٢٠٠٢)، ص ٨٦٣.

(١٩) قارن بالملف الوثائقي لمراسلات غورو ـ ميلران الذي نشره وجيه كوثراني في كتابه: **بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين: قراءة في الوثائق،** التاريخ الاجتماعي للوطن العربي (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠)، ص ٢١٦ ـ ٢٣٢.

أهميةً، لأنه كان مرتبطًا بالسياسة الفرنسية العليا للسيطرة على شمال سورية. وفي الاتفاق بين الجنرال دولاموت ومحمود إبراهيم باشا، مُنح الملّي ٤٨ ألف ليرة ذهبية سنويًا، مقابل تجنيده وحدة عسكرية كردية قوامها ٤٠٠ جندي، ووضع ٥٠٠ رجل مسلّح تحت تصرف حكومة حلب لفرض الأمن في الجزيرة[٢٠] وقدّر مولر عدد الخيام الملّية التي قاتلت مع محمود إبراهيم باشا إلى جانب الجيش الفرنسي بما يتراوح بين ٣٠٠ و٤٠٠ خيمة. وقد زودها الفرنسيون بمدفعين ألمانيين وبكمية من الرشاشات، وتمكنوا بواسطة هذه القوة عام ١٩٢١ من طرد الحامية التركية في رأس العين بالكامل[٢١]. لكنه كان جزءًا كما يقول منطق تطور الأحداث من استخدام الملّيين في تركيا في الوقت نفسه ضد حكومة المجلس الوطني الكبير (الكمالية) التي ألّفت بين ٢٣ و٢٨ نيسان/أبريل ١٩٢٠، وأعلنت في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٢١ دستورها، إذ مثّل الملّيون والأباظية والجراكسة ولا سيما في الأناضول الجنوبي والجنوبي الشرقي حربة مواجهة الكماليين تحت دعوى الاستجابة للفتاوى وأوامر السلطان والحكومة بسحق الكماليين[٢٢]، وتكامل استخدام الملّيين مع استخدام الفرنسيين لمجحم بن مهيد زعيم عشائر عنزة العربية، وتوقيع معاهدة (Traite) للقتال إلى جانب الفرنسيين في عملية احتلال الجزيرة السورية، وإخماد المقاومة فيها[٢٣].

رابعًا: مشروع الكيان الكردي ـ الكلدو ـ آشوري في الجزيرة السورية (جذب الهجرات الإثنية الكردية والسريانية: كاليفورنيا سوريّة)

استغرق الاحتلال الفرنسي للجزيرة السورية والسيطرة عليها ست سنوات (١٩٢٢ ـ ١٩٢٦)، ولم تتمكن القوات الفرنسية من تطبيق سياساتها الإثنية في

---

(٢٠) محمد هواش، تكوّن جمهورية: «سورية والانتداب» (طرابلس: مكتبة السائح، ٢٠٠٠)، ص ٩٦.

(٢١) Victor Muller, *En Syrie avec les Bédouins: Les Tribus du désert* (Paris: E. Leroux, 1931), p. 138.

(٢٢) محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة (بيروت: مطبعة الكشاف، ١٩٤٦)، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٢٣) Velud, «Une experience d'administration regionale en Syrie durant le mandat Francais Conquete, colonisation et mise en valeur de la Gazira, 1920-1936,» tome 1, p. 54.

وضع أسس مشروع كيان كردي ـ كلدو ـ آشوري في الجزيرة السورية إلا بعد إبرام معاهدة جديدة مع تركيا في أيار/ مايو ١٩٢٦، تُعَدُّ بمثابة اتفاقية أنقرة الثانية[٢٤]. فتحت السلطات الفرنسية الجزيرة السورية العليا أو ما يُسمّى اليوم محافظة الحسكة في إطار سياستها الإثنية لإعمار الجزيرة، وإنشاء كيان كلدو ـ آشوري يُفتحَ فيه الباب على مصراعيه أمام الهجرات الكردية والسريانية خصوصًا[٢٥]. عام ١٩٢٥، استقبلت السلطات الفرنسية الهجرة الكردية الأولى لعشائر الملّية الفارّة من تركيا إثر إخماد السلطات التركية ثورة سعيد النورسي (١٩٢٥) برفقة ٦٠٠ خيمة[٢٦] لا يقلّ عدد أفرادها عن ٤٠٠٠ نسمة، بينما توجهت بين عامي ١٩٢٥ و١٩٢٧ هجرة كردية أخرى كبيرة إلى العراق على خلفية إخماد تلك الثورة وما تبعها من ثورة كردية في جبال آغري ـ آرارات قُدر حجمها يومئذٍ بنحو ٢٨٥٠٠ نسمة[٢٧]، ليهاجر قسم منها بعد قليل بقيادة حاجو آغا زعيم اتحاد عشائر الهويركية إلى الجزيرة العليا السورية. وبحلول عام ١٩٣٦، بلغ حجم الأكراد المتوطنين في الجزيرة العليا أكثر من ٨٠ ألف نسمة[٢٨]، وقُدر حجم الهجرة الكردية بين عامَي

---

(٢٤) عدّلت هذه الاتفاقية بعض أحكام اتفاقية أنقرة (١٩٢١)، واستجابت لمطالب الأتراك في ضم بعض القرى العربية في بانياس وكلس في قضاء اعزاز (شمالي حلب) إلى تركيا، وقرّرت اللجوء مستقبلًا إلى التحكيم في أي نزاع ينشأ بين فرنسا وتركيا، مقابل تعهد الحكومتين بمكافحة العصابات في منطقة على الحدود تقع على مسافة ٥٠ كم من كل جانب من جانبي الحدود التركية ـ السورية، وتبادل المجرمين، وتنظيم النقليات العسكرية في بعض أقسام سكة حديد بغداد. وأبرم المجلس الوطني الكبير هذه الاتفاقية في أواخر حزيران/ يونيو ١٩٢٦، وجرى تبادل رسائل الإبرام في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٢٦، قارن بـ: خدوري، **قضية الإسكندرونة**، ص ٢٠. وفي اتفاق أيار/ مايو ١٩٢٦ اعترفت تركيا بسيادة فرنسا على الجزيرة العليا. عقب هذا الاتفاق استكملت القوات الفرنسية احتلال الجزيرة. قارن بـ: Edmond Rabbath, *La Formation historique du Liban politique et constitutionnel*, 2ème éd. (Beyrouth: Librairie orientale, 1936), p. 363.

(٢٥) كانت موجات الهجرة الأرمنية يومئذٍ قد شارفت على نهايتها، ولم تُستأنف إلا عام ١٩٣٩ بعد ضم لواء الإسكندرون إلى تركيا.

(٢٦) Muller, *En Syrie avec les Bédouins: Les Tribus du désert*, p. 139.

(٢٧) **التقرير المرفوع في العام ١٩٢٧: من حكومة صاحبة الجلالة إلى عصبة الأمم عن أحوال الإدارة في العراق لسنة ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧**، تعريب سليم حسون (بغداد: جريدة العالم العربي، ١٩٢٨)، ص ١٦ ـ ١٧.

(٢٨) Velud, «Une experience d'administration regionale en Syrie durant le mandat Francais Conquete, colonisation et mise en valeur de la Gazira, 1920-1936,» tome 2, p. 228.

١٩٢٥ و١٩٢٨ بـ ٢٥ ألف مهاجر[٢٩]، بينما لم يكن هناك عام ١٩٢٥ سوى بضع مئات منهم يعيشون في بعض القرى المحاذية لخط الحدود السورية ـ التركية اللاحق. ثم استقبلت سلطات الانتداب بدءًا من عام ١٩٣٣ موجة الآشوريين المهجرة من العراق إثر حوادث العام ١٩٣٣ بين الآشوريين والحكومة العراقية، واستقر عدد الآشوريين المهاجرين عام ١٩٣٩ على ٩٠٠٠ نسمة، استوطنوا في ١٦ قرية محاذية على ضفاف الخابور[٣٠].

كانت هذه الهجرات قد غدت بعد قيام نظام الدول الذي كرّسته معاهدة لوزان دوليًا من نوع الهجرة الدولية، أي من دولة إلى دولة آخرى، بينما كان التجوال السابق يحصل بوصفه انتقالًا من قسم في الجزيرة (الجزيرة العليا بالمعنى التاريخي لها) إلى قسم آخر منها (أعالي الجزيرة الوسطى السورية)[٣١]. ومن خلال تحفيز الهجرات، وتمكين المهاجرين من وضع اليد على الأراضي واستصلاحها واستثمارها مع الوعد بالبيع، قامت السلطات الفرنسية بإعمار الجزيرة العليا السورية، ونقلها من مرحلة التصحر والبداوة ونصف التحضر إلى مرحلة العمران والتحضر. ووضعت ذلك في سياق سياسة عمرانية عامة اعتمدتها الحكومة السورية في مختلف المناطق، ولا سيما في المناطق المستقبلة للهجرة. وخلال عقد ونيف (١٩٢٦ ـ ١٩٤٠) خلقت السلطات الفرنسية نوعًا من معجزةٍ «عمرانيةٍ» ارتفعت فيها وتيرة التحضر المتمثلة بإنشاء عدد كبير جدًا من القرى الزراعية في زمنٍ قياسي. وبين ذينك

(٢٩) ديفيد مكدول، **تاريخ الأكراد الحديث**، ترجمة راج آل محمد (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٦)، ص ٦٩٥.

(٣٠) لونغريغ، **سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، ص ٢١٤.

(٣١) يشير مفهوم الجزيرة في الأدبيات التاريخية ـ الجغرافية العربية الكلاسيكية إلى نظام بيئي ـ طبيعي نهري متكامل يضم البراري الممتدة بين الضفة اليسرى للفرات ونهر دجلة، وسميّ هذا الإقليم الجزيرة لوقوعه بين نهري الفرات ودجلة. وقد ميّز المؤرخون والجغرافيون العرب ثلاثة أقسام فيه هي: الجزيرة العليا (تشمل القسم الجبلي الذي بات بعد نشوء الجمهورية التركية و«ترسيم» الحدود داخل تركيا، وهو الذي تتألف منه الولايات الشامية السابقة في شمالي الجزيرة التي ألحقت بتركيا إثر إبرام معاهدة أنقرة (١٩٢١) المعروفة بمعاهدة فرانكلان بويون) والجزيرة الوسطى (وتقع داخل الحدود السورية بعد فرض الانتداب الفرنسي على سورية، وتشمل ما يقع اليوم في محافظات الرقة ودير الزور والحسكة والجزيرة السفلى) وتقع داخل العراق ومنتهاها في تكريت على نهر دجلة. قارن بـ: أحمد وصفي زكريا، **عشائر الشام** (القاهرة: مطبعة دار الهلال، ١٩٤٥)، ص ١٨ ـ ١٩.

العامين (١٩٢٦ ـ ١٩٤٠)، تطورت الجزيرة من بضع قرى محدودة السكان إلى نحو ١٢٥٠ قرية[٣٢] وارتفع عدد السكان المتحضرين والمتمدينين من أعدادٍ محدودةٍ في منتصف العشرينيات إلى نحو ١٥٦ ألف نسمة عام ١٩٣٧، كما تطورت النويات المدينية التي أرساها الفرنسيون إلى بلدات مدينية نشطة، ومتنوعة المصادر في ناتجها المحلي الإجمالي. وفي غضون عقد واحد تقريبًا، تطورت الحسكة سكانيًا من ٢٠٠ منزل عام ١٩٢٧ إلى نحو ١٥ ألف نسمة عام ١٩٣٩[٣٣]، يمثّل المسيحيون ومعظمهم من السريان ثلثي عدد سكانها على الأقل[٣٤]، كما تطورت القامشلي من نقطة الصفر عام ١٩٢٧ إلى مدينةٍ نشطة ومتنوعة النشاط الاقتصادي يقطنها ٥٠ ألف نسمة عام ١٩٣٦، و٦٣ ألف نسمة، عام ١٩٤٠[٣٥]. وارتفعت موازنة بلديتها من ١٦٥٠ ليرة سورية عام ١٩٢٧ إلى ٦٣ ألف ليرة عام ١٩٤٠[٣٦].

وقد حلت القامشلي فعليًا مكان نصّيبين التي غدت في الأراضي التركية، بحيث فقدت نصّيبين حيويتها السابقة نتيجة هجرة أهلها إلى القامشلي، وكانت حين زارها عبد القادر عيّاش عام ١٩٣٢ «متأخرة العمران، فقيرة، فيها جامع قديم مهجور وأهلها فقراء، فيها حامية تركية باعتبارها من مدن الحدود»[٣٧]. والحقيقة أن بلدات بأكملها هاجرت من تركيا إلى الجزيرة في هذه الفترة، فلم يمضِ عام ١٩٣٥ مثلًا، إلا وخلت بلدة مرا (قلعة الأمراء) في تركيا من سكانها السريان[٣٨].

---

(٣٢) إسكندر داوود، **الجزيرة السورية بين الماضي والحاضر**، تقديم سامي الدهان (دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٥٩)، ص ٢٠٩.

(٣٣) ترنون، ماردين: **دراسة تحليلية لإبادة الأرمن عام ١٩١٥**، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠. قارن بـ: فيليب خوري، **سورية والإنتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٧)، ص ٥٨٤.

(٣٤) خوري، المصدر نفسه، ص ٥٨٥.

(٣٥) داوود، **الجزيرة السورية بين الماضي والحاضر**، ص ٢١١.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢١١.

(٣٧) عبد القادر عيّاش، **حضارة وادي الفرات: القسم السوري «مدن فراتية»**، إعداد وليد مشوح (دمشق: دار الأهالي، ١٩٨٩)، ص ٢٢٦.

(٣٨) أحمد شريف مارديني، **محافظة الحسكة: دراسة طبيعية تاريخية بشرية اقتصادية ـ تحولات وآفاق مستقبلية** (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨٦)، ص ٢٠٥.

بدءًا من عام ١٩٣٥ أخذ الإنتاج الزراعي للجزيرة يفيض عن الاستهلاك المحلي ويُوجَّه إلى التصدير نحو أسواق حلب[٣٩] بسبب اتساع مساحات الأراضي المستصلحة والمزروعة، وارتفاع حجم العاملين الزراعيين في الأرض بسبب تسريع عملية التحضر ونصف التحضر، وتطوير تقانات سحب الماء من الفرات من الغراف الخشبي البسيط إلى الغراف المعدني، وصولًا إلى الثورة التقانية الكبرى بدءًا من عام ١٩٣٧ بإدخال الجرّار، ثم مضخات رفع الماء التي فتحت الباب على مصراعيه أمام الثورة الزراعية في الجزيرة السورية، وتحولها إلى أشبه بكاليفورنيا جديدة التي قادتها شركة أصفر ونجار في الجزيرة السورية، عبر التحالف مع شيوخ العشائر الملّية الذين قدموا الأرض واليد العاملة بينما قدمت الشركة التقانة والإدارة والتمويل[٤٠]. وبذلك باتت الجزيرة تكتسب بعض ملامح «كاليفورنيا» سوريّة من ناحية تحويلها بسواعد المهاجرين وخبراتهم من منطقة قفراء إلى منطقة حية، ومن منطقة تعج بالخيام إلى منطقة تنبض بالعمران.

خامسًا: جمعية «خويبون»: السياسة الفرنسية «الانتدابية» في مجال العلاقات الكردية ـ الأرمنية ـ التركية

عام ١٩٢٧، راعت المفوضية في إطار سياساتها الإثنية الخصوصية في الجزيرة، ودعمت إعادة تأسيس جمعية «خويبون» (الاستقلال) الكردية، وهي أول منظمة قومية كردية تركية حديثة تعمل من أجل تحرير كردستان تركيا من «آخر جندي تركي»، ونصت مبادئ الجمعية على توطيد العلاقة

---

(٣٩) مجموعة غرفة تجارة حلب السنوية، العدد ٢٥ (١٩٣٦ ـ ١٩٣٧)، ص ٢٦.

(٤٠) تأسست عام ١٩٣٠ في القامشلي، وعملت في تجارة الحاصلات الزراعية واستثمار المزارع وتربية الأغنام، وتسويقها في حلب، أدخلت الشركة في سنة تأسيسها عام ١٩٣٢ أول جرّار وسكة فلاحة حديثة إلى الجزيرة السورية، وفلحت بها أراضي قرية (أبو جلال)، ثم أدخلت عام ١٩٣٤ أول حصّادة تعمل على الخيل، وحصادة أخرى تجمع إنتاج الحبوب في رزم، ليتوسع انتشار المكننة الزراعية نسبيًا اعتبارًا من عام ١٩٣٧. انظر: داوود، **الجزيرة السورية بين الماضي والحاضر**، ص ٣٠٩ ـ ٣١٠، قارن بـ: Roupen Boghossian, «La Haute Djézireh,» (Docteur des Science Economiques, L'Academie d'Agriculture de France, Buccellati, Georgia, 1990), p. 56.

مع إيران، ومع حكومتي العراق وسورية[٤١]. تَمثل دور المفوضية في رعاية اجتماع عُقد في بيروت بين جلادت بدرخان أحد أبرز قادة الجمعية وحزب الطاشناق، على أن يُقدّم الطاشناق دعمًا ماديًا وسياسيًا للمتمردين الأكراد لبناء دولة كردية مستقلة لهم تحت الانتداب الفرنسي أو البريطاني بحسب الظروف[٤٢]، وكان هذا الاجتماع بمثابة اجتماع مصالحة بين القوميين الأكراد والأرمن انبثق عنه «ميثاق» تحالفي بينهم[٤٣]. وقد ضمت قيادة الجمعية الجديدة عددًا من القيادات السياسية والعشائرية الكردية التركية التي لجأت إلى سورية، واستقرت فيها، مثل الشاعر وجكر خوين، إضافةً إلى أحمد زفنكي مفتي القامشلي، وعارف عباس وعبد الرحمن يونس آغا الذي لجأ لاحقًا إلى سورية. وكان من أبرز هذه القيادات في سورية محمود إبراهيم باشا الملّي رئيس عشائر الملّية الذي كان لديه ٢٠ ألف مسلح في سورية بين مشاةٍ وخيّالة متمركزين في منطقة رأس العين قرب الحدود السورية ـ التركية الجديدة[٤٤]، وحاجو آغا رئيس اتحاد العشائر الهويركية المنقلب على الكماليين، الذي فرّ في البداية عام ١٩٢٧ إلى العراق، ثم لجأ إلى سورية، واضعًا نفسه تحت حماية الفرنسيين وقدري جميل باشا المهندس الزراعي والمتخرج من سويسرا وأحد أبرز الوجهاء الأكراد المدينيين في مدينة ديار بكر[٤٥]، وبوزان بك العضو السابق في المؤتمر

(٤١) تأسست هذه الجمعية وفق بعض المصادر بين العامين ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧ من خلال مؤتمر كردي عام عقد داخل كردستان تركيا قرر حل كل الجمعيات الكردية، وتأسيس منظمة كردية جديدة كبرى، وإدامة الثورة ضد الترك «إلى أن يغادر آخر جندي تركي الأراضي الكردية الطاهرة»، وبناء علاقة إيجابية مع حكومة إيران وشعبها، ومع كل من «حكومتي العراق وسورية اكتفاء بالحقوق التي خولتها صكوك الانتداب وغيرها من المعاهدات الدولية لأكراد هذين القطرين»، أورده: الداقوقي، **أكراد تركيا**، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٤٢) Velud, «Une experience d'administration regionale en Syrie durant le mandat Francais Conquete, colonisation et mise en valeur de la Gazira, 1920-1936,» tome 3, p. 574.

(٤٣) صلاح محمد سليم هروري، **الأسرة البدرخانية: نشاطها السياسي والثقافي، ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٦)، ص ١٢٠.

(٤٤) جميل كنة البحري، **نبذة عن المظالم الفرنسية في الجزيرة والفرات وسجن المنفرد العسكري «بقاطمة وخان إسطنبول»** ([د. م.: د. ن.]، ١٩٦٦)، ج ١، ص ٨٥.

(٤٥) كان قدري جميل باشا أول كردي يدرس الهندسة الزراعية في جامعة لوزان عام ١٩١٣. وينحدر من عائلة جميل باشا الحضرية الكردية في ديار بكر التي كان آغواتها يحملون حتى اندلاع =

الوطني الكبير (الكمالي) ورئيس عشائر البرازية في جرابلس[٤٦] والأمير جلادت بدرخان الذي ينتمي إلى عائلة بدرخان أمراء الجزيرة أو بوتان، الذي حصل بواسطة السلطات الفرنسية مع كل أشقائه باستثناء واحد منهم على الجنسية السورية[٤٧].

وقد تولى بدرخان الذي اكتسب خبرةً كبيرةً في التعامل مع الدبلوماسيات ودوائر السياسة الخارجية البريطانية والروسية تنسيق التحالف مع الطاشناق بدعم المفوضية للطرفين معًا[٤٨]، ومهدت اتصالات بدرخان مع هراج بابازيان النائب السابق عن ولاية وان في مجلس المبعوثان العثماني لعقد المؤتمر التأسيسي لـ «خويبون» (وهو في الواقع التأسيس الثاني) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٦ في بحمدون في لبنان. وبموجب ذلك، أرسي التحالف الكردي ـ الأرمني، وجرى التفاهم بين الجميعتين الكردية والأرمنية، على وقف الأرمن اتهام الكرد بالمذابح، ودعم قضيتهم

= الحرب العالمية الأولى لقب «آغا القلعة»، ويؤدون دور الزعامة والزعامة الوسيطة في حل الخلافات بين العشائر الكردية. وقد التحق مثل الكثيرين من الأكراد طوعًا بالجيش العثماني، وأسره الإنكليز، ولم يطلق سراحه إلا بعد سنتين من نهاية الحرب أي عام ١٩٢٠، ليعود إلى مسقط رأسه في ديار بكر. وقد انتقل قدري جميل وإخوته إلى الجزيرة عام ١٩٢٩. انظر: **مذكرات قدري جميل باشا: مسألة كردستان**، تنقيح وتقديم عز الدين مصطفى رسول (بيروت: [د. ن.]، ١٩٩٧)، ص ٤٠ ـ ٤١ و١١٧.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١١٧، ١٢٣ و١٣٣.

(٤٧) القرار الرقم (١٨١) صادر عن رئيس دولة سورية ومنفذ من وزير المالية، حلب، انظر: **الجريدة الرسمية** (حلب)، العدد ٥٨٧ (١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٢٩)، ص ٣، لكن الحصول على الجنسية استنادًا إلى ما ورد في القرار المذكور يعود إلى آب/أغسطس ١٩٢٧.

(٤٨) جلادت بدرخان حامل شهادة حقوق من ألمانيا كان والده أمين عالي بدرخان (توفي عام ١٩٢٦) الذي تولى مسؤوليات العائلة البدرخانية بعد وفاة والده. وكان من أبرز مؤسسي أول جمعية ثقافية قومية كردية في إسطنبول بعد عودة الدستور العثماني، وهي جمعية التعاون والترقي الكردية (كرد تعاون وترقي جمعيتي) في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٠٨. كان للبدرخانيين موقع أساسي في كل الجمعيات والمنظمات الكردية القومية التي تأسست، وكانوا أنفسهم مؤتلفين في جمعية عائلية سرية تعقد اجتماعات منتظمة وتتخذ القرارات. قارن بـ: هروري، **الأسرة البدرخانية: نشاطها السياسي والثقافي، ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠**، ص ٤٦ و٩٢. وقد وضع بدرخان الأبجدية اللاتينية للغة الكردية (الكرمانجية)، وصاغها في ملجئه في الجزيرة السورية. واعتمدته جمعية خويبون في اجتماع لها في دمشق عام ١٩٣١ عقد في بيت علي زلفو آغا، وتقرر فيه استخدام الأحرف اللاتينية في كتابة اللغة الكردية. انظر: **مذكرات قدري جميل باشا**، ص ١٦٤.

دوليًا، وتقليص أرمينيا الكبرى في مواجهة العدو الكمالي المشترك[٤٩] وشغل بابازيان بذلك الأهمية الثانية بعد بدرخان في قيادة الجمعية[٥٠]، واضطلع فعليًا بوظيفة ضابط الاتصال بين الجمعية والمفوضية، وبتنسيق الحركة السياسية والإعلامية للجمعية في الخارج من أجل عرض القضيتين الكردية والأرمنية في تركيا، وبتأمين حق اللجوء السياسي للقادة الأكراد الفارين من البطش التركي إلى سورية[٥١]. وعن طريق الأرمن تلقى القوميون الأكراد معوناتٍ ماليةً من اليونان وإيطاليا لتمويل أنشطتها في سبيل إضعاف الحكومة الكمالية[٥٢]، كما تلقوا تبرعات إضافية أخرى من الجالية الأرمنية في الولايات المتحدة الأميركية التي نظم الطاشناق لقاءات خويبون معها[٥٣].

دعمت المفوضية التحالف الكردي ـ الأرمني كنوع من تحالف كردي ـ مسيحي، وكورقة احتياطية يمكن استخدامها ضد الأتراك في حال توتر العلاقات معهم، وعدم إمكانية التوصل إلى حلّ المشكلات الحدودية التي ظلت حتى عام ١٩٢٩ عالقةً بين الطرفين، وكوسيلة لاحتواء زعماء العشائر الكردية في الجزيرة، بينما حاولت خويبون تحت تأثير قدري جميل باشا أن تفتح جبهةً على طول الحدود التركية ـ السورية من ديريك إلى جرابلس بهدف تخفيف الضغط عن ثورة «آغري ـ آرارات» التي كان يقودها الجنرال إحسان باشا المستشار العسكري للجمعية بدعم من شاه إيران على خلفية

(٤٩) مذكرات قدري جميل باشا: مسألة كردستان، ص ٢٠١، قارن بـ: مكدول، **تاريخ الأكراد الحديث**، ص ٣١٨ ـ ٣١٩.

(٥٠) محمد ملا أحمد، **جمعية خويبون والعلاقات الكردية ـ الأرمنية** (بيروت: كاوا للثقافة الكردية، ٢٠٠٠)، ص ٣٢ ـ ٣٣ و٧٧، وحول دور الطاشناق في تأمين اللجوء السياسي، قارن بما يشير إليه: نور الدين زازا، **حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكردي (مذكرات)**، ترجمة روني محمد دملي (أربيل: دار فاراس، ٢٠٠٠)، ص ٤٠ ـ ٤١ و٤٦.

(٥١) هروري، **الأسرة البدرخانية: نشاطها السياسي والثقافي، ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠**، ص ١٢٣. قارن بـ: ملا أحمد، المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٥٢) عثمان علي، **الحركة الكردية المعاصرة: دراسة تاريخية وثائقية**، ط ٢ (فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٨)، ص ٥٨٢.

(٥٣) هروري، المصدر نفسه، ص ١٢٣ ـ ١٢٥.

النزاع على الحدود الإيرانية ـ التركية[٥٤]. وحُددت ساعة صفر الحركة في ٣ آب/ أغسطس ١٩٣٠، لكن الاستخبارات التركية والفرنسية على حد سواء، التي اخترقت الجمعية، وضعت يدها مسبقًا على الخطة، فأُحبطت في مهدها. وتطبيقًا لبروتوكول ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٢٩ بين سورية وتركيا، القاضي بالحيولة دون قيام أية أعمال «شقاوة» على طرفي الحدود، وإبعاد «القائمين بأعمال الشقاوة عن منطقة الحدود، وألا يسمح لهم أن يقيموا فيها أبدًا»[٥٥]، اعتقلت السلطات الفرنسية بعض قادة الجمعية، وأبعدتهم موقتًا إلى الساحل ودمشق[٥٦]، وكان ذلك بديلًا من طردهم، ويعني تعامل المفوضية مع القادة الأكراد كلاجئين سياسيين، إذ كان في إمكان المفوضية أن تطرد من سورية ولبنان بموجب قرار أي شخصية من أصل غير سوري أو لبناني «غير مرغوب فيها» أو «تعبث بالنظام وتؤثر في إخلال الأمن العام»[٥٧] ما لم تَعُدّه لاجئًا سياسيًا.

سرّع فشل خطة خويبون من انفجار الصراع بين آل جميل باشا وآل بدرخان، وانتهى هذا الصراع بفصل كاميران بدرخان من الجمعية، فتضامن

---

(٥٤) **مذكرات الجنرال إحسان نوري باشا: انتفاضة آكري ١٩٢٦ ـ ١٩٣٠**، ترجمة صلاح بروراي (بيروت: [د. ن.]، ١٩٩٠)، ص ٧٢ ـ ٧٣.

(٥٥) بيان يتعلق بأمن الحدود في أنقرة في ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٢٩، وبروتوكول يتعلق بمراقبة الحدود وبالأنظمة المرعية التي تطبق على المواشي التي تجتاز الحدود، وبمراقبة البدو الرحل، تنفيذًا لاتفاقية المودة وحسن الجوار. انظر: **الجريدة الرسمية (حلب)**، العدد ٦٢٢ (٢ حزيران/ يونيو ١٩٣٠)، ص ٢ ـ ٣.

(٥٦) **مذكرات قدري جميل باشا: مسألة كردستان**، ص ١٣٣. قارن بـ: علي سيدو الكوراني (سكرتير المجلس التشريعي الأردني)، **من عمان إلى العمادية، أو جولة في كردستان الجنوبية** (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٣٩)، ص ٢٤٩. حول الاختراق الفرنسي والكمالي للجمعية وللخطة، قارن بـ: ملا أحمد، **جمعية خويبون والعلاقات الكردية ـ الأرمنية**، ص ٧٧. وقد حمل عثمان صبري محمود إبراهيم باشا الملي مسؤولية تسريب الخطة إلى سلطات نصيبين التركية، بينما أبدى قدري جميل باشا شكوكًا كبيرةً في امتناع كل من حاجو آغا ومحمود إبراهيم باشا عن تنفيذ ما كلفا به. حيث يفسر عثمان صبري عدم إبعاد إبراهيم باشا بسبب تواطئه مع الفرنسيين على تسريب الخطة، قارن بـ: **مذكرات الأستاذ أوسمان صبري (١٩٠٥ ـ ١٩٩٣)**، ترجمة هورامي يزدي ودلاور زنكي (بيروت: مطبعة أميرال، ٢٠٠١)، ص ١٤٦.

(٥٧) قارن نماذج الطرد بقرارات نشرت في حلب، انظر: **الجريدة الرسمية** العدد ٦٥٩ (٢٣ شباط/ فبراير ١٩٣١)، ص ٢ ـ ٣.

معه شقيقه جلادت وخرج بدوره منها[٥٨]. والواقع أن الجمعية كانت منقسمةً بين مشروعين، هما مشروع آل بدرخان الذي يسعى إلى بناء تحالف كردي ـ مسيحي على مستوى الموصل كله، وقدري جميل باشا الذي يركز أهدافه في كردستان تركيا، ومحمود إبراهيم باشا الملي الذي بنى خططه على وعود الفرنسيين له بتأسيس إمارة كردية في الجزيرة السورية، وكان حاجو آغا يمثّل في هذه الانقسامات رجل البدرخانيين[٥٩]، لذا شنّ بعد فصل آل بدرخان من الجمعية حملة ضمنية على قدري جميل باشا مبينًا مزايا القيادات العشائرية في الحركة الكردية، ونشر مقالة مثيرة في مجلة **هاوار** التي يحررها جلادت بدرخان بعنوان «الشيخ والآغا والمتنورون» متهمًا المتنورين والمثقفين بأنهم هاجروا من كردستان واستقروا في المدن الكبيرة لينعموا بالرفاهية، بينما وقع عبء العمل القومي الكردي على من يتهمونهم من الآغوات ورؤساء العشائر[٦٠].

سادسًا: مشروع الكيان الكردي ـ الكلدو ـ آشوري ـ البدوي في الجزيرة السورية (١٩٣٧ ـ ١٩٣٩)

إثر قيام الدور الوطني الأول في سورية (١٩٣٧ ـ ١٩٣٩) بموجب معاهدة التحالف والصداقة الفرنسية ـ السورية، عارض اليمين الفرنسي إبرام المعاهدة، وأثار رجالاته من جنرالات الجيش وضباط الاستخبارات الفرنسيين في سورية الحركات الإثنية والمناطقية الانفصالية في مواجهة الحكم الوطني، في الوقت الذي كان فيه الجيش الفرنسي وأجهزته في سورية يعجّون بالضباط اليمينيين المتطرفين الذين يجدون عطفًا مباشرًا من ضباط كبار وأبطال قوميين فرنسيين من طراز بيتان ولافال.

كان القائد الأعلى لجيوش الشرق (الفرنسي) في سورية ولبنان قد دخل في صراع ضارٍ مع عراب المعاهدة المفوض السامي هنري دو مارتيل،

---

(٥٨) قارن بـ: هروري، **الأسرة البدرخانية: نشاطها السياسي والثقافي، ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠**، ص ١٢٢ و١٢٦ ـ ١٢٧.

(٥٩) Velud, «Une experience d'administration regionale en Syrie durant le mandat Francais Conquete, colonisation et mise en valeur de la Gazira, 1920-1936,» tome 3, p. 575.

(٦٠) هروري، المصدر نفسه، ص ١٤١.

بحيث يمكن القول إن ازدواجية في السلطة قد حدثت بين المفوض والجنرال[٦١]. وكان هذا الصراع انعكاسًا للصراع الأخطر في المركز الباريسي بين اليسار واليمين، وتداعيات تصفية حكومة الجبهة الشعبية لمنظمة الكاغولار (Cagulards) شبه الفاشية التي كان لها الكثير من الأنصار بين الضباط الفرنسيين في سورية ولبنان[٦٢] على مجريات هذا الصراع، وبروز اتجاه قوي في الحكومة الفرنسية للعدول عن إبرام المعاهدات مع سورية ولبنان في ضوء فرضيات الجنرالات في شأن وضع فرنسا المهدد في حوض البحر المتوسط بتأثير التهديدات الإيطالية[٦٣]. وخلال أعوام ١٩٣٦ ـ

---

(٦١) برزت مظاهر هذا الصراع في تجرؤ قادة الجيش وضباط الاستخبارات على دو مارتيل، وعدم إطاعة أوامره، واحتدام الصراع بين قائد الجيش الفرنسي في سورية ولبنان الجنرال شارل هنتزنكر والمفوض السامي الكونت دو مارتل، حيث وقف الجنرال بصورة دائمةٍ ضد توصيات المفوّض بالمصادقة على المعاهدة. وكانت فصول هذا الصراع معروفةً من قادة الحركة الوطنية مثل جميل مردم بك وعادل أرسلان وغيرهما. ويشير عبد الرحمن الكيالي وزير العدلية والمعارف في الحكومة الوطنية الأولى (الكتلوية) إلى أن دو مارتيل «بدأ حياته السياسية في سورية مقاومًا لاستقلالها، محاربًا لحركتها التحريرية، معرضًا عن مطالبها، مضطهدًا لأحرارها. ثم انقلب فجأةً، بعد تجارب مؤلمة، فأصبح عاملًا على عقد المعاهدة، وإنهاء الانتداب، وصديقًا للوطنيين، وساعيًا إلى التعاون معهم» وما إن وقعت المعاهدة حتى قامت الفئة الفرنسية المعارضة للمعاهدة في سورية التي «لم ترضَ عن المفاوضة، ولا عن المعاهدة، ولا عن انتصار الكتلة، ولا عن سياسة دو مارتيل، فأخذت تناوئه وتؤلّب عليه أنصارها، وتعرقل مساعيه، وتتآمر عليه، وتخلق له المشاكل والفتن» وأن دو مارتيل كان «شريفًا ومخلصًا» في العمل على تنفيذ الاتفاقية، لكنه ضعيف بسبب أن قائد الجيش وضباط الاستخبارات «لا يحترمونه ولا يطيعونه ولا يأبهون له». انظر: عبد الرحمن الكيالي، **المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩** (حلب: مطبعة الضاد، ١٩٦٠)، ج ٤، ص ٤١٨ و٣٠٩.

(٦٢) تلقى اليمين المتطرف ضربةً سياسيةً قويةً حين حلّت حكومة الجبهة الشعبية في حزيران/ يونيو ١٩٣٦ منظمته المتطرفة شبه الفاشية الكاغولار (Cagulards) السرية المنبثقة عن منظمة «صليب النار» (Croix de feu) التي وصلت في عددها إلى مستوى جيش خاص، وكان يعطف عليها عدد من كبار الجنرالات العاملين في الجيش الفرنسي أمثال بيتان ولافال. وكان لها أنصار أقوياء في المستعمرات، وفي ما يسمى فرنسيًا «دول المشرق المشمولة بالانتداب الفرنسي». لكن في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٧ حين بدأت الدورة الجديدة للبرلمان الفرنسي، وتأسست اللجنة البرلمانية لدراسة المعاهدة كانت المواجهة مع اليمين واليمين المتطرف قد تطورت بسرعة كبيرة، حيث اتهمت حكومة الجبهة الشعبية منظمة الكاغولار بتنظيم «مؤامرة واسعة النطاق، يتمثل هدفها في قلب نظام الحكم الجمهوري، وإنشاء دكتاتورية تمهد الطريق في نهاية الأمر لعودة الملكية». قارن بـ: جرانت وتمبرلي، **أوروبا في القرنين التاسع عشر والقرن العشرين**، ج ٢، ص ٤١٠ ـ ٤١١.

(٦٣) حول تفاصيل ذلك، قارن بـ: رغيد الصلح، **لبنان والعروبة: الهوية الوطنية وتكوين الدولة** (لندن: دار الساقي بالاشتراك مع مركز البابطين للترجمة، ٢٠٠٦)، ص ٨٦.

١٩٣٩ كانت المشكلة المهيمنة على الفرنسيين هي «مشكلة الدفاع وإعادة التسلح» في وضع داخلي فرنسي ازدادت فيه الصعوبات المالية الحادّة، والانقسامات السياسية الضارية[٦٤] وكانت مشكلة الكاغولار ثقيلةً؛ فحتى أواخر عام ١٩٣٧ كانت ما تزال لمنظمة الكاغولار مستودعاتها المسلحة وتنظيماتها التي تعرضت لعملية تفكيك جديدة[٦٥].

قاد الجنرال هنتزينغر في هذا السياق إثارة مشكلة الأقليات، وتنظيم المضابط عن طريق ضباط الاستخبارات في جبل الدروز والجزيرة، بطريقة تظهر فيها وكأنها «عفوية»، بحيث باتت وسيلة ممكنة لعرقلة إبرام المعاهدة في البرلمان الفرنسي[٦٦]. وانطلقت إثارة الاستخبارات الفرنسية لهذه الحركات من الجزيرة على إيقاع تطور الموقف الفرنسي في المركز من مسألة التردد في إبرام المعاهدتين مع كل من سورية ولبنان، لتمتد هذه الحركات بعد ذلك وسط الصراع الخلفي الفرنسي - الفرنسي إلى جبل الدروز ثم إلى محافظة اللاذقية فدرعا، مستثمرةً مشكلاتٍ وتصدعاتٍ محليةً ما بين الوجهاء المناطقيين والسياسيين لهذه المحافظات والحكومة الوطنية المركزية الجديدة، ما شق هذه المحافظات بين انفصاليين ووحدويين. أما «الحزب الاستعماري» الفرنسي فقد استغل هذا الصراع لابتزاز حكومة الكتلة الوطنية بمزيد من التنازلات، وتوقيع ملاحق إضافية للاتفاقية تتعلق بتمديد امتياز بنك سورية ولبنان الفرنسي والأقليات. وكان من أبرزها على مستوى ما يتعلق بالجزيرة السورية الملحق الخاص بالنفط؛ إذ بات التعريف الفرنسي للجزيرة السورية يَعدُّها مكمنًا نفطيًا واعدًا ومحتملًا واضحًا[٦٧].

---

(٦٤) جرانت وتمبرلي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤١٢ - ٤١٣

(٦٥) النذير (حلب)، ٢٣/ ١١/ ١٩٣٧.

(٦٦) Velud, «Une experience d'administration regionale en Syrie durant le mandat Francais Conquete, colonisation et mise en valeur de la Gazira, 1920-1936,» tome 3, pp. 585-586.

(٦٧) كانت التسوية بين كليمنصو ولويد جورج لمشكلة الموصل قد حلت بمنح فرنسا حصة تقارب (٢٥ في المئة) من نفط الموصل مقابل تنازلها عن الموصل لبريطانيا. ووافق كليمنصو على ذلك الذي لم يكن يعير يومئذ النفط أهمية كبيرةً ضمن منظوره لتوازن القوى كحل للخلافات. ومهد ذلك لتوقيع اتفاقية سان ريمو. لكن عام ١٩٢٩ أوفدت الحكومة الفرنسية بعثة دراسية لنفط الجزيرة أشارت إلى وجود نفط في مساحات واسعة منها. انظر: الأهالي، ١٨/ ٥/ ١٩٢٩. وعام ١٩٣٢ منحت فرنسا (الحكومة السورية) امتياز مد أنابيب شركة نفط العراق عبر سورية. في أوائل العام ١٩٣٤ منحت سلطات الانتداب =

لهذا، دخلت شركة نفط الجزيرة وهي شركة فرنسية في عداد أطراف مجموعات الضغط الفرنسية على الحكومة الفرنسية لعدم إبرام المعاهدة من دون توقيع ملاحق خاصة باستثمار النفط[٦٨]. وعلى إيقاع التطور المثير في قضية الجزيرة السورية، استؤنفت في آب/أغسطس ١٩٣٧ المفاوضات بين شركة نفط العراق والحكومة السورية حول استثمار النفط في الجزيرة[٦٩].

كانت المطالبة باستقلال الجزيرة تحت الانتداب الفرنسي قد برزت بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل ١٩٣٦ إبان المفاوضات ما بين وفد الكتلة الوطنية وحكومة الجبهة الشعبية في باريس، في سياق تنظيم المُعادين للوحدة السورية في اللاذقية وجبل الدروز وحوران حملات العرائض الانفصالية. وقد تصدّر حاملي هذه المطالب في الجزيرة كل من محمود إبراهيم باشا الملي رئيس عشائر «الملّية» وعضو قيادة «خويبون» وميشيل دوم (سريان كاثوليك) رئيس بلدية القامشلي والمترجم السابق في الجيش الفرنسي، وانضم إليهما حاخام القامشلي في شباط/فبراير ١٩٣٦ حين طالب ليون بلوم رئيس الحكومة الفرنسية بالحكم الذاتي تحت إمرة حاكم فرنسي باعتبارهما ينتميان إلى دين واحد[٧٠]. وكان كاردينال السريان الكاثوليك

= بمرسوم جمهوري من رئيس الجمهورية محمد علي العابد ورئيس الوزراء حقي العظم رخصة تنقيب لـ «شركة الكاز العراقي» عن أنواع «الهيدروكاربو المائية والغازية» في كل من جبل جبيسا في قضاء الحسكة، وفي جبل بشري في قضاء دير الزور، كما منحت الشركة الصناعية للأسفلت والنفط باللاذقية ممثلة بشخص أمين سرها هنري ليكت رخصة تنقيب «عن المعادن من الفئة السادسة» في أراضي قراجق طاغ في «الجزيرة العليا» ثم وسعت في ٢٢ كانون الثاني/يناير مناطق رخصة شركة الكاز العراقي في أراضي قضاء الحسكة. قارن بالمرسوم الرقم (١٩٩٥) والمرسوم الرقم (١٩٩٧) والمرسوم الرقم (١٩٩٨)، بتاريخ ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٣٤، انظر: **الجريدة الرسمية**: العدد ١ (١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٣٤)، ص ٤ ـ ٦، مع المرسوم الرقم (٢٠٢٥)، بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٣٤، والعدد ٢ (٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٣٤)، ص ٢٤.

(٦٨) قارن بـ: الصلح، **لبنان والعروبة: الهوية الوطنية وتكوين الدولة**، ص ١١٨. في ٢٥ آذار/مارس ١٩٣١ أبرم الاتفاق بين شركة نفط العراق المحدودة وكل من الحكومتين السورية واللبنانية، وصدق بقرار المفوض السامي في ٢٠ أيار/مايو ١٩٣٠، وعام ١٩٣٤ شرعت الشركة باستملاك العقارات. انظر قرار عدد ٧٩ ـ ل. ر، يتعلق بالأراضي التي تشتريها شركة عراق بتروليوم كومباني ايمتد، في: **الجريدة الرسمية**، العدد ٨ (٣٠ نيسان/أبريل ١٩٣٤)، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(٦٩) **النذير**، ٩/٨/١٩٣٧.

(٧٠) خوري، **سورية والإنتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥**، ص ٥٨٥.

يستخدمها في حملة الضغط على وزارة الخارجية الفرنسية، ويهدد بمقاومة المسيحيين العنيفة ضد أية محاولة لوضعهم تحت سلطة دمشق، إذا لم تأخذ الحكومة الفرنسية الجديدة آمالهم ولم تستشرهم. استغل المفاوض الفرنسي في أيار/ مايو ١٩٣٦ حملة تبوني للضغط على الوفد السوري في موضوع الأقليات، وفي هذه الفترة تحديدًا كان السفير البريطاني في بغداد قد نشر تقريره حول «مذبحة الآشوريين»، واعتبرها نتاجًا لنقص الضمانات الممنوحة للأقليات في الاتفاقية العراقية ـ البريطانية الموقعة عام ١٩٣٠[٧١].

لكن الجديد فيها بعد توقيع المعاهدة، وتأليف حكومة وطنية دستورية في سورية، هو ارتباط الحركة الانفصالية بتطورات الصراع الفرنسي ـ الفرنسي الشديد بين اليمين واليسار في المركز. من هنا، في حين كانت الحملة اليمينية الفرنسية للحؤول دون عرض المعاهدة الفرنسية ـ السورية على البرلمان الفرنسي لإبرامها تبلغ أوجها في حزيران/ يونيو ١٩٣٧، عقد الانفصاليون بقيادة حاجو آغا رئيس عشائر الهويركية وعضو قيادة جمعية خويبون على خلفية ذرائع محلية[٧٢] مؤتمرًا قرب القامشلي هددوا فيه الحكومة بالعصيان المسلح ما لم تعزل المحافظ بهجت الشهابي وقائمقام القامشلي ظافر الرفاعي، وقائد الدرك عبد الغني القضماني. لم يأبه الشهابي بهذا التهديد، ولجأ إلى قوات دهام الهادي رئيس عشيرة شمر الخرصة ورئيس فرع الكتلة الوطنية في الجزيرة لتحطيم العصاة، لكن المتمردين تمكنوا من ردّ هذه القوات ودحرها[٧٣]، والانتقال إلى هجوم معاكس اختلط

---

(٧١) عبد الرحمن البيطار، **الوحدة السورية ـ اللبنانية تحت الاحتلال الفرنسي (١٩١٨ ـ ١٩٣٩)** (حمص: دار اليمامة، ١٩٩٦)، ص ٧٢ ـ ٧٣.

(٧٢) تروي قائدة الميليشيا حبة مرشو أن شقيقها الياس مرشو قد تصدر الحركة إثر منعه رجال الحكومة من إزالة الرخامية التي تحمل اسم الشيخ تاج (حبة مرشو، شهادة مسجلة)، وكانت حكومة الكتلة الوطنية، في سياق محاولة تصفية مرحلة الشيخ تاج، والقضاء على آثاره، قد أزالت كل أسماء الشيخ المحفورة على المساجد والمدارس والمنشآت العامة التي دشنها. انظر: محمد كرد علي، **المذكرات**، ٣ ج (دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٤٨)، ج ٣، ص ٩١٥.

(٧٣) خوري، **سورية والإنتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥**، ص ٥٨٧. قارن بـ: صالح هواش المسلط، **صفحات منسية من نضال الجزيرة السورية** (دمشق: دار علاء الدين، ٢٠٠١)، ص ٢٦٣. كان ما حدث هو أن قوات دهام الهادي هاجمت القامشلي، لكن الشيخ ميزر عبد المحسن رئيس عشيرة شمر الزور صدّ قوات دهام الهادي التي هاجمت القامشلي (ص ٥٨٨). حول محاصرة العشائر العربية للقامشلي، قارن بـ: **النذير**، ١٨/ ٧/ ١٩٣٧.

باشتباكاتٍ عنيفةٍ أخرى استمرّت على مدى عشرة أيام بين أقسام عشيرة طيّ العربية المتناحرة حول خلافة الشيخ طلال عبد الرحمن بين من يناصر الحكومة ويدعم مرشحها حسن السليمان، ومن يدعم تنصيب محمد عبد الرحمن مرشح حاجو آغا وحلفائه[٧٤].

سحبت الحكومة في الأول من تموز/يوليو ١٩٣٧ الشهابي وكبار معاونيه إلى دمشق، وعينت في ٣ تموز/يوليو، بهدف احتواء العصيان، توفيق شامية في وكالة محافظة الجزيرة[٧٥]. لكن هذا القرار لم يهدئ حركة التمرد بل طوّرها، وحتى ٦ تموز/يوليو ١٩٣٧ كان قد سقط أربعة من رجال الدرك، وجُرح أفراد آخرون من الشرطة[٧٦] وبات الموظفون محاصرين في السراي الحكومي، وجُرِّد الدرك من أسلحتهم وثيابهم العسكرية، وأُرغِم كل فرد منهم على تقبيل يد حاجو آغا تعبيرًا عن الخضوع قبل مغادرة

---

(٧٤) كان محمد عبد الرحمن حليف حاجو آغا في عملياته ضد الفرنسيين في النصف الأول من العشرينيات حين كانا حليفين للكماليين. لذلك نفت السلطات الفرنسية الشيخ عبد الرحمن إلى بانياس ثم في العام ١٩٢٨ إلى نصيبين في الأراضي التركية، وعينت الشيخ طلال بدلًا منه، ورحل مع الشيخ «المنفي» فرقة عشيرة «الجوالة» الطائية، وكان حجمها يومئذ أكثر من (١٠٠٠) خيمة تعد ما بين ٥٠٠٠ و٧٠٠٠ نسمة. انظر: ماكس فرايهير [وآخرون]، **البدو، ما بين النهرين «العراق الشمالي» وسورية**، ٢ ج، ترجمه عن الألمانية ميشيل كيلو ومحمود كبيبو؛ تحقيق وتقديم ماجد شبر (لندن: دار الوراق، ٢٠٠٤)، ج ١، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦ و٧٢١. توفي الشيخ طلال في تموز/يوليو ١٩٣٦، واحتدم الصراع بين شقيقه الشيخ محمد عبد الرحمن وابن عمه حسن السليمان على تولي المشيخة. وإثر تبني المحافظ تعيين الشيخ السليمان رئيسًا للعشيرة، ضغطت جماعة محمد عبد الرحمن بدعم من رئيس بلدية الحسكة بحدي قريو (سريان أورثوذكس) وميشيل دوم (سريان كاثوليك) رئيس بلدية القامشلي على قائمقام القامشلي ظافر الرفاعي وعلى المحافظ للحيلولة دون تعيين السليمان، فطردهم الشهابي من مكتبه، وعزل رئيسي البلديتين وأصدر مذكرة توقيف بحق قريو بسبب تهديد الأخير له، ومثّل ذلك ذريعة اندلاع الحركة الانفصالية. انظر: مقابلة عبد الصمد فتيح، في: **النذير**، ٨/ ٧/ ١٩٣٧. انظر أيضًا: **النذير**: ١٨/ ٧/ ١٩٣٧، و١٩/ ٧/ ١٩٣٧ (تقارير إخبارية).

(٧٥) بررت ذلك رسميًا في المرسوم الذي أصدرته بـ «مرض» الشهابي (مرسوم رقم ٦٢٧ تاريخ ٣/ ٧/ ١٩٣٧، **الجريدة الرسمية**، العدد ٢٧ (٢٢ تموز/يوليو ١٩٣٧)، ص ٦٠١. ولكنها اعترفت في المجلس النيابي بأن السبب يعود إلى «الأخطاء» التي وقع فيها الشهابي في إدارته للمحافظة، وتقصيره في مهامه.

(٧٦) محمد نوري فتيح، الجلسة السادسة والعشرون في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧، ص ٤٨٧ والجلسة التاسعة في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٣٨، ص ١٣٧.

الحسكة[٧٧]. وفي السابع من تموز/ يوليو، حين قرّرت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الفرنسي إحالة المعاهدة إلى البرلمان، كان التوتر بين المتمردين والحكومة قد وصل إلى ذروته، وأعلن المتمردون إضرابًا عامًا مفتوحًا حتى يستجاب لمطالبهم بمنح الجزيرة استقلالًا ماليًا وإداريًا[٧٨]. وبدءًا من السابع من تموز/ يوليو ١٩٣٧، بدأ المتمردون تحت رعاية ضباط الاستخبارات الفرنسيين حركتهم الانفصالية رسميًا[٧٩]، ورفضوا استقبال رئيس الحكومة ولجنة التحقيق البرلمانية، وتقدموا بمطالب استقلالية محلية للحكومة، لكنهم تقدموا بمطالب انفصالية للمفوضية، تضمنت مرابطة قوة فرنسية بصورة دائمة في الجزيرة، وراعت المطالب الكردية بتعليم اللغة الكردية رسميًا.

بين ٧ تموز/ يوليو ١٩٣٧ وآذار/ مارس ١٩٣٩، كانت الجزيرة تحت سيطرة المتمردين وسط صراع سياسي فرنسي حادّ بين المفوضية وضباط الاستخبارات في شأن الموقف من الحركة الانفصالية، أثبتت تطوراته أن ضباط الاستخبارات كانوا أقوى من المفوضية فيه، إذ أحكموا السيطرة على وتائرها طردًا مع تطور المفاوضات بين الحكومة السورية والحكومة الفرنسية في ما يخصّ إضافة ملاحق جديدة للمعاهدة لإمرار عملية إبرامها في البرلمان الفرنسي. وكان الجهاز السياسي للمفوضية على مستوى الصراع

(٧٧) اعترافًا بمركزية التحالف بين مرشو وحاجو آغا أرغم الياس مرشو وأخته حبوبة رجال الدرك والشرطة السوريين إبان استسلامهم على المرور بحاجو، وتقديم فروض الطاعة له، وتقبيل يديه قبل مغارتهم الحسكة. وبعد ان أفرج عن الياس مرشو ورفاقه عام ١٩٣٩ عاد الياس مرشو إلى الحسكة مجللًا بالأعلام الفرنسية، وأمضى يومه الأول في بيت حاجو آغا قبل أن ينتقل إلى بيته (حبة مرشو، شهادة مسجلة).

(٧٨) طلبت الحكومة تدخل الجيش الفرنسي لفرض الأمن، وحاول المستشار الفرنسي أن يفرض هدنة بين الجانبين لمدة ثلاثة أيام ٥ ـ ٨ تموز/ يوليو ١٩٣٧، لكنه حرّض قادة العصيان بطريقة غير مباشرة على غض النظر عن استمرار الحركة حتى تستجيب الحكومة لمطالب الحركة في بإنشاء نظام خاص إداري ومالي مستقل ذاتيًا في الجزيرة، وزود القائدة الميليشياتية الحديدية حبّة ببندقية رشاشة مع ذخيرتها على سبيل «الإعجاب» بشجاعتها (شهادة حبوبة مرشو، شريط مسجل من أرشيف عائلة مرشو، ومحفوظة نسخة منه لدى الباحث).

(٧٩) يفسر ذلك الهتافات في ذلك اليوم: في صباح ٧ تموز/ يوليو بدأت الحركة ودق الناقوس/ طاب الفرح طاب الكيف والزعيم أبو جوزيف/ ردوا علي يا خيو والزعيم بحدي قريو (مقابلة مع يعقوب قريو، نقلًا عن سيدات مسنات، ٢/ ١/ ٢٠١٠).

الفرنسي ـ الفرنسي في المركز وتحديدًا المفوض ومندوبه في دمشق من أشد المنخرطين في دعم إبرام المعاهدة بينما كان الجنرالات وضباط الاستخبارات من ألد أعداء إبرامها[٨٠] لذا، كان الضباط الفرنسيون في الجزيرة شديدي الامتعاض من قرار وزارة الخارجية الفرنسية منح الموظفين السوريين حرية عمل إداري كاملة، إذ أنزَلَ هذا القرار منزلتهم إلى مرتبة «المراقب» في المحافظة[٨١] ولهذا لم يفعلوا شيئًا مع المتمردين الذين ألّفوا في كل منطقة لجنةً شعبيةً محليةً لإدارة شؤونها، وكانت لجنتها المركزية تحت رعاية كنيسة السريان الكاثوليك[٨٢] التي كان مطرانها يعقوب حنا حبي الذي عُيّن عام ١٩٣٣ نائبًا بطريركيًا على الجزيرة من أبرز محرّكي الحركة ومباركيها على مستوى الجزيرة من جهة، وبتنسيق تام مع الكاردينال

(٨٠) في ٢١ تموز/يوليو ١٩٣٧ رفع المتمردون مستوى التحدي، وقاموا في الكيلومتر (١٦) على الطريق إلى الحسكة بخطف المحافظ الجديد توفيق شامية الذي عينته الحكومة بدلًا من الشهابي، وجالوا به على القرى. وأدى ذلك إلى حدوث توتر بين الحكومة السورية والمفوضية من جهة، وبين المفوضية والجنرالات من جهةٍ ثانيةٍ. وختم هذا الفصل باتفاق الحكومة والمفوضية على تعيين محافظ جديد للجزيرة هو حيدر مردم بك. وتعبيرًا عن التزام المفوضية بدعم المحافظ الجديد، ورفض المطالب الانفصالية لحركة التمرد، رافق المندوب الفرنسي أوسترووروغ المؤيد لإبرام المعاهدة في ضوء تعليمات المفوض السامي دو مارتيل في ١٤ آذار/مارس ١٩٣٨ المحافظ الجديد إلى الحسكة، ودعا رؤوس حركة التمرد إلى العودة من حيث أتوا من تركيا إذا ما أصروا على طلب الاستقلال، وخطب أوسترووروغ بأن مراسلات مردم بك ـ دو تيسان قد وقعت «المصلحة الأمتين» و«أن مضامين المعاهدة والمراسلات ستنفذ حرفيًا مع الحكومتين بكل تعاون وإخلاص»، وأن «فرنسا ترى أن ازدهار الجزيرة ونموها لا يمكن أن يكونا إلا بارتباط بالوطن السوري» وكرر أوسترووروغ ما قاله قبل ثمانية أشهر، ودعا المواطنين إلى التعاون مع «رجال الحكومة الوطنية» (خطاب الكونت أوستروغ في الجزيرة، النذير، ٢٠/٣/١٩٣٨). لكن المتمردين منعوا في ٢ نيسان/أبريل ١٩٣٨ المحافظ الجديد بعد عودته من دمشق من دخول الحسكة بسبب عدم اصطحابه خاطفي شامية الموقوفين معه، فتولى الجيش الفرنسي السلطة.

(٨١) خوري، سورية والإنتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥، ص ٥٨٢.

(٨٢) ألّف العصاة في كل منطقة من المناطق التي سيطروا عليها باستثناء الدرباسية وعامودة «لجانًا لإدارة شؤونها»، لكل منها خاتم رسمي للتوقيع على الإنذارات وجوازات المرور وحل النزاعات المدنية. وكان مقر اللجنة المحلية في الحسكة في باحة كنيسة الأرمن الكاثوليك. وتحولت مطالب العصاة من تغيير الموظفين الذين عينتهم الحكومة، واستبدالهم بموظفين محليين إلى رفع مطالب للمفوضية العليا والحكومة بوضع نظام خاص للجزيرة بموافقة عصبة الأمم، وبقاء الجيش الفرنسي في الجزيرة، وبقاء الجزيرة تحت الانتداب الفرنسي. انظر: خالد بكداش، «ماذا يحدث في الجزيرة؟»، (أيلول/سبتمبر ١٩٣٧)، ص ٢٦ ـ ٢٧ (كراس منشور باسم الأمين العام للحزب).

جبرائيل تبوني بطريرك السريان الكاثوليك[٨٣]، الذي كان يخوض الصراع إلى النهاية ضد المفوض السامي المؤيد للمعاهدة من جهة، ويضغط بواسطة الفاتيكان من أجل الحصول على استقلال الجزيرة في كيان كلدو ـ آشوري تحت الانتداب الفرنسي من جهة ثانية[٨٤]. وكانت اللجنة المركزية مؤلفة من إلياس مرشو (أرمن كاثوليك) وبحدي قريو (سريان أورثوذكس) وحاجو آغا (كردي ـ هويركية) وعبد العزيز المسلط (عرب الجبور) وميزر عبد المحسن (عرب شمر الزور)، وميشيل دوم (سريان كاثوليك)[٨٥].

كانت الجزيرة قد انقسمت، وبالأحرى تمزقت قطبيًا خفي لال هذه الفترة حول الموقف من الحركة الانفصالية. وجاء الرد على الحركة من عامودا في الأول من آب/ أغسطس ١٩٣٧ حيث هاجم الأكراد الدقوريون أنصار الحركة الوطنية الثكنة الفرنسية، ورد الفرنسيون على ذلك بتدمير عامودا بالطائرات والمدافع، ونتج من ذلك وقوع ٢٦ قتيلًا وتشريد ٦٠٠ عائلة كردية ظلّت من دون مأوى لأكثر من سنة[٨٦].

---

(٨٣) تصدر المطران حبي مطران السريان الكاثوليك في الجزيرة قيادة الاضطرابات ضد الحكومة، وتوجه في الأسبوع الأخير من أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧ مع الكادرينال تبوني إلى باريس ليثير التشويش على الحكومة باسم حماية الأقلية السريانية التي زعما أنها مهددة من الأكثرية، وطلبا تعديل الاتفاقية بما يضمن حقوق الأقليات. انظر: عبد الصمد فتيح، الجلسة الخامسة والعشرون في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٧، ص ٤٨٨. قارن بـ: **النذير**، ٢٧/ ٩/ ١٩٣٧.

(٨٤) كان البطريرك الكاثوليكي السرياني جبرائيل تبوني الذي أمضى حياته الكهنية برمتها تحت الحماية الفرنسية المباشرة هو الذي قاد لدى وزارة الخارجية الفرنسية هذه الضغوطات لعزل المفوّض السامي الكونت دو مارتيل بدعوى وقوفه ضد مطالب الأقليات المسيحية، وحاول أن يحشد رؤساء الطوائف المسيحية الأخرى في تأييد مطالبه في إعادة المطران حبي، وفي الشكوى من دو مارتيل، وفي استنكار المعاهدة، وفي طلب إبقاء قسم كبير من الجيش الفرنسي في سورية لحماية الأقليات. انظر: **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، تحقيق يوسف إيبش (بيروت: الدار التقدمية للنشر، ١٩٩٣)، ج ١، ص ١٢٠.

(٨٥) شهادة حبوبة مرشو (شريط مسجل من أرشيف عائلة مرشو).

(٨٦) سعيد إسحق، الجلسة الثالثة عشرة لمجلس النواب في ٧ أيار/ مايو ١٩٣٨، ص ٢٠٦. قارن بسردية بكداش لحوادث عامودا، في: بكداش، «ماذا يحدث في الجزيرة؟،» ص ٣٠ ـ ٣١. ويشير المسلط إلى أن ثوار عامودا قد تمكنوا من حجز المستشار الفرنسي مدة ثلاثة أيام في قرية بريفا قرب عامودا. انظر: المسلط، **صفحات منسية من نضال الجزيرة السورية**، ص ١٨٨ ـ ١٩٠ خاصة ١٨٥.

برزت في هذه المعمعة ثلاثة انقسامات داخلية:

الأول: الصراع الفرنسي ـ الفرنسي بين المفوض والجنرال، إذ اتخذت المفوضية مواقف حاسمة إلى درجة دعوة اللاجئين الأكراد والسريان إلى العودة إلى تركيا من حيث أتوا، إذا ما تمسكوا بالانفصال[87]، بينما استمر الجنرالات وضباط الاستخبارات في دعم المتمردين باسم حقوق الشعب الجزيري. ونتجت من هذا الصراع إقالة دو مارتيل وإحالته على التقاعد. بينما استغلت الحكومة الفرنسية حركة الجزيرة، والانقسام حول الموقف منها، لابتزاز الحكومة السورية في توقيع ملاحق إضافية للمعاهدة بدعوى امتصاص موجة معارضتها، وتسهيل عملية إمرارها وعرضها على البرلمان الفرنسي للمصادقة عليها، وهو ما يعرف في الحوليات السورية بمراسلات وملاحق مردم بك ـ دو تيسان[88].

---

(٨٧) انخرط المفوض في الوقوف ضد حركة الانفصال، وصرح «إذا كانت بعض عناصر الشعب في الجزيرة مستاءةً من بعض التصرفات المحلية، فأنا لا أسمح أن تتخطى هذه الحوادث حدود الجزيرة، وتخرج عن صفتها المحلية» وأن حقوق «الأقليات» مكفولة في الدستور، لكنه لا يستطيع أن يوافق على «قضية التحريض على إنشاء استقلال موضعي، وتعيين حاكم فرنسي تحت حماية الجيش الفرنسي، فإجابة مثل هذا الطلب لا تتساق مع مصلحة البلاد، ولا مع السياسة التي دشناها فيها، والتي نريد من جهتنا أن نطبقها بإخلاص». وأبدى «استعداده التام لمقاومة كل حركة من قبيل «حركات الاستقلال الموضعي» (حديث المفوض السامي الكونت دو مارتيل، **النذير**، ٢٣/ ٧/ ١٩٣٧). وتكرر ذلك في موقف مندوبه من تطورات مشكلة الجزيرة، قارن بخطاب الكونت أوستروروغ في الجزيرة، **النذير**، ٢٠/ ٣/ ١٩٣٨. كما أفهم المندوب الفرنسي أوستروروغ قادة العصيان «أن الجزيرة جزء من سورية لا ينفصل عنها» و«أن من لا يرغب بالعيش تحت الراية الوطنية فليذهب إلى الأراضي التركية التي لجأ منها». انظر: **النذير**، ٧/ ٩/ ١٩٣٧.

(٨٨) في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٧ تحولت مراسلات مردم بك ـ دو تيسان إلى ملاحق. إذ وقع مردم بك مع نائب وزير الخارجية الفرنسية م. دو تيسان ملحقًا بالمعاهدة بتسوية الحكومة السورية لهذه القضايا في شكل مراسلات بينه وبين دو تيسان كان من شأنها أن وفّرت ضمانة سورية إضافية لحقوق الأقليات، وتشديدًا على أن سورية ستعتمد على التعاون التقني الفرنسي من أجل تنظيم خدماتها العامة. انظر: سلمى مردم بك، معد، **أوراق جميل مردم بك: استقلال سورية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤)، ص ٥٢، ٧٠ و٧٩ ـ ٨٠. قارن بـ: خوري، **سورية والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥**، ص ٥٤٢. تضمنت هذه الملحقات نظام الأقليات ونظام المحافظات وتمديد الحكومة السورية لـ «امتياز مؤسسة الإصدار» وإقرار «استثمار آبار البترول»، وتعيين مستشار فرنسي لوزارة الداخلية يكون له معاونان يظل أحدهما دائمًا في الحدود الشمالية (المعاهدة السورية ـ الفرنسية)، قارن بـ: نجيب الأرمنازي، **سورية من الاحتلال إلى الجلاء**، ط ٢ (بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٧٣)، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

الثاني: الانقسام الكردي ـ الكردي، بين زعماء حي الأكراد في دمشق وحاجو آغا في الجزيرة، إذ وقف زعماء حي الأكراد في دمشق بقيادة علي زلفو آغا ضد الحركة الانفصالية، ودعموا موقف الحزب الشيوعي السوري الذي أصدر أمينه العام خالد بكداش بيانًا مطولًا تحت عنوان: «ماذا يحدث في الجزيرة» فضح فيه الحركة بالتفاصيل والأسماء، ورسخ الحزب في بواكير تدعيم الوحدة الوطنية السورية[٨٩]. وقد أدى هذا الانقسام إلى انخراط عشائر الدقورية في عامودا المرتبطين بقوة مع دقورية حي الأكراد في دمشق، والذين كانت فيهم إمارة الحج في بعض الفترات[٩٠] ضد الحركة الانفصالية والثكنة الفرنسية وحي العسكرية في عامودا، كما أدى إلى انسحاب أكبر عشيرة كردية في الجزيرة من الحركة، وهي عشيرة «الملية». ففي البداية تورط بعض قادة «خويبون» مثل محمود إبراهيم باشا الملي وقدري جميل باشا في الحركة الانفصالية تحت دعوى مطالبتها بحكم إداري ومالي مستقل في إطار حقوق الأقليات، لكن بعد أن أصدر بكداش مذكرته الصاعقة التي فضح فيها الحركة لأول مرةٍ بالمجريات والأسماء، انقلب الوضع، وأخذ بعض قادة خويبون يتنصلون من تواقيعهم، ومن تورطهم في الحركة[٩١]. وكان الانقلاب مرتبطًا في حقيقته بموقف حي الأكراد في دمشق الذي كان يتزعمه علي زلفو آغا (١٨٧١ ـ ١٩٥٧) الذي كان ولاؤه للحركة الوطنية السورية ولوطنه سورية فوق أي شبهةٍ، وفوق مصالحه المادية[٩٢].

ولذا أدى شجبه للحركة الانفصالية، إلى نزع أي شرعيةٍ عنها. وفي

(٨٩) بكداش، «ماذا يحدث في الجزيرة؟».

(٩٠) عز الدين علي ملا، حي الأكراد في مدينة دمشق بين عامي ١٢٥٠ ـ ١٩٧٩: دراسة تاريخية اجتماعية اقتصادية (بيروت: دار أوسو، ١٩٩٨)، ص ٣٦ و٦١.

(٩١) كان قدري جميل باشا يلوم خالد بكداش دومًا على ذكر اسمه بين المشاركين في الحركة الانفصالية، وينفي أي صلة له بها (محادثة مع عمار بكداش في شباط/فبراير ٢٠٠٩)، لكن من الثابت أن اسمه كان بين الأسماء الموقعة على مذكرة المطالبة بالحكم الذاتي. ويبدو أن هذا الموقف كان في بداية الحركة، لكن بعد تطورها وقف ضدها كما يشير عز الدين رسول في مقدمته للمذكرات. أما قدري جميل فلا يشير في مذكراته إلى أي شيء يتعلق بذلك.

(٩٢) زازا، حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكردي (مذكرات)، ص ٥٣ ـ ٥٤.

خلال هذا الضغط، تأرجحت مواقف حاجو آغا المتناقضة بين الوعد بالتخلي عن حركة التمرد، واستمرار قيادته لها، وفي النهاية كانت وعوده متذبذبة ومن دون أية صدقية[٩٣]. وكان واضحًا أنه لم يعد لجمعية «خويبون» من سيطرة عليه؛ فلقد وصلت العلاقات بين الجمعية وسلطات الانتداب إلى توتر كبير منهيًا شهر العسل الكردي ـ الفرنسي، باعتقال بعض قادتها[٩٤] وزج عضوها القوي قدري جميل باشا وبعض إخوته وأولاد عمه في سجن تدمر، ثم وضعهم عام ١٩٣٨ تحت الإقامة الجبرية في دمشق للمحاكمة[٩٥]. أما القطب السياسي والفكري لجمعية «خويبون» جلادت بدرخان، الذي فُصل من الجمعية؛ فقد تقرّب بطريقة مقدامة من الحركة الوطنية السورية، وقام نوع من التنسيق بينه وبين منير الريس رئيس الشعبة السياسية في وزارة الداخلية السورية، الذي كان في الوقت نفسه من قادة الحزب العربي القومي السري، لتزويده بالأسلحة التي قرر الحزب نقلها إلى الثوار في فلسطين في سياق اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى، حيث أيد جلادت بدرخان مساعدة عرب فلسطين بالحصول على السلاح ضد البريطانيين بوصفه مسلمًا، وساعد بالفعل على تأمين شحنة من الأسلحة، وعرض تقديم المزيد[٩٦]، وقد حصل ذلك قبل أن ينخرط أبناء بدرخان وتحديدًا كاميران بدرخان في العلاقات الإسرائيلية المشبوهة[٩٧]. أما حاجو آغا، القطب المحارب لـ «خويبون»، فقد كان يمضي إلى آخر الشوط في التورط مع الفرنسيين ضد الحركة الوطنية السورية. وفي المحصلة اقتصرت

---

(٩٣) قارن بإشارات حول ذلك لدى: مكدول، **تاريخ الأكراد الحديث**، ص ٦٩٨.

(٩٤) أوقفت السلطات الفرنسية في العام ١٩٣٧ جريدة هاوار في دمشق بعد أن صدرت لمدة ثلاث سنوات وثلاثة أشهر وثلاثة أيام بسبب مساندة الجمعية للوطنيين السوريين، وتم توقيف العشرات من المثقفين الأكراد، وإبعادهم، وكان في عدادهم عارف عباس عضو جميعة خويبون. انظر: زازا، المصدر نفسه، ص ٦٣.

(٩٥) قارن بمرسوم رقم ٥٤٣ تاريخ ١٢ حزيران/يونيو ١٩٣٨، انظر: **الجريدة الرسمية**، العدد ٢١ (٢٣ حزيران/يونيو ١٩٣٨)، ص ٦٩٢. بوضع جميل باشا وعائلته تحت الإقامة الجبرية.

(٩٦) منير الريس، **الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي: ثورة فلسطين عام ١٩٣٦** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٦)، ص ٢٩٠ ـ ٢٩١. قارن بما نقله هروري عن بدرخان، في: هروري، **الأسرة البدرخانية: نشاطها السياسي والثقافي، ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠**، ص ١٥٠.

(٩٧) مكدول، **تاريخ الأكراد الحديث**، ص ٧٠٥.

المساهمة الكردية في الحركة على عشائر حاجو آغا، التي كانت تعد نحو (٢٤) عشيرةً فرعيةً يتواجد قسم كبير منها في الجزيرة[٩٨].

يستحق دور حي الأكراد الإضاءة للتمييز بين أكراد دمشق وأكراد الجزيرة. لقد كان «حي الأكراد» تاريخيًا مركز اللاجئين الأكراد من كل أرجاء كردستان[٩٩]، وعلى الرغم من أن سكان حي الأكراد كانوا مترابطين من دون انقطاع مع أكراد ديار بكر ومادرين بصلة التصاهر والقربى والتجارة[١٠٠]، فإنهم اختلفوا عنهم في كونهم متعربين لغويًا وسياسيًا. فلقد كانوا بقيادة علي زلفو آغا منخرطين في الحركة الوطنية السورية منذ عهد الحكومة العربية، وقاوموا زحف الجنرال غورو لاحتلال دمشق، ولذا حكم الفرنسيون على زلفو آغا وعلى عدد آخر من الوطنيين غيابيًا بالإعدام[١٠١]، وفي الثورة السورية الكبرى كانت مجموعة حي الأكراد من أكبر المجموعات في جبهة الغوطة لتلك الثورة، وكان زلفو نفسه من أكبر مموليها، بينما انتقل الأكراد المهاجرون إلى الجزيرة مثل حاجو آغا مباشرة من تركيا إلى الرعاية الفرنسية وسياساتها الإثنية من دون المرور بالمرحلة الوطنية السورية.

---

(٩٨) حول عدد العشائر الفرعية المؤتلفة في اتحاد عشائر «الهويركية» قارن بـ: المصدر نفسه، ص ٦٩٨.

(٩٩) جرجيس فتح الله، **يقظة الكرد: تاريخ سياسي، ١٩٠٠ ـ ١٩٢٥، ومما يتناول النزاع على جنوب كردستان أمام عصبة الأمم مع الوثائق والمذكرات المتعلقة به** (أربيل: دار ئاراس، ٢٠٠٢)، ص ١٨٠.

(١٠٠) محمد عدنان البخيت، **دراسات في تاريخ بلاد الشام «سورية ولبنان»** (دمشق: المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، ٢٠٠٨)، ص ٣٠٩ وفق إحصاء عام ١٩٢٢ فإن سكان الحي كانوا ينحدرون من العائلات الأيوبية التاريخية التي تنتسب إلى نجم الدين أيوب، ومن عشائر كردية «تركية» هي الآشيتية والبارافية والبرازرية والبنيارلية والدقورية والديركية والرشوانية والشيخانية والمتينية والملية والظاظا والكيكية والوائلية والأومرية. ومثّل الأيوبيون والمليون والظاظا أغلبية عائلات الحي. انظر: علي ملا، **حي الأكراد في مدينة دمشق بين عامي ١٢٥٠ ـ ١٩٧٩: دراسة تاريخية اجتماعية اقتصادية**، ص ٣٤ ـ ٣٧.

(١٠١) المحكوم عليهم بالإعدام من المحكمة العسكرية الفرنسية هم عبد القادر سكر، وشكري الطباع، وأحمد قدري، وخير الدين زركلي، وتوفيق مفرج، وخليل بكر ظاظا، ورياض الصلح، وعمر بهلوان، وحسني رمضان، وسليم عبد الرحمن، وعمر شاكر، وعادل أرسلان، وعثمان آغا، وتوفيق اليازجي، وبهجت الشهابي، ورفيق التميمي، ومحمد علي التميمي، وعلي زلفو. انظر: **العاصمة**، السنة ٢، العدد ١٦١ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٠)، ص ٣.

الثالث: الصراع السرياني ـ الكاثوليكي، يمثل هذا الصراع جزءًا من صراع مديد في الفضاء السرياني، وكان أحدثه احتدام النزاع الشديد في العام ١٩١٣ في مادرين بين السريان الكاثوليك والسريان الأورثوذكس[١٠٢]، لكن الجديد في الصراع هو اكتسابه بعدًا سياسيًا وهوياتيًا في مرحلة الانتداب الفرنسي. من هنا مثّلت الحركة الانفصالية مسرحًا لتجذير الانقسام السرياني ـ الكاثوليكي في الجزيرة لا على أساس مذهبي فحسب بل وعلى أساس سياسي. فبينما دعم الآباء الدومينكان وبطريرك السريان الكاثوليك جبرائيل تبوني[١٠٣] الحركة الانفصالية، كمركبة لإنشاء كيان كلدو ـ آشوري في الجزيرة، عارضها مار أغناطيوس أفرام الأول بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للسريان الأورثوذكس بصورة حاسمة، بل وساهم بتحطيمها من خلال إخراج السريان كليًا منها[١٠٤]، ولا سيما

---

(١٠٢) ترنون، ماردين: دراسة تحليلية لإبادة الأرمن عام ١٩١٥، ص ٨٩.

(١٠٣) البطريرك ديونيسيوس أغناطيوس جبرائيل الأول تبوني: ولد في الموصل في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٧٩، وسيم أسقفًا على سروج، وأقيم في ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩١٣ نائبًا بطريركيًا عامًا على ماردين، ونقل في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٢١ إلى رئاسة أسقفية حلب. وانتخب في ٢٤ حزيران/ يونيو ١٩٢٩ بطريركًا لأنطاكية. ورقي إلى مرتبة الكاردينالية في مجمعي الكرادلة المنعقدين في ١٦ و١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٥. وأقام في بيروت، ونقل إلى رئاسة حلب في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٢١. انظر: لويس معلوف اليسوعي، تقويم البشير (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٢٨)، ص ٧٦. وجه في ١٨ تموز/ يوليو ١٩١٩ رسالة إلى اللجنة القومية الأرمنية حول التوكيلات في تركيا، رافضًا فيها سيطرة العرب، ومدعيًا أن «العرب هم الذين شاركوا في عام ١٩١٥ في مذابح أورفة وماردين ودير الزور.. إلخ، وهم الذين نفذوا في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩١٩ الذبح في حلب». قارن بـ: ترنون، المصدر نفسه، ص ٢٨٦.

(١٠٤) ولد البطريرك أفرام في الموصل في ١٥ حزيران/ يونيو ١٨٨٧، ودرس السريانية في دير الزعفران بجوار ماردين. ورسم قسيسًا عام ١٩١٣. وفي عام ١٩١٨ رسم مطرانًا على أبرشية سورية التي كان كرسيها في حمص وسمي سويريوسًا، وبعدها ضمت إلى حلب فجبل لبنان. وفي عام ١٩١٩ سمي من البطريرك الياس الثالث في مؤتمر باريس للسلام لمصلحة «الملة السريانية» بعد أن نكبت في الحرب العالمية الأولى. وفي المؤتمر وقف إلى جانب الحركة العربية، ولذا اعتبره الفرنسيون غير موثوق به. في عام ١٩٣٢ انتخب عضوًا في المجمع العلمي العربي بدمشق. وفي ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٢ انتخب قائمًا بطريركيًا بعد وفاة سلفه البطريرك الياس الثالث. وفي ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٣ انتخبه المجمع المقدس بطريركًا على انطاكية وسائر المشرق. ألف معجم عربيًا ـ سريانيًا وكتاب تاريخ طور عابدين وكتاب تاريخ ديني مدني مختصر من عام ١٨٠٠ حتى عام ١٩٤٥. قارن بـ: مادة مار أغناطيوس أفرام الأول، في: جورج فارس، محرر، من هم في العالم العربي؟ الجزء الأول: سورية، ١٩٥٧ (دمشق: مكتب الدراسات العربية، =

إخراج بحدي قريو منها[١٠٥]. وكان معظم مسيحيي الجزيرة من السريان الذين أخفق الفرنسيون في وضعهم في مواجهة الحركة الوطنية. وكان البطريرك يَعُدُّ السريان عربًا أصيلين ويرفض وصفهم بـ «الأقلية»، وكانت الحدود البطركية للروم الأورثوذكس متلاقيةً مع الحدود العربية، ولذا كان الأورثوذكس عمومًا في موقع المعارضة القوية للانتداب الفرنسي، وسبق للبطريرك غريغوريوس الرابع أن أيّد في مؤتمر الصلح في باريس في أواخر عام ١٩١٩ ومن ثم أمام لجنة كينغ ـ كراين، ومعه الكثرة من أبناء طائفته الحكومة العربية في سورية، وظل وفيًا للملك فيصل الأول حتى بعد احتلال الفرنسيين سورية[١٠٦] بينما طالب البطريرك تبوني في ذلك المؤتمر وكان مطرانًا يومئذٍ بقيام كيان كلدو ـ آشوري في الموصل والجزيرة تحت الانتداب الفرنسي متهمًا العرب بأنهم وراء المذابح التي تعرض لها السريان والأرمن[١٠٧]. في الثلاثينيات غدا كل من أفرام وتبوني بطريركًا لطائفته. وبينما سار أغناطيوس في طريق الحركة الوطنية السورية فإن تبوني سار مع الفرنسيين ضدها، وكان يرى في عام ١٩٣٧ حين كانت حركة الجزيرة في أوجها أن هناك ثلاث قضايا متلاحمة هي «فرنسا والكنيسة والكثلكة»[١٠٨].

= ١٩٥٧)، ص ٣٧ ـ ٣٨، وأفرام نجمة، **شعب الجزيرة** (بيروت: لجنة الطبع والنشر لمؤلفات أفرام نجمة، ٢٠٠٥)، ص ٣٩٤.

(١٠٥) كان الياس مرشو (أرمن كاثوليك) قد تذرع بحماية بحدي قريو من أوامر المحافظ بهجت الشهابي باعتقاله على خلفية المشكلة المتعلقة بتنصيب خليفة الشيخ طلال عبد الرحمن رئيس عشيرة «طيّ» العربية. ولذلك تورط قريو في الحركة، لكنه سرعان ما انسحب منها بطريقة غيرمعلنة، وعمل على تقويضها من داخلها متسقًا في ذلك مع الموقف السرياني العام في إفشالها. ومثّل في الحقيقة حصان طروادة فيها (مقابلة مع جوزيف مرشو في آذار/ مارس ٢٠١٠، ومقابلات متعددة مع حفيده يعقوب قريو).

(١٠٦) متري، «المسيحيون في المشرق العربي: قراءة في التاريخ المعاصر،» ص ٨٦٤. كان غريغوريوس الرابع من كبار المتضلعين بالثقافة العربية ـ الإسلامية، وكثيرًا ما أطلق عليه المسلمون اسم بطريرك المسلمين محمد غريغوريوس، ويصفونه بحبر النصارى والمسلمين وحين توفي في لبنان ونقل جثمانه إلى دمشق ليدفن فيها كان المسلمون هم الذين تولوا الاحتفال بتشييعه. وحضر جنازته ما لا يقل عن (٥٠) ألف نسمة منهم. قارن بـ: كرد علي، **المذكرات**، ج ١، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

(١٠٧) ترنون، ماردين: **دراسة تحليلية لإبادة الأرمن عام ١٩١٥**، ص ٢٨٦.

(١٠٨) **النذير**، ١١/ ١٢/ ١٩٣٧ ذكر تبوني ذلك في حفل استقباله في ميناء بيروت، وكان في هذا الحفل وفد من الجزيرة العليا مؤلف من (٤٠) شخصية ذكر منهم كل من: ميزر عبد المحسن، =

ولذلك كان الصراع المليء بـ «الضغائن» على أشده في الجزيرة بين قرياقوس مطران السريان (الأورثوذكس)، ويعقوب حبي مطران السريان الكاثوليك[109].

على المستوى الميداني، تدخل بطريرك السريان الأورثوذكس أغناطيوس أفرام بقوة وسحب السريان الأورثوذكس الذين يمثّلون أغلبية سريان الجزيرة من الحركة[110]، بل وعمل على تحطيمها. وكان ذلك جزءًا من موقفه الجوهري في ربط السريانية الأورثوذكسية مع الحركة العربية، بل وتحدى سلطات الانتداب بطريقة سافرة إلى درجة أنه امتنع عن زيارة المفوض الفرنسي غابرييل بيو إبان زيارته حمص عام ١٩٣٩[111]. لقد رفض أفرام رفضًا قاطعًا مشروع الدولة المسيحية الانفصالية في الجزيرة، ولم يكن ليقبل وصف الأورثوذكس بالأقلية. وترافق ذلك مع انسحاب العشيرة الأهم وهي عشيرة «الملية»، وانسحاب زعماء العشائر العربية منها، فغدت الحركة الانفصالية محصورةً في وسط الأرمن الكاثوليك والسريان

= ميشال دوم، حاجو آغا، حسن حاجو، موسى آسو، ملكي شمعون، جميل منجى، جوزيف مناشي، إيليا صباغ، الياس عبد النور، رزق الله يامين وغيرهم. ووفق التقرير الصحفي سئل ميزر عبد المحسن عما إذا كان يؤيد المطالب الانفصالية فأجاب «بكل تأكيد».

(١٠٩) كان هناك صراع آخر بين المطران قرياقوس والكابتن الكلداني ملكيس الذي كان يعمل بالتنسيق مع حبي والمرسلين الدومينكيان على كثلكة أو كلدنة جنود الفرقة الكلدو ـ آشورية التي كان يقودها من جهةٍ أخرى. وكانت العلاقة بين المطرانين تبعًا لذلك مليئةً بـ «الغضائن»، إلى درجة أن قرياقوس كان يسخر من تسمية الفوجين الفرنسيين بالفوجين الكلدو ـ آشوريين ما دام أكثرية رجالهما من السريان (الأورورثوذكس)، انظر: Velud, «Une experience d'administration regionale en Syrie durant le mandat Francais Conquete, colonisation et mise en valeur de la Gazira, 1920-1936,» tome 3, p. 474.

(١١٠) تقدم إحصاءات الحكومة لسكان الجزيرة وفق توزعهم الديني والمذهبي عام ١٩٣٩ فكرةً وافيةً عن تفاوت الحجم بين السريان (الأروثوذكس) والسريان الكاثوليك. فلقد بلغ عدد الكاثوليك بمن فيهم السريان الكاثوليك في ذلك العام (٣٩٣٣) كاثوليكيًا مقابل (٢٥٨٥٤) أرثوذكسيًا من أصل (١٤٦,٠٠١) نسمة يمثلون إجمالي سكان الجزيرة. قارن بتوزيع السكان بحسب المحافظات والديانات والمذاهب في آخر عام ١٩٤٣: **دليل الجمهورية السورية في فجر السيادة والاستقلال** (دمشق: دار ومطبعة اليقظة العربية، ١٩٤٦)، ص ٥٢٧.

(١١١) يشير بيو إلى أن البطريرك قد امتنع عن استقباله، ويتهمه بأنه يلعب بورقة «القوميين العرب»، ويجد دليلًا على ذلك في أنه اختار أن يعيش في حمص المدينة السنية ولا في لبنان. قارن بـ: Puaux, *Deux années au Levant: Souvenirs de Syrie et du Liban, 1939-1940*, p. 101.

الكاثولكيك وحاجو آغا الذي خاض المغامرة إلى النهاية. وفي هذا السياق كان «الفيتو» الحقيقي لقيام كيان كردي ـ كلدو آشوري قد صدر عن تركيا، وحطم المشروع برمته، وهو ما لم تستطع وزارة الخارجية الفرنسية غضّ النظر عنه. ولهذا لم يستطع المفوض الجديد بيو أن يفعل شيئًا تجاه انفصال الجزيرة بتأثير الموقف التركي. أما كاردينال السريان الكاثوليك جبرائيل تبوني، فلم يجد في تلك اللحظات عند وزارة الخارجية الفرنسية سوى قليل من «الدموع»[١١٢].

بحلول منتصف عام ١٩٣٨ كان الأرمن قد انسحبوا من الحركة[١١٣]، كما ابتعد الآشوريون الذين كانوا لا يزالون تحت وطأة نكبة التهجير المستمر لهم عن التورط فيها[١١٤]، بل ورأى بطريركهم منذ أيلول/سبتمبر ١٩٣٧ تجاه الحملات «الوطنية» العنيفة التي لبّست الآشوريين اللاجئين مسؤولية الحركة الانفصالية، وقارنت بين «الآشورية في الشمال والصهيونية في الجنوب»[١١٥]، أن الوضع الأصعب الذي سيواجهه الآشوريون هو مرحلة ما بعد نهاية الانتداب[١١٦]. بل وكانت عصبة الأمم تتخوف من مصاعب إثنية سيواجهها الآشوريون في سورية، إضافة إلى التحفظات التركية القوية عن إسكانهم في جنوب الحدود التركية ـ السورية، وقررت

---

(١١٢) خوري، سورية والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥، ص ٥٨٩.

(١١٣) أذاع الأسقف الخوري كورين ناشيدجيان وكيل الطائفة الأرمنية في الجزيرة بيانًا مفاده أن موقف الأرمن في خلال حوادث الجزيرة هو «الحياد التام»، و«إذا وجد بين الذين اشتركوا في الحوادث المؤسفة أفراد من الأرمن، فهؤلاء لا يمثلون سوى أنفسهم، ولعلهم ساهموا في الفتنة بدافع مصالحهم الشخصية الخاصة ليس إلا». انظر بيان الخوري كورين ناشيدجيان، في: النذير، ١٥/ ٨/ ١٩٣٧.

(١١٤) استغل الياس مرشو الحركة الوضعية البائسة للمهاجرين الآشوريين، وجنّد منهم فرقة خاصة تعمل أداة له بالأجرة وتدين بالولاء له، وتمارس أعمال الحماية والاقتحام المطلوبة منها (شهادة حبوبة مرشو، شريط مسجل). ولم يكن لمشاركة هؤلاء في مجموعة مرشو أي بعد سياسي.

(١١٥) مثلًا نشرت صحيفة النذير في ١٣/ ٧/ ١٩٣٧ مادة تحت عنوان تحريضي هو «آشورية في الشمال وصهيونية في الجنوب».

(١١٦) في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٣٧ وجه بطريرك الآشوريين نداءً إلى عصبة الأمم يطالب فيه بإيجاد «وطن لهم خارج العراق» ويقول إن «حالة الآشوريين في العراق هي حالة اللاجئين، وإنهم ينظر إليهم كغرباء» و«إن أكبر ما يعني الآشوريين هو الحالة التي سيكونون عليها في المستقبل عند انتهاء الانتداب الفرنسي على سورية» مضيفًا: «لقد انقضى ٢١ عامًا منذ فقد الآشوريون مساكنهم وكل ممتلكاتهم، ومات أكثر من (٦٠ في المئة) منهم». انظر: النذير، ٧/ ٩/ ١٩٣٧.

أن تكون عملية لجوء الآشوريين إلى سورية «موقتة» ولا «دائمة»(١١٧). ولقد غدا الآشوريون في وضعية صعبة من ناحية العلاقات البريطانية ـ الفرنسية المحيطة بهم، فقد كان بطريركهم تحت إقامة جبرية يتولى إدارتها الأنغليكانيون بينما كانوا في الجزيرة تحت إشراف ضابط فرنسي منع أدنى صلةٍ بينهم وبين بطريركهم بدعوى عدم «تشويشهم»(١١٨).

وصلت درجة انحسار الحركة إلى درجة أن الاعتصام الذي قام به المتمردون في باحة كنيسة السريان الكاثوليك قد اقتصر على عدد محدود انحصرت مطالبه بالإفراج عن الياس مرشو ورفاقه الموقوفين بتهمة خطف المحافظ(١١٩). واضطرت السلطات الفرنسية بسبب الفيتو التركي، وانحسار قاعدة الحركة الانفصالية إلى وقف دعم الحركة، وتعيين حاكم فرنسي لمحافظة الجزيرة وفق نظام خاص بها، لكنه يحافظ على ارتباطها مع الحكومة المركزية.

سابعًا: موجات الهجرة الكردية الجديدة (١٩٣٩ ـ ١٩٦١)

الهجرة الدرسيمية الأولى وارتفاع وتيرة الحضرية

خلال حزيران/يونيو ١٩٣٧ ـ آب/أغسطس ١٩٣٨ اشتدت عمليات ثورة درسيم (١٩٣٦ ـ ١٩٣٨) في قلب الولايات الشرقية في الأناضول بقيادة سيد رضا(١٢٠). وبحلول شهر آب/أغسطس ١٩٣٨ كانت القوات التركية قد تمكنت من إخماد الثورة، وتعليق قادتها على المشانق، ومحو درسيم الكردية من الوجود؛ إذ نكلت بها السلطات ونفت أهلها إلى الولايات الأخرى(١٢١). ونتج من إخماد الثورة تدفق هجرة كردية جديدة

---

(١١٧) النذير، ٦/ ٢/ ١٩٣٧.

(١١٨) Puaux, *Deux années au Levant: Souvenirs de Syrie et du Liban, 1939-1940*, pp. 103-104.

(١١٩) الوثيقة الرقم ٨٢٢ تاريخ ٢٣/ ١/ ١٩٣٩، وثائق الدولة، مركز الوثائق التاريخية في دمشق.

(١٢٠) تصريح وزير الخارجية التركي إلى الصحافة الحلبية، انظر: النذير: ٢١/٦/١٩٣٧، و٢٥/٦/١٩٣٧. وأعاد وزير الخارجية التركي رشدي آراس أسباب «الثورة» إلى مقاومة زعماء المنطقة لتطبيق «البرنامج الإصلاحي والقوانين الجديدة في تلك المنطقة».

(١٢١) لم يعد أهل درسيم المنفيون إليها إلا بعد عام ١٩٥٠ حين تولى الحزب الديمقراطي السلطة. انظر: زازا، حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكردي (مذكرات)، ص ٦٦.

بدأت في أواسط آب/أغسطس ١٩٣٧ بالعشرات[١٢٢] لكنها غدت في النصف الثاني من عام ١٩٣٨ بالمئات. واختلفت هذه الهجرة عن الهجرات الكردية الأخرى من الناحية الإثنية في أن قسمًا كبيرًا منها كان ينتمي إلى الطائفة العلوية الكردية[١٢٣].

نتج من الاتفاقية التركية ـ الفرنسية في ٤ تموز/يوليو ١٩٣٨، التي تزامنت مع إخماد الثورة مشكلة تجنيس عشرات الألوف من أكراد الجزيرة الذين فقدوا بموجب تلك الاتفاقية الجنسية التركية ولما يكتسبوا الجنسية السورية بعد[١٢٤]. في هذا السياق، فتحت السلطات الفرنسية في النصف الثاني من عام ١٩٣٩ الباب على مصراعيه لاستيعاب الهجرة الجديدة، وتجنيس من لم يُجَنّس من سكان الجزيرة تحت اسم تسجيل «المكتومين»، بسبب «الأحداث» التي وقعت في الجزيرة، التي لم تمكّن أهاليها

---

(١٢٢) من خلال لجوء خمسة من قادتها إلى سورية، نقلتهم السلطات الفرنسية إلى مدينة حمص عملًا بالبروتوكولات الأمنية الموقعة مع الحكومة التركية بإبعاد «الأشقياء» عن المناطق الحدودية. انظر: **النذير**، ١٨/٨/١٩٣٧.

(١٢٣) لم يشارك الأكراد العلويون في ثورة الشيخ النورسي بسبب سنية النورسي النقشبندية ودعم عشيرة جبرانلي التي بينهم وبينها ضغائن وأعمال ثأر، لكنهم انخرطوا في الثلاثينيات في الثورة التي قادها سيد رضا الذي كان علويًا (علي إلهيًا) بعد شمول القمع الكمالي كل الأكراد على مختلف مذاهبهم وعشائرهم. قارن بـ: مكدول، **تاريخ الأكراد الحديث**، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥. بل ووقفوا ضدها داعمين الحكومة المركزية، قارن بـ: علي، **الحركة الكردية المعاصرة: دراسة تاريخية وثائقية**، ص ٥٢٨ ـ ٥٢٩، ويختلف علويو الأناضول «العلي إلهيون» عن علويي أنطاكية واللاذقية «النصيريين»، ومذهب كل منهما عن الآخر.

(١٢٤) ألغت المعاهدة التركية ـ الفرنسية في ٤ تموز/يوليو ١٩٣٨، حق التنقل بين حدود البلدين في معاهدة الصداقة والتحالف (٣ شباط/فبراير ١٩٣٠) باسم الرعي إلى أراضيهم في تركيا، إذ أبطلت الاتفاقية «المادة المتعلقة بحق الرعي والرعيان» اعتبارًا من ٤ تموز/يوليو ١٩٣٨ (الفقرة الرقم (٢) من البيان المشترك بين هنري بونسو سفير فرنسا في تركية ورشدي آراس وزير الخارجية التركية في ٤ تموز/يوليو ١٩٣٨). أورد نص الاتفاقية وكامل نص البيان: محمد علي الزرقة، **قضية لواء الإسكندرونة (وثائق وشروح)**، ٣ ج (بيروت: دار العروبة، ١٩٩٣)، ج ٢، ص ٥٣٧ ـ ٥٤٠. وبموجب بروتوكول الجنسية المنصوص عليه في المعاهدة الجديدة، فقد الأكراد المليون والهويركيون وغيرهم من العشائر الكردية الذين كانوا يقيمون قبل الهجرة إلى الجزيرة الجنسية التركية، إذ رأى البروتوكول أن كل من يحمل الجنسية التركية على الأراضي السورية يُعَدُّ فاقدًا لها إن لم يراجع الدوائر القنصلية التركية المعنية قبل ١٥ آب/أغسطس ١٩٣٨، وإن لم ينقل سكناه إلى الأراضي التركية في ٤ تموز/يوليو ١٩٣٨ (ص ٥٤٠).

«المكتومين» من الاستفادة من التسهيلات السابقة، وأعفي «المكتومون» بموجب هذا المرسوم من كل العقوبات[١٢٥].

بالنظر إلى أن عمليات التجنيس التي حصلت خلال سنوات ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ كانت محدودةً جدًا، فإن وقوعات التوسع في التجنيس عبر مدخل تسجيل «المكتومين» قد جرت بدرجةٍ أساسيةٍ خلال فترة سريان هذا المرسوم التشريعي. وكانت نسبة الزيادة السنوية في التسجيل خلال سنوات ١٩٣٨ ـ ١٩٤٥ مرتفعة، إذ بلغت وفق حركة السجل المدني (١٦,٢ في المئة) من حجم سكان محافظة الجزيرة البالغ (١٤٦,٠٠١) نسمة يمثلون إجمالي سكان الجزيرة عام ١٩٤٣ وفق سجلات الأحوال المدنية[١٢٦]، وترتد هذه الزيادة بدرجة رئيسية إلى ارتفاع وتيرة تسجيل «المكتومين»، ولا إلى الزيادة الطبيعية الناتجة من حركة الولادات والوفيات. وقد نشأ عن سهولة عملية التسجيل، والحصول على بطاقة شخصية ازدواجية الجنسية التركية ـ السورية التي لم يكن قانون الجنسية يومئذ يجيزها[١٢٧].

---

(١٢٥) أصدر مجلس المديرين العامين برئاسة بهيج الخطيب في ٣١ آب/أغسطس ١٩٣٩ مرسومًا تشريعيًا صادق عليه المفوض السامي غابرييل بيو، يفتح الباب أمام عملية تجنس واسعة، لمدة ستة أشهر، تحت اسم تسجيل «وقوعات الأحوال المدنية المكتومة في سجلات النفوس» لكل «أهالي محافظة الجزيرة المستوفين الشروط المطلوبة لاكتساب الجنسية السورية». وبرّر المرسوم ذلك بـ «الأحداث» التي وقعت في الجزيرة، والتي لم تمكّن أهاليها «المكتومين» من الاستفادة من التسهيلات السابقة، وأعفي «المكتومون» بموجب هذا المرسوم من كل العقوبات مرسوم اشتراعي الرقم (١٩) تاريخ ٣١ آب/١٩٣٩، انظر: **الجريدة الرسمية**، العدد ٣٨ (٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٢٦)، ص ٩٣٦.

(١٢٦) مستخلص من توزيع السكان بحسب المحافظات والديانات والمذاهب في آخر عام ١٩٤٣، انظر: **دليل الجمهورية السورية في فجر السيادة والاستقلال**، ص ٥٢٧.

(١٢٧) حاولت الحكومة في حدود عام ١٩٤٤ أن تحدّ من تسرب المتسللين من تركيا إلى الجزيرة، من خلال توقيف أي شخص لا يحمل الهوية الشخصية، لكن كان يجري دومًا التخلص من ذلك بادعاء المكتومية أو برشوة الدرك وكان بعض هؤلاء يحملون هوية شخصيةً تركية. انظر: نجمة، **شعب الجزيرة**، ص ٩٤، لكنهم كانوا محتاجين إلى الهوية السورية كي يتمكنوا من العمل. يروي أفرام نجمة على لسان بطله رفيئيم السابق لميزر عبد المحسن في العامين ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤ أنه تعرف في الدرباسية على أحد الحراس، ونقل إليه رجاءه بمساعدته للحصول على هوية شخصية سورية لأن هويته التركية لا تجيز له العمل، وقال إنه يعمل حارسًا موقتًا في محطة الدرباسية بانتظار العمل الدائم، ورفع راتبه في حال حصوله على الهوية السورية.. وبعد مدة وجيز جاء إليه الحارس يعلمه أنه قد حصل على الهوية السورية (ص ١٤٤ ـ ١٤٥).

كان أثر عملية التوسع في تسجيل «المكتومين»، الذين ضموا عددًا كبيرًا من المهاجرين الأكراد الجدد كبيرًا وملموسًا على وتيرة التحضر والتوسع في زراعة الأراضي القابلة للزراعة، إذ ارتفع عدد القرى المستحدثة من نحو (١٢٥٠) قرية عام ١٩٤٠ إلى (١٨٠٠) قرية عام ١٩٤٥، بمعدل (٥٩٠) قرية في قضاء الحسكة و(٩٣٥) قرية في قضاء القامشلي و(٢٧٥) قرية في قضاء ديريك[١٢٨]. ويعكس ذلك سياسة الجنرال سبيرز (بعد طرد قوات فيشي من سورية) عامي ١٩٤١ ـ ١٩٤٢ برفع وتيرة الاستثمار الزراعي في الجزيرة[١٢٩]، التي حققت نجاحاتٍ مبهرةً، فقد كانت سورية طوال فترة الثلاثينيات مستوردًا صافيًا للقمح، لكنها غدت عام ١٩٤٣ تمتلك فائضًا كبيرًا، فعام ١٩٤٢ بلغ هذا الفائض الذي اشترته مؤسسة «الميرة» نحو (٤٠) ألف طن لكن هذا الفائض ارتفع في العام ١٩٤٦ إلى (١٢٥) ألف طن شحن بكامله إلى لبنان[١٣٠].

كما يعكس ذلك الخلفية الزراعية للمهاجرين، وارتفاع وتيرة التحضر للبدو وأشباه البدو إبان دخول الجزيرة العليا في مرحلة الثورة الزراعية، وارتفاع وتيرة رسملة الزراعة في الجزيرة ومكننتها، وتحول رؤساء العشائر إلى رأسماليين زراعيين، كما يعكس خصوصًا انخراط العشائر الملية الكردية في الزراعة عبر الشراكة ما بين شيوخ الملية ومشروع أصفر ونجار الذي قاد الثورة الزراعية في الجزيرة السورية[١٣١].

---

(١٢٨) داوود، **الجزيرة السورية بين الماضي والحاضر**، ص ٢٠٩.

(١٢٩) اللايدي سبيرز، **قصة الاستقلال في سورية ولبنان**، ترجمة منير البعلبكي (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٤٧)، ص ٦٣ ـ ٦٤. وكان سبيرز يشتري القمح مباشرةً من المزارعين السوريين، ويعد على سبيل الدعابة كبارهم بأنه سيرسلهم إلى المنفى في جزيرة قمران في البحر الأحمر إن لم ينتجوا كميات أكبر. انظر: باتريك سيل، **رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي**، نقله إلى العربية عمر سعيد الأيوبي؛ التدقيق اللغوي أحمد الرفاعي (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠١٠)، ص ٤٧٣ ـ ٤٧٤.

(١٣٠) أهمية منطقة الجزيرة السورية بالنسبة إلى سورية، انظر: بيير معمارباشي، «سورية خطت في ميدان الزراعة خطوات جبارة،» **الجندي**، العدد ٢٠٣ (٢١ نيسان/أبريل ١٩٤٥).

(١٣١) عام ١٩٤٠ كانت العشائر الملية المتوطنة في الجزيرة (الحسكة) قد غدت مستقرة، أو من أصحاب «المدر» أي يملكون قرى واستثمارات في الأراضي، وشراكات مع تجار المدن، ويدفعون للدولة ضريبة العشر عن الأرض إضافة إلى ضريبة الأغنام. انظر: زكريا، **عشائر الشام**، =

الهجرة الدرسيمية الثانية: الحساسية السياسية وزرع مشكلة «أجانب تركيا»

بدأت هذه الموجة غير المنظورة في النصف الثاني من الأربعينيات، واشتدت في النصف الأول من الخمسينيات إثر سماح حكومة الحزب الديمقراطي التركي للفلاحين الأكراد المبعدين إلى غربي الأناضول بنتيجة إخماد ثورة سيد رضا في الثلاثينيات إلى قراهم التي كانت «قاعًا صفصفًا»[١٣٢]، بينما كانت الثورة الزراعية في الجزيرة قد أخذت تبلغ ذروتها في الفترة الواقعة بين أواخر الأربعينيات والنصف الأول من الخمسينيات، وتستدعي مزيدًا من اليد العاملة لجني المحاصيل التصديرية التي ارتفعت على مستوى الحجم والقيمة في وقتٍ واحدٍ. فقد تطور إنتاج محافظة الجزيرة من الحبوب من (٥٠٠٠) طن عام ١٩٣٠ إلى ما يزيد على مليون طن عام ١٩٥٤، أي بنحو (٢٠٠) مثل[١٣٣]. وارتفعت مساحة الأراضي المروية المزروعة بالقطن عامي ١٩٥٢ و١٩٥٣ من (٥٤) ألف هكتار في العام ١٩٤٦ إلى نحو (١٨٠ ـ ٢٠٠) ألف هكتار، واستعمل فيها نحو (٦) آلاف محرك، وكانت أوسع المساحات المروية على الإطلاق هي المساحات المروية بواسطة المحركات، التي دشنت بدء نهاية عصر (الغرافات) في ري الأراضي بطريقة تراجعت فيها مساحة الأراضي المروية بواسطة الغرافات إلى (١٩٠٤٤) هكتارًا فقط. وحتى أواخر عام ١٩٥٤ بلغ عدد الجرارات (٧٠٠) جرار والحصادات ـ الدراسات (٣٠٠)

= ج ١، ص ١٢١. عام ١٩٤٣ اتفق الباشات مع شركة أصفر ونجار على استثمار أراضيهم التي يملكونها في رأس العين بموجب سندات تمليك رسمية، واستمر الاستثمار المشترك بين الباشات وشركة أصفر ونجار حتى العام ١٩٥٦، حيث قسمت الأراضي بين الفريقين، واستقل كل منهما بما أصابه. وفي سياق هذه الشراكة بين الباشات وشركة أصفر ونجار بنيت قرى حديثة عديدة مجهزة بمولدات كهربائية مثل العزيزية ومخيّلة وأبو الصون. انظر: داوود، **الجزيرة السورية بين الماضي والحاضر**، ص ٣٢٢.

(١٣٢) حدثت موجة هجرة جديدة، إذ أجبرت الحكومة التركية في شتاء ١٩٤٨ بفعل الضغط الدولي، وانضمامها إلى «مبدأ ترومان» على إعادة الأكراد المهجّرين من منفاهم غرب الأناضول إلى ديارهم، ولم يكن فيها سوى جباة الضرائب والجندرمة كانت القرى مخربة، والأراضي الزراعية متدهورة بحيث عاش السكان العائدون على رعي الماعز، ولم يكن فيها أي مستوصف أو مدرسة أو طريق معبد. انظر: الداقوقي، **أكراد تركيا**، ص ٢١٥، قارن بـ: مكدول، **تاريخ الأكراد الحديث**، ص ٣٢٨.

(١٣٣) معمارباشي، «سورية خطت في ميدان الزراعة خطوات جبارة».

آلة[١٣٤] ولهذا تبنت السياسات الاقتصادية للدولة في هذه المرحلة سياسة توسيع الاستثمارات في الجزيرة، وجذب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة لزراعة محاصيلها وجنيها، وترافق ذلك مع سياساتها التوسعية السكانية، لرفع معدل النمو السكاني من خلال إحداث «وسام الأسرة» عام ١٩٥٣ لكل أم تنجب (٢٠) طفلًا حيًا.

كان توجُّه هذه الهجرة صوب الجزيرة الحافلة بالحيوية والنهوض الاقتصادي غير المسبوق، حيث كان المهاجرون يجدون عملًا مضمونًا في الزراعة، وبين فلاحي عشيرة الملية الكردية في مشروعَي أصفر ونجار وغيرهما من مشاريع. وقد أثارت تدفقات الهجرة الكردية الكثيفة الدرسيمية الثانية غير المنظورة هذه طوال النصف الأول من الخمسينيات قلقًا سياسيًا ضمنيًا وغير مباشر لدى الحكومات السورية، بسبب تعريف الجزيرة بوصفها منطقة تنموية تختزن الزراعة والنفط مع اكتشاف أول بئر نفطية فيها عام ١٩٥٦، ومنطقة ذات حساسيةٍ سياسيةٍ عاليةٍ، فقد كانت مقصد زيارات نواب أتراك، واحتكاكات سورية ـ تركية حدودية؛ إذ كانت القوات التركية تجتاز الحدود السورية في ملاحقتها للأكراد الهاربين من بطشها، وتعتقلهم داخل الأراضي السورية[١٣٥].

ترافق تدفق هذه الهجرات مع دخول مشاريع الري في الجزيرة التركية إلى محاور التوتر في العلاقات السورية ـ التركية. وتركز هذا المحور في محاولة السلطات التركية تحويل مجرى نهر الجغجغ الذي يتهدد الموارد المائية للقرى السورية في أعلى الجزيرة[١٣٦]. وجرى ذلك كله في إطار تحول الجزيرة من إقليم طرفي إلى إقليم مركزي في نظر السياسات السورية وفرضياتها، وبروز التعريف السوري السياسي الخاص للجزيرة، إذ برزت الجزيرة خلال أعوام

(١٣٤) أحمد السمان، **محاضرات في اقتصاديات سورية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٥)، ص ١٦ و٢٣.

(١٣٥) في حزيران/يونيو ١٩٥٦ تغلغلت وحدة عسكرية تركية في منطقة الجزيرة، واعتقلت (٣٨) شخصًا (سؤال عبد اللطيف اليونس، الجلسة التاسعة في ٥ تموز/يوليو ١٩٥٦، ص ١٤٩).

(١٣٦) قارن بالوثيقة الرقم س ١٤٨/ ٥٠٢ تاريخ ٢٤/ ١١/ ١٩٥١، والوثيقة الرقم س/ ٢٠١/ ٥٠٢ تاريخ ٥/ ١٢/ ١٩٥١ (مركز الوثائق التاريخية في دمشق).

١٩٤٩ ـ ١٩٥٤ منطقة مرشحة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين إلى سورية، الذين قدر عددهم بـ (٨٠) ألف لاجئ[١٣٧]، في إطار مشروع تموله الولايات المتحدة بقيمة (٢٠٠ ـ ٢٧٥) مليون دولار أميركي[١٣٨].

تضافرت حساسية هذه الهجرة مع نشوء مشكلة في الجيش السوري نتجت عن وجود عدد كبير من الجنود العاملين (المتطوعين) بأسماء مستعارة لإخفاء هوياتهم الأصلية، وظلت هذه المشكلة من دون حل طوال أعوام ١٩٥١ ـ ١٩٥٧[١٣٩] وساهمت سياسات العقيد الشيشكلي في أعوام ١٩٥٠ ـ ١٩٥٤ بمحاولة «تعريب» الجيش و«تسنينه» بالتخلص من الكتل المسيحية والكردية وغير السنية في تضخيم هذه الحساسية[١٤٠]. وأخذت هذه الحساسية شكل حساسية من حصول ألوف المهاجرين على الهوية الشخصية السورية بصورةٍ غير شرعيةٍ. عام ١٩٥٠ أشارت الحكومة السورية التي كان يرئسها يومئذٍ ناظم القدسي إلى أن من الأسباب الموجبة لمشروع قانون إحصاء السكان وتسجيلهم الذي قدمته إلى مجلس النواب هو تحديد موعد لـ «تبديل الهويات» و«بإلغاء الهويات القديمة يقضى على عددٍ كبيرٍ منها أخذ بصورةٍ غير شرعية»[١٤١]. لكن الإحصاء

---

(١٣٧) بني موريس، **طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين** (عمّان: دار الجليل، ١٩٩٣)، ص ٢٩٤.

(١٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٧٨.

(١٣٩) ألزم المرسوم التشريعي الرقم (٨٥) تاريخ ١٢ آذار/مارس ١٩٥٠ «الأفراد الذين انتسبوا إلى الخدمة العسكرية بأسماء مستعارة بالتصريح عن حقيقة هوياتهم» وإمهالهم ثلاثة أشهر لتقديم «تذكرة الهوية المدنية الحقيقية تحت طائلة الطرد من الخدمة فورًا» (مرسوم رقم (٨٥) تاريخ ١٢ آذار/مارس ١٩٥٠، **الجريدة الرسمية**، العدد ١٦ (١٣ آذار/مارس ١٩٥٠)، ص ١٠٨٤). امتنع الكثيرون من العسكريين عن تقديم هذه الوثائق، متذرعين بعدم سماعهم بهذا المرسوم، ما دفع مجلس النواب في ٩ نيسان/أبريل ١٩٥٧ إلى إقرار مشروع قانون يعطي مهلة مدتها سنة واحدة للعسكريين الموجودين حاليًا في الخدمة، والمسرحين الذين انتسبوا إلى الخدمة بأسماء مستعارة للتصريح عن حقيقة وضعهم، وتقديم صورة عن قيد النفوس الحقيقي (مداولات الجلسة الرابعة عشرة لمجلس النواب السوري في ٩ نيسان/أبريل ١٩٧٥، ص ٤٣٩ ـ ٤٤٠).

(١٤٠) هذه السياسة مستخلصة من مقابلات متعددة أجراها الباحث في تموز/يوليو ٢٠٠٢ مع أحمد عبد الكريم أحد أبرز معاوني الشيشكلي.

(١٤١) مشروع قانون إحصاء السكان وتسجيلهم، الجلسة الثالثة والعشرون في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠، انظر: **الجريدة الرسمية**، العدد ٣٢ (٢٦ تموز/يوليو ١٩٥١)، ص ٦٥٥.

العام لم ينفذ إلا عام ١٩٦٠، وكان أول تعداد عام للسكان في سورية يعتمد الإجراءات العلمية في عملية الإحصاء[١٤٢]. خلال الخمسينيات حدثت أكبر حملة برلمانية لتسجيل المكتومين الأكراد، تصدرها النواب الأكراد، ولا سيما خليل إبراهيم باشا زعيم العشائر الملية، وتقدم ألوف المكتومين بطلبات التسجيل[١٤٣]. لكن جرى إهمال معظم الطلبات لأسباب تتعلق بنقص الجهاز الاداري[١٤٤]، وأسبابٍ سياسيةٍ تتعلق بتسلل من ليس

---

(١٤٢) صدر عام ١٩٥٢ قانون إجراء الإحصاء، لكن لم ينفذ بسبب عدم رصد أي اعتمادات له في الموازنة.، وحين وضع هذا الاعتماد عام ١٩٥٦ حذفته الحكومة وطلبت إمهالها إلى نهاية العام ١٩٥٧ لإنجازه، ويبلغ الاعتماد نحو (٣,٥) مليون بحسب تقدير الأمين العام لوزارة الداخلية (إحسان القواص الأمين العام لوزارة الداخلية، الجلسة الأولى في ٢٧ أيار/ مايو ١٩٥٧، ص ٢٦ ـ ٢٧).

(١٤٣) تقدم محمد إسماعيل إبراهيم باشا نائب الحسكة في ١٩٥٥/٦/٨ باقتراح إلى الحكومة بإلغاء عملية إحصاء أبناء العشائر الرحل ونصف الرحل التي أجرتها دائرة العشائر، على أساس أنها قد اقتصرت على «تسجيل الذين كانوا مسجلين في سجلات النفوس بالسابق»، والقيام بإحصاء جديد» يقر العفو عن المكتومين ويجري تسجيلهم» باعتبار «أن قسمًا كبيرًا من السكان ما زال مكتومًا، ولم تقبل مراجعاتهم للتسجيل (اقتراح محمد إسماعيل إبراهيم باشا، الجلسة السادسة في ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٥، في: **الجريدة الرسمية**، العدد ٥٦ (١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥)، ص ٢٢٧). وفي أوائل كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦، جدد إبراهيم باشا المطالبة بإجراء إحصاء جديد، يحل مكان الإحصاء الذي أجرته مديرية العشائر لنفوس العشائر الرحل ونصف الرحل الذين جرى تسجيلهم مرةً ثانيةً في السجلات بينما «الكثير من المكتومين لا تقبل لهم أي مراجعة»، وجدّد إبراهيم باشا المطالبة بـ «العفو عن المكتومين ليجري تسجيلهم بحسب الأصول (اقتراح نائب الحسكة محمد إسماعيل إبراهيم باشا، الجلسة الثالثة في ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦، **الجريدة الرسمية**، ٣٠ (٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٥٦)، ص ١٠٤). وفي آذار/ مارس ١٩٥٧ طالبت عدة عرائض من أهالي قضاء الدجلة في الجزيرة بإجراء إحصاء في الجزيرة، وتسجيلهم في سجلات النفوس السورية (الجلسة الرابعة عشرة في ٩ نيسان/ أبريل ١٩٥٧، **الجريدة الرسمية**، العدد ٣٢ (٤ تموز/ يوليو ١٩٥٧)، ص ٤٣٠) أثيرت قضية «التسرب» بقوة في أواخر عام ١٩٥٥ في المجلس النيابي، إذ لاحظ أحد النواب أن مدينة القامشلي تفتقد إلى سجلات نفوسٍ منظمةٍ، وأن عملية الحصول على بطاقة شخصية تحصل بالرشوة مقابل مبلغ ٢٥ ـ ٣٠ ليرة سورية وفي بعض الحالات ٢٠٠ ليرة سورية، ما أدى إلى «أن سكان الحدود يحملون عادةً هويتين، هوية سورية وأخرى تركية» فـ «باستطاعة أي كان الحصول على هوية بأي اسم كان (علي الدندشي، الجلسة العاشرة في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥، **الجريدة الرسمية**، العدد ١٥ (٢٩ آذار/ مارس ١٩٥٦)، ص ٣٢١).

(١٤٤) وصف عبد الرؤوف أبو طوق ذلك بأن «الألسنة تشكو من سوء الحال وطول الانتظار والوقوف على الأقدام ثم الصرف من دون نتيجة». انظر عبد الرؤوف أبو طوق، الجلسة العاشرة في =

«مرغوبًا» بهم في سورية. وسجلت المداولات البرلمانية تدفق موجة كبيرة من المتسللين الأكراد الأتراك يقدر حجمها بالآلاف، وتمكنت من الحصول على هويات سورية[145]. ورفع النواب القوميون «البعثيون» من وتيرة التحذير من هذه الهجرة، وسيطرة «الأجانب» على أراضي الجزيرة، وقدر النائب البعثي عبد الكريم زهور عدي أن «الأجانب» ويراد بهم الأكراد المهاجرون من تركيا قد تملكوا «حتى الآن ما يقارب النصف مليون دونم في الجزيرة» وأن منطقة «الجزيرة خطيرًا جدًا» بسبب ذلك[146]. وانضم إلى هذه الرؤية النائب الكردي أحمد جعفر، وأشار إلى أنه يعرف «أن هناك بعض الرعايا الأتراك يتصرفون بأراضي الدولة المسجّلة، فيدفعون (١٠ في المئة) فقط للدولة و(٢٥ في المئة) للفلاح، في حين أنه هو الذي يفلح ويستثمر الأرض، بينما الشخص التركي يقطن في إسطنبول أو في إزمير أو في أضنة»[147].

وتحت وطأة هذه المداوالات حول حساسية هذه الهجرة أصدرت الحكومة بناء على اقتراح وزارة الدفاع مرسومًا بمنع بيع الأراضي في المناطق الحدودية إلا بإذن من وزارة الدفاع وأصدرت الحكومة بناء على

= ٥ نيسان/أبريل ١٩٥٦، في: الجريدة الرسمية، العدد ٤٦ (١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦)، ص ٤٢٦). كما وصف علي بوظو وضع دوائر الأحوال المدنية في سورية بـ «الازدحام المنقطع النظير، والمئات من الناس يحاولون أن يأخذوا هوياتهم، ولا يستطيعون لأن السبل أمامهم متعثرة» (علي بوظو، الجلسة الأولى في ٢٧ أيار/مايو ١٩٥٧)، ص ٢٥.

(١٤٥) طرح علي بوظو في أيار/مايو ١٩٥٧ «كنت منذ أيام في محافظة الجزيرة، ورأيت أن من جملة ما نكبت به هذه المحافظة الكبيرة الواسعة دائرة الأحوال المدنية، فليست هناك سجلات ولا دفاتر بل على العكس هناك مجالات لسوء الاستعمال، وإن مئات بل أكاد أقول ألوفًا من الأتراك ومن الأشخاص غير المرغوب بهم يأتون إليها، ويأخذون هويات سورية بسبب عدم وجود سجلات ودفاتر منظّمة» (علي بوظو، الجلسة الأولى في ٢٧ أيار/مايو ١٩٥٧، الجريدة الرسمية، العدد ٤٣ (١٢ أيلول ١٩٥٧)، ص ٢٥). كان الموظفون في منطقة الجزيرة ينتمون في الواقع إلى فئة الموظفين المبعدين إليها نتيجة عقوبات إدارية ومسلكية (علي بوظو وزير الداخلية، الجلسة العاشرة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥، ص ٣٢٣).

(١٤٦) عبد الكريم زهور عدي، الجلسة العاشرة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، الجريدة الرسمية، العدد ٣٥ (٢ آب/أغسطس ١٩٥٦)، ص ٤٤٦.

(١٤٧) أحمد جعفر، الجلسة الثانية في ١٤ آذار/مارس ١٩٥٧، الجريدة الرسمية، العدد ١٨ (١٨ نيسان/أبريل ١٩٥٧)، ص ٤٥ ـ ٤٦.

اقتراح وزارة الدفاع مرسومًا بمنع بيع الأراضي في المناطق الحدودية إلا بإذن من وزارة الدفاع[١٤٨].

ثامنًا: الإحصاء الاستثنائي: نشوء مشكلة «أجانب تركيا» (شروخ الهوية الوطنية السورية)

شهدت سورية في مرحلة تطبيق الإصلاح الزراعي (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) إبان الجمهورية العربية المتحدة موجة هجرة جديدة من تركيا، للانتفاع من عملية توزيع الأراضي التي استولت عليها مؤسسة الإصلاح الزراعي على الفلاحين. وقدر حجم هذه الهجرة بألوف المهاجرين، وكانت الشرطة تسلّم بعضهم بموجب ضبوط إلى القضاء الذي يحكم عليهم عادةً بوصفهم «مكتومين» بشهادة المختار وشاهدين آخرين. أما من كان في سن الجندية فكان يسلّم نفسه إلى شعبة التجنيد، ويعود بعد (٣) سنوات ومعه دفتر خدمة العلم[١٤٩]. فقد كان المتسللون يؤدون بوصفهم «مكتومين» الخدمة الإلزامية ويحصلون على بطاقات عسكرية بذلك[١٥٠].

تضاف إلى ذلك أوضاع الأكراد الصعبة في قراهم التي كانت لا تزال تعاني من نتائج الخراب السابق في جنوبي شرقي الأناضول، وعدم تمييز حكومة الجمهورية العربية المتحدة في توزيع الأراضي المستولى عليها بين فلاح وآخر على أساس قومي[١٥١]، وقيام تحالف قوي خلال العامين الأولين من الوحدة بين أجهزة وزارة الداخلية في الجمهورية العربية المتحدة والحزب

---

(١٤٨) الجلسة التاسعة في ٣ نيسان/ أبريل ١٩٥٦، **الجريدة الرسمية**، العدد ٤٦ (١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦)، ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥.

(١٤٩) مقابلة شخصية في شباط/ فبراير ٢٠٠٩ مع عادل ميرو محافظ الحسكة إلى حين تولي سعيد السيد مسؤولية المحافظ بدلًا منه لتطبيق قانون الإحصاء الاستثنائي الذي ستوقف عنده بعد قليل.

(١٥٠) زازا، **حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكردي (مذكرات)**، ص ١٢٧، وعصمت شريف وانلي، «المسألة الكردية في سورية،» (لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الكردي، كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨)، ص ١٣.

(١٥١) وزعت مؤسسة الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٩ أراضي الدولة في مرحلة الجمهورية العربية المتحدة على الفلاحين الأكراد الذين يعملون في الأرض بغض النظر عن جنسيتهم. وكان في عدادها الكثير من القرى مثل «تل جمالة ـ غور قافيق» و«غور زيارة». انظر: وانلي، المصدر نفسه، ص ١٥.

الديمقراطي الكردي الذي تأسس عام ١٩٥٧ في سورية، وسجل انطلاقة الحركة الكردية الحديثة في سورية في مرحلة ما بعد «خويبون» التي تقلصت إلى منظمةٍ محدودةٍ تستند إلى قوة شخصياتها لا إلى أي قاعدةٍ. على أساس دعم الأجهزة لنشاط الحزب مقابل قيامه بالعمل السياسي بين أكراد تركيا، وفتح ركن كردي في راديو «صوت العرب»[١٥٢]. إثر تفكك هذا التعاون بسبب اتخاذ الحزب الديمقراطي الكردي موقفًا سلبيًا من قيام الجمهورية العربية المتحدة، جرى تفكيكه، وتقديم كوادره إلى المحاكمة. وفي المحاكمات، أثار نور الدين ظاظا الأمين العام للحزب لأول مرة ما سيغدو مشكلة «أجانب تركيا»، وحدد ظاظا المشكلة برفض السلطات منح الجنسية السورية» لعدد كبير من الكرد القاطنين في سورية منذ عدة أجيال» وإهمال طلبات مئة ألف منهم في الأقبية[١٥٣]. وادعى ظاظا أن أجهزة الإصلاح الزراعي ميزت في توزيع أراضي الدولة في منطقة الرد (الواقعة جنوب الحسكة بين الحسكة وتل كوجك) ضد الأكراد، واقتصر توزيعها على أبناء العشائر العربية[١٥٤]. وكان هذا الادعاء سياسويًا لأن هذه الأجهزة لم تقم بأي تمييز، وكان ما فعلته في منطقة الرد هو توزيع الأراضي على الفلاحين الفعليين الشاغلين للأرض، وكانوا من عرب شمر الذين قطنوا تاريخيًا في هذه المنطقة، فكان ما قامت به هو نقل حيازة الأرض من الشيوخ الملاك إلى الفلاحين في مرحلة احتدام الصراع بينهم على الأرض[١٥٥].

---

(١٥٢) يعود هذا التعاون إلى عام ١٩٥٧ حين تأسس الحزب، قارن بـ: عبد الحميد درويش، **أضواء على الحركة الكردية في سورية: أحداث فترة ١٩٥٦ ـ ١٩٨٣** ([د. م.: د. ن.]، ٢٠٠٥)، ص ١٦، ومذكرات قدري جميل باشا: **مسألة كردستان**، ص ١١.

(١٥٣) زازا، **حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكردي (مذكرات)**، ص ١٢٧ و١٣٩.

(١٥٤) انظر النص الكامل للمذكرة المقدمة من نور الدين ظاظا إلى رئيس محكمة أمن الدولة العليا العسكرية في أواخر ١٩٦٠، في: ملا أحمد، **جمعية خويبون والعلاقات الكردية ـ الأرمنية**، ص ٩٢، قارن بالإشارة إليها في: زازا، المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(١٥٥) كانت شمر الخرصة تقطن في ناحية العربية وجنوب الردّ في القامشلي بينما تتواجد شمر الزور هي في جنوب الردّ والبادية، قارن بـ: مارديني، **محافظة الحسكة: دراسة طبيعية تاريخية بشرية اقتصادية ـ تحولات وآفاق مستقبلية**، ص ٨٦ ـ ٨٧ وقد اعتمدت سياسة التوزيع منح حق الانتفاع للفلاحين بغض النظر عن قوميتهم، وبهذا وزعت أراضٍ واسعة على فلاحين أكراد. قارن بـ: وانلي، «المسألة الكردية في سورية،» ص ١٥.

بوقوع الانفصال السوري (١٩٦١ ـ ١٩٦٣)، أُلغِي في الفترة الأولى قانون الإصلاح الزراعي، واستُبدل بسياسة توزيع أراضي الدولة على الفلاحين المنتفعين،وطرحت في هذا السياق سياسة توزيع السكان(١٥٦)، بما يوحي بعزم الحكومة على تغيير التركيبة الديمغرافية في الجزيرة السورية. وتفجرت المشكلة إبان إخلاء الحكومة بعض الفلاحين من أراضي «أبو راسين» التي يستأجرها عبد الباقي نظام الدين بدعوى أنهم «أتراك». وتطورت إلى صدامات مسلحة دامية اضطرت معها الحكومة إلى الرجوع عن قرار تهجير الفلاحين الذي اتخذه وزير الزراعة سعيد السيد(١٥٧). لكن بعد انقلاب حركة ٢٨ آذار/ مارس ١٩٦٢ الذي قاده أقطاب ضباط الانفصال أنفسهم بقيادة العقيد عبد الكريم النحلاوي قائد الحركة الانفصالية الأولى، وكان من ذرائعه إلغاء قانون الإصلاح الزراعي، واندلاع صدامات الجزيرة بين الفلاحين والملاكين، أعادت حكومة بشير العظمة التقدمية وذات الاتجاهات الوحدوية مع مصر تطبيق القانون، وتوسعت فيه.

تعرضت حكومة العظمة لضغوط شديدة من السعودية بسبب تأميمها البنك الأهلي السعودي ورفض عودتها عن قرار تأميمه، ومن تحالف شركة «كونكودريا» للفوز بعقود استثمار النفط السوري المتدفق في الجزيرة التي رفصت حكومة العظمة منحها لها، وطرحت الاستثمار على مزايدة دولية، ومن غرفة تجارة دمشق التي تضررت بتوتر العلاقات السعودية مع حكومة العظمة، في سياق ارتفاع وتيرة التظاهرات الوحدوية التي تحولت إلى فعل

---

(١٥٦) حصلت عملية ربط توزيع أراضي الدولة بعملية إعادة «توزيع السكان» في مرحلة حكومة الدواليبي (٨ كانون الثاني/ يناير ـ ٢٨ آذار/ مارس ١٩٦٢)، وكانت غطاء لعملية «تهجير» أو «إخلاء» الفلاحين من الأراضي الموزعة بموجب قانون الإصلاح الزراعي، الذي ألغي في عهد حكومة الدواليبي تحت اسم «تعديله»، ثم أعادت حكومة بشير العظمة (١٦ نيسان/ أبريل ـ ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢) العمل به مع تعديلات طفيفة. وقد ارتبط تفكير حكومة الدواليبي بـ «توطين» الفلاحين الذين سيجري إخلاؤهم من الأرض بدوافع اقتصادية ـ طبقية بحتة تحت عنوان «إعادة توزيع السكان» لا بدوافع وطنية أو قومية. (بكري القباني وزير الإصلاح الزراعي، مذاكرات المجلس النيابي والتأسيسي، **الجريدة الرسمية**، الجلسة الحادية عشرة في شباط/ فبراير ١٩٦٢، ص ٥٦٩).

(١٥٧) لتفاصيل ذلك، انظر: محمد جمال باروت، «كيف نشأت مشكلة أجانب تركيا في سورية،» **لوموند ديبلوماتيك** (النشرة العربية) (آب/ أغسطس ٢٠٠٩).

يومي جماهيري في كل المدن والبلدات. قاد خالد العظم الثالث في هذا السياق عملية الانقلاب السياسي على حكومة العظمة، وتمكن بمباركة سعودية ـ أميركية من ترحيلها تحت شعار إخماد الناصرية، والحيلولة دون عودتها إلى سورية. وجرى التحول الكبير في السياسة السورية تجاه أكراد الجزيرة في مرحلة حكومته بعد ثلاثة أسابيع تقريبًا من تأليفها، لأسباب مركبة تأتي في مقدمتها مواجهة «الناصرية» بتعزيز الشرعية القومية لنظام الانفصال في سياق العزلة الشعبية والسياسية اليومية والخانقة التي واجهتها حكومة العظم، وبروز أهمية النفط السوري المستكشف التي تجلت في تنافس الشركات النفطية على الفوز باستثماره. وإعادة النظر بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي. كان التفكير في موضوع الإحصاء سابقًا لتأليف حكومة العظم[158]، لكن هذه الحكومة هي التي نفذته فورًا، ومنحته ضوضاء قومية ـ طبقية صارخة. وفي مرحلة التفكير تلك قدرت مصادر المحافظة في حزيران/ يونيو ١٩٦٢ أن عدد المتسللين كبير، وأن عدد السكان الفعليين في الحسكة قد يصل إلى (٣٤٠) ألف نسمة بينما العدد المسجل في سجلات الأحوال المدنية هو (٣٠٥) ألف نسمة[159].

في ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٢ أجرت حكومة العظم عملية إحصاء استثنائي للسكان في محافظة الجزيرة (الحسكة)[160]، وقضى قرار وزارة الداخلية التفصيلي بإنهاء كل سجلات الأحوال المدنية السابقة المتعلقة بسكان المحافظة، وإجراء إحصاء عام جديد لسكان المحافظة سوريين

(١٥٨) مقابلة شخصية في شباط/ فبراير ٢٠٠٩ مع عادل ميرو محافظ الحسكة.

(١٥٩) قارن بـ: مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ص ٧٠٣.

(١٦٠) كانت وزارة الداخلية وراء اتخاذ هذا القرار. وهذا ما يفسر قرار وزير الداخلية في ٦ أيلول/ سبتمبر إصدار التعليمات التنفيذية للإحصاء. تبع ذلك اتخاذ وزارة التخطيط القرار الرقم (٥٧) في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ بتحديد تاريخ إجراء الإحصاء العام للسكان في محافظة الحسكة يوم الجمعة ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٢. كانت اللجنة فنية بحتة، وكلفت بـ «تنظيم عملية الإحصاء الميدانية» (الجريدة الرسمية، العدد ٤٨ (١٩٦٢)، ص ٨٢٤٥) صدر هذا القرار في اللحظة التي كانت فيها حكومة العظمة في وضعية المستقيلة، وبالتحديد قبل أربعة أيام من تقديم استقالتها رسميًا. اتخذت هذه القرارات في الفترة الواقعة بين ٣ و٩ أيلول/ سبتمبر التي لم تجتمع فيها حكومة العظمة سوى لتقديم الاستقالة، ولم تتخذ في هذه الفترة أي قرارات حكومية (محادثة في ١٥ تموز/ يوليو مع أحمد عبد الكريم).

و«أجانب»، ووصف السوري بأنه كل من كان مسجّلًا في قيود الأحوال المدنية قبل عام ١٩٤٥[١٦١]. وارتبط تحديد العام ١٩٤٥ أساسًا في حساب مواطنية السكان بتقدير الحكومة السورية أن تدفق الهجرة الجديدة التي حاز أفرادها هويات شخصية بطرق مختلفة وبمساعدة أقربائهم وعشائرهم قد بدأت عام ١٩٤٥، واستقرت على طول الحدود من رأس العين إلى المالكية[١٦٢]. وبالتالي كان الهدف هو تحديد دفقة موجة الهجرة التي اصطلحنا على تسميتها الهجرة الدرسيمية الثانية.

أشرف على عملية الإحصاء سعيد السيد محافظ الحسكة، وكان يصف نفسه في أواسط الخمسينيات بـ «القومي العربي المتطرف»[١٦٣]؛ وهو شقيق جلال السيد أحد مؤسسي البعث، وتعاون كلاهما مع حكومات الانفصال كوزيرين للزراعة والإصلاح الزراعي، وأظهر تجاوبًا سريعًا مع مطالب كبار الملاك، وكانت استجابة سعيد السيد الأكثر إثارةً وفوريةً[١٦٤]. وكان سعيد

---

(١٦١) اعتمدت عملية الإحصاء مؤشرًا أساسيًا في تثبيت الجنسية يقوم على اعتبار كل من كان مسجّلًا في قيود الأحوال المدنية قبل عام ١٩٤٥، ومقيمًا في سورية منذ ذلك الوقت وحتى إجراء الإحصاء، سوريًا. وأمهلت وزارة الداخلية كل شخص مسجل في سجل الأحوال المدنية أن يستحصل خلال مدة شهر من تاريخ صدور هذا القرار على صورة عن قيده وقيد عائلته لإبرازها إلى موظفي الإحصاء المزمع إجراؤه في المحافظة كي يثبَّت تجنيسه. كان الهدف من ذلك التمييز بين السكان السوريين في الحسكة وسكان الحسكة، وحصر سكان الحسكة غير المسجلين في قيود الأحوال المدنية.

(١٦٢) مكدول، **تاريخ الأكراد الحديث**، ص ٧٠٣.

(١٦٣) انظر مادة سعيد السيد، في: فارس، محرر، **من هم في العالم العربي؟ الجزء الأول: سورية**، ١٩٥٧ ص ٣٢٣.

(١٦٤) حاول سعيد السيّد وزير الإصلاح الزراعي في مرحلة حكومة مأمون الكزبري الانتقالية أن يرغم كل الفلاحين المنتفعين بموجب سندات من توزيع أراضي قرية «أبو راسين» على إخلاء الأرض، سواء أكانوا «مسجلين» في الأحوال المدنية أم «مكتومين» (أكراد أتراك)، بوصفها من أملاك الدولة التي استأجرها نظام الدين. قبل السيد ادعاء نظام الدين في ضوء لعبة تلخصت في أن نظام الدين قدّم وثيقةً إلى الحكومة تمكّنها من الناحية الشكلية القانونية أن تُعُدّه بموجب القانون مستاجرًا لها مقابل (٣) آلاف ليرة سنويًا. وكان من الوثائق التي قبلتها الحكومة أنه قد اقترض بوصفه مستأجرًا لهذه الأرض بمبلغ (٤٠) ألف ليرة سورية من مصرف سورية والمهجر كي يثبّت حقه في استثمار الأرض وعدم «هجرانها (الجلسة الحادية عشرة (مجلس النواب) في ١٧ شباط/ فبراير ١٩٦٢، **الجريدة الرسمية**، العدد ١٩ (١٩٦٢)، ص ٥١٩) بعد أن أخفقت محاولات نظام الدين في استعادة أراضي «أبو راسين» من الفلاحين توقف عن تسديد القرض، دفع مؤسسة =

السيد يشاطر شقيقه جلال السيد رأيه في أن الإصلاح الزراعي الذي أصدره عبد الناصر وطبقه كان عبارة عن «سلب أراضي العرب» في «مناطق الجزيرة [...] بحجة الإصلاح الزراعي [...]، ما جعل النفوذ العربي في الشمال وخاصةً في الجزيرة المحاذية للعراق وتركيا نفوذًا متهدمًا»[١٦٥]. ومن ثمّ يجب أن «يبقى العنصر العربي مسيطرًا على الأرض ليقف في وجه المد الكردي، وإن تعارض ذلك مع المبدأ الاشتراكي»[١٦٦].

تمخضت عملية الإحصاء عن تسجيل «(٨٥) ألف «مقيمٍ» في محافظة الحسكة في يومٍ واحدٍ بصفة «أجانب أتراك»، وهو ما يعادل (٢٨ في المئة) من سكان المحافظة البالغ عددهم يومئذٍ (٣٠٢) ألف نسمة في ضوء نتائج التعداد العام الذي جرى عام ١٩٦٠، والذي كان أول تعداد عام يجري في سورية وفق الضوابط العلمية للتعدادات العامة[١٦٧]. وجرّد من الجنسية السورية عدد من كبار السياسيين والعسكريين السوريين مثل عبد الباقي نظام الدين النائب والوزير في حكومات متعددة، وشقيقه اللواء توفيق نظام الدين رئيس هيئة الأركان السورية (١٩٥٥ ـ ١٩٥٧)[١٦٨]. وفي العائلة الواحدة كان يحدث أن يكون هناك من عُدَّ سوريًا من صنّف في خانة «أجانب تركيا». لكن تجريد نظام الدين الممثل التاريخي للكتلة الوطنية منذ انتخابات

= الإصلاح الزراعي في وقتٍ قريبٍ لاحقٍ، وتحديدًا في ١٩٦٢/٩/٢٣ إلى حجز كل ممتلكاته بما في ذلك الأراضي التي يحق له الاحتفاظ بها لمصلحة مصرف سورية والمهجر وقدرها (٢٥) ألف ليرة سورية. انظر: **الجريدة الرسمية**، العدد ٥٠ (١٩٦٢)، ص ٨٧١٥.

(١٦٥) جلال السيد، **حزب البعث العربي**، اخترنا للجندي (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣)، ص ٢٥٨.

(١٦٦) منصور سلطان الأطرش، **الجيل المدان، سيرة ذاتية: من أوراق منصور سلطان الأطرش**، إعداد ريم منصور الأطرش (لندن: دار الريس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ٢٢٣.

(١٦٧) **اتجاهات التحول السكانية والمجالية المحتملة خلال العقدين القادمين**، المؤلف الرئيس محمد جمال باروت، مشروع سورية ٢٠٢٥ (دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ هيئة تخطيط الدولة، ٢٠٠٧)، ص ٤٠٢. استنادًا إلى حسابات البحث لبيانات المجموعة الإحصائية لسنوات ١٩٦٢ ـ ١٩٧٦، ومقارنتها ببيانات وزارة الداخلية حول حجم «ما يعرف الآن تصنيفيًا بـ «أجانب الحسكة»» (ص ٨٠).

(١٦٨) محمد رشيد شيخ الشباب، **سيرة المناضل الكردي عثمان صبري «آبو»** (بيروت: [د. ن.، د. ت.])، ص ٣٤، قارن بـ: مكدول، **تاريخ الأكراد الحديث**، ص ٧٠٥.

عام ١٩٣٦، ورئيس الوفد الوطني الجزراوي في مواجهة المفوض السامي الفرنسي غابرييل بيو إبان حركة الجزيرة الانفصالية، والوزير والنائب طوال العهد البرلماني في سورية، ورئيس إحدى أكبر الكتل النيابية السياسية في مجلس النواب السوري، كما تجريد شقيقه اللواء توفيق نظام الدين رئيس هيئة الأركان السورية من الجنسية، أفقدا عملية الإحصاء أي صدقية، وصبغاها بطابع الانتقام.

في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢، استكملت حكومة العظم وضع مبادئ «برنامج إصلاح منطقة الجزيرة»، وتولى سعيد السيد محافظ الحسكة الذي أشرف على عملية الإحصاء واللواء عزيز عبد الكريم وزير الداخلية صيغته الأخيرة في ضوء المداولات البينية مع الوزراء، وكثف السيد عنوانه بأن «هجرة الأكراد الأتراك إلى سورية تمثّل خطرًا كبيرًا على سلامة سورية العربية»[١٦٩]. وتَمثَّلَ جوهره في اعتماد سياسة «تعريب» الجزيرة[١٧٠]. وفي تجميد تطبيق قانون الإصلاح الزراعي تحت دعوى أن» توزيع الأراضي لا يجري جزافًا وعلى كل طامع، بل يجري التوزيع على قواعد ثابتةٍ محدّدةٍ، ولا يتناول إلا أبناء البلّاد فقط، أما الغريب فلن يكون له أي نصيبٍ في الأراضي التي توزّع»[١٧١].

تاسعًا: مشروع الحزام العربي

ما إن قامت حركة الثامن من آذار/ مارس ١٩٦٣ حتى أعيد في غضون ثلاثة أسابيع كلّ الفلاحين في كل مكان بما في ذلك محافظة الحسكة من دون أي تمييز قومي بين كردي وعربي إلى الأراضي التي طردوا منها. لكن

(١٦٩) تصريح سعيد السيد، في: **الأيام**، ٦/ ١١/ ١٩٦٢.

(١٧٠) اشتمل البرنامج على سياسة «تعريب» للمنطقة، وزيادة عدد المخافر، وتأسيس لواء حرس للحدود موثوق به «قوميًا»، وحصر توزيع الأراضي المستولى عليها من مؤسسة الإصلاح الزراعي، والعائدة إلى رؤساء العشائر العرب بأبناء العشائر العربية التي يتزعمها أولئك الرؤساء المشمولون بالاستيلاء، وإرجاء عمليات توزيع أراضي الإصلاح الزراعي حتى بتّ دعاوى الملاكين التي كانت بالمئات، ويستغرق بتّها سنوات طويلة، تجعل من الإصلاح الزراعي حبرًا على ورق. قارن بنص برنامج إصلاح منطقة الجزيرة، في: **الأيام**، ٧/ ١١/ ١٩٦٢.

(١٧١) تصريح سعيد السيد، في: **الأيام**، ٨/ ١١/ ١٩٦٢.

قيادة فرع حزب البعث في محافظة الحسكة تبنت دراسة أعدها محمد طلبة هلال رئيس الشعبة السياسية في الحسكة تحت عنوان «دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية، الاجتماعية»، السياسية لعرضها على المؤتمر القطري الأول، وكانت في الكثير من نقاطها استمرارًا تطويريًا لمشروع «إصلاح الجزيرة» الذي تبنته حكومة خالد العظم قبل سقوط العظم الأخير.

طرحت الدراسة استئصال «المشكلة الكردية» في الحسكة من خلال برنامج تعريب شاملٍ يقوم على: «تهجير السكان الأكراد إلى الداخل وتوزيعهم، واعتماد سياسة «التجهيل أي عدم إنشاء مدارس أو معاهد علمية في المنطقة». وإجلاء كل من لم تثبت جنسيته، وتسليم كل مزدوجي الجنسية لبلدان جنسيتهم الأصلية، وخنق الأكراد اقتصاديًا بعدم تأجيرهم أو تمليكهم أي أراض من أراضي الإصلاح الزراعي، وشن حملة ضدهم لـ «خلخلة وضعهم»، واستبدال المشايخ الأكراد بمشايخ عرب، وضرب الأكراد بعضهم ببعض، وإسكان عناصر من عشيرة شمر في المناطق الكردية الحدودية، و«جعل الشريط الشمالي للجزيرة منطقة عسكرية كمنطقة الجبهة بحيث توضع فيها قطعات عسكرية مهمتها إسكان العرب وإجلاء الأكراد وفق ما ترسم الدولة من خطة»، وإنشاء «مزارع جماعية عربية» مسلحة على غرار المستوطنات اليهودية تمامًا، وعدم السماح لمن لايتكلم العربية بأن «يمارس حرية الانتخاب والترشيح في المناطق المذكورة»، ومنع إعطاء الجنسية السورية مطلقًا لمن يريد السكن في تلك المنطقة مهما كانت جنسيته عدا الجنسية العربية[١٧٢].

تبنت قيادة فرع الحسكة البعثية مقترح هلال لعرضه أمام المؤتمر القطري الأول للحزب في سورية (أيلول/سبتمبر ١٩٦٣)، لكن قيادة المؤتمر رفضت إدراجه في جدول الأعمال، فغدا خارج النقاش[١٧٣]؛ لكن القيادة القطرية أعادت رسلان مرةً ثانيةً عام ١٩٦٥ محافظًا للحسكة. وفي

---

(١٧٢) محمد طلب هلال، «دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية، الاجتماعية، السياسية،» ١٢/ ١١/ ١٩٦٣، ص ٣٠ ـ ٤٠. وهلال هو ملازم أول: رئيس الشعبة السياسية في الحسكة.

(١٧٣) مقابلة في شباط/ فبراير ٢٠٠٩ مع منير الحمش، أمين فرع الحسكة يومئذٍ وعضو المؤتمر القطري الأول.

خلال فترته عملت القيادة القطرية بدءًا من عام ١٩٦٦ على دراسة فكرة «الحزام العربي» طردًا مع تنفيذ السوفيات لمشروع سد الفرات. وتشير دراسة أعدها مكتب الفلاحين القطري في أواخر عام ١٩٦٦ إلى أن مساحة الحزام العربي بلغت نحو (٣,٠٠١,٩١١) دونمًا، تمتد من المالكية (ديريك) على الحدود الإدارية بين محافظتي الحسكة والرقة، وقريتي تل جليلة وراجان، بعمق (١٠) كم. وأن معظم من يقطنها من الأكراد «الذين هاجروا إلى هذه المنطقة من تركيا والعراق»، وأن نحو (٢٥) ألف نسمة من أكرادها مسجلون بوصفهم أجانب وتقع هذه الأراضي برمتها في الخط المطري الذي يتصادف مع خط الحدود السورية ـ التركية[١٧٤].

أخذت مياه بحيرة الأسد تغمر بدءًا من عام ١٩٦٩ أراضي عشائر الولدة في الفرات الأوسط، وقد أجرت الحكومة السورية إحصاء شاملًا تناول نحو (٢٠) ألف عائلة تقطن في المناطق المغمورة، واتخذت في البداية قرارًا بإسكانهم في قرى نموذجية شيدتها الدولة خصيصًا لهم في منطقة البليخ والفرات حيث كان مقررًا لهم أن يستغلوا الأرض بحسب نظام كولخوزي. غير أن القرويين الذين ينتسبون جميعًا إلى عشيرة الولدة والبوشعبان ـ رفضوا رفضًا قاطعًا مغادرة أراضيهم»[١٧٥]. وحين أرغمت السلطات من وصله الغمر، فإنهم لم يرحلوا إلى الحسكة بل توجهوا نحو نطاقاتٍ لا تطالها مياه البحيرة في الغرب أي إلى الشامية وإلى الشرق في اتجاه البادية، لكن الأراضي التي أخذوا يزرعونها كانت من العقم بدرجة لا تسمح بتأمين معيشتهم، من هنا ارتضت أغلبيتهم الانتقال إلى منطقة «الحزام العربي»، بينما رفض آخرون الانتقال وهاجروا إلى مدينة الرقة[١٧٦].

---

(١٧٤) تقرير رئيس مكتب الفلاحين القطري، كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ أورده: وائلي، «المسألة الكردية في سورية،» ص ٢٢ و٢٤.

(١٧٥) صونيا فرا ولوك ويللي دوهوفل، **الرقة وأبعادها الاجتماعية**، ترجمة عبد الرحمن حميدة (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨٢)، ص ٨٠ ـ ٨١.

(١٧٦) المصدر نفسه، ص ٨٠ ـ ٨١، قارن بـ: مارديني، **محافظة الحسكة: دراسة طبيعية تاريخية بشرية اقتصادية ـ تحولات وآفاق مستقبلية**، ص ٨٨. وكانت عشيرة الولدة تسكن على ضفتي الفرات بدءًا من عارودة الوقعة على مسافة (٢٥) كم إلى الشمال من مسكنة حتى ما بعد الرقة (من شروحات حميدة لكتاب الفرا ودوهوفل، **الرقة وأبعادها الاجتماعية**، ص ١٣٦).

لم يرحل بقية فلاحي الغمر عام ١٩٧٣ إلى القرى الجديدة التي حددتها الحكومة لهم إلا مرغمين بعد أن بدأت المياه تغمرهم بالفعل، ويمكن تقدير الحجم الإجمالي الذي أُسكِنَ في منطقة الحزام العربي بـ (٤٠٠٠) أسرة تضمّ نحو (٢٤) ألف نسمة كحد أقصى، ومنحوا حيازات على أساس نسبي بقدر الحيازات التي شملها الغمر[١٧٧]. ولم يمثّل هذا الحجم تغييرًا أو حتى تعديلًا في التركيبة الإثنية الديمغرافية للجزيرة السورية، لكن السياسات البعثية الضوضائية بالخطاب القومي الصاخب صبغته قوميًا باسم «الحزام العربي». بلغ عدد قرى «الحزام العربي» (٤٢) قريةً، وروعي في قراه وضع قرية عربية بين كل قريتين أو ثلاث قرى كردية، وأنشئت هذه القرى بمجملها على أراضي الدولة الخالية من العمران، والمستولى عليها من مؤسسة الإصلاح الزراعي، وكانت تعود في الأصل لملاكين عرب وأكراد. وبالتالي لم ينشأ أي منها مكان أي قرية كردية عامرة، ولم يُهجَّر أي فلاح كردي، لكن الضوضاء القومية الكردية بالغت في ظروف الشعور بالقهر والحرمان بأخطار هذا المشروع على الوجود الكردي في الجزيرة. وكانت السياسات التعريبية شكلية ولفظية أكثر مما هي سياسات قومية بالمعنى الكمالي الذي جرى في تركيا مثلًا، وتمثل أساسًا بإطلاق أسماء مجيدة قوميًا على بعض القرى، بينما حملت بعض القرى الاسم الكردي نفسه لكن مع إضافة كلمة الغمر[١٧٨].

خلاصة تحليل وتركيب

نتج من نظام الدول الذي كرسته معاهدة لوزان دوليًا على أنقاض الدولة العثمانية المنهارة نشوء مشكلات الأقليات الأرمنية والكلدو ـ آشورية والكردية. وقد تساقطت كل هذه المشكلات بصورة كثيفة ومباشرة

---

(١٧٧) محادثة مع محمود حديد في ٣ أيار/ مايو ٢٠١١ في دمشق.

(١٧٨) مقابلة مع محمود حديد في ٣ أيار/ مايو ٢٠١١ في دمشق. يشير مكدول إلى أن خطة «الحزام العربي» تضمنت تهجير نحو (١٤٠) ألف كردي من منطقة الحزام على أن يحل مكانهم المغمورون. انظر: مكدول، **تاريخ الأكراد الحديث**، ص ٧٠٦، لكن هذا لم يحدث قط، كما أن الحجم الأقصى للمغمورين لم يكن يتجاوز (٢٤) ألف نسمة.

في سورية «الانتدابية» الفرنسية، التي صمم فيها الفرنسيون قبل احتلالهم وبعده مباشرةً سياسةً إثنيةً خاصةً تقوم على «قومنة» الهويات الفرعية الخصوصية. وكان تساقط المشكلة الكردية من أكثر وقوعات هذه الهجرات ـ المشكلات كثافةً وتأثيرًا بحكم عدم استسلام الشعب الكردي للمصير الذي وضع فيه، والسياسات الإثنية الفرنسية الأرمنية والكلدو ـ آشورية والكردية لخلخلة التوازن الديمغرافي ضد المدن الداخلية السورية التي تتركز فيها الحركة الوطنية السورية. وقد كثفت السياسات الإثنية الفرنسية مشروعها كله في مشروع تأسيس كيان مسيحي ـ كردي في الجزيرة السورية «العليا»، تلاعبت فيه بالأكراد بأن وعدتهم بكيان كردي كما تلاعبت فيه بالسريان الكاثوليك بأن منحتهم وعدًا موازيًا، أو دمجت بين الوعدين، بقدر ما وعدت رؤساء العشائر العرب بشراكة ومكانة كبيرتين في هذا الكيان في ما يمكننا وصفه بخطة إنشاء كيان سرياني ـ كردي ـ بدوي في الجزيرة السورية.

نجحت السياسات الفرنسية في إعمار الجزيرة بموجة الهجرات، لكنها سرعان ما استخدمت هذا النجاح لتقويض العهد الوطني الأول، ومحاولة تأسيس كيان مستقل بالفعل تحت الانتداب الفرنسي. لكن هذا المشروع سرعان ما تحطم أمام معارضة السريان وحي الأكراد فيدمشق له بالتضافر مع معارضة الحركة الوطنية له، وبروز الفيتو التركي على قيام هذا الكيان.

حصدت سورية خصوصًا ثمن السياسات القومية التركية الكمالية ضد المسيحيين والأكراد في استقبال هجراتهم الاضطرارية. وقد أبدى المجتمع السوري تسامحًا كبيرًا مع استيعاب هذه الهجرات، في الوقت الذي استثارت فيه حساسيته السياسية القومية بالنظر إلى استخدام سلطات الانتداب الفرنسي هذه الهجرات في مواجهة الحركة الوطنية. وقد تميزت الهجرات الكردية بين هذه الهجرات برمتها، وخلال الفترة الواقعة بين النصف الثاني من العشرينيات وأواخر الخمسينيات بأنها الأكثر حساسيةً، لا بسبب تدفقها الكثيف، وتعدد موجاتها فحسب، بل وبسبب تطلعاتها القوموية الخاصة لضم سورية إلى كردستان الكبرى المجزأة بين تركيا

والعراق وإيران، وبالتالي اصطناع مشكلة كردية قومية في سورية. وقد أبدت السياسات السورية في الخمسينيات قلقًا من ارتفاع وتيرة الهجرة، لكن الأمر لم يتحول إلى سياسة تمييزية ضد الأكراد إلا مع الإحصاء الاستثنائي الذي أنتج مشكلة «أجانب تركيا» في التركيبة الوطنية السورية.

لقد حاول المتطرفون القوميون الكلاسيكيون في زمن حكومة خالد العظم (١٩٦٢ ـ ١٩٦٣) كما حاول القوميون المحدثون في زمن حكومات البعث بعد حركة الثامن من آذار/ مارس ١٩٦٣ أن يفرضوا على الحكومات الانفصالية والبعثية على حد سواء سياساتٍ إفنائيةً متطرفةً ضد الأكراد. لكن ما من حكومةٍ سوريةٍ قط مارست ذلك.

الفصل الرابع

الأكراد على طرفي الحدود العربية ـ التركية التداعيات السياسية والاجتماعية

ناظم يونس عثمان

تتشارك تركيا والعرب عمومًا، والعراق خصوصًا، بقواسم متعددة، منها عوامل التاريخ والجغرافية والدين والحدود والمياه والمصالح الاقتصادية والتجارية؛ لكن يبقى العامل الكردي من بين أهم وأقوى العوامل والمتغيرات المؤثرة في سياسة كِلا الطرفين تجاه الآخر.

ولكي نفهم الحاضر وكيفية التعامل معه ونستوحي المستقبل وكيفية التفاعل معه، لا بد من تحليل الماضي القريب ودراسته وتحديد معالمه، لأن الابتعاد عن السياقات والخلفيات التاريخية للمشكلة أوقع الكثير من القادة والسياسيين والمهتمين بالشأن الكردي في أخطاء فادحة ومشاكل جمّة.

يمثّل الأكراد، منذ أقدم العصور، أحد أكبر المكونات السكانية والأساسية في منطقة الشرق الأوسط، وأدّوا دورًا بارزًا في تكوّن تاريخ المنطقة وجغرافيتها. لكن الأحداث والمتغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، عقب الحرب العالمية الأولى، وما ترتب عنها من قيام وظهور الكيانات الجديدة لمعظم شعوب المنطقة وقومياتها، وحرمان الشعب الكردي من الحقوق السيادية وتوزيعهم جغرافيًا على الدول الناشئة حديثًا. بدأت هذه الكيانات المستقلة تعامل الأكراد بالتجاهل حينًا وبالإنكار غالبًا وبوصفهم غرباء دومًا. وقد تفوقت الحكومات التركية المتعاقبة بعد تأسيس

الدولة الكمالية، على دول الجوار التي يقطنها الأكراد، في سوء معاملة مواطنيها من الأكراد طوال عقود القرن الماضي.

تضمّ تركيا نصف أكراد العالم، وأكثر من نصف مساحتها تركيا يقطنها الأكراد، ونظرًا إلى المقومات التي تمتلكها تركيا، من موقع جيوستراتيجي وجيوسياسي وطبيعة نظامها الديمقراطي ودورها الفاعل والمؤثر في السياسة الإقليمية والدولية، فإن تأثيرها ودورها في رسم مستقبل الكرد في بقية الدول المجاورة لا يمكن تجاهلهما، ولا سيما في مستقبل إقليم كردستان العراق، وهي الأسباب ذاتها التي دفعت بحكومة أنقرة إلى أن تتعامل بصورة وثيقة مع «كيان الأمر الواقع» الكردي في شمال العراق منذ عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠٠٣، ثم عزوفها بسبب المتغيرات المستجدة على الساحة العراقية عن إقامة أي نوع من العلاقات مع الكيان نفسه بعد عام ٢٠٠٣، باستثناء بعض الجوانب الاقتصادية والتجارية.

تحاول هذه الدراسة قراءة تأثير العامل الكردي في طرفي الحدود العراقية ـ التركية، وبيان طبيعة المواقف والمسارات المتبعة من حكومتَي بغداد وأنقرة في شأن مستجدات الساحة الكردية في البلدين، كما تحاول إلقاء الضوء على توجهات السياسة التركية من تطورات القضية الكردية في العراق بعد أحداث عام ١٩٩١، وإقامة منطقة «الملاذ الآمن» لكرد العراق، وما تلاها من تطورات ومتغيرات على الساحتين العراقية والتركية التي انعكست سلبًا على الشعب الكردي في البلدين.

أما القسم الثاني من الدراسة فيتناول انعكاس عملية احتلال العراق عام ٢٠٠٣ من الولايات المتحدة ودول الحلفاء، على الساحة الكردية في البلدين، وتصاعد الدور الكردي على الساحة العراقية، وتوثيق العلاقات الأميركية ـ الكردية التي جاءت بالتضاد مع سياسة الأتراك حيال العراق والكرد.

أولًا: سياسة تركيا تجاه المشكلة الكردية في العراق (١٩٩١ ـ ٢٠٠٣)

وجدت تركيا نفسها، منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين، أمام واقع جديد فَرضَ عليها موقفًا مزدوجًا في الداخل والخارج، ففي آذار/

مارس ١٩٩١، شهدت تركيا وصول الآلاف من الأكراد العراقيين الذين تركوا مدنهم وقراهم في اتجاه الحدود التركية ـ الإيرانية، خوفًا من بطش نظام الحكومة العراقية[١]، في إثر انسحاب القوات العراقية من الكويت، وانتصار دول التحالف في حرب الخليج الثانية[٢]. وعليه، تعيّن على حكومة أنقرة إقامة توازن دقيق بين مصالحها الأمنية والقومية العليا من جهة، والتضامن مع التحالف الغربي من جهة أخرى. ففي نيسان/ أبريل ١٩٩١، أعلن رئيس الجمهورية التركية توركوت أوزال أن المجتمع الدولي تعهد بإقامة «ملاذ آمن» للأكراد على الجانب العراقي من الحدود، شرط تعهد الحلفاء بعدم السماح بقيام أي كيان سياسي كردي. ولقيت هذه الدعوة ترحيبًا دوليًا واسعًا وسريعًا، وأصدر مجلس الأمن الدولي قراره الرقم ٦٨٨ في الخامس من نيسان/ أبريل ١٩٩١، الذي طالب الحكومة العراقية بوقف القمع ضد السكان المدنيين من الأكراد، والسماح بوصول المنظمات الدولية الإنسانية إلى المنطقة، وتحديد منطقة الحظر الجوي للطيران الحربي العراقي في المناطق الواقعة شمال خط العرض ٣٦، وأطلقت على هذه العملية مصطلح عملية توفير الراحة (Provide Comfort Operation)، وانبثقت هذه العملية من قاعدة أنجرليك التركية[٣].

وقد اشتركت القوات الأميركية والبريطانية والفرنسية في اختيار المنطقة الآمنة وحمايتها، بحيث تقع على مقربة ١٥ كم من الحدود التركية، وهي

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد صادق الصبور، **الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي** (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص ٨٩ وما بعدها.

(٢) أعلن الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الأب انتهاء عملية عاصفة الصحراء في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٩١، فانتهز الشعب الكردي في العراق هذه الفرصة للتخلص من سيطرة السلطة العراقية على المنطقة الكردية، حيث قامت الانتفاضة الشعبية في معظم مدن وقصبات منطقة كردستان في آذار/ مارس ١٩٩١، وبعد توقيع الحكومة العراقية مع دول الحلفاء وثيقة وقف إطلاق النار بين الجانبين، حاول الجيش العراقي استعادة سيطرته على منطقة كردستان، ما دفع بالكرد إلى ترك ديارهم والتوجه نحو الحدود الدولية لتركيا وإيران. للتفاصيل، انظر: مصطفى الأنصاري، **العراق والأمم المتحدة، ١٩٩٠ ـ ١٩٩٧** (بغداد: منشورات بنك المعلومات العراقي، ١٩٩٨)، ص ٣٠ وما بعدها، وعبد الحسين شعبان، **السيادة ومبدأ التدخل الإنساني** (أربيل: مطبعة جامعة صلاح الدين، ٢٠٠٠)، ص ٢٩ وما بعدها.

(٣) بشتيوان علي عبد القادر، «القيمة القانونية الدولية لقرار مجلس الأمن الدولي المرقم ٦٨٨ لسنة ١٩٩١،» **مجلة جامعة كويه**، العدد ٧ (٢٠٠٧)، ص ٨٩.

تمتد في وادي نهر دجلة بمسافة ٤٠ كم شمال العراق و٦٠ كم على طول الحدود التركية العراقية، وبلغت مساحة المنطقة الآمنة نحو ٢٤٠ كم٢ ومركزها زاخو(٤).

أثناء هذه التطورات المتسارعة على الساحة الكردية في العراق، وجدت حكومة أنقرة نفسها أمام واقع جديد لا بدّ معه من مراجعة سياستها إزاء القضية الكردية في تركيا، حيث أقرّ المجلس الوطني التركي (البرلمان) في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩١ مشروع قانون الإرهاب وقانون العفو المشروط، وبموجب القانونين سمحت حكومة أنقرة التحدث باللغة الكردية، وأصدرت العفو عن ٤٦ ألف سجين بينهم من شاركوا في عمليات تصفها الحكومة التركية بـ «الإرهابية»(٥) لحزب العمال الكردستاني(٦).

وبعد بضعة أشهر من صدور قرار مجلس الأمن ٦٨٨، سحبت حكومة بغداد في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٩١ كل وحداتها الإدارية والعسكرية من المنطقة الكردية، ما أوجد فراغًا قانونيًا وسياسيًا وإداريًا، ومهّد الوضع الجديد أرضية صالحة لإنشاء إدارة كردية مستقلة من الجبهة الكردستانية(٧)

---

(٤) عبد الله الأشعل، **الأمم المتحدة والعالم العربي في ظل تحول النظام الدولي** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٧)، ص ١٣٠.

(٥) سعد ناجي جواد، **دراسات في المسألة القومية الكردية** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٥)، ص ٤٣.

(٦) تأسس حزب العمال الكردستاني في مدينة ديار بكر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، وأُعلن رسميًا في شباط/فبراير ١٩٧٩، وهو حزب ذو ميول انفصالية وتوجهات ماركسية، وفي ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٤ بدأ الحزب أول حركة مسلحة ضد القوات التركية في ولاية هكاري تحت شعار «أطلق واهرب»، ويختصر اسمه بـ(P.K.K) بمعنى (بارتي كاركراني كردستان ـ Party Karkarani Kurdistan). للتفاصيل، انظر: عبد الفتاح علي يحيى، «حزب العمال الكردستاني في تركيا: نشأته وتطوره،» في: **القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار** (الموصل: جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، ١٩٩٤)، ص ١٢٠ وما بعدها.

(٧) كانت الجبهة الكردستانية تتألف من مجموعة من أحزاب تضم: الاتحاد الوطني الكردستاني، الحزب الديمقراطي الكردستاني، الحزب الاشتراكي الكردي (باسوك)، الحزب الاشتراكي لكردستان العراق، حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، حزب كادحي كردستان، الحزب الشيوعي العراقي، الحركة الديمقراطية الآشورية. انظر: **مجموعة من القوانين والقرارات الصادرة عن المجلس الوطني لكردستان العراق** (أربيل: المجلس الوطني لكردستان العراق، ١٩٩٧)، ج ١: **الفترة من ٤/٦/١٩٩٢ لغاية ٣١/١٢/١٩٩٢**، ص ٢٠.

كسلطة أمر واقع[٨]، التي بادرت بإجراء أول انتخابات نيابية حرّة لانتخاب ممثلي الشعب في المناطق الكردية في ١٩ أيار/ مايو ١٩٩٢، وعلى إثرها انتُخب مجلس وطني كردستاني، وأُلّفت الحكومة الأولى في الإقليم في ٥ تموز/ يوليو ١٩٩٢[٩]. وبعد مرور خمسة أشهر على تأليف البرلمان، أقر بإجماع أعضائه «كردستان» إقليمًا فدراليًا ضمن الدولة العراقية[١٠].

بعد هذا القرار الكردي المنفرد، أدركت حكومة أنقرة أنها أصبحت في مواجهة مصالح وخيارات متناقضة، فلم يعد أمامها إلا تبنّي سياسة تُبقي على سلطة الحكم الذاتي «الفدرالي» القائم فعلًا في كردستان العراق، شرط أن تبقى في حالة من الضعف تحول دون خلق دولة كردية، وأن تكون هذه السلطة على درجة من القوة والإمكانات تكفي لمنع حزب العمال الكردستاني من الحصول على موطئ قدم قوي له إلى الجنوب من الحدود التركية.

تمشيًا مع هذا المسعى، بادرت حكومة أنقرة فتح اتصالات مباشرة مع القادة الأكراد في العراق، حيث كان هناك ممثلان أو سفيران موقتان يمثّلان أكراد العراق منذ عام ١٩٩١، وكانا حاضرين في أنقرة وهما سفين دزهيي من الحزب الديمقراطي الكردستاني، وسركل قزاز ممثلًا الاتحاد الوطني الكردستاني[١١]، ونجحت تركيا - إلى حد ما - في الحصول على تعهدات شخصية ورسمية من الزعيمين الكرديين جلال طالباني ومسعود البارزاني، في أثناء زيارتهما إلى أنقرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، بقطع الدعم عن حزب العمال الكردستاني في مقابل المساعدة التركية في إقامة علاقات سياسية

(٨) شورش حسن عمر، **خصائص النظام الفدرالي في العراق: دراسة تحليلية مقارنة** (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٩)، ص ٨٣.

(٩) سرهنك حميد البرزنجي، **انتخابات إقليم كردستان بين النظرية والتطبيق** (أربيل: مؤسسة موكرياني، ٢٠٠٢)، ص ٢٨٣.

(١٠) الفقرة الثانية من المادة (٥٦) من قانون المجلس الوطني لكردستان العراق الرقم (١) لعام ١٩٩٢.

(١١) وهرام بتروسيان، **سياسة تركيا تجاه كردستان العراق وأمريكا، ١٩٩١ - ٢٠٠٣**، ترجمه عن الفارسية نزار أيوب كولي (دهوك: جامعة دهوك، مركز الدراسات الكردية وحفظ الوثائق، ٢٠٠٨)، ص ١٠.

مباشرة بين الأكراد والإدارة الأميركية[١٢]. ونتيجة لهذه التفاهمات بين الطرفين، حصل البارزاني والطالباني، بعد لقائهما الرئيس التركي أوزال، على جوازي سفر دبلوماسيَّين للانتقال إلى دول العالم، وعلى أن يشرعا في الضغط على برلمان كردستان بإصدار قرار في شأن إخراج حزب العمال الكردستاني من قواعدها داخل أراضي كردستان العراق، وبالفعل صدر القرار الذي نُفّذ في بداية تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢[١٣]، الذي تسبب في حدوث مصادمات مسلحة بين قوات البشمركة العائدة إل الحزبين الكرديين، الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وبدعم لوجستي من القوات التركية من جهة، ومقاتلي حزب العمال الكردستاني من جهة أخرى، ودُفعوا خارج مناطق برادوست ونيروه وريكانور واندوز والعمادية وزاخو[١٤]. مهّدت تلك المصادمات لبداية التعاون الوثيق والدوري وبناء الثقة بين قادة الأكراد والجيش التركي، لتتخذ لاحقًا صفة تفاهمات ولقاءات دورية منتظمة بين قادة أكراد العراق والمسؤولين الأتراك، وغدت سمة بارزة طوال فترة التسعينيات من القرن الماضي.

ولتصحيح مسار سياسة تركيا إزاء مواطنيها الأكراد، ونتيجة للمستجدات السياسية والعسكرية في كردستان العراق، بدأت حكومة أنقرة،للمرة الأولى تتعاطى مع مصطلحات خاصة بالأكراد بصورة علنية ورسمية مثل «الأكراد» و«المسألة الكردية»، كما اعترف الرئيس التركي أوزال علنًا بأنه قابل قيادات كردية عراقية، وأخبرهم بأنه يؤيد «استعادة حقوق الأكراد بموجب نظام ديمقراطي سواء كان على شكل فدرالي أم كونفدرالي أم على شكل حكم ذاتي»[١٥]. ويبدو أن أوزال حاول أن يتبع دبلوماسية هادئة ومرنة مع أكراد العراق، وأن إيحاءاته عند لقائه زعماء الكرد العراقيين، بأنه مع نظام فدرالي

---

(١٢) بيار مصطفى سيف الدين، **تركيا وكوردستان العراق: «الجاران الحائران»** (دمشق: دار الزمان، ٢٠٠٩)، ص ١٤٦.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

(١٤) بيار مصطفى سيف الدين، «المسألة الكردية في العلاقات الأميركية ـ التركية، ١٩٩١ ـ ١٩٩٩،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، ٢٠٠٩)، ص ١٢٠.

(١٥) هنري باركي وغراهام فولر، «المسألة الكردية في تركيا: انعطافات حاسمة وفرص ضائعة،» **شؤون الأوسط**، العدد ٦٦ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)، ص ٢٠.

للعراق كانت لها أصداء طيبة في أوساط أكراد تركيا(١٦). ففي حينها أجرت بعض الأوساط التركية شبه الرسمية استفتاء في المناطق الكردية من تركيا في أواسط عام ١٩٩٢، أظهرت نتائجه أن ٧٠ في المئة من أكراد تركيا لا يريدون الانفصال(١٧).

وقد ألقت تصريحات أوزال المؤيدة للحقوق الكردية بظلالها على توجهات حزب العمال الكردستاني وسياسته إيجابًا أيضًا، حيث سلّم عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني جلال طالباني، الذي قاد جهود الوساطة بين الحكومة التركية والحزب المذكور، وثيقة احتوت بعض التنازلات، التي مثّلت مفاجئة لكل من توركوت أوزال ورئيس وزرائه سليمان ديميريل، عندما تحدث فيها تخلي حزبه عن الانفصال والدعوة إلى إقامة جمهورية ديمقراطية واحدة، مؤكدًا أن حزبه «لا يعمل على تقسيم تركيا، بل يطالب بحقوق الشعب الكردي الإنسانية»(١٨).

عززت حكومة أنقرة دورها في كردستان العراق بخطى متسارعة، وأرسلت لجنة من الخبراء مختلف الاختصاصات إلى مناطق كردستان في عام ١٩٩٣، والتقت اللجنة الأكراد والعرب والتركمان والمسيحيين، وكان الهدف المعلن من اللجنة هو تقييم الحاجات الغذائية والصحية، لكن يبقى الأهم لاستراتيجيات حكومة أنقرة هو إقامة مكتب للاستخبارات التركية في أربيل للتنسيق مع القيادات الكردية في إطار محاربة نشاط حزب العمال الكردستاني في المنطقة وحضوره. وتمخضت الزيارة عن حصول حكومة كردستان على مبلغ ٥,١٣ مليون دولار، وفتح عدد من المدارس التركية، وتقديم المساعدات الطبية في مختلف مدن كردستان وقراها(١٩).

وقد أدرك القادة الأكراد حجم وأهمية الدور التركي في مستقبل

---

(١٦) Ugo M. Amoretti and Nancy Bermeo, eds., *Federalism and Territorial Cleavages* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2004), p. 406.

(١٧) Michael M. Gunter, *The Kurds and the Future of Turkey* (New York: St. Martin's Press, 1997), pp. 75-76.

(١٨) سيف الدين، تركيا وكوردستان العراق: «الجاران الحائران»، ص ١٤٨.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

كردستان العراق، ومدى قدرته على إقامة العلاقات الكردية مع دول العالم، ولم تكن مجاملة عندما صرح مسعود البارزاني عام ١٩٩٤ قائلًا: «نحن نرى علاقتنا مع تركيا علاقة بالغة الحيوية، وأنها بوابتنا إلى العالم الخارجي»[٢٠].

وحينما نشب الصراع الدامي والاقتتال الداخلي بين الحزبين الكرديين، الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني عام ١٩٩٤، حاولت فرنسا أن ترعى عملية المصالحة بين الحزبين، غير أن تركيا عارضت ذلك، حيث صرحت أنقرة عن قلقها من اتفاقية باريس بين الحزبين الكرديين، وبذلت كل مساعيها لمنع الطرفين من التوقيع النهائي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤[٢١]، وقد نجحت مساعيها في هذا المجال، لأنها لا ترغب في مصالحة الحزبين إلا تحت رعايتها وبعلمها المسبق، لذلك تدخلت تركيا سريعًا كوسيط لحل الخلاف بينهما، وتمخضت جهودها باشتراك حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا عن عقد اتفاقية أنقرة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦[٢٢].

فقد مثّلت تطورات الأحداث في صيف العام ١٩٩٦ تداعيات غيّرت إلى حدٍ كبير في المعادلات السياسية المعتمدة من حكومتي أنقرة وبغداد تجاه الأكراد، عندما تجدد القتال بين الحزبين الكرديين في وقت كانت تركيا تشهد فيه صعود التيار الإسلامي الجديد بقيادة نجم الدين أربكان، الذي استهل عمل حكومته بعودة اتصالاتها مع حكومة بغداد، وإرسال وفد وزاري كبير إلى العاصمة العراقية من أجل تطبيع العلاقات بين البلدين. في هذه الظروف، حاول مسعود البارزاني التقرب من الحكومة العراقية، حيث طالب استعان بها في حل «المشكلة الكردية»، وإنهاء الاقتتال بين الحزبين

---

(٢٠) المصدر نفسه

(٢١) بتروسيان، سياسة تركيا تجاه كردستان العراق وأمريكا، ١٩٩١ ـ ٢٠٠٣، ص ١٥ ـ ١٦.

(٢٢) أقرت اتفاقية أنقرة مجموعة من البنود كان أهمها تأليف قوة من التركمان والآشوريين والكرد المستقلين لمراقبة وقف عملية إطلاق النار بين قوات الحزبين الكرديين، ولم يفت الأتراك فرصة التأكيد والتوثيق على اعتبار حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية. فضلًا عن تعهد الحزبين بإجلاء مخيمات اللاجئين في مدن كردستان من عناصر حزب العمال الكردستاني. للتفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٢١.

لمصلحته، وفعلاً دخلت قوات الجيش العراقي مدينة أربيل في آب/ أغسطس ١٩٩٦، وحُسم الاقتتال لمصلحة الحزب الديمقراطي الكردستاني وأُبعِدَت قوات الاتحاد الوطني الكردستاني عن معظم أنحاء محافظة أربيل، الأمر الذي مثّل برمته رسائل جدية ذات دلائل خطيرة لكل من أنقرة وواشنطن.

دفعت التطورات المتسارعة على الساحة الكردية في البلدين، بحكومة أنقرة إلى السعي حثيثًا لدى الإدارة الأميركية لتوسيع دورها في المنطقة، فقد أرسلت وزارة الخارجية التركية رسالة إلى نظيرتها الأميركية تطالبها بإيقاف تفويضها في قوة عملية توفير الراحة لانتفاء الحاجة إليها، فوافقت الإدارة الأميركية واستبدلتها بعملية أخرى سُمّيت عملية «العين الساهرة»، الأقل أهمية وفاعلية قياسًا بالأولى[٢٣].

وبدءًا من منتصف عام ١٩٩٧، باتت غارات الجيش التركي على شمال العراق (كردستان) برًا وجوًا عملاً يكاد يكون يوميًا، وبالتنسيق الكامل مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، لضرب مقارّ حزب العمال الكردستاني وقواعده، بموجب بروتوكول خاص بين قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني والحكومة التركية[٢٤].

أدركت الإدارة الأميركية، بعد عام ١٩٩٦، حجم التحديات الجديدة التي تواجهها في المنطقة، وبدأت تكثّف جهودها لإقامة سلام نهائي في كردستان العراق، يكون أساسًا استراتيجيًا لإضعاف نظام صدام حسين، فتوالت لقاءات المسؤولين الأميركيين بالقادة الأكراد، ونجحت جهودها في إنهاء الاقتتال نهائيًا بين الحزبين الكرديين، ودعوة البارزاني وطالباني إلى واشنطن وتوقيع «اتفاقية واشنطن» في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨[٢٥].

وقد مثّلت اتفاقية واشنطن نقطة فاصلة في علاقة تركيا بكردستان

---

(٢٣) سيف الدين، تركيا وكوردستان العراق: «الجاران الحائران»، ص ١٤٩.

(٢٤) جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٧٦.

(٢٥) بتروسيان، سياسة تركيا تجاه كردستان العراق وأمريكا، ١٩٩١ ـ ٢٠٠٣، ص ٢٥.

العراق، حيث أثارت سخط حكومة أنقرة وقلقها حينما وجدت نفسها مستبعدة للمرّة الأولى من العلاقة الكردية ـ الأميركية، وكما يذكر أحمد داود أوغلو، تزايدت مخاوف تركيا وهواجسها بعد أن جمعت الحكومة الأميركية البارزاني وطالباني في واشنطن من دون إطلاع تركيا[٢٦]، التي كانت تَعدُّ نفسها الحلقة الأقوى والأكثر تأثيرًا في العلاقة بين الطرفين. وكانت الاتفاقية تثير مخاوف أنقرة من أن تؤدي إلى إقامة كيان كردي شبه مستقل ومن ثم إلى قيام دولة كردية.

لذلك كان من الطبيعي أن تردّ على ذلك بإعلانها تطبيع العلاقة مع حكومة بغداد وفتح السفارة التركية فيها. كما بدأت تشنّ عملية عسكرية واسعة النطاق في اتجاه كردستان العراق في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨، لتؤكد للجميع أنها لا تزال صاحبة الكلمة الأولى في كردستان العراق. لكن على الرغم من ذلك فإن عام ١٩٩٩ مثّل «نهاية مرحلة» في علاقة تركيا بكردستان العراق، فقد أوضح أحمد داود أوغلو ذلك بالقول إنه «بالقبض على أوجلان[٢٧]، أضحت المسألة الكردية تتعلق بالداخل التركي وإدارته، وعليه انخفضت إلى نحو كبير مخاوف تركيا من الوضع العراقي والتطورات في شماله»[٢٨]، وبداية لمرحلة جديدة كانت أهم ملامحها انحسار الدور التركي وتصاعد النفوذ الأميركي الذي أخذ يتعاظم في المنطقة ولاسيما في كردستان العراق، الذي انعكس بوضوح في دعم مؤسسات الدولة في الإقليم وتطويرها، وهذا ما مثّل أرضية للتعاون الأميركي ـ الكردي الوثيق، حيث ظهرت نتائجه العملية جليًا بعد سقوط نظام صدام حسين في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣.

---

(٢٦) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمه محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل؛ مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٠)، ص ٤٨١.

(٢٧) في ١٥ شباط/ فبراير ١٩٩٩ خطف عبد الله أوجلان وهو في طريقه إلى مطار نيروبي في كينيا إلى جنوب إفريقيا، وسلم للقوات الخاصة التركية التي وضعته في السجن الانفرادي في جزيرة أميرالي في بحر إيجه. انظر: *New York Times*, 20/2/1999.

(٢٨) أوغلو، المصدر نفسه، ص ٤٨٢.

ثانيًا: تداعيات تطورات حرب العراق على علاقات تركيا بإقليم كردستان بعد ٢٠٠٣

أدى احتلال الولايات المتحدة الأميركية العراق في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، إلى إحداث تحوُّل هائل في المعادلات الإقليمية والدولية وإلى ضرب الشراكة التركية ـ الأميركية، فتداعيات الوضع العراقي عمومًا والكردي العراقي خصوصًا، حمّلت الحكومة التركية أكثر من طاقتها، وامتناع تركيا عن المشاركة في الحرب مع أميركا على العراق أدى إلى انكسار العلاقة بين البنتاغون والمؤسسة العسكرية التركية، ورفع الغطاء الأميركي للمرة الأولى منذ خمسين عامًا، عن الجيش التركي الذي قاد جميع الانقلابات السابقة بدعم الإدارة الأميركية وتحريضها، وهذا ما عزّز موقف حزب العدالة والتنمية وحرّره من ضغوط المؤسسة العسكرية(٢٩).

كانت تركيا قد رسمت في سياستها تجاه الوضع الجديد في العراق بعد عام ١٩٩٠ مجموعة من الثوابت إزاء التعامل مع المستجدات المتسارعة في العراق وإقليم كردستان، وتتلخص هذه الثوابت والمصالح في ما يلي(٣٠):

ـ مقاومة أي مسعى يهدف إلى تقسيم العراق طائفيًا أو إثنيًا، ورفض كل محاولات ضمّ كركوك إلى كردستان في إطار الفدرالية.

ـ منع قيام دولة كردية في كردستان العراق، لما سيكون له من آثار سلبية في واقعها السياسي متمثلًا في تصاعد أكراد تركيا للحصول على الحقوق ذاتها إلى الجنوب منها.

ـ تصفية أي نفوذ لحزب العمال الكردستاني في قواعده داخل كردستان العراق.

ـ حماية التركمان في كردستان والعراق، ودعم المساعي التي تدعو إلى

(٢٩) محمد نور الدين، **تركيا: الصيغة والدور** (بيروت: دار رياض الريس للنشر، ٢٠٠٨)، ص ٨٥.

(٣٠) سيف الدين، تركيا وكوردستان العراق: «الجاران الحائران»، ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

منحهم نوعًا من الحكم الذاتي في المناطق الشمالية من العراق، وإبقائهم جيبًا تركيًا في العراق وإقليم كردستان على حد سواء.

وقد قامت حكومة أنقرة في هذا السياق بدور حيوي وفاعل في إنشاء الجبهة التركمانية[٣١] في أربيل أواخر ١٩٩٧، مستغلة ظروف الاقتتال الداخلي بين الحزبين الكرديين، ونفوذها القوي داخل الإقليم. وتضغط الحكومة التركية في اتجاه أن يكون للتركمان «كلمة» في تقرير مستقبل العراق مع الإمساك بزمام كركوك.

كانت حكومة أنقرة قد بحثت مليًا في «مسألة كركوك» مع الجانب الأميركي والقادة الأكراد العراقيين، فقد استضافت حكومة أنقرة اجتماعًا ثلاثيًا في العاصمة في شباط/ فبراير ٢٠٠٣ بين زلماي خليل زادة المنسق الأميركي للمعارضة العراقية، وجلال طالباني رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، ونيجيرفان البارزاني ممثل الحزب الديمقراطي الكردستاني، وبعض القادة الأتراك. وقد أشار الممثل الأميركي خلال الاجتماع إلى أهمية الابتعاد عن مسألتي كركوك والنفط، واتفق مع الجانبين على أن تكون مهمة الأتراك عبور الحدود العراقية لكن من دون دخولهم إلى المدن، أما مع الجانب الكردي فقد أشار إلى إبعاد القوات الكردية من المدن العراقية المهمة مثل كركوك والموصل[٣٢].

لم تدم العلاقة «شبه الطبيعية» بين كيان «الأمر الواقع» الكردي وحكومة أنقرة، التي سادت طوال التسعينيات، طويلًا، بل دخلت مرحلة خطيرة بعد تغيير نظام الحكم في العراق في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، حيث دخلت العلاقات التركية ـ الكردية (العراقية) مرحلة القطيعة مجددًا، بسبب دخول قوات البشمركة الكردية مدينتَي الموصل وكركوك، متجاهلة التحذيرات والتهديدات التركية بعدم الإقدام على ذلك. وزاد من توتر

---

(٣١) انضوت تحت لوائها كل من الحزب الوطني التركماني العراقي وحزب توركمن ايلي وحركة المستقلين التركمان، ثم شهدت انضمام أحزاب وحركات وجمعيات سياسية وثقافية واجتماعية تركمانية أخرى تجاوز عددها العشرة.

(٣٢) بتروسيان، سياسة تركيا تجاه كردستان العراق وأمريكا، ١٩٩١ ـ ٢٠٠٣، ص ٦٥.

العلاقات بين الطرفين ما حققه الأكراد من مكاسب دستورية وسياسية على الساحة العراقية[٣٣].

وتكمن الهواجس التركية من أنشطة الأكراد في إقليم كردستان العراق في وجود كتلة بشرية تتجاوز الخمسة ملايين كردي، محاذية وعلى امتداد منطقة الجنوب من حدودها حيث يقطن مواطنوها الأكراد، فضلًا عن أن الأكراد في العراق قد قطعوا شوطًا كبيرًا في سبيل تجسيد هويتهم الثقافية والقومية، وتبلورت في اكتسابها أبعادًا سياسية وقانونية بعد ١٩٩١. وهكذا عُدّت التجربة الكردية في كردستان العراق من أهم المتغيرات المؤثرة في القضية الكردية داخل الوطن التركي، فبعد أن حققوا مكاسب سياسية مهمة على الساحة العراقية، أصبح لديهم تأثير قوي ونفوذ واسع على الأكراد في تركيا وكذلك سورية وإيران؛ لهذا وجدت حكومة أنقرة نفسها أمام تحديات كبيرة فرضت عليها أن تتبع سياسة متوازنة إزاء مواطنيها الأكراد وإلا ستتعرض إلى أزمات خانقة يصعب عليها الخروج منها.

مع تدهور العلاقات التركية ـ الكردية، شهدت علاقات القادة الأكراد مع الإدارة الأميركية تطورًا متزايدًا وملحوظًا، وأصبح الدور التركي في انحسار واضح، بل كاد يفقد تأثيره الضعيف أصلًا في الشأن العراقي عمومًا والشأن الكردي خصوصًا، بما فيه مسألة كركوك[٣٤].

جاءت هذه المتغيرات على صعيد العلاقات التركية ـ الأميركية بسبب رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأميركية باستخدام الأراضي التركية في احتلال العراق وإسقاط نظامه، وكان ذلك بمثابة «الصدمة غير المتوقعة» بالنسبة إلى الإدارة الأميركية، حيث ترك هذا القرار «جرحًا عميقًا» في العلاقة بين الطرفين[٣٥].

---

(٣٣) سيف الدين، المصدر نفسه، ص ١٦٧.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٣٥) خليل العناني، «مع الولايات المتحدة: مصالح استراتيجية متبادلة،» في: علي حسين باكير [وآخرون]، **تركيا.. بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، إشراف مركز الجزيرة للدراسات؛ تحرير محمد عبد العاطي (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠)، ص ١٥٤ ـ ١٥٥.

وبتحقيق الأكراد المزيد من المكاسب في العراق عبر قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية عام ٢٠٠٤، والدستور العراقي عام ٢٠٠٥ والاعتراف بإقليم كردستان كيانًا ذا شخصية قانونية، ومع تقلد الأكراد مناصب حساسة ورفيعة في الحكومة العراقية الجديدة، بدأ الدور التركي على الساحتين العراقية والكردية في انحسار واضح وفقدان تأثيره. وبدأ الكثير من النخب السياسية ومراكز البحوث الأميركية العمل بجهد في اتجاه جعل الإدارة الأميركية تقلل من اندفاعها إلى التقرب من الأكراد على حساب حليفها الأقرب والأقوى أنقرة. وقد شدّد تقرير بيكر ـ هاملتون على أهمية الدور التركي في الملف العراقي، عندما أوصى التقرير بالأخذ بوجهة النظر التركية في ما يخص الاستفتاء في كركوك، عبر الدعوة إلى تأجيل الاستفتاء وإقامة سلطة انتقالية لمدة ١٠ سنوات والمشاركة في مستقبل العراق[٣٦].

وبصورة متوازنة حاولت الحكومة التركية أن تبدي اهتمامًا أوسع بالمسألة الكردية داخل أراضيها والسعي إلى إنهاء خلافها العسكري مع حزب العمال الكردستاني، حيث انعقد مؤتمر «المسألة الكردية لتركيا» في مدينة إسطنبول في آذار/ مارس ٢٠٠٦، وهو أول مؤتمر علني يُعقد بخصوص الأكراد في تركيا، وتناقش فيه المتحاورون في جميع جوانب المشكلة الكردية في تركيا، حيث تحدث في المؤتمر أحمد تورك رئيس حزب المجتمع الديمقراطي الكردي متهمًا حكومة أنقرة بأنها لا ترغب في وضع الحلول لمشكلة حزب العمال الكردستاني ونشاطه، من أجل استمرار تركيا في التدخل في التوازنات الجديدة في الشرق الأوسط ولا سيما بعد احتلال العراق، لأن كل واحد يسعى إلى نيل حصته ومكاسبه[٣٧]. كما نظمت «مبادرة السلام الديمقراطية» التركية مؤتمرًا في أنقرة في أواسط كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ حول المسألة الكردية في البلاد تحت عنوان «تركيا تبحث عن سلامتها»، وصدر عنه بيان ختامي دعا إلى إلغاء كل القيود أمام العمل السياسي للأكراد، واستخدام اللغة الكردية لغة رسمية في البلاد[٣٨].

---

(٣٦) نور الدين، تركيا: الصيغة والدور، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥.
(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.
(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٨١ ـ ١٨٣.

يبدو أن المساعي التركية إلى إنهاء الصراع مع حزب العمال الكردستاني لم تأتِ بنتائج ترضي حكومة أنقرة، وعليه وجدت حكومة أردوغان مع نهاية عام ٢٠٠٦ أن عليها إعادة النظر في أولويات سياستها الخارجية، فقد صرح رئيس الحكومة أردوغان، بأن الوضع في العراق في هذه المرحلة بالنسبة إلى تركيا أولوية على الاتحاد الأوروبي، وأن عملية التنسيق مع الولايات المتحدة الأميركية لم تعطِ النتائج المرجوة بضرب مقارّ حزب العمال الكردستاني وقواعده في شمال العراق. وجاءت هذه التصريحات بعد تزايد النشاط والتعاون بين زعماء الأكراد على طرفَي الحدود، فقد أدلى إبراهيم دوغدو مسؤول حزب المجتمع الديمقراطي الكردي في دياربكر، والموالي ضمنًا لأوجلان بتصريحات قومية في مطلع ربيع ٢٠٠٧، بقوله «إن أكراد تركيا سيشعرون بالفخر والسرور إذا شاركهم جلال طالباني ومسعود البارزاني احتفالات عيد نوروز هذا العام في دياربكر»، وأضاف «أن أي اعتداء تركي على كركوك هو اعتداء على ديار بكر» في إشارة واضحة إلى تهديدات الجيش التركي بالتدخل العسكري في كردستان العراق، وستكون نتائجه بحسب قوله «حربًا كبيرًا جدًا بين الدولة التركية والأكراد»[٣٩]. تأتي هذه المواقف القومية لبعض زعماء الأكراد تجاه حكومة أنقرة، بعد التصريحات العنيفة لرئيس الأركان التركي ياشار بويك أنين في شباط/ فبراير ٢٠٠٧، التي اتهم فيها الزعيمين الكرديين البارزاني والطالباني بحماية «إرهاب» حزب العمال الكردستان بداخل أراضي إقليم كردستان.

في الوقت ذاته، ذكرت صحيفة حرييت التركية في ٢١ شباط/ فبراير ٢٠٠٧ أن السبب الرئيسي لعدم دعوة الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر نظيره العراقي جلال طالباني إلى زيارة تركيا، هو العلاقة الجيدة التي تربط الأخير بعبد الله أوجلان، وكذلك دعمه الحالي لمسلحي حزب العمال الكردستاني، الذي تزايد نشاطه بكثافة أواخر عام ٢٠٠٧، ما دفع بحكومة أنقرة إلى توجيه ضربات حاسمة له داخل إقليم كردستان العراق، بدعم لوجستي أميركي واضح لتوجيه الضربات الجوية إلى معاقله داخل العراق[٤٠].

---

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٨٥ وما بعدها.

(٤٠) العناني، المصدر نفسه، ص ١٥٢.

مع بدايات عام ٢٠٠٧ بدأت حكومة أنقرة تتوجه إلى إقامة العلاقة مع حكومة إقليم كردستان بصيغ أكثر فاعلية عبر المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، كخطوة بديلة لعجزها وفشلها في إدارة الأزمة مع الإقليم عسكريًا وسياسيًا، وتمكنت بذلك من أن تحتل مكانة كبيرة في مجال الاستثمار في الإقليم حيث تجاوز ٨٠ في المئة من مجموع الاستثمارات الأجنبية فيها[٤١]. كما أن للدخول التركي إلى الاستثمار بصورة واسعة في الإقليم أسبابًا سياسية تتمثل بمحاولة إيجاد نفوذ على الأوضاع السياسية والاجتماعية، وخلق آلية مؤثرة مستقبلًا في حكومة إقليم كردستان التي ترتبط مع تركيا بخط حدودي بطول ٧٠٠ كم. ولعل أفضل وصف للعلاقة الجديدة بين تركيا وكردستان العراق ما قاله وزير التجارة التركي ظافر كاغليان: «إن التجارة هي مفتاح السياسة وتطوير علاقاتنا سيسمح بحل مشكلاتنا»[٤٢].

وهناك أسباب رئيسية تقف وراء هذا التحول الكبير في العلاقات الكردية ـ التركية[٤٣]:

ـ الرغبة المتبادلة بين الطرفين، فتركيا تسعى إلى الاستفادة من تعاظم دور الأكراد ونفوذهم على المشهد السياسي العراقي، والأكراد يرون أن إقامة علاقات ودّية مع دولة جارة مؤثرة كتركيا تمثّل بوابة نحو الغرب.

ـ محاولة أنقرة الإفادة من الأكراد العراقيين في محاربة عناصر حزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من إقليم كردستان معقلًا له لشن هجمات مسلحة ضد القوات التركية.

ـ يُعَدُّ العامل الاقتصادي مكملًا للتوافق السياسي بين الجانبين: تركيا وكردستان العراق.

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٤٢) خورشيد دلي، «تركيا وكردستان العراق.. من العداء إلى الشراكة،» الجزيرة. نت، ٢٢/١٢/٢٠١٠، <http://aljazeera.net/NR/exeres/7E5F3461-23B6-41A7-9548-6237D3A9C657.htm>.

(تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٦/٣/٢٠١١).

(٤٣) المصدر نفسه.

عليه، تُعَدُّ تركيا الشريك الأول لإقليم كردستان العراق، كون الإقليم يعتمد اعتمادًا كبيرًا على البضائع التركية إذ استورد منها ما قيمته ١٠ مليارات دولار، ووفقًا لهذا تنوي تركيا رفع حجم التبادل التجاري إلى ٢٠ مليار دولار. وبلغت أرباح المستثمرين الأتراك في الإقليم منذ ٢٠٠٣ إلى اليوم نحو ٥,٤ مليار دولار، وتتولى الشركات التركية البالغ عددها أكثر من ٨٠٠ شركة نسبة تتراوح بين ٩٠ في المئة و٩٥ في المئة من عمليات البناء والتشييد في الإقليم، وهناك ١٥ ألف عامل تركي فيه منذ ٢٠٠٣[٤٤].

كما يُعَدُّ الإقليم مدخلًا لتركيا نحو العراق، حيث إن الكثير من خطوط النفط والغاز تمرّ إلى تركيا عبر كردستان العراق، فهناك خط كركوك ـ جيهان الذي يعبُر منه ربع النفط العراقي، وهناك خطوط أخرى ستفتح في المستقبل القريب تمرّ عبر كردستان مثل خط نابوكو الذي سيُصدَّر من خلاله الغاز العراقي إلى أوروبا. كما أن احتياطي الإقليم من النفط يبلغ نحو ٤٥ مليار برميل فيما يبلغ احتياطي الغاز ٢٠٠ تريليون قدم مكعب، وهو ما يوفّر مصدرًا رخيصًا ومأمونًا لتركيا التي تستورد سنويًا ما قيمته ٢٨ مليار دولار من النفط والغاز والفحم من العراق وإيران وروسيا وأذربيجان وتركمانستان[٤٥].

أما على المستوى الثقافي والفكري والمعرفي، فلدى الأتراك حضور منذ عام ١٩٩٤، ففي كردستان ١٠ مدارس تركية في المدن الرئيسية، إضافة إلى جامعة إيشك ـ النور في مدينة أربيل وهي تابعة لمؤسسة فتح الله غلان المقربة من حزب العدالة والتنمية، ما يمكن عَدُّه امتدادًا غير رسمي للنفوذ التركي في الإقليم والمنطقة وأداة شعبية أهلية للسياسات الخارجية التركية[٤٦].

عليه، استدركت حكومة أنقرة سلبية تأثيرها في دول الجوار منذ نهاية الحرب الباردة حتى احتلال العراق، وبدأت تتبنى حكومة حزب العدالة

---

(٤٤) عبد الله عرفان، «الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان،» الأهرام الرقمي، <http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=362587>، زيارة الموقع بتاريخ ٢٦/ ٣/ ٢٠١١.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) هوشنك أوسي، «لن يكسر ظهر الكردي إلا الكردي،» نقاش، ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٨، <http://www.niqash.org/articles/?id=2321&lang=ar>، زيارة الموقع بتاريخ ٢٧/ ٣/ ٢٠١١.

والتنمية طريق التعاون الاقتصادي والاستثمار مع حكومة إقليم كردستان العراق وسيلة للسيطرة على طموحات الأكراد عبر تعميق تبعيتهم الاقتصادية أمام تركيا[٤٧]، وتزامنًا مع ذلك استمرت حكومة أنقرة في جهودها مع الحكومة العراقية وحكومة الإقليم لإنهاء أي حضور عسكري لعناصر حزب العمال الكردستاني على الحدود بين البلدين، ولتحقيق هذه الغاية قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة تاريخية إلى بغداد هي الأولى من نوعها لمسؤول تركي خلال ١٨ عامًا، وقد نجح أردوغان أثناء الزيارة في الحصول على الدعم الرسمي والعلني لحكومة نوري المالكي للتصدي لحزب العمال الكردستاني[٤٨].

خاتمة

أدركت حكومة أنقرة مدى حاجتها إلى التعامل بعقلانية مع المستجدات التي طرأت في تخوم حدودها الجنوبية بقيام إقليم كردستان العراق بعد عام ١٩٩٢، حيث قُسّم الإقليم بين الحزبين الكبيرين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، سيطر **الأول** على المناطق القريبة والمجاورة للحدود التركية، التي تبلغ نحو ٧٠٠ كم، في حين سيطر **الآخر** على المناطق القريبة والمجاورة لإيران، من هنا بدأت أنقرة تسعى بطريقة حثيثة إلى التعاون وبسط نفوذها في المناطق التي يسيطر عليها حزب الديمقراطي الكردستاني لكي توجِد حزامًا عازلًا من دون حدوث أي اتصال بين الاتحاد الوطني وحزب العمال الكردستاني، الأمر الذي رغبت تركيا بشدة في تحقيقه بوسائل متعددة على أساس أنه من ضروريات أمنها القومي؛ وحين نشب الاقتتال بين الحزبين في منتصف التسعينيات، كان من الطبيعي جدًا أن تنحاز أنقرة إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني على الرغم من ادعائها محاولة فك الأزمة وإنهاء الصراع بين الحزبين، بدليل أنها شعرت بارتياح حينما لجأ قادة الحزب الديمقراطي

(٤٧) مصطفى اللباد، «تركيا والعرب: شروط التعاون المثمر،» في: باكير [وآخرون]، **تركيا.. بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ص ٢١٦.

(٤٨) العناني، «مع الولايات المتحدة: مصالح استراتيجية متبادلة،» ص ١٥٩.

الكردستاني إلى بغداد عام ١٩٩٧، وهذا ما مثّل محورًا بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وبغداد وأنقرة مقابل محور حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وطهران، الأمر الذي أزعج الإدارة الأميركية ودفعها إلى استقطاب القادة الأكراد من الحزبين الرئيسيين من أجل توحيد الجهود لإضعاف نظام صدام حسين والعمل في ما بعد على إسقاطه.

وبهذا سعت الإدارة الأميركية إلى إقامة علاقة مباشرة مع القادة الأكراد العراقيين، وعززتها باتفاقية واشنطن عام ١٩٩٨، واستبعدت منها الطرف التركي. إلا أن أنقرة عادت شريكًا أساسيًا في العلاقات الأميركية - الكردية بعد سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣. لا يمكن لواشنطن إذن أن تتعامل مع تركيا إلا كشريك استراتيجي لا يمكن الاستغناء عنها لما تمتلكه تركيا من ثقل سياسي وجيوستراتيجي في المنطقة، ولعمق العلاقات التاريخية بين الطرفين.

تزايدت رغبة الإدارة الأميركية في تعزيز النفوذ التركي في إقليم كردستان العراق بدءًا من عام ٢٠٠٨ لتجعله في خط موازٍ لتزايد النفوذ الإيراني في جنوب العراق، واستغلت تركيا الفرصة بامتياز، حيث عمقت علاقاتها مع الإقليم على كل الصعد، إلى حدّ أصبحت فيه الأقوى نفوذًا ولا سيما اقتصاديًا واستثماريًا، بما أتاح لها المجال واسعًا في تضييق الخناق على مقاتلي حزب العمال الكردستاني سواء بالتعاون الطوعي مع حكومة الإقليم أو بصيغ أخرى. وما زيارة أحمد داود أوغلو وزير خارجية تركيا إلى الإقليم إلا تتويج وتعزيز لهذا النهج، والزيارات المتكررة والمتبادلة لكبار المسؤولين ورجال الأعمال قد صبّت في الاتجاه نفسه.

القسم الثاني

في المصالح المتبادلة (الاقتصاد وموارد الطاقة)

الفصل الخامس

وجهة نظر عربية في واقع العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية

منير الحمش

فرضيات البحث

يفترض البحث وجود حاجة ورغبة لدى العرب والأتراك في إقامة علاقات اقتصادية وتجارية متكافئة ومتطورة، تنطلق من المصالح المشتركة، وتأخذ في الحسبان التطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي، والواقع الجيوسياسي والجيو ـ اقتصادي للمنطقة التي تضمّ الدول العربية وتركيا، مع العمل على تصفية الشوائب والرواسب السلبية في هذه العلاقات.

منهجية البحث

نظرًا إلى طبيعة البحث، فقد اعتُمد على المناهج التالية:

ـ المنهج التاريخي في تتبعه تطوُّر الواقع الاقتصادي في تركيا والبلدان العربية، وواقع العلاقات التجارية وتطوُّرها خلال الحقبة الأخيرة.

ـ المنهج الوصفي التحليلي لواقع المبادلات التجارية بين الدول العربية وتركيا، اعتمادًا على المنهج الإحصائي.

ـ المنهج الاستشرافي في سعيه إلى استشراف آفاق مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الطرفين.

الدراسات السابقة

تزخر المكتبة العربية بالمؤلَّفات العربية والأجنبية، التي تعالج العلاقات العربية ـ التركية، تاريخيًا وثقافيًا واقتصاديًا. كما تخصص مراكز الدراسات العربية الكثير من أنشطتها لدراسة واقع هذه العلاقات على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية والتاريخية، وهنا لا بد من أن أوجّه الأنظار إلى ندوتين مهمتين عقدهما مركز دراسات الوحدة العربية:

الأولى عُقدت في بيروت حول العلاقات العربية ـ التركية ـ حوار مستقبلي، صدرت أعمالها في كتاب عن المؤتمر عام ١٩٩٥.

والثانية عُقدت في إسطنبول عام ٢٠٠٩ بعنوان «الحوار العربي ـ التركي بين الماضي والحاضر» ونُظّمت بالتعاون بين المركز ومركز الاتجاهات السياسية العالمية في إسطنبول والمؤسسة العربية للديمقراطية؛ وصدرت أعمالها في كتاب عام ٢٠١٠.

إمكانية استكمال البحث

الإمكانية كبيرة لاستكمال البحث، من خلال أعمال هذا المؤتمر، وما يليه من أعمال، في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وخارجه، خصوصًا من خلال التطورات الحاصلة على المستويين الإقليمي والعالمي، وفي ضوء الاهتمام الشعبي والحكومي في الدول العربية وتركيا بأهمية العلاقات الاقتصادية في ما بينهما وأهمية دورها من خلال المصالح المشتركة القائمة على علاقات عادلة ومتكافئة.

مقدمة

يأتي موضوع هذه الورقة، في إطار المحور الاقتصادي، وهو أحد محاور مؤتمر «العرب وتركيا ـ الجوار التاريخي والجغرافي» الذي عقده «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» في الدوحة.

تضمن المحور الاقتصادي إضافة إلى موضوع هذه الورقة، وفق برنامج المؤتمر، موضوعات اقتصادية وتجارية ذات صلة:

- منطقة التجارة الحرة العربية ـ التركية.

ـ آفاق الاستثمار المتبادل بين تركيا والوطن العربي.

ـ التجارة العابرة والنقل.

كما تضمن برنامج المؤتمر محورًا خاصًا حول الطاقة، وآخر حول المياه؛ وهما موضوعان لهما خصوصية مهمّة، ويقعان ضمن إطار العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية. ونظرًا إلى تخصيصهما بهذين المحورين، ستحاول هذه الورقة أن تمرّ على تلك الموضوعات، من دون الدخول في تفاصيلها، لتتاح الفرصة أمام المؤتمر لمناقشتها على نحو تفصيلي معمّق من خلال الأوراق المقدمة، سواء في المحور الاقتصادي، أم في محوري الطاقة والمياه، من دون إهمال التعرض إلى هذه الموضوعات، في ورقتنا هذه، حيثما كان ذلك ضروريًا.

ونظرًا إلى التشابك والتعقيد اللذين يحيطان بالمسألة الاقتصادية، فإن عوامل عديدة تتداخل في ما بينها (بعضها غير اقتصادي) في بلورة موضوع العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية، سواء من حيث واقع هذه العلاقات أم من حيث آفاقها المستقبلية؛ من هنا تبدو أهمية محاور المؤتمر الأخرى، وتكاملها مع المحور الاقتصادي وموضوعاته، وأعني بها: المحور التاريخي، والمحور السياسي/ الاستراتيجي، والمحور الاجتماعي.

تتحكم في العلاقات الاقتصادية بين دول العالم، مجموعة من المحددات، بعضها عامّ يحكم العلاقات الاقتصادية بين الدول، ويتعلق بالسياسات الاقتصادية للأطراف المعنية، وبعضها يتعلق بالاتفاقيات ذات الطابع الدولي، وبعضها الآخر يتصل بتوجهات التكتلات الاقتصادية (والسياسية) التي ترتبط بها أطراف العلاقات الاقتصادية، وتقع المصالح الوطنية والقومية، السياسية والاقتصادية، في مقدّمة محددات العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي عمومًا.

وقبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، كانت العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية، تقام بين تركيا وكل بلد عربي وحده من منظور المصالح الأمنية للبلدين المعنيين. وفي ضوء توجهات السياسة التركية المتطلعة إلى الغرب الأوروبي ومنطق كون تركيا عضوًا ناشطًا في

الحلف الأطلسي، فضلاً عن علاقاتها المميزة مع إسرائيل (عدوة العرب). لهذا نجد أن العلاقات الاقتصادية بين تركيا والبلدان العربية، تتجاذبها موجات من التقدم والجمود والتراجع، بما تمليه السياسات والوقائع الأمنية، وهي لا تخلو من التوترات مع هذا البلد العربي أو ذاك، وفقًا للظروف الدولية والإقليمية وللسياسات الحكومية في الجانبين.

مع التحولات العالمية، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، حصلت تغيرات وتحولات مهمة في العالم، وفي المنطقة الإقليمية التي تضمّ الدول العربية وتركيا. وبقيت هذه التغيرات والتحولات تتفاعل داخل تركيا؛ إذ ترافق ذلك مع تجدد النشاط التركي على جبهة السياسة الخارجية. ففي انتخابات تركيا عام ٢٠٠٢، استطاع حزب العدالة والتنمية أن يحصل على ٦٦ في المئة من المقاعد في المجلس التشريعي، في وقت كانت فيه تركيا تمرّ بأسوأ أزمة اقتصادية. ومنذ ذلك الوقت شهدت تركيا تحولات مهمة في سياستها الخارجية، تحت عنوان «سياسة صفر مشكلات مع الجيران».

وتبلورت السياسة الخارجية التركية، من خلال السياسة المعلنة لحزب العدالة والتنمية، التي جسّدها وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، الذي يُعَدّ المنظّر الاستراتيجي للدور الإقليمي التركي، مؤكدًا أربعة مبادئ تُمثّل الرؤية التركية لسياستها الإقليمية[١]:

- تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة.
- ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع.
- تغليب الحوار والآليات الدبلوماسية والسلمية في معالجة أزمات المنطقة.
- الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة، وطابعها المتعدّد في إطار تأكيد التعايش الثقافي والتعددية.

أحدثت استراتيجية حزب العدالة والتنمية، دينامية متصاعدة في علاقات تركيا الخارجية، وفي سياساتها الاقتصادية، كان من نتائجها أن

---

(١) بشير عبد الفتاح، «السياسة الخارجية التركية... منطلقات وآفاق جديدة،» السياسة الدولية، السنة ٤٥، العدد ١٧٧ (تموز/ يوليو ٢٠٠٩)، ص ٢٧٦.

عملت تركيا على تصفية مشكلاتها مع الدول المجاورة لها، واتجهت نحو الشرق والجنوب لتقيم علاقات جديدة، وتنسج لها الدور الذي طالما طمحت إليه.

هل غيّرت تركيا استراتيجيتها القومية بهذه التوجهات الجديدة؟ هل انتقلت من الغرب إلى الشرق، عندما فشلت في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؟

يجيب عن ذلك أرشاد هرمزلي[٢]، كبير مستشاري رئيس الجمهورية التركية، مؤكِّدًا أن تركيا لم تغيّر المحور لكنها صححته. «فتركيا عضو في منظمة شمال الأطلسي منذ الخمسينيات، وهي عضو في منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي. كما عقدت اتفاقية للتفاهم الجمركي مع دول الاتحاد الأوروبي منذ ١٢ عامًا، وهي ماضية بثبات للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي... لكن من جانب آخر، تركيا عضو فاعل في منظمة المؤتمر الإسلامي، ومن الأعضاء العشرة الأوائل في رأسمال البنك السعودي للتنمية. وهي عضو مراقب في الجامعة العربية، ولديها اتفاقية للتعاون الاستراتيجي مع دول مجلس التعاون الخليجي. كما عقدت اتفاقيات للتكامل الاقتصادي مع جيرانها العرب، كسورية والعراق، واتفاقيات كبيرة جدًا مع إيران، ولديها خطط لتنمية حجم التبادل التجاري معها بعشرات الملايين من الدولارات، ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل إن تركيا انضمّت إلى منظمة التعاون الاقتصادي التي تضمّ باكستان وإيران وأذربيجان وأرمينيا وغيرها من الدول، كما أنها عضو في دول حلف البحر الأسود... باختصار، تركيا دولة تطير بأجنحة متعددة. وهي تؤمن بمبدأ ألا تكون علاقتها بدولة معينة على حساب علاقتها بدول أخرى، وبمنطقة معينة على حساب علاقتها بمنطقة أخرى. إن السرّ في هذا التوجُّه (الجديد القديم) يكمن في إجادة تركيا فنّ الإصغاء، وعدم فرضها قانونها السياسي على دول المنطقة، ورفض الدخول في تحالفات ترى الآخر غيرًا، إنها تحضن الجميع وهي عندما تقوم

(٢) أرشاد هورموزلو، كبير مستشاري رئيس الجمهورية التركية، في محاضرة له بعنوان: «التوجهات الجديدة لسياسة تركيا الخارجية،» في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت بتاريخ ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٩، وصدرت أعمالها بكراس عن المركز ص ١٩ ـ ٢٠.

بذلك، تستند إلى ضلعين أساسيين: الضلع الثقافي أو الأساس الثقافي، والضلع الاقتصادي. وإذا اجتمع الضلعان فستحصل اللحمة المتميزة التي تربط بين هذه الدول وهذه المجموعات وهذه الشعوب».

أردنا بهذا الاقتباس، أن نضع العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ضمن المفهوم التركي، من دون أوهام عربية تجنح إلى تحميل هذه العلاقات أكثر مما هي في الواقع، أي أن توضع العلاقات الاقتصادية التركية، في إطار المصالح المشتركة، ومن خلال موقع المسألة الاقتصادية في الاستراتيجية التركية، فنضعها بالتالي في إطار الاستراتيجية العربية، والمصالح العربية. فلا نغلّبها على المصالح الوطنية والقومية، ولا يُنظر إليها كبديل لعلاقات اقتصادية مع دول أخرى إلا إذا كانت تُحقّق لنا مصالحنا ولكل حالة على حدة.

حقّقت الاستراتيجية التركية في الميدان الاقتصادي، لتركيا، توسعًا مهمًا في ميادين التبادل التجاري والاستثمار، وتحوّل العديد من البلدان المجاورة لتركيا (ومنها البلدان العربية) إلى شركاء تجاريين، يرفدون الاقتصاد التركي بحركة نشطة تدعم توجهات تركيا السياسية والاقتصادية (وهذا ما يفسره تزايد إجمالي التجارة الخارجية مع البلدان العربية كما سنرى لاحقًا).

في ضوء ذلك، تطمح هذه الورقة إلى أن تُقدّم، من وجهة نظر عربية، واقع العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية وآفاقها.

أولًا: محددات العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية

تخضع العلاقات الاقتصادية بين دول العالم، لمجموعة من المحددات المؤثرة التي تتحكم في واقع هذه العلاقات وفي مسيرتها المستقبلية.

ترسم تركيا سياستها الاقتصادية الخارجية، في إطار استراتيجيتها الجديدة، من خلال مسارات مرنة يتسع فيها هامش المناورة لما فيه مصلحة اقتصادها، وبالتالي خدمة أهدافها الاستراتيجية الأخرى. ولعل أهم هذه المسارات:

ـ استكمال مساعيها الرامية إلى الانضمام الكامل إلى المجموعة

الأوروبية، واعتراف هذه المجموعة بـ «أوروبية تركيا»، مع الحفاظ على دورها النشط في حلف شمال الأطلسي (الناتو).

ـ خلق مجال اقتصادي جديد بالتوجه نحو آسيا الوسطى، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وإضفاء الطابع الشرقي على السياسة التركية.

ـ التوجه نحو إقامة شراكات جديدة مع الدول العربية، بخلق نافذة أوسع على المستقبل في إطار «شرق أوسط جديد» يقوم بين دول المنطقة، وبإرادة هذه الدول.

وإذا كانت مساعي تركيا نحو الغرب لا تزال قائمة، على الرغم من المعارضة الأوروبية القوية لها، فقد حققت سياستها تجاه بلدان آسيا الوسطى تقدُّمًا واضحًا، عبر الجمع ما بين الدينامية الدبلوماسية والعلاقات الاقتصادية (ولا سيما بعد عام ٢٠٠٢)؛ إذ استطاعت تركيا فتح أسواق تلك البلدان وتعزيز مواقعها فيها بالتركيز في خطابها السياسي والاقتصادي على المصالح المشتركة.

أما البلدان العربية، فقد رحبت بالسياسة التركية الجديدة، واتخذت خطوات جدية في مختلف أوجه النشاط السياسي والاقتصادي. ورأت أغلبية البلدان العربية التي لها تواصل مستمر مع تركيا، أن الخيار التركي بالتوجه نحو البلدان العربية، يمكن النظر إليه على أنه فتح جديد لآفاق العلاقات، في إطار التحوُّلات الدولية والإقليمية من أجل إقامة شراكات حقيقية لمصلحة شعوب المنطقة. وبالتالي يمكن أن ينظر إلى الدور التركي على أنه يمثل عامل توازن إزاء الدور الإسرائيلي، كما يمكن أن يحقق توازنًا آخر، تشتد الحاجة إليه، مع إيران، فضلًا عن أن هذه الشراكات ستُمكّن دول المنطقة من القيام بدور أساسي في حلّ المشكلات الإقليمية من جهة، وفرض حضور هذه الدول على الساحة الدولية من جهة أخرى.

وإذا كانت النظرة الدولية إلى مشروع «الشرق الأوسط الجديد» الذي يمكن أن تقيمه دول المنطقة، بما في ذلك مشروع «البحار الخمسة» والشراكات الاستراتيجية التي يعلَن عنها بين الحين والآخر، تدفع بالكثير من التحدّيات الإقليمية والدولية إلى الواجهة، ما يحول دون تحقيقها في الأمد القصير، وربما في الأمد المتوسط؛ فإن المضي في خطوات جادة في ترسيخ العلاقات

الاقتصادية العربية ـ التركية، وإقامتها على أسسها صحيحة، أمرٌ ممكن، ومن السهل تنفيذه، وخصوصًا أن الإرادة السياسية للدول العربية وتركيا متوافرة من أجل الدفع بهذه العلاقات خطوات إلى الأمام لما فيه مصلحة كل الأطراف.

من هنا تبدو أهمية الوقوف على محددات العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية، من أجل التعامل معها ومواجهة تحدياتها وتذليل صعوباتها، وإلغاء مفاعيلها السلبية، وبالتالي بناء هذه العلاقات على أسس سليمة وواضحة لما فيه المصلحة المشتركة؛ وخصوصًا أن التباين في السياسات الاقتصادية العربية والتركية، أصبح محدودًا، بعد أن تحوّلت الدول العربية إلى تبنّي اقتصاد السوق والانفتاح، وإن بدرجات متفاوتة، ما يقرب بين التجارب الاقتصادية العربية وإمكان الاستفادة من التجربة التركية، ويفسح المجال لعلاقات متقدمة بين الطرفين، بما ينسجم مع التحولات الحاصلة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أما أهمّ محددات العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية، فنراها في:

ـ الإرث التاريخي ونظرة تركيا نحو العرب، ونظرة العرب إلى تركيا.

ـ علاقات تركيا مع الغرب الأوروبي والولايات المتحدة، وحلف الناتو.

ـ علاقة تركيا بإسرائيل.

ـ قضية إسكندرون.

ـ مسألة المياه.

ـ طبيعة النظام الاقتصادي التركي وتوجهاته.

ـ الطبيعة الريعية للاقتصادات العربية.

تبحث فصول أخرى في هذا الكتاب معظم هذه المحددات، ويكفينا في هذا الفصل أن ندرجها عناوين لا بد من أخذها في الحسبان. إلا أننا نجد من الضروري التعرض إلى المحددين الاقتصادي المتمثلين بـ:

ـ طبيعة النظام الاقتصادي التركي وتوجهاته.

ـ الطبيعة الريعية للاقتصادات العربية.

١ ـ قضية إسكندرون ومسألة المياه

لكن قبل ذلك، أشير إلى عنصرين من أهم محددات العربية ـ التركية، هما قضية إسكندرون ومسألة المياه؛ ونظرًا إلى أهميتهما، سوف نطرحهما باختصار، على الوجه التالي:

أ ـ قضية إسكندرون

لا نريد هنا، إثارة المواجع، أو وضع العراقيل أمام إقامة العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين العرب وتركيا وتطويرها، لكن في مرحلة ما، لا بد من وضع كل القضايا على طاولة البحث، ومواجهتها انطلاقًا من الرغبة الأكيدة لدى الجانبين في تجنُّب كل ما يمكن أن يسيء إلى هذه العلاقات، أو يعرقل تطورها.

تحتل قضية لواء إسكندرون جانبًا مهمًا في ضمير العرب ووجدانهم، وخصوصًا العرب السوريين، الذين يعتقدون أن فرنسا التي كانت منتدبة على سورية، تواطأت مع تركيا على سلخ لواء إسكندرون عن سورية وضمّه إلى تركيا، وقد اعترفت به فرنسا جزءًا من الجمهورية التركية بتاريخ ٢٣/ ٦/ ١٩٣٩. وفي ٣٠/ ٦/ ١٩٣٩ ألحقت تركيا اللواء نهائيًا بها، مستفيدة أيضًا من تأييد الاتحاد السوفياتي ودعمه هذه الخطوة (مقابل أطماعه في المضيقين التركيين الدردنيل والبوسفور، وتنازل تركيا عن الولايات الأرمينية السوفياتية)[٣].

ويرى الشعب السوري لواء إسكندرون، منذ الاستقلال، جزءًا لا يتجزأ من سورية، في حين يركز الجانب التركي عبر مراسلاته الرسمية مع الحكومة السورية على أن لواء إسكندرون أرض تركية، وهو يثير بين حين وآخر في ملفّ المفاوضات الثنائية المائية قضية مياه العاصي الذي يصب في لواء إسكندرون (أنطاكية) ويؤكد أنه يحتفظ بكل حقوقه المتعلقة بهذا النهر.

ومع التطور الكبير للعلاقات السورية ـ التركية في الآونة الأخيرة، اتُّفِقَ على إقامة سدّ على نهر العاصي. وقد وضع رئيسا وزراء سورية وتركيا

---

(٣) نظام مارديني، «خريطة سورية في معرض تركي تهز أنقرة: لواء إسكندرون الغائب الحاضر في المعادلة الإقليمية،» البناء (بيروت)، العدد ٨٥٣ (٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧)، ص ٣٣.

الحجر الأساس لهذا السدّ الذي سُمّي «سدّ الصداقة» في مطلع شهر شباط/ فبراير ٢٠١١، وسيروي هذا السدّ ألوف الهكتارات في الأراضي السورية وفي أراضي لواء إسكندرون، وتَعُدُّه الأوساط التركية، اعترافًا ضمنيًا اسميًا من سورية بضمّ إسكندرون إلى تركيا. وقد كتب أحد الصحافيين الأتراك في جريدة **ميلليت** التركية ما يلي[٤]:

«إن وضع الحجر الأساس لسدّ الصداقة على نهر العاصي، ثم اللقاء الحارّ بين أردوغان والرئيس السوري في حلب، كان الإشارة الأكثر تجسيدًا للمرحلة الجديدة من العلاقات بين البلدين...». وينقل الكاتب الذي كان في طائرة أردوغان التي ذهبت إلى لواء إسكندرون، انطباعات حول ارتياح تركيا لمشروع السدّ الذي يطوي صفحة من التوتُّر حول اللواء، الذي يعني ضمنًا أن سورية لم تَعُد تطالب باللواء الذي كانت تُدخله حتى ضمن خرائطها الجغرافية... من هذه الزاوية يرى الكاتب أن سدّ الصداقة «يحمل معنى خاصًا مختلفًا...».

والسؤال الآن... من وجهة نظر المواطن السوري، هل يستطيع هذا السدّ أن يُغيّر حقائق التاريخ والجغرافيا؟ وهل سيجعل تركيا تعيد النظر في موقفها من نهري دجلة والفرات؟

ب ـ مسألة المياه

تُعَدُّ مسألة المياه في الوطن العربي، من أهمّ القضايا الحساسة المتعلقة بالأمن القومي والأمن الغذائي، وهي من المسائل التي تُمثّل نقطة ضعف في الكيان العربي، بسبب مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية فضلًا عن العوامل الطبيعية.

والثروة المائية، ذات الأهمية البالغة في الأرض العربية، هي تلك التي تحملها أنهار كبرى في المقياس العالمي، مثل النيل والفرات ودجلة. وهي في مجملها أنهار تنبع من خارج الوطن العربي، وتتحكم في مجاريها العليا

---

(٤) نقل د. محمد نور الدين هذا الاقتباس إلى العربية، ونشرته جريدة السفير (بيروت)، ٨/ ٢/ ٢٠١١. والكاتب هو سميح ايديز.

دول غير عربية. ومع التغيرات المناخية، وتزايد الحاجة إلى المياه، يزداد العجز المائي في الزراعة العربية[٥]، ما يثير عددًا من المسائل على الصُعد الاقتصادية والبيئية والسياسية.

على الصعيد **الاقتصادي**، سوف تتصاعد الفجوة الغذائية لأن العجز المائي سوف يصيب بالدرجة الأولى النشاط الزراعي، وسوف تتحول مساحات واسعة من الأراضي الزراعية إلى التصحر، ما يُلحق الأذى بالإنتاج الزراعي، ويخفض من عرض المنتجات الزراعية، والغذائية منها بوجه خاص.

وعلى الصعيد **البيئي**، فإن التغيرات المناخية باتجاه الجفاف، سوف تزيد من وتيرة نقص الموارد المائية المتاحة، وتتهدد بتوسع النواة الصحراوية، كما أن تدهور الغطاء النباتي سيزيد من فاعلية جوف التربة وزحف الرمال.

أما على الصعيد **السياسي**، فإن التأثير سيكون عميقًا في ما تخلقه الأزمات الاقتصادية والاجتماعية من انعكاسات على الأوضاع الأمنية والسياسية العربية. تتمثل هذه الانعكاسات في حالة عدم الاستقرار والمزيد من التبعية الاقتصادية والغذائية والارتهان السياسي والتنازلات على حساب المصالح الوطنية والقومية؛ ذلك أن مسألة المياه تطرح بحدة إشكالية الأمن القومي العربي بأبعادها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية.

من هنا تكتسب العلاقات العربية ـ التركية، أهمية خاصة، من خلال مشاركة سورية والعراق وتركيا في أهمّ مصادر المياه في المنطقة، وهو نهرا

---

(٥) يُقدر **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨** إجمالي المخزون المائي الجوفي في الدول العربية بنحو ٧,٧ ألف مليار م٣، بينما يقدر حجم التغذية السنوية لهذا المخزون بنحو ٤٢ مليار م^{3}. يستغل منها نحو ٢٦ مليار م^{3} سنويًا. وفي ضوء الموارد المائية المتاحة وحاجة الاستهلاك. يقدر العجز المائي الحالي في الدول العربية لإنتاج الغذاء بنحو ٥٨ مليار م^{3}. ونظرًا إلى عدم القدرة على زيادة الموارد المائية المستغلة حاليًا في الزراعة التي تقدر بنحو ٢٩٦ مليار م^{3}، فإنه من المتوقع أن يصل العجز المائي في الزراعة العربية إلى نحو ٣٧٨ مليار م^{3} عام ٢٠٣٠. انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠٠٨)، ص ٤٨.

دجلة والفرات[٦]. ومنذ نشوء الدول الحديثة وحصول الدول العربية على استقلالها السياسي تباعًا، بدأت تتكون ملامح مشكلة مائية تتعلق باقتسام المياه المشتركة بين كل من تركيا وسورية والعراق؛ وقد تبلورت هذه المشكلة بفعل عاملين رئيسيين:

الأول سيطرة تركيا على منابع نهرَي دجلة والفرات.

والثاني جعل قضية المياه ضمن المشكلات السياسية القائمة بين الدول الثلاث.

دفع مشروع الغاب (GAP) التركي بهذه المشكلة إلى مقدمة بنود العلاقات العربية ـ التركية، خصوصًا بعد أن أُضيفَ إلى هذا المشروع التوجُّه التركي إل استثمار نهر دجلة انطلاقًا من إقامة سدّ أليسو، الذي دُشّن حديثًا بالقرب من مثلّث الحدود السورية ـ العراقية ـ التركية.

من شأن المشاريع التركية، التي أُقيمت وتقام حاليًا، أن تخفض من

(٦) يبلغ طول نهر الفرات من أواسط الهضبة الأرمنية شرق الأناضول، وحتى التقائه بنهر دجلة قرب البصرة نحو ٢٣٣٠ كم، يقطع منها نحو ٤٤٢ كم في الأراضي التركية، و٦٧٥ كم في سورية، و١٢١٣ كم في العراق، وإذا أخذنا في الحسبان الفروع العليا للنهر، فإن طول النهر يصل عندئذٍ إلى أكثر من ٢٨٨٠ كم، أما مساحة حوض الفرات فتبلغ نحو ٤٤٢ ألف كم^2. انظر: نبيل السمان، «مشكلة المياه في سورية،» ورقة قدمت إلى: **مشكلة المياه في الشرق الأوسط** (ندوة)، إشراف نجيب عيسى (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤)، ص ١٦٨.

وبحسب المصادر التركية، فإن متوسط تدفق النهر خلال السنوات الأخيرة، مقيسًا في محطة بلقيس كولي على الحدود مع سورية هو ٣١,٥٨ مليار م^3، وأن إجمالي تدفق النهر هو ٣٥,٥٨ مليار م^3. انظر: تركيا، وزارة الخارجية، إدارة مجاري المياه الإقليمية والعابرة للحدود، «قضايا المياه بين تركيا وسورية والعراق،» ١٩٩٧، ص ٦، نقلًا عن: منذر خدام، **الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ١٤٦.

ويبلغ طول نهر دجلة نحو ١٧٠٠ كم يقطع منها نحو ٤٤ كم في سورية على الحدود الفاصلة مع تركيا في أقصى الشمال الشرقي من البلاد، أما القسم الأعظم من مجرى النهر وحوضه فيقع في العراق، ودجلة أغزر ماءً من نهر الفرات، إذ يبلغ إيراده السنوي نحو ٤٣ مليار م^3، بحسب المصادر التركية (وزارة الخارجية التركية، «إدارة مجاري المياه الإقليمية والعابرة للحدود،» نقلًا عن: خدام)، ويحصل دجلة على الجزء الأكبر من إيراداته المائية من داخل العراق ومن إيران، بصورة إجمالية يقدر إيراد النهر من تركيا عند الحدود السورية - التركية بنحو ١٨ مليار م^3 (وبحسب المصادر التركية ٢٥ مليار م^3) بينما يحصل على ١٣,٨ مليار م^3 من الزاب الكبير (الأعلى) وعلى ٦,٩ مليار م^3 من الزاب الصغير (الأسفل) ونحو ٥ مليار م^3 من نهري ديالي والعظيم؛ كما ورد لدى السمان.

التدفق المائي لنهرَي دجلة والفرات إلى الأراضي السورية والعراقية، وقد أدى هذا، وسيؤدي مستقبلًا، إلى التأثير السلبي في الإنتاج الزراعي والمناخ عمومًا، كما سيسهم في تفاقم مشكلة الجفاف والتصحر التي تعاني منها سورية والعراق.

ومع تحسُّن العلاقات السورية ـ التركية، وُضع الحجر الأساس لمشروع سوري على نهر دجلة في ٨/٣/٢٠١١، يهدف إلى جرّ مياه دجلة لإرواء ١٨٠ ألف هكتار في محافظة الحسكة.

أصول المشكلة

تتوضح مشكلة مياه دجلة والفرات بين سورية والعراق وتركيا، من خلال ثلاثة مواقف، هي: الموقف التركي والموقف العربي وموقف القانون الدولي وسنتعرض إلى هذه المواقف باختصار.

الموقف التركي يرفض الطابع الدولي للنهرين، ويعدّهما نهرين تركيين عابرين للحدود، ولطالما ردد بعض المسؤولين الأتراك أن تركيا «سوف تبيع المياه، كما يبيع العرب النفط»[٧]. ولتحقيق ذلك فإن تركيا تُقيم وتطور مشروعات جنوب الأناضول وتشيد سلسلة من السدود ومنظومات الري. «وفي هذا السياق تطرح تركيا مشروع أنابيب السلام لتزويد البلدان العربية وإسرائيل بالمياه من نهري سيحان وجيحان التركيين»[٨].

في هذا الإطار، ترفض تركيا إخضاع نهرَي دجلة والفرات، لاتفاق سياسي أو قانوني يحفظ الحقوق المكتسبة تاريخيًا لكل من سورية والعراق، من دون انتقاص، بطبيعة الحال، من حقوق تركيا بصفتها دولة منبعًا.

وقد طالبت تركيا في الآونة الأخيرة باقتسام مياه نهر الفرات استنادًا إلى خصوبة الأراضي الزراعية في دول المجرى، بديلًا من الاتفاق القانوني.

---

(٧) خدام، المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٨) جاء ذلك في: المصدر نفسه، نقلًا عن: سيم دونا، «خط أنابيب السلام التركي،» في: جويس ستار ودانييل ستول، محرران، **سياسات الندرة: المياه في الشرق الأوسط**، ترجمة أحمد خضر (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٦)، ص ١٢١.

الموقف العربي يطالب بإخضاع النهرين لمنطق القانون الدولي ويدعو إلى الأخذ بمبدأ الحقوق المكتسبة تاريخيًا. ويرى أن المواقف التركية برزت بوضوح منذ أواسط الستينيات، تجاه النهرين مترافقة مع الطموحات التركية «بأداء دور إقليمي في الشرق الأوسط والخروج من أزماتها الداخلية»[٩]. ويرى بعض الباحثين العرب أن المياه في يد تركيا «سلاح سياسي للضغط على سورية والعراق لاتخاذ مواقف مناوئة للأكراد في تركيا (. . .) ولأداء دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط التي تريد أن تحولها إلى سوق لصادراتها الزراعية. وتستغل تركيا قوتها العسكرية، ودعم الدول الأطلسية لها، وكذلك الضعف العربي العام، والخلافات السورية ـ العراقية المؤسفة، إضافة إلى ضعف العراق (من جرّاء حرب الخليج الثانية وتاليًا بعد احتلال العراق) لتتهرب من إبرام أي اتفاق لاقتسام مياه الفرات ودجلة، بين الدول الثلاث المشاطئة لهما، سورية والعراق وتركيا، بل ترفض الاعتراف بالطابع الدولي للنهرين؛ فبحسب زعم وزير الدولة التركية كمرات إتبان، فإن نهرَي دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين، وبالتالي فلا داعي لإبرام اتفاقية لاقتسام مياههما مع الآخرين، ويكفي إبرام اتفاقية صداقة[١٠].

من وجهة النظر العربية، يُراد بامتناع تركيا عن إخضاع النهرين للمنطق الدولي «التحكم في إمدادات المياه» إلى الدول العربية على المدى البعيد[١١] تحقيقًا لأغراض سياسية واقتصادية واستراتيجية، يدخل في إطارها التطلُّع نحو الغرب والعلاقة مع إسرائيل، والقضية الكردية وقضية إسكندرون. وفي هذا السياق جاء تصريح سليمان ديميريل رئيس تركيا الأسبق في ٦/ ٥/ ١٩٩٠ الذي قال فيه «لتركيا السيادة على مواردها المائية، وينبغي ألّا تخلق السدود التي نبنيها على الفرات ودجلة أي مشكلة دولية، ويجب أن يدرك الجميع أنه لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الأنهار الدولية، فهما من الأنهار التركية

---

(٩) خدام، المصدر نفسه، ص ٢٢٧.

(١٠) عبد الله مرسي العقالي، **المياه العربية بين بوادر العجز ومخاطر التبعية: دراسة وتوثيق** (القاهرة: مركز الحضارة للإعلام والنشر، ١٩٩٦)، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

(١١) خدام، المصدر نفسه، نقلًا عن: حمد سعيد الموعد، **حرب المياه في الشرق الأوسط** (دمشق: دار كنعان، ١٩٩٠)، ص ٤٢.

حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي. . ولكل دولة الحق في استغلال مواردها كما تشاء. .»[١٢].

ويرى الجانب العربي أن المواقف التركية تخالف القواعد القانونية الدولية، ولا تخدم متطلبات حسن الجوار والتعاون الإقليمي المشترك.

كما يرى العرب أن إقامة السدود على نهرَي دجلة والفرات من دون إطلاع الجانبين السوري والعراقي، ومن دون التنسيق معهما، يُلحق الضرر بكل من سورية والعراق، لا من زاوية الإضرار بالزراعة فحسب، بل أيضًا إلى مدّ الضرر بالبيئة والتأثير في قدرة هذين البلدين على تأمين مياه الشرب لشعبيهما.

يُمكن القول بالنسبة إلى **موقف القانون الدولي**، من زاوية تاريخية، «إن القانون الدولي لأحواض الأنهار كان قاصرًا، بحيث بذل الفقهاء جهودًا ترمي إلى تسوية أوجه التعقيد فيه، وإقناع الدول بإخضاع متطلباتها المتعارضة لنظام معياريّ من المبادئ القانونية؛ لكن هذه الجهود، ذهبت أدراج الرياح»[١٣].

وفي اجتماع مدريد عام ١٩١١، ناقش القانون الدولي المسألة في أعماله، وقد جاء في المادة الثانية من إعلان مدريد ما يلي[١٤]:

ـ لا يجوز أن تُقيمَ الدولة إقام منشآت لاستغلال مياه النهر من دون موافقة الدولة الأخرى، وتُمنع كل التعديلات الضارّة بالمياه.

ـ لا يجوز إنشاء المشاريع التي تستهلك كمية كبيرة من المياه.

ـ عدم انتهاك حقوق الملاحة في النهر الدولي.

ـ لا تجوز إقامة مشاريع في دول المصبّ من شأنها إحداث فيضانات في دول المنبع.

---

(١٢) نشر التصريح في وسائل الإعلام، انظر: القبس (الكويت)، ٧/ ٥/ ١٩٩٠ على سبيل المثال.

(١٣) نوار جليل هاشم، «سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا، بعد إنشاء سدّ اليسو التركي على نهر دجلة،» **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٥٩ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩)، ص ٣٩.

(١٤) إبراهيم سليمان عيسى، **أزمة المياه في العالم العربي: المشكلة والحلول الممكنة** (القاهرة: دار الكتاب الحديث ٢٠٠٠)، ص ٢٥.

ـ على الدول المعنية تعيين لجان مشتركة دائمة، لكي تتولى درس المشاريع المقترحة إقامتها على النهر.

ولم تستطع الأمم المتحدة التوصل إلى إجماع في شأن وضع مبادئ قانونية دولية لتنظيم الأنهار الدولية، حتى إن بعض الباحثين والمهتمين وصلوا إلى قناعة بأنه يتعذّر الوصول إلى وضع مثل هذه المبادئ[١٥].

لعل النقطة الجوهرية في الاختلاف في وجهتي النظر العربية والتركية، هي في توصيف الوضع القانوني للنهرين، فالعرب يعطون النهرين الصفة الدولية، في حين لا تعترف تركيا بذلك وتُصرّ على أن مياه النهرين مياهًا تركية. فإذا ما اعترفت تركيا بدولية هذين النهرين، يعني هذا أن كل دولة تمارس سيادتها على ما يمرّ بإقليمها، مع مراعاة مصالح الدول الأخرى التي يجري فيها النهر (المصالح الزراعة والصناعية والسكانية). وهذا ما أكدته اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٥٢، حين قالت «إن الدول المشاطئة، إن كانت تملك حقوق السيادة على الجزء المارّ أو المتاخم لأراضيها من النهر الدولي، فإن هذا الحق مقيّد بحقوق تلك الدول الأخرى على هذا النهر»[١٦].

وفي عام ١٩٦٦، أقرت جمعية القانون الدولي في اجتماعها في هلسنكي ما عُرف بقانون هلسنكي في شأن استخدامات مياه الأنهار الدولية، التي تنظر إليها على أنها تعزيز لقواعد القانون الدولي القائمة في هذا الشأن «التي تنفي الانتفاع بمياه الأنهار، ما لم يكن هناك اتفاق بين دول حوض النهر الدولي في هذا الشأن»[١٧].

تعطي كل القرارات والمبادئ القانونية الدولية، أفضلية واضحة لمبدأ الاستخدام «العادل والمنصف» كما تركز على مبدأ «الضرر الملموس».

---

(١٥) منهم توماس ناف، «الصراع على المياه واستخداماتها في الشرق الأوسط،» في: بيتر روجرز وبيتر ليدون، محرران، **المياه في العالم العربي: آفاق واحتمالات المستقبل**، ترجمة شوقي جلال، دراسات مترجمة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧)، ص ٤٠.

(١٦) **الحياة**، ٢٠/١٠/٢٠٠٦.

(١٧) حسن نافعة، محرر، **المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية** (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣)، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

وفي العام ١٩٩٧، أنجزت لجنة القانون الدولي أعمالها، وأعلنت عن اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، وصادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١/٥/١٩٩٧ «حيث أيدتها ١٠٤ دول، وعارضها ثلاث دول فقط هي: تركيا والصين وبوروندي، وضمنت هذه الاتفاقية مختلف الأحكام والقواعد والمبادئ والأعراف الخاصة بمياه الأنهار الدولية»[١٨].

إلى جانب هذا، فإن هناك عددًا من الاتفاقيات والبروتوكولات التي عُقدت على مستوى ثنائي وإقليمي بين كل من تركيا وسورية والعراق، وكانت المعاهدة الفرنسية ـ التركية (١٩٣٠) قد نصّت على أن لسورية وتركيا حقوقًا متساوية في الانتفاع من مياه دجلة كونه نهرًا مشتركًا. وهذا ينطبق على نهر الفرات[١٩]. كما نصّت المادة الأولى من معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا (١٩٤٦) على تنظيم الانتفاع بمياه دجلة والفرات بين الدولتين والاشتراك في اختيار مكان الإنشاءات التي تقام في تركيا والتشاور ونقل المعلومات، وأن تُعلم تركيا العراق عن مشاريعها في بناء السدود والالتزام بالاتفاقية لخدمة مصلحة الطرفين.

عُقدت عدّة اجتماعات بين الأطراف الثلاثة، في إطار اجتماعات ثنائية أو في إطار اللجان الفنية الثلاثية، أكدت ضرورة الدخول في مشاورات حول اقتسام المياه المشتركة في حوض نهري دجلة والفرات، خصوصًا منها اجتماعات الأعوام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣.

في هذا السياق، نشير إلى الدراسات القانونية غير الحكومية وكتابات المنظمات الحكومية، وإلى العرف الدولي؛ التي تتلخص بوجود قواعد قانونية تحكم تنظيم استخدام الأنهار الدولية، تتفق جميعها على ضرورة الأخذ بالمصالح المشتركة للدول المشاطئة.

كما أن كل هذه القواعد، تشدد على فكرة مركزية مفادها، «أن الدول

(١٨) محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٢٨٢.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٩٠ ـ ٢٩١.

ملزمة بالتعاون معًا في المسائل التي تشتمل على الموارد المائية».

إلا أن ما يجري واقعيًا، هو بناء تركيا السدود، وخفضها تدفق المياه إلى سورية والعراق، انطلاقًا من الفكرة الجوهرية التي تحكم قراراتها، وهي أنها لا تعُدّ نهرَي دجلة والفرات نهرين دوليين، بل هما نهران عابران للحدود، وبالتالي فهما ثروة طبيعية تركية صرفة مثلما أن النفط المتدفق في الأراضي العربية ثروة خاصة؛ ما يعطي تركيا الحق في أن تفعل ما تريد. لهذا نجدها تسارع إلى إقامة السدود والمشاريع الإنمائية، لفرض الأمر الواقع على الدول المشاطئة للنهرين، وتنفيذ مشاريع تنموية واستصلاح مساحات واسعة ضمن مشروع الغاب، ما يحيل المناطق التركية إلى أراضٍ منتجة، مقابل تراجع الإنتاج الزراعي في كل من سورية والعراق، بسبب النقص في المياه وارتفاع نسبة الملوحة والتلوث الذي يصيبها مما تخلفه المشاريع التركية على النهرين، ما يوحي بأنه إلى جانب الأسباب الاقتصادية، فإن هناك أهدافًا سياسية ترمي تركيا إلى تحقيقها باستخدام سلاح المياه في عملية الضغط على سورية والعراق لتحقيق مكاسب سياسية تراها مهمة بالنسبة إلى الاستراتيجية التركية، ما يتعارض مع ما يعلن عنه في شأن التعاون وحسن الجوار.

ولم توفّر سورية أي جهد في سبيل عرض وجهة نظرها، والمطالبة بحقوقها، كما أن تركيا كانت دائمًا تستخدم ذلك من أجل تحقيق أهدافٍ سياسية أو استراتيجية أخرى. على سبيل المثال، وقّعت تركيا عام ١٩٩٥ اتفاقية مع مجموعة من الشركات الأوروبية لتمويل سدّ بيرجيك على نهر الفرات، وإعلان مناقصة لإنشاء سدّ قرقاميش، ولهذه المناسبة، أرسلت وزارة الخارجية السورية مذكّرة إلى السفارة التركية في دمشق بتاريخ ٢/ ١٢/ ١٩٩٥ ردًا على مذكرة سابقة (ردّت فيها على ادعاء تركيا أن نهر الفرات هو نهر عابر للحدود) أكدت الخارجية السورية في هذه المذكرة، الصفة الدولية لنهري دجلة والفرات، كما أكدت البروتوكول الموقع عام ١٩٨٧، بين تركيا وسورية، المسجل لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١/٦/١٩٩٣، وفيه خُصصت سورية بما يزيد على ٥٠٠ م^{3} في الثانية من نهر الفرات، وأُلزمت فيه تركيا بواجب التوزيع النهائي لمياه

الفرات، الأمر الذي يمثّل اعترافًا صريحًا بالصفة الدولية للنهر.

في ٣٠/١٢/١٩٩٥، ردّت وزارة الخارجية التركية بالتركيز على مفهوم تركيا لـ «الاستخدام المنصف والمعقول والأمثل لمجاري المياه في المنطقة»، لما فيه مصلحة الدول المشاطئة، بدلًا من قسمة المياه التي تطالب بها دمشق وبغداد. وقبل أن تنهي الخارجية التركية مذكّرتها، ذكّرت الحكومة السورية بـ «نهر العاصي الذي يصبّ في لواء إسكندرون، ويمرّ عبر الأراضي التركية»، ذلك أن سورية لم تُجرِ أي مفاوضات مع تركيا في شأن إقامة سدّ على العاصي، وكانت النتيجة كما تقول المذكرة التركية، تقلّص المياه من هذا النهر إلى ١٠ في المئة من نسبة جريانه. وأكدت المذكرة أن «تركيا تحتفظ بكل حقوقها المتعلقة بنهر العاصي»، ما يعني مطالبة ضمنية باعتراف سورية بسلخ اللواء وضمّه إلى تركيا.

خلال هذه الفترة، وقّعت تركيا مع إسرائيل اتفاقية للتعاون العسكري في شباط/ فبراير ١٩٩٦، وإزاء هذا الموقف قرّرت سورية مطالبة جامعة الدول العربية باتخاذ موقف عربي موحد ضدّ الإجراءات التركية. وبالفعل، أكدت الجامعة في ١٤/٣/١٩٩٦ «دعم حقوق البلدين العربيين السوري والعراقي في مياه نهري دجلة والفرات، كما دعت الجامعة الحكومة التركية إلى الدخول في مفاوضات ثلاثية في أقرب وقت ممكن للتوصل إلى اتفاق نهائي لقسمة عادلة، وطالبت الجامعة المؤسسات الدولية بعدم تمويل المشاريع التركية قبل التوصل إلى اتفاق مسبق مع الدول المشاطئة الأخرى، وفق أحكام القانون الدولي، ما يعني أن مسألة مياه دجلة والفرات لم تعد مسألة تهمّ سورية والعراق فقط، بل أصبحت قضية عربية».

والحقيقة أنه مع التزايد المنتظر في عدد السكان في البلدان الثلاثة (سورية والعراق وتركيا)، ومع تصاعد أخطار الجفاف، وفي ضوء الدور الذي يؤديه الإنتاج الزراعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي تحقيق الأمن القومي لكل من هذه البلدان، تتزايد الحاجة إلى مواجهة القضايا المشتركة الناجمة عن مشاركتها في الموارد المائية (نهري دجلة والفرات)، فإما أن يكون ذلك مدخلًا إلى مرحلة جديدة من الخلافات والنزاعات، أو يكون مقدّمة ومدخلًا إلى إيجاد صيغة تفاهم بينها، لا في موضوع المياه

فقط، بل أيضًا على أمور أخرى تتعلق بالمصالح المشتركة أو التي يمكن أن تكون مشتركة بينها، وبالتالي بناء أسس لعلاقة متينة تقوم على الفهم المشترك والتعاون والمصالح المشتركة. ولعل أولى الخطوات في هذا المجال إجراء محادثات جادّة بين الأطراف الثلاثة، للوصول إلى صيغة تعاقدية تضمن التوصل إلى التقاسم العادل لمياه النهرين، بعد الاعتراف التركي بصيغة النهرين الدولية، وقبولها بالحل العادل والمنصف الذي يضمن الحقوق التاريخية للجميع، والعمل على وضع خطة إنمائية مشتركة أساسها الاستفادة من مياه نهري دجلة والفرات في مشروعات الإنتاج الزراعي (بشقيه الحيواني والنباتي) من خلال نظرة تكاملية تشمل تنمية متوازنة للسكان الأتراك والسوريين والعراقيين على ضفتي النهرين، مع التركيز على إقامة البنية التحتية في المنطقة، وبناء القدرات البشرية والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية اعتمادًا على دراسات الجدوى الاقتصادية الموضوعية لتلك المشروعات، مع السعي إلى إيجاد التمويل اللازم غير المشروط الذي تحتاج إليه الخطة. ويأتي هنا الدور العربي في تغذية الخطة بالمال اللازم، حيث ستكون البلدان العربية المنتجة للنفط من المستفيدين الأوائل من إنتاج المشروعات الذي تحتاج إليه أسواقها، وبما يُساهم في تحقيق الأمن الغذائي العربي والتركي.

٢ ـ طبيعة النظام الاقتصادي التركي وتوجهاته

يُعَدّ مؤتمر أزمير (١٩٢٣) الذي خُصص للشؤون الاقتصادية، البداية التاريخية للدور الحيوي الفعال للدولة الكمالية المدنية الحديثة، في «تثبيت الأسس الجديدة للبنية الاقتصادية التركية، وتكوين السياسة الاقتصادية التي قادت التطوّرات الفعّالة بعد الاستقلال التركي بحسب المنظور الرأسمالي»[٢٠]، وقد اشتركت في هذا المؤتمر نخبة من كبار الملاك والوكلاء التجاريين، فضلًا عن تجار إسطنبول من خلال «اتحاد التجارة الوطنية».

وقدّمت الدولة العديد من التسهيلات والمزايا بهدف دمج تجار

(٢٠) سيّار الجميل، العرب والأتراك: الإنبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٢١٢.

البرجوازية الصغيرة مع المجموعات الصناعية المحلية وصولًا إلى تطوير برجوازية صناعية وطنية متكاملة. وكان تدخل الدولة لمصلحة الرأسمالية المحلية طوال عقد العشرينيات يهدف إلى تشجيع تراكم رأس المال، «وكان ذلك بمثابة تأسيس تاريخي للاقتصاد السياسي التركي القائم على الروح الرأسمالية ضمن أنساق متعددة شملت مجالات متعددة»[٢١].

في الفترة ١٩٣٢ ـ ١٩٥٠، تطور الدور المركزي للدولة في الاقتصاد والتشجيع على تراكم رأس المال بهدف تسريع النمو الاقتصادي ومواجهة تداعيات الكساد العالمي. وتناولت الإجراءات الحكومية في الثلاثينيات تأميم الشركات الأجنبية وتولّي الدولة مهامّ المؤسسات والأجهزة ذات النفع العام والخدمات العامّة والسكك الحديد والنقل والموانئ.

كان لسياسة التأميم هذه دور فعال في تقوية الاقتصاد التركي وتحسين ميزان المدفوعات، الأمر الذي مهّد لصَوغ مشروع تنموي واسع يتألف من خطتين خمسيتين أحرزتا تقدمًا في التصنيع الوطني بالاعتماد على القروض الأجنبية إلى جانب مواردها الذاتية. وحتى أواسط الأربعينيات من القرن الماضي، كان لتركيا فائض في التجارة (باستثناء العام ١٩٣٨)، ما ساعد في زيادة مدخولات التبادل التجاري «فتحسن ميزان المدفوعات كثيرًا»[٢٢].

هكذا يمكن القول إن المرحلة الكمالية وما تلاها حتى مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، أحرزت نجاحات مهمة على صعيد التنمية الاقتصادية، لكن هذه المرحلة انتهت بتولي الديمقراطيين السلطة، وحدث تحوُّل أساسي في السياسة الاقتصادية لتركيا بانحياز كامل إلى الغرب في ظلّ النظام الدولي معزِّزة هذه السياسة بالتحالفات السياسية. وقد حصل في هذه المرحلة توافق في الأهداف مع مصالح الملاكين وتوصيات البنك الدولي، وبدأ العمل حثيثًا لنقل مشاريع الدولة إلى القطاع الخاص، وفتحت الأبواب أمام رأس المال الأجنبي والمبادرات الخاصة، فكان وصول الحزب الديمقراطي إلى السلطة إيذانًا بدخول الاقتصاد التركي مرحلة جديدة أساسها الاعتماد على الاستثمار

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٦.

الأجنبي في التصنيع، إلى جانب التوسع في رأس المال المحلي في الصناعة والزراعة والتجارة من خلال الاقتصاد الرأسمالي التابع.

وقد تميزت مرحلة الخمسينيات بتصاعد حجم المستوردات أمام ضعف الصادرات، وبالتالي تفاقم عجز الميزان التجاري، إلى جانب تصاعد حجم الدين العام الخارجي، وكان لهذه النتائج إلى جانب الإنفاق العسكري المتزايد أثرها في تفاقم عجز الموازنة العامة.

في مرحلة الستينيات من القرن الماضي، تعرّضت تركيا لتطوُّرات سياسية كثيرة أضرّت بعملية التنمية، وفاقمت من الأزمة الاقتصادية. وعندما استلم العسكريون الحكم عام ١٩٦٠، «كان الاقتصاد التركي في حالة ضيق يُنذر بكارثة نتيجة للركود مع معدلات عالية من البطالة والتضخم وعجز كبير في التجارة وديون خارجية مستمرة...»[٢٣]. لكن الحال لم تكن أفضل في عقد السبعينيات، فوصل الاقتصاد التركي إلى حالة خطيرة في نهاية العقد نتيجة لتزايد الاعتماد على رأس المال الأجنبي، وتعاظم أهمية الهجرة من الريف إلى المدينة. ووصل معدل البطالة إلى ١١ في المئة من قوة العمل، ما أدّى إلى التدخل العسكري عام ١٩٧١ وسيطرة العسكريين التامّة على أجهزة الدولة للحفاظ على السلطة سياسيًا بإبقاء العلاقة سارية مع الغرب، وإبقاء السلطة الاقتصادية في يد جماعة متنفذة من رجال الأعمال، ووفقًا لتوصيات البنك الدولي وتوجهاته. وعاشت تركيا في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩ حالة من عدم الاستقرار، ما شجع التيار المطالِب بالانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، على أنه مخرج من الأزمة الاقتصادية.

ومع عودة ديميريل إلى الحكم في أواخر عام ١٩٧٩، أعلن برنامجه الاقتصادي الذي أعده تورغت أوزال بالتشاور مع صندوق النقد الدولي، الذي تمركز حول:

ـ خفض جديد لقيمة العملة التركية.

ـ تقييد نمو السيولة النقدية.

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

ـ إلغاء تثبيت الأسعار.

ـ خضوع مشاريع الدولة الاقتصادية لمراقبة صندوق النقد الدولي.

ـ منح تركيا مبالغ تعادل ٦٢٥ في المئة من حقوق السحب الخاصة.

وكان المشروع الاقتصادي التركي في واجهة برامج الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠، الذي برز من خلاله (تورغوت أوزال رائدًا مؤسسًا للسياسة الاقتصادية التي جاءت بعنوان «التحديث والتنمية الاقتصادية»، وفي مقدّمة الإجراءات كان الإعلان عن ضريبة الدخل بهدف إعانة أصحاب الدخول المنخفضة وزيادة إيرادات الضريبة من المزارع الخاصة والمهن الحرة والمقاولات، وكان أيضًا دعم أسعار المنتجات والسلع الزراعية بهدف خفض أسعار التجزئة. وفي سنوات قليلة، حصل تقدم ملحوظ في المؤشرات الاقتصادية الأساسية، «وزادت صادرات تركيا إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة ٥٥ في المئة عام ١٩٨٢، وهبطت الواردات من السلع بنسبة ٥ في المئة، وصاحب ذلك انخفاض العجز التجاري بما يقترب من ٣ مليارات دولار»[٢٤]؛ تبع ذلك انخفاض التضخم، وأصبح الاقتصاد التركي يسير على طريق الاستقرار[٢٥].

وعام ١٩٨٣ أُضيفت إلى البرنامج الاقتصادي بنود جديدة تمثلت بـ:

ـ تبسيط إجراءات العملة.

ـ إنهاء الحظر على سفر المواطنين إلى الخارج.

ـ حوافز جديدة للاستثمار الأجنبي.

ـ فتح البلاد أمام العمليات النقدية للبلدان الإسلامية والخدمات المالية الغربية.

وأسهم ذلك في خفض جديد لمعدل التضخم، وارتفاع الصادرات من ٢,٩ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٤,٧ مليار دولار عام ١٩٨١ و٥,٧ مليار

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

(٢٥) نبيل حيدري، تركيا: دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥ (دمشق؛ بيروت: دار صبرا للطباعة والنشر، ١٩٨٦)، ص ٩٨.

دولار عام ١٩٨٢ ثم إلى ٧,٣ مليار دولار عام ١٩٨٤[٢٦].

وتُعَدُّ التغيرات التاريخية الراديكالية في الاقتصاد التركي، من العوامل التي شجعت تركيا على طلب الانضمام بصفة عضو كامل في الجماعة الأوروبية (١٩٨٧) بعد أن مضى قرابة ٢٥ سنة على إبرام معاهدة أنقرة عام ١٩٦٣ لوضع أساس العلاقات بين تركيا وأوروبا.

وقد أمكن تحقيق تقدُّم اقتصادي عميق باتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي المنضبطة. وبفضل هذه السياسة، تحقق معدل نمو إجمالي ٦ في المئة (١٩٨٤ ـ ١٩٨٦) فيما تقلص التضخم، وواصل الإنفاق الاستهلاكي تزايده الشديد في القطاع العام وزاد معدل الادخار الخاص، كما زادت الصادرات والواردات والعائدات السياحية. ولعل أهم الإنجازات التحديثية التوسع الحاصل في الشبكة الكهربائية وشبكة الاتصالات الحديثة، وتدريب القوى العاملة وإعدادها ونشر تقنيات جديدة في جميع المراحل التعليمية بما فيها التعليم الابتدائي.

تطرح تجربة تركيا التنموية، نموذجًا للتنمية ضمن إطار «التحديث» في دول العالم الثالث. تقوم هذه التجربة وفقًا لنصائح المؤسسات الدولية على اقتصاد السوق والانفتاح وتحرير التجارة الخارجية، مع إبقاء دور الدولة على صعيد إقامة البنية التحتية والخدمات الاجتماعية وتحديثها، والالتحاق بالعالم الغربي وتنفيذ متطلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وإلى منظمة التجارة العالمية، ومع تطلعات الساسة الأتراك إلى الاندماج في العالم الغربي والالتحاق بالاقتصاد العالمي والتمسك بالعلمانية، وعدم إعطاء أهمية للعلاقات مع الدول العربية والإسلامية، ازداد التحام تركيا واقتصادها بالغرب.

لكن، مع انتصار حزب العدالة والتنمية في الانتخابات المبكرة التي جرت في ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٧، وفوز مرشحه عبد الله غول برئاسة الجمهورية، حصل تحوُّل أساسي في سياسة تركيا الداخلية والخارجية. لكن هذا التحوُّل لا يجري على نحو صدامي، «فالعلمانية التركية مستمرة لا

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

محالة لكنها سترتدي ثوبًا جديدًا»[٢٧]؛ وهذا الثوب هو «أقرب إلى العلمانية الليبرالية المتصالحة مع الدين، المستوعبة له، وكلها تطورات جدلية ما كانت لتحدث إلا في مجتمعات دينامية حيّة لا تقف عند نقطة الثبات، مدعية فضيلة الاستقرار»[٢٨].

أما على صعيد العلاقات الخارجية، فإن محمد نور الدين، وهو أحد المختصين العرب في الشأن التركي، يلفت النظر إلى النقاط التالية[٢٩]:

ـ إن الخيار الاستراتيجي لأنقرة هو الاتحاد الأوروبي، وهي في مفاوضات عضوية معه، وبالتالي فإن أي تحسن في العلاقات التركية ـ العربية ليس بديلًا من الخيار الأوروبي، بل هو عامل مكمل ومقوٍّ لخيار أنقرة الأوروبي.

ـ إن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي، وهي مرتبطة بالسقوف التي يحددها الحلف.

ـ لتركيا علاقات حيوية مع إسرائيل تتصل بحاجة تركيا إلى اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة في مواجهة اللوبيات الأرمنية واليونانية، كما بحاجة تركيا إلى تكنولوجيا متطورة.

ـ إن للدور التركي، تبعًا لسياسة تعدد البعد، القدرة على التواصل مع جميع الأطراف في الشرق الأوسط، وتركيا الدولة الوحيدة التي لها علاقات جيدة مع الجميع من دون استثناء، وهو ما يعطيها ميزة مهمة، لكن الضوابط الداخلية والخارجية تحول دون توغل تركي، في أن يكون دورها مفتوحًا في القضايا الشرق أوسطية، أو جزءًا من محاور عربية وغير عربية.

نأتي الآن إلى التساؤل عن البرنامج الاقتصادي لحزب العدالة والتنمية، فهل سيُحدث تحولًا عن السياسة الليبرالية الاقتصادية الموالية للغرب

---

(٢٧) معتز بالله عبد الفتاح، «تركيا والبحث عن (علمانية) متزنة،» **السياسة الدولية**، السنة ٤٢، العدد ١٦٩ (تموز/ يوليو ٢٠٠٧)، ص ١٧٨.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(٢٩) محمد نور الدين، «تركيا والعالم العربي: علاقات محسوبة،» **السياسة الدولية**، السنة ٤٢، العدد ١٦٩ (تموز/ يوليو ٢٠٠٧)، ص ١٨٥.

وللرأسمالية؟ أم أنه سيعمل من خلالها على إجراء تغييرات لصالح الفئات الأوسع من الشعب التركي الذي أوصله إلى الحكم؟

يجيب عن ذلك فائق بولوط، وهو «محلل سياسي، يحمل خطابًا مناوئًا لحزب العدالة والتنمية»[٣٠]، فيقول:

«إن جوهر البرنامج السياسي والإنماء الاقتصادي للحزب، هو العولمة، حيث يجري التركيز على الاقتصاد الليبرالي والسوق الحرّة والخصخصة، بحسب البرامج التي أعدّها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان تسيطر عليهما الولايات المتحدة الأميركية، حيث تتعهد وتصمم الحكومة الجديدة على الاستمرار بهذه البرامج حتى النهاية». ثم يتساءل ماذا حققت هذه السياسات للشعب التركي؟ ويجيب في عدد من النقاط نختصرها في ما يلي:

- لم تتحقق العدالة في توزيع الدخل، أصبح الغني أكثر غنى والفقير أكثر فقرًا.

- تضاعف عدد المواطنين المدينين إلى ٤,٤ أضعاف، ووصل عدد العاطلين عن العمل إلى ثلاثة ملايين تقريبًا؛ كما أن سعر المازوت في تركيا هو الأغلى في العالم.

- وصل رأس المال الأجنبي الذي يدخل تركيا إلى ثمانين مليار دولار، وتدفع تركيا أعلى فوائد في العالم لاستثمارات رأس المال الأجنبي: ٢٢ في المئة ويسيطر الأجانب على ٧٢ في المئة من البورصة و٥١ في المئة من المصارف.

- تُعطى المؤسسات العامة هبة إلى الاحتكارات المحلية والأجنبية في عملية الخصخصة، ويوجد بين الشركاء السريين أو العلنيين يهود في مؤسسات الدولة.

ويعدد بعد ذلك سلبيات أخرى تتعلق بالخدمات التي تقدمها الدولة، ثم يقول «أصبح الاقتصاد التابع للخارج والمعولم ضعيفًا، إلى درجة أن أيّ تموج

---

(٣٠) ورد تعريفه في: «ندوة «الإسلاميون في تركيا ومشروع التغيير»،» شؤون الأوسط، السنة ١٧، العدد ١٢٧ (خريف ٢٠٠٧)، ص ١١. وفائق بولوط هو أحد المشاركين في الندوة.

بسيط في مراكز التمويل الكبيرة في العالم (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان... إلخ) يؤدي إلى زعزعة كبيرة في البلد، حيث الجمود والغموض في أفق الدول الرأسمالية وفي مقدمها الولايات المتحدة بحسب تحاليل مراكز التمويل الغربية، يمكن أن ينعكس هذا الخطر على تركيا بأضعاف».

سارت أغلبية البلدان العربية على هدى سياسة العولمة والاندماج بالاقتصاد العالمي وفقًا لنموذج اقتصاد السوق والانفتاح، وإن كان يغلب على تجاربها التنموية «التنوع والتباين في طبيعة النموذج العربي المثقل بغلبة التمايز القُطري وتنافره، إزاء طبيعة النموذج التركي المتميز بوحدته وبنيته وتكامله»[٣١].

ونبين في ما يلي أهم مؤشرات الاقتصاد التركي[٣٢]:

● السكان: ٧٣ مليون نسمة.

ـ معدّل النمو السنوي للسكان (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥) ١,٥ في المئة.

ـ كثافة السكان ٩٤ نسمة في كل كم^{٢} (عام ٢٠٠٥).

ـ الدخل القومي الإجمالي: ٣٤٢,٢ مليار دولار (٢٠٠٥).

ـ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ٤٧١٠ دولار.

ـ النسبة المئوية لمعدل معرفة القراءة والكتابة (١٥ سنة فأكثر) (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤) ٨٧ في المئة.

● السكان تحت خط الفقر (٢٠٠٢):

ـ خط الفقر الريفي ٣٤,٥ في المئة.

ـ خط الفقر الحضري ٢١,٩ في المئة.

---

(٣١) الجميل، العرب والأتراك: الإنبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، ص ٢٤١.

(٣٢) هذه البيانات مأخوذة عن: تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٧ الصادر عن البنك الدولي الجداول الأرقام (١) و(٢) و(٤) و(٥). ويذكر آفاق الاقتصاد العالمي (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠) الصادر عن صندوق النقد الدولي أن معدل البطالة في تركيا وصل عام ٢٠١٠ إلى ١١ في المئة، وقدر معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي عام ٢٠١٠ بـ ٧,٨ في المئة في حين توقع أن يصل هذا المعدل عام ٢٠١١ إلى ٣,٦ في المئة.

- خط الفقر الوطني ٢٧ في المئة.

- حصة أفقر خُمس من السكان في الاستهلاك والدخل القومي ٥,٣ في المئة.

- الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٥) ٣٦٣,٣ مليار دولار.

- معدل النمو السنوي (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥) ٥,٢ في المئة.

● القيمة المضافة (تحسب كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) عام ٢٠٠٥:

- الزراعة ١٢ في المئة.

- الصناعة ٢٤ في المئة.

- الخدمات ٦٥ في المئة.

● التجارة:

- الصادرات ٧٣,٢٧٥ مليار دولار.

- الواردات ١١٦,٣٥٢ مليار دولار.

- الصادرات المصنعة (٢٠٠٤) ٨٥ في المئة من إجمالي الصادرات.

- ميزان الحساب الجاري (ـ ١٥,٥٤٢ مليار دولار).

- الاستثمار الأجنبي ٢,٧٣٣ مليار دولار.

- الدين الخارجي (٢٠٠٤) ١٦١,٥٩٥ مليار دولار.

٣ ـ الطبيعة الريعية للاقتصادات العربية

إذا كانت السمة البارزة في الاقتصاد التركي هي وحدته وتكامله ووضوح أهدافه الاستراتيجية، فإن السمة الغالبة للاقتصادات العربية هي التنوع والتباين وغلبة النزعة القُطرية.

وقد فشل النظام العربي الإقليمي في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، كما أخفقت الأنظمة القُطرية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يسيطر القطاع النفطي، بشقّيه الاستخراجي والتصنيعي، على

الاقتصادات العربية المنتجة للنفط على نحو مباشر، كما يؤثر، على نحو غير مباشر، في الاقتصادات العربية غير النفطية. ويُعَدُّ الممول الرئيسي للموازنة العامة للدولة في مجموع البلدان العربية، حيث مثّلت الإيرادات النفطية نحو ٧٢,٢ في المئة في المتوسط من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨[٣٣]، كما تمثّل إيرادات الصادرات النفطية أكثر من ثلثي إجمالي إيرادات الصادرات العربية، وتبلغ مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية القائم على النفط والغاز بصورة شبه كلية، نحو ٨٢٣,٤ مليار دولار أي نحو ٤٣,٣ في المئة من الناتج الإجمالي عام ٢٠٠٨، ثم تراجعت هذه النسبة إلى ٣٠,٤ في المئة عام ٢٠٠٩[٣٤] بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية.

فإذا ما أضفنا إلى ذلك مخصصات الخدمات الحكومية وبعض الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص إضافة إلى أموال الفساد والاقتصاد الأسود، يصبح الريع هو المصدر الرئيسي لتكوين الثروة، وهذه الصفة تجعل من الاقتصادات العربية مجرّد سوق استهلاكية للسلع والمنتجات الأجنبية، من دون نشاط إنتاجي محسوس، خصوصًا في مجال التقنيات الحديثة، مثل الإلكترونيات والمعلوماتية ووسائل النقل المدنية، رغم توافر بعض الصناعات التحويلية التقليدية كالأغذية والمنسوجات والألبسة. ومع التوجُّه الرسمي نحو تشجيع السياحة المعتمدة أصلًا على الآثار والأوابد التاريخية، فضلًا عن تمتع المنطقة العربية بمناخ متوسطي معتدل، (عدا المناطق الصحراوية) فإن المنطقة العربية تصبح مقصدًا سياحيًا مهمًا من دول الشمال خصوصًا، فإذا ما أضفنا إلى ذلك كله تزايد الريع العقاري، فإن النتيجة تأكيد الصفة الريعية للاقتصادات العربية، ما يفسّر الكثير من الظواهر الاجتماعية السيئة مثل التخلف والأمية والفقر والبطالة والنزعة الاستهلاكية.

---

(٣٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠٠٩)، ص ٣٢٨.

(٣٤) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٠** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠١٠)، جدول رقم ١، ص ٧٦.

سارت أغلبية الدول العربية على هدى سياسة العولمة والاندماج بالاقتصاد العالمي وفقًا لنموذج اقتصاد السوق والانفتاح الذي توصي به المؤسسات الدولية، وينصح به الاتحاد الأوروبي، لهذا نجد أن الاقتصادات العربية تأثرت إلى حدّ بعيد بالأزمات الاقتصادية العالمية، وكانت أقل البلدان تأثرًا تلك التي بقيت محافظة على ضبط علاقاتها الخارجية وربطها بمصالحها الوطنية.

وكمحصلة لعوامل ارتباط الاقتصادات العربية بالاقتصاد العالمي ووقوعها تحت تأثير الأزمة العالمية، تراجعت الصادرات الإجمالية العربية بصورة حادة عام ٢٠٠٩ حيث بلغت نحو ٧٢٦ مليار دولار مقارنة بنحو ١٠٦٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨، أي بانخفاض نسبته ٣٢ في المئة في المتوسط. في المقابل تراجعت الواردات الإجمالية العربية بنسبة أقل، إذ بلغت نحو ٦٠٣ مليارات دولار عام ٢٠٠٩ مقارنة بنحو ٧٠٥ مليارات دولار عام ٢٠٠٨، أي بانخفاض نسبته ١٤,٤في المئة في المتوسط، وذلك بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي الناجم عن الأزمة الاقتصادية العالمية[٣٥].

وتتوجه التجارة الخارجية العربية إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين عام ٢٠٠٩ على النحو التالي[٣٦]:

الجدول الرقم (٥ ـ ١)
التجارة الخارجية العربية (٢٠٠٩)

	الصادرات (نسبة مئوية)	الواردات (نسبة مئوية)
الاتحاد الأوروبي	١٥,٨	٢٨,٩
اليابان	١٢,٨	٤,٤
الولايات المتحدة	٨,٧	٨,٧
الصين	٦,٧	١١,٣
الدول العربية	١٠,٣	١١,٢
باقي دول آسيا	٢٠,٨	١٨,١
باقي دول العالم	٢٤,٨	١٧,٣

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٦٦ و١٦٧.

(٣٦) مؤشرات التجارة الخارجية العربية، ص١٧٠ ـ ١٧١.

عام ٢٠٠٩، مثّلت مجموعة الوقود والمعادن الأخرى ٧٠,٨ في المئة من الصادرات العربية الإجمالية. ووصلت الصادرات من المصنوعات إلى ١٦,٤ في المئة، في حين كانت حصة مجموعة السلع الزراعية متواضعة وبلغت ٣,١ في المئة.

حافظت المصنوعات على المركز الأول في الواردات العربية، إذ بلغت حصتها ٦٠,٦ في المئة عام ٢٠٠٩، واحتلت الواردات العربية للسلع الزراعية المركز الثاني بحصة ١٦ في المئة، كما بلغت حصة مجموعة الوقود والمعادن الأخرى ١٥,٨ في المئة من إجمالي الواردات العربية.

ـ أهم المؤشرات في الاقتصادات العربية (٢٠٠٩)[٣٧]

المساحة

ـ المساحة الكلية ١٤,٢ مليون كم^{٢} (١,٤ مليون هكتار).

ـ نسبتها إلى العالم ١٠,٢ في المئة.

السكان والعمالة

ـ عدد السكان ٣٤٠ مليون نسمة.

ـ نسبتهم إلى العالم ٤,٩ في المئة.

ـ العمالة العربية ١٣٦ مليون عامل (عام ٢٠٠٨).

ـ معدل البطالة ١٤,٨ في المئة (عام ٢٠٠٨).

الناتج المحلي الإجمالي

ـ القيمة بالأسعار الجارية ١٧٠٠ مليار دولار.

ـ معدل النمو السنوي (بالأسعار الجارية) ١١,٩ في المئة.

---

(٣٧) هذه البيانات مأخوذة عن: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٠**، ص ج.

ـ معدل النمو السنوي (بالأسعار الثابتة) ١,٨ في المئة.

ـ متوسط نصيب الفرد (بسعر السوق) ٥١٥٩ دولار.

ـ نسبة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية ٣٠,٤ في المئة.

ـ نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية ١٠,٢ في المئة.

ـ نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات ٤٥,٦ في المئة.

النفط

ـ نسبة احتياطي النفط المؤكد إلى الاحتياطي العالمي ٥٧,٨ في المئة.

ـ نسبة احتياطي الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي ٢٨,٩ في المئة.

ـ إنتاج النفط الخام ٢١,٦ مليون برميل يوميًا.

ـ نسبة إنتاج النفط الخام إلى الإنتاج العالمي ٣٠,٧ في المئة.

ـ نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المسوق إلى الإنتاج العالمي ١٤ في المئة (عام ٢٠٠٨).

ـ عوائد الصادرات النفطية (تقديرات بالأسعار الجارية) ٣٧٨,٦ مليار دولار.

التجارة (٢٠٠٩)

ـ الصادرات السلعية (فوب) ٧٢٦,١ مليار دولار.

ـ نسبة الصادرات إلى الصادرات العالمية ٥,٩ في المئة.

ـ الواردات السلعية (سيف) ٦٠٣,٣ مليار دولار.

ـ نسبة الواردات إلى الواردات العالمية ٤,٨ في المئة.

ـ إجمالي الصادرات البينية العربية ٧٤,٧ مليار دولار.

ـ نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية ١٠,٣ في المئة.

الاحتياطيات الخارجية الرسمية (باستثناء الذهب النقدي):

ـ القيمة ٩١٣,٩ مليار دولار.

ـ متوسط تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات العربية (فوب) ٢٠,١ شهرًا.

الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة

ـ القيمة ١٦٢,٣ مليار دولار.

ـ قيمة خدمة الدين العام ١٤,٦ مليار دولار.

ـ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٢,٧ في المئة.

ـ نسبة خدمة الدين إلى حصيلة صادرات السلع والخدمات ٦ في المئة.

٤ ـ الإطار المؤسسي للعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وتركيا

تنتظم العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية، من خلال ثلاثة أُطر مؤسسية رئيسية:

أ ـ جامعة الدول العربية

تأسست جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ على يد مصر والعراق وسورية ولبنان والأردن والعربية السعودية واليمن، ثم انضمت إليها باقي الدول العربية تباعًا، وهي الإطار الذي تباشر فيه الدول العربية العلاقات في ما بينها بصورة اختيارية. ويحدد ميثاق جامعة الدول العربية الغرض من تأسيسها «بأنه العمل على توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقًا للتعاون في ما بينها، وصون الاستقلال والنظر عمومًا في شؤون البلاد العربية ومصالحها» وكذلك من أغراضها التعاون، بحسب نظام كل منها وأحوالها، في الشؤون الاقتصادية والمالية والمواصلات والثقافة وشؤون الجنسية والجوازات والشؤون الاجتماعية والصحية.

وقد جرت محاولات عديدة في إطار الجامعة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، بدأت بإحداث مجلس اقتصادي عربي في إطار

ميثاق الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (عام ١٩٥٠).

على الرغم من القرارات المتعددة والاتفاقيات المختلفة في إطار جامعة الدول العربية والمجلس الاقتصادي، فإن خطوات جادّة من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي لم تحدث، بسبب غياب الإرادة السياسية وتنامي النزعة القُطرية، والارتباط بالأسواق العالمية؛ ما دعا إلى إعادة النظر في آليات العمل العربي الاقتصادي المشترك، وذلك في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، حيث بدأ العمل بأولى الخطوات العملية نحو التكامل، بإقامة منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى، وتجري مفاوضات جادة أيضًا للارتقاء بالعمل العربي الاقتصادي المشترك، بإحداث اتحاد جمركي بين الدول العربية، وذلك في ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية.

وفي مواجهة التباطؤ الذي تعانيه العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية[٣٨]، «أجرت جامعة الدول العربية الكثير من المباحثات التي أثمرت إنشاء المنتدى الاقتصادي العربي ـ التركي عام ٢٠٠٧، ودُشّن عام ٢٠٠٨، في محاولة لتدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وتركيا، من خلال المحاور التالية:

ـ زيادة فرص الاستثمار المتبادل في كل من الدول العربية وتركيا.

ـ تطوير العلاقات المالية والمصرفية.

ـ تطوير حجم التبادل التجاري بين الطرفين.

ـ تدعيم أوجه العلاقات الاقتصادية والسياحية والمالية العربية ـ التركية والإسكان وتكنولوجيا المعلومات».

يقول تقرير إدارة الدراسات والعلاقات الاقتصادية في جامعة الدول العربي إنه[٣٩] «على الرغم ممّا تستهدفه العلاقات العربية التركية تحت

---

(٣٨) «العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية وتركيا: آفاقها وتطويرها في ضوء المنتدى العربي التركي،» تقرير إدارة الدراسات والعلاقات الاقتصادية في جامعة الدول العربية، أيار/ مايو ٢٠٠٩، ص ٤.

(٣٩) المصدر نفسه.

مظلة جامعة الدول العربية من تطورات متلاحقة خلال الفترة الأخيرة، يمكن إلى الآن (أيار/ مايو ٢٠٠٩) وصفها بالعلاقات المحدودة، إذا ما أخذنا في الحسبان ما يربط الدول العربية بجمهورية تركيا من علاقات تاريخية وجغرافية، كان لا بد من أن يكون لها الكثير من الآثار الإيجابية».

ب ـ منظمة المؤتمر الإسلامي[٤٠]

تأسست المنظمة في الرباط في المملكة المغربية عام ١٩٦٩، وتضمّ في عضويتها سبعًا وخمسين دولة ومنظمة دولية، من بينها الدول العربية وتركيا. وتحشد المنظمة مواردها وتوحّد جهودها وتتحدث بصوت واحد للدفاع عن مصالحها وتأمين رقي ورفاهية شعوبها وكل المسلمين في العالم. وفي عام ١٩٧٢، أقرّت الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي الذي جعل في طليعة أهداف المنظمة تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء وتعزيز التعاون بينها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، وتعزيز كفاح كل الشعوب الإسلامية من أجل الكرامة والاستقلال والحقوق الوطنية. وقد تمكّنت اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري «كومسيك»، التي يرئسها رئيس الجمهورية التركية، ومقرّها أنقرة، كونها إحدى لجان منظمة المؤتمر الإسلامي، من التوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات مثل:

(١) الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي

تهدف الاتفاقية إلى توفير الترتيبات والضمانات والحوافز الضرورية لتشجيع انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول الموقّعة على هذه الاتفاقية تماشيًا مع الأنظمة والقوانين المعمول بها في كل دولة من الدول الأعضاء، وذلك بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، ولتوفير مجالات جديدة للاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة في العالم الإسلامي. وقد وقّعت تركيا وكل الدول العربية (عدا الصومال) هذه الاتفاقية.

---

(٤٠) اعتمدنا على المعلومات المنشورة على موقع منظمة المؤتمر الإسلامي <http://www.oic-oci.org>.

(٢) الاتفاق الإطاري لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

في إطار اهتمام الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بتعزيز التكامل الاقتصادي الإسلامي، وُقّعت الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في إطار الدورة ٢١ للّجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة الكومسيك، التي عُقدت في إسطنبول خلال عام ٢٠٠٥. وتهدف الاتفاقية إلى توفير إطار متجانس ومتناسق وقابل للتطور لتبادل الامتيازات، ولتنشيط التجارة.

(٣) اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار

تُعَدّ هذه الاتفاقية بمثابة الحدّ الأدنى في معاملة رؤوس الأموال والاستثمارات الواردة من الدول الأعضاء، في محاولة من منظمة المؤتمر الإسلامي لدعم حرّية انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء لديها، وبما يساعد في رفع معدلات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء سعيًا وراء رفع المستوى التنموي فيها. وقد وقّعت تركيا هذه الاتفاقية إضافة إلى أربع عشرة دولة عربية هي مصر، الإمارات، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عُمان، فلسطين، قطر، السعودية، السودان، تونس، الصومال.

ج ـ الاتفاقيات الثنائية بين كل دولة عربية منفردة وجمهورية تركيا

لم تكتفِ عدّة دول عربية بما يربطها بتركيا من اتفاقيات اقتصادية وتجارية تحت مظلتي جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي؛ إذ رأت هذه الدول ضرورة عقد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية منفردة مع تركيا، ويبين الجدول الرقم (٥ ـ ٢) الاتفاقيات التي وقّعتها كل دولة عربية بصفة منفردة مع جمهورية تركيا بغية تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين[٤١].

(٤١) «العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية وتركيا: آفاقها وتطويرها في ضوء المنتدى العربي التركي».

الجدول الرقم (٥ ـ ٢)

الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية وتركيا

الدولة	عدد الاتفاقيات	الاتفاقيات
مصر	١٤ اتفاقية	١ ـ اتفاقية منطقة تجارة حرة
		٢ ـ اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني
		٣ ـ اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي
		٤ ـ اتفاقية ضمان وحماية الاستثمارات
		٥ ـ مذكرة تفاهم خاصة بتحديد حصة للصادرات المصرية من الغزول والمنسوجات القطنية الخام
		٦ ـ اتفاق مجلس الأعمال المصري التركي المشترك
		٧ ـ بروتوكول تعاون بين اتحادي الغرف التجارية عام ١٩٧٩
		٨ ـ مذكرة تفاهم بين الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة BOTAS التركية عام ١٩٩٦
		٩ ـ إعلان نوايا بين كل من مصر وسورية وتركيا ولبنان والأردن ثم إلى سورية ومنها إلى تركيا
		١٠ ـ اتفاق التعاون في المجال الجمركي ١٩٩٩
		١١ ـ مذكرة تفاهم بين الهيئة المصرية للتوحيد القياسي وهيئة المواصفات التركية ١٩٩٦
		١٢ ـ اتفاق نقل بري في عام ١٩٩٤
		١٣ ـ اتفاق نقل بحري عام ١٩٨٨
		١٤ ـ اتفاق نقل سياحي عام ١٩٦٨
الأردن	٨ اتفاقيات	١ ـ اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ١٩٩٩
		٢ ـ اتفاقية تعاون بين اتحادي الغرف التجارية ١٩٩٦
		٣ ـ اتفاقية مجلس الأعمال الأردني التركي المشترك ١٩٩٤
		٤ ـ اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار المتبادل ١٩٩٣
		٥ ـ اتفاقية الخدمات البرية ١٩٨٨
		٦ ـ اتفاقية تعاون اقتصادي وصناعي وفني ١٩٨٣
		٧ ـ اتفاقية تجاري ١٩٨٠
		٨ ـ اتفاقية الخدمات الجوية ١٩٧٣

يتبـــع

تابـــع

سلطنة عمان	٦ اتفاقيات	١ ـ اتفاقية إطارية للتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والعلمي والفني
		٢ ـ اتفاقية النقل الجوي
		٣ ـ بروتوكول التعاون بين غرفة تجارة وصناعة عمان واتحاد الغرف التجارية والصناعية التركي
		٤ ـ مذكرة التفاهم المعدلة بين وزارة الزراعة والثروة السمكية بالسلطنة ووزارة الزراعة والشؤون الريفية بجمهورية تركيا
		٥ ـ بروتوكول التعاون الفني في مجال المواصفات والمقاييس
		٦ ـ مذكرة تفاهم بين غرفة تجارة وصناعة عمان وغرفة تجارة اسطنبول
البحرين	٣ اتفاقيات	١ ـ اتفاقية تعاون اقتصادي وتجاري وفني عام ١٩٩٠
		٢ ـ اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي
		٣ ـ اتفاقية ضمان وحماية الاستثمارات
سورية	٣ اتفاقيات	١ ـ اتفاقية منطقة التجارة الحرة
		٢ ـ اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار
		٣ ـ اتفاقية تجارية
تونس	اتفاقيتان	١ ـ اتفاقية منطقة التجارة الحرة
		٢ ـ توقيع اتفاقية تعاون في المجال الصناعي
قطر	اتفاقيتان	١ ـ توقيع اتفاقية تعاون في المجال الصناعية
		٢ ـ اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات
المغرب	اتفاقية واحدة	اتفاقية منطقة تجارة حرة
لبنان	اتفاقية واحدة	اتفاقية للتعاون التجاري والاقتصادي والصناعي والتقني والعلمي
فلسطين	اتفاقية واحدة	اتفاقية منطقة تجارة حرة مؤقت
الكويت	اتفاقية واحدة	اتفاقية تجارية
الإمارات	اتفاقية واحدة	اتفاقية التعاون الجمركي

ومن خلال استعراض الجدول الرقم (٥ ـ ٢) يتضح ما يلي:

ـ يرتبط عدد من الدول العربية باتفاقيات بجمهورية تركيا، إلا أن هناك تفاوتًا واضحًا بين أنواع هذه الاتفاقيات.

ـ تحتل جمهورية مصر العربية الصدارة بين الدول العربية من حيث عدد الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الموقّعة مع جمهورية تركيا، وتأتي المملكة الأردنية الهاشمية في المرتبة الثانية.

ـ ثمّة مجموعة من الدول العربية لم يتوافر دليل مادي على اتفاقيات تجارية أو اقتصادية منفردة بينها وبين جمهورية تركيا، مثل المملكة العربية السعودية، وجمهورية الجزائر، وجمهورية السودان، وجمهورية موريتانيا، والجماهيرية الليبية، وجمهورية جيبوتي، وجمهورية اليمن، وجمهورية العراق، وجمهورية الصومال، وجزر القمر.

ثانيًا: واقع العلاقات التجارية العربية ـ التركية

١ ـ تطور الصادرات والواردات

يُبيّن الجدولان الرقمان (٥ ـ ٣) و(٥ ـ ٤) تطوّر الصادرات العربية إلى تركيا والواردات العربية من تركيا وتوزعها الجغرافي للفترة ما بين ١٩٩٩ و٢٠٠٨، ومن هذين الجدولين نتبيّن ما يلي:

أ ـ بلغت الصادرات العربية إلى تركيا عام ١٩٩٩ (٢٢٤٣,٧ مليون دولار) وتدرجت في التصاعد إلى أن وصلت إلى ١٠٧٢٦,٣ مليون دولار عام ٢٠٠٨ أي نحو خمس مرات، في حين أن الواردات العربية من تركيا بلغت ٢٣٥٣,٧ مليون دولار عام ١٩٩٩، ثم وصلت إلى ٢٦٦٢٥,٤ مليون دولار أي أكثر من ١١ مرة.

ب ـ يتركز معظم الصادرات العربية إلى تركيا عام ١٩٩٩، في الجزائر والسعودية وليبيا التي تستحوذ على نحو ٧٠ في المئة من إجمالي الصادرات العربية إلى تركيا في ذلك العام، في حين أن الصورة تغيرت عام ٢٠٠٨، فأصبحت السعودية ثم الجزائر والعراق تستحوذ على أكثر من ٦٦,٥ في المئة من إجمالي الصادرات العربية إلى تركيا، وفي الوقت ذاته ارتفعت صادرات الإمارات من ٢٥,٢ مليون دولار عام ١٩٩٩، إلى ٦٢٨,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٨، كما ارتفعت صادرات قطر إلى تركيا من ١٢,٩ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى ١٤٤,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨، وانخفضت صادرات ليبيا من

٤١٣,٨ مليون دولار إلى ٣٠٥,٨ مليون دولار بين العامين المذكورين. كما يلاحَظ ارتفاع الصادرات السورية إلى تركيا من ٣٢٠,٧ مليون دولار إلى ٥٨١,١، وزيادة صادرات المغرب من ٤٠,٤ مليون دولار إلى ٣٢٧,٧ مليون دولار بين العامين المذكورين.

ج ـ أما الواردات العربية من تركيا، فقد شهدت ارتفاعًا مهمًا خلال الفترة بما يعادل أكثر من ١١ مرة. وبينما كانت الواردات العربية من تركيا عام ١٩٩٩ تتركز في الإمارات والجزائر ومصر والسعودية وسورية ولبنان وليبيا التي تستحوذ على ١٧٦٦ مليون دولار، أي على ٧٥ في المئة من الواردات العربية من تركيا، فإن هذه الدول عدا لبنان مع إضافة العراق أصبحت تستحوذ على أكثر من ٧٨ في المئة من إجمالي الواردات العربية من تركيا.

ويلاحَظ تزايد أهمية السوق العراقية للمصدرين الأتراك، فضلًا عن أهمية الدول العربية النفطية. وتتركز مستوردات تركيا من البلدان العربية في المنتجات النفطية، في شبه غياب للمنتجات الوسيطة والمصنعة. في حين تتركز المستوردات العربية من تركيا على المواد المصنعة.

ويشير رصد واقع التبادل التجاري بين مجموعة الدول العربية وتركيا، إلى نجاح سياسة التجارة الخارجية التركية في تحويل الفائض المحقق لمصلحة الدول العربية في ميزان التجارة بينهما إلى فائض لمصلحة تركيا. وعلى الرغم من كل ما يصدر عن الدول العربية من بيانات وقرارات حول التنسيق العربي، تتعامل تركيا مع الدول العربية باستراتيجية تجارية اقتصادية واضحة، في حين تتعامل الدول العربية مع تركيا على نحو منفرد، من خلالها مصالحها القُطرية الآنية، ودونما أي تنسيق جدّي على الرغم من إحداث المنتدى الاقتصادي العربي ـ التركي الذي سبق ذكره.

الجدول الرقم (٥ ـ ٣)

تطور التوزيع الجغرافي للصادرات العربية إلى تركيا

البلد	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار
الأردن	١٤,٣	١٤,١	١٣,٩	١٦,٦	١٢,٣	١٥,٩	٢٤,٨	١٦,٠	٢٣,٧	٣٣,٠
الإمارات	٢٥,٢	٣٦,١	٥٩,٢	٩١,٦	١٠٣,٣	١٦٥,٥	١٨٦,٤	٣٢٠,٣	٤٢٧,١	٦٢٨,٤
البحرين	١١,٣	٢٨,٤	١٣,٣	١٧,٣	١٣,٨	١٦,٥	١٧,٢	٤٠,٧	١٠٨,٦	٨٦,٨
تونس	٦٨,١	٥٤,٤	٦٥,٠	٥٦,٥	٧٩,٦	٨٦,٢	١٠٦,٦	١٢١,٣	٢٠٨,٢	٣٣٢,٢
الجزائر	٦١٥,٧	١٣٣٢,٢	٩٤٠,٦	٩٦٦,٩	٩٨٣,٣	٩٧٧,٩	١٧٢٧,٣	١٨٦٤,٤	٢٠٤٥,٤	٢٩١٧,٢
السعودية	٥٢٦,٥	٨٧٤,٣	٦٦٣,٣	٧٢١,٦	٨٨١,٠	١٢١٠,٣	١٨٤٦,٤	٢٠٤٧,٤	٢٢١٨,١	٣٠٢٠,٤
السودان	٦,٤	٤,٢	١,٣	١١,٣	٣٤,٨	١٠,٥	٨,٠	٠,٤	١,٣	٨,٤
سورية	٣٢٠,٧	٤٩٥,٧	٤٢١,٣	٤٦٠,٢	٣٧٥,٨	٣٩٠,٣	٢٤٧,٤	١٧٠,٢	٣٤٢,٧	٥٨١,١
الصومال	٠,٨	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,٤	٠,٢	٠,٣	٢,٣	١,٧	١,٣
العراق	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٢,٤	٤٢٥,١	٤١٧,٠	٣٤١,٨	٥٨٦,٣	١٢٠٠,٨
عُمان	٠,٤	٠,١	٠,١	٠,٣	٤,٢	١,٣	٣,٥	١,٩	٢٢,١	٣٧,٧
قطر	١٢,٩	٩,٠	٥,٢	٥,٦	٥,٥	٦,٧	٢٦,٥	٣٢,٦	٢٦,٩	١٤٤,٩
الكويت	٧٦,٣	١٤٦,٧	١١٢,١	٢٤,١	١٤,٥	٢٣,٤	٣٧,٦	٥٠,٩	٨٢,٣	٧٣,٣
لبنان	١٤,٤	٢٣,٢	٢٣,٧	٣٨,١	٦٥,٢	١٢٠,٢	٢،١٣١	١١٥,٢	١٠٥,٤	١٦٢,٥
ليبيا	٤١٣,٨	٧٧٢,٩	٧٧٠,٨	٤٩٣,٠	٦٥٩,٩	٩٠٥,٨	١٧٧٨,٠	٢٠٨٨,٥	٣٦٣,٤	٣٠٥,٨
مصر	٩٦,٥	١٢٧,٩	٧٦,٥	١٠٧,٤	١٧٢,٢	٢٣٢٠,٠	٢٤٢,٦	٣٥٦,٨	٦١٧,٦	٨٥٧,١
المغرب	٤٠,٤	٥١,٩	٣٤,٧	٥٢,٩	٤٨,٧	٦٢,٣	٩٠,١	١٥٧,٥	١٨٠,٤	٣٢٧,٧
موريتانيا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٩	١,٧	٠,٢	٠,١	٢,٩	٧,١
اليمن	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٦	١,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٦
الإجمالي	٢٢٤٣,٧	٣٩٧١,٣	٣٢٠١,٣	٣٠٦٧	٣٥٤٧,٩	٤٦٥٢,٤	٦٨٩٢,٤	٧٧٢٨,٧	٧٣٦٤,٤	١٠٧٢٦,٣

المصدر: النشرة الإحصائية للدول العربية (صندوق النقد العربي) (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٨)، مجموعة جداول جمعها الباحث واستخلاص نسبها.

الجدول الرقم (٥ ـ ٤)

تطور التوزيع الجغرافي للواردات العربية من تركيا

البلد	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار
الأردن	٧٧,٥	٩٠,٧	١٢١,٩	١٢٣,٣	١٣٩,٢	١٨٧,٨	٢٥٦,٢	٢٨٥,٠	١٤٥,٧	٤٥٠,٦
الإمارات	٣٠٠,٤	٢٣٩,٩	٣٢٤,٩	٠,٠	٧٢٤,١	٧٨٩,٩	١١٥٣,٩	١٤٧٩,٩	١٤٥,٧	٨٧٧٢,٩
البحرين	١١,٩	٢٩,٢	١٢,٣	١٨,٦	٣١,٧	٥٩,٩	٤٥,٨	٣٨,٨	٨٤,٣	٣٣٩,٠
تونس	١٥٩,٦	١٥٦,٨	١٤٣,٤	١٤٧,٣	١٩٨,٧	٣٢١,٩	٢٩٧,٨	٣١٧,٣	٥٨٣,٣	٨٥٥,٩
الجزائر	٣٣٨,٠	٢٨٦,٢	٣٩١,٣	٥٨٩,١	٦٠٦,٦	٧١٠,٨	٦٠٦,٦	٧١٠,٨	٩٢٢,٣	١٣٤٥,٥
السعودية	٢٦٣,١	٢٢٢,٠	٣٥١,٦	٣٩٢,٤	٥٥٩,٣	٥٩٩,١	٨٣٧,٨	١٠٨١,٦	١٦٣٤,٩	٢٤٢٢,١
السودان	٣٦,٩	٤١,٤	٦٠,٠	٦٥,٢	٥٢,٠	١٠٢,٧	١٥٤,٧	٢٠٦,٣	٢٠٥,٨	٢٥٧,٦
سورية	١٩٠,٤	٢٠٢,٧	٣٠٩,٣	٢٩٣,٤	٣٠١,٨	٣٨٠,٥	٦٠٦,٨	٦٧٠,٤	٨٧٧,٠	١٢٢٦,٥
الصومال	٠,٠	٠,٤	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	١,٦	٢,٢	٣,٢	٩,٣
العراق	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٩١٢,٠	١٩٩٦,٨	٣٠٢٣,٤	٢٨٤٨,٢	٣٠٩٢,٩	٤٣٠٨,٤
عُمان	٢٤,٥	٢٠,٨	٣١,٦	٢٨,٧	٥١,٤	٢٥,١	٣٤,٩	٨٥,١	١٥٣,٨	١٧٢,٢
قطر	١١,٦	١٨,٠	١٨,٧	٢٤,٩	٢٩,٣	٣٢,٢	٦٩,٧	٣٣٤,٤	٤٩٤,٨	١١٨١,٤
الكويت	١٢٠,٣	٨٠,٨	١١٥,٢	١٥٢,٩	١٨٢,٥	٢٩٢,٤	٢٣١,٤	٢٤٠,٩	٢٤٣,٣	٥٤٢,٣
لبنان	١٦٣,٩	١٣٨,٥	٢٠٢,٣	٢٠٦,١	١٦٢,٩	٢٥٧,٨	٢٠٧,٤	٢٥٤,٧	١٤٥,٧	٧٣١,٦
ليبيا	١٥٣,٦	١٠٥,١	٧٤,٢	١٨١,٦	٢٨٠,٢	٣٧٠,٩	٤٢٢,٦	٥٣٨,٢	٧٠٨,٢	١١٨١,٧
مصر	٣٥٦,٦	٤١٣,٣	٢٤٣,٦	٣٥٩,٠	٣٨٠,٤	٥٢٠,٢	٧٥٦,٠	٧٨٠,٠	٩٩٢,٩	١٥٦٩,١
المغرب	٩٩,٥	٩٩,٧	١١٢,٢	١٥٠,٠	٢٠٩,٩	٣٦٣,٢	٣٩٧,٦	٦٢٤,٠	٨٤٥,٦	١٠٥٣,٦
موريتانيا	١,٧	٢,٩	٤,٨	١٢,٨	٤,٧	٦,١	٨,٩	٧,٣	٦٣,٨	١٦,٧
اليمن	٤٤,١	٥١,٥	٦٤,١	١٤٤,٥	١٤٣,٥	١٤٣,٥	١٣٣,٧	١٣١,٠	١٤٥,٧	١٨٩,٠
الإجمالي	٢٣٥٣,٧	٢١٩٩,٩	٢٥٨١,٦	٢٨٩٠	٤٩٧٠,٤	٧١٦١	٩٢٤٦,٨	١٠٦٣٦,٨	١١٤٨٨,٩	٢٦٦٢٥,٤

المصدر: المصدر نفسه.

أ ـ الميزان التجاري بين الدول العربية وتركيا

يبيّن الجدول الرقم (٥ ـ ٥) إجمالي الصادرات السلعية العربية إلى تركيا وإجمالي الواردات السلعية العربية من تركيا، والميزان التجاري بينهما خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨، وهو تجميع للجدولين الرقمين (٥ ـ ٣) و(٥ ـ ٤).

الجدول الرقم (٥ ـ ٥)

الصادرات السلعية العربية إلى تركيا والواردات السلعية العربية من تركيا والميزان التجاري بينهما (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨)

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الصادرات العربية إلى تركيا	٣٩٧١,٣	٣٢٠١,٣	٣٠٦٧	٣٥٤٧,٩	٤٦٥٢,٤	٦٨٩٢,٤	٧٧٢٨,٧	٧٣٦٤,٤	١٠٧٢٦,٣
معدل التغيير (نسبة مئوية)	-	ـ ١٩,٤	ـ ٤,٢	+١٥,٧	+٣١	+٤٨	+١٢	ـ ٤,٨	+٤٥,٦
الواردات العربية من تركيا	٢١٩٩,٩	٢٥٨١,٦	٢٨٩٠	٤٩٧٠,٤	٧١٦١	٩٢٤٦,٨	١٠٦٣٦,٨	١١٤٨٨,٩	٢٦٦٢٥,٤
معدل التغيير (في المئة)	-	+١٧,٤	+١٢	+٧٢	+٤٤	+٢٩	+١٥	+٨	+١٣٢
الميزان التجاري	+١٧٧١,٤	+٦١٩,٧	+١٧٧	ـ ١٤٢٢,٥	ـ ٢٥٠٨,٦	ـ ٢٣٥٤,٤	ـ ٢٩٠٨,١	ـ ٤١٢٤,٥	ـ ١٥٨٩٩,١

نلاحظ من هذا الجدول:

ـ كان الميزان التجاري رابحًا لمصلحة الدول العربية في السنوات الثلاث الأولى (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢). وخلال هذه السنوات بدأت الصادرات العربية تتراجع في حين تزايدت الواردات العربية من تركيا. لكن بدءًا من العام ٢٠٠٣، أصبح الميزان التجاري سالبًا لمصلحة تركيا. وقد تصاعد الرصيد السلبي من ١٤٢٢,٥ مليون دولار عام ٢٠٠٣ إلى ١٥٨٩٩,١ عام ٢٠٠٨، ما يعني أن تركيا نجحت في تحويل الفائض المحقق في ميزانها التجاري لمصلحة الدول العربية عام ٢٠٠٠ ووصل إلى ١٧٧١,٤ مليون دولار، فأصبح سالبًا لمصلحة تركيا عام ٢٠٠٨ ووصل إلى ١٥٨٩٩,١ مليون دولار.

ـ في حين كان معدل التغير السنوي في الصادرات العربية إلى تركيا سالبًا في السنوات ٢٠٠١ و٢٠٠٢ و٢٠٠٧، ما يدل على تراجعها النسبي، أصبح

هذا المعدل إيجابيًا في الأعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٨. وقد بلغ متوسط النمو السنوي للصادرات العربية إلى تركيا نحو ١٥,٥ في المئة إلا أنها تضاعفت بمقدار ٢,٧ مرة فقط خلال الفترة.

ـ تصاعدت الصادرات التركية إلى البلدان العربية فوصلت إلى أكثر من ١٢ ضعفًا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨، وبلغ متوسط النمو السنوي خلال هذه الفترة ٤١,٢ في المئة؛ ما يعني تزايد الصادرات التركية إلى البلدان العربية بمعدلات تفوق تزايد الصادرات العربية إلى تركيا خلال الفترة نفسها.

ب ـ حصة التبادل التجاري بين البلدان العربية وتركيا إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية

يُبيّن الجدول الرقم (٥ ـ ٦) إجمالي الواردات والصادرات العربية من وإلى بلدان العالم، وإجمالي الواردات والصادرات العربية إلى تركيا في الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨ وحصة التجارة مع تركيا من إجمالي الواردات والصادرات العربية خلال الفترة (مليون دولار).

الجدول الرقم (٥ ـ ٦)

الواردات والصادرات العربية من وإلى بلدان العالم، والواردات والصادرات العربية إلى تركيا في الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨، وحصة التجارة مع تركيا من إجمالي الواردات والصادرات العربية خلال الفترة (مليون دولار)

بيان	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	متوسط معدل التغيير
إجمالي الصادات العربية إلى دول العالم	٥٦٨٩٧٤,١	٦٩٢٤٦٥,٧	٨٠٧٣٧٠,٤	١٠٦٧٨٠١,٩	ـ
معدل التغيير السنوي (في المئة)	٣٨,٣	٢١,٧	١٦,٦	٣٢,٣	٢٧,٢٢
إجمالي الصادرات العربية إلى تركيا	٦٨٩٢,٤	٧٧٢٨,٧	٧٣٦٤,٤	١٠٧٢٦,٣	ـ
معدل التغيير السنوي (في المئة)	٤٨	١٢	ـ ٤,٨	٤٥,٦	٢٥,٢
إجمالي الواردات العربية من دول العالم	٣٥٠١٦٥,١	٤٠٠٨٣٥,٤	٥٣٥٣٤١,٦	٧٠٥٠٢٤,٩	ـ
معدل التغيير السنوي (في المئة)	٢٠,٢	١٤,٥	٣٣,٦	٣١,٧	٢٥
إجمالي الواردات العربية من تركيا	٩٢٤٦,٨	١٠٦٣٦,٨	١١٤٨٨,٩	٢٦٦٢٥,٤	ـ
معدل التغيير السنوي (في المئة)	٢٩	١٥	٨	١٣٢	٤٦

المصدر: إجمالي الصادرات والواردات العربية (ملحق رقم ٨/ ١)، ص ٣٨٥ من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٠، وإجمالي الصادرات والواردات العربية من وإلى تركيا من الجدولين الرقمين (٥ ـ ٣) و(٥ ـ ٤).

ومن هذا الجدول نجد ما يلي:

ـ تضاعف إجمالي صادرات الدول العربية إلى دول العالم ١,٨٧ مرة في حين تضاعفت صادراتها إلى تركيا ١,٥٥ فقط خلال الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨. وفي الوقت الذي كان فيه متوسط معدل التغير السنوي لإجمالي الصادرات العربية إلى تركيا ٢٢,٢٧ في المئة، بلغ هذا المتوسط في الصادرات العربية إلى تركيا ٢٥,٢ في المئة، ما يعني أن نموّ الصادرات إلى تركيا لم يصل إلى معدل إجمالي الصادرات العربية إلى دول العالم وخلال الفترة المبحوثة.

ـ تضاعف إجمالي الواردات العربية من دول العالم مرتين خلال الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨ في حين تضاعف إجمالي الواردات العربية من تركيا ٢,٩ مرة خلال الفترة نفسها. وفي حين بلغ متوسط معدل نموّ إجمالي الواردات العربية من دول العالم ٢٥ في المئة، وصل هذا المعدل إلى ٤٦ في المئة في الواردات العربية من تركيا. ما يعني أن معدل الزيادة في الواردات التركية إلى البلدان العربية يزيد على المعدل العام للواردات العربية من كل دول العالم، ولوحظ هذا التزايد خصوصًا في العام ٢٠٠٨.

ج ـ حصة التبادل التجاري بين البلدان العربية وتركيا إلى إجمالي التبادل التجاري التركي مع دول العالم

يُبيّن الجدول الرقم (٥ ـ ٧) إجمالي الصادرات والواردات التركية من وإلى دول العالم، وإلى الدول العربية في الأعوام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧.

نجد من هذا الجدول أن نسبة إجمالي الصادرات التركية إلى الدول العربية، إلى إجمالي الصادرات التركية إلى دول العالم تنخفض على الرغم من تزايدها من ١٢,٦ في المئة إلى ١٠,٧ في المئة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، ما يعني تزايد النشاط التصديري لتركيا في اتجاه دول العالم أجمع، وكذلك بالنسبة إلى الواردات التركية إلى الدول العربية التي انخفضت نسبتها من ٥,٩ في المئة عام ٢٠٠٥ إلى ٤,٤ في المئة عام ٢٠٠٧. ويبدو أن هناك اختلافًا في بعض أرقام الصادرات والواردات التركية من وإلى البلدان العربية، بسبب اختلاف مصادر هذه الأرقام، في دراستنا المقدمة إلى الندوة

الفكرية التي نشرت أعمالها في كتاب صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية. ما أدى إلى اختلاف النسب، وإن بمعدلات بسيطة[٤٢].

الجدول الرقم (٥ ـ ٧)

الصادرات والواردات التركية من وإلى دول العالم، وإلى الدول العربية في الأعوام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧

بيان	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
إجمالي الصادات التركية إلى دول العالم	٧٣٤٧٦	٨٥٤٩٢	١٠٦٨٥١
إجمالي الصادرات التركية إلى الدول العربية	٩٢٤٦,٨	١٠٦٣٦,٨	١١٤٨٨,٩
النسبة المئوية	١٢,٦	١٢,٤	١٠,٧
إجمالي الواردات التركية من دول العالم	١١٦٧٧٤	١٣٩٨٤٠	١٦٨٥٢٧
إجمالي الواردات التركية من الدول العربية	٦٨٩٢,٤	٧٧٢٨,٧	٧٣٦٤,٤
النسبة المئوية	٥,٩	٥,٥	٤,٤

المصدر: أرقام إجمالي الصادرات والواردات التركية من قاعدة البيانات التجارية للأمم المتحدة (COMTRADE). وأرقام الصادرات والواردات التركية من البلدان العربية عن الجدولين الرقمين (٥ ـ ٣) و(٥ ـ ٤).

٢ ـ الاستثمارات المتبادلة

تُلاحَظ عمومًا ندرة المعلومات والبيانات في شأن الاستثمارات المتبادلة بين تركيا والدول العربية، وقد استطعنا الحصول على قائمة بالتوزع الجغرافي للاستثمارات المتدفقة من تركيا إلى العالم وعلى العكس، وذلك من الموقع الرسمي للمصرف المركزي التركي على شبكة الإنترنت[٤٣]. فوجدنا أن إجمالي الاستثمارات المتدفقة من تركيا إلى العالم، بلغ عام ٢٠٠١ ٤٥٨١ مليون دولار توجَّهَ معظمُه إلى هولندا (١٤٧١ مليون دولار)

---

(٤٢) الحوار العربي ـ التركي بين الماضي والحاضر: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسية العالمية GPOT إستانبول (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، والاختلاف المشار إليه، هو ما ورد في الجدول الرقم (٧ ـ ١)، ص ٢٤٤، والجدول الرقم (٧ ـ ٢)، ص ٢٤٧، من بحثنا المعنون: «وجهة نظر عربية في واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية بين العرب وتركيا،» ص ٢١٧.

(٤٣) Merkez Bankasi, <http://www.tcmb.gov.tr/odemedenge/iip.xis>.

بينما نالت دول شمال إفريقيا ٥ مليون دولار فقط. أما في العام ٢٠٠٦، فقد بلغ إجمالي الاستثمارات المتدفقة من تركيا إلى العالم ٨٨٦٦ مليون دولار، نالت منه هولندا أيضًا القسم الأعظم حيث بلغت الاستثمارات التركية المتّجهة إليها ٣٠٣٧ مليون دولار، في حين لم تحظَ دول شمال إفريقيا إلا بـ ٨٩ مليون دولار. ولا ذكر لباقي الدول العربية، إذ يبدو أنها تندرج تحت عنوان «أخرى» بسبب ضآلة مبالغها.

أما الاستثمارات المتدفقة إلى تركيا من دول العالم، فقد بلغت عام ٢٠٠١، ٨٠٤٧ مليون دولار، وكانت أهمّ الدول المصدرة للاستثمارات إلى تركيا أيضًا هولندا حيث بلغت استثماراتها في ذلك العام ٤٦٠٧ مليون دولار. هذا في حين صدّرت دول الخليج العربي في ذلك العام إلى تركيا ٢٩٤ مليون دولار فقط. لكن الصورة تحسّنت عام ٢٠٠٦، إذ وصلت الاستثمارات الأجنبية في تركيا عام ٢٠٠٦ إلى ٨٦٣٧٦ مليون دولار، كانت هولندا أيضًا أهمّ الدول المصدرة للاستثمارات إلى تركيا (١٨٧٩٣ مليون دولار) في حين صدّرت دول الخليج العربي إلى تركيا استثمارات مقدارها ٦٨٥٢ مليون دولار في العام نفسه.

يذكر تقرير إدارة الدراسات والعلاقات الاقتصادية في جامعة الدول العربية، الذي أشرنا إليه سابقًا، أن صعوبة واجهته للوصول إلى حجم الاستثمارات المتبادلة بين كل الدول العربية وجمهورية تركيا، لذا فقد اعتُمد على ما تتيحه بعض الدول العربية من بيانات عن حجم الاستثمار المتبادل بينها وبين تركيا. وقد عرض التقرير هذه البيانات على الوجه التالي[٤٤]:

الاستثمارات التركية في مصر

تبلغ قيمة الاستثمارات التركية في مصر نحو ٣٠٠ مليون جنيه مصري،

(٤٤) «العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية وتركيا: آفاقها وتطويرها في ضوء المنتدى العربي التركي،» ص ٢٢ وما بعدها. ويذكر موقع الجزيرة نت، أن رؤوس أموال عربية تتوجه إلى تركيا للاستثمار في قطاعات اقتصادية مختلفة، ويقدر وصول حجم هذه الأموال المتوقعة في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠ مليار دولار. وقد بلغ حجم التعامل للشركات الخليجية والمصرية في البورصة التركية أكثر من ١٠٠ مليون دولار. ويُعَدّ قطاع الاتصالات التركي الأكثر استقطابًا للمستثمرين.

كما بلغ عدد الشركات التركية في المناطق الصناعية ١٢ شركة وشركة واحدة في المناطق الحرة، تتمثل أهم قطاعات الاستثمار التركية في مصر بالصناعات النسيجية والخدمات والصناعات الكيميائية والصناعات الدوائية والتعدين والسياحة. أهم الشركات التركية التي تستثمر في مصر هي شركة ستفا (STFA)، نايل كوردسا (Nile Kordsa)، توفاس، يسار القابضة، تاف، إيغياب مصر.

الاستثمارات المصرية في تركيا

لا تتجاوز الاستثمارات المصرية في تركيا قيمة ٥٠ مليون دولار، لكن في إطار اتفاقية التجارة الحرة من المتوقع أن تزيد هذه الاستثمارات خصوصًا في المجالات الخدمية.

الاستثمارات التركية في السودان

بلغ حجم الاستثمارات التركية في السودان نحو ٢٣٠ مليون دولار.

الاستثمارات التركية في سورية

بلغت نحو ٥٠٠ مليون دولار خلال السنوات السبع الماضية، وتعود إلى ٣٣ مشروعًا مرخصًا لها وفق قانون تشجيع الاستثمار السوري[٤٥].

الاستثمارات التركية في السعودية

بلغ إجمالي المشاريع السعودية التركية في المملكة ٦١ مشروعًا باستثمارات تصل إلى ٢٥٨ مليون ريال سعودي، منها ٢٤ مشروعًا صناعيًا و٣٧ مشروعًا خدميًا، ويوجد ١٨ مشروعًا مشتركًا يمتلكها مستثمرون سعوديون وأتراك و٤٣ مشروعًا يمتلكها المستثمرون الأتراك بنسبة ١٠٠ في المئة منها ١٥ مشروعًا صناعيًا و٢٨ مشروعًا خدميًا.

---

(٤٥) ازدهرت العلاقات الاقتصادية السورية ـ التركية خلال زمن قياسي في السنوات الأخيرة، فعدا تصاعد حجم التبادل التجاري، اتفق الجانبان على إنشاء منطقة صناعية للمستثمرين الأتراك في مدينة حسياء السورية، وإنشاء مركز لوجستي في سورية لتلبية الحاجات الإقليمية لسورية وتركيا وللدول الأخرى، فضلًا عن التعاون المصرفي والمالي.

٣ ـ المشروعات المشتركة

تقوم الموارد الطبيعية في كل من تركيا والبلاد العربية بدور مهم، إلى جانب الموقع الجغرافي لكليهما، في تحديد مسار العلاقات الاقتصادية والتجارية، بما في ذلك المشروعات المشتركة التي يمكن إقامتها بما يخدم اقتصادات مختلف الأطراف.

نظرًا إلى وفرة المياه المتجددة في تركيا، وتضاريسها الطبيعية وطبيعة أرضها، في الإمكان إقامة الكثير من السدود، لا للأغراض الزراعية فحسب، بل أيضًا من أجل توليد الكهرباء، من المصادر المائية المتراكمة في السدود التركية، وتصدير الفائض منها إلى دول الجوار العربية. وفي الوقت ذاته، فإن الموقع الجغرافي لتركيا وتوافر الثروة النفطية والغازية التي تحتاج إليها تركيا وأوروبا، يجعلان في الإمكان استخدام هذا الموقع بلد عبور لأنابيب النفط والغاز.

هكذا، تولدت مشروعات البنية التحتية المشتركة بين تركيا والبلدان العربية، متمثّلة في مشروعين أساسيين:

الأول مشروع الربط الكهربائي السباعي، وذلك في إطار التخطيط والتنفيذ لربط شبكات كهرباء الدول الأعضاء بمجلس الوزراء المعنيين بشؤون الكهرباء، فقد صيغ هذا المشروع المتضمن ربط شبكات الكهرباء، في مصر والعراق والأردن ولبنان وسورية وتركيا، وكان المشروع قد بدأ خماسيًا بين مصر والعراق والأردن وسورية وتركيا، ثم انضم إليه لبنان عن طريق ربطه بسورية بخط نقل، ليصبح سداسيًا، وانضمت إليه ليبيا بعد ذلك ليصبح سباعيًا. ويتمثل أهمّ الفوائد المرجوّة من هذا المشروع بخفض قدرات التوليد المطلوبة في الدول المشتركة فيه نتيجة الربط، حيث يمكن لمصر توفير قدرات توليد تبلغ نحو ٥٠٠ م.و.، فضلًا عن أن العراق وسورية وتركيا والأردن ولبنان سوف تتمكن من توفير قدرات توليد إضافية مجموعها ١٦٠٠ م.و.

أما المشروع **الثاني**، فهو مشروع شبكات الغاز؛ فهناك عدد من الشبكات لنقل الغاز الطبيعي بين الدول العربية، ومنها إلى الدول الأوروبية عبر تركيا. وأهمّ هذه الشبكات خطّ الغاز العربي الذي يبدأ في مصر

ويُستخدم لتزويد الأردن وسورية ولبنان وتركيا؛ وقد اكتملت مراحله تقريبًا حتى الحدود التركية شمال سورية.

إلى جانب خطّ الغاز العربي، تُدرس عدّة مشاريع لمدّ خطوط نقل النفط والغاز العربيين عبر تركيا إلى أوروبا، وكذلك نقل الغاز من آسيا الوسطى إلى سورية.

وقد وُقِّعت مذكرة تفاهم بين الحكومتين السورية والتركية بتاريخ ٢٠/ ٨/ ٢٠٠٩[٤٦] تنص على الإسراع في إنجاز ربط شبكتي الغاز بين البلدين، حتى يتحقق الربط مع الشبكة العربية، ويجري من خلالها تصدير الغاز إلى الدول العربية عبر سورية، وإلى أوروبا عبر تركيا.

تضمّنت المذكرة، التي حُدّدت مدّتها بخمس سنوات تبدأ من العام ٢٠١١، قابلة للتمديد، الإسراع في إنجاز الجزء الباقي من عملية الربط بين الشبكتين، تبلغ مسافة الجزء المعني في الأراضي السورية من حلب إلى تركيا نحو ٦٤ كلم، وفي الأراضي التركية نحو ٩٠ كلم، واتفق الجانبان على بيع سورية الغاز الطبيعي بكميات تبلغ نحو مليون متر مكعب سنويًا، لمدّة خمس سنوات، كما طُرح حديثًا توريد الغاز من أذربيجان وإيران وروسيا إلى سورية عبر شبكة تمتد إلى ١١٠٠ كلم.

ومن شأن استكمال شبكة نقل الغاز الإسهام في تطوير العلاقات بين الشركات السورية والتركية، كما أن استكمال الشبكة العربية سيفتح المجال لتعاون شامل على مستوى المنطقة.

ثالثًا: آفاق العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية

١ ـ تقرير الجامعة العربية

أعدّت إدارة الدراسات والعلاقات الاقتصادية في جامعة الدول العربية في أيار/ مايو ٢٠٠٩، تقريرًا بعنوان «العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية وتركيا ـ آفاقها وتطويرها في ضوء المنتدى العربي التركي».

(٤٦) الحياة، ٢١/٨/٢٠٠٩.

وتضمّن التقرير في قسمه الثاني، صيغة لآفاق التعاون العربي ـ التركي، من وجهة نظر جامعة الدول العربية التي تمثل الموقف الرسمي العربي، وذلك من خلال ثلاثة محاور: التجارة والصناعة، والاتحاد الجمركي العربي ـ التركي، والاستثمارات المتبادلة.

في **المحور الأول** (التجارة والصناعة)، يرى التقرير بعد أن يستعرض الواقع الراهن للمبادلات التجارية بين الدول العربية وتركيا، أن «الوضع يستوجب تحركًا عربيًا موحدًا لدعم الموقف التجاري العربي في مواجهة التحرك التركي، من خلال التوصل إلى اتفاقية تجارة حرّة عربية ـ تركية، تعمل على دعم نفاذ السلع العربية إلى السوق التركي، مع ضرورة أن تكون اتفاقية التجارة الحرّة ذات مزايا خاصة تنسجم مع الوضع الاقتصادي العربي، ووضع القطاع الصناعي خصوصًا».

في **المحور الثاني** (الاتحاد الجمركي العربي ـ التركي)، بعد أن يُعدّد التقرير مزايا التكامل الاقتصادي وأهميته، في ضوء المتغيرات الحاصلة على الصعيد الإقليمي والعالمي (انفتاح اقتصادي تترجمه تكتلات اقتصادية تفرز اتفاقيات تجارية تهدف إلى إزالة الحواجز والمعوقات أمام انسياب المنتجات والاستثمارات والأفراد)، يقدم توصية بإقامة اتحاد جمركي عربي ـ تركي، ويُعَدّ هذا الاتحاد بمثابة خطوة مهمة في سبيل التكامل الاقتصادي العربي ـ التركي، ويُحدّد الإجراءات والخطوات لتطبيق هذا الاتحاد على التحوّل التالي:

ـ نقطة الدخول الواحدة.

ـ توحيد التعرفة الجمركية للاتحاد الجمركي للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي.

ـ نظام القانون الموحد للجمارك للدول الأعضاء.

ـ استيفاء الإيرادات الجمركية في الاتحاد الجمركي للدول الأعضاء.

ـ السماح للمخلصين الجمركيين بممارسة مهنة التخليص في الدول الأعضاء.

ـ تطبيق المواصفات والمقاييس والعمل بنقطة الدخول الواحدة.

ـ إجراءات تسجيل التجارة البينية بين الدول الأعضاء للأغراض الإحصائية.

في **المحور الثالث** (زيادة الاستثمارات المتبادلة بين الدول العربية وتركيا)، أوضح التقرير بناء على المعطيات التي توصّل إليها في شأن استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان العربية وتركيا، أن المناخ الاستثماري العربي يحتاج إلى مزيد من الجهود لزيادة حجم التدفقات الاستثمارية الوافدة إلى المنطقة العربية عمومًا، وفي هذا الإطار يطرح التقرير أداتين من أهم الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها في جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية عمومًا والتركية خصوصًا، إلى الدول العربية:

ـ إنشاء المناطق الحرة ومنح امتيازات للمشروعات المقامة فيها.

ـ إقامة المناطق الصناعية الحرة بصفتها إحدى الآليات التي يمكن الاعتماد عليها في جذب المزيد من الاستثمارات التركية إلى الدول العربية.

ويعرض التقرير تجربة مصر مع تركيا في هذا الشأن من خلال وضع اتفاقية منطقة التجارة الحرة المصرية ـ التركية حيّز التنفيذ، حيث وُقّع بروتوكول إنشاء منطقة صناعية تركية في مدينة السادس من أكتوبر لتُمثّل أكبر تجمع استثماري تركي في مصر.

يخلص تقرير جامعة الدول العربية إلى تقديم فكرة موجزة عن **منتدى التعاون العربي ـ التركي** الذي أقامته الجامعة بهدف رسم الخطوط الرئيسية لتطوير جديد لعلاقات الدول العربية بتركيا، والتأسيس لشراكة عربية ـ تركية على جملة من المبادرات العملية، خصوصًا مع أخذ ما تشهده الأوضاع الدولية حاليًا من متغيرات معقدة وعميقة في الحسبان، حيث أصبح السلام والتنمية والتعاون أكثر تشابكًا والتحامًا من ذي قبل. وبناء على ذلك يُعَوَّل على اتفاق الطرفين على مواصلة الجهود لتطوير علاقات شراكة جديدة مبنية على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، وذلك لإثراء مقومات العلاقات العربية ـ التركية وتوطيد وتوسيع التعاون على مختلف المستويات وفي كل المجالات، وإقامة مستوى جديد من علاقات الشراكة يتميز بالتكافؤ والتعاون الشامل، مع التشديد على ضرورة أن يضمّ المنتدى

ممثلين للحكومات والأكاديميين ورجال الأعمال والإعلام، وأن يقوم على أساس مجموعة من المصالح المتبادلة والمحددة على نحو واضح مع أخذ المتغيرات العالمية في الحسبان.

كما تتحدد أهداف المنتدى في:

- دعم وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي بين الطرفين.

- تشجيع الاستثمارات المشتركة والمتبادلة وتوفير سبل حمايتها.

- التعاون في المجال الثقافي.

- دعم التعاون في مجالات التعليم والثقافة وتنمية الموارد البشرية.

- التعاون من أجل تعزيز مبادرة حوار الحضارات.

- دعم وتطوير علاقات التفاهم والحوار بين الطرفين.

- تعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي في كل المجالات، خصوصًا في مجال البحوث التطبيقية.

- تنسيق الجهود لتمكين الطرفين من التعامل بإيجابية وفاعلية مع قضايا العولمة والتكتلات الاقتصادية وغيرها.

- التعاون في مجال التنمية الاجتماعية.

أخيرًا، ينوّه التقرير إلى أهمية دور جامعة الدول العربية في تحرك أكثر إيجابية نحو توفير المناخ العربي القادر على استقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية من خلال برامج ترويجية لما تشهده البلدان العربية من برامج إصلاح اقتصادي، ولا بد لها من أخذ المبادرة من الحكومات، بتوفير مجموعة من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية التي تضمن للدول العربية تحقيق أقصى معدلات الاستفادة.

٢ ـ الحاجة إلى تجاوز الخلافات

لكن السؤال الذي يُطرح الآن، هو هل في الإمكان بناء العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية، والعلاقات الشاملة عمومًا بين العرب وتركيا، بمعزل عن المحدّدات التي عرضناها في المبحث الأول؟ هل في الإمكان

تجاوز أسباب خلافات امتدّت على مدى سنوات بين العرب وتركيا، من دون التوقُّف عند هذه الخلافات، وإزالتها، أو على الأقل التخفيف من آثارها، ثمّ بناء علاقات جديدة على أسس سليمة؟

إن لدى الأتراك بعض القناعات والأفكار عن العرب، لا بدّ من تفسيرها والقضاء على أسبابها، فهُم يعتقدون أن العرب وقفوا إلى جانب بريطانيا في الحرب العالمية الأولى، وحاربوا معها ضدّ الجيش العثماني، كما أنهم يأخذون على العرب عدم الاعتراف بجمهورية شمال قبرص التركية، ويأخذون على سورية خصوصًا تعاونها مع اليونان، ودعمها إرهاب حزب العمال الكردستاني ضدّ تركيا. وهناك رد، بلا شك، من الجانب العربي على هذه الأفكار والقناعات التركية.

أما العرب، فلهم العديد من الأفكار والقناعات في ما يتعلق بالاستراتيجية التركية، والممارسات السياسية التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية. فهل في الإمكان تجاوز ذلك كله، من دون وقفة مراجعة وإزالة أسباب تلك المواقف السلبية التي اتخذتها تركيا من القضايا العربية؟

يقول مصطفى طراقجي، أحد الباحثين الأتراك[٤٧]، إن القناعات التركية السابقة في ما يخص العرب يجب ألا تُرى عقبة أمام تطوير العلاقات العربية ـ التركية، كما يرى في المقابل «أن تطوير العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، وتوقيع اتفاقية التعاون العسكري بين الطرفين، ترى فيها دول عربية كثيرة موقفًا عدائيًا من جانب تركيا، يجب ألا ينظر إليه على أنه عداء للعرب بل إنه قرار تطلبته المصالح الاستراتيجية، لا موقف ضدّ العالم العربي». لهذا فهو يرى أن ما يجب التوقف عنده هو «فضلًا عن الروابط الدينية والتاريخية بين تركيا والعالم العربي، المصالح المتبادلة، في تطوير العلاقات بين الطرفين».

ويمضي في تحليله قائلًا: «يملك معظم الدول العربية النفط والثروة،

---

(٤٧) انظر: مصطفى طراقجي، «مقترحات لتطوير العلاقات العربية ـ التركية،» نقلها إلى العربية محمد نور الدين، **شؤون الأوسط**، السنة ١١، العدد ١٠١ (شتاء ٢٠٠١)، ص ٨٣ وما بعدها. ومصطفى طراقجي هو باحث تركي في التاريخ.

فيما تملك تركيا قوة بشرية مدربة، وتقدمًا تكنولوجيًا، كما أنها قطعت مسافة مهمّة في التصنيع، وتجربة في الديمقراطية، وإذا ما دمجنا بين كل هذه العناصر ووحدناها، يمكن أن نضع أسسًا لتعاون اقتصادي قوي، يؤدي إلى تسريع التنمية في الدول الشرق الأوسطية، ورفع مستوى المعيشة، واكتساب السلام والأخوّة أبعادًا أكثر تقدمًا».

لا شك في أن هناك محاولة من تركيا، مدعومة ببعض المواقف العملية في سياساتها الداخلية والخارجية، بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وخصوصًا بعد الموقف الذي اتخذته من الحرب العدوانية الإسرائيلية على غزة. لكن يجب التدقيق في هذه المواقف وعدم أخذها من الظاهر فقط؛ فصحيح أن مشهد السياسة التركية قد تغيّر، لكن الصحيح أيضًا أن تركيا لم تقطع روابطها ومصالحها مع المنظومة الغربية ـ الإسرائيلية، بل إنها أضافت إلى سياستها الخارجية بُعدًا جديدًا، هو الانتماء إلى العمق الحضاري والتاريخي المتمثل بالعالمين الإسلامي والعربي، فهي تريد أن تصبح عمليًا على مسافة واحدة من جميع الأطراف المتصارعة، ذلك أنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لها علاقات جيدة مع الجميع، مع الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل والبلدان العربية، ولهذا فقد تمكنت من القيام بدور الوسيط في المحادثات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل؛ وإن تجمّد هذا الدور في الأونة الأخيرة بسبب الاعتداء الإسرائيلي على غزة، وبسبب العدوان الإسرائيلي على قافلة المساعدات المتوجهة إلى غزة، وقتل عدد من المواطنين الأتراك في المياه الدولية.

يُمثّل تطور العلاقات السورية التركية في الآونة الأخيرة، خصوصًا بعد التوصل إلى إحداث مجلس تعاون استراتيجي، وإلغاء التأشيرة بين البلدين، خطوة عملية ونوعية في هذه العلاقات إضافة إلى التطورات السابقة وخصوصًا بعد الاتفاق على إقامة سدّ الصداقة على نهر العاصي، والسماح لسورية بضخ المياه من نهر دجلة لاستخدامها في ري الأراضي الزراعية وتأمين حاجات مياه الشرب، في أهم المناطق الزراعية في سورية. يجب درس ذلك كله، ووضعه في إطار إقامة نموذج تعاون سوري ـ تركي، يمكن الاقتداء به، في إطار عملية التنسيق التي يمكن أن تقوم بها جامعة

الدول العربية: بمعنى إعطاء البعد القومي لأي اتفاقية ثنائية بين أي بلد عربي وتركيا.

ويساعد (كما يقول بطرس لبكي ـ نائب رئيس مجلس الإنماء والإعمار ـ لبنان)[٤٨] الموقع الاستراتيجي لتركيا على أن تكون بمثابة الجسر البري بين البلدان العربية وبين آسيا وأوروبا، وتشمل تجارة النقل والترانزيت، نقل النفط الخام من العراق إلى الموانئ التركية على البحر الأبيض المتوسط، كما تقوم تركيا أيضًا بنشاط مهم من خلال أسطول من الشاحنات وشبكة طرق خارجية واسعة.

أما محمود عبد الفضيل[٤٩] فقد رأى أن «النمط الحاضر للعلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية (في التجارة والمالية) هو نمط مهزوز يحتاج إلى إعادة النظر فيه، وإعادة تركيبه لكي يقف في وجه التحديات الجديدة الجيو ـ اقتصادية التي تواجه الاقتصادات التركية العربية».

وأرى أن هذا الاستنتاج لا يزال قائمًا، وخصوصًا من حيث الهيكل السلعي للصادرات والواردات بين البلاد العربية وتركيا، كما وجدنا سابقًا. حيث أدى غزو المنتجات التركية في مجال الألبسة والجلديات للأسواق العربية، خصوصًا سورية، إلى وضع تنافسي غير سليم للإنتاج الوطني، ما ساهم إلى جانب المنتجات الصينية في توقف عدد من المعامل والورش، وإلى تحول بعض الصناعيين إلى الاستيراد؛ الأمر الذي يقتضي دراسة موضوعية لسياسات الانفتاح التجاري وتحرير التجارة، والوقوف عند المنعكسات السلبية، في إطار التركيز على تحسين تنافسية الإنتاج الوطني.

إذا ما أضفنا إلى ذلك حركة السياحة والترانزيت، والثروة المائية

---

(٤٨) بطرس لبكي، «العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية الراهنة،» ورقة قدمت إلى: العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٩٥)، ص ١٢٣ وما بعدها.

(٤٩) محمود عبد الفضيل، «آفاق التعاون العربي ـ التركي في المجالات الاقتصادية والمالية والتقانة،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٣٧٨.

والثروة النفطية، فإننا سنجد بلا شك مجالات واسعة للتعاون ولإقامة العلاقات الاقتصادية بين العرب وتركيا على أسس سليمة تضمن مصالح الطرفين، وتفتح آفاقًا تنموية مهمة لهما في المستقبل، خصوصًا في مجال الزراعة، بإعادة نظر جدية في استغلال مياه الفرات ودجلة في إقامة مشروعات زراعية (نباتية ـ حيوانية) مشتركة في إطار خطة تنموية تستهدف، لا البلدان الثلاثة المشتركة فحسب، بل أيضًا المساهمة في حل مشكلة الأمن الغذائي في المنطقة.

٣ ـ رباعية المشرق

في الثالث من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، تأسّس مجلس أعمال الشرق بين مجلس الأعمال التركي ـ الأردني والتركي ـ اللبناني، والتركي ـ السوري بهدف إقامة فضاء اقتصادي بين الدول الأربع على المدى الطويل، قوامه «الازدهار والاستقرار عن طريق الاعتماد الاقتصادي المتبادل للأقاليم الواقعة بين البحر المتوسط والأحمر والخليج العربي» كما أعلن في حينه.

وقد عقد مجلس أعمال الشرق في ٨/ ٢/ ٢٠١١ جلسات عمل في دمشق لاستعراض ودرس الرؤى المقدمة من الفرق الفنية التير أنشأها المجلس، في شأن استراتيجية التعاون الاقتصادي بين الدول الأربع بهدف وضع تصور موحد لتحقيق رباعية المشرق الاقتصادية وخلق منطقة اقتصادية على أرض الواقع، وإيجاد الصيغ الأفضل لتعزيز التجارة وزيادة الاستثمارات والمساهمة في خلق بيئة استثمار ورعاية التقانة والبحث والتطوير ودعم وتحديث البنية التحتية للوجستيات وتحسين الفعاليات الاقتصادية والثقافية والسياحية المشتركة كخطوة أولى قابلة للتوسع لتشمل دولًا أخرى في المنطقة.

هذه التوجهات يقودها رجال الأعمال في الدول الأربع، برعاية حكومية واضحة، تنطلق من المصالح المشتركة لرجال الأعمال التي تمليها الحاجات وتعززها مقتضيات التنمية والجوار. وإذا كانت هذه التجربة في بدايتها ومن المبكر الحكم عليها، فإن من الضروري رصدها للوقوف على

نتائجها وانعكاساتها وآثارها المباشرة وغير المباشرة، وهي تمثّل في حال نجاحها نواة لاستقطاب المزيد من رجال الأعمال في الدول العربية الأخرى، في إطار فتح آفاق جديدة للعلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية، بالاستفادة من المناخ الإيجابي الذي أوجدته السياسة الاقتصادية الجديدة لتركيا، في ضوء استراتيجيتها الجديدة؛ وإن كنا لا نعول كثيرًا على مثل هذه العلاقات التي غالبًا ما تقام من خلال الصفقات التجارية، وصفقات المقاولات التي تحقق مصالح أطرافها من رجال الأعمال، قبل النظر إلى المصالح الوطنية.

الفصل السادس

منطقة التجارة الحرّة العربية ـ التركية

أي نمط من أنماط الشراكة الاقتصادية بين تركيا والوطن العربي؟

هدى حوا

مدلولات منطقة تجارة حرّة عربية ـ تركية: أي نمط من الشراكة الاقتصادية؟

يزداد الحضور التركي في العالم العربي بتسارع منذ بداية القرن، ويحتل العامل الاقتصادي في هذا الحضور مكانة مهمة خصوصًا مع الازدياد الكبير في المبادلات التجارية والاستثمارات، وما تبعه من عمل على مأسسة الحرية التجارية بين تركيا والدول العربية من خلال اتفاقيات تجارة حرّة ثنائية وصولًا إلى السعي إلى منطقة تجارة حرّة عربية ـ تركية. ولأن مأسسة تحرير التجارة في صيغ تعاون واتفاقيات بين تركيا والعالم العربي لا تزال موضوعات حديثة، فإن تقييمها يطرح على الباحث النظر إلى دوافعها وإمكانياتها وتأثيراتها، وهي أمور لا يمكن فصلها عن الدينامية الاقتصادية الداخلية وعن التطلعات السياسية، ولا يمكن رؤيتها بمعزل عن التطورات العالمية والنزوع إلى تعزيز الاندماج الإقليمي المتأتي عنها.

تهدف هذه الورقة إلى درس الدوافع التي تقف وراء السياسات التجارية الساعية إلى الاندماج بين تركيا والدول العربية، لكنها تركّز خصوصًا على الحالة التركية بصفتها العنصر الأكثر دينامية في هذه العلاقة. كما تُحلل الورقة الاتفاقيات التجارية بين تركيا وعدد من الدول العربية، وتتناولها في إطاريها الإقليمي والدولي الأشمل، ضمن نظرة مقارنة مع اتفاقيات أخرى.

وتخلص الورقة إلى تقييم منطقة التجارة الحرّة المزمع إنشاؤها بين تركيا وسورية والأردن ولبنان.

يسعى البحث إلى تقديم استدلالات مستندة إلى فرضية أن السياسة التجارية التركية هي امتداد لنمو اقتصادي داخلي في إطار علاقات تشابكية مع الدول الأوروبية، بينما الانفتاح التجاري على تركيا قد يُمثّل بالنسبة إلى الدول العربية عاملًا محفّزًا لمتغيرات اقتصادية داخلية.

يتناول البحث الموضوع في إطار واسع، وبالتالي فهو لا يغني عن الدراسات المعمّقة في قطاعات وموضوعات محدّدة، ولا يغني عن الدراسات المطلوبة لتأثيرات المدى البعيد. يساعد هذا الإطار الواسع على فهم الاتجاهات العامة التي تسير فيها العلاقات التجارية للمنطقة العربية وتركيا في إطار العولمة الاقتصادية الجارية، وفي العلاقة مع الاتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى؛ ليحاول أن يخلص إلى استنتاجات حول ما إذا كان العالم العربي يظهر في هذا الصورة في واقع أمثل، أم أن هناك حاجة إلى مبادرات عربية لا تزال مفقودة.

أولًا: السياسات الاقتصادية والعلاقات التجارية التركية ـ العربية

يستدعي تحليل العلاقة التجارية بين تركيا والعالم العربي ربطه بحالتين: **الأولى** تتعلق بالتطورات الاقتصادية الداخلية، **والثانية** بالموقع الجغرافي الذي تحتلّه تركيا مع العالم العربي ومناطق أخرى. والحالتان غير معزولتين عن البيئة العالمية التي أنتجتهما، سواء كانت تأثيرات العولمة الاقتصادية والانفتاح التجاري واستقواء نزعة الاندماج الإقليمي، أو كانت تأثيرات السياسة الدولية لما بعد الحرب الباردة وبروز دور لتركيا في إطار تعدُّدية مناطقية وتواصل جغرافي، وما رافقه من سياسة خارجية تركية تعطي أهمية لما يسمى «القوة الناعمة».

حصد كل من تركيا والبلدان العربية في العقدين الأخيرين نتائجَ مختلفة لسياساتهما الاقتصادية الداخلية على الرغم من اشتراكهما في اتباع سياسة انفتاح اقتصادي. فقد استطاعت تركيا، على الرغم من نقاط ضعفها،

أن تقلد صعود الدول الناشئة في زمن العولمة من خلال اعتمادها على تطوير صناعي لصادراتها، وخلقت دينامية اقتصادية داخلية مرتهنة أكثر فأكثر للتوسع التجاري. في المقابل، بقيت الدول العربية تعاني من مشاكل تطوير الصناعة مع انتقالها من حالة الدولة «الريعية» (Rentier)، التي يعتمد اقتصادها على الريع بدلًا من الإنتاج، إلى ما سمّاه البعض الدولة «السلّابة» (Predator) للتعبير عن استئثار قلّة مرتبطة بالنظام بثروات البلد بالاعتماد على عمليات الخصخصة وسياسة اللبرلة الاقتصادية.

١ ـ تركيا والعولمة الاقتصادية والتبعية التجارية

عملت تركيا في العقود الثلاثة الماضية على الاندماج في السوق العالمية وتحريك عجلة اقتصادها بالاعتماد المتزايد على التجارة الخارجية في تقليد لنموذج جنوب شرق آسيا. حصل ذلك من خلال تحرير نسبي للتجارة، بما في ذلك فتح الأسواق المالية بالكامل عام ١٩٨٩، وقد اتسمت مرحلة ثمانينيات القرن الماضي بالتخلص من النظم (De-regulation)، وارتبطت بتدخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما. وفي خطوات لاحقة في التسعينيات، جرى توسيع هذا الانفتاح التجاري وترسيخه، مع تفعيل الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي أوائل عام ١٩٩٦، الذي أدّى دورًا مهمًا في تحقيق إصلاحات تنظيمية رئيسية[١].

مثّلت الأزمة المالية والاقتصادية العنيفة التي هزّت البنيان التركي في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ ـ وكانت إحدى النتائج المكلفة التي ترتبت على العولمة المالية ـ مفترقًا مهمًا، حيث ساهمت، كما يرى المحللون الاقتصاديون، في تغيير ميزان القوى الاقتصادي السياسي جذريًا لمصلحة «تآلف لاعبين عالميين ومحليين يفضّلون المزيد من الليبرالية الاقتصادية والإصلاحات التنظيمية»[٢].

(١) Ziya Öniş and Fikret Şenses, «The New Phase of Neo-liberal Restructuring in Turkey,» in: Ziya Öyniş and Fikret Şenses, eds., *Turkey and the Global Economy: Neo-liberal Restructuring and Integration in the Post-crisis Era*, Routledge Studies in Middle Eastern Economies (London; New York: Routledge, 2009), pp. 1-2.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣ ـ ٤.

دخل صندوق النقد بقوّة في تحديد سياسة ضوابط نقدية ومالية، وأصبح للاتحاد الأوروبي موقع قدم أهمّ بعد قبول تركيا عضوية الاتحاد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (وبدء مفاوضات العضوية في ٢٠٠٤). وكان لصعود حكومة قادرة على تنفيذ السياسات ومؤيدة للإصلاحات، مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، دور في الوصول إلى استقرار مالي وخفض التضخم، ساعدت في تحقيقه أيضًا الموارد المالية المتأتية من عمليات الخصخصة الواسعة على قامت بها الحكومة الجديدة[٣].

حققت تركيا معدلات نموّ اقتصادي عالية، خاصة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦ بمعدل سنوي نسبته ٧,٥ في المئة وانخفض بعد ذلك، كما أن تطور الصادرات التركية، خصوصًا الصناعية منها، كان مذهلًا (انظر الجدول الرقم (٦ ـ ١)). وحصل تغيير مهمّ في هيكل الصادرات التركية بحيث مثّل نصيب الصناعة التحويلية ما نسبته ٨٣ في المئة من الصادرات السلعية عام ٢٠٠٥ مقارنة بـ ٢ في المئة فقط عام ١٩٧٨ (انظر الجدول الرقم (٦ ـ ٢))[٤]. وزادت في الوقت نفسه حصّة الشركات الأجنبية من الناتج الصناعي وازدادت أهمية الصادرات التركية الصناعية الموجهة إلى أسواق الشمال، خصوصًا السوق الأوروبية. وفي المجمل، أصبحت تركيا تصدّر صناعات تحويلية متقدمة وتستورد صناعات تحويلية منخفضة التطوّر (كثيفة العمالة) من البلدان النامية الأخرى.

لكن هذا التحوّل النوعي والكمّي في الصادرات الصناعية التحويلية، ترافقَ مع عجز مستمرّ ومتنامٍ في الحساب الجاري (انظر الجدول الرقم (٦ ـ ٤))،

---

(٣) Izak Atiyas, «Recent Privatization Experience of Turkey,» in: Ibid., pp. 100-101.

بلغت الموارد المتأتية من عملية الخصخصة أكثر من ٢٦ مليار دولار بين عامي ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨، ومن أحد دوافعها كانت الأزمة المالية لعامي ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١، والحاجة إلى زيادة الموارد في إطار سياسة الضبط النقدية.

(٤) كانت الصناعة التحويلية مسؤولة عام ٢٠٠٧ عمّا نسبته ١/ ٥ إجمالي القيمة المضافة و٩٠ في المئة من إجمالي الصادرات، و٢٠ في المئة من مجموع العمالة المباشرة (نحو ٤ ملايين عامل إضافة إلى عمالة في خدمات مرتبطة). انظر: Erol Taymaz and Ebru Voyvoda, «Industrial Restructuring and Technological Capabilities in Turkey,» in: Ibid., p. 146.

نظرًا إلى اعتماده على الواردات الصناعية الوسيطة من الدول الأوروبية المتقدمة صناعيًا[٥]. ويمثّل هذا الموضوع ضائقة تحثّ تركيا على البحث الدائم عن استثمارات وأسواق خارجية. وكانت وطأة هذا العجز أخف في العقد الماضي نتيجة للزيادة التي عرفتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأوروبية منها خصوصًا، الساعية إلى الاستفادة من عمليات الخصخصة[٦]. لكنها استثمارات لم يكن من الممكن التعويل على استدامتها، لكونها أتت في معظمها من عمليات شراء واستحواذ، واعتمدت على السوق التركية ولم تؤسس شركات أجنبية تابعة تستخدم تركيا قاعدة للتصدير وكانت حصتها في الصناعة ضئيلة (ما نسبته ١٧ في المئة من المجموع)[٧].

لم تساهم عملية التصنيع في زيادة نسبة تراكم رأسمال والادخار، وظهرت الفجوة واضحة مقارنة ببلدان شرق آسيا التي كانت نسبة نموّ معدل رأسمالها إلى الناتج لديها بين ٣ و٣,٥ في المئة في خلال فترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٦، في حين كان النمو في تركيا ٢,١ في المئة للفترة ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٥، وأقل من ذلك، ما نسبته ٠,٤ في المئة للفترة ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٥[٨]؛ وفي المقابل زاد لدى تركيا حجم المديونية الخارجية الخاصة منها والعامة[٩].

(٥) ازدادت نسبة عجز الحساب الجاري من الناتج القومي من ١ في المئة بين ١٩٩٥ و٢٠٠١ إلى ٥ في المئة و٦ في المئة و٨ في المئة في ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦ على التوالي. انظر: Ziya ÖniŞ and Ismael Emre Bayram, «Temporary Star or Emerging Tiger?: Turkey's Economic Performance in a Global Setting,» in: Tamer Çetin and Feridum Yilmaz, eds., *Understanding the Process of Economic Change in Turkey: An Institutional Approach*, Economic Issues, Problems and Perspectives (New York: Nova Science Publishing, 2010), p. 61.

(٦) لم تنجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى تركيا إلا في فترة متأخرة، ولم يزد مجموعها على ١٠ مليار دولار لغاية ٢٠٠٣. إن ما نسبته ٨١ في المئة من الاستثمارات بين ١٩٨٠ و٢٠٠٧ (ويبلغ ٧١ بليون دولار) حصل في الفترة بين ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧. انظر: Firat Demir, «Turkish Post-crisis Development Experience from a Comparative Perspective,» in: Öniş and Şenses, eds., *Turkey and the Global Economy: Neo-liberal Restructuring and Integration in the Post-crisis Era*, p. 16.

(٧) توجهت ما نسبته ٨٢ في المئة من الاستثمارات الاجنبية نحو الخدمات في عام ٢٠٠٥ واحتل نصفها القطاع المصرفي. انظر: Ümit İzmen and Kamil Yilmaz, «Turkey's Recent Trade and Foreign Direct Investment Performance,» in: Öniş and Şenses, eds., Ibid., pp. 191-195.

(٨) Sumru Altuğ and Ünal Zenginobuz, «What Has Been the Role of Investment in Turkey's Growth Performance?,» in: Ibid., pp. 128-132.

(٩) وصلت الديون الخارجية الخاصة إلى ١٩٢,٢ مليار دولار في أواخر ٢٠٠٨ (منها ١٤٥ بليون =

إن إعادة بناء الصناعات المنتجة التركية لمرحلة ما بعد ٢٠٠١، كما يراها الكاتبان تايماز وفويفودا، «تقدم صورة عن ظروف اقتصاد يبدو كأنه يحوّل نفسه من تخصص في إنتاج منخفض تكنولوجيًا وبدائي إلى صناعة تحويلية أكثر كثافة تكنولوجية في إطار علاقة مع الأسواق العالمية... وقد حلّت الزيادة السريعة في واردات الصناعات الوسيطة محلّ الإنتاج المحلي، كما أن الاعتماد المستمر للإنتاج الجديد وخطوط التصدير على المكوّنات المستوردة، أدّى إلى تقييد مهمّ للقدرة الاقتصادية على توليد القيمة المضافة والعمالة»(١٠). وانخفضت نسبة القيمة الصناعية المضافة من إجمالي الإنتاج بصورة رئيسية في الصناعة التحويلية، وزادت نسبة الخدمات في الناتج المحلي لتصل إلى ٧٢ في المئة عام ٢٠٠٧(١١)، بينما جرى العمل على تقليص حصة الزراعة وتحويلها(١٢). أما الاستثمارات الصناعية التي ارتفعت نسبتها من مجموع الاستثمار الخاص، فقد ذهبت بصورة رئيسية لتغطية الحصة المتزايدة للرأسمال الثابت من الآلات والتجهيزات(١٣). يُبيّن هذا الأمر أن النمو جاء أساسًا من نمو الإنتاجية الصناعية ولم يطوّر معه معدلات أعلى للعمالة، وتحددت «ديناميته إلى حدّ بعيد بعناصر خارجة عنه، أي

= دولار ديون مدى طويل) أي أكثر من ضعف ما كانت عليه عام ٢٠٠١، ونما الدين العام من ٤٧ إلى ٧٧,٧ مليار دولار للفترة ذاتها. لكن نسبة مجموع الديون الخارجية من الناتج القومي انخفضت من ٥٨ في المئة عام ٢٠٠١ إلى ٣٨ في المئة في ٢٠٠٧. انظر: İzmen and Yilmaz, Ibid., p. 174.

(١٠) Taymaz and Voyvoda, «Industrial Restructuring and Technological Capabilities in Turkey,» p. 167.

(١١) انخفضت نسبة القيمة الصناعية المضافة من الإنتاج من ٢٧ في المئة عام ١٩٩٨ إلى ٢٠ في المئة عام ٢٠٠٧، والانخفاض الأهم حصل في الصناعة التحويلية من ٢٢ في المئة في ١٩٩٥ - ٢٠٠١ إلى ١٧ في المئة في ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧. انظر: المصدر نفسه، ص ١٦٧.

(١٢) نزع - زراعية ونزع - فلاحية لمصلحة شركات الأعمال على حساب المزارعين. (De-agrarianization and De-peasantization)، ويشير بعض المحللين إلى: Zulkuf Aydin, «De-agrarianization and De-peasantization: Dilemma of Neo-liberal Restructuring in Turkish Agriculture,» in: Öniş and Şenses, eds., *Turkey and the Global Economy: Neo-liberal Restructuring and Integration in the Post-crisis Era*, pp. 223-234.

(١٣) زادت نسبة الاستثمارات في الصناعة التحويلية من مجموع الاستثمار الخاص الثابت من نحو ٢٥ في المئة في ٢٠٠١ إلى ٤١ في المئة في ٢٠٠٧، وهي تظهر الزيادة الهامة في حصة الآلات والتجهيزات التي زادت من نسبة ٥١ في المئة فترة ١٩٩٥ - ٢٠٠١ إلى ٦٣ في المئة فترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧. انظر: Demir, «Turkish Post-crisis Development Experience from a Comparative Perspective,» p. 20.

بحوافز مبنية على معدلات زيادة عالية جدًا في الصادرات وعلى نمط من الواردات غالب على البنية الإنتاجية الصناعية»[١٤].

٢ ـ الدول العربية ومشكلة التنمية والسياسة

لم تستطع الدول العربية، رغم ولوجها ركب السياسات الاقتصادية النيوليبرالية أن تُطوّر صناعات تحويلية موجهة للصادرات وقادرة على أداء دور محرّك للنمو الاقتصادي كما فعلت تركيا. لا بل على العكس، فإن معظم الدول العربية قد عرفت حالة نزع صناعي، أي أن موقع الصناعة في الإنتاج الاقتصادي قد ضعف بدلًا من أن يتقوّى.

يُرجع الباحثون هذا الوضع إلى طبيعة النمو الاقتصادي الذي عرفته الدول العربية، الذي كان نموًا ريعيًا وغير منتج لدى معظم هذه الدول بين منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات تقريبًا، ولطبيعة الإصلاحات التي حصلت في العقدين الأخيرين. يُفاد في حالة مصر أنها عرفت في الفترة الريعية «سياسة انفتاح اقتصادي نازعة للصناعة»[١٥]، تلتها معالجات أزمات اقتصادية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيّف الهيكلي في أيار/ مايو ١٩٩١) اقتصرت على الضبط المالي والنقدي وقلّصت فرص النمو.

كان الأداء الاقتصادي المصري ضعيفًا، بالنسبة إلى الاستثمار والتصدير والعمالة، في الفترة ١٩٩١ ـ ٢٠٠٠[١٦]. تقلصت نسبة الاستثمارات في الصناعة التحويلية من مجموع الاستثمارات من ٢١,٦ في المئة في ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ إلى ٩,٦ في المئة في ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠ إلى ٧,٢ في المئة في ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤، مع العلم أن معدل النمو الاستثماري ككل انخفض، ولم تستطع مصر في المقابل

(١٤) İzmen and Yilmaz, «Turkey's Recent Trade and Foreign Direct Investment Performance,» p. 174.

(١٥) Nadia Ramsis Farah, *Egypt's Political Economy: Power Relations in Development* (Cairo; New York: American University of Cairo Press, 2009), p. 43.

(١٦) M. Riad El-Ghonemy, ed., *Egypt in the Twenty-First Century: Challenges for Development*, RoutledgeCurzon Advances in Middle East and Islamic Studies (London; New York: RoutledgeCurzon, 2003), p. 83.

اجتذاب نسبة مهمة من الاستثمارات الخارجية المباشرة. الصناعة التحويلية سارت في مسار انحداري لغاية ٢٠٠٣ من ٤٠ في المئة من الناتج الوطني بين ١٩٦٧ و١٩٧٣ إلى ١٨,٧ في المئة في ١٩٨١ ـ ١٩٩١ و١٦,٢ في المئة بين ١٩٩٢ و١٩٩٧ إلى ١٢,٢ في المئة في ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٢[١٧]؛ وظهرت زيادة جديدة في الإنتاج في الصناعة التحويلية بعد عام ٢٠٠٦ (انظر الجدول الرقم (٦ ـ ٩)).

اعتُمدت السياسة النيوليبرالية في مصر ابتداءً من ٢٠٠٣، وتلت أزمة استدعت دعمًا خارجيًا في ٢٠٠٢[١٨]، وما فرضته من خفض حادّ للتعرفات الجمركية والضرائب، ووضع ضريبة ثابتة (Flat Tax) على الدخل الفردي والشركات، وإنشاء وزارة جديدة للاستثمار للإشراف على خصخصة ملكيات الدولة واتباع نهج جديد لتسريعها[١٩]. وقد مثّلت هذه السياسة برأي البعض نقلة بالنسبة إلى مصر إلى ما يمكن تسميته بالدولة «السالبة» (Predatory State)، أي «دولة تهيمن عليها مصالح خاصّة ضيقة»، و«مهتمة بتحقيق الربح السريع والاستفادة من الصفقات المشبوهة على حساب المجتمع ككل»[٢٠]. يرى آخرون أن عدم التوازن القطاعي الذي وصل إليه الاقتصاد المصري مع النمو الهائل لقطاع خدمات غير منتج، إنما هو تعبير عن حالة عدم نضج،

---

(١٧) انخفض معدل النمو الرأسمالي السنوي إلى ٠,١٩ في المئة في الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٨ بينما كان معدله ٧,٢٥ في المئة في الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٩. أما بالنسبة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة فكانت متواضعة أصلًا، وانخفضت من ١,٦٥٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٥٠٩ ملايين دولار و٤٢٨ مليون دولار لعامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ على التوالي ومن ثم ارتفعت إلى ٣,٩ مليار دولار في ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥. والمساعدات التي كانت أهم في الحالة المصرية انخفضت من ٥,٤ مليار دولار في ١٩٩٠ إلى ١,٩ مليار دولار في ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥ وقسم مهمّ منها ذهب للمساعدات العسكرية. انظر: Farah, Ibid., p. 43.

(١٨) دفعت خطورة الوضع الحكومة المصرية إلى عقد اجتماع مع الدول المانحة والبنك الدولي في شباط/ فبراير ٢٠٠٢ في شرم الشيخ. وتقرر أن تحصل مصر على مساعدات فورية تصل قيمتها إلى ١,٢ مليار دولار إضافة إلى مبلغ ١٠ مليارات دولار موزعة على فترة ثلاث سنوات ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥. انظر: El-Ghonemy, ed., Ibid.

(١٩) أنشئت وزراة جديدة للاستثمار في تموز/ يوليو ٢٠٠٤، فباعت ٨٠ شركة بقيمة ٢٠ مليار دولار في الفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٦، وهي تمثّل ٢٧ في المئة من عدد الشركات و٥٣ في المئة من قيمة المبيعات في الفترة من ١٩٩١ حتى ٢٠٠٦. واتبع نهج جديد لتسريع عملية الخصخصة (القانون ٢٠٣) سمح ببيع الشركات قبل إتمام إعادة تكوينها، وبأسعار (مخفضة) تعكس التزام المشترين بالاستثمار مستقبلًا، بما يعني دعم القطاع الخاص على حساب الأمة ككل. انظر: Farah, Ibid., pp. 49-50.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٢.

أي «انتقال فجائي للاقتصاد من مرحلة الزراعة الأولية إلى المرحلة الثالثة لهيمنة قطاع الخدمات على الاقتصاد، من دون البقاء لوقت كافٍ في المرحلة الثانية أو المتوسطة للصناعة التحويلية لتحقيق احتمال نمو سريع وتوسيع للعمالة وزيادة في الإنتاجية»[٢١]، أي أن القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة قد تقلصت قبل نضوجها. أصبح الاقتصاد المصري أقل اعتمادًا على الموارد الريعية[٢٢]، لكن مع تضاؤل التنافسية باتت الأموال تذهب أكثر فأكثر إلى العقارات والاستهلاك.

حالة مصر تنسحب على حالات عربية أخرى، ولو بتفاوت؛ وهي تُعبّر عن انتقال الاقتصاد من أزمة بعد فترة نمو تعتمد أكثر على الريوع إلى سياسة استقرار مالي تقشفية، ومنه إلى انكماش صناعي. ففي المشرق لم يخرج الاقتصاد السوري من أزمته في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي من دون تقليص مهم في الإنفاق العام، ودخول ريوع جديدة نتيجة لاكتشافات نفطية أوائل عقد التسعينيات، ما لبث أن تضاءل مفعولها في أواخره. وعرفت سورية نموًا سريعًا للسكان وبطالة واسعة مقنّعة وغير مقنّعة مع بقاء القطاع العام صمام أمان للعمالة المتعلمة، واستمرار الاعتماد على الموارد الخارجية (تحويلات العاملين والمساعدات والنفط الذي مثّل ثلاثة أرباع الصادرات)، وعانت من قصور كبير في الصناعة التحويلية التي عرفت منافسة حادة مع الانفتاح التجاري. وتختلف التقديرات حول نسبة الصناعة التحويلية من الناتج القومي في سورية فثمة من يرى أنها انخفضت من ٦ في المئة عام ١٩٩٢، وهي نسبة قليلة جدًا حتى مقارنة بدول عربية أخرى، إلى ٣,٧ في المئة عام ٢٠٠٠[٢٣]، بينما ترى مصادر أخرى أن هذه النسبة انخفضت من ٧,٩ في

---

(٢١) El-Ghonemy, ed., Ibid.

(٢٢) تضاءل الاعتماد على النفط (انحدرت صادرته من ٢٠ في المئة عام ١٩٨٠ إلى ٣ في المئة في ٢٠٠٥)، وعلى تحويلات العاملين في الخارج (انحدرت نسبتها من الناتج القومي من ١٧ في المئة عام ١٩٧٩ إلى ٣ في المئة في ٢٠٠٥)، وكذلك انخفضت نسبة الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الاقتصادية. انظر: Paul Rivlin, *Arab Economies in the Twenty-First Century* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 2009), p. 115.

(٢٣) كانت نسبتها في تركيا ٢٣ في المئة وفي الأردن ١٥ في المئة ومصر ١٢ في المئة وتونس ١٧ في المئة. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

المئة عام ٢٠٠١ إلى ٥,٨ في المئة عام ٢٠٠٨، على الرغم من أن قيمتها المضافة قد ازدادت في الفترة نفسها[٢٤]؛ وهي مؤشرات على فشل كبير في جعل الصناعة محركًا للنمو الاقتصادي والعمالة.

ومقارنة بالاقتصادات العربية الأخرى، كانت التحولات البنيوية في الاقتصاد الأردني وعملية الانتقال إلى بيئة اقتصادية أكثر ليبرالية هي الأسرع بعد أزمة الثمانينيات وعلاجات صندوق النقد الدولي. وعلى الرغم من تحقيق الاقتصاد معدلات نمو، ازداد الاستهلاك الفردي بسرعة أكبر، أما الاستثمارات فقد تراجعت بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٣، واستمر القطاع الخاص يعتمد على وحدات صغيرة ويوظف في القطاع العقاري والبناء بينما كان الاستثمار الخارجي في معظمه في «المناطق الصناعية المؤهلة»، المعتمدة بصورة رئيسية على العمالة الأجنبية والمعدّة لاستقبال نسبة من المدخلات من إسرائيل والتوجُّه بحرية إلى الأسواق الأميركية. وعلى الرغم من زيادة الصادرات (بنسبة ٢٦٠ في المئة) بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، إلا أن ذلك لم يؤثر في نسب التوظيف والعمالة، كما أن الواردات ظلّت ترتفع بنسب أكبر وأسرع كما استمرّ الاعتماد على تحويلات العاملين[٢٥].

ولم تحقق بلدان المغرب العربي نقلات مهمة. شهد المغرب جمودًا اقتصاديًا بنيويًا، حيث ظلّ قطاعا الزراعة والتعدين يمثّلان ما نسبته ١٦ في المئة من الناتج في العقود الأخيرة والصناعة بين ١٦ و١٩ في المئة (مع تزايد أهمية الصناعات النسيجية والجلدية الموجهة للتصدير لغاية منتصف التسعينيات)، كما سجّل معدّلات نموّ اقتصادي أقل من المعدّل الوسطي

---

(٢٤) نقلًا عن: **التقرير الصناعي العربي ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠** (القاهرة: منظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ٢٠١٠)، و«The Perfomrance of the Syrian Economy and Industrial Sector,» Strategic Research and Communication Center, 20 January 2011, <http://www.strescom.org/research/syrian_industry>.

(٢٥) وزادت نسبة الاعتماد على التجارة (أي نسبة مجموع الواردات والصادرات من الناتج القومي) في الأردن من ٣٦ في المئة عام ١٩٧٣ إلى ٨٢ في المئة عام ٢٠٠٣ ومثّل نمو الطلب من الدول المجاورة كالعراق وسورية وإسرائيل كما حاصل مبيعها من المناطق المؤهلة دافعه الأساسي. انظر: «Jordan Country Profile: The Road Ahead for Jordan,» Economic Research Forum, January 2005, p. 65, <http://www.erf.org.eg/cms.php?id=new_publication_details_reports&publication_id=839>.

للدول النامية[٢٦]، ولم يساعد النموّ الصناعي على مواجهة مشكلة البطالة وخصوصًا لدى فئة المتعلمين.

وعلى الرغم من أن تقلص الاستثمارات العامة صاحبته زيادة في الاستثمارات الخاصة (زادت نسبة الاستثمار إلى الناتج القومي من ٢٠ في المئة عام ١٩٩٥ إلى ٢٥ في المئة في ٢٠٠٤) إلا أن معظمها ذهب نحو زيادة مدخلات العمل والرأسمال، لا نحو إجراء تحسينات في الإنتاجية. وفي تونس، على الرغم نسب النمو الاقتصادي التي تحققت، بقيت معدلات هذا النمو ـ بعد إصلاحات الثمانينيات البنيوية، التي تضمّنت تقليص الحماية التجارية والخصخصة وإجراءات تتعلق بالاستقرار المالي ـ أقلّ ممّا كانت قبلها، وينطبق الأمر نفسه على نسبة الاستثمارات من الناتج القومي بما يعني أن نموّ الاستثمارات الخاصة لم يوازِ الخفض الذي لحق بالعام منها[٢٧]. وقد زادت حصّة الصناعة التحويلية من الناتج القومي من ١٤,٢ في المئة في ١٩٨٣ إلى ١٧,٧ في المئة في ٢٠٠٤[٢٨]. وبقيت المؤشرات الاقتصادية جيّدة على الصعيد الكلي وسيئة على الصعيد الجزئي، ببقاء البطالة مشكلة رئيسية وتركُز العمالة في القطاع العام والقطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة[٢٩].

٣ ـ العلاقات والحوافز التجارية: تركيا والعالم العربي

لم تعرف تركيا تطورًا مهمًا في تجارتها الخارجية قبل ثلاثة عقود، إذ لم تكن نسبة التجارة إلى الناتج القومي تزيد على ٥ في المئة ونصيب الصناعة التحويلية منها لم يمثّل أكثر من ١٩,٨ في المئة، وكان الاعتماد أكثر على الزراعة[٣٠]. حصل النموّ التجاري في الثمانينيات، مع ازدياد

---

(٢٦) Rivlin, *Arab Economies in the Twenty-First Century*, pp. 176-178.

(٢٧) كانت معدلات النمو بين ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥، ١١ في المئة بمقابل ٤,٣ في المئة بين ١٩٨٦ و١٩٩٦. وارتفعت نسب الاستثمار من الناتج من ٢٢ في المئة إلى ٣١ في المئة بين ١٩٩٨ و١٩٩٣ لكنها كانت أقل من السابق. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

(٢٨) قطاع الهندسة والإلكترونيات زاد بنسبة ١٠٧ في المئة بين ١٩٩٠ و٢٠٠٣. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٧٤.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٧٩ و٢٨٤.

(٣٠) تشير الأرقام إلى ستينيات القرن الماضي. انظر: Utku Utkulu and Dilek Seymen, «Trade =

الصادرات التركية من ٢,٩ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ١٢,٩ مليار دولار عام ١٩٩٠، بصورة رئيسية من استغلال القدرات الاستثمارية السابقة من دون دخول عناصر إنتاج جديدة، وجزئيًا نتيجة لزيادة المبيعات إلى المنطقة بالاستفادة من الحرب العراقية ـ الإيرانية[٣١]. وجاء النمو التجاري في اندفاعة جديدة بعد ٢٠٠٢ مع ازدياد الصادرات من ٣٦ مليار دولار إلى ٤٧,٣ مليار دولار في ٢٠٠٣ و٨٥,٥ مليار دولار في ٢٠٠٦، وصولًا إلى ذورة ١٣٢ مليار دولار في ٢٠٠٨، كان نصيبها الصادرات الصناعية منها ١١٥,٢مليار دولار[٣٢]، وذلك قبل الانخفاض في إطار الأزمة العالمية بعد ٢٠٠٩، ثمّ الصعود مجددًا بنسب أقل.

كانت السوق الأوروبية الامتداد الأهمّ للتوسُّع التجاري لتركيا في العقد الماضي، سمح به وشجع عليه اتفاق الوحدة الجمركية الذي بدأ العمل به في ١٩٩٦/١/١. وعلى الرغم أن التجارة التركية مع أوروبا كانت دائمًا مهمّة (٣٨ في المئة من الصادرات و٣٤ في المئة من الواردات في ستينيات القرن الماضي)؛ إلا أنه نظرًا إلى حجم التجارة المحدود حينها، لم يكن يعني الشيء الكثير. أما في منتصف العقد الماضي، فقد كادت الصادرات التركية إلى أوروبا تُمثّل أكثر من نصف مجموع الصادرات. إلا أن الحجم المتوسع للاقتصاد التركي حقق وضعًا باتت تحتل فيه تركيا عالميًا المرتبة ١٧ من حيث حجم ناتجها القومي، والمرتبة ١٥ في القوة الشرائية والمرتبة ١٨ في حجم التجارة الخارجية، وهو ما جعل تركيا تنظر إلى نفسها كلاعب اقتصادي عالمي، وتنوع وجهة صادراتها بطريقة هادفة، خصوصًا إلى الأسواق الجنوبية، وتعمل على زيادة حجم تجارتها مع دول الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية وإفريقيا وحتى الصين.

طوّرت تركيا مجموعات رجال الأعمال للتعاون والدفع في وجهات

---

and Competitiveness between Turkey and the EU: Time Series Evidence,» Turkish Economic = Association Discussion paper 1004/8 April 2004, p. 6, <http://www.deu.edu.tr/userweb/dilek.seymen/dosyalar/ek.pdf>.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٣٢) Mehmet Babacan, «Wither Axis Shift: A Perspective from Turkey's Foreign Trade,» Foundation for Political Economic and Social Research (SETA), Policy Report, no. 4 (November 2010), p. 8.

تجارية جديدة في اتجاه آسيا وإفريقيا[٣٣]، بحيث تطورت تجارتها الإفريقية إلى ١٨ مليار دولار في ٢٠٠٨[٣٤]. تسير تركيا في هذا التنويع وقد شهدت في السنوات الأخيرة زيادة في تبادلاتها التجارية مع دول الجنوب أكثر ممّا شهدت مع دول الشمال. ومع الأزمة المالية العالمية، تراجعت نسبة التجارة مع الدول الأوروبية، التي وصلت إلى ذروتها بنسبة ٥١ في المئة من مجموع الصادرات التركية في ٢٠٠٨، إلى ما نسبته ٤٧ في المئة عام ٢٠٠٩ لترتفع في المقابل نسبة الصادرات إلى آسيا والشرق الأوسط.

يبقى أن محور التجارة التركية هو في الدرجة الأولى مناطقي في بعديه الأوروبي والآسيوي؛ فالشركاء التجاريون الذين يحتلون المراتب السبع الأولى هم ٥ دول في الاتحاد الأوروبي إلى جانب روسيا والعراق حديثًا. منذ عام ٢٠٠٢، ظهرت روسيا كأكبر شريك تجاري لتركيا، بإجمالي يفوق ٤٠ مليار دولار سنويًا، إذ تستورد تركيا ٦٥ في المئة من حاجاتها من الغاز و٤٠ في المئة من حاجاتها من النفط من روسيا، ويحتلّ قطاع البناء فيها ربع السوق العالمية لشركات البناء التركية. تشترك تركيا مع روسيا في مشروعَي أنابيب غاز يعبران البحر الأسود وينافسان الأنبوب المخطط له من الاتحاد الأوروبي «نابوكو»، كما أن روسيا تبني أول مفاعل نووي تركي لإنتاج الطاقة الكهربائية[٣٥].

وقد تزايدت بطريقة ملحوظة نسبة التجارة مع الدول المجاورة: مع إيران (من ١,٢ مليار دولار في ٢٠٠٢ إلى ٥,٤ مليار دولار في ٢٠٠٩) ومع سورية (من ٧٧٣ مليون في ٢٠٠٢ إلى ١,٨ مليار في ٢٠٠٩)، إضافة إلى

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١١.

من مجموعات الأعمال الناشئة «يوسكون» (YUSKON) وهي تنخرط بنشاط في أسواق إفريقيا وشرق آسيا، بينما مجموعة أعمال أخرى «موسياد» (MUSIAD) تبحث عن زيادة التعاون مع دول الخليج، بينما مجموعة الأعمال الأقدم في تركيا «توسياد» (TUSIAD) تنشط كجماعة ضغط للعضوية الأوروبية.

(٣٤) بعد ست سنوات من الاستراتيجية التجارية الموجهة إلى إفريقيا حققت تركيا بنى تواصل تجاري مع أكثر من ٤٠ دولة إفريقية. انظر: Tuncer Kayalar, «Turkish Trade and Investment Promotion Strategy toward Africa,» *Harvard Africa Policy Journal*, vol. 5 (2008-2009), p. 87.

(٣٥) Babacan, Ibid., p. 17.

روسيا (٥,١ مليار دولار في ٢٠٠٢ إلى ٢٢,٧ مليار في ٢٠٠٩) وأيضًا العراق[٣٦]. واستعادت تركيا علاقاتها مع العراق كشريك تجاري مهمّ، وزاد حجم التجارة بينهما من ٩٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٣ إلى ٦ مليار دولار في ٢٠٠٩. وكانت الزيادة في الاستثمارات التركية في العراق قد وصلت إلى أحجام مذهلة بوجود ٥٠٠ شركة[٣٧]. والملاحظ أن التوظيفات التركية في كل من العراق وسورية تتركز في شمالهما، أي على الحدود مع تركيا، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل. فهذه العلاقات الاقتصادية المتطورة مع الجيرة المباشرة يمكن أن تشير إلى التداخلات المهمة بين السياسة الخارجية والسياسة التجارية منذ أن ساعدت تغييرات الموازين العالمية بعد الحرب الباردة تركيا على بناء سياسة خارجية نشيطة متعددة الأبعاد والمستويات؟

كثيرة هي الحوافز التجارية لتركيا في المنطقة العربية؛ فهناك بالطبع حوافز اقتصادية داخلية للاقتصاد التركي الذي أصبح محركه التجاري أساسيًا، ويمكن إضافة حاجات هذا الاقتصاد إلى تغطية مكامن ضعفه كحاجاته إلى الاستثمارات الخارجية لتغطية عجزه التجاري المستدام. وهناك حوافز سياسية في سعي تركيا إلى تلبية مصالحها وأهدافها بالاعتماد على ما يسمى «القوة الناعمة»، وبالتعريف التركي «صفر مشاكل مع الجيران»، وتمثل التوظيفات التركية في العراق وكردستان أحد أهمّ الأوجُه الاقتصادية لهذه السياسة، وهناك أهداف سياسية خارجية أخرى متعلقة بالتنافس مع دول المنطقة. وتركيا لا يمكن أن تتجاهل عامل النفط كبلد مستهلك رئيسي، بما أنها تعتمد على الصادرات النفطية بنسبة ٧٢ في المئة من حاجاتها إليه، كما أن لها مصلحة في الاستثمارات الخارجية من منطقة الخليج وإليها.

تتعدى طموحات تركيا التوسع التجاري والاستثماري، فهناك حوافز لترسيخ قواعد لهذا التوسع وضمانات له في اتفاقيات تجارية، وفي تعبيد علاقات تواصل إقليمية متعددة الاتجاهات، وهناك تأثر بالنهج الذي يسير عليه الاتحاد الأوروبي من خلق ارتباطات في البنية التحتية وفي الاندماج. وتحتل

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١١.

(٣٧) International Crisis Group [ICG], «Turkey and the Middle East: Ambitions and Constraints,» *Europe Report*, no. 203 (7 April 2010).

تركيا موقعًا جغرافيًا استراتيجيًا بين أوروبا وآسيا بما يعطي طموحها بعدًا جغرافيًا واضح المعالم، وتستفيد اليوم إلى حد كبير من هذا الموقع بتأسيس نفسها ممرًا رئيسي لنقل النفط والغاز من روسيا إلى أوروبا أو إسرائيل، ومن العراق وإيران إلى البحر المتوسط، ومن آسيا الوسطى والقوقاز إلى البحر المتوسط وقريبًا من مصر.

تركيا التي تضاعف دخل الفرد لديها في السنوات الأخيرة، والتي لم يعد إنتاجها الصناعي للصادرات أوليًا بل متقدمًا، أصبح التفاوت واضحًا بينها وبين معظم الدول العربية، وقد تكون في وضع يسمح لها بأن تؤدّي دورالرابط أو الجسر على أكثر من مستوى في إطار سيرورة الاندماج والعولمة في المنطقة.

ليست للدول العربية قوّة الدوافع التجارية التي نجدها عند تركيا، كما لا ينسحب عليها النجاح نفسه في تحقيق تطوُّر اقتصادي صناعي موجّه إلى التصدير. وفي كثير من الأحيان، يكون محرِّك التعاون الاقتصادي لعدد من الدول العربية سياسيًا بالدرجة الأولى. والأمثلة على ذلك قد تأتي من دول الخليج التي أصبحت ترى في الدور التركي عامل توازن مع إيران القوة الإقليمية الأخرى في المنطقة، وربما أيضًا بالنسبة إلى سورية التي فتحت لها علاقاتها الجيدة مع تركيا وضعًا أفضل إقليميًا وعالميًا.

عمومًا، الدول المجاورة لتركيا هي في موقع مختلف عن الدول العربية الأبعد جغرافيًا كالمغرب والخليج، ينعكس ذلك في مستوى الاهتمام الاقتصادي والسياسي وفي تطوير العلاقات التجارية. ويتوضح ذلك في الواقع من حيث السعي إلى بناء منطقة تجارة حرّة بين تركيا وجاراتها سورية والأردن ولبنان، وقوة الحشد الاستثماري والتجاري لتركيا في العراق، خصوصًا مناطق الجيرة فيه ككردستان.

من الواضح أن تركيا تتطلع إلى توسيع هذه المنطقة الحرّة، لكن هناك أيضًا مشاريع اندماج أخرى في المنطقة، ما يجعل المنطقة التجارية الحرّة واحدة من ضمن هذه المشاريع، وربما أكثرها دينامية، نظرًا إلى الدور النشيط لتركيا، وهو ما يستدعي في هذه الورقة الاهتمام بها والبحث في نوع الشراكة التي تطرحها. والأمر ربما يعكس حقيقة هذه المنطقة الشرق الأوسطية القابعة بين عدّة قارات ومنافع دولية كثيرة.

٤ ـ البعد الجغرافي الاقتصادي والسياسة الخارجية

أدى صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكومة في تركيا عام ٢٠٠٢، إلى اجتماع بُعدين اقتصادي وسياسي في السياسة التركية، اتّصفا بحراك متجدد. كان من الصعب تصوُّر نشاط اقتصادي مستقلّ عن إرادة سياسية. وفي إطار البحث عن الفرص التي طُرحت أمام تركيا بعد انتهاء الحرب الباردة، وإعادة انفتاحها على تعددية مناطقية مجاورة وموروثات ثقافية، سعى وزير الخارجية التركي الحالي أحمد داود أوغلو في كتابه الشهير **العمق الاستراتيجي**(٣٨)، إلى إظهار أن توسيع دائرة نفوذ تركيا في تلك المناطق يحتاج إلى جانب القوة العسكرية، أي «القوة الصلبة»، وإلى سياسة تعتمد «القوة الناعمة»، عبر توظيف مسألتي الاقتصاد والهوية الثقافية. كما أن وصف تركيا بأنها قوة إقليمية ولاعب محوري في السياسة العالمية، وبأن «موقعها الاستراتيجي وحداثتها وديمقراطيتها واقتصادها، يمثّل القاعدة السياسية والمنطقية لسياسة خارجية استباقية ومتعدّدة الأبعاد»(٣٩).

تحتل السياسة الاقتصادية التركية إذن موقعًا مهمًا في إطار هذه السياسة الخارجية المعتمدة على النشاط والاستباقية، أي التفكير الاستراتيجي والبعيد المدى، والساعية إلى علاقات «صفر نزاع» مع الدول المجاورة عبر مبادارت إقليمية لتحسين الحوار والتعاون. وهناك مكوّنات لما هو أكثر من حوافز اقتصادية داخلية آنية وتأسيس لاحتمالات على المدى الأبعد. ويصعب تحديد ماذا يسبق ماذا، الأسباب الاقتصادية التي باتت حركة الاقتصاد التركي تدفع إليها، أم الأسباب الاستراتيجية والسياسية الأشمل في مكونات السياسة الخارجية والسعي إلى توسيع النفوذ.

وفي كلتا الحالتين، تبدو السياسة الخارجية الإقليمية التركية المتعددة

---

(٣٨) أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمه محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل؛ مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٠).

(٣٩) E. Furat Keyman, «Turksih Foreign Policy in the Era of Global Turmoil,» *SETA Policy Brief* (Foundation for Political, Economic and Social Research), no. 39 (December 2009), p. 5, <http://setadc.org/pdfs/SETA_Policy_Brief_No_39_Turkish_Foreign_Policy_Fuat_Keyman.pdf>.

الأبعاد متداخلة؛ فـ «تركيا دولة أوروبية وآسيوية وبلقانية وقوقازية وشرق أوسطية ومتوسطية في الوقت نفسه»[٤٠]، كما جاء في كتاب وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، وهذه الموازنة في تحديد الهوية، وبالتالي موقع التفاعل، قد أخذت على حكومة حزب العدالة أنه يعمل لتحويل محور سياسة تركيا من الغرب إلى الشرق وإلى تطلعات عثمانية قديمة.

يُطرح اليوم مدى اقتراب تركيا من الغرب، بعد انتهاء الحرب الباردة، على مستوى أكثر أهمية في سياق علاقتها بالاتحاد الأوروبي، وتركيا اليوم سائرة في مفاوضات عضوية أوروبية غير معروفة النتائج. تصريحات المسؤولين الأتراك لا تزال تعطي البعد الأوروبي أهمية خاصة، ولو بهدف الانسجام في المواقف، وفي التنويه إلى أن ما تحاول تركيا القيام به في مناطق أخرى هو امتداد لسياسة الاتحاد الأوروبي بفحواها العريض[٤١]، أو لجهة المبادئ التي تتأسس عليها الحالة الأوروبية[٤٢].

هذا الجمع بين الأوربة وموازنة العلاقات والمصالح ومدّ النفوذ إلى مناطق الجوار المتعددة الوجهات الجغرافية، هو جمع لا يُضعف بل يُقوّي السياسة التركية ويعزز النهج الاقتصادي في السياسة الخارجية. ففي العلاقة مع الجوار الشرق الأوسطي على سبيل المثال يؤدّي الاقتصاد دورًا مهمًا في مقابلة النفوذ الإيراني الواضح في العراق وسورية، ضمن سياسة تسعى فيها تركيا أيضًا إلى التعاون مع إيران.

---

(٤٠) أوغلو، المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٤١) في كلمة لرئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان في أثناء انعقاد منبر إسطنبول في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أفاد أنه «لا يوجد تحوّل في محور تركيا. وأضاف: «إننا نقف في المكان الذي وقفنا فيه منذ بداية سلطتنا السياسية»، مضيفًا أن النفوذ المتزايد لتركيا في الجنوب والشرق، أي في خارجها القريب، هو عمليًا «أخذ جزءًا من الحمل عن أكتاف الاتحاد الأوروبي». انظر: Cengiz Çandar, «Turkey's «Soft Power» Strategy: A New Version for a Multi-Polar World,» SETA Policy Brief, no. 38 (December 2009), p 4, <http://www.setav.org/Ups/dosya/34809.pdf>.

(٤٢) في كلمة في حفل افتتاح مركز تفكير وأبحاث في أنقرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ قال رئيس الجمهورية التركي عبد الله غول: «إن ما تفعله تركيا واضح. تركيا، بكل تأكيد، تسير في الوقت نفسه في جميع الاتجاهات، نحو الشرق والغرب، ونحو الشمال والجنوب». ورأى أن المسألة الأهم هي في أي اتجاه تسير مبادؤها، وحدّد القيم الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والشفافية والمساواة بين الجنسين وأداء اقتصاد السوق. انظر: المصدر نفسه، ص ٥.

يمثّل الامتداد الأوروبي لتركيا عاملًا مساعدًا في هذا المجال على توطيد علاقات اندماج تكون جزءًا من ارتباط أوروبي مشترك. تنظر تركيا لنفسها إذن كـ «قوة اقتصادية» في المنطقة، وهي فوق ذلك جسر عبور اقتصادي استراتيجي بين الشرق والغرب والشمال والجنوب. وإذ تمثّل اليوم أنابيب الغاز والنفط متعدّدة المصادر والمسارات حالة قائمة، فإن تركيا تسعى أيضًا إلى توسيع هذا الدور في مشاريع لشبكات مواصلات وربط كهربائي وغيره، والبعد الأهم فيها هو أن تكون جسر عبور لأوروبا من الجنوب والشرق. وعلى مستوى التجارة، فإنها أيضًا في وضع يسمح لها بأداء دور وسيط في عملية الاندماج الصناعي مستقبلًا؛ فأغلبية التجارة الصناعية التركية اليوم هي ذات طابع تجارة داخل الصناعات (Intra-Industry) أكثر منها بين الصناعات (Inter-Industry)، وهي تعني أن البلد يتخصص في مجموعة ضيقة من المنتجات في صناعة معيّنة، وهي عادة ما تكون أكثر تطورًا تكنولوجيًا ويجري تصديرها بصفة رئيسية إلى الدول المتقدّمة صناعيًا. وتشير الدراسات إلى أن هذا الميل قد شجّع عليه اتفاق الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي[٤٣].

يتمشى إعطاء الاهتمام للموضوع الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية، في جزء منه، مع سياسة الاتحاد الأوروبي. فتركيا القريبة من التجربة الأوروبية ربما تعلّمت من المنطق العام الذي يحكم الحالة الأوروبية «أن المصلحة الوطنية إذا ما ارتبطت بعمق مع الاستقرار الإقليمي والأسواق الإقليمية الكبيرة»[٤٤]، يمكنها أن تتحقق بصورة أفضل، كما أن «عقلية الاتحاد الأوروبي تعطي أولوية للخيارات الاقتصادية في السياسة الخارجية للبلد»، ضمن رؤية مفادها أن «الاعتماد الاقتصادي المتبادل مع الجوار ومع بلدان أخرى يؤدي إلى الاعتدال في السياسة الخارجية»[٤٥]. وكما يشير بعض المحللين الأتراك، تكون تركيا منيعة عن التأثر بالاتحاد الأوروبي في ما

(٤٣) Ali Koçyiğit and Ali Şen, «The Extent of Intra-Industry Trade between Turkey and the European Union: The Impact of Custom Union,» *Journal of Economic and Social Research*, vol. 9, no. 2 (2007), p. 80.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٤٥) Mesut Özcan, *Harmonizing Foreign Policy: Turkey, the EU and the Middle East* (Burlington, VT: Ashgate, 2008), p. 165.

يخص المسائل الأمنية المتعلقة بالجوار القريب، وأكثر قابلية في المسائل التي يكون الموقف التركي إزاءها حياديًا[٤٦]. من الواضح أن لمفاوضات العضوية الأوروبية التي بدأت في ٢٠٠٤ دورًا في بلورة هذه السياسة، التي مثّلت عاملًا في تجديد النشاط التركي، وساهمت في الاستقرار الاقتصادي والمالي والسياسي لتركيا، وفي تبدل إطار فعل السياسة الخارجية، وجعلت تركيا أكثر شعورًا بـ «الثقة في إدارتها للسياسة الإقليمية، حيث اتبعت دبلوماسية أكثر نشاطًا في الشرق الأوسط بعد أن نظمت بيتها الداخلي»[٤٧].

ثانيًا: الاتفاقيات التجارية الحرة وأنماط الشراكة الاقتصادية بين تركيا والعالم العربي

١ ـ الاتفاقيات التجارية الحرّة وموقع تركيا

تتمحور الاتفاقيات التجارية لتركيا عمومًا حول علاقتها بالاتحاد الأوروبي، وأهمها اتفاقية الوحدة الجمركية مع الاتحاد التي بدأ تنفيذها في بداية عام ١٩٩٦. لكن حتى اتفاقيات التحرير التجاري التي عقدتها تركيا مع بلدان أخرى، لم تخرج كثيرًا عن النطاق الأوروبي على أساس أنها حصلت مع بلدان تقيم مع الاتحاد الأوروبي اتفاقيات شراكة، وحصلت هذه الاتفاقيات بحسب تسلسلها التاريخي مع بلدان أوروبا الشمالية خارج الاتحاد (النروج وإيسلندا وسويسرا وليشنشتاين ١٩٩٢)، مع إسرائيل (١٩٩٧) ومقدونيا (٢٠٠٠) والبوسنة والهرسك وكرواتيا (٢٠٠٣) والسلطة الوطنية الفلسطينية (٢٠٠٥) وتونس (٢٠٠٥) والمغرب (٢٠٠٦) وسورية (٢٠٠٧) ومصر (٢٠٠٧) وجورجيا (٢٠٠٨) وألبانيا (٢٠٠٨) ومونتينغرو (٢٠١٠) وصربيا (٢٠١٠) والأردن (٢٠١١) وتشيلي (٢٠١١). هذه الاتفاقيات كانت جميعها تقريبًا في إطار الجيرة الأوروبية، وجاءت ربما على خلفية اتفاقيات الشراكة التي عقدها الاتحاد الأوروبي.

ومن خارج المنطقة هناك اتفاقية واحدة مع تشيلي عُقدت حديثًا

---

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٧٢.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٧٣.

ومفاوضات مع الهند وكندا، وهي أيضًا بلدان للاتحاد الأوروبي مسار مماثل معها، لكنها سيرورة تنبئ بأن تركيا الأكثر قوّة وثقة بالنفس تجاريًا لها مبادراتها أيضًا.

تبرز إذن محورية اتفاقية الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي بوضوح، في إطار العلاقات التجارية لتركيا عمومًا، التي باتت شديدة الأهمية للبنية الإنتاجية التركية، حيث إن ما نسبته ٨٥ في المئة من الواردات من هذا الاتحاد تتألف من سلع وسيطة واستثمارية للصناعات[٤٨].

تعود الاتفاقية التي وقّعتها تركيا مع الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ من أجل إنشاء اتحاد جمركي بينهما، إلى «اتفاقية أنقرة» لعام ١٩٦٣، التي توخّت الإنشاء التدريجي لاتحاد جمركي حين تنضج الظروف السياسة والاقتصادية، وأُلحق بها في ما بعد بروتوكول عام ١٩٧٣، الذي ألغت الجماعة الأوروبية على أساسه الرسوم على الصادرات الصناعية التركية، وأُعطيت تركيا فترة تأقلُم لتُجري تخفيضات تدريجية من جانبها. لم تُنفّذ تركيا التزاماتها بسبب تدهور العلاقات مع أوروبا بين ١٩٧٦ و١٩٨٧، وحين بدأت التنفيذ كان ذلك منسجمًا مع سياستها العامة للانفتاح التجاري في ثمانينيات القرن الماضي[٤٩]. هذا يعنى أن الاتحاد الأوروبي قد أزال عوائق التجارة الصناعية من أمام تركيا، من دون أن تقوم تركيا بفعل مقابل، قبل سنوات من تفعيل الاتحاد الجمركي.

يفترض الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي اعتماد سياسة جمركية موحّدة، وبالتالي تعرفات موحدة إزاء بلد ثالث، وإزالة التعرفات وكل العوائق الأخرى بين الجهتين، ويشمل ذلك السلع الصناعية والمنتجات الزراعية المصنّعة ولا يشمل أمورًا مهمّة كالزراعة والخدمات ومشتريات

---

(٤٨) إن نسبة السلع الاستثمارية من مجموع الصادرات من تركيا إلى الاتحاد الأوروبي كانت ١٤ في المئة عام ٢٠٠٧ مقارنة بـ ٢,٩ في المئة عام ١٩٩٤، بينما حصة السلع الوسيطة ارتفعت من ٣٢,٥ في المئة إلى ٣٨,٧ في المئة للفترة نفسها. انظر: İmen and Yilmaz, «Turkey's Recent Trade and Foreign Direct Investment Performance,» p. 176.

(٤٩) Utkulu and Seymen, «Trade and Competitiveness between Turkey and the EU: Time Series Evidence,» p. 14.

القطاع العام. ويرى المحللون أن الاتفاقية تتجاوز الاتحاد الجمركي العادي، وأن ذلك قد أعطى دفعًا مهمًا لمسار اعتماد الليبرالية في تركيا.

يشتمل أيضًا الاتحاد «على عدد من عناصر الاندماج منها: تبني سياسة الجماعة التجارية تجاه دول أخرى مثل الاتفاقيات التجارية الحرة التي عقدها الاتحاد الأوروبي مع شركائه، والتعاون وملاءمة تشريعات تركيا مع الاتحاد الأوروبي في مجالات مثل السياسة التنافسية، وسياسة الدعم، ومكافحة الإغراق، وحقوق الملكية الصناعية والفكرية، ومشتريات القطاع العام والحواجز التقنية أمام التجارة»[٥٠].

ساهمت هذه العناصر في الاندماج على مستويين:

الأول في جعل تركيا جزءًا من معادلة إقليمية اقتصادية، بما أن كل الاتفاقيات التجارية التي يعقدها الاتحاد الأوروبي مع البلدان الأخرى تسري عليها، وليس أمام تركيا لتحقق تكافؤًا في هذا المجال إلا عقد اتفاقيات ثنائية تجارية حُرّة مع البلدان التي لديها شراكة مع الاتحاد الأوروبي. هذا الانفتاح القسري لتركيا على دول يقيم الاتحاد الأوروبي اتفاقيات تجارة حرّة معها قد يطرح إشكالية في المستقبل، إذ إن الاتحاد الأوروبي يتجه إلى اتفاقيات تجارية شاملة مع بلدان متطورة صناعيًا بعد أن كانت معظم الاتفاقيات الأوروبية تقتصر بصورة رئيسية على السلع الصناعية.

الثاني يتمثّل بأن هذه العناصر في مجالات ملاءمة تشريعات تخص السياسة التنافسية وتوحيد المعايير الصناعية وحقوق المستهلك ومعالجة الحواجز التقنية أمام التجارة، او ما بات يعرف بـ «العناصر الاندماجية العميقة»، أدّت إلى تقوية الاندماج بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. هذه الأمور، نظرًا إلى التعقيدات على مستوى المتطلبات الأوروبية للمعايير الصناعية والتجارية، تُمثّل اليوم الحاجز الرئيسي للعبور التجاري، وخصوصًا من دول العالم الثالث إلى الاتحاد الأوروبي على الرغم من سقوط الحواجز الجمركية. وإلى حدّ كبير، ذُلّلت هذه العوائق غير الجمركية بين الدول المتقدمة مع توقيع الاتحاد الأوروبي اتفاقيات اعتراف متبادل مع دول أخرى

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٤.

متقدمة صناعيًا[٥١]، فيما لم توقّع تركيا اتفاقيات على هذا المستوى، لكنها حققت أمورًا أخرى في إطار تطبيقاتها وملاءمة تشريعاتها مع تلك الأوروبية.

أدرجت تركيا في نظامها القانوني في بدايات القرن الحالي ٢٥٩ من أصل ٣٠٠ من الصكوك التي تتوافق مع الأنظمة الاقتصادية والتوجيهات الأوروبية[٥٢]، وأخذت خطوات على طريق تحقيق جودة البنى التحتية، بحيث باتت المنتجات المصنعة في تركيا تلبي المتطلبات ذاتها في الاتحاد الأوروبي، عبر إنشاء «مؤسسة الاعتماد التركي» في ١٩٩٩ التي أصبحت عضوًا في الاعتماد والتعاون الأوروبي في ٢٠٠٢، ووقّعت اتفاقيات متعددة الأطراف بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ للحصول على الاعتراف بمنتجاتها، وغيرها من التطبيقات[٥٣]. وعلى الرغم من هذا التقدم الملحوظ في السنوات العشر الأخيرة، لم تُزَل المعوقات التقنية أمام التجارة بين تركيا والاتحاد الأوروبي بالكامل، مع استمرار ضعف البنى التحتية والمعرفة التقنية المطلوبة[٥٤].

٢ ـ الاتفاقيات التجارية الحرّة والعالم العربي

عدد المبادرات التجارية الشاملة في العالم العربي، وينبثق منها العديد من الاتفاقيات الثنائية الحرّة وتتقاطع، ومع ذلك لا تزال التجارة ضعيفة ولم يجرِ تفعيلها. فالعالم العربي ظل يُنظر إليه تجاريًا بصورة رئيسية كمنطقة استراتيجية بالنسبة إلى الدول الكبرى المتنافسة[٥٥]،

---

(٥١) وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقيات على هذا المستوى مع أستراليا وكندا وإسرائيل واليابان ونيوزيلاندا وسويسرا والولايات المتحدة. انظر: Sübidey Togan and Dogan Saadettin, «Standards, Conformity Assessment and Technical Barriers to Trade,» in: Sübidey Togan, *Economic Liberalization and Turkey*, Routledge Political Economy of the Middle East and North Africa Series (London; New York: Routledge, 2010), p. 62.

(٥٢) تبنت جميع التوجيهات الحادية والعشرين التي تتطلب إلصاق شارة المطابقة الأوروبية، وأدخلت قوانين لتهيئة وتنفيذ التشريعات التقنية للمنتجات وغيرها من الأمور التي تسهل التوافق مع التشريعات الأوروبية. انظر: المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٦٥ ـ ٦٦.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٥٥) انظر: رياض خوري، «تقويم اتفاقيات التجارة الحرّة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة وبعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الجهة الأخرى،» **أوراق كارنيغي** (مركز كارنيغي للشرق الأوسط)، العدد ٨ (حزيران/يونيو ٢٠٠٧).

التي اتبعت سياسة تجارية هدفها السيطرة السياسية.

كل اتفاقيات التجارة الحرّة بين العالم العربي والعالم جاءت نتيجة لمبادرات من فوق، أي كجزء من استراتيجية أشمل للمنطقة كالمبادرة الأوروبية ـ المتوسطية التي خرجت من اجتماع برشلونة عام ١٩٩٥ أو استراتيجية جورج بوش لشرق أوسطَ كبير (٢٠٠٣) التي هدفت إلى اتفاقيات تجارية ثنائية في إطار توثيق الروابط مع الحلفاء في المنطقة. وقد ظلّت علاقات التحرير التجاري بين الدول العربية دون المرتجى. زادت المبادلات التجارية العربية في السنوات الأخيرة بسبب تفعيل اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى والاتفاقيات المناطقية (تطورات مجلس التعاون الخليجي) والجزئية (اتفاقية أكادير)، لكن علاقات التحرير التجاري تلك لم تعمل على تطوير نوعي للتجارة (انظر الجدولين الرقم (٦ ـ ١١) و(٦ ـ ١٣)).

ودخلت تركيا أيضًا في نطاق ترتيبات تهدف إلى اندماج إقليمي، من خلال السعي إلى منطقة تجارة حرة مع سورية والأردن ولبنان، بعد أن عقدت اتفاقيات تجارية حرّة مع عدد من الدول العربية.

نشأت المبادرة الأوروبية ـ المتوسطية عن اجتماع برشلونة في ١٩٩٥ بهدف خلق اتفاقيات تجارية حرّة للاتحاد الأوروبي مع الدول العربية المتوسطية والوصول إلى منطقة تجارة حرّة عام ٢٠١٠، التي تحقق من خلالها توقيع الاتفاقيات التالية، مع تونس (١٩٩٥) والمغرب (١٩٩٦) والأردن (١٩٩٧) والسلطة الفلسطينية (١٩٩٧) ومصر (٢٠٠١) والجزائر (٢٠٠٢)، بينما لم تُناقَش مع ليبيا وجُمّد إعلانها مع سورية لأسباب سياسية[٥٦]. ويتبيّن لدى عدد من المحللين، بعد عقدين على اجتماع لشبونة، أن هذه الاتفاقيات وحدها لن تكون كافية لتطوير التجارة العربية مع أوروبا، وحققت منافع أكثر للجهة الأوروبية منه للبلد المعنى (انظر الجدول الرقم (٦ ـ ١٣)).

---

(٥٦) جرى أيضًا توقيع اتفاقية بين الاتحاد الأوروبي ودولة إسرائيل في ١٩٩٥ وبدأ تنفيذها عام ٢٠٠٠. وبدأ تنفيذ الاتفاقيات مع السلطة الفلسطينية في ١٩٩٧ وتونس في ١٩٩٨ والمغرب في ٢٠٠٠ والأردن في ٢٠٠٢ ولبنان في ٢٠٠٦ ومصر في ٢٠٠٤ والجزائر في ٢٠٠٥.

تتضمن هذه الاتفاقيات التي تُصنَّف اتفاقيات سطحية تحريرًا لتجارة السلع الصناعية بالدرجة الأولى مع مهلة ١٢ سنة للدولة العربية المعنية لتتخلص من التعرفات الجمركية في هذا المجال، وبالنسبة إلى التجارة بالمنتجات الزراعية المصنعة فإنها إما تخضع لنظام الحصص أو غيرها من شروط التقييد أو تأخير التحرير، ولا تشمل تحرير التجارة في الخدمات خارج إطار اتفاقية «الغاتس» لمنظمة التجارة العالمية[٥٧].

كانت استفادة الدول العربية المعنية من تحرير السلع الصناعية محدودة. فالصناعة كانت نسب تعرفاتها الجمركية منخفضة في الدول الأوروبية مقارنة بالنسب المرتفعة السائدة في الدول النامية كالدول العربية، ولم يمثّل هذا التحرير عنصر تحفيز لصادرات هذه الدول، وساهم أكثر في توسيع الأسواق أمام الاتحاد الأوروبي[٥٨]. وتزيد تعقيدات قواعد المنشأ الأوروبية من مشاكل التجارة العربية مع الأسواق الأوروبية؛ فقواعد المنشأ تضع إلى جانب أمور أخرى معايير للتأكد من حصول عملية تشغيل أو تصنيع كافية لتحديد بلد منشأ السلع، الأمر الذي يوفّر مجالات لتدخل مجموعات الضغط الصناعية في فرض شروطها، ويمكن أن تعمل بشكل «حماية اقتصادية مخفية»[٥٩]، إضافة إلى أنها أداة في يد الدول لتوجيه التجارة. وتظهر المعلومات «في شأن تنفيذ برنامج الاتحاد الأوروبي القاضي بإعطاء معاملة تفضيلية للبلدان النامية أن ثلث الواردات الأوروبية فحسب، من الدول النامية التي كانت مؤهلة للحصول على تفضيلات دخلت السوق الأوروبية[٦٠].

ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى التخفيف من آثار تقييدات قواعد المنشأ

---

(٥٧) Hanaa Kheir-El-Din, «Issues Paper on the Assessment of Implementation of Regional Trade Agreements in the Arab Countries and the Economic and Regulatory Policy Implications of their Overlapping: The Case of Egypt, Jordan, Morocco, Tunisia,» Research Report Series, no. 0424, IDRC Research Programme 2004-2005, p. 5, <http://www.erf.org.eg/CMS/uploads/pdf/1183875276_RR0424.pdf>.

(٥٨) Mathew McQueen, «The EU's Free-trade Agreements with Developing Countries: A Case of Wishful Thinking,» *World Economy*, vol. 25, no. 9 (September 2002), p. 1384.

(٥٩) Paul Brenton and Miriam Manchin, «Making EU Trade Agreements Work: The Role of Rules of Origin,» *World Economy*, vol. 26, no. 5 (May 2003).

(٦٠) المصدر نفسه.

عن طريق السماح للبلد الشريك بحساب الواردات من الاتحاد الأوروبي كجزء من قواعد المنشأ (تراكم ثنائي)[٦١]، والسماح بدرجة من تراكم إقليمي (متعدد الأطراف) لقواعد المنشأ بين الدول الشريكة في المنطقة. هذه السياسة التسهيلية لقواعد المنشأ هدفها الاندماجي واضح على مستويين مع الاتحاد الأوروبي، من ناحية، وفي الإطار الإقليمي، من ناحية أخرى. وفي هذا السياق، عُقدت اتفاقيات إقليمية جزئية كاتفاقية أكادير بين مصر وتونس والأردن والمغرب في ٢٠٠٦؛ فالاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الرئيسي في المنطقة ويستأثر بنحو ٥٠ في المئة من الواردات والصادرات فيها.

تفتقر هذه الاتفاقيات إلى عناصر «تعميق»، إذ لا تزال الحواجز التقنية أمام التجارة كبيرة بسبب الاختلافات في المتطلبات التنظيمية والحاجة إلى تكرار الفحص وتقييم المطابقة عند البيع في الأسواق الخارجية، وغيرها الكثير من القيود غير الجمركية[٦٢]. الأمر يختلف بالنسبة إلى تركيا التي استطاعت في إطار وحدتها الجمركية مع الاتحاد الأوروبي أن تحقق قدرًا من التقدم في هذا المجال (انظر القسم السابق). وفي إطار رؤية المنافع بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، فإن العنصر الذي يجري تأكيده في أكثر الأحيان، ولا سيما في سياق الاتفاقيات الأورومتوسطية، هو أهميتها في «تثبيت» التحرير التجاري وما يُعَدُّ إصلاحات داخلية في الدول المعنية، بما يعني أن الحكومات الجديدة ستكون غير قادرة على التراجع عن هذه السياسة من دون الانسحاب تمامًا من اتفاقية التجارة الحرّة[٦٣].

هناك أيضًا فوائد أخرى متمثلة في زيادة مهمّة لواردات الاتحاد الأوروبي التقليدية؛ بينما «المكاسب تبدو أقل وضوحًا بالنسبة إلى الدول الشريكة، التي تبدو كمن يدفع ثمن الاتفاقيات التجارية بالتأمين ضد احتمال أن يتخذ الاتحاد الأوروبي إجراءات تجارية تميزية ضدّها»، أو أن تخسر السوق الأوروبية «بسبب تحويل التجارة إلى بلدان اخرى». إنها، كما

---

(٦١) McQueen, Ibid., p. 1377.

(٦٢) Brenton and Manchin, Ibid.

(٦٣) McQueen, Ibid., p. 1382.

يستنتج المحللون، «اتفاقيات واسعة في التغطية، لكن ضحلة في العمق في شأن القضايا المتعلقة بالتجارة»[٦٤].

اتفاقيات التجارة الحرّة الثنائية التي عقدتها الولايات المتحدة مع عدد من الدول العربية، مع الأردن (٢٠٠١) والمغرب (٢٠٠٤/ ٢٠٠٦) والبحرين (٢٠٠٦) وعُمان (٢٠٠٩)، هي إرث سياسة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش، التي طُرحت بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ في إطار مكافحة الإرهاب وضمن سياسة ترى في فتح الأسواق جزءًا من هدف أمني عالمي أشمل وكاستراتيجية لدعم الأنظمة المعتدلة في مناطق عالية الأخطار[٦٥]، وتُرجمت في مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي اقترحه بوش في ٢٠٠٣ لإقامة منطقة حرّة متعددة الأطراف في الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠١٣. وأظهرت التصريحات الأميركية في هذا الخصوص أن الدول التي تسعى إلى اتفاقيات تجارة حرّة مع الولايات المتحدة عليها أن تتعاون معها في أمور السياسة الخارجية والمسائل الأمنية[٦٦]. إضافة إلى الضرر المتأتي من اتفاقيات أسبابها ليست اقتصادية، ومع دول ليست الولايات المتحدة الشريك التجاري الأساسي لها، فإن درجة الانفتاح الذي تتطلبه اتفاقيات كهذه باهظ الكلفة لدول نامية ضعيفة؛ إذ إنه جرى اعتماد اتفاقية «النافتا» مع كندا والمكسيك نموذجًا، حيث يُطاول التحرير التجاري القطاعات المختلفة من صناعة وزراعة وخدمات وتدابير أكثر صرامة في موضوع الملكية الفكرية وغيرها.

الوجه الآخر للسياسة التجارية الأميركية هو ما تتيحه لإسرائيل من فرص لتطبيع علاقاتها مع الدول التي أنجزت معها الولايات المتحدة اتفاقية تجارية حرّة، وكذلك من خلال المناطق الصناعية المؤهلة التي أنشئت في الأردن (١٩٩٨) ومصر (٢٠٠٤)، وتسمح للسلع التي تُصنع في هذين البلدين، مع شرط وجود محتوى إسرائيلي في إنتاجها، أن تدخل الأسواق

---

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٣٨٤.

(٦٥) انظر إلى تصريحات ومواقف مختلفة في هذا الخصوص، في: Rodney D. Ludema, «Allies and Friends: The Trade Policy Review of the United States, 2006,» *World Economy*, vol. 30, no. 8 (August 2007), p. 121.

(٦٦) Robert Looney, «US Middle East Economic Policy: The Use of Free Trade Areas in the War on Terrorism,» *Mediterranean Quarterly*, vol. 16, no. 3 (Summer 2005), p. 114.

الأميركية معفاة من الرسوم. وكان الكونغرس الأميركي قد أقرّ هذا التوجه لتشجيع الأعمال بين الدول العربية وإسرائيل عام ١٩٩٦.

بهذا الشكل، دخلت إسرائيل لاعبًا في التجارة العربية، الأمر الذي يضع علامة استفهام حول الطبيعة السياسية لهذه الاتفاقيات. فالمناطق الصناعية المؤهلة في الأردن ساهمت في ثلث الصادرات الأردنية في منتصف العقد، لكن بالاعتماد كثيرًا على عمالة وتوظيف أجنبيين[٦٧].

مشاريع الاندماج العربية، في المقابل، كمنطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى، التي بدأ العمل بها في ١٩٩٨ على أساس اتفاقية لتحرير السلع الصناعية والزراعية خلال عشر سنوات، دخلت حيّز التنفيذ في ٢٠٠٥ (قبل سنتين من موعدها)، أضيفت إليها اتفاقية أخرى جانبية عام ٢٠٠٣ لتحرير التجارة في قطاع الخدمات أيضًا، لكن منطقة التجارة العربية لم تكن اتفاقية تعمل في العمق على تقليص المعوقات غير الجمركية. تكمن المشكلة في المشروع العربي في افتقاره إلى محرّك اقتصادي تُحرّكه مجموعة من الدول الطموحة وذات القدرات، بينما تتوزعه الانقسامات السياسية وتتداخل فيه التنافسات الدولية ومشاريعها. وما تحقق من الاندماجات المناطقية العربية، كمجلس التعاون الخليجي، الذي استطاع أن يفرض نفسه على الساحة الاقتصادية فاعلًا واحدًا لا مجموعة من الدول ضمن اتفاقيات اقتصادية مع دول أخرى أجنبية كالاتفاقيات الأوروبية، يواجه تحديات زيادة المنافسة الدولية في المنطقة، خصوصًا مع تفويض الولايات المتحدة هذا الدور وترتيب اتفاقيات تجارة حرّة ثنائية مع أعضائه منفردين كالبحرين وسلطنة عُمان.

تركيا التي بدأت في منتصف العقد ترتيب اتفاقيات تجارية حرّة مع عدد من الدول العربية، اتجهت في الآونة الأخيرة إلى العمل على اتفاقية

---

(٦٧) في الأردن جاء توزيع الصادرات في النصف الأول من عام ٢٠٠٥ كما يلي: الملابس الجاهزة ٢٠ في المئة من الصادرات، والأغذية والمشروبات ١٢ في المئة، والكيميائيات والسلع المصنعة الأخرى باستثناء الملابس ٣٥ في المئة. أما في مصر عام ٢٠٠٥، أي السنة الأولى لمشاركة مصر في المناطق الصناعية المؤهلة، صدّرت الدولة المصرية من السلع المصنعة في هذه المناطق ما يساوي ٢٣٠ مليون دولار إلى الولايات المتحدة. انظر: خوري، «تقويم اتفاقيات التجارة الحرّة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة وبعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الجهة الأخرى،» ص ٢٣١، و *Rivlin, Arab Economies in the Twenty-First Century*, p. 171.

لمنطقة تجارية حرّة في الجغرافيا القريبة منها، تضمّ سورية والأردن ولبنان، ومن ضمن تصوّر قوامه أن يُعمَل على توسيعها إقليميًا. بمعنى آخر، باتت تركيا تحمل مشروعًا إقليميًا ولو أنه لم يتأسس له جسم بعد ولا حتى تصوّر متكامل؛ لكن مضمونه يتأسس على الاتفاقيات الثنائية بين تركيا والدول العربية المعنية. ولفهم أبعاد هذا المشروع، تُستوجب معرفة طبيعة الاتفاقيات التجارية الحرّة لتركيا مع عدد من الدول العربية المتوسطية.

٣ ـ الاتفاقيات التجارية بين تركيا والعالم العربي

تتداخل المسائل الأمنية والاقتصادية في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط عمومًا؛ فالنظرة السائدة إلى هذه المنطقة أنها ذات طبيعة استراتيجية تتنافس عليها القوى المختلفة، وتركيا بالتأكيد ليست في معزل عن هذه التداخلات. لذلك، سيؤخذ في الحسبان في قراءة الاتفاقيات التجارية الحرّة التي عقدتها تركيا مع عدد من الدول العربية الرابط الأوروبي والبعدان الاقتصادي والسياسي.

تجدر الملاحظة، بدايةً، أن الاتفاقيات التجارية الحرّة التي عقدتها تركيا في المنطقة (مع السلطة الفلسطينية وتونس في ٢٠٠٥ والمغرب في ٢٠٠٦ وسورية[(٦٨)] ومصر في ٢٠٠٧ والأردن في ٢٠١١)[(٦٩)] حصلت مع دول عربية لديها اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، باستثناء سورية التي يُنتظر إبرام اتفاقية شراكة أوروبية معها بعد حلّ الخلافات السياسية.

تشير كل هذه الاتفاقيات في مقدّماتها إلى أنها تنطلق من وجود اتفاقيات تجارية لكلا الطرفين مع الاتحاد الأوروبي. بالنسبة إلى تركيا ـ التي تلزمها اتفاقية الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي بقبول كل الاتفاقيات التجارية التي يعقدها الاتحاد ـ تُعَدّ اتفاقياتها التجارية مع الدول العربية المتوسطية مسألة استتباعية.

---

(٦٨) جرى توقيع الاتفاقية التجارية بين تركيا وسورية في ٢٠٠٤ ووضعت حيز التنفيذ في ٢٠٠٧.

(٦٩) جرى التوقيع على اتفاقية الشراكة من أجل منطقة تجارة حرّة بين الأردن وتركيا في ١/ ١٢/ ٢٠٠٩، وصدر مرسوم ملكي بقانون موقت، قانون التصديق على اتفاقية الشراكة. . . لعام ٢٠١٠ وبعد أن انتهت تركيا من الإجراءات الدستورية للمصادقة دخلت الاتفاقية التنفيذ في ١/ ٣/ ٢٠١١.

إن مستوى التجانس بين اتفاقيات تركيا مع الدول العربية لافت للنظر، وهو يتبع درجة من النمطية تكون سائدة عادة في الاتفاقيات ذات النزوع الاندماجي الإقليمي، كتلك التي يصوغها الاتحاد الأوروبي في المجال الأورومتوسطي، أو الولايات المتحدة في اتفاقياتها التجارية عمومًا. قبل ذلك، كانت الاتفاقية التجارية الحرّة الوحيدة لتركيا مع دولة إسرائيل (١٩٩٧)، وذلك في سياق توطيد العلاقة الاستراتيجية بينهما، وهي اتفاقية شبه شمولية تتضمن الخدمات إلى جانب السلع. أما الاتفاقيات التركية النمطية مع الدول العربية، فيشمل تحريرها للتجارة السلع الصناعية والزراعية لكن بتفاوت. تضع الاتفاقيات هدفًا طَموحًا يقضي بتحرير مجمل التجارة، بأن «تضع الأطراف تدريجيًا منطقة تجارة حرّة إلى حد كبير على مجمل التجارة بينهما»، مع اختلاف في الفترات الانتقالية بين اتفاقية وأخرى. وتعامل تركيا بعض شركائها، كما يفعل الاتحاد الأوروبي، بإعطائهم مرحلة تدريجية للتحرير التجاري تختلف من اتفاقية إلى أخرى. وتتبع الاتفاقيات سياسة اللائحة السلبية في ما يخص السلع الصناعية، كما في إطار الشراكة الأورومتوسطية، أي أن إزالة التعرِفات الجمركية ستشمل السلع الصناعية عمومًا مع تحديد استثناءات لسلع صناعية ستظل تتمتع ببعض الحماية في هذا المجال وضمن لائحة مرفقة. يختلف الأمر بالنسبة إلى الزراعة، التي تتكوّن من السلع الزراعية الأساسية والمنتجات الزراعية المصنّعة والأسماك. فهي ترى أن لها حساسية خاصة بالنسبة إلى الأطراف المعنية، والاتفاق هو أن تُزالَ التعرِفات الجمركية أو تُخفَّف على عدد محدد من السلع في إطار تبادل التفضيلات ضمن بروتوكول خاصّ يتضمن لوائح بالسلع من كلا الطرفين التي ستعامَل بطريقة تفضيلية إن بالنسبة إلى خفوضات التعرِفة الجمركية أو الحصص.

تتضمن الاتفاقيات ترتيبات مختلفة لإنشاء منطقة للتجارة الحرة، إضافة إلى إلغاء التعرِفات الجمركية المذكورة أعلاه، الإجراءات الوقائية، والمعايير، والتدابير الصحية، ومكافحة الإغراق، وقواعد المنشأ، والمنافسة، واحتكارات الدولة، والإعانات، وحماية الملكية الفكرية، والمشتريات الحكومية، والتعاون الاقتصادي والتقني وتسوية المنازعات. يجدر في هذا السياق التوقف عند بعض المسائل:

الأولى مسألة تضمين الاتفاقيات بندًا حول «المشتريات العامة»، وفي سياق مماثل للذي تطرحه الاتفاقية المتعددة الأطراف غير الملزمة في إطار منظمة التجارة العالمية، أي انفتاح المشتريات الحكومية على المنافسة التركية على قدم المساواة. وعادة ما تتجنب الدول النامية الضعيفة فتح باب المنافسة الخارجية لمشتريات قطاعها العام ومؤسساتها الحكومية من أجل تشجيع الاستثمار المحلي، خصوصًا حين تكون صناعاتها ضعيفة وفي حاجة إلى تشجيع. والاتفاقية في منظمة التجارة العالمية في هذا المجال غير ملزِمة للأعضاء ويعود القبول بها إلى خيار الدولة العضو، كما أن اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية لا تتضمنها. والدول العربية التي وقّعت الاتفاقيات التجارية الحرّة مع تركيا تبدو أيضًا مختلفة الاستعداد حول تنفيذها.

تنصّ مثلًا الاتفاقيتان التجارتان لتركيا مع كل من الأردن ومصر على أن «يتفق الطرفان على الهدف المتمثل في التحرير التدريجي للمشتريات، وسوف يُعقد مجلس الشراكة للتشاور في شأن تنفيذ الهدف»[٧٠]، بينما ترى الاتفاقيات الأخرى «أن فتح مجال الصفقات العامة على أساس غير تمييزي والمعاملة بالمثل أمران مرغوب فيهما. وعند دخول هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ، يمنح الطرفان شركات كل منهما في ما يخص الصفقات العمومية، معاملة لا تقلّ أفضلية عن تلك الممنوحة لشركات أي بلد آخر»[٧١]. يُستدل من ذلك على الأهمية التي توليها تركيا لأن يكون لها دور في المشاريع الكبيرة، التي عادة ما تكون حكومية. فبحسب ما تشير إليه المعلومات يأتي «الجزء الأكبر من الأموال من المشاريع الكبيرة لا من التجارة»، وتشارك في هذه المشاريع شركات البناء والهندسة التركية، كما المؤسسات المالية والائتمانية، وشركات النقل والطاقة[٧٢].

(٧٠) The Association Agreement Establishing a Free Trade Area between the Republic of Turkey and the Hashemite Kingdom of Jordan,» <http://www.mit.gov.jo/portals/0/JO%20EN%20Agreement%20Text.pdf>.

(٧١) The Association Agreement Establishing a Free Trade Area between the Republic of Turkey and the Syrian Arab Republic,» <http://www.syrecon.gov.sy/servers/gallery/20090511-042240.pdf>.

(٧٢) A. Lukmanov, «Turkey: New Policies in the Middle East,» *International Affairs* (Moscow), vol. 47, no. 1 (2011), p. 87.

المسألة الثانية تتعلق بقواعد المنشأ، الموحدة في الاتفاقيات التجارية لتركيا مع الدول العربية، ومرتبطة عضويًا بالاتحاد الأوروبي.

تنصّ الاتفاقيات بين تركيا والدول العربية على أن يتفق الطرفان على تطبيق قواعد المنشأ التفضيلية الأوروبية المنسّقة في التجارة المتبادلة، بما في ذلك جميع التعديلات الحالية والملحقة بها. وأُعطيَ اهتمام خاصّ لهذا الموضوع في بروتوكول مرفق سمح بتراكمية قواعد المنشأ أوروبيًا، وبين الشركاء الأوروبيين المتوسطين، حيث ينصّ على أن المنتجات سيُعَدّ مَنْشؤها البلد المعني في حال احتوت على موادَّ مَنشؤها من الاتحاد الأوروبي وتركيا والبلدان الأوروبية (إيسلندا والنروج وسويسرا) على أن يكون التصنيع الذي يجري في البلد المعني يفوق العمليات التي تنصّ عليها المادة ٧ في البروتوكول. ينسحب الأمر نفسه على الدول المتوسطية التي تشارك في الشراكة الأورومتوسطية،ولا شك في أن قواعد المنشأ في حال طُبّقت تؤدي دورًا أساسيًا في عملية الاندماج الأورومتوسطي بربطها بلدان الشراكة الأوروبية بعضها ببعض وبالاتحاد الأوروبي ودوله على المدى الجغرافي الأكثر امتدادًا، وعلى طريق تأسيس تجارة صناعية داخلية إقليمية.

ظلّ تحرير التجارة في الخدمات خارج اتفاق محدد، لكن نصّت الاتفاقية على التعاون من أجل «انفتاح تدريجي بحسب الاتفاقية العامة لمنظمة التجارة العالمية (الغاتس)، و«استعراض على فترات منتظمة في اللجنة المشتركة»، للنظر في المزيد من تحرير التجارة في الخدمات مع أخذ التطورات الدولية في الحسبان.

يحتلّ التعاون الاقتصادي والتقني حيزًا واسعًا من الاتفاقيات، خصوصًا تلك التي عقدتها تركيا مع الدول المجاورة، وهو تعاون يُطاول جميع المجالات الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدماتية، كما من خلال أدوات مختلفة. تظهر أهمية التعاون في الحراك الاقتصادي لتركيا على المستويات الثنائية والمشتركة. نجحت تركيا في أواخر عام ٢٠٠٩ في مأسسة علاقات التعاون مع سورية ومع العراق من خلال إنشاء مجلس تعاون استراتيجي يجتمع على مستوى الوزراء إضافة إلى رؤساء الحكومة وحشد من الخبراء، ويُمثّل مظلّة لعشرات الاتفاقيات المتعددة الأوجه وأساسًا لتطورات لاحقة، وبطموح

تركي لمضاعفة التجارة من خلال أدوات كهذه[٧٣]. تظهر أهميته كذلك على المستوى الإقليمي مع بدايات نشوء تعاون استراتيجي رباعي بين تركيا وسورية ولبنان والأردن للتعاون في مجالات اقتصادية مختلفة وفي تجسيد لمشاريع ربط إقليمية للطاقة من أنابيب نفط وغاز إلى شبكات كهربائية.

تُشبه الاتفاقيات التجارية الحرّة التي عقدتها تركيا مع عدد من الدول العربية من حيث تسريعها الانفتاح التجاري خصوصًا في الباب الصناعي، الاتفاقيات الدولية التي تعقدها دول صناعية، كالولايات المتحدة وأوروبا واليابان، مع جوارها أو مع دول صغيرة، ولو أن هذه الشمولية مقصورة على الصناعية كحال اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية. وتختلف عن اتفاقيات التحرير التجاري التي تُعقد عادة بين بلدان الجنوب النامية، وتتضمن تحريرًا للتجارة في السلع الصناعية والزراعية وفقًا للوائح إيجابية تفضيلية متبادلة، وليست شاملة مع تقديم لائحة سلبية صغيرة من الاستثناءات.

لا بدّ من درس مضاعفات ذات شمولية كهذه في تحرير التجارة في السلع الصناعية بين تركيا والدول بعمق، نظرًا إلى تأثيرها الكبير في اقتصادات الدول العربية المعنية، حيث إنها قد تولّد نتائج أكثر سلبية من اتفاقيات تجارية من القبيل نفسه مع دول الشمال المتطوّرة، بسبب تقارب المنتجات الصناعية بين أطراف الاتفاقية. لا شك في أن اتفاقيات كهذه قد تُهيئ لتغييرات بنيوية اقتصادية في الدول العربية المعنية، وقد تؤدي إلى إفلاسات في بعض الصناعات، وربما إلى إعادة إنتاج القطاع الصناعي بطريقة أكثر تبعية واعتمادًا.

هذا التساؤل يبقى مطروحًا، على الرغم من أن انفتاحًا واسعًا في التجارة مع بلد ضخم على مستوى تركيا له أيضًا جوانبه الإيجابية المتمثلة

(٧٣) أسفر الاجتماع الثاني لمجلس التعاون الاستراتيجي السوري ـ التركي الذي عقد في أنقرة في شهر كانون الأول/ديسمبر عن توقيع ١١ وثيقة بينها اتفاق للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب ومذكرة لتقديم بنك «اكزيم» التركي خطًا انتمائيًا لمشاريع سورية بقيمة ١٨٠ مليون دولار، إضافة إلى العمل على رفع قيمة التبادل التجاري السنوي من ملياري دولار إلى خمسة مليارات دولار. فيما جرى توقيع ٥١ اتفاقًا في الدورة الأولى التي عقدت في دمشق نهاية العام الماضي. انظر: **الحياة**، ـ /١٢/ ٢٠١٠.

في اقتصادات الحجم لا سيما بالنسبة إلى الدول العربية المعنية التي تعاني قطاعاتها الصناعية من مشكلات بنيوية كبيرة أصلًا؛ وتبقى الإجابة مرهونة أيضًا باحتمال أن تقوم صناعات مختارة تستطيع أن تتطور داخل هذه البلدان بالاستفادة من السوق التركية.

لكن المؤكد هو أن تركيا من خلال هذه الاتفاقيات تستفيد من الانفتاح التجاري العربي، في إطار منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى، ومن الانفتاح العربي المتوسطي على الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، لتسعى إلى تكريس موقع راسخ في عملية الاندماج الإقليمي والعالمي للمنطقة؛ واللبنة الأولى هي مشروع المنطقة التجارية الحرّة بين تركيا وسورية والأردن ولبنان.

ثالثًا: منطقة تجارة حرة تركية ـ عربية وتأثيراتها في العالم العربي

تتصرف تركيا اقتصاديًا كالبلدان الملقبة بـ «النمور الآسيوية» في شكل اندفاعاتها الاقتصادية نحو الخارج والتحرير التجاري وانخراطها في العولمة الاقتصادية وتزايد اعتمادها على التجارة محرّكًا للاقتصاد. ليست تركيا بهذا المعنى قوة اقتصادية فحسب، بل أيضًا كيان اقتصادي ذو دينامية تجارية، زادت تجارته في أقلّ من عقد من ٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٣٠٠ مليار دولار مع نهاية العقد وزاد ناتج الفرد لديها في الفترة نفسها من ٢٠٠٠ إلى ١٢ ألف دولار.

تتصرّف تركيا أيضًا كلاعب استراتيجي إقليمي ودولة لها إمكانات عسكرية وقدرات مادية وسياسية، ولسبب رئيسي هو موقعها الجغرافي على تقاطع بين الشمال الأوروبي والجنوب الشرق الأوسطي والشرق الروسي والقوقازي والآسيوي الأوسط وكعقدة مواصلات برّية وبحرية. وترافقَ مع الاندفاعة التجارية غير المسبوقة وحمى النشاط الإقليمي، تغييرٌ مفصلي في السياسة الداخلية بصعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢، الذي مثّل محركًا سياسيًا مهمًا في هذه الاندفاعة الاقتصادية والسياسية خصوصًا تجاه المنطقة العربية والشرق الأوسط عمومًا.

هذه الاندفاعة التجارية، معطوفة على الموقع الجغرافي الاستراتيجي والقوة الاقتصادية والعسكرية، تُعزّز الإقليمية في نهج السياسة الخارجية التركية. طموحٌ غير عادي يُظهره المسؤولون الأتراك وينعكس في رؤيتهم الاستراتيجية وفي تصريحاتهم. ويُمثّل الشرق الأوسط حقلًا رئيسيًا لهذه الاندفاعة الاقتصادية والاستراتيجية في آن معًا. لن تكون تركيا كموقع أداة ربط بين أوروبا والعالم الأوسطي فحسب، فقوّتها الاقتصادية والسياسية تؤهّلها إلى أن تشقّ الطريق الاندماجية الاقتصادية في منطقتها القريبة؛ هذا على الأقل ما يتبادر إلى ذهن مفكّريها الاستراتيجيين في فتح ممرّات اندماج مع الدول المجاورة، سورية في اتجاه المشرق، والعراق في اتجاه البصرة والخليج، وإيران في اتجاه باكستان(٧٤).

تولي تركيا بلا شك اهتمامًا خاصًا لعلاقتها الاقتصادية مع دول الجيرة الأوسطية الثلاث، سورية والعراق وإيران، والتجارة معهم قد شهدت تطورًا ملحوظًا ليصبح العراق على قائمة الدول السبع الأولى في حجم التجارة مع تركيا. نشأ اهتمام خاصّ بالخليج في ضوء الفرص الضائعة التي لم تستفد منها سابقًا تركيا بقربها من منطقة نفطية غنية، وبسبب الحاجات الحالية والمستمرة لتغطية العجز التجاري من خلال زيادة الاستثمارات الخارجية. قد تكون تركيا استلهمت دروسًا من السياسة الاقتصادية الخارجية للاتحاد الأوروبي في التعاطي مع الجيرة وفي التوجه بسياسة «صفر مشاكل»، التي تعني تطوير علاقات تعاون اقتصادي، لكن النشاط التركي قد غذّاه الأفق الاندماجي الذي يكتنفه هذا التوجه الأوروبي. سهل موقع تركيا الجغرافي لها أن تكون معبرًا رئيسيًا لأنابيب النفط والغاز التي شقّت طريقها من روسيا ومن القوقاز ومن إيران ومن العراق وعن قريب من مصر عبر المشرق العربي. ومن الموقع نفسه، قد تساهم تركيا في عملية الدمج الإقليمي لشبكات كهرباء واتصالات وطرقات وسكك حديد وغيرها من البنى التحتية. وليست تركيا صاحبة المصلحة الوحيدة في ذلك، بل تتشارك معها مصالح دول أخرى في المنطقة. افتُتح خطّ سكك الحديد بين تركيا وسورية العراق في شباط/ فبراير ٢٠١٠ بعد أن استُثمرت فيه ٧٠ مليون دولار؛ وتحاول دول

(٧٤) Lukmanov, Ibid., p. 89.

الخليج، ربما لأسباب سياسية، تقصير المسافة مع تركيا عبر اقتراحات للتشبيك على مستوى الكهرباء والماء والسكك الحديد[٧٥].

إن التحوّل في الوجهة الإقليمية لتركيا نحو العالم العربي مسألة واضحة، لكن المحللين الأتراك يقولون إنه ليس تحوّلًا محوريًا عن الوجهة الأوروبية بل موازنة، موازنة تدفع إليها أيضًا التغيّرات في العلاقات التجارية العالمية نحو زيادة التجارة بين الجنوب على حساب الشمال. تركيا تحاول كيفما استطاعت أن تقوي حجم التجارة مع الدول العربية، وبالأخص الدول الخليجية ودول الجوار. علاقاتها التجارية مع أوروبا، رغم أهميتها، تضعها في عجز تجاري دائم، وفي المقابل، فإن التجارة مع العالم العربي هي في فائض وزيادة الاستثمارات العربية داخل تركيا ستساعد أيضًا في هذه المجال. أن يضع رئيس الوزراء التركي طيب رجب أردوغان، في جولته الخليجية الأخيرة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، أهمية دول الخليج في مستوى أهمية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، قد تبدو مقارنة سطحية لكنها في محلّها. يطمح المسؤولون الأتراك إلى أن يزداد حجم الاستثمارات السعودية في تركيا إلى ١٠ مليارات دولار في ثلاث سنوات بعد توقيع اتفاقيات مشتركة[٧٦]، وأن تصل التجارة مع سورية إلى ٥ مليارات دولار في ٢٠١٢ وأن تتضاعف مع العراق. وهي طموحات ليست مرسومة في الهواء بل مطروحة على قاعدة من الاتفاقيات المتنوّعة التي عقدتها تركيا مع العراق وسورية تحت غطاء مجلس التعاون الاستراتيجي بينهما ومستندة إلى اتفاقيات تجارة حرّة مع عدد

---

(٧٥) قدمت اقتراحات في اجتماع لجنة التعاون الكهربائي لدول مجلس التعاون في الكويت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ فكرة جديدة تضاف إلى أفكار التعاون الخليجي ـ التركي، مفادها تصدير دول خليجية فائض الكهرباء لديها إلى أوروبا عبر تركيا. وقد طرح سابقًا مشروعان وصفا بأنهما استراتيجيان الأول تنفيذ مشروع للسكة الحديد يربط الخليج بتركيا والثاني هو مشروع النفط مقابل المياه. انظر: مالك القعقور، «التعاون الخليجي ـ التركي: اقتراحات تنتظر التطبيق،» **الحياة**، ٥/١٢/٢٠١٠.

(٧٦) توقع وزير المال التركي محمد شمشيك أن يرتفع حجم الاستثمارات التركية ـ السعودية المشتركة إلى نحو ١٠ مليارات دولار في غضون ٣ سنوات، ورأى أن حجم التبادل التجاري بين بلده والسعودية «لا يتناسب مع العلاقات الممتازة بينهما». وقال: «قبل أزمة المال العالمية كان حجم الاستثمار ٥,٥ مليار دولار ثم انخفض إلى ٣,٥ مليار، لكن في عام ٢٠١٠ ارتفعت الاستثمارات إلى ٤,٤ مليار. انظر: **الحياة**، ٣٠/١/٢٠١١.

من الدول العربية المتوسطية، إضافة إلى طموحها في تحقيق اتفاقية تجارة حرّة مع مجلس التعاون الخليجي الذي عبّرت عنه مذكرة التفاهم التي وقّعتها تركيا مع المجلس في ٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨. إلا أن المأسسة الإقليمية الطموح كانت بالمبادرة إلى إعلان منطقة التجارة الحرّة بين تركيا وسورية والأردن ولبنان في حزيران/ يونيو ٢٠١٠.

١ ـ مسعى إلى منطقة تجارية حرّة بين تركيا والعالم العربي: في السياق الأوروبي وخارجه

جاءت المبادرة إلى مسعى إقامة منطقة تجارية حرّة بين تركيا وسورية والأردن ولبنان في ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٠ بصورة مفاجئة، من قبل وزراء خارجية الدول المعنية على هامش اجتماع المنتدى الاقتصادي التركي ـ العربي في إسطنبول. وحيث أعلنوا اتفاقهم على إقامة مجلس استراتيجي أعلى «لتطوير استراتيجية شراكة بعيدة المدى» و«إنشاء منطقة لحرّية تنقّل الناس والسلع والرأسمال والخدمات»؛ وستستند هذه المنطقة إلى الاتفاقيات التجارية الحرّة الثنائية بين أعضائها. وكان الإعلان قد لاحظ أيضًا أن هناك حاجة إلى استكمال لبنان وتركيا الاتفاقية التجارية الحرّة التي وُقّعت قبل أن يتمكّن السير بالاتفاقية الرباعية قدمًا[٧٧]. تركيا ولبنان وقّعا اتفاقية تجارة حرّة في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠، أثناء رئاسة حكومة سعد الحريري، لكن لم يُصادَق عليها بعد. ولا يزال العمل في هذا المسعى إلى منطقة تجارة حرّة في طور الإعداد لإنشاء مجلس الشراكة التجاري والاقتصادي ورسم خارطة طريق للمشروع.

ولا تُطرح الأمور على هذا المستوى الثنائي أو الرباعي فقط؛ فطموح تركيا يتطلع إلى الامتداد الإقليمي لهذه الاتفاقية عربيًا، أو على الأقل عربيًا متوسطيًا، وهو طموح عبّرت عنه تصريحات عدّة مسؤولين أتراك بتزامن مع المبادرة. «إن تركيا عاقدة العزم بشكل مماثل على تقوية التعاون الإقليمي مع العالم العربي على أعلى مستويات ممكنة»، بحسب ما جاء على لسان الوزير

---

(٧٧) Turkey, Three Arab States to Set Up Free Trade Zone,» Arab News.com, 10 June 2010, <http://arabnews.com/middleeast/article64013.ece>.

التركي أحمد داود أوغلو، الذي أضاف: «نريد لعربة تغادر تركيا أن تصل إلى المغرب من دون الوقوف على أي حواجز»[٧٨]. لا يبدو الأمر غير واقعي، لكون تركيا لديها اتفاقيات تجارة حرّة مع مصر والمغرب وتونس مماثلة للاتفاقيات مع دول المشرق العربي التي نشأت على قاعدتها مبادرة منطقة التجارة الحرّة التركية ـ العربية. وتنشط تركيا من خلال مجموعات رجال الأعمال لتقوية التجارة مع المغرب بطموح تركي إلى زيادة حجم التجارة إلى ٣ مليارات دولار في وقت قريب، انطلاقًا من مليار دولار عام ٢٠١٠[٧٩]. وخرج لقاء لرجال الأعمال المصريين والأتراك في القاهرة بالتوافق على مضاعفة حجم التجارة من ٣ مليارات دولار في ٢٠١٠ إلى ١٠ مليارات دولار[٨٠]. وكان المسؤولون الأتراك يحثّون تونس في الأيام الأخيرة لرئاسة زين العابدين بن علي على إزالة المعوقات التجارية من أمام تركيا[٨١].

يبدو أن حجم التجارة المتوسعة في السنوات الأخيرة بين تركيا والدول العربية، والمزمع توسيعها كما تدلّ عليه التصريحات والمبادرات التركية، من خلال المؤشرات (انظر الجدول الرقم (٦ ـ ١٢))، تزيد حجم الصادرات لدى الفريقين، لكن بفارق واضح لمصلحة تركيا وعجز تجاري للدول العربية، باستثناء الدول النفطية، والهوّة تزداد مع الوقت. على المدى القصير، لا تبدو النتائج إيجابية بالنسبة إلى الدول العربية، لكن احتمال وجود فوائد على المدى الأبعد، كمثل تكرار تجربة الاتحاد الأوروبي مع تركيا، هو مسألة تحتاج إلى دراسة.

يرى البعض أن تركيا، من خلال اتفاقياتها مع العالم العربي، إنما هي تُمهّد الطريق أمام الدول الأوروبية الأقوى لتركيز مواقعها في المنطقة من سورية إلى العراق إلى الخليج[٨٢]. والسبب الأكثر جلاء لفهم السياق الأوروبي

---

(٧٨) المصدر نفسه.

(٧٩) *Hurriyet Daily News*, 30/1/2011.

(٨٠) كما وازدادت الاستثمارات التركية في مصر لتصل إلى بليون دولار. انظر: Mohamed Abdel Salam, «Egypt-Turkey Agreement to Increase Bilateral Trade to $10 Billion,» 19 December 2010, <http://bikyamasr.com/wordpress/?p=23523>.

(٨١) Anatolia News Agency, 3/12/2010.

(٨٢) Lukmanov, «Turkey: New Policies in the Middle East,» p. 88.

هو اعتمادها على قواعد منشأ أوروبية وعلى تسهيلات تسمح بتراكم المنشأ أوروبيًا ومتوسطيًا، بما يعني أنه سيؤدي إلى اندماج صناعي إقليمي. وكان الاتحاد الأوروبي قد شجّع انبثاق اتفاقية تحرير تجاري إقليمية بين مصر والمغرب والأردن وتونس سُمّيت «اتفاقية أكادير» من أجل تعميق الاندماج من خلال تخطّي الحواجز غير الجمركية لحرّية التجارة وإيجاد حلول لقواعد المنشأ كالتي ذكرت سابقًا. وقد طرح خبراء أوروبيون في معرض إسداء النصائح الحاجة إلى منطقتين أخريين إضافة إلى «أكادير»، لتعميق الاندماج، واحدة في المشرق العربي وأخرى في المغرب العربي، وباعتبار أن سياسة الجوار الأوروبية التي انبثقت في ٢٠٠٤ تشجع هذا النهج ما دون الإقليمي[٨٣].

مع ذلك، فإن المصالح التركية هي التي تُصاغ في نهاية المطاف في إطار هذا النسق الذي تكتنفه ارتباطات أوروبية واضحة؛ فتركيا هي المستفيد المباشر من فتح الأسواق العربية لصناعتها. وهي تؤسس لتعاون متعدد الأوجه، إضافة إلى الاتفاقيات التجارية الحرّة، بهدف خدمة المصالح نفسها وفي أحيان كثيرة لموازنة ثقل الاعتماد على الاتحاد الأوروبي وكلفته أيضًا. مثال على ذلك، القرار الذي اتُخذ حديثًا في إطار التعاون المشرقي لمنطقة حرّة وهو إقامة بنك إقليمي في ٢٠١١، للتعامل مع التدفّقات المالية بين الدول الأربع التي تقوم بها الآن مصارف أميركية وأوروبية.

يطرح التطلع الاندماجي التركي ما هو أبعد من ذلك؛ فهو مفتوح على حرّية حركة الأشخاص والسلع والرأسمال والخدمات، الأمر الذي يضع تركيا في خطّ موازٍ للاتحاد الأوروبي لا فقط في خطّ اندماجي. الاتحاد الأوروبي يشغله موضوع الهجرة، خصوصًا الشرق الأوسطية منها، التي يضعها من ضمن أولوياته في العلاقة مع المنطقة العربية. وبهذا المعنى،

---

(٨٣) بحسب إحدى الدراسات «ينبغي أن نلتمس إضافة إلى ذلك كيانين ما دون إقليميين، كل واحد منهما متعدد الأبعاد، كالقرب الجغرافي والتاريخي والثقافي وهوية أقوى. هذا يعني إحياء الاتحاد المغربي العربي المتعثر إلى حد ما، وإنشاء نظيره الشرقي. مع ذلك، فالانقسامات بين المناطق غير مباشرة تمامًا، وهناك دول مثل ليبيا ومصر لديها علاقات ومصالح كبيرة في كلا الجانبين. ولا يمكن استبعاد عضوية مزدوجة، خاصة في ضوء المشاريع «الإقليمية المنفتحة» في مناطق أخرى من العالم». انظر: Stephen Wippel, «The Agadir Agreement and Open Regionalism,» EuroMeSCo Paper, no. 45 (September 2005), p. 8, <http://www.euromesco.net/media/euromesco_paper_45.pdf>.

فالتطلع التركي يحمل طموحًا إلى تأسيس اتحاد شرق أوسطي موازٍ للاتحاد الأوروبي. وهو ما يطرح تساؤلًا ما اذا كان التوجُّه التركي نحو المنطقة العربية هو تحوُّل في رغبة تركيا من الاندماج الأوروبي إلى شكل جديد من التعاون الكامل معها. إضافة إلى ذلك، تبدو محورية تركيا في المشروع الإقليمي الاندماجي طاغية، فهي الدينامو الاقتصادي، كحال ألمانيا في المشروع الأوروبي، لكنها أيضًا قوة عسكرية وسياسية، الأمر الذي يُخّل بتوازن المعادلات بينها وبين الدول الأخرى.

٢ ـ أوجه للمقارنة باتفاقية أكادير

وُقّعت اتفاقية أكادير بدعم من الاتحاد الأوروبي، والاسم الأصلي لها اتفاقية التجارة الحرة العربية ـ المتوسطية، عام ٢٠٠٤، ودخلت حيّز التنفيذ في عام ٢٠٠٧، وكان التحضير لها قد بدأ مع إعلان أكادير عام ٢٠٠١ بهدف تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء فيها، وتعزيز التنمية الاقتصاية والتكامل من خلال تنفيذ قواعد المنشأ. جاءت الاتفاقية «ردّ فعل على الشراكة الأورومتوسطية ونتائجها الهزيلة المخيبة للآمال والحاجة إلى علاقات جنوب ـ جنوب وتثبيت منطقة التجارة الحرّة المزمعة على مستوى المنطقة»[(٨٤)]. وقد وفّرت اتفاقية أكادير لأعضائها فرصًا للتجارة الحرّة مع الاتحاد الأوروبي، من خلال تعديل قواعد المنشأ التي تربط الاتحاد الأوروبي بشركائه التجاريين. ويرى المحللون أن النقطة المميزة أكثر من غيرها للاتفاقية هي مبدأ التراكم بالنسبة إلى قواعد المنشأ، التي تسمح بالجمع (التراكم) بين البلدان الأعضاء في إنتاج كل منها والتصدير إلى الاتحاد الأوروبي؛ وهذه الميزة موجودة أيضًا في اتفاقيات التجارة الحرّة التركية مع الدول العربية.

رست اتفاقية أكادير للتجارة الحرّة على اتفاقيات تجارية ثنائية بين أعضائها وُقّعت في عامي ١٩٩٨و١٩٩٩[(٨٥)]، واعتمدت في تحرير التجارة

(٨٤) المصدر نفسه.

(٨٥) وتضمن تلك اتفاقيات تجارية ثنائية بين تونس ومصر (وُقّعت في ٣/ ١٩٩٨ ودخلت حيز التنفيذ في ٣/ ١٩٩٩ وتنتهي مدتها الانتقالية في ١٢/ ٢٠٠٧) وبين تونس والمغرب (وُقّعت في ٣/ ١٩٩٩ ودخلت حيز التنفيذ في ٣/ ١٩٩٩ وتنتهي مدتها الانتقالية في ١٢/ ٢٠٠٧) بين تونس والأردن =

على لوائح لسلع يتقدم بها الطرفان لمعاملة تفضيلية، أي أنها لم تكن تهدف إلى التحرير الشامل للسلع الصناعية مع بعض الاستثناءات كما في الاتفاقيات التركية مع الدول العربية أو في اتفاقيات الشراكة الأوروبية؛ واستُهدفَت صناعة النسيج والسيارات، وفي وقت لاحق شمل الاتفاق قطاعات النقل والجلود. الهدف هو تعزيز تدريجي للاتفاق على أساس فرص تنمية واقعية وملموسة، تتطابق مع سياسة «الخطوات الصغيرة الأوروبية»[٨٦]. ومع ذلك، استطاعت الدول الأعضاء أن تُطوّر التبادل التجاري بينها (بزيادة ٤٥ في المئة بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨) والاستفادة الأهم ذهبت لمصر (التي زادت حجم صادراتها مع الشركاء الآخرين بنسبة ١١٥ في المئة و١٣١ في المئة في ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ على التوالي) وذلك بسبب ميزتها النسبية خصوصًا في المنسوجات[٨٧].

إن المحاذير التي تطرحها اتفاقيات التجارة الحرّة لتركيا مع الدول العربية هي أكبر من تلك المتعلقة باتفاقية أكادير، مع الأخذ في الحسبان طبيعة الاتفاقيات التجارية القائمة مع اقتصاد بحجم الاقتصاد التركي وقوّة صناعته مقابل ثلاثة شركاء من الدول العربية متواضعة الحجم والإمكانات. ويخشى المحللون، بالنسبة إلى الأردن الذي دخلت اتفاقية التجارة الحرّة بينه وبين تركيا حيّز التنفيذ في ٢٠١١، أن تتحوّل التجارة في اتجاه واحد[٨٨] مع شريك تجاري كبير سُمّي «صين المنطقة» لأنه ينتج شتى السلع تقريبًا. والنتائج، على الأقل على المدى القريب، واضحة أكثر بالنسبة إلى سورية. فمنذ أن دخلت الاتفاقية التجارية مع تركيا حيّز التنفيذ في ٢٠٠٧

= (وُقّعت في ٦/١٩٩٨ ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٩ وتنتهي مدتها الانتقالية في ١٠ سنوات) بين الأردن والمغرب (وُقّعت في ٦/١٩٩٨ ودخلت حيز التنفيذ في ١٠/١٩٩٩ ومدتها الانتقالية ١٢ سنة) بين الأردن ومصر (وُقّعت في ١٢/١٩٩٨ ودخلت حيز التنفيذ في ١٢/١٩٩٨ ومدتها الانتقالية ٧ سنوات انتهت في ١٢/ ٢٠٠٥) وبين مصر والمغرب (وُقّعت في ٥/١٩٩٨ وأضيف بروتوكول في ٥/ ٢٠٠٠ يحتوي ٢٨ منتوجًا جديدًا إلى السلع التي حررت جزئيًا أو كليًا، ودخلت حيز التنفيذ في ٤/ ١٩٩٩ و٢/٢٠٠٣ ومدتها الانتقالية ١٢ سنة). انظر: المصدر نفسه، ص ٨.

(٨٦) Julien Théron, «Egypt, Biggest Beneficiary of the Agadir Agreement,» *Eurojar*, 6/2/2010, <http://www.eurojar.org/en/euromed-articles/egypt-biggest-beneficiary-agadir-agreement/11995>.

(٨٧) المصدر نفسه.

(٨٨) James Gavin, «Syria Confronts Turkish Trade Dilemma,» *National* (2 September 2009).

وعجز الموازنة يزداد مع ازدياد الصادرات التركية إلى سورية، على الرغم من أن الصادرات السورية إلى تركيا قد ازدادت لكن بنسبة أقل بكثير. وصل العجز عام ٢٠٠٩ إلى ٧٥٦ مليون دولار وإلى أكثر من ذلك عام ٢٠١٠. وقد شجّع تفكيك الحواجز التجارية والرسوم الجمركية زيادة المنافسة من صنّاع المنسوجات الأتراك الذين هم أكثر كفاءة من السوريين. بالنسبة إلى الصنّاع السوريين فإن «الشركات السورية لم تكن مهيّأة للاستثمار في التكنولوجيات الأوروبية، وفضلت أن تنفق على الآلات الآسيوية بدلًا من الآلات الأوروبية الأفضل. وببساطة، لن تكون الصناعة السورية قادرة على المنافسة مع الصناعة التركية التي لديها تكنولوجيا أعلى»[٨٩]. في المقابل، تزيد تركيا حجم استثماراتها في سورية حيث بلغ عدد الشركات التركية العاملة في سورية ١٣٩ شركة باستثمارات تبلغ ٧٠٠ مليون دولار. هذه المعادلة بين الخسارة في الميزان التجاري وكسب بعض الاستثمارات مع تركيا تعني زيادة التبعية والاعتماد السوريَين على تركيا والحاجة السورية إلى البحث عن أسواق تجارية في الأسواق العربية التي انفتحت أمامها نتيجة منطقة التجارة الحرّة العربية.

الهدف الثاني من اتفاقية أكادير هو دفع التكامل العربي، وتسعى الاتفاقية إلى جلب قواعد منشأ عربية أقرب إلى القواعد المنقّحة الأورومتوسطية. بهذا المعنى، تلاقي الاتفاقية ما بين مصادر إقليمية مختلفة خصوصًا عندما تجمع ما بين البحر المتوسط والتطلّعات العربية. وفي الوقت نفسه، يرى خبراء أوروبيون أنها «مجرّد واحد من الكثير من جوانب التكامل الإقليمي والانتماء، وهذا بدوره يتوافق مع مبدأ «الإقليمية المفتوحة»، مع تمايز جغرافي ومؤسسي لمجالات التعاون ومحتواه. والعالم، في الحقيقة، لا يُقسم إلى تكتلات متميزة ومتجاورة، والمناطق المتداخلة هي واقع، على السياسة والمؤسسات أن تتكيف معه قدر الإمكان»[٩٠].

إن ما يُسمّى الإقليمية المفتوحة، التي يرد شرحها أعلاه، تسمح لتركيا

---

(٨٩) المصدر نفسه.

(٩٠) Wippel, «The Agadir Agreement and Open Regionalism».

بأن تكون لاعبًا آخرَ في عملية الاندماج الإقليمي، لكنها واحدة من مجموعات أخرى من اللاعبين. ما يميّزها أنها تبدو من أكثر المشاريع طُموحًا وتحرّكها دينامية اقتصادية لها تأثيرها ومفاعيلها، على الرغم من أنها لم تتكوّن بعد كمشروع واضح. إن عولمة اقتصادية جامحة طامحة إلى خلق ترابطات واندماجات صناعية إقليمية مرتبطة بالبعد العالمي، والأوروبي أساسًا، هو ما يجري الإعداد له في المنطقة العربية. والمنطقة العربية، التي يُنظر إليها كمنطقة استراتيجية لتنافس مختلف الأطراف، جعلت الدول العربية، أو على الأقل عددًا لا بأس به منها، تبقى مدفوعة في هذه العملية الاندماجية بحسابات استراتيجية وسياسية في الدرجة الأولى، وأمنية بالمحصلة، تأتي على شكل مخاوف من تهديدات أو عزلة لكنها في الجوهر عمليات دفاع عن واقع سياسي. هذه الحسابات السياسية مضافة إليها الإفشالات التنموية الاقتصادية تتهدد الدور العربي الفاعل وآفاق تطوّر اقتصادي حقيقي ومتوازن. فهل تتعاطى تركيا مع المنطقة كأنها رأس حربة لمشروعها الاندماجي على نمط المشاريع الدولية لا على قاعدة الشراكة الاقتصادية التي يجب أن تجمع بين دول الجنوب؟ تبقى الإجابة عن هذا التساؤل مرهونة بالتطورات المستقبلية.

ولا تزال الدول العربية غير مجتمعة على وحدة تنظيمية اقتصادية أو سياسية ذات قرار وصفة تفاعل مع دول ومنظمات أخرى، مع استثناء على المستوى المناطقي كمجلس التعاون الخليجي. وهو وضع متخلف عمّا يجري في أميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وحتى بعض أجزاء إفريقيا. والمصلحة المشتركة العربية اليوم تتعدى الخطاب القومي والتجانس الثقافي والهوية السياسية، وتُطرح أيضًا كحاجة اقتصادية بين دول هي الأضعف مقارنة بجيرانها وفي مواجهة المشاريع الاقتصادية المطروحة على المستوى الدولي. لغاية حينه ما صدر عن الدول العربية على المستوى الاقتصادي قرارات لإنشاء منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى وبدء انتظام اجتماعات قمّة اقتصادية عربية بدءًا بمبادرة القمة الاقتصادية الأولى التي عُقدت في الكويت في ٢٠٠٩. في المقابل، تتعامل منظمات إقليمية كـ «رابطة أمم جنوب شرق آسيا» المعروفة بـ «آسيان» (ASEAN) و«المنظمة الاقتصادية الإقليمية لجنوب أميركا» المعروفة بـ «ميركسور» (MERCOSUR) تتعاملان

بصفتهما المنظمة مع دول ومنظمات أخرى، ولا تختلف المصالح الاقتصادية التي تجمع الدول المنطوية في إطار المنظمتين المذكورتين عن المصالح الاقتصادية للدول العربية. وإذا لم تخطُ الدول العربية خطوة تنظيمية على هذه الطريق، فإن المستقبل الذي سترسو عليه المنطقة العربية سيكون خارج إرادتها.

مراجع إضافية

«إتفاقية التبادل الحر بين المملكة المغربية وجمهورية تركيا.» <http:// www.wipo.int/wipolex/en/treaties/details.jsp?group>.

«Agreement Establishing a Free Trade Area between the Arab Republic of Egypt and the Republic of Turkey.» <http://www.mfti.gov.eg/english/downloads/Turkey_Egypt_FTArea.pdf>.

«The Association Agreement Establishing Free Trade Area between the Republic of Turkey and the Republic of Tunisia.» <http://www.worldtradelaw.net/fta/agreements/turtunfta.pdf>.

ÇTamer and Feridum Yilmaz (eds.). *Understanding the Process of Economic Change in Turkey: An Institutional Approach*. New York: Nova Science Publisher's, 2010. (Economic Issues, Problems and Perspectives Series)

«Free Trade Agreement between Turkey and Israel.» <http://www.dtm.gov.tr/dtmadmin/upload/AB/.../israel/Israil_STA.doc>.

«Interim Free Trade Agreement between the Republic of Turkey and Palestinian Liberation Organization for the Benefit of the Palestinian Authority,» 12 February 2004, <http://www.psc.ps/doc/eng/Turkey.pdf>.

Narboe, Luigi and Agnieszka Skuratowicz. «EU-Turkey Trade: A Case of Deep Integration.» *International Spectator*: vol. 43, no. 4, December 2008, pp. 45-57.

Terzi, Ö*The Influence of the European Union on Turkish Foreign Policy*. Farnham, Surrey, England; Burlington, VT: Ashgate, 2010.

Trade Policy and Economic Integration in the Middle East and North Africa: Economic Boundaries in Flux. Edited by Hassan Hakimian and Jeffrey B. Nugent (Conference). London; New York: RoutledgeCurzon, 2004. (Political Economy of the Middle East and North Africa; 1)

Turkey Trade Policy Review. Report by the Secretariat. World Trade Organization (5 November 2007).

الجدول الرقم (٦ ـ ١)

التوزع القطاعي للصادرات التركية بحسب تعريف منظمة التجارة العالمية، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٩ (بملايين الدولارات)

	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
أ ـ منتجات زراعية طعام ومواد خام	٣,٣٠٠	٤٥٥٥	٣,٨٥٥	٨,٦٣٣	٩,٧٦٩	١١,٤٧٤	١١,١٩٠
ب ـ تعدين	٨٧٦	١,٠٠٣	١,١٥٧	٦,٥١١	٩,٠٠٥	١٢,٠٨٩	٧,١٣٢
ج ـ صناعات	٨,٧٧٨	١٦,٠٦٤	٦٩٩،٢٢	٦٩,٣٢٥	٨٧,٠٠٧	١٠٤,٢٥٦	٧٨,٥٨٠
ـ حديد وصلب	١,٤٩٠	١,٩٧٢	١,٨٦٥	٧,٢٣٩	٩,٥٨٦	١٦,٨٤٢	٩,٠٨١
ـ كيميائيات	٧٤٧	٨٩٠	٢٤٣،١	٣,٩٢٣	٧٣٩،٤	١٢٢،٦	٢٩٣،٥
ـ منتجات شبه صناعية أخرى	٦٧٢	١,٤٥٥	٢,٢٨٠	٧,٥٨٣	٩,٦٦٩	١٢,٢٥٢	١٠,٤٠٥
ـ الات ومعدات نقل	٨٥٥	٢,٤٠٦	٥,٧٤٠	٢٦,٣٨٦	٣٤,٢٥١	١٤٧،٣٩	٢٨,٨٠٥
ـ منسوجات	١,٤٤٠	٢,٥٣٢	٣,٧٠٦	٧,٥٨٥	٨,٩٥٠	٩,٤٠٧	٧,٧٣٣
ـ ملبوسات	٣,٣٣١	٦,١٢١	٦,٥٨٦	١٢,٠٥٢	١٣,٨٨٦	١٣,٥٨٩	١١,٥٥٦
ـ سلع استهلاكية أخرى	٢٤٣	٦٨٧	١,٢٧٩	٤,٥٥٧	٥,٩٢٦	٦,٨٩٦	٥,٧٠٥
د ـ منتجات أخرى	٥	١٥	٦٣	١,٠٥٦	٤٩١،١	٤,٢٠٩	٥,٢٣٧
المجموع	١٢,٥٩٥	٢١,٦٣٧	٢٧,٧٧٤	٨٥,٥٣٥	١٠٧,٢٧٢	١٣٢,٠٢٧	١٠٢,١٣٩

المصدر: «Turkey's Foreign Trade,» p. 10, <http://www.dtm.gov.tr/dtmadmin/upload/IHR/.../development_exp.doc>.

الجدول الرقم (٦ ـ ٢)

التوزع القطاعي للصادرات التركية بحسب تعريف منظمة التجارة العالمية، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٩ (بالنسبة المئوية)

	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
أ ـ منتجات زراعية ـ طعام ـ مواد خام	٢٥,٥ ٢٢,٤ ٣,٠	٢١,١ ١٩,٦ ١,٥	١٣,٩ ١٢,٨ ١,١	١٠,١ ٩,٣ ٠,٨	٩,١ ٨,٤ ٠,٧	٨,٧ ٨,١ ٠,٦	١١ ١٠,٤ ٠,٦
ب ـ منتجات تعدين	٦,٨	٤,٦	٤,٢	٧,٦	٨,٤	٩,٢	٧,٠
ج ـ صناعات	٦٧,٧	٧٤,٢	٨١,٧	٨١,٠	٨١,١	٧٩,٠	٧٦,٩
ـ حديد وصلب	١١,٥	٩,١	٦,٧	٨,٥	٨,٩	١٢,٨	٨,٩
ـ كيميائيات	٥,٨	٤,١	٤,٥	٤,٦	٤,٤	٤,٦	٥,٢
ـ منتجات شبه صناعية أخرى	٥,٢	٦,٧	٨,٢	٨,٩	٩,٠	٩,٣	١٠,٢

يتبع

تابــع

ـ آلات ومعدات نقل	٦,٦	١١,١	٢٠,٧	٣٠,٨	٣١,٩	٢٩,٧	٢٨,٢
ـ منسوجات	١١,١	١١,٧	١٣,٣	٨,٩	٨,٣	٧,١	٧,٦
ـ ملبوسات	٢٥,٧	٢٨,٣	٢٣,٧	١٤,١	١٢,٩	١٠,٣	١١,٣
ـ سلع استهلاكية أخرى	١,٩	٣,٢	٤,٦	٥,٣	٥,٥	٥,٢	٥,٦
د ـ منتجات أخرى	٠,٠	٠,١	٠,٢	١,٢	١,٤	٣,٢	٥,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٠.

الجدول الرقم (٦ ــ ٣)

الواردات التركية بحسب توزعها لفئات اقتصادية، ١٩٩٠ ــ ٢٠٠٩

(بملايين الدولارات/ بالنسبة المئوية)

	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
سلع استثمارية (بالنسبة المئوية)	٤,٠٤١ (٪١٨,١)	٨,١١٩ (٪٢٢,٧)	١١,٣٦٥ (٪٢٠,٩)	٢٠,٣٦٣ (٪١٧,٤	٢٧,٠٥٤ (٪١٥,٩)	٢٨,٠٢١ (٪١٣,٩)	٢١,٤٤٢ (٪١٥,٢)
سلع صناعية وسيطة (بالنسبة المئوية)	١٦,١١٦ (٪٧٢,٣)	٢٥,٠٣٧ (٪٧٠,١)	٣٦,٠١٠ (٪٦٦,١)	٨١,٨٦٨ (٪٧٠,١)	١٢٣,٦٤٠ (٪٧٢,٧)	١٥١,٧٤٧ (٪٧٥,١)	٩٩,٤٠٢ (٪٧٠,٦)
سلع استهلاكية (بالنسبة المئوية)	٢,١١٤ (٪٩,٥)	٢,٤٥٦ (٪٦,٩)	٦,٩٢٨ (٪١٢,٧)	١٣,٩٧٥ (٪١٢,٠)	١٨,٦٩٤ (٪١١,٠)	٢١,٤٨٩ (٪١٠,٦)	١٩,٢٦١ (٪١٣,٧)
غيرها (بالنسبة المئوية)	٣٢ (٪٠,١)	٩٥ (٪٠,٣)	١٩٩ (٪٠,٤)	٥٦٧ (٪٠,٥)	٦٧٥ (٪٠,٤)	٧٠٧ (٪٠,٣)	٦٧١ (٪٠,٥)
مجموع الواردات	٢٢,٣٠٢	٣٥,٧٠٨	٥٤,٥٠٣	١١٦,٧٧٤	١٧٠,٠٦٣	٢٠١,٩٦٤	١٤٠,٧٧٥

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٦.

الجدول الرقم (٦ ــ ٤)

الواردات والصادرات والميزان التجاري لتركيا، ٢٠٠٢ ـ ٢٠١٠ (بملايين الدولارات)

	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الواردات	٥١,٥٥٤	٦٩,٣٤٠	٩٧,٥٤٠	١١٦,٧٧٤	١٣٩,٥٧٦	١٧٠,٠٦٣	٢٠١,٩٦٤	١٤٠,٩٢٤	١٨٥,٥٤١
الصادرات	٣٦,٠٥٩	٤٧,٢٥٣	٦٣,١٦٧	٧٣,٤٧٦	٨٥,٥٣٥	١٠٧,٢٧٢	١٣٢,٠٢٧	١٠٢,١٤٣	١١٣,٩٨٠
الميزان التجاري	ـ ١٥,٤٩٥	ـ ٢٢,٠٨٧	ـ ٣٤,٣٧٣	ـ ٤٣,٢٩٨	ـ ٥٤,٠٤١	ـ ٦٢,٧٩١	ـ ٦٩,٩٣٧	ـ ٣٨,٧٨٩	ـ ٧١,٠٧١

المصدر: تجميع من: Turkstat, <http://www.turkstats.gov.tr>.

الجدول الرقم (٦ ـ ٥)

تمويل العجز في الحساب الجاري لتركيا، ٢٠٠٢ ـ ٢٠١٠ (بمليارات الدولارات)

	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
أ ـ ميزان الحساب الجاري	ـ ٠,٦	ـ ٧,٥	ـ ١٤,٤	ـ ٢٢,٣	ـ ٣٢,٢	ـ ٣٨,٤	ـ ٤٢	ـ ١٤	ـ ٤٨,٥
ب ـ مجموع تدفقات رؤوس الأموال(*)	٦,٩	٦,٤	٢٠,١	٣٧,٧	٤٨,٥	٤٨,٢	٤٥,٣	٣	٤٣,٣
ـ تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة	١,١	١,٧	٢,٨	١٠	٢٠,٢	٢٢	١٩,٥	٨,٤	٩,١
ـ الاقتراض الخارجي للقطاع الخاص غير المصرفي (صافي)	١,٩	٢,٣	٧,٧	١٢,٦	١٧,١	٢٨,٧	٢٦	ـ ١٢,٩	ـ ٥,٢
ـ غيره (صافي)	٣,٩	٣,١	٩,٧	١٥,١	١١,٢	ـ ٢,٥	ـ ٠,٢	٧,٤	٣٩,٤
ج ـ السهو والخطأ	ـ ٠,٨	٤,٥	١,١	٢,٨	٠,٢	١,٨	٤,٧	٥,١	٤,٦
د ـ العملة والودائع	٠,٦	٠,٧	ـ ٦	ـ ٠,٣	ـ ١٠,٣	ـ ٣,٥	ـ ٩,١	٦,١	١٣,٥
هـ ـ تغير في احتياطي العملة الاجنبية	ـ ٦,٢	ـ ٤	ـ ٠,٨	ـ ١٧,٨	ـ ٦,١	ـ ٨	١,١	ـ ٠,١	ـ ١٢,٨

(*) باستثناء العملة والودائع والأصول الاحتياطية.

«Invest in Turkey,» <http://www.invest.gov.tr/en-US/investmentguide/investorsguide/Pages/InternationalTrade.aspx>.

المصدر: Central Bank of the Republic of Turkey (CBRT).

الجدول الرقم (٦ ـ ٦)

صادرات وواردات تركيا بحسب المناطق، ١٩٩٦ و٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٩ (بملايين الدولارات)

مجموعة الأقطار	١٩٩٦	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
المجموع ـ صادرات ـ واردات	٢٣,٢٢٤ ٤٣,٦٢٩	٣٦,٠٥٩ ٥١,٥٥٤	٦٣,١٦٧ ٩٧,٣٤٠	٨٥,٥٣٥ ١٣٩,٥٧	١٠٧,٢٧٢ ١٧٠,٠٦٣	١٣٢,٠٢٧ ٢٠١,٩٦٤	١٠٢,١٢٨ ١٤٠,٨٩٩
الاتحاد الأوروبي ـ صادرات ـ واردات	١٢,٥٦٩ ٢٤,٣٢١	٢٠,٤١٥ ٢٥,٦٨٩	٣٦,٥٨١ ٤٨,١٠٣	٤٧,٩٣٥ ٥٩,٤٠١	٦٠,٣٤٠ ٦٨,٦١٢	٦٣,٣٩٠ ٧٤,٨٠٢	٤٦,٩٨٤ ٥٦,٥٨٣
دول أوروبية أخرى ـ صادرات ـ واردات	٢,٥٤٩ ٣,٩٧٤	٢,٦٠٧ ٧,٤٨٧	٤,٥٠٧ ١٥,٧٥٧	٧,٩٦٢ ٢٥,٦٩٥	١٠,٨٤٣ ٣٤,٢٥٤	١٥,٦٧٨ ٤٤,١٩٦	١١,٣٥٨ ٢٥,٨٨٣
دول شمال إفريقيا ـ صادرات ـ واردات	٩٨٦ ١,٦١٨	١,٢٦٧ ٢,١٣٨	٢,٢٠٣ ٣,٢٣١	٣,٠٩٧ ٤,٨٧٨	٤,٠٣٠ ٣,٦١٦	٥,٨٥٠ ٥,٢٦٧	٧,٤٤٧ ٣,٥٤٢
دول إفريقية أخرى ـ صادرات ـ واردات	١٧٤ ٣٧٦	٤٣٠ ٥٥٨	٧٦٥ ١,٥٨٩	١,٤٦٩ ٢,٥٢٦	١,٩٤٧ ٣,١٦٧	٣,٢١٢ ٢,٥٠٣	٢,٧٣٢ ٢,١٥٨

يتبـــع

تابـــع

أميركا الشمالية - صادرات - واردات	١,٧٤٠ ٣,٨٦٠	٣,٥٩٦ ٣,٤٢١	٥,٢٠٧ ٥,١١٤	٥,٤٣٩ ٦,٩٣٦	٤,٥٤١ ٩,٠٣٣	٤,٨٠٢ ١٣,٤٠٤	٣,٥٦٣ ٩,٥٠٦
جنوب ووسط أميركا - صادرات - واردات	١٥٨ ٧٧٤	٣٢٨ ٦٤٤	٥٢٦ ١,٤٨٠	٨٨٩ ٢,٤٦٦	١,٠٦٢ ٣,١١٩	١,٧٣٠ ٣,٨٢٠	١,٢٧٤ ٢,٧٦٢
الشرق الأوسط والأدنى - صادرات - واردات	٢,٥٩٥ ٣,٣١٥	٣,٤٤٠ ٣,١٨٦	٧,٩٢١ ٥,٥٨٥	١١,٣١٦ ١٠,٥٦٨	١٥,٠٨٢ ١٢,٦٤١	٢٥,٤٣٠ ١٧,٦٢٨	١٩,١٨٧ ٩,٥٩٠
دول آسيوية أخرى - صادرات - واردات	١,٩٢٥ ٤,٦٣٦	١,٧٩٠ ٦,٥٣٠	٢,٥٤٤ ١٥,٠٠٠	٣,٩٤٢ ٢٥,٦٥٨	٥,٢٢٧ ٣٣,٦٥٨	٧,٠٧٤ ٣٨,٠٨٧	٦,٧٠٤ ٢٩,١٢٨
دول أخرى صادرات واردات	٥٣٠ ١,٠٥١	٢,١٩٧ ١,٩٠١	٢,٩١٣ ١,١٨٠	٣,٤٨٧ ١,٥٠٩	٤,١٤٢ ١,٩٦٢	٤,٨٤٣ ٢,٢٥٦	٢,٨٧٨ ١,٧٤٦

المصدر: Turkstat, 2010.

الجدول الرقم (٦ ـ ٧)
الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتركيا بحسب المنطقة، ٢٠٠٣ ـ ٢٠١٠
(بملايين الدولارات)

الدول	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
- الاتحاد الأوروبي	٥٦٣	١,٠٢٧	٥,٠٠٦	١٤,٤٨٩	١٢,٦٠١	١١,٠٧٦	٤,٩٢٧	٤,٧٦٢
- ألمانيا	١٤٢	٧٣	٣٩١	٣٥٧	٩٥٤	١,٢٣٧	٤٩٧	٤٩٨
- فرنسا	١٢٠	٣٤	٢,١٠٧	٤٣٩	٣٦٧	٦٧٩	٦١٧	٥٨٩
- هولندا	٥٠	٥٦٨	٣٨٣	٠٦٩,٥	٥,٤٤٢	١,٣٤٣	٧١٨	٥٠١
- بريطانيا	١٤١	١٢٦	١٦٦	٦٢٨	٧٠٣	١,٣٣٥	٣٥٠	٢٣٣
- إيطاليا	١	١٤	٦٩٢	١٨٩	٧٤	٢٤٩	٣١٤	٥٤
- دول أخرى	١٠٩	٢١٢	١,٢٦٧	٧,٨٠٧	٥,٠٦١	٦,٢٣٣	٢,٤٣١	٢,٨٨٧
دول أوروبية خارج الاتحاد الأوروبي	٦٢	٦	١,٦٤٦	٨٥	٣٧٣	٢٩١	٣٠٥	٢٤٣
إفريقيا	-	-	٣	٢١	٥	٨٢	٢	٠
الولايات المتحدة	٥٢	٣٦	٨٨	٨٤٨	٤,٢١٢	٨٦٨	٢٦٠	٣١٨
كندا	٦	٦١	٢٦	١٢١	١١	٢٣	٥٢	٥٦
أميركا الجنوبية والوسطى والكاريبي	٠	-	٨	٣٣	٤٩٤	٦٠	١٩	٥
آسيا	٦٠	٦٠	١,٧٥٦	١,٩٢٧	١,٤٠٥	٢,٣٤٥	٦٧٣	٨٧٣
- دول الخليج العربي	-	٤٣	١,٦٧٥	١,٧٨٣	٣١١	١,٩٦٣	٢٠٩	٣٧١
- دول الشرق الأوسط والأدنى	١	١١	٢	١٢٧	٢٩٧	٢٢١	١٥٢	٧٢
- دول آسيوية أخرى	٥٩	٦	٧٨	١٧	٧٩٧	١٦١	٣١٢	٤٣٥

يتبـــع

تابــــع

دول أخرى	٢	-	٢	١١٥	٣٦	٢	١٢	٣
المجموع	٧٤٥	١,١٩٠	٨,٥٣٥	١٧,٦٣٩	١٩,١٣٧	١٤,٧٤٧	٦,٢٥٠	٢٦٠،٦

المصدر: إحصاءات البنك المركزي التركي، بيانات مؤقتة، الدخول في أيار/ مايو ٢٠١١.

الجدول الرقم (٦ ـ ٨)
قيمة الناتج الصناعي العربي، ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٩ (بالأسعار الجارية)
(بمليارات الدولارات/ بالنسبة المئوية)

	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية		
السنة	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٥	٤٢٦,٨	٤٥,٠	٣٨,٥	١٠٧,٦	١١,٦	٩,٧
٢٠٠٦	٥٢٤,٢	٢٢,٨	٣٩,٧	١٢٥,٤	١٦,٥	٩,٥
٢٠٠٧	٦٠١,٥	١٤,٧	٣٩,٢	١٤٢,١	١٣,٣	٩,٣
٢٠٠٨	٨٣٧,٤	٣٩,٢	٤٣,٤	١٦٧,٧	١٨,٠	٨,٧
٢٠٠٩	٥١٦,٦	٣٨,٣-	٣٠,٤	١٧٢,٨	٣,٠	١٠,٢

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، سنوات مختلفة)، ص ٧٦.

الجدول الرقم (٦ ـ ٩)
الصناعة التحويلية في الدول العربية، ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٨ (بملايين الدولارات)

	١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الأردن	١,٠٥٨	١,٥٢٧	٢,٣٥٢	٢,٨٨٨	٣,٨٣٤
الإمارات	٧,٢٢٦	١١,٤٩٥	٢١,٥١٤	٢٥,٢٧٦	٣١,٤٥١
البحرين	٧٩٢	١,١١٨	٢,١٥٠	٢,٨٢٧	٣,٣٦١
تونس	٣,٦٠٧	٤,٤٩٦	٥,٢٧١	٦,٠٨٣	٧,٣٠٤
الجزائر	٣,٣٨٦	٣,٦٥٨	٤,٥٣٣	٥,٣١٥	٦,٥٤٠
السعودية	١٦,٧٤٧	٢٣,٠٠٥	٣٣,٠٤٣	٣٥,٥٨٧	٣٨,٧٣٧
السودان	٩٥٩	١,٦٣٥	٣,٢١٢	٤,٣٥٧	٤,٦٥١

يتبــــع

تابـــع

سورية	١,٣٦٩	١,٧٧١	٢,٠٩١	٢,٧٨٩	٣,٣٦٩
العراق	٢٤٦	١٥٥	١,٠٠٤	١,٤٤٥	١,٩٣٣
عُمان	٦٨٢	١,١١٧	٣,٩٧١	٤,٣٦٨	٦,١٣٧
قطر	٧٨٨	١,٨٠٠	٤,٣٦١	٥,٢٦٩	٦,٩٧٥
الكويت	٣,٣٣٦	٣,٧٨٢	٥,٥٦٣	٦,١٨١	٨,٢٧٦
لبنان	١,٤٩٨	١,٨٢٥	٢,٠٣٩	٢,٢٧٦	٢,٦٩١
ليبيا	٢,٣٤٣	١,٥٥٢	٢,٧٥٣	٣,٢٠٠	٣,٨٢٨
مصر	١٦,٢٦٧	١٤,٠٣٩	١٧,١٥٥	٢٠,٠٣٨	٢٥,٣٣٣
المغرب	٦,٤٧٠	٧,٧٣١	٩,٣٧٩	١٠,١٢١	١١,٨١٤
اليمن	٤٣١	٧٦٢	١,٤٨٠	١,٧٥٥	٢,٣١٤

المصدر: صندوق النقد العربي، إحصاءات قومية.

الجدول الرقم (٦ ـ ١٠)
الناتج الوطني الإجمالي والناتج القومي الإجمالي للفرد في تركيا والدول العربية (٢٠٠٩)

	عدد السكان (بالملايين)	الناتج الوطني الإجمالي (بمليارات الدولارات)	المرتبة عالميا	الناتج الوطني الإجمالي للفرد (دولار)	المرتبة عالميا
الأردن	٦	٢٣,٧	٩٢	٣,٩٨٠	١١٧
تونس	١٠	٣٨,٩	٧٨	٣,٧٢٠	١٢٤
الجزائر	٣٥	١٥٤,٢	٤٩	٤,٤٢٠	١١٢
السعودية	١٣	٤٣٦,٩	٢٣	١٧,٢١٠	٥٨
السودان	٤٢	٥١,٥	٧٠	١,٢٢٠	١٦٠
سورية	٢١	٥٠,٩	٧١	٢,٤١٠	١٤٤
الكويت	٣	١١٧	٥٠	٤٣,٩٣٠	١٠
العراق	٣١	٦٩,٧	٦٢	٢,٢١٠	١٤٦
عُمان	٣	٨٩,٩	٦٩	١٧,٨٩٠	٥٦
لبنان	٤	٣٤,١	٨٢	٨,٠٦٠	٨٤
ليبيا	٦	٧٧,٢	٦١	١٢,٠٢٠	٧١
مصر	٨٣	١٧٢,١	٤٥	٢,٠٧٠	١٤٨

يتبـــع

تابـــع

المغرب	٣٢	٨٩,٩	٥٨	٢,٧٧٠	١٣٦
موريتانيا	١	٩,٢	١٢٧	٩٩٠	١٧٤
اليمن	٢٤	٢٥	٩٠	١,٠٦٠	١٦٩
إيران	٧٣	٣٣٠,٨	٤٥	٤,٥٣٠	١١١
تركيا	٧٥	٦٥٢,٤	١٧	٨,٧٢٠	٧٩

المصدر : World Bank, *World Development Report 2010* (Washington, DC: The Bank, 2010).

الجدول الرقم (٦ ـ ١١)

الصادرات العربية، ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٨ (بملايين الدولارات)

الدولة	١٩٩٩	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
مجموع الصادرات	١٧٦,٥٤٠	٢٤٥,٣٣٦	٤٠٦,٧٥١	٦٨٠,٧٦٣	٧٩٢,٦٩١	١,٠٤٩,٦٦٨
الصادرات من الأغذية والمشروبات	٦,٣٦٤	٨,٥٧٣	٨,٧٧٢	١٢,٠١٦	١٥,٤٠٠	١٩,١٤٣
الصادرات من مواد الخام	٤,٣٢١	٦,٢٥٩	٥,٦٢٩	٧,٥٦٧	٨,٧٧٣	١٢,٨٦١
الصادارت من الوقود المعدني	١٠٢,٢٥٦	١٤١,٣٩١	٣٠١,٥٦٥	٥٢٤,٩٣١	٥٩٩,٤٦٣	٧٩٨,٩٣٢
الصادرات من البتروكماويات	٧,١٦٩	١٠,٥٦٧	١٧,٠٠٣	٢٥,٢٧٥	٣١,٣٨٥	٣٩,٤٥١
الصادرات من الآلات ومعدات النقل	٦,٣٤٠	٩,٤٩٢	١٥,١٦٢	٢٣,٠٦٤	٣١,١٨٥	٣٦,٥٢٨
الصادارت من المصنوعات	٢٦,٧٧٨	٣٦,٦١٢	٣٠,٢٠١	٣٩,١٣٥	٥١,٧٢٥	٦٨,١٩٩
الصادرات بين الدول العربية	١٥,٥٣٣	٢٢,٤٠٠	٣٩,٠٤٠	٥٨,٢٥٠	٦٨,١٧٥	٨٦,٧٠٢
الأردن	١,٤٨٣	٢,١٩٦	٣,٢٥٣	٤,١٣٢	٤,٤٩٠	٦,٠٥٥
الإمارات	٣٦,٤٧١	٥١,٧٧٤	٩٠,٩٤٩	١٤٥,٥٨٧	١٧٨,٦٣٠	٢٣٦,١٣١
البحرين	٤,٣٦٣	٥,٨٨٨	٧,٧٣٩	١٢,٣٤٠	١٣,٨٦٢	١٧,٤٩١
تونس	٥,٦٢٣	٧,٥٣٩	٩,٦٧٨	١١,٧٠٣	١٥,١٦٥	١٩,٢٠٣
الجزائر	١٢,٣٢٠	١٨,٧١٢	٣٢,٢٣٤	٥٤,٧٢٩	٦٠,١٧٤	٧٨,١٢٩
السعودية	٥٢,٢٠٨	٧٤,١٧٠	١٢٨,٩٦٠	٢١٠,٨٨٢	٢٣٣,٦٣٦	٣١٣,٤٤٧
سورية	٣,٤٧١	٦,١٣٢	٤,٨٢٥	٩,٨٧٣	١١,٥٩٥	١٢,٧٨٤
العراق	٩,٦٨٨	٩,٧١١	١٧,٨١٠	٣٠,٥٢٩	٣٩,٥١٦	٥٤,٤٤٨
عُمان	٧,٢٣٨	١١,١٧٣	١٣,٣٨١	٢١,٥٨٦	٢٤,٦٩٢	٣٧,٧١٩
قطر	٧,٢١٤	١٠,٩٧٨	١٨,٦٨٥	٣٤,٠٥١	٠٢٠و٤٢	٥٢,٤٤٨

يتبـــع

تابــع

الكويت	١٢,١٦٥	١٥,٣٦٤	٢٩,٠٠١	٥٦,٤٤٨	٦٢,٥١٢	٨٧,٠٣٩
لبنان	٦٧٧	١,٠٤٦	١,٧٤٧	٢,٢٨٣	٢,٨١٦	٣,٤٧٨
ليبيا	٧,٢١٨	٩,٨٥٢	١٧,٧٦٨	٣٩,٣٥٣	٤٦,٧٧٣	٦٠,٣٧٩
مصر	٥,٢٣٧	٧,٢٥٠	١٢,٣٢٥	٢٠,٥٤٦	٢٤,٤٥٥	٢٩,٨٤٩
المغرب	٧,٤٥٦	٧,٨٣٩	٩,٩١٢	١٢,٧٣١	١٥,٣٢١	١٩,٩٧٧
اليمن	٢,٤٧٨	٣,٣٣٦	٤,٠٧٨	٦,٦٧٩	٦,٣١٥	٧,٦٠٥

المصدر: النشرة الإحصائية للدول العربية (صندوق النقد العربي) (٢٠١٠).

الجدول الرقم (٦ ـ ١٢)

التبادل التجاري بين البلدان العربية وتركيا، ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٨ (بملايين الدولارات)

	١٩٩٩	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠١٠(ه)
الأردن							
ـ صادرات	٤,٣	١٦,٦	١٥,٩	١٦,٠	٢٣,٦	٣٣	٤٢,٥
ـ واردات	٧٧,٥	١٢٣,٣	١٨٧,٨	٢٨٥	١٤٥,٧	٤٥٠,٦	٥٧٢,٢
الإمارات							
ـ صادرات	٢٥,٢	٩١,٦	١٦٥,٥	٣٢٠,٣	٤٢٧,١	٦٢٨,٤	٦٩٨,٤
ـ واردات	٣٠٠,٤	ـ	٧٨٩,٩	١,٤٧٩,٩	١٤٥٠,٧	٨,٧٧٢,٩	٣,٣٣٧,٧
البحرين							
ـ صادرات	١١,٣	١٧,٣	١٦,٥	٤٠,٧	١٠٨,٦	٨٦,٨	٧١,٧
ـ واردات	١١,٩	١٨,٦	٥٩,٩	٣٨,٨	٨٤,٣	٣٣٩,٥	١٧٢
تونس							
ـ صادرات	٦٨,١	٥٦,٥	٨٦,٢	١٢١,٣	٢٠٨,٢	٣٣٢,٢	٢٨٠,٧
ـ واردات	١٥٩,٦	١٤٧,٣	٣٢١,٩	٣١٧,٣	٥٨٣,٣	٨٥٥,٩	٧١٤,٤
الجزائر							
ـ صادرات	٦١٥,٧	٩٦٦,٩	٩٧٧,٩	١,٨٦٤,٤	٢,٠٤٥,٤	٢,٩١٧,٢	٢,٢٧٥
ـ واردات	٣٣٨	٣٩١,٣	٥٨٩,١	٧١٠,١	٩٢٢,٣	١,٣٤٥,٥	١,٥٠٦
السعودية							
ـ صادرات	٥٢٦,٥	٧٢١,٦	١,٢١٠,٣	٢,٠٤٧,٤	٢,٢١٨,١	٣,٠٢٠,٤	٢,٤٣٧
ـ واردات	٢٦٣,١	٣٩٢,٤	٥٩٩,١	١,٠٨١,٦	١,٦٣٤,٩	٢,٤٢٢,١	٢,٢١٩
السودان							
ـ صادرات	٦,٤	١١,٣	١٠,٥	٠,٤	١,٣	٨,٤	٥,٢
ـ واردات	٣٦,٩	٦٥,٢	١٠٢,٧	٢٠٦,٣	٢٠٥,٨	٢٥٧,٦	٢٢٧,٦

يتبــع

تابــع

سورية							
ـ صادرات	٣٢٠,٧	٤٦٠,٢	٣٩٠,٣	١٧٠,٢	٣٤٢,٧	٥٨١,١	٦٦٢,٧
ـ واردات	١٩٠,٤	٢٩٣,٤	٣٨٠,٥	٦٧٠,٤	٨٧٧	١,٢٢٦,٥	١,٨٤٨,٨
العراق							
ـ صادرات	-	-	٤٢٥,١	٣٤١,٨	٥٨٦,٣	١,٢٠٠,٨	١,٣٥٤,٦
ـ واردات	-	-	١,٩٩٦,٨	٢,٨٤٨,٢	٣,٥٩٢,٩	٤,٣٠٨,٤	٦,٠٤١,٩
عُمان							
ـ صادرات	٠,٤	٠,٣	١,٣	١,٩	٢٢,١	٣٧,٧	٣٩,٥
ـ واردات	٢٤,٥	٢٨,٧	٢٥,١	٥٨,١	١٥٣,٨	١٧٢,٢	١٢٩,٥
قطر							
ـ صادرات	١٢,٩	٥,٦	٦,٧	٣٢,٦	٢٦,٩	١٤٤,٩	١٧٧,٠
ـ واردات	١١,٦	٢٤,٩	٣٢,٢	٣٣٤,٤	٤٩٤,٨	١,١٨١,٤	١٦٢,٥
الكويت							
ـ صادرات	٧٦,٣	٢٤,١	٢٣,٤	٥٠,٩	٨٢,٣	٧٣,٣	٢١٤,٥
ـ واردات	١٢٠,٣	١٥٢,٩	٢٩٢,٤	٢٤٠,٩	٢٤٣,٣	٥٤٢,٣	٣٩٥,٠
لبنان							
ـ صادرات	١٤,٤ ١٦٣,٩	٣٨,١	١٢٠,٢	١١٥,٢	١٠٥,٤	١٦٢,٥	٢٢٨,٥
ـ واردات		٢٠٦,١	٢٥٧,٨	٢٥٤,٧	١٤٥,٧	٧٣١,٦	٦١٩,٥
ليبيا							
ـ صادرات	٤١٣,٨	٤٩٣	٩٠٥,٨	٢,٠٨٨,٥	٣٦٣,٤	٣٠٥,٨	٤٢٥,٦
ـ واردات	١٥٣,٦	١٨١,٦	٣٧٠,٩	٥٣٨,٢	٧٠٨,٢	١,١٨١,٧	١,٩٣٤,٨
مصر							
ـ صادرات	٩٦,٥	١٠٧,٤	٢٣٢	٣٥٦,٨	٦١٧,٦	٨٥٧,١	٩٦٢,٥
ـ واردات	٣٥٦,٦	٣٥٩	٥٢٠,٢	٧٨٠,٣	٩٩٢,٩	١,٥٦٩,١	٢,٢٦٠,٨
المغرب							
ـ صادرات	٤٠,٤	٥٥,٩	٦٢,٣	١٥٧,٧	١٨٠,٤	٣٢٧,٧	٣٩٦,٨
ـ واردات	٩٩,٥	١٥٠	٣٦٣,٢	٦٢٤,٠	٨٤٥,٦	١,٠٥٣,٦	٦٢٤,٣
اليمن							
ـ صادرات	٠	٠,١	٠,٦	٠,٤	٠,٣	٠,٦	١,٠
ـ واردات	٤٤,١	٦٤,١	١٤٣,٥	١٣١,٧	١٤٥,٧	١٨٩	٣٢٩,٠

(*) لعام ٢٠١٠ المعلومات من: Turkstat.

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٦ ـ ١٣)

تجارة الدول العربية المتوسطية مع أوروبا والعالم العربي، ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٨ (بملايين الدولارات)

	١٩٩٩		٢٠٠٣		٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
الأردن										
ـ الاتحاد الأوروبي	٩٥,١	١,٢٠٤	١٤٠,٢	١,٥٦٥,٥	١٥٣,٧	٢,٩٢٠,٦	١٧٧,٩	٣,٣٣١,٢	٣٠٧,٩	٣,٥٨١,٣
ـ العالم العربي	٥٧١,٢	٧٨٨,٦	٩٧٦,٣	١,٥٨٢,٢	١,٧٦١,٥	٤,١٠٩,٨	١,٩٢٥,١	٤,٥٣٦,٧	٢,٥٥٢,٣	٥,٦٠٦,٥
تونس										
ـ الاتحاد الأوروبي	٤,٥٧٠	٥,٧٦٧,٢	٦,٨٢٠,٩	٧,٥٩٦,٠	٩,٢٤١,٤	١٠,٦٥٨,٥	١١,٩٥٤,٦	١٣,٧٠٣,٠	١٢,٧٨٠,٦	١٦,٠٨٤,٨
ـ العالم العربي	٣٨٩,٣	٤٧٢,٢	٦٦٦,٤	٨٢٦,٩	١,١١١,٩	١,٤٠٩,٩	١,٣٧٤,٧	١,٥٥٠,٩	١,٨٦٦,٢	٢,٧٠٨,٢
الجزائر										
ـ الاتحاد الأوروبي	٦,٥٤٩,٧	٤,٨٩٨,٧	١٤,٣٦٨,٨	٨,٦٨٠,٣	٢٨,١٢٠,١	١١,٠٧٨,٩	٢٧,٠٠٤,٣	١٣,٤٣٤,٦	٣٩,٢٥٨,٢	٢٠,٠٦٧,٨
ـ العالم العربي	٢٥٨,٦	١٨٥,٥	٦١٣,٣	٥٠٣,٠	١,١٢٢,٨	٦٧٨,٨	١,٣٩٠,٨	٨٤٩,٣	٢,٣٠٩,١	١,٠٣٦,٥
سورية										
ـ الاتحاد الأوروبي	١,٩٦٢,٦	١,٣٣٨,٩	٣,٣٣٣,٤	٢,٠٩٦,٧	٥,٢٩٦,٥	٣,٣٩٨,١	٤,٢٣٤,٣	٣,٩٣٤,٤	٤,٨٣٧,٣	٤,٣٦٦,٥
ـ العالم العربي	٧٢٧,٧	٣١٨,٢	١,١٢٤,٣	٦٥٥,٤	٣,٦٩٣,٤	١,٨٠٢,٢	٤,٥٦٢,١	٢,٦٨٢,٨	٥,١٢٧,٣	٢,٩٨١,٠
العراق										
ـ الاتحاد الأوروبي	٣,٥٤٧,٧	٧٢٠,٨	١,٥٠٩,٩	١,٦٩٦,٣	٥,٧٥٨,١	٢,١٧٠,٥	٨,٥٧٥,٠	٢,١٢٨,٦	١٢,٣٧٧,٠	٢,٧٢٦,١
ـ العالم العربي	٣٧٩,٦	٣٠٠,٨	٦٨٧,٥	١,٥٥٠,٨	٩٥٨,٥	٧,٦٨٠,٨	١,٢٦٦,٨	٩,٣٩٥,٢	١,٢٢٦,١	٨,٨٧٠,٣
لبنان										
ـ الاتحاد الأوروبي	١٩٥,٩	٣,٠٣٦,٢	٢٢٣,٥	٤,٠٥٤,٩	٢٦٠,٥	٤,٣١٤,٦	٣٩٢,٥	٤,٩٩١,٢	٤٧٨,٩	٦,٣٣٧,٤
ـ العالم العربي	٢٩٤,٦	٥٥٧,٩	٦٣٧,٧	٩٢٠,٥	٩٩٩,٤	١,٤٣٩,٤	١,٣٢٢,٧	١,٧٥١,٧	١,٦٣٦,١	٢,١٦٤,٩

يتبـــع

تابــع

ليبيا										
ـ الاتحاد الأوروبي	٥,٧٦٦,٤	٢,٣٤٦,٣	٥,٩٢٩,٧	٢,٣١٧,٤	٢٩,٨٠٧,١	٥,٠١٢,٠	٣٤,٣١٠,٣	٦,٢٤٤,٣	٤٥,٣٣٥,٥	٩,٢٧٠,٠
ـ العالم العربي	٤٦٨,٨	٤٣١,١	٥٢٤,٢	٤٣٦,٢	٩٤١,٨	٦٦٧,٧	٩٧٩,٧	٨٧٩,٤	١,٢٨٧,٣	١,٠٠٥,٤
مصر										
ـ الاتحاد الأوروبي	١,٢٨٩,٤	٦,٢١٩,٠	٣,٢٣٤,٠	٤,٧٣٩,٥	٨,٨٧٨,٤	١٠,٠٦٧,٧	٨,٧٥٤,٢	١٥,٦٠١,٢	١١,٠٤٢,٦	٢٠,٥٩٢,٤
ـ العالم العربي	٤٧٤,٨	١,٠٠٩,٧	١,١٩٣,٠	١,٠٩٨,١	٢,١٢٧,٧	٣,٩٤٦,٦	٢,٣٨٨,٩	٤,٧٧٧,٧	٣,٤١٢,٧	٥,٩٦٩,٣
المغرب										
ـ الاتحاد الأوروبي	٥,٣٦٣,٧	٧,٣٨٠,٩	٦,٥٠٤,٢	٨,٤٣٤,٩	٩,١٢٣,٨	١٣,٢٩١,٨	١٠,٣٢٥,٥	١٧,٤٧٦,٨	١١,٣١٤,٠	٢٣,٤٧١,٤
ـ العالم العربي	٢٩٥,٢	٨٩٦,١	٢٩٧,٥	١,٢٨٦,١	٤٥٠,٩	٢,٧٥٤,٠	٥١٦,٣	٣,٥٠٨,٥	٧٤٧,٥	٥,٣٣٢,٤

المصدر: المصدر نفسه.

الفصل السابع

النفط مرتكز أساسي للعلاقات البينية العراقية ـ التركية

عصام الجلبي

كان للنفط منذ أوائل القرن العشرين تأثير مباشر في رسم الخريطة السياسية والجغرافية لا للإمبراطورية العثمانية وشبه الجزيرة العربية فحسب، بل لعموم منطقة الشرق الأوسط والعلاقات الدولية إجمالًا. بقي النفط الهاجس وراء كل الاتفاقيات والمؤتمرات والمعاهدات التي عُقدت في خلال وعقب الحرب العالمية الأولى وسقوط الإمبراطورية العثمانية من جهة ورسم خارطة الوطن العربي وتقسيمه إلى دول تفصلها حدود مصطنعة من جهة أخرى، وكانت هذه الحدود قد رُسمت لغرض تقسيم الثروات النفطية بين الحلفاء ومن أجل أن تكون مناطق نزاع ساخنة بين الكيانات المستحدثة لاحقًا، وبحسب ما أثبتته الوقائع والحوادث لا بل وحتى الغزوات والحروب في السنين اللاحقة، وعلى مدى القرن العشرين وما بعده، في أكثر من منطقة في الشرق الأوسط.

مقدمة تاريخية

لا بد من إعطاء لمحة تاريخية لدور النفط في رسم خريطة الشرق الأوسط قبل وفي خلال وبعد الحرب العالمية الأولى، وتحديدًا في ما يتعلق ببلاد ما بين النهرين التي سُمّيت لاحقًا باسم «العراق» ورسم حدودها

الجغرافية وعلاقة كل ذلك بالدولة العثمانية ثم تركيا لاحقًا (التي كانت الخاسر الأكبر في لعبة النفط كنتيجة حتمية لخسارتها الحرب)؛ مع التركيز على الصراع بين الحلفاء أنفسهم من أجل اقتسام غنائم الحرب وعلى رأسها المناطق الغنية بالنفط. وعليه، سأعطي في بداية هذا التقرير لمحة موجزة عن تلك الحقبة التاريخية المهمة، قبل الانتقال إلى تطور العلاقات الاقتصادية، وخصوصًا النفطية منها بين العراق وتركيا، بما في ذلك إحياء فكرة مدّ خطّ أنابيب النفط العراقي ـ التركي ودوره المفصلي في تنمية العلاقات بين البلدين الجارين.

بسطت الإمبراطورية العثمانية احتلالها للعالم العربي في شبه الجزيرة العربية وشمال إفريقيا أكثر من أربعة قرون، بعد صراع تخلّلته عدة حروب مع الإمبراطورية الصفوية امتدت خلال الفترة ١٥٠٩ ـ ١٦٣٨. وبعد اكتشاف النفط في باكو (أذربيجان) نحو عام ١٨٧٥، بدأت القوى الأجنبية صراعها من أجل الاستحواذ على النفط ضمن مناطق «شمال العراق» داخل الإمبراطورية العثمانية. وبعد حصول شركة النفط الأنغلو ـ فارسية (Anglo-Persian Co.) على حقوق الامتياز في بلاد فارس واكتشافها النفط عام ١٩٠٨ في منطقة مسجد سليمان في الجزء الغربي من بلاد فارس، وظهور دلائل على وجود النفط في ولاية الموصل، توضّح للقوى الاستعمارية الكبرى ممثّلة ببريطانيا وفرنسا، أن النفط سيكون المصدر الأساس للماكينة الحربية في أوقات الحرب، والحضارة المدنية في وقت السلم، فبدأ إذّاك الصراع يشتدّ من أجل الاستحواذ على تلك المناطق.

كان لألمانيا ـ الحليف الاستراتيجي للدولة العثمانية ـ السبق في البدء بعمليات استكشاف الثروات الطبيعية، وخصوصًا بعد الغطاء الذي استُخدم من خلال تنقيب فرق ألمانية عن الآثار، الذي كان في الحقيقة بداية للتعرف إلى المخزونات الطبيعية لبلاد ما بين النهرين. جرى ذلك من خلال اتفاق أبرمه البنك الألماني (Deutsch Bank) مع القسطنطينية عام ١٨٩٠، بالحصول على امتياز مدّ خطّ للسكة الحديد يمتدّ من برلين إلى البصرة على الخليج العربي عبر أراضي الدولة العثمانية، بما في ذلك حقوق التنقيب، وذلك على مساحات تمتدّ لمسافة ٢٠ كم على كل من جانبَي خطّ السكّة الحديد

المقترح. وبالفعل، باشرت فرق جيولوجية ألمانية بأعمالها في العراق، في وقت كانت تعمل فيه فرق تنقيب بريطانية في مناطق مجاورة ضمن حدود بلاد فارس[1].

إضافة إلى ذلك، كان ثمّة حضور لشركات النفط الأميركية؛ في حين كانت شركة شل الهولندية ـ بمساهمة بريطانية واسعة ـ من أقدم شركات النفط العالمية التي امتدت أعمالها في مناطق شاسعة في أواسط وشرق آسيا مثل أذربيجان وسومطرة، تبعتها شركة النفط الأنغلو ـ فارسية ضمن أراضي بلاد فارس... كانت شركات النفط في الحقيقة مرتبطة ارتباطًا عضويًا بحكوماتها، بل كانت تُمثّل امتدادًا لها، حيث كانت الحكومات تدافع علنًا عن مصالح تلك الشركات مقابل الالتزام بتجهيز النفط بحسب الكميات وإلى المناطق التي تحتاج فيها إليه الحكومات[2].

أولًا: شركة النفط التركية

كان السلطان العثماني قد أعطى ألمانيا حقوق التنقيب عام ١٩٠٤، إلا أن بداية إقرار تأسيس شركة النفط التركية (Turkish Petroleum Company-TPC) جرى عام ١٩١١؛ وأُعلنَ عنها عام ١٩١٢، على أساس المشاركة بين البنك الألماني (Deutsche Bank) وشركة النفط الأنغلو ـ فارسية البريطانية، وشركة شل الهولندية، ومن خلال الأرمني كالوستي كولبنكيان (Calouste Gulbenkian)، المعروف بتأثيره في السلطان العثماني؛ وقد مُنح كولبنكيان ٥ في المئة من أسهم الشركة.

أُعطيت الشركة المستحدثة حقّ التنقيب عن النفط في الموصل عام ١٩١٢، وأعيدَ تنظيمُها في آذار/ مارس ١٩١٤ في اجتماع عُقد في مقرّ الخارجية البريطانيا في حضور دبلوماسيين بريطانيين وألمان مع ممثّلي مصارف بريطانية وألمانية وشركة النفط الهولندية شل (SHELL)، التي كان مؤسسها ماركوس صامويل (Marcus Samuel) يرتبط بعلاقات قوية مع ونستون

(١) Ferruh Demirmen, «Oil in Iraq: The Byzantine Beginnings,» Part 1 and 2, Global Policy Forum, 25-26 April 2003.

(٢) المصدر نفسه.

تشرشل، في حين لم تتضمّن أي مشاركة تركية، حيث كان يُكتفى بحضور الألماني، الحليف القوي والمدافع عن المصالح التركية، وكان ذلك هو السبب وراء جذب بريطانيا إلى المصارف الألمانية.

كانت الحكومة البريطانية قد أقرت قبل الحرب العالمية الأولى مبدأ تحويل أسطولها البحري من استخدام الفحم إلى النفط، وفي إبان الحرب العالمية الأولى، كتب السير موريس هانلاي (Maurice Hanlay)، سكرتير مجلس وزراء الحرب البريطاني، رسالة إلى وزير الخارجية يبلغه بقرار المجلس الذي يرى «السيطرة على نفط فارس وبلاد ما بين النهرين أولوية قصوى من ضمن أهداف الحرب»؛ وعليه، احتلت القوات البريطانية البصرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٤، وبغداد في آذار/مارس ١٩١٧، ثم الموصل عام ١٩١٨، التي احتُلت بعد ١٥ يومًا من إعلان مدريس، القاضي بوقف إطلاق النار، وكان ذلك من ضمن الحجج التي قدمتها تركيا إلى مؤتمر لوزان بعد أربع سنوات للمطالبة بعائدية الموصل إلى تركيا[٣].

ثانيًا: اقتسام النفوذ وتوزيع الغنائم بين الحلفاء

في الوقت الذي ضعفت خلاله الإمبراطورية العثمانية، لم تتمكن شركة النفط التركية من المباشرة فعليًا بأعمالها... وسرعان ما اندلعت أوزار الحرب العالمية الأولى، التي أسفرت عن سقوط الإمبراطورية العثمانية وانتصار الحلفاء، ومن ثمّ السعي إلى اقتسام الغنائم في ما بينهم، وخصوصًا بريطانيا وفرنسا، وبالتالي حرمان المهزوم ـ خصوصًا ألمانيا ـ من كل الامتيازات والعقود التي حصلت عليها سابقًا من الإدارة العثمانية، على رأسها حقوق التنقيب عن النفط، وفقًا لعدد من الاتفاقيات والمعاهدات منها سايكس ـ بيكو (١٩١٦) وفرساي (١٩١٩) وسان ريمو (١٩٢٠)، والأخيرة رسمت خريطة جديدة للوطن العربي وجزّأته إلى دول ودويلات، كان احتمال وجود النفط أحد مرتكزاتها الأساسية، كما ضمنت بريطانيا من خلالها السيطرة التامة على أي شركة تُستحدث للنفط في بلاد ما بين

(٣) Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power* (New York: Simon and Schuster, 1991).

النهرين. إلا أن اتفاقية سان ريمو ضمنت للعراق ٢٠ في المئة من الأسهم، في حين سيطرت فرنسا على الحصة الألمانية باعتبار ذلك من ممتلكات العدو، وأعلنت عن تأسيس شركة CFP لهذا الغرض. . أما سياسيًا، فضمنت بريطانيا السيطرة على العراق بينما سيطرت فرنسا على بلاد الشام.

كانت بدايات توزيع أشلاء الإمبراطورية العثمانية وتقسيم الوطن العربي من خلال معاهدة سايكس ـ بيكو السرية (Sykes-Picot) بين بريطانيا وفرنسا، حيث أُعطيت ولايتا البصرة وبغداد لبريطانيا، وولاية الموصل وجزء كبير من سورية لفرنسا؛ لكن سرعان ما اعترضت الدبلوماسية البريطانية على ذلك، وطالبت بأن تكون ولاية الموصل ضمن مناطق نفوذها.

من المعروف أن الدولة العثمانية كانت تدير العراق من خلال تقسيمه إلى ثلاث ولايات هي الموصل ـ بما في ذلك مناطق ديار بكر (حاليًا ضمن جنوب تركيا) وكردستان العراق ـ وولاية بغداد لمناطق وسط العراق، ثم ولاية البصرة التي شملت يومذاك مناطق الكويت والمحمرة. . . وكانت ولاية الموصل قد وضعت تحت السيطرة الفرنسية بناء على رغبة بريطانيا نفسها، لغرض إقامة حاجز بين مناطقها وروسيا القيصرية، إلا أن الأخيرة سرعان ما سقطت باندلاع الثورة البلشفية، ما حدا ببريطانيا ـ متأثرة في الوقت نفسه بنتائج عمل الفرق الجيولوجية البريطانية في المنطقة ـ لعرض فكرة التبادل مع فرنسا، وذلك بمبادلة الموصل بسورية. . . عُرضت الفكرة مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانتصار الحلفاء خلال زيارة رئيس وزراء فرنسا جورج كليمنصو (Georges Clemenceau) إلى لندن في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٨ ولقائه رئيس وزراء بريطانيا يومذاك ديفيد لويد جورج (David Lloyd George) حيث اتُّفق على أن تتنازل فرنسا عن الموصل، مقابل اعتراف بريطاني بسيطرة فرنسا على سورية زائدًا حصة من نفط الموصل[٤]!

لم يكن ذلك التبادل ليتمّ إلا بعد الحصول على نتائج المسوحات التي قامت بها فرق جيولوجية بريطانية كانت قد باشرت أعمالها ضمن ولاية

(٤) المصدر نفسه.

الموصل، وخصوصًا في مناطق كركوك، نظرًا إلى الشواهد النفطية الواضحة على سطح الأرض (النار الأزلية) في منطقة بابا كركر، كما تزامن ذلك مع القرار الذي كانت بريطانيا قد اتخذته بالتحول من استخدام الفحم وقودًا لتسيير أساطيلها البحرية إلى النفط، عندما كان ونستون تشرشل وزيرًا للحربية عام ١٩١١، بالاستناد إلى نصيحة ماركوس صامويل مؤسس شركة شل، وأثبت ذلك التحول أن النفط كان من العوامل التي سرّعت في انتصار الحلفاء وهزيمة ألمانيا، كما أصبح واضحًا للجميع أن النفط سيكون المصدر الأساس في تطور الحضارة الغربية، وبانت بالتالي أهمية سيطرة الحلفاء على مناطق النفط في العالم[٥].

ثالثًا: شركة نفط العراق والدور الأميركي

في حزيران/ يونيو ١٩١٩، عُدّلت في مؤتمر باريس للسلام خطط التقسيم، بحيث أصبح العراق بأكمله تحت الانتداب البريطاني بقرار من عصبة الأمم، ووُثّق ذلك في اتفاقية سان ريمو (San Remo) في إيطاليا في نيسان/ أبريل ١٩٢٠. وكانت فرنسا قد وافقت على ذلك مقابل حصولها على الانتداب على سورية، إضافة إلى حصولها على حصة من النفط في بلاد ما بين النهرين، وهي في الحقيقة تمثل الحصة الألمانية في شركة تي بي سي (TPC)، كما عُزز ذلك بمعاهدة سيفر (Treaty of Severes) في آب/ أغسطس ١٩٢٠. كما تضمنت الاتفاقية النفطية وضع أي شركة تُؤسَّس لاحقًا لتطوير حقول النفط في العراق تحت الإدارة الكاملة لبريطانيا، على أن تُعطى شركة البلد الأم (أي العراق) ٢٠ في المئة من أسهم الشركة. إلا أن بريطانيا أرغمت العراق بعدئذٍ على التنازل عن ذلك بموجب اتفاقية ١٩٢٥، مقابل دعم بريطانيا للعراق في الانضمام إلى عصبة الأمم والدفاع عنه والوقوف إلى جانبه في وجه تركيا التي كانت تطالب بتبعية ولاية الموصل لها، وخصوصًا بعد اكتشاف النفط في حقل كركوك العملاق. . فكان أن وُضع العراق بين خيارين، فإما التنازل عن الموصل أو الإبقاء على حصته البالغة ٢٠ في المئة من أسهم الشركة، فكان القرار هو الاحتفاظ بالموصل مقابل

---

(٥) المصدر نفسه.

تنازل العراق عن حصته في أسهم الشركة، وحصل ذلك بخلاف ما تضمنته اتفاقية سان ريمو المبرمة مع فرنسا[٦].

كان الصراع من أجل السيطرة على منابع النفط في الشرق الأوسط يقتصر بين بريطانيا وفرنسا، إلا أن الولايات المتحدة سرعان بدائرة الصراع من خلال شركات تابعة لها مدعومة من الإدارة الأميركية للحصول على حصتها من الكعكة[٧].. وبعد سنوات من المفاوضات الصعبة بين حلفاء الأمس، توصلوا إلى اتفاقية الخط الأحمر في الأول من تموز/ يوليو ١٩٢٨، التي حُصرت بموجبها حقوق التنقيب في الجزيرة العربية (العراق ـ المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج باستثناء الكويت) بمجموعة من الشركات البريطانية والفرنسية والأميركية والهولندية (إضافة إلى نسبة ٥ في المئة لكولبنكيان الذي كان قد حصل سابقًا على التزام رسمي من السلطان العثماني بحصة من امتياز النفط) في حين بقيت مناطق الكويت وبلاد فارس تحت السيطرة البريطانية حصرًا[٨].

خلال فترة الرئيس ويلسون، ضغطت أميركا على حلفائها السابقين من أجل الحصول على حصة من غنيمة النفط وعدم السماح للأوروبيين باحتكارها، وكانت مجموعة من عدّة شركات أميركية تحت اسم تشستر غروب (Chester Group) قد تقدمت قبيل الحرب إلى الإمبراطورية العثمانية بطلب الحصول على امتياز ورُفض، الا أن حكومة تركيا الجديدة بقيادة كمال أتاتورك وافقت على الطلب في نيسان/ أبريل ١٩٢٣، على الرغم من الاحتجاجات البريطانية والفرنسية التي نجحت في إلغاء ذلك الامتياز في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٣، خصوصًا بعد أن سحبت مصارف أميركية دعمها لتلك المجموعة، وبعد أن أصبح واضحًا أن تركيا لن تتمكن من الاحتفاظ بولاية الموصل.

إلا أن أميركا ـ في ضوء تناقص الوقود وازدياد الأسعار في خلال فترة

---

(٦) Demirmen, Ibid.

(٧) عبد الحي يحيى زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأميركي الجديد (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٥).

(٨) Leonardo Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource* (Westport, Conn.: Praeger Publishers, 2006).

الحرب وتصاعد الشائعات في شأن احتمال نضوب النفط الأميركي ـ أعطت الدعم الكامل لشركاتها من أجل الحصول على حصة في نفط منطقة الشرق الأوسط، وخصوصًا في نفط بلاد ما بين النهرين، واتخذت موقفًا حازمًا برفض الاحتكار والسيطرة الأوروبية المطلقة. إلا أن بريطانيا رفضت السماح للفرق الجيولوجية الأميركية إجراء مسوحات في العراق، فرفضت الإدارة الأميركية الأعتراف بمسودة قرار الانتداب داخل عصبة الأمم. وبعد مفاوضات وتهديدات متبادلة بين حلفاء الأمس، جرى التوصل إلى اتفاق مبدئي عام ١٩٢٢، على منح مجموعة من سبع شركات أميركية حصة في شركة تي بي سي، التي عُدّلت ملكيتها عام ١٩٢٤، بمنح حصص متساوية مقدار كل منها ٢٣,٧٥ في المئة لكل من الشركة البريطانية أنغلو ـ برسيان أويل كو (Anglo-Persian Oil Co.) والشركة الهولندية (وتضم حصة بريطانية كبيرة) رويال دوتش شل (Royal Dutch SHELL)، وشركة سي أف بي (CFP) الفرنسية، ومجموعة الشركات الأميركية أميريكان سينديكايت (American Syndicate)، إضافة إلى الـ ٥ في المئة لكولبنكيان. علمًا أن توزيع الحصص ضمن شركة تي بي سي كان عام ١٩١٣، أي قبل الحرب، كما يلي:

أنغلو ـ برسيان أويل كو: ٤٧,٥ في المئة

رويال دوتش شل: ٢٢,٥ في المئة

دوتش بانك (Deutsche Bank): ٢٢,٥ في المئة

إضافة إلى حصة كولبنكيان (٥ في المئة).

رابعًا: عائدية ولاية الموصل ومؤتمر لوزان للسلام

كانت قضية ولاية الموصل المحور الرئيسي، وكانت التعليمات للوفد التركي بقيادة عصمت باشا تقضي بالتمسك بولاية الموصل ضمن تركيا، استنادًا إلى الميثاق الوطني (National Pact-Misak-i Milli)، الذي تبناه البرلمان التركي في كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠. . . إلا أن بريطانيا عارضت ذلك الموقف وطالبت بإحالة الأمر إلى عصبة الأمم، حيث تتمتع بنفوذ كبير من خلال السكرتير العام السير إريك دروموند (Sir Eric Drummond)،

وهو بريطاني الجنسية، وكون تركيا لم تكن أصلًا عضوًا في العصبة.

عُرض الأمر في لوزان حيث استمرت المباحثات منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢١ ولغاية آذار/ مارس ١٩٢٣، واضطُر الوفد التركي أخيرًا إلى قبول المقترح البريطاني بعد فشل المفاوضات الثنائية.

في آذار/ مارس ١٩٢٥، وُقّعت اتفاقية الامتياز بين العراق وشركة تي بي سي، التي تمتد لمدة ٧٥ عامًا، وعُدَّت الشركة شركة بريطانية مسجلة في بريطانيا، بعد أن كانت خاضعة للقانون التركي. ومع أن تلك الاتفاقية أعطت الحق للشركة بالمباشرة فورًا بأعمال التنقيب في ٢٤ منطقة، مقابل استلام العراق عوائد ثابتة وبناء تي بي سي مصافي للنفط ومدّ خط أنابيب لتصديره، إلا أن عدم حسم موضوع عائدية ولاية الموصل خلق عائقًا آخر دون المباشرة بالعمل، ولم يُحسم ذلك لغاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٥، عندما أصدرت عصبة الأمم قرارًا ضدّ تركيا، وذلك بقبول ما اصطُلح عليه بخط بروكسل كحدود فاصلة بين العراق وتركيا، واضطرت تركيا إلى القبول بذلك تحت الضغط الدولي والتمرد الكردي ورغبتها في الانضمام إلى عصبة الأمم؛ وبهذا اعتُرف بولاية الموصل جزءًا من دولة العراق الحديثة[٩].

خامسًا: التنقيب عن النفط

توجهت شركة تي بي سي بعد ذلك إلى التركيز على أعمال التنقيب في مناطق قرب كركوك، التي لم يكن من الصعب التأكد من وجود النفط فيهما استنادًا إلى الظواهر والتسربات النفطية (النار الأزلية) على السطح، وبالتالي حُدّدَت امتدادات حقل عملاق لأكثر من ١٠٠ كم وباحتياطيات ضخمة (قُدرت لاحقًا بـ ١٦ مليار برميل) وعلى أعماق بسيطة. تفجّر النفط خلال أعمال الحفر في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٧، وصاحبه صوت هائل مغطيًا مساحات شاسعة من الأرض، ولم يُسيطَر على البئر إلا بعد تسعة أيام، وبمساهمة رئيسية من أهالي المنطقة. حقق ذلك الحدث مطامح شركة تي بي سي، لكنه حدّد في الوقت نفسه السيطرة البريطانية على العراق، وتكون بذلك كركوك

(٩) Demirmen, «Oil in Iraq: The Byzantine Beginnings».

قد شهدت ثاني حدث نفطي بعد منطقة مسجد سليمان ضمن بلاد فارس، التي اكتشفت النفطَ فيها شركةُ النفط الأنغلو ـ فارسية[١٠].

وبتدفق النفط من بابا كركر، تصاعدت وتيرة المباحثات بين الشركاء إلى أن أُبرم الاتفاق نهائيًا في تموز/يوليو ١٩٢٨، بالنسب المشار إليها أعلاه، بعد إسقاط حصة العراق. وفي حزيران/يونيو ١٩٢٩، استُبدل اسم شركة النفط التركية باسم شركة نفط العراق (Iraq Petroleum Co-IPC).

إلا أن التضارب بين مصالح الشركاء كان سببًا وراء تأخُّر عمليات التطوير والتصدير، وفشلت بالتالي شركة آي بي سي (IPC) في تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الامتياز الأولى، إلا أن اتفاقية جديدة أُبرِمت بضغط بريطاني عام ١٩٣١ لمدة ٧٥ عامًا، أُعطيت الشركة بموجبها حق التنقيب في ٨٣٢٠٠ كم مربع شرق دجلة، مقابل أعطاء العراق منحًا وقروضًا إضافية مع الالتزام بمدّ خطين للأنابيب إلى البحر الأبيض المتوسط بحلول عام ١٩٣٥.

في نيسان/أبريل ١٩٣٢، وُقِّعت اتفاقية أخرى لمدة ٥ سنوات مع شركة بريطانية تضمنت مساهمة إيطالية لتغطية الامتيازات غرب نهر دجلة شمال خط العرض ٣٣، نجم عنها اكتشاف حقول عين زالة وبطمة وتطويرها، إلا أن آي بي سي اشترت الشركة عام ١٩٤١ لضعف التمويل، وكانت الشركة الشارية قد ضمنت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨ امتيازًا مماثلًا لتغطية المناطق الجنوبية (شركة نفط البصرة)، وأصبح العراق بذلك بأكمله تحت سيطرة شركات النفط الأجنبية[١١].

كانت وثيقتا تأسيس شركة سي بي سي (لاحقًا شركة آي بي سي (IPC)) وتوزيع الحصص النهائية لمجموعات الشركات، قد أُتمّت بموجب اتفاقية

---

(١٠) عصام الجلبي، «صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق،» ورقة قدمت إلى: برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال: الدستور ـ قانون الانتخاب ـ قانون الأحزاب ـ إعادة البناء ـ النفط ـ الإعلام ـ الجيش ـ القضية الكردية ـ التعويضات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

(١١) عبد الله إسماعيل، مفاوضات العراق النفطية، ١٩٥٢ ـ ١٩٦٨ (لندن: دار اللام، ١٩٨٩).

الخط الأحمر في ١ تموز/يوليو ١٩٢٨، التي تضمنت مبدأ عدم قيام أي من الفرقاء بالعمل بصورة مستقلة للحصول على امتيازات نفطية جديدة في الأراضي التي كانت تحت السيطرة العثمانية واستُثنيت من ذلك مصر والكويت والمنطقة المحايدة، في حين شملت الجزيرة العربية وتركيا. بموجب ذلك، مارست الشركة أعمالها في العراق وسعت إلى توسيعها في مناطق محاذية للخليج العربي. إلا أن أميركا لم تكن على قناعة تامة، وسعت تحت أغطية مختلفة إلى الحصول على امتيازات جديدة، وبالتالي لم تمضِ سنوات معدودة حتى حصلت شركة سوكال الأميركية بدعم كامل من الإدارة الأميركية على امتياز النفط في المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٣، ثم أنشأت عام ١٩٣٦ شركة أرامكو (ARAMCO) بالاشتراك مع شركة تكساكو (TEXACO)؛ وأدى ذلك بالنتيجة إلى إلغاء اتفاقية الخط الأحمر بإعلان البرتغال عام ١٩٤٨[١٢].

سادسًا: أنابيب النفط العراقية إلى البحر الأبيض المتوسط

بعد تدفق النفط من بئر بابا كركر، وحسم موضوع الامتيازات النفطية لمصلحة الشركات، كانت الخطوة الثانية هي إيصال النفط إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط كمنفذ لإيصال النفط العراقي إلى الأسواق العالمية. لم يكن القرار سهلًا، لخضوعه لمناوشات سياسية. وبعد أن رُفضت فكرة مدّ الخط عبر تركيا بحكم الخلافات والمواقف السابقة، تلخص الموقف البريطاني بمدّ الخط إلى حيفا عبر فلسطين، كونها خاضعة للانتداب البريطاني، في حين طالبت فرنسا بالوصول إلى السواحل عبر سورية ولبنان اللذين يخضعان للانتداب الفرنسي، وكان هذا من أسباب تأخر بناء الخط عدّة سنوات. تمثّل الحل النهائي بإيصال الخط إلى ثلاثة موانئ تقع في بانياس في سورية وطرابلس في لبنان وحيفا في فلسطين، اكتمل بناؤها عام ١٩٣٤.

لم تنتظم عمليات التصدير فعليًا إلا بحلول عام ١٩٣٨، أي بعد ٩ سنوات من اكتشاف النفط، حيث بلغ معدل الصادرات نحو ٨٠٠٠٠ برميل يوميًا لغاية الحرب العالمية الثانية، بسبب تحديد حركة السفن في البحر

---

(١٢) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power.*

الأبيض المتوسط، ما سبّب هبوطًا حادًا في الإنتاج العراقي، مع الإشارة إلى أن الاضطرابات والأزمات السياسية أدت إلى حالات متعددة من التوقف لأسباب سياسية محلية (انقلاب بكر صدقي في العراق عام ١٩٣٦) وإضرابات عمال النفط ثم ثورة الشهداء العقداء الأربعة (حركة رشيد عالي الكيلاني) عام ١٩٤١، ثم حرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨ وما سبقها من اضطرابات جعلت تشغيل الخط إلى حيفا لفترات محدودة جدًا ومتقطعة، ثم توقف كليًا منذ عام ١٩٤٨، وما عاد للخط بعدئذٍ وجود لأسباب مختلفة. وباستثناء الفترة التي أعقبت صادرات النفط الإيرانية عقب تأميم الرئيس مصدق النفط عام ١٩٥٣، واضطرار الشركات إلى التعويض عنها برفع صادرات النفط العراقية، فإن تشغيل الخطوط عبر سورية (ومنها إلى لبنان) كان دائمًا عرضة لتقلب العلاقات السياسية بين البلدين التي كثيرًا ما كانت تؤدي إلى إيقاف الضخ[١٣].

بعد القضاء على النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق، تأزمت العلاقات مع شركات النفط الاحتكارية، وتُوّجت بإصدار العراق القانون الرقم ٨٠ لعام ١٩٦١ للحد من سيطرة الشركات وسحب حق الامتياز من نحو ٩٩,٥ في المئة من الأراضي العراقية، وذلك لأن الشركات لم تستثمرها على الرغم من اكتشافها الكثير من الحقول النفطية والتراكيب الجيولوجية الواعدة، وأبقت على معدلات إنتاج منخفضة، في حين صعّدت الإنتاج من مناطق الامتياز التابعة لها في المملكة العربية السعودية والخليج[١٤].

جرى تفعيل دور شركة النفط الوطنية العراقية منذ عام ١٩٦٧، من خلال إصدار جملة من القوانين والقرارات التي تُحدد مهمّات الشركة وسياستها وأهدافها، انطلاقًا من أحكام القانون الرقم ٨٠ لعام ١٩٦١، وخصوصًا ما تضمّنه القانون الرقم ٩٧ لعام ١٩٦٧، وقد ورد في مادته الثالثة:

- تُستثمر جميع المناطق النفطية المخصصة بموجب المادة ١ من هذا

(١٣) الجلبي، «صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق».

(١٤) إسماعيل، مفاوضات العراق النفطية، ١٩٥٢ - ١٩٦٨.

القانون لشركة النفط الوطنية العراقية استثمارًا مباشرًا من قبلها.

ـ ولشركة النفط الوطنية العراقية أن تستثمر أي منطقة من المناطق المخصصة لها عن طريق الاشتراك مع الغير إذا وجدت ذلك أفضل لتحقيق أغراضها. وفي هذه الحالة، لا يتم التعاقد على ذلك إلا بقانون.

ـ وفي جميع الأحوال، لا يجوز لشركة النفط الوطنية العراقية أن تستثمر النفط في المناطق المخصصة لها كافة بطريق الامتياز أو ما في حكمه.

ـ لا يؤثر تعاقد شركة النفط الوطنية العراقية بموجب الفقرة الثانية من هذه المادة في الملكية العامة لما في باطن الأرض من موادّ نفطية وهايدروكاربونية بأي شكل كان. ولا يجوز ترتيب أي حق عيني أصلي أو تبعي عليها.

وفي عام ١٩٦٨، باشرت شركة النفط الوطنية بأعمال تطوير حقل شمال الرميلة بأسلوب الاستثمار المباشر، من خلال عدد من الاتفاقيات التي أُبرمت مع الاتحاد السوفياتي ودول أخرى كبداية أولية لتوسيع طاقات إنتاج النفط وتصديره، بمعزل عن شركات النفط الاحتكارية التي كان يجري التفاوض معها بالتوازي لتعديل الأسس والشروط والعوائد التي يحصل عليها العراق. بوشر بعمليات الإنتاج الوطني في ٧ نيسان/ أبريل ١٩٧٢، حيث استخدم العراق الميناء الخشبي الصغير في منطقة الفاو، الذي كانت الشركات قد تركته بعد انتقالها إلى استخدام ميناء خور العمية[١٥].

كانت الشركات قد اتخذت موقفًا معاديًا من إجراءات العراق وقوانينه منذ صدور القانون الرقم ٨٠ عام ١٩٦١، وبالتالي لم يكن للعراق أن يعتمد على خطوط الأنابيب والمنافذ التصديرية الخاضعة لإدارة تلك الشركات، وكان لزامًا عليه أن يسعى إلى توفير بدائل لضمان نقل وتصدير النفط المنتج وطنيًا من خلال مرافئ أخرى، فكان أن سعى العراق إلى إيجاد بديلين يكونان تحت السيطرة الوطنية المباشرة:

---

(١٥) الجلبي، المصدر نفسه، و *Middle East Economic Survey* (MEES) (Cyprus), period from 1960-1968.

البديل **الأول** إنشاء ميناء جديد في الخليج العربي، إضافة إلى ميناء خور العمية الذي كانت تديره شركة نفط البصرة ويُصدَّر من خلاله نفط البصرة، وبوشر بإعداد الدراسات فعليًا منذ عام ١٩٧٠، كما جرى التعاقد على بنائه عام ١٩٧٣، وأُنجِز وشُغِّل عام ١٩٧٥ بطاقة ٤,١ ملايين برميل يوميًا.

البديل **الثاني** السعي إلى إيجاد منافذ جديدة على البحر الأبيض المتوسط، وكان ذلك يعني التوجه مرة أخرى من خلال سورية و/أو تركيا. وبما أن ذلك كان ليشمل أيضًا إيجاد منفذ لنفط البصرة المُنتَج وطنيًا بمعزل عن النفط المنتَج من خلال شركات النفط الاحتكارية (شركة نفط البصرة التي استمرت في أعمالها لغاية ١٩٧٥ في حين أُمِّمت عمليات شركة نفط العراق في الحقول الشمالية في الأول من حزيران/يونيو عام ١٩٧٢) فكانت تستغل ميناء خور العمية.

وكما هو دائمًا بالنسبة إلى خطوط الأنابيب الممتدة عبر دول مختلفة، كان للعلاقات السياسية الدور الأكبر في إقرار أفضلية مشروع على آخر، وكانت العلاقات السياسية بين جناحي حزب البعث الحاكمين في كل من العراق وسورية تنتقل من أزمة إلى أخرى، وبالتالي أُقِرَّ إنشاء مشروعين: **أولهما** هو الخط الاستراتيجي ليمتدّ من منطقة حديثة (تقع على الخطوط الممتدة من كركوك إلى سورية ولبنان) إلى الرميلة فالفاو فميناء البكر (حاليًا ميناء البصرة)، وصُمّم للعمل في اتجاهين: جنوبًا لنقل نفط كركوك في اتجاه الخليج العربي، وشمالاً لنقل نفط البصرة إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط. والمشروع **الثاني** بناء ميناء عميق كبير في عمق الخليج العربي، بمعزل عن ميناء خور العمية.

سابعًا: أنبوب النفط العراقي ـ التركي

في الأول من حزيران/يونيو ١٩٧٢، صدر قرار العراق بتأميم عمليات شركة نفط العراق (شملت النفط من منطقة كركوك)، لكنه سرعان ما فوجئ في اليوم التالي بقرار سوري بتأميم منشآت النفط الممتدة عبر سورية إلى البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي توقف صادرات النفط إلى حين التوصل

إلى اتفاق مباشر بين حكومتي العراق وسورية يضمن رفع أجور مرور النفط عبر سورية وشروطه.

في ضوء ما تقدّم، اتخذت الحكومة العراقية قرارها باعتماد بديل المرور عبر تركيا إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط، منفذًا إضافيًا للموانئ القائمة في سورية ولبنان، ضمن سياسة عراقية لتوسيع منافذ التصدير وجعلها أكثر عددًا، بدلًا من حصرها بمنفذ أو اثنين، ما سيجعلها معرضة للتوقف لهذا السبب أو ذاك، وخصوصًا السياسية منها، وهو ما ثبتت صحته فعلًا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، بعد نشوب حرب السادس من تشرين الأول/أكتوبر مع إسرائيل، وهي سرعان ما دمّرت منشأت الخزن والتصدير في بانياس السورية بكاملها، وتلك في طرابلس في شمال لبنان، ما أدى إلى توقف صادرات النفط العراقية بالكامل لعدّة سنوات ، وكان واضحًا ما لحق بالعراق من أضرار اقتصادية كبيرة من جرّاء توقف صادراته الرئيسية التي كانت تستخدم موانئ البحر المتوسط، ولغياب أي بديل آخر. وكان القرار المنطقي هو العمل على مدّ خطوط أنابيب وموانئ جديدة على السواحل التركية للبحر الأبيض المتوسط، وهو ما حصل فعلًا عام ١٩٧٣، حين بوشر بالمباحثات العراقية التركية الحثيثة على مستويات فنية واقتصادية ودبلوماسية، من أجل التوصل إلى اتفاق شامل حول الأسس الفنية للمشروع وأساليب تشغيله وإدارته ثم الجوانب المالية المتعلقة بالعوائد، إضافة إلى صيغة لتجهيز تركيا بجزء من حاجاتها من النفط الخام، ووُقّعت الاتفاقية المتعلقة بإنشاء الخط بين البلدين في ١٩٧٣/٨/٢٧. وكان من ضمن تلك الاتفاقية:

ـ مد أنبوب واحد بقطر ٤٦ عقدة لنقل النفط الخام من كركوك إلى منطقة جيهان على السواحل التركية بطول نحو ١٠٠٠ كم وبطاقة ٧٥٠ ألف برميل يوميًا، بما في ذلك منشآت الخزن والضخ والتحميل.

ـ تتولى كل دولة مسؤولية تمويل وإنشاء وإدارة وتشغيل جزء الخط وبقية المرافق الواقعة ضمن أراضيها، وإيجاد صيغ للتنسيق الفني والإداري في خلال فترة تنفيذ المشروع أو تشغيله.

ـ تتقاضى تركيا رسمًا عن مرور النفط يتناسب وحجم النفط المصدّر، بحيث يكون العائد بحدود ٢٣ سنتًا أميركيًا في حالة الضخّ بالطاقة القصوى، ويرتفع إلى نحو الضعف عند تقلص الضخ إلى النصف. وكان ذلك أقل من رسوم المرور عبر سورية بعد التأميم في ١٩٧٢.

ـ تُجهَّز تركيا بجزء من حاجاتها من النفط بشروط تجارية وبأسعار عالمية، وحُدّدت لاحقًا نقطة في منطقة الخزن في جيهان لتمدّ تركيا أنبوبًا خاصًا بها لتجهيز إحدى مصافي النفط، إضافة إلى التجهيز بناقلات النفط.

في ضوء ما تقدّم، توصل البلَدان من خلال المؤسسات المختصة، إلى إعلان وثائق المناقصة واستلام العروض وتحليلها بتنسيق عالٍ، أدى إلى إحالة عقود التنفيذ عام ١٩٧٣ إلى شركات هندسية إنشائية من إيطاليا وألمانيا وتركيا، نفّذت المشروع الذي اكتمل وبوشر بتشغيله خلال فترة لم تتجاوز ٣٠ شهرًا، وافتُتح رسميًا في السادس من كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦، وبوشر باستخدامه بكفاءة عالية وبطاقة تجاوزت أحيانًا الطاقة التصميمية لتصل إلى نحو ٨٠٠ ألف برميل يوميًا.

١ ـ آثاره الاقتصادية في البلدين

برزت الأهمية الكبيرة لأنبوب النفط العراقي ـ التركي من خلال عدّة محاو، منها:

ـ ارتفاع أسعار النفط الخام بعد الثورة السعرية الأولى عام ١٩٧٣، وارتفاع أسعار النفط بالتدرّج وصولًا إلى نحو ٤٠ دولارًا للبرميل أواخر السبعينيات، بعد أن كانت أقل من دولارين في بداية السبعينيات. وهذا ما زاد العائدات النفطية العراقية كبيرًا، ما ساعده في تنفيذ مشاريع الخطة الانفجارية الأولى في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، بحيث وصل الناتج الإجمالي المحلي للفرد إلى أكثر من ٤٠٠٠ دولار عام ١٩٧٩، وهو ما لم يصل إليه لاحقًا، ولغاية تاريخه. كما كانت للخط فوائده المباشرة لتركيا من حيث وجود منفذ داخل أراضيها تستطيع الاعتماد عليه للحصول على النفط الخام، في وقت ازداد فيه الطلب على النفط في الأسواق العالمية وأصبح شراؤه أصعب، وبحيث وصل ما سحبته

تركيا من خلال الخط إلى معدّلات قياسية في ١٩٧٩/ ١٩٨٠، إضافة إلى حصولها على عوائد مرور النفط العراقي باستمرار وبصورة مضمونة خلال سنوات التشغيل.

ـ نتيجة لخطط العراق رفع معدلات الإنتاج النفطي من خلال تطوير حقول نفطية جديدة، كان لزامًا عليه توفير طاقة تصديرية تضخّ النفط إلى الأسواق الأوروبية عبر البحر الأبيض المتوسط، على الرغم من إنجاز مشروع الميناء العميق في الخليج العربي، إضافة إلى ميناء خور العمية (الذي أُمّم في أواخر ١٩٧٥). وبالنتيجة، وصلت أرقام الإنتاج والتصدير إلى معدّلات قياسية عام ١٩٨٠، بحيث بلغت ٣,٥ ملايين برميل يوميًا قبل الحرب مع إيران، و٣,٢ ملايين برميل يوميًا في أواسط عام ١٩٩٠ قبل احتلال الكويت، ثم بحدود ٢,٨ مليون برميل يوميًا قبل احتلال العراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣، وجميعها معدلات لم يصل إليها الإنتاج والتصدير الاحتلال ولغاية تاريخ تقديم هذا البحث في أيار/ مايو ٢٠١١[١٦].

استمرّ توقف الخطوط الغربية من خلال سورية ولبنان منذ حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، ولغاية أواخر السبعينيات، حين أصبح في الإمكان ضخّ النفط العراقي عبر سورية بطاقة متدنية جدًا لم تتجاوز ٢٠٠ ألف برميل يوميًا (مقارنة بالطاقة التصميمية البالغة ١,٤ مليون برميل يوميًا). إلا أن سورية أعادت إيقاف الخط عام ١٩٨٢، تضامنًا منها مع إيران في حربها ضد العراق، واستمر ذلك لغاية تاريخه، سواء لاعتبارات سياسية أو لأسباب فنية لاحقًا.

ـ لدى نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، دُمّر ميناءا البكر وخور العمية في الخليج العربي، ولم يبقَ بالتالي للعراق أي منفذ تصديري سوى الخط العراقي التركي، وتقلصت بالتالي عائداته النفطية بسبب محدودية القدرة التصديرية بحدود ٧٥٠ ألف برميل، مع العلم أن أسعار النفط هبطت تدريجيًا وصولًا إلى أقل من ١٠ دولارات

(١٦) *Middle East Economic Survey* (MEES) (Cyprus), period from 1960-1968, and OPEC Publications (Vienna).

للبرميل أحيانًا خلال فترة الثمانينيات. كما أن التصدير الفعلي كان يقل عن ذلك بسبب استخدام جزء من نفط كركوك المعدّ للتصدير لأغراض التصفية في المصافي العراقية وتوفير حاجات الأسواق المحلية.

في ضوء ما تقدّم، يمكن أن نتصور ما كانت حال العراق لتكون عليه خلال حقبة الثمانينيات لو لم يكن الخط العراقي ـ التركي ولو توقفت كامل صادراته النفطية، وبالتالي عوائده المالية، وتأثير ذلك في سير الحرب وقدرات العراق إضافة إلى تدمير الاقتصاد العراقي.

٢ ـ مضاعفة طاقة الأنبوب

بعد أن طال أمد الحرب وأصبح مستحيلًا إصلاح الموانئ العراقية في الخليج العربي وإعادة استخدامها، توجّه العراق إلى إيجاد بدائل، من خطوط وموانئ تصديرية تمخضت بعد دراسات مستفيضة ومباحثات متواصلة مع جيران العراق عن العمل على إنشاء مشروعين:

أحدهما من خلال العربية السعودية وصولًا إلى البحر الأحمر بطاقة ١,٦ مليون برميل يوميًا نُفذت على مرحلتين: **الأولى** عام ١٩٨٧ **والأخرى** نهاية عام ١٩٨٩.

أما المشروع **الثاني** فكان لمضاعفة طاقة الخط العراقي التركي بإنشاء خط آخر، وهو ما سنتحدث عنه بشيء من التفصيل.

فبعد اندلاع الحرب في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، أصبح الخط التركي هو المنفذ الوحيد المتاح أمام صادرات النفط، وبالتالي وجد العراق أن من الضروري اتخاذ إجراءات سريعة لتوسيع طاقة الخط وضمن خطوات عاجلة كان أهمها استخدام مواد كيميائية وزيادة طاقة محطات الضخ في كلا البلدين، وبالتالي، خلال أشهر قليلة، وبتعاون وتنسيق كاملين بين أجهزة البلدين الرسمية والفنية، رُفعت الطاقة الإجمالية من ٧٥٠ ألف برميل يوميًا إلى مليون برميل يوميًا، بفضل تجاوب الجانبين ومن دون أي اتفاقيات تعاقدية مسبقة بل من خلال خطوات إجرائية تنفيذية وعلى وجه السرعة وانطلاقًا من أهمية هذا الخط ودوره البالغ للعراق خلال فترة الحرب.

وفي خلال إحدى زيارات الرئيس التركي الأسبق تورکت أوزال (وكان

حينها رئيسًا للوزراء) إلى العراق عام ١٩٨٤، أبدى استعداد تركيا للعمل مع العراق على مدّ خط ثانٍ لمضاعفة طاقة الخط إلى ١,٥ مليون برميل يوميًا، وبالأسس نفسها المتفق عليها للخط الأول، أي تحمُّل كل بلد نفقات إنشاء جزء الخط الواقع ضمن أراضيه.

وبالفعل، بوشر على عجالة بإعداد الدراسات والتصاميم الأولية ودعوة الشركات المقاولة إلى إنشاء خط ثانٍ في خلال نحو سنتين، وبالتعاون والتنسيق الكامل متجاوزين كل الصيغ الروتينية عاملين كطرف واحد، ما ساعد على التغلب على مشاكل تنفيذية مثل الانهيارات في بعض المواقع، التي أدت إلى إنجاز المشروع والمباشرة بتشغيله بأقصى طاقة تجاوزت أحيانًا الطاقة التصميمية إلى ١,٦ مليون برميل يوميًا منذ أواخر عام ١٩٨٧؛ ما ساعدت العراق على تصدير المزيد من النفط وإيصاله إلى الأسواق قبيل إنجاز المرحلة الثانية من أنبوب النفط الخام العراقي عبر السعودية في أواخر عام ١٩٩٠... كل ذلك ساعد في حصول العراق على موارد مالية إضافية على الرغم من استمرار هبوط أسعار النفط أواخر الثمانينيات إلى ما هو أقل من عشرة دولارات للبرميل، وفي الوقت نفسه ساعد ذلك في تعاظم استفادة تركيا من خلال موارد أكبر من عوائد مرور النفط وإمكانية نيلها المزيد من النفط الخام.

أوقفت تركيا عمليات الضخّ مباشرة بعد احتلال العراق للكويت تنفيذًا لقرارات مجلس الأمن الدولي في السادس من آب/أغسطس ١٩٩٠، وأعيد تشغيلها في أواخر عام ١٩٩٦ لتسهيل إعادة تصدير النفط بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء.

ثامنًا: آفاق جديدة للتعاون بين تركيا والعراق

اتُّفق خلال اجتماعات اللجنة المشتركة للتعاون الفني والاقتصادي على أن بحث مجالات أخرى، منها ما وُضع قيد التنفيذ ومنها ما لا يزال ينتظر بعد تطور الأحداث في العراق منذ احتلاله الكويت واتخاذ تركيا موقفًا ملتزمًا بقرارات مجلس الأمن بالنسبة إلى العقوبات والحصار اللذين فرضهما مجلس الأمن الدولي على العراق بعد الثاني من آب/

أغسطس ١٩٩٠ لغاية آذار/ مارس ٢٠٠٣، عندما احتُل العراق. ومن تلك المشاريع:

ـ نقل تركيا النفط الخام من حقلي عين زالة وبطمة في شمال غرب العراق إلى منطقة بطمان جنوب تركيا ومزجه مع نفط ثقيل ينتج من حقل بطمان التركي، ثم نقله مجددًا بالأنابيب إلى الميناء الواقع في منطقة الإسكندرون على البحر الأبيض المتوسط. وكان ذلك أمرًا مفيدًا لكلا البلدين من حيث المساعدة على إنتاج نفط من حقول شبه متوقفة بسبب نوعية النفط في كلا البلدين.

ـ منذ عام ١٩٨٣، وبعد زيادة طاقة التصفية في العراق، توافر لديه فائض من المشتقات النفطية التي بوشرَ بتصديرها عبر تركيا سواء. إلى أسواقها أو للتصدير عبر موانئها مستخدمة آلاف الشاحنات الحوضية والأفراد، ما ساعد على خلق حركة نشطة في مناطق جنوب تركيا واستمر ذلك خلال معظم سني الحصار بصورة غير رسمية. كانت حركة الشاحنات أشبه بأنبوب نفط متحرك أدت إلى تحقيق موارد غير قليلة للعراق، إضافة إلى تنشيط اقتصاد تركيا وتوفير جزء من حاجاتها من المشتقات النفطية.

ـ سبق للعراق وتركيا أن أعدّا منذ الستينيات دراسات لمشروع نقل الغاز العراقي إلى تركيا، وبُحث الموضوع مجددًا في الثمانينيات والتسعينيات، وعُقدت عدة محاضر لتحديد أفضل السبل إلى تنفيذ المشروع، وأُلّفت لجنة عليا على مستوى الوزراء لمتابعة التنفيذ بعد أن أُلِّف كونسورتيوم من ثلاث شركات تركية لتتولى التنفيذ وشركة إيطالية لتتولى تسويق الغاز إلى أوروبا. وتوقف البحث في ذلك المشروع بعد احتلال العراق في ٢٠٠٣.

ـ طُرحت على مراحل أفكار تضمنت إقامة مشاريع مشتركة أو عراقية على سواحل البحر الأبيض للاستفادة من النفط الخام، كان منها مقترح إنشاء مصفاة للنفط لأغراض التصدير والتجهيز الداخلي في تركيا.

ـ في نحو عام ٢٠٠٠، وعلى الرغم من الحصار على العراق، توصل البلَدان إلى اتفاق يباع بموجبه النفط الأسود الفائض عن الحاجة ومشتقات

أخرى ويُنقَل بواسطة شاحنات حوضية إلى تركيا، وتُستخدم أثمانها لسداد جزء من الديون المترتبة سابقًا لشركات تركية، وجزء آخر لشراء بضائع وخدمات تركية كان لها فوائدها على الكثير من المؤسسات العراقية والشركات التركية وبالتالي على مستوى العلاقات الاقتصادية بين البلدين وزيادة ميزان التبادل التجاري بينهما.

- في مجال آخر لتوثيق العلاقات الاقتصادية، رُبطت شبكات الكهرباء في كلا البلدين عام ١٩٨٩ لغرض نقلها خلال فترات الذروة. وعلى الرغم من أن الربط كان قائمًا، إلا أنه لم يُستخدم فعليًا إلا بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وحصول نقص كبير في الإنتاج العراقي. وما زالت تركيا حتى يومنا هذا تُجهّز العراق بكميات محدودة من الكهرباء لسدّ النقص الكبير الذي يعاني منه في إنتاجها على الرغم من مرور أكثر من ثماني سنوات على الاحتلال وصرف مبالغ طائلة على مشاريع فاشلة.

- اعتمد العراق الموانئ التركية لنقل جزء كبير من البضائع والمواد التي كان يستوردها، ما ساعد في خلق حركة قوية للموانئ التركية ووسائط النقل وعشرات الألوف من الأتراك من سائقين ومهنيين وغيرهم في مجال نقل البضائع من خلال آلاف الشاحنات من العراق إلى تركيا أو لنقل البضائع من الموانئ والمصانع التركية إلى العراق.

كانت للعلاقات النفطية آثارها الإيجابية على العلاقات بين البلدين، بحيث إن مدياتها شملت الفترة الحالية بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣. كانت تركيا من خلال شركة النفط التركية قد سعت خلال التسعينيات إلى الاستفادة من علاقاتها المتميزة بالحصول على أحد عقود تطوير حقول نفطية، وجرت مباحثات مكثفة، إلا أنها توقفت بعد الاحتلال ثم عاودت تركيا محاولاتها التأهل والمشاركة في جولات التراخيص الثانية والثالثة التي أعلنتها وزارة النفط العراقية في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وأفلحت بالمشاركة مع شركاء لها، في الحصول على ثلاثة عقود للنفط والغاز شملت حقول بدرة للنفط وحقلي السيبة وعكاز للغاز، التي هي قيد التنفيذ الآن.

خلاصة

كان النفط الهاجس الأكبر في تحديد العلاقة العراقية ـ التركية منذ أيام الإمبراطورية العثمانية، فالتحالفات الغربية بعد الحرب العالمية الأولى، التي أدت إلى رسم خارطة جديدة للمنطقة وخلق كيانات عربية.

كان أنبوب النفط الخام، منذ الاتفاق المبدئي على إنشائه، لبنة في صرح العلاقات العراقية ـ التركية السياسية والاقتصادية، التي كان الجانبان يسعيان إلى تطويرها بحكم العلاقات التاريخية وعلاقات الجوار، ما ساعد في خلق الأجواء المناسبة وتنمية ميزان التبادل التجاري بنسب كبيرة، وفتح آفاق تعاون جديدة على مختلف الأصعدة. ودليلًا على دور النفط، عُهد إلى وزير النفط العراقي بحكم منصبه ترؤس الجانب العراقي في اللجنة الوزارية المشكلة بين البلدين بموجب اتفاقيات التعاون الفني والاقتصادي والثقافي، وكانت أعمالها تُتوَّج بإنجازات مستمرة على صعيد زيادة معدلات تصدير النفط العراقي إلى الأسواق العالمية، وزيادة اعتماد تركيا على النفط العراقي، وفي بعض الأحيان مشتقات نفطية محددة. كما تضاعف عدّة مرات حجم السلع والخدمات وعقود المقاولات من الجانب التركي إلى العراق، بحيث بلغ حجم التبادل التجاري عدّة مليارات من الدولارات وزاد اعتماد العراق على تركيا اقتصاديًا خصوصًا في خلال فترة الحرب مع إيران.

الفصل الثامن

مشروع الغاز العربي بوصفه بنية ارتكازية لعلاقات عربية ـ تركية

عمرو كمال حمودة

نشطت تجارة الغاز سواء عبر خطوط أنابيب أو مسالًا بواسطة الناقلات، خلال العقود الثلاثة الماضية بصورة واسعة، حيث حققت تجارة الغاز العالمية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٨ نموًا يصل معدله إلى ٦,٤ في المئة في المتوسط، وقد أنعش ذلك مشروعات خطوط الأنابيب التي زادت بوتيرة سريعة لتلبية الحاجة والطلب على الغاز وقودًا للطاقة، خصوصًا في دول المجموعة الصناعية الغربية واليابان، حيث يصل معدل نمو الاستهلاك السنوى إلى نحو ١ في المئة[١].

من العوامل الرئيسية لنمو تجارة الغاز بواسطة شبكات خطوط الأنابيب، ظهور فكر اقتصادي ارتبط بظاهرة «العولمة»، مؤداه الربط بين الدول اقتصاديًا في الأساس، لإيجاد شبكة من المصالح المشتركة تمثّل أرضية للتعاون وتحقيق السلام؛ وكان من أبرز المجالات التي مورس فيها هذا الفكر، مجال الطاقة.

(١) حسين عبد الله، «الغاز الطبيعي والطاقة النووية والتغير المناخي من منظور اقتصادي،» كراسات مستقبلية (المكتبة الأكاديمية، القاهرة) (٢٠١١).

وقد أشارت مؤسسة سيديغاس (Cedigas) الفرنسية إلى الانتعاش الملحوظ في حجم التجارة العالمية للغاز الطبيعي بواسطة خطوط الأنابيب، حيث ارتفعت بنسبة ٤,٢ في المئة لتسجل نحو ٧١٠ مليارات متر مكعب، وهي زيادة مبشرة[٢].

ومن مميزات الغاز الطبيعي أنه وقود مثالي من الناحية البيئية، مساهمته ضئيلة في تلويث البيئة، ويُعَدُّ من أنظف أنواع الوقود، وله خاصية سرعة الاشتعال، ولا يحتاج إلى عمليات تحويلية قبيل استخدامه مثلما يحدث مع الزيت الخام.

ويتفوّق الغاز الطبيعي أيضًا من حيث «كفاءة» الاستخدام على كل من الفحم والزيت الخام في توليد الكهرباء، إذ يستعمل وقودًا في الدورة المركّبة التي يمكن باستخدامها رفع قدرة وإمكانات التوليد بما يزيد على الثلث، ناهيك باستخدام الغاز الطبيعي وقودًا لتشغيل المركبات السائرة، إضافة إلى أنه يساهم أيضًا في الصناعات البتروكيميائية بصفته مادة خام، ومنها الأسمدة على سبيل المثال[٣].

عقب توقيع اتفاقية غزة ـ أريحا عام ١٩٩٣، طُرح على الساحة الدولية والإقليمية ما سُمّي «مشروع السلام في الشرق الأوسط» وفي مسمى آخر «السوق الشرق الأوسطية»، وكان الهدف الأساسي إدماج إسرائيل في اقتصاد المنطقة العربية، وربط الدولة الصهيونية بروابط اقتصادية مع جاراتها أولًا، ثم مع بقية الدول الأعضاء في الجامعة العربية.

بناء على ذلك، ظهر مشروع ضخم على الساحة آنذاك، سُمّيَ مشروع «السلام لغاز الشرق الأوسط»؛ تقدمت به ثلاث شركات عالمية في الصناعة النفطية، هي: أموكو الأميركية، إيني الإيطالية، بكتل الأميركية، وكان المتحدث الرسمي باسم هذه الشركات السنيور موسكاتو، رئيس شركة إيني.

---

(٢) *PetroStrategies Review* (Paris) (25 May 2009).

(٣) عبد الله، المصدر نفسه.

الشكل الرقم (٨ ـ ١)

خط أنابيب الغاز العربي



المصدر: <http://www.marefa.org/index.php/%D9%85%D9%84%D9%81:Arabgaspipeline1.gif>.

يتلخص المشروع في خط أنابيب ضخم يبدأ من الجزائر ويرتبط بليبيا ثم مصر ويتجه إلى فلسطين وإسرائيل والأردن ثم سورية ولبنان ويتجه بعد ذلك إلى تركيا ومنها إلى تغذية دول وسط أوروبا وشرقها بالغاز؛ وقد تبنت الحكومة الأميركية والاتحاد الأوروبي هذا المشروع الضخم[٤].

إلا أن المشروع اصطدم بعدد من الصعوبات:

ـ حجم رأس المال الكبير المطلوب.

ـ المفاوضات الشاقة لتُجمع الدول العربية عليه.

ـ عدم حسم قضية إنشاء الدولة الفلسطينية واستمرار النزاع مع إسرائيل في شأنها.

---

(٤) مجلة **البترول** المصرية (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦)، ص ٦ ـ ٧.

- رفض بعض الدول العربية الاشتراك مع إسرائيل في مشروع استراتيجي كبير يفرض وجودها عليهم في التخطيط له وإدارته معهم.

كانت النتيجة النهائية توقف المشروع، وتجمّدت الدراسات الفنية والمفاوضات مع المصارف الدولية في شأنه.

أولًا: شراء الغاز من مصر

١ ـ الأردن يطلب شراء الغاز من مصر

كان الأردن قد اتجه في الفترة نفسها إلى إدخال الغاز الطبيعي في منظومة الطاقة لديه لتشغيل محطات الكهرباء وتغذية صناعاتها من الأسمنت والأسمدة والبتروكيميائيات، وسلّم الحكومة المصرية توقعات استهلاكه من الغاز لمدة ١٥ عامًا بدءًا من عام ٢٠٠٠ بمتوسط قدره ٢٤٠ مليون متر مكعب يوميًا، يتزايد بمعدل سنوي يبلغ نحو ٤ في المئة.

٢ ـ إسرائيل تخطط لشراء الغاز من مصر

وكانت إسرائيل قد وضعت تصورًا منذ عام ١٩٨٩ لاستهلاكاتها من الغاز لمدة ٢٥ عامًا على أساس استهلاك يومي قدره ٢٤٠ مليون قدم مكعب، ودارت مفاوضات بينها وبين الحكومة المصرية لتموينها بالغاز الطبيعي المصري وبواسطة خط أنابيب.

وعلى صعيد تلك التطورات، بدأت وزارة البترول تضع تصوّرات أولية لإنشاء محطة تدفيع للغاز يلحق بها خطّا أنابيب، تكون البداية من مدينة بور سعيد المصرية[(٥)]؛ يذهب الخط **الأول** إلى الأردن بطول ٤٢٠كم، **والثاني** إلى إسرائيل بطول ٢٢٩كم.

وقد استمرّت المفاوضات والدراسات الهندسية مدة أربع سنوات، تبلورت خلالها رؤى حكومتين عربيتين أخريين طالبتا باستيراد الغاز المصري، وهما لبنان ثم سورية، وكان لرئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري

---

(٥) عمرو كمال حمودة، «حصاد الطاقة لمعاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل،» **الأهالي**، ٢٨/ ٢٠٠٧/٣، ص ١٦.

دور فعّال في تشجيع القاهرة على إنشاء مشروع خط الغاز العربي ليضمّ الأردن ولبنان وسورية، ثم الربط مع تركيا لتغذيتها بإمدادات الغاز من الدول العربية، وبعدها الامتداد بالشبكة لتغذية دول وسط أوروبا وشرقها.

وفقًا لهذه الآراء، وقّع وزراء النفط والطاقة في كل من مصر ولبنان وسورية والأردن في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ مذكّرة تفاهم لنقل الغاز الطبيعي المصري وتصديره إلى سورية ولبنان والأردن ثم تركيا وأوروبا[٦].

وسيُسهّل المشروع وصول الغاز إلى الدول التي تفتقر إلى موارد من الغاز الطبيعي بشكل اقتصادي وقتئذٍ مثل سورية، التي تنتظر إلى حين اتضاح صورة الاكتشافات الواعدة لديها، ما يمكّنها من تغذية مشروع الغاز العربي بالغاز السوري وضخّه إلى تركيا (كانت تجري مفاوضات منذ ١٩٩٩ بين مصر وتركيا لإمداد الأخيرة بالغاز المصري بواسطة عدّة بدائل سنذكرها لاحقًا في مكان آخر)؛ كما سيساهم إضافة إلى ذلك، في تحقيق رسوم من عوائد مرور خطوط الأنابيب عبر هذه الدول.

ثانيًا: تكوين المشروع

يصل طول مشروع خط أنابيب الغاز العربي إلى ١٢٠٠كم وتصل تكلفته إلى نحو ١,٢ مليار دولار ويقوم على نقل نحو ١٠ مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويًا.

١ ـ مراحله

المرحلة الأولى

تمتدّ من مدينة العريش المصرية في شمال سيناء إلى ميناء العقبة في جنوب الأردن، أُنجِزَ هذا الجزء عام ٢٠٠٣، وتصل سعته السنوية إلى ١,١ مليار متر مكعب، ويبلغ طول الخط فيه إلى ٢٦٤كم. وصلت تكاليف المرحلة الأولى إلى ٢٢٠ مليون دولار قرضًا تمويليًا من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

---

(٦) مجلة البترول المصرية (شباط/فبراير ٢٠٠١)، ص ٦.

المرحلة الثانية

تمتد من ميناء العقبة حتى مدينة الرحاب الأردنيين على مقربة من الحدود السورية وبطول قدره ٣٩٠كم وبتكلفة قدرها ٣٠٠ مليون دولار، وقد أُنجِزَت هذه المرحلة عام ٢٠٠٥.

المرحلة الثالثة

تبدأ من الحدود الأردنية ـ السورية متجهة شمالًا إلى مدينة حمص في سورية ثم غربًا إلى طرابلس في لبنان ثم شمالًا نحو الحدود السورية ـ التركية، وقد أُنجِزَت عام ٢٠٠٩[٧].

٢ ـ تلك كانت المراحل الثلاث التي اتُفق عليها بين أطراف مشروع خط أنابيب الغاز العربي (مصر وسورية والأردن ولبنان) وقد اتفق الجميع على إنشاء الهيئة العربية للغاز من أجل التنسيق بين الشركات المسؤولة عن إنشاء المشروع وتملُّكه وتشغيله، وكذلك مراقبة أداء عمليات التشغيل على طول مسار الخط لدى الشركات الناقلة، وإجراء الدراسات الفنية لزيادة طاقة التصدير، والدراسات التسويقية لاستهلاك الغاز الطبيعي وأسعاره لدى دول المشروع، وكذلك المراجعه الدورية لتعرِفة نقل الغاز المار للتصدير؛ وحُدِّدت مدينة بيروت مقرًا لهذه الهيئة.

إضافة إلى ما تقدم، أنشئت الشركة العربية لنقل وتسويق الغاز بمساهمة من جميع الأطراف، بحيث تتولى نقل الغاز المصري والسوري الجاهز للتصدير وتسويقه، كما تتحمل مسؤولية المساهمة في تمويل خطوط الأنابيب أو أجزاء منها وإنشائها وإدارتها وتشغيلها وصيانتها[٨].

ثالثًا: تطورات امتداد خط الأنابيب العربي للغاز

عام ٢٠٠٦ اتفقت مصر والأردن وسورية مع تركيا ورومانيا على الارتباط بخط أنابيب الغاز العربي توطئة للربط مع القارة الأوروبية، كما جرت مباحثات بين مصر ولبنان وقبرص لتوصيل الغاز من خلال المشروع

(٧) جريدة شباب دمياط، ومنبر الرأي، ٨/ ٢/ ٢٠١١.

(٨) <http://manbara.rai.com/?q=mode/85216/print>.

العربي إلى قبرص عبر لبنان من خلال أنبوب بحري، وقد تأخر التنفيذ لأسباب سياسية في شرق البحر المتوسط.

وفي ٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨، وقّعت تركيا وسورية اتفاقية لإنشاء خط أنابيب موصول بالخط العربي من حلب في سورية إلى كيليس في تركيا، بطول قدره ٦٣كم. وقد وقّعت شركة «ستروى ترانس جاز» عقدًا قيمته ٧١ مليون دولار لإنشاء الوصلة المنتظر الانتهاء منها خلال عام ٢٠١١، وسوف يتفرع عن هذا الخط فرعان: **الأول** لتغذية الشبكة الداخلية في تركيا، **والثاني** للارتباط بخطّ أنابيب «نابوكو» الأوروبي[٩].

وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وافقت الدول الأربع الموقعة على اتفاقية إنشاء خط الغاز العربي على قبول طلب العراق الانضمام إلى اتفاقية الخط والاستفادة من تسهيلات التصدير التي يوفرها عند وصول الخط إلى تركيا عام ٢٠٠٦، تمهيدًا لربطه بالشبكة الأوروبية من خلال مشروع «نابوكو».

وعقب الموافقة، عقد اجتماع بين ممثلي الدول الخمس ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية لشؤون الطاقة والنقل لويولا دو بالاثيو، بحضور ممثلي بنك الاستثمار الأوروبي في القاهرة لدفع برامج ومراحل العمل في مشروع الربط مع الشبكة الأوروبية في وقت سريع. وعقب الاجتماع، أكد ثامر الغضبان وزير النفط العراقي آنذاك أن العراق سيدعم المشروع العربي بالاحتياطيات الكبيرة من الغاز الطبيعي الموجودة في العراق وتموين إمدادات خط الأنابيب المتجه إلى تركيا إضافة إلى الوصلة السورية إلى ميناء سيهان التركي[١٠].

رابعًا: أهداف خط الغاز العربي ونظرته المستقبلية

ـ تمكّنَ هذا المشروع من تحقيق عدة أهداف على مستوى الوحدة الاقتصادية بين عدد من الدول عربية.

ـ حقق عائدًا من النقد الأجنبي للدول المصدّرة للغاز، ومنها مصر وسورية.

(٩) مجلة البترول المصرية (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ٣٠ ـ ٣١.

(١٠) جريدة شباب دمياط.

ـ حصلت بفضله كل دولة من الدول التي يمرّ بها خط الأنابيب على عائد مقابل نقل الغاز إلى الدول المستهلكة.

ـ يدعم الخط التعاون العربي في مجال الصناعة، وذلك بتوفير الطاقة اللازمة لحاجة النمو الاقتصادي في الدول العربية التي يتراجع فيها إنتاج الطاقة، ومنها الأردن ولبنان.

ـ رُبط خط الأنابيب بتركيا للانطلاق بعد ذلك نحو الربط بالشبكة الأوروبية لمستهلكي الغاز في وسط أوروبا وشرقها.

خامسًا: الدور التركي في مشروعات الغاز الإقليمية... الطموحات والنجاحات

تركيا دولة مستوردة للطاقة، فهي تعتمد في ٦٥ في المئة من حاجاتها المتنوعة (نفط وغاز...) على الاستيراد.

وقد تضاعفت حاجاتها من الغاز من ٧ مليارات متر مكعب سنويًا عام ١٩٩٩، إلى ٦٠ مليار متر مكعب في ٢٠١٠.

وتتوزع حاجاتها من الغاز بالنسبة إلى القطاعات المختلفة على النحو التالي:

٥٢ في المئة لإنتاج الكهرباء.

٤٢ في المئة لقطاعَي المنازل والمصانع.

٦ في المئة لقطاع الأسمدة الكيميائية.

وقد وضعت وزارة الطاقة التركية تصورها على الاعتماد على الغاز، حيث تقع تركيا في جوار عدد من الدول المنتجة له، وتستفيد من موقعها الاستراتيجي المتميز في تموين حاجاتها، وفي أداء دور المعبر بين منتجي الغاز، ومستهلكيه في أوروبا.

في ظل هذه الرؤية، سعت تركيا إلى تكوين شبكة من خطوط الأنابيب المتنوعة المصادر، بعضها وصل إلى درجة من النجاح والبعض الآخر تعثّر، ومن الأهمية استعراض تلك المشروعات لانعكاسها على العلاقة بالمشروع العربي للغاز.

تعاقدت شركة خطوط الأنابيب التركية الحكومية (بوتاش) مع وزارة النفط الإيرانية عام ١٩٩٨ لشراء الغاز الإيراني بما قيمته ٢٣ مليار دولار، ولمدة ٢٣ عامًا، وذلك بواسطة خط أنابيب يبدأ من مدينة تبريز الإيرانية إلى مدينة الدورور التركية التي تبعد من الحدود الإيرانية نحو ٢٧٠كم.

من خلال هذا الخط، ستحصل تركيا على ٣ مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي، وهذا المشروع يوفر لتركيا ٣٠ في المئة من قيمة النولون المدفوع لنقل الغاز مسالًا على ناقلات.

وقّعت تركيا اتفاقية مع شركة غاز بروم الروسية لبناء خط أنابيب تحت سطح البحر لنقل الغاز الطبيعي الروسي إلى تركيا، يقضي بأن تحصل تركيا على ٨ مليارات متر مكعب سنويًا قابلة للزيادة إلى ١٦ مليار متر مكعب اعتبارًا من عام ٢٠٠٣. طول خط الأنابيب ٣٦٠كم، وتُقدَّر تكلفته بنحو ٣,٣ مليارات دولار، ويبدأ من مدينة إيزوبيلنوي في جنوب روسيا حتى ميناء سمسون التركي.

وقّعت تركيا عام ١٩٩٩ مذكّرة تفاهم للتفاوض الجدّي في شأن بناء خط أنابيب مشترك مع العراق بطاقة ضخ سنوية قدرها ١٠ مليارات متر مكعب، كما وقّعت مذكّرة تفاهم مع مصر منذ عام ١٩٩٨ للحصول على الغاز المصري عبر المشروع العربي للغاز، عندما تصل الأنابيب إلى سورية[١١].

إضافة إلى ذلك، حصلت اتصالات مطوّلة بين تركيا وإسرائيل منذ عام ١٩٩٨ بهدف التعاون بين الجانبين في تجارة الغاز، عبر الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للدولتين في جنوب البحر المتوسط وغربه.

أرادت إسرائيل تشجيع الجانب التركي على إقامة أنبوب مشترك لنقل الغاز الطبيعي من تحت سطح البحر أو تسييل الغاز ونقله عبر ناقلات بين البلدين، وكانت استراتيجية أرييل شارون وزير البنية التحتية الإسرائيلية وقتئذٍ، إنشاء محطة لتجميع الغاز الآتي من قطر وسلطنة عُمان واليمن وربما

---

(١١) الحياة، ٢٦/٩/٢٠٠٤.

المملكة العربية السعودية مستقبلًا، في محطة في ميناء العقبة الأردني وميناء إيلات الإسرائيلي، قبل أن يُنقل الغاز عبر أنبوب حتى ميناء عسقلان ومنه إلى تركيا لتغذية الشبكة الأوروبية.

وعلى العكس، يمكن أن ينقل الأنبوب التركي غازات روسية وأخرى من المناطق الواعدة في تركمانستان وأذربيجان إلى إسرائيل، ومنها يُنقل الغاز عبر ناقلات إلى دول إفريقية في شرق إفريقيا وجنوبها؛ وقد بذل أرييل شارون جهدًا كبيرًا لإقناع القطريين من خلال شركة إنرون الأميركية التي كانت تستأثر باستخراج جانب كبير من الغاز القطري، لتنفيذ مشروع نقل الغاز القطري إلى تركيا عبر إسرائيل.

ونجحت الترتيبات وأثمرت، حينما طار الرئيس التركي الأسبق سليمان ديميريل إلى الدوحة في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٩ لبحث تصدير الغاز القطري إلى تركيا، واشتركت شركة رأس غاز القطرية في محادثات مع شركة بوتاش التركية لبحث تفاصيل تزويد الجانب التركي بالغاز القطري[١٢].

لكن التعاون التركي ـ الإسرائيلي في مجال نقل وتجارة الغاز الطبيعي اصطدم برفض حكومة نجم الدين أربكان، رئيس الوزراء التركي الراحل، وبالمقاومة من جانب مصر وأصحاب مشروع خط الغاز العربي، وفتحهم حوارًا موازيًا مع الأتراك لحثهم على التعاون المباشر مع المشروع العربي.

وقد تطورت الاتصالات والعلاقات المصرية ـ التركية خصوصًا في ظل حكومة حزب رجب طيب أردوغان، ووُقِّعت اتفاقية جدية في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤ بين مصر وتركيا، لتصدير الغاز الطبيعي المصري إلى تركيا وتحويلها إلى «مركز أساسي لعبور الغاز إلى أوروبا»[١٣]. وجاءت الاتفاقية متزامنة مع إعلان تركيا توقيعها اتفاقية مع جارتها اليونان

---

(١٢) مجلة البترول المصرية (نيسان/أبريل ١٩٩٩)، ص ٤ ـ ٥.

(١٣) عمرو كمال حمودة، «الغاز في قلب التعاون التركي ـ الإسرائيلي،» الخليج (أبو ظبي)، ١٠/٥/١٩٩٩.

لتزويدها بالغاز عبر خط أنابيب مع ربطه بخط الأنابيب العربي في إطار شبكة خط نابوكو.

وأفاد وزير الطاقة التركي آنذاك حلمي غولر عقب توقيع الاتفاقية مع مصر، أن تركيا وإن كانت تستورد ٦٠ في المئة من حاجاتها من روسيا و١٧ في المئة من حاجاتها من إيران، فإن ربطها مع خط الغاز العربي يمثّل استكمالًا ضروريًا لبقية حاجاتها هي نفسها من الغاز الطبيعي.

سادسًا: تصورات إسرائيل لدورها في غاز الشرق الأوسط

تجدر بنا الإطلالة على التصورات الإسرائيلية للحصول على جزء من «كعكة» الغاز في الشرق الأوسط؛ فإسرائيل ترى أن موقعها في فلسطين المحتلة يعطيها ميزة استراتيجية لتكون مركز تجميع الغاز وتسويقه، إضافة إلى تموين محطات الكهرباء بالغاز بديلًا من المازوت والفحم. لذلك طرحت المشروعات الآتية:

- طرحت إسرائيل هذا المشروع (Transgas) على مصر منذ عام ١٩٨٩ بعد دراسة أجراها حاييم بن شاهار، تقوم على تجميع الغازات من حقول شمال الدلتا، على أن يبدأ خط أنبوب الغاز من مدينة بور فؤاد، ثم شمال سيناء حتى مستوطنة كريم شالوم ثم يأخذ خطًا فرعيًا إلى مدينة بئر السبع لتغذية محطات الكهرباء وتشغيل المصانع في مستوطنتي روش بينا وناحال بيكا في صحراء النقب، وهما مستوطنتان يمولهما الصندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية، وتضمّان يهودًا من الصومال وإثيوبيا واليمن، ثم يتجه خط الأنابيب إلى مدينة أشدود بطول ٧٠ كم لتموين محطة الكهرباء هناك، ثم يتجه إلى شمال غزة لتموين محطة كهرباء الزيتم.

تكلفة المشروع كانت في البداية ١٥٠ مليون دولار، ثم ارتفعت إلى ٣٠٠ مليون دولار، ووصلت حاليًا إلى ما بين ٤٣٠ و٥٠٠ مليون دولار.

تحصل إسرائيل بوساطة الخط المصري على ٢٥٠ مليون قدم مكعب يوميًا، وقد صمم الجانب الإسرائيلي على ألا يعبر الخط أي أراضٍ تحت إشراف السلطة الفلسطينية، بل يجب أن يصل خط الأنابيب أولًا إلى الكيان الصهيوني، ومنه يعبر إلى أراضٍ تحت الإشراف الفلسطيني. وضغطت

الحكومة الإسرائيلية كثيرًا لإتمام اتفاقية المشروع الذي يستهدف أيضًا تموين مصانع الأسمدة لإنتاج السماد النيتروجيني العالي الجودة والمطلوب في الأسواق الأوروبية[١٤].

ـ تحدثت وسائل إعلام مختلفة عن مباحثات سرية منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي بين الإسرائيليين والقطريين في شأن مشروع ضخم لنقل الغاز المسال من قطر بواسطة الناقلات، ثم إفراغه في منطقة العقبة إيلات ثم نقله عبر خط أنابيب ضخم إلى البحر الأبيض المتوسّط ومنه إلى أوروبا.

وكان للأميركيين دور كبير في بلورة هذا المشروع المتعدد الأبعاد، وتولى جيمس بيكر وزير الخارجية الأميركي السابق دور الوسيط بين شركة إنرون (Enron) التي تستخرج الغاز، والجانب القطري، والجانب الإسرائيلي، مع الجانب الأردني؛ لأن للأردن دورًا مهمًا في المشروع.

ويمكن أن يتطور المشروع في حالة إقرار السلام النهائي في المنطقة، ليُنشأ أنبوب يخترق العربية السعودية حتى العقبة/إيلات، وسوف يقام مشروع ضخم في العقبة في الأردن لاستقبال الغاز المسال من السفن، ثم ضخها عبر الخط الإسرائيلي.

تبلغ تكلفة محطة التجميع ٣٠٠ مليون دولار، وسوف تستفيد إسرائيل أيضًا بحصولها على كمية سنوية من الغاز لتموين محطات الكهرباء لديها، وقد تقنن هذا الوضع باتفاقية أخرى لمدة خمسة وعشرين عامًا بين قطر وإسرائيل وشركة إنرون الأميركية لتأسيس شركة وادي عربة للطاقة، لإقامة محطة توليد كهرباء في العقبة وغيرها.

كما تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع القطري ـ الإسرائيلي للغاز ٤ مليارات دولار، واختيرت بالفعل شركتا دانكنر وماشاف الإسرائيليتان لتركيب خط الأنابيب من العقبة حتى عسقلان.

وكانت الأفكار الإسرائيلية قد صيغت على هيئة مشروع مع شركة

(١٤) مجلة البترول المصرية (نيسان/أبريل ٢٠٠٤).

إنرون الأميركية لبيع الغاز القطري إلى إسرائيل وذلك خلال الأعوام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٦، وكان الطرح وقتها مقترنًا بمشروعات التعاون الإقليمي التي طُرحت برعاية أميركية وأوروبية عام ١٩٩٥ في المنتدى الاقتصادي في الدوحة. وللحقيقة، لم يُكتب النجاح للمشروع وتوقّفت العلاقات منذ ذلك الوقت في مجال إمدادات الغاز الطبيعي[*].

وحصلت مفاوضات بين هيئة الطاقة الإسرائيلية وشركة بوتاش التركية، وهي الهيئة الحكومية لخطوط أنابيب الغاز، لإقامة أنبوب من الغاز يبدأ من روسيا ويخترق ست مدن تركية بطول ١٤٠٠ كم، ثم يعبر الغاز إلى إسرائيل بواسطة ناقلات أو يُربط بالخط المصري ـ الإسرائيلي، الذي ينطلق عبر لبنان وسورية وتركيا.

تصل تكلفة المشروع إلى ٣ مليارات وأربعمئة مليون دولار، وقد تعثّرت المفاوضات بسبب حكومة نجم الدين أربكان آنذاك.

وتشير التوقعات إلى أن إسرائيل ترغب في ربط الغاز الذي ظهر حديثًا في منطقة تبوك في السعودية بخط أنابيب طوله ١٠٠ كم، ليرتبط بمحطة التجميع في العقبة. كما أن هناك مشروعًا إسرائيليًا آخر للتفاوض مع اليمن عبر أطراف ثلاثة لإقناع اليمن بإمرار الغاز الذي ظهر حديثًا لديه، عبر محطة التجميع الإسرائيلية ومنها إلى أوروبا، وكان الاحتياطي اليمني قد وصل إلى ١٣ تريليون قدم مكعب، والحكومة اليمنية في صدد إقرار مشروع لتسييل الغاز مع شركة توتال الفرنسية، بتكلفة استثمارية قدرها ٥ مليارات دولار؛ وبهذا الشكل يتعزز الدور الإسرائيلي في نقل الغاز وتجارته في المنطقة[١٥].

لكن تلك التصورات الإسرائيلية فشلت في التحقق نتيجة نجاح مشروع خطّ الغاز العربي على أرض الواقع وتمسُّك الدول المشاركة فيه إضافة إلى

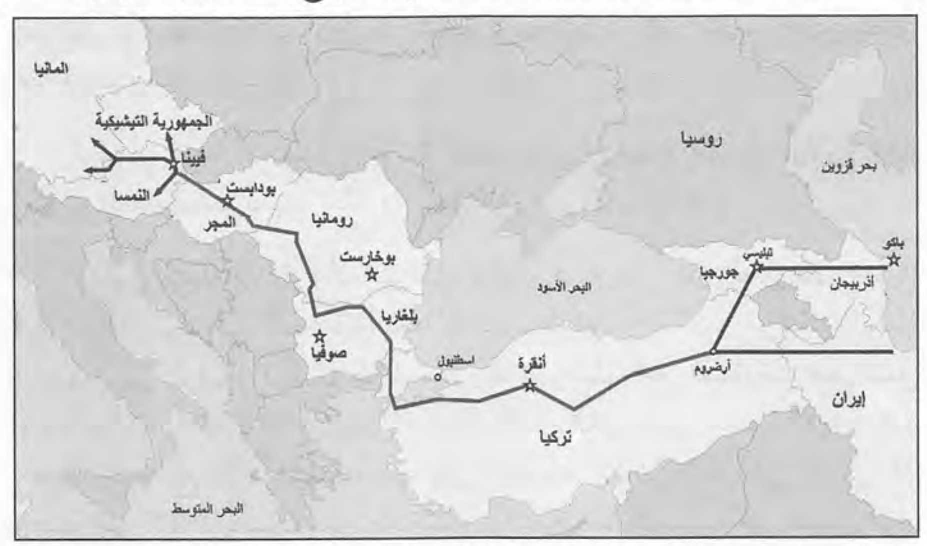
(*) نفى د. إبراهيم الإبراهيم، نائب رئيس مجلس إدارة «راس غاز» القطرية المعنية بتصدير الغاز القطري إلى الخارج وجود أي اتفاقيات لتصدير الغاز القطري إلى إسرائيل، خلال ترؤسه الجلسة الخاصة بالطاقة في هذا المؤتمر.

(١٥) استراتيجيات التعاون الإقليمي ـ رؤية إسرائيلية.

الدول العربية الراغبة في الاشتراك فيه مستقبلًا، تمسُّكًا استراتيجيًا به والإصرار على تنفيذ مراحله الواحدة تلو الأخرى ليصبح ركيزة للتعاون مع تركيا التي غيرت تمامًا بوصلة اتجاهها لتكون من ناحية أخرى بوابة لدفع الصادرات العربية من الغاز إلى أوروبا وسيصبح ذلك مؤكدًا من خلال مشروع نابوكو.

الشكل الرقم (٨ ـ ٢)

تركيا حلقة الوصل بين خط الغاز العربي ومشروع خط أنابيب نابوكو



المصدر: <http://www.marefa.org/index.php/%D9%85%D9%84%D9%81:Nabucco_Gas_Pipeline-en.svg>.

سابعًا: مشروع نابوكو

بدأ التفكير في تنفيذ مشروع خط أنابيب نابوكو عام ٢٠٠٢ بعدما انقطعت الواردات من الغاز الروسي لدول وسط أوروبا وشرقها ثم ألمانيا بسبب خلافات بين روسيا وأوكرانيا مرتين في شأن تعرفة الغاز.

عند ذلك، انتبهت دول الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة عدم البقاء تحت أسر الاحتكار الروسي لوارداتها من الغاز، فكان القرار على مستوى القمة

الأوروبية بطرح مشروع خط أنابيب بديلًا يتغذى من مصادر متنوعة من الغازات الطبيعية[16].

يصل طول خط نابوكو إلى ٣٣٠٠ كم، وتصل طاقة الضخ فيه إلى ٣١ مليار متر مكعب سنويًا، وهو يبدأ من أرضروم في تركيا إلى باو مكارتن أندرماش المركز الرئيسي للغاز الطبيعي في النمسا.

ويُنفَّذ المشروع على مرحلتين:

في **المرحلة الأولى** يُنفَّذ كامل مسار خط الأنابيب من تركيا حتى النمسا (من دون محطات ضواغط) وذلك خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤. ويسمح تنفيذ هذه المرحلة بمرور كميات من الغاز الطبيعي تصل إلى ١٣ مليار متر مكعب سنويًا.

أما في **المرحلة الثانية**، فتُركَّب محطات الضواغط على كامل مسار خط الأنابيب بما يسمح بوصول الخط إلى كامل طاقته المخططة أي ٣١ مليار متر مكعب سنويًا خلال الفترة ٢٠١٦ ـ ٢٠١٨[17].

ويعتمد الخط في إمداداته بالأساس على فائض الغازات الطبيعية في بحر قزوين وخصوصًا من تركمانستان التي تمتلك رابع احتياطي عالمي من الغاز. وسوف يُمرَّر خط أنابيب عبر بحر قزوين تحمل الغاز التركماني إلى أذربيجان حيث محطة سانكجال ومنه إلى أنبوب يصل إلى أرضروم في تركيا.

١ ـ وفي حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، نشأ كونسورسيوم من خمس شركات وقّعت بروتوكول إنشاء خط نابوكو: أو إم في (OMV) النمساوية، إم أو إل (MOL) المجرية، بولغارغاس (BULGARGAS) البلغارية، ترانسغاس (TRANSGAS) الرومانية، بوتاش (BUTASH) التركية؛ ثم انضمت إليها شركة آر دبليو إي (RWE) الألمانية في شباط/ فبراير ٢٠٠٨.

---

(١٦) أحمد السيد النجار [وآخرون]، **الاقتصاد العربي في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين**، إشراف محمود عبد الفضيل (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٨)، ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨.

(١٧) **مجلة البترول المصرية** (شباط/ فبراير ـ آذار/ مارس ٢٠٠٩).

وكانت المفوضية الأوروبية قد قدمت ٥٠ في المئة من تكاليف دراسة الجدوى الاقتصادية والدراسات التقنية والمالية، إذ إن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة هما الراعيان الرئيسيان للمشروع لإضعاف احتكار روسيا صادرات الغاز إلى أوروبا؛ لذلك تعُدّ روسيا مشروع نابوكو معاديًا لها، وتعمل بكل قوّة لإعاقة تنفيذه كما سنرى.

٢ ـ يواجه المشروع مشكلة عويصة، احتاجت إلى مفاوضات سياسية وقانونية شاقة لعلاجها، وهي مفهوم السيادة على بحر قزوين من جانب الدول المطلة عليه، وخصوصًا أن حجمًا ضخمًا من الغاز الطبيعي المملوك لهذه الدول يكمن في المناطق المشاطئه له. ويدور الخلاف القائم حول ما إذا كان المسطح المائي «بحرًا» ومن ثم تتقاسم الدول المحيطة به مياهه وثرواته بحسب طول شواطئها، أم أنه عبارة عن «بحيرة» يجري تقاسمها بالتساوي بين الدول المطلة عليها، لذلك نجد أن أذربيجان وتركمانستان تصرّان على أنه «بحر» وبالتالي فلا حق لأي دولة أخرى مطلة على البحر في حقول النفط والغاز على شواطئ هاتين الدولتين.

أما روسيا، فترى أن المسطح المائي في قزوين هو «بحيرة متجددة بمياه أنهار الفولغا» وغيره من المصادر المائية، وتعتمد روسيا في تأجيج الخلاف على سيطرتها العسكرية على البحر بأكمله، الأمر الذي يجعل من الصعوبة، لا تمديد خط الأنابيب للغاز عبر قزوين فحسب، بل أيضًا إمكان تطوير تركمانستان وأذربيجان حقول الغاز الطبيعي التي على سواحلهما[١٨].

٣ ـ من ناحية أخرى، عملت الحكومة الروسية على التفاوض مع تركمانستان وأذربيجان لشراء كمّيات كبيرة من الغاز الطبيعي لديهما بعقود طويلة الأجل، حتى تحرم دول مشروع نابوكو أكبر كمية ممكنة من غاز هاتين الدولتين.

وقد نجحت المفاوضات مع تركمانستان التي باعت معظم الغاز الموجود لديها إلى روسيا منذ عام ٢٠٠٤ ومدة الاتفاق ٢٥ عامًا، وتصل قيمة التعاقد إلى نحو ٢٠٠ مليار دولار، على أن تُسدَّد ٥٠ في المئة من

---

(١٨) <http://www.marefa.org>.

قيمتها نقدًا والباقي في صورة معدات نفطية روسية. وتأمل روسيا أن تصل وارادتها من الغاز التركماني إلى ٨٠ مليار متر مكعب عام ٢٠١٠، وصولاً إلى ٢ تريليون متر مكعب في نهاية فترة التعاقد. في المقابل، ارتبطت أذربيجان على معظم الغازات الموجودة لديها، وبالأخص في حقل شاه دينتز الذي تديره شركة بريتش بتروليوم، وذلك لتغذية خط أنابيب تركيا/ اليونان/ إيطاليا، ولن تتوافر كميات جديدة من حقول أذربيجان التي تجري تنميتها حاليًا، إلا عام ٢٠١٤، وهو ما يعني عامًا إضافيًا بعد افتتاح خط غاز نابوكو المقدّر له التشغيل عام ٢٠١٣.

إلى ذلك، دارت مفاوضات مع أوزبكستان لوجود مخزون من احتياطيات الغاز لديها بقدرة ١,٨ مليار متر مكعب، لكن تمكّنت روسيا من استباق الاتحاد الأوروبي ووقّعت عقدًا طويل الأجل (لمدة ١٠ سنوات) للحصول على كامل إنتاج أوزبكستان من الغاز[١٩].

٤ ـ وكان للحكومة التركية دور كبير ومؤثر لدعم مشروع خط أنابيب نابوكو، حيث استخدمت علاقتها السياسية الجيدة مع الدول المشاركة في خط الغاز العربي والدول العربية الخليجية المنتجة للغاز الطبيعي مثل قطر وسلطنة عُمان والعراق؛ كما استخدمت من جانب آخر علاقاتها الجيدة مع دول وسط آسيا (أذربيجان، تركمانستان، أوزبكستان)، إضافة إلى علاقاتها مع دولة روسيا الاتحادية. هكذا تحاول تركيا أن توظف وتستثمر موقعها الجغرافي ومكانتها السياسية في أن تكون مركزًا للطاقة بالنسبة إلى أوروبا وشرق المتوسط.

ومن خلال اتصالات الحكومة التركية مع الشركاء في خط الغاز العربي، توصل وزراء النفط والطاقة في مصر والأردن وسورية ولبنان في أثناء اجتماعهم في القاهرة في ٢٠٠٨/٩/٦ إلى الانطلاق لتطوير وإمداد خط أنابيب الغاز العربي وربطه بالشبكة الأوروبية؛ وقد نوقشت في الاجتماع أيضًا مسألة ربط حقول غرب العراق بالمشروع العربي[٢٠].

(١٩) مجلة البترول المصرية (حزيران/ يونيو ٢٠٠٣)، ص ٥١.

(٢٠) مجلة البترول المصرية (شباط/ فبراير ـ آذار/ مارس ٢٠٠٩)، ص ١٤ ـ ١٥.

وجرت مفاوضات في ما بعد بين الجانبين السوري والعراقي للتوصل إلى إجراءات وترتيبات فنية ومالية لنقل فائض الغاز العراقي من الحقول الغربية، ومنها حقل عكاس الذي يبلغ إجمالي احتياطياته نحو ٢٥٠ مليار متر مكعب، إلى سورية ليدخل في منظومة المشروع العربي لنقل الغاز[٢١].

٥ ـ تُوّجت الاتصالات والمفاوضات والدراسات الفنية والمالية والاقتصادية والقانونية لمشروع خط أنابيب نابوكو، بانعقاد مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات المشاركة في المشروع، وذلك يومي ٢٦ و٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ في مدينة بودابست المجرية، في أروقة البرلمان المجري ذات الطابع التاريخي الفخم. وكان معهم مجموعة الدول المؤهلة لتوفير إمدادات الغاز وهي أذربيجان وتركمانستان والعراق ومصر، كما أضيفت للمرة الأوى دولة كازاخستان.

وقد حَدد مؤتمر القمة بكل وضوح الالتزام القوي بتنفيذ المشروع رغمًا عن أي صعوبات قد تعترض طريقه، والالتزام الراسخ للأعضاء بتقوية التعاون المتبادل من أجل تهيئة الأوضاع السياسية والقانونية والمالية والاقتصادية لتحقيق نجاح المشروع وتوفير الاستثمارات اللازمة ونقل الخبرات وتبادلها ودعم التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي والجمهورية التركية من جانب، ودول منطقة بحر قزوين ومنطقة الشرق الأوسط من جانب آخر، بهدف خلق شراكة فعالة في مجال الطاقة.

وأكد المشاركون أهمية ضمان تطبيق نظام نقل للغاز واضح ويمتاز بالشفافية على أساس التكلفة على المدى طول خط أنبوب غاز نابوكو وأخذ اهتمامات دول العبور ومصالحها في الحسبان في ما يتعلق بإمدادات الغاز الطبيعي[٢٢].

٦ ـ أما في ما يتعلق بالصعوبات الحالية التي تواجه خط نابوكو ودور

(٢١) مجلة البترول المصرية (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨).

(٢٢) موقع جزايرس في ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٩ <http://www.djazairess.com/annahar/33007>.

تركيا وخط الغاز العربي في تذليلها، فإن حكومة روسيا الاتحادية لم تتوانَ عن وضع كل المعوقات الممكنة لإضعاف مشروع نابوكو وتعطيله، ومنها طرح بدائل روسية له، ومحاولة إضعاف الإمدادات إليه عبر الاتصال بالموردين الأساسيين من دول وسط آسيا والاتفاق معهم.

لذلك طلبت الشركات الست المنفذة للمشروع من كل الموردين تأكيد التزاماتهم بالكميات والمواعيد وذلك بنهاية شهر آذار/ مارس ٢٠١١، لأنه وَفقًا لذلك البرنامج سيُتفق على حقوق المرور في الدول التي يعبرها خط الأنابيب.

ولم يؤكَّد حتى الآن سوى إمداد الخط بنحو ١٦ مليار متر مكعب من أذربيجان، منها ٦ مليارات متر مكعب ستحصل عليها تركيا لحاجاتها الداخلية، كما أن هناك اتفاقية مع تركمانستان لإمداد خط الأنابيب بنحو ١١ مليار متر مكعب، إلا أن تأكيد هذه الكمّية لم يحصل[٢٣]. ولا تزال الاتفاقيات غامضة مع الجانب العراقي، فمن المفترض أن العراق سيمدّ خط نابكو بالغاز من منفذين:

المنفذ **الأول** من الحقول المحيطة ببغداد ستتصل بخط أنابيب الغاز العربي، لكن إلى الآن لم تُجَهَّز البنية التحتية لذلك.

والمنفذ **الثاني** سيكون من إقليم كردستان العراق، الذي يمكنه وحده إمداد خط نابوكو بنحو ٢٠ مليار متر مكعب سنويًا (بالتدريج لا مرة واحدة).

إلا أن الجدل كان كبيرًا بين السلطة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان على من له حق الولاية والتصرف بالغاز في باطن أراضي إقليم كردستان بعدما وقعت شركة آر دبليو إي (RWE) الألمانية أحد المشاركين في كونسورسيوم خط أنابيب نابوكو، على شراء غاز من كردستان مباشرة لإمداد خط الأنابيب به[٢٤].

(٢٣) مجلة البترول المصرية (شباط/ فبراير ـ آذار/ مارس ٢٠٠٩).

(٢٤) *Financial Times*, 7/2/2011.

وتشير الأنباء إلى حصول تفاهمات حديثًا بين الحكومة المركزية في العراق ومسؤولي إقليم كردستان على تقاسم ناتج بيع إمدادات الغاز إلى مشروع نابوكو.

على صعيد آخر، تفاوضت الحكومة المصرية مع حكومة دولة أذربيجان في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ لبحث إمكان ربط الغاز الطبيعي الأذربيجاني بمشروع خط الغاز العربي عبر نابوكو مباشرة. وكان المقابل الذي تفاوضت القاهرة في شأنه هو إسالة جزء من الغاز الأذربيجاني عبر مشروعات الإسالة المصرية في دمياط وإدكو. وقد ذكرت مصادر من إدارة مشروع نابوكو، أن وجود مصر ممثلة لخط الغاز العربي ووجود تركيا في منظومة مشروع نابوكو يُعَدّان ضمانة مهمة لنجاح المشروع[٢٥].

تأكيدًا لهذه الضمانة، كان مشروع نابوكو على اتصال بالحكومة الإيرانية، التي لديها احتياطي كبير من الغازات ويمكنها تموين جزء من إمداداته؛ لكن تطبيق العقوبات الدولية على إيران وعدم موافقة الولايات المتحدة على إمدادات الغاز، أعاقا تموين خط الأنابيب بالغاز الطبيعي الإيراني، على الرغم من الوساطة التركية التي قام بها رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في هذا السبيل، ولم ترحب بها الولايات المتحدة الأميركية.

أرادت الحكومة التركية المساهمة في دفع الأمور إلى الأمام، بإعلانها في شباط/ فبراير ٢٠١١، عزمها على الإسراع في تنفيذ خط الأنابيب الواصل مع العراق والاستعاضة عن تأجيل «الوصلة» مع إيران إلى البحث عن طرف عربي يمكنه تموين مشروع نابوكو من خلال خط الغاز العربي. وكان أن بدأت مفاوضات مع قطر، على أساس تمديد خط أنابيب العراق للربط مع مشروع نابوكو، لكن الأوضاع الأمنية القلقة في العراق ما زالت تؤجل تنفيذ هذه الوصلة الشديدة الأهمية[٢٦].

---

(٢٥) <http://www.marefa.org>.

(٢٦) الشرق الأوسط، ١٢/ ٧/ ٢٠١٠.

كان خط أنابيب نابوكو يواجه صعوبات في الوقت الراهن، وربما ساهم فيها أكثر الركود الاقتصادي العالمي، ما أدى إلى ضعف الطلب موقتًا على الغاز الطبيعي، إلا أن مشروع نابوكو في رؤية الاتحاد الأوروبي، ليس مجرد خط أنابيب من الصلب، صمام أمان من تقلّبات العلاقة مع روسيا الاتحادية وضرورة تنويع مصادر الطاقة، وعنوان للتضامن الأوروبي في مسألة الطاقة، ووسيلة جيدة لتقوية العلاقات مع تركيا على الرغم من الصعوبات التي فرضتها الدول الأوروبية لعدم إدماج تركيا في منظومة الاتحاد الأوروبي[٢٧].

ثامنًا: من مشروع خط أنابيب الغاز العربي إلى الشبكة العربية للغاز

أصبح مشروع خط الغاز العربي محورًا أساسيًا للتعاون مع أوروبا في مجال الطاقة، خصوصًا مع تحقيق أهدافه خلال السنوات الماضية، بتنفيذ مراحله المختلفة، وللربط مع تركيا تمهيدًا للاتصال بخط أنابيب نابوكو لتغذية وسط القارة الأوروبية وشرقها بالغاز العربي.

فالدور التركي يُعدّ عنصر الربط الفعال في تحول خط الأنابيب العربي إلى الشبكة العربية للغاز التي عن طريقها يمكن تحقيق الإمدادات الواسعة بالغاز من قطر ومن العراق، إضافة إلى السعودية واليمن في المستقبل، بواسطة خطوط أنابيب داخل الجزيرة العربية.

من ناحية أخرى، سوف تُضَخُّ الاحتياطيات الموجودة في ليبيا باتصالها بواسطة خط أنابيب مع مصر، من خلال خط الأنابيب العربي لتصل إلى تركيا ثم خط نابوكو، وقد يمتد الاتصال بربط الجزائر إذا سمحت الظروف.

---

(٢٧) انظر: «تركيا تنشئ أنبوبين للغاز ضمن مشروع «نابوكو»،» ٢٤/ ٨/ ٢٠١٠، <http://www.moheet.com/newsprint.aspx?nid=407342-22/2/2011>.

انظر أيضًا: Katinka Barysch, «Should the Nabuco Pipeline Project be Shelved?,» Center for European Reform, 5/10/2010, <http://www.cer.org.uk/publications/archive/policy-brief/2010/should-nabucco-pipeline-project-be-shelved>.

هكذا يتحول المشروع، في حال استقرار الأوضاع السياسية في المنطقة العربية، إلى الشبكة العربية للغاز، واعتمادها الرئيسي على العلاقات القوية مع تركيا اقتصاديًا وسياسيًا، فالمشروع يحقق بذلك أهدافًا مستقبلية متميزة:

- بيع وتسويق فائض الغاز العربي.

- تحقيق عائد من رسوم العبور لدى كل الدول عند مرور الغاز العربي إلى مشروع نابوكو.

- تحول مشروع خط الغاز العربي إلى بنية ارتكازية بالفعل لعلاقات تركية - عربية، تنمو من خلال الاتصال اليومي والمصلحة الحيوية.

الفصل التاسع

موارد الطاقة
في شرق البحر المتوسط وجنوب شرقه

عبد المجيد عطار

يحتوي العالم العربي وبلدان جنوب البحر المتوسط الكثير من موارد الطاقة (النفط، والغاز الطبيعي) التي هي ضرورية حاليًا لأوروبا وبقية العالم، وهو ما يمنح المنطقة موقعًا جيوستراتيجيًا مهمًا في مجال الطاقة.

وعلى الرغم من هذه الثروات التي تثير الأطماع، فإن المنطقة تهزّها صراعات داخلية، تبدو مخارجها غير مؤكدة، وتضعفها على كل الجبهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ والشغل الشاغل حاليًا هو سبل وقف ذلك.

يلاحَظ في المقابل الصعود التدريجي لنفوذ إيران وتركيا:

نفوذ إيران يتصاعد من خلال مواقفها السياسية التي تحاول تجاهل التهديدات الغربية، وكذلك دول منطقة بحر قزوين التي تتمتع أيضًا بمستوى الموارد والمنافسة نفسيهما مع العالم العربي.

أما نفوذ تركيا، فيكمن في نموذجها التنظيمي السياسي ـ الاقتصادي الدينامي والمستقل في موقعه الجيوستراتيجي ما بين حوض جنوب البحر المتوسط، العالم العربي وكتلة الشرق الأقصى لآسيا من جهة، وأوروبا من

جهة أخرى. تبدو تركيا في نمو سريع، ويمكن أن تشهد احتياطيًا متضاعفًا من الطاقة بحلول عام ٢٠٢٠، وهي تُعَدُّ معبرًا استراتيجيًا لموارد الطاقة نحو أوروبا، ويمكن أن تستفيد من موقعها.

وسط كل هذا، يبدو أن إسرائيل حققت اكتشافات مهمة من الغاز الطبيعي في البحر المتوسط، وتخطط لأن يكون لها دور في المنطقة كدولة مصدرة للغاز.

هل سيصبح «العالم العربي ـ المتوسطي في خبر كان أو عديم القوة؟

نعيش اليوم في عالم حيث المستقبل هو بالتأكيد أقل وضوحًا، لكن لا بدّ من الكفاح أكثر من أي وقت مضى من أجل استراتيجيات الضبط الجيوسياسي للطاقة.

ويتميز حوض البحر المتوسط بمجموعة خصائص جيوسياسية وجيواقتصادية تحمل في طياتها حاجات مهمة من منابع الصراعات وإمكانات التحالفات، التي تتوقف عليها التنمية لكل الدول المشاطئة.

من أجل فهم ما سيحدث قليلًا، أو الأجدر ما يُمكن أن يحدث في المستقبل، من الضروري رسم الصورة لوضع الطاقة في العالم العربي ـ المتوسطي: وزنها، مزاياها التنافسية، وموقفها تجاه المناطق الأخرى.

أولًا: توزيع الاحتياطي والقدرات الإنتاجية في حوض البحر المتوسط ومحيطه

تحتوي دول حوض جنوب البحر المتوسط والشرق الأوسط وحدها احتياطيًا مؤكدًا للنفط يصل إلى ٦٧٨ مليار برميل، أي ما يمثل ٥٠ في المئة من الاحتياطي العالمي، كما أنها تحتوي على ٥٢ ألف مليار م^{3} من الغاز الطبيعي، أي ما يعادل ٢٨ في المئة من الاحتياطي العالمي المؤكد (انظر الجدول الرقم (٩ ـ ١)).

الجدول الرقم (٩ ـ ١)

الاحتياطي وإنتاج النفط والغاز الطبيعي

		الغاز الطبيعي (مليار م^{٣})				النفط (مليون برميل)			
		أثبتت	النسبة المئوية إلى المجموع العالمي	الإنتاج اليومي	النسبة المئوية إلى المجموع العالمي	أثبتت	النسبة المئوية إلى المجموع العالمي	الإنتاج اليومي	النسبة المئوية إلى المجموع العالمي
مجموع العالم		١٨٧٤٩٠	١٠٠	٢٩٨٧	١٠٠	١٣٣٣	١٠٠	٨٠	١٠٠
العالم العربي	المجموع	٥٢٦٠٠	٢٨	٤٣٤,٧	١٤,٥	٦٧٨	٢٣,٤	٢٣,٤	٢٩
	الشرق الأوسط	٤٥٦٠٠	٢٤,٨	٣٣٨	١١,٣	٦٢٢	٢٠	٢٠	٢٥
	المغرب	٧٠٠٠	٣,٢	٩٦,٧	٣,٢	٥٦,٥	٣,٤	٣,٤	٤
روسيا وبلدان بحر قزوين	المجموع	٨٨٠٠٠	٤٧,٦	٨٢٥	٢٧,٣	٢١١	١٧,٢	١٧,٢	٢٢,٢
	إيران	٣٠٠٠٠	١٦	١٣١	٤,٤	١٣٧	٤,٢	٤,٢	٥,٣
	روسيا	٤٤٠٠٠	٢٤	٥٢٧	١٧,٦	٧٤	١٠	١٠	١٣
	بلدان بحر قزوين	١٤٠٠٠	٧,٦	١٦٧	٥,٣	٤٧	٣	٣	٣,٩
باقي العالم		٤٦٨٩٠	٢٤,٤	١٧٢٧,٣	٥٨,٢	٤٤٤	٣٩,٤	٣٩,٤	٤٨,٨

المصدر: ***BP Statistical Review of World Energy*** **(2010).**

الإنتاج الحالي في حدود ٢٣ مليون برميل يوميًا (٢٩ في المئة من الإنتاج العالمي للنفط) و٤٣٤ مليار م^{٣} من الغاز الطبيعي سنويًا (١٤,٥ في المئة من الإنتاج العالمي) منها ١٨٠ مليار فقط تُصدَّر إلى الهند وآسيا وأوروبا والولايات المتحدة الأميركية.

دول الشرق الأوسط بما فيها مصر تستهلك في المتوسط ٧٥ في المئة من إنتاجها، في حين لا يستهلك المغرب العربي (الجزائر وليبيا) سوى ٣٥ في المئة، أما تونس فهي دولة مستوردة (انظر الجدول الرقم (٩ ـ ١)).

أما الاحتياطي المؤكد لإيران، فهو ١٣٧ مليار برميل من النفط (١٠ في المئة من الاحتياطي العالمي) و٣٠ ألف مليار م^{٣} من الغاز الطبيعي (١٦ في المئة من الاحتياطي العالمي).

حتى إن إيران تُنتج ١٣١ مليار م^{٣} في السنة (٤,٤ في المئة) خارج

الخمسة مليارات م٣ المصدَّرة نحو تركيا، إلا أنها لا تُصدّر حاليًا أية كمية من الغاز نحو أوروبا، نظرًا إلى طابع الغاز المرتبط بالنفط، ولاستهلاكها المحلي الضخم؛ حتى أنها تستورد ٦ مليارات م٣ غازًا من منطقة قزوين.

الاحتياطي المؤكد لروسيا ولدول منطقة قزوين هو ١٢١ مليار برميل من النفط (٩ في المئة من الاحتياطي العالمي) و٦٨ ألف مليار م٣ من الغاز الطبيعي (٣١ في المئة من الاحتياطي العالمي المؤكد) (انظر الجدول الرقم (٩ ـ ١)).

روسيا هي المورّد الرئيسي لأوروبا، إذ تُصدّر إليها في حدود ١١٠ مليارات م٣ من الغاز في السنة، وتخطط لرفع حصتها بـ ٩٧ مليار م٣ في السنة من خلال مشروعين لغاز الشمال ستريم (Northstream) والجنوب ستريم (Southstream).

دول منطقة بحر قزوين، التي يُقدَّر احتياطيها المؤكَّد من الغاز الطبيعي بـ ١٤ ألف مليار م٣، يُنتظر أن تصدّر هي أيضًا نحو أوروبا ٣٠ مليار م٣ من الغاز الطبيعي بواسطة مشروع خط أنبوب نابوكو (NABUCCO).

في ظل هذا المشهد، نجد ما يسمى حوض شرق البحر المتوسط لدول سبع: مصر، فلسطين، إسرائيل، لبنان، سورية، تركيا وقبرص.

مصر، التي يُقدَّر احتياطيها من الغاز الطبيعي بـ ٢٢٠٠ مليار م٣ تُنتِج ٦٢ مليار م٣، منها ٧ مليارات م٣ تُصدّرها إلى أوروبا، و٥ مليارات نحو أميركا الشمالية، و٣,٨ مليار نحو الأردن ولبنان وسورية، و١,٧ مليار نحو إسرائيل، و٠,٥ مليار فقط نحو تركيا.

إسرائيل حاليًا هي دولة مستوردة للغاز الطبيعي المصري، غير أنها تقوم بجهود مهمّة للبحث في البحر (Offshore)، حيث تنتج إلى يومنا هذا فقط مليار م٣ انطلاقًا من حقل «ماري» (يبلغ احتياطيه ٢٨ مليار م٣).

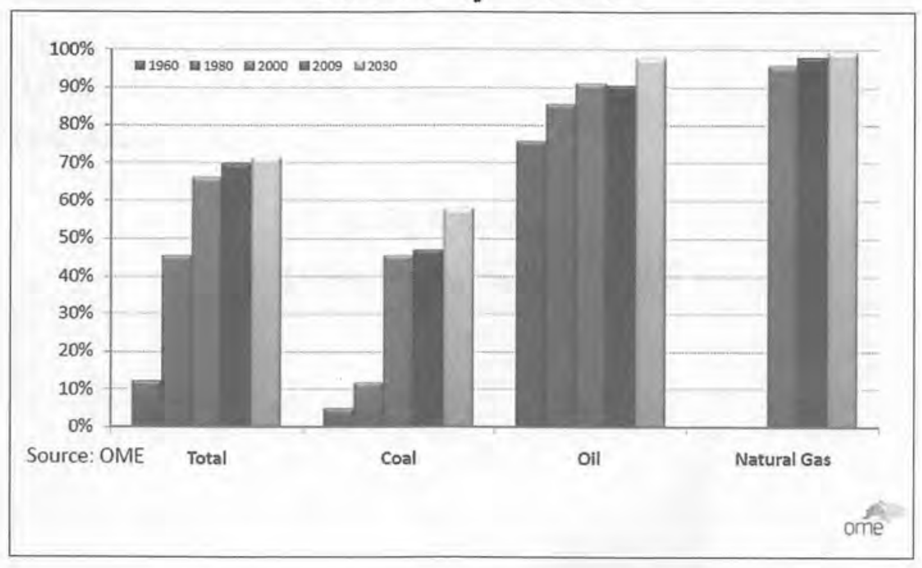
هناك حقل آخر للغاز الطبيعي هو «غزة البحرية» (Gaza Marine)، وقد حصلت بعض الاكتشافات في سواحل غزة، لكن لم تدخل مرحلة الإنتاج إلى يومنا هذا، نظرًا إلى المعارضة الإسرائيلية، واحتياطيها غير معروف.

إضافة إلى هذا، تبذل كل الدول الأخرى جهودًا معتبرة للبحث.

تُعَدّ تركيا الدولة الأكثر اعتمادًا على الطاقة (٩٠ في المئة من النفط، ٩٨ في المئة من الغاز) في المنطقة، احتياطيها لا يتجاوز ٥ مليارات م³ من الغاز الطبيعي وأقلّ من ٥٠ مليون طن من النفط.

تستهلك تركيا حاليًا من الطاقة الأولية ١٠٠ مليون طن موازية للنفط مع تبعية متوسطة في حدود ٧٠ في المئة (انظر الشكل الرقم (٩ ـ ١))، وقد يصل هذا الاستهلاك إلى ٢٠٠ مليون طن موازية للنفط عام ٢٠٣٠ بالتبعية نفسها، في المرتبة الثالثة بالنسبة إلى استهلاك الطاقة الأولية الكلية في أوروبا.

الشكل الرقم (٩ ـ ١)
تبعية تركيا في استيراد الوقود



تستورد تركيا حاليًا نحو ٣٠ مليون طن من النفط و٣٧ مليار م³ من الغاز الطبيعي، منها ١٧ مليار م³ من روسيا، ٥ مليارات م³ من أذربيجان، ٥ مليارات م³ من إيران، ٤ مليارات من الجزائر، ونحو نصف مليار من مصر، قطر وعُمان.

يُحتمل أن تصل هذه الواردات عام ٢٠٢٠ إلى ٤٥ مليون طن بالنسبة إلى النفط، و٦٠ مليار م³ بالنسبة إلى الغاز الطبيعي. ميزتها الوحيدة هي

بالتالي احتواؤها طاقة كهرومائية معتبرة تصل إلى ٥٠ في المئة من إنتاج الطاقة الأولية، موقعها الجيوستراتيجي بالنسبة إلى الدول المنتجة للنفط والغاز، عدد سكانها (٧٣ مليون نسمة)، ومعدل النمو الذي يصل إلى ٧,٨ في المئة، وتأتي في المرتبة الثالثة بعد الصين والهند.

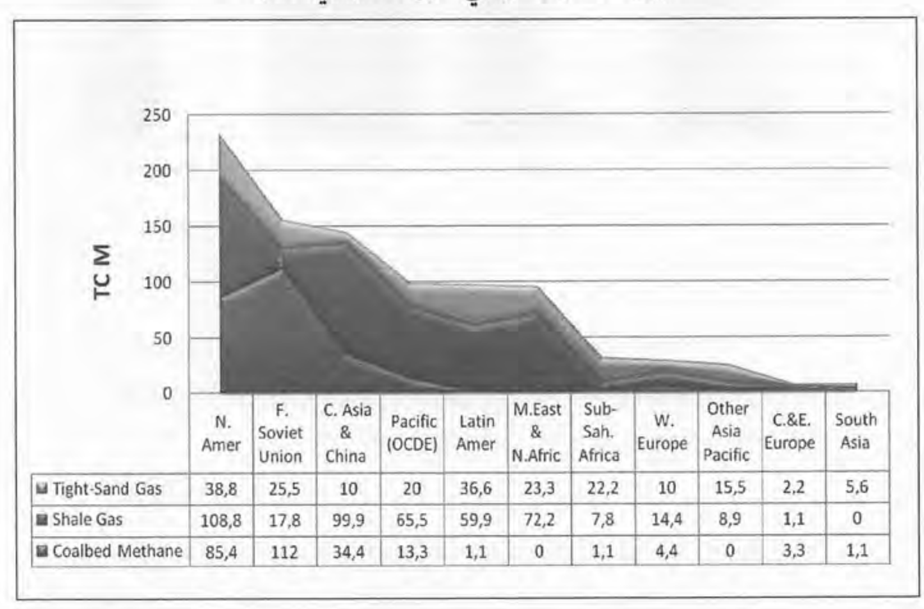
ثانيًا: موارد الغاز غير التقليدي

أدت النجاحات الحديثة في مجال استغلال الغاز غير التقليدي (Tight-Gas & Shale Gas) في أميركا الشمالية إلى تغيُّر جذري في سوق الغاز في كل أنحاء العالم، وأدت إلى توفير احتياطي يتجاوز ٩٥٠ ألف مليار م^3 عبر العالم.

قدمت الولايات المتحدة الأميركية وكندا أرقامًا هائلة تتجاوز ١٤٥ ألف مليار م^3، و٥٠ في المئة من إنتاجها الحالي غير تقليدي. روسيا وأوروبا هما في مرحلة التقييم، وتشير الأرقام إلى أنها يمكن أن تصل إلى ٤٣ ألف مليار م^3 بالنسبة إلى روسيا و٢٨ ألف مليار م^3 بالنسبة إلى أوروبا (انظر الشكل الرقم (٩ ـ ٢)).

الشكل الرقم (٩ ـ ٢)

موارد الغاز الطبيعي غير التقليدي عالميًا



	N. Amer	F. Soviet Union	C. Asia & China	Pacific (OCDE)	Latin Amer	M.East & N.Afric	Sub-Sah. Africa	W. Europe	Other Asia Pacific	C.&E. Europe	South Asia
Tight-Sand Gas	38,8	25,5	10	20	36,6	23,3	22,2	10	15,5	2,2	5,6
Shale Gas	108,8	17,8	99,9	65,5	59,9	72,2	7,8	14,4	8,9	1,1	0
Coalbed Methane	85,4	112	34,4	13,3	1,1	0	1,1	4,4	0	3,3	1,1

ويصدق القول بالنسبة إلى الصين، الهند وأستراليا.

أما الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فيحتويان على ٩٥ ألف مليار م^{٣}، منها ٥٠ ألف مليار م^{٣} في شمال إفريقيا، و٤٥ ألف مليار م^{٣} في الشرق الأوسط.

ويبدو أن التحدي الرئيسي الذي ما زال باديًا للعيان، هو كيفية الاستغلال بطريقة مربحة، التي لا تبدو ممكنة إلا استنادًا إلى التحفظات التالية:

ـ وجود سوق محلية في ظل غياب المنافسة مع مورد آخر أكثر قدرة على المنافسة.

ـ التحكم الفعلي في تقنيات الإنتاج النظيفة لهذه الموارد، ذات العلاقة بالقيود البيئية.

هذان الشرطان لا يتيحان في الوقت الحالي نموًا قويًا لإنتاج الغاز غير التقليدي على مدى العقدين المقبلين بالنسبة إلى أوروبا أكثر من إفريقيا أو الشرق الأوسط، لكن من المرجّح أن تصل المساهمة إلى نحو ١٥ إلى ٢٠ في المئة عندما يصل الإنتاج إلى ٥٦٠٠ مليار م^{٣} عام ٢٠٣٠.

ثالثًا: آفاق واكتشافات في حوض البحر الأبيض المتوسط

على الرغم من أن معظم الدول المذكورة هي في مراحل متقدمة من النضج بالنسبة إلى البحوث والتوقعات المستقبلية، إلا أن البعض منها يستمر في الكشف عن توقعات مهمة في المستقبل.

تشير المعطيات المتوافرة حاليًا إلى أن احتياطي الشرق الأوسط المؤكد من الغاز الطبيعي سيرتفع إلى ما يقارب ٨٤٠٠ مليار م^{٣}، وإلى أن الاحتياطي غير المكتشف حتى الآن هو في حدود ٧٨٠٠ مليار م^{٣}.

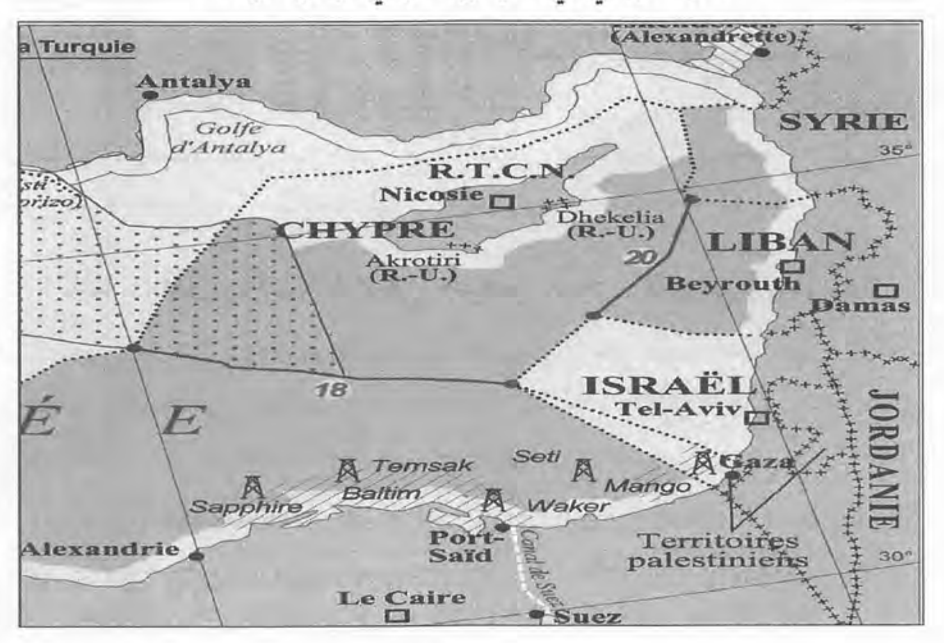
أما في إيران، فثمة ما يشير إلى زيادة الاحتياطي المؤكد بنحو ٥٠٠٠ مليار م^{٣}، و٥٢٠٠ مليار م^{٣} يتوقع اكتشافها.

وباستثناء قطر ـ وهي أهمّ بلدان المنطقة من حيث الغاز ـ لن تتمكن بلدان الشرق الأوسط بما فيها إيران من إنتاج وتصدير كميات كبيرة من الغاز الطبيعي (لأنه مصاحب للنفط)، إلا بالحفاظ على مستويات الإنتاج

الحالية من النفط الخام، وبالتحكم في الاستهلاك الداخلي الذي وصل إلى مستويات عالية (٧٥ في المئة من الإنتاج).

يبدو أن الحوض الشرقي للبحر المتوسط، اعتمادًا على مستوى المعارف الحالية، واعد أيضًا، إذ يمكن أن يحتوي احتياطيًا يصل إلى ١٤٠٠ مليار م٣ من الغاز الطبيعي، وفقًا لمعطيات يو إس جيولوجيكل سورفي (US Geological Survey) وهو ما يعادل الاحتياطي الليبي، أو ثلثي الاحتياطي المصري، والجزء الأهم منه تطالب به إسرائيل في درجة أولى تليها مصر، فلسطين، قبرص وربما لبنان (انظر الشكل الرقم (٩ ـ ٣)).

الشكل الرقم (٩ ـ ٣)
الغاز الطبيعي في الحوض الشرقي للبحر المتوسط



وهو الأمر الذي يدفع إسرائيل إلى تسريع الانطلاق في عملية الإنتاج في حقل طمر (احتياطيه ٢٨٠ مليار م٣) ابتداء من عام ٢٠١٣، وفي مرحلة لاحقة عام ٢٠١٧ سيُستغل حقل لفيطان (احتياطيه ٢٠٠ إلى ٤٥٠ مليار م٣)، وحقل داليت (احتياطيه ١٧٠ مليار م٣). وهي قد تكون مصدّرًا مستقبليًا للغاز الطبيعي والغاز المميع ابتداء من ٢٠١٥، خصوصًا أنها قد أعلنت عن

احتياطي نفطي في حدود ١,٥ مليار برميل في المنطقة البرية (Onshore) في بئر مجد (Meged) شرق تل أبيب.

لكن كل هاته التقديرات والتنبؤات الإسرائيلية تحتاج إلى تأكيد واستثمارات ضخمة، كما تحتاج خصوصًا إلى علاقات مستقرّة مع مجمل دول الجوار، وهو أمر يبدو بعيد المنال.

رابعًا: تحول الطاقة نحو الطاقات المتجددة

يصعب حاليًا تحليل الوضع العالمي للطاقة والآفاق البعيدة المدى، من دون الأخذ في الحسبان تطور الطاقات المتجددة التي ستغير في المستقبل التبادلات العالمية في ميدان الطاقة كليًا.

وعلى الرغم من أن الطاقات غير التقليدية، المشار إليها سابقًا، تبدو مهمة جدًا ويمكن تطويرها واستغلالها في عدة بلدان، فإن المشاكل البيئية، والتطوّر التكنولوجي، تجعل في نهاية المطاف الطاقات المتجددة، خصوصًا الشمسية منها، أكثر تنافسية، وبالتالي الأكثر استخدامًا من بينها.

وحتى بأخذ هاته المتغيرات في الحسبان، ستستمر فترة تحول الطاقة الذي شرع فيها الآن، لما يتراوح من ٢٠ إلى ٣٠ سنة، وهو ما يفسح المجال أمام مستقبل أكيد للمحروقات، وخصوصًا الغاز الطبيعي.

وفي هذه الحالة أيضًا، سيظل العالم العربي، خصوصًا المغرب العربي، الأوفر حظًا نسبة إلى موقعه الجغرافي. ويبقى التحدي الوحيد الذي سيواجه هو تحضير تحول الطاقة لضمان استهلاكه الذاتي، لأن كل متر مكعب من الغاز الطبيعي أو كل برميل نفط يوفَّر يعني إضافة إلى جهة التصدير إلى الدول المستهلكة التي لا تتمتع بهذه الطاقة الانتقالية.

تعتزم دول الخليج الستّ استثمار ٢٠٠ مليار دولار خلال الـ ٢٠ سنة المقبلة في ١٢٠ مشروع للطاقة المتجددة.

وعلى سبيل المثال، يمكننا أن نؤكد اليوم أن إمكانات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضخمة، وهي في حدود ٦٣٠ مليون ميغاوات من الطاقة الشمسية و٧٥ ألف ميغاوات من طاقة الرياح (بحسب وكالة MEES عام ٢٠١٠).

وتعتزم السعودية بعد ٣٠ أو ٥٠ سنة، إنتاج ما يكفي لتغطية حاجاتها الطاقية من الطاقة الشمسية، وتصدير الفائض.

كما قررت الجزائر استثمار ما يناهز ٦٠ مليار دولار لتغطية ما يعادل ٤٠ في المئة من حاجاتها من الطاقة الشمسية والرياح وذلك في آفاق عام ٢٠٣٠.

وهو ما يعتزم فعله المغرب بإنتاج ألفي ميغاوات بحلول ٢٠٢٠، أي ما يمثل ٣٠ في المئة من حاجاته.

كما أن بعض البلدان تعتزم الاستثمار في التجهيزات الضوئية.

في مجال طاقة الرياح، تأتي مصر والإمارات العربية في طليعة البلدان، حيث تعتزم الأولى إنتاج ٤٠٠ ميغاوات في ٢٠١٤ في حين ستنتج الثانية ألف ميغاوات.

في المجال النووي، أبرمت دولة الإمارات عقود بناء محطتين نوويتين طاقة كل منهما ألف و٤٠٠ ميغاوات، بمبلغ إجمالي قدره ٢٠ مليار دولار.

وبافتراض خيار بعض بلدان المتوسط العربية للطاقة النووية، غير أننا نتساءل عن إمكانات تحقيقه، خصوصًا مع تحفُّظ الغرب عن تقديم هذه التكنولوجيا الحساسة، كما أن هذه الصناعة تنظر إليها شرائح شعبية ـ عن حق ـ على أنها تنطوي على أخطار مرتفعة، إضافة إلى تكلفتها العالية وتسببها في ارتباط طاقي أكيد بالخارج.

خامسًا: الرهانات الاستراتيجية

يسمح لنا تشخيص الوضع الذي استعرضناه آنفًا بالقول إن ثمة تجمعات جيوسياسية وجيواقتصادية حول المتوسط، تتميز بإمكانات وحاجات هامة، إضافة إلى بؤر نزاعات وفرص للتحالف، التي سيرتبط بها تطوّر كل الدول المحيطة بالمتوسط.

ونظرًا إلى أن موضوع مداخلتنا يقودنا إلى عدّ تركيا منطقة مركزية في حوض المتوسط، لا لأنها دولة ناشئة ذات مستوى استهلاك عالٍ من الطاقة

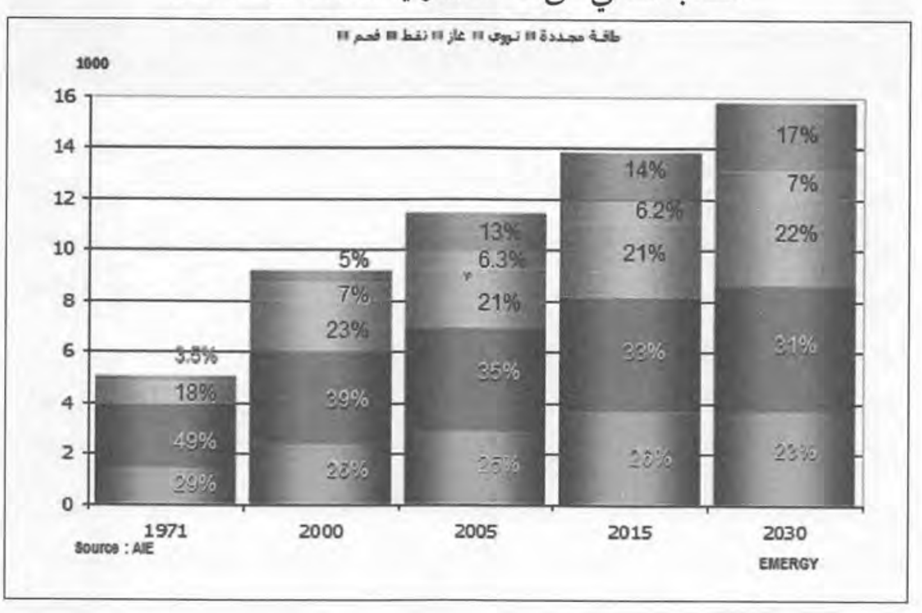
فحسب، بل أيضًا لكونها منطقة لعبور الطاقة بين البلدان العربية وروسيا وبلدان بحر قزوين من جهة، والسوق الأوروبية من جهة ثانية؛ من المهم بداية تلمس الحاجات المستقبلية لهذه السوق:

ـ سينتقل تزايد استهلاك العالمي من الغاز الطبيعي من ٣١٠٠ مليار متر مكعب (٢٠ في المئة من الاستهلاك الكلي للطاقة) إلى ٤٥٠٠ مليار متر مكعب عام ٢٠٣٠ (٢٢ في المئة من الاستهلاك الكلي للطاقة).

ـ وصل الاستهلاك الأوروبي من الغاز الطبيعي عام ٢٠٠٩ إلى ٤٩٤ مليار متر مكعب منها ٢٤٠ مليار متر مكعب مستوردة من عدّة بلدان: ٢٥ في المئة من روسيا، ١٦ في المئة من إفريقيا، و٥ في المئة من الشرق الأوسط (انظر الشكل الرقم (٩ ـ ٤)).

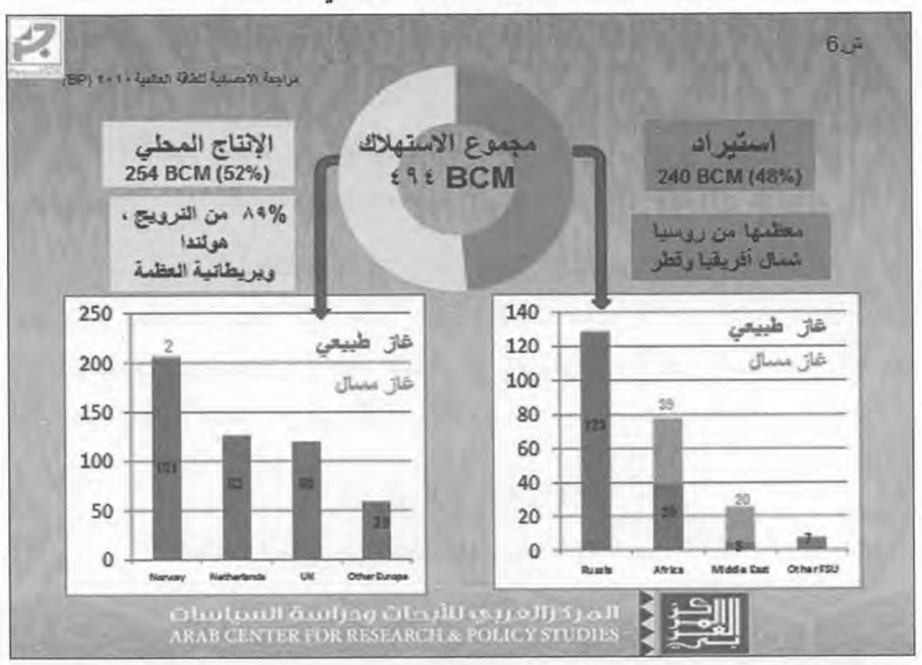
الشكل الرقم (٩ ـ ٤)

الطلب العالمي على الطاقة الأولية (١٩٧١ ـ ٢٠٣٠)



يُتوقع وصول طلب أوروبا إلى مستوى ٧٠٠ مليار متر مكعب عام ٢٠٣٠، في حين سينخفض إنتاجها إلى ١٥٠ مليار م^{٣}، وتنتقل بذلك تبعيتها من ٦٠ في المئة إلى٨٠ في المئة (انظر الشكل الرقم (٩ ـ ٥)).

الشكل الرقم (٩ ـ ٥)
الإمدادات الأوروبية بالغاز الطبيعي (٢٠٠٩)



ـ في الناحية الغربية تبدو الجزائر وليبيا دولتين ناضجتين طوّرتا معظم احتياطيهما وتصدّران الجزء الأهم من الغاز عبر الأنابيب ومصانع التمييع، وخصوصًا إلى دول الضفة الشمالية من المتوسط (إسبانيا، فرنسا، إيطاليا) وبدرجة ثانية إلى اليونان وتركيا.

ومن غير المرجح أن يتمكّن البلَدان من تصدير أكثر من ٣٠ أو ٢٠ مليار م^{٣} على الترتيب بعد عام ٢٠٣٠، وهذا بفعل النفاد التدريجي لاحتياطيهما المؤكد حاليًا، وخصوصًا بفعل ازدياد الاستهلاك الداخلي الذي يتسارع بمعدلات مهمة (٦ في المئة سنويًا في حالة الجزائر).

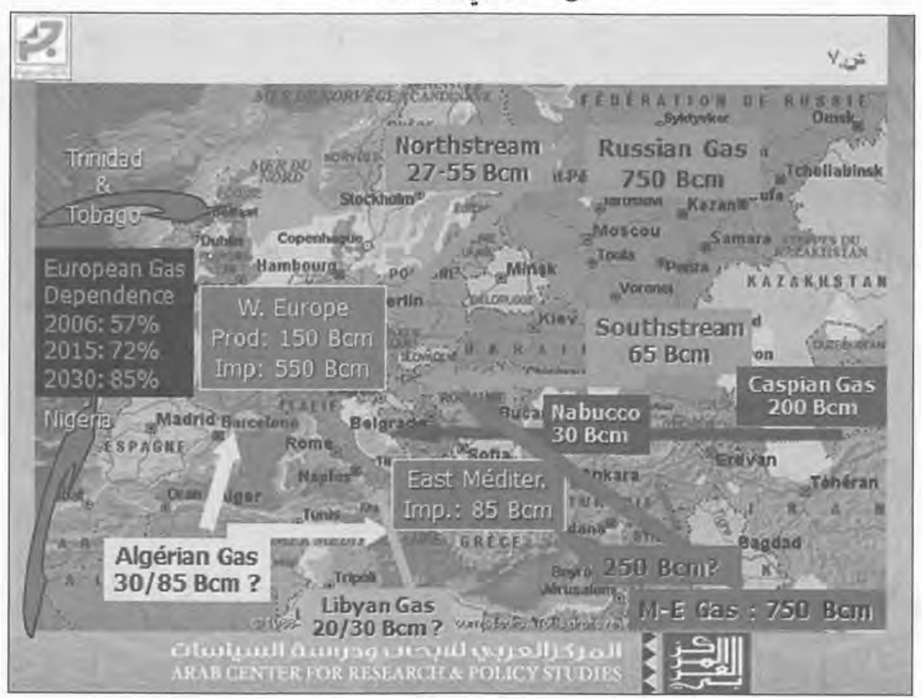
كما أن العقود الطويلة الأجل والساري العمل بها حاليًا بين هاته البُلدان لا يُمكن أن تهزّها إلا أحجام إضافية من الغاز المميع تصل إلى الأسواق بأسعار منخفضة. وهذه الأحجام الإضافية لا يمكن أن تأتي إلا من الشرق الأوسط (قطر) أو منتجين مستقبليين في المشرق العربي.

على مستوى آخر، إذا أُنجزَ أنبوب الغاز العابر الإفريقي بين نيجيريا

والجزائر (٣٠ مليار م٣ سنويًا)، فسيعطي الجزائر وضعية جيوستراتيجية في إفريقيا الشمالية مماثلة لوضعية تركيا في الشرقين الأوسط والأقصى.

ـ تتمتع السعودية والإمارات والعراق بإمكانات من الغاز الطبيعي أكيدة ومهمة جدًا، إلا أنها أساسًا مؤلّفة من غاز مرتبط بالنفط (Associated Gas) (٩ في المئة من الاحتياطي العالمي المرتبط بـ ٤٥ في المئة من الاحتياطي العالمي من النفط)، ولا يمكن إنتاجه وتسويقه إلا إذا حوفظَ على مستويات الإنتاج من النفط الخام أو زيدت بصورة مهمة. على الرغم من ذلك، تعتزم هاته البُلدان الوصول إلى قدرة إنتاج تصل إلى ٥٠٠ مليار م٣ بحلول عام ٢٠٣٠، وسيخصَّص الجزء الأهمّ منها للسوق المحلية (انظر الشكل الرقم (٩ ـ ٦)).

الشكل الرقم (٩ ـ ٦)
مستقبل الغاز في أوروبا (٢٠٣٠)



ـ تبقى قطر هي الوحيدة التي تتوفر على احتياطي مطور للغاز الطبيعي، وتتوفر خصوصًا على منشآت أساسية للتمييع كفيلة بمدّ السوق بأحجام مهمة تصل إلى ٢٥٠ مليار م٣ سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠. هذه القدرة الهائلة يضاف

إليها إنتاج مهم من الغاز المكثف والغاز المميع، اللذين يمكن أن يزاد إنتاجهما إلى مليون برميل يوميًا.

ثمة احتمال أنبوب ناقل للغاز نحو تركيا وأوروبا يمكن أن ينافس الغاز الإيراني، والروسي، وبحر قزوين، مع إمكان التوريد إلى الأردن، لبنان، وسورية، كما يمكن تصوُّر إمكانية استخدام هذا الأنبوب في نقل جزء مهم من الغازات المرتبطة بالنفط والفائضة من السعودية والعراق.

ـ يظل حوض المتوسط بذلك الأكثر غموضًا والأكثر إشكالية بفعل أهميته الجيوستراتيجية وبفعل تقديرات احتياطي الغاز الطبيعي المعلن، ومطامع البلدان المجاورة.

في ما يتعلق بمصر، وعلى الرغم من أن مجالها البحري (Offshore) يحتوي احتياطيًا غير مكتشف، إلا أن إمكانيات زيادة الصادرات بصورة مهمة تبقى ضئيلة بفعل ارتفاع الاستهلاك المحلي. في حين أن المجال البحري لإسرائيل وبدرجة أقل لبنان وقبرص، يُمكّن هذه البُلدان من مدّ السوق بكميات مهمة من الغاز الطبيعي في المستقبل، قادرة على تعديل التوازنات القائمة وربما تغيير التحالفات والمنافسة على المستوى المحلي أو المتوسطي.

ـ على مستوى آخر، يجب أن تؤخذ في الحسبان طموحات مناطق أخرى لمنتجين ولمصدّرين للغاز الطبيعي؛ يتعلق الأمر بإيران، بُلدان بحر قزوين، وروسيا. كل هاته البلدان هي في صدد العمل على استراتيجيات تنافسية ترتكز على تصدير أحجام مهمة من الغاز الطبيعي نحو أوروبا عبر تركيا.

وتعتزم إيران تطوير إنتاجها الغازي ليصل إلى ٢٥٠ مليار م^{٣} عام ٢٠٣٠، يُخصَّص ٢٥ في المئة منها على الأقل للتصدير (انظر الشكل الرقم (٩ ـ ٦)).

كما تنوي روسيا رفع طاقة إنتاجها إلى مستوى ٧٥٠ مليار م^{٣} عام ٢٠٣٠، يُصدَّر جزء منها فقط إلى تركيا وجزء آخر إلى أوروبا عبر أنبوب الجنوب ستريم (Southstream) (انظر الشكل الرقم (٩ ـ ٦)).

هذا المشروع بإمكانية نقل ٦٥ مليار م^{٣} سنويًا، مدعوم أساسًا من روسيا التي ترغب تجنُّب مشاكل العبور عبر أوكرانيا، غير أنه لا يناسب أوروبا التي ترغب في تنويع وارداتها بغرض تقليص ارتباطها بروسيا.

من جهة أخرى، تعتزم كذلك دول آسيا الوسطى الوصول إلى طاقة إنتاجية تبلغ ٢٢٠ مليار م٣ عام ٢٠٣٠، يَعبُر الجزء الأهمّ منها عبر روسيا أو تركيا (انظر الشكل الرقم (٩ ـ ٦))؛ في حين إن المشروع نابوكو (٣٠ مليار م٣ سنويًا) مدعوم من بلدان قزوين، وتركيا، وأوروبا، كما يمكن أن يتكفل بجزء من الإنتاج الإيراني، ويُفترض به نقل هذا الإنتاج إلى النمسا مع عبور نصفه عبر الأراضي التركية.

ـ لهذه الأسباب، تمثّل تركيا الحلقة الأهمّ ضمن هذا السياق، أولًا لكونها بلد عبور ضروري بين مناطق مصدّرة وأوروبا، التي ستدوم تبعيتها الغازية سنوات متعددة بالنظر إلى معدل نموها الحالي وإلى حاجاتها من الغاز الطبيعي التي ستتضاعف عام ٢٠٢٠.

تمثّل تركيا محورًا لعبور الطاقة نحو أوروبا والحوض المتوسط (انظر الجدول الرقم (٩ ـ ٢)):

ـ أنبوبان يمكّنان من نقل ١٢١ مليون طن من النفط سنويًا.

ـ أنبوب قيد الإنجاز بين البحرين الأسود والمتوسط بقدرة ٥٥ مليون طن سنويًا.

ـ ٥ أنابيب لنقل الغاز بإمكانها نقل ٨٣ مليار م٣ سنويًا.

ـ ٣ أنابيب قيد الإنجاز لنقل الغاز بقدرة ٦٤ مليار م٣ سنويًا.

الجدول الرقم (٩ ـ ٢)

الشبكة التركية للنفط والغاز (٢٠١٠ ـ ٢٠٣٠)

		العدد	القدرة الإجمالية
أنابيب النفط (مليون طن)	موجود	٢	١٢١
	مشروع	١	٥٥
أنابيب الغاز (مليار م٣)	موجود	٥	٨٣
	مشروع	٣	٦٤
تركيا تستهلك ٤٥ مليون طن نفطًا و٦٠ مليار م٣ غازًا			
تركيا: شبكة للنفط والغاز (NETWORK)؟			
تركيا: سوق دولية للغاز (HUB)؟			

بهذا، تؤدي تركيا دورًا أساسيًا في التبادل الجهوي من خلال تحالفات ينبغي بناؤها لأنها تمثّل البديل الوحيد للعبور وتنويع مصادر تموين أوروبا بالغاز.

غير أن الاتحاد الأوروبي يشترط، لأي تقدم في هذا المجال، توقيع تركيا معاهدة المجموعة حول الطاقة، التي تنصّ على توسيع سوق الغاز الأوروبية لتصل إلى بلدان البلقان، وعلى ضمان أمن عبور الغاز إلى أوروبا.

- وأخيرًا هناك إسرائيل، موضوع النزاع المركزي والأبدي مع العالم العربي، التي تعتزم أداء دور مركزي، لا بصفتها بلدًا منتجًا فحسب، بل وربما بصفتها مصدّرًا للغاز الطبيعي، كما تسعى إلى القيام بدور رقابي على عبور محتمل للغاز نحو تركيا وأوروبا.

خلاصة

يمكن إيجاز ما تقدم في خمس نقاط:

- تتمثل نقطة القوة الأساسية للعالم العربي في ثروة طبيعية غير متجددة قابلة للتصدير نحو دول مستهلكة متطورة، أقربها دول أوروبا التي تنتقل تبعيتها من ٥٠ في المئة حاليًا إلى ٨٠ في المئة عام ٢٠٣٠، ثم ستنخفض لاحقًا بفعل تطوّر الطاقات المتجددة.

- لم تساهم الدول العربية المغاربية ضمن سوق الطاقة التركية إلا بنسبة تقل عن ٢٠ في المئة، ولا يبدو أنها جزء من أي مشروع جدّي للمشاركة ضمن شبكة عبور الغاز نحو أوروبا.

يمكن لفترة تحوّل الطاقة التي تمتدّ من ٢٠١٠ إلى ٢٠٣٠ أن تشهد تحوّل إسرائيل إلى منافس جدّي في تصدير الغاز الطبيعي إذا ما أثبتت التقديرات الحالية خلال العشرية الجارية.

- الخطر الآخر يمكن أن يأتي من منافسة إيران وروسيا ومنطقة بحر قزوين التي تستغل كل قدراتها للسيطرة على سوق الطاقة خلال فترة تحوّل الطاقة هذه، وذلك عبر إشباع نقطة العبور الأساسية وهي تركيا.

- تحوّلت تركيا إلى تنين اقتصادي جديد لمنظمة التعاون الأوروبي،

وبالفعل فقد سجلت أعلى معدّل نموّ في ٢٠١٠ تقترب من ٨ في المئة، وبذلك احتلت المرتبة الاقتصادية ١٧ عالميًا عام ٢٠١٠، وفقًا لإحصاءات صندوق النقد الدولي، كما تتمتع بإمكانات نموّ تُنبئ بصعود البلد في خلال السنوات المقبلة.

غير أنه على الرغم من موقعها الجيوستراتيجي، تواجه تركيا خطرًا محدقًا يتمثّل بتبعيتها الطاقية لروسيا (٤٥ في المئة) بدرجة أولى، ثم للشرق الأوسط ودول بحر قزوين بما فيها إيران.

يرتبط هذا الخطر أيضًا بتبادلاتها مع الدول العربية المغاربية، التي توجّه إليها ١٧ في المئة من صادراتها، التي تتعرّض كثيرًا للخطر المترتب على عدم الاستقرار السياسي الناجم عن الأحداث الحالية.

إضافة إلى ذلك، فإن التبادل بين المغرب العربي وتركيا هش جدًا لتركيزه أساسًا على تبادل تجاري ظرفي لا يأخذ في الحسبان المعطيات الجيوسياسية والاقتصادية والطاقية الجارية.

هل تودّ تركيا أن تكون بلد عبور الطاقة فقط أم منطقة سوق (HUB) تشتري كل الموارد التي تعبرها، تستهلك منها حاجتها وتعيد بيع الباقي؟

إن العبور منسجم مع متطلبات المعاهدة وميثاق الطاقة الذي صادقت عليه تركيا، وهو الأمر الذي يناسب كل دول الجوار، أما مفهوم منطقة سوق فهو مرفوض من الاتحاد الأوروبي (معاهدة المجموعة حول الطاقة). حتى إذا أخذنا في الحسبان موقع اليونان القريب، لا بدّ من الاعتراف بأن هناك عددًا من أوجه التكامل بين تركيا والمغرب العربي لا تنتظر إلا تثمينها، لمصلحة كل دول منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط عمومًا.

المراجع

Boussena, Sadek and Catherine Locatelli. «Gas Market Developments and their Effect on Relations between Russia and the EU.» *Cahier de Recherché*: no. 38 (October 2010).

BP Energy Outlook 2030 (London): January 2011.

BP Statistical Review of World Energy (2010).

CEDIGAZ, *Natural Gas in the World* (2010), < http://www.cedigaz.org/surveys/annual_surveys.html >.

«The Future of Natural Gas.» Massachusetts Institute of Technology (May 2010).

Hauet, Jean- Pierre. «Israel One Day: A Member in OPEC.» KB Intelligence, 11 December 2010.

IHS CERA, *Future of Global Oil Supply* (November 2010).

International Energy Agency [IEA]. *World Energy Outlook 2010-2035.*

______. *Oil Information 2010.* Paris: IEA, 2010.

______. *World Energy Outlook, 2009.* Paris: IEA, 2010.

______ and Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD]. *Medium-Term Oil and Gas Markets 2010.* Paris: IEA; OECD, 2010.

International Gas and Electricity Summit (15 October 2010).

Karbuz, Sohbet. «Importance of Turkey in Europe's Energy Future and Security.» Observatoire Mediterraneen de l'Energie (OME, November 2010).

Mandil, Claude. «Energy Security and the European Union.» 21 April 2008, < http://www.europeanenergyreview.eu/data/docs/Viewpoints/energy%20-security%20and%20the%20european%20union%20mandil%20eng.pdf >.

«Oil and Gas Pipelines to Turkey,» Direction des relations économiques extérieures (DREE) (September 2000).

Preure, Mourad. «Les Convulsions de la scène énergétique internationale et les perspectives à long terme.» EMERGY 2011 (11 mars 2001).

«Turkey: Five Key Issues for 2011.» *Flash Economics* (NATIXIS): no. 162 (3 March 2011).

الفصل العاشر

المياه في العلاقات العربية ـ التركية

ناجي علي حرج

خلاصة

تحاول هذه الدراسة تلمُّس تأثيرات مشاريع المياه التركية المقامة على نهري دجلة والفرات، في علاقات أنقرة العربية وخصوصًا مع العراق وسورية؛ فهما يواجهان أزمة مائية آخذة في التفاقم بسبب تدنّي كميّة ونوعية المياه الواردة عبر نهري دجلة والفرات إلى مستويات لا تفي بالحاجات الأساسية، الأمر الذي بات يمثّل تهديدًا للأمن الغذائي للبلدين.

وقد احتل هذا الموضوع، أهمية كبيرة في مختلف اللقاءات والاجتماعات التي عُقدت بين البلدان الثلاثة في العقود الثلاثة الماضية، إضافةً إلى إدراجه في اجتماعات اللجان المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني.

كما أُلّفت عام ١٩٨٠، لجنة فنية مشتركة ضمّت البلدان الثلاثة كانت مهمتها الأساسية التوصل إلى اتفاق مُرضٍ للأطراف الثلاثة في شأن حصص المياه يقوم على قواعد القانون الدولي.

كما توضح الدراسة، رفضت تركيا تطبيق قواعد القانون الدولي، كما رفضت تطبيق الاتفاقيات الخاصّة، وهو ما أدّى إلى تحول قضية المياه من قضية للتعاون المشترك إلى قضية متنازع حولها.

هكذا، أثّرت قضية المياه سلبًا في العلاقات بين البلدان الثلاثة، وازدادت حدّة التوترات في العقدين الماضيين، خصوصًا مع تصاعد دعوات تركية إلى بيع المياه أو مقايضتها بالنفط، ودخولها في علاقات تحالفية مع كيان الاحتلال الإسرائيلي.

وتوضّح الدراسة، أنه في الوقت الذي كانت فيها حصّة العراق وسورية من المياه تتناقص من جرّاء المشاريع التركية، وترفض تركيا تعديل خططها مؤكدّة أنها بحاجة ماسة إلى مياه النهرين، فإنها كانت تعلن عن وجود مياه فائضة لديها، من مصادر أخرى، تنوي تصديرها إلى المنطقة مساهمةً منها في إقامة السلام كما هي الحال في فكرة مشروع أنابيب السلام الذي جاء عرضه في ظل مساعٍ كثيرة تبنتها وكالات ودوائر غربية لتحويل المياه إلى سلعة اقتصادية والكّف عن النظر إليها على أنها حاجة اجتماعية أساسية تتولى الدولة تأمين وصولها إلى المستهلكين.

وترى الدراسة أن وقوع العراق تحت الاحتلال الأجنبي، وما حصل من تطورات في الموقف التركي إزاء النزاع العربي ـ الإسرائيلي خلال السنوات القليلة الماضية، قد أزاح قضية المياه قليلًا إلى الوراء، إذ تصاعدت الآمال بدورٍ تركي مؤثّر في القضايا العربية في ظلّ الضعف الذي ينتاب العمل العربي المشترك.

ما زالت هذه الآمال تتأرجح بين الحقيقة والتمنّي، لكن قدر تعلّق الأمر بقضية المياه، لم تجد الدراسة موقفًا تركيًا جديدًا، فهي مستمرة في استكمال مشروعها ولم تحدث أي مفاوضات جدّية بين البلدان الثلاثة بخصوص الموضوع.

وتخلص الدراسة، إلى أن تفادي النزاع بين تركيا وجاراتها العربية حول المياه، يكمن في النظر بجدّية إلى أن هذا المورد هو مورد مشترك لا يملك أحد حقّ التفرّد باستخدامه، وإلى أن أنجع سبل الانتفاع بالمياه المشتركة تكمن في تغليب مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول من دون التسبب بأضرارٍ للدول الأخرى التي لها الحقّ نفسه بالانتفاع بتلك المياه.

مقدّمة

باتت قضايا المياه تحتل حيّزًا مهمًا من اهتمامات الدول والمنظمات الدولية، ويزداد هذا الاهتمام باستمرار مع تنامي المؤشّرات التي تنبئ بأزمة مائية خانقة في أكثر من مكان من هذا العالم. ولعلّ أهم المؤشرات تتمثّل بنضوب أو تدني الموارد المائية في عدّة دول بسبب تظافر دور العوامل الطبيعية مع الزيادات المطّردة في أعداد السكان. تضاف إلى ذلك، التطورات التكنولوجية والاجتماعية التي تؤدّي إلى توسع كبير في استخدامات المياه من دون وجود إمكانية حقيقية لزيادة كميّة المياه العذبة المتاحة للاستخدام البشري.

فمن الحقائق الثابتة أن ٧٠ في المئة من كوكبنا تغمره المياه، إلّا أن ٩٧,٥ في المئة من هذه المياه مالحة، وما تبقّى أي ٢,٥ في المئة مياه عذبة، ومعظم هذه الكمية إمّا متجمدة، أو متبخّرة في الجو، أو موجودة كرطوبة في التربة أو مستقرّة في المكامن الجوفية العميقة كمياه جوفية غير متاحة للاستعمال البشري. وبذلك، فإن أقل من واحد في المئة من المياه العذبة في العالم، أي نحو ٠,٠٠٧ في المئة من كميّة المياه على الأرض، متاحة بيسر للاستعمالات البشرية المباشرة[١].

تبعًا لذلك، ظهرت خلافات ومشاكل بين عدّة دول بسبب عدم كفاية كمية الموارد المائية المشتركة لتلبية كل حاجاتها.

وتشير الدراسات والبحوث إلى أن هذه الأزمة آخذة في التصاعد بدرجات متفاوتة لكنها جميعًا تنذر بالخطر حاليًا، إذ إن هنالك أكثر من مليار إنسان من دون مياه صالحة للشرب[٢]، وبحلول عام ٢٠٢٥، يمكن أن

---

(١) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، «تقرير الأمين العام: تقييم شامل لموارد المياه العذبة في العالم،» (الوثيقة E/CN.17/1997/9 نيسان/أبريل ١٩٩٧)، ص ١١، وMark W. Rosegrant, Ximing Cai, and Sarah A. Cline, *Global Water Outlook to 2025: Avertin an Impending Crisis* (Washington, DC: International Food Policy Research Institute (IFPRI), 2002), <http://www.ifpri.org/sites/default/files/pubs/pubs/fpr/fprwater2025.pdf>.

(٢) Mikel Mancisidor, dir., *The Human Right to Water, Current Situation and Future Challenges,* publishing coordinator Natalia Uribe (Barcelona, Icaria Editorial; Bilbao, Spain, UNESCO Etxea-Centro UNESCO del Paös Vasco, 2008).

يصبح ثلثا سكان العالم عرضة لظروف الإجهاد المائي، كما سيتضاعف الطلب العالمي على المياه[3].

ولا يخفى على المتتبعين وصنّاع السياسات، أن الوطن العربي هو في صلب هذه الأزمة وتداعياتها، فمعظم البلدان العربية تقع في المنطقة الجافة وشبه الجافة من العالم، وأهم مصادر المياه السطحية تنبع من خارج أراضيها وهي عرضة لسياسات دول المنبع التي تُنفذ أو تخطط لمشاريع من شأنها التأثير في الحقوق العربية الراسخة في هذه المياه. ومن أهم هذه المصادر المهدّدة النيل، دجلة والفرات إضافة إلى الوضع في نهر الأردن، وما قام ويقوم به كيان الاحتلال الإسرائيلي من سرقة للمياه العربية في فلسطين والجولان السوري المحتل وجنوب لبنان.

لذلك لا نستغرب أن يصبح الأمن المائي العربي هاجسًا ثقيلًا على مختلف المستويات، الرسمية والشعبية، إذ استشعر الجميع بأخطار تهدّد إمدادات المياه. وثمة من يرى أن المياه ستصبح قضية سياسية رئيسة إلى درجة احتمال نشوب حروب أساسها أو سببها أو هدفها المياه، ومنطقة الشرق الأوسط هي أكثر المناطق التي تتوافر فيها ظروف تلك النزاعات والحروب[4].

تركيا هي من أهم دول المنبع بالنسبة إلى موارد المياه العربية، فمن

---

(٣) سيبلغ عدد سكان العالم ٨,٣ مليار نسمة تقريبًا عام ٢٠٢٥، أي بزيادة قدرها ٢,٦ مليار نسمة. وسيكون جزء كبير من هذه الزيادة في البلدان النامية، التي يعاني العديد منها حاليًا من إجهاد مائي شديد. وستنشأ ضغوط لاستخدام مزيد من المياه لإنتاج الأغذية تلبية لحاجة هذه الاعداد من السكان. انظر: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، «تقرير الأمين العام: تقييم شامل لموارد المياه العذبة في العالم،» (الوثيقة E/CN.17/1997/9)، ص ١٧.

(٤) خلال العقدين الأخيرين كتب الكثير عما يسمّى «حرب المياه»، والملاحظ اهتمام الدوائر الغربية وبخاصة البريطانية والأميركية أكثر من غيرها بهذا الموضوع. من ضمن ما كتب: حسن بكر، «المنظور المائي للصراع العربي - الإسرائيلي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٧، العدد ١٠٤ (نيسان/أبريل ١٩٩١)، ص ١٣٢ والأرقم الزعبي، **الغزو اليهودي للمياه العربية: حلم توراتي قديم وعمل لتحقيقه مستديم** (بيروت: دار النفائس، ١٩٩٢)، وسوفير أرنون، **الصراع على المياه في الشرق الأوسط**، ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر (القاهرة: جامعة حيفا، ١٩٩٤)؛ نشرة دراسات) الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة)، العدد ٩٨ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)، و Sarah Mateljan, «Water Wars, Preventing and Resolving Conflicts over Transboundary Groundwater Resources,» *Murdoch University E Law Journal*, vol. 14, no. 2 (2007), pp. 368-392.

أراضيها ينبع نهرا دجلة والفرات اللذان تقوم عليهما الحياة في العراق، كما يمثّل نهر الفرات مصدرًا أساسيًا للمياه في سورية. وقد مثّل ما تنفذه تركيا من إنشاءات على النهرين ضمن مشروعها الطَموح المسمّى مشروع جنوب شرق الأناضول (غاب)، تهديدًا حقيقيًا للأمن المائي للبلدين عندما نجم عن تنفيذ تلك المشاريع تراجع ملحوظ في كميات المياه الواردة عبر النهرين، فضلًا عن التدنّي المتزايد في نوعيتها.

وعلى الرغم من عقد عدة جولات من المفاوضات العراقية ـ السورية مع تركيا، إلّا أن ذلك لم يثنها عن تنفيذ خططها بما فيها مشروعها المذكور من دون اكتراث لمصالح البلدين الحيوية. وقد مثّل ذلك مخالفة صريحة للاتفاقيات الثنائية وقواعد القانون الدولي التي تضع جملة من الضوابط لتحقيق الانتفاع المنصف والمعقول من مياه النهر الدولي من الدول التي تستخدم مياهه.

وقد ألقت هذه المسألة بظلالها على طبيعة العلاقات بين الدول الثلاث على الصعيد الثنائي أو الثلاثي وقد لاحظنا أن مستوى هذه العلاقات قد تذبذب في أحيان كثيرة تبعًا لتذبذب كمّيات المياه التي تصل إلى نقاط الحدود، ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى مرحلة الأزمة التي تنذر بنشوب نزاع عسكري كما حدث عام ١٩٧٤ عند ملء خزّاني سدّي كيبان في تركيا والطبقة في سورية.

وعلى الرغم من حدوث مؤشرات إيجابية في الموقف التركي تجاه القضايا العربية منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، إلّا أنه لم ينتج من ذلك أي تغيير يُذكَر في مجال السياسة المائية التركية.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان التداعيات السلبية للمشاريع التركية على نهري دجلة والفرات، على علاقاتها مع سورية والعراق اللذين يعانيان مباشرة من تأثيرات هذه المشاريع في حقوقهما الحيوية في مياه النهرين. وستعرض أهم مراحل المفاوضات وطبيعة الخلافات في مواقف الدول الثلاث. كما تسعى إلى توضيح ماهيّة النظام القانوني المفترض أن يحكم

استخدامات مياه النهرين طبقًا للقانون الدولي والاتفاقيات الثنائية. وستحاول استشراف إمكان إيجاد حلول عادلة ترضي هذه الأطراف بما يساهم في أن تظل المياه عاملًا للتعاون المشترك لا بؤرة للنزاعات والحروب.

أولًا: مشروع جنوب شرق الأناضول

تطلق تركيا على مشاريعها المقامة والمخطط لها على نهري دجلة والفرات اسم مشروع جنوب شرق الأناضول ومختصره GAP[(٥)]، وتصفه بأنه «أكبر مشروع تنموي متعدد الأغراض يُنفَّذ في تركيا في العصر الحديث وتُعلَّق عليه آمالًا كبيره في تنمية المحافظات الست الواقعة في الجنوب الشرقي لتركيا، التي تُعَدّ أكثر المناطق تخلفًا فيها وهي ديار بكر، غازي عنتاب، سيرت، شانلي أورفا، أريمان، ماردين»[(٦)]. تُقدَّر تكاليف مشروع الغاب بأكثر من ثلاثين مليار دولار أميركي، ويجري التنفيذ بطريقة التمويل المشترك عبر مساهمة من الخزينة التركية مع التسهيلات والقروض الخارجية[(٧)].

تبلغ المساحة التي سيغطيها المشروع ٧٣,٨٦٣ كم² وتعادل عُشر مساحة تركيا تقريبًا. وقد بوشر بالتحرّيات الأولية للمشروع بالمسح الهيدرولوجي على نهر الفرات عام ١٩٣٦، وأُعدَّت تقارير الجدوى في الستينيات. وقد استمرّت الجهات التركية والمؤسسات الأجنبية ذات الصلة في إعداد الكثير من الدراسات التفصيلية والخطط المتعلقة بكيفية تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمشروع حتى المباشرة بتنفيذه.

١ ـ مكوّنات المشروع

يتكون مشروع جنوب شرق الأناضول من ثلاثة عشر مشروعًا رئيسيًا، ستة

(٥) الأحرف الأولى لاسم المشروع باللغة التركية (GAP): Güneydoğu Anadolu Projesi.

(٦) أحمد شاهينوز، «مشروع جنوب شرق الأناضول: مصدر غذائي جديد في الشرق الأوسط (وجهة نظر تركية)،» ورقة قدمت إلى: **الشرق الأوسط ومسألة المياه: محاضر مؤتمر إسطنبول ١٩٩٤**، تعريب ترجمة ميسم حلواني (مصراته، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٥)، ص ٣٥٧.

(٧) تُعَدّ الدول الأوروبية وبخاصة إيطاليا، النمسا، ألمانيا، بريطانيا وسويسرا من الممولين الأساسيين إضافة إلى الولايات المتحدة والبنك الدولي.

مشاريع منها على نهر دجلة وسبعة على نهر الفرات وفروعهما لإرواء مساحة تبلغ ١,٨ مليون هكتار وتعادل ٧,٢ مليون دونم[٨]. ويتكون كل مشروع من المشاريع المذكورة هو الآخر من مجموعة مشاريع فرعية منها سدود عملاقة، وأنفاق وقنوات لنقل المياه إلى مسافات بعيدة عن المجرى الرئيسي، أُنجزَ بعض منها وهنالك قسم قيد الإنشاء وقسم آخر لم يُباشَر به بعد.

كما يتضمن المشروع، إضافة إلى المشاريع الإروائية على النهرين، سلسلة مجمّعات سكانية وصناعية وتعليمية وصحية، كما بُنيت ثمانية مطارات، وأنشئت مئات الكيلومترات من الطرق والسكك الحديد، إضافة إلى المستشفيات والمراكز الصحيّة[٩].

وليس من أهداف هذه الورقة تناول كل التفاصيل المتعلقة بهذا المشروع، لكن لا بدّ لأغراض البحث من إيجاز أهم المحطّات فيه.

أ ـ المشاريع على الفرات

(١) **سد كيبان**: يُمثّل سدّ كيبان أول مشروع تركي على نهر الفرات، وقد بوشر بالتخطيط له عام ١٩٥٧ وأُنجزَ عام ١٩٧٤ بسعة خزن تُقدّر بـ ٣٠,٧ مليار متر مكعب. يقع السدّ عند التقاء رافدي الفرات الرئيسيين قره صو ومراد صو، وسعة محطته الكهرومائية ١٢٤٠ ميغاواط، ويبلغ معدل إنتاج الطاقة السنوي له ٥٨٧٠ مليون كيلوواط/ساعة في السنة.

(٢) **سد قره قاية**: أُنجز عام ١٩٨٧، سعة الخزن ٩,٥٤ مليارات متر مكعب، وتبلغ سعة محطته الكهرومائية ١٨٠٠ ميغاواط، تنتج ما معدّله ٧٥٠٠ مليون كيلوواط/ساعة في السنة.

---

(٨) تعتمد المعلومات التي سترد عن تفاصيل مشروع الـGAP على المصادر الرسمية التركية وأهمها في هذا المجال: «The Southeastern Anatolia Project Master Plan-Final Master Plan Report,» Republic of Turkey, Prime Ministry, State Planning Organization, vol. 1 (June 1990).

الذي أُعِدَّ بالتعاون مع الشركة المتخصصة اليابانية (Nippon Koei Co. Ltd. Tokyo, Japan) والدراسة التفصيلية التركية الرسمية: Ali Ihsan Baği??, *GAP Southeastern Anatolia Project: The Cradle of Civilization Regenerated* (Istanbul: Interbank-Aksoy Matbaasi, 1989).

(٩) Republic of Turkey, Prime Ministry, GAP Regional Development Administration, «Latest Situation on Southeastern Anatolia Project: Activities of the GAP Administration,» June 2006.

(٣) **سد أتاتورك**: هذا السدّ هو المرتكز الرئيسي لمشروع جنوب شرق الأناضول قدر تعلق الأمر بنهر الفرات، أُنجز عام ١٩٩٠، ويعمل منذ عام ١٩٩٢. هو أكبر السدود الحالية في تركيا وتاسع أكبر سد في العالم، تبلغ مساحة خزّان السدّ (البحيرة الصناعية) ٨١٧ كم٢، وحجم ما تخزنه من المياه يبلغ ٤٨,٥ مليار متر مكعب. يتضمن المشروع محطّة كهرومائية ضخمة بسعة ٢٥٢٠ ميغاواط. ويبلغ إنتاج الطاقة السنوي ٨٩٠٠ مليون كيلوواط/ساعة، وتتفرع عن السدّ قنوات تأخذ المياه إلى مناطق خارج حوض النهر ومنها نفق أورفة.

(٤) **نفق أورفة**: أُنجزَت المرحلة الأولى منه عام ١٩٩٤، وهو من المشاريع المهمّة ضمن مشروع الـ GAP ويُعَدُّ أكبر نفق إروائي في العالم، حيث ينقل مياهه، بقوة الدفع، عبر نفقين متوازيين يبلغ طولهما ٢٦,٤ كم إلى سهول أورفة وحرّان لإرواء مساحة تبلغ ١٤١٨٣٥ هكتارًا(١٠)، ويبلغ تصريفهما الأقصى ٣٢٨ مترًا مكعبًا في الثانية(١١).

(٥) **سد بيرجيك**: مُنفَّذ منذ عام ٢٠٠٠، ويقع على مسافة تقدر بأقل من ٥٠ كم عن الحدود التركية ـ السورية، وملحقة به محطة كهرومائية لإنتاج ٣١٦٨ كيلوواط/ساعة من الطاقة الكهربائية.

(٦) **سد قرقاميش**: يقع على مسافة بحدود ١٠ كم عن الحدود التركية ـ السورية، وقد أعلنت تركيا عن المناقصة لإنشائه في أواخر عام ١٩٩٥ وأُنجزَ عام ١٩٩٩. تنتج المحطة الكهرومائية الملحقة به ٦٥٢ كيلوواط/ساعة من الطاقة الكهربائية.

---

(١٠) مقاربة لحجم المساحة الكلية التي كانت تروى من الفرات قبل مشروع الغاب.

(١١) يمثّل هذا التصريف ثلث معدل تصريف نهر الفرات قبل المشاريع التركية [١٠٠٠ متر مكعب/ثانية] وأكثر من نصف تصريف النهر بعد اكتمال سدّ أتاتورك [٥٠٠ م٣/ ثانية] وهو يزيد على تصريف نهر الفرات حاليًا في العراق بحسب تصريحات مسؤولين عراقيين في وزارة الري، لاحظ في هذا الصدد تصريحات عون ذياب عبد الله المدير العام للمركز الوطني لإدارة الموارد المائية أن «معدل تدفق مياه الفرات عند الحدود العراقية السورية قبل عدة أعوام كان ٩٥٠ مترًا مكعبًا في الثانية فيما يبلغ حاليًا ٢٣٠ فقط». انظر: «كارثة تاريخية وشيكة: بلاد الرافدين تخسر الفرات»، ميدل إيست أونلاين، ١٩/٥/٢٠٠٩.

ب ـ أهم المشاريع على نهر دجلة

(١) مشروع دجلة ـ كيرل كيزي: يشمل هذا المشروع سدًا يسمّى سدّ دجلة بسعة خزنية مقدارها ٥٩٥ مليون م٣ وتوليد طاقة كهربائية مقدارها ١١٠ ميغاواط، كما يضمّ سدّ كيرال كيزي بسعة خزنية مقدارها ١,٩١٩ مليار م٣ وتوليد طاقة كهربائية مقدارها ٩٤ ميغاواط، علمًا بأن المشروع يروي أراضي زراعية مقدارها ١٢٦٠٨٠ هكتارًا على الضفة اليمنى لنهر دجلة؛ وقد أنجز المشروعان عام ١٩٩٧.

(٢) مشروع باطمان: يشمل إنشاء سدّ باطمان بسعة خزنية قدرها ١,٧٥ مليار م٣، ويولّد طاقة كهربائية مقدارها ١٩٨ ميغاواط، علمًا بأن المشروع مصمّم لإرواء مساحة زراعية قدرها ٣٧٧٤٤ هكتارًا، بواسطة مشروعين للريّ السيحي ومشروع للريّ بالواسطة. أُنجزَ هذا المشروع عام ١٩٩٨.

(٣) مشروع باطمان ـ سلفان: يشمل إنشاء سدّ سلفان بسعة خزنية قدرها ٨,٧٣٥ مليار م٣ وتوليد طاقة كهربائية قدرها ١٥٠ ميغاواط إضافةً إلى سدّ قصرو، وطاقته لتوليد الكهرباء هي ٩٠ ميغاواط علمًا بأن المشروع أعلاه يروي أراضي زراعية تبلغ مساحتها ٢٥٧٠٠٠ هكتار بواسطة مشروعين للريّ السيحي ومشروعين للريّ بالواسطة على الضفة اليسرى لنهر دجلة. وقد أُنجزَ المشروع عام ١٩٩٨.

(٤) مشروع كرزان: يشمل إنشاء سدّ كرزان بسعة خزنية قدرها ٤٤٩,٥ مليون م٣ وتوليد طاقة كهربائية قدرها ٩٠ ميغاواط، علمًا بأن المشروع أعلاه يروي أراضي زراعية مساحتها ٦٠٠٠٠ هكتار.

(٥) مشروع أليسو: هو من أهم المشاريع على نهر دجلة، يشمل سدّ اليسو بسعة خزنية مقدارها ١٠,٤١٠ مليارات م٣ وتوليد طاقة كهربائية مقدارها ١٢٠٠ ميغاواط والطاقة الناتجة منه تبلغ ٣٨٣٣ كيلوواط/ساعة. المشروع مصمم لإرواء أراضٍ زراعية تبلغ مساحتها ٣٨٣٠ هكتارًا، وهنالك إشارات لدى العراق تفيد بأن الطاقة الخزنية للسد هي أكبر من الرقم المعلن، وبأنها تصل إلى ٣٠ مليار م٣.

(٦) مشروع جزره: يتضمن إنشاء سدّ جزره بسعة خزنية قدرها ٣٦٠

مليون م^3 وتوليد طاقة كهربائية مقدارها ٢٤٠ ميغاواط، بينما المشاريع الإروائية ما زالت في مرحلة التحريات والمشروع يروي أراضي زراعية تبلغ مساحتها ١٢١٠٠٠ هكتار من خلال مشروع ري نصيبين ـ جزرة ومشروع سهل صلوبي.

سدّ ديوه كيجيدي الذي يروي مساحة ٣٦٠٠٠ دونم، وسدّ كوك صو الذي يروي مساحة ١٦٠٠٠ دونم.

ج ـ الاستهلاك المائي قبل الغاب وبعده

ـ **الفرات:** كانت تركيا طبقًا لإحصاء البنك الدولي عام ١٩٦٥، تروي مساحة زراعية تقدّر بـ ١٥٣ ألف هكتار وتُقَدَّر حاجتها المائية بـ ١,٥ مليار متر مكعب. أمّا طبقًا لخطط المشروع، فإن المساحات الزراعية المخطط إرواؤها على نهر الفرات تبلغ ١,٠٨٨,٠٠٣ هكتارات، وتُقَدَّر حاجتها المائية بحدود ١٠,٨٨ مليار م^3،أي بزيادة أضعاف.

ـ **دجلة:** تبلغ المساحات التي كانت تُروى من نهر دجلة في تركيا للمشاريع الحكومية نحو ٢٠,٠٦ ألف هكتار[١٢]، وتبلغ المياه اللازمة لإروائها نحو ٢٠٠ مليون م^3. أمّا مجمل المساحات الزراعية المخطط إرواؤها على حوض النهر ضمن المشروع، فهي ٦٠١,٨٢٤ هكتار (من ضمنها المساحات القائمة حاليًا) وتُقَدَّر حاجتها المائية بنحو ٦,٢ مليار م^3.

٢ ـ أهداف المشروع

عندما بدأ التفكير في هذا المشروع كان الهدف الأساسي هو الرّي وتوليد الطاقة الكهربائية، وهو ما انتهى إليه تقرير الدوائر المعنية عام ١٩٧٧، لكن الحكومة التركية ومن خلال هيئة تخطيط الدولة وضعت بعد عام ١٩٨٦ رؤية أكثر تعقيدًا للمشروع. تتلخص تلك الرؤية بأن مشروع الغاب هو مشروع اقتصادي تنموي يؤمَل منه أن يساهم في تغيير كل المظاهر الاقتصادية في منطقة جنوب شرق الأناضول، بحيث تتحول إلى أهمّ منتج

(١٢) بحسب المعلومات المُزَوّدة من الجانب التركي في اللجنة الفنية للمياه المشتركة عام ١٩٨٢.

للغذاء لسوقين رئيسيتين هما الشرق الأوسط والدول الإسلامية الثماني التي قامت حديثًا في آسيا الوسطى بعد تفكك الاتحاد السوفياتي(١٣). تلاحظ تركيا تدني مستويات الإنتاج الزراعي والحيواني في معظم الدول العربية خصوصًا تلك المجاورة لها، إضافة إلى دول الخليج العربي، كما تنظر إلى ما تمثّله هذه الدول من أسواق رحبة لمنتجاتها الغذائية المتأتية من منطقة جنوب شرق الأناضول. وبالفعل، فإن الكثير من منتجات تلك المنطقة أخذت طريقها إلى الأسواق العربية على الرغم من دعوات المقاطعة لهذه المنتجات. من ناحية أخرى، تتجه أبصار تركيا صوب دول آسيا الوسطى المستقلة عن الاتحاد السوفياتي على أنها سوق أخرى لمنتجاتها الغذائية من أراضي مشروع الغاب. ومن خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ترى تركيا أن تأمين متطلبات الأمن الغذائي لهذه الدول من مصادر خارجية ضرورة حتمية في ظل الأوضاع السائدة فيها، وتجد أنها، بحكم موقعها الجغرافي، يمكن أن تحتل المركز الأول من بين مصدّري الغذاء إلى هاتين المنطقتين(١٤).

تتوخى تركيا نتائج مهمّة أخرى من تنفيذ هذا المشروع لعل من أهمها(١٥):

- تهيئة كل الأسس والمستلزمات لزراعة متطورة من خلال تطوير وإدارة الموارد المائية والموارد الطبيعية الأخرى وإدخال المكننة الحديثة لتحقيق معدلات إنتاجية عالية جدًا.

- تطوير كامل لمختلف القطاعات ذات الصلة في المنطقة وخصوصًا الصحة، التعليم، الخدمات الاجتماعية، السياحة.

- رفع المستوى المعيشي لسكان المنطقة المتدني عن بقية المناطق التركية، عبر توفير فرص العمل وتأهيل السكان من خلال التعليم والمعاهد التدريبية.

---

(١٣) «ملف المياه في الشرق الأوسط،» صحيفة الحياة.

(١٤) شاهينوز، «مشروع جنوب شرق الأناضول: مصدر غذائي جديد في الشرق الأوسط (وجهة نظر تركية)،» ص ٣٦٢.

(١٥) لاحظ أيضًا في هذا الصدد: John Kollars, «Problems of International Rivers: The Case of Euphrates,» in: Asit K. Biswas, ed., *International Waters of the Middle East: From Euphrates-Tigris to Nile*, Water Resources Management Series; 2 (Bombay; New York: Oxford University Press, 1994), p. 48.

ـ إقامة صناعة تحويلية متطورة اعتمادًا على إنتاجية المشروع من المحاصيل الزراعية سواء في مجال الصناعات الغذائية أم في المجالات الصناعية ومنها النسيج والمواد الإنشائية.

ـ المساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة وتحقيق فائض في الإنتاجية من أجل توفير فرص التصدير إلى الدول المجاورة، وتعمل تركيا على أن تكون إنتاجية المشروع سلّة غذاء لكامل منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يعزز قدرة تركيا كقوة اقتصادية متقدمة في المنطقة.

ـ تتمثل أهم أهداف المشروع من النواحي الأمنية في سعي تركيا إلى إحداث تغييرات ديمغرافية في المنطقة (جنوب شرق الأناضول) التي تقطنها أغلبية كردية (٥٠ في المئة أكرادًا مقابل ٤٠ في المئة أتراكًا و١٠ في المئة عربًا)[١٦] من خلال تحويلها إلى منطقة جذب سكاني تتوافر فيها كل المستلزمات الحياتية وفرص العمل بغية توطين ما يقرب من ستّة ملايين تركي بهدف تحويل الأكراد إلى أقلية في المنطقة المعنية.

ثانيًا: التأثيرات السلبية للمشروع في سورية والعراق

لا بدّ من أن تنجم عن مشروع بهذا الحجم والتعقيد أضرار سلبية؛ فالاستخدام المفرط للمياه الذي تتطلبه كل هذه المشاريع وما جرى إنشاؤه من البنية التحتية اللازمة، وما ستفرضه التغيّرات في أعداد السكان وتوجهاتهم ومتطلبات الحياة الجديدة، كلّها عوامل سيكون تأثيرها مباشرًا في كيفية استخدام مياه نهري دجلة والفرات. إن طبيعة ومدى استخدام مياه النهر الدولي هو عامل حاسم في تقرير طبيعة العلاقات بين الدول المشاطئة لذلك على ذلك النهر، لذلك فإن أي تخطيط للمشاريع على النهر الدولي يتوجب أن يضع في الحسبان التأثيرات في الدول الأخرى التي تشترك في الانتفاع من مياه النهر المعني، لا أن ينصبّ التخطيط على تحقيق مصالح طرف واحد. وقدر تعلّق الأمر بتأثيرات مشروع الغاب على نهري دجلة والفرات، يمكن الحديث هنا عن ثلاثة مستويات من التأثيرات السلبية،

---

(١٦) Hilal Elver, *Peaceful Uses of International Rivers: The Euphrates and Tigris Rivers Dispute*, Innovation in International Law (Ardsley, NY: Transnational Publishers, 2002), p. 383.

يكمّل بعضها البعض في رسم صورة الأوضاع التي نشأت على حوضي دجلة والفرات منذ بداية تنفيذ هذا المشروع.

١ ـ التأثير في كمية المياه

سيستهلك المشروع كميات كبيرة من مياه نهري دجلة والفرات، وهذا بحدّ ذاته تأثير سلبي، إذ إنه سيخفض من كميات المياه التي تصل إلى سورية ثم العراق. وبحسب المخططات الموضوعة للمشروع، فإنه سيستهلك ما يقرب من نصف المعدّل السنوي لإيرادات نهر الفرات الذي كان يراوح بين ٣٠ و٤٨ مليار م^{3}، لذا فإن الكمية المتبقية من مياه النهر لن تكون كافية لتلبية الحاجات العراقية والسوريّة. وبالفعل، انخفضت الكمّية كثيرًا في السنوات التي أعقبت إنجاز بعض المشاريع، وخصوصًا سدّ أتاتورك، لأنه لم يكن خزانًا لخزن المياه فحسب، بل ارتبطت به مشاريع لتحويل (Divert) المياه، وهو من المسائل الخطيرة في ما يتعلق باستخدام مياه الأنهار الدولية[١٧].

أما معدل وارد نهر دجلة عند الحدود العراقية ـ التركية، فهو ٢١ مليار م^{3}، وتبلغ الحاجة المائية للمشاريع التركية عند إنجازها نحو ٦,٢ مليار متر مكعب، وهي كمّية كبيرة لو أخذنا في الحسبان مدى الاعتماد على مياه النهر في العراق. يضاف إلى ذلك أن سورية التي تشاطئ النهر من ضفّة واحدة، تخطط أيضًا لاستهلاك ٣,٤ مليار م^{3}؛ وبالتالي فإن ذلك سيؤثر كثيرًا في الحصة المتبقية للعراق، التي ستكون، حتمًا، أقل من حاجته المائية.

يتفاقم الوضع في العراق بإنشاء إيران هي الأخرى السدود على مجاري الأنهار الداخلة إلى العراق، مثل أنهار ديالى، الوند وكارون، إضافة إلى تسريبها المياه الملوثة إلى الأراضي العراقية في محافظة البصرة، وهذا الموضوع محل دراسة أخرى.

(١٧) يقول مدير عام المركز الوطني لإدارة الموارد المائية في العراق عون ذياب عبد الله في تصريحات صحفية نشرها موقع الرابطة العراقية بتاريخ ١٩/ ٥/ ٢٠٠٩ إن «معدل تدفق مياه الفرات عند الحدود العراقية ـ السورية قبل عدة أعوام كان ٩٥٠ مترًا مكعبًا في الثانية فيما يبلغ حاليًا ٢٣٠ فقط»، أي أن نسبة الانخفاض تبلغ نحو ٧٥ في المئة. انظر: <http://www.iraqirabita.org/index.php?do=article&id=19562>.

٢ ـ التأثير في نوعية المياه

من أخطر التداعيات السلبية لمشروع جنوب شرق الأناضول (غاب)، تأثيره في نوعية المياه، حيث زادت المكوّنات المُلوِّثة فيها لعدّة أسباب منها:

ـ زيادة ملوحتها نتيجة التبخر من السدود وأعمال البزل التي تجري في الأراضي الداخلة في الزراعة ضمن المشروع.

ـ الاستخدام المفرط للسماد الكيمياوي في الزراعة، ومخلفات المصانع المقامة من المواد السامة أو الملوثة.

ـ طبيعة الأراضي الجبسية وطوبوغرافية المنطقة التي يجري إرواؤها لأول مرة بعد إنجاز المشاريع المخطط لها.

كانت لهذا التردّي آثار سلبية واضحة في الصحة العامة، البيئة، وفي النشاط الزراعي والصناعي والسياحي.

٣ ـ التأثير في الأمن الوطني

للمشروع التركي تداعيات على الأمن الوطني في كل من العراق وسورية، ومن معالمها:

ـ أن المشروع سيتيح لتركيا إمكانية حبس كميّات هائلة من مياه النهرين، أو التهديد بإطلاقها في أوقات الأزمات؛ وهو عامل ضغط على البلدين إذا ما لجأت تركيا إلى استخدامه في تلك الأوقات.

ـ أن نقص المياه وتردّي نوعيتها وما ينجم عن ذلك من نقص في مياه الشرب والمياه المخصصة للزراعة، وبالتالي نقص الإنتاج الزراعي والحيواني واللجوء إلى الأسواق الخارجية لاستيراد الغذاء[١٨]، هو بحد ذاته من المؤثرات في الأمن الوطني لكل دولة.

ـ أن السدود هي منشآت ضخمة تتحكم بمياه النهر بصورة كاملة، إذ

---

(١٨) إن هذه التأثيرات أضحت ملموسة بوضوح في العراق، لاحظ في هذا الصدد تصريحات وكيل وزارة الزراعة العراقي: «الزراعة تدخل دائرة الخطر في بلاد الرافدين،» ميدل إيست أونلاين، ١/ ٥/ ٢٠٠٩، <http://www.middle-east-online.com/iraq/?id=76896>.

إن إنشاءها يجعل إطلاق المياه منها أمرًا مرتبطًا بسياسة تشغيلية محدّدة وفق أغراض إنشائه كتوليد الطاقة الكهربائية والسيطرة على الفيضانات وإرواء مساحات من الأراضي الزراعية، وغالبًا ما تتعارض هذه السياسة مع السياسة التشغيلية للموارد المائية للدول التي تقع أدنى المجرى المائي، الأمر الذي يعيق تنفيذ الخطط التي تضعها الدول.

ـ أن فترة ملء خزانات السدود قبل تشغيلها، وهو ما يُسمّى «الخزن الميت» أو «الساكن»، يتطلب حجز مياه النهر لفترة محدودة، ما يُعرّض البلدين خلالها لأضرار كبيرة قد تنشأ عنها أزمات حقيقية، كما حدث عند ملء خزاني كيبان في تركيا والطبقة في سورية عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤، وكذلك ما حدث عند إملاء خزان أتاتورك عام ١٩٩٠.

ـ أنه ستكون للسدود التركية المخطط لها القابلية لاستيعاب معظم مياه الموجات الفيضانية التي يُعتمد عليها في ملء الخزانات، وبذلك ستكون لدى تركيا إمكانية حرمان البلدين وخصوصًا خلال السنوات التي تكون مواردهما المائية قليلة من ملء خزاناتهما.

ـ أن السدود والمشاريع الإروائية المرتبطة بها التي تنفذها تركيا على نهر دجلة قرب الحدود العراقية وخصوصًا سدود قرقاميش، جزره وآليسو، ستخلق واقعًا زراعيًا جديدًا، وستكون هنالك مدن وقرى وحضور سكاني بصورة أو بأخرى مصحوبًا بنشاطٍ مكثّف قرب الحدود، ما قد يثير مشاكل أمنية فيها.

ثالثًا: النظام القانوني لنهري دجلة والفرات

تتفق كل الوثاق القانونية التي تتعلق بالنظام القانوني للأنهار الدولية على تعريف النهر الدولي[١٩] بأنه النهر الذي تقع أجزاء منه في دول

---

(١٩) اتجهت الوثائق القانونية الحديثة إلى استخدام تسمية «المجرى المائي الدولي» عوضًا عن «النهر الدولي»، كون تسمية «المجرى» تنطبق على كل أنواع وأشكال «الأنهار» وتفرّعاتها بغض النظر عن أحجامها، كما تنصرف إلى كل المياه الخارجة من النهر إلى أي مكان والداخلة إلى النهر من أي مكان. ولذلك أينما ترد تسمية المجرى المائي فالمقصود بها النهر والعكس صحيح.

مختلفة[٢٠]. وقد اكتسب نهرا دجلة والفرات الصفة الدولية بمجرد تفكك الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى وانسلاخ كل من العراق وسورية عنها وتكوّن دولتي العراق وسورية، وبذلك أصبح النهران خاضعين لقواعد القانون الدولي التي تنطبق على الأنهار الدولية. ويتمثّل النظام القانوني لنهري دجلة والفرات بمجموعة الصكوك والقواعد القانونية التي يمكن الاحتكام إليها في تنظيم استغلال مياه النهرين، سواء قواعد القانون الدولي أو قواعد الاتفاقيات والبروتوكولات الثنائية.

١ ـ قواعد القانون الدولي

من المعروف أن القانون الدولي يهتم بتنظيم علاقة الدولة بغيرها من الدول ويحكم تصرفاتها في المحيط الخارجي أو الدولي، لذلك غالبًا ما يعرّف بأنه: «مجموعة القواعد التي تنظّم العلاقات بين الدول وتحدّد حقوق كل منها وواجباتها». ولمّا كانت الأنهار الدولية مجالًا قد تتنازع فيه حقوق دول مختلفة وواجباتها، كان ذلك من دواعي تنظيم استخدامها والانتفاع منها طبقًا للقانون. ويمكن القول إن التنظيم القانوني الدولي لاستغلال الأنهار الدولية يعتمد على المبادئ العامة في القانون الدولي والاتفاقيات الدولية، فضلًا عن عدد غير قليل من الاتفاقيات التي عُقدت بين دول تتشاطأ على أنهار دولية.

يجدر التنويه هنا، إلى أن القانون الدولي الذي ينظم استخدامات المجاري المائية الدولية ليس القانون الذي ورد في المعاهدات فحسب، أي القانون الاتفاقي، بل هو أيضًا قانون عرفي ترسّخ عبر مئات السنين من الممارسات التي سادت بين معظم الدول التي تشترك في الانتفاع بمياه أنهارٍ دولية مشتركة، وأخذت به المحاكم الدولية وأشار إلى إلزاميته عدد كبير من المختصين.

في ما يتعلق بالمبادئ العامة، أكّد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه الذي عُقد في ماردل بلاتا في آذار/ مارس ١٩٧٧، وجود مبادئ عامة في القانون الدولي مقبولة عمومًا تحكم استخدامات الموارد المائية المشتركة

(٢٠) وهو ما أخذت به المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة للأنهار الدولية المسمّاة «اتفاقية في شأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية» كما سنرى.

وتنميتها وإدارتها في حالة غياب اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف[٢١]. إن أهم هذه المبادئ التي ترسخت خلال فترة طويلة من الالتزام بها عمليًا في مختلف الأنظمة القانونية: مبدأ الحقوق المكتسبة، مبدأ عدم الإضرار بالغير، مبدأ المساواة في استخدام الحق، مبدأ عدم جواز التعسف في استخدام الحق، مبدأ حل المنازعات بالطرق السلمية، مبدأ حسن الجوار، مبدأ حسن النية[٢٢].

كما نشأت مبادئ قانونية عامة تختص بتنظيم استغلال الأنهار الدولية من أهمها: القاعدة التي تحرّم على دولة المجرى المائي الدولي إجراء أي تغييرات على المجرى المائي من شأنها أن تؤثر في حقوق الدول الأخرى المتشاطئة معها إلّا بعد إبرام اتفاق في ما بينها لموازنة المنافع والمضارّ[٢٣]، والقاعدة الأخرى التي تُلزم الدول المتشاطئة بالتشاور وتبادل المعلومات في شأن الخطط المستقبلية لكل دولة[٢٤]، وكذلك القاعدة التي تنص على أن الدول المتشاطئة تتمتع بحق استخدام المجرى المائي على أساس المساواة التامّة في الحقوق[٢٥]، ومبدأ التوزيع المنصف والمعقول للمياه المشتركة.

ولا يختلف مفسرو القانون الدولي في أن مبادئ القانون الدولي تقرّ بضرورة احترام الحقوق المكتسبة والتاريخية لكل دولة والامتناع عن الولوج في أيّ عمل من شأنه أن يرتّب آثارًا مضرّة بحقوق دول الحوض ومصالحها، وأن هذه المبادئ، ترتّب المسؤولية الدولية على كل دولة

---

(٢١) Report of the United Nations Water Conference, Mar del Plata, 14-25 March 1977 (United Nations Publication, Sales No. E.77.II.A.12), p. 54.

(٢٢) للتفاصيل، انظر: F. J. Berber, *Rivers in International Law*, [translated from the German by R. K. Batstone] (London: Stevens; New York: Oceana Publications, 1959) pp. 208-230.

(٢٣) حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٦)، ص ٣٩٧.

(٢٤) The Yearbook of the International Law Commission (New York: United Nations, 1983), vol. II, part 1, pp. 175-176.

(٢٥) وهو ما أكدّته المحكمة الدائمة للعدل الدولي في قرارها في شأن قضية نهر الأودر: *Permanent Court of International Justice*, Series A, no. 23 (1929), p. 26.

تحاول إحداث تغيير في مياه النهر الدولي أو تعديل في مجراه بما يؤثّر كمًّا ونوعًا في المياه الجارية فيه[٢٦].

لا بدّ من الإشارة هنا إلى أن الاهتمام بوضع قواعد تتعلق باستخدامات الأنهار الدولية في الأغراض غير الملاحية قد فرضته التطورات الصناعية التي وفّرت إمكانية حبس كميات هائلة من المياه وراء السدود أو تحويل مجاريها في اتجاهات غير اتجاهاتها الطبيعية.

إن الموارد المائية المشتركة، هي مورد طبيعي يخضع للاستغلال المشترك بين الدول المتشاطئة عليها، لذلك فإن من المبادئ التي ترسّخت في هذا المجال مبدأ التعاون في كيفية الانتفاع بهذا المورد. وقد جاء في الفصل الخاص (التعاون الدولي) من تقرير هيئة الخبراء في الأمم المتحدة الموسوم «إدارة الموارد المائية الدولية الجوانب المؤسساتية والقانونية»[٢٧] أنه «ينبغي لكل دولة من دول الحوض أن تكون على استعداد للتعاون في استخدام هذه الموارد والعمل على تقليل الآثار الضارّة بالدول الأخرى المترتبة على ما تقوم به إحدى الدول من أوجه استخدام متصلة بالمياه إن لم يكن القضاء على هذه الآثار، وأن عدم التعاون يضر بالمصلحة الوطنية لكل دولة من دول الحوض أو الشبكة ما دامت للمياه الموجودة في الشبكة علاقة برفاه الإنسان وبالتنمية الاقتصادية للدول المعنية وكذلك بما له من تأثير مضرّ بالعلاقات الثابتة عمومًا»[٢٨].

وقد تكرّس هذا الواجب (واجب التعاون) في عدد من المعاهدات الدولية التي عُقدت لتنظيم استغلال الأنهار الدولية، بين دول تشترك في الانتفاع بمياه أنهارٍ دولية في آسيا وإفريقيا وأوروبا حيث احتوت نصوصًا خاصة بالتعاون في مجال المياه المشتركة ويرد البروتوكول الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا لعام ١٩٤٦، من بين الأمثلة على ذلك.

---

(٢٦) حامد سلطان، «الأنهار الدولية في العالم العربي،» المجلة المصرية للقانون الدولي، السنة ١٢٢ (١٩٦٦)، ص ٧.

(٢٧) «تقرير الأمين العام عن المسائل القانونية التي يثيرها استخدام الأنهار الدولية،» وثيقة الأمم المتحدة (A/CN. 4/393).

(٢٨) Report of the United Nations Water Conference, Mar del Plata, 14-25 March 1977.

وبما أننا نتحدث عن الاتفاقيات، فلا بدّ من الإشارة إلى اتفاقية فيينا لعام ١٨١٥، كونها أول اتفاقية دولية ترسي مبدأً قانونيًا مؤدّاه خضوع الأنهار التي تمر بإقليم أكثر من دولة لقواعد قانونية دولية. ومع أن الاتفاقية تنظم استخدامات الأنهار الدولية في الأغراض الملاحية، إلّا أن تعريفها للنهر الدولي بأنه «النهر الصالح للملاحة الذي يفصل أو يخترق عدّة دول» قد رسّخ قاعدة قانونية مفادها أن المعيار الأساسي لكون نهرٍ ما نهرًا دوليًا، يعتمد على وقوع أجزاء منه في دولتين أو أكثر. وقد جرى القياس على هذا التعريف عند النظر إلى استخدامات النهر الدولي للأغراض غير الملاحية.

كما أن معاهدات السلام التي عُقدت بعد الحرب العالمية الأولى، مثل معاهدة برشلونة لعام ١٩٢١ ومعاهدة جنيف لعام ١٩٢٣ المتعلقة بتنمية الطاقة المائية المؤثّرة في أكثر من دولة تناولت أيضًا استخدامات مياه الأنهار الدولية المشتركة في غير أغراض الملاحة[٢٩]. وأكدت حرّية الدول في استخدام المياه التي تمرّ عبر أراضيها ضمن قواعد القانون الدولي، وضرورة التشاور قبل إقامة المشاريع التي تؤثّر في مجرى النهر، وإجراء التفاوض إذا كان من المحتمل أن يسبب المشروع ضررًا لدولة أخرى. ثم تنص على ضرورة إجراء الدراسات المشتركة والتعاون بين الدول، وواجب التفاوض من أجل عقد معاهدات للاستخدام الأمثل لمصلحة جميع الأطراف، وحل المنازعات بالوسائل السلمية.

وعلى الرغم من أن المعاهدات والاتفاقيات المذكورة لم تكن من الشمول بحيث تحكم كل ما يتعلق باستخدامات الأنهار الدولية، فإن لها قيمة قانونية مهمّة تتمثل في كونها تدل على وجود قواعد في القانون الدولي تخصّ استخدامات الأنهار الدولية وأن القاسم المشترك بينها جميعًا هو أنه لا أساس قانونيًا لأن تُطلق أي دولة، مهما كان لديها من الأسباب، يدها في إقامة المشاريع على النهر الدولي من دون الأخذ في الحسبان حاجات الدول الأخرى المتشاطئة معها وحقوقها. ومن المسائل المتفق عليها، أن عملية تحويل (Diverting) المجرى المائي عن مساره، أو تحويل

---

(٢٩) عصبة الأمم، مجموعة المعاهدات، ج ٣٦، ص ٧٥.

كميّات كبيرة من مياهه عن المجرى الطبيعي أمرٌ يخالف قواعد استغلال الأنهار الدولية وما استقر عليه العرف الدولي في هذا السياق.

- اتفاقية الأمم المتحدّة للأنهار الدولية لعام ١٩٩٧

في أحدث تطوير للنظام القانوني الذي يحكم استخدامات الأنهار الدولية، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٧ (الدورة ٥١) صكًا قانونيًا يتعلق بتنظيم استخدامات الأنهار الدولية في أغراض الزراعة والشرب والصناعة وغير ذلك من الاستخدامات (غير الملاحية). وقد سُمّيت الاتفاقية المذكورة اتفاقية في شأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية[٣٠]. تكتسب هذه الاتفاقية أهمية خاصة كونها كرّست في موادّها معظم القواعد القانونية الدولية في مجال تنظيم استخدام مياه الأنهار الدولية، وحوّلت المبادئ العامة والقواعد العرفية إلى مواد تعاقدية. وقد استُمدّ نص الاتفاقية من مشروع أنجزته لجنة القانون الدولي في دورتها السادسة والأربعين[٣١].

وقد استغرقت لجنة القانون الدولي في إعداد هذه الاتفاقية قرابة ربع قرن، وكان عملها ثمرة لدراسات معمّقة اعتمد على تبادل الآراء بين أعضائها، وبينها وبين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وقد قرّرت لجنة القانون الدولي منذ البداية أن يتخذ مشروعها صيغة معاهدة إطارية (Framework Convention) تحوي المبادئ العامة التي تحكم استخدامات الأنهار الدولية وتترك التفاصيل للاتفاقيات التي ستعقدها الدول في ما بينها في شأن الأنهار المشتركة، كل بحسب ظروفه. إلّا أن ما دونته الاتفاقية من مبادئ عامة تبقى ملزمة فتلك المبادئ تستمد إلزاميتها لا من كونها وردت في الاتفاقية فحسب، بل إلى كونها مبادئ ثابتة وفقًا لمصادر القانون الدولي المختلفة؛ وقد جاءت الاتفاقية مدوّنةً لها ومعبرةً عنها.

(٣٠) الأمم المتحدة، الوثيقة A 51/869 المؤرخة في ١١/ ٣/ ١٩٩٧، والاتفاقية مفتوحة لدى الأمانة العامة للأمم المتحدّة الآن للتوقيع والمصادقة من الدول الأعضاء.

(٣١) تقرير لجنة القانون الدولي لعام ١٩٩٤، وثيقة الأمم المتحدة A/CN.4/L 492 المؤرخة في ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٩٤.

ثم أنشأت الجمعية العامة بموجب قرارها ٤٩/ ٥٢ في ٩/ ١٢/ ١٩٩٤ فريقًا عاملًا من الدول الأعضاء كلّفته بإعداد الاتفاقية في ضوء مشروع لجنة القانون الدولي[٣٢]، وبعد أن عقد الفريق دورتي عمل عامَي ١٩٩٦ و١٩٩٧ اعتمد الاتفاقية وأحالها إلى الجمعية العامة التي اعتمدتها بدورها بنتيجة ١٠٣ أصوات ومعارضة ثلاث دول فقط هي بورندي والصين وتركيا.

ويتلخص أهم ما تضمنته الاتفاقية في ما يلي:

ـ نصّت المادة الثانية منها على أن المقصود بالمجرى المائي الدولي (International Watercourses)، هو «المجرى المائي الذي تقع أجزاؤه في دول مختلفة»، وبالتالي لم تترك أي اجتهاد في هذا الأمر، فوقوع أجزاء من المجرى المائي في عدّة دول أمرٌ لا يحتاج إلى الكثير لإثباته.

ـ إن لكل من دول المجرى المائي الحقّ، ضمن إقليمها، في حصة منصفة ومعقولة من استخدامات ومنافع ذلك المجرى طبقًا لمفهوم الانتفاع المنصف والمعقول (Equitable and Reasonable Utilization). ويتطلب تنفيذ هذا المفهوم الالتزام بواجب عدم تجاوز هذا الحق بما يؤدي إلى حرمان دول المجرى المائي الأخرى منه.

ـ تُحدَّد الحصة العادلة والمعقولة لكل دولة بعد الأخذ في الحسبان جملة عوامل ذات صلة منها المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لكل دولة، عدد السكان الذين يعتمدون على مياه المجرى المعني ودرجة هذا الاعتماد، وكذلك الاستخدامات القائمة والمحتملة ومدى وجود مصادر بديلة لمياه ذلك المجرى.

ـ قيّدت الاتفاقية الانتفاع بالمجرى المائي الدولي بضرورة بذل العناية اللازمة لكي لا يسبب ذلك الانتفاع ضررًا جسيمًا (Significant Harm) لدول المجرى الأخرى، والتزام الدولة التي يتسبب استخدامها بضررٍ للدول المتشاطئة معها، بالتشاور مع تلك الدول بهدف إزالة أو تخفيف ذلك الضرر وترتيب التعويض اللازم عنه.

ـ التنمية المستدامة للمجرى المائي وتعزيز الانتفاع به بطريقة رشيدة

---

(٣٢) شارك الباحث في أعمال الفريق العامل ممثلًا عن جمهورية العراق.

لمصلحة أجيال الحاضر والمستقبل. وتوفير الحماية اللازمة له من خلال تخطيط التنمية المطّردة وتسهيل الاتصالات المنتظمة وتبادل البيانات والمعلومات بين دول المجرى، وكذلك تنمية موارده وضبط الفيضانات والتعاون لمنع تلوث مياهه.

ـ وجوب تسوية النزاعات المتعلقة بالمجرى المائي من خلال الدخول في مشاورات ومفاوضات بقصد التوصل إلى حلول منصفة للنزاع؛ وفي حالة تعذّر ذلك فإن في إمكان أي دولة متشاطئة طلب تأليف لجنة لتقصي الحقائق، كما يمكن اللجوء إلى الوساطة أو التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية إذا ما اتفقت الدول المعنية على ذلك.

ـ أحكام المحاكم

في ما يتعلق بالخلافات الناجمة عن استخدامات الأنهار الدولية، يُعَدُّ الحكم الذي أصدرته بتاريخ ٢٥/٩/١٩٩٧ محكمة العدل الدولية في قضية النزاع بين هنغاريا وسلوفاكيا بخصوص مشروع Gabcikovo - Nagymaros الذي يتعلق بإقامة مشروع مشترك على نهر الدانوب الذي يمرّ بأراضي البلدين أحدث قضية تنظرها المحكمة في سياق الاستخدامات غير الملاحية، وأول قضية تشير فيها، تحديدًا، إلى اتفاقية الأمم المتحدة بخصوص المجاري المائية الدولية[٣٣]، وأشارت في هذا الصدد إلى أن التطور الحديث في القانون الدولي يعزّز قواعد الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية وأن ما يبرهن على ذلك تبنّي الجمعية العامة في أيار/ مايو ١٩٩٧ اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية.

وقد أكدّت المحكمة في حكمها المبدئي الذي نوهنا إليه سابقًا عدم جواز أن تنفرد دولة مجرى مائي دولي بإقامة أية مشاريع على ذلك المجرى من دون التشاور مع الدول الأخرى الواقعة على ذلك المجرى. وطبقًا لذلك، رأت المحكمة أن تشيكوسلوفاكيا فشلت في احترام متطلبات القانون الدولي عندما شرعت من جانب واحد في تنفيذ أعمال على مصدر طبيعي

(٣٣) انظر تفاصيل القضية في محكمة العدل الدولية: الوثيقة ١٩٩٧ I.C.J 92 (Sep. 25); 37 I. L.M 162/1998, Concerning the Gabcikovo-Nagymaros Project (Hung./Slovk.).

مشترك، ما أدّى بالتالي إلى الإضرار بممارسة هنغاريا حقّها في الاستخدام المنصف والمعقول لمياه نهر الدانوب.

وأكدت في قرارها أهمية احترام الاتفاقيات المعقودة بين البلدين ومنها اتفاقية عام ١٩٧٧ ذات الصلة المباشرة بموضوع النزاع، وقد استندت المحكمة إلى تلك الاتفاقية، على الرغم من تغير ظروف كثيرة منها انقسام تشيكوسلوفاكيا إلى دولتي التشيك وسلوفاكيا عام ١٩٩٢. كما أكدت المحكمة وجوب أن يأخذ المشروع المقام على مجرى مائي دولي في الحسبان التطورات الحاصلة في القانون البيئي الدولي وخصوصًا في ما يتعلق بالحفاظ على نوعية المياه حتى وإن لم يُنَصَّ على ذلك في الاتفاقيات الثنائية، مشيرة إلى أن ذلك لا ينطبق على الأنشطة الجديدة للدول فحسب، بل على الأنشطة التي بدأت في الماضي ويستمر العمل بها حاليًا.

وأكدت المحكمة المبدأين الأساسيين: الاستخدام المنصف والمعقول وعدم الإضرار، كما أكدت أهمية التفاوض بحسن نية بين الدول المتشاطئة وعقد اتفاقيات في ما بينها لتنظيم أوجه استخدام النهر الدولي والالتزام بالمبادئ العامة في القانون الدولي ووضعها موضع التطبيق[٣٤].

ولا يمكن إغفال الإشارة إلى الأحكام المهمّة في هذا الصدد التي أصدرتها محكمة التحكيم الدائمة (Permanent Court of Arbitration) التي أشارت فيها إلى القواعد العرفية المتعلقة باستخدامات الأنهار الدولية[٣٥] ومنها الحكم الصادر عام ١٨٧٢ في قضية نهر هلماند (Helmand) بين أفغانستان وإيران، الذي ألزم الطرفين بعدم القيام بأي عمل من شأنه الإضرار بالحصّة المائية المخصصة للري في الجانب الآخر، وتأكد هذا الحكم في قرار آخر عام ١٩٠٥، ومثّل هذان الحُكمان الأساس الذي ينظّم توزيع مياه النهر بين البلدين حتّى الآن[٣٦].

---

(٣٤) Philip Sands, *Water Courses, Environment and the ICJ: The Gabcikovo-Nagymaros Case,* Technical Paper; no. 414 (Washington, DC: World Bank, 1998).

(٣٥) أعيد نشر هذه الأحكام في: **حولية لجنة القانون الدولي لعام ١٩٨٦** (A/CN. 4/399).

(٣٦) للتفاصيل عن هذين القرارين، انظر: C. U. Aitchison, *A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries* (Calcutta: Government of India Central Publication Branch, 1933), vol. 13, pp. 34-35.

ومن القواعد المهمّة التي أشارت إليها محكمة التحكيم في هذا القرار أن من المسلّم به «وجود قاعدة تمنع الدولة الواقعة في أعلى المجرى من تغيير مياه أيّ نهر في ظروف يقصد بها إلحاق ضرر جسيم بالدولة الواقعة في أسفل المجرى. .»[٣٧].

ـ لجان ومعاهد القانون الدولي

دفع التطور العلمي وتوسع استخدام المياه في الأغراض الصناعية لجان القانون الدولي غير الحكومية إلى معالجة القواعد القانونية الواجب اتباعها في هذا المجال[٣٨].

وقد انعكس ذلك في مقررات معهد القانون الدولي (International Law Institute - ILI) الذي اعتمد سبع قواعد في دورة مدريد عام ١٩١١ نصت على «عدم إمكانية إحداث أي تغيير في مجرى نهر دولي عند عبوره دولة معينة» و«يمنع إحداث أي تغيير ضار في النهر أو إدخال أية مادة ضارة على مياهه»[٣٩]. وفي دورة سالزبورغ لعام ١٩٦١، اعتمد المعهد تسع قواعد ورد في المادة ١٤ منها: «لا يجوز لأية دولة القيام بأعمال للانتفاع من مياه أي مجرى مائي أو حوض هيدروغرافي بحيث تؤثر سلبًا في إمكانية انتفاع الدول الأخرى بالمياه نفسها»[٤٠].

وفي دورة طوكيو عام ١٩٧٦، اعتمد تقريرًا عن تلوث الأنهار، وأصدر دراسات وتقارير عن كل تلك الأعمال تؤكد ضرورة استغلال الأنهار الدولية بطريقة منصفة ومعقولة بين جميع الدول التي تتشاطأ عليها[٤١].

---

(٣٧) نقلًا عن: ستيفن سي. مكافري، المقرر الخاص، «التقرير الرابع عن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية» المؤرخ في ٣/ ٥/ ١٩٨٨، ص ٧٢ (A/CN. 4/ 412/Add. 1).

(٣٨) للاطلاع على هذه الدراسات يمكن مراجعة تقارير لجنة القانون الدولي لأعوام ١٩٧٤ و١٩٨٦ و١٩٩٤ حيث أعيد نشرها أو نشر أجزاء منها في سياق تقارير اللجنة عن اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية.

(٣٩) «دورة مدريد،» حولية معهد القانون الدولي، السنة ٣٤ (نيسان/أبريل ١٩١١)، ص ٣٦٥ـ ٣٦٧.

(٤٠) حولية معهد القانون الدولي (١٩٦١).

(٤١) حولية معهد القانون الدولي (١٩٧٦).

كما درست رابطة القانون الدولي (International Law Association-ILA) هذا الموضوع منذ دورة إدنبورغ عام ١٩٥٤. وجاء في تقرير المؤتمر السابع والأربعين للرابطة المنعقد في دوبروفينك عام ١٩٥٦: «على الدول المتشاطئة على نهر دولي أن تتضافر في ما بينها قدر الإمكان لتحقيق الاستفادة الكاملة من مياه النهر، وذلك انطلاقًا من وجهة النظر القائلة بتكامل وحدة حوض النهر، ومن وجهة النظر التي تؤدي إلى أوسع استخدام للمياه تحقيقًا لأكبر منافع للجميع»[٤٢].

وورد في تقرير المؤتمر الثامن والأربعين للرابطة في نيويورك عام ١٩٥٨: «يحقّ لكل دولة متشاطئة أن تحصل على حصّة عادلة ومعقولة من الاستخدامات المفيدة لمياه الحوض، وتُحدَّد الحصة العادلة والمعقولة في ضوء العوامل ذات الصلة بالموضوع في كل حالة خاصة»[٤٣].

لكن أهم إنجاز يسجَّل لرابطة القانون الدولي هو ما توصلت إليه في مؤتمرها الثاني والخمسين المنعقد في هلسنكي عام ١٩٦٦ الذي تكلل باعتماد مشروع متكامل من ٣٧ مادة في شأن قواعد استخدام الأنهار الدولية آخذةً في الحسبان جميع المشاريع السابقة. وقد سُمّي هذا المشروع «قواعد هلسنكي المتعلقة باستخدام مياه الأنهار الدولية»[٤٤]، ويُنظَر إليه على أنه من المعالم البارزة في عمل اللجنة ومن التطورات القانونية المهمّة على صعيد التنظيم القانوني الدولي للأنهار الدولية، وقد أصبحت هذه القواعد الأساس للأعمال اللاحقة في هذا السياق بما فيها عمل لجنة القانون الدولي.

تضمنت قواعد هلسنكي نصوصًا تؤكد أن لكل دولة مشتركة في الحوض المائي الدولي الحقّ، ضمن نطاق أراضيها، بحصّة عادلة

---

(٤٢) رابطة القانون الدولي، تقرير المؤتمر السابع والأربعين (دوبروفينك ١٩٥٦)، ص ٢٤٤ - ٢٤٨.

(٤٣) رابطة القانون الدولي، تقرير المؤتمر الثامن والأربعين (نيويورك ١٩٥٨).

(٤٤) رابطة القانون الدولي، قواعد هلسنكي، الوثيقة: ILA, Report of the 52nd Conference, Helsinki 1966.

ومعقولة تُحدَّد في ضوء جميع العوامل الوثيقة الصلة بالموضوع، وهي تتضمن جملة عوامل غير حصرية منها: جغرافية الحوض وهيدرولوجيته، الاستخدامات السابقة للمياه، الحاجات الاقتصادية والاجتماعية، عدد السكان المعتمدين على مياه النهر في كل دولة من دول الحوض، ومقارنة كلف البدائل التي يمكن أن تفي بالحاجات الاقتصادية والاجتماعية. كما نصّت على عدم جواز تلويث المياه بما يسبب ضررًا ملموسًا بأراضي دولة أخرى من دول الحوض.

٢ ـ الاتفاقيات الثنائية

سبقت الإشارة إلى أن نهري دجلة والفرات أصبحا نهرين دوليين بمجرد تفكُّك الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى وانسلاخ كل من العراق وسورية عنها، وبذلك أصبح النهران خاضعين لقواعد القانون الدولي التي تنطبق على الأنهار الدولية. إضافة إلى ذلك، ترسّخت «الصفة الدولية» للنهرين من خلال عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات التي نظّمت بعض أوجه استغلالهما وأرست مرتكزاتٍ مهمّةً للتعاون بين الدول الثلاث؛ وهي:

أ ـ أشارت المادة الثالثة من معاهدة باريس المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠ بين فرنسا وبريطانيا بصفتهما الدولتين المُنتدَبتين عن العراق وسورية إلى عقد اتفاقية بينهما لتسمية لجنة مشتركة يكون من واجبها الفحص الأولي لأيّ مشروع تقوم به حكومة الانتداب الفرنسي (في سورية) لمياه نهرَي الفرات ودجلة، من شأنه أن يؤثّر في مياه النهرين عند نقطة دخولهما إلى المنطقة الواقعة تحت الانتداب البريطاني (العراق).

ب ـ أفردت اتفاقية لوزان المعقودة بين دول الحلفاء وتركيا في تموز/يوليو ١٩٢٣ مادة خاصة شاملة لهذا الموضوع وهي المادة ١٠٩ حيث نصّت على ما يلي:

«عند غياب الأحكام المخالفة، يجب عقد اتفاق بين الدول المعنية من أجل الحفاظ على الحقوق المكتسبة لكل منها، وذلك عندما يعتمد النظام المائي ـ فتح القنوات، الفيضانات، الرّي، البزل، والمسائل المماثلة ـ على الأعمال المُنفَّذة في إقليم دولة أخرى أو عندما يكون الاستعمال المائي في

إقليم دولة ومصادر هذه المياه في دولة أخرى بسبب تعيين حدود جديدة، وعند تعذّر الاتفاق تُحسم المسألة بالتحكيم».

ج ـ يُعتبر البروتوكول الأول الملحق باتفاقية الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين العراق وتركيا عام ١٩٤٦ المُسمّى البروتوكول في شأن تنظيم مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما بين العراق وتركيا لعام ١٩٤٦[٤٥] من التطورات المهمّة في مجال التنظيم القانوني لمياه نهرَي دجلة والفرات[٤٦]. تأتي هذه الأهميّة من خلال تأكيد حق العراق في تنفيذ أي إنشاءات أو أعمال على النهرين تؤمن انسياب المياه بصورة طبيعية أو للسيطرة على الفيضانات سواء في الأراضي العراقية أو الأراضي التركية على أن يتحمل العراق تكاليف إنشائها. وقد تضمنت المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة أمورًا فنية تتعلق باختيار مواقع السدود ومحطات المقاييس وتبادل المعلومات وغيرها. وعلى الرغم من أن التصدّي لفياضانات النهرين كان من دوافع البروتوكول المذكور، إلّا أنه يقرّر جملة من مبادئ الانتفاع بمياه الأنهار الدولية وأهمها مبدأ السيادة المشتركة، ومبدأ التشاور والتعاون المشترك. كذلك يتضمن البروتوكول تحمّل العراق وتركيا نفقات تشغيل المحطات الدائمة لمقاييس المياه وتصريفها. وبالفعل فقد أنشئت محطات التصريف هذه وكان العراق يتحمل جزءًا من نفقاتها، وكانت تصل إليه نتائج القياسات بانتظام[٤٧].

أما المادة الخامسة، التي تعتبر من الأحكام المهمّة، فقد نصت على ما يلي:

---

(٤٥) United Nations, *Treaty Series*, vol. 37, p. 286.

كما نشرت أيضًا في الوثيقة: ST/LEG/SER.B/12, U.N. Legislative Texts and Treaty Provisions, pp. 376-378.

(٤٦) أشارت إلى ذلك لجنة القانون الدولي في سياق تقاريرها عن المجاري المائية الدولية.

(٤٧) كمثال على ذلك فإن السفارة التركية في بغداد قد طلبت بمذكرتها المرقمة ٩٨/ ١٨٧/ ٦٦٠٠ في ٤/ ١٠/ ١٩٩٨، من الحكومة العراقية تسديد مبلغ (١,٨٦٥,٥٠١,٠٠٧) مليار وثمانمائة وخمسة وستين مليون وخمسمائة وواحد ألف وسبع ليرات تركية في حساب المديرية العامة لإدارة الدراسات الكهربائية التركية لدى البنك المركزي التركي شعبة أنقرة المرقم، عن أجور البرقيات المرسلة من تركيا إلى العراق في شأن مناسيب مياه دجلة والفرات منذ عام ١٩٨٨ ولغاية ٤/ ١٠/ ١٩٩٨، وذلك تنفيذًا للبروتوكول رقم (١) الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار لعام ١٩٤٦. وقد سدّدت السلطات العراقية المعنيّة هذه المبالغ في كانون الأول/ ديسمبر من العام المذكور.

«توافق حكومة تركيا على إطلاع العراق على أي مشاريع خاصة بأعمال الوقاية قد تقرّر إنشاءها على أي من هذين النهرين أو روافدهما وذلك لغرض جعل الأعمال تخدم ـ قدر الإمكان ـ مصلحة العراق كما تخدم مصلحة تركيا».

تنطلق هذه المادّة من مبدأ الإشعار المسبق عند نيّة دولة المجرى المائي تنفيذ أي أعمال على النهر الدولي المشترك، وكان من شأن تطبيق هذه المادّة تطبيقًا صحيحًا أن يقود حتمًا إلى تحديد الحصص من المياه، إذ إن كل المشاريع التركية على النهرين كان يفترض أن تكون ـ بحسب هذه المادة ـ خادمةً لمصلحة العراق كما هي تخدم مصلحة تركيا، ولا يمكن أن تخدم مصلحة العراق من دون أن تكون هنالك حصّة ثابتة من المياه تأتيه من النهرين. إلّا أن ما يؤسف له أن تركيا، كما سنرى لاحقًا، لم تلتزم بهذه المادّة وبالتالي جاءت إنشاءاتها على النهرين مضرّة بمصلحة العراق ـ وسورية طبعًا ـ في مخالفة صريحة لهذه المادّة من البروتوكول المذكور.

وقد عدّت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدّة الأحكام الواردة في البروتوكول الرقم ١ الخاص بنهرَي دجلة والفرات الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار لعام ١٩٤٦، من الأمثلة المهمّة على القواعد التي تنظم التزامات الدول المتشاطئة وحقوقها[٤٨].

د ـ عام ١٩٨٠، وقّع كل من العراق وتركيا في أنقرة محضر اجتماع اللجنة العراقية ـ التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني؛ وقد ورد في الفصل الخامس منه الخاص بالمياه الإقليمية ما يأتي:

ـ اتفق الطرفان على التعاون في مجال السيطرة على تلوث المياه المشتركة في المنطقة.

ـ اتفق الطرفان على انعقاد لجنة فنية مشتركة خلال شهرين لدرس المواضيع المتعلقة بالمياه الإقليمية خلال مدة سنتين قابلة للتمديد سنة

---

(٤٨) الأمم المتحدة الوثيقة: (A/CN. 4/SER/1974/Add. 1 part 2 p. 96)، و *Yearbook of the International Law Commission*, vol. 2, part 2 (1974).

ثالثة، وستُدعى الحكومات الثلاث لعقد اجتماع على مستوى وزاري لتقييم نتائج أعمال اللجنة الفنية المشتركة ولتقرير الطرق والإجراءات التي توصي بها اللجنة الفنية المشتركة للوصول إلى تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاج إليها كل بلد من الأنهار المشتركة. ومن الواضح جدًّا أن هذا البروتوكول ينطلق مرّة أخرى من أن مياه النهرين هي مياه مشتركة لكل الدول المتشاطئة يقتضي استخدامها بطريقة منصفة ومعقولة.

هـ ـ عام ١٩٨٧، وقّع كل من تركيا وسورية اتفاقية (موقتة) تقضى بأن يلتزم الجانب التركي بتصريف معدّل سنوي يزيد على ٥٠٠ م٣/ثا من مياه نهر الفرات على الحدود التركية ـ السورية، خلال فترة إملاء سدّ أتاتورك، وإلى حين التقسيم النهائي (Allocation)، لمياه النهر بين الدول الثلاث. وهي الاتفاقية التي اعترض عليها العراق لكونها لا تلبّي الحد الأدنى من حقوق البلدين المشروعة في مياه نهر الفرات. ونعتقد أن الاتفاقية جاءت ضمن صفقة تضمنت منافع سياسية آنية على حساب الحقّ الأساسي للبلدين بكميّة يفترض أن تفوق هذه الكمّية بكثير. فضلًا عن ذلك، كان ينبغي أن تلحق الإشارةَ إلى كونها اتفاقية موقتة بفترة ملء سد أتاتورك، إشارةٌ إلى آلية اتفاقية جديدة بعد انتهاء تلك الفترة الموقتة؛ لكن ما يؤسف له أن الاتفاقية تحولت في السنين الأولى إلى شبه قاعدة دائمة ثم ما لبثت تركيا أن بدأت التنصّل حتى منها، فانخفضت كميّات المياه إلى نصف هذه الكميّة في أحيان كثيرة[٤٩].

و ـ عام ١٩٩٠ وقّع كل من العراق وسورية اتفاقية موقتة تقضي بتحديد حصة العراق بـ ٥٨ في المئة من المياه الواردة في نهر الفرات عند الحدود التركية السورية وحصة سورية بـ ٤٢ في المئة منها، وإلى حين التوصل إلى اتفاقية ثلاثية ونهائية في شأن قسمة مياه الفرات مع تركيا. وهذه الاتفاقية هي نتيجة أكثر من عقدين من المباحثات بين الطرفين، بمبادرات عراقية، وعلى أعلى المستويات، كان الهدف منها وضع أرضية مشتركة لموقف عراقي ـ سوري في المفاوضات مع تركيا. وقد كاد البلدان

---

(٤٩) لاحظ عون ذياب عبد الله في تصريحات صحفية سابقة: <http://www.iraqirabita.org/index.php?do=article&id=19562>.

يوقّعان اتفاقية في السبعينيات يقرّ للعراق بحصة من مياه الفرات الداخلة إلى الحدود السورية بنسبة ٧٣ في المئة وبالتالي تكون حصّة سورية ٣٧ في المئة، إلّا أن الجانب السوري عدل وغير موقفه في اللحظات الأخيرة.

رابعًا: منطلقات السياسة المائية التركية خلافات حول حصص المياه أم حول المفاهيم؟

يمكن القول إن السياسة التي انتهجتها تركيا خلال العقدين الماضيين، في ما يتعلق بقضايا المياه، كانت تهدف إلى تحقيق عدة أهداف على الصعيدين المحلّي والإقليمي في آنٍ واحد. وللوصول إلى تلك الأهداف، سلكت تركيا أسلوب المماطلة لكسب المزيد من الوقت وواصلت في الوقت نفسه تنفيذ مشاريعها العملاقة على النهرين، وهو ما أدّى إلى عرقلة الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاقية نهائية لقسمة المياه مع سورية والعراق.

في هذا الصدد، يلاحَظ تهرّب تركيا من الركون إلى قواعد القانون الدولي لوضع حل عادل لهذا الخلاف، بل إنها لا تعترف ـ في أحيان كثيرة ـ بوجود قواعد قانونية دولية تنظم الانتفاع بمياه الأنهار الدولية، أو تتذرع ـ في أقل تقدير ـ بغياب مجموعة متكاملة من القوانين التي يمكن تطبيقها على الأنهار الدولية.

يمكن إيجاز أهم ملامح تلك السياسة، والنقاط التي تعبّر عن جوهر الخلاف مع تركيا بخصوص قضايا المياه، بما يلي[٥٠]:

١ ـ عدم الاعتراف بالصفة الدولية لدجلة والفرات

ترى تركيا أن نهرَي دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين، وتطلق عليهما وصف المياه العابرة للحدود (Trans-Boundry Rivers)؛ فالنهر الدولي ـ بحسب وجهة النظر التركية ـ هو فقط ذلك النهر الذي يشكّل خط الحدود

---

(٥٠) وقد أكدّت تركيا هذه السياسة في الدراسة المعنونة: «قضايا المياه بين تركيا: سورية والعراق،» (وزارة الخارجية التركية، دائرة المياه الاقليمية والعابرة للحدود، حزيران/ يونيو ١٩٩٧).

بين دولتين أو أكثر[٥١]! وتحاول تركيا من خلال ذلك، الادعاء بحق السيادة المطلقة على مياههما داخل أراضيها. وفي هذا الصدد قال الرئيس التركي يومذاك سليمان ديميريل، أثناء حملته الانتخابية عام ١٩٩٠ في منطقة الأناضول: إن مياه الفرات تعود إلى الشعب التركي ولا يوجد هنا أي مشكلة دولية، تركيا لا يمكن أن تستقطع من نصيبها من المياه، لا لشيء، إلّا لأن هذين البلدين ـ سورية والعراق ـ يريدان ذلك. إذا كان هذان البلدان يريدان خلق مشكلة دولية فإنهما يستطيعان خلق تلك المشكلة من أي قضية أخرى. الفرات ينبع من تركيا وهذا لا يمكن أن يناقَش على أساس أنه قضية دولية[٥٢]. وهذا الموقف يتعارض تمامًا مع مفهوم النهر الدولي ومع طبيعة الحقوق التي يقررها القانون الدولي للدول المتشاطئة على الأنهار الدولية كما أوضحناها عند عرض النظام القانوني للنهرين.

٢ ـ النظر إلى حوضي دجلة والفرات كحوض واحد

ترى تركيا أنه يجب النظر إلى حوضي نهري دجلة والفرات على أنهما حوض واحد، وأن النهرين ما هما إلّا رافدان لنهر واحد هو شط العرب وليسا نهرين منفصلين[٥٣]، وطبقًا لذلك ترى تركيا أن على العراق أن يعوض النقص في مياه الفرات بنقل جزء من مياه دجلة إليه[٥٤]. وفي هذا الصدد يقوم موقف العراق على اعتبارات فنية مؤدّاها أن حوضي دجلة والفرات حوضان منفصلان ضمن المعطيات الجغرافية لا حوض واحد[٥٥]، كما أنه لا مياه فائضة عن حاجة العراق في نهر دجلة لكي تُنقل إلى الفرات، خصوصًا إذا ما أخذت مشاريع التطوير التركية في أعلى النهر في الاعتبار. أمّا من الناحية القانونية، فإن هذا الأسلوب لا ينسجم مع مفهوم

---

(٥١) A.I. Baqis, «Turkey's Hydropolitics of the Euphrates-Tigris Basin,» *International Journal of Water Resources Development*, vol. 14, no. 4 (December 1997), p. 567.

(٥٢) *Turkish Daily News*, 5/8/1990.

(٥٣) Ozden Bilen, *Prospects for Technical Cooperation in the Euphrates-Tigris Basin*, edited by Asit K. Biswas, International Waters of the Middle East (Bombay; Delhi: Oxford University Press, 1994), p. 107.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(٥٥) المذكرات الرسمية العراقية.

الاستخدام المنصف والمعقول الذي يقضي بأن تُحدَّد حصص المياه من المجرى المائي الدولي طبقًا لاعتبارات وعوامل تؤخذ في الاعتبار بحسب ظروف كل حوض والمشاريع القائمة عليه ومدى اعتماد السكان على مياهه.

٣ ـ خطة المراحل الثلاث

تأسيسًا على ما تقدّم، فإن تركيا تعارض مبدأ تحديد حصص المياه للبلدان الثلاثة إذ ترى أن المباحثات يجب أن تتركز حول كيفية تطبيق مفهوم الاستخدام الأمثل الذي يتطلب ـ وفق وجهة النظر التركية ـ إجراء دراسات فنية موسعة للتربة في البلدان الثلاثة، ويكون ذلك بتشكيل لجان فرعية تتولى تحديد أصناف التربة وأنواع المحاصيل الزراعية التي تتوجب زراعتها من دون غيرها في كل بلد، وفي ضوء ذلك تُحَدَّد الحاجات المائية للمشاريع الزراعية طبقًا لجدواها الاقتصادية. وتُسمّي تركيا أفكارها هذه «خطة المراحل الثلاث»[٥٦] (Three - Staged Plan). وعن جوهر هذه الخطة، يقول أوزدن بيلين، أحد خبراء تركيا في موضوع المياه «إن التربة المنخفضة الإنتاجية التي تعطي غالبًا نسبًا منخفضة من الإنتاج الزراعي بالرغم من الإرواء المكثف، يجب استبعادها من برامج الري في دول الحوض، لأن ذلك من شأنه زيادة توفير المياه»[٥٧].

تبدو هذه الخطّة معقولة لغير المختصين، فما الضير في إجراء دراسات علمية وفحوصات للتربة وغير ذلك من الإجراءات؟ لكن الحقيقة الأساسية تتمثل بأن تركيا لا تمتلك أي حقّ في إلزام سورية والعراق بالامتثال لسياسة معينة تضعها هي، في حين أن التزامها الأساسي أن تعدّل سياستها المائية بما لا يتعارض وحقوق البلدين في مياه النهرين. إن لكل بلد توجهاته الاقتصادية والاجتماعية وسياساته الخاصة به ولا يمكن فرض أسلوب معين خصوصًا في ما يتعلق بالإنتاج الزراعي والحيواني ذي الصلة المباشرة بالأمن الغذائي لذلك

---

(٥٦) «قضايا المياه بين تركيا: سورية والعراق،» (وزارة الخارجية التركية، دائرة المياه الاقليمية والعابرة للحدود، حزيران/ يونيو ١٩٩٧)، ص ٧، وسليمان ديميريل، «تركيا في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة،» لقاء مع قناة الجزيرة القطرية، ٤/ ٤/ ١٩٩٩، <http://www.aljazeera.net/channel/archive/archive?ArchiveId = 89850>.

(٥٧) Bilen, *Prospects for Technical Cooperation in the Euphrates-Tigris Basin*, p. 95.

البلد. ولا تدلنا الحلول القانونية التي توصلت إليها الدول لمشاكل مماثلة وانعكست بصيغ مختلفة في الاتفاقيات التي عُقدت لهذا الغرض، على تطبيق مثل هذا المفهوم. ويبدو واضحًا أن تركيا تهدف من طرح مفهومها للاستخدام الأمثل إلى استثناء مساحاتٍ شاسعة من الأراضي الزراعية في العراق، التي تروى من مياه النهرين منذ أمد بعيد، من الحصص المائية بحجة عدم خصوبة تلك الأراضي. ولعل أهم نتائج ذلك ستتمثل في انعكاساته الخطيرة على الأمن الغذائي وهو ما حدا بالعراق إلى رفض الخطة المذكورة، وكذلك فعلت سورية. وعلى العكس من ذلك، يرى العراق أن المفهوم التركي يتعارض مع التطور العلمي الذي يوفر إمكانية زيادة إنتاجية الأرض وزيادة خصوبتها وبالتالي تغيير صنفها باستخدام الوسائل التكنولوجيا الحديثة(٥٨). كما يذكر العراق أن الحقائق تؤكد أنه أول من استخدم مياه النهرين حيث قامت عليهما حضارة وادي النهرين التي بدأت فيها أولى ملامح تعامل الإنسان مع الزراعة، وقد أبدع العراقيون القدماء في إقامة قنوات الري والسدود. ولا يمكن إغفال التطورات المبهرة في مجال تنظيم الري أثناء فترة الخلافة الإسلامية في العراق، التي ظلت شاخصة إلى يومنا هذا. وفي العصر الحديث، لا جدال في أن العراق يُعتبر أول دولة من دول الحوض تستغل مياه النهرين ثم تقوم بما في وسعها على أن يكون ذلك الاستغلال استغلالًا أمثل فباشرت منذ عام ١٩١١ بإقامة القنوات وشتى المشاريع الإروائية للاستفادة من كل قطرة ماء.

خامسًا: تداعيات مشاريع المياه التركية على العلاقات العربية ـ التركية

منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى، وتفكك الإمبراطورية العثمانية وتأسيس تركيا الحديثة، ركزت تركيا في سياستها الخارجية على التأقلم مع الغرب والانخراط في سياساته ومشاريعه، حتى تلك الضارة بمحيطها العربي(٥٩)، من دون أن تأخذ في الاعتبار الروابط التاريخية والدينية المشتركة

---

(٥٨) المذكرات الرسمية العراقية.

(٥٩) يُسجل في هذا السياق سرعة إعتراف تركيا بالكيان الصهيوني المغتصب لفلسطين في ١٩٤٩/٣/٢٨ أي بعد أشهر قليلة من إعلان قيام ذلك الكيان.

وروابط الجوار. لكن تركيا ظلت تنظر بعين اقتصادية في اتجاه هذا المحيط، ويهمها في ذلك النفط العربي والأسواق العربية. وفي عهد الرئيس توركت أوزال تنبهت تركيا إلى أن في إمكانها القيام بدور أكبر تأثيرًا في المنطقة العربية فراحت تعلن عن نفسها من خلال مشاريع مياه ومواقف وتحالفات لم تصمد كثيرًا أمام الهواجس العربية من هذا الدور التركي الجديد.

ولا بدّ لنا من الإشارة إلى أن معظم السياسات التركية الضارّة بحقوق العراق وسورية في ما يتعلق بالمياه قد تبلورت في العهود التي تولّى فيها كل من سليمان ديميريل وتوركوت أوزال الرئاسة في تركيا سواء رئاسة الحكومة أم الجمهورية[٦٠]. فكلا الرجلين دخلا المعترك السياسي من بوابة المياه، إذ إن كلاهما هو مهندس سدود، وترأسا مديرية المياه التركية (DSI) بل إن الرئيس سليمان ديميريل كان يلقب أساسًا بملك السدود.

ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، والإشارات تتوالى عن توجّه تركي جديد في العلاقات مع الدول العربية.

جاءت أولى هذه الإشارات عشية الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، إذ رفضت تركيا السماح للقوات الأميركية الغازية بالعبور من الأراضي التركية، كما أعلنت تركيا رفضها ذلك الغزو.

المؤشر الثاني هو التطور في العلاقات مع سورية وتمثل ذلك بالزيارات المتبادلة على مستوى الرئاسة والمستوى الوزاري وما تمخض عن ذلك من توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية.

ولعل أبرز المؤشرّات جاء متعلقًا بالموقف من جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، خصوصًا بعد العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة وما صاحبه من حصار قاسٍ. فقد وصف رئيس الوزراء التركي أردوغان بكل وضوح ما يحدث في غزة بأنه جريمة ضد

(٦٠) ترأس توركت أوزال الحكومة التركية للفترة من ١٩٨٣ لغاية ١٩٨٩، وترأس الجمهورية التركية للفترة من ١٩٨٩ لغاية وفاته عام ١٩٩٣. أما السيد سليمان ديميريل فقد ترأس الحكومة التركية عدّة مرّات في فترات متقطعة بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٨، وترأس الجمهورية للفترة من ١٩٩٣ ولغاية عام ٢٠٠٠.

الإنسانية وطالب بوقف فوري لهذه الاعتداءات التي أكد أنها غير مبررة، كما اعتبر أردوغان أن العدوان يسيء إلى تركيا التي عملت طويلًا من أجل إحلال السلام بين إسرائيل وسورية[٦١]. ثم ما حدث من تطورات، على هذا الموقف تحديدًا، على خلفية الهجوم الإسرائيلي الدامي على قافلة الحرّية في أيار/ مايو ٢٠١٠، الذي مثّل هزّة عنيفة للعلاقات الإسرائيلية ـ التركية.

ولم نلحظ في سياق هذه التطورات والإشارات الإيجابية أي تغيير في السياسة المائية التركية يمكن التعويل عليه للقول إننا أمام مرحلة أخرى في هذا المجال. إن أي إشارة إيجابية على هذا الصعيد لن تحتاج إلى جهد كبير في التعرّف إليها، فمن أبرز معالمها أن تزداد كميّات المياه التي تصل إلى سورية ثم العراق من مياه النهرين وهو أمرٌ لم نلمسه من خلال تتبع حالة النهرين في البلدين خلال السنوات الماضية منذ تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا. إن كميّات المياه الداخلة إلى البلدين تتدنى، كمًّا ونوعًا، وهنالك صيحات بحدوث كارثة غذائية من جرّاء ذلك خصوصًا في العراق[٦٢] لكن تركيا لم تحرك ساكنًا وراحت تُسرع الخطى في تنفيذ مشروعها العملاق على حساب الحقوق الأساسية للبلدين.

يمكن النظر إلى التداعيات السلبية على العلاقات مع تركيا على المستويين الثنائي (مع سورية والعراق) والعربي.

١ ـ التداعيات على العلاقات العراقية ـ السورية ـ التركية

منذ خمسينيات القرن الماضي ومشاريع المياه التركية، خصوصًا على نهر الفرات، تفرض نفسها على العلاقات العراقية ـ السورية ـ التركية، ويمكن استعراض أهم معالم ذلك في المحطات التالية:

أ ـ عام ١٩٥٧، أعلمت تركيا العراق بعزمها إنشاء أول سد على نهر الفرات وهو سد كيبان بطاقة تخزينية تبلغ ٩,٤ مليار م^3، وعندما شرعت في

(٦١) «تواصل ردود الفعل الدولية المنددة بالعدوان الإسرائيلي على غزة،» الجزيرة نت، ٢٩/١٢/٢٠٠٨، <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1165270>.

(٦٢) لاحظ تصريحات وكيل وزارة الزراعة العراقي، في: «كارثة تاريخية وشيكة: بلاد الرافدين تخسر الفرات»، ميدل ايست أونلاين، ١٩/٥/٢٠٠٩.

التنفيذ ظهر أن الطاقة التخزينية للسد هي ٣٠,٥ مليار م٣، وكان ذلك أولى علامات ظهور مشكلة المياه بين البلدان الثلاثة. وتفاقمت المشكلة عندما تزامن إملاء هذا السد مع ملء سورية أول سدودها على النهر (الثورة) عام ١٩٧٤ على الرغم من محاولات العراق التوصل إلى اتفاق على خطة إملاء مناسبة، الأمر الذي أدّى إلى تدني منسوب مياه النهر إلى أدنى مستوى له. وقد جرى نشاط دبلوماسي مكثّف لحل الأزمة، ودرء مخاطرها أو التخفيف منها على أقل تقدير، وعُقدت لهذا الغرض عدة لقاءات بين البلدان الثلاثة، وأسفرت تلك اللقاءات الفنية والسياسية على اتفاق مرحلي في شأن كميات المياه التي يتوجب إطلاقها إلى العراق أثناء فترة ملء سدّي كيبان التركي والطبقة السوري، إلّا أن من المؤسف أنه لم يجرِ الالتزام بذلك الاتفاق. وقد أصابت العراق، من جرّاء ذلك أضرار كبيرة، بل وصفت الحالة آنذاك بأنها كارثة، إذ أثّرت كثيرًا في الزراعة في حوض النهر، وهجّرت الفلاحين وأوقفت الكثير من المصانع التي تعتمد على مياه نهر الفرات. وقد ألقى ذلك بظلال كثيفة على علاقات العراق مع البلدين وخصوصًا مع سورية حيث حدثت أزمة كبيرة بين البلدين نجم عنها توتر شديد على الحدود المشتركة[٦٣].

ب ـ عام ١٩٧١، أُدرجَ موضوع المياه في اجتماعات اللجنة العراقية ـ التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي. وشهدت العلاقات العراقية ـ التركية في السبعينيات تطورًا كبيرًا وخصوصًا في المجال الاقتصادي؛ حيث ازدهرت حركة التبادل التجاري وازدادت الاستيرادات العراقية من تركيا، ومثّل استخدام العراق الموانئ التركية لتصدير نفطه إلى الأسواق الخارجية وإنشاء أنبوب النفط لهذا الغرض، مؤشرًا كبيرًا لهذا التطور. إلّا أن ذلك التطور لم يشكل حافزًا لتركيا لاتخاذ موقف متوازن في مجال المياه يواكب تطور العلاقات بين البلدين في المجالات الأخرى. وعلى العكس من ذلك فإن مساعي العراق لاستكمال النظام القانوني الذي يحكم بعض جوانب استخدامات مياه النهرين باتفاق ثلاثي يحدد الحصص لكل بلد، قد جابهتها

(٦٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: «شحة المياه في نهر الفرات،» ورقة قدمت إلى: وقائع ندوة نقابة الزراعيين العراقيين.

تركيا بذرائع لا تتفق وقواعد القانون الدولي، وبمقترحات لا تفضي إلى التوصل إلى حلٍ مقبول[٦٤].

ج ـ ولعل أهم الفترات حساسيةً في العلاقة بين البلدان الثلاثة هي فترات إملاء خزّانات السدود. يتجسّد ذلك خصوصًا في ما حدث عام ١٩٧٤ عند إملاء خزان سد كيبان، وما تكرّر مرّة أخرى في مطلع عام ١٩٩٠عندما قطعت تركيا مياه نهر الفرات لمدة شهر للمباشرة بملء خزّان سدّ أتاتورك. فقد أوفد العراق حينها عددًا من المبعوثين إلى تركيا بهدف تقليص فترة الغلق إلى أسبوعين، لتقليص حجم الضرر الذي سيلحق بالعراق من جرّاء ذلك، إلّا أن الجانب التركي أصرّ على موقفه ولم يقلل فترة الملء وقد لحقت بالعراق أضرار كبيرة من جرّاء قطع مياه النهر للفترة المذكورة آنفًا[٦٥]. وقامت منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ ـ بعد بدء الملء سدّ أتاتورك ـ بتحديد تصريف نهر الفرات عند الحدود التركية ـ السورية بـ ٥٠٠ م^3/ الثانية أي ١٥,٧٦٨ مليون م^3 في السنة ويمثل هذا الرقم ٥٠ في المئة من المعدل السنوي لمياه النهر، واستمرت على هذه السياسة على الرغم من انتهاء فترة إملاء السدّ المذكور؛ ويرى خبراء دوليون، أن من المشكوك فيه أن تستطيع هذه الكمية تلبية حاجات العراق وسورية من المياه. إن ما فعلته تركيا آنذاك «يعد سابقة خطيرة في العلاقات الدولية وكان يمكن أن تؤدي إلى نشوب حرب لولا وجود بعض المصادر التي عوضت النقص»[٦٦].

د ـ اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة، انبثقت اللجنة الفنيّة للمياه

---

(٦٤) إن الموقف الرسمي للعراق في شأن المشاريع التركية وفي شأن كيفية التوصل إلى حل لمشكلة المياه قد تم إعادة تأكيده بمذكرات رسمية من وزارة الخارجية وبرسائل من وزير الخارجية إلى الحكومة التركية والجامعة العربية ومنها على سبيل المثال: المذكرة رقم ١٣٣٦ في ٤/٨/ ١٩٩٢ و١٦٤٠ في ٢٣/٩/ ١٩٩٤ و٦٠١٣ في ٤/١/ ١٩٩٦ والمذكرة ٦٦٩٧٥ في ١٦/٩/ ١٩٩٧ و٦٦٩٨٣ في ١٧/٩/ ١٩٩٧ و٦٧١٢٦ في ٢١/ ١٠/ ١٩٩٧ ورسائل وزير الخارجية المؤرخة في ٢٢/ ١/ ١٩٩٣ و٤/ ١٢/ ١٩٩٦ و٢٦/ ٩/ ١٩٩٦ و١٢/ ٩/ ١٩٩٧، وقد وزعت تلك المذكرات والرسائل على الدول الأعضاء في الجامعة العربية كوثائق رسمية من وثائق الجامعة.

(٦٥) الثورة (بغداد)، ٢٠/ ١/ ١٩٩٠.

(٦٦) عبد الرزاق بركات، «البترول مقابل المياه،» مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد ١٦ (١٩٩٦).

المشتركة عام ١٩٨٠ ضمن اجتماع اللجنة العراقية ـ التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني. وكان من المفترض أن تنهي اللجنة أعمالها في سنتين قابلة للتمديد سنة ثالثة بهدف تقرير الطرق والإجراءات للوصول إلى تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاج إليها كل بلد من الأنهار المشتركة. وعلى الرغم من أن اللجنة قد عقدت ستة عشر اجتماعًا على مدى عشر سنين ـ كان الاجتماع الأول في أيار/ مايو ١٩٨٢، والاجتماع الأخير في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ ـ إلّا أنها لم تستطع تحقيق الهدف من إنشائها[٦٧]. فقد حوّل الجانب التركي معظم هذه الاجتماعات إلى مناسبات لتبادل معلومات عامة إذ كان يرفض أو يعرقل أي محاولة لبحث جدّي لمشكلة المياه. وتشير معلومات قسم المياه في وزارة الخارجية العراقية إلى أنه في بعض الاجتماعات لم تتمكن الأطراف حتى من الاتفاق على جدول الاجتماع بسبب إصرار الوفد التركي على عدم بحث قضايا جوهرية.

هـ ـ **بسبب توقف اجتماعات اللجنة الفنية**، واصل العراق وسورية مساعيهما مع الجانب التركي بمذكرات رسمية عبر القنوات الدبلوماسية تتضمن دعوات مفتوحة للحكومة التركية من أجل استئناف اجتماعات اللجنة الفنية للمياه المشتركة. كما حاولا فتح قنوات للحوار في شأن هذا الموضوع ضمن الوفود المشتركة أو المبعوثين الرسميين من خارج اللجنة الفنية المشتركة، إلّا أن الجانب التركي لم يستجب لتلك الدعوات وواصل العمل في المشاريع. ومن هنا فقد واصل العراق وسورية اعتراضاتهما على استمرار تركيا في تنفيذ المشاريع على النهرين في إطار مشروع الـ GAP وطالباها بالتوقف عن تنفيذ هذه المشاريع إلى حين التوصل إلى اتفاق نهائي بين الدول الثلاث. وقد أُرسلت رسائل ومذكرات مماثلة إلى جامعة الدول العربية.

و ـ **على الصعيد الدولي**، نشط العراق وسورية على عدة مستويات لتأكيد حقوقهما في مياه النهرين ولتثبيت اعتراضاتهما على المشاريع التركية. وكان من مجالات هذا التحرك: الأمم المتحدّة، البنك الدولي والدول التي

---

(٦٧) انضمت سورية إلى اللجنة اعتبارًا من الاجتماع الثالث الذي عقد في أنقرة في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣.

تقدّم المنح والقروض للمشاريع التركية. وقد أخذ هذا التحرك صيغًا متعدّدة منها الاجتماعات المباشرة، الرسائل، البيانات والمناشدات. وتَركزَ هذا التحرّك على المطالبة بحثّ تركيا على استئناف المفاوضات الثلاثية من أجل التوصل إلى اتفاق لتحديد حصص المياه، ومطالبة البنك الدولي والجهات المانحة بضرورة التوقف عن تقديم التمويل للمشاريع التركية إلى حين التوصل إلى ذلك الاتفاق طبقًا لما تنص عليه قواعد القانون الدولي. فضلًا عن أن سياسة البنك الدولي كانت تنص على عدم تمويل أي مشروع على نهرٍ دولي إلّا بعد توصل الدول المتشاطئة إلى اتفاق على تلك المشاريع وهو ما لم يحصل في حالة دجلة والفرات[٦٨]. ومنذ وقوع العراق تحت الاحتلال الأميركي بعد الغزو العسكري مطلع عام ٢٠٠٣، لم تتخذ السلطات التي أنشأها الاحتلال أي إجراءات لمواصلة تأكيد موقف العراق ضد الإجراءات التركية. لم تكن هذه السلطات التي انغمست في الفساد قادرة على رسم سياسة مائية تتلاءم والموارد المائية المتوافرة، فراحت تخلط بين موقفها من النظام الوطني الذي كان قائمًا قبل الاحتلال والإجراءات المتعلقة بالموارد المائية. وفي هذا السياق، ارتكبت حماقة خطيرة تمثّلت في محاولة إملاء الأهوار بالمياه، ما أدّى إلى ضياع كمّيات كبيرة من المياه في حين تعاني البلاد من الجفاف ومن تدنّي إيرادات المياه من كل من تركيا وإيران وبالتالي عدم وجود مياه كافية للشرب وللإنتاج الزراعي لا لملء الأهوار فحسب. كما أنها فشلت في مواصلة طرح الموضوع على الجانب التركي الذي يسعى جاهدًا إلى توسيع علاقاته الاقتصادية والتجارية مع العراق فضلًا عن سعيه إلى دور سياسي في ظل التجاذبات القائمة حاليًا في العراق.

---

(٦٨) إن الموقف الرسمي العراقي في شأن المشاريع التركية وفي شأن كيفية التوصل إلى حل لمشكلة المياه قد تم تأكيده بمذكرات رسمية من وزارة الخارجية وبرسائل من السيد وزير الخارجية إلى الحكومة التركية والجامعة العربية والبنك الدولي والدول المانحة، ومن هذه الرسائل والمذكرات على سبيل المثال: المذكرات رقم ١٣٣٦ في ٤/ ٨/ ١٩٩٢ و١٦٤٠ في ٢٣/ ٩/ ١٩٩٤ و٦٠١٣ في ٤/ ١/ ١٩٩٦ و٦٦٩٧٥ في ١٦/ ٩/ ١٩٩٧ و٦٦٩٨٣ في ١٧/ ٩/ ١٩٩٧ و٦٦٩٨٨ في ١٨/ ٩/ ١٩٩٧ و٦٧١٢٦ في ٢١/ ١٠/ ١٩٩٧ و٦٦٢٠٩ في ٢٧/ ٢/ ١٩٩٩، ورسائل السيد وزير الخارجية المؤرخة في ٢٢/ ١/ ١٩٩٣ و٤/ ١٢/ ١٩٩٦ و٢٦/ ٩/ ١٩٩٦ و١٢/ ٩/ ١٩٩٧، وقد وزعّت تلك المذكرات والرسائل على الدول الأعضاء في الجامعة العربية باعتبارها وثائق رسمية من وثائق الجامعة.

٢ ـ التداعيات على العلاقات العربية ـ التركية عمومًا

أ ـ الموقف العربي كما رسمته قرارات الجامعة العربية

بعد الفشل الذي أصاب مفاوضات اللجنة الفنيّة المشتركة، ورفض تركيا استئنافها على الرغم من الدعوات السنوية التي تُوجَّه إليها، أدرجت الجامعة العربية مسألة مياه نهرَي دجلة والفرات على جدول أعمال اجتماعاتها الوزارية بناءً على طلب عراقي ـ سوري.

وقد اتخذ مجلس الجامعة عددًا من قرارات في شأنه منذ دورته ٩٨ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢) أكد فيها دعمه حقوق كل من العراق وسورية في مياه نهرَي الفرات ودجلة ودعوته الحكومة التركية إلى الدخول في مفاوضات ثلاثية من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي لتقسيم عادل ومعقول للمياه يضمن حقوق الدول الثلاث وفقًا لأحكام القانون الدولي.

وأعرب المجلس عن قلقه من استمرار تركيا في اقامة السدود والمشاريع الأخرى على النهرين من دون التشاور المسبق مع الدولتين المتشاطئتين معها بحسب ما تفرضه المعاهدات الدولية والبروتوكولات المعقودة بين الدول الثلاث. كما أعرب المجلس كذلك عن قلقه إزاء قرارات بعض الحكومات ـ الغربية خصوصًا ـ تمويل السدود التركية ودعاها إلى التوقف عن ذلك.

كما يدعو المجلس في قرارته الدول الأعضاء إلى إعادة النظر في تعاملاتها مع الشركات التي لها علاقة بتنفيذ المشاريع التركية على نهرَي الفرات ودجلة.

في الوقت نفسه، حثّت القرارات الدول الأعضاء في الجامعة العربية، التي لم تصادق على اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، على الأسراع في القيام بذلك[٦٩].

تنفيذًا لتلك القرارات، واصلت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

---

(٦٩) لاحظ في هذا الصدد على سبيل المثال: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القرار الرقم (٥٥٥٣) الوثائق الرسمية للدورة العادية (١٠٥) للمجلس الوزاري، ج ٣ في ٢١/٣/١٩٩٦، وجامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القرار الرقم (٥٦٤٦)، الوثائق الرسمية للدورة العادية (١٠٧) للمجلس الوزاري، ج ٣ في ٣١/٣/١٩٩٧.

تعاونها مع كل من سورية والعراق من أجل التنسيق وتبادل المعلومات حول آخر التطورات المتعلقة بالموضوع. وفي الوقت نفسه،واصل البلدان رفد الجامعة بما يتوافر لديهما من المعلومات والتصورات،خصوصًافي ما يتعلق بتمويل المشاريع التركية على النهرين. ووجّه في هذا الإطار الأمين العام للجامعة رسائل يخاطب فيها الجهات الأجنبية التي تقدّم أو تعتزم تقديم تمويل لبناء السدود في إطار مشروع GAP مثل الحكومتين السويسرية والبريطانية والبنك الدولي لحثّها على العدول عن ذلك وتوضيح الآثار السلبية الناجمة عن هذه المشاريع التي تضر بحقوق الدولتين المتشاطئتين (سورية والعراق)، التي لم يُتشاور معها قبل تنفيذ هذه المشاريع.

هكذا، وجدت تركيا نفسها في مواجهة مع كل الدول العربية من جرّاء سياستها المائية. وقد حاولت امتصاص النقمة المتصاعدة على سياستها بإبداء استعداد لفتح حوار من خلال ما أعلنه سفيرها في القاهرة آنذاك (١٩٩٨) من خلال مذكرة بعنوان «نقاط الحوار». فقد وجدت الأمانة العامة أن تركيا تحاول تسويق موقفها غير العادل للدول العربية، لذلك جاءت القرارات التالية واضحة بهذا الشأن، مؤكدة أن لا بديل لاتفاق ثلاثي يقضي بتوزيع عادل للحصص على الدول الثلاث.

إن الموقف التركي على نهري دجلة والفرات، والتطورات السلبية الأخرى على جبهة المياه العربية دفعت في وقت مبكر خبراء المياه العرب إلى تأكيد أن «أمن المياه في العالم العربي لا يقلّ أهمية عن الأمن القومي والعسكري»، بحسب ما جاء في اجتماعهم الذي عقدوه في عمّان في نيسان/ أبريل ١٩٨٩. وبعد ذلك بسنوات، أتى المؤتمر الوزاري العربي للزراعة والمياه الذي عُقد في القاهرة في نيسان/ أبريل ١٩٩٧، ليؤكد أن المياه تمثّل محور الصراع الاستراتيجي الذي يجب العمل على التصدّي لتحدياته بالتعاون الجاد والصادق بين دول المنطقة العربية جميعها من خلال استثمار كل إمكاناتها البشرية والمادّية والطبيعية[٧٠].

---

(٧٠) «مستقبل المياه في المنطقة العربية واستراتيجية تحقيق الأمن المائي العربي،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الوزاري العربي للزراعة والمياه الذي نظّمه المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم نيسان/ أبريل ١٩٩٧.

يتصاعد القلق في السياق نفسه، حيث حذّر التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية في العالم العربي (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠) من أخطار النقص في المياه والغذاء ما لم تُتخذ خطوات سريعة وفعّالة لمعالجه أزمة الشحّ المائي. وأوضح التقرير الذي اعتمده مجلس وزراء البيئة العرب «أن العرب سيواجهون ندرة المياه بحلول عام ٢٠١٥، حيث تنخفض الحصة السنوية للمياه للفرد إلى أقل من ٥٠٠ م٣، وهو أقل عشر مرات من المعدل العالمي الذي يتجاوز ٦٠٠٠ متر مكعب»[٧١].

وفي وقت أحدث، وتحديدًا في ٢٧/ ٤/ ٢٠١١، وافق المكتب التنفيذي لمجلس وزراء المياه العرب على استراتيجية الأمن المائي العربي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة في صيغتها النهائية وقرر رفعها إلى المجلس في دورته التي ستُعقَد في ٢٢ حزيران/ يونيو المقبل لإقرارها[٧٢]. وطبقًا لتصريحات صحفية، تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة وتوفير المياه الصالحة للشرب وحماية الموارد والحقوق المائية في المياه المشتركة مع الدول غير العربية وحماية الحقوق المائية في الأراضي العربيةالمحتلة وتشجيع رؤوس الأموال العربية للاستثمار في قطاع المياه.

من السابق لأوانه، تقييم هذه الاستراتيجية ـ التي جاءت متأخرة جدًّا إذا ما أخذنا في الحسبان مدى تنفيذ دول المنبع خططها الضّارة بالمصالح العربية ـ لكنها خطوة ضرورية في الاتجاه الصحيح تؤكد مدى أهمية قضيّة المياه في رسم السياسة العربية وربما يتقرّر في ضوئها مستوى العلاقات مع دول المنبع تبعًا لمستوى التشاور والاتفاق مع الدول العربية المعنية بخصوص الأنهار المشتركة.

ب ـ المساعي التركية لتوظيف المياه للقيام بدور إقليمي

مع أن المسؤولين الأتراك يصرّحون في أكثر من مناسبة «أن شعب

---

(٧١) «البيئة العربية: المياه،» التقرير السنوي للمركز العربي للبيئة والتنمية (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠).

(٧٢) «المجلس الوزاري العربي يضع استراتيجية للأمن المائي،» الحياة، ٢٢/٣/٢٠١١، <http://www.daralhayat.com/print/246908>.

تركيا يعيش في دولة لا يمكن أن تُعتبر في مجال توافر الموارد المائية، دولة غنية بالمياه[(٧٣)]، إلّا أن تركيا راحت في الوقت نفسه تقترح مشاريع لبيع مياهها الفائضة عن حاجتها، بما يصب في تحقيق أهدافٍ معينة. وتجد تركيا أن المياه يمكن أن تكون من العناصر الرئيسية التي تؤهلها للقيام بدور قيادي في منطقة هي في أمسّ الحاجة إلى كل قطرة ماء.

في هذه السياق، أعلن المسؤولون الأتراك أكثر من مرّة استعدادهم للمساهمة في حلّ مشاكل المياه في المنطقة من خلال مشاريع تركية. ويمكن الإشارة كمثال على ذلك إلى ما قاله الرئيس التركي سليمان ديميريل في كلمته التي ألقاها بتاريخ ٣٠/٩/١٩٩٧، ومفادها أن بلاده على استعداد للمساهمة في مشاريع المياه في المنطقة وتطوير المشاريع التي من شأنها أن تغذي منطقة الشرق الأوسط بالمياه اللازمة، خصوصًا عبر مشروع منافكات التركي ومشروع مياه أنابيب السلام[(٧٤)]. وقول قمران إينان وزير الدولة التركي السابق المسؤول عن مشروع الـ GAP إن تركيا سوف تستخدم مياهها الوفيرة من أجل تحقيق السلام في المنطقة، وهي ترغب في شرح الدور الذي يمكن أن تقوم به المياه في التطور الاجتماعي والاقتصادي لدول الجوار، وإننا نعتبر المياه وسيلة للتعاون ولا نعتبرها وسيلة للضغط السياسي أو سلاحًا سياسيًا[(٧٥)].

يقوم مشروع منافكات (Manavgat) على نقل ٥٠ مليون م^{3} من المياه سنويًا إلى كيان الاحتلال الإسرائيلي في حاويات بلاستيكية عملاقة عبر البحر الأبيض المتوسط.

أمّا مشروع أنابيب السلام، فقد روّج له الرئيس التركي السابق توركت أوزال، منذ عام ١٩٨٦، ودرست جوانبه الفنية والاقتصادية شركة براون أند

---

(٧٣) مقال للرئيس التركي سليمان ديميريل، في: *International Journal of Water Resources Development,* vol. 13, no. 4 (December 1997), p. 478.

(٧٤) طبقًا لملاحظات دونها الباحث أثناء حضوره حفل عشاء أقامه الرئيس التركي ديميريل في ١/١٠/١٩٩٧ للوفود المشاركة في مؤتمر عقد في اسطنبول في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر - ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ تحت عنوان: «مياه العالم: التمويل للمستقبل»، كان الهدف منه حشد التمويل للمشاريع التركية.

(٧٥) «ملف المياه في الشرق الأوسط،» صحيفة الحياة.

روت (Brown & Root) الأميركية. تقوم فكرة المشروع على مدّ أنبوبين لنقل ٦ ملايين م³ من المياه من نهرَي سيحان وجيحان اللذين ينبعان في الأراضي التركية ويصبان في البحر الأبيض المتوسط.

خط الأنابيب **الأول** يُسمّى الخط الغربي، وطاقته ٣,٥ ملايين م³ يوميًا، وهو عبارة عن خطين متوازيين ينقلان المياه إلى كل من الأردن، سورية، السعودية وكيان الاحتلال الإسرائيلي، وتبلغ كلفته ٨,٥ مليار دولار أميركي.

خط الأنابيب **الثاني** يُسمّى خط الخليج، وطاقته ٢,٥ مليون متر مكعب يوميًا وينقل المياه إلى الكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات وعُمان، وكلفة هذا الخط ١٢,٥ مليار دولار أميركي. تقول تركيا إن المشروع يوفّر المياه لهذه الدول بكلفة تقلّ عن كلفة المياه التي تجري تحليتها من البحر.

هكذا، تلقفت تركيا بسعادة ما تروّج له الدوائر الغربية لتحويل الماء إلى سلعة تباع وتُشترى مثلها مثل النفط، وتعاونت إسرائيل مع تركيا في العمل على تثبيت هذا المفهوم وخلق سوابق من خلال عقد اتفاقياتٍ ثنائية. لذلك، سعت الأوساط السياسية والإعلامية الغربية وخصوصًا الأميركية، إلى تسويق دور تركيا في المنطقة من خلال دعمها فكرة مشروع أنابيب السلام على اعتبار أنها مساهمة من تركيا لحل مشاكل المياه في المنطقة!

ولم يرَ مشروع أنابيب السلام النور حتى الآن بسبب مخاوف عربية من الارتهان لتركيا في مسألة حيوية ومصيرية مثل المياه، فضلًا عن عدم توافر التمويل اللازم (بحدود ٢١ مليار دولار أميركي).

أمّا مشروع منافكات، فقد أعلنت تركيا إيقافه بعد الهجوم الإسرائيلي على قافلة الحرّية عام ٢٠١٠، ولا يُعرف بعد إن كان هذا الموقف موقفًا نهائيًا أم موقفًا موقتًا جاء ضمن ردود الفعل التركية العنيفة ضد الهجوم الإسرائيلي[٧٦].

(٧٦) «Turkey Halts All State Energy and Water Projects with Israel,» *Haartez*, 4/6/2010, <http://www.haaretz.com/print-edition/business/turkey-halts-all-state-energy-and-water-projects-with-israel-1.294131>.

كانت كل هذه الدعوات تحصل في الوقت الذي تدّعي فيه الحكومة التركية أن حصة المواطن التركي من المياه تتناقص، وأنها لا تملك الفائض الذي يمكّنها من توقيع اتفاقية لقسمة مياه نهري دجلة والفرات مع العراق وسورية.

إن مجرد التفكير في طرح مثل هذه المشاريع، يؤشر إلى توجُّه تركي متعاظم لاستخدام المياه بما يخدم أهدافها الاقتصادية والسياسية من دون اكتراث للأضرار التي قد تلحق بالبلدان الأخرى. فإذا قبلت تركيا بتحكيم منطق القانون الدولي بخصوص قسمة مياه نهري دجلة والفرات، أو استخدامها استخدامًا منصفًا ومعقولًا، فإنها ربما تعيد التفكير في مشروع مثل مشروع أنابيب السلام؛ إذ إن محاولة تحديد الحصص أو الانتفاع المنصف والمعقول على أي نهر دولي يتوجب أن يُنظر إلى كل الموارد المائية للبلد المعني سواء المصادر الداخلية، الأمطار، أو الموارد المائية المشتركة مع دول أخرى، وذلك للوقوف على قدراتها المائية ومعرفة مدى حاجتها إلى مياه النهر المتنازع عليه. وبالتالي، فإن مياه نهري سيحان وجيحان وإن كانت من خارج حوضي الفرات ودجلة، إلا أنها تدخل في حساب الموارد المائية لتركيا لتقرير مدى حاجتها إلى الكميات الهائلة التي تخطط لاستخدامها من مياه دجلة والفرات.

خاتمة واستنتاجات

من الواضح أن قضايا المياه تمثل عاملًا لا يمكن تجاهله في العلاقات العربية ـ التركية، وبخاصة العلاقات العراقية ـ السوريّة مع أنقرة. وعلى اختلاف الحقب السياسية ظل هذا العامل حاسمًا في رسم التوجهات في علاقات البلدان الثلاثة وتحديد مستوى تلك العلاقات. ومع زيادة استخدام تركيا لمياه النهرين من جرّاء تنفيذ مراحل مشروع جنوب شرق الأناضول وما يعنيه ذلك من تدنّي كميّة ونوعية المياه التي تصل إلى سورية والعراق، وتزامن ذلك مع تزايد موجات الجفاف في المنطقة العربية، فإن الأمر سيزيد من تعقيد قضية المياه وحساسيتها في سياق العلاقة بين البلدان الثلاث.

من خلال مشروع جنوب شرق الأناضول، تُركّز تركيا، التي تزخر بموارد مائية كبيرة من مصادر أخرى، على استنزاف موارد نهري دجلة

والفرات لتحقيق أهداف طموحة، على حساب حقوق العراق وسورية. ونتيجة نقص الموارد المتوقع بعد اكتمال إنشاء السدود والمشاريع الإروائية التركية، سيتعذّر تأمين الكميات المطلوبة من المياه لإرواء المساحات الزراعية القائمة حاليًا في البلدين، وخصوصًا في العراق، وسيترتب على ذلك انخفاض كبير في الإنتاج الزراعي، وستزداد مشكلة التصحر وستظهر نتائج سلبية أخرى أهمها هجرة السكان من الريف إلى المدينة.

نجم عن عمليات الإرواء الزراعي ضمن مشروع الغاب، والاستخدامات الأخرى في الصناعة والسياحة، تردٍّ في نوعية المياه الواردة إلى سورية، التي تتردّى أكثر قبل أن تدخل العراق بنسب تتجاوز الحدود المسموح بها دوليًا، وستزداد نسب تلوثها مستقبلًا بسبب تزايد استخدام السماد الكيميائي في الزراعة ضمن المشروع[٧٧]، كما ستتصاعد ملوحتها نتيجة أعمال البزل وعمليات التبخر من المسطحات المائية الكبيرة في بحيرات السدود، وستكون لكل ذلك تأثيرات صحيّة وبيئية جسيمة.

من هنا سيظل كل من العراق وسورية ينظران إلى الإجراءات التركية على النهرين، وما ينجم عنها من أضرار بحقوقهما في المياه، على أنها انتهاك صريح لقواعد القانون الدولي، وللاتفاقيات الثنائية. وسيمثّل إصرار تركيا على الاستمرار في تنفيذ مشروعها الطموح، رغم الاعتراضات المتكررة لكل من العراق وسورية، تحدّيًا جدّيًا للعلاقات بين الدول الثلاث.

ومع أن هنالك من يقول «إن الوضع الراهن لمياه الفرات، ينذر بوقوع صدام مسلح قريب بين تركيا وسورية والعراق ما لم تتوصل تلك الدول إلى إبرام اتفاق بينها ينظم إستغلال مياه النهر وفق حصص مقدرة ومحددة لكل دولة»[٧٨]، إلّا أن التوصل إلى حل متوازن ومقبول يلبي المصالح المشروعة لجميع الأطراف ليس مستحيلًا إذا ما جرى الركون إلى قواعد القانون الدولي، وإذا ما تصرفت تركيا بحسن نية واضعة في الاعتبار علاقاتها مع الدول العربية وتشابك مصالحها مع هذه الدول.

---

(٧٧) Kollars, «Problems of International Rivers: The Case of Euphrates,» p. 70.

(٧٨) بركات، «البترول مقابل المياه».

نشأت في السابق، في مناطق متعددة من العالم، نزاعات مائية كثيرة، وقد سُوِّيَت هذه النزاعات إما بوسائل سياسية أو وسائل قضائية، لكن مع توافر النوايا الحسنة وروح التعاون الضروريين لتسوية كل أنواع النزاعات. يُشدد الأسلوب الذي حبّذه القضاء الدولي في مثل هذه المنازعات على ضرورة التعاون بين كل دول الحوض، وتشاورها في كل شؤون استخدام المجرى المائي. ولا بدّ من الإشارة إلى أن غياب اتفاق دولي بين الأطراف في شأن توزيع حصص النهر الدولي، لا يعني إطلاق يد دولة واحدة في التصرف المطلق بمياه ذلك النهر، بل يظل لزامًا على تلك الدولة، طبقًا للقواعد العامة في القانون الدولي، احترام حقوق الدول المتشاطئة معها. وينبغي ألا تكون المصلحة الذاتية هي وحدها التي تركن إليها دولة المنبع في تقرير كيفية تصرفها بمياه ذلك النهر.

والحقيقة أنه إذا كانت تركيا ترغب في المزيد من التفاعل الاقتصادي التعاوني مع الدول العربية، فإن الطريق إلى ذلك لا يكون عبر نمط السلوك الذي تتبعه في شأن مياه دجلة والفرات، بل عبر مراعاة مصالح الدول العربية المجاورة وحقوقها. وحتى يترسّخ هذا التعاون ولا يكون عرضة لتأثير أي متغيرات سياسية، لا بد من أن يتأطر بصيغة اتفاقية بين الدول الثلاث، تحدّد خصوصًا نصيب كل دولة من المياه المشتركة في إطار قسمة عادلة تأخذ في الاعتبار حاجة كل دولة وحقوقها التاريخية كما تبين جميع آفاق التعاون ذات العلاقة باستغلال هذه المياه في ضوء القواعد القانونية المعتمدة دوليًا، ويمكن أن يكون الالتزام بأحكام اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية أساسًا للتوصل إلى الاتفاق المنشود بين كل من تركيا وسورية والعراق.

ومما تقدم نستنتج:

ـ أن قضية المياه تَبرز على الصعيد الدولي تحديًا جديدًا من التحدّيات التي يمكن أن تهدد الأمن والاستقرار، فهناك من يعتبر أن الصراع على المياه هو الصراع المستقبلي الذي يجب أن تستعد له كل الأطراف، إقليميًا ودوليًا، والذي قد يصل إلى حالة الحرب.

ـ أن من أبرز خصائص أزمة المياه في المنطقة استخدام المياه سلاحًا

سياسيًا وورقة ضغط للمساومة على وضع حلول لمشاكل أخرى. وينطبق هذا المفهوم على مشكلة نهري دجلة والفرات، إذ لا تخفى الدوافع السياسية وراء طبيعة السياسة المائية التركية.

ـ تروّج الدوائر الغربية لتحويل الماء إلى سلعة تباع وتُشترى مثلها مثل النفط، وقد تعاونت إسرائيل مع تركيا في العمل على تثبيت هذا المفهوم وخلق سوابق من خلال عقد اتفاقياتٍ ثنائية، وهو ما ستكون له آثار خطيرة على حقوق العراق وسورية في المياه.

ـ أن استمرار تركيا في مشاريعها المائية ستكون له انعكاسات خطيرة على الحياة في كل من سورية والعراق، وسيقوّض عناصر أساسية من أمنهما الوطني، ما قد يؤدّي إلى توتر العلاقات مع تركيا.

ـ أن قضايا المياه ستظلّ عاملًا مؤثرًا في العلاقات العربية ـ التركية في المستقبل على الرغم من احتمال تطور العلاقات السياسية والاقتصادية.

الفصل الحادي عشر

تأثير قضية المياه في العلاقات بين تركيا وجوارها العربي

طارق المجذوب

إن تدشين المحطة الكَهْرمائيَّة لسدّ أتاتورك (Atatürk) في ٢٥/٦/١٩٩٢، وبدء تنفيذ أعمال سدّ بيرجيك (Birecik) (في الجانب التركي من نهر الفرات)، نبّها سورية والعراق، مرّة أخرى، إلى خطورة مسألة المياه التي أصبحت عنصرًا مهمًا من عناصر الحياة فيهما. ويهدف سدّ أتاتورك، الجزء الأهمّ من مشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب) (Güneydodu Anadolu Projesi - GAP) إلى إحداث تغيير اقتصادي عميق في منطقة تبلغ مساحتها ٧٣,٨٦٣ كم² (أي ٩,٥ في المئة من مساحة تركيا) تقع بين المجريين العُلويين لكل من دجلة والفرات، وتسكنها أغلبية كردية. وقد قال الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال (Turgut Özal)، إنّ المشروع عندما يكتمل سيروي ١,٧ مليون هكتار من الأراضي وسيُنتِج ٢٧ مليار كيلوواط ساعة من الطاقة الكهربائية. وهذه الطاقة توازي نصف الطاقة التي تنتجها البلاد حاليًا[١]. وإذا كان الأمر على هذه الصورة، فماذا سيبقى لكلّ من سورية والعراق بعد إنجاز المشروع؟ سارع أحد كبار المسؤولين الأتراك إلى تأكيد أنّ بلده سيستمرّ في تقديم الـ ٥٠٠ م³

---

(١) انظر: طارق المجذوب، المياه ومُتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية (دراسة في دبلوماسيّة المياه) (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩٩٩)، ص ٩٤.

في الثانية عند الحدود التركية ـ السورية، لكن رئيس المعهد الأوروبي للمياه رأى أنّ الوفاء بهذا الوعد سيكون صعبًا[٢].

إن هذا المشروع، الذي وُضع بداية كردّ اقتصادي تركي على مطالبة حزب العمال الكردستاني (Partiya Karkerên Kurdistan - PKK) بحق تقرير المصير، أصبح، في نظر سورية والعراق، وسيلة ضغط سياسي. فتركيا اعتبرت أنّ الماء ثروة وطنية في الإمكان استغلالها لمصلحتها، كما يستغلّ العرب النفط وفق مصالحهم. أما بالنسبة إلى سورية والعراق، فمشروع «الغاب» مثَّل عملية إرباك وتهديد تتعارض مع القانون الدولي الخاص بالأنهار الدوليّة[٣]. وهذا يُثبت أنّ المشروع ينطوي، إضافة إلى بعديه السياسي والاقتصادي، على خلفية قانونية واضحة.

يمكننا تعريف مسألة دجلة والفرات بالقول إنّ هناك نهرًا تُطالب الدول التي تقع على ضفافه بمياهه، وإنّ علينا أن نُقرِّر لمن تكون هذه المياه، أو كيف يجب أن تُوزَّع. وسيكون من الضروري، في هذه الحالة، تحديد المعطيات القانونيّة عبر تصريحات المسؤولين الأتراك خلال تسعينيات القرن الماضي (القسم **الأوّل**) قبل استعراض إمكانات التعاون القصير المدى بين العرب وتركيا (القسم **الثاني**) واحتمالات التعاون متوسط المدى (القسم **الثالث**) ومُستقبل التعاون الطويل المدى (القسم **الرابع**)[٤]. والأقسام **الثلاثة الأخيرة** مُكرَّسة لاستشراف مستقبل التعاون خلال فترة زمنية معقولة، ليست بالقصيرة لئلا تكون أسيرة أحداث الحاضر، ولا بالطويلة لئلا تكون أقرب إلى الخيال منها إلى البحث العلمي. ولهذا فضَّلنا اختيار مدة ٣٣ سنة تمتدّ من عام

---

(٢) انظر: Tarek Majzoub, *Les Fleuves du Moyen-Orient: Situation et prospective juridico-politiques* (Paris: L'Harmattan, 1994), p. 204.

(٣) اعتمدت «اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية» في ٢١/ ٥/ ١٩٩٧ بأغلبيّة ١٠٣ دول واعتراض ثلاث (بوروندي وتركيا والصين) وامتناع ٢٧ عن التصويت.

(٤) انظر تعقيب طارق المجذوب على بحث منير الحمش، «وجهة نظر عربيّة في واقع وآفاق العلاقات الاقتصاديّة بين العرب وتركيا،» ورقة قدمت إلى: **الحوار العربي ـ التركي بين الماضي والحاضر: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسية العالمية GPOT إستانبول** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٢٩١ ـ ٣٠٨.

٢٠٠٧[٥] إلى ٢٠٤٠[٦]. وهذه الأقسام مُتكاملة، وهي تسعى إلى الإجابة عن السؤال البسيط والمُعقَّد في آن: إلى أين تسير مُشكلة المياه بين العرب وتركيا؟

أولًا: الغموض القانوني لمسألة دجلة والفرات في تصريحات المسؤولين الأتراك خلال تسعينيات القرن الماضي

في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، حاولت تركيا أن تظهر وكأنها خزّان مياه الشرق الأوسط. وصدرت عن ساستها اقتراحات ببيع فائض المياه إلى دول المنطقة، بما فيها إسرائيل ودول الخليج (كمشروع أنابيب السلام). لكن تركيا سرعان ما أدركت أن هذه المواقف لم تترك صدى مُستحبًا، فعدلت عن نزعة التفاخر وعمدت إلى التقليل من أهمية المياه فيها[٧].

وخلال عقد التسعينيات، كثرت التصريحات الرسمية وغير الرسمية، الرامية إلى توضيح موقف تركيا من مياه دجلة والفرات، ولا سيما أن اجتماعات اللجنة الفنيّة المُشتركة، المُكوَّنة من تركيا وسورية والعراق، لم تُسجِّل إلّا فشلًا إثر فشل حتى ١٠/ ٥/ ٢٠٠٧[٨] (أي بعد الاجتماع الوزاري الثلاثي بتاريخ ٢٢ ـ ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٧ في أنطاليا، تركيا).

وتدعو جميع التصريحات إلى الكشف عن الموقف «القانوني» التركي

---

(٥) في عام ٢٠٠٧ قرَّرت تركيا بناء ٣٢ سدًا حدوديًا مشركًا مع العراق. لكنّها، بسبب الأكلاف المالية، خفّضت هذا العدد إلى ١٤. وبدأت بتنفيذ أعمال ١١ سدًا في بداية عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٢ تنوي تركيا تدشين السدود الـ ١٤. انظر: Ercan Yavuz, "«Water Wars» Threat Gone with 18 Transborder River Dams," *Today's Zaman*, 11/1/2011.

(٦) ما كتبته وكالة الأنباء الروسيّة (نوفستي) في ١٠/٦/٢٠٠٩: «تقارير دوليّة: جفاف نهريْ دجلة والفرات في العراق بحلول ٢٠٤٠»، <http://ar.rian.ru/analytics/articles/20090610/121936864-print.html>.

(٧) المجذوب، **المياه ومُتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية (دراسة في دبلوماسيّة المياه)**، ص ٨٥.

(٨) اتّفق أعضاء اللجنة الفنيّة المُشتركة على أن تقوم سورية بإقامة محطة ضخّ على دجلة في منطقة عين ديوار على الأراضي السوريّة لاستجرار الكميّة المُتَّفق عليها مع العراق (١,٢٥ مليار م³ من المياه سنويًا) وفقًا لاتفاقيّة العام ٢٠٠٢ باتجاه الحسكة (لإرواء ١٥٠ ألف هكتار) ونهر الخابور. انظر: منير الوادي، «اتفاق سوري تركي عراقي (١,٢٥ مليار م³) من مياه دجلة لسورية سنويًا،» **الثورة** (دمشق)، ١١/ ٥/ ٢٠٠٧.

إزاء مسألة المياه، ومعرفة أسباب التصرفات التركية وخلفياتها، الراهنة والمُقبلة. ويمكننا حصر هذه التصريحات في عناوين ثلاثة: **الأول** الموقف السوري ـ العراقي من مياه الفرات، كما يراه الأتراك؛ **والثاني** مُقارنة المياه «التركية» بالنفط العربي؛ **والثالث** النظام القانوني لدجلة والفرات، كما يفهمه الأتراك.

١ ـ الموقف السوري ـ العراقي من المنظار التركي

أدلى المسؤولون الأتراك، خلال تسعينيات القرن الماضي، بتصريحات أسبوعيّة تقريبًا في شأن مسألة المياه والعلاقات مع سورية والعراق، وأكّدوا[٩]:

ـ أنّ وجهة النظر التي تقول بوجوب تخلّي تركيا عن جميع مشاريعها الخاصة بالري من أجل توفير المزيد من المياه لسورية والعراق لا معنى لها.

ـ أنّ الدولتين تُطالبان بـ ٧٠٠ م^{3} في الثانية، في حين أنّ ٥٠٠ تفيض عن حاجاتهما[١٠].

ـ أنّ العراق يتحمَّل مسؤولية الحملة المطالبة بهذه الكمية، مع أنّ المنطق يقضي بأن يعمل العراق على حل مشكلته المائية مع سورية[١١]، باعتبار أنّ الفرات يصل إليه بعد مروره بسورية.

ـ أنّ تركيا تملك، بالنسبة إلى مياه النهرين التي تعبر الدولتين، الحقوق نفسها التي يملكها العرب بالنسبة إلى النفط.

٢ ـ مُقارنة «الماء التركي» بالنفط العربي

بالاستناد إلى تصريحات المسؤولين الأتراك يمكننا تكوين فكرة عن مفهومهم للطبيعة القانونية لـ «مياههم»، فهم ردَّدوا في كل مناسبة[١٢]:

---

(٩) المجذوب، المصدر نفسه، ص ٨٦ ـ ٨٧.

(١٠) تعهَّدت تركيا بأن تُمرِّر ما يزيد عن ٥٠٠ م^{3} في الثانية في مجرى نهر الفرات على الحدود السوريّة ـ التركيّة بموجب البروتوكول الذي وقَّعه الطرفان السوري والتركي في ٦/ ٧/ ١٩٨٧.

(١١) تعهَّدت سورية بأن تُعطي العراق ٥٨ في المئة من «حصَّتها التركيّة» بموجب الاتفاق الذي وقَّعه الطرفان السوري والعراقي في تونس في ١٦/ ٤/ ١٩٩٠.

(١٢) المجذوب، المصدر نفسه، ص ٨٧ ـ ٨٨.

ـ أنّ دجلة والفرات ينبعان من تركيا. وإذا كان للعرب حقّ ما في أي شيء ينبع من الأراضي التركية، فمن المنطق أن يكون لتركيا حقّ ما في أي شيء ينبع من أراضيهم.

ـ أنّ الماء في الشرق الأوسط أكثر ندرةً من النفط، وندرته ستزداد مع الأيام. معنى ذلك أنّ الفرات ثروة حقيقية، وعلى تركيا أن تُحافظ عليها وتستغلها وتستثمرها لما فيه خير عبادها وبلادها.

ـ أنّ اللجنة الفنيّة المُشترَكة، المكوَّنة من تركيا وسورية والعراق، تهتمّ بالمسائل الفنية. وفي كل مرّة تجتمع هذه اللجنة يُثير السوريّون والعراقيّون موضوع تقاسم موارد المياه، فيؤكد لهم الأتراك أنّ تقاسم المياه معهم حاصل، وأن ليس هناك أي مشكلة.

٣ ـ النظام القانوني لمياه دجلة والفرات واستعمالها في أغراض غير الملاحة

لم تعترف تركيا بالطابع الدولي لمياه النهرين، ولم تتحدَّث إلّا عن الاستعمال المعقول والأمثل لحوضٍ نهريٍّ واحدٍ عابر للحدود. بل إنها ذهبت إلى أبعد من ذلك، فاعتبرت أنّ استعمال مياهها بحسب مشيئتها ووفق حاجاتها حقّ طبيعي لها[١٣].

أ ـ هل دجلة والفرات نهران دوليان في رأي تركيا؟

قال الأتراك إنّ مشكلة الأنهار الدوليّة لم تُحلّ حتى الآن، وإن من الأفضل مُعالجة هذا الموضوع على صعيد إقليمي وفي ظلّ تعاون عامّ صادق[١٤].

وأكّدوا، بعد ذلك، أنّ دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين، بل هما نهران عابران للحدود. وقد منح الرئيس التركي سليمان ديميريل (Süleyman Demirel) «مباركته السياسية» لوجهة النظر هذه عندما أكّد «أن الفرات ودجلة ليسا مياهًا دولية، وأنه ليس بإمكان أي سلطة أجنبية أن تطالب بموارد قائمة

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٨٨.

(١٤) المصدر نفسه.

في أرض تركية»[١٥]. ووجد أحد المسؤولين الكبار أنه بمجرد أن يأتي ٨٩ في المئة من مياه الفرات، و٥٢ في المئة من مياه دجلة، من حوض واحد موجود في تركيا، يُصبح من المنطقي اعتبار النهرين حوضًا واحدًا[١٦]. وللإجمال، يمكننا القول إنّ المقاربة الرسميّة التركية المتعلِّقة بمسألة الفرات تنطلق من سلسلتين من الاعتبارات[١٧]:

الاعتبار **الأول** أنّ تركيا تُفرِّق بين مجاري المياه الدولية ومجاري المياه العابرة للحدود. فالمجرى المائي الدولي تقع دولتان أو أكثر على ضفافه وتتقاسم مياهَه وفقًا لقاعدة أعمق خطّ في مجرى النهر (Thalweg). أما المجرى العابر للحدود، فيعبر الحدود الدولية وتشترك الدول التي يعبرها في استعمال مياهه بشكل منصف ومعقول وأمثل.

ـ الاعتبار **الثاني** أنّ دجلة والفرات يُعتبران نظامًا مائيًا واحدًا عابرًا للحدود ما دامت مياههما تتَّصل بقناة الثرثار في العراق قبل أن يندمج النهران ويُشكِّلا شطّ العرب، ما يسمح بنقل مياه دجلة إلى الفرات[١٨].

وحاول الأتراك دعم هذه الاعتبارات بفكرتين:

الأولى أنّ العرب يُشدّدون على حقهم في تقاسم مياه النهرين. لكن فكرة التقاسم مرفوضة أصلًا. النهران تركيان، وليس المطلوب من تركيا تقاسم أي كمية من مياههما[١٩].

الثانية أنّ تركيا لا تتحمَّل مطلقًا أي مسؤولية تتعلق بتلبية حاجات دول الجوار إلى المياه[٢٠]. والقانون الدولي يعترف ويُقرّ بحق سيادة الدولة على مواردها وثرواتها الطبيعية، ومنها المياه[٢١].

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٨٩.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) لسورية ٣٧ كلم تقريبًا من الضفة الغربية لمجرى دجلة. وقد ألمحت تركيا إلى إمكان ضخ المياه من دجلة وتحويلها غربًا إلى الفرات.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) المصدر نفسه.

ب ـ لِمن السيادة على مياه النهرين؟

تعاون رجال السياسة والقانون الأتراك على إيجاد المبررات لتأكيد السيادة التركية على مياه النهرين. وفي الإمكان تلخيص وجهات نظرهم في الأمور التالية[٢٢]:

ـ مبدأ عدم إنزال ضرر بدول الجوار ينبغي ألا يُفهم على أنه تخلّي تركيا عن مشاريعها المائيّة لإشباع حاجات هذه الدول إلى المياه.

ـ المياه التي تجتاز حدودًا لا تُشكِّل جزءًا من الموارد الطبيعية القابلة للتقاسم. ومع ذلك أعلنت تركيا استعدادها للتنازل الدائم عن نصف منسوب الفرات، وهذه مَكْرمة من تركيا تجاه جيرانها.

ـ لا تحتاج سورية إلى أكثر من ٢٥٠ م^{٣} في الثانية، لكن تركيا تقدّم إليها ٥٠٠. وعلى العرب أن يعترفوا بالجميل بدلًا من الشكوى والتذمّر.

ـ اهتمّ القانون الدولي العام بموضوع استخدام مياه المجاري الدولية لغير الأغراض الملاحية، واعتبر أنّ هذه المياه يجب أن تُستخدم بطريقة مُنصفة ومعقولة ومُثلى.

ج ـ ما المقصود بالاستعمال المنصف والمعقول والأمثل لمياه النهرين؟

رأى الأتراك أنّ الفرات نهر عابر للحدود، وأن الدول التي يجتازها هي كيانات سياسية ذات سيادة، وأن هذا الوضع يتطلّب استخدامًا منطقيًا لمياهه[٢٣]. والمشكلة مع سورية والعراق أنّ كثيرًا من الأراضي لا تصلح للزراعة، ومع ذلك، فهما يصرّان على أن تمدهما تركيا بكميات كبيرة من المياه لري هذه الأراضي، وهذا أمر غير واقعي[٢٤]. واقترحت تركيا على سورية والعراق خطة للاستعمال الأمثل لمياه النهرين، وأوضحت أنّ هذا الاستعمال يقضي، لأسباب مناخيّة، ببناء جميع السدود في تركيا. فالخطة يجب أن تسير على هدي الاعتبارات الاقتصادية، وتسمح باستعمال الأرض

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٩٢.

والمياه بالشكل الأمثل للدول الثلاث. فإذا وجد أنّ زراعة القطن تُناسب العراق أكثر مما تُلائم سورية وتركيا، تُركت للعراق مهمة الاهتمام بهذا المحصول، وطُلب من تركيا التي تتفوّق، مثلاً، في زراعة القمح، شراء القطن من العراق وسدّ حاجاته من القمح. وفي إمكان سورية، كذلك، أن تتخصّص في زراعة أنواع من الحبوب أو الفواكه تُناسب تربتها.

غير أنّ هؤلاء المسؤولين شعروا بالمرارة، كما قالوا، عندما عرضوا على جيرانهم هذه الخطة فلم يسمعوا منهم إلا عبارة واحدة: «كلا. أعطونا فقط ٧٠٠ م^{٣} في الثانية!».

وإذا استعرضنا الخطوط الكبرى للموقف الرسمي التركي من مسألة الاستعمال المنصف والمعقول والأمثل، كما عبّرت عنه وزارة الخارجية، نجد أنّ تركيا وضعت، في هذا الصدد، خطة من ثلاث نقاط[٢٥]:

النقطة **الأولى** إجراء جردة مُفصَّلة بالمعلومات الهيدروغرافيّة والهيدرولوجيّة والمناخيّة. . .

والثانية إجراء جردة بالأراضي الصالحة والمُناسبة للزراعة.

والثالثة إجراء عملية تنسيق وتوليف بين الثنائي المتلازم: الأرض والماء، وذلك عن طريق تحديث وتأهيل المشاريع التي أُنجزت، وتحسين نظام الري بالنسبة إلى مشاريع المستقبل، وتقدير طلبات المياه والحاجة إليها، وتطوير نموذج رياضي يسمح في كل وقت باحتساب كميّة المياه في كل دولة من دول المجرى المائي.

تتمتع تركيا، بحكم موقعها كدولة منبع، بمركز قوة يدفعها إلى إنجاز مشاريعها المائية من دون الاهتمام بأوضاع الجيران. ويبدو أنها تتّبع تكتيكًا يقوم على محورين رئيسيين:

المحور **الأول** عدم الاعتراف للفرات، وكذلك لدجلة، بنظام «المجرى المائي الدولي»، بحيث تحتفظ تركيا لنفسها بحق استغلال الجزء من «المياه العابرة للحدود» المنطلقة من أرضها.

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٩٣.

والثاني الرفض الجازم، كنتيجة لما تقدّم، لاتفاقات تقاسم المياه.

ومما لا ريب فيه أنه سيكون في إمكان سورية والعراق، في هذه الحالة، القيام بالتصرف ذاته. لكننا عندما نعلم أنّ نحو ٧٠ في المئة من مياههما تأتي من تركيا، نُدرك سبب تمسُّك الدولتين بالنظام الدولي للنهرين الذي يمنحهما «مبدئيًا» حقّ نقضٍ لكل ما يتصل بتنفيذ أعمال إنشائيّة في الأراضي التركية.

ويقودنا هذا إلى التساؤل عن إمكانات التعاون القصير المدى بين العرب والأتراك.

ثانيًا: إمكانات التعاون القصير المدى

لا تزال تركيا تملك الوسائل لفرض مصالحها، كما أنّ مستقبل السدود السورية والعراقية على دجلة والفرات يبقى رهن الإرادة التركية. ومع وجود نقص في المياه في سورية والعراق، تبدو المسألة مُلحَّة كثيرًا، لكن ذلك لا يُفترض فيه أن يؤدّي إلى قيام تعاون أو نزاع كأمر واقع لا محالة فيه.

١ ـ النزاع حول دجلة والفرات وتأثيراته الضارة

يعتبر بعض المحلّلين أنّ «المياه قد تدفع دفعًا» إلى تعاون عربي ـ تركي[٢٦]، على الرغم من الخلاف في شأن اقتسام مياه دجلة والفرات، ولا سيّما أنّ مشروع «الغاب» قد يقلّل من تدفق المياه نحو سورية والعراق[٢٧].

يُذكَر أنّ لجنة فنية أُلِّفَت عام ١٩٨٢ بين تركيا والعراق، ثم انضمت إليها سورية عام ١٩٨٣، لم تتوصّل إلى اتفاق نهائي في شأن «اقتسام عادل»

---

(٢٦) تمّ في ٦/ ٢/ ٢٠١١ وضع حجر الأساس لبناء سدّ الصداقة السوري ـ التركي على نهر العاصي بطاقة تخزينيّة تصل إلى ١١٥ مليون م³. انظر: معد عيسى، «اتفاق مع تركيا لإنشاء سد الصداقة على العاصي،» الثورة (دمشق)، ٨/ ١/ ٢٠١٠، و Agence France Presse (AFP), «Turkish PM Praises Growing Ties with Syria,» *Hürriyet* (Economic Review), 7/2/2011.

(٢٧) انظر: Tarek Majzoub, «La Turquie, le GAP et le point de vue irako-syrien (aspects juridiques),» papier présenté à: *Enjeux et rapports de force en Turquie et en Méditerranée orientale: [Actes de colloque]*, [sous la dir. de] Jacques Thobie, Roland Perez et Salgur Kançal, Varia Turcica; 28 (Istanbul: Institut français d'études anatoliennes Georges Dumézil; Paris; Montréal: L'Harmattan, 1996) pp. 73-100, et John F. Kolars and William A. Mitchell, *The Euphrates River and the Southeast Anatolia Development Project*, Water, the Middle East Imperative (Carbondale: Southern Illinois University Press, 1991).

لمياه دجلة والفرات حتى الآن. وسبب الإخفاق يعود إلى الخلاف في شأن القضية المزمنة المتعلّقة بتوزيع المياه واستعمالها. فقد اعتبر كل من سورية والعراق أنّ التدفق الحالي لمياه الفرات مُنخفض جدًا، ولهذا فهما يُطالبان بحصّة أخرى مناسبة.

يشار هنا إلى أنّ أنقرة كانت تُلمحُ دائمًا إلى إمكان إعطاء حصّة أكبر من مياه دجلة لسورية والعراق على حساب حصتهما في الفرات، لأنّ «أي انخفاض موقّت في تدفُّق الفرات في العراق يمكن تعويضه بمياه من دجلة عبر منخفض الثرثار»[٢٨].

فمن وجهة النظر الرسمية التركية يُشكِّل دجلة والفرات ثروة قومية خاضعة لسيادة الدولة التركية وحدها[٢٩]. ويؤكد الأتراك[٣٠] غياب أي قانون دولي يجبرهم على «اقتسام» ما يسمونه «مجاري المياه العابرة للحدود». وبما أنّ الموضوع المائي على غاية من الأهمية بالنسبة إلى الأتراك، فهم غير راغبين حاليًا في أي «حل نهائي» لاقتسام مياه دجلة والفرات قبل أن يكتمل عقد سدود مشروع «الغاب». إذّاك يصبحون في وضع أقوى للمساومة[٣١].

وبالفعل، يبدو أن تركيا تُعارض بشدّة أي اتفاق ثلاثي حول اقتسام مياه دجلة والفرات لأنها لا ترى في ذلك أي مكسب سياسي واقتصادي يُذكر. وستبقى لتركيا شكوكها ما دامت قضية نهر العاصي من دون حلّ. فهذا النهر ينبع في لبنان ويجري بمعظمه في الأراضي السورية، ثم يتحوَّل نحو لواء الإسكندرون (Hatay في تركيا). وفي المقابل، حاولت تركيا ربط محادثاتها حول الفرات باتفاق حول العاصي، إلا أنّ سورية اعترضت على ذلك لأنه يعني اعترافًا بسيادة تركيا على الإسكندرون.

---

(٢٨) المجذوب، المياه ومُتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية (دراسة في دبلوماسيّة المياه)، ص ١٧٩.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) أثناء اجتماع الرئيس سليمان ديميريل مع الرئيس حافظ الأسد في ٢٠/١/١٩٩٣، جرى البحث في مسألة الحقوق المائية العربية والتركية بالنسبة إلى مجرى دجلة والفرات. وقد وعد ديميريل بحل نهائي لاقتسام مياه الفرات بحلول ذلك العام. انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٠.

ويُعتبر الخلاف المائي بين سورية والعراق وتركيا عائقًا يُسهم في بطء التعاون العربي ـ التركي حول المياه في المنطقة العربية. فالخلاف حول مياه دجلة والفرات قد أُخذ في الاعتبار، إلى حدّ كبير، في مجمل العلاقات المائية في المنطقة العربية[٣٢]، والحديث الجديد المُتجدِّد عن مشروع «أنابيب السلام» من تركيا إلى دول الخليج لا يزال طيّ المشاريع التي لم ترَ النور بعد.

وعلى الرغم من السلبيات التي يُظهرها حديثنا عن التعاون المائي العربي ـ التركي، فإنّ مشروع ربط شبكات توزيع الكهرباء يمكن أن يُعطي منحى جديدًا لهذا التعاون، ولا سيَّما أنّ تركيا تعقد آمالًا كبيرة على استغلال مجرى دجلة والفرات من أجل زيادة إنتاج الكهرباء ومواجهة الطلب المتزايد عليها في الداخل والخارج. وقد تكون المُشارَكة التركيّة في مشاريع الطاقة العربيّة أو المُشاركة العربيّة في المشاريع الزراعيّة التركيّة أكثر جاذبيّة في المستقبل القريب من التعاون المائي، وقد تُحقِّق فوائد جمّة لجميع الدول المعنيَّة.

٢ ـ هل يُنشِّط الاشتراك في مشاريع الزراعة والطاقة التعاون العربي ـ التركي؟

يبدو أنّ أفضل خيار للتعاون العربي ـ التركي هو الربط بين الاشتراك في المشاريع الزراعيّة التركيّة[٣٣] ومشاريع الطاقة

(٣٢) انظر: Ramzi Musallam, *Water: The Middle East Problem of the 1990's* (London: Gulf Centre for Strategic Studies, 1989), p. 13.

(٣٣) وقَّع بروتوكول تعاون بين مشروع GOLD السوري و«جاب» التركي. أبرم تحالف «فيجن ـ ٣» الذي يُمثِّل مصارف التمويل الخليجي و«إثمار» و«أبو ظبي للإستثمار»، مُذكرة تفاهم مع «تيجم» (TIGEM) ـ هيئة زراعية حكوميّة تركيّة ـ حدَّدت أراضي زراعيّة في تركيا تتناسب مع أنشطة «أغريكاب» المُتخصّصة في الإستثمار الزراعي والأمن الغذائي. فالتحالف الخليجي هذا سيستثمر أراضي زراعيّة في تركيا. انظر: أحمد العبيدلي، «تحالف خليجي يستثمر أراضي زراعية في تركيا،» **الحياة**، ٢٠٠٩/٤/١٧. ولفتت المُؤسّسة العالميّة «ماركت أكسس بروموشن»، التي تتولى تقديم المشورة في شأن صفقات زراعيّة تُنفِّذها شركات خليجيّة خارج بلدانها لضمان أمنها الغذائي، إلى أنّ هذه الشركات تتكتّم عن هذه المشاريع لتجنُّب انتقادات غربيّة على رغم أنّ هذه المشاريع مُفيدة للمُستثمرين والبلدان المعنيّة. انظر: «المشاريع الزراعية الخليجية في الخارج تنعكس إيجابًا على الدول المضيفة،» **الحياة**، ٢٠٠٩/٨/٣١. ويعتزم مُستثمرون سعوديون خلال السنة المُقبلة إطلاق الشركة الدوليّة للاستثمار الزراعي والغذائي ـ أغرو إنفست ـ برأس مال قدره ٥٣٣,٣ مليون دولار تُستثمر بصورة رئيسيّة في مشاريع زراعيّة في الخارج. انظر: «ستخصَّص المحصول لاستهلاكها: =

العربيّة[٣٤]. فكلفة المُنتَجات الزراعيّة التركيّة المُستوردة قد تكون أقلّ من كلفة زراعتها محليًا. وتتوافر الفرص لبيع الطاقة العربيّة إلى تركيا مع العجز المُرتقب للمحطات الكهرومائيّة، المُقامة على سدود دجلة والفرات، عن تأمين حاجة المُستهلكين الأتراك إلى الطاقة. كما أنّ وفرة الثروة النفطيّة والغازيّة والطاقة الكهربائيّة التي تحتاج إليها أوروبا وتركيا في جوارها الجغرافي، يجعل في الإمكان استخدام موقع تركيا كبلد عبور أو ترانزيت لأنابيب النفط والغاز وخطوط التوتُّر العالي. هكذا تُرجمت مشروعات الطاقة هذه إلى مشروعين أساسيّين: الربط الكهربائي الثماني (ليبيا ومصر والأردن وسورية ولبنان والعراق والسلطة الفلسطينيّة وتركيا)[٣٥] وربط شبكات الغاز.

= السعودية تخطط لزراعة رز وحبوب في الفلبين،» الحياة، ١٦/١١/٢٠٠٨؛ «مستثمرون في السعودية يطلقون مشاريع زراعية في إفريقيا،» الحياة، ٤/٨/٢٠٠٩، و««أغرو انفستمنت» تنطلق برأس مال ٥٣٣ مليون دولار: مستثمرون سعوديون يتطلعون إلى مشاريع زراعية في الخارج،» الحياة، ٩/٩/٢٠٠٩. وقد بدأت دول الخليج، التي تعتمد اعتمادًا مُكثفًا على الواردات الغذائيّة، باستئجار أو بشراء مزارع أو أراضٍ زراعيّة في البلدان النامية عقب الإرتفاع الحاد في أسعار السلع الأساسيّة في العام ٢٠٠٨ (مثل الرز والقمح والذرة والسكر...). وتقدَّمت المُستثمرين، صناديق سياديّة وحكومات تسعى إلى تأمين الغذاء مُستقبلًا لمُواطنيها. ولا يمرّ شهر من دون أن تبيع دولة أو تُؤجِّر أراضيَ زراعيّة إلى دولة ثانية أو إلى مؤسّسة أجنبيّة. انظر: ميشال مرقص، ««فقاعة» الاستثمار الزراعي،» الحياة، ٢٩/٦/٢٠٠٩.

(٣٤) أكَّد التقرير الاقتصادي العربي المُوحّد لعام ٢٠٠٨ أنّ الدول العربيّة حقّقت ٥١ اكتشافًا نفطيًا وغازيًا لتستحوذ على ٥٠ في المئة من الإحتياط العالمي من النفط الخام و٢٩ في المئة من احتياطات الغاز الطبيعي، فيما بلغ انتاجها من النفط الخام ٢٢,١ مليون برميل يوميًا ونحو ٣٨٧,٨ مليار م^3 من الغاز في العام ٢٠٠٦. انظر: شفيق الأسدي، «٥٠ في المئة من احتياط النفط العالمي و٢٩ في المئة من احتياط الغاز،» الحياة، ٨/١/٢٠٠٩. وتتميَّز تركيا بقربها من نحو ٧٠ في المئة من الإحتياطات المعروفة في العالم من النفط والغاز، وتقع أيضًا في جوار واحدة من أكبر المناطق المُستهلكة (أوروبا).

(٣٥) هناك مشروع ربط للمغرب العربي الذي يضمّ تونس والجزائر والمغرب، ومعه إسبانيا. وستُربط ليبيا مع تونس لتُصبح الدول العربيّة المُطلّة على المتوسط مُرتبطة في ما بينها، وكذلك مع أوروبا. وأُعلن عن مشروع ربط دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام ٢٠١٠ بربط البحرين والسعودية وقطر والكويت مع الإمارات وعُمان. انظر: «تحددت بين ١٥٠ و٤٥٠ ميغاوات خارج الذروة: إتفاق مصري ـ لبناني لجرّ الطاقة في أوقات الذروة،» الحياة، ٢٢/٢/٢٠٠٩. ومع الربط الكهربائي بين مصر والسعودية عام ٢٠١٢ تكون نسبة ٩٨ في المئة من الدول العربيّة قد ارتبطت بشبكة واحدة. ويُتوقَّع أن تبلغ القدرات التبادليّة على خط الربط الكهربائي بين البلدين على الجهد ٥٠٠ كيلو فولت نحو ثلاثة آلاف ميغاواط. انظر: مارسيل نصر، «الربط الكهربائي يكتمل بين مصر =

ويُبحث مشروع لربط خط الغاز العربي[٣٦] بالشبكة الأوروبيّة، ويُعدّ هذا الخط نموذجًا مُتميِّزًا لمشاريع التعاون العربي الاستراتيجيّة، وهو شريان اقتصادي استراتيجي يربط بين قارات إفريقيا وآسيا وأوروبا في مرحلة لاحقة.

ويهدف المشروع إلى تصدير الغاز الطبيعي المصري[٣٧] إلى تركيا وأوروبا مع إمداد الأردن وسورية ولبنان بحاجاتها من الغاز الطبيعي.

وكانت مصر والأردن قد وقّعا مشروع بناء أنبوب الغاز في حزيران/يونيو ٢٠٠١. نُفِّذت المرحلة **الأولى** منه في تمّوز/يوليو ٢٠٠٣. ويمتدّ من العريش شرقًا إلى طابا، ثمّ يمرّ عبر خليج العقبة إلى مدينة العقبة بطول ٢٦٥ كم وباستثمارات مصريّة بلغت ٢٠٠ مليون دولار. وتتضمّن المرحلة **الثانية** من المشروع مدّ خط أنابيب للغاز الطبيعي من العقبة إلى محطة الزرقاء شمال عمّان، ثمّ إلى منطقة الرحاب على الحدود الأردنيّة ـ السوريّة بطول ٤٣٠ كم واستثمار ٣٣٥ مليون دولار. وسينقل الأنبوب ١,١ مليار م^{3} في السنة من الغاز الطبيعي المُسال، ويُغطي ٨٠ في المئة من استهلاكه من الطاقة. وتمتدّ المرحلة **الثالثة** من الحدود الأردنيّة ـ السوريّة حتى مدينة حمص وسط سورية، ثمّ من حمص إلى الحدود السوريّة ـ التركيّة بطول ٣٢٠ كم. بعد ذلك، يُمكن ربط خط الغاز العربي مع شبكة الغاز

= والسعودية عام ٢٠١٢،» **الحياة**، ٢٠/٩/٢٠٠٩. وتسعى مبادرة «ديزيرتك» الصناعيّة لإنشاء أكبر مشروع للطاقة الشمسيّة يقوم على مرايا لتجميع أشعة الشمس تمتدّ على مساحة آلاف الكيلومترات المربعة في الصحارى العربيّة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، لتُغطي بحلول العام ٢٠٥٠، نحو ١٥ في المئة من الحاجات الأوروبيّة للطاقة (٢٠ جيغاواط)، بكلفة تُقدَّر بـ ٤٠٠ مليار يورو. انظر: «هل تنير شمس الصحراء شوارع أوروبا؟،» **السفير**، ١٤/٧/٢٠٠٩؛ «كلفته ٥٥٤ بليون دولار وتشارك فيه ٢٠ دولة: مشروع لمد الطاقة الشمسية من إفريقيا إلى أوروبا،» **الحياة**، ٢٦/٦/٢٠٠٩، و«مشروع الطاقة الشمسية في الصحراء الكبرى يساهم في تلبية حاجات أوروبا من الكهرباء،» **الحياة**، ٢٦/٨/٢٠٠٩.

(٣٦) يمتدّ خط الغاز العربي البالغ طوله ١١٠٠ كلم من العريش في مصر إلى الأردن وسورية ولبنان، وفي مرحلة لاحقة إلى تركيا ومنها إلى أوروبا.

(٣٧) ويُمكن الإفادة من مصادر أخرى للغاز مثل العراق، بعد انضمامه إلى خط الغاز العربي. انظر: هالة عامر، «لقاءات مصرية ـ سورية ـ لبنانية ـ أردنية لبحث ربط خط الغاز العربي بالشبكة الأوروبية،» **الحياة**، ٢٢/٥/٢٠٠٩. ويُمكن تشغيل خط الغاز العربي في الإتجاه المُعاكس لتوريد الغاز الطبيعي إلى مصر واستغلاله، سواء في الأسواق المحليّة أو العالميّة، بقصد تصديره غازًا مُسالًا وتحقيق عوائد إقتصاديّة ضمن الرؤية لجعل مصر مركزًا إقليميًّا للطاقة.

التركيّة[٣٨]. وتتألّف المرحلة الرابعة من إنشاء خط يمتدّ من جنوب دمشق إلى ميناء بانياس السوري، ثمّ إلى مصفاة الزهراني في لبنان. ويبلغ طول الخط الرباعي ٦٠٠ كم وتفوق كلفته ٨٠٠ مليون دولار[٣٩].

يُمكن ربط خط الغاز العربي بالأسواق الأوروبيّة بعد انتهاء المشاريع الإقليميّة الجاري العمل فيها لربط شبكة الغاز التركيّة بأوروبا (خط الغاز عبر بحر مرمرة واليونان، ثمّ خط الأنابيب عبر اليونان وإيطاليا، ثمّ خط نابوكو (Nabucco) بين تركيا وبلغاريا ورومانيا والمجر والنمسا). ويحظى مشروع الخط العربي بدعم وتأييد الاتحاد الأوروبي في ضوء سياسته الجديدة لتنويع مصادر الإمدادات من الطاقة[٤٠].

وعلى الرغم من المحاسن والمنافع التي تنطوي عليها المشاريع الزراعيّة ومشاريع الطاقة، فالحكمة تفرض عدم التسرُّع في التفاؤل، لأنّ كلّ طرف قد عمل في الماضي البعيد والقريب على الدخول في علاقات مع شركاء خارج المنطقة[٤١]، مع احتمال أن يُفضّل الطرفان الاستمرار في

---

(٣٨) وقَّع وزير النفط السوري ووزير الطاقة التركي، في ٢٠/٨/٢٠٠٩، مُذكّرة تفاهم تنصّ على الإسراع في إنجاز ربط شبكتي الغاز بين البلدين حتى يتحقّق الربط مع الشبكة العربيّة ويتمّ من خلالها تصدير الغاز إلى الدول العربيّة عبر سورية وإلى أوروبا عبر تركيا. وتضمَّنت المُذكّرة التي حُدِّدت مُدّتها بخمس سنوات تبدأ من عام ٢٠١١ قابلة للتمديد، الإسراع في إنجاز الجزء المُتبقي من عملية الربط بين الشبكتين. وتبلغ مسافة الجزء المعني في الأراضي السوريّة من حلب إلى تركيا نحو ٦٤ كلم وفي الأراضي التركيّة نحو ٩٠ كلم. ونصّت المذكّرة على ألّا تتجاوز مدّة الإنجاز ١٥ إلى ١٨ شهرًا. واتفق الجانبان على بيع الغاز الطبيعي إلى سورية بكميات تبلغ نحو مليار م^3 سنويًا ولمدة خمس سنوات. انظر: سمر أزمشلي، «سورية تشتري بليون متر مكعب سنويًا من تركيا: دمشق وأنقرة تسرّعان ربط شبكتي الغاز،» **الحياة**، ٢١/٨/٢٠٠٩.

(٣٩) هالة عامر، «اجتماع في القاهرة بين وزراء دول عبوره: خط الغاز العربي يرتبط بالشبكة الأوروبية،» **الحياة**، ١/٦/٢٠٠٩.

(٤٠) يُذكر أنّ ٨٠ في المئة من الإمدادات الروسيّة التي تُغطّي ربع الإستهلاك الغازي الأوروبي، تمرّ حاليًا بأوكرانيا. وقد اشتدّت أزمة الغاز الروسي المُصدَّر إلى دول الإتحاد الأوروبي وظهرت إلى العلن، لأوّل مرّة، في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، عندما قامت شركة النفط الروسيّة «غاز بروم» بقطع إمدادات الغاز عن أوكرانيا بسبب ارتفاع الأسعار وبدلات النقل.

(٤١) تستورد تركيا الغاز من الدول المُجاورة لها، مثل أذربيجان وإيران وروسيا. و٦٦ في المئة من الغاز المُستهلك في تركيا يأتي من روسيا. انظر: «مستوردات أوروبا من الغاز الروسي،» **الأخبار** (بيروت)، ٣/١/٢٠٠٩.

تطوير هذه العلاقات لأسباب سياسيّة مفهومة[٤٢]. لكن هذا لا يعني أنّه ليس في الإمكان إيجاد إمكانات مُتواضعة للتبادل تدفع بالتالي الدول العربيّة وتركيا إلى تعاون لا مفرّ منه. غير أنّه ليس من الضروري في البداية أن تكون لمثل هذه المشاريع منافع هائلة، فالدافع قد يكون السعي أوّلًا إلى جعل العرب والأتراك يتعاونون من أجل التعاون فحسب، فهذه المشاريع هي في طليعة الحلول لتخطّي حواجز الجفاء السابق تدريجًا.

هكذا، فمن المُستبعد أن يتمكّن الطرفان في المُستقبل القريب من التغلُّب على المعوقات التي تمنع التكامل بدرجة كبيرة وإيجاد المؤسّسات التي تُؤمِّن ذلك. وبما أنّ التكامل الاقتصادي يبدو بعيد المنال حاليًا، فإنّ مشاريع مُتواضعة للتعاون، في مجالَي الزراعة، المياه والطاقة، قد تُؤدّي إلى تطوير علاقات شراكة جديدة مبنيَّة على المنفعة المُتبادلة، وكذلك إلى إيجاد شبكة مُتراصّة من المصالح والعلاقات المُتبادلة.

ومن المشاريع المُتواضعة للتعاون سدّ الصداقة السوري ـ التركي[٤٣]. ففي ٦/ ٢/ ٢٠١١، وُضع الحجر الأساس لبناء هذا السدّ على نهر العاصي بين بلدتي العلاني، في محافظة إدلب، والزيارة (Ziyaret)، القريبة من مدينة ألتينوزو (Altinz) في محافظة هاتاي (Hatay)[٤٤]، بطاقة تخزينيّة تصل إلى ١١٥ مليون م^{3}. ويستهدف المشروع تنمية المناطق الحدوديّة وخلق فرص عمل عبر استقطاب مشاريع سياحيّة وريّ ١٠ آلاف هكتار من الأراضي الزراعيّة وتوليد ١٦ مليون كيلوواط ساعة من الطاقة الكهربائيّة[٤٥].

في الواقع، يصعب في المراحل الأولى من التعاون العربي ـ التركي الحصول على نتائج حاسمة للمشاريع التعاونيّة المُشتركة. فمِن المُنتظر أن تكون للعرب والأتراك مصالح مُتباعدة بالنسبة إلى مسألة المياه،

---

(٤٢) سيُشكّل تصاعد الفجوة الغذائيّة في الدول العربيّة مزيدًا من التبعيّة الاقتصاديّة والغذائيّة، والارتهان السياسي والتنازلات على حساب المصلحة الوطنيّة والقوميّة.

(٤٣) Ercan Yavuz, «Turkey and Syria to Build Friendship Dam along Border,» *Today's Zaman*, 9/1/2011.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) عيسى، «اتفاق مع تركيا لإنشاء سد الصداقة على العاصي،» و Agence France Presse (AFP), «Turkish PM Praises Growing Ties with Syria».

وأن تكون لهم مواقف مُتباينة حتى من مفهوم التعاون ومدلولاته.

وإذا كان في الإمكان التغلُّب على الموروث التاريخي من الشكّ وعدم الثقة، والوصول إلى مستوى مُتطوِّر من التعاون، فإنّ تركيا تريد الاعتماد على هذه المشاريع لإيجاد حلّ أوّلي لمسألة المياه[٤٦] (أو لما اصطُلح على تسميته «حروب المياه»)[٤٧] مع إبداء استعدادها للتعاون متوسط المدى مع الجيران (التي تُعرف في تركيا بسياسة «لا مشاكل قط مع الجيران» (Zero Problems With Neighbors).

ثالثًا: احتمالات التعاون المتوسط المدى

في إطار غياب إجراءات مُحدَّدة وثابتة لاقتسام مياه دجلة والفرات من جهة، أو عدم وضوحها تركيًا من جهة أخرى، فإنّ المشكلة المطروحة اليوم هي غياب أو تغييب الاتفاقيات التي كان من المُمكن أن يُرجع إليها لتسوية مشكلات المياه.

١ ـ اتفاقيات اقتسام مياه دجلة والفرات بين العرب وتركيا

هناك أربع اتفاقيّات أساسيّة حول دجلة والفرات[٤٨]:

ـ المعاهدة الفرنسية ـ البريطانية، في ٢٣/ ١٢/ ١٩٢٠، حول استخدام مياه دجلة والفرات.

---

(٤٦) سيكون لتركيا ١٨ سدًا حدوديًا مشتركًا مع جوارها الجغرافي، باستثناء أرمينيا. وتخطّط تركيا لبناء سدّ مع إيران (نهر (Aras) وجورجيا اتّفق على تنفيذ أعمال السدّ على نهر Kura في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠) واليونان (سدّ Suakacağı) وبلغاريا (إتفاق عام ٢٠٠٦ حول نهر Tunca، إلّا أن تنفيذ الأعمال لم يبدأ بعد لظروف خاصة ببلغاريا) وسورية (نهر العاصي) و١٤ سدًّا مع العراق (نهريْ دجلة والفرات). انظر: Yavuz, ««Water Wars» Threat Gone with 18 Transborder River Dams».

(٤٧) Ercan Yavuz, «Minister: Water War No Longer a Possibility in Turkey's Region,» *Today's Zaman*, 21/2/2011.

(٤٨) انظر: Hasan Chalabi and Tarek Majzoub, «Turkey, the Waters of the Euphrates and Public International Law,» in: J. A. Allan and Chibli Mallat, eds., *Water in the Middle East: Legal, Political, and Commercial Implications*, Library of Modern Middle East Studies; 1 (London; New York: I. B. Tauris Publishers, 1995), pp. 189-236.

ـ معاهدة لوزان في ٢٤/٧/١٩٢٣، التي تُلزم تركيا، في المادة ١٠٩، بوجوب إخطار كل من سورية والعراق كلّما رغبت في القيام بأعمال إنشائية على دجلة والفرات.

ـ معاهدة حلب، في ٣/ ٥/ ١٩٣٠، التي تُشير إلى حق سورية في مياه دجلة.

ـ معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين تركيا والعراق في ٢٩/ ٣/ ١٩٤٦، التي تنصّ على ضرورة التعاون المشترك بينهما في ما يختص بالمياه الدولية المشتركة.

لكن تركيا تنصّلت من كل هذه المعاهدات الدولية وفضّلت توقيع اتفاق موقّت (Modus Vivendi) مع سورية في ٦/ ٧/ ١٩٨٧ (بروتوكول عام ١٩٨٧) يقضي بتزويدها ما يزيد على ٥٠٠ م^3 في الثانية من مياه الفرات، مقابل تعهدات أمنيّة سوريّة تتعلّق بقضية الأكراد.

وكبديل لاتفاقية ثلاثية، قبِلت تركيا بتأليف لجنة فنية مُشتركة للتشاور وتبادل المعلومات حول المشروعات المقترحة على دجلة والفرات، على أن يُرافق ذلك، بحسب الرأي التركي، بدء التفاوض حول اتفاقية جديدة. وهذا يعني عدم إعادة التفاوض حول الاتفاقيات السابقة.

لكن الجانب العربي طالب بالإسراع في التوصُّل إلى حلّ نهائي يأخذ في الاعتبار الحاجات السوريّة والعراقية من المياه[٤٩].

٢ ـ قصور «اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية» (اتفاقية عام ١٩٩٧)

في الحقيقة، لم يتوصّل المجتمع الدولي حتى الأمس القريب إلى صيغة قانونية مُحددّة ومبنيَّة على قواعد ثابتة لتعيين حقوق الدول المائية. لهذا بقي الحوار بين العرب والأتراك يُراوح أو يتأرجح بين تأكيد الجانب العربي أنّ دجلة والفرات نهران دوليان يجب تقاسم مياهها بين الدول المارّة بأراضيها، وتأكيد تركيا أنها تملك السيادة المطلقة عليها.

---

(٤٩) المجذوب، المياه ومُتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية (دراسة في دبلوماسيّة المياه)، ص ١٩.

ومع أن المواقف التركية لا تجد أي سند قوي لها في القانون الدولي العام، فإنّ غياب المرجع الدولي المُلزم قد سمح لها بالتطرّف في تصرُّفاتها.

انطلاقًا من هذا الواقع الدولي، وإدراكًا لأهمية موضوع المجاري الدولية وتأثيرها في أمن دول المجرى وإنمائها، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٢١ أيّار/ مايو، اتفاقيّة العام ١٩٩٧.

وعلينا، بالاستناد إلى هذه الاعتبارات، أن نتساءل عن المعنى الذي ينبغي أن نُعطيه لمصطلح «مجرى مائي دولي»: يُقصد بالمجرى المائي الدولي[٥٠]، وفقًا للمادة الثانية من الاتفاقية، المجرى المائي الذي تقع أجزاؤه في دول مختلفة، والذي تمثّل مياهه السطحية والجوفية، بحكم علاقاتها الطبيعية المتداخلة، كلًّا واحدًا، والذي تتدفّق مياهه عادة صوب نقطة وصول مُشتركة. ويُقصد بدولة المجرى المائي الدولة التي يوجد في إقليمها جزء من المجرى المائي الدولي.

وتنصّ المادة الخامسة على حق جميع دول المجرى المائي في الانتفاع والمشاركة في مياه هذا النهر «بطريقة مُنصفة ومعقولة» ومن دون «التسبُّب في ضرر ذي شأن لدول المجرى المائي الأخرى» (المادة ٧). وكُرّس مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول في الباب الثاني (الذي يحمل عنوان: مبادئ عامة) من الاتفاقية، ونجد، على صعيد المبادئ العامة، ضمانة كفيلة بالإبقاء على شروط الإنصاف بين الدول. فالمادة السابعة تتحدَّث عنها عندما تُسهب في وصف المسؤولية عن «ضررٍ ذي شأن». وأساس قاعدة الإنصاف يكمن في الحكمة الرومانية المأثورة: **Sic utere tuo ut alienum non laedas** (أو لا ضرر ولا ضرار). وقد غدت هذه الحكمة قاعدة فقهية ثابتة لإلزام الدول تجنُّب إنزال أي «ضرر ذي شأن» بدول المجرى المائي الدولي.

فالاتفاقية تقوم على ركيزتين تُمثِّلان اتجاهين: الانتفاع والمشاركة المنصفين والمعقولين (المادة ٥)، والالتزام بعدم التسبُّب بضرر ذي شأن

---

(٥٠) انظر: Majzoub, *Les Fleuves du Moyen-Orient: Situation et prospective juridico-politiques*, pp. 35-39.

(المادة ٧). والخلاف يدور حول فكرة أيّ من الاتجاهين يجب أن يسود ويُطبّق.

إزاء هذا الغموض القانوني لا بدّ لنا من أن نتساءل عن موقف المادة السادسة (العوامل ذات الصلة بالانتفاع المُنصف والمعقول)[٥١] من هذه المسألة. وعندما نستعرض الشروط، الطبيعيّة والاجتماعية والاقتصاديّة، التي تضمَّنتها هذه المادة نجد أنّها كلّها مؤهلات أو مُواصفات فضفاضة ومطّاطة وخاضعة للأهواء والتيّارات والأمزجة. لنأخذ مثالًا شرط «يُحدَّد الوزن الممنوح لكلّ عامل من العوامل وفقًا لأهميّته مقارنة بأهميّة العوامل الأخرى ذات الصِلة». كيف نستطيع تحديد هذا الشرط؟ وما الأوزان التي يُمكن أن نعتمدها معيارًا في هذا المجال؟ وكيف يُمكن إقامة توازن معقول بين حاجات دول المجرى المائي وتخفيض أضرار كلّ منها إلى الحد الأدنى؟

هكذا، فإنّ الحل الأفضل للمشكلة لا يُمكن إلّا أن يكون في وضع مِعيار أو قِياس قانوني (Jurimetrics) لاقتسام المجاري المائية الدولية. ويُمكن

---

(٥١) نصَّت المادة السادسة على التالي:

«١ ـ يتطلب الانتفاع بمجرى مائي دولي بطريقة مُنصفة ومعقولة، بالمعنى المقصود في المادة ٥، أخذ جميع العوامل والظروف ذات الصلة في الاعتبار، بما في ذلك ما يلي:

(أ) العوامل الجغرافية والهيدروغرافية والهيدرولوجية والمناخية والإيكولوجية، والعوامل الأخرى التي لها صفة طبيعية؛

(ب) الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لدول المجرى المائي المعنية؛

(ج) السكان الذين يعتمدون على المجرى المائي في كل دولة من دول المجرى المائي؛

(د) آثار استخدام أو استخدامات المجرى المائي في إحدى دول المجرى المائي على غيرها من دول المجرى المائي؛

(هـ) الإستخدامات القائمة والمحتملة للمجرى المائي؛

(و) حفظ الموارد المائية للمجرى المائي وحمايتها وتنميتها والاقتصاد في استخدامها وتكاليف التدابير المتخذة في هذا الصدد؛

(ز) مدى توافر بدائل، ذات قيمة مقارنة، لاستخدام مُعيَّن مُزمع أو قائم.

٢ ـ لدى تطبيق المادة ٥ أو الفقرة ١ من هذه المادة، تدخل دول المجرى المائي المعنيّة، إذا ما دعت الحاجة، في مشاورات بروح التعاون.

٣ ـ يُحدَّد الوزن الممنوح لكلّ عامل من العوامل وفقًا لأهميّته بالمقارنة مع أهميّة الغوامل الأخرى ذات الصِلة. وعند تحديد ماهيّة الانتفاع المُنصف والمعقول، يجب النظر في جميع العوامل ذات الصلة معًا والتوصُّل إلى استنتاج على أساسها كَكُلّ».

أن يَعْتَمد النموذج المُقترح على تحديد وزن لكلّ عامل مُؤثّر في توزيع كميات المياه المُتاحة بين دول المجرى المائي الدولي(٥٢)، والفكرة ليست غريبة عن التجارب والمُمارسات الدوليّة(٥٣).

ومع قرب نفاذ اتفاقيّة عام ١٩٩٧(٥٤)، سيكون لدى المتفاوضين العرب نص قانوني مُتّفق عليه دوليًا ومُلزم للدول. ويُمكن أن تُفضي المُفاوضات المُرتقبة إلى إبرام اتفاقية نهائية لحلّ مشكلة تقاسم مياه دجلة والفرات. فالثقة العربيّة المُستقبليّة بتركيا مرهونة بحلّ هذه الأزمة المُتكرِّرة(٥٥)، لأنّ انعدام الثقة المُتبادلة قد يُولِّد توتّرًا ونزاعًا وإهمال مشاريع مُستقبليّة واعدة. ويقودنا هذا إلى التساؤل عن تجلِّيات التعاون طويل المدى بين العرب والأتراك عن مستقبل التعاون بينهما.

رابعًا: مُستقبل التعاون الطويل المدى

تربط العلاقات الاقتصاديّة المبنيّة على أساس المُساواة والمنفعة بين الدول وتُوجد ظروفًا تُمكِّن الأخصام السابقين من الاهتمام المُشترك بإقامة مستوى من التعاون والحفاظ عليه. وفي هذا المعنى، فإنّ أفضل سبيل إلى التعاون هو طريق المنافع الاقتصاديّة المُشتركة في منطقة تقلّ فيها العلاقات المُتماسكة والمُتشابكة.

(٥٢) انظر: السيد البشري، **مشكلة المياه وأثرها على الأمن القومي العربي** (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩٩٨)، ص ٧١ ـ ٧٩.

(٥٣) انظر: Fabienne Quilleré-Majzoub, «Pour une méthodologie de l'utilisation équitable et raisonnable des cours d'eau internationaux (Lex, Calculus, Casus et Exemplaris Mathematici),» *Revue de Droit International et de Droit Comparé* (2006), pp. 323-353.

(٥٤) تمّ تصديق ٢٠ دولة على اتفاقيّة العام ١٩٩٧ (من بينها سورية والعراق)، غير أنّ العدد المطلوب هو ٣٥ تصديقًا لدخولها حيِّز التطبيق. ورغم عدم دخولها حيِّز التطبيق فقد ارتكزت عليها محكمة العدل الدوليّة في قضية Gabčikovo-Nagymaros بين هنغاريا وسلوفاكيا (٢٥/ ٩/ ١٩٩٧).

(٥٥) تعهَّدت تركيا بأن تُمرِّر كميات أكبر من المياه إلى العراق بموجب اتفاقيّة موقّعة عام ٢٠٠٩. وتنصّ الاتفاقيّة، غير المُصدَّق عليها تركيًا بسبب الإستحقاق النيابي في حزيران/ يونيو ٢٠١١، على اقتسام عادل لمياه دجلة والفرات، كما تلحظ إمكانيّة اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحلّ الخلافات المُحتملة. وتقوم حاليًا تركيا بتمرير نحو ٥٥٠ م^3 في الثانية بموجب اتفاق تركي ـ عراقي وقّع في تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠٠٩. انظر: Ercan Yavuz, «CHP Asks Government to Drop Water Deal with Iraq,» *Today's Zaman*, 19/3/2011.

وتتوافر ضمن حدود الشرق الأوسط ثروات هائلة لتطوير وتنمية الازدهار الاقتصادي. وتُسهم في هذه الإمكانات مصادر الطاقة الوفيرة، والموارد المائيّة غير المُستخدمة، ورؤوس الأموال المُتراكمة خلال سنوات لدى الدول العربيّة المُنتجة للنفط، وأمور أخرى. وفي إمكان الطرفين العربي والتركي جني فوائد إضافيّة من تطوير شبكات نقل الطاقة، وكذلك من تطوير مشاريع نقل المياه. وفي إمكان هذا التعاون أن يزيد أيضًا من رفاهيّة الطرفين ويُوجد اهتمامًا بالاعتماد المُتبادل الأمثل (Optimal Interdependence) بحيث يُمكن تثبيته عندما يحصل. وتكمن عناصر الخلاف في المشاريع الاقتصاديّة في عدم التوزيع العادل للمنافع المُتبادلة، أو من جرّاء ميل كفّة الميزان نحو أحد الطرفين. وبما أنه ليس هناك من آلية مُعتمدة في هذا الصدد، فالخلافات عُرضة للبروز بسبب سوء توزيع المنافع. وهكذا فمن المُهمّ أن تُؤمّن المُبادلات الاقتصاديّة الأوليّة التي سيشترك فيها الأطراف (والتي ستقوم بالدور الحاسم في بناء الثقة المُتبادلة (Mutual Confidence Building Measures)) حلًا معقولًا لمسألة توزيع المنافع المُتبادلة وتسوية الخلافات الرئيسيّة. إضافة إلى ذلك، توجد المبادلات الاقتصادية استقلاليّة أكبر أو أقلّ لأحد الأطراف بالنسبة إلى الآخر. وهذه الاستقلاليّة يُمكن أن تُصبح غير مُتكافئة، وقد تُؤدّي إلى استغلال فعلي من الطرف الأقوى، فلدى الخصوم السابقين الذين يتطلّعون إلى تثبيت التعاون في ما بينهم حساسيّة تجاه هذه المسألة، وهم يسعون بالتالي إلى إيجاد التكافؤ في الاعتماد المُتبادل الناجم عن العلاقات الاقتصاديّة المُشتركة.

وباختصار، تستعد تركيا والدول العربية لمُواجهة أزمة خانقة وشيكة تشمل الطاقة والماء[٥٦]. ومن مصلحة الجميع التعاون بإخلاص قبل انفجار الأزمة والانغماس في نتائجها المُدمّرة[٥٧]. لذلك اقترح البعض على تركيا،

---

(٥٦) سوف تزيد التغيرات المناخيّة وتيرة نقص الموارد المائيّة المُتاحة في الدول العربيّة، وتُهدّد بتراجع أو بتدهور القطاع الزراعي فيها، باعتبار أنّ العجز المائي سوف يُصيب بالدرجة الأولى الإنتاج الزراعي.

(٥٧) خسرت تركيا نحو ١,٢٥ مليون هكتار من أراضيها الرطبة خلال الأربعين سنة الماضية بسبب تلوّث المياه وسوء الإدارة. انظر: «Half of Turkey's Wetlands Lost in Last 40 Years, Report Says,» *Hürriyet* (Economic Review), 6/2/2011.

لمُواجهة الطلب المُتزايد على الطاقة الكهربائية (ولا سيّما أن حاجات البلد الحاليّة تتجاوز، في مجال الكهرباء، طاقة السدود الكهرومائيّة على دجلة والفرات)، الاعتماد على إنتاج الدول العربية من النفط والغاز، أي التقليل من حجم المياه المخزونة في السدود التركيّة[٥٨] ومُبادلة المياه بالطاقة النفطيّة أو الغازيّة من دول الجوار العربي ومن دول مجلس التعاون الخليجي والاستفادة لاحقًا من مشروع الربط الكهربائي العربي ـ الإفريقي[٥٩].

ويقوم هذا الاقتراح على مدّ شبكات للطاقة وأسلاك توتر عالٍ من الدول العربية مُقابل «أنابيب السلام» من تركيا، بدلًا من مصانع تحلية المياه، الباهظة الثمن[٦٠]، وتحقيق الخطوة الأولى على طريق بناء الثقة المُتبادلة والاعتماد المُتبادل. فتشابك العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وتركيا يمكن أن يُؤدّي في نهاية المطاف إلى انتفاء إمكانات النزاع والصراع بينهما. ولتوضيح الفكرة نقول: إنّ المياه من تركيا، والطاقة (نفط وغاز وكهرباء) من الدول العربيّة، مشروع لا يتحقّق إلّا بتوافر إرادة تركيّة صادقة في حلّ مشكلة تقاسم مياه دجلة والفرات.

١ ـ الاهتمام الثابت بالتعاون والاعتماد المتبادل الأمثل

إذا كانت اقتصادات التعاون هي توجيه السياسة الاقتصاديّة لدعم

---

(٥٨) عانت تركيا نقصًا في الطاقة الكهربائيّة عام ٢٠٠٠.

(٥٩) أشار تقرير مصري حول التعاون بين قطاع الكهرباء المصري والدول الإفريقيّة إلى الجدوى الاقتصاديّة والفنيّة للربط الكهربائي بين دول النيل الشرقي ـ مصر والسودان وإثيوبيا ـ. انظر: مارسيل نصر، «تقرير مصري يوصي بربط كهربائي لدول النيل الشرقي،» **الحياة**، ٢٧/٨/٢٠٠٩. وأعلن الوزير المصري للكهرباء والطاقة أنّ هيئة كهرباء مصر ستُؤسّس مركزًا دوليًا للتحكّم في الشبكات الناقلة للطاقة الكهرمائيّة بين دول أوروبا وإفريقيا عبر الشبكة العربيّة المُوحّدة، وذلك للاستفادة من الطاقة الكهربائيّة المُنتجة من سدّ أنغا في زائير (٦٠ ألف ميغاواط) وتبادلها بين هذه الدول. انظر: طارق المجذوب، لا أحد يشرب: **مشاريع المياه في استراتيجيّة إسرائيل** (بيروت: رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٩٨)، ص ٢٦١.

(٦٠) توقّع خُبراء بلوغ حجم الأموال المُستثمرة في قطاع تحلية المياه ومُعالجتها في منطقة الخليج خلال السنوات العشر المُقبلة، نحو ١٠٠ مليار دولار، نصفها في السعوديّة. انظر: دلال أبو غزالة، «الإمارات أنفقت ١٤ بليونًا على ٥٥ مشروعًا: الخليج يحتاج لاستثمار ١٠٠ بليون دولار في تحلية المياه،» **الحياة**، ٢٩/٤/٢٠٠٩.

التعاون، فهذه السياسة يجب أن تُوجّه بموجب مفهومين أساسيّين: **الأوّل** تطوير الاهتمام الثابت بالتعاون، **والثاني** إيجاد اعتماد مُتبادل مُتكافئ لا يقلب مستويات القوّة الكُليّة في اتجاه أحد الطرفين. ولكي نُوضح كيف أنّ الاعتماد المُتبادل في العلاقات الاقتصاديّة الثنائيّة يُمكن أن يُصبح الأمثل، نلجأ إلى مفهوم ثمن التنصُّل أو الانفصال (Cost of Dissociation). والثمن هذا هو كلفة توقُّف أو انقطاع العلاقات الاقتصادية التي سبق أن تعهّد الأطراف بتنفيذها. فعندما يتّفِق الطرفان على التعامل بينهما، فإنهما ينشدان الحصول على منافع مُتبادلة. فإذا توقّفت العلاقات أو انقطعت، فالمنافع المُتبادلة المُنتظرة لا تتحقّق. وهكذا فإنّ ثمن الانفصال تُمثّله المنافع التي لا تتحقّق بسبب توقُّف أو التعامل المُقرَّر أو انقطاعه.

فإذا كان ثمن الانفصال بالنسبة إلى أحد أطراف العلاقة أقلّ نسبيًا منه إلى الطرف الثاني، فإنّ هذا الواقع يُمكِّن الطرف الأوّل من أن يُنزل ضررًا بالغًا بالطرف الثاني، كما يُمكِّنه من استخدام قدرته التفاوضيَّة الأكبر للحصول على مكاسب سياسيّة واقتصاديّة منه. فالاعتماد المُتبادل الأمثل يُمثِّل، إذن، الحالة التي يكون فيها ثمن الانفصال كبيرًا لطرفَي العلاقة ومُساويًا تقريبًا لكليهما. ولإيضاح هذا التوجُّه سنُقدِّم مثالين للعلاقات الاقتصادية الرئيسيّة بين الدول العربيّة وتركيا: ربط شبكات توزيع الكهرباء، ومشروع «أنابيب السلام».

بالنسبة إلى المثل **الأول**، أي ربط شبكات توزيع الكهرباء العربيّة والتركيّة، فإنّ طرفَي العلاقة يستفيدان من المشروع. فالدول العربيّة التي لديها فائض نسبي من الطاقة الكهربائيّة يُمكن تصديره، تحصل على سوق دائمة وإيراد ثابت بالعملة الصعبة. وتركيا المُجاورة التي لا تملك طاقة تفي بالمُتطلبات، تحصل على مصدر مُستمرّ للطاقة الكهربائيّة. وثمن التنصّل (أي عدم الالتزام بالوعد المقطوع)، إذا حصل، سيكون هامشيًا بالنسبة إلى العرب والأتراك، فالاتفاق الكهربائي لكلا الطرفين ليس على درجة كبيرة من الأهمية الاقتصادية، إذ إنه يُمكّن كلًّا منهما من أن يلجأ إلى خيارات بكلفة معقولة. فباستطاعة الدول العربيّة أن تبيع الطاقة الكهربائية الفائضة لديها إلى جهة أخرى وبأسعار ليست أقل من تلك التي تدفعها تركيا.

وكذلك لدى تركيا خيارات ومصادر أخرى لتوليد الطاقة الكهربائية بكلفة ليست أكبر مِمّا تدفع. وهكذا، فإنّ ثمن الانفصال سيكون هامشيًا إذا كان سعر الكيلوواط ساعة من الطاقة الكهربائية المُتبادلة هو السعر العالمي المُعتمد، وما دام يُمكِّن الطرفين من التوجُّه إلى الأسواق البديلة (من مُنتج ومُستهلك).

والمثل **الثاني** هو مشروع «أنابيب السلام» الذي تتعهَّد تركيا بمُوجبه بتزويد الدول العربيّة بكميّة من المياه بأسعار يُتَّفق عليها. وبما أنّ الماء عصب الحياة، ولا مجال لتعريضه للمناخات السياسية المُتقلِّبة أو المعوقات الفجائيّة، فإنّ المشروع المذكور يُبيِّن، بما لا يقبل الشك، أنّ ثمن الانفصال سيكون باهظًا، لأنّ المُستهلك (أي العرب) قد يُصبح يومًا ما عرضة للابتزاز من المُموِّن (أي الأتراك). وقد لا يتجلّى هذا الابتزاز، إلّا أنه قد يبقى تهديدًا مُبطَّنًا. فالاعتماد المُتبادل في هذا المشروع يفترض مُسبقًا توافر ما يتطلَّب من «أنابيب السلام» إنجازه: الثقة المُتبادلة.

في الواقع، سيكون للمشاريع المائيّة ومشاريع الطاقة أبعد الأثر في دعم التعاون وتأصيله، ذلك أنّ هذه المشاريع تُوجِد درجة مُعيّنة من التشابك في الاعتماد المُتبادَل يُمكن أن تُؤدّي في النهاية إلى انتفاء احتمالات الخلاف والنزاع بين العرب والأتراك.

٢ ـ تطوير التعاون العربي ـ التركي حول المياه الآتية من تركيا والطاقة العربيّة

خلافًا لكثير من الثروات، فإنّ المياه هي الثروة التي غالبًا ما تتقاسمها عدّة دول. وتقسيم المياه قد يُسبِّب التوتّر ويُثير النزاعات الخفيّة حتى بين البلدان التي تتناغم سياسيًا، كما أن النزاعات المُعلنة تزكِّيها الخلافات حول المياه. واتفاقات تقاسم المياه في المنطقة ستكون مدماكًا جديدًا في بناء التفاهم المُشترك وترسيخ الثقة المُتبادَلة؛ فمشاريع استخدام المياه المُشترَكة وتقاسمها هي من أفضل الوسائل لترسيخ التعاون، ويجب إيلاء التعاون في هذا المجال أفضليّة كبيرة لأنّ هذه المشاريع لا غنى عنها لتأصيل التفاهم المُشترك في المنطقة وترسيخه. وفي المُقابل، فإنّ الإخفاق في تحقيقها يُبقي التوتُّر الحالي على حدّته، بل قد يُؤدّي إلى تفاقم النزاع حول المياه

مُستقبلًا، وهذا قد يُضعف أو يُعرّض للخطر أي تعاون سبق تحقيقه.

والقضيّة الأولى لمشاريع التعاون العربي ـ التركي حول المياه هي حلّ مسألة تقاسم مياه دجلة والفرات؛ فجدوى مشروع «أنابيب السلام» تتوقّف على الدلالات السياسيّة والمنافع التي يجنيها أحد الأطراف من تحقيق المشروع أو الابتعاد عنه. والدلالات السياسيّة للمشروع بارزة للعيان: تملك تركيا وسورية (و/أو العراق) التي عليها أن تتعاون في أي مشروع لجرّ المياه عبر أراضيها إلى طرف ثالث، المفتاح لِما قد يكون مشروعًا تعاونيًا رئيسيًا لتطوير المنطقة؛ فسورية والعراق شريكان لا غنى عنهما في أي مشروع من مشاريع نقل المياه بين بلدان المنطقة. إضافة إلى ذلك، ليست الكلفة الاقتصاديّة لمشروع جرّ المياه إلى الجنوب كبيرة إلى درجة تحول دون التنفيذ، بينما ثمن الانفصال من الناحية الاقتصاديّة، وبدرجة أكبر من الناحية السياسيّة، كبير جدًا.

إنّ حاجة تركيا المُلحَّة إلى الطاقة (غاز ونفط وكهرباء)، مع ما يُرافقها من وفرة المياه لديها، قد أخّرت التفكير الرويّ في تزويد الدول العربيّة بالمياه من تركيا ومُبادلتها بالطاقة الرخيصة التي ستملكها هذه الدول عند إنجاز مشاريع الربط لشبكات الغاز العربيّة ـ الأوروبيّة.

ولا بدّ الآن من الإسراع في مشروع خط الغاز العربي لأنّ تركيا أصبحت محورًا أو جسرًا مُهمًّا لنقل الطاقة في المنطقة[٦١]، ومنها إلى العالم، والكل يُحاول خطب ودِّها. فهناك تزاحم على تركيا لجعلها قاعدة ضخمة للطاقة بحكم موقعها الجغرافي بين روسيا وأوروبا وآسيا. كما جرى مدّ أنبوبين موازيين لنقل النفط (حزيران/يونيو ٢٠٠٧) والغاز (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧) من بحر قزوين إلى تركيا (خط أنابيب «باكو ـ جيهان»). وهناك مشروع «نابوكو»، المدعوم من الاتحاد الأوروبي (٣٣٠٠ كم) لنقل الغاز (٣١ مليار م^3) من آسيا الوسطى (كازاخستان وتركمنستان وأوزبكستان) إلى أوروبا (النمسا وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا) عبر تركيا بكلفة

(٦١) كان العراق أوّل من فطن إلى الدور التركي عندما أنجز في خمسينيات القرن الماضي مدّ أنبوب من حقول النفط في كركوك حتى ميناء جيهان على البحر المتوسط.

تزيد على ٧ مليارات يورو نهاية عام ٢٠١٥[٦٢]. وهناك مشروع خط أنابيب «ساوث ستريم» (South Stream)، بكلفة تبلغ ١٩ إلى ٢٤ مليار يورو لتجنُّب المرور بأوكرانيا ولنقل الغاز من روسيا (٣١ ـ ٦٣ مليار م^3) إلى إيطاليا عبر البحر الأسود وبلغاريا[٦٣]. فـ «حلّ العقبة الرئيسيّة سيكون بتنمية الثقة المُتبادلة بين المُنتج والمُستهلك مع ضمان المرور الآمن وتعويض البلدان التي تمرّ وسائل التبادل عبر أراضيها»[٦٤]، أي تسهيل مرور خطوط الغاز والنفط مُقابل دفع بدلات النقل (جباية رسوم العبور أو تحصيل إيرادات أو عائدات الترانزيت).

نظريًا، يمكن أن تكون تركيا، وبدرجة أقلّ الدول العربيّة، في وضع يُمكِّنها من التنصّل من المشروع وعدم الاكتراث به ولا يُكبِّدها خسارة اقتصاديّة مُرتفعة. إلّا أنّ حاجة الدول العربيّة إلى المياه ستقف حائلًا أمام حرمان سكّان تركيا من الطاقة الحيويّة. وفي المُقابل، ستكون للتنصُّل التركي من المشروع عواقب اقتصاديّة (كوقف إمداد تركيا بالطاقة)، وسياسيّة وخيمة، لأنّ جميع الأطراف أو الدول المعنيّة بالتعاون العربي ـ التركي ستتأثّر من جرّاء التنصّل التركي[٦٥].

وإذا أخذنا في الاعتبار ثمن الانفصال، إضافة إلى العواقب السياسيّة للتنصُّل، وجدنا أنّه من المعقول أن نفترض أنّه قد تنبثق من ذلك مصالح عربيّة ـ تركيّة مُتكافئة: فالإمكانات المُستقبليّة العربيّة لتزويد تركيا بالطاقة تُقابلها إمكانات اعتماد الدول العربيّة على المياه الآتية من تركيا. وبعيدًا عن

---

(٦٢) ويأمل الأتراك في أن يُمهِّد المشروع الطريق لـ «نابوكو ـ ٢» و«نابوكو ـ ٣». انظر: «Nabucco May Start Gas Shipments in 2015,» *Hürriyet* (Economic Review), 18/3/2011.

(٦٣) «بوتين وأردوغان يبحثان ١٥ اتفاقًا للطاقة والاقتصاد وزيادة التبادل إلى ١٠٠ بليون دولار: أنقرة وموسكو تتفقان على خط أنابيب غاز في البحر الأسود وبناء أول محطة نووية لانتاج الكهرباء في تركيا،» الحياة، ٧/٨/٢٠٠٩.

(٦٤) انظر: John Kolars, «The Hydro-Imperative of Turkey's Search of Energy,» *Middle East Journal*, vol. 40, no. 1 (1986), p. 67.

(٦٥) بحث الرئيس التركي مع أمير قطر مدّ أنابيب لنقل الغاز القطري إلى تركيا. وقال الرئيس التركي إنّ «الطاقة تُعدّ من المجالات الحيويّة للتعاون بين البلدين، واللجنة المُشتركة ستقوم ببحث فرص التعاون وتطويره». انظر: «الشيخ حمد وغول يبحثان مشروع أنبوب الغاز القطري،» السفير، ١٨/٨/٢٠٠٩.

المنطق الاقتصادي في هذه الاقتراحات، يبقى أنّ أحد أسباب التردُّد العربي أمام فكرة الاعتماد على المياه الآتية من تركيا، هو الارتباط المُشتقّ من ذلك أو التبعيّة المائيّة. وبالتالي فإنّ إيجاد ارتباط مائي بين العرب وغيرهم من دول الجوار الجغرافي (كجرّ المياه من الكونغو(٦٦) أو إيران)، مُوازٍ أو مُنافسٍ للمياه الآتية من تركيا، يُشكِّل عامل توازن إزاء هذه المخاوف.

خاتمة

تلك هي بعض الخطوط العريضة لمُستقبل التعاون المائي بين الدول العربيّة، من نحوٍ أوّل، وتركيا، من نحوٍ ثانٍ، التي يُمكن أن تُطوِّر وتُعزِّز علاقات الشراكة في ما بينهما مُستقبلًا. لكن هذه العلاقات لا يُمكن أن تزدهر وتُثمِر، كما بيّنا سابقًا، إلّا إذا مرّت بثلاث مراحل أساسيّة: **الأولى** (تعاون قصير المدى)، تتمثّل في مُشاركة محدودة نسبيًّا بالمشاريع الزراعيّة/ المائيّة التركيّة ومشاريع الطاقة العربيّة (كهرباء ونفط وغاز)؛ **والثانية** (تعاون مُتوسِّط المدى) تتجسَّد في توزيع الحصص المائية على الدول التي تخترقها مياه دجلة والفرات(٦٧) **الثالثة** (تعاون طويل المدى) تدور حول مُبادلة واسعة للطاقة العربيّة بالمياه الآتية من تركيا بعد التقليل من حجم المياه المخزونة في السدود التركيّة المُقامة على دجلة والفرات(٦٨) وإيجاد طرق جديدة لتنويع واردات المياه لتخفيف الارتباط بالمياه الآتية من تركيا وللالتفاف على المشاريع التركيّة(٦٩). فهذه المشاريع ستزيد من ارتباط الدول بعضها بالبعض الآخر وستُعزِّز الصداقة والتعاون والرخاء في المنطقة.

---

(٦٦) المجذوب، **لا أحد يشرب: مشاريع المياه في استراتيجيّة إسرائيل**، ص ٢٧٤ ـ ٢٨١.

(٦٧) انظر: Yavuz, «CHP Asks Government to Drop Water Deal with Iraq».

(٦٨) لن يتحقَّق ذلك إلّا بتوافر رغبة تركيّة صادقة في حلّ مشكلة تقاسم مياه دجلة والفرات وإبرام اتفاقيّة بهذا الشأن.

(٦٩) هناك فكرة سوريّة عن توسيع بيئة التعاون الإقليمي من خلال خلق «عقدة ربط» بين المنطقة والعالم («الأربعة بحار»)، أي التجسير بين القارات عبر استغلال الموقع الجغرافي لسورية وتركيا والعراق وإيران المُطلّ على أربعة بحار (المتوسط وقزوين والخليج العربي والأسود). انظر: إبراهيم حميدي، «الأسد وغل يفتتحان منتدى اقتصاديًا لرفع قيمة التبادل إلى ٥ بلايين دولار: رؤية سورية ـ تركية لتطوير التعاون وخلق «عقدة ربط» بين المنطقة والعالم،» **الحياة**، ١٧/٥/٢٠٠٩، وزياد حيدر، «الفكرة السورية حول ربط البحار الأربعة،» **السفير**، ٢٥/٦/٢٠٠٩.

واعتبر رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان (Recep Tayyip Erdodan)، خلال وضعه الحجر الأساس لسدّ الصداقة على نهر العاصي، في ٦/ ٢/ ٢٠١١، أنّ من شأن هذا المشروع السوري ـ التركي «أن يُغيِّر مجرى التاريخ، فاليوم يتحوَّل نهر العاصي إلى نهر جامع بيننا بعد أن كان يفصل ويحد، (...)، وقبل ٨ سنوات عندما شكّلنا الحكومة قلنا إنّ تركيا تريد السلام والأمن في المنطقة وفي كل هذه الأقاليم (...) لأننا نحن شعوب جَعَلنا التاريخ إخوة وأشقاء وكان قدرنا على مرّ التاريخ مُشتركًا ودقّات قلوبنا مُترافقة عبر التاريخ (...). فنحن لا نتنافس بل نتكامل لنتنافس بالخير لا بالشرّ»[٧٠]. بدوره، أكّد رئيس الوزراء السوري ناجي العطري أنّ سدّ الصداقة «سيكون رمزًا مهمًا في صرح العلاقات الاستراتيجيّة بين بلدينا ويُضيف إنجازًا جديدًا إلى الإنجازات القائمة في القطاعات الاقتصادية والتجارية والعلمية والثقافية ويؤكّد بدلالته الحاجة الفعلية إلى تكامل موارد بلدينا وأهمية توظيفها واستثمارها بما يُحقّق مصالحهما المشتركة ويعود بالنفع العام على شعبيهما ويدعم عملية التنمية فيهما»[٧١].

في الواقع فإنّ لهذا التعاون التركي ـ السوري أهميّة حيويّة للوطن العربي، فالعلاقات التركيّة ـ السوريّة تُعزّز فرصًا كبيرة للتعاون التركي ـ العربي بدلًا من الخلاف والنزاع المُستمرَّين. فقد أكّد وزير الريّ السوري، نادر البني، غياب أي خلافات أو مشاكل بخصوص المياه الدوليّة المُشتركة بين تركيا، من جهة، وسورية والعراق، من جهة أخرى. وقال إنّ الدول الثلاث اتّفقت على استثمار الموارد المائية المُشتركة «بشكل عقلاني» لمصلحة شعوبها، وأشار إلى أنّ الاتفاقيات السابقة بين هذه الدول في هذا المجال لن تُلغى[٧٢].

(٧٠) خالد زنكلو، «عطري ونظيره التركي يضعان حجر الأساس لمشروع سد الصداقة على نهر العاصي... الرئيس الأسد وأردوغان: إرساء الاستقرار وتحقيق إرادة الشعب المصري،» **الوطن** (دمشق)، ٧/ ٢/ ٢٠١١.

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) «وزير الري السوري.. لا يوجد خلافات أو مشاكل مع تركيا حول موارد المياه،» وكالة الأنباء الكويتيّة (كونا)، ١٩/ ٢/ ٢٠١١، <http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/ArticlePrintPage.aspx?id=1874157&language=ar>.

والخطوة الأولى الناجعة تبدأ بالمياه، لأنّ للمياه ارتباطات وتأثيرات سياسيّة، ولأنّ النجاح في قطاع المياه يُغري بالانتقال إلى قطاعات أخرى. فالروابط الاقتصاديّة والمُتبادلة تُوفِّر للتعاون أساسًا يرتقي من خلال العمليّة السياسيّة، ومن ثمّ يُنظّم التعاون عن طريق تزويد الدول بالأسباب المُوجبة لتلافي النزاع. فمصالح الوطن العربي وتركيا تقتضي تنمية التكامل في اقتصاداتهما، والتغلُّب على عوامل الضعف والتخاذل والتردُّد، والاستفادة الجماعيّة من الطاقات والثروات المُتوافرة لديهما[٧٣]. ولدى تركيا المياه الوفيرة نسبيًا، إلّا أنّها تفتقر إلى الطاقة. ولدى الوطن العربي الطاقة الوفيرة، إلّا أنّه يفتقر إلى المياه. ولدى العرب والأتراك عدّة قضايا مُشتركة يُمكن أن يتعاونوا على حلِّها[٧٤] بعد التسلُّح بالنيّة الحسنة والإرادة الصادقة.

والخلاصة هي أنّ مسيرة التكامل العربي ـ التركي لن تكون سهلة، لكنّها تستحقّ المحاولة إن كانت مُحصَّنة بالتصميم على تجاوز العقبات واستخدام بعض المؤسَّسات للتغلُّب على الانتكاسات. وربّما تكون البداية بإنشاء «المجموعة التركيّة ـ العربيّة للمياه والزراعة والطاقة».

---

(٧٣) ظهر مع الأزمة النفطيّة الأولى عاميْ ١٩٧٣ و١٩٧٤ (عند ارتفاع أسعار النفط) مُصطلح «البترودولار» للدلالة على الثروة الماليّة العربيّة في الأسواق الماليّة الكبرى. والآن، وبعد ثلاثة عقود ونيّف، يُستخدم مصطلح «صناديق الثروة السياديّة العربيّة» للإشارة إلى الظاهرة الأساسيّة نفسها. انظر: حازم الببلاوي، عاطف قبرصي ورامي خوري، «الثروات العربية في مهب ريح الأزمة الاقتصادية العالمية،» **الرأي الآخر**، السنة ٣، العددان ٣٥ ـ ٣٦ (آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩)، ص ٤٤ ـ ٤٨. وقُدِّرت أصول صناديق الثروة السياديّة الأربعة الرئيسيّة في دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربيّة المُتحدة والمملكة العربيّة السعوديّة والكويت وقطر)، قبل بداية الأزمة الماليّة والإقتصاديّة العالميّة في آب/ أغسطس ٢٠٠٨، بنحو ١,٥ تريليون دولار أميركي (ص ٤٦).

(٧٤) انظر تصريح وزير البيئة والغابات التركي، فيسيل أرْأوغلو (Veysel Eroğlu)، في: Yavuz, «Minister: Water War No Longer a Possibility in Turkey's Region».

الفصل الثاني عشر

العرب وتركيا: من شاحنات التبادل التجاري إلى قطار الصعود الاقتصادي والتنمية الاجتماعية

سمير العيطة

إذا ما أثبت «ربيع العرب» الذي انطلق من تونس ومصر شيئًا، فهو أنّ نماذج التنمية الاقتصادية التي اعتمدت منذ الفورة النفطية في السبعينيات لا يمكن أن تلبّي في النهاية تحديات تطوّر المجتمعات العربية البشرية، لا في السياسات الداخلية ولا لناحية الاندماج العربي أو التكتلات الإقليمية أو التموضع الدولي.

هكذا يأتي اليوم تسونامي شبابي عربي ليطيح نماذج التنمية هذه، ويفتح أفقًا لن تتضح معالمه سريعًا. تسونامي يقوم على موجة وصول أبناء طفرة ديمغرافية إلى سنّ العمل، من دون أن يجدوا عملًا، ولا «حرية ولا كرامة». هنا، لا توضح مؤشرات البطالة، حتّى تلك الصادمة عن بطالة الجامعيين، هذه الخصوصية العربية الاجتماعية اليوم، بقدر ما توضحه المقارنة بين عدد الوافدين كلّ سنة إلى سوق العمل، مع أنّ المشاركة في النشاط الاقتصادي ما زالت ضعيفة خصوصًا للنساء من جهة، وعدد فرص العمل المخلوقة فعليًا كلّ عام من جهة أخرى، وطبيعة هذه الفرص أنّها «غير نظامية» بمعظمها، أي أشغال «تدبير حال» لا أفق لها. هذا إضافة إلى تصاعد وتيرة الهجرة من الريف إلى المدينة، أو بالأحرى تراجع فرص العمل الزراعية على نحوٍ متسارع مقابل طلبٍ متسارع على فرص عمل

مدينيّة في مدن مناطق طرفيّة وضواحي أضحت عشوائيّة لمدن تضخّمت ديمغرافيتها من دون حدود، علمًا أنّ بعض البلدان العربية تشهد صدمة هجرة وافدة كثيفة من جرّاء التقلّبات الإقليمية. لقد احتوت شبكات التعاضد الاجتماعي العربيّ، على نحوٍ لا مثيل له في أي ناحية أخرى من العالم، هذه الصدمات لسنوات كثيرة. . . لكنّها أُنهكت اليوم ولم تعد قادرة على التحمّل.

يأتي هذا التسونامي على نماذج تنمية وبنى في الاقتصاد السياسي، كانت حتى هذه الأشهر الأخيرة استثنائية في ثباتها مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم: اقتصاد ريعي (نفط وموارد أولية، هاتف خلوي، مضاربات عقارية في المدن الكبرى. . . إلخ) يقتل ديناميات القطاعات الإنتاجية؛ وانفتاح تجاري يقوم على حرية تبادل السلع والخدمات والرساميل من دون ضوابط، يُعرّض بنى الاقتصاد إلى الهشاشة؛ سياسات اقتصادية نيوليبرالية تعتمد حوافز الإعفاءات الضريبية وتلغي أسس دور الدولة الحقيقي كآلية ناظمة لإعادة توزيع الثروة بين الفئات الاجتماعية والمناطق (إلا منّة من السلطان تقدَّم بين الحين والآخر)، مع ما يتبع ذلك من تراجع الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية؛ وخصوصًا «سلطة فوق الدولة» يمتصّ القائمون عليها الريوع الاقتصادية عبر هيمنتهم على احتكارات من دون محاسبة، ليقيموا سياسات و«سياسة» يُلغى من خلالها «الاقتصاد السياسي» ويهمّش. . . الاقتصاد.

ما يشهده العالم العربي اليوم هو أشكال لكيفية إطاحة التسونامي الشبابي هذا الاستثناء السلطوي التاريخي. . . ليؤدّي في بعض الأحيان إلى. . . فوكوشيما، ذات آثار وخيمة على المدى البعيد.

بالمقارنة، عرفت تركيا وما زالت، تسونامي شبابيًا مماثلًا. إلّا أنّ بنية الدولة فيها ومؤسساتها، كما موقعها في المنظومة الدولية، سمحا لها باحتواء آثاره، بل بالانتقال من انهيار اقتصادي وأزمة اجتماعية وسياسية كبرى إلى دينامية دولة صاعدة مؤثّرة في محيطها وفاعلة على الصعيد العالمي. هذه الدينامية هي التي تُمكّنها اليوم من التعامل واللعب على عامل الزمن مع تحدّيها الكبير الماثل في الفارق التنموي الكبير بين مناطقها

الغربية وتلك الشرقية التي عرفت حربًا أهلية دامية قامت ـ وما تزال على وتيرة خافتة ـ على أساس معضلة «الهوية»: الكردية مقابل التركية.

قوّة مؤسسات الدولة في تركيا هي أحد العناصر الأساسية التي مكّنتها من مواجهة التسونامي بنوعٍ من الليونة. وحصل تداول لافت على السلطة بين النخبة العلمانية الناظِرة دومًا إلى أوروبا والغرب، المهيمنة على المؤسّسة العسكرية وذات التوجّهات القومية القاسية، ونخبة جديدة «إسلامية» تعتمد على «نمور الأناضول» (رجال الأعمال من مناطق وسط تركيا ذَوو التوجّهات الإسلامية) تعاملت مع المعطيات الداخلية والخارجية بحنكة سياسية نتجت من تجربة طويلة. الدولة التركية قدرت إذًا على «التغيير بدلًا من الإصلاح».

دعمت تركيا تطوّر قطاعاتها الإنتاجية، مستفيدة من موجة إعادة تموضع الصناعات الأوروبية والأميركية نحو البلدان ذات اليد العالمة الرخيصة، على حساب القطاعات الريعيّة (الاختلاف بين الدول العربية وتركيا هنا لافت بين سياسة المضاربات العقارية على نموذج دبي من ناحية، وسياسات التنظيم العمراني التركية من ناحية أخرى). اجتُذِبت استثمارات صناعية كبرى تؤسّس لعلاقات راسخة مع بقية البلدان الأوروبية لناحية تشابك المصالح وتخفيف آثار التبادل الحرّ، مع الحفاظ على «نواة صلبة» للاقتصاد في القطاع المصرفي. حتمًا، لم يكن هذا التموضع ممكنًا من دون جهد لافت في مجال البنى التحتية المادية، أو لناحية تأهيل القوى البشرية، يعتمد على دولة ـ مؤسسة لتحصيل ضريبي فاعل وعلى منظومة إنفاق وتقديمات اجتماعية (على أساس حقوق العمل والمواطَنة)، كُبِح الفساد فيها بشكل كبير مقارنة بالدول العربية.



لا تمثّل «العولمة»، أو مناهضتها، مدخلًا مفهوميًا حقيقيًا لتحليل هذه التحوّلات: فالاقتصادات والمجتمعات والثقافات العربية أضحت أصلًا «معولمة» بطبيعتها، مهما كانت الخصوصيات، ومعولمة حتّى أكثر بكثير من تركيا، حيث بقي تعلُّم اللغات الأجنبيّة ضعيفًا نسبيًا، ولم «تتغرّب» النخب

وتفقد هويّتها اللغوية والثقافية والوطنية كما في كثير من البلدان العربية. بل يكمن المدخل في تحليل «آليات المبادلات» و«منظومات الترابط والتجمّع الإقليمي».

لناحية **آليات المبادلات**، أتى الانفتاح التجاري (الخفض التفضيلي للرسوم الجمركية) للبلدان العربية (عدا الخليج الذي تبقى فيه هذه الرسوم ضعيفة أصلًا) في سياق سياسات تعاون أُرسيت مع بلدان الاتحاد الأوروبي، قبل غيره من المجموعات. فمنذ ١٩٧٧، أعطى الاتحاد موافقته للصادرات الصناعية (من دون الزراعية، وهذا لافت أساسًا) إلى البلدان العربية المتوسطية. لكنّ فاعلية هذه المزايا بقيت شكليّة، للشروط القاسية التي وُضعت لناحية المنشأ والقيمة المضافة المحلية و«الجودة». وقد رافق هذا الانفتاح معونات قدّمها الاتحاد الأوروبي، عبر برامج MEDA خصوصًا، كان المفترض بها أن ترفد أو تحلّ مكان المعونات المقدمة من البلدان العربية النفطية. إلّا أن آليات هذه المعونات (استشارات وقروض) لم تحقّق إلّا آثارًا هامشية على البلدان العربية، عدا توجيه سياسات الدول نحو حرية التجارة والرساميل ونحو «الإصلاح الهيكلي»، أي تقليص الإنفاق الحكومي من دون زيادة إيراداته الضريبية؛ ما ساعد رويدًا رويدًا في إضعاف الدولة كمؤسسة في البلدان العربية، أمام السلطة القائمة فيها، وأمام المجموعات الاقتصادية الأوروبية الكبرى (الشركات المتعددة الجنسيات)، على السواء.

بعد مؤتمر السلام العربي ـ الإسرائيلي الذي عُقدَ في مدريد عام ١٩٩١، جرى الحديث عن مشروع مارشال للنهوض اقتصاديًا بالبلدان العربية، لكنّ ما أرسيَ في الواقع هو «شراكة أورو ـ متوسطية» خلال مؤتمر عُقد في برشلونة عام ١٩٩٥. لم تحتوِ هذه الشراكة فعليًا إلا على حرية حركة سلع وخدمات ورساميل واستثمارات، من دون كل الجوانب الاجتماعية والمؤسسية (دولة القانون والحقوق الاجتماعية والاقتصادية) النبيلة التي تضمَّنها نصُّها الرئيس. زادت المعونات على ما كانت عليه في الفترة السابقة، لكن من دون أن تصل إلى مستوى يسمح بإصلاحات عميقة وبتوسيع البنى التحتية أو بتطوير المجالات الصناعية والإنتاجية. الأنكى أنّه طُلب من الدول العربية المتوسطية مقابلان مجانيان: التطبيع مع إسرائيل،

حتى للدول التي لم توقّع اتفاقية سلام مع الدولة العبرية؛ والتعاون الحازم مع الدول الأوروبية للحدّ من الهجرة. وكان لهذين الأمرين تداعيات كبيرة: لناحية تضييع مسألة الحقوق الفلسطينية في غياهب دبلوماسية مبهمة المعالم؛ ولناحية تضخيم حجم إشكاليات «التسونامي الشبابي» العربي مع إغلاق باب الهجرة وتداعي مؤسسات سوق العمل وتصاعد وتيرة السياسات النيوليبرالية، حتى في القطاع الزراعي العربي.

وقد وقّعت الولايات المتحدة من جانبها، اتفاقيات تفضيلية تجارية مع بعض البلدان العربية، ربطتها أكثر مع تطبيع عميق مع إسرائيل خصوصًا في النواحي الصناعية (مناطق الـ QUIZ)؛ إلّا أنّ المساعدات المالية كانت أضخم حجمًا نسبيًا (مصر، الأردن... إلخ) خلقت ارتباطًا عضويًا بها (مثال قضيتي استيراد مصر للقمح والأسلحة)، إلّا أن الشروط المتعلّقة بقضايا حقوق الإنسان والحريات العامة كانت أكثر جديّة من شروط الأوروبيين لأسباب تتعلّق بالسياسات الداخلية الأميركية.

هكذا، نشأت قوّتا جذب للبلدان العربية المتوسطية من الاتحاد الأوروبي من ناحية، ومن الولايات المتحدة من ناحية أخرى، من دون أن يطاولَ الأمرُ بلدان الخليج أو اليمن والسودان. واللافت للنظر هنا هو أنّ هناك قوّة جذب ثالثة نشأت تجاه هذه البلدان العربية الأخيرة من قبل آسيا، والصين خصوصًا. واللافت للنظر أيضًا هو أن شركات قوى الجذب (أوروبا، الولايات المتحدة، الصين... إلخ) قد استفادت من هذه الاتفاقيات كي تتموضع في الأسواق العربية، من دون الاستفادة من إمكانات التصنيع المحلّي إلّا في حالات نادرة، بل جرى تفكيك كثير من هذه القدرات التصنيعية سواء في القطاع العام أم الخاص. في المقابل، لم تستفد الشركات العربية من الفرصة في التوسّع للوصول إلى أسواق قوى الجذب إلّا في مجالات ضيّقة خدمية (الهاتف الخلوي، التي بيعَت فيما بعد لمجموعات دولية أخرى) أو في صناعات مقاولة ثانويّة صغيرة (كما في تونس)، من دون أن تستطيع شركات الخليج مثلًا أن تؤسّس لمجموعات صناعية عالميّة (في النفط والكيمياء بالرغم من المزايا التفضيلية) حتّى وإن كانت تستفيد من دعم صناديقها السيادية.

في المقابل، كان المنحى التركي مختلفًا؛ فقد طلبت الانضمام إلى معاهدة روما الأوروبية منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩، فقط ١٨ شهرًا بعد إنشائها. وبعد أن أضافت إمكان انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي في دستورها الجديد عام ١٩٦١، طلبت فعليًا هذا الانضمام في الأول من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤، بعد أن قبل الأوروبيون الأمر من حيث المبدأ في ١٩٦٣ على عكس حال المغرب أو تونس في ١٩٦٩.

هكذا، فإنّ منحى تطوّر العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي قد تأسس أصلًا على أن تركيا ستكون يومًا ما جزءًا من هذه المجموعة، وقد أُرسيت الشراكة على أرضية رفع مستوى الاقتصاد والمجتمع والمؤسسات في تركيا لتلحق بالمثال الأوروبي؛ كما أن فاعلية مؤسسات الدولة التركية سمحت بالاستفادة أكثر من هذه الشراكة. حتّى إن الحجج والشروط التي وُضعت أمام تركيا لتأخير الانضمام، خصوصًا بعد انهيار منظومة الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو، قد أفادت تركيا في رفع مستوياتها الداخلية، وإن كانت الرغبة الأوروبية الحقيقية وراء هذه الحجج والشروط تكمن في تأخير الانضمام الموعود إلى ما لا نهاية.

إضافة إلى ذلك، استمرّت هجرة اليد العاملة التركية نحو البلدان الأوروبية (خصوصًا نحو ألمانيا) حتى بعد إيقاف تلك الآتية من البلدان العربية المتوسطية؛ ما سمح لهذه الهجرة برفد التحوّلات الاقتصادية التي جرت لاحقًا وبمساعدة الاقتصاد التركي على نحوٍ أفضل في أزمنة الصعوبات عبر تحويلات المغتربين.

من ناحية أخرى، استفادت تركيا أيضًا من وضعها القديم كعنصر أساسي في «الجدار» الأميركي ضد الاتحاد السوفياتي، وكعضو مهمّ في حلف الأطلسي (والمجلس الأوروبي) منذ ١٩٥١، لتحظى بدعم ومساعدات ومزايا تفضيلية من الولايات المتحدة، حتى في مسألة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. كما أن انهيار الاتحاد السوفياتي قد جعل من تركيا قاعدة لانطلاق النفوذ الأميركي، السياسي كما الاقتصادي، إلى بلدان آسيا الوسطى الناطقة أصلًا في معظمها بلغات التركية.

هكذا، برزت تركيا مع التحوّلات الأخيرة مع كثير من المزايا،

مكّنت الاستراتيجيات الجدّية التي أطلقها رجب طيّب أردوغان ومنظّرها وزير خارجيّته أحمد داود أوغلو من الانطلاق من قاعدة اقتصادية واجتماعية ومؤسسية واعدة، خصوصًا بعد أن جرت الاستفادة من الانهيار الاقتصادي الذي أصابها عام ٢٠٠١ في تنظيف البيت الداخلي، ما مكّن البلد من اجتياز الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ على نحوٍ أفضل من البلدان المتقدّمة.

تبرز المفارقة واسعة بين وضع تركيا اليوم كدولة صاعدة اقتصاديًا، تستطيع أن تكون مركزًا محوريًا لاعبًا حتى مع الصين وفي إفريقيا، وبين دولٍ عربية تماثلها حجمًا وفي بعض الركائز، أضاعت فرصتها في التحوّل من نامية إلى صاعدة كمصر أو الجزائر، أو حتى المغرب والعربية السعودية.

حتمًا أدى نصف الانضمام التركي إلى الاتحاد الأوروبي مقابل الشراكة غير المتكافئة (أو اللاشراكة) دورًا أساسيًا في خلق هذه المفارقة، بل إن عدم انضمام تركيا كاملًا إلى الاتحاد يوفّر لها اليوم هامشًا للتحرّك في إعادة التموضع الاقتصادي العالمي الجديد. لكن في الحالة العربية، لا بدّ من التساؤل عن صيغة الاندماج الإقليمي التي كان يمكن، أو ستتمكّن في المستقبل، أن تكون دافعة الصعود الاقتصادي في البلدان العربية؟

بالطبع، لم يكن للجامعة العربية دور مهمّ في التكامل الاقتصادي العربي، بالرغم من الخطابات والاتفاقيات والمؤتمرات. ولم تدخل اتفاقية «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» حيّز التنفيذ إلّا حديثًا بعد أن فعل اجتذاب المجموعات الاقتصادية الكبرى فعله في الاقتصادات العربيّة، فأتت آثارها غير أساسيّة على صعيد القطاع الإنتاجي، مع أنّ لها حساسيّاتها الحقيقية في هذا النطاق أو ذاك (كأن تكون بلدان الخليج مصدّرة لسلع تحتاج ليد عاملة كثيفة أو لموارد مائية كبيرة!). الأثر الأكبر كان على صعيد القطاع المالي، فقد تدفّقت الفوائض المالية الخليجية إلى كثير من البلدان العربية (خصوصًا بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر) لتستثمر في البورصة والسندات الحكومية ولتنقل نموذجًا ريعيًا جديدًا يعتمد على المضاربات العقارية.

ما كان أساسيًا حقًا في مناحي التكامل العربي، هو خطوط نقل الكهرباء والغاز بين البلدان العربيّة، التي أدّت دورًا مهمًا في احتواء الأزمات (مثال خطوط الغاز والكهرباء بين مصر والأردن وسورية ولبنان التي قامت بدور مهم في احتواء أزمة طاقة واجهتها البلدان الأخيرة). وما كان أساسيًا أيضًا هو استقبال دول الخليج العربي وليبيا جزءًا من الهجرة العربيّة (بالرغم من تقييدها الشديد أو ربطها بمواقف سياسية)، خصوصًا بعد تحديد الهجرة إلى أوروبا؛ فقد شكّلت تحويلات المهاجرين العرب عنصرًا بنيويًا في اقتصادات البلدان الكثيفة السكّان، وكانت هي «شبكة الحماية الاجتماعية» الحقيقيّة للفئات الأفقر.

أتى لافتًا بقاء مشروع اتحاد المغرب العربي حبرًا على ورق، مع إغلاق الحدود على نحوٍ وثيق بين عملاقيه: المغرب والجزائر. كما أتى لافتًا ترسيخ مجلس التعاون الخليجي منظومة إقليمية، لا يأخذ البعد التجاري فيها أصلًا أهمية كبرى لضعف الرسوم الجمركية فيها جميعًا، ولم ينجح مشروعها الاقتصادي الوحيد في العملة الموحّدة، بل برز دورها و«نجاحها» في نواحٍ سياسية واجتماعية: التعاون في الأمن وفي تنظيم الهجرة الوافدة، وقمع التسونامي الشبابي في عُمان والبحرين، وعزل اليمن اقتصاديًا والتنسيق لتدارك آثار انتفاضته الشعبية.

* * *

تطوّرت العلاقات بين تركيا والبلدان العربيّة على نحوٍ ملحوظ في السنين الأخيرة. أتى هذا التطوّر بدءًا في النواحي التجارية، خصوصًا مع نموّ صادرات تركيا نحو بلدان الخليج العربي وتشجيع تركيا الاستثمارات الخليجية في أراضيها (التي بقيت بمعظمها استثمارات مالية وعقارية). اللافت أن هذا التطوّر قد رافقه تطوّر مماثل بين تركيا وإيران، بالرغم من «الصراع» القائم بين بلدان الخليج وهذه الأخيرة.

إلّا أنّه بعد وصول النخبة الجديدة إلى الحكم في تركيا، وبعد تأجيل انضمام تركيا إلى أوروبا إلى ما لا نهاية وبروز منافسة «مندمجة» لها في أوروبا الشرقية، شهد التوجّه التركي نحو البلدان العربية قفزة نوعية وعلى

كل الأصعدة: السياسي (إعادة التموضع، خصوصًا بالنسبة إلى القضية الفلسطينية) والثقافي (البرامج المتلفزة المدبلجة إلى العربية) كما الاقتصادي. أتى التحوّل الكبير في إرساء ما سمّاه رئيس الوزراء التركي «شام غن» (تيمنًا باتفاقية شينغين لحرية تنقّل الأفراد والبضائع في أوروبا، لكن في هذه الحالة مع بلاد الشام).

في الحقيقة، طوّرت تركيا علاقاتها الاقتصادية والتجارية والبشرية بشكل ملحوظ مع محيطها المباشر: العراق وسورية (بالترافق مع يماثله نحو إيران). وقد نبع الأمر أصلًا من هاجس سياديّ: احتواء الآثار البعيدة الأمد للغزو الأميركي للعراق، خصوصًا لما يمثّله انفصال إقليم كردستان العراق من عامل يؤثّر في وحدة أراضيها. وبسرعة كبيرة، برز دور الشركات التركية في كردستان العراق وفي حلب؛ في حين قامت تركيا باستثمارات كبرى للنهوض بالبنى التحتية في أقاليمها المحاذية لبلدان الجوار العربية هذه؛ الأقاليم التي كانت قد بقيت لفترات طويلة طرفية وذات تنمية ضعيفة.

وتحوّل المشهد على نحوٍ سريع. في السابق كانت قوافل الشاحنات تُحمّل سلعها في الغرب التركي المتقدّم وتعبر الشرق التركي «المتخلّف» في مشهده وفي بناه التحتية، ثمّ بلادَ الشام المماثلة في «تخلّفها»، لتصل إلى بلدان الخليج وقدرته الشرائية الكبيرة وإلى مرافئه التي تربط مع آسيا. ذهابًا وإيابًا، لا همّ فالشاحنات مغلقة، لا ترى ولا يراها «التخلّف» هنا وهناك. أما اليوم فالتحوّلات اللافتة تجري في المناطق الحدودية: في إقليم جنوب شرق الأناضول التركي، من عنتاب (غازيينتاب) إلى ديار بكر، وفي كردستان العراق، وفي حلب وفي الجزيرة السورية.

في ظلّ هذه التحوّلات، يأتي التسونامي العربي وما سيتبعه في المشهد السياسي والاقتصادي والتنموي، وربّما هناك ما يماثله في الأقاليم المعنية التركية أو العراقية. ويضع على المحك تحديات تطوّر المشهد المستقبلي بين تركيا الصاعدة والخليج الثري، وكيف ستتطوّر بلاد الرافدين وبلاد الشام بين هذين القطبين: توتّرات على خطّ الشاحنات أو بين الأقاليم المتجاورة عبر الحدود؟ أم تعاظم جهود القطبين لجذب البلدان أو الأقاليم المحاذية لها لطرفها (من هنا طرحُ مجلس التعاون الخليجي ضمَّ الأردن

إليه)؟ أم إطلاق منظومة إقليميّة تتعاون فيها تركيا مع بلدان الخليج وبلاد الرافدين والشام لترسيخ الاستقرار عبر التنمية الاقتصادية (مع انضمام مصر إلى المنظومة، تلك التي تبحث عن استعادة لدورها)؟

هناك تحدٍّ حقيقي كامن على خطّ الشاحنات التركي ـ الخليجي، تتسارع الأحداث لتُبرز مفاعيله. انغلاق بلدان الخليج على التحوّلات السياسية والاجتماعية التي تجري عربيًا (وإيرانيًا) حوله لن يزيده إلّا تفاقمًا. وعدم الاستقرار الذي تفجّر في العراق من جرّاء الغزو الأميركي يشكّل خطرًا وجوديًا لكلّ الأطراف. والمشكلة هنا ليست مالًا، ومضاربات عقارية واستثمارات زراعية تطرد الفلاحين، بل كيف ينفق هذا المال: أي منظومة إقليمية لإعادة التوزيع الاجتماعي ولسدّ الفجوة بين الأقاليم وللنهوض بالبنى التحتيّة. قطار تنمية يحلّ محلّ الشاحنات.

القسم الثالث

في البعد الإستراتيجي
(الأدوار والخيارات والمحددات)

الفصل الثالث عشر

الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي: البديل والنموذج الاستراتيجي

محمد السيد سليم

مقدمة

يتناول هذا البحث المركز النسبي لتركيا من أجندة البدائل المتاحة للوطن العربي في حقبة ما بعد الثورات العربية التي تبلورت منذ كانون الأول/ ديسمبر سنة ٢٠١٠ وشملت معظم هذا الوطن. إلى أي حدّ تُعَدُّ تركيا شريكًا استراتيجيًا للعرب؟ وما وزن هذا الشريك من بين الشركاء المحتملين؟ وما حدود الدور التركي كشريك استراتيجي للعرب في تلك الحقبة؟ وإلى أي حدّ يُعَدُّ النموذج التركي نموذجًا صالحًا للأنظمة العربية الجديدة؟ للإجابة عن تلك الأسئلة، سنبدأ بتعريف المقصود بالبديل الاستراتيجي، وشروطه، والجدل الذي ثار في الوطن العربي حول تركيا كبديل استراتيجي، ثمّ نعرض لمفهوم النموذج الاستراتيجي والجدل الذي ثار في الوطن العربي حول صلاحية النموذج التركي للاستفادة منه في بناء أنظمة جديدة في الدول العربية التي مرّت بفترات تحوُّل ثوري. ثمّ نتّجه بعد ذلك إلى تحليل استراتيجي لمدى توافر الشروط اللازمة للبديل والشريك الاستراتيجي في تركيا. هل تمتلك تركيا الشروط الواجب توافرها في البديل الاستراتيجي؟ والعوامل الدافعة والمعطّلة لتركيا كبديل استراتيجي للعرب،

وهل تأثّر الدور التركي كبديل استراتيجي بالثورات العربية، يعقبه تحليل آخر حول مدى صلاحية النموذج الاستراتيجي التركي الذي بناه حزب العدالة والتنمية في تركيا منذ سنة ٢٠٠٢ للاقتداء به في بناء أنظمة سياسية جديدة في الدول العربية التي مرت بتحوّلات ثورية مثل مصر وتونس. هل تتوافر لدى تلك الدول الشروط التي أدّت إلى نجاح النموذج التركي لكي يُمكن نقل خبرته إلى الوطن العربي؟ وما حدود النموذج التركي؟

مقولتنا الأساسية هي أن البدائل الاستراتيجية العالمية والإقليمية المتاحة للعرب في حقبة ما بعد القطبية الثنائية محدودة، وأنه على المستوى الإقليمي تظهر تركيا كبديل استراتيجي مهمّ، بشرط التوصُّل إلى تفاهم استراتيجي عربي ـ تركي شامل حول المصالح المتبادلة، من دون تصادم مع القوى العالمية. كما أن التحولات الثورية العربية قد أثّرت في الرؤية العربية لتركيا كبديل استراتيجي لا من منظور التخلي عن هذا البديل، بل من منظور إعادة تقييم العلاقة مع تركيا وتضاؤل الانبهار بالدور التركي في ضوء ما حققته الشعوب العربية والاتجاه نحو بناء مشاركة استراتيجية متوازنة مع تركيا، كما أن النموذج التركي، رغم مزاياه وإيجابياته، لا ينهض نموذجًا قابلًا للتطبيق في الوقت الراهن في الدول التي انتصرت فيها الثورات العربية وتسعى إلى بناء نماذج سياسية جديدة، لأن معظم الشروط التي أدّت إلى نجاحه ليست متوافرة في الدول العربية.

أولًا: مفهوما البديل الاستراتيجي والنموذج الاستراتيجي

١ ـ البديل الاستراتيجي

المقصود بالبديل الاستراتيجي بالنسبة إلى دولة معينة، الشريك الذي تتوافر فيه صفة التشابه مع الدولة الساعية إلى التوافق معه في القيَم والتوجُّهات السياسية، ويمتلك القدرة والرغبة في بناء علاقات مشاركة في المدى البعيد تُحقِّق مصالح جميع الأطراف. ومن ثمّ يمكن القول إن هناك أربعة شروط يجب توافرها في البديل الاستراتيجي. الشرط **الأول** هو أن يمتلك البديل القدرات الاقتصادية والعسكرية والنفوذ السياسي والثقافي الذي يمكن الاستفادة منه لتمكين الدولة الساعية إلى التوافق من تحقيق، أو

الاقتراب من تحقيق، كلّ أو بعض أهدافها. وبالتالي فإنه يصعب اعتبار الدول الصغيرة أو الضعيفة شريكًا استراتيجيًا ما لم تنتظم في إطار مؤسسي يجمع قدراتها، بحيث تتوافر لها جميعًا مثل تلك القدرة. فأي من دول جنوب شرقي آسيا لا يُعَدُّ بمفرده بديلًا استراتيجيًا، لكن تلك الدول، في إطار رابطة دولة جنوب شرقي آسيا (الآسيان)، تُعَدُّ بديلًا استراتيجيًا. أما الشرط **الثاني**، فهو أن يكون الشريك راغبًا في بناء علاقات مشاركة لوجود شبكة مصالح مع الطرف الداخل في مشاركة معه. وتنشأ هذه الرغبة حين يدرك البديل الاستراتيجي أن له مصلحة في تلك المشاركة. وبالتالي فالدول لا تقبل أن تقوم بدور البديل الاستراتيجي لمجرّد المجاملة، بل لأن ذلك يحقق مصالحها. أما الشرط **الثالث**، فهو أن يكون البديل الاستراتيجي مشتركًا مع الدولة في مجمل القيَم والتوجهات السياسية التي يسعى إلى تحقيقها في العلاقات الإقليمية والعالمية. ذلك أنه يصعب بناء علاقات المشاركة التي ينطوي عليها مفهوم البديل الاستراتيجي في ظلّ تفاوت كبير مع البديل في القيَم والتوجهات السياسية والثقافية الأساسية. وبالتالي فإن من الصعوبة بمكان اعتبار إسرائيل شريكًا استراتيجيًا للوطن العربي، لتناقُض المشروع الصهيوني مع المشروع العربي. أما الشرط **الرابع**، فهو أن يكون ثمّة توافق وطني داخل البديل الاستراتيجي حول مشروع المشاركة، ما يؤدي إلى إمكان إقامة علاقات مشاركة معه في المدى الطويل. ومن ثمّ فإن وجود البديل مرتبط بتوافق استراتيجي داخل البديل حول تلك المشاركة، بحيث لا تكون المشاركة مرتبطة بحزب معيّن في السلطة، إذا خرج منها سقطت المشاركة.

ما أهمية وجود البدائل الاستراتيجية أمام الدول؟ للإجابة عن هذا السؤال، يُمكن حصر وجهتي نظر. تتمثّل وجهة النظر **الأولى** في أنه ليس من مصلحة الدول الدخول في علاقات مع بديل استراتيجي لأن ذلك قد يرتب التزامات على الدولة لا تستطيع الوفاء بها أو تضرّ بمصالحها. ومن ذلك أن دخول بعض الدول العربية المطلّة على البحر الأبيض المتوسط في علاقات مشاركة استراتيجية مع الاتحاد الأوروبي سنة ١٩٩٥ أضرّ باقتصادات تلك الدول، كما أن الاتحاد سعى إلى توظيف تلك المشاركة لدفع العرب إلى التطبيع مع إسرائيل من دون أن تفي الأخيرة بأي التزام سياسي، كما سعى إلى توظيفها لنشر قيَمِهِ في الدول العربية. والحقّ أن وجهة النظر تلك ليست

موجّهة ضدّ مفهوم البديل الاستراتيجي، بل ضدّ الكيفية التي تختار بها الدول هذا البديل. فالدول العربية دخلت الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية من موقف الضعف وردّ الفعل أكثر منها من موقف الفعل المستقلّ، ما شجّع الاتحاد الأوروبي على فرض شروطه وبالتالي انهيار المشاركة. أما وجهة النظر الثانية فتقول إنه كلّما زادت البدائل الاستراتيجية زادت قدرة الدولة على تحقيق أهدافها وتحقيق مصالحها، كما زادت قدرتها على التحرك المستقلّ في العلاقات الدولية، وبالذات بالنسبة إلى الدول الصغيرة والمتوسطة. فكلما زاد عدد البدائل الاستراتيجية بالنسبة إلى تلك الدول زادت قدرتها على التحرك السياسي الدولي المستقلّ، وبالتالي تحقيق أهدافها، بل وتحقيق أهداف تفوق ما يمكنها تحقيقه بالاعتماد على قدراتها الذاتية فقط. وتُعتبر حالة مملكة بيدمونت في القرن التاسع عشر مثالًا لذلك، حيث استطاعت المملكة أن تُحقِّق الوحدة الإيطالية سنة ١٨٦٠ رغم أنها كانت محاطة بقوى دولية أكبر تعادي تلك الوحدة، وذلك من خلال علاقاتها مع عدد من البدائل الاستراتيجية استطاعت أن تُحقّق من خلالها تلك الوحدة[١].

بيد أن القدرة على الاستفادة من البديل الاستراتيجي تتطلب توافر ثلاثة شروط أساسية. الشرط **الأول** هو وضوح الأهداف التي تريد الدولة الساعية إلى المشاركة تحقيقَها. فما لم يكن لدى تلك الدولة أهداف واستراتيجيات محدَّدة، للاستفادة من علاقاتها بالبديل الاستراتيجي، فإن المشاركة لن يكون لها قيمة. ولعلَّ من أسباب فشل الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية، أن الدول العربية الداخلة فيها تعاملت معها من دون رؤية لما تريد تحقيقه، واقتصر دورها على مجرَّد الحصول على المعونات الأوروبية كلما كان ذلك ممكنًا. أما الشرط **الثاني**، فهو أن تُسهم الدولة الساعية إلى المشاركة الاستراتيجية بفعالية في بناء آليات المشاركة، وألا يقتصر دورها على مجرد التعقيب على ما يطرحه البديل الاستراتيجي. فليس المقصود بالبديل الاستراتيجي أن قوة خارجية تُنفِّذ الأهداف بالنيابة عن الطرف الساعي نحو

---

(١) انظر في تفاصيل استثمار بيدمونت للبدائل الاستراتيجية، في: محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط ٣ (القاهرة: دار الفجر الجديد، ٢٠٠٨)، ص ١٢٧ ـ ١٣١.

المشاركة مع البديل. ففي تلك الحالة، تكون إزاء علاقة تبعية لا إزاء علاقة مشاركة استراتيجية. لذلك، يتعيّن أن يشارك جميع الأطراف بشكل متكافئ في بناء المؤسسات التي تنفذ علاقة البديل الاستراتيجي. أما الشرط **الثالث**، فينطبق على حالة وجود مجموعة من الدول تسعى إلى المشاركة مع بديل استراتيجي، كحالة الدول العربية مع الاتحاد الأوروبي أو تركيا. يتحصّل هذا الشرط في وحدة التعبير عن أهداف تلك الدول واستراتيجياتها، بمعنى أنها تُعبّر عن توجهات استراتيجية متقاربة. فهذا التقارب يُسهِّل على البديل الاستراتيجي فهم المطلوب منه بالتحديد والتعامل معه بجدية. ولعل ذلك ما أدى إلى نجاح علاقة المشاركة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ورابطة الآسيان. فكل من الطرفين يدخل العلاقة بإجماع وتوافق داخلي.

٢ ـ النموذج الاستراتيجي

ينصرف مفهوم النموذج الاستراتيجي إلى الترتيبات المؤسسية التي طوّرتها دولة ونجحت عبر فترة زمنية مناسبة من خلالها في تحقيق الأهداف الأمنية والتنموية المتوخّاة، بحيث يتوافر لدى الدول الأخرى الدافع للسعي إلى «محاكاة» النموذج أي نقل خبرته من بيئته الأصلية إلى بيئة أخرى أملًا في تحقيق الأهداف ذاتها. فمفهوم النموذج يتطلّب **أولًا** ترتيبات مؤسسية ناجحة، أي استطاعت أن تُثمر نتيجة إيجابية في ما يتعلق بالأمن أو التنمية أو كليهما. كما يتطلّب **ثانيًا** نقل خبرة تلك الترتيبات إلى بيئة أخرى. والحقّ أن أحد الافتراضات الأساسية في العلوم الاجتماعية هو افتراض «التعلم عبر الإقليمي» (Trans-regional Learning)، ويُقصد به إمكان استخلاص دلالات من خبرة إقليمية وتطبيقها في خبرة إقليمية أخرى بافتراض أن الخبرة الأولى هي خبرة ناجحة، وبالتالي فهي «نموذج». كذلك فإن أحد شروط النموذج هو استمراريته لفترة من الزمن تسمح بالحكم عليه بالترسخ في التربة التي نشأ فيها وبالتالي إمكان الاستفادة منه. فقد تحدّث الكثيرون مثلًا في حقبة الحرب الباردة عن «النموذج السوفياتي»، لكن النموذج سرعان ما انهار، ما أفقده صفته كنموذج. وقد شاع مفهوم النموذج الاستراتيجي في القرن العشرين، ويقصد به نموذج لبناء دولة من مختلف الجوانب. وكان من أبرز تطبيقاته فكرة «الاشتراكية في بلد واحد» التي دافع عنها ستالين بعد وفاة

لينين وقصد بها بناء نموذج اشتراكي ناجح في الاتحاد السوفياتي يمكن أن تحتذيه طوعًا ومن دون مواجهة دول أوروبا الأخرى. كذلك فكرة «إجراءات بناء الثقة» التي طُوِّرت في إطار أدبيات مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي منذ سنة ١٩٧٥، وطرحها الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة «نموذجًا» لبناء السلام الإقليمي في أقاليم أخرى على غرار ما حدث في أوروبا في الحرب الباردة. وأخيرًا الحديث عن «النماذج الآسيوية في التنمية» الذي شاع بعد نهاية الحرب الباردة[٢].

ثانيًا: الجدل العربي حول تركيا كبديل استراتيجي للوطن العربي

منذ نهاية نظام القطبية الثنائية العالمية عام ١٩٩١، دار جدل بين المثقّفين العرب، وداخل الحكومات العربية، حول قضية البدائل الاستراتيجية العربية في ضوء نظام القطبية الأحادية. فرغم أن معظم الدول العربية كان متحالفًا مع الولايات المتحدة، الطرف الذي كسب معركة نهاية القطبية الثنائية، وسيطر على النظام العالمي، إلا أنه كان هناك قلق من الآثار بعيدة الأمد للقطبية الأحادية في قدرة الدول العربية على التحرُّك المستقلّ بعيدًا عن إملاءات القوّة العظمى المنتصرة. دافع بعض المثقّفين وبعض الحكومات عن ضرورة الاعتراف بواقع التحولات العالمية والاندماج الاستراتيجي في المنظومة الغربية، بصرف النظر عن الشروط التي تضعها، لأن تلك المنظومة هي التي تقود تيار العولمة، سواء كانت تلك المنظومة أوروبية ـ متوسطية، أو أوروبية ـ خليجية، أو أميركية ـ شرق أوسطية. وكلّما كان الاندماج سريعًا ومن دون شروط كان ذلك أفضل. في الوقت ذاته دافع بعض المثقّفين والحكومات عن أهمية إيجاد بدائل استراتيجية للمنظومة الغربية من دون أن يعني ذلك قطع الروابط معها. دافع هؤلاء عن البديل الشرق آسيوي في ضوء صعود القوى الاقتصادية الجديدة في شرق آسيا واعتبروه عنصرًا موازنًا للمنظومة الغربية. وبالفعل، فقد شرعت بعض الحكومات العربية، بما في

(٢) انظر مثلًا: محمد السيد سليم، محرر، النموذج الكوري للتنمية (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٥).

ذلك بعض الحكومات الموالية للولايات المتحدة، في اتباع سياسة «الاتجاه شرقًا»، التي اتّبعها بعض الحكومات العربية.

وفي هذا الحوار كانت تركيا غائبة تقريبًا، ذلك أن تركيا خرجت منتصرة من حرب الخليج الثانية ونهاية القطبية الثنائية، وبدأت تتّبع سياسات تُعظِّم من دورها الإقليمي في إطار الاندماج مع الاتحاد الأوروبي من ناحية، والاضطلاع بدور أكبر في المجال الاستراتيجي الجديد في آسيا الوسطى والبلقان، في إطار مفهوم «العثمانية الجديدة»، وتعميق العلاقة مع الولايات المتحدة التي توطّدت أثناء حرب الخليج الثانية. وكان التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل هو إحدى أدوات تعميق تلك العلاقة. وفي الوقت ذاته، كانت الأطراف العربية منشغلة بالآثار السلبية التي تركتها حرب الخليج في ما يتعلق بصعود القوى الإقليمية غير العربية في الشرق الأوسط، وبالنظر إلى المشروعات الإقليمية التي طرحتها المنظومة الغربية، وبالذات المشروع الشرق أوسطي والمشروع الأوروبي ـ المتوسطي. ولا يعني ذلك أنه لم يكن ثمّة تيارات عربية تدافع عن المشاركة الاستراتيجية مع تركيا، لكن صوت تلك التيارات لم يصمد أمام التطورات الاستراتيجية التي كان يمرّ بها العرب والأتراك خصوصًا بعد أن وقّعت تركيا الاتفاق العسكرى مع إسرائيل عام ١٩٩٦. كذلك، فإنه حينما طُرِحَ الموضوع التركي، فإنه كان يُطرح في سياق سلبي، نظرًا إلى غلبة طابع الصراع على العلاقات العربية ـ التركية في تلك الفترة، وبالذات بعد توقيع اتفاق التعاون التركي الإسرائيلي عام ١٩٩٦.

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢، بدأت تركيا تتَّبع سياسة جديدة تجاه الوطن العربي، أساسها «التوجه جنوبًا» لبناء علاقات أوثق مع العرب. وقد بلغ التطور قمّته الدرامية في دافوس في كانون الثاني/ يناير سنة ٢٠٠٩، حين انسحب رئيس الوزراء التركي أردوغان احتجاجًا على عدم إعطائه الفرصة للردّ على افتراءات شمعون بيريز. وقد أدّى ذلك إلى نشوء مناظرة في الفكر الاستراتيجي العربي حول الدور التركي في الشرق الأوسط والوطن العربي، وما إذا كانت تركيا تُعَدُّ «بديلًا استراتيجيًا» للدول العربية يُعتمد عليه في تحقيق الأهداف في المنطقة. كانت تلك هي الموجة الأولى من النقاش العربي العامّ في شأن تركيا. جاءت الموجه الثانية في

نهاية عام ٢٠١٠ بعد اندلاع الثورات الديمقراطية العربية حيث ثار الجدل حول موقف تركيا من تلك الثورات وحول ما إذا كانت تركيا تصلح لكي تكون نموذجًا للنظام السياسي الذي تسعى الشعوب العربية إلى بنائه.

وعند تتبُّع الحوار الذي ميَّز الموجة الأولى، نجد أن هذا الحوار أسفر عن ثلاثة تيارات تُحاول تفسير السياسة التركية الجديدة. فقد ذهب فريق من المثقفين ذوي التوجهات الإسلامية المتشددة إلى القول إن تركيا تؤدي دورًا في الوطن العربي لحساب الولايات المتحدة، بحيث تتسلم ملفّات المنطقة بدلًا من القوة العظمى، وتقوم بالأدوار الأميركية ذاتها في المنطقة بالتفاهم الخفي مع إسرائيل[٣]. ومن ثمّ، نُظر إلى التحوُّل التركي على أنه تحوُّل معادٍ في ثوب الصداقة. كما رأى بعض المثقفين العرب أن تركيا ليست بديلًا استراتيجيًا للوطن العربي، فهي بمحاولتها إظهار أنها تُقدِّم دورًا إلى جانب العرب، إنما تُمارس عملية «خداع العرب واستغلالهم». فحينما رفضت تركيا مشاركة إسرائيل في المناورات العسكرية، إنما كانت تحتجّ على عدم تسليمها معدات عسكرية اشترتها من إسرائيل، لا بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة كما قال أردوغان. ويضيف هؤلاء أن «تركيا لن تكون متحدثًا باسم العرب، وهي تمارس على العرب نوعًا جديدًا من الوصاية أو الهيمنة. فلن تكون تركيا الأمين الصادق على العرب بقدر ما تستفيد من وجودها العربي في تحسين أوراقها التفاوضية مع أوروبا، وفي دعم علاقاتها بالولايات المتحدة، وفي بيع العرب في أي وقت لمن يحقق مصالحها»[٤].

قال آخرون إن التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه العرب هو

---

(٣) أكرم حجازي، «دور تركيا القادم بعد سقوط أمريكا،» <http://www.arab-eng.org/vb/t128824.html>.

(٤) السيد البابلي، «تركيا التي تتلاعب بنا!،» <http://www.almesryoon.com/ShowDetails.asp?NewID=71391>.

عبّر عن وجهة النظر تلك الصحافي السيد البابلي. وبمجرد أن نشر مقالته إنهال سيل من القراء المعترضين على وجهة نظره على عدة أسس لخصها البابلي ذاته في مقالة أخرى أهمها الدور التركي في دعم القضية الفلسطينية، وأن تركيا بحجمها تعادل العرب جميعًا وعلى أن انتقاد الدور التركي إنما يضعف من دور تركيا السنية في مواجهة المد الشيعي. انظر أيضًا: السيد البابلي، «تركيا مرة أخرى،» <http://www.almesryoon.com/ShowDetailsC.asp?NewID=71559>.

تغيير تكتيكي هدفه «الضغط على إسرائيل لتقديم المزيد لخدمة المصالح التركية سواء في ملفّ الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو ملفّ الأكراد. . . وحصيلة القول إن التنافر التركي ـ الإسرائيلي والتقارب مع سورية وإيران يهدف بالأساس إلى الضغط على إسرائيل لتقديم المزيد من التنازلات لخدمة المصالح الحيوية لتركيا وليس ناتجًا، كما تدّعي تركيا، من السخط التركي على الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية». أضاف أنصار هذا الرأي أنه «يصعب أن ينشأ تكتل تركي ـ إيراني ـ سوري في مواجهة إسرائيل في الشرق الأوسط، بسبب تناقض بعض المصالح سواء بين تركيا وسورية، أو بين تركيا وإيران. ناهيك بأن المصالح الحيوية التركية، وعلى رأسها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لا يمكن لتركيا تحقيقها من خلال سورية وإيران»[٥]. أضاف آخر أن التحركات التركية في الشرق الأوسط تهدف إلى إرسال إشارة إلى الاتحاد الأوروبي بأن لتركيا خيارات لأحلاف إقليمية بديلة، وبالتالي فإن الهدف هو الضغط على الاتحاد الأوروبي لتحسين مكانتها في المفاوضات المتعثّرة تجاه ضمّها إلى الاتحاد[٦].

ويضيف آخر أن التحوُّل التركي جنوبًا في اتجاه العرب إنما هو في حقيقته جزء من اتجاه عام في السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية. «يكشف الانفتاح التركي الشامل شرقًا وغربًا، شمالًا وجنوبًا في عهد حزب العدالة والتنمية، أن تركيا دولة لا تحمل أجندات خاصة أو خفية نحو منطقة بعينها اعتمادًا على قوّتها السياسية والعسكرية، بل تعمل وفق مبدأ «كسب الأصدقاء». . . إن توجه تركيا نحو محيطها العربي الإسلامي لم يكن دافعه الأول تحقيق مصالح مباشرة للقضية الفلسطينية، بل كان تحقيق المصالح التركية في المنطقة في المقام الأول»[٧]. وأضاف باحث آخر، «العثمانيون الجدد يهدفون من التحرك جنوبًا والإمساك بعدد من الملفات

(٥) هدى ميتكيس، «هل تتغير خريطة التحالفات الاستراتيجية في المنطقة؟،» الأهرام، ٢٩/١٠/٢٠٠٩.

(٦) أسامة عبد العزيز، «بداية تحالفات إقليمية جديدة،» الأهرام، ٢٩/١٠/٢٠٠٩.

(٧) وفي الرأي ذاته، انظر: محمد سعيد، «العثمانيون الجدد: النيران فوق الأناضول والظلال عند الأزهر،» العربي (القاهرة)، ١٢/٤/٢٠٠٩.

المهمة إلى جذب انتباه شركائهم في الشمال، وتحديدًا في بروكسل، إلى أهمية الدور التركي وإمكانية استفادة الاتحاد الأوروبي من إمكانات أنقرة المتعاظمة لتعزيز دور الاتحاد الأوروبي عالميًا. . . الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هو الثابت الوحيد في سياسة تركيا الخارجية المنوطة بأوغلو (وزير الخارجية التركي) ترجمتها إلى واقع»[٨].

أما التيار الثاني، فإنه يقول إن تركيا تمرّ بتحولات استراتيجية عميقة، أساسها التحوُّل الصعودي الواضح في اقتصادها، والتحول السياسي نحو سيادة القانون والدستور والإقلال من دور العسكريين وتهدئة المشكلة الكردية، كما أنها تتجه نحو الوطن العربي كشريك استراتيجي لا من بوابة الاستثمار فقط، بل أيضًا من بوابة الصراع العربي ـ الإسرائيلي[٩]. ويضيف أنصار هذا التيار: تلك التحولات تتطلّب «رؤية استراتيجية للتعامل مع تركيا باعتبارها واحدًا من أهمّ ثلاثة أعمدة في بنيان الشرق الأوسط (الدولتان الأخريان هما مصر وإيران). . . وفي أي تفكير استراتيجي، فإن التعاون بين الدول الثلاث من شأنه أن يُغيّر من توازنات المنطقة ويُعيد رسم خرائطها ويضيف إلى المعادلات الدولية معادلة جديدة». ويضيف هؤلاء «التوافق العربي ـ التركي يظلّ في حدود الممكن، خصوصًا أن الطريق أمامه ممهَّدة ولا تعترضها العقبات الموضوعة في الطريق إلى طهران»[١٠]. بالنسبة إلى التيار الثالث، فإنه يُسلّم بأن هناك تحرّكًا تركيًا مكثّفًا في العالم العربي، وأن هذا التحرّك هو في اتجاه «امتلاك أوراق إضافية للحركة، لا فقط للتأثير ودعم النفوذ السياسي والاقتصادي، بل لمواجهة تأثير القوى المنافسة ونفوذها، خصوصًا إيران». كما يُسلّم بأن هذا التحرّك التركي «يحظى بدعم أميركي وأوروبي». لكنه ينتهي إلى أن كل الخيارات مفتوحة أمام العرب بالنسبة إلى تركيا بحيث إنه من الممكن الاستفادة من هذا التحرّك إذا تحرّك العرب

---

(٨) عبد الرحمن أبو عوف، «تعاظم الدور التركي وعمق أوغلو الاستراتيجي،» **المصريون** (جريدة إلكترونية)، ١٣/ ٥/ ٢٠٠٩.

(٩) سعيد حارب، «تركيا الجديدة،» **العرب** (الدوحة)، ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٩.

(١٠) فهمي هويدي، «دعوة لتبديد الغيوم في العلاقات العربية التركية،» **الشرق الأوسط**، ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٧.

بدورهم، وبالتالي يدعو إلى «حوار عربي - تركي لتعظيم مجالات التفاهم واستثمار المصالح المشتركة لدعم الاستقرار في المنطقة وحتى لا تكون الحركة التركية في النهاية على حساب المصالح العربية»[١١].

من الواضح أن التيار **الأول** متشكّك في السياسة التركية النشيطة الجديدة في الشرق الأوسط والعالم العربي، ويرى أنها تخدم فقط السياسة الأوروبية لتركيا، بينما يرى أنصار التيار **الثاني** أن التحول التركي حقيقي وبالتالي يخلق فرصًا جديدة للعرب. هذا في الوقت الذي يرى فيه أنصار التيار **الثالث** أن التحرّك التركي مفتوح أمام كل الاحتمالات لكنه أيضًا يوصي بالتواصل معه.

وقد تجدّد الحوار حول الدور التركي بعد اندلاع التحوّلات الثورية في الوطن العربي مع نهاية عام ٢٠١٠. لكن الجدل هذه المرة كان أقلّ صخبًا وحدّة من الجدل الذي دار قبل التحولات الثورية، لأن المثقّفين العرب انشغلوا بهموم إعادة البناء، ما أدى إلى تهميش تركيا في الحوار العربي العامّ، اللهم إلا على مستوى تقييم صلاحية النموذج التركي.

دار الجدل حول قضيتين: **الأولى** هي إلى أي حدّ أثّرت التحوّلات الثورية العربية على الدور التركي في الوطن العربي؟ هل زادت صدقية هذا الدور وفاعليته، أم تضاءلت؟ **والثانية** هي إلى أي حدّ يمكن أن تقوم تركيا بدور في مساعدة الثورات العربية؟ وما هي حدود تلك المساعدة؟

ثالثًا: الجدل العربي حول تركيا كنموذج استراتيجي

بالمثل، دار جدل عربي آخر حول مدى صلاحية نموذج الدولة الذي بناه حزب العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٢ لكي تكون محاكاته أو الاستفادة منه في الدول العربية التي تبني أنظمة سياسية جديدة ممكنة. بل إن الجدل شمل الأقباط المصريين، إذ صرح نجيب ساويرس، رئيس حزب المصريين الأحرار، وهو مسيحي الديانة، الذي أشار أنه سيكون أوّل من يقول «يحيا

---

(١١) محمد مجاهد الزيات، «تحركات تركية جديرة بالاهتمام،» الشروق (القاهرة)، ٨/٥/٢٠٠٩.

الإسلام إذا طبقت جماعة الإخوان في مصر النموذج التركي»[١٢]. وقد شجّعت تركيا بشكل مستتر هذا الجدل، بل شاركت فيه حين دعت وفدًا من شباب ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير في مصر إلى زيارة تركيا للتعرف إلى نموذجها، والتقى الوفد الرئيس التركي عبد الله غول إليهم بالسعي إلى تطوير نماذجهم الخاصة. كما لمّح السفير التركي في مصر إلى أهمية النموذج التركي بشرط أن تختاره مصر بإرادتها[١٣].

بدايةً، يجب أن نشير إلى أن الفكر الاستراتيجي الغربي عمومًا رَفَضَ اعتبار تركيا نموذجًا للدول العربية. فقد رأى موتون أبراموفيتز أن تركيا لم تُكمل نموذجها الديمقراطي. فعندها مشكلات في البناء الديمقراطي وبالذات في معاملة الأكراد على قدم المساواة. ومن ثمّ، فإنها ليست نموذجًا بعد[١٤]. وفي هذا الصدد، برز تيّار يقول إن تلك الدول في حاجة إلى نماذجها المحلية الخالصة، لأنه لا يمكن نقل النماذج؛ فكل نموذج هو وليد بيئته[١٥]. كما ظهر تيار ثانٍ يقول «لا أتصور إمكان تطبيق النموذج التركي في مصر قبل سنوات عدّة»، مستندًا إلى أن الدول العربية ليس فيها قيادات في مستوى أردوغان، لكنه يرى في الوقت ذاته أن هناك ضرورة لدراسة النموذج التركي من حيث احتوائه للتيار الإسلامي في إطار الديمقراطية الغربية التي تستظلّ بمظلة الدولة المدنية الحديثة[١٦]. وبالمثل، رأى سمير العركي أن التجربة العلمانية التركية غير موجودة في البيئة المصرية. فالبيئة الاجتماعية المصرية لم تتقبل العلمانية لصالح القيم الإسلامية، كما أن

---

(١٢) <http://elakhbar.akhbarway.com/news.asp?c=2&id=92462>.

وفي توثيق الانبهار العربي بالنموذج التركي، انظر: معتز الخطيب، «ظاهرة الاعجاب بـ «النموذج التركي» في الخطاب السياسي العربي،» شرق نامه (القاهرة)، العدد ٧ (٢٠١٠) ص ٨١ - ٩٦، <http://www.sharqnameh.net/admin/images/gallery/uploads2/sharqnameh%2072212.pdf>.

(١٣) انظر تصريحات السفير التركي في القاهرة، في: المصري اليوم (القاهرة)، ١٣/ ٤/ ٢٠١١.

(١٤) Morton Abramowitz and Henri Barkey, «Turkey: Democracy, Yes, But no Model,» <http://www.politico.com/news/stories/0211/49837.html>.

(١٥) محمد أمين، «مرة تركي ومرة فرنساوي،» <http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=298101>.

(١٦) مصطفى الفقي: «مصر والنموذج التركي،» المصري اليوم (القاهرة)، ٢٧/ ٤/ ٢٠١١، و«مصر والنموذج الايراني» المصري اليوم، ١٤/ ٤/ ٢٠١١.

المؤسسة العسكرية المصرية تختلف عن مثيلتها التركية التي تحمي العلمانية وهو ما لايحدث في الدول العربية. لكنه أضاف أن «الحركة الإسلامية المصرية تحتاج إلى الخبرة السياسية لمثيلتها التركية. فالممارسة السياسية لحزب العدالة تُعتبر نموذجًا يُحتذى به، خصوصًا في ظلّ الأرض المشتركة مع الحركة في مصر. كما أن حزب العدالة والتنمية استطاع أن يفصل بين الكيانات الدعوية التربوية والحزب السياسي الإسلامي وهو الأمر الذي تحتاج إليه التجربة المصرية»(١٧). بيد أن تيّارًا ثالثًا مثّله الإخوان المسلمون تحمس للنموذج التركي؛ فقد رأى أحمد أبو بركة، عضو الهيئة التأسيسية لحزب الحرية والعدالة الذي أسّسه الإخوان في مصر، «أقرب إلى نموذج حزب العدالة والتنمية»(١٨). أما [ستيفن لارابي]، فإنه يرى أن هناك نموذجًا تركيًا لكنه غير قابل للتطبيق في الوطن العربي لعدة أسباب، أهمّها أن الإسلام التركي أكثر اعتدالًا وتعدّدية منه في أي مكان في الشرق الأوسط، ما مكّن تركيا من تفادي كثير من الانشقاقات التي نجمت عن التحديث في أماكن أخرى. كما أن بروز النموذج التركي ارتبط بظهور طبقة من التجار في الأناضول تميزت بالليبرالية الاقتصادية، لكنها محافظة سياسيًا واجتماعيًا، مثّلت الأساس الاجتماعي لحزب العدالة والتنمية، كما أنه ارتبط بوجود مصطفى كمال الذي امتلك رؤية قومية تركية. أضف إلى ذلك أن تركيا بدأت التحديث منذ القرن التاسع عشر، كما مثّلت تحولات أتاتورك استمرارًا للماضي؛ وكل ذلك لا يتوفر في الدول العربية(١٩).

رابعًا: مدى توافر شروط البديل الاستراتيجي للعرب في تركيا

إلى أي حدّ تُعد تركيا بديلًا استراتيجيًا للعرب؟ سنُجيب عن هذا السؤال من خلال الشروط الأربعة الواجب توافرها في البديل الاستراتيجي، والمهمات التي يطلبها العرب من هذا البديل:

---

(١٧) سمير العركي، «مصر واستلهام النموذج التركي،» **المصريون** (جريدة إلكترونية)، ٢٣/ ٥/ ٢٠١١.

(١٨) أحمد أبو بركة، **المصريون**، في ٢٤/ ٥/ ٢٠١١.

(١٩) ستيفن لارابي، «النموذج التركي مثال للعرب لكنه صعب التطبيق عندهم،» **القبس** (الكويت)، ٨/ ٥/ ٢٠١١.

من المؤكّد أن تركيا دولة مهمّة في الشرق الأوسط، ويتّضح ذلك من تحليلات الدارسين والسياسيين الغربيين. فقد سبق أن نشر بول كيندي وتشايس وهيل في دراسة لهم صدرت سنة ١٩٩٦ بعنوان «الدول المحورية واستراتيجية الولايات المتحدة» أشاروا فيها إلى أن تركيا تُعَدُّ من «الدول المحورية» بالنسبة إلى الولايات المتحدة. قالوا إن موقع تركيا كحلقة اتصال بن الغرب والشرق والشمال والجنوب والمسيحية والإسلام يجعلها قادرة على «التأثير في بلدان تبعد آلاف الأميال عن البوسفور. وتتمتع تركيا، حجر الزاوية الجنوبي الشرقي في حلف شمال الأطلسي، بنموّ اقتصادي ثابت وازدهار في صفوف الطبقة الوسطى». ولكنهم أضافوا أن تركيا تعاني من الكثير من الصعوبات مثل «ضغوط سكانية وبيئية وتحديات إثنية أقلوية شديدة ونهوض حركة إسلامية أصولية، وهي جميعًا تلقي بثقلها على المؤسسات الديمقراطية الناشئة حديثًا. وهناك أيضًا عدد من المشاكل الخارجية التي تُراوح بين التنافس المرير مع اليونان على قبرص وحدود عدد من الجزر القريبة ومقدونيا، والخلاف القائم مع سورية والعراق حول التحكم بموارد الفرات المائية والعلاقات الدقيقة مع بلدان آسيا الوسطى ذات الأغلبية الإسلامية». وختامًا بالإشارة إلى أهمية تركيا للولايات المتحدة كدولة محورية في الشرق الأوسط[٢٠]. كذلك، فإنه عندما زار الرئيس الأميركي أوباما تركيا في نيسان/أبريل سنة ٢٠٠٩ أبدى اهتمامه ببناء مشاركة استراتيجية مع تركيا وأيّد الدور التركي في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وفي العالم الإسلامي.

فإذا كانت تركيا دولة محورية للولايات المتحدة، فإلى أي حد تعتبر كذلك بالنسبة إلى العرب؟ سبق أن حدّدنا شروطًا أربعة للبديل الاستراتيجي وهي توافر القدرات الاقتصادية والعسكرية والنفوذ السياسي، ورغبة البديل في القيام بهذا الدور، والتوافق الداخلي في البديل حول المشاركة، وأخيرًا التوافق بين البديل والدول الساعية إلى المشاركة حول بنائها. وسنطبق تلك المعايير على الحالة التركية.

---

(٢٠) بول كيندي، روبرت تشايس، واميلي هيل، «الدول المحورية واستراتيجية الولايات المتحدة،» شؤون الأوسط، العدد ٥١ (نيسان/أبريل ـ أيار/مايو ١٩٩٦)، ص ٨٩ ـ ١٠٥.

١ ـ المقدرات التركية

هل تتوافر لتركيا المقدّرات الاقتصادية والعسكرية، التي تجعلها قوة إقليمية شريكة للعرب في تحقيق الأهداف المشتركة؟ أجاب هاينز كرامر عن هذا السؤال في دراسة مهمّة له حدد فيها ثلاثة عناصر للقوة التركية؛ هي الاستقرار السياسي، والقدرات الاقتصادية، والقدرات العسكرية.

في ما يتعلق بالاستقرار السياسي، فهو مهمّ لتمكين الدولة من فرض تصوّراتها الإقليمية في مواجهة الدول المنافسة. وتُعَدُّ تركيا، كما قال كرامر، «بلدًا يملك نظامًا سياسيًا مستقرًا برلمانيًا الأسس يتفوّق على أنظمة دول المنطقة الأخرى. . كما بقي دور مؤسسات الدولة ووزنها من دون تعديل جدّي»[٢١]. ومنذ أن نشر كرامر هذه الدراسة سنة ١٩٩٦، شهدت تركيا تطوّرات دعمت النتيجة التي توصّل إليها، حيث شهدت تركيا مزيدًا من تعميق الديمقراطية والاستقرار مع الحدّ من تدخُّل العسكر في السياسة. فقد وظّفت تركيا مسعاها نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق إصلاحات ديمقراطية في الداخل، وتقليص نفوذ المؤسسة العسكرية التي سبق أن أطاحت حكومات منتخبة ثلاث مرات. فكان مجلس الأمن القومي يسيطر عليه العسكريون، ويمارس صلاحيات ملزمة بالنسبة إلى الحكومة حتى أدخل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، زعيم حزب العدالة والتنمية، مجموعة إصلاحات سياسية في ٦ آب/ أغسطس سنة ٢٠٠٣، غُيِّرَ بموجبها تكوين المجلس، بحيث أصبح أمينه العام معينًا من رئيس الوزراء بعد موافقة رئيس الجمهورية، وأصبحت اجتماعاته مرّة كل شهرين بدلًا من الاجتماع كلَّ شهر، والأهم من ذلك تحول دوره ليصبح استشاريًا لا تنفيذيًا ملزمًا. كما أجرى استفتاء شعبيًا في تشرين الأول/ أكتوبر سنة ٢٠٠٧ أسفر عن تعديل طريقة انتخاب رئيس الجمهورية بحيث بات يُنتخب من الشعب مباشرة، وخفض مدة الرئيس إلى خمس سنوات قابلة للتجديد مرّة واحدة، وزيادة دور المجتمع المدني في صنع السياسات العامة. وبالتالي قدّمت تركيا نموذجًا ديمقراطيًا حقّق لها الاستقرار والنفوذ السياسي الإقليمي.

---

(٢١) هاينز كرامر، «تركيا كقوة إقليمية جديدة: دراسة للمفهوم السياسي الاستراتيجي،» شؤون الأوسط، العدد ٥٥ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٢٤.

أما من ناحية القدرات الاقتصادية، فيقول كرامر إن تركيا تتفوّق على جميع جيرانها في الإنجاز الاقتصادي، حيث تمتلك قاعدة صناعية واسعة ترتكز على أرضية من الموادّ الأولية باستثناء الطاقة، كما أنها مكتفية زراعيًا، وتتمتّع بقاعدة متطورة من الموارد البشرية. لكنّه يضيف أن تركيا لا تستطيع أن تُقدّم المعونات الاقتصادية، كما لا يمكنها «أن تطور نفسها في المدى المنظور إلى قطب اقتصادي ومالي تتمحور حوله الدول المجاورة»[٢٢]. ويمكن القول إن تركيا تُمثّل أحد أقوى الاقتصادات الصاعدة. فإذا قارنّا وضع تركيا في تقريرَي التنمية البشرية لعامي ٢٠٠٣ و٢٠١٠، نجد أن ترتيب تركيا سنة ٢٠٠٣ كان الرقم ٩٦ من ١٧٥ دولة، أي الترتيب رقم ٥٥ إذا كان عدد الدول ١٠٠، بينما أصبح ترتيبها سنة ٢٠١٠ رقم ٨٣ من ١٦٩ دولة أي الترتيب رقم ٤٩ إذا كان عدد الدول ١٠٠. كما زاد الناتج المحلي ومتوسط الدخل الفردي بالقوة الشرائية المتساوية من ٣٩٠,٣ مليار دولار، و٥٨٩٠ دولار على التوالي سنة ٢٠٠١، إلى ٩٩١,٧ مليار دولار، و١٣٤١٦ دولار سنويًا سنة ٢٠٠٨. كما حقّق الاقتصاد التركي معدّل نمو سنوي مقداره ٧,٣ في المئة في المتوسط، كما أوقفت موجة التضخم وتدهور الليرة التركية.

على المستوى العسكري، فإن تركيا، في تقدير كرامر، هي أقوى جيرانها عسكريًا، فميزان القوى الإقليمي في صالحها. إذ إنها تُصنّع جزءًا كبيرًا من سلاحها وبالذات الطائرات الحربية المقاتلة والسفن الحربية. لكن معظم الإنتاج الحربي التركي هو بترخيص أميركي، كما أن تركيا ليست لديها قاعدة اقتصادية للاستمرار في التسلّح المستقلّ. أضف إلى ذلك «نقص قدرة القوات المسلحة على ممارسة القوة، فالجيش التركي لا يملك وسائل النقل الضرورية أو الإمداد اللازم أو نظام اتصالات ورقابة قادر على تغطية مساحات كبيرة... وتوفير ذلك يُمثّل عبئًا لا قدرة للصناعة العسكرية التركية على مواجهته». ومن ذلك، خلص إلى أن تركيا «ليست قادرة على التحول إلى قوة إقليمية إلا بحدود ضيقة جدًا، لأنه توجد ثغرات في قدراتها الدفاعية»[٢٣]، وإلى أنه «تكفي قدرات تركيا العسكرية للدفاع عن

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٥ و٧٤.

تكامل البلاد القومي، لكنها ليست كافية بأي حال من أجل تقديم دعم عسكري لدور قوّة إقليمية طويل الأجل». ولا يُقدّم تحليل القاعدة الوطنية للسلطة التركية إلا القليل من المبرّرات التي تدعم المفهوم السياسي الاستراتيجي حول تركيا كقوة إقليمية منشئة للنظم[٢٤].

٢ ـ الرغبة التركية في مشاركة العرب

أدى انهيار الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو ثمّ تفكّك يوغسلافيا، إلى تغير جوهري في البيئة الخارجية لتركيا. فقد انتهى العدو الرئيس لتركيا، واختفى التهديد الشيوعي من الشمال، كما استقلّت دول جديدة عن الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا، وبعض هذه الدول تعيش فيها شعوب ذات أصول تركية. ففي آسيا الوسطى شعوب ذات أصول تركية (تطلق تركيا على المنطقة اسم تركستان، أي أنها أرض الأتراك)، ويتحدّث معظم سكانها لغات متفرعة من اللغة التركية، وفي البلقان ظهرت الشعوب ذات الصلات التركية (البوسنيون في البوسنة والهرسك، والألبانيون في كوسوفو). يعني ذلك ظهور «فضاء تركي» واسع يحيط بتركيا ويوفّر لها فرصًا جديدة لكي تصبح قوة إقليمية. ومن ثمّ ظهر مفهوم «العثمانية الجديدة» الذي صاغه الرئيس التركي أوزال، والذي يعني أن هناك فضاء استراتيجيًا جديدًا يمتدّ من تركستان إلى البلقان، وأن تركيا تقع في منتصف هذا الفضاء وفي قلبه، وأنها تقود «هذا العالم التركي». وما شجع تركيا على السعي إلى القيام بالدور الإقليمي الجديد، هو أن حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، أضعفت من دور القوى العربية المنافسة، كما أنها وثّقت من التقارب الأميركي ـ التركي لأن تركيا دعمت الولايات المتحدة في تلك الحرب.

هكذا بدأت تركيا تتّبع سياسة خارجية نشيطة اتّسمت بطابع قومي تركي يُركّز على القومية التركية، وعلى البعد الأمني في السياسة الخارجية. ومن ثمّ سعت إلى «قيادة» دول «العالم التركي» وقدّمت دورًا نشطًا فيها لدفعها نحو تبني النموذج التركي في التنمية. كذلك سعت إلى القضاء على التمرد

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٨.

الكردي في جنوب شرقي الأناضول، واستفادت من ضعف قبضة العراق المحاصَر في شمالي العراق لضرب عناصر حزب العمال الكردستاني التي تهرب إلى شمالي العراق. وفي الوقت ذاته اتّبعت سياسة ذات طابع قومي أمني أساسه تأكيد الدور التركي القوي، وعدم التفريط في الحقوق التركية. وفي هذا الإطار نفهم توتر العلاقات مع اليونان، حول حدود البحر الإقليمي للدولتين، ومع سورية حول دعمها لحزب العمال الكردستاني، بل مع إيطاليا حول استضافتها أوجلان، زعيم الحزب.

هكذا ساد ما يُسمّيه بعض الدارسين النهج الأمني في السياسة الخارجية طوال حقبة التسعينيات، ومما ساعد على ذلك تدهور الأداء الاقتصادي في تركيا، وعدم الاستقرار السياسي الحزبي، وتخوُّف المؤسسة العسكرية من صعود الإسلام السياسي في البلاد. وفي هذا النهج، لم تعطِ تركيا العالم العربي أولوية في سياستها الخارجية، بل اتسمت تلك العلاقات بالتوتر بسبب اتفاق التعاون العسكرى التركي ـ الإسرائيلي عام ١٩٩٦، ومشكلة حزب العمال الكردستاني في سورية، ومشكلة مطالبة أوزال بإعادة الموصل إلى تركيا[٢٥].

يمكن القول إن النهج الأمني التركي في السياسة الخارجية التركية بدأ يتوارى مع حلول عام ١٩٩٩، إذ بدأت تركيا تتخلى عن هذا النهج نحو منهج توافقي. وقد كان القبض على عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال

(٢٥) جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٢٩٥ ـ ٣٠٧؛ سمير صالحة، «سياسة تركيا الشرق أوسطية: مؤشرات التحول ومتطلباته،» **شؤون الأوسط**، العدد ٣٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)، ص ٣١ ـ ٤٣؛ إرسين كالايسي أوغلو، «السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط: العلاقات العربية ـ التركية... إلى أين؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٤٢ (نيسان/أبريل ١٩٩٩)، ص ٣٧ ـ ٤٨؛ Dan Tschirgi, «Turkey and the Arab World in the New Millennium,» in: Tareq Y. Ismael and Mustafa Aydin, eds., *Turkey's Foreign Policy in the 21st Century: A Changing Role in World Politics* (Aldershot, Hants, England; Burlington, VT: Ashgate, 2003), pp. 103-117; Graham Fuller, «Turkey's New Eastern Orientalism,» in: Graham E. Fuller and Ian O. Lesser, eds., *Turkey's New Geopolitics: From the Balkan's to Western China* (Boulder, CO: Westview Press, 1993), pp. 37-98; Yasemin Çelik, «Turkish Foreign Policy after the Cold War,» (Thesis submitted to the Graduate Faculty in Political Science, the City University of New York, 1998), and Betul Dicle, «Factors Driving Turkish Foreign Policy,» (Thesis submitted to the Graduate Faculty of Louisiana State University, 2008).

الكردستاني، هو نقطة التحول في السياسة الخارجية التركية،وقد قُبض عليه بمساعدة يونانية. كما أدى القبض عليه إلى تراجع في التمرُّد العسكري الكردي في البلاد، وإلى شعور تركيا بتراجع التهديد لأمنها القومي، خصوصًا بعد تعاون سورية معها في الملفّ الكردي، إضافةً إلى أنه في سنة ١٩٩٩، قرّرت قمة المجلس الأوروبي المنعقدة في هلسنكي قبول تركيا مرشحًا لعضوية الاتحاد الأوروبي.

ثمّ بدأت تركيا تتّبع سياسة «توافقية» تمثّلت في تغيير موقفها من القضية القبرصية، نحو قبول خطة كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، لإعادة توحيد قبرص، بعد أن كانت تركيا ترفض أي حديث عن هذا التوحيد وتتمسّك باستقلال «جمهورية قبرص التركية الشمالية»، كما تحسّنت العلاقات مع اليونان عام ٢٠٠٠، ووُقِّعت اتفاقات للتعاون بين الدولتين، وتحسّنت علاقة العراق مع سورية. وممّا دعم من هذا التوجه، وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٢، وقد بدأ الحزب إصلاحات اقتصادية وسياسية جذرية أدت إلى انعاش الاقتصاد التركي، كما أدخلت الحكومة الجديدة سلسلة إصلاحات جعلت الاتحاد الأوروبي يُعلن عام ٢٠٠٤ أن تركيا قد حققت إصلاحات كافية في تنسيق مع معايير كوبنهاغن.

ويقوم النهج التوافقي التركي الجديد على تعديل أجندة السياسة الخارجية، بما يأخذ في الحسبان التهديدات الأمنية الجديدة (كالجريمة المنظمة، والمخدرات، والبيئة، والإرهاب، والإيدز وغيرها)، وتعظيم دور المجتمع المدني في السياسة الخارجية، وفتح تلك السياسة للنقاش العام، إضافةً إلى السعي نحو التوافق مع القوى العالمية والإقليمية. وتمثّل ذلك في مشروع «ممرّ الجنوب» لنقل النفط والغاز الطبيعي من آسيا الوسطى والقوقاز إلى أوروبا عبر تركيا، وتخفيف حدّة لهجة المواجهة في السياسة الخارجية، مع اتباع منهج أكثر ميلًا إلى المبادرة منه إلى ردّ الفعل في السياسة الدولية. وقد أشار إلى ذلك أحمد داود أوغلو، وزير الخارجية التركي، في دراسة نشرها عام ٢٠٠٨، قال فيها إن مبادئ السياسة الخارجية التركية يجب أن تكون على النحو التالي: الموازنة بين الأمن والديمقراطية

طريقًا لإنشاء منطقة نفوذ في الجوار، «صفر» من المشكلات مع جيران تركيا، تطوير علاقات مع الأقاليم المجاورة وما وراءها في البلقان، والشرق الأوسط، وآسيا الوسطى والقوقاز، تبني سياسة خارجية متعددة الأبعاد بحيث تكون علاقة تركيا بالقوى العالمية متكاملة، الدبلوماسية المؤسسية، أي المشاركة في المؤسسات الدولية المختلفة[٢٦]. كما قال أحمد داود أوغلو، وزير الخارجية التركي، في ٢ أيار/ مايو عام ٢٠٠٩، أي بعد تعيينه رئيسًا للوزراء، إنه يريد أن تقوم بلاده بدور أكبر في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، لكنّه أضاف أن علاقات تركيا مع الغرب ستظلّ المحور الرئيس لسياستها الخارجية، «فالاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي هما أهمّ أعمدة سياسة وضع توازن بين الأمن والحرية»[٢٧].

وفي هذا السياق بدأت تركيا تتحرك في اتجاه الجنوب، أي نحو العالم العربي وإيران. والحقّ أن توجُّه تركيا نحو العالم العربي كان سابقًا لهذا التحوُّل في السياسة الخارجية التركية، إذ إنه بدأ منذ منتصف السبعينيات نتيجة لعدة عوامل منها الثورة النفطية ورغبة تركيا في تطوير علاقاتها مع الدول المصدّرة للنفط، ما أدى إلى حصول تركيا على عقود للبناء وقدوم العمالة التركية إلى دول الخليج العربية. إضافة إلى أن تركيا رأت في توثيق علاقاتها مع العرب، محاولة لتخفيف انحيازهم إلى اليونان في القضية القبرصية التي تفجرت عام ١٩٧٤، وانحازت فيها الولايات المتحدة إلى جانب اليونان.

لكن تلك العلاقات تدهورت في التسعينيات ثم عادت إلى التحسن مع نهاية العقد في إطار السياسة التركية الجديدة، وقد تمثّل ذلك في تحسُّن علاقات تركيا مع سورية (فتح الحدود وإجراء مناورات عسكرية مشتركة محدودة)، مقابل تدهور علاقاتها مع إسرائيل في شكل استقبال ممثلي

---

(٢٦) Ahmet Davutoglu, «Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007,» (Insight Turkey, 2008), <http://www.insightturkey.com/Insight_Turkey_10_1_A_Davutoglu.pdf>.

(٢٧) انظر: أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمه محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل؛ مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٠).

حركة حماس المنتخبة ديمقراطيًا في فلسطين، وإدانة تركية قوية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وإلغاء المناورات العسكرية مع إسرائيل. إضافة إلى التقارب التركي مع أكراد العراق، ومع إيران، والسعي إلى الوساطة بين إيران وباكستان على خلفية التفجيرات التي حدثت في إقليم سيستان. وقد عبّر أردوغان، رئيس وزراء تركيا، عن ذلك بقوله «إن تركيا جزء من الشرق الأوسط الكبير وعليها مسؤوليات ويجب أن تأخذ مكانها فيه»[٢٨]. كذلك عبّرت تركيا عن رغبتها في إقامة علاقات استراتيجية مع العرب حين قررت إطلاق قناه فضائية ناطقة باللغة التركية. وقال سفر نوران، المنسّق العام للقناة، إن «الهدف هو أن تكون منتدى للحوار بين المثقفين العرب والأتراك»[٢٩].

كما تؤكّد كل المؤشرات أن تركيا، بقيادة حزب العدالة والتنمية، راغبة بالفعل في بناء علاقات استراتيجية مع العرب. لكنّ هذه الرغبة ليست مقصورة على العرب، ولا هي موجهة إليهم بالتحديد، بل هي موجهة إلى كل الأقاليم التي تتعامل معها تركيا.

٣ ـ التوافق التركي الداخلي حول المشاركة مع العرب

لاحظ الباحث التركي كمال كيريشي أن دور المجتمع المدني في السياسة الخارجية التركية قد ازداد خلال العقد الأخير. فالحكومة التركية تأخذ في اعتبارها توجهات الرأي العام وجماعات المجتمع المدني ورجال الأعمال. ويضرب أمثلة لذلك منها الدور الذي أدّاه رجال الأعمال الأتراك لإنشاء مشروع المنطقة الصناعية عند معبر إيريز في قطاع غزة[٣٠]. وفي هذا الإطار، يمكن أن نفهم إلى أي حد تُعَدُّ سياسة حزب العدالة والتنمية إزاء الوطن العربي محلّ قبول عامّ لدى القوى السياسية والرأي العام التركي.

---

(٢٨) محمد نور الدين، «تركيا والعدوان الإسرائيلي على لبنان: أدوار وتوازنات،» **شؤون الأوسط**، السنة ١٦، العدد ١٢٣ (صيف ٢٠٠٦)، ص ٧٠.

(٢٩) «تركيا تخاطب العرب من خلال قناة فضائية ناطقة باللغة العربية،» **المصريون**، ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٩.

(٣٠) Kemal Kirisci, *Turkey's Foreign Policy in Turbulent Times*, Chaillot Papers; no. 92 (Paris: Institute of Security Studies, 2006), pp. 38-48.

ويلاحظ أن تلك السياسات تحظى بقبول شعبي عام. فقد حصل الحزب في انتخابات عام ٢٠٠٣ على ٣٤ في المئة من الأصوات، وصلت في انتخابات عام ٢٠٠٧ إلى ٤٦,٧ في المئة من الأصوات بزيادة قدرها ١٢,٣ في المئة. هذا في الوقت الذي تُقدَّر فيه الكتلة التقليدية للإسلاميين في تركيا بنحو ١٢ إلى ١٣ في المئة من الأصوات، ما يعني أن القاعدة الانتخابية للحزب هي خارج الكتلة الإسلامية التقليدية، وهو ما يُشير إلى توافق شعبي تركي حول سياسات الحزب، أشار إليه محمد نور الدين بقوله «للقضية الفلسطينية موقف خاص في قلوب الأتراك يتساوى هنا العلمانيون والإسلاميون... الشعب التركي وقف يوميًا في تظاهراته واعتصاماته وهتافاته منددًا بالعدوان وداعمًا لصمود غزه»[٣١]. ويُعَدُّ الاستقبال الجماهيري الذي استُقبل به أردوغان لدى عودته من منتدى دافوس بعد انسحابه احتجاجًا على عدم إعطائه الفرصة للردّ على بيريز، استفتاء شعبيًا على سياسة أردوغان العربية،ويشير إلى التوافق الشعبي على تلك السياسات، وهو ما استثمره أردوغان فيما بعد لتعميق توجُّهه الجنوبي[٣٢].

وفي دراسة مسحية لآراء النخب التركية حول التوجه الرسمي نحو العرب قام بها محمد سعيد ونشرت في جريدة **العربي** المصرية، أشار إلى أن النخبة التركية تُزكّي توجُّه أردوغان استنادًا إلى العلاقات التاريخية مع العرب من ناحية، وعمق المشاعر الدينية من ناحية أخرى[٣٣]. وقد سبق أن رأينا أن التحوُّل التركي نحو العرب سابق لحزب العدالة والتنمية،إذ بدأ في سياق التحوُّل العام في السياسة التركية منذ عام ١٩٩٩. ومن ثمّ يُمكن أن نَخلص إلى وجود توافق حقيقي في تركيا بين الحكومة والجماهير ومختلف الأحزاب السياسية على قضية المشاركة الاستراتيجية مع العرب، وإن كان ثمّة اختلاف بين تلك القوى حول المدى الذي يمكن الذهاب إليه فيها.

---

(٣١) محمد نور الدين، «العدوان على غزة: تساؤلات وإجابات،» **شؤون الأوسط** (٢٠٠٩)، ص ٥٨.

(٣٢) محمد نور الدين، «تركيا، الإسلاميون في السلطة،» **شؤون الأوسط**، العدد ١٠٩ (شتاء ٢٠٠٣)، ص ١٩٧ و٢٠١.

(٣٣) محمد سعيد، «العثمانيون الجدد: النيران فوق الأناضول والظلال عند الأزهر،» **العربي** (القاهرة)، ١٢/٤/٢٠٠٩.

٤ ـ التوافق العربي ـ التركي في التوجهات الثقافية والسياسية

قلنا إن الشرط الرابع لوجود البديل الاستراتيجي هو أن يكون ثمّة توافق بين الطرفين في التوجُّهات الثقافية والسياسية. وقد عاش معظم العرب في ظلّ الحكم العثماني نحو أربعة قرون منذ ١٥١٦ وحتى عام ١٩١٨. وقد أدى ذلك إلى علاقات اجتماعية وثيقة بين العرب والأتراك خصوصًا مع الميراث الديني المشترك بينهم الذي يقوم على الإسلام السني، وأن الدولة العثمانية كانت تحمل لواء الخلافة الإسلامية، ما جعل العرب لا يجدون غضاضة في قبول الحكم العثماني. بيد أن الأتراك لم يمتزجوا بالعرب، وحاولوا في المراحل الأخيرة لحكمهم للعرب في النصف الثاني للقرن التاسع عشر تتريكهم، وهي السياسة التي زادت حدّتُها مع وصول الاتحاد والترقي إلى الحكم عام ١٩٠٨، وتحوُّل الحكم العثماني الإسلامي إلى حكم قومي تركي خالص، ما سهَّل مهمَّة بريطانيا في حَثّ القوميين العرب والشريف حسين على الثورة ضد العثمانيين في الحرب العالمية الأولى، وخلق فجوة بين العرب والأتراك. وقد ضاعف من تلك الفجوة في المراحل التالية أن مصادر التهديد للعرب والأتراك كانت مختلفة؛ ففي ما يتعلق بالغرب مثلًا، بينما لم يُهدِّد الغربُ تركيا منذ عام ١٩٢٣، ظلّ العرب تحت التهديد والاحتلال الغربيين منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وبينما كانت روسيا ثمّ الاتحاد السوفياتي هما مصدر التهديد للدولة العثمانية وتركيا، فإنهما لم يُهدِّدا العرب، بل تحالف بعض العرب مع الاتحاد السوفياتي، في الوقت الذي تحالفت فيه تركيا مع الغرب. وفي الوقت الذي مثّل فيه إنشاء إسرائيل تهديدًا للعرب، على المستوى السياسي، وتفصيل ذلك أن الثورة العربية على الدولة العثمانية أدّت إلى شرخ عميق في العلاقات بين العرب والأتراك، مكّن أتاتورك من قطع علاقات بلاده بالعالم العربي والاتجاه نحو أوروبا. كما عارضت تركيا المشروعات العربية لإعادة إحياء الخلافة الإسلامية التي ألغتها عام ١٩٢٤. وبعد الحرب العالمية الثانية، اتجهت تركيا نحو الاندماج في نظام الأحلاف الغربية ضدّ الاتحاد السوفياتي، واعترفت بإسرائيل عام ١٩٥٠، ودخلت حلف الأطلسي عام ١٩٥٢. هذا في الوقت الذي رأى فيه العرب أن إنشاء إسرائيل بمنزلة «النكبة العربية»، وسادت لديهم فكرة مقاومة نظام الأحلاف الغربية.

أدّى ذلك كلّه إلى فتور العلاقات العربية ـ التركية. ومع أن تركيا بعد هزيمة حزب الشعب الجمهوري عام ١٩٥٠، بدأت في إحداث توازن في سياستها الخارجية نحو العالمين العربي والإسلامي. إلا أن التوجُّه العام لسياستها الخارجية ظلّ في اتجاه دعم «المشروع الشرق أوسطي» في مواجهة المشروع العربي. ولذلك دخلت حلف بغداد عام ١٩٥٥، وأصبحت مقرًا له منذ عام ١٩٥٨ وحتى إلغائه عام ١٩٧٩. وضاعف من المسافة الثقافية والسياسية بين الطرفين نزاع الحدود بين تركيا وسورية، وتعاطُف العرب مع اليونانيين في القضية القبرصية.

وفي حقبة ما بعد الحرب الباردة، قلّت المسافة بين التوجهات السياسية العربية التركية نتيجة اختفاء الاتحاد السوفياتي المصدر الأساسي لتهديد الأمن التركي. وبالتالي اتجه مزيد من العرب نحو التوافق مع الولايات المتحدة، فلم يَعُد العرب والأتراك في معسكرين متعارضين، بل أصبح هناك قبول مشترَك لفكرة العلاقات الاستراتيجية للطرفين مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

كذلك دخلت جوانب أخرى الميراث الثقافي والسياسي العربي ـ التركي المشترك في حقبة ما بعد الحرب الباردة أدّت إلى التقريب بين العرب والأتراك ثقافيًا، وإن استمرت الفجوة السياسية حتى نهاية العقد، كما سبق أن أشرنا. ونقصد بذلك ظهور مفهومي صراع الحضارات ونهاية التاريخ، وقد عارض العرب والأتراك الفكرتين وعَدُّوهما إعلانًا لحروب ثقافية على المسلمين. والكتابات العربية والتركية في هذا الموضوع زاخرة بأوجه التشابه الثقافي والحضاري في رؤية هاتين القضيتين، بل إن وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو له كتابات رصينة في هذا الصدد تتلاقى مع أفكار المثقفين العرب[٣٤].

ترافقت مع هذه التطورات مشكلةُ الثقافة الاستراتيجية التركية التي تتحصّل في ميل النخب التركية إلى تبني منهج حذر من الانخراط في قضايا

---

(٣٤) انظر: إبراهيم البيومي غانم، «وزير الخارجية التركي الجديد ونظرية التحول الحضاري،» الأهرام، ١٣/٥/٢٠٠٩.

الشرق الأوسط. المقصود بالثقافة الاستراتيجية أسلوب تفكير النُخب السياسية وتعاملها مع قضايا الأمن القومي. فإذا كان مفهوم الثقافة السياسية يشير إلى ثقافة الجماهير والنُخب، فإن مفهوم الثقافة الاستراتيجية يشير إلى رؤى النُخب السياسية وحدها لقضايا الأمن وحدها. وقد أشارت مليحة ألتون إيشيك إلى أن الثقافة الاستراتيجية التركية تتألف من أربعة عناصر هي: إرساء الوضع الراهن، والواقعية السياسية، وعدم الانخراط في المشكلات الشرق أوسطية، والحذر من دور القوى الخارجية في تفتيت الدولة التركية. فالثقافة الأمنية التركية ترى في الشرق الأوسط منطقة صراعات يجب عدم الانخراط فيها، وأنه إذا تمّ هذا الانخراط فإنه يجب أن يكون للضرورة بسبب نشوء تهديدات لتركيا ذاتها[٣٥].

وبينما تميل الجماهير والنُخب العربية إلى المشاركة مع تركيا، فإن الجماهير التركية مستعدة لتلك المشاركة، بينما النُخب التركية، وبالذات النخب العلمانية الأتاتوركية، أقل ميلًا إلى قبول تلك المشاركة.

لكي نحدد مدى التوافق السياسي العربي ـ التركي، قمنا بحساب معاملات توافق التصويت التركي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الرقم ٦٢ (٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨) مع تصويت اثنتي عشرة دولة عربية هي الجزائر، ومصر، والعراق، وقطر، وليبيا، المغرب، والسعودية، وسورية، والسودان، والإمارات، واليمن، والكويت. وقد قمنا بحساب معاملات التوافق بين تركيا وكل دولة عربية على حدة، على جميع القضايا التي صُوِّتَ عليها، ثمّ معاملات التوافق بين تركيا وكل الدول العربية بالنسبة إلى كل قضية على حدة. وقد اتضح أن المعدل العام للتوافق بين تركيا والدول العربية بالنسبة إلى كل القضايا وصل إلى ٧٢,١٤ في المئة، وهو معدل متواضع بالنسبة إلى حدّ ٨٠ في المئة الذي حدّده دارِسو السلوك التصويتي الدولي للقول إن هناك توافقًا في التصويت بين الدول. يتضح كذلك أن معدلات التوافق بين تركيا وكل دولة عربية متماثلة تقريبًا، إذ تتراوح بين ٦٩ في المئة (سورية)، و٧٤ في المئة (العراق والمغرب)، وهي أيضًا معدّلات متواضعة،

---

(٣٥) Meliha Alutnisik, «Turkey's Security Culture and Policy Trends towards Iraq,» *Perceptions* (Ankara), vol. 12, no. 1 (Spring 2007), pp. 70-71.

ما يُشير أيضًا إلى التوافق بين الدول العربية حول التصويت يفوق توافقها مع تركيا. أما بالنسبة إلى القضايا الدولية، فقد قمنا بتجميع مشروعات القرارات التي صُوِّتَ عليها في ١٥ مجموعة. وقد تبيّن أن هناك توافقًا عربيًا ـ تركيًّا كاملًا حول قضية حظر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، والقضية الفلسطينية، وقضية احترام الأديان. كذلك هناك توافق عربي ـ تركي شبه كامل (٩٦ في المئة) حول قضايا الحصار على كوبا، والديمقراطية ونزاهة الانتخابات، وتوافق عربي تركي مرتفع حول قضايا ضبط التسلح (٩٣ في المئة)، والأمن الدولي (٨٩ في المئة)، واحتلال أرمينيا لناجورنو قرباخ (٨٨٥)، بينما كان التوافق العربي ـ التركي محدودًا في قضايا حقوق الإنسان (٥٥ في المئة)، والقضايا النووية (٥٠ في المئة). أما التوافق العربي ـ التركي حول قضايا المحيطات وقانون البحار، وحقوق الإنسان في دول معينة (إيران، وبيلاروس) والتنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، فقد كان محدودًا بمعدلات ٣١ في المئة، و٢٧ في المئة، و٢٥ في المئة على التوالي. وبالنسبة إلى قضية إلغاء عقوبة الإعدام، كان التوافق العربي ـ التركي شبه غائب (١٧ في المئة)، إذ إن تركيا أيّدت إلغاء تلك العقوبة بينما عارض ذلك معظم الدول العربية.

والخلاصة أن تحليل الشروط الواجب توافرها في البديل الاستراتيجي يُشير إلى أن تركيا هي بديل استراتيجي مهم نظرًا إلى ما تمتلكه من قدرات ورغبة في المشاركة الاستراتيجية مع العرب، ولما تتّسم به من توافق داخلي، وتوافق ثقافي على مستوى الثقافة السياسية مع العرب، ولكنّه توافق محدود على مستوى الثقافة الاستراتيجية.

خامسًا: العوامل الدافعة والمعطلة لتركيا كبديل استراتيجي عربي

لا يعني توافر شروط البديل الاستراتيجي مع تركيا، وإن كان محدودًا، لا يعني أن الطريق إلى المشاركة الاستراتيجية بين الطرفين مفتوح بلا عوائق. فالحقّ أنه يُمكن رصد عدد من العوامل التي تدفع العرب والأتراك في طريق المشاركة، وعدد آخر من العوامل التي تعمل في الاتجاه العكسي. ويتطلب الأمر رصد المجموعتين من العوامل حتى يُمكن تبيُّن الصورة الكلية لعلاقة البديل الاستراتيجي مع تركيا.

١ ـ العوامل الدافعة

أ ـ محدودية البدائل الاستراتيجية العربية الأخرى

لعل ما يُعظّم من أهمية تركيا كبديل استراتيجي، هو أن البدائل الأخرى للعرب تبدو محدودة. بالنسبة إلى الولايات المتحدة، تتمثّل المعضلة العربية في أن تلك الدولة هي الدولة الوحيدة القادرة على الضغط على إسرائيل للتوصل إلى تسوية سلمية، بحكم أنها القوة العظمى العالمية الوحيدة، على الأقل في الوقت الراهن، وبحكم علاقاتها التحالفية الوثيقة مع إسرائيل، لكنّها ليست راغبة في القيام بهذا الدور، إلا بالشروط الإسرائيلية. وبالتالي فالولايات المتحدة ليست وسيطًا نزيهًا في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وليست بديلًا استراتيجيًا للعرب في ما يتعلق بحلّ هذا الصراع، لكنها في الوقت ذاته تُعَدُّ ضامن أمن الدول العربية الخليجية، كما أنها شريك اقتصادي مهمّ للعرب في ما يتعلق بالتجارة والاستثمار أو المعونات الاقتصادية لبعض الدول العربية. فهي المصدر الأول للمعونات الاقتصادية والعسكرية لمصر، والمورّد الأول للسلاح للدول العربية الخليجية، لكنها ليست شريكًا في مجال الحفاظ على الهوية القومية والدينية.

كما أن الاتحاد الأوروبي ليس بديلًا مستقلًا عن البديل الأميركي لأنهما يتكاملان في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الإسرائيلي وأمن الخليج. لكن من ناحية أخرى، فإن ما يدعم التوجه العربي نحو البديل الأورو ـ أميركي هو أن هذا البديل هو المهيمن الأساسي على النظام الدولي حيث إن القوى القطبية الأخرى لم تتبلور بعد وليست راغبة في الاضطلاع بدور نشيط مع العرب. كما أن الدول العربية تقبل الحماية الأميركية إما في مواجهة بعضها بعضًا (دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة العراق) أو في مواجهة إيران.

كما أن روسيا ليست في مركز يسمح لها بالتأثير الفعال في القضايا الأمنية العربية، كما أنها ما زالت في مرحلة إعادة بناء قدراتها الاقتصادية، ما يجعلها بديلًا اقتصاديًا محدودًا. بيد أنها شريك مهم في المجال الثقافي

حيث إن فيها نحو ١٦ مليون مسلم، كما أنها تشارك العرب في مفهومهم لقضية احترام التعددية الثقافية الدولية وضرورة الحوار بين الحضارات.

ولا تُعَدُّ الصين عنصرًا مؤثرًا في التوازنات القائمة في الشرق الأوسط، فالصين تُركِّز بالأساس على الصعود الاقتصادي وعلى عدم تحدي الولايات المتحدة في القضايا الدولية بما في ذلك القضايا العربية. نلمس ذلك في الموقف الصيني من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومن قضية دارفور حيث يكاد يتماثل الموقفان الصيني والأميركي. وفي ما يتعلق بأمن الخليج، تتوافق الصين مع الرؤى الغربية لهذا الأمن، لهذا وافقت على كل قرارات مجلس الأمن في ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. وتُركِّز الصين في المنطقة على المصالح الاقتصادية وهي تتمثّل في ضمان استمرار الواردات النفطية من دول المنطقة مع السعي إلى الاقلال من هذا الاعتماد باللجوء إلى النفط الروسي والكازاخستاني، واستمرار تدفُّق البضائع الصينية على دول المنطقة، كما أن الصين تتبنّى سياسة «الإهمال الحميد» للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

أما الهند، فقد اتجهت إلى بناء مشاركات استراتيجية مع إسرائيل في مجالات شراء السلاح وتصنيعه وفي المجال النووي وفي مجال ما يُسمّى بمقاومة الإرهاب. لهذا نلاحظ تراجعًا في السياسات الهندية تجاه القضايا العربية كان من أبرز معالمه التحوُّل في السياسة الهندية تجاه قضية حظر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، حيث تحوّل نمط تصويت الهند في الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرارات المتعلقة بمطالبة إسرائيل بالانضمام إلى اتفاقية منع الانتشار النووي، ووضع منشآتها النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة النووية، وعلى ألا تنتج إسرائيل أي أسلحة نووية وأن تتخلى عمّا تمتلكه منها. فقد بدأت الهند تمتنع عن التصويت على تلك القرارات ابتداء من سنة ٢٠٠٠، بينما كانت حتى سنة ١٩٩٩ تُصوِّت لصالحها. كما أن الهند تُصوّت ضدّ فقرات القرارات التي تنصّ على القلق من استمرار وجود مرافق نووية في الشرق الأوسط غير خاضعة للضمانات، وتأكيد أهمية أن يتحقّق في وقت مبكر الانضمام العالمي إلى معاهدة منع الانتشار النووي، ومطالبة جميع دول الشرق الأوسط التي لم تنضمّ بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، من دون استثناء.

ولا تبدو إيران في الوقت الحالي بمنزلة بديل استراتيجي أساسي للعرب في ما يتعلق بالقضايا الأمنية إذا كانت الاستراتيجية العربية هي التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، لكنها بديل مهم إذا كانت تلك الاستراتيجية تدور حول المقاومة. لذلك تظلّ إيران بديلًا استراتيجيًا في المدى البعيد إلى أن تُحَلَّ الأزمة الراهنة. كما أنها تختلف مع دول الخليج العربية في رؤية أمن الخليج، فضلًا عن محدودية قدراتها الاقتصادية. وقد أضيف مؤخرًا البعد المذهبي المتمثّل في الخلاف السنّي ـ الشيعي المتزايد وشكّ السنّة في أن إيران تعمل على نشر المذهب الشيعي في العالم العربي.

ب ـ وجود توافق عربي حول تركيا كبديل استراتيجي

يُعَد الباحث التركي كمال كيريشي من أهمّ الدارسين الذين رصدوا توجُّه العرب نحو تركيا، وفي دراسة نشرها سنة ٢٠٠٦، قال كيريشي إن العالم العربي ينظر نحو تركيا كشريك وكنموذج، وكوسيط. «الشرق الأوسط أكثر تشوّقًا لبناء علاقات أوثق مع تركيا... فكثير من الإصلاحيين في العالم العربي ينظرون إلى تركيا كمثال يمكن استخلاص الدروس منه. كما أن هناك رغبة في بناء علاقات اقتصادية أوثق. والعرب اليوم مهتمّون لدور الوساطة التركي مع إسرائيل أكثر مما كانوا أيام أوزال عندما عرض الدور نفسه»[٣٦]. والحقّ أن التوجُّه العام السائد في الوطن العربي ينحو إلى الدخول في علاقة توافق أو تشارك استراتيجي مع تركيا، بما في ذلك التيارات التي رصدناها في مقدمة هذا البحث. فهذه التيارات لا تعترض على بناء علاقة استراتيجية مع تركيا، بل تشكّك فقط فيما إذا كانت تركيا راغبة في بناء مثل تلك العلاقة في الأمد البعيد. هذا بعكس الحالة الإيرانية، حيث ثمة خلاف عربي حول إيران كبديل دولي استراتيجي.

ج ـ تضاؤل التوجه الأوروبي في السياسة الخارجية التركية

من المرجّح أن أحد مصادر التوجُّه التركي الجديد نحو الوطن العربي هو أن تركيا قد أدركت أنه لا أمل لها في دخول الاتحاد الأوروبي كعضو

(٣٦) Kirisci, *Turkey's Foreign Policy in Turbulent Times*, p. 62.

كامل العضوية كما كانت تأمل. ويشير باحث تركي إلى أن تركيا منخرطة في عملية «أوربة» (Europeanization) لسياستها الخارجية، أي تكييف سياستها الخارجية بما يتّفق مع المفاهيم والمنظورات الفكرية التي ينتمي إليها الاتحاد الأوروبي[٣٧]. والحقّ أن عملية الأوربة التي يشير إليها الباحث قد جُمّدت وبدأت تتراجع على سلّم أولويات السياسة الخارجية التركية. فانسحاب أردوغان من مؤتمر دافوس احتجاجًا على خطاب بيريز وإرسال تركيا قافلة الحرية إلى غزة، واستقبالها قادة حماس، كلّها أمور لا تتّفق مع مفهوم الأوربة. ويبدو أيضًا أن الاتحاد الأوروبي يُشجّع تلك السياسة أملًا في صرف تركيا عن الإلحاح على مسألة العضوية. لذلك نجد الاتحاد الأوروبي حريصًا على إدخال تركيا في مشروعاته في البحر المتوسط مثل المشاركة الأوروبية ـ المتوسطية، والاتحاد من أجل المتوسط رغم اعتراض تركيا. ويُشير ذلك إلى أن التوجه التركي نحو الوطن العربي هو توجُّه حقيقي لا مجرّد مناورة.

د ـ التوجُّه التركي نحو الوطن العربي توجُّه استراتيجي

يرتبط بالعامل السابق عامل آخر أساسه أن التوجُّه الأوروبي نحو الوطن العربي ليس توجُّهًا تكتيكيًا، بل توجُّه يعكس خيارًا استراتيجيًا تفرضه مصالح تركيا الاقتصادية في الوطن العربي من ناحية، والتوجه الشعبي التركي العام نحو الوطن العربي. فميزان التجارة العربي التركي يتّسم بفائض لصالح تركيا قيمته ١٠ مليار دولار بحسب إحصاءات سنة ٢٠٠٨، كما أن تركيا، كما يقول حبيبي ووالكر، تتوجه نحو العرب في فترات سيادة الحكم الديمقراطي فيها كما حدث في فترات حكم مندريس، وأوزال، وأردوغان، لأن الرأي العام التركي يُحبِّذ هذا التوجه[٣٨]. ومن ثمّ يبدو أن التوجه

---

(٣٧) Mesut Ozcan, *Harmonizing Foreign Policy: Turkey, the EU and the Middle East* (Burlington, VT: Ashgate, 2008), pp. 21-42.

(٣٨) انظر الدراسة الشاملة التالية التي توثق مدى ارتباط التوجه التركي نحو الوطن العربي بعوامل كامنة في تركيبة ومصالح المجتمع التركي: Nader Habibi and Joshua W. Walker, «What is Driving Turkey's Rengagement with the Arab World,» *Middle East Brief* (Barndeis University, Crown Center for Middle Eastern Studies), no. 49 (April 2011), <http://www.brandeis.edu/crown/publications/meb/meb49.html>.

التركي نحو الوطن العربي، خلافًا لما يرى بعض الدارسين العرب، يسمح ببناء مشاركة استراتيجية بين الطرفين.

٢ ـ العوامل المعطلة

من ناحية أخرى، هناك عدد من العوامل التي تُعطّل السير قدمًا في المشاركة الاستراتيجية العربية ـ التركية، وأهمّ تلك العوامل مايلي:

أ ـ الثقافة الاستراتيجية التركية

سبق أن أشرنا إلى أن من عناصر الثقافة الاستراتيجية التركية، وهي بالأساس ثقافة النخبة السياسية، مفهوم الابتعاد عن القضايا الشرق أوسطية إلا في حالة الاضطرار. فإلى أي حدّ تغيرت تلك الثقافة في اتجاه الانخراط الأمني الإيجابي في الشؤون الشرق أوسطية؟ هذا السؤال طرحته مليحة ألتون إيشيك في دراستها التي سبقت الإشارة إليها حيث قالت «إلى أي حدّ يمكن أن تتغيّر تلك الثقافة؟» وأجابت عنه بقولها «إن أدبيات الثقافة الأمنية تقول إن هذه العقائد والقيم شبه دائمة تقريبًا»[٣٩]. وفي الاتجاه ذاته يرى علي معوض أن الرؤية التي يقدمها حزب العدالة والتنمية تتعارض مع بعض المكونات الأساسية لرؤى الفاعلين الأتراك ذوي الرؤية الكمالية والقومية، لا سيما في ما يتعلق بتحفظ هؤلاء الفاعلين على توسيع انخراط تركيا في الشرق الأوسط على نحو يتجاوز حدودها[٤٠].

ب ـ الرؤية التركية للترتيبات الشرق أوسطية

بينما ترى تركيا أنها جزء من الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية، فإنها ترى أنها ليست جزءًا من أي ترتيبات أمنية في الإقليم ذاته وبالذات في ما يتعلق بضبط التسلح. فهي ترى أنها، بحكم عضويتها في حلف الأطلسي، فإنها جزء من الترتيبات الأمنية لهذا الحلف. ولذلك فإنه رغم عضويتها في لجنة ضبط التسلح والتعاون الإقليمي المتفرعة من مؤتمر

---

(٣٩) Alutnisik, «Turkey's Security Culture and Policy Trends towards Iraq,» p. 71.

(٤٠) علي جلال معوض، «الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧،» (رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩)، ص ١٥٧.

مدريد للسلام، فإنها ليست مستعدة للالتزام بأي اتفاقات يجري التوصُّل إليها في إطار تلك اللجنة[41]. ويجعل ذلك من الصعب على الدول العربية المجاورة قبول أي قيود على تسلُّحها ما دامت تركيا ترفض الالتزام بقيود مماثلة، وهي نقطة مهمّة تعطل التوصل إلى تفاهم استراتيجي عربي ـ تركي.

ج ـ المعضلة الإسرائيلية

المقصود بالمعضلة الإسرائيلية هو اختلاف المنهج التركي في التعامل مع إسرائيل مع المناهج العربية. فلتركيا علاقات تعاون عسكري مع إسرائيل دشنتها الاتفاقية الموقعة بين الدولتين سنة ١٩٩٦ تشمل المناورات العسكرية وتوريد السلاح إلى تركيا[42]. فضلًا عن «مشروع القرن» الذي يقضي بمدّ خطوط النفط والغاز والكهرباء والمياه من ميناء جيهان التركي إلى ميناء عسقلان ومنها إلى إيلات ومنها إلى جنوبي آسيا. كذلك فتركيا لا تعتبر علاقاتها الجديدة مع العرب بديلًا من علاقاتها مع إسرائيل، وهي حين تدين السلوك العدواني الإسرائيلي فإنها تفعل ذلك من منطلق «إنساني» وليس من منطلق سياسي، وهي في ذلك لا تعتبر نفسها طرفًا ضدّ آخر، بل «تقف إلى جانب المظلوم»، كما أنها لا تعادي إسرائيل[43]. ومن ثمّ فإن تركيا ليست على استعداد لاتخاذ إجراءات للضغط على إسرائيل، ما يُقلّل من أهمية تركيا في حلّ الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلا من خلال بذل المساعي الحميدة. فضلًا عن ذلك، فالعرب أميل من تركيا إلى الربط بين العلاقات مع إسرائيل وحلّ الصراع العربي ـ الإسرائيلي وسيزداد هذا التوجه مع التحولات العربية الثورية وبالذات في مصر[44].

---

(٤١) جلال عبد الله معوض، **قضايا العلاقات المصرية ـ التركية** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠١)، ص ٩٧ ـ ٩٨.

(٤٢) محمود حافي محمود محمد، «العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في الفترة من سنة ١٩٩٦ حتى سنة ٢٠٠٦،» (رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨)، ص ١٣٨.

(٤٣) حديث أردوغان إلى قناة الجزيرة، بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩.

(٤٤) في دراسة حديثة للعلاقات التركية ـ الإسرائيلية أشار الباحث إلى أن «على الرغم مما طرأ على العلاقات الإسرائيلية ـ التركية من المستجدات إلا أنه من المستبعد، أقله حاليًا، أن تكون هناك حالة تغير استراتيجي من قبل الطرفين في علاقاتهما الاستراتيجية. . . ويؤكد العديد من المعطيات استمرار =

يبدو أن العوامل الدافعة إلى بروز تركيا بديلًا استراتيجيًا للعرب تفوق العوامل المعطلة. لكن في الوقت ذاته فإن المسار العام للعلاقات العربية التركية ليس ممهدًا. فكما أن هناك من العوامل التي تدفع في اتجاه تقوية تلك العلاقات، ينبغي البناء عليها، فإن هناك عوامل أخرى تدفع في اتجاه تعطيلها، ينبغي الحرص على تفهُّم الحدود التي تضعها على بلورة تلك العلاقات فيإطار مفهوم المشاركة الاستراتيجية.

سادسًا: تركيا كبديل استراتيجي للوطن العربي في ضوء الثورات العربية

ما يزيد الصورة تعقيدًا، الثورات العربية التي اندلعت مع نهاية سنة ٢٠١٠. فتركيا لم تتوقع تلك الثورات، شأنها في ذلك شأن باقي الدول. والمعضلة أن الثورات العربية اضطُرَّت تركيا لأول مرة إلى الاختيار بين الحكومات والشعوب، علمًا بأن كل خيار له ثمنه. فاختيار مساندة الحكومات يحفظ مصالح تركيا الاقتصادية في الوطن العربي، لكنه يفقد حزب العدالة والتنمية شعبيته لدى الأتراك والعرب في آن واحد. كما أنه كان على تركيا أن توازِن بين المصالح الاقتصادية والقيَم السياسية الديمقراطية. وقد اتّبعت تركيا في البداية موقف الترقُّب الحذر من الثورات العربية، لكنها في النهاية ساندت الثورات العربية. فقد طالبت بن علي ومبارك بالتنحي بعد فترة من الصمت، لكنها عارضت التدخُّل الغربي في ليبيا في البداية، ما أدى إلى اندلاع التظاهرات ضدّ تركيا أمام القنصلية التركية في بنغازي مع اتهام تركيا بدعم القذافي وإحراق العلم التركي للمرة الأولى في الوطن العربي. لذلك تحوّلت تركيا لتوافق على التدخُّل الغربي بل تدعو القذافي إلى التنحي وتغلق سفارتها في طرابلس، كما قدّمت مشروعًا لحلّ الأزمة الليبية. بينما تبنّت منهجًا حذرًا تجاه الثورة البحرينية لتداخُلها مع العلاقات بدول الخليج العربية من ناحية والقضايا الطائفية من ناحية أخرى، كما تبنّت منهجًا حذرًا تجاه

= العلاقة الاستراتيجية بين إسرائيل وتركيا، منها الإعلان عن مشروع تركي ـ إسرائيلي مشترك لمد أنابيب نفط وغاز إلى الهند من بحر قزوين». انظر: سلام الربضي، «التآكل في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية واستبعاد التغير الاستراتيجي،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٣٠ (ربيع ٢٠١١)، ص ١٢٢.

الثورة السورية، ما أدّى إلى اهتزاز ثقة بعض الشعوب العربية في السياسة التركية. وفي ذلك كله بدا الموقف التركي مضطربًا بل انتهازيًا، أي تحكمه المصالح الاقتصادية فحسب، ما دعا أحد المتخصصين العرب في الشأن التركي إلى التساؤل عمّا إذا كانت تركيا تتبع سياسية «ميكيافيللية» تجاه الثورات العربية. وهو أمر مفهوم أخذًا في الاعتبار عنصر المفاجأة والتعقيد والتناقض بين الجانبين الرسمي والشعبي في الثورات العربية، وعنصر المصالح الاقتصادية الحيوية التركية في بعض البلاد العربية حيث لها استثمارات في ليبيا تبلغ نحو ١٥ مليار دولار[٤٥].

وبهذا الصدد، رأى معظم الدارسين أن الدور التركي في الشرق الأسط عمومًا قد تأثّر سلبًا نتيجة للثورات العربية. فبعد صعود كبير في الدور التركي في الدول العربية تمثّل في زيادة هائلة في التجارة والاستثمار، وفي قيام تركيا بأدوار سياسية لصالح العرب وإيران، فإن كل ما أنجزته تركيا يبدو مهددًا إذا استمرّت موجة الثورات العربية، لا لأن تلك الثورات هي ضدّ تركيا، بل لأنها غيّرت المعادلات الإقليمية التي اعتادت عليها تركيا في العقد الأخير. وفي هذا السياق، كتب ستيفن كوك مقالًا وضع له عنوانًا ذا دلالة وهو «الربيع العربي والسقوط التركي»[٤٦]. يضيف هؤلاء أن من علامات ذلك تهميش الدور التركي في المصالحة الفلسطينية، والانشقاق التركي - السوري حول موضوع القمع السوري للثوار واستضافة تركيا للمؤتمر الصحفي لبعض قادة الإخوان المسلمين السوريين ما أغضب سورية. ويُرجع هؤلاء هذا التراجع إلى صعود الدور المصري في الوطن العربي بعد الثورة، ما عُدَّ سحبًا من رصيد تركيا. بل يذهب هؤلاء إلى القول إن تركيا ستُضطرُّ إلى العودة إلى تقوية علاقاتها الأوروبية على حساب علاقاتها بمنطقة الشرق الأوسط[٤٧]. أضاف آخرون أن الثورات العربية جاءت مبكرة

---

(٤٥) محمد نور الدين، «تركيا والثورات العربية: هل هي ميكيافيلية جديدة؟،» <http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=54190>.

(٤٦) Steve Cook, «Arab Spring, Turkish Fall,» <http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2011/05/05/arab_spring_turkish_fall>.

(٤٧) David Rosenberg, «Turkey's Middle East Drive Falters in «Arab Spring»,» <http://arabnews.com/middleeast/article383147.ece>.

عشر سنوات عن موعدها المفضل بالنسبة إلى تركيا حيث إن تركيا لم تستطع بعد أن تترجم مكاسبها الإقليمية إلى «قوة صلبة» تستطيع من خلالها أن تُحفز الآخرين على تبني خطها السياسي، أو قبول أولوية دورها الإقليمي[٤٨].

والحقّ أن الثورات العربية قد سحبت جزءًا من جاذبية الدور التركي في الوطن العربي. فقد أصبحت الجماهير العربية أكثر انشغالًا ببناء نماذجها من انشغالها بمزايا تركيا، خاصة أنه بدا تردد تركيا في دعم الثورات العربية حفاظًا على مصالحها الاقتصادية، ولم تتحول إلى دعم تلك الثورات إلا بعد أن تبين أن الأنظمة على وشك السقوط. وكان ذلك واضحًا تمامًا في الحالتين الليبية والسورية.

سابعًا: الدور التركي والمهمّات العربية

في إطار الشروط والعوامل الدافعة والمعطلة، إلى أيّ حدّ يُمكن أن تؤدّي تركيا دورًا فعالًا في تحقيق الأهداف العربية من علاقة المشاركة الاستراتيجية، سواء على المستوى الرسمي أو المستوى الشعبي بعد الثورات العربية؟ يمكن حصر عدد من الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها تركيا والتي توافقت عليها نخبة حزب العدالة والتنمية في تركيا.

١ ـ الأدوار السياسية الدبلوماسية

أي أن تضطلع تركيا بدور في حل الصراعات الإقليمية من خلال الانخراط والتفاعل مع كل الأطراف للتوصل إلى نتائج لصالح كل الأطراف، مثل الدعوة إلى إنشاء آلية اجتماعات الدول المجاورة للعراق، وإنشاء ملتقى أنقره للتعاون الاقتصادي بين فلسطين وإسرائيل وتركيا. ويشمل ذلك أيضًا دور تركيا في الوساطة بين العرب والإسرائيليين بل بين العرب أنفسهم. فيسيطر على النخبة التركية فكرة أن « قدر» تركيا أن تكون جسرًا بينهم وبين أوروبا. وهذه الفكرة ليست جديدة في أدبيات حزب العدالة

(٤٨) Judah Grunstein, «Turkey and the Arab Spring,» <http://www.worldpoliticsreview.com/trend-lines/8764/turkey-and-the-arab-spring>, and Anthony Shadid,» Unrest around the Arab World Endangers Turkey's New Found Influence,» *New York Times*, 5/5/2011, <http://www.nytimes.com/2011/05/05/world/europe/05turkey.html?_r=1>.

والتنمية. فقد سبق أن أشارت إليها تانسو شيللر، رئيسة وزراء تركيا، أثناء زيارتها مصر سنة ١٩٩٤[٤٩]. كما كرّرها بولند أجاويد، رئيس وزراء تركيا سنة ٢٠٠٢[٥٠]. وأخيرًا بلورها أحمد أوغلو، وزير خارجية حكومة حزب العدالة والتنمية في مقال نشره باسمه في **الأهرام** المصرية سنة ٢٠٠٩[٥١]. لكن يبدو في الوقت الراهن أن الدور التركي كوسيط في الصراع العربي ـ الإسرائيلي قد تجمّد بعد الهجوم الإسرائيلي على قافلة الحرية لغزّة، التي قتلت فيها إسرائيل عمدًا عددًا من المواطنين الأتراك، ورفضت طلب تركيا الاعتذار، ما دفع إسرائيل إلى رفض الدور السياسي التركي في الصراع لأنها تعتقد أن تركيا منحازة إلى العرب.

٢ ـ الأدوار الأمنية والدفاعية

تنصرف هذه الأدوار إلى الاضطلاع بدور مركزي في بناء «الأمن المشترك» في الشرق الأوسط من خلال المبادرات الجماعية مثل مبادرة إسطنبول للتعاون. ويشمل ذلك أيضًا أن تقوم تركيا بدور «الدولة التي تبني النظام في الشرق الأوسط» أي الدولة التي تتولى الاقتراح والمساهمة في تطبيق هيكلية الأمن في المنطقة.

٣ ـ الأدوار الاقتصادية

يُقصد بذلك تعزيز دور تركيا كمركز اقتصادي إقليمي، ودور تركيا كمركز لخطوط نقل الطاقة، ودورها كشريك أساسي في مداخل «السلام

---

(٤٩) محمد نور الدين، «الوسيط التركي يجنح شرقًا: البحث عن الدور المفقود،» **شؤون الأوسط**، العدد ٣٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤)، ص ٥٦؛ Ian Lesser, «Bridge or Barrier?: Turkey after the Cold War,» in: Fuller and Lesser, eds., *Turkey's New Geopolitics: From the Balkan's to Western China*, pp. 99-131, and Esra Cuhardar Gurkaynak, «Turkey as a Third Party in Israeli-Palestinian Conflict: Assessment and Reflections,» *Perceptions*, vol. 12, no. 1 (Spring 2007), pp. 89-108.

(٥٠) في حلقة نقاشية نظمها مركز الدراسات الاستراتيجية في بيروت في ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ تحدث السفير التركي لدى لبنان قائلًا: «تركيا على استعداد للقيام بدور توفيقي في الشرق الأوسط بل إنه في حال توصل الأطراف إلى اتفاق حول الأسس المرجعية والأطر الضرورية، فإن تركيا على استعداد لاستضافة مؤتمر السلام في الشرق الأوسط»، انظر: جلال الدين كارت، «السياسة الخارجية التركية: أبعادها وآفاقها،» **شؤون الأوسط**، ١٠٧ (صيف ٢٠٠٢)، ص ١٦٠ ـ ١٧٢.

(٥١) أحمد داوود أوغلو، «إنه قدرنا،» **الأهرام**، ٢/٩/٢٠٠٩.

الاقتصادي» في المنطقة. وتستند تركيا في ذلك إلى تصور أن التعاون الاقتصادي يؤدي إلى التعاون السياسي، كما قال أردوغان في حديثه إلى قناة الجزيرة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر سنة ٢٠٠٩. ومن ثمّ نفهم الدور التركي في اقتراح بناء المنطقة الصناعية بين قطاع غزة وإسرائيل.

٤ ـ الأدوار القيمية والمعنوية

ويقصد بها أن تكون تركيا مركزًا للحوار بين الحضارات إضافة إلى أن تكون جسرًا بين العالم الإسلامي والغرب. وفي هذا السياق أدّت تركيا دورًا في الحوار بين منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي في إسطنبول سنة ٢٠٠٢، وحوار تحالف الحضارات في المدينة ذاتها سنة ٢٠٠٩.

ومن ثمّ، فإن الدور التركي في المهام الأمنية العربية مقصور على الوساطة. لكن تركيا لا تمتلك أدوات الوساطة التي تُمكّنها من حثّ إسرائيل على تعديل سياساتها التوسعية، بل إن إسرائيل هي التي تملك تلك الأدوات لأنها تبيع السلاح لتركيا. وفي مجال أمن الخليج العربي، فإن الدور التركي يحصل في إطار مبادرة إسطنبول للتعاون، وهي مبادرة أطلسية لا تركية. أما في المجال الاقتصادي، فإن تركيا يمكن أن تكون عاملًا مؤثرًا من خلال المشاريع العربية ـ التركية.

وفي المجال القيمي والثقافي، فتركيا رغم أنها أكثر ميلًا إلى التغريب والعلمنة من العرب، كما أنها أكثر استعدادًا من العرب لتعديل قوانينها بما يتّفق مع القيم الأوروبية، فهي يمكن أن تكون شريكًا مهمًا في مجال مواجهة مفهوم صراع الحضارات والهجمة الغربية على الإسلام والمسلمين.

يمكن القول إن الثورات العربية قد أضافت إلى تلك المهام مهمة أخرى، وهي «تسهيل» عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي بحيث تحصل بأقل التكاليف الممكنة. يتضح ذلك بالتحديد بالنسبة إلى دول مثل سورية حيث إن قوة العلاقة السورية ـ التركية توفّر لتركيا قدرًا من التأثير في النظام السوري يمكن من خلاله تحقيق الإصلاحات الديمقراطية حتى وإن كان الثمن رحيل نظام بشار الأسد.

ثامنًا: صلاحية النموذج الاستراتيجي التركي

هل يصلح النموذج التركي لبناء الدولة العربية الجديدة؟ الحقّ أن هذه القضية كانت محل جدل في الدول العربية التي نجحت فيها الثورات، وبالذات في مصر. والحقّ أن النموذج الذي بناه حزب العدالة والتنمية في تركيا لايصلح نموذجًا عربيًا، لكنه يصلح «مصدرًا للإلهام» على نحو ما قاله أردوغان. يتأسس هذا الرأي على أساسين أحدهما منهجي والثاني تطبيقي. فمن الناحية المنهجية، تستند فكرة الاستفادة من خبرة إقليمية في إقليم آخر إلى الافتراض الأساسي في العلوم الاجتماعية الذي يقول إن السلوك الإنساني سلوك نمطي، أي أنه يحصل طبقًا لأنماط ومن ثمّ يمكن تعميمه من خلال عملية «التعلم عبر الإقليمي» (Trans-Regional Learning)، الذي ينصرف إلى إمكان استخلاص دروس ودلالات من خبرة إقليمية ونقلها أو الاستفادة منها في إقليم آخر. بيد أن علماء الاجتماعي يحذّرون من «استعمال الجغرافيا على افتراض أن كل الأقاليم متماثلة»[٥٢]، فمن الضرورى أن تُؤخذ الفوارق الجغرافية إذا كان لنا أن نحصل على استخلاصات صحيحة وتعميمات ذات دلالة. بعبارة أخرى، فإنه لكي نقارن إقليمين جغرافيين لكي نطبق الدروس المستخلصة من إقليم في إقليم آخر، فإنهما يجب أن يكونا متماثلين في الأبعاد الأساسية. أضف إلى ذلك، أن علم الاجتماع يؤكد مفهوم «المتغيرات السياقية» (Antecedent Variables) ويقصد بها «الشروط التي بُنيت في ظلها الخبرة والعلاقة الأصلية والعمليات التي انطوت عليها تلك العلاقة». فإذا كنا نريد تعميم خبرة أو نموذج من إقليم إلى آخر، فلا بدّ أولًا من تحديد الشروط التي في ظلّها تمت الخبرة المراد الاستفادة منها والتأكد من وجودها في الحالة التي يراد لها الاستفادة. وتشمل تلك الشروط ثلاثة عناصر، المصلحة والاهتمام، والزمان والمكان، والخصائص الأساسية. فالبشر يختلفون في مصالحهم واهتماماتهم، ما يؤثر في اتجاهاتهم وأنماط سلوكهم. كما أن العلاقات بين المتغيرات تختلف طبقًا لعاملي الزمان والمكان اللذين ميّزا العلاقة (النموذج) الأصلية. كما أن العلاقات تختلف باختلاف الخصائص الأساسية للبشر الداخلين في تلك

---

(٥٢) Julian L. Simon, *Basic Research Methods in Social Sciences: The Art of Empirical Investigation*, 2nd ed. (New York: Random House, 1978), pp. 179-181.

العلاقات. بعبارة موجزة، إذا أردنا أن نُعمّم نموذجًا في إقليم معيّن في إقليم آخر، فإنه يجب التأكد من أن الظروف والشروط التي في ظلّها حدث النموذج الأول متوافرة في الحالة الساعية إلى الاستفادة(٥٣).

تطبيقًا لتلك المفاهيم، فإن تتبع النموذج التركي الذي قدّمه حزب العدالة والتنمية يشير إلى أنه نموذج لم يترسخ بعد في بنية المجتمع التركي نظرًا إلى حداثة تطبيقه. فالنموذج لكي يكون صالحًا ينبغي أن يكون قد تجذّر في تربته الأصلية بحيث يكون قادرًا على الإشعاع خارجها. ومن ثمّ علينا أن نرى ما سيحدث في تركيا لو خرج حزب العدالة والتنمية من السلطة إذا كنا سنناقش صلاحية النموذج للتطبيق في الوطن العربي. من ناحية ثانية، فإن استقراء الخبرتين العربية والتركية يشير إلى اختلاف الخبرتين في معظم الأبعاد. فالعلمانية في تركيا ذات جذور قوية بينما يُعَدُّ مصطلح العلمانية في الدول العربية مرادفًا لعدم القبول بالإسلام. لذلك نجد أن برنامج حزب العدالة والتنمية في تركيا لايتضمن إشارة إلى الدين أو إلى الإسلام من قريب أو بعيد، لكنه برنامج تحديثي بحت يهدف إلى تسهيل عملية ربط تركيا بالاتحاد الأوروبي بدليل أنه عندما طلب الأخضر من حكومة أردوغان إلغاء القوانين التركية التي تنصّ على قوامة الرجل على المرأة ألغاها، كما أنه عندما حذّر الاتحاد حكومة تركيا من العودة إلى تجريم الزنا، استجابت حكومة العدالة والتنمية، كما ألغت تركيا عقوبة الإعدام استجابة للشروط الأوروبية، وهو الأمر الذي ترفضه الدول العربية. من ناحية أخرى قام النموذج التركي على أكتاف طبقة من المنظمين الصناعيين الذين استطاعوا تحويل تركيا إلى دولة صناعية منتجة، بينما ما زالت الدولة الريعية مسيطرة في كثير من الدول العربية. لذلك نعتقد أن النموذج الماليزي ربما كان أقرب إلى الدول العربية من النموذج التركي. بيد أن هذا لا يعني أن الخبرة التركية ليست لها دلالات مهمة بالنسبة إلى بناء النماذج السياسية الجديدة. فالأحزاب الإسلامية العربية عليها أن تتعلّم من أسلوب حزب العدالة والتنمية في

---

(٥٣) Chava Frankfort-Nachmias and David Nachmias, *Research Methods in the Social Sciences*, 4th ed. (New York: St. Martin's Press, 1992), and Claire Selltiz, Lawrence S. Wrightsman and Stuart W. Cook, *Research Methods in Social Relations*, 3rd ed. (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1976).

التعامل مع القوى السياسية الأخرى بل والقوى الدولية. فهو حزب عصري يدافع عن تصور مدني قومي وديمقراطي للدولة التركية. كما أن احترام تركيا وأحزابها قواعد العمل الديمقراطي هو أهم درس يقدّمه «النموذج التركي».

خاتمة

من المؤكد أن تركيا تحتل مرتبة متقدمة بين البدائل الاستراتيجية الدولية المتاحة للعرب مقارنة بمحدودية البدائل الأخرى وتوافر عدد من عناصر المشاركة الاستراتيجية في تركيا. لكن على الدول العربية أن تدخل تلك العلاقة وهي على وعي بأن الانتماء إلى الاتحاد الأوروبي أولوية بالنسبة إلى تركيا، وأن تدرس ما إذا كان التوجه العربي لتركيا استراتيجية تركية أم أنه وسيلة لتقوية موقف تركيا إزاء هذا الاتحاد، وما أثر الانضمام المحتمل للاتحاد الأوروبي في التوجه التركي نحو الوطن العربي. من ناحية ثانية، فإن على الدول العربية أن تدخل تلك العلاقة وهي على وعي بأن التوجه العربي لتركيا هو جزء من توجه عام في السياسة التركية نحو بناء الجسور مع أقاليم الجوار الجغرافي لتركيا. فالعرب ليسوا مقصودين لذاتهم، كما أن أولويات تركيا هي الترتيبات الأمنية في إطار الأطلسي، ثم بناء تعاون اقتصادي مع الأقاليم المجاورة بما فيها الشرق الأوسط، عربيًا وإسرائيليًا. من ناحية ثالثة، ينبغي أن تتبع علاقات الشراكة العربية ـ التركية لذاتها ولا تكون متوقفة على تطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي بل تتخطاه. فعلاقات تركيا بالعرب لن تعني الإقلال من علاقاتها بإسرائيل أو ممارسة الضغوط على تلك الدولة بما يضرّ بالمصالح التركية. وأخيرًا، فإن التحولات الثورية العربية قد أثرت في العلاقة الاستراتيجية بتركيا بحيث تصبح علاقة أكثر توازنًا أي بين أطراف متكافئة بحيث لا تنهض على مفاهيم عثمانية جديدة، بل مفاهيم القوة المتكافئة، كما أن التطورات الثورية العربية يجب ألا تصرف العرب عن الاهتمام بالشأن التركي سواء من حيث الدروس المستفادة من الخبرة التركية أو الدور التركي الإقليمي المساند. وربما يكون من الأفق في حالة نجاح الحركات الثورية العربية التفكير في مشروع «مثلث القوة» العربي ـ التركي ـ الإيراني على أن يكون المحور العربي ـ التركي هو المقدمة لبناء هذا المثلث.

الفصل الرابع عشر

الخيارات الاستراتيجية لتركيا وموقع الوطن العربي منها

فرح صابر

مقدمة

تحظى تركيا بإمكانات كبرى لأن تُصبح لاعبًا مؤثرًا في حلبة السياسة العالمية. فنجاحها في تحقيق أنموذجها الخاص بات عامل جذب للآخرين، كما أن استراتيجيتها العالمية مرّت بمراجعة كبيرة تحت ضغوط مؤثرات متعددة داخلية وخارجية معًا. إذ بدأت أنقرة تتصرَّف بشكل ملحوظ وفقًا لمصالحها الخاصة، ولشروطها هي.

تنطلق الفكرة الأساسية لهذه الدراسة من فرضية مفادها أن رؤية تركيا المتنامية لمكانتها الجيوسياسية الجديدة في العالم دفعتها قُدمًا نحو مسارٍ آخرَ قريبٍ من بيئتها الطبيعية في الشرق الأوسط وأوراسيا التي ظلّت بعيدة عنها لوقت غير قصير، لكنَّها في الوقت نفسه أبقتها بعيدةً عن روابطها التقليدية مع الولايات المتحدة الأميركية، وغيرت النظرة النمطية التي سادت عن أنقرة لردح من الزمن كأداة للسياسة والقوة الأميركيتين. وعلى النقيض من ذلك، طوّرت تركيا مداخل (مفاهيم) لاستراتيجية جديدة في اتجاه كلّ من العالم الإسلامي وأوراسيا وروسيا والصين، وفّرت خيارات سياسية واقتصادية جديدة للبلاد. وتحمل هذه الفرضية في طياتها سؤالًا مهمًا، يُركّز على معرفة ما إذا كانت هذه المداخل التي تسارعت في ظلّ

حُكم حزب العدالة والتنمية، ستبقى خيارًا جيوسياسيًا طويل الأجل لتركيا، أم أنها ستضعف وتتلاشى مع خروج الحزب من السلطة.

يرتكز نظام العلاقات الدولية الراهن على القطبية الأحادية، وقد ترك هذا الأمر فراغَ قوة في العديد من المناطق في العالم، وبالطبع أثر في تركيا التي تغيّرت سياساتها إلى حدّ كبير. والسؤال هو، كيف سيؤثر هذا الأمر في علاقات تركيا مع بيئتها الدولية والإقليمية الجديدة؟ وهل تُحاول تركيا ممارسة دور أكبر من إمكاناتها؟ وهل تمتلك تركيا فعلًا الأدوات الاستراتيجية اللازمة للقيام بهذا الدور؟ وكيف ينظر الآخرون والعرب تحديدًا إلى سياسة تركيا في المنطقة ودورها فيها، خصوصًا أن توازن القوى المسيطر على العلاقات الإقليمية ما زال هو الأساس الذي تستند إليه العلاقات الدولية. وثمّة سؤال جوهري آخر تطرحه الدراسة، يتعلّق بمدى قدرة اللاعبين الإقليميين على مجاراة تركيا في سياساتها الفاعلة في جوارها الجغرافي، وفق رؤية استراتيجية واضحة، كما هي الحال مع تركيا، من أجل موازنة علاقاتها الدولية، حتى لو تطلب الأمر تغييرًا في علاقاتهم الدولية.

والسؤال الجوهري الآخر، هل ستؤثر خيارات تركيا الاستراتيجية، متعددة الأبعاد، في خيارها الرئيسي في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أو فكّ الارتباط مع الولايات المتحدة، على الرغم من الحساسيات المتبادلة بين الطرفين؟ تلك أسئلة تحاول الدراسة الإجابة عنها وفق منهج تحليلي يعتمد الارتباط والتكامل بين جملة من العوامل المؤثرة في البيئة الدولية، وفي دوافع الدول التي يستند إليها صنّاع القرار لصَوْغ سياساتهم بعيدة المدى.

أولًا: اتجاهات السياسة التركية بعد الحرب الباردة

قادت التغيّرات الدولية الهائلة التي أعقبت الحرب الباردة إلى إحداث انقلاب كبير في مناخ السياسة التركية على الصعيدين الخارجي والأمني، وأدت بوضوح إلى إضعاف روابط أنقرة بحلفائها الغربيين وسعيها إلى تأكيد العلاقات مع جوارها الإقليمي.

وضمن هذا السياق، تشهد السياسة الخارجية التركية سلسلة من التغيّرات التي يُمكن وصفها بالجذرية على مستويين:

الأول محاولة ابتكار توازن جديد بين «ارتباطات تعاونية عبر جملة من الأطر متعددة القوميات القديمة والجديدة من جهة، والمتابعة الجادة والمستمرة لمصالح قومية يجري تعزيزها وحمايتها عبر قدرة عسكرية ما زالت تنمو بشكل متصاعد أكثر فأكثر عن ذي قبل من جهة ثانية»[1].

أما على المستوى الثاني، فإن النخبة السياسية التركية أصبحت أكثر إدراكًا لضرورات إقامة علاقات خارجية تتجاوز حدود الأطر التقليدية للسياسة الخارجية التركية لفترة ما قبل الحرب الباردة، التي تجسدت أساسًا في السعي الحثيث نحو الارتباط بمنظومة الغرب. هذا السعي الذي يُمثّل العمود الفقري للسياسة الخارجية التركية، قد حظي، وما زال يحظى، بأكبر تأييد له في أوساط المؤسسة العسكرية التركية والنخب السياسية والاقتصادية ذات التوجهات الغربية. فعلاقات خارجية متوازنة، حتى إن لم تكن بديلًا من التوجُّه الأوروبي، إلا انها تُمثّل عاملًا إيجابيًا وعنصرًا مضافًا إلى الخيارات التركية الاستراتيجية والسياسية على صعيد المستقبل المنظور[2].

ثمّة مسألة جوهرية بالنسبة إلى السياسة الخارجية التركية يُمكن أن تُلاحَظ بوضوح، تتمثل بحرص أنقرة على خلق توازن دقيق بين خياراتها الاستراتيجية الدولية والإقليمية. ولا شك في أن التفاعل بين السياسات الداخلية التركية والمستجدات العالمية سيؤثران إلى حدّ كبير في توجيه مسار السياسة الخارجية لتركيا. وقد توضّحت الأسس الرئيسية لسياسة خارجية تركية مستقلّة لدى أحمد داود أوغلو، كبير مستشاري السياسات الخارجية لحزب العدالة والتنمية عند توليه الحكم عام ٢٠٠٠، ووزير الخارجية الحالي الذي يوصَف بأنه مهندس السياسة الخارجية التركية. فقد أكد أوغلو على مفهوم «العمق الاستراتيجي» الذي يعني عمليًا تنويع علاقات تركيا الخارجية وتوسيع دائرة التحالفات الإقليمية والدولية، الأمر الذي يُمكّنها من استخدام أمثل لعمقها الاستراتيجي، من دون أن يعني ذلك فكّ الارتباط مع الولايات المتحدة الأميركية، سواء على المستوى الاستراتيجي

---

(١) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١)، ص ١٦٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

أو الإقليمي، لكن الاقتراب من الأقطاب الأخرى محسوب بما يحقق لتركيا أكبر قدر من المنافع[٣].

بعبارة أخرى، يمكن أن تتحول تركيا إلى لاعب مستقل يمثّل الوصل بين مختلف التحالفات على الساحة الدولية بدلًا من أن يصبح جزءًا من تحالف ضد آخر[٤]، لكن من الضروري التأكيد أن هذا التوجُّه الجديد في السياسة التركية لا يعني أن تركيا في صدد أن تولي ظهرها للغرب. كما لا يُعَدُّ دليلًا على «زحف الإسلامية» إلى السياسة الخارجية التركية، كما يُشير إلى ذلك بعض النُقّاد، من دون أدلة أو إشارات كافية. إذ إن التغيُّرات الجديدة جاءت استجابة لتبدلاتٍ بنيوية في بيئتها الأمنية منذ نهاية الحرب الباردة. ويعتقد العديد من المحلّلين الغربيين أنه إذا ما أمكن لواشنطن وحلفائها الغربيين استغلال هذه الفاعلية، فإنه يُمكن أن توفر لهم الفرصة لاستخدام تركيا جسرًا إلى الشرق الأوسط[٥].

لقد هيأ تفكُّك الاتحاد السوفياتي واختفاء الحرب بين الشرق والغرب أمام تركيا آفاقًا جديدة على صعيد السياسة الخارجية الإقليمية. وباتت قدرة أنقرة على الإمساك بالفرص المتاحة لها أكثر وضوحًا لجعلها قوة إقليمية رئيسة تسهم في صوغ التوازنات الإقليمية الجديدة في جوارها الجغرافي، وبيئتها الإقليمية.

ولعلَّ ما عمَّق الفرص أمام تركيا وعزَّز قدرتها على المناورة في خياراتها السياسية،حدثان مفصليان كانا أشبه بالزلازل التي هزَّت أسس النظام القديم وزعزعته إلى حدّ كبير. فبعد الزلزال السوفياتي عام ١٩٩١، شهد الشرق الأوسط زلزالًا ثانيًا في أعقاب أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩١، وبعدها بعقد غزو العراق من جانب التحالف الأنغلو ـ أميركي، وهو ما نبّه دوائر القرار في تركيا إلى أهمية إعادة التفكير في الرؤية

---

(٣) مصطفى اللباد، «الصراع على تركيا وعمقها الاستراتيجي،» **الجريدة**، ٢١/٥/٢٠٠٩.

(٤) يسرا الشرقاوي، «تركيا ـ أمريكا. . . سياسة خارجية بملامح جديدة،» **السياسة الدولية**، السنة ٤٤، العدد ١٧١ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨)، ص ١٠٨.

(٥) F. Stephen Larrabee, «Turkey Rediscovers the Middle East,» *Foregin Affairs*, vol. 86, no. 4 (July-August 2007), p. 64.

القديمة إلى المنطقة، والشرق الأوسط كان منها في القلب، والتشديد على النظر إلى الفرص المتاحة أمام تركيا بدلًا من التركيز على التحديات والتهديدات. وجرى تعريف الرؤية الاستراتيجية بشكل أوسع من حيث وسائل تحقيقها، إذ نُظِر إلى المنطقة لا من زاوية الحلول العسكرية فحسب، بل بمفهوم أمني أوسع، يطرح علاقات تركيا مع المنطقة من خلال تعريف أمني، يتضمَّن القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتأكيدًا للروابط التاريخية والثقافية(٦).

تاريخيًا، لم يُمثِّل توجه تركيا إلى الغرب، متجسدًا في انتمائها إلى حلف الناتو وتطلعها الدائم إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي خيارًا استراتيجيًا لتركيا فحسب، بل أيضًا خيارًا/ توجهًا أيديولوجيًا يتناغم مع تطلعات دعاة التغريب والنزعة القومية المتشددة. لكن مع نهاية الثمانينيات، بدأت هذه النظرة تتعرض لمراجعة عميقة من جانب صنّاع القرار في تركيا، إذ بدا أن النظام الدولي برمته بدأ يشهد تطورات دراماتيكية متسارعة وجذرية، قادت تدريجيًا إلى اختفاء نظام القطبين في السياسة الدولية.

ما زال العنصر الحاسم في السياسة الخارجية التركية يرتكز على الدور الذي يمكن أن تؤديه تركيا وسط موازنات سياسية معقدة. وإذا كان عامل الاستقرار في ذلك الدور خلال الحرب الباردة مرتبطًا بعضويتها في حلف شمال الأطلسي، فإن الاتراك شعروا مع نهاية الحرب الباردة بأن ضياع هذا الدور الإقليمي يُمثّل خطرًا كبيرًا، لهذا طرحت فرضية الدوائر الإقليمية الخمس للسياسة الخارجية التركية، وهي منطقة البلقان التي كانت مسرحًا للحروب الصربية آنذاك، ودائرة منطقة القوقاز ووسط آسيا التي كانت مسرح صراع على النفوذ بينها وبين إيران، ودائرة البحر المتوسط التي أسفرت لاحقًا عن الحلف العسكري التركي ـ الإسرائيلي عام ١٩٩٦، ودائرة الشرق الأوسط وبالتحديد الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ثم دائرة

---

(٦) مليحة ألتون ايشيك، «الخيارات الاستراتيجية لتركيا، إقليميًا ودوليًا، وموقع الوطن العربي منها،» ورقة قدمت إلى: الحوار العربي ـ التركي بين الماضي والحاضر: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسية العالمية GPOT إستانبول (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٥٣ ـ ٥٤.

المنطقة الإسلامية التي عدت تركيا نفسها جسرًا بينها وبين العالم الغربي[٧].

طُوِّرَت الرؤية الجديدة خلال عهد طورغوت أوزال، وجرت محاولة لترجمتها في عهد وزير خارجيته للأعوام ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٢ إسماعيل جيم. لكن هذه الرؤية الجديدة اتخذت طابعًا أكثر جدية وفاعلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢ بقيادة رجب طيب أردوغان[٨].

وقد تجسّدت السياسة الخارجية الجديدة لتركيا في العناصر الستّة التي حدّدها أوغلو وزير الخارجية التركي منذ عام ٢٠٠٧. وتتلخّص هذه العناصر في التوازن السليم بين الحرية والأمن؛ وتصفير المشاكل مع دول الجوار، والتأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار بدءًا بالبلقان مرورًا بالشرق الأوسط وانتهاءً بالقوقاز وآسيا الوسطى، ثم اعتماد مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأبعاد التي ترتكز على حقيقة أن العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليس بعضها بديلًا من بعض، بل هي متكاملة في ما بينها. وهناك أيضًا مبدأ الدبلوماسية المتناغمة، وأخيرًا المبدأ السادس الذي يشتمل على أسلوب دبلوماسي جديد يجعل تركيا مرشحة لأداء دور مركزي و«أن تصبح دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق ومنتدياته، رافعة هويتها الشرقية من دون امتعاض، ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافل أوروبا ومنتدياتها من خلال نظرتها الأوروبية»[٩].

لقد وفرت هذه العناصر أرضية مناسبة للسياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه الجوار الإقليمي لأنقرة في الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى والقوقاز، والبلقان، هذه المناطق التي شهدت العديد من التحديات الجدية خلال العقدين الماضيين، ما هيّأ الفرصة لتركيا لتطوير سياسة فاعلة تجاه المنطقة في اتجاه خفض الخلافات مع الجيران إلى نقطة الصفر، والبحث عن أرضية مشتركة لتجسيد العلاقات بين مختلف الأطراف، وصولًا إلى

---

(٧) نبيل شبيب، «تركيا بين الولاء الأطلسي الأميركي والمكاسب الإقليمية: فرصة تاريخية لازدياد استقلالية تركيا،» <http://www.midadulqalam.info/midad/modules.php?name=News&file=article&sid=996>.

(٨) إسلام أون لاين، ٢٠/٩/٢٠٠١، <http://www.islamonline.net>.

(٩) ايشيك، «الخيارات الاستراتيجية لتركيا، إقليميًا ودوليًا، وموقع الوطن العربي منها،» ص ٥٥.

علاقات تعاون مشتركة تحقق حلولًا مرضية لهذه الأطراف مجتمعة[١٠].

فكما يشير أوغلو، لا يمكن لدولة تشهد أزمات متكرّرة مع جيرانها القريبين أن تنتج سياسات دولية وإقليمية خارج حدودها[١١]. وتتوقف قدرة تركيا على خلق آفاق جديدة لسياسة خارجية فاعلة في بيئتها الإقليمية على قدرتها على إعادة ترتيب علاقاتها مع جيرانها الذين يحققون لها التواصل مع المناطق الجيوسياسية والجيوستراتيجية القريبة منها[١٢].

وتتجه المقاربة الجديدة لاستراتيجية السياسة الخارجية التركية إلى استثمار الوضع الجيوسياسي لتركيا مباشرة في مجالات السياسة والاقتصاد والأمن، بغية إعادة تنظيم العلاقات مع مراكز القوى العالمية، على أساس البدائل المتوافرة. وهذا يعتمد على تبنيها أولويات تكتيكية ضمن ثلاث ساحات تأثير جيوسياسي هامة يُحدّدها أوغلو كما يلي:

- المناطق البرية القريبة: البلقان والشرق الأوسط والقوقاز.

- الأحواض البحرية القريبة: البحر الأسود، شرق المتوسط، الخليج العربي، وبحر قزوين.

- المناطق القارية القريبة: أوروبا، شمال إفريقيا، جنوب آسيا، وسط وشرق آسيا.

هذه الأحزمة الدائرية المتداخلة تُهيئ لتركيا الأساس الجيوسياسي لسياسة خارجية تُقوّي وضعها في الساحة الدولية من خلال توسيع ساحات التأثير الإقليمي تدريجيًا، ومن خلال استثمار التداخلات والارتباطات المتبادلة بين الأحزمة الجيوسياسية بشكل جيد، «ودمج ذلك مع ثقافة سياستها الداخلية»[١٣].

---

(١٠) أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمه محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل؛ مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو، ط ٢ (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١١)، ص ٦١٢ ـ ٦١٦.

(١١) ايشيك، المصدر نفسه، ص ٥٦.

(١٢) أوغلو، المصدر نفسه، ص ١٧٠.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

أسهمت عوامل اقتصادية وجيوسياسية جديدة أعقبت انتهاء الحرب الباردة في اختفاء تهديدات أمنية قديمة لتركيا، وفي الوقت نفسه في ظهور تحديات جديدة بل «فرص» جديدة، خاصة على تخومها الإقليمية في آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان والشرق الأوسط. وقد بدا لبعض الوقت أن عددًا من الفرص الجديدة تُمثّل خياراتٍ لاستراتيجية بديلة لتركيا من علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا. فقد وجدت تركيا نفسها بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، أمام واقع جديد في آسيا الوسطى والقوقاز تغذيها موروثات تاريخية وحضارية وثقافية ربطت شعوب هذه المنطقة مع تركيا منذ قرون مضت، خاصة أن العديد من العناصر تهيأت لتركيا لتثبيت دورها الإقليمي الجديد[١٤].

ففي خضم النقاشات في شأن المكاسب التي حققتها تركيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة كعضو فاعل داخل هوية السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية خصوصًا فيما يتعلق بسياسة التوسع في الاتحاد الأوروبي وفي حلف شمال الأطلسي، تبلور لدى القادة الأتراك تصور مفاده أن الرابح الأكبر هو الولايات المتحدة ودول شرق أوروبا، مقارنة بالمكاسب التي حققتها تركيا. وعزز هذه التصورات شعور تركيا بأنها ربما ستبقى إلى أجل غير مسمى خارج إطار الاتحاد الأوروبي. فالاندفاع التركي تجاه أوروبا يقابَل من الطرف الآخر بنوع من البرودة وربما الرفض[١٥]. وقد عبّر وزير خارجية تركيا الأسبق إسماعيل جيم خلال مشاركته في اجتماع وزراء خارجية حلف شمال الأطلسي في بودابست بتاريخ ٢٩ أيار/ مايو ٢٠٠١ عن هذه الهواجس بالتشديد على «أن مقترحات الحلّ التي قُدِّمت لتركيا بعيدة جدًا

---

(١٤) لنقاشات مستفيضة حول هذا الموضوع، انظر: أسد أرسلان، «حلف شمال الأطلسي وموقع تركيا المستقبلي،» **شؤون الأوسط**، العدد ١١٦ (خريف ٢٠٠٤)، ص ١٢٠ ـ ١٢٤؛ جميل مطر، «تطويع الخصم: الضغوط الغربية على روسيا،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣٢٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)، ص ٤٥ ـ ٤٨، وحبيب الله أبو الحسن الشيرازي، «الصراع الأميركي ـ الروسي في آسيا الوسطى،» **مختارات إيرانية** (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، العدد ٢ (٢٠٠٠)، ص ٣٧ ـ ٤٠.

(١٥) أرسلان، المصدر نفسه، ص ١٢٦، ومحمد نور الدين، «تركيا والاتحاد الأوروبي: الهوية والرهانات والشرق الأوسط،» **شؤون الأوسط**، العدد ١١٦ (٢٠٠٤)، ص ٧٦.

عن تحقيق تطلعاتها المشروعة، وإذا أردنا الدقة أكثر نجد أن دول أوروبا الشرقية بما فيها روسيا تحقق مكاسب كلما اتجهت إلى الغرب، بينما كانت تركيا تضطر دومًا إلى تقديم التنازلات كلما اتجهت نحو الغرب»[١٦].

قادت هذه الإحباطات، إن صحَّ التعبير، تركيا إلى صياغة جيوستراتيجية بديلة في اتجاه أوراسيا والشرق الأوسط، خصوصًا أن روسيا وتركيا تُمسكان، إلى جانب إيران، بمفاتيح أوراسيا جغرافيًا واقتصاديًا.

ثانيًا: أوراسيا: بين ميراث التاريخ والجوار مع قوة عظمى

على الرغم من أهمية الروابط التاريخية والثقافية التي تربط تركيا بآسيا الوسطى والقوقاز، إلا أن تطوُّر العلاقات بين أنقرة والمنطقة استند إلى عامل مهم آخر، هو الروابط الاقتصادية والتجارية. فقد اقترن انهيار الاتحاد السوفياتي بتحولات مفصلية في الاستراتيجيات العالمية الكبرى كان المحور الاقتصادي أحد أبرز محاورها[١٧]، وهكذا تبلورت دبلوماسية جديدة يمكن وصفها بـ «دبلوماسية الطاقة وأنابيب النفط»[١٨]، تركزت على محاولات التحكم بطرق ومسارات نقل الطاقة من بحر قزوين الذي أثبتت العمليات الاستكشافية أن حجم احتياطياته من النفط قد يصل إلى ٢٠٠ مليار برميل، إلى جانب احتياطيات هائلة من الغاز أيضًا[١٩].

هذه الأرقام قد تفسر أحد الأسباب المهمّة التي تدفع تركيا إلى السعي حثيثًا إلى توثيق علاقاتها مع الدول الوليدة في آسيا الوسطى والقوقاز. فتركيا واحدة من الدول الإقليمية الكبيرة التي تستورد النفط والغاز، حيث استوردت في عام ١٩٩٥ ٨,٥٢ مليون طنّ من النفط الخام، وارتفع هذا الرقم مع حلول

---

(١٦) أرسلان، المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(١٧) سهراب عسكري، «إيران وقضايا بحر قزوين،» مختارات إيرانية، العدد ٣ (٢٠٠٠)، ص ٣٨.

(١٨) الشيرازي، «الصراع الأميركي ـ الروسي في آسيا الوسطى،» ص ٣٩.

(١٩) *BP Amoco Statistical Review of World Energy* (1999).

مقتبس من: شيرين هنتر، **إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية**، دراسات عالمية؛ العدد ٣٨ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ٨.

العام ٢٠١٠ إلى أكثر من ٤٠ مليون طنّ. وتشير التوقعات إلى أنها استوردت أكثر من ٥٤ مليار متر مكعب من الغاز عام ٢٠١٠، وترتفع الكمية إلى ٨١ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٠، وهذا ما يضيف أهمية خاصة على هذه المنطقة بالنسبة إلى المصالح التركية. وما يزيد من الجاذبية الاقتصادية للمنطقة، أنابيب الطاقة التي تنقل نفط بحر قزوين وغازه إلى أوروبا التي سعت تركيا كي تُمَدَّ عبر أراضيها بواسطة خط باكو ـ جيحان[٢٠].

حظي التوجه التركي بدعم الولايات المتحدة الأميركية، ويشير العديد من الخبراء إلى أن واشنطن تُشجِّع الاندفاع التركي نحو آسيا الوسطى والقوقاز، كما يبذل الساسة الأميركيون جهودًا حثيثة لتسويق الأنموذج التركي لدى قادة دول المنطقة ونخبها السياسية والفكرية، بوصفه الأنموذج الأكثر جاذبية سياسيًا واقتصاديًا مقارنة بالأنموذج الأصولي الإيراني، والأنموذج الروسي الشمولي السابق[٢١].

وينبع هذا الاهتمام الأميركي من إدراك الإدارة الأميركية أهمية منطقة بحر قزوين في صوغ استراتيجية الطاقة العالمية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وعلاقة ذلك بالأمن القومي الأميركي. وقد عبّر العديد من المسؤولين الأميركيين عن هذه الأهمية الاستراتيجية في تصريحاتهم الرسمية، كان أبرزها تصريح وزير الطاقة الأميركي الأسبق في عهد الرئيس بيل كلينتون حينما قال «يتعلق الأمر بأمن أميركا على صعيد الطاقة»[٢٢].

ويُدرك القادة الأتراك أن تحقيق طموحات بلادهم في آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين يعتمد بشكل كبير على الدعم الأميركي لها، وفي هذا الاتجاه تلاقت المصالح التركية والأميركية حول مشروع أنابيب نقل النفط والغاز من هذه المنطقة إلى الأسواق العالمية، وخصوصًا أوروبا.

---

(٢٠) **كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد،** ص ١٧٨.

(٢١) لتفاصيل أكثر عن الموضوع، انظر: Philip Robins, «The Middle East and Central Asia,» in: Peter Ferdinand, ed., *New Central Asia and its Neighbours* (London: Pinter Publishers, 1994), p. 63; Andrew Mango, «The Turkish Model,» *Middle Eastern Studies*, vol. 29, no. 4, (1993), p. 726,

وعمار جفال، **التنافس التركي ـ الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز،** دراسات استراتيجية؛ ١٠٦ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٢٢) *International Herald Tribune*, 11/11/1998, p. 6.

فإلى جانب المكاسب الاقتصادية المتحققة من أنابيب الطاقة، ستغدو تركيا أحد اللاعبين الإقليميين الرئيسيين في المنطقة، وشريكًا استراتيجيًا مُفَضَّلًا لدى الولايات المتحدة، التي تأمل أيضًا في أن تكون تركيا عائقًا قويًا أمام الطموحات الروسية والإيرانية في هذه المنطقة الاستراتيجية المهمة[٢٣].

لكن هناك كوابحَ ومعوقاتٍ لا يستهان بها أمام تحقيق الطموحات التركية في آسيا الوسطى والقوقاز، فهي تواجه منافسَين يمتلكان أوراقًا مهمة كروسيا وإيران. فروسيا، وريثة الاتحاد السوفياتي السابق، ما زالت تُمسك بمفاتيح قوة مهمة في المنطقة، إذ إن آسيا الوسطى والقوقاز تمثّلان مجالًا حيويًا لها، ولها فيهما مصالح اقتصادية وسياسية مهمة، كما أنهما أحد المداخل الاستراتيجية المهمة لأمنها القومي. وتُعَدُّ المنطقة من الناحية الاستراتيجية والسياسية منطقة رخوة، بسبب النزاعات العرقية والمذهبية والحدودية، إلى جانب التوترات الأمنية وانتقال ما تُسمَّى «الأصولية المتشددة» إلى عدد من دولها، الأمر الذي قد يُحوِّل هذه النزاعات المحلية إلى نزاعات إقليمية تُورِّط معها أطرافًا إقليمية لها مصالح بالغة الأهمية في المنطقة[٢٤]. وكما تشير كاميلا برونونسكي، فإن روسيا ستبقى «تراقب وتشارك في صنع بعض الأدوار، لأن مستقبل المنطقة في الدرجة الأولى يتوقف على أسلوب وإمكانات روسيا التي تنظر إلى منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز على أنهما أساسيتان لمصالحها الأمنية»[٢٥]. إذ إن أحد العناصر الهامة في السياسة الخارجية الروسية الجديدة هو السعي إلى تطبيق مفهوم الجوار القريب، الذي يعني في أحد مفاصله المهمة تأكيد عودة روسيا كقوة إقليمية فاعلة، خاصة في تحركها صوب منطقة آسيا الوسطى والقوقاز في مسعىً جاد إلى تقليص نفوذ القوى الدولية والإقليمية في هذه المنطقة.

---

(٢٣) عسكري، «إيران وقضايا بحر قزوين،» ص ٤١، وكاميلا برونونسكي، «الطاقة والأمن: الأبعاد الإقليمية والعالمية،» في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٧، فريق الترجمة عمر الأيوبي، حسن حسن وأمين الأيوبي؛ إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ٣٤٢.

(٢٤) جوليان ثوني، النزاع في طاجكستان.. التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية ١٩٩١ ـ ١٩٩٤، دراسات عالمية؛ العدد ٣ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٤)، ص ٨ ـ ٢٢، وكرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ص ١٨٢.

(٢٥) برونونسكي، المصدر نفسه، ص ٣٤٢.

ففي صيف ٢٠٠٨ دخل الروس في حرب مع جورجيا، وساعدوا في إعلان إقليم أبخازيا الداعي إلى الانفصال عن جورجيا استقلالَه، ووقفوا إلى جانب أرمينيا في نزاعها مع أذربيجان في شأن إقليم ناغورني قرة باغ، وتدخلوا في الصراعات الداخلية في كل من طاجيكستان وقيرغيزستان. وقد أصبح للروس حضور عسكري مباشر على الحدود التي تربط عددًا من هذه الدول مع تركيا[٢٦].

بدورها، تشكل إيران أحد التحديات الرئيسة أمام الطموحات التركية في آسيا الوسطى والقوقاز، إذ ترتبط بوشائج تاريخية وحضارية وثقافية مهمة مع شعوب هذه المنطقة. كما أن آسيا الوسطى تُمثّل إحدى الدوائر الرئيسة في شبكة سياستها الأمنية والدفاعية، إذ تُعَدُّ المنطقة أحد المجسات الرئيسة التي تعمل من خلالها السياسة الخارجية الإيرانية على تعزيز وحماية مصالحها الجيوسياسية والجيوستراتيجية هناك. ولا يُخفي القادة الإيرانيون رغبتهم في استثمار عنصر الطاقة كمدخل للنفوذ الاقتصادي والسياسي في هذه المنطقة[٢٧]، فتقديرات الخبراء الاقتصاديين تشير إلى أن الجدوى الاقتصادية لأنابيب الطاقة المعدّة لنقل النفط والغاز من بحر قزوين، تكون أكثر نفعًا وأقل كلفة بكثير إذا ما مدَّت عبر الأراضي الإيرانية في اتجاه الخليج العربي، ومن هناك تُنقل إلى أسواق العالم. وقد كان مقررًا مدّ الأنابيب من حقل تنكيز النفطي في الجزء الشمالي الشرقي من بحر قزوين الواقع في كازاخستان عبر إيران في اتجاه الجنوب. كما تملك إيران فرصة كبيرة لأن تصبح معبرًا رئيسًا يربط دول آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين بأسواق العالم[٢٨]. لكن المسعى

(٢٦) ثوني، المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٥.

(٢٧) صبيح محمد إبراهيم، «جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية بين التنافس التركي والإيراني والصراعات الدولية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، بغداد، ١٩٩٣)، ص ٧١٤ ـ ٧٧٢، وظافر ناظم سلمان، «إيران والولايات المتحدة بعد حرب الخليج: دراسة في خيارات آسيا الخارجية الإيراني،» في: **الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى** (بغداد: مركز بحوث جريدة الجمهورية، ١٩٩٣)، ص ٤٢.

(٢٨) طلال عتريسي، «جغرافية إيران السياسية،» **شؤون الأوسط**، العدد ٨٤ (حزيران/ يونيو ١٩٩٩)، ص ٤٠، و«التحولات الجيولوجيتيكية والأمن في إيران (ندوة)،» **شؤون الأوسط**، العدد ٨ (شباط/ فبراير ١٩٩٩)، ص ٨ ـ ١٠.

الإيراني يصطدم بالمواقف الأميركية المتشددة حيال هذا الموضوع، إذ جاءت هذه المواقف جازمة وقاطعة وتضاعفت الجهود الأميركية الرامية إلى منع إيران من تحقيق أية مكاسب في هذا الشأن. وتأكدت هذه المواقف عبر تصريحات شديدة اللهجة لعدد من المسؤولين الأميركيين. فقد صرّح مساعد وزير الخارجية الأميركية في مطلع عام ١٩٩٨ خلال زيارته باريس «أننا راسخو القناعة بعدم جواز مدّ خطّ للأنابيب عبر إيران. . لن يجري تمكين إيران من الإمساك بعصب حياة عملية تطوير الطاقة المنتجة في بحر قزوين والمتجهة نحو الغرب»[٢٩]. وقطعًا، فإن هذا التشدّد الأميركي حيال إيران يخفف الضغط عن تركيا خلال المنافسة مع إيران.

في سعيها إلى تحقيق مصالحها في هذه المنطقة، على تركيا أن تعتمد سياسة تتسم بكثير من المهارة والتوازن المحسوب حتى تتجنب إثارة كل من إيران وروسيا، إلى جانب دبلوماسية ماهرة تعطي انطباعًا للولايات المتحدة بأن تركيا تُمثِّل شريكًا فاعلًا يتمتع بمصداقية عالية للتناغم مع المصالح الأميركية في آسيا الوسطى والقوقاز، لا منافسًا إقليميًا تتقاطع مصالحه مع مصالح واشنطن الاستراتيجية في هذه المنطقة الحيوية.

نجاح الدبلوماسية التركية توضح من خلال إدارة العلاقات مع روسيا، خصوصًا خلال العقد الأخير. فقد زار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تركيا عام ٢٠٠٤، وهي الزيارة التي أرست أساسًا متينًا لعلاقات روسية ـ تركية طويلة الأمد. ووقّع البلَدان خلال الزيارة على الإعلان المشترك لتعميق الصداقة والشراكة متعددة الأبعاد بين جمهورية تركيا والاتحاد الروسي. وزار الرئيس التركي عبد الله غول روسيا في مطلع العام ٢٠٠٩. وأشار المراقبون إلى أن الزيارة عكست انتقال العلاقة بين الطرفين من إطار الجيرة إلى إطار التعاون الاستراتيجي، في إشارة واضحة إلى سياسة تعدُّد البعد التي ترتكز على تنويع تركيا خياراتها الخارجية. وفي أعقاب لقائه غول، صرّح رئيس الوزراء بوتين أن تركيا هي إحدى أولويات السياسة الخارجية الروسية[٣٠].

---

(٢٩) كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ص ١٨٤.

(٣٠) عامر علي راضي العلاق، «ملامح جديدة في العلاقات التركية ـ الروسية،» دراسات دولية (مركز الدراسات الدولية، بغداد)، العدد ٤٠ (٢٠٠٩)، ص ١٢٦.

إلى جانب المدخلين السياسي والاستراتيجي، يُمثِّل المدخل الاقتصادي أحد العناصر الأساسية للعلاقات التركية ـ الروسية. فروسيا هي الشريك التجاري الأول لتركيا، وقد تجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين عام ٢٠٠٨ أربعين مليار دولار، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٥٠ مليار دولار خلال السنوات المقبلة. وتُعَدُّ تركيا البلد الثالث في العالم المستورد للغاز الروسي بعد ألمانيا وإيطاليا، إذ تستورد من روسيا ٦٠ في المئة من حاجاتها من الغاز الطبيعي وربع حاجاتها من النفط. وفي عام ٢٠٠٩، وقّع البلدان اتفاقيات تعاون في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية ومحطات إنتاج الطاقة النووية بقيمة ستين مليار دولار، وتستثمر تركيا ٣٠ مليار دولار في روسيا وهو يعادل ربع الاستثمارات التركية في العالم[٣١].

امتدّت هذه العلاقات الوثيقة إلى المجالات السياسية والدبلوماسية أيضًا. فقد دعمت تركيا دخول روسيا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي بصفة مراقب، كما عارض البلَدان المحاولات الرامية إلى تحويل البحر الأسود إلى بحيرة أطلسية. ورفضت أنقرة وموسكو دعوة واشنطن إلى تعديل ميثاق مونترو[٣٢] في شأن عبور المضيقين التركيين (البوسفور والدردنيل)، ويتفق الطرفان في النظرة إلى العديد من القضايا الهامة ولا سيما في الشرق الأوسط[٣٣]. ولا شك في أن النهج الذي تتبعه تركيا، ويبدو مستقلًا عن الإدارة الأميركية في العديد من القضايا الجوهرية، هو موضع ترحيب من جانب موسكو، على الرغم من المسائل الخلافية بين الطرفين، خصوصًا في شؤون آسيا الوسطى والقوقاز. وعلى أي حالٍ، يتمثَّل العنصر المشترك بين الطرفين في أن أي تفاهم أو تنسيق بين موسكو وأنقرة في آسيا الوسطى والقوقاز يعني في أحد أوجهه الحدَّ من التدخُّل الأميركي في شؤون هاتين

---

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٣٢) وقّع ميثاق مونترو عام ١٩٣٦، بموجبه أعيد لتركيا الحق في الإشراف الكامل على مضائقها، بعد أن فرضت قيود عليها في إثر هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، انظر: عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر، ١٩١٨ ـ ١٩٨٠ (الموصل: [د. ن.]، ١٩٨٨)، ص ٤٣.

(٣٣) محمد نور الدين، «شراكة تركية ـ روسية متنامية: اتفاقيات بـ٦٠ مليار دولار،» السفير، ١٧/٢/٢٠٠٩.

المنطقتين الحساستين لكلا الطرفين، كما يعني تأمين الاستقرار فيهما، وهو أمر حيوي تسعى روسيا وتركيا إلى تحقيقه على حدّ سواء.

ثالثًا: الصين: القوة الناهضة الجديدة

تُمثِّل الصين أحد خيارات تركيا الاستراتيجية الجاذبة. فقد نجم عن صعودها اللافت، وكذلك صعود قوى أخرى في الشرق كالهند، اقتصاديًا واستراتيجيًا، اكتساب القوة العالمية بعدًا شرقيًا جديدًا، وهذا يفسح المجال أمام الدول الأخرى ومنها تركيا لتنويع خياراتها الاستراتيجية. وتأمل تركيا في إقامة شراكة مهمة مع الصين يمكّنها إلى حدٍ ما من موازنة علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي[٣٤].

وكانت ثمة مخاوف من أن تتحوّل قضية المسلمين الإيغور، وهم أقلية مسلمة كبيرة من أصول تركية يستوطنون إقليم سينغيانغ، شمال شرقي الصين، إلى مصدر خلاف بين الدولتين، خصوصًا وأن هناك مشاعر شعبية تركية قوية تجاه الإيغور، ويحظون بتعاطف كبير، لكن في النهاية فضلت أنقرة الانحياز لمصالحها الاقتصادية والسياسية[٣٥]. فالصين تمثل سوقًا استهلاكية مهمة، كما أن الصين أحد الدعائم الرئيسة في منظمة تعاون شنغهاي، التي تضم روسيا والصين وآسيا الوسطى، وهي كتلة جيوسياسية مهيمنة في أوراسيا، يُنظر إليها باعتبارها نواة لكتلة جيوسياسية بديلة تتحدى طموحات واشنطن في المحافظة على وضع قوة القطب الواحد في العالم. ومما يعطي أهمية مضافة إلى دور الصين هنا، أنها أيضًا لاعب رئيسي في أوراسيا، خاصة وأن لدى الصين مشروعًا لإنشاء أطول خط أنابيب لنقل النفط من كازاخستان[٣٦]. وتأمل تركيا في أن يكون لها دور في منظمة شانغهاي في مسعى منها لتحقيق استراتيجياتها بالتوجه صوب الشرق.

---

(٣٤) فرح صابر، «أفغانستان في البيئة الإقليمية،» شؤون الأوسط، العدد ١٣٧ (خريف ٢٠١٠- شتاء ٢٠١١)، ص ٩٦.

(٣٥) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩)، ص ١٩٥.

(٣٦) عسكري، «إيران وقضايا بحر قزوين،» ص ٤١.

ومما يضاف إلى عناصر القوة الصينية، أنها أحد المحاور الرئيسة في الكتلة الاقتصادية الآسيوية المعروفة باسم منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا الباسفيك (أبيك) إلى جانب اليابان، ودول الآسيان، وهونغ كونغ، وسنغافورة، ومكاو، وكوريا الشمالية. وبحسب التقديرات، من المقدَّر لهذا التكتل الاقتصادي الضخم أن يحتكر ثلث الإنتاج العالمي مع نهاية العقد الأول من القرن الحالي. ومن المتوقع أن يصل إلى النصف مع حلول العام ٢٠٤٠[٣٧].

لكن بموازاة هذه القوة الاقتصادية للصين، ليس هناك ما يماثلها في عناصر القوة الاستراتيجية، وكذلك يبدو أثرها في التوازنات العالمية ضعيفًا، بل حتى باهتًا. وكما يشير محمد السيد سليم، فإن الصين «حينما تقوم بدور عالمي، فإنها تفضل التعاون مع قوى عالمية أخرى لا العمل بشكل مستقل»[٣٨].

كذلك فإن الصين منذ العام ١٩٤٩، تاريخ الثورة الصينية، كانت عاملًا في تأكيد وتغيير التوازنات العالمية، لا عاملًا لصنع تلك التوازنات[٣٩].

فعلى الرغم من عدم رضا الصين عن عالم تهيمن عليه الولايات المتحدة الأميركية، إلا أن ذلك لا يعني أن الصين ترغب في الاصطدام مع واشنطن. فالصين تقدّر قيمة السوق الأميركية الضخمة بالنسبة إلى صادراتها، وأهمية رأس المال والتقنية الأميركيين لنموّها الاقتصادي. وتُعَدُّ الصين اليوم أكبر بلد مالك للسندات الأميركية. ولهذه الأسباب، فإن الصين غير مستعدة للتضحية بهذه المصالح والوقوف في وجه الولايات المتحدة إلا إذا كانت مصالحها الحيوية مهدَّدة. ولا يبدو في المنظور القريب ما يشير إلى أن الصين على

---

(٣٧) خير الدين عبد الرحمن، **القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين** (عمّان: دار الجليل للطباعة والنشر، ١٩٩٦)، ص ٧٧؛ هالة خالد حميد، «الفضاء الاقتصادي الآسيوي عبر الإقليمي: منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا الباسفيك (ابيك) وإمكانية الاستفادة منه عربيًا،» **دراسات دولية**، العدد ٢٨ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)، ص ٣١ ـ ٤٥، و <http://www.worldatlas.com/aatlas/world.htm>.

(٣٨) محمد السيد سليم، «الخيارات الاستراتيجية لتركيا وموقع الوطن العربي منها،» ورقة قدمت إلى: **الحوار العربي ـ التركي بين الماضي والحاضر: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسية العالمية GPOT إستانبول**، ص ٨٣.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٨٤

استعداد لهذه المواجهة[٤٠]، وهي غير مؤهلة، على الأقل في المرحلة الراهنة، لهذا الأمر اقتصاديًا أو سياسيًا أو عسكريًا[٤١]. فالصين في تطلعها إلى رؤية عالم متعدد الأقطاب تتبع سياسة حذرة تقوم على عدم المساس بالتوازنات القائمة، والعمل من خلالها. ولهذا تميل إلى اتخاذ سياسة توافقية في القضايا الإقليمية والدولية التي تتسم بالتعقيد، أو تباين المواقف تجاهها، مثل الصراع العربي ـ الإسرائيلي في الشرق الأوسط أو برنامج إيران النووي، وغيرهما من القضايا الخلافية بين القوى الكبرى. وتدعم الصين دورًا تركيًّا أكثر فاعلية في حلبة السياسة الدولية ما دام هذا الدور سيصب في نهاية المطاف في مصلحة مزيد من الاستقلالية للسياسة التركية عن واشنطن، وهو موقف تشاطرها فيه روسيا أيضًا، وفي هذا السياق يمكن تفسير الموقف الصيني الداعم لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

رابعًا: البلقان: التحديات القديمة الجديدة

يُمثِّل الاستقرار في البلقان إحدى أولويات السياسة الخارجية التركية بسبب النتائج التي قد تترتب على أية اضطرابات أو أوضاع غير مستقرّة في هذه المنطقة التي تتّسم بتعقيدات إثنية وثقافية، وحساسيات تاريخية عالية المستوى. ولهذا غدت هذه المنطقة في أعقاب انتهاء الحرب الباردة تحت المراقبة الدقيقة لأنقرة، إذ حرصت تركيا على توجيه سياستها البلقانية نحو استقرار الأنظمة الجديدة عبر آليتين، **أولاهما** تطوير علاقات ثنائية واسعة، مع دعم الجهود متعددة الأطراف الرامية إلى تحسين التعاون الإقليمي، أما الآلية **الثانية** فتجري من خلال التفاعل مع المساعي الدولية الهادفة إلى حلّ النزاعات القائمة في البلقان وإحلال السلم فيه[٤٢].

وفي تصور أوغلو، يمكن أن تستخدم تركيا منظّمتين كأداتين لتحقيق استراتيجيتها في المنطقة، إحداهما رئيسة والثانية بديلة. ويُمثِّل حلف شمال

(٤٠) هنتر، **إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية**، ص ٢٦.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٤٢) كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

الأطلسي الأداة الأولى، كون تركيا عضوًا فيه. وعندما يصبح الحلف طرفًا في حل الأزمات أو النزاعات في منطقة البلقان وشرق أوروبا، فإن هذا يعطي زخمًا للسياسة التركية في هذه المنطقة الحيوية للمصالح التركية.

أما الأداة الثانية فتتمثَّل في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتركيا عضو فيه، إذ على تركيا أن تضع قضية الحفاظ على الهوية الإسلامية ـ العثمانية على جدول أعمال هذه المنظمة باعتبارها تخص العالم الإسلامي[٤٣].

وقد توَّجت تركيا مساعيها في البلقان عن طريق شبكة إقليمية من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والعسكرية. غير أن اللافت أن «ديمقراطيات» البلقان الجديدة تتجه كلها نحو الاندماج في وسط وغرب أوروبا ضمن الاتحاد الأوروبي، أو اللحاق بالناتو. لكن على الرغم من ذلك فإن أي استقرار للبلقان لن يحصل من دون تركيا، مثلما لا يمكن تأمين ذلك الاستقرار من دون اليونان وصربيا. كذلك يمكن أن تؤدي العلاقات وأشكال التعاون الاقتصادية الإقليمية الموسعة، إلى تمكين الاقتصادات البلقانية الهشّة من الاستفادة من الأسواق التركية، ومن الاقتصاد الذي ينمو بوتائر متصاعدة. وتسهم هذه المصالح في نسج شبكة من علاقات التعاون مع البلقان[٤٤]. وفي هذا المجال، سعت تركيا إلى توثيق علاقاتها مع جميع البلدان المحيطة بالبحر الأسود، وخصوصًا مع كل من بلغاريا ورومانيا. كما ارتبطت بعلاقات موسعة مع كل من ألبانيا ومقدونيا اللتين تعدان تركيا داعمًا رئيسًا لهما في المنطقة. كذلك احتلت البوسنة موقعًا مهمًا في سنوات الحرب لدى القادة الأتراك. وبعد الحرب، شاركت أنقرة في عمليات إعادة التأهيل والتنمية في البوسنة لتجاوز آثار الحرب، كذلك ترتبط تركيا بعلاقات ذات شأن مع كرواتيا وسلوفينيا[٤٥].

وبهدف استكمال علاقاتها الثنائية مع دول البلقان، سعت تركيا إلى وضع خطط إقليمية متعددة الأطراف للتعاون السياسي والاقتصادي، تمخضت عن منظمة التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود (BSEC)

(٤٣) أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ص ٣٥٥.

(٤٤) كرامر، المصدر نفسه، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٧.

التي ضمّت كلًا من تركيا، وبلغاريا، وألبانيا، واليونان، ورومانيا، ومولدافيا، وأوكرانيا، وروسيا، وجورجيا، وأذربيجان، وأرمينيا. وكان أوزال، وهو القوة المحركة لعملية الإنشاء، يفكّر في ما هو أكبر من مجرّد تعاون اقتصادي إقليمي ضعيف، بل كان يأمل في دائرة أوسع تمتدّ عبر البلقان نحو البحر الأبيض المتوسط من ناحية، وتعبر في اتجاه آسيا الوسطى من ناحية ثانية، أي تكون جسرًا بين أوروبا وآسيا الوسطى[٤٦]، وكان هذا في نهاية المطاف يصبّ في مصلحة تركيا ويجعلها القوة الإقليمية الأولى في منطقة البلقان على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

شكلت حرب البوسنة أوائل التسعينيات مثالًا واضحًا عن الوضع الشائك للسياسات التركية في البلقان، ففي رأي أوساط سياسية وشعبية عديدة في تركيا أن مقاربة تركيا للأزمة لم تكن بالمستوى المطلوب، بل اتسمت بالضعف والحذر أمام السياسات الغربية، ما اضطرّ تركيا في نهاية المطاف إلى التسليم بالحلول الغربية والأميركية للأزمة، على الرغم من أنها (تركيا) قدمت الدعم للأقلية المسلمة في البلقان. فعام ١٩٩٣، دفعت تركيا منظمة المؤتمر الإسلامي إلى الضغط من أجل إرسال قوات حفظ السلام لحماية الملاذات الآمنة البوسنية. كما اقترح رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان إنشاء قوات أحادية الطرف مؤلّفة من عشرة آلاف جندي تركي لإرسالها إلى البوسنة، لكن لم يؤخذ بهذا المقترح[٤٧].

وتعُدُّ تركيا نفسها، صاحبة ميراث تاريخي في البلقان، وبالتالي عليها أن تتحلى بمسؤوليتها المعنوية والسياسية في المنطقة. ولا شك في أن مسلمي البلقان تطلعوا، وما زالوا، إلى تركيا بوصفها الحامية لهم تاريخيًا من القوى المسيحية في البلقان، وقد يكون في هذا الأمر بعض الحرج لتركيا العلمانية، إلا أنه يُمثِّل إرثًا دينيًا من الماضي يصعب الفكاك منه. كما أن هناك جالية بنسبة كبيرة من «البوشناق»، وأخرى كوسوفية في تركيا، يعود وجودهما إلى العهد العثماني، الأمر الذي يضفي عنصرًا داخليًا على

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٧٣

(٤٧) فولر، **الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**، ص ١٩٧ - ١٩٨.

السياسة التركية تجاه البلقان، وقد يعني هذا أن تركيا ربما ستترك موقف الحياد تجاه الأزمات المستقبلية التي تخصّ مسلمي البلقان. وكما يشير أوغلو، فإن مصير الدولة العثمانية قد ارتبط بالبلقان، ولا يمكن لتركيا أن تكون مؤثرة على الصعيدين العالمي والإقليمي إن لم تحافظ على تأثيرها في منطقة البلقان، ولهذا فإن على أنقرة أن تقوم «بمبادرات وخطوات استراتيجية وتكتيكية» تهدف إلى الحفاظ على مصالحها في البلقان[٤٨].

وربما كان الماضي يعيد نفسه بصورة أخرى حينما تجد تركيا نفسها اليوم قوة إقليمية بلقانية من جديد. ولهذا قد يبدو أن السياسة التركية ستجد نفسها مرة أخرى (كما في الماضي) متعارضة مع السياسات الروسية في البلقان التي ساندت تاريخيًا الصرب الأرثوذكس الشرقيين، وسعت إلى الحؤول دون انفصال البوسنة وكوسوفو. لكن في ظل التوافق التركي ـ الروسي الجديد في العديد من القضايا الإقليمية والدولية، والاستقلالية التي تحاول السياسة التركية إبداءها، فإن موسكو ربما لم تعد تنظر إلى سياسات تركيا الجديدة باعتبارها امتدادًا للسياسات الأميركية المناوئة لروسيا، لذا فقد تتفق كل من تركيا وروسيا على أن الاختلاف في ما يخص الشؤون البلقانية ينبغي ألا يؤثر في نظرتهما المتقاربة إلى القضايا الإقليمية والدولية الأخرى[٤٩].

خامسًا: الاتحاد الأوروبي: سياسة الشد والجذب

بقيت قضية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي محل جدال كثير. وتساءل البعض لوقت طويل حول رغبة الاتحاد الأوروبي في الترحيب بعضوية مثل هذه الدولة الكبيرة و«الفقيرة» والبعيدة ثقافيًا. كما تساءل آخرون عمّا إذا كانت تركيا تستطيع أن تغير من نفسها بما فيه الكفاية لكي تفي بطلبات الاتحاد الأوروبي[٥٠].

---

(٤٨) أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ص ٣٥٦.

(٤٩) فولر، المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(٥٠) إرسل ايدنيلي، نيهات علي اوزكان ودوغان اكياز، «مسيرة العسكريين الأتراك نحو الاتحاد الأوروبي،» ترجمة حمدي أبو كيلة، **الثقافة العالمية** (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)، العدد ١٤٧ (آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨)، ص ٤٦.

لكن في المحصلة، تمثّل الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية التركية طوال حقب زمنية مختلفة دائمًا برغبة تركيا في الوصول إلى هذا الهدف. فقد اعتبرت تركيا، على الدوام، سياستها حيال الاتحاد الأوروبي جزءًا من سياستها العامة تجاه الغرب، وتحقيقًا لمبادئ الكمالية الخاصة بالتحديث، والعلمانية، والاندماج في العالم الغربي.

وبعيدًا عن السجال التاريخي لمسيرة تركيا على طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، التي بدأت منذ ستينيات القرن الماضي، فإن عقودًا من الاستجابة لمطالب الاتحاد بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية تتعلق بقضايا داخلية تركية لم تُحقّق النتيجة المرجوة لتركيا.

وعندما بدأت المفاوضات الرسمية لانضمام تركيا إلى الاتحاد عام ٢٠٠٥، لم تتناول إلا أربعة فصول تفاوضية من أصل خمسة وثلاثين فصلًا.

كما أوقف الاتحاد الأوروبي جزئيًا المفاوضات في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، وكانت الحجة أن تركيا لم تحرز تقدمًا في عدد من القضايا، أهمها تلك التي تتعلق بالتسوية في قبرص[٥١].

ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢، تبنى الحزب موقفًا قويًا مواليًا للاتحاد الأوروبي، وعن طريق إعلانه أن عضوية تركيا للاتحاد تُعَدُّ من أولى أسبقياته تمكّن الحزب من تحقيق هدفين حاسمين: **الأول** «أنه كسب الشرعية السياسية في عيون الدولة العلمانية التركية، و**الثاني** نيله دعم الطبقة البراغماتية المتوسطة وطبقة إدارة الأعمال والمثقفين الليبراليين»[٥٢].

وشرعت تركيا في عملية إصلاح سياسي استجابة لبرنامج كوبنهاغن للتأهُّل إلى العضوية، وأقرت حكوماتها مجموعات إصلاحات جدّية في

(٥١) ستيفن جي فلاناغان، «تركيا والغرب على مفترق الطرق الاستراتيجية،» ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن، **المرصد الدولي** (مركز الدراسات الدولية)، العدد ٥ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)، ص ١١٥.

(٥٢) فيليب غوردون وعمر تاسبينا، «تركيا على الحافة،» ترجمة فرج الترهوني، **الثقافة العالمية**، العدد ١٤٧ (آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨)، ص ٢٤.

اتجاه تناغم المنظومة القضائية، والعلاقات العسكرية ـ المدنية، وممارسات حقوق الإنسان وفقًا للمعايير الأوروبية.

بموازاة الإصلاح السياسي، شهد الاقتصاد التركي تغيرات جذرية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، إذ انخفض معدل التضخُّم من ٧٠ في المئة إلى ٧,٦ في المئة، وارتفع متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي من ٢٥٠٠ دولار إلى ٥٠٠٠ دولار شهريًا. وبالنسبة إلى التجارة الخارجية، ارتفعت قيمة الصادرات التركية من ٣٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٤٧ مليار عام ٢٠٠٣، و٦٣ مليار عام ٢٠٠٤، حتى وصل إلى ٧٣,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٥.

كما زاد حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي بنسبة ٨ في المئة عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ٢٠٠٤، متخطية بذلك دولًا مثل كوريا الجنوبية وكندا في قائمة الشركاء الرئيسيين للاتحاد، وبذلك أصبحت تركيا على مقربة من اليابان كأكبر شريك مصدّر إلى الاتحاد الأوروبي[٥٣].

غير أنه بعد فشل محادثات الانضمام عام ٢٠٠٥، بدا للقادة الأتراك أن الحلم الأوروبي بالنسبة إلى بلادهم أصبح أمرًا بعيد المنال، وخصوصًا أن تصريحات عدد من القادة الأوروبيين صبّت في مجرى هذه التوجهات المخيبة للآمال. فالرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي صرح أنه يؤيد «شراكة ذات امتياز بدلًا عن عضوية تركيا في الاتحاد»[٥٤]، وتشاطر ألمانيا والنمسا الرئيس الفرنسي هذه الفكرة.

ويتركز الحوار بين تركيا والاتحاد الأوروبي على ثلاث قضايا رئيسية، كيفية معالجة القضية الكردية في تركيا، ووضع قبرص والعلاقة مع اليونان، وإعادة النظر في دور المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية.

فالاتحاد الأوروبي، يرى أن معالجة القضية الكردية يجب أن تحصل

---

(٥٣) إبراهيم البيومي غانم، «الأرقام الذهبية الخمسة للاقتصاد التركي،» ملف الأهرام الاستراتيجي، السنة ١٢، العدد ١٣٨ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٦)، <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/FI2E7.HTM>.

(٥٤) فلاناغان، «تركيا والغرب على مفترق الطرق الاستراتيجية،» ص ١١٥.

وفق أطرٍ سياسية، لا عبر حلول عسكرية، إلى جانب الاعتراف بتعدد هوية تركيا العرقية والثقافية، وأن يكون السياسيون الأتراك هم المسؤولين عن التعامل مع حزب العمال الكردستاني بدلًا من المؤسسة العسكرية[55]. واستجابة لهذا الأمر، أقدمت الحكومة التركية على طرح رزمة إصلاحات جدّية تخصّ الهوية الثقافية للبلاد وتعترف بتعدديتها، وتقلّص من تدخّل الجيش في الحياة السياسية والمدنية. وكان آخر هذه الخطوات مجموعة من التعديلات الدستورية التي طرحتها حكومة حزب العدالة والتنمية في نيسان/ أبريل ٢٠١٠، تضمنت إلغاء حظر الأحزاب السياسية، وتحديد سلطات المحكمة الدستورية العليا، وعدم التضييق على الحريات العامة. وجرت الموافقة على معضم هذه التعديلات في استفتاء شعبي على الرغم من أنها لم تلقَ قبولًا من الجيش والأحزاب القومية العلمانية[56].

أما بالنسبة إلى قبرص، فإن حكومة حزب العدالة والتنمية أقدمت على خطوة جريئة، عندما تخلت عن سياسة دامت أربعة عقود، وضغطت على القبارصة الأتراك للقبول باستفتاء الأمم المتحدة في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، لتسوية الأزمة القبرصية وتوحيد الجزيرة، غير أن اليونان ضغطت على القبارصة اليونانيين فأعلنوا رفضهم المبادرة الدولية[57].

وتبدو قبرص، التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي قبل سنوات، أحد التحديات التي تواجه علاقة تركيا بالاتحاد. وكما يزعم القبارصة اليونانيون، فإنه «ستتوافر لديهم ٧٠ فرصة على الأقل خلال السنوات العشر المقبلة لمنع انضمام تركيا إلى الاتحاد»[58]. وترتبط بقبرص العلاقة مع اليونان، وهي علاقة تنطوي على ميراث مثقل بالخصومات والتوترات الدائمة، لا بسبب قبرص فحسب، بل أيضًا بسبب الخلاف حول الحدود الوطنية في

---

(٥٥) غوردون وتاسبينا، «تركيا على الحافة،» ص ٢٧.

(٥٦) محمد ياس خضير الغريري، **الدور الأميركي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (١٩٩٣ ـ ٢٠١٠)**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٩٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٢١٨.

(٥٧) فلاناغان، «تركيا والغرب على مفترق الطرق الاستراتيجية،» ص ١١٥.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ١١٥.

بحر إيجة. وعلى الرغم من أن البلدين شهدا تحسُّنًا في العلاقات بينهما بعد زيارة أردوغان لأثينا في الرابع عشر من أيار/ مايو ٢٠١٠ التي وُقِّع خلالها على ٢٢ اتفاقية شملت مجالات الاستثمار المشترك والتجارة الاقتصاد والطاقة والتكنولوجيا، والسياسة الخارجية والتعاون الدبلوماسي، علاوة على تعهد أردوغان بمساعدة اليونان في تجاوز أزمتها المالية[٥٩]، إلا أن ذلك لم يسهم في إزالة جميع قضايا الخلاف بين الدولتين، وما زال التأييد اليوناني لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أمرًا بعيدًا في رأي المراقبين.

ولأن اليونان عضو في الاتحاد الأوروبي، فإن ذلك يُمثِّل على الدوام قيدًا على دول الاتحاد إذا ما أرادت التدخل أو المناورة السياسية بين الطرفين. لذا فإن الأمر سيُترك لواشنطن للتدخل في قضية شائكة ومهمة من هذا القبيل[٦٠].

ويمكن القول إن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يواجه بمزيج من الرفض والقبول، ولكلا الطرفين دوافعه وحججه.

ينطلق الرافضون لأن تصبح تركيا دولة كاملة العضوية في الاتحاد الأوروبي من فكرة أن الاتحاد في جوهره «نادٍ مسيحي» يضمّ الدول الأوروبية التي تربطها القيم والمثل الأوروبية، ونمط الحضارة الأوروبية، في حين أن تركيا دولة مختلفة، في نظر الأوروبين، فنحو ٩٥ في المئة من أراضيها تقع خارج أوروبا، و٩٨ في المئة من سكانها مسلمون. وتراود الأوروبيين الشكوك حيال الترحيب بدولة إسلامية، قد تصبح ثاني أكبر دولة عضو في الاتحاد بعد ألمانيا خلال السنين العشر المقبلة، ويرتبط بهذه المخاوف الكلام الذي يتردد عن الصعوبات التي تواجه أوروبا في دمج ١٥ إلى ٢٠ مليون مسلم وردود الفعل الحادة تجاه المسلمين خاصة بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر[٦١].

كذلك فإن حجم السكان الكبير لتركيا سوف يؤثر بشكل كبير في عمل وشكل مؤسسات الاتحاد الأوروبي. فنظام التصويت في أهم مؤسستين في

---

(٥٩) الشرق الأوسط، ١٥/ ٥/ ٢٠١٠.

(٦٠) كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ص ٤٠٩.

(٦١) غوردون وتاسبينا، «تركيا على الحافة،» ص ٢٦ ـ ٢٧.

الاتحاد الأوروبي، وهما البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي، يتأثر بشكل كبير بحجم السكان. وتشير التوقعات إلى أن حجم سكّان تركيا سوف يصل عام ٢٠١٥ إلى أكثر من ٨٠ مليون نسمة، وهي بذلك ستكون من أكبر دول أوروبا، تليها ألمانيا[٦٢].

وتُمثِّل التحديات الأمنية التي شهدتها أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة، وعقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر عائقًا آخر أمام الطموح التركي للدخول في الاتحاد الأوروبي. إذ ينظر عدد من أعضاء الاتحاد إلى البعد الجديد الذي ستحمله عضوية تركيا إلى الاتحاد خلال هذه الفترة بسبب الأخطار التي تُمثِّلها المناطق التي تحدُّ تركيا جغرافيًا، وخصوصًا منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. فمع دخول تركيا إلى الاتحاد ستصبح دول هذه المنطقة، العراق وإيران وسورية، إلى جانب دول جنوب القوقاز جيرانًا للاتحاد الأوروبي، كما هي الحال مع أرمينيا وأذربيجان وجورجيا، وهي مناطق تُعَدُّ من أكثر الأماكن في العالم اضطرابًا[٦٣].

لكن في المقابل يحاجج أنصار ضمّ تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، بأن تركيا بموقعها الاستراتيجي، في محاذاتها للشرق الأوسط والقوقاز، يمكن أن تكون ممرًا للطاقة تمرّ من خلالها إلى الغرب موارد نفط وغاز هائلة من وسط آسيا وبحر قزوين. وفي نهاية المطاف فتركيا المستقرة، ذات التوجه الغربي، التي تسلك مسارًا واضحًا نحو عضوية الاتحاد، ستكون بمنزلة سوق متنامٍ للبضائع الغربية، ومساهم مرغوب فيه كثيرًا من قوة العمل الأوروبية، ومثال ديمقراطي لبقية العالم الإسلامي، وعامل استقرار في العراق، ولاعب مهمّ في أفغانستان، إذ قادت تركيا مرتين قوة مساعدة وتأمين دولية هناك، وحليف مهمّ للولايات المتحدة الأميركية في حربها على الإرهاب[٦٤].

ويؤكد الرئيس البولندي السابق ألكسندر كفازنيفسكي هذا الدور المهمّ

---

(٦٢) الغريري، الدور الأميركي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (١٩٩٣ ـ ٢٠١٠)، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

(٦٤) غوردون وتاسبينا، المصدر نفسه، ص ٣١.

لتركيا عندما يصف الأخيرة بأنها «فرصة عظيمة للاتحاد الأوروبي لكونها جسر بين العالمين الإسلامي والمسيحي»[٦٥].

وتدعم الولايات المتحدة بقوة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لأسباب عديدة، فتركيا بموقعها الجيوسياسي، هي إحدى أولويات السياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، ودخولها إلى الاتحاد سيعزز جبهة حلفاء الولايات المتحدة الأميركية في الاتحاد الأوروبي، خصوصًا بريطانيا، وهي مؤيد قوي لضمّ تركيا إلى الاتحاد، في ظلّ توجه أوروبي نحو البقاء ضمن سياسة دولية معتدلة وغير منغمسة في التفاعلات الدولية[٦٦]. لكن يبدو أن هذا الدعم الأميركي لم ينجح حتى الآن في دفع شركاء الولايات المتحدة الفاعلين في الاتحاد الأوروبي، خصوصًا ألمانيا وفرنسا، إلى تغيير الموقف من دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

وفي المحصلة، فإن فتور أوروبا وتلكؤها في ضمّ تركيا إلى اتحادها ولّد في المقابل مشاعر متناقضة في الجانب الآخر. فاستطلاعات الرأي في عام ٢٠٠٦ أظهرت أن ١٤ في المئة فقط من الأتراك يعتقدون أن تركيا ستنضمّ حتمًا إلى الاتحاد الأوروبي، وانخفض الدعم للعضوية خلال العام نفسه من ٨٥ في المئة إلى ٦٣ في المئة[٦٧]. كذلك، فإن المعايير السياسية الصارمة التي وضعها الاتحاد الأوروبي شروطًا لعضوية تركيا فيه، خصوصًا ما يتعلق منها بحقوق الكرد في تركيا، ولّدت الامتعاض لدى قطاعات واسعة من الأتراك. ففي استطلاع للرأي أجرته عام ٢٠٠٥ منظمة تركية غير حكومية، تبيّن أن ٦٦ في المئة من الأتراك يعتقدون أن دول الغرب تهدف إلى تفكيك تركيا مثلما فكّكت الإمبراطورية العثمانية من قبل. كما ظهر أن ٥١ في المئة من الأتراك اعتقدوا أن «الإصلاحات التي يطالب بها الاتحاد الأوروبي مطابقة لتلك المنصوص عليها في معاهدة سيفر التي فُكِّكت بموجبها الإمبراطورية العثمانية العام ١٩١٩»[٦٨].

---

(٦٥) الغريري، المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

(٦٧) غوردون وتاسبينا، المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٢٩.

ويخشى الكثيرون في داخل تركيا وخارجها من أن مشاعر الإحباط لدى قطاعات عريضة من المجتمع التركي وانخفاض الدعم الشعبي لمسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ستدعم في نهاية المطاف التيار القومي المتشدّد الذي يكنّ مشاعر سلبية تجاه الاتحاد الأوروبي[٦٩]. وكما يشير غوردون وتاسبينا، «ليس هناك زعيم محصن ضدّ الرأي الشعبي. وبالتأكيد، لا يُعَدُّ أردوغان استثناءً من هذه القاعدة» فمن دون مساعدة واشنطن وبروكسل «لن يستطيع أردوغان تفادي إغراءات القوميين وإقناع شعبه بعدم التخلي عن الإصلاحات، وباتباع سياسة خارجية بنّاءة كما يطالب الاتحاد الأوروبي»[٧٠].

سادسًا: الولايات المتحدة الأميركية: الشراكة الثابتة

كانت للولايات المتحدة الأميركية وتركيا، أثناء الحرب الباردة، علاقة استراتيجية واضحة؛ إذ جاءت الروابط الثنائية لتصبّ في إطار أمني متعددة الأطراف مع تركيا كونها العنصر الفاعل في سياسة احتواء وفّرت الحماية للغرب من الاعتداء الشيوعي، وقد عزّز هذا الوضع المطلب التركي في إنجاز تكامل جوهري مع الجماعة الأوروبية. لكن مع انهيار الاتحاد السوفياتي، بدا كأن هذا المطلب قد تراجع إلى الخلف، وطفت إلى سطح العلاقات بين تركيا وحلفائها قضايا أخرى[٧١].

تتمثَّل المصالح المتبادلة والثابتة بين تركيا والولايات المتحدة في قضايا جوهرية عدّة: حفظ الاستقرار في الشرق الأوسط، واحتواء الإرهاب والتطرف، وتأمين تدفُّق الطاقة. ويدخل ضمن الهدف الأخير تأمين ودعم سيادة الدول المستقلة حديثًا في آسيا الوسطى والقوقاز[٧٢].

لا شك في أن حرب الخليج عام ١٩٩١، أعطت زخمًا للعلاقات بين أنقرة وواشنطن، إذ كان لتركيا دور أساسي في الحرب التي قادتها الولايات

---

(٦٩) الغريري، المصدر نفسه، ص ٢٤٠.

(٧٠) ايدنيلي، اوزكان واكياز، «مسيرة العسكريين الأتراك نحو الاتحاد الأوروبي،» ص ٥٩.

(٧١) فلاناغان، «تركيا والغرب على مفترق الطرق الاستراتيجية،» ص ١١٥.

(٧٢) المصدر نفسه.

المتحدة ضدّ العراق، وهو دور اعترفت واشنطن بأنه «مرساة الاستقرار في منطقة متفجرة». فاجتياح العراق للكويت، والتردد الأوروبي في شأن التزامات دفاعية متبادلة وفعلية قد سلّط الضوء على حاجة تركيا إلى روابط قوية مع الولايات المتحدة. كما سعى البلَدان أيضًا إلى التعاون في القضايا غير الأمنية، وخصوصًا في مجال الطاقة. وظلّ التعاون الدفاعي الأميركي ـ التركي قويًا. بدورها، أسهمت تركيا بفاعلية في عملية احتواء الرئيس العراقي السابق صدّام حسين، وفي عمليات الناتو في البوسنة، وكوسوفو، وأفغانستان.

لكن علاقة تركيا بالولايات المتحدة تعرضت لصدع كبير عندما رفض البرلمان التركي الموافقة على مرور القوات الأميركية عبر الأراضي التركية خلال الاستعداد لغزو العراق في مطلع عام ٢٠٠٣.

وعلى الرغم من أنه يبدو أن هناك نوعًا من الاتفاق، ظاهريًا على الأقل، في الأهداف بين تركيا والولايات المتحدة، إلا أن السياسات التركية والأميركية، الإقليمية منها خصوصًا في الشرق الأوسط، لا تبدو متطابقة على الدوام.

صحيح أن الطرفين يتّفقان على ضرورة الحفاظ على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، ومنع جهود أي قوة إقليمية مهيمنة، وتقييد انتشار أسلحة الدمار الشامل، ودعم عملية السلام بين العرب والإسرائيليين؛ لكن السياسات في ما بينهما تتباين حول هذه المسائل.

تبدو الخلافات التركية ـ الأميركية في الشرق الأوسط أكثر وضوحًا في ثلاث قضايا أساسية، **أولاها**: ما بات يُعرَف بـ «الحرب على الإرهاب»، **والثانية** الموقف من إيران، **وأخيرًا** العلاقة مع إسرائيل.

يُمثّل حزب العمال الكردستاني أحد الهواجس الأمنية الملحّة لتركيا. ويرى العديد من الأتراك أن فشل الولايات المتحدة في الحدّ من أنشطة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق بمثابة دليل على ازدواجية المعايير التي تتعامل بها الولايات المتحدة في ما يتعلق بالارهاب. وقد طلبت حكومة أردوغان مرّات عدة من الجيش الأميركي القضاء على معسكرات تدريب حزب العمال الكردستاني في كردستان العراق، إلا أن واشنطن ظلّت متردّدة

في القيام بعمل عسكري ضدّ الحزب، إذ يخشى المسؤولون الأميركيون من أن التدخُّل ضدّ حزب العمال الكردستاني قد يزعزع استقرار شمال العراق الأكثر استقرارًا من باقي مناطق العراق. كما أن الولايات المتحدة ترى أن الكرد كانوا وما زالوا الأكثر دعمًا للسياسة الأميركية في العراق، ومن دون مساندتهم، يكون هدف الحفاظ على وحدة العراق ضعيفًا(٧٣).

وتتعرض حكومة حزب العدالة والتنمية لضغط كبير من الجيش لشنّ ضربات عسكرية ضدّ حزب العمال الكردستاني في معاقله في جبال قنديل، إلا أنها تتصرّف بكثير من الحذر في هذا المجال حتى لا تُثير استياء الولايات المتحدة، وتوسّع من شقة الخلاف بين الطرفين(٧٤)، في حين كان البرلمان التركي قد صوّت بالإجماع تقريبًا في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧ على تخويل الحكومة القيام بعمليات «مفتوحة» ضدّ معاقل حزب العمال الكردستاني في شمال العراق(٧٥).

الاستياء التركي ممّا تعتبره انحيازًا من واشنطن لصالح الكرد أسهم في ظهور موجة المشاعر المعادية للأميركيين. ويؤكّد العديد من الاستفتاءات التي أجرتها مؤسسات غربية متخصصة، أن أعدادًا كبيرة من الأتراك يرون أن حليفتهم في الناتو، الولايات المتحدة، مشكلة أمنية أكثر من كونها حليفًا استراتيجيًا.

ففي استطلاع أجرته هيئة الإذاعة البريطانية (B.B.C.)، ظهر أن ٨٢ في المئة من الأتراك يرون أن سياسات الولايات المتحدة الشرق أوسطية تُعَدُّ تهديدًا للأمن والسلم. كما أظهر مسح أجرته مؤسسة «مارسال فند» الألمانية عام ٢٠٠٥، أنه على الرغم من أن المشاعر المضادّة للولايات المتحدة في هبوط في العالم الغربي، إلا أنها تسير في خطّ معاكس في تركيا(٧٦). وفي استطلاع آخَر للرأي أجرته مؤسسة Pew Chartable Trusts في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، ظهر أن ١٢ في المئة فقط من الأتراك ينظرون إلى الولايات

---

(٧٣) Larrabee, «Turkey Rediscovers the Middle East,» p. 64.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٧٥) فلاناغان، المصدر نفسه، ص ١١٦.

(٧٦) غوردون وتاسبينا، «تركيا على الحافة،» ص ٣١.

المتحدة نظرة إيجابية. ويعتبر العديد من الأتراك موقف واشنطن تأييدًا ضمنيًا لحزب العمال الكردستاني، ودليلًا على ازدواجية المعايير. فالولايات المتحدة غزت بلدين، العراق وأفغانستان «بزعم القضاء على الإرهاب، في حين ترفض مساعدة تركيا في تحقيق الهدف نفسه»[٧٧].

لكن على الرغم من الشكوك والمخاوف المتبادلة، فإن صناع السياسة الأميركيين يُدركون مدى الحاجة إلى إيلاء اهتمام كبير لهموم أنقرة الأمنية، وإلى قبول التعامل معها على أنها أكثر استقلالًا وأكثر حزمًا. ونتيجة لمصالحها المتزايدة في الشرق الأوسط، فمن المرجَّح أن تكون تركيا حذرة إلى حدّ بعيد في السماح للولايات المتحدة باستخدام تسهيلاتها العسكرية للقيام بعمليات في الشرق الأوسط والخليج العربي عندما لا يخدم ذلك مصالحها أو مصالح الناتو[٧٨].

وقد خطا البلدان خطوة مهمة في اتجاه السعي إلى بناء شراكة استراتيجية فاعلة، عندما وقّع كل من وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس ووزير الخارجية التركية يومذاك (الرئيس الآن) عبد الله غول في تموز/يوليو ٢٠٠٦ وثيقة «الرؤية المشتركة» التي حدّدت المجالات الفعلية التي يمكن من خلالها تعزيز التعاون بين الطرفين، وتُقدِّم في الوقت نفسه إطار عمل مهمّ لبناء مثل هذه الشراكة الاستراتيجية الجديدة[٧٩]. فالكل يُدرك أن مستقبل تركيا يقع بكل تأكيد في أيدي تركيا والأتراك أنفسهم. لكنّ للغرب، وللولايات المتحدة تحديدًا، دورًا مهمًّا تؤديه، فالولايات المتحدة في حاجة إلى القيام بما يمكنها لتأكيد استمرار تركيا في رؤية مستقبلها كجزء من الغرب، وهذا يتطلب التعامل بجدية مع الأولويات الوطنية التركية، والإقرار بأهمية الشراكة التركية، ومساهمتها في الأمن، و«تعزيز نشر القيم الديمقراطية» في بيئتها الإقليمية، في ظل جيرة غاية في الصعوبة[٨٠].

(٧٧) Larrabee, Ibid., p. 66.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٦٨.

(٨٠) غوردون وتاسبينا، المصدر نفسه، ص ٣١.

في موازاة ذلك، فإنه على الرغم من تنوُّع السياسة الخارجية التركية، وتعدُّد مضمون أجندتها، والسعي إلى تطوير علاقتها مع بيئة جوارها في آسيا الوسطى والقوقاز، والبلقان، والشرق الأوسط، إلا أنها ما زالت تولي أهمية بالغة لعلاقتها مع الولايات المتحدة. ففي معرض حديثه عن أولويات سياسة بلاده الخارجية، أعلن أحمد داود أوغلو، في أيار/ مايو ٢٠٠٩، أنه على الرغم من سعي بلاده إلى القيام بدور أكبر في محيطها الإقليمي، إلا أن علاقات تركيا مع الغرب ستبقى الأولوية في سياسة بلاده الخارجية، «فالاتجاه الأوروبي واتجاه حلف شمال الأطلسي هما أهمّ أعمدة سياسة وضع توازنٍ بين الأمن والحرية»[٨١].

سابعًا: الشرق الأوسط: القطبان المتنافران: إيران، إسرائيل

تأتي المشاركة الأكبر لتركيا في الشرق الأوسط، جزءًا من التنوُّع في السياسة الخارجية التركية عقب انتهاء الحرب الباردة، وكما يشير المراقبون، فإن تركيا تعيد اكتشاف المنطقة التي كانت وما زالت تاريخيًا جزءًا تكامليًا منها. ففي ظلّ العثمانيين، كانت تركيا القوة المهيمنة في الشرق الأوسط، وفي عهد الجمهورية الكمالية اتخذت أنقرة مبدأ سياسة عدم التدخُّل في الشرق الأوسط، لكن هذا الانكفاء التركي عن المنطقة انزاح كثيرًا خلال تسعينيات القرن العشرين، وما لبث أن اتخذ بعدًا أكثر وضوحًا في ظلّ حكومة حزب العدالة والتنمية، إذ بدأت الفاعلية الجديدة لتركيا في الشرق الأوسط تتوضح في اتجاهات مختلفة، وبعضها متنافرة، كالعلاقة مع إيران وإسرائيل.

١ ـ إيران: المصالح تغلب الأيديولوجيا

بعد الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، اتسمت العلاقات بينها وبين تركيا بشيء من التوتُّر المشوب بالحذر. فكلا الطرفين كانا ينطلقان من أرضية أيديولوجية مختلفة عن الآخر في النظرة إلى الأمور. لكن كلا

---

(٨١) السيد سليم، «الخيارات الاستراتيجية لتركيا وموقع الوطن العربي منها،» ص ٩٦ ـ ٩٧.

الطرفين انتهج سياسة خارجية تتّسم بكثير من الذرائعية لتجنُّب دخولهما في مواجهات مباشرة، قد تقود إلى صراع مسلَّح بينهما. لذلك، ففي السنوات التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، بدأت العلاقة بين الدولتين تتجه نحو التحسُّن بشكل ملحوظ، على الرغم من أنه ما زال هناك من النخبة العلمانية وخصوصًا القومية، من ينظر إلى إيران كجمهورية إسلامية «ترمز إلى التهديد الإسلامي للعلمانية في تركيا»، تتناغم مع هذه النظرة المؤسسة العسكرية[٨٢].

لكن مع تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا، اتجهت العلاقة بين الدولتين نحو التحسُّن بشكل ملحوظ، لكن هذا لم يمنع تمامًا الهواجس لدى أنقرة تجاه العديد من القضايا.

تُمثِّل القضية الكردية واحدة من القضايا ذات الخلاف العميق بين تركيا وإيران، إذ طالما اتهمت أنقرة طهران بغضّ النظر عن نشاط حزب العمال الكردستاني عبر الحدود التركية مع إيران. لكن مع تزايد التهديدات التي بدأت تواجهها إيران من الجماعات الكردية الإيرانية، فإنها غيرت من تكتيكاتها تجاه حزب العمال الكردستاني، وبدأت التنسيق مع الحكومة التركية لمواجهة أنشطة هذا الحزب، خصوصًا بعد نقل الأخير قواعده إلى جبال قنديل في كردستان العراق. ففي تموز/ يوليو ٢٠٠٤، وخلال زيارة أردوغان لطهران، وقّعت تركيا وإيران اتفاقية تعاون أمني عُدَّ فيها حزب العمال الكردستاني تنظيمًا إرهابيًا. وفي عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، تعاونت تركيا وإيران معًا في عمليات عسكرية مشتركة ضدّ حزب العمال الكردستاني وحزب الحياة الحرة الكردستاني (بزاك)، وهو الرديف الإيراني لحزب العمال الكردستاني. وعلى الرغم من أن تركيا حليفة واشنطن، إلا أن أنقرة وطهران تشتركان في إبداء استياءهما ممّا تُسمّيانه تأييدًا أميركيًا مستترًا للحركات الكردية المعارضة في كل من إيران وتركيا[٨٣].

أخذ العراق يتحوّل إلى أحد ميادين السجال المحتملة بين تركيا

---

(٨٢) فولر، **الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**، ص ١٥٢.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ١٥٥ ـ ١٥٦، و Larrabee, «Turkey Rediscovers the Middle East,» p. 68.

وإيران، فقد أعاد احتلال العراق رسم توازن القوى في الشرق الأوسط، توازنًا جاء لصالح إيران. ولم يُلاحَظ التأثير الإيراني في العراق فحسب، بل امتدّ إلى كل أنحاء الشرق الأوسط، في فلسطين عبر حماس، وفي لبنان مع حزب الله، والأهم من هذا علاقات إيران الوثيقة مع سورية. لكن يبقى الأهم بالنسبة إلى تركيا، النفوذ الطاغي لإيران في العراق، فصحيح أن لتركيا علاقات وثيقة مع أطراف فاعلة على الساحة السياسية في العراق، لكن هذه العلاقات لا تقاس بالأوراق التي تمتلكها طهران. ومع أن تركيا مع عراق موحد وآمن، يكون عامل استقرار لجيرانه، إلا أنها ليست مع عراق خاضع لهيمنة الشيعة، تشاطرها في ذلك دول الخليج العربية، لأن ذلك ستكون له «عواقب استراتيجية مجهولة»، لأن ذلك من شأنه أن يدفعها إلى مزيد من الانغماس في الشؤون الداخلية العراقية. لكن حتى هذا الانغماس مع كل عواقبه، لا يجعلها تضاهي نفوذ إيران في العراق. وهذا قد يحمل في طياته، ربما للمرة الأولى، خطر مواجهة جيوسياسية بين تركيا وإيران لا يمكن التكهن بعواقبها[٨٤].

تبقى للروابط الاقتصادية بين البلدين دورها الكبير في دفع الطرفين باتجاه التعاون، ولا سيما في المجالات المتصلة الطاقة، فإيران ثاني أكبر مُورِّد للغاز الطبيعي لتركيا، بعد روسيا. ففي تموز/ يوليو ١٩٩٦، وبعد تولي نجم الدين أربكان منصبه رئيسًا للوزراء في تركيا، تمّ توقيع اتفاق يضمن نقل الغاز الطبيعي من إيران إلى تركيا بقيمة ٢٣ مليار دولار لمدة خمسة وعشرين عامًا. وفي شباط/ فبراير ٢٠٠٧، في ظلّ حكومة أردوغان، وافق كلّ من إيران وتركيا على إقرار اتفاقيتين للطاقة. بموجب الاتفاقية **الأولى** تُنقِّب شركة النفط التركية، المعروفة TPAO عن النفط والغاز الطبيعي في إيران، في حين تجيز **الثانية** نقل الغاز الطبيعي من تركمانستان إلى تركيا، ومن ثمّ إلى أوروبا، عبر خطوط الأنابيب الإيرانية. وعلى الرغم من أن دول الاتحاد الأوروبي تدعم هذا المشروع لأنه يُقلِّل اعتمادها على واردات الطاقة من روسيا، إلا أن واشنطن تُعارض بشدّة أيّ مشروع لنقل الغاز أو النفط عبر إيران، وتُفضِّل نقله عبر البحر الأسود، الأمر الذي

(٨٤) فولر، المصدر نفسه، ص ١٥٨.

يُمثِّل عنصر خلاف إضافي في العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا[٨٥].

وفي المجال الاقتصادي أيضًا، شهدت الصلات الاقتصادية ازدهارًا واضحًا. فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الدولتين ٢ إلى ٧ مليار دولار عام ٢٠٠٤، أي ما يعادل ٣,٣ في المئة من إجمالي التبادل التجاري الثنائي لتركيا، وجاءت إيران في المرتبة الثالثة بعد روسيا وأوكرانيا في التبادل التجاري من بين جاراتها، ووصلت مستويات التبادل التجاري الثنائي عام ٢٠٠٦ إلى ٦,٢ مليار دولار[٨٦].

ويشير فولر إلى أن أنقرة «عالقة في مأزق بين المطالب الاستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية، وأهمية علاقات العمل الطيبة مع طهران»[٨٧]، وهذا الأمر يُعزِّز من مواقف الداعين إلى المزيد من الاستقلالية في السياسة الخارجية التركية، وزيادة الأواصر مع شركاء جُدُد يُمثِّلون خيارات مستقلة لتركيا.

تُمثِّل طموحات إيران النووية مصدر قلق لأنقرة، خاصة بالنسبة إلى المؤسسة العسكرية التركية، فإيران المسلحة نوويًا يمكن أن يكون لها تأثير عدم استقرار في منطقة الخليج العربي، وقد تجبر تركيا على اتخاذ إجراءات مضادّة لتوفير أمنها. ويرى لارابي أنه إذا ما رفضت إيران الإذعان لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرّية، فإنه لن يكون أمام أنقرة إلا ثلاثة خيارات: إما توسيع تعاونها في مجال الدفاع الصاروخي مع الولايات المتحدة وإسرائيل، أو زيادة قوّة قدرتها العسكرية التقليدية وخصوصًا صواريخها متوسطة المدى، أو تطوير قدراتها النووية[٨٨].

وفي رأي لارابي أيضًا، فإن تركيا تَعد تطوير الخيار النووي ملجأً أخيرًا، إذا ما تدهورت علاقتها مع الولايات المتحدة، وفي حال لم تجد ضمانات الناتو معقولة، وإذا ما رفض الاتحاد الأوروبي عضوية تركيا، لذا

(٨٥) Larrabee, Ibid., p. 69.

(٨٦) فولر، المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(٨٧) المصدر نفسه.

(٨٨) Larrabee, Ibid., p. 69.

فإن أي مسعى جدي من إيران لتطوير قدرة نووية يمكن أن يقود أنقرة إلى إعادة النظر في روابطها مع إيران، ويدفعها في اتجاه تعزيز روابطها مع الغرب وخصوصًا مع الولايات المتحدة[89].

لكن من الواضح أن مصدر قلق تركيا الرئيسي في شأن البرنامج النووي الإيراني يكمن في الكيفية التي تؤثّر بها الأسلحة النووية الإيرانية في معادلات توازن القوى في المنطقة.

ويتلخص الموقف التركي حتى الآن في تأكيد أنقرة أنها ضدّ فكرة حصول إيران على أسلحة نووية، لكن مع أحقيتها في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتحاول تركيا أن تنأى بنفسها عن المواقف الأميركية والإسرائيلية التي تُهدِّد باللجوء إلى استخدام القوة العسكرية إذا ما فشلت مفاوضات المجتمع الدولي مع إيران في شأن برنامجها النووي. وفي أواخر العام الماضي قادت تركيا بالمشاركة مع البرازيل مبادرة جدّية للتفاوض مع طهران حول برنامجها النووي في مؤشر واضح على النهج المستقل الذي تحاول أن تخطوه سياسة تركيا الخارجية في السنوات الأخيرة[90].

وتشير الدلائل الحالية، إلى أن البيئة الجيوسياسية للشرق الأوسط، خصوصًا بعد احتلال العراق وزوال النظام السابق الذي كان أحد خصوم إيران، علاوة على اتباع أنقرة نهجًا أكثر استقلالية في علاقتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل، هذه البيئة الجديدة ولا سيما في عهد حزب العدالة والتنمية، هيأت لإيران الفرصة للتطلع إلى تركيا من منظور جديد، على اعتبار أن أنقرة، لم تعد أداة مباشرة لصالح الأمن الأميركي والإسرائيلي كما كانت تعتقد طهران في فترات سابقة[91].

٢ ـ إسرائيل: الحليف غير الموثوق به

شهدت العلاقات بين تركيا وإسرائيل أوج مراحلها ازدهارًا بعد توقيع

---

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٩٠) كلوفيس مقصود، «محور تركيا ـ البرازيل والدور العربي الغائب،» الجريدة، ١٧/ ١٠/ ٢٠١٠.

(٩١) فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، ص ١٦٠

اتفاق أوسلو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. فقد حرّر هذا الاتفاق تركيا من قيود الموازنة في علاقتها بين الدول العربية وإسرائيل.

ومنذ عام ١٩٩٦، وعبر الاتفاق الاستراتيجي بينهما، احتفظت تركيا وإسرائيل بمستوًى عالٍ من العلاقات الوطيدة بينهما، وخصوصًا في المجالات الدفاعية والاستخبارية. وكان هذا التعاون قد أتى بفوائد جمّة لكلا الطرفين، إذ أعطى إسرائيل السبيل إلى الخروج من عزلتها الإقليمية، وكان وسيلة لممارسة الضغط على سورية، في حين فتح الأبواب أمام تركيا للحصول على الأسلحة والتكنولوجيا المتطورة في وقت واجهت فيه ضغوطًا متزايدة للحصول عليها من الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا بسبب مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان وقضايا الديمقراطية في تركيا[٩٢].

ولعل البُعد الأهم في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية هو البُعد العسكري الذي تطور خلال السنوات الماضية بصورة لافتة.

فمنذ عام ١٩٩٦ اقترحت إسرائيل إجراء حوار استراتيجي نصف سنوي، ووافقت تركيا على المقترح الإسرائيلي. واعتبارًا من ذلك التاريخ، بدأت الاجتماعات التي يحضرها عدد كبير من ضباط الجيش من ذوي الرتب الرفيعة، وتنصبّ الاجتماعات على تقييم الأخطار الإقليمية من وجهة نظر تركية وإسرائيلية، إضافة إلى تبادل المعلومات الاستخبارية[٩٣].

مثّلت العلاقة مع إسرائيل أهمية كبيرة لتركيا على الصعيد العسكري، في حين كانت القوات العسكرية التركية قد بدأت مشروعًا للتحديث العسكري بقيمة ١٥٠ مليار دولار خلال فترة ٢٥ عامًا. وقد أدّت التقنية الإسرائيلية والاستثمار المالي المجدي في تركيا دورًا حيويًا في هذا الجهد، وقُدِّرت قيمة مبيعات الأسلحة الإسرائيلية إلى تركيا خلال الفترة بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ بأكثر من ملياريّ دولار. وقد هيّأ هذا التعاون العسكري والاستراتيجي لنوع من مأسسة العلاقة بين الدولتين، وتوثقت علاقة التعاون

(٩٢) Larrabee, «Turkey Rediscovers the Middle East,» p. 70.

(٩٣) كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ص ٤٩.

العسكري والاستراتيجي بينهما أكثر من ذي قبل بقيام تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٨ بتمرينات بحرية مشتركة كان من المقرَّر أن تبقى مفتوحة[٩٤].

أدى التعاون التركي ـ الإسرائيلي الذي بلغ درجة غير مسبوقة، إلى اثارة شكوك العرب وإيران في الوقت نفسه. وحتى الدول العربية التي كانت توصف بالاعتدال، أعربت عن مخاوفها وامتعاضها من ذلك التحالف الجديد، وعبرت في اجتماع وزاري للجامعة العربية في آذار/ مارس ١٩٩٨، عن القلق إزاء التعاون التركي ـ الإسرائيلي، وطالبت تركيا بإعادة النظر في سياستها[٩٥].

وكانت سورية وإيران أكثر الدول التي عبّرت عن قلقها من التهديد المباشر الذي يعكسه التعاون التركي ـ الإسرائيلي الوثيق، وهذا ما دفع بسورية إلى تحسين علاقتها المجمّدة مع العراق، وإلى توثيق صلاتها مع إيران[٩٦].

ومع ذلك، أسهمت تركيا بدور كبير في «عملية السلام» في الشرق الأوسط. فهي تحظى بتأييد إسرائيلي وأميركي في الوقت نفسه، وفي رأي شمعون بيريز فإن «تركيا أيضًا حليف مشترك لمواجهة الأصولية»[٩٧] كما أن الولايات المتحدة الأميركية تدعم تقوية هذه العلاقات، وفي تقرير للبيت الأبيض عام ١٩٩٧ بعنوان «الأمن والسلام في الشرق الأوسط»، جاء فيه «وفي ما يتعلق بشؤون الشرق الأوسط، يجب أن يكون واضحًا الدعم الذي تُقدّمه الولايات المتحدة للتعاون التركي ـ الإسرائيلي في مجالات الاقتصاد والدفاع، الذي ترجمت عن طريق اتفاقيات عام ١٩٩٩»[٩٨].

---

(٩٤) فولر، **الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**، ص ١٤٦.

(٩٥) كرامر، المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ١٣٢، و Martin Indyk, «A New Diplomacy in the Middle East to President Barack Obama,» <http://www.brookings.edu/papers/2009/0105_middle_east_memo.aspx>.

(٩٧) محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات** (بيروت: دار رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧)، ص ٢٤٠.

(٩٨) لقمان عمر محمود أحمد النعيمي، «تركيا والولايات المتحدة: دراسة في العلاقات الاستراتيجية بعد الحرب الباردة،» **دراسات إقليمية** (الموصل)، السنة ٢، العدد ٤ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥)، ص ١٤.

وبالطبع فإن تركيا كانت تسعى من خلال علاقاتها مع إسرائيل إلى كسب الدعم الأميركي لسياساتها الرامية إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إلى جانب تقوية مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية في الشرق الأوسط.

لكن العلاقات التركية ـ الإسرائيلية شهدت تحولًا مفصليًا بعد مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢. إذ اتّسمت هذه العلاقات خلال الأعوام بين ٢٠٠٢ و٢٠١٠ بعدم الاستقرار، ولم تعد كما كانت في السابق، فكثيرًا ما تعرّضت هذه العلاقات للتأزم نتيجة عدد من المواقف، حتى وصل الأمر إلى «أن أصبحت هشّة إلى درجة كبيرة»[٩٩].

وكما يشير الغريري، يمكن أن توصَف العلاقات التركية ـ الإسرائيلية بعد حرب غزة (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩) بالمعقدة بعض الشيء، نتيجة المواقف التي اتخذتها تركيا من هذه الحرب، وصولًا إلى حادثة سفينة مرمرة التي أثرت كثيرًا في العلاقات بينهما بعد أن تعرّضت السفينة لهجوم إسرائيلي. ففي خطاب لأردوغان في البرلمان التركي، وجّه انتقادًا شديدًا لإسرائيل بسبب تلك الحادثة، إذ قال «يجب ألا يحاول أي كان أن يتجاوزنا، وأن يختبر صبر تركيا، وإنه بقدر ما هي صداقة تركيا قيّمة، فإن عداءها شديدٌ أيضًا.. وألا تحاول إسرائيل اقتراف أخطاءٍ بتشبيه تركيا بالآخرين، لأن ثمن ذلك سيكون باهظًا»[١٠٠].

كما صدرت تصريحات عن مسؤولين في حزب العدالة والتنمية تصف إسرائيل بـ «الدولة الإرهابية»، كما ألغت تركيا ثلاث مناورات عسكرية مشتركة بين الطرفين. وعقب الحادثة المعروفة بـ «قضية الكرسي المنخفض»، حينما قرر مسؤولو وزارة الخارجية الإسرائيلية إذلال السفير التركي في تل أبيب من خلال إجلاسه على كرسي منخفض في لقاء تلفزيوني، الأمر الذي أثار غضبًا في تركيا، لدى الأوساط الرسمية والشعبية على حدٍّ سواء. وعلى الرغم من أن إسرائيل حاولت تجاوز الموقف بالاعتذار لتركيا، وإلقاء اللوم

---

(٩٩) الغريري، الدور الأميركي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (١٩٩٣ ـ ٢٠١٠)، ص ١٤٨.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

على عددٍ من موظفي وزارة الخارجية الإسرائيلية «الذين لم يُحسنوا التصرف في هذا الموضوع»، إلا أن آثارها استمرّت إلى وقت غير قليل. وبلغ التصعيد بين الطرفين مداه، حين أعلن مسؤولون في حزب العدالة والتنمية أن العلاقات التركية ـ الإسرائيلية لن تعود إلى سابق عهدها ما لم تعترف إسرائيل بحماس وترفع الحصار عن غزّة. وكما يذكر صونر كاجابتاي مدير برنامج الأبحاث التركي في معهد واشنطن لشؤون الشرق الأوسط، فإن هذه التصريحات «تُقدِّم سبيلًا آخر للحزب ليقول إن الروابط التركية ـ الإسرائيلية قد وُريت في الثرى»[١٠١]. ويضيف كاجاباتي «وبالنسبة إلى إسرائيل، يعني هذا أنه من الآن فصاعدًا، وفي ما عدا لو تغيرت الحكومة في أنقرة أو تغيرت سياسة إسرائيل إزاء حماس، فإن تركيا تكون على الطرف الآخر من نقاش الشرق الأوسط المتعلق بإسرائيل. فضلًا عن ذلك، لا يمكن توقع أن تعمل تركيا بصفة وسيط بين إسرائيل وجاراتها، وهو دور افترض البعض أن تؤديه أنقرة في ظلّ حكومة حزب العدالة والتنمية»[١٠٢]. ويقترح كاجاباتي السبيل الذي يمكن من خلاله لإسرائيل إعادة كسب ثقة حليفتها السابقة تركيا، وتجاوز الأضرار التي لحقت بعلاقات الطرفين و«هو القيام بحسابات جديدة للظفر بدعم تركيا من جديد. إذ تفتقر إسرائيل الآن إلى القوة الأقوى في المنطقة التي تيقنت من دعمها لعقود من الزمن، فليس ثمة بديل لهذه القوة في المدى المنظور»[١٠٣].

وفي سياق أجواء التوتر بين الطرفين والانحدار في العلاقات بينهما، بدأ اللوبي المؤيد لإسرائيل في الكونغرس الأميركي، الذي أغضبه انفتاح أنقرة على حماس والموقف من إسرائيل، يمهّد لإثارة قضية فيها حساسية بالغة لتركيا، تتعلق بالادعاءات التاريخية حول الإبادة الجماعية للأرمن على يد القوات العثمانية في سنوات الحرب العالمية الأولى[١٠٤]. وقد أشار

(١٠١) صونر كاجابتاي، «الخسارة لتركيا وإسرائيل،» ترجمة سميرة إبراهيم، **أوراق دولية** (مركز الدراسات الدولية)، العدد ١٩٠ (حزيران/ يونيو ٢٠١٠)، ص ١٩٠.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(١٠٤) الغريري، **الدور الأميركي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (١٩٩٣ ـ ٢٠١٠)**، ص ٢٨ ـ ٢٩.

أردوغان خلال محاضرة له في واشنطن أواخر عام ٢٠٠٧ إلى هذه المسألة بالقول «إن مناقشة هذا الأمر تحت سقف البرلمان، سوف يُسمِّم العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة»[١٠٥].

وفي كل الأحوال، فإنه على الرغم من الأزمات السياسية الحالية، والانحدار في العلاقات بين الطرفين، فإن من المتوقع أن تحافظ تركيا على قدر مهمّ من العلاقات العسكرية مع إسرائيل، لاعتبارات تتعلق ببرنامج التحديث العسكري. وحتى في ظلّ غياب تعاون استراتيجي بين البلدين، سيكون على تركيا أن تتصرف بكثير من الحذر، إذا ما أدركت أن صلاتها العسكرية مع إسرائيل ستُلحق الضرر بعلاقاتها مع أطراف أخرى في الشرق الأوسط كإيران وسورية والعرب عمومًا. كذلك فإن هذه الكلفة سترتفع أكثر بالنسبة إلى مصالح تركيا الإقليمية، إذا ما فكرت إسرائيل في دخول مواجهات عسكرية مع سورية أو لبنان، أو إيران، وهي دول ترى تركيا أنها قلّما تكون مصدرًا للتهديد. وحينها سيكون على تركيا أن تبحث عن بدائل أخرى مثل الصين وروسيا والدول الأوروبية التي يمكن أن تحلّ في جوانب معينة في العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل. كما أن تحسين تركيا علاقاتها مع دمشق وطهران، وحتى مع أطراف سياسية كحماس وحزب الله سيجعل إسرائيل تنظر بعين الشك إلى المواقف التركية، وسيُثير في الوقت نفسه استياء واشنطن. وكما يشير فولر، فإن العلاقة مع إسرائيل لن تستعيد موقعها المهيمن في تفكير أنقرة الاستراتيجي إلا إذا نهضت دولة شرق أوسطية رئيسية تُمثّل تحديًا خطيرًا للأمن القومي التركي. لكن حتى عند تلك النقطة الفاصلة، فإن تركيا ربما ستبحث عن «حُماة خارجيين» لمصلحة منظومة جديدة للعلاقات الإقليمية بغرض مواجهة التحدي الجديد[١٠٦].

---

(١٠٥) رجب طيب أردوغان، «تركيا والولايات المتحدة: شراكة ثابتة،» ترجمة ستار جبار علي، المرصد الدولي، العدد ٥ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)، ص ١١٣.

(١٠٦) فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، ص ١٧٠؛ Larrabee, «Turkey Rediscovers the Middle East,» p. 70, and Richard N. Haass and Martin Indyk, «Beyond Iraq: A New U. S. Strategy for the Middle East,» *Foreign Affairs*, vol. 88, no. 1 (January-February 2009), p. 12.

٣ ـ تركيا تعيد اكتشاف العالم العربي

إذا كان واحد من المبادئ الأساسية التي رسمها مصطفى كمال أتاتورك في شأن مسار السياسة الخارجية التركية يؤكد أن على تركيا الحدّ من تدخُّلها في شؤون الشرق الأوسط، فإن هذا المبدأ تعرض لهزّة عنيفة خلال سبعينيات القرن الماضي. فعلى حدّ وصف الباحث التركي سولي أوزل، وجدت أنقرة نفسها «متورطة في شؤون الشرق الأوسط بكثافة وحدّة غير مسبوقتين»(١٠٧).

إن السياسة التقليدية التي قامت على مبدأ أن تنأى تركيا بنفسها عن الشؤون الإقليمية، وعلى السعي إلى إقامة علاقات متوازنة ومتكافئة مع كل الدول المهمّة في الشرق الأوسط، تعرّضت لاختلالات عميقة مع المتغيرات التي طرأت على الوضع الدولي بسقوط الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة. إذ إن فشل الولايات المتحدة في تثبيت نظام جديد في الشرق الأوسط، والمشاكل الجدية التي بدأت تشهدها المنطقة لا سيما بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ التي أنهت أو على الأقل حجّمت العراق كقوة إقليمية مؤثرة بخروجه، ولو موقتًا، من المعادلة السياسية والعسكرية والأمنية للشرق الأوسط، وفراغ القوة الذي بدأت تشهده المنطقة، هذه العوامل كلّها أفسحت المجال أمام قوى إقليمية أخرى للاضطلاع بدور مهمّ في شؤون المنطقة، وكانت تركيا في مقدمة اللاعبين الجدد، لاعتبارات شتى(١٠٨).

بدأ الانغماس التركي في قضايا المنطقة يتضح بوضوح مع بدء الأزمة العراقية عام ١٩٩٠ في أعقاب الغزو العراقي للكويت. فقد كان الرئيس التركي أوزال يأمل في أن تُسهم سياسته في اللحاق بركب التحالف الغربي ضدّ العراق في اضطلاع بلاده بدور أكثر أهمية في المنطقة، على الرغم من أن هذه السياسة واجهت صعوبات عدّة على مستوى الداخل التركي، وبالذات من المؤسسة العسكرية.

---

(١٠٧) كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ص ٢٠٤.

(١٠٨) وليد رضوان، **العلاقات العربية ـ التركية** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٦)، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٩، و Larrabee, Ibid., p. 61.

فقد أدّت التطورات التي حصلت في العراق نتيجة لحرب عام ١٩٩١، إلى جعل تركيا تواجه مصالح مختلفة ومتناقضة بعض الشيء. إذ إن الإدارة الكردية التي بدأت تتبلور في شمال العراق، خلقت حساسية كبيرة لتركيا، لأن ذلك كان من شأنه خلق تداعيات على الكرد في تركيا نفسها[١٠٩].

لذلك فإن تركيا كانت مع فكرة بناء كيان كردي ضعيف في شمال العراق يمنع تدفق اللاجئين من الكرد العراقيين باتجاه حدودها كما حدث خلال الهجرة المليونية للاجئين الكرد من المناطق الكردية العراقية في أعقاب انتفاضة عام ١٩٩١ الكردية بعد هزيمة نظام صدّام حسين في الكويت، والتداعيات الأمنية والسياسية التي هدّدت الاستقرار في جنوب شرق تركيا حيث الأكثرية الكردية، لكنها بالقدر نفسه مع فكرة أن يكون هذا الكيان الكردي على درجة من القوّة تُمكِّنه من مواجهة نشاط حزب العمال الكردستاني (PKK) ومحاولاته إيجاد موطئ قدم في محاذاة الحدود التركية[١١٠].

كذلك كانت مسألة بالغة الأهمية لأنقرة أن تضمن توازنًا دقيقًا بين أخذ في الاعتبار المصالح الأميركية الكامنة في إبقاء نظام صدّام حسين ضعيفًا بل حتى إسقاطه حينما تتوفر الفرص لتحقيق هذا المطلب، وضمان استمرار المصالح الاقتصادية والتجارية مع بغداد، وهي موازنة كانت تحتاج إلى كثير من المهارة من جانب النخبة السياسية التركية[١١١]. فحتى العمليات العسكرية التي كانت تقوم بها القوات التركية داخل الأراضي العراقية لمطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني، التي كانت تتكرّر بين الحين وآخر، وأكبرها كانت عام ١٩٩٥، وعرفت باسم «الفولاذ» وكانت أكبر عملية عسكرية برّية للجيش التركي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فإنها كانت تُفسَّر من جانب المسؤولين الأتراك بأنها عمليات دفاعية ضد «إرهاب حزب العمال الكردستاني لا فعل سياسي مقصود لانتهاك السيادة العراقية»[١١٢].

---

(١٠٩) فيليب روبنس، **تركيا والشرق الأوسط**، ترجمة ميخائيل نجم خوري (قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ١٩٩٣)، ص ٨٦ ـ ٩٠.

(١١٠) كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ص ٢٠٤.

(١١١) رضوان، **العلاقات العربية ـ التركية**، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٩.

(١١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: Bill Park, «Strategic Location, Political Dislocation: Turkey,

ومع أن تركيا سمحت للولايات المتحدة والمملكة المتحدة باستخدام قواعدها لمراقبة منطقة حظر الطيران التي فرضتها الأمم المتحدة فوق شمال العراق وعرفت بـ «الملاذ الآمن»، لكن هذا السماح رافقته مقيدات مهمة من ضمنها الإجراء المتمثِّل بتجديد الموافقة على استخدام القواعد كل ستّة أشهر. وفي السنوات الأخيرة فرضت الحكومة التركية تقييدات أكثر على العمليات الأميركية خارج قاعدة إنجيرليك الجوية في جنوب تركيا. وعلى الرغم من أن أنقرة سمحت للبنتاغون باستخدام قاعدة إنجيرليك لنقل القوات والعتاد إلى أفغانستان والعراق، فإنها رفضت السماح للولايات المتحدة بإنزال طائراتٍ حربية في القاعدة واستخدامها للقيام بمهمات قتالية في الشرق الأوسط والخليج العربي[(١١٣)].

وفي الواقع، فإن نظرة النخبة السياسية والعسكرية في تركيا إلى العلاقات مع العراق لم تكن تنسجم، بل كانت حتى تختلف، مع الرؤية الأميركية للتعامل مع النظام في بغداد، فأنقرة كانت ترى في سياسة عزل النظام العراقي ومحاولات إطاحته تهديدًا لعنصر الاستقرار الإقليمي، قد يفتح الباب أمام تغييرات دراماتيكية في منطقة الشرق الأوسط، وقد يفضي إلى تشجيع القوى المناوئة لحكومتي بغداد وأنقرة على الجهر بمطالب انفصالية. وفي عدة مناسبات صرَّح عدد من المسؤولين الأتراك أن الولايات المتحدة وقوى غربية أخرى تعمل برغبة منها أو دونما رغبة على «دفع عجلة عملية إيجاد دولة كردية منفصلة في شمال العراق، وهو تطور لن تكون تركيا مستعدة لقبوله»[(١١٤)]. كذلك فإن السياسة النفعية لأنقرة لم تكن غائبة عن هذا التوجه، فاقتصاد جنوب وشرق تركيا كان يعتمد بصورة شبه كلية على العلاقات التجارية مع العراق، وعلى تجارة الترانزيت مع العراق المارّة عبر هذه المنطقة، وفقدان هذه المزايا الاقتصادية كان يعود بنتائج

---

the United States, and Northern Iraq,» *Middle East Review of International Affairs*, vol. 7, no. 2 (June 2003), pp. 3-4, and

جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٤٦.

(١١٣) Park, Ibid., p. 3, and Larrabee, «Turkey Rediscovers the Middle East,» p. 62.

(١١٤) كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣، و Park, Ibid., pp. 3-11.

سيئة على الاقتصاد التركي وعلى الوضع الداخلي في جنوب شرق البلاد. وفي عدة مرات ارتفعت أصوات سياسيين بارزين وهي تشير إلى أن البطالة في جنوب شرق البلاد تُوفِّر تربة خصبة لإمداد حزب العمال الكردستاني بمزيد من المقاتلين[(١١٥)].

مثّل الغزو الأميركي للعراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣ نقطة مفصلية في السياسة التركية تجاه العراق، وكانت تركيا قد دعت ستّة من جارات العراق هي سورية والأردن وإيران والمملكة العربية السعودية ومصر والكويت، التي رفضت الحضور، بغية مناقشة الأزمة العراقية. ونتج من الاجتماع إعلان إسطنبول، الذي كان عبارة عن تصورات لسيناريو يقطع الطريق على عمل عسكري أميركي ضدّ العراق[(١١٦)]. وفي رأي غراهام فولر، كانت هذه المبادرة واحدة من عدّة مبادرات تركية حول أزمات إقليمية أخرى، كانت تقوم إلى حدّ كبير على «رأي متطوّر عن المصلحة القومية التركية لا على أيديولوجيا إسلامية» لحزب العدالة والتنمية ذي التوجُّه الإسلامي[(١١٧)].

وقد فشلت الولايات المتحدة في انتزاع موافقة تركيا على استخدام أراضيها لغزو العراق، إذ صوَّت البرلمان التركي بأغلبية كبيرة ضدّ السماح بمرور القوات الأميركية عبر الأراضي التركية[(١١٨)]. ولم يكن تحفُّظ تركيا عن الحرب محاباةً لنظام صدّام حسين، بل تحسُّبًا من العواقب التي كانت ستنجم عن عمل عسكري ضدّ العراق، لأن ذلك من شأنه أن «يُخرج المارد العراقي من قمقمه» مثلما صرّح أردوغان لعدد من المسؤولين الأميركيين البارزين في لقاءات مباشرة معهم في أنقرة، في إشارة إلى التعقيدات الاجتماعية والإثنية والعرقية والسياسية للوضع العراقي،

---

(١١٥) كرامر، المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

(١١٦) فولر، **الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**، ص ١٠٢.

(١١٧) المصدر نفسه.

(١١٨) لتفاصيل أكثر، انظر: محمد نور الدين، «النتائج والتداعيات تركيًا،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربيًا وإقليميًا ودوليًا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ٢٠٠٤)، ص ٤٠٥، و Larrabee, «Turkey Rediscovers the Middle East,» p. 71.

والتداعيات التي ستنجم عن ذلك وعواقبها الوخيمة على الوضع الداخلي في العراق والمنطقة(١١٩).

كما أن غزو العراق فاقم من المخاوف الأمنية لأنقرة، إذ شهدت تركيا تصاعدًا للمواجهة العسكرية مع حزب العمال الكردستاني، لكن مع إعلان الحزب وقفًا لإطلاق النار من جانب واحد عام ١٩٩٩، شهد الوضع تراجعًا موقتًا للعنف. ولم يستمرَّ هذا الهدوء طويلًا، إذ عاد الحزب إلى حمل السلاح مرة أخرى عام ٢٠٠٤، وشرع منذ عام ٢٠٠٦ في شنّ هجمات متكرّرة على القوات التركية من ملاجئ له في جبال قنديل في كردستان العراق، ما أدى إلى توتُّر شديد في العلاقات مع الإدارة الكردية في أربيل، والحكومة المركزية في بغداد. كما وجَّه الأتراك انتقادات شديدة للقوات الأميركية في العراق لوقوفها موقف المتفرِّج من أنشطة حزب العمال الكردستاني ضدّ الأتراك(١٢٠). ويفاقم من حدّة هذه المشاكل، الموقف المتفجِّر في مدينة كركوك الواقعة في شمال العراق، التي تقبع فوق واحد من أكبر الاحتياطيات النفطية في الشرق الأوسط، وكان من المفروض أن يُبتَّ أمرها في استفتاء كان سيجري أواخر عام ٢٠٠٧، إلا أن الخلافات الحادّة بين أطراف العملية السياسية في العراق، أجّلت الاستفتاء إلى أجَل غير معلوم، وكانت تركيا قد أرسلت إشارات قوية إلى الأطراف العراقية، وخصوصًا الكردية، للتحذير من مغبَّة المساس بوضع كركوك(١٢١). وفي

(١١٩) الشرق الأوسط، ٢٢/٧/٢٠٠٥.

(١٢٠) للتفاصيل، انظر: جاسم يونس الحريري، «أزمة حزب العمال الكردستاني وأثرها في العلاقات العراقية - التركية: جذور أزمة حزب العمال الكردستاني مع الحكومة التركية،» المرصد الدولي، العدد ٥ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)، ص ٩ - ١٦؛ أحمد فاضل جاسم، «موقف الحكومة العراقية من أزمة حزب العمال الكردستاني التركي (P.K.K)،» المرصد الدولي، العدد ٥ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)، ص ١١ - ١٢، ونغم نذير شاكر، «حزب العدالة والتنمية التركية والقضية الكردية،» المرصد الدولي، العدد ١٣ (حزيران/يونيو ٢٠١٠)، ص ٥٧ - ٥٨.

(١٢١) لتفاصيل أكثر، انظر: فرح صابر، «قراءة جيو سياسية للبعد الكردي في العلاقات بين العراق وتركيا،» روافد (مركز الدراسات الدولية، بغداد)، العدد ١ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨)، ص ٧ - ٩؛ خورشيل ده لي، «كيف تتعامل تركيا مع العراق الجديد،» البيان، ٢٠/٢/٢٠٠٥، وتوانا عثمان، «أورشليم الكرد،» هاولاتي، ٢٠/١٠/٢٠٠٤، و Park, «Strategic Location, Political Dislocation: Turkey, the United States, and Northern Iraq,» p. 6.

الواقع فإن كركوك تمثل عقدة مستعصية في العلاقات بين تركيا والحكومة المركزية في بغداد، والإدارة الكردية في كردستان العراق. فالكرد يصرون على إلحاق المدينة بإقليم كردستان التي تتمتع بإدارة ذاتية. وعلى مدار السنوات الماضية عاد إلى المدينة الآلاف من المواطنين الكرد الذين كانوا قد هجروا منها خلال حكم النظام السابق، لاستعادة منازلهم وممتلكاتهم.

وتخشى تركيا أن يؤدي هذا الأمر إلى تغيير الوضع الديمغرافي في المدينة على حساب التركمان الذين يكونون جزءًا مهما من مكونات المدينة، إلى جانب نسبة أقل من العرب. وتعمل أنقرة للحؤول دون سيطرة الكرد على هذه المدينة النفطية المهمة، لأن من شأن ذلك تدعيم استقلالهم الذاتي، أو حتى الاستقلال مستقبلًا. فهي ترى أن من الافضل بقاء الثروة النفطية بيد الحكومة المركزية في بغداد[١٢٢]. لكن كما يشير فولر، فإن «الخط الأحمر» الذي رسمته أنقرة في هذا الخصوص غير واقعي وجرى تجاوزه بالفعل[١٢٣].

وقد اتخذت تركيا خطوات تدريجية في هذا المجال، ومن خلال سياسة دبلوماسية واقتصادية متعددة الأبعاد. فقد سمحت بالقيام برحلات جوية إلى مدنٍ في إقليم كردستان، وأعادت فتح القنصلية التركية في الموصل، ونشطت التجارة عبر الحدود مع الإقليم الكردي وخصوصًا في مجالي النفط الخام والغاز الطبيعي، وهما مصدر حيوي للدعم الاقتصادي لحكومة إقليم كردستان العراق.

ووصلت قيمة العقود المبرمة مع الشركات التركية إلى ٧٠ في المئة من تخصيصات إقليم كردستان البالغة ملياري دولار عام ٢٠٠٦.

كما بلغت قيمة الصادرات التركية إلى الإقليم وخصوصًا الأغذية وموادّ البناء خمسة مليارات دولار عام ٢٠٠٧، في حين تتوقّع الشركات التركية أن

---

(١٢٢) صابر، المصدر نفسه، ص ٨ ـ ١١، وفولر، **الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**، ص ١٤٣.

(١٢٣) فولر، المصدر نفسه، ص ١٤٣.

تنجز ما تبلغ قيمته نحو ١٠ إلى ١٥ مليار دولار من المشروعات في المنطقة بحلول عام ٢٠١٠[١٢٤].

وفي خطوة أبعد باتجاه الحكومة المركزية في بغداد وقّعت تركيا مع العراق الاتفاقية الاستراتيجية في تموز/ يوليو ٢٠٠٨، التي وُصفت بأنها أكبر اتفاقية استراتيجية شاملة بين الدولتين خلال العقود الماضية، شملت مختلف مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والسياسي. كذلك فإن لتركيا علاقات إيجابية بمختلف الأطراف السياسية الفاعلة في العراق، إذ استقبلت أنقرة وفودًا من مختلف الأطياف السياسية العراقية الرسمية وغير الرسمية[١٢٥]. واللافت في زيارة أردوغان الأخيرة إلى العراق في شهر آذار/ مارس من العام الجاري أنه زار كلًّا من بغداد وأربيل والنجف، في إشارة واضحة إلى أن تركيا تقف على مسافة واحدة من جميع أطراف العملية السياسية في العراق[١٢٦].

اتّسمت العلاقات التركية ـ السورية بالسلبية وشابها الكثير من التوتر لعقودٍ مضت، وربما كان لاختلاف هوية البلدين الأثر الكبير في هذا التوجُّه السلبي لكليهما، فكما يشير علماء الاجتماع السياسي، تؤدي الهوية دورًا كبيرًا في صُنع السياسة الخارجية وتنفيذها[١٢٧]. ومنذ انتهاء نظام الخلافة العثمانية فإن تركيا اتخذت لها منحًى واضحًا في اتجاه الغرب مع محاولة قطع الصلة مع ماضيها الإسلامي عبر تهميش علاقاتها بالعالَمين العربي والإسلامي، بينما اتخذت سورية لها هوية مغايرة استندت إلى نزعة قومية واضحة المعالم.

كذلك ساهمت الهويتان القوميتان الرسميتان، والجديدتان في الوقت نفسه، في كلا البلدين، في إيجاد ثقافة أمنية خاصة بكلّ منهما، وكذلك

---

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ١٤٦، وابتسام محمد عبد، «موقف حكومة إقليم كردستان من التصعيد التركي ضد حزب العمال الكردستاني،» **المرصد الدولي**، العدد ٥ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧)، ص ١٣.

(١٢٥) أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ص ٦٢٢ ـ ٦٢٣.

(١٢٦) **الشرق الأوسط**، ١٦/ ٣/ ٢٠١٠.

(١٢٧) مقتبس من: فولر، **الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**، ص ١٣١.

في صوغ تصوّراتهما الذاتية عن التهديد الذي يواجه كليهما[١٢٨].

ويشير أحمد داود أوغلو إلى الموروث التاريخي الكبير بين البلدين الذي اتّسم بالسلبية والتوتر على الدوام. لكنه يعزو ذلك إلى نظام القطبية الثنائية الذي كان يهيمن على العلاقات الدولية خلال مرحلة الحرب الباردة.

فتركيا كانت حليفة الغرب، وعضوًا في الناتو، بينما كانت سورية على علاقة وطيدة مع الاتحاد السوفياتي السابق. لكن انتهاء هذه الحقبة، يجعل من استمرار الطابع السلبي للعلاقات بين تركيا وسورية أمرًا مصطنعًا في نظر أوغلو، ويستلزم البحث عن إعادة النظر في طابع المخاطر والتهديدات التي تمنع الدولتين من إقامة علاقات إيجابية ومستقرة[١٢٩].

إضافة إلى العوامل السابقة، تتركز بؤر التوتر الرئيسية بين البلدين حول قضايا الحدود، والكرد، والمياه، وإسرائيل.

شهدت علاقات تركيا مع سورية تحسُّنًا ملحوظًا في العقود الماضية، بعد أن كانت متوتّرة في الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، إذ وصلت الأمور بين الدولتين إلى حدّ التهديد بالحرب في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، عندما حرّكت تركيا نحو عشرة آلاف من جنودها نحو الحدود السورية وهدّدت بإعلان الحرب على دمشق ما لم تبدأ الأخيرة طرد عناصر حزب العمال الكردستاني وزعيمه عبد الله أوجلان من سورية. إذ كانت أنقرة تتهم سورية بأنها أصبحت ملاذًا لهذا الحزب منذ نشأته في بداية الثمانينيات، ووفّرت الأرضية المناسبة لتدريب كوادره في وادي البقاع اللبناني. وادّعى الأتراك أن الحزب يمارس نشاطه ضدّ الأراضي التركية انطلاقًا من الحدود السورية مع تركيا. وأمام الضغط التركي، وبعد وساطة مصرية، أجبرت دمشق أوجلان على مغادرة سورية بعد أن وقع البلَدان اتفاقية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨ تعهدت فيها دمشق بوقف جميع أشكال الدعم لحزب العمال الكردستاني[١٣٠].

---

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

(١٢٩) أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ص ٦٢٤.

(١٣٠) لتفاصيل أكثر حول الأزمة، انظر: يوسف إبراهيم الجهماني وسالار أوسي، تركيا وسورية، =

فتح هذا الاتفاق الطريق أمام تحسُّن تدريجي في العلاقات بين الطرفين، تُوج أخيرًا بزيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى أنقرة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ كأوّل زيارة يقوم بها رئيس سوري إلى تركيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

كما أن المخاوف المشتركة لكلا البلدين من جرّاء تطوّرات القضية الكردية في العراق قاد إلى التقارب بينهما. فهناك قلق سوري جدّي، مثلما هي الحال في تركيا وإيران، تجاه أقليتها الكردية التي يزيد عددها على المليونين. وتخشى دمشق من أن ظهور كيان كردي مستقل اقتصاديًا في كردستان العراق قد يُثير الضغوط من أجل إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية بين المواطنين الكرد في سورية.

وتجلّى تحسُّن العلاقات بين الطرفين أيضًا في زيارة الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر إلى دمشق في ربيع عام ٢٠٠٥، على الرغم من الضغوط الأميركية لوقف تلك الزيارة، كجزء من جهودها لعزل سورية، إلا أن الرئيس التركي، بدعم من رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، أصرّ على إتمام الزيارة في إشارة واضحة إلى استقلالية السياسة الخارجية التركية[١٣١].

كذلك، فإن ثمّة قضية مهمة أخرى، تُعَدُّ أحد المفاتيح المهمّة لملفّ العلاقات التركية مع كلّ من سورية والعراق في آنٍ معًا، وهي قضية المياه التي تُعَدُّ عنصرًا من عناصر التعاون أو التقاطع في العلاقات بين الدول الثلاث. وليس ادعاءً القول إن الجدل الدائر بين تركيا وجاراتها ليس معزولًا عن صراعات أخرى في علاقات هذه الدول، وعن مجمل التطورات الإقليمية الجارية في الشرق الأوسط، ولا سيما في علاقتها بالقضية الكردية. فكلما شكت سورية من السياسات المائية التي تتبعها تركيا، تردُّ الأخيرة

= ملفات تركية؛ ٢ (دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩١)، ص ٧٩ ـ ٩٥؛ محمد نور الدين، «سياسة حافة الهاوية التركية: مقاربة للدوافع والاستهدافات،» **شؤون الأوسط**، العدد ٧٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨)، ص ٩، ورضوان، **العلاقات العربية ـ التركية**، ص ٣٠٦ ـ ٣١٤.

(١٣١) رضوان، المصدر نفسه، ص ٣٠٢، وعلي محمد حسن، «الموقف الإقليمي من الأزمة التركية ـ الكردستانية (إيران وسورية)،» **المرصد الدولي**، العدد ٥ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧)، ص ٣٧.

باتهامات مسبقة لدمشق حول دعمها لحزب العمال الكردستاني. وجاءت المشاريع المائية التركية الكبيرة، وخصوصًا مشروع «الغاب»، ليكون أحد مفاصل الصراع بين تركيا وسورية، مثلما هي الحال مع العراق.

ولا تنظر النخبة السياسية في تركيا إلى المشاريع المائية الزراعية في جنوب الأناضول، باعتبارها أحد مفاصل التنمية الاقتصادية للبلاد فحسب، بل تَعُدُّها «عنصرًا مهمًّا في موضوع الصراع الكبير الجيوستراتيجي على المدى البعيد»، فكلُّ الدلائل تشير إلى أن قضايا المياه ستصبح واحدة من أعقد الملفات الدبلوماسية في الشرق الأوسط خلال الفترة المقبلة[١٣٢].

وكما يشير كرامر، فإن أكثر ما تخشاه سورية والعراق هو بروز تركيا بوصفها قوة إقليمية بسبب تحكمها بالمياه، إضافة إلى تطويرها إمكانات هائلة على صعيدي الاقتصاد والطاقة في منطقة مشروع الغاب. وإذا كان الأتراك ينظرون إلى هذه المشاريع بوصفها فرصة لتطوير الصادرات الزراعية والطاقة إلى جيرانها العرب، ويؤدّي بالتالي إلى خلق فرصة هائلة لصالح تطوير نوع من تبادل التبعية الإقليمية على المستويين الاقتصادي والسياسي، فإن العرب، وخصوصًا في دمشق وبغداد، يرَون في تبادل التبعية هذا على «أنه أمر نقيض للاستقلال» وهي هواجس يُدركها المسؤولون الأتراك[١٣٣].

ويُحاول القادة الأتراك طمأنة الهواجس العربية بخصوص قضية المياه بإرسال رسائل إيجابية تعكس حرص الجانب التركي على التزام معايير العدالة في تقسيم وتوزيع المياه المشتركة. وربما كان الاتفاق التركي ـ السوري الأخير أحد الأمثلة البارزة على محاولة تركيا تأكيد نواياها

---

(١٣٢) كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ص ٢٤٣، وأوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ص ١٦٤. وحول مشاريع المياه التركية خاصة مشروع الغاب، انظر: حمد سعيد الموعد، **حرب المياه في الشرق الأوسط** (دمشق: دار كنعان، ١٩٩٠)؛ جويس ستار ودانييل ستول، محرران، **سياسات الندرة: المياه في الشرق الأوسط**، ترجمة أحمد خضر (الكويت: منشورات مؤسسة الشراع العربي، ١٩٩٥)، ونوار جليل هاشم، «سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا، بعد إنشاء سدّ اليسو التركي على نهر دجلة،» **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٥٩ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)، ص ٣٠ ـ ٥٠.

(١٣٣) كرامر، المصدر نفسه، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

الإيجابية، إذ اتفق البلدان على إنشاء سدٍّ مشترك على نهر العاصي، والسماح لسورية بالريّ فوق مساحة قدرها ٢٠ إلى ٣٠ كلم على حدود دجلة[١٣٤].

وقد دفعت تركيا في اتجاه تعميق علاقاتها مع سورية نحو التكامل السياسي والاستراتيجي خلال الأعوام الأخيرة؛ إذ وقّع البلدان أكثر من خمسين اتفاقية تشمل كل مجالات التعاون. ومنذ مدّة، أُلغِيَت تأشيرات الدخول لمواطني البلدين، والأكثر من هذا أن تركيا اعتُبرت الطرف الوحيد المقبول به من جانب السوريين في الوساطة التي بدأتها تركيا بين سورية وإسرائيل في شأن مفاوضات السلام بين الطرفين[١٣٥].

هناك قضية أخرى تُعَدُّ من الموضوعات المهمّة والحساسة للسياسة الخارجية التركية، لا سيما في السنوات الأخيرة، هي القضية الفلسطينية. وقد شهدت هذه السنوات تحوُّلًا مفصليًا في موقف تركيا الرسمي تجاه القضية الفلسطينية، ومن مجمل عملية السلام في الشرق الأوسط. ومنذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، بدأت أنقرة تأخذ دورًا أكثر دعمًا للقضية الفلسطينية. وكرَّر أردوغان عدّة مرّات علنًا انتقاده سياسة إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة واصفًا أعمالها بأنها «إرهاب دولة». وقبل الانتخابات الفلسطينية عام ٢٠٠٦، زار عبد الله غول وزير الخارجية يومذاك (الرئيس حاليًا) الأراضي الفلسطينية في رسالة دعم للفلسطينين. كما استضاف أردوغان، بعد أسابيع قليلة من الانتخابات في الأراضي الفلسطينية في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ وفدًا من حماس يرئسه خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس. وأشار العديد من المراقبين إلى أن الخطوة التركية أثارت حفيظة كل من واشنطن وتل أبيب بخصوص ما كانتا تَعدّانه ثوابت السياسة التركية تجاه العلاقة مع إسرائيل، وإضعافًا لمحاولات الإدارة الأميركية وإسرائيل لعزل حماس، وتضييق الخناق عليها دوليًا. كما أن تلك الخطوة كانت إشارة واضحة إلى النهج الجديد للسياسة الخارجية

---

(١٣٤) أوغلو، المصدر نفسه، ص ٦٢٥.

(١٣٥) المصدر نفسه، ص ٦٢٥، و Glenn Kessler, «Fix this Middle Eastern Mess,» *Washington Quarterly*, vol. 31, no. 4 (Autumn 2008).

التركية التي بدأت تتجه نحو المزيد من الاستقلالية عن سياسات الحلفاء التقليديين، خصوصًا الولايات المتحدة الأميركية، وكشفت عن قدرة تركيا على أداء دور دبلوماسي أكبر في الشرق الأوسط(١٣٦).

على المستوى نفسه، تبنّت تركيا موقفًا مستقلًا يتعارض مع السياسة الإسرائيلية خلال حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ في لبنان، في حين شهدت المدن التركية الكبرى احتجاجات واسعة أُحرِقَ خلالها العلم الإسرائيلي. كما أدانت المنظمات غير الحكومية التركية، هي الأخرى، السياسات الإسرائيلية في لبنان والأراضي الفلسطينية(١٣٧).

كذلك قرر أردوغان إرسال ألف جندي للمشاركة في قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في لبنان، على الرغم من الانتقادات التي وُجهت لهذه الخطوة من جانب الأحزاب الرئيسة في تركيا، وحتى بعض أعضاء حزب العدالة والتنمية، الذين أبدوا خشيتهم من احتمال أن تؤدّي هذه الخطوة إلى جرّ تركيا إلى مواجهة عسكرية مع حزب الله. وقد عارض الرئيس التركي أحمد سيزر المشاركة التركية على الأرض، إذ أعلن أنه «ليس من مسؤولية تركيا حماية المصالح القومية للآخرين»، بينما أصرّ أردوغان على رأيه القائل إن تركيا لا تستطيع حماية مصالحها القومية بالوقوف موقف المتفرّج، بل عليها المشاركة في عملية السلام(١٣٨).

وكما يرى لارابي، فإن قرار أردوغان المشاركة بقواتٍ في مهمّة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في لبنان قد «أسقط في سلّة تركيا الكثير من الثمار»؛ إذ سجّلت أوراق اعتماد تركيا لدى أوروبا. فقد كانت مساهمة تركيا في قوات حفظ السلام الدولية في لبنان واحدة من المساهمات الأكبر لأي دولة أوروبية، وأثبتت هذه الخطوة أن تركيا لاعب إقليمي مهمّ، وأكسبت أردوغان القبول لدى واشنطن، الأمر الذي ساعد على تقليل حدّة التوتّر مع الولايات المتحدة. أما الإشارة المهمّة الأخرى، فتتمثّل في أن

---

(١٣٦) Larrabee, «Turkey Rediscovers the Middle East,» p. 71.

(١٣٧) المصدر نفسه، ص ١٨.

(١٣٨) المصدر نفسه، ص ١٨.

تلك المشاركة في قوّة حفظ السلام جنبًا إلى جنب مع النقد الذي وجّهه أردوغان لعمل إسرائيل العسكري، قد أظهر ما يمكن وصفه بـ «تلاحم» تركيا مع الحكومات العربية الرئيسة في المنطقة، التي طالما دعمت مهمّة حفظ السلام[١٣٩].

تعمّقت مواقف تركيا تجاه القضية الفلسطينية أكثر خلال السنوات اللاحقة، فقد أظهرت حرب غزة عام ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ تصميمًا تركيًا واضحًا على التنديد بالممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وكان هناك توافق شعبي تركي واضح في شأن سياسة حزب العدالة والتنمية التضامنية مع الشعب الفلسطيني، وكما يشير باحث عربي فإن «للقضية الفلسطينية موقعًا خاصًا في قلوب الأتراك، يتساوى هنا العلمانيون والإسلاميون»[١٤٠]. وخلال مؤتمر دافوس الذي عُقِد عقب انتهاء الحرب على غزّة أظهر أردوغان تميزًا واضحًا في الموقف من إسرائيل، إذ رفض مصافحة الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز، وانسحب من الجلسة المشتركة التي كان يحضرها بيريز احتجاجًا على عدم منحه حقّ الردّ على بيريز. وكان لموقف أردوغان اللافت صداه الواسع على الساحتين العربية والإسلامية، وإشارة واضحة إلى الدور الجديد لتركيا في توجهاتها السياسية والاستراتيجية نحو الجنوب[١٤١].

واللافت أن تركيا أصبحت وسيطًا يحظى بثقة كل الأطراف، سواء تلك التي تحسب على قوى الاعتدال أو التي تعرف بالقوى الراديكالية. ففي أعقاب الحرب على غزّة، شاركت تركيا في قمتين عُقدتا لمناقشة تطوّرات الحرب والوصول إلى هدنة بين حركة حماس وإسرائيل، وهما القمة التي عُقدت في قطر بمشاركة سورية، والأخرى في شرم الشيخ، بمشاركة دول الاتحاد الأوروبي. وكانت تركيا الدولة الوحيدة التي شاركت في القمتين

---

(١٣٩) المصدر نفسه، ص ١٩.

(١٤٠) الغريري، الدور الأميركي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (١٩٩٣ ـ ٢٠١٠)، ص ١٢٨.

(١٤١) محمد نور الدين، «تركيا: الإسلاميون في السلطة،» شؤون الأوسط، العدد ١٠٩ (شتاء ٢٠٠٣)، ص ٢١.

بسبب الموقف المتوازن الذي تتبعه في سياستها مع جميع الأطراف، خصوصًا في الموقف من القضية الفلسطينية(١٤٢).

على الرغم من الميراث التاريخي الطويل الذي يطبع العلاقات بين تركيا ومصر، فإن هذه العلاقات اتسمت في العصر الحديث بقدر واضح من الفتور وأحيانًا العدائية، بسبب التنافس الجيوسياسي الناجم عن سياسات ومصالح متضاربة، وقد استمرت ظاهرة التنافر والعداء بين الطرفين خلال خمسينيات القرن الماضي. لكن مع بدء عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، وتوقيع مصر معاهدة كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل، وانحياز مصر للغرب، ولا سيما الولايات المتحدة، بدأت العلاقة بين أنقرة والقاهرة تتجه نحو الاستقرار، لأسباب عديدة. فكلتا الدولتين حليفة للولايات المتحدة، ولها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، كما أن كلتيهما تحاول خلق انطباع بأنها الأنموذج الأمثل للتطوّر الاقتصادي والسياسي والحداثة بين مجتمعات الشرق الأوسط(١٤٣).

وفي محاولة لتعزيز الدور التركي في المنطقة، سعى رئيس الوزراء السابق نجم الدين أربكان إلى إقامة مجموعة الدول الثماني النامية، وكانت مصر هي البلد العربي الوحيد الذي وقع عليه الاختيار ليكون أحد بُلدان المجموعة. ومنذ عام ١٩٩٦، جرت مفاوضات مع مصر لتزويد تركيا بالغاز المصري، لكن المشروع بقي في حيز المفاوضات، بسبب عدم تبلور جدواه الاقتصادية(١٤٤).

وتبقى مصر حذرة من المساعي التركية لتوسيع مشاركتها في الشؤون العربية بطرق يمكن أن تنقل مركز الثقل الجيوسياسي في المنطقة، أو «تحجب سعي مصر المهيمن والطاغي إلى البقاء الحكم المسيطر في الشؤون العربية». كذلك كانت القاهرة تنظر بارتياب إلى علاقة أربكان بجماعة

---

(١٤٢) أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ص ٦٢٦.

(١٤٣) فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، ص ١٧١-١٧٢.

(١٤٤) المصدر نفسه، ص ١٧٢.

الإخوان المسلمين المحظورة في مصر (سابقًا)، إلى جانب عدم ارتياح القاهرة من التعاون الأمني، ولا سيما العسكري بين أنقرة وتل أبيب، الذي يفضي في نهاية المطاف إلى تدعيم نفوذ إسرائيل في المنطقة[١٤٥].

وفي دراسة صدرت عام ١٩٩٧ عن مؤسسة وقف الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية (TESEV)، اقترحت المؤسسة إقامة علاقات خاصة بين مجموعة من الدول «ذات العقلية المتماثلة»، وهي تركيا، ومصر، والأردن، وإسرائيل، وفلسطين (السلطة الفلسطينية)، وهي الدول التي رأت المؤسسة «أنها الدول الأكثر التزامًا بالتحرُّر الاقتصادي والسياسي» من بين دول المنطقة الأخرى، لتكون نواةً أو أنموذجًا يُمهِّد لدعوة دول أخرى إلى الانضمام إليها، بعد وفائها بالمعايير الأساسية من «تحقيق الديمقراطية، والانفتاح على المجتمعات المنفتحة والموجهة بحسب السوق، التي تنبذ القوة أداة للسياسة الدولية»[١٤٦].

كذلك اقترحت تركيا فكرة إنشاء منطقة تجارة حرة مع مصر، إلى جانب منطقة صناعية تركية في مصر، وخصوصًا أن التجارة الثنائية بين البلدين قد بلغت ٧٢٨,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٤[١٤٧].

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، أُفسِح المجال أكثر لتقارب تركي ـ مصري، لا سيما مع ضعف احتمال قيام تحالف أمني بين تركيا وإسرائيل، إلى جانب سياسة الحزب الرامية إلى التقارب مع جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط. لكن بقيت شكوك مصر القائمة على احتمال أن تكون تركيا منافسًا إقليميًا على الزعامة في المنطقة، واتسام النظام السياسي المصري السابق بقدر كبير من «الجمود والتصلُّب والاستبداد» ووقوفه عائقًا جديًا أمام علاقات أفضل وأكثر إنتاجًا وتعاونًا بين الطرفين[١٤٨].

---

(١٤٥) المصدر نفسه، ص ١٧٢.

(١٤٦) المصدر نفسه، ص ١٧٢.

(١٤٧) المصدر نفسه، ص ١٧٣.

(١٤٨) المصدر نفسه، ص ١٧٣.

مثّل الخليج العربي، بموقعه الجيوستراتيجي وأهميته الاقتصادية، نقطة جذب للسياسة الخارجية التركية، باعتباره عنصرًا متميزًا ومؤثرًا في مجمل مفاتيح الإطار الإقليمي خصوصًا، والعالم عمومًا.

وعلى الرغم من غلبة التوترات الأيديولوجية على العلاقات بين تركيا والسعودية لأسباب شتى، يكاد هذا العنصر يكون معدومًا بالنسبة إلى الدول الخليجية الأخرى، وهذا ما وفّر فرصة مؤاتية لتقارب أكبر بين تركيا ودول الخليج العربية، مع تأكيد أن العامل الأيديولوجي، لا سيما بالنسبة إلى العلاقة بين تركيا والسعودية، بدأ بالتراجع منذ سبعينيات القرن الماضي لاعتبارات اقتصادية، وأوشك على الاختفاء منذ حرب الخليج الثانية، وغلبة الاعتبارات السياسية والعسكرية ـ الأمنية على توجُّهات الطرفين[١٤٩].

ومما ساعد في التقارب التركي ـ الخليجي، اشتراك الطرفين في بعض القضايا العامة في المنطقة، ولاسيما في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية و«الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب»، وقضايا الاستقرار الإقليمي. كذلك تشترك تركيا وعدد من دول الخليج، كالسعودية والإمارات، في القلق من الدور الإيراني في المنطقة. وقد كان هذا القلق أشدَّ قبل تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا. لكن مع وصول الحزب إلى السلطة، وتطوّر العلاقات مع إيران، بات قلق أنقرة من الدور الإيراني أقلّ وضوحًا ممّا لدى الرياض، لكن هذا لا يمنع أن تركيا تراقب بحذر التحرُّكات الإيرانية لا سيما في الخليج العربي، وإذا تجاوزت هذه التحرُّكات حدودًا معينة فمن المحتمل أن تتعاون أنقرة تعاونًا أكبر مع الرياض في قضايا أمنية معينة[١٥٠].

وتسعى تركيا إلى النفاذ إلى منطقة الخليج العربي اقتصاديًا وعسكريًا، وتعتمد في ذلك على وشائج تاريخية تربطها بالعالم العربي عمومًا، ومنطقة الخليج العربي خصوصًا، إلى جانب استعدادها للتعاون مع العديد من دول الخليج العربية لسدّ الفراغ الأمني الناجم عن سياسة إيران في المنطقة، بوصفها قوة مركزية في الخليج العربي، من خلال إطلالتها على سواحله

---

(١٤٩) المصدر نفسه، ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

(١٥٠) المصدر نفسه، ص ١٧٥.

الشرقية بالكامل، والتحكُّم في ممرّاته المائية، وطرق صادراته النفطية، وكون الخليج أحد الأوليات الأمنية والاستراتيجية لإيران، التي تواجه حصارًا خانقًا من الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية(١٥١).

وعقب أزمة الخليج الثانية، حصلت تركيا على مكاسب ذات طابع استراتيجي، إذ أسهم عدد من دول الخليج العربية في «صندوق الضمانات العسكري التركية» الذي بلغ رأسماله ٣,٥ مليار دولار. وقد أسهمت المملكة العربية السعودية ودولة الكويت بملياري دولار، بينما تكفّلت تركيا والولايات المتحدة بباقي المبلغ، أي نصف مليار دولار لكل منهما(١٥٢).

كما أعربت تركيا عن استعددها لتوفير الدعم لدول مجلس التعاون الخليجي، ومساعدتها في إنجاح خططها الرامية إلى تطوير قدراتها التسليحية من خلال تزويدها بالأنظمة الدفاعية الحديثة والمتطورة، ومن خلال توفير الخبراء، والفنيين، والمدربين(١٥٣).

كذلك منحت السعودية تركيا مبالغ مالية تجاوزت المليار دولار على شكل دفعات سنوية ابتداءً من عام ١٩٩١، لتمويل وتحديث القوات المسلحة التركية(١٥٤).

وتحاول تركيا توظيف هذا التطور في علاقاتها الخليجية في محاولة لضمان الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، الأمر الذي يُسهم في الترويج لمصالحها الاقتصادية في المنطقة، ومما يعزز مصداقيتها لتأدية هذا

---

(١٥١) عبد الخالق عبد الله، «الوطن العربي ومستقبل العلاقات مع دول الجوار،» **شؤون عربية**، العدد ٩٣ (آذار/ مارس ١٩٩٨)، ص ٩٧، ومحمد مصالحة، «أثر التحولات في النظام الدولي على منطقة الخليج والشرق الأوسط،» في: ايما ميرفي [وآخرون]، **أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد**، دراسات؛ ٢٥ (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٠)، ص ٦١.

(١٥٢) هيثم الكيلاني، «هموم الأمن القومي العربي مع جواره،» **شؤون عربية**، العدد ٧٧ (آذار/ مارس ١٩٩٤)، ص ١٠٤.

(١٥٣) عوني عبد الرحمن السبعاوي وعبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، **العلاقات الخليجية ـ التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل**، دراسات استراتيجية؛ ٤٣ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠)، ٤٧.

(١٥٤) المصدر نفسه، ص ٤٧.

الدور استقرارها الداخلي النسبي، وصلاتها الوثيقة بالغرب[١٥٥].

تُمثِّل المصالح الاقتصادية التركية الضخمة في دول الخليج أحد المداخل المهمّة للسياسة التركية تجاه المنطقة. فهناك استثمارات خليجية كبيرة في تركيا، وبالمقابل فإن الشركات التركية ورجال الأعمال الأتراك أبرموا عقودًا ضخمة مع معظم دول الخليج العربي وصلت إلى مليارات الدولارات، فضلًا عن كون تركيا مستوردًا رئيسيًّا للنفط العربي الخليجي[١٥٦].

غير أن التوجهات التركية تجاه منطقة الخليج تصطدم بعقبات اقتصادية وسياسية، تتمثل في تراجع القدرات المالية الخليجية، واعتماد معظم تخصيصات تركيا العسكرية على المساعدات الأميركية والأوروبية والخليجية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يصطدم بمخرجات النظام الدولي الجديد ضمن التصورات العسكرية والأمنية للولايات المتحدة الأميركية حول منطقة الخليج العربي[١٥٧]. فكما صرَّح الناطق باسم البيت الأبيض في عهد الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون، فـ «إن ثمة مبدأً أساسيًا في السياسة الأميركية الخارجية، وهو أننا نعتبر وجودنا في هذا الجزء من العالم (الخليج العربي) يُسهم في الحد من النزاعات والتوترات فيه»[١٥٨].

وكما يُشير عدد من الباحثين، فإن تلاقي الاستراتيجية الأميركية مع الاستراتيجية التركية أو تعارضها معها تجاه الخليج العربي، سيرتكز على درجة التفاعل الإيجابي بين الدولتين، «ذلك التفاعل الذي تتكامل تركيا معه، باعتبارها شريكًا أساسيًا في النظام الدولي الجديد»، في حين تنظر الولايات المتحدة إلى تركيا على أنها الحليف الإقليمي «الذي يعاضد الحليف الإسرائيلي» رغم الفجوة الواسعة التي بدأت بالاتساع بين أنقرة وتل أبيب في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك[١٥٩].

---

(١٥٥) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(١٥٦) نديم التيكين، تركيا: **بوابة الاستراتيجية الامبريالية العالمية** (لندن: [د. ن.]، ١٩٨٧)، ٣٧١.

(١٥٧) السبعاوي والنعيمي، المصدر نفسه، ص ٤٧ ـ ٤٨.

(١٥٨) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(١٥٩) المصدر نفسه، ص ٤٨.

كذلك فإن دول الخليج، وخصوصًا السعودية، لا تنظر بارتياح إلى «الانتشار التركي المتعاظم» في المنطقة، خصوصًا أن لها هواجس من التوسع التركي في الشؤون الداخلية للعراق، وعلاقاتها مع أطراف فاعلة على الساحة العراقية، ما قد يُمثِّل ضغطًا أمنيًا وسياسيًا واستراتيجيًا على دول الخليج يخلُّ بالتوازنات القائمة بين دول المنطقة[١٦٠].

ثامنًا: تركيا والعرب: دوائر الالتقاء وعوامل الافتراق

مثّلت السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط، منذ عقد الثمانينيات، ردّة فعل (Reactive) تجاه أحداثه وتطوراته. وكان المفهوم التقليدي الذي يرتكز على مقولة «إن الشرق الأوسط عبارة عن مستنقع» هو الذي يسيطر على تفكير الساسة الأتراك، لكن تغييرًا جوهريًا طرأ على هذا المفهوم في ما بعد، وحلّ محله في الوقت الراهن المفهوم الاستباقي (Proactive) أي عدم الوقوف بعيدًا عن الشرق الأوسط، ومشكلاته، أو خلافاته[١٦١].

لا ينكر أن انتهاء الحرب الباردة، وتفكُّك الاتحاد السوفياتي، الذي كان يُعَدُّ التهديد المباشر للأمن التركي، واتجاه العرب إلى مزيد من التقارب والتوافق مع الولايات المتحدة، أسهما في قبول الجانبين العربي والتركي فكرة العلاقات الاستراتيجية للطرفين مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي[١٦٢].

لكن من جانب آخر، ما زالت الثقافة الاستراتيجية للنخب التركية تُمثِّل عنصرًا جوهريًا في تحديد التوجهات الأساسية للسياسة التركية. وقد أشارت إيشيك، إلى أن الثقافة الاستراتيجية التركية تتألّف من أربعة عناصر، هي: إرساء الوضع الراهن، والواقعية السياسية، وعدم الانخراط في المشكلات الشرق أوسطية، والحذر من دور القوى الخارجية في تفتيت الدولة التركية.

---

(١٦٠) المصدر نفسه، ص ٥٧، وفولر، **الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**، ص ١٧٥.

(١٦١) انظر تعقيب غينجير أوزجان، على بحث: ايشيك، «الخيارات الاستراتيجية لتركيا، إقليميًا ودوليًا، وموقع الوطن العربي منها،» ص ٥٩.

(١٦٢) السيد سليم، «الخيارات الاستراتيجية لتركيا وموقع الوطن العربي منها،» ص ١٠١.

فالشرق الأوسط، وفقًا للثقافة الأمنية التركية، منطقة صراعات يجب عدم الانخراط فيها، وإذا ما حصل هذا الأمر، فإن ذلك يجب أن يكون استجابة لتهديداتٍ لتركيا ذاتها(١٦٣).

ويشير العديد من الباحثين إلى أنه ما زال هناك خلاف جوهري في النظر إلى الأمن الإقليمي بين تركيا والعرب. ففي الوقت الذي يأخذ فيه معظم الدول العربية بالنظرة القيمية الاستراتيجية، التي تنظر عادة إلى الأمن القومي بوصفه قيمة مجردة، وترتبط بقضايا الاستقلال والسيادة للدولة القومية، فإن تركيا تهتمّ بأفكار المدرسة الاقتصادية الاستراتيجية في نظرتها إلى الأمن القومي، أي أن أولوياتها في هذا المجال تنصبّ على تدفُّق الموارد الاقتصادية الحيوية، ثمّ الجوانب غير الاستراتيجية في وظائف الدولة. وبعبارة أخرى، تضع تركيا أولوية للنفط، والأسواق، والمياه، ورأس المال في علاقاتها بالدول العربية، في حين تحظى قضايا السيادة الإقليمية، وأمن النظم السياسية والأيديولوجية بالأولوية لدى معظم الدول العربية، وتتقدَّم على الجوانب الأخرى لديها(١٦٤).

ومع أن السياسة التركية شهدت تحولًا مهمًا من ناحية تعريف الأمن من جديد كمصطلح، والابتعاد عن المفهوم الأمني العسكري، وخفض المشاكل مع الجيران إلى نقطة الصفر، واستثمار الوضع الدولي الذي يبدو ملائمًا إلى حدّ كبير لتحقيق هذه المقاربة الدبلوماسية؛ إلا أن الأمر لا يخلو أيضًا من معوقات، وحتى كوابح(١٦٥). فكما تشير إيشيك، فإنه على الرغم من التغيرات المهمة التي شهدتها السياسة التركية في الشرق الأوسط، إلا

---

(١٦٣) Meliha Benli Altunisik, «Turkeys Security Culture and Policy Trends towards Iraq,» *Perceptions*, vol. 12, no. 1 (Spring 2007), pp. 70-71.

مقتبس عن: السيد سليم، المصدر نفسه، ص ١٠١.

(١٦٤) عباس غالي الحديثي وعلي حسن نيسان، «إطار مقترح لحوار استراتيجي تركي - خليجي،» **الخليج العربي** (مركز دراسات الخليج العربي)، السنة ٢٢، العددان ١ - ٢ (١٩٩٤)، ص ٤٩، والسبعاوي والنعيمي، **العلاقات الخليجية - التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل**، ص ٥٥.

(١٦٥) انظر تعقيب أوزجان، على بحث: ايشيك، «الخيارات الاستراتيجية لتركيا، إقليميًا ودوليًا، وموقع الوطن العربي منها،» ص ٥٩.

أن السؤال الذي يفرض نفسه بإلحاح يتمثَّل في احتمال استمرار فراغ القوة في المنطقة نتيجة التغيرات الدولية الراهنة، وبالتالي قدرة تركيا على تأدية دورٍ أكبر مما يمكنها القيام به فعلًا. فمع أن تشكيل مجلس التعاون الاستراتيجي مع كل من العراق وسورية كان خطوة مهمّة في تحقيق شراكة فاعلة وإيجابية بين هذه الدول، لكن في الجانب الآخر هناك من يتساءل عن الطريقة التي ستوازن بها تركيا علاقاتها مع البلدين، وخصوصًا أن هناك مشاكل جدية تعوق تطوير العلاقات بين سورية والعراق، إذ تتسبب هذه الخلافات بين حين وآخر في توترات حادة بين الطرفين، كما أن هناك خلافات بينية بين عددٍ من الأقطار العربية، وبين عددٍ من دول الخليج وإيران، وهي عوامل يجب أن تُؤخذ في الاعتبار من جانب صُنّاع القرار في تركيا[١٦٦].

كذلك، فإن الدور المهمّ الذي تقوم به حاليًا تركيا على الصعيد الإقليمي، قد يكون مرحَّبًا به في الوقت الراهن من جانب جيرانها في المنطقة. لكن هذا الأمر قد لا يستمر طويلًا، فمفهوم قوة إقليمية قد يتحوّل إلى «دولة مهيمنة»، وبالتأكيد ستترتب تبعات كثيرة على الدور التركي في المنطقة مستقبلًا[١٦٧].

وبالمقابل فإن هناك تاريخًا من الخلافات الجدّية والعميقة بين تركيا ودول عربية معيّنة، كالعراق وسورية، كالعلاقة مع الإدارة الكردية في كردستان العراق، وعبرها طريقة إدارة الصراع مع حزب العمال الكردستاني، وهناك أيضًا مشكلة المياه بين العراق وتركيا. وبالنسبة إلى سورية، تبرز مشكلة المياه إلى جانب مسائل الحدود، وهي قضايا قابلة للظهور والتأزم في أي لحظة.

وتبقى العلاقة مع إسرائيل إحدى القضايا التي ينتابها التعقيد والتشابك في العلاقة بين تركيا والعرب، فالرؤية التركية للتعامل مع إسرائيل تختلف عن نظيرتها العربية، على تباين المواقف بين الدول العربية في هذا المجال.

---

(١٦٦) ايشيك، المصدر نفسه، ص ٥٧.

(١٦٧) انظر تعقيب أوزجان على: ايشيك، المصدر نفسه، ص ٦٠.

فعلى الرغم من الخلافات الحادّة التي طفت على سطح العلاقات بين إسرائيل وتركيا، إلا أن هذه الخلافات بقيت محصورة في الجانب السياسي، ولم تصل إلى مرحلة التقاطع في جميع الميادين. فالعلاقات العسكرية بين الطرفين ما زالت قائمة، وتجد تركيا من الصعوبة الاستغناء عن هذه العلاقة، على الأقل في المستقبل المنظور. ولا تمتلك تركيا أدوات ضغط مؤثرة في إسرائيل، بل يبدو العكس صحيحًا في هذا المجال[١٦٨]، لا سيما أن أنقرة لا تَعُدُّ علاقاتها مع العرب بديلًا من علاقاتها مع «أي جانب، بل تكاملية وتعاونية» كما صرّح أوغلو في حديث له في المنتدى التركي ـ السوري الذي عُقد في دمشق بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩[١٦٩].

كذلك ينظر العرب بحذر شديد إلى مشاريع المياه والطاقة التي تطرحها تركيا كإحدى أدوات التفاعل الاقتصادي في الشرق الأوسط، لأنها تعد إسرائيل ركنًا أساسيًا فيها، إذ يعتقد العرب أن هذه المشاريع تقود في نهاية المطاف إلى تعظيم الدور الاقتصادي لإسرائيل في المنطقة، وتُمهِّد لإقامة علاقات طبيعية بينها وبين العرب[١٧٠].

لكن من جانب آخر، فإن تطلع تركيا إلى دور إقليمي فاعل ومؤثر يحظى بقبول الغرب عمومًا لا سيما الولايات المتحدة، لأن هذا الدور يُوفِّر عنصر اطمئنان وتوازن في المنطقة، لا سيما تجاه إيران ودول يعدّها الغرب راديكالية كسورية مثلًا. فالولايات المتحدة تنظر إلى تركيا على أنها الحليف الإقليمي الذي تتكامل استراتيجيته مع الاستراتيجية الأميركية باعتباره ركنًا أساسيًا في النظام الدولي الجديد الذي يُمثِّل فيه الشرق الأوسط إحدى الركائز الأساسية للاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة[١٧١]. ويُعزِّز هذا القبول الغربي من الطموحات التركية لتعزيز دورها الإقليمي، انطلاقًا من عاملين أساسيين: فشل الولايات المتحدة في تثبيت النظام الجديد في الشرق

(١٦٨) السيد سليم، «الخيارات الاستراتيجية لتركيا وموقع الوطن العربي منها،» ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

(١٦٩) الوطن، ١٦/١٢/٢٠٠٩.

(١٧٠) السبعاوي والنعيمي، **العلاقات الخليجية ـ التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل**، ص ٥٧ ـ ٥٨.

(١٧١) المصدر نفسه، ٤٨.

الأوسط في إطار مشروعها الذي عُرف باسم «الشرق الأوسط الكبير» والمشاكل الجدّية التي بدأت تواجهها في المنطقة، ما هيأ لتركيا فرصًا أفضل لأداء دورها الجديد في الشرق الأوسط. والعامل الآخر الذي يتيح فرصًا إضافية لتركيا في هذه المنطقة، هو سعي الدول الغربية إلى توسيع مهامّ حلف الناتو، إذ تعتقد أن مستقبل هذا الحلف هو في الشرق. وكما يشير بيرنر «إن مستقبل حلف شمال الأطلسي هو في الشرق والجنوب، أي في الشرق الأوسط الكبير»[(١٧٢)]، وهذا يعني في أحد أوجهه أن تركيا سيكون لها دور قيادي في هذا المشروع بحكم القواسم المشتركة التي تربطها مع دول هذه المنطقة من جهة، وكونها جزءًا من المنظومة الغربية، وعضوًا فاعلًا في حلف شمال الأطلسي[(١٧٣)]. لكن هناك من يرى أن كون تركيا جزءًا من الترتيبات الأمنية لحلف الأطلسي يمنعها من أن تكون جزءًا من أي ترتيبات أمنية في منطقة الشرق الأوسط. فعلى الرغم من أن تركيا عضو في لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي المتفرعة عن مؤتمر مدريد للسلام، إلا أنها لم تُبدِ استعدادًا واضحًا للالتزام بأي اتفاقات يجري التوصُّل إليها في إطار تلك اللجنة، وهذا ما يجعل من الصعب على الدول العربية المجاورة الموافقة على أي قيودٍ على تسلُّحها في ظلّ الرفض التركي للالتزام بقيود مماثلة، وهو ما يُمثِّل عائقًا أمام التوصل إلى تفاهم استراتيجي عربي ـ تركي[(١٧٤)].

ويُشخِّص محمد السيد سليم بدقة المسار العام للعلاقات التركية ـ العربية عندما يصفه بأنه «ليس ممهدًا». ففي الوقت الذي تتوافر فيه عوامل تدفع في اتجاه تقوية تلك العلاقات، و«ينبغي البناء عليها»، فإن هناك عوامل أخرى «تصبّ في اتجاه تعطيلها. وينبغي الحرص على تفهُّم الحدود التي تضعها على بلورة تلك العلاقات في إطار مفهوم المشاركة الاستراتيجية»[(١٧٥)].

---

(١٧٢) مقتبس عن: محمد نور الدين، «تركيا: الشرق الأوسط الكبير،» **شؤون الأوسط**، العدد ١١٤ (ربيع ٢٠٠٤)، ص ١٤٨.

(١٧٣) الغريري، **الدور الأميركي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (١٩٩٣ ـ ٢٠١٠)**، ص ١٥٧.

(١٧٤) السيد سليم، «الخيارات الاستراتيجية لتركيا وموقع الوطن العربي منها،» ص ١٠٨.

(١٧٥) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

تاسعًا: تركيا والعرب إلى أين؟ (تصورات للمستقبل)

ـ منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، أصبح الوضع الجيوسياسي لتركيا في العالم أكثر مركزية، وقد حفزت على ذلك سلسلة كاملة من التغيرات الجيوسياسية الأخرى في المنطقة. وتحديدًا فإن كل الأخطار الإقليمية التي كانت تواجهها تركيا في السابق، إما أنها ضعفت، أو قُضيَ عليها.

ـ إن الشرق الأوسط الذي يضمّ حوضَي الخليج العربي، وقزوين، ويختزن أكثر من ٦٠ في المئة من احتياطي النفط والغاز في العالم، تتزايد أهميته تزايدًا مطردًا مع أهمية هذه المنطقة، والاستقطاب الدولي الذي ينطوي على مخاطر كثيرة أقلها التدخل في شؤونها الداخلية.

ـ هناك رؤية تركية واضحة لدور إقليمي جديد، وفرتها سلسلة من التغيرات العالمية والإقليمية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة كان أبرزها غزو العراق وأفغانستان، وصعود حزب العدالة والتنمية إلى قمة المشهد السياسي في تركيا.

ـ لقد غيرت تركيا سياستها إلى حدّ كبير، لكن السؤال المهمّ، هل ينسجم هذا التغيير مع الرؤية الاستراتيجية التي تسود المنطقة في الوقت الراهن؟ وهل تلقى هذه السياسة تجاوبًا من اللاعبين الإقليميين في الشرق الأوسط؟ فالواضح أن توازن القوى المسيطر على العلاقات الإقليمية في الوقت الحاضر هو الذي يُحدِّد اتجاهات العلاقات الدولية.

ـ يُمثِّل الوطن العربي حاليًا أحد أكثر الأحزمة الاستراتيجية في الشرق الأوسط جاذبية بالنسبة إلى المصالح التركية وفق الاستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية التركية. ومن مصلحة العرب تعزيز هذا التوجه التركي سواء من جانب النخب، أو صُنّاع القرار.

ـ إن التوجه/ الاندفاع التركي في اتجاه العرب يستند إلى العلاقات التاريخية مع العرب من ناحية، وعمق المشاعر الدينية من ناحية أخرى، والذي يغذي هذا التوجه تأييد النخبة التركية له.

ـ قاد الغزو الأميركي للعراق، والمخاوف التي تولّدت على مستقبله، والمنطقة عمومًا إلى تسريع الحوار الاستراتيجي بين دول المنطقة. وهذا

يعكس مدى أهمية توظيف هذه الدول لقواها الاقتصادية والبشرية التي تمتلكها لحل المشاكل الإقليمية وذلك من أجل تعزيز الأمن والنظام الإقليمي من الداخل والخارج.

ـ وضعت تركيا التعاون والحوار، كجانب معياري لسياستها الخارجية الهادفة، والمتعددة الأطراف لا عن طريق تعاونها الإقليمي فحسب، بل كذلك بواسطة عضويتها في المنظمات الدولية.

ـ حاولت تركيا اشمار إيجابياتها الاستراتيجية التي توصَف عادةً بـ «القوة المرنة»، لا سيما في إطار الحوار التركي ـ العربي. ويمكن الإشارة هنا إلى حيوية العلاقات الاقتصادية والثقافية التي تدخل في إطار القوة المرنة.

ـ أثبتت الظروف الراهنة أن الصيغة الأمثل لتعاون عربي ـ تركي تتحقق عندما يحصل في إطار إقليمي، وعبر استثمار الدور التركي في المساعدة في وضع حلول وتصورات للمشكلات التي تواجه المنطقة ككل، وفي مقدمتها الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومعالجة قضايا الأمن في المنطقة في إطار مؤسساتي بعيدًا عن أي تدخل أو تأثيرات جانبية، فهذا يُمهِّد للانتقال من مرحلة العلاقات الطبيعية إلى مرحلة العلاقات الاستراتيجية متعددة الأبعاد، في إطار منظومة متكاملة، وتوجُّه مستقبلي بعيد المدى يُفضي في نهاية المطاف إلى تحقيق مصالح جميع الأطراف، في إطار مؤسسات تُشرف على هذه العلاقات، وهو الشكل الذي ساد العلاقات الدولية إثر انتهاء الحرب الباردة.

ـ إن تعددية العلاقات الدولية هو في صالح الوطن العربي، لأنه يُقلِّص من احتمالات الاستقطاب الدولي، ويحدّ من الهجمة الشرسة التي وصلت إلى حدّ الغزوات العسكرية المتلاحقة للعديد من الدول العربية والإسلامية التي حدثت في ظلّ القطبية الأحادية.

ـ لعل واحدة من الأمور التي تحقق شراكة تركية ـ عربية فاعلة هي ضرورة مأسسة هذه العلاقات وفق رؤية استراتيجية، ومصالح اقتصادية مشتركة لا ترتبط بتحولات السياسة أو بتبدل السلطة السياسية في أي من بلدان المنطقة.

ـ تفرض المصلحة المشتركة ضرورة عدم إبقاء العلاقات على مستوى

الدول فحسب، ولا سيما أن تركيا تسعى إلى تغيير نمط علاقتها مع المنطقة، لأن الدول تقترب إلى المسألة من ناحية الرؤية الاستراتيجية، لذلك فإن تغيير العلاقات في ما بين المجتمعات، أي خلق مصالح اقتصادية مشتركة بين مجموعات اجتماعية متبادلة، تُمثِّل مدخلًا مناسبًا إلى تطوير العلاقات الاقتصادية.

ـ إن تعاون دول الجوار الجغرافي يتيح الفرصة أمام تعاون تركي ـ عربي في العديد من المجالات المهمة التي تمثِّل أولوية لشعوب المنطقة كقضايا المياه مثلًا، وإقامة مشاريع الطاقة.

ـ لا شك في أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيفرض قيودًا على حريتها في التعبير عن السياسة الخارجية الراهنة، ولكن سيبقى خيار تركيا النهائي هو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وسيفرض هذا قيودًا على حرية المناورة في علاقاتها مع الدول العربية. لكن في المقابل فإن هذا الأمر يُمكن أن يكونَ عاملًا مضافًا لدفع العلاقات التركية ـ العربية نحو مزيد من التعاون، إذ بإمكان العرب توظيف الدور التركي في أوروبا لشرح القضايا العربية الأساسية، ودعمها.

ـ كما أن دعوة تركيا إلى التعاون الإقليمي، تعتمد على مدى مساهمتها، وقدرتها على حلّ جملة من المشكلات السياسة المتفاعلة في المنطقة، وفي مقدمتها الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وبقاء هذا الصراع من جهة، والتنافس في ما بين العرب أنفسهم من جهة ثانية، وهو ما يطبع نمط التطور السياسي في المنطقة، سيمثِّلان قيدًا على تركيا من جهة ممارسة تأثير واسع في شؤون الشرق الأوسط، والنزاعات الإقليمية.

ـ في المقابل، ليست هناك رؤية عربية واضحة لعلاقات استراتيجية مع تركيا، والملاحظ أن العلاقات الثنائية العربية ـ التركية هي البديل، على الأقل في الوقت الراهن، من علاقات استراتيجية عربية ـ تركية.

الفصل الخامس عشر

تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية

محمد عبد القادر

تزايدت أهمية دراسة السياسة الخارجية التركية إزاء منطقة الشرق الأوسط عمومًا والمنطقة العربية خصوصًا، عقب وصول حزب العدالة والتنمية (AKP) إلى السلطة بتزايد مظاهر التحول في طبيعة وأنماط تلك السياسة إن على الساحة الإقليمية أو الدولية، لا سيما أنها لم تكن محض تحولات جزئية أو تغييرات تكتيكية، بعدما طالت أصول السياسات والاستراتيجيات المتبعة، على نحو أفضى إلى أن تعتلي منطقة الشرق الأوسط قائمة أولويات تركيا، وذلك في إطار إعادة تعيين دوائر حركة السياسة الخارجية التركية في مرحلة ما بعد تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢.

وكان الاهتمام الكبير الذي أولته الدبلوماسية التركية للانخراط في تفاعلات الشرق الأوسط دافعًا لعدد كبير من الأدبيات والتحليلات لتُطلق على تلك التحرّكات المكثّفة ما اصطُلح على تسميته «العثمانية الجديدة»[1]. وقد استندت هذه الاتجاهات في ذلك إلى مؤشرات كمّية وكيفية عن طبيعة

(١) يُجسد مصطلح «العثمانية الجديدة» التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢. وقد أطلقت مسميات متعددة لوصف رؤية حزب العدالة لسياسة تركيا الخارجية إزاء العالم أجمع والشرق الأوسط بصفة خاصة، ومنها «ما بعد الكمالية»، «مذهب العمق الاستراتيجي»، و«المكانة المركزية لتركيا» و«سياسة المحاور المتعددة».

وعدد الزيارات ومستوى وحجم العلاقات المختلفة التي باتت تربط تركيا بعدد من دول إقليم الشرق الأوسط، فضلًا عن المساحات الشاسعة التي غدت تحتلها قضايا المنطقة في وسائل الإعلام التركية، إضافة إلى تزايد وتيرة وطبيعة الاهتمام الشعبي بهذه المنطقة، على نحو جعل تركيا على الدوام بالقرب من أحداث المنطقة، بل مشاركة في معظم تفاعلاتها، إن لم تكن مركز هذه التفاعلات.

إشكالية الدراسة

حين تنتقل السلطة في دولة ديمقراطية إلى حزب ونُخَب سياسية جديدة، تزداد التساؤلات حول ملامح المرحلة الجديدة وأولوياتها وحدود التغيير أو الحفاظ على ثوابت المراحل السابقة. وانطلاقًا من أهمّية الدور الذي يمارسه انتقال السلطة في النظم السياسية على مكونات هذه النظم ووظائفها، إذ يُعَدُّ أحد مدخلات فهم وتفسير التحوُّل في النظم السياسية على المستويين الداخلي والخارجي، إذ تتمحور إشكالية الدراسة حول محاولة الإجابة عن التساؤل التالي: ما مدى التحولات السياسة الخارجية إزاء الدول العربية التي نتجت من وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا؟ وبمعنى أدق، هل يُعَدُّ وصول الحزب إلى السلطة السبب الوحيد في تبدُّل السياسة الخارجية التركية إزاء الدول العربية، في ظلّ تأثير مدركات القيادات السياسية للحزب في عملية السياسية الخارجية (صوغًا وصنعًا وتنفيذًا)؟ أم أن ثمة تحولات في البيئة الإقليمية والدولية كانت ستفضي إلى هذه التوجهات الخارجية بصرف النظر عن وصول حزب العدالة إلى السلطة في تركيا؟

فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة إلى اختبار مجموعة من الافتراضات، لعلّ أهمها:

أن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا أدى إلى التغير في السياسة الخارجية التركية.

أن التغير في السياسة الخارجية التركية يتأثر بمدركات القيادات السياسية لحزب العدالة والتنمية، وينعكس ذلك في صوغ السياسة الخارجية وصنعها وتنفيذها.

أن القيادة التركية تُدرك تحوُّلات السياسية الخارجية باعتبارها ذات تأثير إيجابي في التوازنات الإقليمية، بوصفها أكثر اعتدالًا من إيران، وأقلّ تهديدًا للمصالح العربية من إسرائيل.

إضافة إلى التساؤل المحوري، هناك مجموعة من الأسئلة الفرعية المكملة للتساؤلات الرئيسية:

ـ هل الحفاظ على العلاقات مع الدول العربية يُعَدُّ مصلحة مهمة لتركيا في القرن الحادي والعشرين؟

ـ ما الدوافع الحقيقية لتحسين العلاقات التركية ـ العربية؟

ـ ما هي الانعكاسات الأساسية لتحسُّن العلاقات التركية ـ العربية؟

ـ أي المحددات، الداخلية أم الخارجية، هو الأكثر تأثيرًا في مسار السياسة الخارجية التركية؟

ـ ما تأثير وصول حزب العدالة إلى السلطة في دوائر السياسة الخارجية؟

ـ إلى أي مدى أثّر وصول حزب العدالة إلى السلطة في صوغ السياسة الخارجية وصنعها وتنفيذها؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من اعتبارات نظرية وتطبيقية عدة:

أ ـ الأهمية النظرية لموضوع الدراسة (الأهمية العلمية)

تسعى الدراسة إلى تحليل العلاقة بين وصول حزب العدالة إلى السلطة والسياسة الخارجية التركية، ما يعني دراسة أحد أهمّ المتغيّرات الحاكمة للسياسة الخارجية في ظلّ محورية القيادة السياسية وتأثيرها في السياسة الخارجية.

ب ـ الأهمية التطبيقية لموضوع الدراسة (الأهمية العَمَلية)

ـ تحديد عوامل التغيُّر والاستمرارية في توجُّهات السياسة الخارجية لتركيا وتحليل محدّداتها، فضلًا عن منطلقات القيادات السياسية لتركيا وأبعادها وتصوراتها.

ـ تحديد أهداف السياسة الخارجية لتركيا في عهد قيادة حزب العدالة والتنمية ومدى تشابهها أو اختلافها مع سياسة القادة السابقين.

منهج الدراسة

يُجمع معظم الأدبيات السياسية العربية والغربية على أن التحولات الكبرى في توجُّهات السياسة الخارجية التركية ترتبط بالأساس بالآراء والبرامج السياسية التي جاءت بها قيادة حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، وهو ما يجعل المدخل التفسيري القائم على إعلاء «السببية الفكرية» (Ideational Causality)، أحد المداخل الأساسية لتحليل السياسة الخارجية التركية، من أجل فهم رؤى قيادات حزب العدالة وأفكارها، واستيعابها. كما ستستفيد الدراسة من إطار تحليل نسق السياسة الخارجية باعتباره المدخل الأكثر ملاءمةً للدراسة ويمتاز هذا الاقتراب بديناميته، حيث يتعامل مع السياسة الخارجية باعتبارها منظومة، ومن ثم تتفاعل عناصرها الموضوعية مع مدركات القائد السياسي، وتلك النابعة من البيئة الداخلية مع تلك النابعة من البيئة الخارجية في إطار متكامل.

أولًا: الأسس النظرية لتحوُّلات السياسة الخارجية التركية

يوجب النقاش في شأن السياسة الخارجية للحكومة بقيادة حزب العدالة والتنمية، في المقام الأول، تناولَ نهج العمل الذي بادر به وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو؛ فقد اتبع عند تعيينه مستشارًا أوّلَ لرئيس الوزراء للشؤون الخارجية ثم وزيرًا للخارجية، سياسةً خارجية مبادرة وفعّالة وفقًا لمسارين رئيسيين، **المسار الأول**: سياسة العمق الاستراتيجي التي طبقًا لها فإن لتركيا قوة التأثير والالتزام النابعة من موقعها الجغرافي «التي لم تستغله حتى اليوم كما يجب»، **والمسار الثاني**: سياسة «تصفير المشاكل» (Zero Problem) التي هدفت إلى حلّ مشاكل تركيا مع جيرانها، وفي إطارها تعمل على التحرُّر من المفاهيم القديمة القائمة على أنها محاطة بأعداء وعليها الدفاع عن نفسها في مواجهتهم.

التعرُّض إلى رؤية أوغلو وفق هذين المسارين يتطلّب التعرُّض إلى نظرياته السياسية الأساسية بهدف درس الأسس النظرية لسياسة تركيا

الخارجية، التي من خلالها يُمكن فهم ماهية السياسة الخارجية الأفضل بالنسبة إلى تركيا، وفق أطروحات «فيلسوف» السياسية الخارجية التركية وبعض القيادات التركية الأخرى، إن عبر الخطابات السياسية أو المصادر الأولية أو الدراسات السابقة والكتب الأساسية لأحمد داود أوغلو، فضلًا عن بعض الدراسات التي خطّها في عدد من الدوريات الأكاديمية.

١ ـ نظرية التحوُّل الحضاري

بدا أن معظم قادة حزب العدالة والتنمية لا يتمتعون بالخبرة الكافية في مجال السياسة الخارجية، بما جعل تأثير داود أوغلو واضحًا للغاية في بلورة سياسة تركيا الخارجية منذ أن بات أكبر مستشاري رئيس الوزراء للسياسة الخارجية، وقد نجح في إقناع صانعي القرار بتبني أفكاره الخاصة بالخصائص المنشودة للسياسة الخارجية وهي إنهاء الصراعات والوصول إلى «حدّ أقصى من التعاون» (Maximum Cooperation). ولم تتخلّل هذه الأفكار إلى منتديات رسم السياسة فحسب، بل أيضًا نقلها إلى الصحافة التركية والدولية، كما نالت أصداء وتأثيرًا كبيرًا في الساحة العربية.

وكانت واحدة من أهمّ النظريات التي صاغها داود أوغلو «نظرية التحوُّل الحضاري»، التي تُثبت قناعته الراسخة بضرورة مراعاة التوازن الدقيق بين قوّة الأمر الواقع وقوّة الحقّ الأصيل، فيجب ألا تكون موازين القوى سببًا في التفريط في الحقوق والثوابت، فموازين القوى غير ساكنة بل متغيرة على الدوام، والحضارات في صعود وهبوط دائمَين. ويرى داود أوغلو أن «نظرية نهاية التاريخ» لفوكوياما تحاول أن تقطع الطريق على البدائل الحضارية الأخرى التي تتبلور في مناطق مختلفة من العالم، وتؤذن بانتقال الهيمنة الحضارية من المحور الأطلسي إلى محاور أخرى لا تزال في طور التشكُّل، يأتي في مقدمها «المحور الباسيفيكي» حول الصين والهند واليابان، أو «المحور الحضاري الإسلامي» وفي القلب منه تركيا وإيران وباكستان ومصر[٢].

---

(٢) إبراهيم البيومي غانم، «أحمد داود أوغلو وتحولات السياسة التركية تجاه مصر والعالم العربي،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي الثالث: «مصر وتركيا وتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط»، مركز بحوث ودراسات الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، جامعة عين شمس، ١٧ أيار/ مايو ٢٠١٠.

ويعتبر أوغلو أن الخلفية التاريخية لتركيا تجعل السياسة الخارجية التركية مهمّة لا للمنطقة فحسب بل للعالم، فعندما ننظر إلى نظرية «صراع الحضارات» لصموئيل هنتنغتون، نرى أن دولًا مثل تركيا يمكن أن تدحض افتراضات هذه النظرية كونها تملك تاريخًا كبيرًا من الانسجام بين مختلف الثقافات، كما تقع بين العالم الغربي والعالم الأرثوذكسي والعالم الإسلامي، وهي ذات صلة ثقافية بها جميعًا، يتضح ذلك من ناحية أخرى من كونها عضوًا في حلف شمال الأطلسي، وبلدًا مسلمًا، ولديها تراث العثمانية التي جمعت العديد من الثقافات السياسية تحت مظلة كيان سياسي واحد، ولعلّ ذلك ما دفع تركيا، بالتنسيق مع إسبانيا، إلى إطلاق مبادرة «تحالف الحضارات» التي حدّدت أهدافها بـ «المساعدة على مواجهة قوى الاستقطاب والتقسيم والتطرف».

كما يعتبر أوغلو أن «الثقة بالذات الحضارية»، مصدر قوة إضافية للدولة في علاقاتها الخارجية، خصوصًا إذا اقترنت بتجاوز عُقد النقص، والشعور بالدونية إزاء الأطراف الأخرى، وهو ما دفع أنقرة إلى تبنى العديد من المبادرات من أجل التوسط بين أطراف الصراعات. ويرى أوغلو أن وجود نموذج تركي إسلامي ناجح، وقدرة تركيا على التوفيق والتوسّط، قادران على أن يُمثّلا النظرية المضادة والأكثر إقناعًا من نظرية هنتنغتون. وينسب أوغلو تركيا إلى الحضارة الإسلامية ويؤكد خصوصية هذه الحضارة ويزعم بمركزية تركيا فيها، كما يرى أن الطريق الذي تستطيع عبره تركيا الوصول إلى المكانة المطلوبة على الساحتين الإقليمية والدولية سيكون بواسطة «مسيرة الانبعاث» داخل الحضارة الإسلامية.

وتعكس رؤية أوغلو حيال مركزية تركيا في الحضارة الإسلامية خصوصية سياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية مقابل فترة الرئيس تورغوت أوزال وفترة حكم رئيس الوزراء أربكان، وتدمج سياسة العدالة والتنمية بين سياسة خارجية فعالة وذات تطلع إلى تعزيز نفوذ تركيا في عدّة مناطق والعناصر الأيديولوجية القائمة على دعم الحضارة الإسلامية وتقوية مكانة تركيا عبرها، فالسياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية أكثر تطلعًا بشكل كبير من تلك التي اتبعت في فترات سابقة في تركيا، وهي تشذّ عن السياسة الخارجية «الكمالية» التي اتبعها أتاتورك والسائرون على نهجه في

عدّة سمات: **الأولى** هي أن فيها انفصالًا عن أنماط فكرة «تركيا في حالة دفاع دائمة»، كما أن فيها نشاطًا فعّالًا لحلّ خلافات تركيا مع جيرانها وتوسيع التعاون معهم. والسمة **الثانية** هي أنه على عكس محاولة الجمهورية التركية الابتعاد قدر المستطاع عن الماضي العثماني، هناك في الوقت الحالي اكتشاف من جديد لجزء من مزايا هذه الفترة. وتقوم السمة **الثالثة** على أن تركيا لا تتعامل مع الارتباط بالكتلة الغربية كخيار وحيد، بل تحاول دفع شراكة استراتيجية مع لاعبين آخرين[٣].

٢ ـ نظرية العمق الاستراتيجي

طوّر أحمد داود أوغلو سياسات تركيا الخارجية بناء على «تصوّر جغرافي» يضع نهاية لما يُسمّيه «اغتراب» دول الجوار التركي، بحيث تُحال التصورات النمطية عن هذه الدول إلى الماضي، على نحوٍ لا يكون عائقًا أمام إعادة تموضع تركيا في منطقة الشرق الأوسط، ويُفضي إلى إعادة صوغ العلاقة بين الجوار وغير الجوار، بحيث يُتخلّى عن العقلية التي رأت أن السياسة الخارجية التركية يجب أن تنطلق من الاعتبارات الداخلية (الأمنية)، التي رأت في دول الجوار مصادر للتهديد لا للفرص[٤].

ويشرح داود أوغلو في كتابه الشهير **العمق الاستراتيجي** *(Stratejik Derinlik)*[٥]، أن تركيا يجب أن تقف على مسافة واحدة من كل الدول،

---

(٣) جاليا ليندشتراوس، «شكل جديد لسياسة تركيا الخارجية والأمنية وانعكاساتها على إسرائيل»، محمود معاذ عجور (ترجمة غير منشورة خاصة بمركز الدراسات السياسية)، مركز أبحاث الأمن القومي، حزيران/ يونيو ٢٠١٠.

(٤) Ioannis N. Grigoriadis, «The Davutoglu Doctrine and Turkish Foreign Policy,» Middle East Studies Programme (April 2010), p. 8, <http://www.eliamep.gr/en/all-publications/working-papers/the-davutoglu-doctrine-and-turkish-foreign-policy/>.

(٥) كتاب **العمق الاستراتيجي**، حاول من خلاله أحمد داود أغلو إعادة تعريف دور تركيا الإقليمي في منطقة الجوار والسياسة الدولية، ويقصد بالعمق الاستراتيجي، الذي امتد ليتخطى حدودها في خريطة إدراك صانع السياسة. فالحدود الإقليمية للاهتمام التركي بدول الجوار اختفت تبعًا لهذه العقلية الجديدة، والعلاقة بين «الدول المجاورة» و«غير المجاورة» اكتسبت معنى جديدًا بعدما تم التخلص من قيود التهديد الداخلي الذي سيطر على إدراكها لسياستها في المنطقة. ولهذا يبدو لرؤية داود أوغلو أثر واسع على ثقافة الأمن القومي والجغرافيا السياسية بما يوسع من آفاق صناع السياسة ويفتح المجال لبروز مواقف جديدة في السياسة الخارجية.

وكل الفاعلين، وتتجنّب الدخول في أي تحالفات أو محاور إقليمية، بما يجعلها تبقى دائمًا على مسافة واحدة من كل الأطراف، بما يساهم في طمأنة قلق الفاعلين الإقليميين والدوليين إزاء السياسات التركية. وكما يقول أحمد داود أوغلو «فإن المسافة التي تفصل تركيا عن الدول الأخرى ستبقى كما هي، ورغم ذلك فهناك إدراك جديد للجذور التاريخية والثقافية لتركيا نسبة إلى محيطها بما يشيد تصورًا جغرافيًا جديدًا. فهذه المسافة الفعلية والمشكلات السابقة التي أعاقت اندماج تركيا في هذه المناطق لم يعد لها معنى بالنسبة إلى صُنع السياسة الخارجية»(٦). وترى تركيا أنها حين تتحرّك بكثافة وباستقلالية عن الدول الغربية على مسرح عمليات الشرق الأوسط، لا يعنى أنها تسعى إلى إعادة السيطرة على هذه المنطقة من العالم، بل يُعبّر ذلك عن أن تركيا باتت تتحرّى اقترابًا شاملًا لبناء السلام والأمن استنادًا إلى الديناميات الداخلية لهذه المناطق.

وفي هذا الإطار، حدّد وزير الخارجية التركي أسس الاستراتيجية الحالية وغاياتها في(٧):

أ ـ تحقيق «التوازن بين الحرية والأمن»

حيث تهدف حكومة حزب العدالة إلى تحقيق وضمان الحرية لمواطنيها من دون أن تترتب على ذلك تهديدات لأمن تركيا إن على الصعيد الداخلي أو الخارجي. وقد ساهمت هذه الاستراتيجية في إجراء العديد من الإصلاحات السياسية والثقافية والاجتماعية التي تتعلق بأوضاع الأقليات الكردية والعلوية في تركيا على نحو ضاعف من شعبية الحزب في أوساط هذه الأقليات. وتنطلق تركيا في ذلك من أن إقامة صلة وثيقة بين الحرية والأمن تُعَدُّ ضرورة للأمن القومي التركي، وهي ترفض في ذلك أن تنتهج نهج الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، حيث استُبدِل خطاب الحرية بخطاب الأمن، فيما تعتبر تركيا أنها اتجهت إلى

---

(٦) Bülent Aras, «The Davutoğlu Era in Turkish Foreign Policy,» *Insight Turkey*, vol. 11, no. 3, (2009), pp. 127-142.

(٧) مقابلة مع وزير الخارجية التركي في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

محاولة تحقيق الحرية والديمقراطية في آن معًا، وهي المقاربة التي حاولت القيادة التركية توظيفها لتبرير موقفها «المتعرج» من الثورات والاحتجاجات الشعبية التي شهدها عدد من الدول العربية حديثًا، حيث رأت أنه يجب ألا تتحقق الحرية على حساب الأمن، بل أن تتحقق الغايتان معًا بالتوازي.

ب ـ «إعادة اكتشاف موقع تركيا الجغرافي»

يدفع موقع تركيا الجغرافي وفق قناعة داود أوغلو أنقرة إلى أن تغدو فاعلًا، لا في إقليم واحد تنتمي إليه بل في مختلف الأقاليم التي تعتبر نفسها تنتمي إليها، بحيث لا يُقلّل حضورها المكثّف على المستويات السياسية والاقتصادية في أي منها من أهمية حضورها في الأقاليم الأخرى بالمستوى والكثافة نفسيهما. هذا المبدأ ساهم في تطوّر العلاقات مع دمشق وبغداد على نحو غير مسبوق، كما ساهم في استخدام مطار جورجيا الدولي كمطار تركي.

كما ساهم ذلك في إنهاء خصومة تركيا التاريخية مع أرمينيا، وفي إعادة الحياة إلى علاقاتها مع اليونان. وخطت تركيا خطوة غير مسبوقة بفتح قنصلية في أربيل، وبتوقيع اتفاقات سياسية واقتصادية مع الإقليم الذي طالما اعتبرت أن حكمه الذاتي يُعَدُّ خطًا أحمر بالنسبة إلى الأمن القومي التركي. وسعت تركيا إلى إنهاء مشكلة قبرص مع الاتحاد الأوروبي، حيث دعمت الوحدة بين شطري الجزيرة القبرصية. وساهم هذا التوجه أيضًا في تحسن العلاقات مع كل من بلغاريا وألبانيا، وفي حصول تركيا على مقعد غير دائم في مجلس الأمن، ومقعد مراقِب في الاتحاد الإفريقي، ومنظمة دول الكاريبي، ومنظمة الدول الأميركية.

ج ـ انتهاج «سياسات السلام الاستباقية» أو «منهج حل المشكلات» (Problem Solving Approach)

حيث تهدف تركيا إلى الحيلولة دون تحوُّل الصراعات والمشكلات بين دول الأقاليم المحيطة إلى أزمات ومشكلات مزمنة. ويحكم هذه الاستراتيجية الاستباقية لحلّ المشكلات قبل تفاقمها التحوُّل من منظور النظريات الصفرية

(Zero-Sum Game)، بما يعنى أن مكسب أي طرف لن يأتي إلا على حساب طرف آخر، إلى منظور الحلول التوافقية والمكاسب المشتركة (Win-Win Solution).

وقد أدرك قادة تركيا أهمّية التخلّي عن السياسيات الثابتة والتقليدية التي أدّتها تركيا إبّان الحرب الباردة، والتكيُّف مع الظروف الدينامية للبيئة الدولية في الوقت الراهن، بما يزيد من الخيارات أمام السياسة الخارجية التركية. وقد تبلور بعض ملامح هذه الاستراتيجية في استضافة محادثات مباشرة وغير مباشرة بين أطراف الصراع في عدّة مناطق من الشرق الأوسط إلى أعتاب أوراسيا، حيث قام رئيس الوزراء التركي بجولات مكوكية على إحدى عشرة دولة عربية سعيًا إلى عقد اجتماع تشاوري بين دول الجوار الجغرافي للعراق، إضافة إلى مصر، ذلك قبل الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣. كما تجسدت ملامح هذه السياسية في التحركات النشطة من أجل التخفيف من حدّة التوترات بين السنّة والشيعة في العراق، وكذا في محاولة إحداث انفراج في الأزمة الداخلية اللبنانية بعد انتهاء الغزو الإسرائيلي للبنان عام ٢٠٠٦.

كما تجلّى ذلك من قبل في استضافة تركيا المفاوضات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل على مدى أربع جولات كادت تفضي إلى إعلان مبادئ، غير أن العدوان الإسرائيلي على قطع غزة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ أجهض الجهود التركية، كما استضافت أنقرة المفاوضات المباشرة بين أفغانستان وباكستان، واستضافت لقاء دبلوماسيًا بين وزيري خارجية كل من إسرائيل وباكستان. وتوسّطت تركيا أيضًا بين جورجيا وروسيا، كما احتوت أزمة محتملة بين روسيا والناتو في البحر الأسود، وسعت إلى إنهاء الصراع الفلسطيني ـ الفلسطيني بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة فتح، فضلًا عن مشاركة مصر في إنهاء الانقسام الفلسطيني ـ الفلسطيني الذي أُنجِز بتوقيع اتفاق المصالحة في القاهرة بحضور وزير الخارجية التركي في أيار/ مايو ٢٠١١.

د ـ تبني «استراتيجية المشاركة الفعالة»

تمتّعت السياسة الخارجية التركية بمقتضى هذه الاستراتيجية خلال السنوات القليلة الماضية بنهج تصالحي مع كل دول الجوار، من خلال السعي إلى إحلال السلام وإنهاء الصراعات في البيئة الإقليمية المحيطة بتركيا.

وفي هذا الإطار، يُشير وزير الخارجية التركي إلى أن الدبلوماسية التي باتت تنتهجها تركيا تستهدف تحقيق مبدأ «تصفير المشكلات» (Zero Problem) في المحيط الإقليمي التركي، ما يمهد لبلوغ المرحلة التالية، وهي التعاون الأقصى (Maximum Cooperation)، كما وصفها داود أوغلو في أول مؤتمر صحفي عقده فور توليه وزارة الخارجية، وهو يرى أن هذه الاستراتيجية هي التي جعلت تركيا تستضيف قممًا مهمّة للمنظمات الدولية، من قمّة منتدى المياه العالمي إلى قمة البلدان الأقل نموًا وصولًا إلى قمة رابطة دول الكاريبي(٨).

وقد انعكس التزام السياسة الخارجية التركية باستراتيجية المشاركة الفعّالة على دوائر الحركة الرئيسية لتركيا إن في الشرق الأوسط أو في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى.

وقد ارتكزت هذه الاستراتجية على مجموعة من العناصر الأساسية تتمثل بالتالي(٩):

(١) «مأسسة الحوار الاستراتيجي»: من خلال رفع مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية بين تركيا ودول الشرق الأوسط ومع القوى العالمية الرئيسية، عبر إيجاد صيغ مؤسسية تُعنى بتوثيق العلاقات وفتح قنوات للحوار بصفة دورية. وقد اكتسبت التفاعلات العربية ـ التركية صفة المؤسسية، حيث أصبحت تركيا عضوًا مراقبًا في جامعة الدول العربية، في حين افتتحت الجامعة العربية مقرًا دائمًا لبعثتها في أنقرة.

كما أضحت تركيا أيضًا عضوًا مراقبًا في مجلس التعاون الخليجي، وباتت تجمعها مجالس عديدة للحوار الاستراتيجي مع عدد من الدول العربية، مثل مصر وسورية والعراق، وقد عُقد في الكويت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ الاجتماع الوزاري المشترك الثالث للحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون وتركيا، كما بدأت الخطوات التركية ذاتها مع لبنان والأردن والعراق.

(٢) «استراتيجية الأمن المشترك» (Common Security): حيث رفضت

---

(٨) Aras, Ibid.

(٩) مقابلة مع وزير الخارجية التركي في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

تركيا سياسية المحاور وأكدت أن العلاقات التركية مع بعض الأطراف العالمية والإقليمية لا تستهدف أي أطراف أخرى، وذلك انطلاقًا من أن تحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي يرتبط بصورة عضوية بضمان أمن جميع الدول، وتجنُّب التأثيرات السلبية لسياسات التقسيم والانحياز في استقرار المنطقة، وتعتبر تركيا نفسها في هذا الخصوص مركزًا لتعزيز التنسيق الأمني في المنطقة.

وفي هذا الإطار، لم تتحمس أنقرة لمبادرة الرئيس السوري بشار الأسد الخاصة بالبحور الأربعة، التي عبّر عنها في أكثر من مناسبة كان آخرها في أيار/ مايو ٢٠١٠، وذلك أثناء افتتاحه مع نظيره التركي عبد الله غول المنتدى الاقتصادي السوري ـ التركي. وتقوم المبادرة على الربط بين بحر قزوين والبحر المتوسط والخليج العربي والبحر الأسود، من خلال التنسيق السوري ـ التركي المشترك مع الدول المطلّة على هذه البحار (ليس هناك أي موقف تركي أو تصريح يعكس حماسة تركيا أو عدم حماستها لمقولة الأسد في شأن البحار الأربعة).

(٣) **«استراتجية الاعتماد المتبادل»**: ترى تركيا أن الاعتماد المتبادل وتوسيع قاعدة المصالح المشتركة، وسيلتان لدعم الاستقرار وإحلال السلام في مختلف أرجاء العالم، وترى أن إنجاز ذلك من شأنه أن يُفضي إلى تجاوز مرحلة التعاون إلى مرحلة أكثر تقدُّمًا، بما يُحقِّق التكامل والاندماج المؤسسي على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية بين تركيا والعديد من دول العالم. وقد ساهمت هذه الاستراتجية في إعادة صوغ العلاقات التركية مع الدول الإفريقية، وقد عبّرت عن هذا التوجه زيادة عدد المكاتب الدبلوماسية لتركيا في إفريقيا وزيارات تركية رفيعة المستوى إلى عدد من الدول الإفريقية.

(٤) **«التنسيق بين تركيا والقوى العالمية»**: ترى تركيا أن أهدافها تتعلّق بأن تغدو خلال النصف الأول من القرن الحالي أحد اللاعبين الأساسيين على الصعيد العالمي، وهي تعتبر أنها مرشحة لأداء هذا الدور إضافة إلى دول مثل مصر والبرازيل وجنوب إفريقيا، لتلتحق بقوى عالمية كبرى مثل الهند والصين وروسيا.

وتجسيدًا لهذه الاستراتيجية، وقّعت تركيا والصين في تشرين الأول/

أكتوبر ٢٠١٠ ثماني اتفاقيات اقتصادية تستهدف رفع حجم التجارة المتبادلة بين البلدين من ١٧ مليار دولار إلى ٥٠ مليار دولار خلال الخمس سنوات المقبلة. هذا فيما تطورت العلاقات التركية الروسية، في ظلّ اعتماد الاقتصاد التركي على الغاز الطبيعي الروسي، حيث تمدّ روسيا تركيا بزهاء ٦٨ في المئة من حاجاتها، كما أن أكبر شريك تجاري لتركيا لم يعد ألمانيا بل روسيا، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى زهاء ٤٠ مليار دولار، بعد أن كان ٨ مليارات دولار عام ٢٠٠١.

٣ ـ نظرية العثمانية الجديدة

العثمانية الجديدة هي رؤية تُحدّد هوية تركيا، تبنتها قوى اجتماعية وسياسية، وبدأت في النمو في عهد الرئيس الراحل تورغوت أوزال خلال ثمانينيات القرن الخالي، وارتكزت على ثلاثة مرتكزات أساسية: **أولها** أن تتصالح تركيا مع ماضيها العثماني والإسلامي متعدّد الثقافات والأعراق، **وثانيها** الإحساس بالثقة بالنفس والتخلُّص من الشعور بالضعف، **وثالثها** استمرار الانفتاح على الغرب والاندماج مع الشرق في الوقت نفسه. **على المستوى الداخلي**، تعني العثمانية الجديدة إعادة الاعتبار إلى مبادئ المواطَنة التركية من خلال احترام العلمانية التي لا تتدخَّل في شؤون الدين وتُعيد المجال العام إلى المجتمع فيما تكتفي الدولة بتنظيمه، بحيث تكون الدولة بمؤسساتها المختلفة أكثر قربًا من الشعب، من خلال تنمية ثقة الدولة في المجتمع، وإفساح الطريق أمام المبادرات المجتمعية الحرّة لبناء المجال العام والمشاركة في صُنع السياسات العامة. **وعلى المستوى الخارجي**، تعني العثمانية الجديدة المزج بين القوة اللينة والخشنة، واستخدامها بتوازن لتحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية[١٠] (إن تعريف العثمانية الجديدة على هذا النحو وخصوصًا السبب الثالث وعلى المستوى الخارجي، ليس من سند له في أي من أدبيات قادة حزب العدالة والتنمية).

وتعتبر تركيا في ظلّ حكم حزب العدالة والتنمية، أنها لا تتبع سياسة إمبريالية جديدة تستهدف بعث الإمبراطورية العثمانية، بل تسعى إلى

---

(١٠) غانم، «أحمد داود أوغلو وتحولات السياسة التركية تجاه مصر والعالم العربي».

استعراض «القوة اللينة» لتركيا كجسر بين الشرق والغرب، وكأمّة إسلامية، ودولة علمانية، ونظام سياسي ديمقراطي، وكقوة اقتصادية رأسمالية. وعلى غرار الديغولية الفرنسية، تسعى العثمانية الجديدة إلى تحقيق «العظمة» والنفوذ التركيين عبر السياسة الخارجية التركية(١١).

وثمّة اهتمام واضح في كتابات أوغلو بتاريخ تركيا باعتباره يعكس تقاليد تركيا في الإصلاح، والنجاح في تحقيق النظام والاستقرار على المستوى الإقليمي، وتوفير صيَغ للتعايش بين مختلف الهويات والجماعات العرقية(١٢). واستدعاء تاريخ تركيا لتأكيد جدارتها بممارسة دور على الصعيدين الإقليمي والعالمي، لا يقتصر على حديث أوغلو وكتاباته فحسب، والتي انتشرت في العديد من الدول العربية سواء عبر طباعة كتبه ومؤلفاته أو عبر مقالات كتبها خصيصًا أثناء زيارته العديد من الدول العربية، بل امتد هذا الاستدعاء إلى العديد من القيادات التركية، مثل الرئيس التركي عبد الله غول ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الذي عبّر في الكثير من المواقف عن أن الأتراك هم «أحفاد العثمانيين»، لا سيما بعد أزمة قافلة الحرية مع إسرائيل، حيث أشار أردوغان إلى أن الأتراك أحفاد العثمانيين أحسنوا استقبال اليهود حين اضطهدتهم دول غربية.

وتُجسّد هذه الرؤية التحوُّلات الحاصلة في مدركات النخبة التركية، فتلك الموالية للغرب، التي أدارت السياسية الخارجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، قد حلّت محلّها نخبة أكثر تدينًا ومحافَظةً ووطنيةً، غير أنها تتّسم بعدم الثقة المطلقة تجاه الغرب وتسيطر عليها نزعة إيجابية إزاء الماضي العثماني لتركيا؛ فحزب العدالة والتنمية نجح في الاعتماد على الوعي القومي المتصاعد ودمجه بالإسلام التركي في كلٍّ واحدٍ متماسك(١٣).

---

(١١) Omer Taspinar, «Turkey's Middle East Policies: Between Neo-Ottomanism and Kemalism,» *Carnegie Paper*, (September 2008).

(١٢) علي جلال معوض، «العثمانية الجديدة؟: الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط،» سلسلة قضايا (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية)، العدد ٥٨ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)، ص ٦.

(١٣) F. Stephen Larrabee, «Turkey Rediscovers the Middle East,» *Foreign Affairs*, vol. 86, no. 4 (July-August 2007).

ثانيًا: المحددات الداخلية لتحوُّلات السياسية الخارجية التركية

على الرغم من أن محدّدات السياسة الخارجية التركية الرئيسية، التي تتمثل في ثقلها الديمغرافي وموقعها الجيوسياسي والجيوستراتيجي والخلفيات التاريخية التي تتمتع بها فضلًا عن القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية للدولة التركية، ظلّت حاضرة على دوام في عمليات صوغ السياسية الخارجية التركية؛ بيد أن ثمة تطورات ساهمت في إحداث تحوُّلات كبرى في توجُّهات السياسية الخارجية التركية على الساحتين الإقليمية والدولية.

١ ـ المحدد السياسي

عبَّرت عملية صُنع السياسية الخارجية التركية على الدوام عن «ازدواجية تعددية» تعكس طبيعة الأوزان السياسية النسبية للقوى المشاركة والمتداخلة في عملية صُنع هذه السياسية، وقد ارتبط هذه الازدواجية بالتناقض الذي اكتنف عملية صُنع القرار في ما يخص السياسة الخارجية نتيجة لمستويين:

الأول يرتبط بما يُسمّى في بعض الأدبيات السياسية «الطبيعة المزدوجة لعملية صنع السياسية الخارجية التركية»، حيث وقفت بيروقراطية الدولة العتيقة التي تُسيطر على هواجسها علمانية الدولة ومبادئ أتاتورك الستة، فضلًا عن وحدتها الداخلية وتماسكها الإقليمي. هذا فيما وقفت على الجانب الآخر النخب السياسية الحكومية التي سيطرت عليها الأبعاد السياسية والثقافية والدينية، وهو ما جعل طبيعة التوازنات الدقيقة بين القوى الفاعلة في عملية صُنع السياسية تنعكس تلقائيًا على توجهات السياسية الخارجية التركية على الصعيدين الإقليمي والدولي[١٤].

والثاني يرتبط بما اتَّسمت به عملية صُنع السياسة الخارجية التركية من

---

(١٤) بولنت أراس، «التغيرات في التضاريس السياسية داخل تركيا وأثرها على السياسة الخارجية،» شرق نامه (القاهرة)، العدد ٧ (٢٠١٠)، <http://www.sharqnameh.net/admin/images/gallery/uploads2/sharqnameh%2072212.pdf>.

تعقيد وازدواجية انطلاقًا من الشعور الدائم لدى النخب الحاكمة بالتيه من جرّاء عدم القدرة على تحديد وحسم هوية الدولة الأتاتوركية وجغرافيتها بين الشرق والغرب على مدى عقود خالية، ما أدّى إلى خلق فجوة بين الصفوة والمعطيات الجغرافية[١٥]، ولم يكن ذلك الانقسام مقصورًا على النطاق الداخلي فحسب، بل نتجت من التعدُّد الفكري حول هوية تركيا وانتمائها الجغرافي، ظاهرةُ عدم قبول تركيا كواحدة من دول الشرق الأوسط ولا كواحدة من بلدان المجموعة الأوروبية[١٦].

وكانت الخطوة الأولى للسياسة الخارجية التركية لتجاوز «مرحلة الثنائيات» تتمثَّل في الانفتاح التدريجي والسريع في الآن معًا على مختلف الاتجاهات، في محاولة ناجعة لإعادة تأسيس الدور الإقليمي التركي ليتجاوز الساحات الإقليمية المحدودة وليُعنى بالقضايا العالمية ذات الصلة العضوية بالوظائف والقضايا الأمنية لتجعل من تركيا «مركز مؤتمرات عالميًا» يستضيف كل أنواع الأحداث العالمية التي تتعلق بسائر أشكال التعاون الدولي وأنماطه، وقد خصصت لذلك جهدًا معتبَرًا من أجل ترسيخ الدور التركي باعتباره لاعبًا أساسيًا على الصعيد الإقليمي والعالمي في إنهاء الصراعات وتخفيف حدّة النزاعات، وذلك بالتنسيق مع القوى الدولية والإقليمية التي لم تسعَ إلى ترسيخ الصيغة التنافسية معها في إطار إعادة تأسيس الدور الإقليمي الجديد لتركيا، بل عملت على تجذير صيغ التحاور والتنسيق والتشاور بما يخدم الأهداف المشتركة من دون إعطاء ثقل نسبي لمساحة الخلافات التي بدا أنها تتوارى تدريجيًا مع تنامي مناخ الثقة بين تركيا والعديد من القوى الإقليمية والدولية.

وقد انعكست التطورات الحاصلة داخل النظام السياسي التركي على نمط توجهات تركيا الخارجية، ذلك أن المعادلة السياسية التي سادت طوال العقود الخالية، لم تعد كما كانت، وذلك من جرّاء اختلال ميزان القوى

---

(١٥) يتمتع موقع تركيا الجغرافي بأهمية استراتيجية خاصة، لأنها تقع على مفترق الطرق بين الشرق والغرب، وبسبب إطلالاتها المتنوعة على الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز وآسيا الوسطى وشرق المتوسط.

(١٦) أراس، المصدر نفسه.

داخل النظام السياسي التركي لمصلحة السلطة المدنية على حساب المؤسسة العسكرية. ترافق هذا التحوُّل مع إعادة تعريف تركيا لمصالحها الأمنية والسياسية، فلم تعد ترتبط بمحورية اجتياز العتبات الأوروبية، الذي كان محددًا رئيسيًا في صَوْغ العلاقات الوثيقة مع إسرائيل. ولعلّ ارتباط العلاقات الإسرائيلية ـ التركية بالمستوى العسكري من دون المستوى المدني، قد أظهر على نحو حاسم احتمال حدوث تحوُّل في العلاقات التركية مع كل من الدول العربية وإسرائيل وإيران عطفًا على التحولات السياسية التي شهدها النظام السياسي التركي خلال السنوات الأخيرة.

انعكس ذلك على وثيقة الأمن القومي أو ما يعرف بـ «الكتاب الأحمر»، الذي أُجريَتْ عليه تعديلات في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، وحُدِّدت فيه أنماط التهديدات التي تُجابِه الأمن القومي التركي خلال السنوات المقبلة. وقد تضمنت الوثيقة لأول مرّة إسرائيل باعتبارها مصدر تهديد للاستقرار الإقليمي، وهي تُعَدُّ مختلفة عن كل الوثائق السابقة، لجهة إغفال الإشارة إلى إيران باعتبارها تهديدًا صريحًا لتركيا، كما لم تتعرّض إلى البرنامج النووي إلا بصورة غير مباشرة، فيما لم تذكر سورية (سورية خرجت من كونها تهديدًا للأمن القومي التركي عام ٢٠٠٥ لا عام ٢٠١٠).

ينسجم هذا التطور مع متغيرين أساسيين: **الأول** شروع تركيا في تطبيق استراتيجية أحمد داود أوغلو الخاصة بإنهاء الصراعات مع مختلف دول جوار تركيا الجغرافي، أي استراتيجية Zero Problem. أما المتغير **الثاني**، فيرتبط بتغير تركيبة مجلس الأمن القومي منذ عام ٢٠٠٣، كجزء من الإصلاحات المرتبطة بمحاولات تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ فأغلبية أعضاء المجلس باتوا من المدنيين، على العكس من الوضع السابق عندما سيطر على المجلس جنرالات المؤسسة العسكرية، وهو أمر لم يكن من المستغرب معه نجاح أوغلو في جعل أفكاره المبتكرة دليلًا للسياسة الخارجية التركية بل والدفاعية أيضًا.

لعلَّ ذلك كان محددًا أساسيًا لنمط التعاطي التركي مع ما شهدته المنطقة العربية من ثورات واضطرابات خلال الأشهُر الأخيرة، حيث رأى

داود أوغلو أن الثورات العربية هي بمثابة «تدفق طبيعي للتاريخ» وأنها «عفوية» و«ضرورية»، وأنها جاءت متأخرة، حيث كان ينبغي أن تحدث في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. واعتبر داود أوغلو ما يجري في العالم العربي «مسارًا طبيعيًا للأمور»، وأن التغييرات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة من ضرورة اجتماعية، مشددًا على وجوب ابتعاد الزعماء عن الوقوف أمام رياح التغيير.

وقد مثّلت هذه الرؤية منطلقًا أساسيًا لصَوغ مبادئ السياسة الخارجية التركية في تعاطيها مع هذه الثورات العربية، التي تجسدت في[١٧]:

- احترام إرادة الشعوب ورغبتهم في التغيير والديمقراطية والحرية.

- الحفاظ على استقرار الدول وأمنها، وضرورة أن يحصل التغيير سلميًا، فالأمن والحرية ليس أحدهما بديلًا من الآخر، ولا بد من كليهما معًا.

- رفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية، تجنبًا لتكرار مأساة العراق وأفغانستان وتعرض البلدان العربية لخطر الاحتلال أو التقسيم.

- تقديم العون والدعم للتحولات الداخلية بحسب الظروف الداخلية الخاصة بكل دولة.

- رعاية المصالح التركية الوطنية العليا، وفي مقدمها الاستثمارات والمصالح الاقتصادية والحفاظ على أرواح الرعايا الأتراك وممتلكاتهم.

- الاستناد إلى الشرعية الدولية والتحرُّك في إطار القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

- عدم توجيه السلاح التركي إلى أي شعب عربي واقتصار الدور التركي على المهام الإنسانية غير القتالية والقيام بأعمال الإغاثة.

- مراعاة خصوصية كل دولة وظروفها ووضعها الداخلي وعلاقاتها الخارجية ومصالح تركيا المتشابكة معها.

---

(١٧) فاتن نصار، «الموقف التركي من الثورات العربية.. محاولة للفهم،» علامات أونلاين، ٣ نيسان/ أبريل ٢٠١١، <http://www.alamatonline.net/l3.php?id=986>.

٢ ـ المحدد الاقتصادي

تعتمد التحوُّلات الحاصلة في السياسة الخارجية التركية أساسًا على الاستقرار الداخلي والسياسي والاقتصادي في تركيا، فصُنّاع السياسة التركية يرَون أن المزاوجة بين التنمية السياسية والقدرات الاقتصادية في الداخل أعطى تركيا مزايا كثيرة مكّنتها من تطوير وتنفيذ سياسات نشطة ومؤثرة في محيطها الإقليمي كما في المناطق البعيدة مثل إفريقيا وآسيا[١٨]. وترى قيادات حزب العدالة أن الاقتصاد غدا المحرِّك الرئيس للسياسة الخارجية، وأن العلاقات الاقتصادية لم تعُد تخضع للاعتبارات السياسية، بل على العكس، وهو ما يجعل السمة البارزة لسياسة تركيا الخارجية خصوصية التصوُّر الاقتصادي، حيث إن حاجة تركيا إلى توسعة أسواقها التصديرية من جانب وحاجاتها الضخمة من الطاقة من جانب آخر، قادت زعماء الحزب إلى تقوية أواصر علاقات تركيا مع دول كانت لها في الماضي معها علاقات محدودة.

يجب فهم هذه التصورات الاقتصادية لدى حزب العدالة على أنها ترتبط بأساس خطوات الخصخصة التي قادت تورغوت أوزال إلى منصب رئيس للحكومة في الثمانينيات، وأدت إلى خلق طبقة متدينة من رجال الأعمال في معظمها، وهي طبقة اتسع نطاقها وتمدَّد نفوذها في فترة حكم حزب العدالة والتنمية. وهذه الطبقة التي يطلَق عليها في بعض الأدبيات السياسية «البرجوازية المسلمة» أو «الرأسمالية المتوضئة» أو رجال الأعمال الذين يطبقون قواعد رأسمالية كاملة لكنهم يُصلّون ويؤدون الشعائر، لم تعد تسعى خلال السنوات الأخيرة إلى الثروة فحسب، بل كذلك إلى السلطة والحكم؛ ذلك أنها باتت منخرطة في المجال العامّ، وتنشط في المجال السياسي.

وقد أثّرت هذه الطبقة في توجُّهات السياسية الخارجية التركية، ذلك أنها رأت في الشرق الأوسط سوقًا اقتصاديةً كبيرةً يُمكن أن تستوعب منتجاتٍ تركيّة ضخمة؛ ويعكس ذلك طبيعة الحراك الدائر حول توجيه السياسة الخارجية التركية باعتباره يتأسس في جوهره على مكوّن اقتصادي ـ اجتماعي ـ مناطقي، في حين يظهر على السطح المكون السياسي ـ الأيديولوجي

---

(١٨) Aras, «The Davutğlu Era in Turkish Foreign Policy».

فحسب، باعتباره المحرِّك الأساسي للسياسة الخارجية التركية[١٩]. وقد حقّقت هذه السياسات نجاحات كبرى، إذ نما الاقتصاد التركي في الربع الأول من عام ٢٠١١ بنسبة فاقت الـ ١١ في المئة، لتُعَدَّ بذلك الدولة الأكبر من حيث معدلات النمو الاقتصادي في منطقة أوروبا، والثانية بعد الصين على مستوى مجموعة العشرين.

وينمو الاقتصاد التركي بمعدل سريع منذ عام ٢٠٠٢، بما جعل تركيا تُصنَّف على أنها تمتلك الاقتصاد السابع على مستوى الدول الأوروبية. ووفقًا لتقديرات منظمة التعاون والتنمية، ستغدو تركيا الدولة الأكثر نموًا بين دول منظمة التعاون والتنمية بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٧، حيث سيبلغ معدل النمو السنوي زهاء ٦,٧ في المئة. ويسعى حزب العدالة إلى الحفاظ على معدلات النمو والتطور الاقتصادي في تركيا، كما إلى دعم روابط تركيا الخارجية الاقتصادية من أجل أن تصبح تركيا قوة عالمية بحلول عام ٢٠٢٣، في ذكرى مرور مئة عام على تأسيس الجمهورية التركية[٢٠]. ونجحت تركيا في تنويع شركائها التجاريين حول العالم، وبلغ عدد شركائها، ممّن تصدّر إليهم سلعًا بقيمة تزيد على المليار دولار سنويًا ٢٤ شريكًا، في حين لم يتجاوز العدد الثمانية عام ٢٠٠٢. كما ارتفع عدد الدول المستوردة للمنتجات التركية عمومًا من ١٧٢ دولة عام ١٩٩٦ إلى زهاء ٢١٨ دولة عام ٢٠٠٨[٢١].

وفي هذا الإطار، بدا أن حرص تركيا على استمرار معدلات نمو التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية مع الدول العربية كان محددًا أساسيًا في المواقف التركية ممّا شهدته الدول العربية من ثورات شعبية

---

(١٩) مصطفى اللباد، «السياسات الإقليمية لحزب «العدالة والتنمية»: خلفيات أيديولوجية أم مصالح وطنية،» شرق نامه (القاهرة)، العدد ٧ (٢٠١٠).

(٢٠) يصف أوغلو هذه السياسة بقوله: «إن التزامات تركيا من تشيلي إلى إندونيسيا، من إفريقيا إلى آسيا الوسطى، ومن الاتحاد الأوروبي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي ستمثل جزءًا من اقتراب كلي شامل للسياسة الخارجية. وهذه السياسة ستجعل تركيا فاعلًا كونيًا بحلول عام ٢٠٢٣، في ذكرى مرور مئة عام على تأسيس الجمهورية التركية».

(٢١) عبد الجليل زيد المرهون، «مستقبل الدور التركي في الخليج،» الجزيرة نت، ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٨، <http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/16E689D3-F6F8-4DA6-B138-D29FF874F9F7.htm>.

واضطرابات سياسية في الفترة الأخيرة، فقد بدت تركيا ـ إلى حين ـ أقرب إلى مساعدة النُظُم السياسية الحاكمة في سورية وليبيا والبحرين، انطلاقًا من مصالح اقتصادية ضخمة تشعبت وتضاعفت خلال السنوات القليلة الماضية.

٣ ـ المحدد الأمني

أكد برنامج حزب العدالة والتنمية تراجُع الدوافع الأمنية في تشكيل اتجاهات السياسة الخارجية التركية، مؤكدًا على ضرورة توظيف «الأدوات الناعمة» وتفضيلها على «القوة الخشنة» أو «القوة الصلبة»، كما أوضحت التغييرات التي ترافقت مع البيئة الأمنية في مرحلة ما بعد انهيار الثنائية القطبية أن ثمة حاجة إلى تطوير سياسة خارجية جديدة، لا تعتمد على استراتيجيات التحالف والمحاور والتكتلات العسكرية كعناصر حاكمة للعلاقات الدولية. وقد أكد أوغلو بعد توليه وزارة الخارجية التركية دوافع السياسة الخارجية، بتأكيده أن الأمن الوطني يبدأ من خارج حدود الدولة، أي أن تركيا لن تستطيع إيجاد حلول للعديد من المشكلات المزمنة مثل أمن الحدود، والتهديدات الأجنبية، وتهريب البشر والمخدرات، والإرهاب؛ إلا إذا اتبعت «سياسة الجبهة المتقدمة» (Advanced Front Policy)، بما يجعل تحرُّك تركيا إلى الأمام في عدد من المناطق يهدف إلى تعزيز أمنها[٢٢].

ويدعم أوغلو فكرته باستخدامه تشبيه «البيوت الخشبية» لتوضيح دوافع الأدوار التركية في منطقة الشرق الأوسط[٢٣]، وتتأسس فكرة أوغلو على أنه حين تتحرك تركيا من أجل إنهاء الصراعات بين دول المنطقة، فإن ذلك لا ينبع من مقتضيات الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل يتأسس أيضًا على أن دول المنطقة باتت أشبه بـ «البيوت الخشبية» إذا شبّ حريق في أحدها فإنه سيمتدّ حتمًا إلى البيوت الأخرى.

وتنبني هذه الرؤية على مفهوم الأمن المشترك (Common Security)، الذي يقوم على افتراض وجود مصلحة مشتركة لدول الإقليم في تجنُّب الصراعات والحروب والنزاعات، وأن ذلك ممكن عبر استراتيجيات بناء

---

(٢٢) معوض، «العثمانية الجديدة؟: الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط»، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٢٣) المصدر نفسه.

الثقة المتبادلة خفض مستويات المواجهة. ومع ذلك فإن سيادة مفهوم الأمن المشترك لدى القيادة التركية لا يعني التخلي عن القدرات الدفاعية أو عن تطوير القوات المسلحة وإمدادها بأحدث الأسلحة العالمية. ومن ثم فالرؤية التركية أقرب إلى تبني مدخل الأمن التنسيقي (Co-ordinate Security)، الذي لا يقلل من أهمية التحركات الانفرادية، بما يعنى أن مقترحات تركيا في شأن التنسيق الأمني لا تتعارض على الإطلاق مع حرية التحرك المنفرد من أجل تحقيق الأمن التركي[٢٤].

وعلى الرغم من أن سعي تركيا إلى حيازة قوة عسكرية فاعلة يرتبط بكونها قوة إقليمية بارزة، غير أن الخطاب السياسي لقادة تركيا يؤكد أن ذلك يأتي في إطار تطلع تركيا إلى أن تغدو لاعبًا قويًا على الساحة الدولية، وهو ما يعكسه التحليل السريع لصناعة الدفاع التركية في السنوات الأخيرة، الذي يعطي بعض المؤشرات حول ذلك؛ فعلى سبيل المثال، أضحت تركيا تنتج الإصدار الجديد من محرك طائرات أف ـ ١٣٥، كما مُنحت الصناعات العسكرية دعمًا متزايدًا بهدف سدّ حاجة الجيش التركي من أحدث الأسلحة على الصعيد العالمي، وكذلك من أجل دعم الصناعات العسكرية التركية لتصبح قادرة على التصدير إلى الأسواق العالمية. وفي هذا الإطار، نجحت تركيا حديثًا في تصنيع طائرات من دون طيار سُمِّيت «أنكا»، كما أنها حصلت نتيجة للتعاون مع الصين على تقنية تطوير صواريخ باليستية يتراوح مداها ما بين ١٥٠ و٣٠٠ كم؛ وتتطلع تركيا إلى إنتاج غواصات خلال السنوات القليلة المقبلة.

بالتوازي مع ذلك، سعت أنقرة إلى دعم حرية الحركة لسياساتها الخارجية من خلال تنويع شركائها في مجالات التعاون العسكري والأمني؛ فعلى الرغم من أن تركيا عضو في حلف الناتو وترتبط بشركات استراتيجية مع الولايات المتحدة، فقد رسخت تعاونها العسكري مع روسيا من خلال إجراء تدريبات عسكرية مشتركة تُعَدُّ الأولى من نوعها بين أي من دول حلف الناتو وروسيا، كما صادق البرلمان التركي على الاتفاقية الموقعة بين تركيا وروسيا في أيار/ مايو ٢٠١٠، المتعلقة بإنشاء مفاعل نووي في مدينة

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٤٧.

أكويو في منطقة مرسين جنوب البلاد، وستصل قدرة المفاعل النووي الأول إلى زهاء ٤٨٠٠ ميغاواط؛ وفي هذا الإطار يقول وزير الدفاع التركي وجدي غونول إن هذا «دليل على أن تركيا تتجاوز حدودها لتصبح لاعبًا عالميًا».

وتكشف هذه التطورات أن المحدِّد الأمني ما زال ضلعًا رئيسيًا في السياسة الخارجية التركية، وقد اتضح ذلك أيضًا من طبيعة المواقف المتباينة التي تبنتها أنقرة من الثورات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية حديثًا؛ ففي ما يتعلق بسورية ـ باعتبارها الدولة الأقرب إلى تركيا وتربطها معها بحدود تمتدّ إلى زهاء ٨٠٠ كم ـ سعت تركيا إلى تقديم المساعدة للقيادة السورية وحثّتها على الإسراع في خطوات الإصلاح السياسي والاقتصادي، حرصًا على استقرار سورية من جانب، وخشية من تأثير الأزمة السورية بملفاتها السياسية والاجتماعية، وبشقيها العلوي والكردي، في الوضع الداخلي في تركيا.

إضافة إلى ذلك، لم يستطع النظام التركي أن يستمر في علاقات مميزة مع نظام الأسد حال فشله في إدارة الأزمة الداخلية، وحال عجز عن إجراء إصلاحات سياسية تلبي طموحات الشعب السوري، مع تخوف تركيا من احتمالات انتقال الأزمة إلى حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة، أو تطور إلى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية وسورية كما حدث في ليبيا. وفي ما يتعلق بالوضع في البحرين، برز المحدد الأمني في تشكيل السلوك التركي، الذي بدت عليه تخوفات من تحوُّل الأزمة إلى صراع طائفي ومذهبي في المنطقة، لا سيما في ظل اشتداد المواجهة الإعلامية والسياسية والدبلوماسية بين العديد من دول الخليج من جانب وإيران من جانب آخر.

ثالثًا: المحدِّدات الخارجية لتحوُّلات السياسة الخارجية التركية

ثمة تطورات ساهمت في إحداث تحولات كبرى في طبيعة السياسية الخارجية التركية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، منها تحوُّلات السياق الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، التي أعادت تأكيد أهمية تركيا الاستراتيجية، بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر وحرب أفغانستان، ونموذج الإسلام

المعتدل الذي قدمه حزب العدالة، وحاجة القوى الغربية إلى الدور التركي في الحرب العالمية على الإرهاب، وهي عوامل ساهمت مجتمعة في إعادة دفع تركيا بالمعنى الجيوسياسي إلى أداء دور أكثر فاعلية على الساحة العالمية عمومًا وعلى مسرح عمليات الشرق الأوسط خصوصًا(٢٥).

١ ـ تطوُّر علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي

على الرغم من أن تركيا نظرت على مدى عقود خالية إلى الخيار الأوروبي باعتباره الخيار المركزي ضمن أولوياتها الاستراتيجية، غير أن حزب العدالة الذي شرع في تدشين مفاوضات العضوية مع الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٥، ينظر إلى القضية من منظور مختلف؛ حيث أشار داود أوغلو إلى أن الرغبة التركية في نيل العضوية الأوروبية محورية في توجهات السياسة الخارجية التركية، من دون أن يعني ذلك أن التوجه حيال أوروبا يُعَدُّ التوجه الاستراتيجي الفريد بالنسبة إلى تحركات تركيا الخارجية، بل على العكس من ذلك فإن الخيار الأوروبي يجب أن يوضَع في سياق توجهات تركيا ضمن استراتيجية متعددة البدائل.

وترتبط توجهات تركيا إزاء الاتحاد الأوروبي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية بالرغبة في استخدام الورقة الأوروبية على مستويين:

المستوى الأول إحداث إصلاح سياسي وثقافي حيال الوضع الداخلي في تركيا، بما يمنح الأقليات المزيد من الحقوق في مواجهة القوى المعارضة لذلك من قبل التيار القومي التركي الذي استطاع خلال السنوات الأخيرة أن يعيد تجميع صفوفه وترتيبها لمواجهة سياسيات حزب العدالة التي يصفها بـ «المحافظة»(٢٦).

المستوى الثاني يرتبط برغبة تركيا في أن تحدث إصلاحات سياسية وديمقراطية جذرية، بما يسمح بأن تغدو أكثر قوة بمفهوم القوة الشاملة

---

(٢٥) اللباد، «السياسات الإقليمية لحزب «العدالة والتنمية»: خلفيات أيديولوجية أم مصالح وطنية».

(٢٦) Grigoriadis, «The Davutoglu Doctrine and Turkish Foreign Policy».

بصرف النظر عن الإطار السياسي الذي تنتمي له، لا سيما أنها تبغي تكثيف حركاتها في مختلف الأقاليم المحيطة تنفيذًا لطموحات تركيا، التي تأتي من ضمنها عضوية تركيا في النادي الأوروبي، والاضطلاع بدور مركزي على ساحة الشرق الأوسط في آن معًا.

وتعتبر تركيا أن التحوُّل في توجهات السياسية الخارجية التركية يصبُّ لمصلحة الاتحاد الأوروبي لا العكس، ففي حين كانت الحكومات السابقة تسعى إلى توسيع العلاقات مع الاتحاد استنادًا إلى النفور من العلاقات مع حكومات الشرق الأوسط، يرى حزب العدالة في السعي إلى عضوية الاتحاد الأوروبي الخيار الوحيد الأنسب للمؤسسة العسكرية والقوى العلمانية دون غيرها، ومع ذلك فإن الحزب لا ينظر إلى هذا الخيار من منظور النظريات الصفرية (Zero-Sum Game)، فعلاقات جيدة مع أوروبا تجعل تركيا أكثر جاذبية للعلاقات التجارية مع الشرق، وعلاقات جيدة مع الشرق تجعل تركيا أكثر جاذبية لعلاقات سياسية وثيقة مع الدول الأوروبية.

وترى تركيا في هذا السياق أنه ليس هناك تناقض بين إقامة مشاريع مشتركة مع كل من روسيا والولايات المتحدة في الوقت ذاته، أو مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، كما أنه ليس هناك تناقض في إقامة علاقة وثيقة بين دول جوار تركيا والعلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وترى أنقرة أنها حين تنخرط في تفاعلات الشرق وأحداثه، فإن هذا لا يعني إمكان إنكار هويتها الغربية، وفي الوقت نفسه فإنها حين تتبنى القيم الغربية لا يعني إنكار هويتها الشرقية، وبهذه الطريقة ترى القيادة التركية أن في إمكانها أن تسهم في تحوُّل الاتحاد الأوروبي إلى قوة عالمية، بدلًا من قوة قارّية.

وعلى الرغم من أن ثمة اتجاهات في بعض الأدبيات تعتبر أن السياسة الخارجية التركية بحاجة إلى إعطاء دفعة جديدة للإصلاحات اللازمة لدخول الاتحاد الأوروبي، إذ خفّت الجهود التركية المبذولة في هذا السياق منذ عام ٢٠٠٥، غير أن أوغلو أكد في هذا الإطار أن تركيا لا تنجرف بعيدًا عن أوروبا، ذلك أن أنقرة لا تستطيع أن تعطي الأولوية لعلاقاتها مع الشرق أو الغرب، إذ إنها تتبع سياسة خارجية متكاملة، وبالتالي لا يمكنها أن تقدِّم علاقاتها مع

الاتحاد الأوروبي على حساب علاقاتها مع الشرق الأوسط أو القوقاز أو البلقان أو العكس. فكلما عمق المنظور الأوروبي، زاد نفوذ تركيا في الشرق، وكلما تضاعف ثقل تركيا في الشرق الأوسط، ازداد تأثيرها في الاتحاد الأوروبي[٢٧].

ومثلما انبنى الموقف التركي حيال الاتحاد الأوروبي على قناعات ورؤى قيادة حزب العدالة، ارتبط من الناحية أخرى بعوامل موضوعية تتعلق بالتردد الأوروبي حيال قبول تركيا في الاتحاد، وذلك نظرًا إلى:

ـ أن أنقرة تحظى بثقل ديمغرافي قد يجعل منها قوة ذات تأثير ونفوذ داخل هياكل الاتحاد التشريعية والتنفيذية، فضلًا عن القلق الأوروبي بخصوص مشاكل عديدة مثل الهجرة والبطالة.

ـ قلق الاتحاد من أن تمتدّ حدوده إلى منطقة الشرق الأوسط لتُحاذي الحدود المضطربة لكل من العراق وإيران وسورية.

ـ أن ثمة اتجاهات غير قليلة ترفض تركيا لأسباب ثقافية كونها دولة مسلمة، وهذه الاتجاهات في الغالب ترى الاتحاد باعتباره «ناديًا مسيحيًا».

وقد دفعت هذه المعطيات الرئيس الفرنسي إلى رفض عضوية تركيا في الاتحاد، مطالبًا أنقرة بالانخراط في مبادرة «الاتحاد من أجل المتوسط»، فيما تبنّت المستشارة الألمانية مبادرة منح أنقرة «شراكة مميزة»، بينما يدّعي عدد من الدول الأوروبية الأخرى أن قبول عضوية تركيا من عدمه يتطلب استفتاء شعبيًا، وهي ذريعة قد تُجهض أي احتمال للحاق تركيا بالاتحاد نظرًا إلى تنامي العداء لمسألة انضمام دولة مسلمة إلى الاتحاد في الأوساط الشعبية في العديد من الدول الأوروبية. هذه الاعتبارات تأخذها تركيا في الحسبان حين تُقْدم على توسيع الخيارات والبدائل أمام حركتها الخارجية.

٢ ـ تطُور العلاقات مع الولايات المتحدة

انعكست تحوُلات السياسة الخارجية التركية على العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية، حيث بدا خلال السنوات الخالية أن ثمة تباعدًا بين مواقف الدولتين حيال العديد من القضايا العالمية والإقليمية، على نحو

---

(٢٧) معوض، «العثمانية الجديدة؟: الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط»، ص ١٩.

دفع العديد من الأدبيات الغربية إلى وصف هذه العلاقات بـ «الشراكة المضطربة»[٢٨]، من جرّاء ما تمتعت به السياسة الخارجية التركية خلال السنوات الأخيرة من قدرة على أخذ زمام المبادرة انطلاقًا من اعتبارات المصلحة التركية الخالصة، لا مقتضيات العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأميركية.

وقد تأسس نمط الإدارة التركية لـ «العلاقات القلقة» مع واشنطن، على أن ما قدَّمته أنقرة لواشنطن أثناء حرب الخليج (١٩٩٠/ ١٩٩١) وبعدها، لم يدفع إلى تحسُّن الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، ولم يُعزِّز احتمالات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، بل ترتبت عليه خسائر اقتصادية ضخمة قُدِّرت بمليارات الدولارات، أما سياسيًا، فقد تركت تركيا بمفردها تواجه تصعيدًا كبيرًا من حزب العمال الكردستاني، فضلًا عن تعاظم شأن الأكراد نتيجة تمتعهم بالحكم الذاتي في شمال العراق، ما أدى إلى تعزيز الهوية الكردية، وأعطى دافعًا قويًا لشعور أكراد تركيا بقوميتهم، فضلًا عن توفير قاعدة لانطلاق هجمات حزب العمال الكردستاني ضد الأراضي التركية[٢٩].

وعلى الرغم من أن ثمة اتجاهات في بعض الأدبيات ترى أن العلاقات التركية ـ الأميركية طالما عانت «أوقاتًا صعبة»، لا سيما بعدما احتلّت الولايات المتحدة العراق عام ٢٠٠٣، بما خلق واقعًا جديدًا غير مسبوق في منطقة الشرق الأوسط، مفضيًا إلى نتيجتين أساسيتين[٣٠]:

الأولى تدمير دولة مركزية في الشرق الأوسط للمرة الأولى منذ نشوء الدولة ـ الأمة في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى. وتركيا باعتبارها أحد

---

(٢٨) F. Stephen Larrabee, *Troubled Partnership: U. S. Turkish Relations in an Era of Global Geopolitical Change* (Santa Monica, CA: RAND, 2010), <http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2009/RAND_MG899.pdf>.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) انظر: محمد نور الدين، «تركيا. . .إلى إيران؟: دور وتحديات،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٢، العدد ٣٦٤ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٩). ولمزيد من التفاصيل، انظر أيضًا: محمد نور الدين، «السياسة الخارجية.. أسس ومرتكزات،» في: علي حسين باكير [وآخرون]، **تركيا.. بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، إشراف مركز الجزيرة للدراسات؛ تحرير محمد عبد العاطي (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠).

نماذج الدول المركزية في المنطقة تخشى من امتداد هذه النزعة إليها.

النتيجة الثانية نشوء كيان فيدرالي في شمال العراق بصورة رسمية منصوص عليه في الدستور العراقي، وله معظم حيثيات الدولة المستقلة، وهو ما يُمثِّل بحسب استراتيجيات أنقرة خطرًا بالغًا على وحدتها يفوق خطر حزب العمال الكردستاني.

وقد استفادت قيادة حزب العدالة من تجربة إدارة تورغوت أوزال للعلاقات مع واشنطن أثناء الحرب العراقية (١٩٩٠/ ١٩٩١)، والتطورات التي ترتبت على الاحتلال الأميركي للعراق، على نحو جعل سياسات تركيا الخارجية تبدو «أكثر أنانية» تراعي المصالح التركية لا الأميركية، وتسعى إلى أدوار إقليمية وعالمية بارزة، وهو الأمر الذي ضاعف من فرص «الاحتكاك بين الجانبين»[٣١]. وعلى الرغم من أن الشراكة الأميركية ـ التركية تعتمد على التعاون فيما يخص أربع مناطق أساسية للطرفين، هي البلقان والشرق الأوسط وآسيا الوسطى ومنطقة الخليج العربي، غير أن قضايا الشرق الأوسط مثّلت قضايا الخلاف الرئيسية في العلاقات الأميركية ـ التركية.

اتضح ذلك في الموقف التركي من الحرب الأميركية على العراق عام ٢٠٠٣، وكذلك في رفض تركيا عزل النظام السوري بعد الاحتلال الأميركي للعراق واغتيال رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري، فضلًا عن المعارضة التركية لفرض الحصار أو استخدام القوة العسكرية لإثناء إيران عن مساعيها لامتلاك سلاح نووي، ورفض كل المشاريع التي تحدَّثت عن تقسيم العراق. وتجلت الاستراتيجية التركية الجديدة في رفض السياسات الغربية التي هدفت إلى عزل حركة المقاومة الإسلامية (حماس)[٣٢].

يضاف إلى ذلك مهاجمة تركيا السياسات الإسرائيلية في مختلف المحافل الدولية والإقليمية، لا سيما بعد الهجوم الإسرائيلي في أيار/ مايو

---

(٣١) Yigal Schleifer, «US-Turkish Relations Appear Headed for Rough Patch,» 28 June 2010, <http://www.eurasianet.org/node/61426>.

(٣٢) محمد نور الدين، «التوجه التركي في العهد الأميركي الجديد.. إلى أين؟،» الجزيرة. نت، ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٠، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/164BC20E-005E-4FAE-82A7-F628CB3E4174.htm>.

٢٠١٠ على السفينة التركية «إم مافي مرمرة» (اسمها مافي مرمرة أو مرمرة الزرقاء) (M Mavi Marmara). وقد تأسس هذا الموقف على أن أنقرة أضحت أكثر قناعة بأن إسرائيل لم تعد ضمانة استمرار علاقات استراتيجية بين أنقرة وواشنطن، ذلك أن لدى تركيا من المؤهلات التي تجعل واشنطن في حاجة دائمة إليها، في ظل الوضع الجيواستراتيجي لموقع تركيا، وحاجة واشنطن إلى دعم أنقرة للسياسات الأميركية في العراق في ظلّ التوجه إلى الانسحاب منه في نهاية عام ٢٠١١.

يُذكر في هذا الإطار دور تركيا الرئيسي في قوات حلف شمال الأطلسي في العديد من المناطق، لعل أهمها أفغانستان، فضلًا عن دور تركيا في نقل الغاز من آسيا الوسطى إلى الدول الغربية، إضافة إلى الدور المحتمل الذي يمكن أن يكون لتركيا في فتح قنوات حوار بين الولايات المتحدة وكل من إيران وسورية. وتعتبر أنقرة أن الزيارة التي قام بها الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى تركيا كأول دولة إسلامية جسّدت ذلك بوضوح، لا سيما في ظل الرغبة الأميركية في تحسين صورتها لدى العالم الإسلامي، فضلًا عن رغبة إدارة الرئيس أوباما في إعادة تموضع شاملة من قبل الولايات المتحدة الأميركية في مناطق التوتر من البلقان وسط آسيا مرورًا بالقوقاز والشرق الأوسط[٣٣].

وفي التحليل الأخير، فإن القيادة التركية ـ إدراكًا منها لمصادر القوة الاستراتيجية التي باتت تتمتع بها، واستشعارًا بتراجع قوة الولايات المتحدة الأميركية وارتفاع أسهم قوى أخرى على الساحة الدولية، وارتباطًا بمصالحها المتنامية في منطقة الشرق الأوسط، وتأسيسًا على عدم عدالة الكثير من المواقف الأميركية إزاء القضايا العربية ـ عملت على تحسين علاقاتها بعدد من الدول العربية والإفريقية والآسيوية التي اتسمت علاقاتها بها بالضعف في فترة الحرب الباردة، وطبقًا للحيز الأفرو ـ أوراسيوي الذي تقع فيه تركيا، بحسب تعبير داود أوغلو، بدأت خطوات التقارب التركية مع هذا الحيز أو النطاق، خلال السنوات الأخيرة.

---

(٣٣) المصدر نفسه.

٣ ـ فراغ القوة في منطقة الشرق الأوسط

ظلت التفاعلات العربية ـ العربية خلال السنوات الماضية تتراوح بين التحسن البطيء والثبات على حال الجمود الذي تتسم به العلاقات بين البلدان العربية، وهو الوضع الذي شجع تركيا على الاضطلاع بدور رئيسي، لا على ساحة التفاعلات العربية ـ الإقليمية فحسب، بل كذلك على ساحة التفاعلات العربية ـ العربية، في ظل الانقسامات العربية وبروز فراغ في السياسة الإقليمية؛ وهو أمر مثلما حمل دلالات سلبية تتعلق بسلامة وقدرة النظام العربي على معالجة قضاياه ومواجهة التحديات التي تواجهه، فإنه من جانب آخر أوضح مدى الثقة التي بات يتمتع بها الدور التركي لدى الدول العربية.

وعلى الرغم من اختلاف العوامل المؤثرة في موقف الدول العربية التي وُزعت على معسكرين متقابلين (اعتدال وتشدد)، تمثّل القاسم المشترك بينها جميعًا في أن الدور الإقليمي التركي لم يعد مسألة تركية، بل امتد بتأثيره العميق على مجمل التوازنات في المنطقة. وقد بات ذلك يحمل مؤشرات ودلالات توحي بتشكل نواة مشروع لشرق أوسط جديد، وهذا المشروع فيما أطلقت عليه تركيا «سوقًا اقتصادية»، فإن الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد وصفه خلال زيارته إلى لبنان في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ بـ «اتحاد»، وسواء كان التصور الإقليمي لمستقبل المنطقة «اتحاد» أو «سوق اقتصادية»، فإنه أوضح ضعف بنية وهياكل النظام العربي في مواجهة تنامي نفوذ وقوة القوى الإقليمية المجاورة[٣٤].

ويبدو أن ذلك كان السبب الرئيسي في مبادرة الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى الخاصة بإنشاء «رابطة للجوار»، خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب السابق للقمة العربية في سرت في آذار/ مارس ٢٠١٠، على أن تضمّ هذه الرابطة الدول العربية، البالغ عددها ٢٢ دولة، و١٨ دولة جوار مع استثناء إسرائيل. واقترح موسى حينذاك أن تبدأ رابطة دول

---

(٣٤) Gökhan çetinsaya, «The New Middle East, Turkey, and the Search for Regional Stability,» <http://www.acus.org/publication/us-turkey-relations-require-new-focus/cetinsaya>.

الجوار العربي بدعوة تركيا، وتشاد التي تُعَدُّ الدولة غير العربية الوحيدة التي ينصّ دستورها على أن اللغة العربية لغة رسمية، إلى الانضمام إليها.

وعلى الرغم من أن اقتراح إنشاء هذه الرابطة قد انبنى على شعور نسبي بتآكل الدور الإقليمي للنظام العربي، فيما يتصاعد دور قوى إقليمية على رأسها تركيا، غير أن موقف بعض الدول من إيران يبدو أنه قد حال دون تبلور توافق جماعي حول مبادرة الأمين العام لجامعة الدول العربية. وقد انتهت قمة سرت الاستثنائية إلى تشكيل لجنة وزارية مفتوحة العضوية لمواصلة دراسة الفكرة التي أصبح اسمها وفقًا لقرار هذه القمة «منتدى الحوار العربي». وفي هذا الإطار، رحب رئيس الوزراء التركي بالمبادرة، مؤكدًا أن موقفه يأتي انطلاقًا من أن «تاريخنا وقيمنا تفرض علينا قبول مثل هذه المشروعات وتأييدها، وتركيا جاهزة للتنسيق مع جامعة الدول العربية في كل خطوة تهدف إلى تعزيز التقارب والتعاون لحلّ مشكلات المنطقة».

رابعًا: أثر تحوُّلات السياسة الخارجية التركية في العلاقات مع الدول العربية

١ ـ المستوى السياسي

شهدت العلاقات العربية ـ التركية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية تطوُّرات إيجابية على المسارات السياسية، حيث شاركت تركيا في عدد من القمم العربية، كان آخرهما القمتين العربيتين العادية والاستثنائية في مدينة سرت الليبية، كما شاركت في معظم التفاعلات العربية، لا بوصفها شاهدةً على أحداث المنطقة العربية فحسب، بل طرفًا رئيسيًا في بعض هذه الأحداث، لا سيما بعد أزمة قافلة الحرية في أيار/ مايو ٢٠١٠، حيث تدهورت العلاقات التركية ـ الإسرائيلية بعد إقدام قوات الكوماندوس الإسرائيلية على الهجوم على السفينة التركية «أم مافي مرمرة» (M Mavi Marmara)، ما أسفر عن مقتل زهاء ٩ أتراك وإصابة زهاء ٤٥ آخرين معظمهم من الأتراك، وهو ما تفاعلت معه غالبية الأنظمة السياسية العربية التي ساندت تركيا سياسيًا وإعلاميًا كما تفاعلت معه الشعوب العربية، وذلك بعد أن خرجت عدّة مظاهرات في عدد من المدن العربية رُفعت فيها الأعلام التركية إلى جانب الأعلام الفلسطينية.

وكان معظم البلدان العربية محطات رئيسية في الزيارات الخارجية التركية عالية المستوى خلال السنوات الأخيرة، كما ارتفعت نبرة التعاطف في الخطاب السياسي التركي مع القضايا العربية، على النحو الذي دفع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى التصريح خلال زيارته إلى مدينة الرياض السعودية في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ بأن التعاون بين تركيا والدول العربية لا يقلّ أهمية بالنسبة إلى تركيا عن رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وقد انبنت تصريحات أردوغان وسائر التصريحات الأخرى التي توالت خلال السنوات القليلة الماضية حول محورية العلاقات مع الدول العربية، على فكرة رئيسية صاغها وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، تقوم على أن ثمة نظامًا عالميًا جديدًا يتكوَّن ونظامًا عالميًا قائمًا يتوارى. هذا التطوُّر يخلق وضعًا لا يسمح بتطابق مصالح تركيا دائمًا مع مصالح الغرب، بل يُحتّم عليها إعادة توثيق علاقاتها مع الدول التي تقع في الأقاليم التي تعتبر نفسها عضوًا فيها، وعلى رأسها المنطقة العربية.

تجلّى الدور التركي في ما شهدته المنطقة العربية من ثورات واضطرابات خلال الأشهُر الأخيرة، حيث سعت تركيا إلى خلق توازنات سياسية مماثلة لما سعت إليه على الساحة الإقليمية، ما جعل ردّ الفعل التركي إزاء الأوضاع الداخلية في الدول العربية مستندًا إلى خصوصية كل حالة على حدة. ففي إيران حيث تحظى تركيا بميزات تجارية كبيرة، أقدم حزب العدالة على تهنئة محمود أحمدي نجاد بعد انتخابات عام ٢٠٠٩ على الرغم من الاحتجاجات الشعبية واسعة النطاق؛ وفي ما يخص ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير في مصر، راهنت أنقرة مبكرًا على نجاح الإرادة الشعبية وعوّلت على وطنية الجيش المصري ومهنيته في آن معًا، ما دفعها إلى مطالبة الرئيس السابق حسني مبارك بالتنحّي استجابة لآمال الشعب المصري؛ وفي الحالة الليبية اتسمت المواقف التركية بـ «التعرج»، فتراوح المواقف التركي بين مرحلة انتقاد ومعارضة الخطط الغربية للقيام بعمليات عسكرية في ليبيا إلى مرحلة المطالبة الصريحة برحيل القذافي وتقديم الدعم للجهود الغربية العسكرية، كما احتاجت تركيا إلى مجهودات كبيرة لتبرير مواقفها «المضطربة» حيال تطوُّر الانتفاضة والاحتجاجات الشعبية في سورية.

وقد حاولت القيادة التركية توظيف الرصيد السياسي والشعبي الذي اكتسبته خلال السنوات الماضية من خلال محاولة التوسُّط في الأزمة الليبية بين القذافي و«المجلس الوطني الانتقالي»، كما عرضت وساطتها في البحرين أيضًا وطرحت مبادرة للحوار بين الحكومة والمعارضة. وعملت تركيا على استخدام قوتها الناعمة من خلال تقديم العديد من المساعدات الإنسانية إلى مناطق الشرق الليبي التي تتعرض لقصف من قوات القذافي، وعبر نقل المصابين والجرحى في عدد من الرحلات البحرية إلى تركيا، كما ساهمت أنقرة في حل أزمة العمالة المصرية في ليبيا من خلال المساعدة في ترحيل بعضهم عبر رحلات بحرية من الموانئ الليبية إلى الأراضي المصرية.

في السياق نفسه، أرسلت تركيا تجهيزات على الحدود المشتركة مع سورية من أجل إيواء المواطنين السوريين القادمين من الأراضي السورية. كما عملت أنقرة بعد إطاحة كل من الرئيسين السابقين التونسي زين العابدين بن علي والمصري حسني مبارك، على التواصل مع الأنظمة الجديدة في مصر وتونس، وتقديم نفسها بشكل غير مباشر نموذجًا ناجحًا يُحتذى به في التوفيق بين الإسلام والديمقراطية، وفي تحقيق تنمية اقتصادية ومستوى عالٍ من الرفاهية[٣٥].

٢ ـ المستوى الاقتصادي

سعت تركيا إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية، وحظيت منطقة الخليج بأهمية خاصة في توجهات السياسة الخارجية التركية، إذ يبلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي زهاء ٨٠٠ مليار دولار، ومن المفترض أن تبحث الثروات الطائلة الموجود في هذه الدول عن مناطق أكثر أمنًا، لا سيما بعد الأزمة المالية العالمية، وفي ظلّ الفوائض النفطية غير المسبوقة، الأمر الذي جعل تركيا تسعى، إضافة إلى التخطيط لإقامة مشروعات تنموية ضخمة، إلى الاستفادة اقتصاديًا من هذه الدول عبر توطيد الروابط الاقتصادية معها.

ووفق ما أعلنه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في منتدى

(٣٥) نصار، «الموقف التركي من الثورات العربية.. محاولة للفهم».

التعاون الاقتصادي العربي - التركي في حزيران/ يونيو ٢٠١٠، حققت العلاقات الاقتصادية العربية - التركية طفرة كبيرة في حجم التبادل التجاري من ٧ مليارات دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٣٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨، مشيرًا إلى أنه رغم الأزمة الاقتصادية العالمية خلال عام ٢٠٠٩، بلغ حجم التبادل التجاري التركي - العربي زهاء ٣٠ مليار دولار. ولفت أردوغان إلى أن لدى عددًا ضخمًا من الشركات العربية استثمارات في تركيا تدعم اقتصاد بلدانها والاقتصاد التركي.

وبلغ حجم الاستثمارات العربية في تركيا بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٩ زهاء ٦,٢ مليار دولار، وكذلك فإن العديد من شركات المقاولات التركية وقعت على مشاريع إنشائية ناجحة في الدول العربية وعززت علاقات تركيا بالدول العربية(٣٦). وقد وقّعت تركيا اتفاقيات للتجارة الحرة مع مصر، الأردن، المغرب، سورية، فلسطين وتونس، وكذلك وقّعت اتفاقيات لإلغاء التأشيرات بين كل من تركيا، لبنان، الأردن، ليبيا، المغرب، سورية وتونس.

وتبرز العلاقات الاقتصادية بين تركيا والدول العربية على رأس العلاقات المؤسسية بين الطرفين، لا سيما أن المبادرة الأولى كانت لتأسيس مجلس رجال الأعمال العربي - التركي عام ٢٠٠٦، الذي دعا بعد ذلك عبر المنتدى الاقتصادي العربي التركي(٣٧) إلى ضرورة إقامة منطقة تجارة حرّة بين العرب وتركيا. وقد دعا رئيس الوزراء التركي خلال الملتقى الخامس الذي عُقد في إسطنبول في حزيران/ يونيو ٢٠١٠ إلى مزيد من العمل لتحقيق الانسجام بين شعوب المنطقة، مؤكدًا أن ثمة تعاونًا كبيرًا بين تركيا والدول العربية لإزالة السدود والموانع الاصطناعية واحدة تلو الأخرى

---

(٣٦) عزمي بشارة، «العرب وإسرائيل وتركيا،» الجزيرة. نت، ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٠، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/972153BA-EF20-4913-B303-957A7E1836EF.htm>.

(٣٧) يعد المنتدى الاقتصادي العربي التركي أكبر تظاهرة سياسية واستثمارية عربية تعرفها العلاقات العربية التركية، حيث يحضره أغلب وزراء خارجية الدول العربية بالإضافة إلى الأمين العام للجامعة العربية، ويحضره رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان. ويشارك في هذا الملتقى عدد كبير من الشخصيات الرسمية ورجال الأعمال العرب والأتراك إلى جانب شركات ومجموعات مصرفية واستثمارية عربية كما يشهد حضورًا بارزًا لوزراء المالية العرب على رأس وفود من المصرفيين والقيادات المالية.

لإعادة العلاقات إلى المجرى الطبيعي الذي يجب أن تكون فيه. وذكّر بالقول التركي المأثور لدى الأتراك «لا تشترِ الدار بل اشترِ الجار»، مضيفًا: «إلى جانب كوننا جيرانًا، نحن إخوة أيضًا ويتعيّن علينا تعزيز أُخوّتنا، وأتمنى أن يفتح هذا المنتدى المجال لتحقيق كل أهدافنا».

ورحّب الملتقى بتعميق التعاون وتعزيزه بين تركيا والدول العربية في مجالات الطاقة (النفط ـ الغاز الطبيعي ـ الكهرباء ـ الطاقة المتجددة ـ الطاقة النووية للأغراض السلمية)؛ وفي هذا السياق، أشاد البيان الختامي بالخطوات التي اتُّخذت خلال عام ٢٠١٠ بين حكومتي سورية وتركيا لاستكمال تنفيذ مشروع خط الغاز العربي الآتي من مصر عبر سورية إلى تركيا. وأكّد المنتدى أهمية مشروع الربط الكهربائي الثماني ما بين كل من الأردن، سورية، العراق، فلسطين، لبنان، ليبيا، مصر وتركيا، الذي يعتبر مشروعًا ذا أولوية في إطار التعاون بين تركيا والعالم العربي. وأعرب أيضًا عن عزمه على تطوير التعاون في مجالات وسائل النقل البري والجوي والسككي والبحري بهدف دعم تدفق التجارة بين تركيا ودول الجامعة العربية. وفي هذا السياق، دعا الملتقى إلى إقامة شبكة للربط السككي تربط ما بين منطقة الخليج العربي وأوروبا عبر تركيا من خلال دراسة امتداد خط القطار السريع جدة ـ المدينة المنورة ـ إسطنبول.

وقد مثّلت نتائج الملتقى نقلة نوعية في العلاقات العربية ـ التركية، ما أكّد أن حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا بادر خلال الأعوام الماضية إلى تجسير الهوة بين الطرفين، حيث خطب أردوغان في المؤتمر مستحضرًا أبياتًا من الشعر التركي قائلًا «... لا يعيش التركي من دون العربي، ولا يعيش العربي من دون التركي، والتركي للعربي عينه ويده اليمنى».

كما عُقدت في إسطنبول الدورة السادسة من الملتقى الاقتصادي التركي ـ العربي، وذلك في نيسان/أبريل ٢٠١١، بالتعاون مع مجلس العلاقات الخارجية التركية (DIEK) واتحادَي الغرف العربية والتركية وجامعة الدول العربية. وفي هذا الإطار، أكّد رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في تركيا، رفعت هيزارشيكليوغلو، أن «العلاقات الاقتصادية بين العرب وتركيا لا تقتصر على التجارة فحسب، بل تمتدّ إلى قطاعات

متعددة منها قطاع المقاولات، إذ يُقدَّر حجم الاستثمار التركي في هذا القطاع بنحو ٧٣ مليار دولار منها ٤٠ في المئة تُحقّقها مع الدول العربية. وبالنسبة إلى القطاع السياحي، بلغ عدد الوافدين العرب إلى تركيا زهاء ١,٨ مليون سائح عربي»[٣٨].

وفي ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية التركية ـ العربية في ظل ما شهدته المنطقة من ثورات واحتجاجات شعبية، أعلنت تركيا استعدادها لتقديم الدعم في كل المجالات إلى الدول العربية. وفي هذا الإطار، اقترحت تركيا عقد مؤتمر دولي لدعم الاقتصاد المصري، كما اتفق الرئيس التركي عبد الله غول الذي يُعَدُّ أول رئيس أجنبي يزور مصر بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير، أثناء لقائه المشير حسين طنطاوي وزير الدفاع ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، على دعم التعاون في المجال الاقتصادي، من خلال تأسيس لجنتين: **الأولى** معنية بالاهتمام بتقديم المساعدات الإنسانية للمصريين العائدين من ليبيا، **والأخرى** تعنى بالتعاون في المجال السياحي لمنع تأثير الأوضاع الحالية في السياحة في مصر. وفي هذا السياق، أشار وزير الخارجية التركي إلى أن تركيا ستكون إلى جانب مصر وتونس خلال الفترة الانتقالية الصعبة، على النحو الذي من شأنه أن يعيد هذه المنطقة لتغدو مركزًا للاقتصاد العالمي.

٣ ـ المستوى الأمني

وقّعت تركيا العديد من الاتفاقيات لتعزيز التعاون الأمني مع العديد من دول المنطقة، حيث وقّعت اتفاقية مع دولة الإمارات في آذار/ مارس ٢٠٠٩، واتفاقية للتعاون الثنائي في المجال الأمني مع سورية في نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ شملت تعزيز التعاون في مجالات الصناعة العسكرية، فيما وقّعت اتفاقية للتعاون الأمني مع العراق في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩. كما وقّعت أنقرة مع العراق اتفاقية لإنشاء المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين البلدين، ومع دمشق اتفاقية تقضي بمكافحة الإرهاب وإقامة مشاريع

(٣٨) «ملتقى اقتصادي تركي ـ عربي في اسطنبول يؤكد ترابط الاقتصادات ويبحث سبل تشجيع الاستثمارات،» <http://www.alrai.com/pages.php?news_id=399397>.

مشتركة على جانبي الحدود لتنمية المنطقة بعد الانتهاء من نزع الألغام منها عام ٢٠١٤.

وفي السياق نفسه، وقّعت كل من تركيا ودول الخليج وثيقة تفاهم في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، من شأنها أن تجعل مسارَ التعاون الأمني بين الطرفين عاملًا موازنًا نسبيًا للدور الإيراني المتصاعد في المنطقة، حيث أعلنت تركيا أنها تولي أهمية كبيرة لأمن الخليج واستقراره، وذلك تأسيسًا على ما كان قد أعلنه وزير الخارجية التركي السابق علي باباجان من «أن تركيا ستكون في طليعة الدول التي قد تتأثر مباشرة بأي تدهور أمني في منطقة الخليج»[٣٩].

وفي ما يتعلق بالعلاقات الأمنية بين أنقرة ودمشق، أجرت وحدات من الجيشين التركي والسوري في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، مناورات مشتركة في إطار التعاون الأمني الحدودي بين البلدين. كما شهدت العلاقات التركية ـ المصرية تطوُّرات مهمّة في المجال الأمني والعسكري، وذلك بعد زيارة الرئيس التركي عبد الله غول إلى القاهرة في تموز/يوليو ٢٠١٠، وحضوره عرضًا عسكريًا للجيش المصري، وهو ما أفضى بعد ذلك إلى إقامة تدريبات عسكرية في المياه الإقليمية المصرية وذلك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أطلق عليها «بحر الصداقة»، وذلك ضمن خطة تدريب عسكري أقرّتها الدولتان تقضي بإجراء تدريبات مشتركة للقوات المسلحة في البلدين.

وعلى الرغم من أن تركيا اعتبرت أن التطورات الإيجابية التي غدت تشهدها العلاقات الأمنية بين تركيا والدول العربية، من شأنها أن تضمن استقرار الشرق الأوسط، غير أن الثورات العربية التي شهدها عدد من الدول العربية قد وضعت تركيا في اختبار صعب بين دعم النُظُم السياسية العربية التي كان عدم التدخل في شؤونها الداخلية إحدى المقاربات الأساسية لتحسين العلاقات معها من جهة، والشعوب العربية التي أبدت رغبة قوية في إرساء الديمقراطية وإنهاء الحقبة الاستبدادية من جهة

(٣٩) سعد حقي توفيق، «السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج،» سلسلة قضايا (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية) (تموز/يوليو ٢٠١٠).

أخرى، لا سيما أن الشعب التركي تعاطف معها، بل خرج في مظاهرات حاشدة لتأييدها.

وفيما استطاعت تركيا أن تحسم موقفها مبكرًا إزاء الثورة المصرية بطلب الرحيل من مبارك استجابة لتطلعات الشعب المصري، بدا أن الموقف التركي أكثر ترددًا حيال سورية؛ وفي هذا الإطار كانت المحدِّدات الأمنية التركية دافعًا إلى جعل الموقف التركي يتراوح بين نصح النظام السوري وتحذيره من مغبة عدم الاستجابة لآمال الشعب السوري. وفي هذا الإطار كشفت أنقرة عن تخوفها من أي تحرك عسكري من المجتمع الدولي إزاء سورية على غرار الموقف من الأزمة الليبية، في وقت أعلن فيه رئيس الوزراء التركي في مقابلة مع التلفزيون التركي أن «تركيا لا تبغي أن ترى مجزرة حماه مرة أخرى»، محذِّرًا الرئيس السوري بشار الأسد من أنه سيكون «من الصعب جدًا بالنسبة إلى سورية التعامل مع العواقب إذا تكررت المأساة نفسها»، داعيًا إلى «تجنُّب الأعمال التي من شأنها تقسيم البلاد».

وقد كانت الاعتبارات الأمنية حاضرة بقوة في تحديد نمط السياسات التركية إزاء تطورات الأوضاع السياسية والأمنية في عدد من الدول العربية الأخرى، لا سيما ليبيا؛ فعندما سُئل رئيس الوزراء التركي عن سبب عدم مطالبته الزعيم الليبي العقيد معمّر القذافي بالرحيل، أسوة بما كان فعله سابقًا مع الرئيس المصري، أشار إلى أن سياسة تركيا لا تُمليها التعليمات، بل المصالح الوطنية، لذا فعندما تحولت التظاهرات الليبية إلى حرب أهلية دامية واضطُرَّت تركيا إلى إعادة عشرات الآلاف من مواطنيها من ليبيا، اتجهت أنقرة إلى مطالبة القذافي بضرورة الرحيل.

كما أكدت تركيا رفضها أي تدخُّل خارجي في شؤون البحرين، تأكيدًا للحفاظ على وحدة البحرين واستقلالها، وقد كان الموقف محلّ ترحيب من القيادة البحرينية، لا سيما أن تركيا كانت أول دولة غير خليجية تُدين التصريحات الإيرانية في شأن البحرين، وذلك حين حذّر رئيس الوزراء التركي إيران من مغبّة اتخاذ أي خطوة إزاء البحرين، فيما أكّد وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو أثناء زيارته البحرين «أن البحرين نموذج للتعايش

المشترك بين السنّة والشيعة»، مضيفًا «أن استقرار البحرين والمنطقة عمومًا أمر مهمّ وحيوي لتركيا».

خامسًا: نتائج الدراسة: تحوُّلات العلاقات التركية بالدول العربية

أوضحت الاتجاهات الحديثة في السياسة الإقليمية التركية حصول تغيرات في مدركات النخبة السياسية حيال أهمية العلاقات مع الدول العربية، لا سيما في ظلّ قناعة القيادة السياسية بضرورة تطوير العلاقات التركية ـ العربية وفق مقاربات جديدة تستفيد من طبيعة التطوُّرات التي شهدتها المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة من حيث تنامي الخلافات والصراعات العربية، وتنامي النفوذ الإيراني، بعد الغزو الأميركي للعراق في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وهو ما يعني أن المحدّدات الداخلية والخارجية اضطلعت بدور بارز في صَوْغ السياسة الخارجية التركية إزاء المنطقة العربية خلال السنوات القليلة الخالية.

وقد ارتبط ذلك بنجاح تركيا في أن تُقلّل من حجم الشكوك والريبة إزاء تحرُّكاتها على مسرح عمليات الشرق الأوسط من خلال إعلاء المقاربة الاقتصادية لتطوير العلاقات العربية، وتبنّي وجهة نظر أقرب إلى الرؤية العربية إزاء الملف النووي الإيراني وحيال الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإزاء الغزو الأميركي للعراق. وقد تمتّعت السياسة الخارجية التركية بحرّية ومرونة في الحركة لم تتمتّع بها السياسة التركية من قبل، وذلك في ظلّ سيطرة حزب العدالة على معظم مؤسسات الدولة وتراجُع الدور السياسي لجنرالات الجيش التركي، وهو ما كان محددًا أساسيًا في تراجع العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، وتقدُّمها على صعيد العلاقات مع الدول العربية.

في هذا الإطار، بدا أن العلاقات مع الدول العربية ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى القيادة التركية في إطار إعادة صَوْغ السياسة الخارجية التركية إزاء المنطقة، انطلاقًا من تشعُّب المصالح الاستراتيجية التي تتطلع إليها تركيا عبر توثيق علاقاتها على المستويين الثنائي والجماعي مع الدول

العربية. وقد سعت تركيا إلى تحقيق ذلك من دون إثارة حساسيات مع الدول العربية، فلم تدخل في صراع أو تنافس مع مصر أو المملكة العربية السعودية إزاء قضايا الصراع والتعاون في المنطقة، بل جعلت من نفسها خيارًا مقبولًا من أغلبية الدول العربية.

وعلى الرغم من أن انفتاح السياسة الخارجية على الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط يرتبط بطبيعة سياسات حزب العدالة والتنمية وتوجهاته، حيث أظهرت أنقرة خلال السنوات الأخيرة استقلالًا فكريًا جديدًا ندد بالظلم الواقع على الفلسطينيين، ورَفَض فتح جبهة شمالية عبر الأراضي التركية لاحتلال العراق، فضلًا عن تبنّي المواقف العربية في أغلبية المحافل الدولية والإقليمية، غير أن الجديد في هذا الشأن يتمثل في تنامي قدرة تركيا على تبنّي هذه المقاربات السياسات من موقع قريب من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية وبوصفها عضوًا حلف شمال الأطلسي.

وقد أكسبت «سياسة الوساطة والحوار» تركيا مزايا عديدة، على الرغم من أن تركيا لم تُلقِ بالًا للأسباب التي أدت إلى فشل مساعي الوساطة في العديد من الصراعات، لذا يبدو أن تركيا ستواصل مبادرات «الوساطة»، وأنها ستواصل حركتها النشطة على مسرح عمليات الشرق الأوسط، ويمكن أن يساهم ما يتمتع به داود أوغلو من دعم رسمي وشعبي داخل تركيا في دعم سياسة العمق الاستراتيجي التركية، التي نجحت من الناحية الاقتصادية، حيث وسعت تركيا علاقاتها التجارية فعليًا مع عدد كبير من الدول، ويمكن القول إن تلك السياسة هي التي مكّنتها من التعامل بشكل جيد مع الأزمة المالية العالمية إضافة إلى أن تلك السياسة قد قللت أهمية أسواق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مقابل ارتفاع أهمية أسواق الدول النامية.

من الناحية السياسية، ستسعى تركيا إلى إطلاق مبادرات وساطة متعددة، ولا سيما على المستوى الداخلي في الدول العربية بعد تفجُّر التظاهرات الشعبية في العديد من الدول العربية، وقد سبق أن قال داود أوغلو في هذا الخصوص إن الاختبار ليس بالضرورة الوصول إلى سلام

إيجابي، لكن يمكن اعتبار الوصول إلى وضع يغيب فيه الصراع إنجازًا. لذا، يمكن القول إن تركيا ستواصل دورها في منطقة الشرق الأوسط من خلال العمل على إنهاء الصراعات المتفجِّرة في المنطقة، غير أنه من المحتمل أن تشهد منافسة كبيرة خلال الفترة المقبلة من قوى تسعى إلى أداء دور مماثل لدور تركيا، وعلى رأسها كل من مصر (بعد ٢٥ كانون الثاني/ يناير) والمملكة العربية السعودية، في ظلّ تزايد احتمالات التنسيق بين الدولتين، نظرًا إلى العلاقات التاريخية بينهما، لذا فمن المرجح أن يكون أمام تركيا في هذه الحالة أما التنسيق الكامل مع مصر والسعودية أو أن تواجه احتمالات حدوث تنافس أو مصادمات على الأقل على المستوى الدبلوماسي، غير أنه من المرجح أن تتبع تركيا الخيار الأول، وهو ما عكسه حضور وزير الخارجية التركي لتوقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية في القاهرة.

يمكن القول إن ثمة عوامل أخرى ترجح تحقق هذا السيناريو، يمكن رصدها على النحو التالي:

١ ـ بات الخطاب التركي يحتل المساحات الكبرى في وسائل الإعلام العربية، وذلك في ظل السعي التركي الدائم إلي توثيق العلاقات التركية العربية، من خلال إظهار التعاطف مع القضايا العربية، لا سيما القضية الفلسطينية، وهو ما يحسب لحزب العدالة، والذي استطاع بقيادة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان أن يكيف خطاباته بصورة تسمح بدفعة كبيرة للاقتصاد التركي في المنطقة العربية، وعلى نحو يعزز من فرص القبول الثقافي والاجتماعي للسلع والخدمات التركية الجديدة، ومن شأنه أن يسهل اختراق السوق العربية. كما بات القلق التركي في شأن الاضطرابات والثورات الشعبية في عدد من الدول العربية وكأنه شأن تركي خالص.

وينعكس ذلك في المساحة التي باتت تحتلها القضايا العربية في وسائل الإعلام التركية، حيث بدت هذه القضايا في كثير من الأوقات كقضايا تركيا أصيلة، وقد ارتبط ذلك على نحو غير مباشر بإطلاق أول قناة تلفزيونية ناطقة بالعربية، والتقارب التركي العربي في المجال التربوي، حيث بدأت أنقرة تستقبل أعدادا متزايدة من الطلاب العرب، هذا إضافة إلى تشجيع

رسمي للطلاب الأتراك للذهاب إلى الدول العربية لتعلم اللغة العربية. ويقول وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في هذا الإطار إن «أي تعاون لن يكتب له البقاء والاستمرار من دون وجود تأثير ثقافي متبادل. وكأحد المؤشرات المهمة على العلاقات الثقافية فقد قمت خلال زيارتي لمصر في شهر آذار/ مارس ٢٠١٠ بافتتاح مركز يونس آمره للثقافة التركية».

٢ ـ تحسن العلاقات التركية العربية بشكل مطرد، وتدهور العلاقات التركية الإسرائيلية، من جراء مواقف تركيا إزاء القضايا العربية، بما ساهم في منح الدور التركي مزيد من المصداقية في مواجهة التيارات التي تشكك في دوافع التوجهات التركية الجديدة إزاء المنطقة العربية. وعلى الرغم من أن انتقاد تركيا للسياسات الإسرائيلية ظل نمطًا تقليديًا طوال تاريخ العلاقات بين الدولتين، غير أن وتيرة ونمط الانتقادات التركية لإسرائيل، تصاعدت تدريجيًا مع تزايد النفوذ التركي في منطقة الشرق الأوسط، ومع قدرة تركيا على اتباع سياسة أكثر استقلالية، وذلك في ظل تحسن العلاقات التركية مع معظم دول منطقة الشرق الأوسط، لذا فيمكن القول أن العلاقات التركية الإسرائيلية تضررت على نحو مباشر من الطاقة السياسية والاقتصادية التي تمتعت بها تركيا على مسرح عمليات الشرق الأوسط.

٣ ـ تزايد مساحات التلاقي العربية التركية، وذلك في ظل النمط الجديد الذي اتبعته تركيا لإدارة ملف المسألة الكردية داخليًا، من خلال العمل على ترسيخ حقوق الأكراد عبر خطوات متتالية وإن ما زالت تتسم بالبطء، وهو ما ساهم في تحسن العلاقات التركية مع أكراد العراق. وقد أنعكس ذلك في الزيارة التي قام بها وزير الخارجية التركي إلى إقليم شمال العراق في حزيران/ يونيو ٢٠١٠، والتي تعد الأولى لوزير خارجية تركي. كما قام وزير الخارجية التركي بزيارة أخرى إلى العراق وإقليم شمال العراق أثناء مفاوضات تشكيل الحكومة العراقية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠، كما توالت الزيارات المتبادلة بين الطرفين لتوثق التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

٤ ـ الإعلان في أكثر من مناسبة على حرص الدول العربية وتركيا على حل قضية الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية، لا سيما بعدما تبنت

أنقرة مقاربة للمشروع النووي الإيراني هى أقرب للرؤية العربية، حيث تدرك تركيا أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه أن يحدث خلل كبير في موازين القوى الاستراتيجية في المنطقة، ومن شأنه أن يقوض أي استقرار محتمل في المنطقة، وهو الأمر الذي أسست عليه تركيا موقفها الخاص بأن إثناء إيران عن مشروعها النووي يرتبط بإخلاء منطقة الشرق الأوسط بأكملها من الأسلحة النووية.

٥ ـ موجة الاستيراد العربي من تركيا التي بدا أنها تعد نفسها لكي تغدو «صين الشرق الأوسط»، ولتفسير هذا السلوك تشير كثير من الأدبيات والتحليلات إلى أنه على الرغم من الصعوبات التي واجهت تركيا من أجل اكتساب عضوية الاتحاد الأوروبي، إلا أنها أفادت الاقتصاد التركي كثيرًا، إذ إن شروط ومعايير الانضمام كانت تقتضي الحد من الفساد ورفع الشفافية والقدرة التنافسية للسلع والخدمات التركية، ما رفع من درجة الاستعداد وقدرة الاقتصاد التركي على النفاذ إلى سوق استهلاكية عربية ضخمة تستوعب مساحة واسعة من الخدمات والسلع التركية.

الفصل السادس عشر

محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية

علي حسين باكير

لدى تركيا علاقات مع سورية ورصيد لدى الأسد قد يخوّلها إقناعه، سواء بالنصيحة أو بالضغط، بالاستجابة لمطالب شعبه المشروعة بما يُنهي الأزمة الداخلية ويُجنّب الدولة السورية وتركيا مأزقًا كبيرًا واحتمال انزلاق الأحداث إلى أكبر ممّا هي عليه ولا سيما أنّها مستعدة لتأمين الدعم اللازم لإجراء الإصلاحات الجذرية.

الموقف التركي من الأزمة السورية يتحرّك ببطء، لكن تصاعديًا، في الضغط على الأسد، فلدى أنقرة عدد من المخاوف المشروعة وتعتمد في الوقت نفسه على عدد من المعطيات الموضوعية في رسم مسار موقفها من الأزمة السورية، فحساباتها دقيقة جدًا ومعقّدة، وعليها أن توازن بين عدد من الاعتبارات الحساسة في آن واحد أثناء اتخاذها موقفها.

هي تعرف أنّ التغيير سيطاول المنطقة برمّتها، لكنّها تخاف من سيناريو الفوضى الكارثي، لما يرتبط بالنظام السوري من ملفّات متفجرة، وتأمل في أن تدير هذا الموضوع من سورية بما يحفظ الحقوق والمطالب الشعبية التي تساندها، ويؤدي في الوقت نفسه إلى تجنيبها الخسائر الكارثية في حال انزلقت الأمور إلى الفوضى.

الوقت سيكون العنصر الأساس في المعادلة، فإنِ استطاع الأسد سحق

الاحتجاجات معتمدًا الخيار الإيراني في التعامل معها، فارضًا سياسة الأمر الواقع على الجميع، فإن هذا قد يضع تركيا في موقف حرج جدًا مع سورية كما بالنسبة إلى المجتمع الدولي. أمّا إذا رفض الأسد الأخذ بالنصيحة التركية وفشل في الوقت نفسه في قمع الاحتجاجات، فإن ذلك سيعرّضه لضغوط أشدّ وسيكون الموقف التركي منسجمًا مع هذه الضغوط.

مقدمة

تُعد العلاقة المميزة التركية ـ السورية أحد أبرز إنجازات حزب العدالة والتنمية الخارجية منذ وصوله إلى السلطة عام ٢٠٠٢. فبعد أن كان البلَدان على شفير الحرب عام ١٩٩٨، تطورت العلاقات بينهما بعد اتفاق أضنة الموقع في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨ الذي أنهى ملفّ احتضان سورية حزبَ العمّال الكردستاني. وقد هيّأ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ لمزيد من التقارب بين البلدين، فزار الرئيس الأسد تركيا عام ٢٠٠٤، وردّ الرئيس أحمد نجدت سيزر بزيارة عام ٢٠٠٥[١]، رغم الاعتراض الأميركي الشديد من إدارة بوش الابن التي كانت تُشدِّد الحصار والعزل السياسي والدبلوماسي على سورية.

وشهدت السياسة الخارجية التركّية تحولًا كبيرًا وسريعًا عندما مهّد كل من عبد الله غول[٢] ورجب طيب أردوغان[٣] لاعتماد رؤية أحمد داود أوغلو[٤] (كان مستشارًا لأردوغان في ذلك الوقت)، التي تهدف إلى إعادة تعريف دور تركيا في المنطقة من رؤيته المتمثلة بـ «العمق الاستراتيجي»[٥].

---

(١) انظر: «Turkey's Political Relations with Syria,» Ministry of Foreign Affairs, Republic of Turkey, <http://www.mfa.gov.tr/turkey_s-political-relations-with-syria.en.mfa>.

(٢) عبد الله غول: شغل منصب رئيس الوزراء من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٣، ومنصب وزير الخارجية من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٧، ومنصب رئيس الجمهورية منذ العام ٢٠٠٧ حتى اليوم.

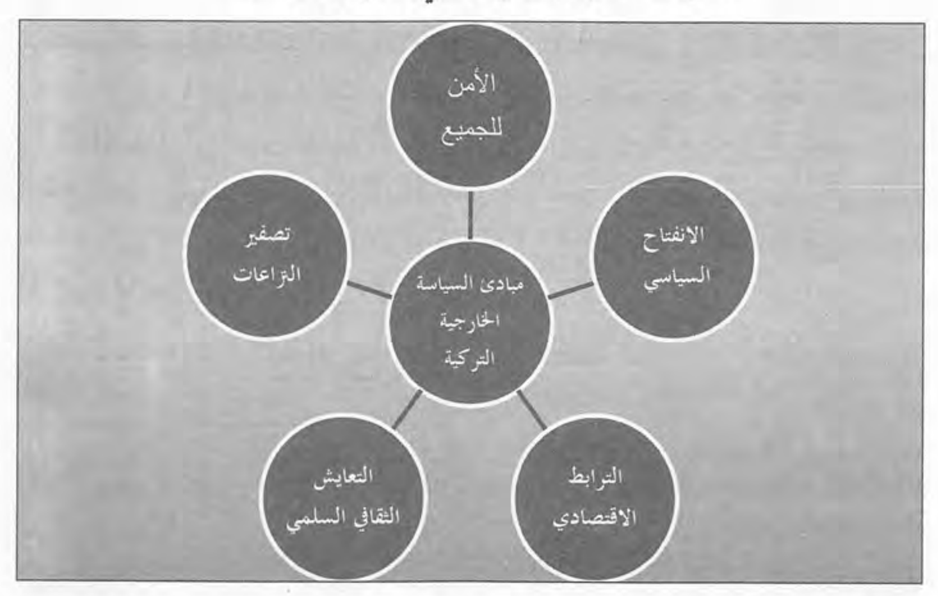
(٣) رجب طيب أردوغان: يشغل منصب رئيس الوزراء من عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم.

(٤) أحمد داوود أوغلو: وزير الخارجية منذ العام ٢٠٠٩ وحتى اليوم.

(٥) للمزيد من التفاصيل حول التحول والمشروع التركي في المنطقة، انظر: علي حسين باكير، «الاستثمار العربي في المشروع الإقليمي التركي،» نشرته المديرية العامة للصحافة والمعلومات بمكتب رئيس الوزراء التركي بتاريخ ٧/ ٤/ ٢٠١٠، متوافر باللغتين التركية والعربية على الموقع الإلكتروني: <http://alibakeer.maktoobblog.com/1599534>.

ومع وضع سياسة «تصفير النزاعات» المنبثقة من هذه الرؤية موضع التنفيذ، حصل انقلاب في عدد من السياسات التقليدية للجمهورية التركية وخصوصًا في ما يتعلّق بالسياسة الخارجية للبلاد[٦]، فتحوّلت العلاقة بين البلدين إلى علاقات استراتيجية، فحُلَّ العديد من المشاكل العالقة بينهما، ثم ما لبثت هذه العلاقة أن شهدت تطوّرات دراماتيكية، خصوصًا مع وصول أوغلو إلى وزارة الخارجية عام ٢٠٠٩.

الشكل الرقم (١٦ ـ ١)
السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط(*)



(*) من تصميم الباحث.

المصدر: لتفاصيل حول معطيات الشكل، انظر: Ahmet Davutoglu, «Turkey's Zero-Problems Foreign Policy,» *Foreign Policy* (May 2010), <http://www.foreignpolicy.com/articles/2010/05/20/turkeys_zero_problems_foreign_policy>.

(٦) للمزيد من التفاصيل حول الموضوع، انظر: علي حسين باكير، «تركيا الجديدة ـ الصعود الإقليمي وصراع الأجندات،» **مدارات استراتيجية** (مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية)، السنة ١، العدد ١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩)، ص ١١٠ ـ ١١٤، <http://alibakeer. maktoobblog.com/1599445>.

ففي ذلك العام، أُنشِئ مجلس تعاون استراتيجي، وهو عبارة عن مجلس يرئسه رئيس حكومة سورية أو تركيا (بحسب مكان انعقاده)، ويضمّ ١٦ وزيرًا من البلدين (الخارجية، الداخلية، الدفاع، الطاقة، التجارة، النقل، الزراعة والأشغال العامة ويمكن أن يضمَّ غيرهم عند الضرورة كالسياحة) ويعقد جلستين سنويًا (واحدة في كل بلد)، ويهدف إلى إنجاز استحقاقات العلاقات الاستراتيجية بين البلدين[٧].

كما أُجريَت للمرة الأولى عام ٢٠٠٩ مناورات عسكرية مشتركة بين البلدين[٨]، وأُلغِيَت التأشيرات بينهما في خطوة تُعبّر عن مدى عمق العلاقات التي وصل إليها الطرفان[٩]. وبلغ عدد الاتفاقيات التي وقّعها النظام السوري مع تركيا في الجلسة الأولى للمجلس الاستراتيجي نحو ٥٦ اتفاقية[١٠] في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاستثمار والمياه والبنوك وغيرها، نُفِّذَت كلّها في التوقيت المحدد لها تمامًا، وهو ما يلفت الانتباه إلى مدى أهمية الالتزام بين الطرفين وجدّية العلاقة بينهما. كما ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من نحو ٧٣٠ مليون دولار في العام ٢٠٠٠ إلى نحو ٢,٣ مليار دولار عام ٢٠١٠ (مع توقُّعات الطرفين قبل الأزمة أن تبلغ ٥ مليارات دولار في وقت قصير)[١١].

وعام ٢٠١٠، وُقِّعَ اقتراح أنقرة إنشاء منطقة تجارة حرّة مشتركة تضمّ

---

(٧) للمزيد حول مجلس التعاون الاستراتيجي بين البلدين، انظر: Veysel Ayhan, «Turkey-Syria High Level Strategic Cooperation Council Period,» ORSAM, 8/12/2009, <http://www.orsam.org.tr/en/showArticle.aspx?ID=107>.

(٨) انظر: Bilal Y. Saab, «Syria and Turkey Deepen Bilateral Relations,» Saban Center for Middle East Policy, Brookings Institution, 6/5/2011, <http://www.brookings.edu/articles/2009/0506_syria_turkey_saab.aspx>.

(٩) انظر: Emine Kart, «Ongoing Crisis Justifies Turkey's Policy of Engagement with Syria,» *Today's Zaman*, 1/5/2011, <http://www.todayszaman.com/news-242446-ongoing-crisis-justifies-turkeys-policy-of-engagement-with-syria.html>.

(١٠) للمزيد من التفاصيل حول الاجتماع الأول للمجلس الاستراتيجي بين البلدين، انظر: Veysel Ayhan, «Turkish-Syrian Strategic Cooperation Council's First Prime Ministers Meeting,» ORSAM, 30/12/2009, <http://www.orsam.org.tr/en/showArticle.aspx?ID=125>.

(١١) لمزيد من التفاصيل حول العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، انظر: «Turkey-Syria Economic and Trade Relations,» Ministry of Foreign Affairs, Republic of Turkey, <http://www.mfa.gov.tr/turkey_s-commercial-and-economic-relations-with-syria.en.mfa>.

كلًا من سورية والأردن ولبنان، وتكون مفتوحة على انضمام غيرها من الدول، على أن تُرفَع التأشيرات بين كل هذه الدول وتُطبَّق قوانين موحَّدة بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري المشترك، في ما يشبه التأسيس لبداية نوع من اتحاد شرق أوسطي[١٢].

وخلال كل هذه الفترة، احتلت سورية أهمية قصوى في السياسة الخارجية التركية الجديدة لحزب العدالة والتنمية، وقد ساعد ذلك على بلورة وتنفيذ الرؤية الاستراتيجة التركية للشرق الأوسط (المنطقة العربية خصوصًا) ولطبيعة دورها فيه[١٣]، فكانت تركيا حاضرة في العديد من الملفّات الساخنة والمتفجرة المرتبطة بدمشق، التي تمتدّ من لبنان إلى فلسطين وإسرائيل والعراق، كما ساعد انتشار القوة الناعمة التركية[١٤] في الارتقاء بدور تركيا وموقعها في المنطقة وصعودها الإقليمي بتطوير علاقاتها، لا مع الأنظمة العربية فحسب، بل كذلك مع شعوبها في الأساس، خصوصًا عندما عُزِّزت بالدبلوماسية الشعبية وبانتقاد الموقف الإسرائيلي في كثير من المناسبات (انظر الشكل الرقم (١٦ ـ ٢)).

على الجانب السوري، جاءت تركيا في توقيت مناسب جدًا، إذ كان النظام يرى في العلاقة مع تركيا الصاعدة منفذًا لفكّ الحصار الدولي عليه بقيادة الولايات المتّحدة وإدارة بوش (لا سيما بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣، واغتيال الحريري عام ٢٠٠٥، وعدوان تموز/يوليو ٢٠٠٦ على لبنان، والعدوان على غزة عامَي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩)، كمّا أمّنت العلاقة مع تركيا جسرًا لإعادة التواصل مع الدول الأوروبية والمجتمع الدولي[١٥]،

---

(١٢) انظر: Piotr Zalewski, «Why Syria and Turkey Are Suddenly Far Apart on Arab Spring Protests,» *Time*, 26/5/2011, <http://www.time.com/time/world/article/0,8599,2074165,00.html>.

(١٣) للمزيد من التفاصيل حول رؤية تركيا في السياسة الخارجية وطبيعة دورها في المنطقة، انظر: علي حسين باكير، «محددات السياسة الخارجية التركية الجديدة ـ المدخل لفهم الدور التركي في المنطقة،» **آراء حول الخليج** (مركز الخليج للأبحاث، دبي)، العدد ٧١ (آب/أغسطس ٢٠١٠)، ص ٦٩ ـ ٧٢، <http://alibakeer.maktoobblog.com/1599691>.

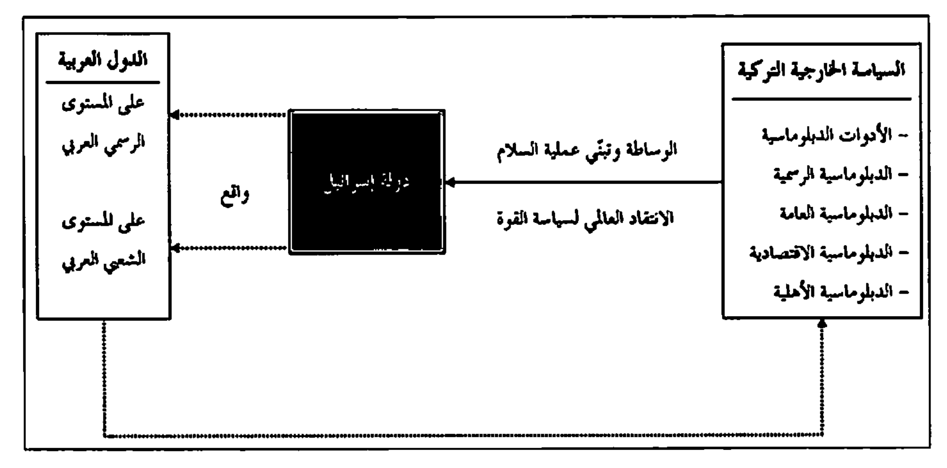
(١٤) للمزيد حول القوة الناعمة التركية، انظر: علي حسين باكير، «القوة الناعمة التركية في ميزان التحولات العربية،» إسلام أون لاين، ١٨/٣/٢٠١١، <http://alibakeer.maktoobblog.com/1599989>.

(١٥) انظر: Ihsan Bal, «Can Assad's Regime Get off the Hook Again?,» USAK, 18/5/2011, <http://www.usak.org.tr/EN/haber.asp?id=754>.

والأهم من ذلك أنّها وفّرت لسورية مسارًا آخر ينزع عنها صفة الأقلية الفئوية «العلوية» الحاكمة المتحالفة مع «إيران الشيعية» في العالم العربي، ويتيح بالتالي لدمشق أن تَخرج من سياسة الاحتكار الإيرانية في وقت كانت فيه طهران تتعرَّض لضغوط على خلفية برنامجها النووي ودورها السلبي في المنطقة العربية[١٦].

الشكل الرقم (١٦ ـ ٢)

السياسات الخارجية التركية والعامل الإسرائيلي في العلاقات التركية ـ العربية



ـــــ تأثير مباشر

.... تأثير غير مباشر

المصدر: الشكل من إعداد الباحث. ومقتبس من: «دور الإعلام في بناء علاقات عربية ـ تركية استراتيجية،» ورقة بحثية غير المنشورة، قدمت إلى: مؤتمر «العلاقات العربية ـ التركية»، الذي انعقد في الكويت بتاريخ ١١/١/٢٠١١ وافتتحه رئيسا الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ونظيره الكويتي الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح.

يمكن قراءة ملخص منشور عنها، في: علي حسين باكير، «العنصر المفقود في العلاقات العربية ـ التركية،» آراء حول الخليج (آذار/ مارس ٢٠١١)، <http://alibakeer.maktoobblog.com/1599951>.

وفي خضمّ كل ذلك، تطوّرت العلاقة أيضًا في الجانب الشخصي بين الطرفين، فنشأت علاقات صداقة شخصية بل حتى عائلية بين بشار الأسد

(١٦) للمزيد، انظر: علي حسين باكير، «المتضررون من الدور التركي الصاعد،» النهار، ١٣/٦/٢٠١٠، <http://alibakeer.maktoobblog.com/1599579>.

وعقيلته، وبعض القيادات التركية وخصوصًا رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان الذي كان يتردّد كثيرًا على دمشق في مقابل إمضاء الأسد وعقيلته عددًا من العطل في تركيا. أمّا وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، فهو يقول «لقد زرت سورية خلال ثماني سنوات أكثر من ٦٠ مرّة، في الوقت الذي زرت فيه مدينتي في تركيا خلال الفترة نفسها ٢٠ مرّة فقط!»[١٧].

ومع اندلاع الثورات العربية بداية عام ٢٠١١، كان النظام السوري يُشدّد على استثنائية حالته ووضعه من منطلق أنّ «ورقة الممانعة» ستؤمّن حصانة للنظام وأنّ ذلك كفيل بتأمين الغطاء اللازم له في الداخل السوري، بل بدا النظام واثقًا من عدم حصول أي احتجاجات في الداخل السوري. ففي مقابلة مع **وول ستريت جورنال** في ٢٠١١/١/٣١، قال الرئيس بشّار الأسد: «لا يمكن المقارنة بالوضع في مصر، إذا أردت ذلك فعليك أن تنظر من زاوية مختلفة.. سورية مستقرة، لماذا؟.. لأننا قريبون من الناس ومرتبطون بشكل وثيق جدًا بمعتقدات المواطنين.. وعلى الرغم من أنّ وضعنا صعب بسبب الحظر، وعلى الرغم من أنّ الناس ينقصهم كثير من الحاجات الأساسية، إلا أنّك لا تجدهم يخرجون في انتفاضة»[١٨].

لكن منتصف شهر آذار/ مارس ٢٠١١ شهد تفجّر الانتفاضة الشعبية ضدّ النظام، وقد وضع ذلك القيادة السورية في مأزق بسبب تصاعد الاحتجاجات الداخلية في ظلّ رفض الاستجابة للمطالب الشعبية رغم الحصول مسبقًا على نصائح تركية بالقيام بذلك قبل أكثر من سنة[١٩]، كما دفع بالحكومة التركية

---

(١٧) انظر: «Turkey Calls for Syrian Reforms on Order of «Shock Therapy»,» *New York Times*, 25/5/2011, <http://www.nytimes.com/2011/05/26/world/europe/26turkey.html>.

(١٨) انظر مقابلة مع الرئيس الأسد بعنوان: «Interview With Syrian President Bashar al-Assad,» *Wall Street Journal*, 31/1/2011, <http://online.wsj.com/article/SB10001424052748703833204576114712441122894.html>.

(١٩) قال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في مقابلة معه أجراها تشارلي روز على قناة بلومبرغ بتاريخ ٢٠١١/٥/١٢، أنّ «بشار صديق جيّد لي «كما كشف» ناقشنا وإياه خلال العام الماضي رفع حالة الطوارئ وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومواضيع مثل النظام الانتخابي والسماح بالتعددية الحزبية.. حتى أني وافقت أن يقوم بدراسة تجربتنا الحزبية في حزب العدالة والتنمية وقلت له صراحة إذا وجدت ذلك ضرورة، فابعث لنا برجالك، باستطاعتنا أن ندربهم ونريهم طريقة عمل الحزب حتى يعرفوا كيف يمكن تنظيم حزب سياسي وكيف يبنون روابط مع الناس ويتواصلون معهم».

إلى موقع مماثل بسبب خصوصية العلاقة مع سورية كما تابعنا من جهة، وبسبب الموقف المنتظر منها إزاء الأحداث سواء من النظام السوري أو من الشعب السوري من جهة أخرى، خصوصًا في ظلّ انتشار بعض وجهات النظر التي تنقسم بين مشكك بالدور التركي (دعم النظام)، ومتّهم إياه بالازدواجية (مقارنة بالموقف من مصر وليبيا)، ويائس منه على اعتباره لا يملك الأدوات اللازمة[٢٠].

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة محددات الموقف التركي من الأزمة السورية لا سيما في الفترة الممتدة منذ بدء الاحتجاجات في منتصف آذار/ مارس ٢٠١١ وحتى الأول من حزيران/ يونيو والظروف والعوامل المتداخلة في تحديد هذا الموقف، وذلك من خلال «العدسة التركية». كما تبحث الورقة أبعاد هذا الموقف والانعكاسات التي سيتركها على العلاقة بين البلدين خلال هذه الأزمة وفي الفترة التي تليها عبر استشراف السيناريوهات الممكنة.

ومن المفيد الإشارة في هذا السياق إلى أنّ المنهج المستخدم في الدراسة اعتمد في مجمله على المزج بين أدوات المنهج الوصفي والاستقرائي وأدوات المنهج التحليلي والاستنباطي، وهي تعتمد على المتابعة اليومية والدقيقة للمصادر التركية ومواقف المسؤولين الأتراك خلال فترة الدراسة.

وتكمن أهمية الورقة في أنها تحاول أن تُحدّد منطلقات الموقف التركي خلال الأزمة لكي يُبنى عليها في تقدير الموقف اللاحق من الأزمة السورية حال تغيّر المعطيات وتبدُّلها، إن لجهة استجابة الأسد لإجراء إصلاحات عميقة تُلبّي المطالب الشعبية في هذه المرحلة أو لجهة تجاهله ذلك واستمراره في الاعتماد على السياسة الأمنية العسكرية القمعية لسحق الاحتجاجات، والموقع الذي ستكون تركيا فيه في أي من الحالتين.

---

(٢٠) انظر على سبيل المثال لا الحصر: زين الشامي، «نصائح تركيا إلى النظام السوري!،» الراي (الكويت)، <http://www.alraimedia.com/Alrai/Article.aspx?id=271220>.

أولًا: الموقف التركي من الأزمة السورية

على العكس من الاعتقاد السائد أنّ الموقف التركي يسير منذ بدء الأزمة السورية على وتيرة واحدة وأنّه يراوح مكانه بل ويميل إلى النظام أكثر منه إلى الشعب، فإن متابعة دقيقة له ستُظهر لنا أنّه يتطور باتجاه الضغط على الرئيس السوري ببطء، لكن تدريجًا، تبعًا لعدد من المعطيات، لعل أهمّها ما كانت تركيا عبّرت عنه سابقًا بخصوص موقفها العامّ من التطورات في العالم العربي، المتمثل في كونها تساند جميع المواقف الشعبية المطالبة بالديمقراطية وبمزيد من الحرية وبحقوق الإنسان، لكن مع حرصها أيضًا على أن يكون الانتقال في السلطة سلميًا، وهو ما سبق أن عبرت عنه في مختلف الحالات، وآخرها ليبيا[٢١]، وكذلك في سورية كما سنرى.

وعلى عكس وضعها مع الحالة التونسية أو المصرية، وبما يقترب من الحالة الليبية قليلًا، تعتقد أنقرة بما لها معطيات موضوعية وجيوسياسية، وبما لها من ثقل ومن علاقات مع سورية، أنّها قد تكون قادرة على إقناع الأسد بالنصيحة أو بالضغط كي يقود عملية تحوّل سلمية (لم يكن لدى تركيا أيّ معطيات تخوّلها أداء مثل هذا الدور في الحالة التونسية أو المصرية، كما لم يكن لديها المخاوف نفسها المتعلقة بالحالة الليبية أو السورية لاحقًا) بدلًا من أن يُدخل سورية والمنطقة في الفوضى فتتحمل تركيا حينها خسائر كارثية لما لهذا السيناريو من انعكاسات عليها؛ ولذلك فإن موقفها من الأزمة السورية تدرّج حتى الآن وفقًا لثلاث مراحل.

١ ـ مرحلة النصح والإرشاد

وتمتدّ هذه المرحلة من تاريخ اندلاع الانتفاضة الشعبية في سورية في منتصف آذار/ مارس ٢٠١١ وحتى منتصف نيسان/أبريل. وقد شهدت هذه الفترة خطاب المستشارة الإعلامية والسياسية للرئيس السوري بثينة شعبان، إلى جانب خطاب الرئيس بشّار الأسد أمام البرلمان.

---

(٢١) انظر مقابلة مع وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو، في: الشرق (الدوحة)، ١٦/٣/٢٠١١، <http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=233494>.

في هذه المرحلة، حاولت الحكومة التركية دفع النظام السوري وقيادته إلى الانفتاح وإجراء الإصلاحات اللازمة لتجاوز المحنة الداخلية. فوجّه القادة الأتراك الكثير من النصائح للرئيس السوري بشار الأسد، وأبدت الحكومة التركية دعمها الكامل واستعدادها لتوفير كلّ السبل والإمكانات اللازمة لتحقيق الإصلاح المطلوب في أسرع وقت.

وزارة الخارجية التركية كانت أوّل من أبدى تعلقيًا رسميًا على تطوّرات الوضع السوري، فأصدرت بيانًا في ٢٥/٣/٢٠١١ شدّد على «العلاقات الراسخة التي تربط تركيا بسورية»، الأمر الذي يدفع أنقرة إلى أن تُولي «أهمية قصوى لرفاه واستقرار سورية الشقيقة والصديقة ولسعادة وأمن الشعب السوري»، وأبرز نقاطه[٢٢]:

- تركيا تُتابع الأحداث والتطورات في سورية عن كثب.

- تعرب عن أساها لما نتج من وفَيات أو إصابات في هذه الأحداث، وتعزّي ذوي الضحايا وتتمنى الشفاء العاجل للجرحى.

- تؤيد قرارات الرئيس السوري بشار الأسد المرتبطة بضرورة التوصُّل إلى الفاعلين المتورطين في هذه الأحداث وتقديمهم إلى العدالة، وإطلاق سراح المعتقلين.

- تتمنى تطبيق القرارات التي صدرت على لسان المسؤولين السوريين في شأن الاستجابة لمصالح الشعب المشروعة واتخاذ خطوات إصلاحية في الحقول الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، من دون تأخير.

- تركيا تُؤيّد الخطوات الإصلاحية التي أعرب عنها الأشقاء السوريون وهي مستعدة للإسهام في أي أمر يُطلب منها لتعزيز هذه الإصلاحات.

كان مضمون البيان تقريبًا محور كل الاتصالات التركية مع الجانب السوري خلال هذه المرحلة، سواء عبر رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان أو عبر موفديه الشخصيين إلى دمشق. فقد حرص أردوغان على

(٢٢) انظر بيان وزارة الخارجية التركية في شأن الأحداث في سورية على موقع: وزارة الخارجية التركية، «بيان رقم ٨٢، التاريخ ٢٥/ ٣/ ٢٠١١،» <http://www.mfa.gov.tr>.

التواصل المباشر مع الرئيس السوري، نظرًا إلى العلاقة المميّزة التي تجمع الرجلين، فاتصل به مرتين خلال ثلاثة أيام في بداية الأزمة (٢٥/ ٣ ـ ٢٨/ ٣)، فعبّر خلال الاتصال الأوّل عن «دعم بلاده لسورية في عملية الإصلاحات التي أعلنت أنها في صدد إطلاقها قريبًا في مسعى يلبي مطالب الشارع السوري»[٢٣]، ونصح خلال الاتصال الثاني الرئيس الأسد بتطبيق سريع وحقيقي للإصلاحات على الأرض من دون تأخير وبمخاطبة شعبه مباشرة بخصوص ذلك[٢٤]، متمنيًا ألا تتكرر تجربة ليبيا وأن يتجنب السوريون تكرار تلك الأحداث التي تبعث على القلق[٢٥].

من خلال هذه المواقف الرسمية، بدا أن تركيا تحاول إرسال رسالتين:

الأولى إلى الأسد، وفيها تقول له إنّه قادر على تجاوز المحنة الداخلية من خلال اعتماد إصلاحات حقيقية ملموسة على أرض الواقع، تنفَّذ وتُطبَّق في أسرع وقت وتكون تركيا خلال هذه الفترة مستعدّة لتقديم الدعم المطلوب له في هذه العملية مهما تطلّب الأمر.

أمّا **الرسالة الثانية**، فهي موجّهة إلى المجتمع الدولي والولايات المتّحدة تحديدًا، وفحواها أنّه من الممكن تفادي معضلة السيناريو الليبي عبر الخيار الإصلاحي الذي يستجيب لمطالب الشعب، والذي ستكون لتركيا فيه القدرة على التأثير ودفع الرئيس السوري إلى تنفيذ الخطوات الإصلاحية المطلوبة وخصوصًا أنّ رئيس الحكومة التركية لم يسمع من الأسد رفضًا لتطبيق الإصلاحات في الاتصال الأخير بينهما كما قال أردوغان، وأنّ كل ما هو مطلوب إتاحة المزيد من الوقت[٢٦].

---

(٢٣) انظر: Sevil Küçükkoşum, «Turkish Prime Minister Erdoğan Talks with Syria's Assad,» *Hurriyet*, 27/3/2011, <http://www.hurriyetdailynews.com/n.php?n=beyond-demand-for-reforms-some-circles-try-to-stir-up-trouble-assad-told-erdogan-2011-03-27>.

(٢٤) انظر: «Erdoğan Urges Assad to Announce Reforms Soon,» *Sabah*, 29/3/2011, <http://english.sabah.com.tr/National/2011/03/29/erdogan-urges-assad-to-announce-reforms-soon>.

(٢٥) انظر: «الأسد سيعلن قرارات مهمة «تُسعِد الشعب» وأردوغان يحضّه على إجراء إصلاحات قريبًا،» **الحياة**، ٢٩/ ٣/ ٢٠١١، <http://international.daralhayat.com/internationalarticle/249464>.

(٢٦) انظر: «Erdoğan Urges Assad to Announce Reforms Soon».

لكن القلق التركي من عدم التزام الأسد بتنفيذ إصلاحات حقيقية ومن انعكاسات ذلك على الوضع برمّته داخل سورية وخارجها، دفعها إلى الإبقاء على التواصل الدائم مع القيادة السورية. وحرصًا على ألا تفوت هذه الفرصة السانحة لتجاوز الأزمة الداخلية، أرسل أردوغان في ٦/ ٤/ ٢٠١١ وزير خارجيته أحمد داود أوغلو إلى دمشق على رأس وفد للقاء الرئيس السوري وباقي المسؤولين. وقد حمل الوفد رسالة تتضمن أربع نصائح للأسد[٢٧]:

ـ عدم التأخير في تبني الإصلاحات المنشودة وتطبيقها، مع ضرورة الانفتاح على المعارضة، وخصوصًا أن من شأن ذلك أن يؤمّن الاستقرار السياسي المطلوب.

ـ ضرورة الانفتاح على العامة وشرح البُعد الإيجابي للعلاقة مع السنّة ونظرتك إليهم من خلال كون زوجتك سنّية أيضًا.

ـ استعداد تركيا لتأمين الدعم اللازم لكل من تتطلبه العملية الإصلاحية.

ـ ضرورة الانتباه إلى أنّ ما يجري في المنطقة لا يقتصر على النموذجين المصري والتونسي فحسب، وأنّ الأوضاع في سورية قد تؤثر في الشرق الأوسط بأكمله (في إشارة إلى سلبيات التأخير واعتماد السيناريو الليبي).

٢ ـ مرحلة إعادة تقييم الوضع

وتمتدّ هذه المرحلة من منتصف شهر نيسان/ أبريل وحتى آخره، وقد شهدت هذه الفترة عدّة محطات رئيسية كان منها خطاب الأسد أمام حكومته الجديدة ورفع قانون الطوارئ الذي ترافق مع اتساع رقعة الاحتجاجات في مختلف أنحاء البلاد وارتفاع عدد القتلى من المتظاهرين المدنيين بشكل كبير وإدانة النظام السوري في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

في هذه المرحلة، لجأت الحكومة التركية إلى إعادة تقييم الوضع بعد المحاولات الحثيثة والدؤوبة التي بذلتها في المرحلة السابقة لانتشال الأسد

---

(٢٧) انظر: «Four Messages for Assad,» *Sabah*, 7/4/2011, <http://english.sabah.com.tr/World/2011/04/07/four-messages-for-assad>.

من مأزقه عبر دفعه في اتجاه إصلاحات حقيقية على أرض الواقع من خلال تأمين الدعم اللازم له في كل ما يلزمه في هذا الإطار.

لكن بدا واضحًا للحكومة التركية أنّ هناك تناقضًا في ما يحصل، وأنّ الأسد يسير في اتجاه معاكس للنصائح، وأنّ سياسة القمع والقتل هي التي تسود الآن بما يُهدّد بتفجير داخلي تصيب شظاياه تركيا نفسها. وقد تمخّضت سياسة إعادة تقييم الوضع عن خطاب أشدّ لهجة لتركيا تجاه الأسد مع الاحتفاظ بمضمون الرسالة السابقة وهي أنّ سورية تستطيع تجاوز الأزمة من خلال بوابة الإصلاحات الجذرية التي تحظى بدعم تركي.

وأصدرت وزارة الخارجية التركية بيانًا في ٢٤/ ٤/ ٢٠١١ تعليقًا على أحداث الجمعة العظيمة (٢٢/ ٤/ ٢٠١١) وما تلاها من إجراءات أدّت إلى سقوط مئات القتلى والجرحى، طالبت فيه الحكومة السورية بعدد من الخطوات بشكل واضح وعلني، وجاء فيه[٢٨]:

ـ تركيا قلقة للغاية من الأحداث التي جرت في عدد من المدن السورية.

ـ نعتبر استقرار الجارة والصديقة سورية إضافة إلى ازدهار الشعب السوري ورفاهيته أولوية قصوى لتركيا.

ـ رحبنا بتصريحات الرئيس السوري في شأن الاستجابة للمطالب المشروعة للشعب، وبان أن العديد من الإصلاحات أخذ طريقه نحو التطبيق.

كما دعت تركيا عبر البيان سورية في هذه المرحلة الصعبة التي تمرّ بها، إلى[٢٩]:

ـ ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن الاستخدام غير

(٢٨) انظر: «Press Release Regarding the Events that Took Place in Syria on Friday (22 April 2011),» Ministry of Foreign Affairs, Republic of Turkey, no. 111, 24/4/2011, <http://www.mfa.gov.tr/no_111_-24-april-2011_-press-release-regarding-the-events-that-took-place-in-syria-on-friday_-22-april-2011.en.mfa>.

(٢٩) المصدر نفسه.

المناسب والمفرط للقوة، وتوظيف الأساليب المناسبة للتعامل مع الاحتجاجات الواسعة.

ـ متابعة جهود الإصلاح بعزم، والوصول إلى نتائج هذه الجهود في أقرب وقت ممكن وتنفيذها مع ما تتضمنه من دون إبطاء.

ـ اعتماد مسار العمل المناسب الذي ينسجم مع نصّ الإصلاحات المعلنة وروحها.

ـ استعادة السلام الاجتماعي وتجنُّب الممارسات التي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوتر.

ـ ممارسة الصبر والحسّ السليم وضبط النفس لمنع ازدياد الحوادث وتضخُّمها بما يؤدي إلى الدخول في دوامة من العنف.

تبع هذا البيان اتصال من أردوغان بالرئيس السوري بشار الأسد في ٢٦/ ٤/ ٢٠١١ أعرب فيه بصراحة ووضوح عن مخاوف تركيا وعدم ارتياحها للأحداث الأخيرة، طالبًا منه التقدُّم في الإصلاحات ومعتبرًا أنّ رفع حالة الطوارئ في البلاد خطوة غير كافية[٣٠].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد تبيّن أن تركيا تُحضّر للخطة «ب» بعدما فشلت محاولاتها مع النظام السوري في المرحلة الأولى. فاستُدعِيَ السفير التركي في دمشق عمر أونهون في إطار التحضير لاجتماع لمجلس الأمن القومي التركي برئاسة الرئيس التركي عبد الله غول، يهدف إلى الاستعداد للتعامل مع أسوأ السيناريوهات المتوقعة في ما يتعلق بتطوُّر الأحداث في سورية.

وعلى الرغم من أنّ المعلومات المسرَّبة بداية الأحداث في سورية أشارت إلى أنّ المجلس لن يضع سيناريو تغيير النظام من بين السيناريوهات التي سيناقشها[٣١]، إلا أنّ معلومات أخرى لاحقة تحدّثت عن أنّ تركيا حضّرت خطّة

---

(٣٠) انظر: «تركيا مستنفرة حيال أحداث سورية وتخشى ثورة على حدودها،» سويس انفو، ٢٦/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=30094666>.

(٣١) انظر: «Turkey's Scenarios for Regional Uprisings,» *Sabah*, 7/4/2011, <http://english.sabah.com.tr/National/2011/04/07/turkeys-scenarios-for-regional-uprisings>.

لتأمين الحماية للأسد وعائلته حال حصول تغيير في النظام في سورية[٣٢].

وخلصت الجلسة التي عقدها مجلس الأمن القومي التركي (MGK) بتاريخ ٢٨/ ٤/ ٢٠١١ برئاسة غول وبمشاركة كل من[٣٣] رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، ووزير الخارجية أحمد داود أوغلو، ورئيس هيئة الأركان أيشيك كوشانر، ورئيس وكالة الاستخبارات التركية (MIT) هاكان فيدان والقائد العام لقوى الأمن الداخلي (الدرك) نجدت أوزل وسفير تركيا في دمشق، إلى:

أ ـ في باب التعليق[٣٤]

ـ عبّر المجلس عن بالغ أسفه وقلقه الشديد لارتفاع عدد القتلى في التظاهرات المعارضة للنظام في الجارة سورية.

ـ طالب المجلس السلطات السورية بالإسراع في تطبيق الإصلاحات الموعود بها التي جاءت لتلبية تطلّعات الشعب المشروعة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع التشديد على ضرورة تطبيقها في أسرع وقت ممكن.

ـ التشديد على أهمية اتخاذ خطوات سريعة ومحدّدة لضمان الحقوق الأساسية والحريات والأمن الشخصي كما الأمر بالنسبة إلى إنهاء العنف وتحقيق السلم الاجتماعي والاستقرار في سورية.

ب ـ في باب التوصيات[٣٥]

ـ إرسال وفد حكومي تركي رفيع المستوى برئاسة رئيس وكالة

---

(٣٢) انظر: «CIA Director Pays «Very Secret» Visit,» *Sabah*, 26/4/2011, <http://english.sabah.com.tr/National/2011/04/26/cia-director-pays-very-secret-visit>.

(٣٣) انظر: «Turkey's Scenarios for Regional Uprisings».

(٣٤) انظر: «Turkey's Top Security Council Calls for Swift Progress on Syria Reforms,» *Today's Zaman*, 29/4/2011, <http://todayszaman.com/newsDetail_getNewsById.action?newsId=242329>.

(٣٥) انظر: «Ankara Mulls Post-Assad Scenarios, Eyes All Options for Syria,» *Journal of Turkish Weekly* (29 April 2011), <http://www.turkishweekly.net/news/114781/ankara-mulls-post-assad-scenarios-eyes-all-options-for-syria.html>.

الاستخبارات التركية (MIT) هاكان فيدان ومعه وكيل هيئة التخطيط القومي (DPT) كمال مدن أوغلو وعدد من الخبراء والمختصين على الفور إلى دمشق.

- يتكفل الوفد برئاسة هاكان فيكان بنقل الرسالة التركية إلى القيادة السورية، مبديًا استعداد أنقرة لدعم الإصلاحات السورية. كما يجتمع الوفد بالرئيس السوري بشار الأسد للاستماع إلى آخر المستجدات والتطوُّرات التي تحصل في بلاده وتقييم موقفه من الاضطرابات المستمرة.

يشرح وفد هيئة التخطيط القومي برئاسة كمال أوغلو وعدد من الخبراء والمتخصصين التجربة التركية للإدارة السورية، إلى جانب الخبرة الإصلاحية في مجال التنمية الاقتصادية والإدارة العامة، ويساعد على إعداد خارطة طريق للتغيُّرات الديمقراطية المرتقبة بما يتماشى مع تطلعات الشعب السوري.

أسفرت العملية التركية لإعادة تقييم الوضع كما بدا واضحًا من كل ما سبق ذكره، عن أن[٣٦]:

- الوضع خطير ويزداد خطورة مع مرور الوقت واستخدام القوة في ظلّ ارتفاع عدد القتلى بين المتظاهرين، والمسألة لم تعد تتعلّق بسورية وحدها.

- الخطوات الإصلاحية التي أُعلِنَ عنها غير كافية، ولذلك ستساعد تركيا عمليًا في طرح الحلول إن كانت هذه هي المشكلة التي يعاني منها صانع القرار السوري.

- الوقت عامل حاسم في المسألة، ومع ذلك فلم يَفُتِ الوقت بعد لإطلاق إصلاحات حقيقية واستعادة زمام المبادرة بشرط أن يحصل ذلك فورًا. وكان الرئيس التركي عبد الله غول قد عبّر عن ذلك صراحة حين قال «البعض لا يقبلون نهائيًا بالتغيير، هؤلاء ليس لديهم أمل في البقاء بتاتًا، آخرون يلعبون لكسب الوقت لكن الوقت سيفوتهم ويتفوّق عليهم».

- استمرار المسار على ما هو عليه من دون تغيير سيؤدي إلى نتائج

---

(٣٦) انظر: «Turkey to Help Guide Syrian Democratization Process,» *Journal of Turkish Weekly* (28 April 2011), <http://www.turkishweekly.net/news/114742/turkey-to-help-guide-syrian-democratization-process.html>.

كارثية، «وقد يسقط الأسد بالطريقة نفسها التي أطاحت بها انتفاضات شعبية حكامًا شموليين في أماكن أخرى في الشرق الأوسط».

٣ ـ مرحلة التحوُّل والضغط

شهدت هذه المرحلة تحولًا في الموقف التركي لا من ناحية المعادلة المعتمدة منذ البداية والمتمثلة في حثّ الأسد على الاستجابة للمطالب الشعبية المشروعة بإجراء تغييرات جذرية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على وجه السرعة لتجاوز الأزمة الداخلية، بل في وسائل دفعه إلى تحقيق هذه التغييرات.

وقد جاء التحوّل في الموقف التركي في هذه المرحلة عبر عدد من المؤشرات كتسليط الضوء بشكل أكبر على المخاوف الناجمة عن عدم الأخذ بالنصائح التركية في ظلّ ازدياد الضغوط الإقليمية والدولية الداخلية والخارجية وفرض المزيد من العقوبات الأميركية والأوروبية ومناقشة الملفّ السوري في مجلس حقوق الإنسان وربما لاحقًا في مجلس الأمن، والتحذير من التداعيات الكارثية للاستمرار في السياسة الحالية إلى جانب استضافة تركيا مؤتمر للجمعيات الأهلية السورية وعدد من الناشطين السوريين.

كما ظهر جليًا الانتقاد العلني والواضح لسياسة القتل التي يعتمدها النظام السوري وللروايات التي يقدمها عن الأحداث التي تجري عن مسلّحين وعصابات في مواجهة المتظاهرين والجيش. ففي مقابلة متلفزة له بتاريخ ٢/ ٥/ ٢٠١١[٣٧]، حذّر أردوغان الرئيس الأسد من عواقب الاستمرار في قتل المدنيين أو ارتكاب المجازر كما حصل عام ١٩٨٢ في مذبحة حماة، منبّهًا إلى أن سورية لن تنهض مرة أخرى إن وقع فيها مثل هذه المذابح ولن تكون قادرة على حلّ مشاكلها، لأن مثل هذه الأمور إن استمرت أو تصعّدت فقد تدفع بالمجتمع الدولي إلى تشديد ضغوطه على سورية واتخاذ موقف حادّ منها، وفي هذه الحالة ستكون تركيا مضطرّة إلى

---

(٣٧) انظر مقطع من المقابلة على موقع التلفزيون التركي الناطق بالعربية (TRT-Arabic) <http://www.trtarabic.tv/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=2653:2011-05-02-14-00-32&catid=44:news-reports&Itemid=184>.

القيام بما يجب القيام به وأن تنهض بمسؤوليتها تجاه مثل هذا الموقف.

وفي ١٠/٥/٢٠١١، تحدّث رئيس الحكومة التركية إلى القناة السابعة الإخبارية التركية المقرّبة من حزب العدالة والتنمية، فكذّب الرواية الرسمية السورية للمرة الأولى وقال: لا مندسّين ولا عصابات مسلحة كما تقول دمشق، معلوماتنا بهذا الخصوص مختلفة تمامًا. من حقّ قوات الأمن أن تدافع عن نفسها لكن الذي يواجهها هو شعب غير مسلّح. عدد القتلى تجاوز الألف، ولا نريد أن نعيش مجازر حماة وحلبجة وحمص مرة أخرى، من الخطأ أن يقتل النظام شعبه(٣٨).

الرسالة التي أراد أردوغان توجيهها من خلال هذا الموقف التركي الجديد الشديد الوضوح والتصعيدي، تتمحور حول أربعة عناصر أساسية:

ـ الأزمة السورية لم تعد مسألة سورية فحسب، بل أصبحت مسألة داخلية تركية لعوامل كثيرة (سنشرحها في القسم الثاني)، وإذا لم تأخذ القيادة السورية ذلك في الاعتبار، فإن تطور الأحداث داخل سورية وازدياد عمليات القتل سيؤديان إلى انفجار المنطقة برمّتها.

ـ لا أحد يصدق الرواية الرسمية عن المؤامرات في ما يتعلق بالأحداث الداخلية، فلا لمزيد من القتل لأنه سيزيد العمليات الاحتجاجية وستخرج الأمور عن السيطرة بحيث تصبح منتشرة بشكل لا يمكن من خلاله إعادة عقرب الساعة إلى الوراء.

ـ إذا ما تدخّل المجتمع الدولي وانتقلت القضية إلى مجلس الأمن وتوسعت دائرة مناقشتها في المجالس الدولية، فلن يكون بإمكان تركيا كدولة تحترم القانون ومؤسساته إلى جانب موقفها الأخلاقي أن تقف في مواجهة المجتمع الدولي خاصة إذا استمرت سياسية القتل أو ازدادت وتيرتها.

ـ رغم كل الذي جرى، فإن إنهاء الأزمة بطريقة سلمية عبر إدخال

---

(٣٨) انظر: «Turkey Gains Little Sway over Syria,» *Today's Zaman*, 12/5/2011, <http://www.todayszaman.com/newsDetail_getNewsById.action?newsId=243746>.

إصلاحات عميقة وواسعة النطاق ما زال ممكنًا، لكن الفرصة لا تتكرّر، ونافذة الوقت المتاح تضيق بسرعة أمام النظام السوري فيما المطلوب تحقيق تحوّل سلمي ومستقرّ للسلطة[٣٩].

وما يصرّح عنه أردوغان لا يُعبّر عن موقفه الشخصي فحسب، بل ينسحب على كل مؤسسات صُنع القرار والشخصيات المتمثّلة بها سواء من الرئيس عبد الله غول إلى وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، ويُردّده كل فريق عمل حزب العدالة والتنمية ابتداء من إبراهيم كالين مستشار أردوغان، مرورًا بأرشاد هرمزلي كبير مستشاري الرئيس عبد الله غول في قضايا الشرق الأوسط والعالم العربي، وانتهاء بما يقوله عمر تشليكومراد مرجان أهم العقول المخططة للسياسة الخارجية في الحزب، ورسالتهم هي[٤٠]:

ـ المطلوب عاجلًا عدم إهدار الفرص المتوافرة أمام النظام السوري، والواجب استغلالها في أسرع ما يكون على طريق الإصلاح وتوفير الاستقرار.

ـ ما قد تقوم به القيادة السورية اليوم هو الفرصة الأخيرة لوقف أي تدخُّل خارجي في الملفّ السوري، وعلّمتنا التجربة الليبية أن الرهان على الصين وروسيا لن يستمر طويلًا.

ـ لن يكون في إمكان تركيا الابتعاد كثيرًا عن المواقف الدولية التي قد يتخذها مجلس الأمن الدولي، إذ سيناقش عاجلًا أم آجلًا ملفّ الأزمة السورية.

وفي خضم هذا التحوّل، أُعلِنَ عن عزم المعارضة السورية على إطلاق مؤتمر كبير لمختلف أطيافها على أن يجري التحضير له وعقده في تركيا[٤١]

---

(٣٩) انظر جزء من حديث وزير الخارجية التركية أحمد داوود أغلو لقناة (ان تي في) التركية الخاصة في التقرير الإخباري: «Turkey «Has Urged» Hamas to Recognize Israel, Gül Says,» *Hurriyet*, 22/5/2011, <http://www.hurriyetdailynews.com/n.php?n=turkey-urges-hamas-to-recognize-israel-2011-05-22>.

(٤٠) انظر: سمير صالحة، «الموقف التركي من الأزمة السورية: التداعيات والتوقعات،» مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٨/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/41D59130-19AE-48CD-A96C-78AAF5873C2C.htm>.

(٤١) للمزيد عن المؤتمر، انظر: <http://www.youkal.com/index.php?option=com_content&view=article&id=28034:2011-05-23-15-36-02&catid=54:2011-04-29-12-25-44>.

في حزيران/ يونيو (بعدما رفضت مصر استقباله)[٤٢]، ويضمّ نحو ٣٠٠ شخصية وطنية من مختلف التوجهات والانتماءات، وقد يُفضي في نهاية المطاف إلى تأسيس مجلس انتقالي[٤٣]، علمًا أنّ تركيا كانت قد استضافت نهاية شهر نيسان/ أبريل ٢٠١١ مؤتمرًا بعنوان «لقاء إسطنبول من أجل سورية» شارك فيه أكثر من ٤٠ شخصية سورية بين إعلاميين ورجال أعمال ونشطاء حقوق إنسان من مختلف الأطياف والانتماءات بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني السوري داخل سورية وخارجها، وذلك بدعوة من مجموعة من الهيئات ومؤسسات المجتمع المدني التركية المنضوية ضمن «منبر إسطنبول للحوار السياسي» وتتألف من نحو ٤٠٠ منظمة مدنية تركية[٤٤].

وورد في البيان الختامي للقاء إسطنبول[٤٥]:

- إجراء إصلاحات جذرية في سورية على وجه السرعة.

- التخلص من نظام الحزب الواحد وإقامة التعددية الحزبية بغية ضمان المساواة السياسية والتنافس.

- الإفراج عن السجناء السياسيين والسماح بحرية التظاهر وبحرية الصحافة في سورية.

- معارضة أي تدخُّل أجنبي في سورية وأي مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى تقسيم البلاد.

---

(٤٢) بحسب النائب السوري السابق والمعتقل السابق أيضًا على خلفية إعلان «ربيع دمشق» مأمون الحمصي، فقد رفضت القاهرة استضافة المؤتمر فتم اللجوء إلى تركيا للاستفادة من الجو الديمقراطي فيها ومن تأييد الشعب للقضية العادلة ضد حرب الإبادة التي يشنها النظام السوري ضد الشعب، نافيًا أن تكون المعارضة السورية أخذت أية موافقات من السلطات التركية قبل عقد المؤتمر. للمزيد، انظر: .<http://www.elaph.com/Web/news/2011/5/656433.html?entry=newsarab>

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) انظر: «موقف تركيا من التطورات في سورية،» موقع فرانس ٢٤، إعداد مونت كارلو الدولية، ٢٨/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.france24.com/ar/20110428-meeting-turkey-syria-solution-political-situation>.

(٤٥) انظر: «لقاء اسطنبول من أجل سورية» يدعو النظام السوري إلى الاستجابة لمطالب الشعب.. ويرفض التدخل الخارجي،» موقع أخبار الشرق، ٢٧/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.levantnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=7497:-q-q&catid=66:syria-politics&Itemid=118>.

ثانيًا: دوافع التحوُّل التدريجي في الموقف التركي

كان من الطبيعي أن يحصل تحوُّل في الموقف التركي من الأزمة السورية في اتجاه الضغط على الرئيس الأسد، الأزمة السورية تحوَّلت إلى شأن داخلي تركي بسبب عوامل كثيرة[٤٦] (سيُفصَّل عدد منها في سياق شرح «الدوافع») في وقت بدأ فيه القادة الأتراك يشعرون بأن الأسد لا يستمع إلى نصائحهم التي تهدف إلى تطويق الأزمة الداخلية السورية ولا يُقدّر جهودهم المبذولة في هذا الإطار، بمعنى أنّه لا يريد أو أنّه غير قادر لأنّ هناك ما يمنعه من القيام بذلك من داخل النظام. ولا يرتبط التحوُّل في الموقف التركي من الأزمة السورية بذلك فحسب، بل بمجموعة من العوامل المرتبطة بالجانب السوري، وكذلك بمجموعة أخرى من العوامل المرتبطة بالمخاوف المتعلقة بانعكاسات تجاهل الأسد للنصائح التركية على الداخل التركي.

١ ـ عدم تجاوب الرئيس السوري

انتقل التقييم التركي الرسمي لموقف الأسد من كونه «إصلاحيًا يسعى إلى تنفيذ إصلاحات»[٤٧] إلى «شكوك في شأن مدى وفائه بالوعود الإصلاحية التي قطعها أو تنفيذ إصلاحات أخرى جدّية»[٤٨] إلى «كونه لا يستمع إلى الجانب التركي»[٤٩] و«هو صديق لكنه فشل في أخذ خطوات محدّدة بسرعة لتلبية مطالب شعبه»[٥٠] إلى «عدم اليقين من كون الأسد فقد اهتمامه بإجراء إصلاحات أو أنّ هناك أطرافًا أخرى داخل النظام لا تسمح له

---

(٤٦) انظر: «Recep Tayyip Erdogan Interview on Bloomberg TV,» interviewed by Charlie Rose, 12/5/2011, <http://www.charlierose.com/view/interview/11666>.

(٤٧) انظر: «Erdogan: Assad is Working on Reforms in Syria,» 28/3/2011, <http://www.wanginnovations.com/2011/03/28/erdogan-assad-is-working-on-reforms-in-syria>.

(٤٨) انظر: «Syria Strains Turkey's «No Problems' Foreign Policy,» NPR, 6/5/2011, <http://www.npr.org/2011/05/06/136035297/syria-strains-turkeys-no-problems-foreign-policy>.

(٤٩) انظر: «Turkey Scrambles to Cajole Syria into Reform,» *Khaleej Times*, 27/4/2011, <http://www.khaleejtimes.com/DisplayArticle09.asp?xfile=data/middleeast/2011/April/middleeast_April600.xml&section=middleeast>.

(٥٠) انظر: «Erdoğan: Assad is a Good Friend, But He Delayed Reform Efforts,» *Today's Zaman*, 12/5/2011, <http://www.todayszaman.com/news-243660-erdogan-assad-is-a-good-friend-but-he-delayed- reform-efforts.html>.

بذلك ويخضع لها»[٥١] وأخيرًا إلى «نتلقى الكثير من الوعود ونرى القليل من الأفعال»[٥٢].

وفي موازاة كل ذلك، بدا أنّ النظام السوري ذهب في اتّجاه الخيار الإيراني في التعامل مع الاحتجاجات، والقائم على اعتماد الخيار الأمني والعسكري حتى النهاية[٥٣]، بدلًا من الاستماع إلى النصائح التركية باحتوائها عبر الدخول في عملية إصلاح حقيقية. وقد ظهر ذلك عمليًا على الأرض مع تطوُّر الأحداث خصوصًا نهاية نيسان/ أبريل، وعكسته أيضًا تصريحات المسؤولين السوريين وخصوصًا:

تصريحات بثينة شعبان[٥٤] المستشارة السياسية والإعلامية للرئيس الأسد لصحيفة **نيويورك تايمز**، التي أشارت فيها إلى أنّ «اليد الطولى أصبحت للنظام الآن في مواجهة المحتجين. . الخطر أصبح وراءنا ونعيش المرحلة النهائية لهذه القضية. . إذ لا يمكن أن نكون متسامحين مع أناس يقومون بتمرّد مسلح».

تصريحات رامي مخلوف[٥٥] ابن عمّ الرئيس الأسد ورجل الأعمال السوري الواسع النفوذ لـ **نيويورك تايمز** أيضًا، وفيها قال بصراحة ووضوح إنّ النخبة الحاكمة في سورية ستقاتل في هذه المعركة حتى النهاية وإن أدى ذلك إلى حرب أو فوضى في الشرق الأوسط، محاولًا استغلال «الورقة

---

(٥١) انظر: «Syria a Test Case for Democratic Turkey,» *Christian Science Monitor*, 8/5/2011, <http://www.csmonitor.com/Commentary/the-monitors-view/2011/0509/Syria-a-test-case-for-democratic-Turkey>.

(٥٢) انظر: «أردوغان يكرر رسائله التحذيرية: نخشى تقسيم سورية على أساس طائفي،» **الشرق الأوسط**، ١٧/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=622067&ssueno=11858>.

(٥٣) للمزيد حول الخيار الإيراني والذي تم استخدامه سابقًا لسحق الحركة الخضراء، انظر: علي حسين باكير [وآخرون]، **إيران: المحافظون ـ الحركة الخضراء ـ والثورات العربية**، الكتاب؛ ٥٢ (دبي: مركز المسبار للدراسات والأبحاث، ٢٠٠١).

(٥٤) انظر: Anthony Shadid, «Syria Proclaims It Now Has Upper Hand Over Uprising,» *New York Times*, 10/5/2011, <http://www.nytimes.com/2011/05/10/world/middleeast/10syria.html?_r=1>.

(٥٥) انظر: «Syrian Elite to Fight Protests to «the End»,» *New York Times*, 10/5/2011, <http://www.nytimes.com/2011/05/11/world/middleeast/11makhlouf.html>.

الإسرائيلية» بالقول إنّ استقرار سورية من استقرار إسرائيل[٥٦]، موضحًا ذلك بقوله: لا تَدعونا نعاني، لا تضغطوا كثيرًا على الرئيس، لا تدفعوا سورية إلى فعل أي شي لن تكون مسرورة بفعله[٥٧].

تصريحات الرئيس الأسد[٥٨]: التي قال فيها أيضًا إن نظامه تجاوز الأزمة وإنّ الأحداث في نهايتها في إشارة واضحة إلى خيار سحق الاحتجاجات، لا سيما أنّ هذه التصريحات جاءت بالتزامن مع اشتداد الحملات الأمنية على مختلف المدن والمناطق السورية.

ويذهب في الموافقة على هذا التحليل عدد من النخب الفكرية والسياسية التركية التي رأت أنّ الأسد استمع في بداية الأحداث إلى الجانب التركي، لكنه تجاهله فيما بعد وأدار أذنه إلى الجانب الإيراني معتمدًا استراتيجيته الخاصة القائمة على القمع التي جرّبها سابقًا[٥٩].

٢ ـ المخاوف المتعلقة بانهيار النظام والفوضى

على العكس مما يعتقده كثيرون، ليس لدى تركيا أي مشكلة أو حساسية من سقوط النظام السوري، كما أنه لا مخاوفَ لديها من التعامل مع أي بديل منه شرط أن يلتزم «البديل» بخطوات وضع البلاد على سكّة

---

(٥٦) لأول مرة منذ ٤٠ عامًا يسمح النظام السوري بالتظاهرات في «ذكرى يوم النكبة ـ ١٥/ ٥» بأن تخترق الجولان والشريط الشائك مع إسرائيل، وكذلك حصل في بلدة مارون الراس اللبنانية بعد غياب لسنوات، فيما بدا أنه تنسيق في المواقف بين النظام السوري وحلفائه في لبنان لإيصال رسالة رامي مخلوف إلى المعنيين. أسفر ذلك عن سقوط العديد من الشهداء الفلسطينيين برصاص الاحتلال الإسرائيلي.

(٥٧) على الرغم من أنّ السلطات السورية الرسمية تنصّلت في ما بعد من تصريحاته قائلة أنّ رامي مخلوف هو مواطن سوري ويعبّر عن آرائه الشخصية، إلا أنّ ذلك كان مقصودًا والرسالة وصلت، للاطلاع على وجهة النظر هذه، انظر: حازم صاغية، «شكرًا رامي،» موقع ناو ليبانون، ١٦/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.nowlebanon.com/arabic/NewsArchiveDetails.aspx?ID=271338>.

(٥٨) انظر: «الأسد، تجاوزنا الأزمة والأحداث في نهايتها..،» **الشرق الأوسط**، ١٩/ ٥/ ٢٠١١.

(٥٩) انظر مقابلة مع الأستاذة الجامعية والخبيرة في شؤون الشرق الأوسط، مليحة ألتون إيشيك: Barçin Yinanç, «No One Predicted the Arab Spring, Says Turkish Expert,» *Hurriyet*, 20/5/2011, <http://www.hurriyetdailynews.com/n.php?n=noone-predicted-the-coming-of-arab-spring-says-expert-2011-05-20>.

الحرّيات والديمقراطية[٦٠]. لكن أكثر ما يخيف تركيا هو انهيار النظام السوري بما يؤدي إلى فوضى من دون أن يكون هناك بديل، فتنتقل الفوضى إلى البلدان المرتبطة بسورية أيضًا. فتركيا ترى أنّ التغيير ينبغي ألا يؤدي إلى انهيار الاستقرار في سورية، وقد عبّر الجانب التركي في أكثر من مناسبة في المرحلة الثالثة عن أمله في أن تكون المرحلة الانتقالية سلمية وتدريجية[٦١]. ويبدو أنّ مخاوف الحكومة التركية من حصول فوضى في سورية إنما تعود إلى معرفتها أنّ هذه الفوضى إن حصلت، فلن تبقى محصورة في سورية وستمتدّ إلى عدد من الدول العربية وتطاول المنطقة برمتها، وستتكبّد تركيا خسائر أكبر من أن تتحملها[٦٢] على أكثر من صعيد.

أ ـ على صعيد السياسة الخارجية

سينسف هذا السيناريو (الفوضى) مشروع تركيا الخارجي في منطقة الشرق الأوسط، القائم على تحقيق الاستقرار في محيطها والانفتاح في اتجاه الشرق، وستضيع سياسة تصفير النزاعات في سياق فوضى نزاعات تنشأ داخل كل بلد من هذه البُلْدان. ولذلك، فإن تركيا التي قام نفوذها الإقليمي في المنطقة في جزء منه على سياساتها الخارجية المبتكرة، ستفقد هذا الحيّز الذي أعطاها هذه الأفضلية وهذا الدور لتؤدّيه[٦٣].

---

(٦٠) انظر: «الموقف التركي من سورية: من «النصائح» إلى «البدائل»؟،» السفير، ٢٨/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionID=1833&ChannelID=43131&ArticleID=3026>.

(٦١) انظر: «Turkey «Has Urged» Hamas to Recognize Israel, Gül Says,» and «It Should be a Smooth Transition,» *Sabah*, 18/5/2011, <http://english.sabah.com.tr/National/2011/05/18/it-should-be-a-smooth-transition>.

(٦٢) يقول محمد سيف الدين أرول المنسق العام لمركز أوراسيا للدراسات الاستراتيجية في تصريح لصحيفة زمان التركية بتاريخ ٢٥/ ٥/ ٢٠١١، إنّ لسورية موقع استراتيجي وأهمية استراتيجية في المنطقة، وإنّ تداعيات الأحداث هناك قد تطال الملف الفلسطيني ولبنان والعراق وقد لا تستثني إيران أيضًا التي إذا فقدت سورية فقد ينعكس ذلك على نفوذها أيضًا في هذه البلدان وعلى المجموعات الشيعية التي ستضعف حتمًا، ومن الممكن للأمور أن تتطور بشكل يؤدي إلى فوضى في المنطقة كلها. وسيكون للأحداث حينها تأثير في السياسة التركية التي تمّ تطويرها خلال السنوات الماضية في المنطقة. على سبيل المثال، فإن عملية التكامل والاندماج الاقتصادي التي أطلقتها تركيا مع سورية وتضم أيضًا الأردن ولبنان قد تصبح موضوع شك حينها.

(٦٣) انظر: باكير، «القوة الناعمة التركية في ميزان التحولات العربية».

ب ـ على الصعيد الاقتصادي

سيُضعف هذا السيناريو قدرة أنقرة الاقتصادية بحيث يخفّض نسبة النمو ويقلّص صادراتها ويزيد كلفة وارداتها خصوصًا النفطية في ظلّ ارتفاع أسعار النفط التي سيرافق سيناريو الفوضى، وهو الأمر الذي قد يسبّب لها مأزقًا اقتصاديًا في وقت هي أحوج ما تكون فيه إلى مواصلة نموّها الاقتصادي.

فقد استثمرت تركيا كثيرًا خلال السنوات الأربع الماضية، تحديدًا في بناء شراكات اقتصادية مع الدول العربية وفتح أسواق وإنشاء منطقة تجارة حرة مع عدد منها أيضًا، وتضاعف حجم التبادل التجاري بين تركيا وهذه الدول أكثر من أربعة أضعاف في الفترة بين العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٨ من ٧ مليارات إلى نحو ٣٨ مليار دولار مع رغبة برفعها إلى ١٠٠ مليار مع تدفقات استثمارية عربية كبيرة إلى الداخل التركي، وأي سيناريو من هذا النوع سيطيح كل المنجزات الاقتصادية[٦٤].

ج ـ على الصعيد الداخلي

سيؤدي تراجع الوضع الاقتصادي وعرقلة السياسة الخارجية إلى مضاعفات على الصعيد الداخلي في تركيا، وقد يُعزّز هذا الوضع جهود خصوم حزب العدالة والتنمية في النيل منه ويرفع أسهمهم إذا ما أحسنوا استغلال الفرصة، خصوصًا في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة. وهكذا ينعكس التطور السلبي العربي على تركيا بحيث تضطر إلى العودة إلى التقوقع والانغلاق حماية لنفسها، وبما يؤدي إلى انعكاس الأدوار الإقليمية وإعادة تظهير الدورين الإسرائيلي والإيراني[٦٥].

٣ ـ المخاوف المتعلّقة بازدياد عدد القتلى والتدخُّل الدولي

أولى النصائح التركية للرئيس الأسد عبر مختلف المراحل التي رصدناها سابقًا (مرحلة النصح والإرشاد، مرحلة إعادة تقييم الوضع، مرحلة

---

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) المصدر نفسه.

التحوُّل والضغط) كانت «لا تقتل»[٦٦]. فكلما ازداد قتل المدنيين وارتفعت أعداد الضحايا، خرج الموضوع عن مساره بشكل أسرع وتحوَّل الملفّ السوري إلى ملفّ دولي يُتداوَل في مؤسسات المجتمع الدولي، ما من شانه أن ينعكس سلبًا على سورية وعلى تركيا أيضًا.

هذا الوضع يضع تركيا في مأزق وحرج، فهي لا تريد أن تتّخذ تدابير قاسية بحقّ سورية في الوقت الذي تنصح فيه النظام بضرورة تحقيق إصلاحات جذرية عاجلة وحقيقية كحل للأزمة التي يعاني منها، لكنها لن تكون قادرة في الوقت نفسه في هذا الجوّ وهذه المعطيات إلا على الموافقة على أي قرارات تصدر لأنها لا تستطيع أن تكون في مواجهة الإرادة الدولية من جهة ولأنه سيكون بإمكانها استخدام ذلك للضغط على النظام السوري نتيجة للتجاهل الذي تلقّته منه إزاء نصائحها.

فمخاوف تركيا في هذا الإطار تتعلق بالموازنة بين إقناع النظام السوري بإجراء الإصلاحات الفورية، والتزاماتها الدولية كدولة مسؤولة حال مناقشة الملف السوري في الهيئات الدولية واتخاذ قرارات صعبة. وغالبًا ما تتضمّن الضغوط الدولية عقوبات دبلوماسية واقتصادية على النظام السوري، الأمر الذي سيفاقم المشكلة، خصوصًا أنّ النظام لن يكون قادرًا على تحمُّل الضغط الناجم عن هذه العقوبات على اعتبار أنّه يفتقد إلى الموارد والأدوات اللازمة لمواجهتها كما فعل النظام الإيراني في حالة مماثلة[٦٧].

لكن ما تتخوَّف منه تركيا حقيقة وترفضه هو أن يتطوَّر الوضع إلى تدخُّل دولي مباشر كما هي الحال في ليبيا خصوصًا أنّ التدخُّل الدولي في هذه الحال سيكون قويًا، نظرًا إلى وجود أقليات مسيحية في سورية ونظرًا إلى موقع سورية على الحدود مع إسرائيل، وهو الأمر الذي قد يتحوَّل فوضى ونعود عبره إلى السيناريو السابق وما يُخلِّفُه من نتائج وانعكاسات

(٦٦) انظر: يوسف الشريف، «الوصايا التركية العشر للنظام السوري تبدأ بـ «لاتقتل»»، الحياة، ٢٧/ ٤/ ٢٠١١، <http://international.daralhayat.com/internationalarticle/259956>

(٦٧) انظر: «Turkey's Public Concerns Grow as Tension in Syria Prolonged,» *Today's Zaman*, 25/5/2011, <http://www.todayszaman.com/news-245106-turkeys-public-concerns-grow-as-tension-in-syria-prolonged.html>.

على تركيا[٦٨]. وقد عكس استطلاع للرأي أجري حديثًا في تركيا انسجامًا بين الموقفين الشعبي والرسمي في هذا الجانب من حيث التخوُّف من التدخُّل الدولي ورفضه، إذ أعرب ٦٣,٣ في المئة من المستطلعة آراءهم رفضهم أي تدخل دولي من هذا النوع في سورية[٦٩].

٤ ـ الملف الكردي

إلى جانب ما يمكن أن ينجم عن سيناريو الفوضى، تتخوَّف تركيا كثيرًا من أن يؤدي التدهور في الوضع السوري إلى تقسيم البلاد. لذلك تُكرِّر التحذير من مخاطر ما يجري وانعكاسات ذلك على تقسيم سورية مرّات عديدة على لسان مختلف المسؤولين الأتراك[٧٠]. بالنسبة إلى الأتراك، للتقسيم محاذير كثيرة، لكن أهّمها بالنسبة إليهم هو ما يمكن أن يتركه ذلك من تأثير في ما يتعلق بالملف الكردي البالغ الحساسية بالنسبة إلى أنقرة من جهتين:

أ ـ موضوع الانفصال

هناك اعتقاد واسع أنّ تقسيم سورية أو غرق البلاد في فوضى من شأنه أن يدفع أكراد البلاد إلى المطالبة بالانفصال، ممّا من شأنه أن ينعكس أيضًا على أكراد تركيا ويدفعهم في الاتجاه نفسه[٧١]. علمًا أنّه لم يُسَجَّل سابقًا أنّ أكراد سورية يسعون إلى الانفصال، فما يطالبون به يختلف كلّيًا عن مطالب غيرهم من الأكراد في الدول الأخرى كالعراق مثلًا، على اعتبار أنّ أكراد سورية يُطالبون فقط بحقوقهم الثقافية وبالحرية كأي مواطن سوري آخر، لا بالانفصال أو بدولة مستقلة[٧٢]، كما أنّ بعضهم يرى أنّه يُسجَّل للحكومة

---

(٦٨) انظر: Ismail Duman, «Future of Syria and Turkey's Difficult Test with it,» *World Bulletin*, 21/4/2011, <http://www.worldbulletin.net/?aType=haber&ArticleID=72781>.

(٦٩) انظر: «Most Turks against International Intervention in Syria,» *Today's Zaman*, 11/5/2011, <http://www.todayszaman.com/newsDetail_getNewsById.action?load=detay&newsId=243624&link=243624>.

(٧٠) انظر: القبس (الكويت)، ٣/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=700159&date=03052011>.

(٧١) انظر: Duman, «Future of Syria and Turkey's Difficult Test with it».

(٧٢) تصريح أحمد بركات عضو الحزب السوري الكردي الديمقراطي التقدمي.

التركية بقيادة أردوغان اتخاذها خطوات إيجابية عديدة حيال القضية الكردية، سواء عبر انفتاحها عليهم في داخل تركيا أو في العراق[(٧٣)].

ب ـ موضوع محاربة حزب العمال الكردستاني

هذا الملف بالغ الأهمية في أنقرة، خصوصًا في هذه المرحلة على أبواب الانتخابات وفي المرحلة المقبلة أيضًا. مكمن التخوف من أنّ تصاعد الأحداث في سورية وصولًا إلى التقسيم أو الفوضى من شأنه أن يُعزّز حضور حزب العمال الكردستاني المحظور وعملياته انطلاقًا من الأراضي السورية باتجاه الداخل التركي، خصوصًا أنّ تركيا كانت قد اشتبكت منذ مُدّة مع مجموعة من الحزب المحظور تسللت من المنطقة الكردية في سورية وقتلت ٧ منهم[(٧٤)]، على الرغم من أنّ حزب العمال كان قد أعلن هدنة من جانب واحد في آب/ أغسطس ٢٠١٠ يقول إنّه تفاوض في شأنها سابقًا مع الحكومة التركية وتستمرّ حتى ١٥/٦/٢٠١١ أي حتى بعد الانتخابات التركية، إلا أنّه عاد وأنهاها[(٧٥)].

٥ ـ الضغط الشعبي التركي (عامة، أفرادًا، نخبًا، مؤسسات مجتمع مدني، وسائل إعلام. . . إلخ)

مع ازدياد عدد القتلى من المتظاهرين واتساع رقعة الاحتجاجات واعتماد النظام أكثر فأكثر على القبضة الأمنية والزجّ براوية أنّ الجيش يقاوم عصابات مسلحة وإرهابية وراديكالية، بدأ الرأي العام التركي المعارض لسياسة الأسد يكبر شيئًا فشيئًا وهو إن كان بدأ بمظاهرات لأفراد الجالية السورية في تركيا، إلا أنّه اتسع في ما بعد ليشمل النخب والعامة

---

(٧٣) رغم إشادة عبد الباقي يوسف عضو اللجنة الكردية في سورية بالانفتاح التركي محذرًا إياها من التخوف من القضية الكردية، إلا أنّه يطالب في المقابلة نفسها بإقامة فيدرالية في سورية، وهو منطق غير مقبول لا في سورية ولا في تركيا. انظر نص المقابلة: «قيادي سوري يحذر من التفاف مؤتمر أنطاليا على القضية الكردية،» الشرق الأوسط، ٢٦/ ٥/ ٢٠١١، <http://aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11867&article=623530&feature=>.

(٧٤) انظر: «Turkey Kills Seven Kurdish PKK Rebels Crossing from Syria,» ekurd, 1/4/2011, <http://www.ekurd.net/mismas/articles/misc2011/4/turkey3172.htm>.

(٧٥) انظر: Yusuf Kanli, «Syria as Turkey's Domestic Issue,» *Hurriyet*, 15/5/2011, <http://www.hurriyetdailynews.com/n.php?n=syria-as-turkey8217s-domestic-issue-2011-05-15>.

ومؤسسات المجتمع المدني التي أسهمت كما سبق وأشرنا في عقد مؤتمر حاشد لدعم الشعب السوري وإيقاف القتل نهاية نيسان/ أبريل. ولم تخرج وسائل الإعلام التركية أيضًا عن ذلك[٧٦] سواء المقرّبة من حزب العدالة والتنمية أو اليسارية أو الأتاتوركية، علمًا أنّ هناك قسمًا من الإعلام التركي بما فيه المقرَّب من حزب العدالة والتنمية كان يسمح حتى الأمس القريب للرواية الرسمية السورية بالحضور بكثرة عبر الشاشات[٧٧] أو الصحف[٧٨].

لكن مع تطوُّر الأحداث وصعوبة تصديق الرواية الرسمية السورية إزاء انتشار عدد هائل من الفيديوهات المصورة والموثقة عبر الإعلام الاجتماعي وارتفاع أعداد القتلى المدنيين، حصل تبدُّل كبير في الموقف الشعبي التركي. وأظهر استطلاع للرأي على سبيل المثال أجراه مركز ميتروبول للأبحاث الاستراتيجية والاجتماعية النتائج التالية[٧٩]:

ـ أكثر من ٤٥ في المئة قالوا إن على تركيا أن تُقدِّم الدعم للمتظاهرين في سورية بدلًا من بشّار الأسد.

ـ قال ٤١,٣ في المئة إنّهم يوافقون على سياسة للحكومة التركية ضدّ حكم الأسد مقابل ٣٥,٨ في المئة قالوا العكس.

ـ نحو ٦٥ في المئة قالوا إنّ التظاهرات في سورية ستعكس على الأرجح تداعيات على الداخل التركي مقابل ٣٠ في المئة قالوا إنه ليس لديهم من هذا التوقع.

ـ وفقًا لـ ٤٧,١ في المئة من المستطلعة آراؤهم، ستتوسّع التظاهرات

(٧٦) انظر: محمد نور الدين، «تركيا وسورية: نهاية «العمق الاستراتيجي»!،» السفير، ١٧/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=1847&ChannelId=43481&ArticleId=1608>.

(٧٧) انظر: إسماعيل ياشا، «هل يلطخ أردوغان سمعته بدماء السوريين؟،» **مجلة العصر الإلكترونية**، ٢/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=11850>.

(٧٨) انظر: إسماعيل ياشا، «من الذي يصنع الرأي العام التركي؟،» **مجلة العصر الإلكترونية**، ١٢/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=11823>.

(٧٩) انظر: «Most Turks against International Intervention in Syria,» *Today's Zaman*, 11/5/2011, <http://www.todayszaman.com/mobile_detailn.action?newsId=243624>.

وتطيح حكم الأسد مقابل ٢٦ في المئة يعتقدون أنّ الأسد سيتغلب على المتظاهرين ويفرض سلطته وحكمه.

- نحو ٦٠ في المئة قالوا إن على تركيا أن تساعد الحركات المدنية في الدول العربية والشرق الأوسط.

وبما أنّ طبيعة النظام التركي توجِب على الحكومة التجاوب مع تطلعات الرأي العام، فقد بدأت حكومة أردوغان تشعر بثقل الموقف الشعبي وهو أحد الأسباب الدافعة من دون شكّ إلى التحول التدريجي في الموقف الرسمي التركي.

٦ ـ ملفّ المهجرين أو اللاجئين

لتركيا حدود مشتركة طويلة مع سورية يبلغ طولها نحو ٩٠٠ كم، كما أنّ هناك تداخلًا على جانبَي الحدود بين تركيا وسورية في العلاقات العائلية وفي الثقافة والعادات والتقاليد والمصالح الاقتصادية والأمنية. أضف إلى ذلك أنّه منذ عام ٢٠٠٠، أصبح بإمكان العائلات في الطرفين المتقابلين تبادل الزيارات بكل سهولة ومن ثمّ طُوِّر هذا الوضع مع مجيء حزب العدالة والتنمية إلى أن توصل الجانبان التركي والسوري إلى إلغاء تأشيرة الفيزا بين البلدين في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩ وأصبح بإمكان السوريين الدخول إلى تركيا والأتراك إلى سورية لمدة ٩٠ يومًا من دون أي متطلبات أو أوراق باستثناء جواز السفر[٨٠].

هذه المعطيات جعلت الحكومة التركية تتخوف من أن يؤدي التصعيد في سياسة القتل إلى إغراق تركيا باللاجئين خصوصًا إذا ما امتدّت الأحداث إلى المناطق الحدودية المحاذية لها سواء بعنوان صريح كلاجئين أو عبر الدخول مباشرة إلى تركيا، وبالتالي انتقال المشكلة السورية إلى داخل تركيا وما لذلك من انعكاسات على تأجيج الشارع التركي خصوصًا في ظلّ التضامن الشعبي ومؤسسات المجتمع المدني مع الشعب السوري. لذلك ارتأت الحكومة التركية تحسبًا لأسوأ الاحتمالات مبدئيًا إقامة معسكر عبر

---

(٨٠) انظر: «Turkey Ready for «Worst Case Scenario» on Possible Syrian Refugee Crisis,» *Today's Zaman*, 2/5/2011, <http://www.todayszaman.com/newsDetail_getNewsById.action;jsessionid=78BAAFCE5DAF3DDD3A32C00303AC3937?newsId=242576>.

الهلال الأحمر التركي ويقع عدّة كيلومترات داخل الأراضي التركية ويحوي عددًا من الخيم واستقبلت فيه الموجة الأولى من النازحين في ٢٩ نيسان/ أبريل ويقدرون بنحو ٥٠٠ شخص كانوا في حالة سيئة جدًا، كثيرون منهم فرّوا حتى من دون قدرتهم على اصطحاب عائلاتهم[٨١].

وأصدر كل من جمعية حقوق الإنسان (IHD) ومؤسسة حقوق الإنسان التركية (TIHV) بيانًا مشتركًا أدانا فيه بشدّة انتهاكات حقوق الإنسان من النظام السوري[٨٢]، في وقت بلغت فيه حصيلة الخيار العسكري والأمني الرسمي السوري خلال ٩ أسابيع منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية في منتصف مارس/ آذار ١١٠٠ قتيل على الأقل و٤٥٠٠ جريح و١٠ آلاف معتقل في سورية[٨٣].

ثالثًا: مسار العلاقة بين البلدين في ظل الأزمة

في هذه المرحلة، تعرّضت العلاقة بين البلدين لشرخ نتيجة المأزق الذي وضع كل منهما في حرج إزاء الآخر. ورغم أنّ الموقف التركي لم يكن بالقوة والشدّة التي يتمنّاها كثيرون للأسباب والمخاوف التي بحثناها أعلاه، لكن قد كان واضحًا أنّ النظام السوري لم يكن يريد منه الاكتفاء بالسكوت، بل دعمه غير المشروط بصراحة ووضوح علنية حتى النهاية، وقد بدا النظام السوري شديد الغضب والاستياء من الموقف التركي، وتحديدًا في شأن ثلاث نقاط أساسية:

- تكذيب الرواية الرسمية السورية.
- الحديث عن حلبجة وحمص جديدتين.
- استضافة مؤتمر للمعارضة السورية.

(٨١) انظر: Gökçe Aytulu, «Fleeing Unrest, Syrians Find Shelter in Southernmost District,» *Hurriyet*, 19/5/2011, <http://www.hurriyetdailynews.com/mob_nx.php?n=syrian-refugees-at-turkish-border-2011-05-19>.

(٨٢) انظر: «Turkey's Public Concerns Grow as Tension in Syria Prolonged».

(٨٣) انظر: «مقتل ١١٠٠ شخص على الأقل وجرح ٤٥٠٠ واعتقال عشرة آلاف في سورية،» موقع ناو ليبانون، نقلًا عن وكالة فرانس برس، ٢٦/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.nowlebanon.com/Arabic/NewsArticleDetails.aspx?ID=275016>.

حاول الأتراك من جانبهم الحفاظ على شعرة معاوية مع النظام، اعتقادًا منهم أنّ علاقتهم الجيدة السابقة مع النظام تُخوّلهم الانخراط في سياسة ضغط عليه لإيقاف سياسة القتل والخروج من المأزق عبر تحقيق المطالب الشعبية، وذلك تجنُّبًا لما هو أكبر لاحقًا، على أمل أن يُدرك أنّ تركيا هي أمله الوحيد، وأنّ طرحها هو المخرج الوحيد من الأزمة، مع تشديدهم هذه المرّة على ثوابتهم في وجه انتقاداته وعلى أنّهم لا يخشون بديلًا منه إذا حصل ذلك، لأنهم أوّل من قال إن مصير المنطقة الذهاب إلى الديمقراطية وإنهم إلى جانب الشعوب دومًا، وإنهم ذاهبون في مسار مزدوج يتيح فرصة أخرى للأسد لكنّه ينفتح على الخيارات الأخرى أيضًا والمتمثّلة بالمعارضة السورية.

١ ـ الردّ السوري على التحوّل في الموقف التركي

أ ـ على المستوى الإعلامي

شنّت وسائل الإعلام السورية حملات منظمة على تركيا مستنكرة التحوّل الحاصل في موقفها، وبدأ الحديث عن انضمام تركيا إلى المحور الأميركي وعن العثمانية الجديدة وعن التناقض بين كون تركيا دولة علمانية ودعمها لحركات إسلامية (الإخوان)، واستُحضرَت الخلفية «الإخوانية» أيضًا لأردوغان وجزء من أعضاء حزب العدالة والتنمية في تفسير الموقف التركي، كما استُحضِرَ التاريخ العثماني «بتفسير استعماري» عند الحديث عن نظريات وزير الخارجية أحمد داود أوغلو. كما جرى التركيز على أنّ تركيا غير محصّنة وأنّ عليها الاهتمام بمشاكلها الداخلية والملفّ الكردي بدلًا من إعطاء النصائح.

أحد أهمّ المواقف التي تُعبّر عن هذا التوجُّه، عكسته صحيفة **الوطن** السورية الخاصة والمقربة من السلطة والتي نظّمت حملة عنيفة على الموقف التركي، كان منها(٨٤):

ـ الأداء الرسمي التركي متسرّع وعلى قدر من الارتجال، وهذه الأحداث تُمثّل امتحانًا مصيريًا لـ «النموذج التركي».

---

(٨٤) انظر: «الصحافة السورية تصف أردوغان بـ «الواعظ المتشاوف».. وأنقرة تفضل تعبير «الأخ الناصح»،» الشرق الأوسط، ١٣/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11854&article=621397>.

ـ وصفت نصائح رئيس الوزراء التركي بأنها وعظ إصلاحي متشاوف يقوم به من على أكثر من منصة ومنبر أوروبي.

ـ وصفت وزير الخارجية التركي بأنه مهندس للعثمانية الجديدة قاصر الحيلة في استنباط حلول لاستعصاءات مفترضة في التعامل الصريح والواضح مع هذه الأحداث.

ـ أكّدت وجود تناقض بين كون النظام في تركيا علمانيًا، ما سمح بازدهار البلاد سياسيًا واقتصاديًا الآن، وتعاملها مع الوضع السوري بالاستعانة ببعض فرقاء المعارضة وخصوصًا الإخوان المسلمين، ما يضع النموذج التركي أمام امتحان قد يتوقف مصيره على نتيجته.

واعتبرت الصحيفة أن «لا لقاء بين النموذج التركي ونموذج الإخوان، تاريخيًا ومفهوميًا، على أن هذه الحالة تُكسَر الآن من خلال التعامل مع الأحداث في سورية»، مشيرة إلى أنها «المرة الأولى التي يظهر فيها النموذج التركي على علاقة، وربما في طريقه إلى تبني أكثر الحالات السياسية نقيضًا له ولتاريخه».

ولفتت الصحيفة إلى أنه «ليس من المؤكد ما إذا كان ذلك يعود إلى استيقاظات عثمانية ما قبل أتاتوركية، أو أنه أحد الحقول التشاركية مع الاستراتيجية الأميركية التي تعمل راهنًا على إعادة إنتاج سلطات إسلامية غير جهادية ونظيفة السلوك تجاه إسرائيل لتتولى منظومة الدول العربية لعقود عدة مقبلة»[٨٥].

وقد حاول بعض الأقلام والتحليلات السورية أو المقربة منها أن يُذكّر الأتراك بأن التغيير في العالم العربي ـ والمقصود سورية ـ يتعارض مع مصالح تركيا في الشرق الأوسط، وأن أنقرة التي كانت تشغل فراغًا عربيًا سياسيًا ودبلوماسيًا ستجد نفسها تتراجع نفوذًا وتَمدُّدًا على الأرض عند اكتمال الثورات العربية[٨٦].

(٨٥) انظر: «الإعلام السوري ينتقد «العثمانية الجديدة» ردًا على «ارتجالية» أردوغان،» البلد (الكويت)، ١٢/ ٥/ ٢٠١١، <http://kw.albaladonline.com/ar/newsdetails.aspx?pageid=3022>.

(٨٦) انظر: صالحة، «الموقف التركي من الأزمة السورية: التداعيات والتوقعات».

ب ـ على المستويين السياسي والدبلوماسي

أدّى الموقف التركي الجديد إلى شرخ في العلاقات وإن لم يظهر ذلك علنًا، لكنّ المؤشرات المتاحة كانت تشير إلى وقوع حالة من القطيعة السياسية مع استمرار التواصل الدبلوماسي. فأردوغان الذي كان يتصل بشكل شبه يومي بالرئيس الأسد في بعض مراحل الأزمة لا سيما في الشهر الأوّل منها، دخل مرحلة قطيعة بلغت نحو ٦ أسابيع[٨٧] بعد تعبير الجانب التركي عن استيائه من كثرة الوعود التي يسمعها من الطرف السوري مقابل قلّة الأفعال[٨٨]. وقد تزامن ذلك مع استدعاء وزارة الخارجية السورية السفير التركي في دمشق لإبلاغه رسالة احتجاج قاسية على الموقف التركي[٨٩].

كما عبّر السفير السوري في أنقرة عن استياء بلاده من الموقف التركي، وتضمّن موقفه عددًا من النقاط يمكن تلخيصها في ما يلي[٩٠]:

ـ تشعر سورية بالإساءة من جرّاء ملاحظات القادة الأتراك التي تنبع من ألاعيب سياسية داخلية لها علاقة بالانتخابات المقبلة.

ـ إذا كان المقصود إيصال رسالة معينة إلى الجانب السوري من خلال مقارنة تعامل القيادة السورية مع الوضع الحالي بمجزرة حلبجة، فإن الرسالة التي وصلت سلبية للغاية.

ـ تشعر القيادة السورية بخيبة أمل تجاه بعض الانتقادات التي وُجِّهت إلى سورية مع علمنا أنّ التحول في الموقف التركي يعود إلى حسابات داخلية تركية وأنّ الانتخابات المقبلة تعتبر عاملًا أساسيًا في ذلك.

ـ الشعب السوري لم يحبّ الكثير من الأشياء التي حدثت أخيرًا في

---

(٨٧) انظر: «Turkish PM Speaks by Phone with Syrian President,» *World Bulletin*, 27/5/2011, <http://www.worldbulletin.net/?aType=haber&ArticleID=74333>.

(٨٨) انظر: «أردوغان يكرر رسائله التحذيرية: نخشى تقسيم سورية على أساس طائفي».

(٨٩) انظر: «الخارجية السورية تبلغ السفير التركي رسالة احتجاجية،» دمشق برس، ١٢/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=83579>.

(٩٠) انظر: Sevil Küçükkosum, «Syria «Offended» by Turkish PM's Statement, Envoy Says,» *Hurriyet*, 17/5/2011, <http://www.hurriyetdailynews.com/n.php?n=syria-offended-turkish-leaders-comparison- with-halepche--envoy-says-2011-05-17>.

تركيا، وكان أفراده ينتظرون موقفًا مختلفًا كلّيًا. فما يحدث في سورية مواجهة بين وحدات عسكرية صغيرة ومجموعة عصابات تقتل الشرطة.

- سورية تحبّ أن يكون هناك التزام تركي واضح جدًا في ما يتعلق بأمن واستقرار سورية والتزام واضح أيضًا بحفظ المنجزات التاريخية التي تحققت بين البلدين في السنوات الأخيرة.

- سورية تشعر بالغضب إزاء اجتماع عدد من الشخصيات السورية المعارضة في إسطنبول في شهر نيسان/ أبريل وتعرف أنّه على الرغم من أنّ الاجتماع جرى تحت غطاء «موصياد» إلا أنّه مُوِّل من غازي مسيرلي (اسمه الأصلي غزوان مصري)[٩١] وهو سوري يحمل الجنسية التركية ومن جماعة الإخوان المسلمين، باعتباره المنظم الحقيقي.

- بالنسبة إلينا، فإن الإخوان المسلمين هم كحزب العمّال الكردستاني بالنسبة إلى تركيا، ولقاء إسطنبول الذي نقلته الجزيرة مباشرة على الهواء كان خطوة غير مرحّب بها، لم نحبّها إذ كان من المفترض ألا تتيح تركيا منبرًا لأناس أيديهم ملطخة بالدماء.

ج - على المستوى الأمني

في هذا الملف كان التركيز من النظام السوري يرتبط في الغالب بتشبيه مخاطر «الإخوان المسلمين» على سورية بمخاطر حزب العمّال الكردستاني على تركيا واعتبار الأخيرة إياه حركة إرهابية. وقد توالت الرسائل الموجه إلى الطرف التركي في هذا المجال، أكان عبر الموقف الدبلوماسي أو الإعلامي، وغالبًا ما تبعث الرسالة على طريقة «ماذا إذا استضافت سورية مؤتمرًا لحزب العمال الكردستاني على أراضيها تحت باب حرية الرأي؟»[٩٢].

كما بدا واضحًا أنّ النظام السوري يحاول عبر «الورقة الكردية» تذكير الجانب التركي بأهمية التعاون الأمني والمجهود الذي تشارك فيه دمشق للحدّ

(٩١) انظر: Gazi Misirli, «The Origins of a Turkish MB Leader,» <http://www.scribd.com/doc/50265053/25/Gazi-Misirli-%E2%80%93-The-Origins-of-a-Turkish-MB-Leader>.

(٩٢) انظر على سبيل المثال لا الحصر: أسامة يعقوب، «ماذا لو ردت سورية على تركيا بالمثل؟،» سيريا أوول، ٣/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.syriaall.com/news.php?id=11015>.

من خطر حزب العمّال الكردستاني على تركيا وفق اتفاق أضنة الموقع في ٢٠/١٠/١٩٩٨، الذي يحظر وجود عناصر الحزب على الأراضي السورية؛ إذ سلّمت السلطات الأمنية السورية في ٢٦/٥/٢٠١١، الجانب التركي ثلاثة عناصر من حزب العمّال الكردستاني في توقيت يوحي بأنّ للأمر علاقة بالرسائل الموجهة من دمشق إلى أنقرة، علمًا أنّ سورية كانت سلّمت الجانب التركي ١٢٥ عنصرًا من حزب العمال الكردستاني منذ توقيع الاتفاق في ذلك التاريخ[٩٣].

٢ ـ الثابت والمتغير في الموقف التركي من الأزمة السورية

أ ـ الثوابت التركية في الأزمة السورية

في هذا الإطار، ردّ العديد من الكتابات والتحليلات لإعلاميين وسياسيين مقرّبين من العدالة والتنمية، بالتذكير بأنّ حكومة بلادهم كانت السبّاقة دومًا في رفع شعار التغيير والإصلاح في الشرق الأوسط، وهي التي كرّرت مطلبها هذا في أكثر من محفل عربي وإسلامي رفيع المستوى، لأن وجود بلدان عربية وإسلامية منفتحة تتماسك فيها العلاقات بين القيادات السياسية والقواعد الشعبية وترفع شعار «المزيد من الحريات والديمقراطية والعدالة» بين شرائح المجتمع، سيكون مقدمة لتغيير إقليمي حقيقي وفرصة لتعاون استراتيجي يقود نحو بروز تحالفات كفيلة بإنجاز مطالب الأمن والاستقرار والتعاون بين دول المنطقة.

لكن الردّ التركي الرسمي على تأزُّم العلاقة بين البلدين والانتقادات الرسمية السورية على خلفية اندلاع الاحتجاجات في الداخل السوري وطريقة تعاطي المسؤولين الأتراك معها خصوصًا بعدما انتقل الموقف التركي إلى استخدام سياسة الضغط، جاء عبر قنوات عديدة (خصوصًا مستشاري رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء) أعادت تأكيد عدد من الثوابت في سياسة تركيا وتعاملها مع التطورات، ومنها:

ـ رياح التغيير حتمية في المنطقة العربية ولا يُمكن تفاديها، ولا بد من

(٩٣) انظر: «Syria Hands Over Three PKK Militants to Turkish Authorities,» *World Bulletin*, 26/5/2011, <http://www.worldbulletin.net/?aType=haber&ArticleID=74280>.

أن تعكس مطالب وطموحات الشعوب العربية المشروعة بالعدالة والحرية والازدهار(٩٤).

ـ التغيير في العالم العربي لا بد من أن يحصل من دون عنف(٩٥).

ـ على عكس ما يدّعي الكثير ممّن ينتقدنا، ستعزّز التغيرات في المنطقة موقع تركيا في منطقة الشرق الأوسط، وستخرج تركيا رابحة في إطار عالم عربي ديمقراطي تعدُّدي مزدهر(٩٦).

ـ تركيا غير قلقة من التغيير الذي قد يحصل حتى في دول صديقة جدًّا كسورية، ببساطة لأن أنقرة تُدرك أنّ الشعوب العربية تتقدم حكّامها من ناحية النظرة الإيجابية إلى تركيا وإلى دورها(٩٧).

ـ من الطبيعي أن تدعم تركيا مطالب الشعب السوري، مثلما فعلت في جميع الدول العربية التي حصلت فيها انتفاضات شعبية(٩٨).

ـ من الطبيعي أن تخاطب تركيا السلطة السورية بأنه يجب الإصغاء إلى المطالب المحقّة والعادلة للشعب السوري(٩٩).

ـ أنقرة لا تدخل إلى الدول إلا عبر «أبوابها الشرعية»، أي من خلال العلاقات النظامية مع حكوماتها، وهي لا تحتضن أحدًا، وكل ما في الأمر أنّ الديمقراطية تلزمها بالسماح لأي أحد بالاجتماع بحريّة، ما دام لا يحرّض على العنف والإرهاب والتطرُّف(١٠٠).

---

(٩٤) انظر مقال ابراهيم كالين المستشار السياسي لرئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان: Ibrahim Kalin, «Turkey and a Democratic and Prosperous Arab World,» *Today's Zaman*, 18/5/2011, <http://www.todayszaman.com/columnistDetail_getNewsById.action?newsId=244346>.

(٩٥) المصدر نفسه.

(٩٦) المصدر نفسه.

(٩٧) انظر مقابلة مع ارشاد هرمزلي كبير مستشاري الرئيس التركي عبد الله غول: «لا نخشى تغيّر الأنظمة لأنّ الشعوب معنا،» **الأخبار** (بيروت)، ٢٥/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.al-akhbar.com/node/13287>.

(٩٨) المصدر نفسه.

(٩٩) المصدر نفسه.

(١٠٠) المصدر نفسه.

ـ لا مجال للمقارنة بين الإخوان المسلمين السوريين والعمال الكردستاني؛ فمن جهة، هناك مؤتمر سلمي ضمّ عشرات الأشخاص في فندق، ومن ناحية ثانية لدينا تنظيم إرهابي مسلَّح[١٠١].

ـ سبق أن شهدت تركيا مؤتمرات أو لقاءات علنية للمعارضة العراقية والتنظيمات الفلسطينية على أراضيها، عبّروا فيها عن رأيهم بحرية من دون الدعوة إلى العنف[١٠٢].

ويقول أرشاد هرمزلي كبير مستشاري الرئيس التركي عبد الله غول: «ومع ذلك، فإن تركيا ليست ضدّ أي نظام ولا مع أي نظام، بل هي دائمًا مع الشعوب، وهي ترى أنّ هناك حاجة إلى التغيير في المنطقة، فبدلًا من أن يُفرَض هذا التغيير من الخارج، فليحصل من الداخل، إذ لا يمكن أن يكون الحل باستخدام القوة والعنف، بل بأن يتقدّم القادة والزعماء على شعوبهم من خلال الإسراع في تنفيذ الإصلاحات»[١٠٣].

ب ـ المسار المزدوج

انطلاقًا من الثوابت الواردة أعلاه، ولأن تركيا تريد انتقالًا سلسًا ومنظّمًا للسلطة يحول دون انزلاق الأوضاع نحو نموذج ليبي آخر أو إلى فوضى عارمة، فإنها تفضّل أن يحصل ذلك عبر تنفيذ الأسد الإصلاحات على وجه السرعة[١٠٤]، وهي تعمل من خلال هذا المسار على تأمين المزيد من الوقت للرئيس السوري بهدف تحقيق ذلك لكن مع مزيد من الضغوط عليه.

فقد نصحت أنقرة واشنطن بمنح الأسد مزيدًا من الوقت لتحقيق ذلك، ودعوة الرئيس باراك أوباما الأسد إلى «قيادة المرحلة الانتقالية لتحقيق التغيير أو الرحيل» تنسجم مع الطرح التركي الذي طلب إمهاله فرصة أخرى، على أنّ هذا الطلب مرتبط على ما يبدو بعدد من النقاط لعل أبرزها:

---

(١٠١) المصدر نفسه.

(١٠٢) المصدر نفسه.

(١٠٣) المصدر نفسه.

(١٠٤) انظر: «Turkish Foreign Minister Pushes for Syrian Reform,» Now Lebanon, 28/5/2011, <http://www.nowlebanon.com/NewsArticleDetails.aspx?ID=275766>.

ـ أنّ الإصلاحات يجب أن تُجرى فورًا، وهو ما عبّر عنه أردوغان في اتصال مع الأسد حاثًا إياه على تطبيق قرارات الإصلاح الآن على اعتبار أنه حان وقت العمل(١٠٥). كما نصح وزير الخارجية أحمد داود أوغلو باعتماد ما سمّاه «علاج الصدمة»(١٠٦) أي تطبيق الإصلاحات دفعة واحدة مع وقف القتل على أمل أن يؤدي ذلك إلى إنهاء الأزمة التي ما زالت تكبر منذ تسعة أسابيع.

ـ أنّ هذه الدعوة للإصلاح إنما تأتي من باب الصداقة والصدق الذي تكنّه تركيا لسورية وشعبها، وباعتبارها المدخل الوحيد الذي من الممكن أن يُنهي الأزمة سلميًا. وقد قدّمت تركيا العديد من الأفكار والاقتراحات لسورية في هذا الصدد وآخرها مقترح الدعوة إلى حوار وطني يشمل الإخوان المسلمين أيضًا، وربما إدخال هذه المجموعة إلى الحكومة بإعطائها وزيرين، والقيام بحملة مكافحة للفساد ستصل بطبيعة الحال إلى الدائرة الخاصة بالأسد، ومحاسبة القوى الأمنية(١٠٧).

ـ أنّ المهلة الزمنية المتاحة للرئيس السوري ليست مفتوحة، فوزير الخارجية التركي يُشير إلى أنّ الوقت المتاح آخذ في النفاد بالنسبة إلى الأسد(١٠٨). وتسعى تركيا الآن إلى تأمين المزيد من الوقت لكنّها لن تكون قادرة على منع المجتمع الدولي من مناقشة الملفّ السوري، أو على مجابهته في حال تبيّن أنّ الأسد غير جادّ في استغلال الفترة الزمنية المتاحة لتطبيق الإصلاحات.

وفي هذا الإطار يظهر أنّ خطوات كل من الولايات المتّحدة وأوروبا إنما تجري بالتنسيق مع تركيا في ما يتعلق بالشأن السوري، على اعتبار أنّها الدولة الأقرب إليها وعندها معرفة دقيقة بالوضع الداخلي فيها(١٠٩). وفي الوقت

---

(١٠٥) انظر: «Turkish FM Says Syria's Assad Would Stay in Free Elections,» *Today's Zaman*, 28/5/2011, <http://www.todayszaman.com/news-245397-turkish-fm-says-syrias-assad-would-stay-in-free-elections.html>.

(١٠٦) انظر: «Turkey «Has Urged» Hamas to Recognize Israel, Gül Says».

(١٠٧) انظر: «Turkey Calls for Syrian Reforms on Order of «Shock Therapy»».

(١٠٨) انظر: «Turkey PM Calls Assad to Press for Reform,» *Hurriyet*, 27/5/2011, <http://www.hurriyetdailynews.com/n.php?n=turkey-pm-calls-assad-to-press-for-reform-2011-05-27>.

(١٠٩) انظر: ««خارطة طريق» تركية ـ أميركية لرعاية الوضع السوري.. وأردوغان يتصل بالأسد لحضه على «سلوك درب الإصلاح»،» **الشرق الأوسط**، ٢٨/ ٥/ ٢٠١١، <http://aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11869&article=623855&feature=>.

الذي تعمل فيه أنقرة على حثّ الأسد على الإصلاح وإبداء استعدادها لمساعدته في هذا المجال وشراء المزيد من الوقت لذلك، تُصعّد الولايات المتّحدة وأوروبا وعدد آخر من الدول من حملة العقوبات على الأسد ونظامه للضغط عليه في اتجاه الاستماع إلى النصائح التركية[١١٠].

وفي موازاة المسار السابق، هناك مسار آخر تسلكه أنقرة ويرتبط بالمعارضة السورية، وهو يقوم على عدم اعتراضها على المؤتمرات التي تقيمها على أراضيها ما دامت لا تخالف القانون أو تدعو إلى الإرهاب. ويُعَدُّ المؤتمر المقرر إقامته في حزيران/ يونيو في تركيا الأكبر على الإطلاق ويجمع سوريين معارضين من مختلف الأطياف والانتماءات من داخل وخارج سورية هدفه الأساسي حشد الدعم الدولي المطلوب للضغط على نظام الأسد لإيقاف السياسة الأمنية والعسكرية التي تهدف إلى قتل المحتجين، كما يهدف إلى دعم الانتفاضة الشعبية في البلاد[١١١].

ولا شك في أنّ انفتاح أنقرة على المعارضة السورية بشكل أو بآخر، الآن أو لاحقًا من شأنه:

ـ يسمح لها بالضغط أكثر على النظام السوري في المرحلة الأولى.

ـ وقد يساعدها على أداء دور الوسيط بين النظام السوري والمعارضة السورية في مرحلة ثانية.

ـ وربما يُمهّد لها في مرحلة ثالثة إذا ما فشل خيار الضغط في اتجاه تحقيق الإصلاح الانفتاح على الخيار الآخر الذي يتضمّن سقوط النظام السوري. خصوصًا إذا ما قارنّا الموقف التركي من الأزمة الليبية الذي انتقل من العلاقة مع النظام الليبي إلى الاهتمام بالمخاوف التركية المتعلقة برعاياها ومصالحها، إلى عرض الحلول على القذافي إلى مطالبته بالرحيل إلى الاعتراف بالمجلس الانتقالي.

---

(١١٠) الرسالة الأوروبية والأميركية ومجموعة الدول الثمانية إلى الأسد كلها تمحورت صراحة عبر البيانات بأن «الإصلاح أو الرحيل»، وبما أنّه من البديهي أن لا يختار الرحيل طوعًا، فإن المقصود دفع الأسد للإصلاح في هذه المرحلة وهو ما يتوافق مع الطرح التركي.

(١١١) انظر: «Syrian Opposition in Exile Plans to Meet in Turkey,» *Sabah*, 27/5/2011, <http://www.sabahenglish.com/World/2011/05/27/syrian-opposition-in-exile-plans-to-meet-in-turkey>.

خاتمة: الموقف التركي وسيناريوهات المرحلة المقبلة

نتيجة لتطور الأحداث السريع والمتفاقم في دمشق، يحتلّ الملف السوري اليوم الأولوية بالنسبة إلى السياسة التركية في المنطقة. فضلًا عن العلاقات المهمة بين البلدين، تعرف أنقرة أنّ سورية أهمّ منطقة في الشرق الأوسط لأنها مرتبطة بعدد من الملفّات المتفجرة التي تمتدّ من فلسطين وإسرائيل إلى لبنان والعراق كما أنّ طبيعة التطورات فيها قد تنعكس لا على هذه البلدان المذكورة فحسب، بل قد تمتدّ لتطاول الجوار المتمثّل بتركيا والأردن ناهيك بحليف سورية الأول إيران.

من هذا المنطلق، وفضلًا عن مخاوف أنقرة الخاصة، يأتي الطرح التركي القائم على إمهال الأسد وإعطائه فرصة أخرى، فأنقرة تريد انتقالًا سلسًا ومنظّمًا للسلطة يحول دون انزلاق الأوضاع إلى نموذج ليبي آخر أو إلى فوضى عارمة، وهي تفضّل أن يحصل ذلك عبر تنفيذ الأسد الإصلاحات على وجه السرعة، فهي تعرف أنّ التغيير سيطاول المنطقة برمّتها، لكنّها تخاف من سيناريو الفوضى الكارثي، وتأمل في أن تدير هذا الموضوع من سورية بشكل يؤدي إلى تجنيبها الخسائر الكارثية في حال انزلقت الأمور إلى الفوضى.

لكن ماذا سيحصل إذا فشل الأسد في إحداث إصلاحات جذرية سريعة أو رفض ذلك أصلًا ولم يُعر أي أهمية للوقت المتاح له؟ سؤال طُرح على وزير الخارجية التركي في محاولة لاستنباط الخطوة التركية المقبلة ربما في هذا السيناريو أو في محاولة لاستقراء التطورات في الداخل السوري لاحقًا، فما كان من أحمد داود أوغلو إلا أن أجاب: «لا نعرف! لذلك نطالبه الآن بإجراء «العلاج بالصدمة» في الداخل السوري».

اعتمادًا على ما ورد في الورقة من قراءة وتحليل للموقف التركي، نستطيع أن نلاحظ أنّ المسألة دقيقة جدًا بالنسبة إلى تركيا كما أنّ الموقف التركي من الأزمة يتحرك ببطء لكن بشكل تصاعدي، لديه عدد من المخاوف المشروعة ويعتمد في الوقت نفسه على عدد من المعطيات الموضوعية في رسم مساره من الأزمة السورية.

فالحسابات التركية في الأزمة السورية دقيقة جدًا ومعقّدة، ومن خلال تحليل المعطيات السابقة في البحث، نستطيع أن نستنتج أنّ أنقرة تحاول أن

توازن بين عدد من الاعتبارات الحساسة في آن واحد أثناء اتخاذها موقفها، لعل أبرزها:

ـ لا تريد أنقرة أن تبدو وكأنها تريد أن تطيح النظام السوري وأن تستبدله بآخر كما تفعل القوى الاستعمارية عادة لكن من دون أن يُفهم ذلك على أنه تخلٍّ عن الشعب السوري أيضًا، لذلك فإن خطواتها تأتي منسجمة عادة مع ازدياد الضغط الشعبي داخل سورية وبشكل يعكس الحساسية من ارتفاع عدد القتلى بين صفوف المدنيين ومخاطر انفجار الوضع السوري على الداخل التركي.

ـ محاولة إقناع الأسد بأنه يستطيع أن يتجاوز الأزمة الداخلية من خلال الاستجابة لمطالب الشعب المشروعة وأنّ تركيا مستعدة لمساعدته على تحقيق ذلك لكن من دون أن يُفهم ذلك على أنه دعم لحزب البعث أو النظام السوري أو المقرَّبين من الأسد.

ـ إمهال الأسد مزيدًا من الوقت ومحاولة إتاحة فرصة أخرى له لتحقيق إصلاحات حقيقية وجذرية من دون أن يبدو ذلك على أنه مساعدة له على تقطيع الوقت لصالح سياسته الأمنية والعسكرية في سحق الاحتجاجات.

ومن هذا المنطلق، فالتقدير الراجح وفق التحليل المعمول به هو عمّا إذا كان الموقف التركي سيتّجه صعودًا ويزداد تشددًا في المرحلة المقبلة أم لا، فإن السياق يفترض أن الضغط سيشتد لاحقًا حتى يُحافَظَ على التوازن في الحسابات الدقيقة المذكورة أعلاه. لكن ذلك يعتمد في كلّ الأحوال على عدد من المعطيات مجتمعة، لعل أبرزها:

ـ **الموقف الشعبي السوري**: فموقف الشعب السوري واستمرار انتفاضته وثورته هو الأساس في كل المعادلات الداخلية والخارجية. وإذا ما صمد الموقف الشعبي في وجه آلة القمع الرسمية وسياسة النظام الأمنية والعسكرية واتسعت رقعة الأحداث وازداد حجمها، فإن ذلك سيضع من دون شكّ الضغط على تركيا وسيكون لهذا العنصر حساباته في المعادلة.

ـ **المعطيات الدولية**: للموقف الدولي حساباته في المعادلة التركية. فتركيا دولة مسؤولة ولا تحبّ أن تبدو خارجة عن القانون، فإذا كان هناك

إجماع دولي في المرحلة المقبلة من الأزمة السورية فلا شك في أنّ ذلك سيترك تأثيره في القرار التركي خصوصًا أنّه من المتوقع أن يكون لأنقرة دور كبير في قيادة أي تحوّل.

ـ **الموقف الشعبي التركي**: وهو الأساس في عملية صُنع القرار داخل تركيا وله تأثير كبير في الساسة والسياسة، وتركيا كبلد ديمقراطي لا يمكنها تجاهل ذلك إضافة إلى ما لمؤسسات المجتمع المدني في تركيا من ثقل كبير يؤهلها لأن تشكل مجموعات ضغط قوية وفعّالة ستضغط حتمًا في حال استمرار الوضع على ما هو عليه داخل سورية أو تطوُّره للأسوء، علمًا أنّه من المرجح أن يكون الموقف التركي الرسمي والشعبي أكثر تشددًا بعد منتصف شهر حزيران/يونيو المقبل بعدما تتحرَّر تركيا من الانتخابات، وأن يكون هذا التاريخ مرحلة اختبار جديدة للأسد ونظامه.

ـ **الموقف العربي**: للموقف العربي أيضًا موقعه في الحسبة التركية، إذ لا تستطيع تركيا أن تقوم بخطوة كبيرة من دون أن تستشفّ الموقف العربي، خصوصًا إذا ما كان الأمر متعلقًا بقرار مصيري ذي أبعاد إقليمية ودولية، ولعلّ الحالة الليبية هي الأقرب إلى كونها مثالًا على هذه المعطى.

في كل الأحوال، سيكون الوقت العنصر الأساس في المعادلة، حيث من المتوقع أن يسود في هذا الإطار أحد السيناريوهين التاليين للمأزق السوري وما يتبعه من انعكاسات على العلاقة بين تركيا وسورية.

السيناريو الأول

أن يستغلّ الأسد الوقت المتاح له لكن لا من أجل تطبيق إصلاحات جذرية أي «سياسة العلاج بالصدمة»، بل لاستكمال سياسة سحق الاحتجاجات وقتل المتظاهرين متّبعًا «النموذج الإيراني» السابق في مواجهة الحركة الخضراء، وذلك عبر تعزيز السياسات الأمنية والعسكرية الأمر الذي من شأنه أن يرفع عدد القتلى بين المدنيين على أمل أن يؤدّي ذلك في النهاية إلى ردعهم وإنهاء الاحتجاجات من جهة، وإلى فرض سياسة «الأمر الواقع» على المجتمع الدولي من حيث إجبار الدول الأخرى (رضيت أم لا) على التعامل مع النظام القائم الذي سيكون في موقع قوة (من وجهة نظره) على الصعيد

الخارجي، وكذلك داخليًا (رغم تضرُّر علاقته مع المجتمع إلا أنّه بقي في كل الأحوال). وفي هذه الحالة، ستقع كل الأطراف في مأزق بما فيها تركيا، إذ سيعتمد تحسين العلاقات معها على القرار السوري.

ويبدو أنّ هناك من يُفكِّر بهذه الطريقة بل ويراهن على ذلك، مثل هذا السيناريو وارد جدًا في ذهن السلطة في دمشق خصوصًا أنّ وزير الخارجية السوري وليد المعلم كان قد أوحى بذلك بقوله في ٢٣/ ٥/ ٢٠١١: «الرئيس الأسد قائدنا، سنواصل على ما نحن عليه، وأنا واثق من أننا سنخرج من هذه الأزمة أقوى مما كنا عليه»[١١٢].

السيناريو الثاني

أن يرفض الأسد استغلال الوقت المتاح له لإجراء الإصلاحات الجذرية وأن يفشل في الوقت نفسه في سحق الاحتجاجات وإعادة عقارب الساعة إلى الوراء لمرحلة ما قبل الانتفاضة الشعبية، الأمر الذي سيزيد من وتيرة الاحتجاجات ويُكبر من حجمها فتتسع رقعتها وتتطرف مطالبها، ما سيعرّضه لمزيد من الضغوط الكبيرة والعقوبات الدولية التي لن يكون قادرًا على وقفها أو تحمّلها في هذه المرحلة. فالنظام السوري ليس في الوضعية الإيرانية من حيث الموارد، واستخدام أوراقه لتفجير المنطقة من لبنان إلى العراق قد لا ينفعه بالضرورة بل ينقلب عليه ويسرّع من آلية التخلص منه. لكن السؤال الذي سيطرح نفسه بقوّة هنا في هذا السيناريو: «إلى أي مدى سيكون المجتمع الدولي وتركيا قادرين على الذهاب في الضغط على النظام؟ وما هو سقف هذا الضغط؟ وهل من الممكن أن يصل إلى التدخل العسكري لتنفيذ المطالبة برحيله؟». سؤال من الصعب التكهن بإجابته، لكن المجتمع الدولي عمومًا وتركيا خصوصًا تقرأ الواقع من منظار التجارب السابقة ومنها أفغانستان والعراق وحديثًا ليبيا، ومن الواضح أنّ لديها تخوفًا كبيرًا من هذا الخيار (التدخل العسكري) الذي هو السبب الأساسي والرئيسي أصلًا في اعتماد سياسة «إتاحة المزيد من الوقت للأسد».

---

(١١٢) انظر: «Syria Will Emerge from Crisis Stronger-Moualem,» Reuters, 23/5/2011, <http://www.reuters.com/article/2011/05/23/syria-eu-assad-idUSLDE74M22820110523>.

لكن اعتماد النظام في سورية على هذا التخوّف للاستمرار في الحكم رغم كل شيء، ومراهنته كليًّا على عدم قدرتهم على التدخّل انطلاقًا منه وهو ما يعتقده بعض المسؤولين في دمشق[١١٣]، سيكون خيارًا خاطئًا قد يأتي بنتائج عكسية، وقد لا تخسر تركيا إذا ما استُبدل بنظام آخر وفقًا للحسابات البعيدة المدى كما سبق ولمّح المسؤولون الأتراك في أكثر من مناسبة، فهي «غير قلقة من التغيير الذي قد يحصل حتى في دول صديقة جدًّا كسورية، ببساطة لأن أنقرة تُدرك أنّ الشعوب العربية تتقدم حكّامها من ناحية النظرة الإيجابية إلى تركيا وإلى دورها» كما يقول أرشاد هرمزلي كبير مستشاري الرئيس التركي عبد الله غول[١١٤].

---

(١١٣) انظر تصريح لوزير الخارجية السوري لوليد المعلم يقول فيه أنّه يتوقع المزيد من العقوبات السياسية والاقتصادية على بلاده لكن ليس اعتماد الخيار العسكري ضدها: «EU Imposes Sanctions on Syria's Assad,» Reuters, 23/5/2011, <http://www.reuters.com/article/2011/05/23/us-syria-idUSLDE73N02P20110523>.

(١١٤) انظر مقابلة مع ارشاد هرمزلي كبير مستشاري الرئيس التركي عبد الله غول: «لا نخشى تغيّر الأنظمة لأنّ الشعوب معنا».

الفصل السابع عشر

المؤسسة العسكرية التركية
مرحلة تبدل الأدوار

عبد الوهاب القصاب

مقدمة

أحيطت المؤسسة العسكرية التركية بهالة من الاحترام والتقدير، منذ نجاحها في تأسيس الدولة التركية الحديثة بنجاحها في تحرير الأرض التركية من الغزو اليوناني الذي استحوذ على قطاعات واسعة من الأرض التركية في غرب الأناضول وفي إزمير، فضلًا عن تحرير الإرادة السياسية التركية والدولة التركية ككل من نصوص معاهدة سيفر المهينة والمذلّة التي قبلت بها حكومة السلطان.

أعطى هذا الأمر المجلس الوطني الكبير المنعقد في أنقرة، الشرعية التي يحتاج إليها لممارسة السلطة على الأرض التركية بديلًا لحكومة السلطان المتخاذلة في إسطنبول، وهو أمر دُعي الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الأولى إلى التفاوض في شأنه مع الحكومة التي شكلها المجلس الوطني الكبير بزعامة مصطفى كمال أتاتورك والتوصل إلى المعاهدة اللاحقة التي اعترفت بسيادة تركيا على أراضيها، واعترفت من ثم بحكومة مصطفى كمال أتاتورك حكومة شرعية لتركيا.

لم يكن دور الجيش التركي في حسم استقلال الوطن دورًا مستغربًا، ولا

مستجدًا، بل هو دور موروث من أهمية البنية التي أسس عليها الأتراك إمبراطوريتهم (الإمبراطورية العثمانية)، فهي إمبراطورية قامت بحدّ السيف، فقد كان «الجهاد» دافعها الأساس الذي فتح لها أبواب البلقان، ثم أتاح لها التربُّع في عاصمة البيزنطيين، القسطنطينية، واتخاذها عاصمة للسلطنة، ثم للخلافة بعد ذلك. هكذا، كان دور العسكريين في جهاز الحكم التركي دورًا معترفًا به على الدوام، كما أن هذه المؤسسة كانت أولى المؤسسات التي دخلها التحديث، بعد الانكسارات المتوالية التي عانت منها السلطنة العثمانية في صراعها مع روسيا. وبهذا فقد مهّدت لتولي جماعة الاتحاد والترقي الحكم بنجاحها في تحقيق الانقلاب العثماني الذي قاده ونفذه الفيلق التركي الذي تحرك من سيلانيك بقيادة محمود شوكت باشا (الضابط البغدادي).

كان القائد العام للجيش الوطني مصطفى كمال باشا هو الذي قاد هذا الجيش إلى النصر واتخذ من هذا الانتصار شرعية جعلته ينفّذ برنامجه التحديثي الذي خلق تركيا الحديثة. قد يكون هذا الدور نتيجة مغروسة في شخصية الفرد التركي، إذ كان تربّع الأتراك على قيادة الجند في وقت مبكر من بزوغ الحضارة العربية الإسلامية في بغداد، وقد كان تجنيد المعتصم (٨٣٣ ـ ٨٤٢م) للجنود الأتراك وتكاثرهم في بغداد السبب الرئيسي الذي حدا به إلى الابتعاد منها وتمصيره سر من رأى (سامراء الحالية) لتكون عاصمة لخلافته وخلافة رهط من الخلفاء من أبنائه من بعده، ثم تَعززَ دور الأتراك وانتقل من دور عسكري محض إلى دور سياسي قيادي عند نشوء الدولة السلجوقية ودخولها بغداد استجابة لطلب الخليفة العباسي القائم بأمر الله (١٠٣١ ـ ١٠٧٥). عاشت الدولة السلجوقية في الأناضول على حدود بيزنطة تجاهدها وتتوسع على حسابها، فبذرت في نفسية المقاتل التركي بذرة القتال والجهاد اللذين أصبح على ما يبدو لهما معنًى واحد. استمرّ هذا الدور فاعلًا عندما ورثت الدولة العثمانية دور السلاجقة في الأناضول وامتداداتها عبر البوسفور إلى تراقيا والبلقان، وهو دور حسمته كما أسلفنا باحتلال القسطنطينية واتخاذها عاصمة للسلطنة والخلافة.

ليس من أهداف هذه الدراسة الخوض في تاريخ الدولة العثمانية، بل تمهيد الطريق لتناول التأثير العثماني في العسكرية التركية التي بنت دولة تركيا الحديثة، ولعل من أهم العوامل الدافعة إلى هذه المقدمة هو أن

الرجل الأول الذي يعود إليه الفضل في بناء تركيا الحديثة: الغازي مصطفى كمال باشا (أتاتورك لاحقًا) كان نفسه ضابطًا عثمانيًا لامعًا وحّد الجيش وحرّر الأرض وأنشأ الدولة الحديثة في تركيا عام ١٩٢٣؛ لذلك سيكون من المفيد إلقاء ضوء على دوره هذا لنخلص إلى تفاصيل الدور السياسي للعسكرية التركية المعاصرة، وما آل إليه.

أولًا: مصطفى كمال أتاتورك

وُلد مصطفى كمال لأبوين تركيين في سيلانيك (التي أضحت الآن جزءًا من اليونان) في ١٩ أيار/ مايو ١٨٨١ وتوفي في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨ في أنقرة، وبعد أن أكمل دراسته الابتدائية والثانوية انضم إلى الكلية العسكرية في سيلانيك والمنستير ومن ثم في إسطنبول، وتخرّج منها ضابطًا برتبة ملازم ثانٍ عام ١٩٠٥.

أتم أتاتورك دراسة أركان الحرب، حيث تزود بالمعرفة العسكرية الحديثة التي أدخلتها البعثة العسكرية الألمانية المستقدَمة لتحديث الجيش العثماني في وقت مبكر من القرن التاسع عشر، وكان من ألمع أعضائها فون مولتكة المفكر العسكري الألماني الشهير، الذي عمل برعاية من السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩)[١]، وإلفون درغولتز الذي عمل في بدايات عهد السلطان عبد الحميد، والفريق ليمان فون ساندرز (Otto Liman von Sanders) الذي عمل ابتداءً من عام ١٩١٣ مستشارًا لوزير الحربية أنور باشا الذي ورط الدولة العثمانية بإدخالها الحرب إلى جانب ألمانيا[٢]، الأمر الذي أفضى إلى

(١) من المفيد الإشارة إلى أن السلطان محمود الثاني لم يتمكن من إدخال الإصلاحات على بنية العسكرية العثمانية إلا بعد أن نجح في القضاء على الانكشارية الذين كانوا يؤلفون العمود الفقري للجيش العثماني، والذين أضحوا العقبة الرئيسية أمام الإصلاح والسبب الرئيسي وراء اندحار القوات العثمانية في جبهات القتال أمام روسيا بالتحديد. لمزيد من الاطلاع، انظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ١٩٠، وعلي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ٦ ج (لندن: دار الوراق للنشر، ١٩٩١)، ج ١ ص ٢٧٥ ـ ٢٨٢.

(٢) كتب الجنرال ليمان فون ساندرس ذكرياته عن خدمته في تركيا في كتاب سماه **خمسة سنوات في تركيا**، ورغم أن الكتاب مثّل ما دافع به فون ساندرس عن نفسه فيه، إلا أنه مفيد في أخذ فكرة عن العسكرية العثمانية في سنوات أفولها. انظر ترجمته الإنكليزية: Liman von Sanders, *Five Years in Turkey*, translated by Carl Reichmann (Annapolis: United States Naval Institute, 1927).

هزيمتها وانهيارها وانبثاق تركيا الحديثة على يد الفريق مصطفى كمال باشا عام ١٩٢٣، بعد أن فصل بين منصبَي السلطان والخليفة عام ١٩٢٢، وما لبث أن أنهى الخلافة نهائيًا في ٣ آذار/ مارس ١٩٢٤، فاسحًا المجال لإدخال تعديلاته الجريئة على نمط الحياة التركية.

اشترك مصطفى كمال أتاتورك في كل النزاعات التي نشبت عندما كانت شمس الدولة العثمانية آيلة إلى الأفول. وبعد هدنة مودروس عام ١٩١٨ وانتهاء الحرب العالمية الأولى باندحار ألمانيا وحليفتها الإمبراطورية العثمانية، أسهم مصطفى كمال باشا في بعث وقيادة حرب التحرير والاستقلال التي خاضها في الأناضول ضد اليونانيين (معارك إينونو وسقاريا ودوملو بونار) والفرنسيين (مرعش عام ١٩٢٠) والإيطاليين (قونية عام ١٩٢٠).

بدأ نجم مصطفى كمال باشا بالبزوغ بعد نجاحه الباهر في إدارة معركة الدردنيل (غاليبولي الثانية) عام ١٩١٥، وتمسكه الذي لا هوادة فيه بموقعه، رغم الهجمات البريطانية المتعددة عليه. وقد رُقّي على إثر هذه المعركة إلى رتبة جنرال عام ١٩١٦، رغم أن سنّه لم تكن قد تجاوزت ٣٥ عامًا حينئذٍ، وهي سنّ مبكرة جدًا لرتبة جنرال. وقد قاتل مصطفى كمال باشا كقائد مرموق في جبهتَي القوقاز وفلسطين.

نشأ وضع جديد بالغ السوء بعد أن هُزمت الإمبراطورية العثمانية في هذه الحرب الضروس التي لم تكن لها فيها ناقة ولا جمل، والتي ساقها إليها سوقًا شباب غرّ لا يفقهون طبيعة علاقات القوة، ولا طبيعة الصراع الذي هو في أساسه أوروبي ـ أوروبي، أي صراع بين القوى الأوروبية للحصول على المغانم واقتسام الأسواق ومناطق النفوذ. ومن الجدير بالذكر أن الفريق ليمان فون ساندرز المفتش العام الألماني للقوات العثمانية، رفض عندما عرض عليه أنور (وزير الدفاع العثماني) الدخول في الحرب إلى جانب ألمانيا، خشية منه من تحمل ألمانيا نفقات لا قبل لها بها، ولعدم ثقته بالجيش العثماني الذي هو مدربه الأقدم ومفتشه العام[٣]. وقد أيد السفير الألماني

---

(٣) على عكس ما قيل عن ضعف الجيش العثماني، فقد أثبتت حرب الدردنيل (١٩١٥)، وحصار الكوت (١٩١٦)، أن هذا الجيش يتكون من جندي عزوم يتمتع بالإصرار والإخلاص، وقد أشاد به =

لدى الباب العالي، هانز فون فنغنهايم (Hanz Von Wangenheim) وجهة نظر الفريق ليمان فون ساندرز، إلا أن أنور ورفيقه جمال وطلعت أصرّا على ما يبدو على دفع الدولة العثمانية إلى أتون هذه الحرب المدمِّرة تحت قناعات وأوهام. ماذا كان يمكن أن يحصل، لو التزمت الدولة بالحياد على الأقل في الصراع بين الأوروبيين؟ يرينا الموقف الحكيم الذي وقفته تركيا الحديثة أثناء الحرب العالمية الثانية، بحيث لم تعلن الحرب على المحور إلا في الأيام الختامية لها، التي بات فيها النصر محسومًا للحلفاء، فأعلنت الحرب لتنضمّ إلى الأمم المتحدة عند إعلانها.

فُرضت على الدولة العثمانية شروط مذلة بموجب هدنة مودروس (١٩١٨)، مزّقت لا مناطقها غير التركية فحسب، بل ومزّقت أرض الوطن التركي العثماني التاريخي (الأناضول والروم إيلي)، واحتلت عاصمتها، وفتحت مضائقها، ولم يتبق منها إلا شبح دولة، وخليفة اسمي لا غير[٤]. كان مصطفى كمال باشا في هذا الحين يشغل منصب المفتش العام للجيش العثماني في إسطنبول.

وبعد توقيع حكومة السلطان معاهدة سيفر المهينة (آب/ أغسطس ١٩٢٠)، أرسل الفريق مصطفى كمال باشا إلى الأناضول للإشراف على نزع سلاح الجيش العثماني، فانتهزها فرصة ذهبية للملمة أشتات هذا الجيش، ودعا إلى اجتماع المجلس الوطني الكبير في أنقرة وتقرر البدء بتحرير التراب التركي من الغزاة الإيطاليين واليونانيين والفرنسيين. رفضت الحركة الوطنية التركية المنبثقة عن مؤتمرَي سيواس وأرضروم اتفاقيتَي مودروس

= أعداؤه قبل أصدقائه، فرغم نقص التجهيزات وسوء التغذية، فقد قاتل الجندي العثماني تحت رايته بإصرار عجيب. أرّخ اللواء الركن شكري محمود نديم لقتالات الجيش العثماني في جبهتي العراق وفلسطين بثلاثة كتب هي: **حرب العراق ١٩١٤ ـ ١٩١٨**، و**حرب فلسطين**، و**حركات الجيش الروسي في شمال العراق**، وقد بيّن فيها الخصائص القتالية الإنسانية للجندي العثماني.

(٤) فرض المنتصرون وهم الحلفاء على المندحرون، وهم دول المحور (ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر والإمبراطورية العثمانية وبلغاريا) معاهدات واتفاقيات مهينة، وقد وقعت الدولة العثمانية اتفاقية هدنة مودروس في الجزيرة اليونانية مودروس بواسطة ممثلها وزير البحرية العثماني الفريق رؤوف أورباي وممثل بريطانيا الأميرال سومرست آرثر غوف، انظر: Efraim Karsh and Inari Karsh, *Empires of the Sand: The Struggle for Mastery in the Middle East, 1789-1923* (Harvard: Harvard University Press, 2001), p. 327, and Von Sanders, *Five Years in Turkey*.

وسيفر، وتمخّض أخيرًا عن المؤتمرين المشار إليهما تشكيل المجلس الوطني الكبير الذي تولى قيادة الحرب بزعامة مصطفى كمال باشا، الذي قاد حرب الاستقلال كما أصبحت تدعى لتحرير أرض الوطن التركي من كل القوات الغازية والعناصر الأجنبية، ونجح في ذلك نجاحًا كبيرًا وإلى جانبه العديد من القادة الضباط الأتراك اللامعين وعلى رأسهم رفيق دربه وخليفته عصمت إينونو[٥]، والعديد من القادة الأتراك الذين كان لهم دور مشهود له في جبهات القتال في الحرب العالمية الأولى كالفريق كاظم قرة بكر الذي قاد القوات العثمانية في جبهة العراق (١٩١٤ ـ ١٩١٨) والفريق فوزي جاقماق الذي أصبح أول رئيس لأركان الجيش التركي الجمهوري.

ثانيًا: تأسيس الجمهورية وإلغاء الخلافة

شهد انتصار قوات المجلس الوطني الكبير على القوات الغازية الذي تكلل بالنجاح في طرد آخر الغزاة وهي القوات اليونانية في معارك إينونو (آذار/ مارس ١٩٢١)، وسقاريا (حزيران/ يونيو ١٩٢١)، ودوملو بونار (أيلول/ سبتمبر ١٩٢١) التي قادها عصمت باشا إينونو. ثم انتخب المجلس الوطني الكبير مصطفى كمال أتاتورك رئيسًا للحكومة التركية، فبادر بإرسال عصمت إينونو إلى لندن لمفاوضة البريطانيين على الحصول على الاستقلال الناجز لتركيا، فحصلت تركيا على الاستقلال وتوصلت مع الحلفاء إلى إلغاء معاهدة سيفر المذلة وعقد معاهدة لوزان في سويسرا بتاريخ ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٤ التي ألغت ضمنًا معاهدة سيفر واعترفت بحدود الجمهورية التركية

---

(٥) ولد عصمت باشا إينونو عام ١٨٨٤ ودخل الكلية الحربية وتخرج منها ضابطًا ثم دخل كلية أركان الحرب. خدم قائدًا عامًا في اليمن ثم أصبح قائد للجيش الرابع العثماني في جبهة قفقاسيا التي شهدت مصرع واستشهاد المئات من الشباب البغدادي. انضم إلى مصطفى كمال أتاتورك في حركته الوطنية وقاد الجيش التركي لتحرير الأناضول من الغزاة اليونانيين فدحرهم في موقعة إينونو (آذار/ مارس ١٩٢١) ومنها أخذ لقب عائلته. خدم في السلك الساسي وزيرًا للخارجية ونائبًا لرئيس الوزراء وخلف مصطفى كمال أتاتورك بعد وفاته رئيسًا للجمهورية حتى عام ١٩٥٠ وظل زعيمًا لحزب الشعب الجمهوري لمدة ٥٠ عامًا حتى استقال منه عام ١٩٧٢ وخلفه بولند أجاويد. توفي عصمت إينونو يوم ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣. انظر: وصال العزاوي، **المؤسسة العسكرية التركية: دراسة في الدور السياسي للمؤسسات العسكرية التركية**، سلسلة دراسات استراتيجية؛ ٨١ (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٥).

وسيادتها على أراضيها في الأناضول وتراقيا (الجزء الأوروبي من تركيا الحديثة) وتنازلت تركيا في المقابل عن أية حقوق في العراق وسورية(٦).

تأسست الجمهورية التركية الحديثة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٣ وتقدم مصطفى كمال باشا بحزمة إصلاحات رأى أنها ستؤمن انتقالًا سريعًا ونهائيًا لتركيا الحديثة إلى الحداثة، لذلك أرسى المبادئ الستة التي وثّق الدستور التركي الأول (١٩٢٤) المبادئ الأربعة الأولى، وأضيف المبدآن الأخيران إلى الدستور عام ١٩٢٤. اعتُبرت هذه المبادئ نهائية لا يجوز تعديلها وهي: الجمهورية، والقومية، والشعبية، والعلمانية، والدولتية، والانقلابية؛ وهي مبادئ ما زالت تشدّ الأتراك إلى شكل دولتهم التي تحولت إلى دولة علمانية فُصل فيها الدين (كتشريع وممارسات) عن الدولة، وإن اعترف الدستور بحرية العقيدة والحرية الدينية بما لا يتعارض مع القانون وآداب الأمة.

قاد أتاتورك تركيا زعيمًا لا منافس ولا متحدي له بعد أن أسبغ عليه المجلس الوطني الكبير لقب «أتاتورك» الذي يعني «أبا الأتراك»، وقد قاد تركيا بالفعل قيادة أبوية هدفت إلى خلعها من ماضيها الإمبراطوري العثماني والتقدم بها صوب أوروبا، حيث آمن أن لا مستقبل لتركيا إلا بالاندماج في أوروبا، لا على الصعيد السياسي فحسب، بل حتى على أساس التصرف الشخصي، فألغى لبس الطربوش باعتباره يرمز إلى العثمنة، وحدد لبس العمامة الدينية بأئمة المساجد فقط، وأنشأ إدارة للشؤون الدينية، وأدخل التشريعات المدنية في ما يخص قانون الأحوال الشخصية التي أتت متماشية مع التشريعات الأوروبية المناظرة لها(٧).

---

(٦) انظر نص المعاهدة المؤلف من ١٤١ مادة على شبكة الإنترنت.

(٧) للاستزادة بهذا الصدد، انظر: شريف ماردين، «الدين في تركيا الحديثة،» ترجمة أمين محمود الشريف، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** (القاهرة)، العدد ٣٠ (١٩٧٨)، ومحمد عزة دروزة، **تركيا الحديثة** (بيروت: مطبعة الكشاف، ١٩٤٦)، و Ethem Ruhi Fiğali, «Atatürk and the Religion of Islam,» <http://www.atam.gov.tr/index.php?Page=DergiIcerik&IcerikNo=540>.

وقد عالج د. وجيه كوثراني المسألة الدينية في الدولة العثمانية بكتابيه **الفقيه والسلطان**، **والدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا**. انظر: سيّار الجميل، «أتاتورك: الكاريزما والتكوين: من العثمنة نحو العلمنة،» **مجلة دراسات تركية** (مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل)، السنة ١، العدد ١ (١٩٩١).

أثارت إصلاحات مصطفى كمال أتاتورك الكثير من النقد على الصعيد العربي وتماهى معها آخرون، بل إن إصلاحاته بفصل الدين عن ممارسات الدولة قد وجدت لها صدًى حتى في إيران، إذ تأثر رضا شاه بهلوي بها، وحاول أن يُدخل الإصلاحات نفسها في إيران من ناحية الممارسة واللباس واتخاذ الألقاب وغير ذلك. كان مصطفى كمال أتاتورك مُصلِحًا حاول بفهمه وإدراكه انتشال تركيا الحديثة من إرث مؤسسات الدروشة والطرق الصوفية وتسلط رجال الدين على عقول العامة، لكن في المقابل ليس هنالك من دليل ملموس يشير إلى أن مصطفى كمال أتاتورك كان ملحدًا أو معاديًا للإسلام بشكل سافر، بل على العكس هنالك الكثير من الإشادة بالإسلام ورموزه في بياناته وخطبه[٨].

ثالثًا: المؤسسة العسكرية التركية والسياسة

لم تكن السياسة بعيدة من ممارسات الضباط العثمانيين، فقد تفاعلوا مع فكر تركيا الفتاة (جون تورك)، والاتحاد والترقي. رصدت أول حركة تنظيمية متعاطفة مع تركيا الفتاة في كلية الطب العسكري وقد جعلت هذه الجمعية التي تزعمها شاب ألباني اسمه إبراهيم تيمور عملية إسقاط السلطان عبد الحميد وإعادة دستور ١٨٧٦ نصب عينها وهدفًا لها، وما لبثت هذه الجمعية أن توسعت وضمّت ضباطًا من مختلف أسلحة الجيش والبحرية والأكاديمية العسكرية ومدارس الأسلحة كالمدفعية والهندسة ومدرسة الطب البيطري[٩]. وفي بداية القرن العشرين أنشأت عدة خلايا سرية في الجيش كانت تهدف إلى إسقاط السلطان عبد الحميد وإعادة الدستور وقد تعاطفت هذه الخلايا إن لم تكن قد تبنت بالكامل فكر جمعية تركيا الفتاة والاتحاد والترقي اللتين أسهم العسكريون الشباب في تأسيسهما بتعاون من الموظفين الشباب في الولايات، حيث يعتبر كثير من الباحثين أن جمعية الاتحاد

---

(٨) انظر على سبيل المثال: Fiğlali, Ibid.

(٩) لم يكن تدخل العسكريين في السياسة وليد اليوم، أو ما يتبادر إلى الذهن من انقلابات عسكرية تنشأ هنا وهناك، بل هي ظاهرة اجتماعية انسانية تغوص عميقًا في التاريخ، فالذي يحمل السيف يمكنه في كل وقت قهر حامل القلم، للاستزادة، انظر: S. E. Finer, *The Man on Horseback: The Role of Military in Politics* (London; New York: Pall Mall Press, 1962).

والترقي التي تأسست عام ١٨٨٩ تحت هذا الاسم، كانت في حقيقة أمرها أول جمعية سرية عسكرية تهدف إلى قلب النظام(١٠).

وقد لجأت الجمعية إلى أسلوب العمل السري الخيطي (لا صلة شبكية بين الأعضاء) لتلافي والتخلص من جواسيس السلطان(١١).

وفي ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٠٨ تحركت وحدات الجيش الثالث من سلانيك بقيادة الفريق محمود شوكت باشا الضابط البغدادي الذي كان قائدًا للجيش الثالث المرابط في سلانيك وأجبرت السلطان عبد الحميد على إعلان إعادة دستور ١٨٧٦، بل إن ما سُمي الانقلاب العثماني (٣١ نيسان/ أبريل ١٩٠٩) جاء ردًا على حادثة ٣١ آذار/ مارس المشهورة بالتركية باسم أوتوز بير مارت وقعة سي، وبعد ثلاثة أيام من هذه الواقعة التي كانت انقلابًا يمينيًا نفذته الكتيبة الألبانية استجابة لفتاوى دينية بأن الدستور ضد الشرع، وقد خُلع السلطان عبد الحميد الثاني بتاريخ ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٠٩ لمصلحة أخيه محمد الخامس رشاد. هنا تجدر الإشارة إلى الفرق الكبير بين شخصية السلطانين المخلوع والمتربع(١٢)، وقد نفذت هذا الانقلاب الثاني وحدات الجيش الثالث بقيادة محمود شوكت باشا الذي أبرق يوم ٦ نيسان/ أبريل من مقرّه في مقدونيا ليقول إنه قادم لإقرار النظام ونجح في الوصول إلى مشارف العاصمة يوم ٩ نيسان/ أبريل في سرعة قياسية، ثم وصل إلى بوابات إسطنبول يوم ٢٣ نيسان/ أبريل، واستسلمت له الحامية العثمانية التي تدافع عن الأسوار الخارجية، وكان العقيد الركن مصطفى كمال باشا رئيسًا لأركانه.

تركت حركة الجيش الثالث عام ١٩٠٩ وتدخله واسع النطاق في الشأن السياسي وانضمام معظم ضباطه إلى جمعية الاتحاد والترقي التي أضحت حزبًا سياسيًا، أثرها الكبير على تفكير مصطفى كمال أتاتورك الذي كان أحد

---

(١٠) E. E. Ramsaur, *The Young Turks: Prelude to the Revolution of 1908*, Princeton Oriental Studies: Social Science; 2 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957).

(١١) Ahmed Bedevil Kuran, *Inkilap Tarihmiz ve Jon Turkler* (Istanbul: Tan Matbaasi,1945), in: Maxwell O. Johnson, «The Role of the Military in Turkish Politics,» *Air University Review* (January-February 1982), <http://www.airpower.au.af.mil/airchronicles/aureview/1982/jan-feb/johnson.html>.

(١٢) انظر: الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ط ٢ (٢٠٠٧)، ج ٣، ص١٧٠ ـ ١٨٠.

المساهمين في الانقلاب المذكور إذ أعلن رأيه صراحة في اجتماع للجنة الاتحاد والترقي في سلانيك بأنه لا يمكن بناء جيش قوي إذا ما انخرط الضباط في صفوف الاتحاد والترقي، بل إنه بيّن أن الجيش الثالث ستتداعى قدرته القتالية حينئذٍ ودعا إلى استقالة جميع الضباط الراغبين بالاستمرار في العمل السياسي من الجيش[١٣].

ترسخت هذه القناعة لدى كمال أتاتورك بعد إعلان الجمهورية وانتخابه رئيسًا لها، حيث أسس لعدم جواز ازدواج العمل السياسي والحكومي في المادتين ٢٣ و٤٠ من دستور ١٩٢٤، وتضاءل تدريجيًا حتى وجود الضباط المتقاعدين في المجلس الوطني الكبير، فبعد أن كانوا يؤلفون سدس عدد الأعضاء في برلمان ١٩٢٠ (٥٦ مقعدًا) وهو ما مثّل أكبر جماعة ضغط إن صحت لنا تسميتها بلغة العصر الحالي، تراجعت النسبة تدريجيًا، بعد إحلال نظام التعددية الحزبية وخسارة حزب الشعب الجمهوري (حزب أتاتورك) أغلبيته البرلمانية وصعود المعارضة الممثلة بالحزب الديمقراطي الذي تأسس عام ١٩٤٦ بزعامة جلال بايار الذي كان قد استقال من منصب رئيس الوزراء عام ١٩٤٥[١٤] دافعًا إلى تشكيل حزب معارضة في البرلمان. بدأ عدد العسكريين في البرلمانات المتعاقبة ونسبتهم بالتدني لأسباب شتى حتى أضحوا لا يشكلون إلا واحدًا من كل ٢٥ عضوًا عام ١٩٥٨[١٥]. وقد حاول مصطفى كمال أتاتورك مرارًا التقليل من شأن دور الجيش في الشأن الداخلي، فقد أشار منشور له بعث به عام ١٩٢٠ إلى القيادات العسكرية والإدارات

---

(١٣) العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية: دراسة في الدور السياسي للمؤسسات العسكرية التركية، ص ٢١، نقلًا عن: أميرة الخربوطلي، «الدور السياسي للعسكرين في تركيا،» (رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة ١٩٧٢).

(١٤) نجح هذا الحزب الذي مثل المعارضة والذي ضم في عضويته عدنان مندريس وفؤاد كوبرلي وجلال بايار ورفيق كورتلان من التنامي بسرعة بحيث حصل على ٦١ مقعدًا في البرلمان الثامن (١٩٤٦)، ثم ما لبث وحصل على الأغلبية التي أهلته لتشكيل الحكومة عام ١٩٥٠. انظر: Ali Arslan, «The Evaluation of Parliamentary Democracy in Turkey and Turkish Political Elites,» pp. 131-141, <http://www.historia-actual.org/Publicaciones/index.php/haol/article/viewFile/332/320>.

(١٥) انظر: Gavin Kennedy, *The Military in the Third World* ([London]: Duckworth, [1974]).

في: العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية: دراسة في الدور السياسي للمؤسسات العسكرية التركية، ص ٢٢.

المحلية ما يلي: «اعتبارًا من اليوم سوف تكون الجمعية الوطنية السلطة الشرعية التي تخضع لها كل السلطات المدنية والعسكرية التي يجب أن ترجع إليها الأمة بأسرها» كما إنه قال «إنه وصل إلى قناعة أنه للحفاظ على النظام في الجيش بالقدر المطلوب لممارسة القيادة فإنه من غير المتوافق أن يكون قادة الجيش في الوقت نفسه نوابًا في البرلمان»[١٦].

يمكن أن تكون منطلقات مصطفى كمال أتاتورك المشار إليها هي رغبته في بناء دولة مدنية عصرية يرى أن دور الجيش السياسي فيها معرقِلًا، أو أنه يشعر بالخطر من وجود الجيش حاكمًا، أو متدخلًا في شؤون الحكم. ومع أن مصطفى كمال جوبه بتحديات ليست بالقليلة في الفترة التي أعقبت إعلانه الجمهورية وإلغاءه الخلافة، وفرضه التغريب على المجتمع التركي، وقد وصل بعض التحديات إلى حدّ العصيان العسكري أو الثورات القبلية أو الدينية الصوفية التي جعلته يحتاج إلى سطوة الجيش في إجهاضها، إلا أنه أرسى توازنًا دقيقًا، إذ حافظ على الدور العسكري الأمني للجيش (وجنرالاته) من جهة، ومنع هؤلاء الجنرالات، من جهة أخرى، من تولي الشؤون السياسية ما داموا في الخدمة الفعلية، إلا أنه عمل في الوقت نفسه على طمأنة المؤسسة إلى أن مصالحها مصونة ومحفوظة من خلال وجوده كضامن على رأس الدولة ووجود الضباط الآخرين كعصمت إينونو والعديد من الوزراء من ذوي الخلفية العسكرية، علاوة على كون الضباط المتقاعدين يشكلون نحو سدس أعضاء المجلس الوطني الكبير. ويمكن أن يكون لكل من الشخصية الطاغية لمصطفى كمال والانضباط العسكري الموروث من الجيش العثماني والشرعية الجهادية التي يضفيها لقب الغازي على شخصيته، ولجوئه إلى العنف والتصفية السياسية لخصومه، دور مهم في تلاشي ظاهرة الانقلابات العسكرية في صدر تأسيس الجمهورية، على الأقل طوال حياة مصطفى كمال أتاتورك، ورئاسة خلفه عصمت إينونو وحتى الأيام الأخيرة لرئاسة خلف هذا الأخير أيضًا جلال بايار، الذي كان يمثل مع رفاق له المعارضةَ في البرلمان التركي إبان رئاسة مصطفى كمال

---

(١٦) العزاوي، المصدر نفسه، ص ٢١ نقلًا عن: الخربوطلي، «الدور السياسي للعسكرين في تركيا».

وعصمت إينونو. هنا أيضًا علينا ألا نغفل أن فترة الحرب العالمية الثانية وحالة الحياد التي أعلنتها تركيا كان لها دور في تقليل تركيز الضباط الأتراك على اللجوء إلى الانقلاب العسكري كوسيلة للسيطرة على السلطة أو للتغير، أو للدفاع عن الإرث الكمالي وهي الحالة التي ظهرت في المرحلة اللاحقة منذ الانقلاب العسكري الأول (٢٧ أيار/ مايو ١٩٦٠).

رابعًا: مرحلة التعددية الحزبية (١٩٤٦ ـ ١٩٦٠)

استمرّت القوات المسلحة في تنفيذ مهامّها القتالية في هذه الفترة التي شهدت التحول الديمقراطي وانتهاء نظام الحزب الواحد الذي سار عليه كمال أتاتورك وخليفته عصمت إينونو الذي استمرت رئاسته حتى انتخابات ١٩٥٠ البرلمانية التي فاز بها الحزب المعارض وهو الحزب الديمقراطي بزعامة جلال بايار (١٨٨٣ ـ ١٩٨٧) بالموقع الأول كما ذُكر آنفًا، الأمر الذي قاد إلى انتخاب هذا الأخير رئيسًا للجمهورية (١٩٥٠ ـ ١٩٦٠) في تركيا التي بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور المعارضة الحزبية في تركيا. تمتع الحزب الديمقراطي بفترة ذهبية لمع فيها نجمه ونجم زعيمه عدنان مندريس الذي تولى رئاسة الحكومات التركية طوال عقد الخمسينيات وأجبر خصمه حزب الشعب الجمهوري على الانزواء بحرمانه من صوت مؤثر في البرلمان يعول عليه، وقد شهد تصدر الحزب الديمقراطي المشهد السياسي ثلاثة أحداث مهمة من الناحية الأمنية كان للمؤسسة العسكرية فيها دور مشهود وهي على التوالي: انضمام تركيا إلى حلف شمالي الأطلسي (١٨ شباط/ فبراير ١٩٥٢)، وإرسال القوات التركيا للقتال في كوريا (١٩٥٠ ـ ١٩٥٣)، والانضمام إلى حلف البلقان (١٩٥٤)، وتشكيل حلف بغداد (١٩٥٥). لعل ما يثير الانتباه أن هذه المواقف التي وضعت على عاتق القوات المسلحة التركية مهمات تتجاوز ترابها الوطني، وقد تتعارض مع مبدأ أرساه مصطفى كمال هو: السلام في الداخل هو السلام في العالم، يوحي بما للسياسة الخارجية من تأثير كبير في صوغ مدركات الأمن القومي[١٧].

---

(١٧) انظر: عبد الوهاب القصاب، «دور القوات المسلحة التركية في صياغة مدركات الأمن القومي التركي،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ٢٠٠١.

بدأت التوترات بين الجيش والسياسيين تتراكم لعدّة أسباب، عُزي بعضها إلى الطبيعة الاستبدادية والعصابية التي قاد عدنان مندريس فيها البلاد والانحراف عن الديمقراطية والمزايا التي أسبغها على مسانديه وأخيرًا الانحراف عن المسار الكمالي، وقد كان من أوائل الإجراءات التي اتخذها الحزب الديمقراطي بعد تسلمه السلطة تغيير الطاقم القيادي للقوات المسلحة بآخر نتيجة قناعة أن كلًا من رئيس الأركان العامة الفريق عبد الرحمن ناصيف جورمان، وهو زميل دراسة لعصمت إينونو منذ أيام الكلية الحربية يوالي تبعًا للعلاقة الخاصة عصمت إينونو ومعه قادة الأسلحة، لذلك أقيل من منصبه وأقيل معه كل من قادة القوات البرية والبحرية فضلًا عن ضباط آخرين تحت ذريعة تهيئتهم لتنفيذ انقلاب عسكري ليلة ٨/ ٩ حزيران/ يونيو ١٩٥٠[(١٨)]. دفعت هذه الأسباب مجتمعة، وربما غيرها، القيادة العسكرية إلى التحسب والحذر من نظام الحكم الجديد، ولم يقتصر ذلك على القيادات العليا، بل إن بعض الخلايا الضباطية المعارضة بدأت تتبلور في مستوى كلية الأركان، ظهرت أولاها باسم الجمعية الأتاتوركية برئاسة العقيد فاروق جوفينتورك والرائد دندار سيحان والنقيب أورهان أيركانلي. تُعَدُّ هذه الزمرة هي النواة التي شُكّلت وتطورت في ما بعد لتنفيذ انقلاب ٢٧ أيار/ مايو ١٩٦٠، وكانت هنالك جمعيات أخرى تنافست وتقاطعت في ما بينها واحتارت بحثًا عن وجه قيادي لها، حتى بلغ الأمر بها إلى الاتصال بعصمت إينونو طالبة منه تزعم الحركة، إلا أنه طلب منها الابتعاد منه ومن حزبه وعدم الاتصال بهم.

أدّى تعدد الواجهات والمشاورات والمنافسات الجارية إلى تسرب أنباء هذه الاتصالات إلى السلطة السياسية، فبدأت سلسلة اعتقالات ومحاكمات للضباط المشبوهين بلغت أشدها في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ حين اعتُقل تسعة ضباط وُجّهت إليهم تهمة التآمر التي سرعان ما بُرئوا منها لعدم كفاية الأدلة وحُكم على الواشي بالحبس بتهمة البلاغ الكاذب[(١٩)]. وقد أدّت محاكمة هؤلاء الضباط إلى تسارع الجهود والتصميم على القيام بانقلاب

(١٨) Feroz Ahmad, *The Making of Modern Turkey, Making of the Middle East Series* (London; New York: Routledge, 1993), pp. 150-151.

(١٩) العزاوي، **المؤسسة العسكرية التركية: دراسة في الدور السياسي للمؤسسات العسكرية التركية**، ص ٤٢.

يقصي الديمقراطيين عن الحكم وكانت الذريعة هي معاداة الكمالية، وربما كان لبعض التخفيف من قبضة المنع على الممارسات والشعائر الدينية الذي حصل في عهد مندريس دور في الدفع في اتجاه الانقلاب، وإلى تدخّل الجيش بالقوة للمرة الأولى منذ نجاحه في تأسيس الجمهورية التركية الحديثة، في رسم المسار السياسي للبلاد مباشرة بإعلانه الانقلاب على الحكومة الدستورية[٢٠].

خامسًا: انقلاب ٢٧ أيار/ مايو ١٩٦٠

في الساعة السابعة من يوم ٢٧ أيار/ مايو ١٩٦٠، أعلن راديو أنقرة الخبر التالي: «أيها المواطنون المحترمون! لقد أخذت القوات المسلحة التركية مسؤولية إدارة البلاد. لقد اتخذت قواتنا المسلحة هذه المبادرة بهدف تخليص الأحزاب من الموقف غير القابل للتسوية الذي وقعت فيه...»[٢١]. ولعل من الأمور التي أخذها الانقلابيون على حكومة مندريس أنها انتهكت الدستور، واستخدمت الجيش أداة للصراع السياسي، واستخدمت أموال الشعب لأغراض شخصية. إلا أن التحليل المنطقي للأحداث سيفضي بالتأكيد إلى أن عاملًا واحدًا من العوامل الثلاثة آنفة الذكر يتضمن ما يمكن أن يكون عاكسًا حقيقيًا لواقع الأمر، ذلك أن حكومة مندريس هي من استخدم الجيش في الصراع الحزبي وأنزلت قوّاته إلى الشارع لقمع مظاهرات الطلبة، ما جعل العسكريين يشعرون بأنهم يُستخدَمون كقوة بوليسية قمعية، وهذا ما يتعارض مع الاعتزاز الذاتي الموروث الذي ينظر فيه العسكريون الأتراك إلى أنفسهم، كما يتحمل الطرف الآخر (حزب الشعب الجمهوري)، ولو بشكل غير مباشر مسؤولية تحزب العديد من الضباط لأفكاره، بل وعرضوا على إينونو أن يقود هو نفسه الانقلاب، إلا أنه رفض ذلك ومنعهم من الاتصال به وبحزبه كما سبق وأسلفنا.

بهذا، يمكن القول إن سبب الانقلاب الحقيقي هو التردّي الخطير في

---

(٢٠) Arslan, «The Evaluation of Parliamentary Democracy in Turkey and Turkish Political Elites,» p. 135.

(٢١) علي مردان، نقلًا عن: Ahmad, *The Making of Modern Turkey*, p. 123.

نوعية الحياة في تركيا والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية المتولدة عنه، التي وجدت صداها في كل الإرهاصات التي عاشها كادر الضباط الأتراك بمختلف فئاتهم العمرية والرتب التي كانوا يحملونها بسبب شعور بدا خفيًا، إلا إنه أفصح عن موقفه بالتراكم، مفاده أنهم فقدوا مكانتهم المميزة، وأن مكانتهم المميزة تستدعي منهم العمل والتدخل لتعديل الأوضاع والدفاع عن الكمالية التي بدأوا يشعرون بأنها تعرضت للخيانة من الزمرة الحاكمة (جلال بايار ومندريس ورفاقهما في الحزب الديمقراطي)[٢٢]. كما أن إصدار عدنان مندريس الأمر للجيش باعتقال عصمت إينونو بما يتمتع به من احترام واسع النطاق لدى العسكريين الأتراك كونه محرر الأرض التركية من اليونانيين وخليفة أتاتورك ووريثه قد أوجد مبررًا كافيًا للضباط لتدبير الانقلاب[٢٣].

كذلك تعيد مصادر أخرى أسباب الانقلاب العسكري إلى بدء مندريس خطوات للتقارب مع الاتحاد السوفياتي وتحديد موعد لزيارة موسكو استبقها الجيش بانقلاب مدعوم من الإدارة الأميركية.

أفضت تجربة الثنائية الحزبية التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية إلى تراجع حزب الشعب الجمهوري (حزب أتاتورك)، بحيث فقد الكثير من أغلبيته البرلمانية وخرج في انتخابات ١٩٥٠ بأقلية برلمانية لم تتجاوز ٣٩,٦ في المئة مقابل ٥٥,٢ في المئة لمنافسه الحزب الديمقراطي (حزب عدنان مندريس)، وقد تراجعت حصته من مقاعد برلمان ١٩٥٤ إلى ٣٥,١ في المئة مقابل ٥٨,١ في المئة للحزب الديمقراطي. وعلى الرغم من أنه حقق مكاسب في برلمان ١٩٥٧ بلغت ٤١ في المئة مقابل ٤٨ في المئة للحزب الديمقراطي، إلا أن حقيقة فقدان هذا الحزب هيمنته على الدولة لا بد من أن تنعكس سلبًا على موقف المؤسسة العسكرية التي تشعر بأنها هي التي أسهمت تاريخيًا في تشكيل هذا الحزب ومنها خرجت قياداته التاريخية وعلى رأسها مصطفى كمال أتاتورك وعصمت إينونو وغيرهما. لدينا هنا مفارقة أن الحزب الديمقراطي عند تأسيسه عام ١٩٤٦ قد اجتذب عددًا من الضباط الشباب في صفوفه فضلًا عن بعض

---

(٢٢) هذا أحد التفسيرات التي ذهب إليها مؤرخون غربيين منهم: Walter F. Weiker, *The Turkish Revolution, 1960-1961: Aspects of Military Politics* (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1980).

(٢٣) Johnson, «The Role of the Military in Turkish Politics,» p. 7.

كبار الضباط منهم المارشال فوزي جاقماق الذي انشق مع بعض الضباط المتقاعدين عن هذا الحزب عام ١٩٤٨ وشكلوا الحزب الوطني. يبدو أن حالة عدم الارتياح التي شعر بها الضباط وإرهاصات الحرب العالمية الثانية وما رشح عنها، فضلًا عن الحرب الكورية والاختلاط بالقوات متعددة الجنسية التي جندتها الأمم المتحدة للقتال في كوريا تحت القيادة الأميركية وحالات الابتعاث واسع النطاق للضباط إلى الولايات المتحدة الأميركية بعد انضمام تركيا إلى الناتو عام ١٩٥٣، أعادت إلى الشخصية العسكرية التركية دورها القيادي الذي شعرت بأنها فقدته بتأثير الأحزاب.

لن يجد من يقرأ الدستور التركي إشارةً مباشرةً إلى دور حامٍ للكمالية منوطٍ بالقوات المسلحة، بل إن هذه القوات تعمل بإمرة رئيس الوزراء تحت قيادتها المهنية المتمثلة برئيس الأركان العامة الذي هو دستوريًا القائد العام للقوات المسلحة. نعم قد يعد الخروج عن الكمالية تهديدًا للدولة، لكن الانقلاب العسكري ليس هو البديل في بلد ديمقراطي. وفي هذا المجال ينبغي أن يكون القضاء في بلد ديمقراطي دستوري هو من يحكم بين المختلفين، والمحكمة العليا التركية هي بحق من يمكن أن يشار إليها باعتبارها حامية للكمالية. كما أن هذا الانقلاب بالذات قد شابته روح انتقامية واضحة بإصدار محكمة عليا شكلت لغرض محاكمة رموز النظام السابق والبالغ عددهم ٥٢٩ شخصًا على رأسهم الرئيس جلال بايار ورئيس الوزراء عدنان مندريس ووزير الخارجية فطين زورلو أحكامًا بإعدام رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية. مهما كان الأمر، لم يتفق الضباط الثمانية والثلاثون الذين نفذوا الانقلاب بقيادة جمال كورسيل، على شكل الحكم بعد الانقلاب، وانقسموا بين المتطرفين بزعامة ألب أرسلان توركش الذين أصرّوا على التمسك بالسلطة[٢٤]، والمعتدلين بزعامة جمال كورسيل، وهو ما جعل كورسيل يطرد

---

(٢٤) ألب أرسلان توركش شخصية عسكرية تركية مثيرة للجدل، ولد في قبرص في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧ وتوفي في أنقرة في ٤ نيسان/ أبريل. كان من الضباط الشباب اللذين اشتركوا في انقلاب ١٩٦٠ وبعد اختلافه مع جمال كورسيل، أبعد مع بعض زملائه إلى خارج تركيا ملحقًا عسكريًا. أسس بعد إحالته على التقاعد الحزب الفلاحي الجمهوري القومي (CKMP) الذي تحول فيما بعد إلى حزب الحركة القومية. كان توركش وحزبه يقف على أقصى اليمين المتطرف وقد أسهم في الحرب الأهلية التي تفشت في سبعينيات القرن المنصرم بين التشكيلات المتطرفة اليسارية واليمين.

توركش ورفاقه الأربعة عشر من لجنة الـ ٣٨ ويبعدهم ملحقين عسكريين في السفارات التركية في الخارج، ويعيد تشكيل اللجنة ثم تشكيل جمعية دستورية استُبعد منها الحزب الوطني لتطرح مسودة دستورية جرت الموافقة عليها كدستور جديد في تموز/يوليو ١٩٦٠. لعل من أبرز سمات هذا الانقلاب العودة إلى الحياة المدنية وفسح المجال لتشكيل الأحزاب، وقد وضع هذا الانقلاب سابقة في الحياة السياسية التركية هي أن القوات المسلحة رغم تدخُّلها الفعلي في الحياة السياسية بالانقلاب، إلا إنها سرعان ما تعود إلى ثكناتها تاركة الحياة السياسية، تعود إلى حالتها الطبيعة تاركة زعيم الانقلاب ليتحول إلى رئيس للجمهورية ويغادر الرئاسة بعد انتهاء مدته الدستورية.

على الرغم من ذلك، أسّست القوات المسلحة لدور سياسي لها في الحياة التركية بإدخال نص دستوري بتشكيل مجلس الأمن القومي برئاسة رئيس الجمهورية، ينوب عنه رئيس الوزراء عند غيابه، ويضمّ في عضويته كلًّا من رئيس الأركان العامة وقادة القوات الثلاث وأعضاء عسكريين آخرين، إلى جانب رئيس الوزراء ومن حدّده القانون من الوزراء. أنيطت بهذا المجلس مهمة مساعدة رئيس الوزراء في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالأمن القومي والسلامة العامة وتحقيق ما سُمِّي التناسق بين مختلف الهيئات[٢٥]. أسّس مجلس الأمن القومي للدور السياسي للقوات المسلحة وهو ما أفضى إلى التدخُّل الفعلي، فقد تدخَّل قائد القوات الجوية الجنرال عرفان تونسيل في تحليق الطائرات المقاتلة فوق أنقرة لمدة ست ساعات لإجبار لجنة الوحدة الوطنية (اللجنة الممثلة لرجال انقلاب ١٩٦٠) التي باشرت بتطهير القوات المسلحة بعد انشقاق جماعة ألب أرسلان توركش ونجحت في تطهير البحرية إلا إنها جوبهت بالرفض المعبَّر عنه بالقوة في عملية عرفان تونسيل عندما اقتربت من القوات الجوية[٢٦].

تلت تظاهرة الجنرال تونسيل الجوية محاولة فعلية لانقلاب عسكري في

---

(٢٥) المادة ١١١ من دستور ١٩٦١، تجد نصها في: **الموسوعة العربية للدساتير العالمية** (القاهرة: الهيئة العامة للمطابع الأميرية، ١٩٦٦)، ص ٧٧٣.

(٢٦) العزاوي، **المؤسسة العسكرية التركية: دراسة في الدور السياسي للمؤسسات العسكرية التركية**، ص ٥٩، والمعروف عن الجنرال تونسيل معارضته لتدخل الجيش بالسياسة.

٢٢ شباط/ فبراير ١٩٦٢ بقيادة الجنرال طلعت آيدمير، كانت تهدف إلى حل المجلس الوطني الكبير تحت ذريعة فشل الأحزاب السياسية في إيجاد حل للمعضلات المتراكمة الناتجة من حالة الاحتقان السياسي الجارية والموقف من إصدار عفو عن الساسة الديمقراطيين (لنلاحظ أن قادتهم قد صدرت بحقهم أحكام بالإعدام ونُفذت بهم وفي مقدمتهم عدنان مندريس ووزير الخارجية فطين رشدي زورلو). شهدت هذه المرحلة الحرجة الأولى من حكم العسكر تضادًا واضحًا في وجهات النظر بين المعتدلين بزعامة جمال كورسيل والمتطرفين بزعامة ألب أرسلان توركش كما سبق إيراده، ومن المهم هنا أن سلوك توركش قد دفعه كما دفع رفاقًا له من الفروع الأخرى من القوات المسلحة إلى القيام بمحاولة انقلاب عسكري مضادّ ثانية حاولت السيطرة على الحكم في ٢١ أيار/ مايو ١٩٦٣، نفّذتها مجموعة ألب أرسلان توركش زعيم مجموعة الأربعة عشر وحلفائه من مجموعتَي العصبة الجوية ومجموعة ٢٢ شباط/ فبراير بزعامة طلعت آيديمير مع حلفاء مدنيين وأعضاء سابقين من مجموعة الوحدة الوطنية منفّذة الانقلاب الأول. وقد فشل الانقلاب لعدم تجاوب القطعات معه نتيجة استباق طلعت آيديمير التنفيذ بعد أن تبادر إلى علمه أن رفاقه الآخرين قد أقصوه.

أول الدروس المستفادة من هذه المرحلة الحرجة بروز اتجاه يميني قومي متطرف تأسس على يد ألب أرسلان توركش الذي بدأت ميوله اليمينية تبرز مبكرًا، وقد ظل ألب أرسلان توركش زعيمًا لهذا التيار المتمثل بحزب الحركة القومية حتى وفاته حديثًا. أما الدرس المستحصل الثاني فهو عودة الجيش إلى ثكناته من دون التمسك بالسلطة المباشرة[٢٧]، بعد ترك زعيم الانقلاب ليتحول إلى رئيس للجمهورية، وهو مشهد سيتكرر؛ ففي حين نرى أن جمال كورسيل زعيم انقلاب ١٩٦٠ قد تحول إلى رئيس للجمهورية كجنرال ببزة مدنية في الجمهورية الثانية التي تأسست على يد الانقلابين، نرى أن الجيش قد تمكن من فرض مرشحه للرئاسة بعد مرض الرئيس جمال كورسيل وسفره إلى واشنطن للعلاج، بتسمية رئيس الأركان جودت صوناي

---

(٢٧) Aaron S. Klieman, «Confined to Barracks: Emergencies and the Military in Developing Societies,» *Comparative Politics*, vol. 12, no. 2 (January 1980), pp. 142-147.

للرئاسة، بعد استقالته من رئاسة الأركان وتعيينه عضوًا في مجلس الشيوخ، حيث فاز بالتصويت بغالبية ساحقة على منافسه ألب أرسلان توركش الذي لم يحصل إلا على ١١ صوتًا.

والدرس الأخير أن العسكريين لم يعودوا إلى ثكناتهم إلا بعد تأمين إجراءات حفظت لهم دورًا معترفًا به دستوريًا في الحياة السياسية عبر تشكيل مجلس الأمن القومي، والقيام بإجراءات اقتصادية واجتماعية رفعت من المستوى النوعي للضباط، وفتحت الأبواب لتغلغل الضباط المتقاعدين في مختلف مستويات القطاع الاقتصادي والإداري للدولة، وقد تشكل ما يمكن اعتباره لوبيًا للعسكرين أُطلقت عليه تسمية أوياك (OYAK)[٢٨] مثل ذراعًا اقتصادية تغلغلت في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية في تركيا.

برزت الكمالية بين كادر الضباط الشباب مرجعية فكرية وإدارية ترمي إلى التحرر من القيود المحافظة التي تمسك بها الجيل القديم المتواصل منذ العهد العثماني، وشهدت القوات المسلحة تغلغل الأفكار اليسارية والماركسية بين كوادرها، ومن هنا بذرت بذرة لحالة صراعية اتسمت فيها المرحلة العشرية ١٩٦٠ ـ ١٩٧١ بعد التحول إلى النظام الحزبي المتعدد الذي يتسم بتشرذم الولاءات وتعدد الأحزاب وحالة الجمود والارتباك التي اتسمت بها المرحلة. وفي فترة انفراج سببها فوز حزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل، وهو شخصية سياسية فريدة سيترك بصماته على السياسة التركية مذّاك حتى عام ٢٠٠٠ وهي السنة التي انتهت بها رئاسته وخلفه أحمد نجدت سيزر. تُعَدُّ هذه الفترة التي تولّى فيها سليمان ديميريل رئاسة الوزراء في تركيا فترة تنمية وبدأ تطبيق أفكاره عن استغلال المياه لتنمية الأناضول المنطقة الأكثر تخلفًا في تركيا، ومن هنا بدأت مشاكل جدية في ما يخص المياه مع كل من العراق وسورية بعد تنفيذ مشاريع الغاب التي يُعَدُّ ديميريل أبًا روحيًا لها. ومع ذلك، فإن حزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل الذي شكل الحكومة بعد فوزه الساحق في انتخابات ١٩٦٥، قد حاول إرضاء العسكريين من ناحية كون نسبة لا بأس بها من ممثليه البرلمانيين الفائزين كانوا من الضباط المتقاعدين، ومحاولة تحجيم دور العسكريين في السياسة بتعيين

---

(٢٨) تعني «جمعية الجيش للتعاون المتبادل» (Ordu Yardimlasna Kurum).

مدني لوزارة الدفاع، وبهذا فقد جعل القوات المسلحة من الناحية النظرية على الأقل تحت السلطة المدنية. ومع أن حزب العدالة بزعامة ديميريل قد جاء إلى الحكم في انتخابات ديمقراطية مرضيّ عنها، إلا أن تصاعد حركة اليسار في أوساط شباب الجامعات، وزيادة حالات التظاهر ورفض العلاقات مع الغرب التي كانت تتصاعد مع كل مرة تزور فيها السفن الحربية الأميركية إسطنبول، أو تعبر البوسفور، ومع كل مرة يزور فيها مسؤول أميركي كبير تركيا؛ قد أقلقت كثيرًا حالة الاستقرار، وبدأ الجيش ينظر إلى تصاعد حركة اليسار في تركيا (وبالأخص في إسطنبول) بنظرة توجس وتحسُّب، خشية من تسرب الأفكار اليسارية إلى داخل القوات المسلحة.

نجم عن الصراع الحزبي الذي أضحى سمة للحياة السياسية التركية، ونتيجة لفشل الأحزاب التركية في إيجاد حلول لمشاكل الناس، نزول المحتجين من مختلف الفئات إلى الشارع التركي مسيسين إياه، بل وناقلين إياه من شارع سياسي يعتمد الحوار وسيلة لحل مشاكله، إلى تبني العنف وسيلة وحيدة لحل مشاكل الانقسام اليميني اليساري، وهو ما أصبح سمة الشارع التركي في هذه المرحلة، حيث أضحى الكل في صراع مع الكل. ولعل من سمات هذه المرحلة أيضًا أن الفئات الصغرى المعارضة للحكومة على يمين المشهد السياسي التركي أو يساره قد استظل كل منها بمظلة ائتلاف يمثلها، تبلور يمينها بتحالف كمالي نواته حزب الفلاحين الجمهوري بزعامة ألب أرسلان توركش الذي نزل إلى الشارع في تظاهرات مصحوبة بالعنف الموجه إلى اليساريين، مستندًا إلى التأييد الواسع الذي حصل عليه من المناطق الريفية[٢٩].

في المقابل، تبلورت الحركات اليسارية بالطيف الواسع، والذي يجمعها رفض الوضع اليميني الراهن ورفض العلاقة (التبعية) للغرب متمثلة بالعلاقة مع الناتو والولايات المتحدة الأميركية، ومن المهم هنا الإفادة بأن لجماعات التمرد والانفصال الكردية التي نشطت في هذه المرحلة دورًا في أعمال العنف هذه وخصوصًا تلك الجماعات المتأثرة بالثورية اليسارية الماوية الماركسية. ولم تكتفِ تلك الحركات بالتظاهر والاحتجاج، بل لجأت إلى العنف وحتى

---

(٢٩) Frank Tachau with Mary-Jo D. Good, «The Anatomy of Political and Social Changes: Turkish Parties, Parliaments and Elections,» *Comparative Politics*, vol. 5, no. 4 (July 1973), pp. 557-573.

إلى حرب الأنصار للهجوم على حكومة العدالة برئاسة ديميريل الذي فشل في احتواء هذه الفعاليات العنفية وإعادة الهدوء والاستقرار إلى البلد، ما بدا معه وكأن حبل الأمن قد فلت من يدها، الأمر الذي مهّد للانقلاب العسكري الثاني الذي يشار إليه بانقلاب البيان (Coup by Communique)[٣٠].

سادسًا: انقلاب ١٢ آذار/ مارس ١٩٧١

بعد أن فشلت حكومة العدالة بزعامة ديميريل في السيطرة على العنف كما أسلفنا، بل وكانت إجراءاتها دافعة لمزيد منه، كما حصل بنتيجة إعدام بعض المحتجين اليساريين بتهمة ترويج الشيوعية، وجد الجيش أن واجبه بالدفاع عن الجمهورية يملي عليه التدخل لوقف العنف والسيطرة على الشارع، ومن هنا تحرك الجيش لا بالقوات المسلحة، بل بالتلويح باستخدامها عند الضرورة. وبعد أن اجتمع المجلس العسكري المؤلف من رئيس الأركان وقادة القوات وكبار معاوني رئيس الأركان يوم ١٠ آذار/ مارس جرى التوصل إلى توجيه إنذار حازم إلى ديميريل عن طريق رئيس الجمهورية مطالبًا بضرورة وضع حد للعنف والفوضى، وهكذا صدر بيان ١٢ آذار/ مارس الذي أسقط حكومة العدالة وديميريل وشُكّلت حكومة جديدة برئاسة البروفسور نيهاد إيريم، بعد أن أعلنت القوات المسلحة فرض الأحكام العرفية وشنّت حملة لا هوادة فيها على العناصر اليسارية، وغُض الطرْف عن العناصر اليمينية، ولهذا فإن بقية عقد السبعينيات شهد تركيا غير مستقرة، إذ ظلّت حالة عدم الاستقرار قائمة. وقبل أن نغادر هذه الحقبة التي حاول الجيش أن يفعل فيها شيئًا لتحقيق الاستقرار الذي لم يتحقق، نرى من المهم الإشارة إلى أن انتخاباتٍ حرة قد أُجريَت في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، رُفعت بنتيجتها الأحكام العرفية التي ظلت معلنة لمدة ٣١ شهرًا. وكانت الجيش قد خاض بإصرار معركة فرض مرشحه لرئاسة الجمهورية رئيس الأركان الجنرال فاروق كورلر الذي رشحه جودت صوناي واستقال لأجل هذا وعُيّن عضوًا في مجلس الشيوخ، لتتكرر العملية نفسها التي صاحبت انتخاب صوناي، إلا أن موقف حزب العدالة (ديميريل) والحزب الديمقراطي وامتناع حزب الشعب

---

(٣٠) Johnson, «The Role of the Military in Turkish Politics,» p. 16.

الجمهوري حرمت مرشح الجيش فاروق كورلر من الحصول على الأصوات المطلوبة، ما خلق أزمة دستورية جرى تجاوزها بموافقة الجيش على ترشيح ضابط متقاعد يرضى عنه لمنصب الرئاسة، وهكذا كان، حيث انتُخب فخري قره تورك رئيسًا للجمهورية[٣١].

لم يتمخض عن الانتخابات حصول أي من الأحزاب المتنافسة على أغلبية تؤهله لتشكيل الحكومة، ولذلك فقد شُكّلت حكومة ائتلافية رأسها بولند أجاويد زعيم حزب الشعب الجمهوري الفائز بأعلى نسبة من المقاعد في الانتخابات (٣٣ في المئة) مؤتلفًا مع حزب السلامة الوطنية (نجم الدين أربكان) الذي حصد ١٢ في المئة. ومع الضعف البيّن الذي رافق حياة هذه الوزارة الائتلافية، إلا أن أمرين مهمين رافقا الفترة التي حكمت فيها هذه الوزارة كان للقوات المسلحة دور فيهما: احتلال القطاع الشمالي من قبرص في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٧٤، وما تمخّض عن هذا الاحتلال من حظر الولايات المتحدة تجهيزَ تركيا بالأسلحة بتاريخ ٥ شباط/فبراير ١٩٧٥ تحت ذريعة أن استخدام هذه الأسلحة في بلدان أخرى لأغراض غير الأغراض الدفاعية، يُعَدُّ خرقًا للقانون الأميركي (وهو أمر يثير التساؤلات عن موقف القانون الأميركي من الخرق المستمر لإسرائيل باستخدامها أسلحتها الأميركية المنشأ لا ضد دول، بل لقتل مواطنين عزّل أبرياء كما في قانا في لبنان وغزّة في فلسطين غير متناسين مجزرة بحر البقر في مصر عام ١٩٦٩).

على الرغم من أن الحظر الأميركي لم يأتِ في زمن الحكومة الائتلافية التي شكلها بولند أجاويد واستقالت بسبب فشل هذا الأخير في الحصول على فوز مريح في الانتخابات البرلمانية التي أجريت بعد استقالة حكومة أجاويد، يتيح له تشكيل الحكومة اعتمادًا على ما حققه في غزوة قبرص من سمعة وشعبية. أعادت الانتخابات الوضع في تركيا إلى المربع الأول، فقد ظلت تركيا من دون حكومة لمدّة ستة أشهر، ولم يستطع البروفسور سعدي أرماك الذي شكل حكومة موقتة الحصول على ثقة

---

(٣١) العزاوي، **المؤسسة العسكرية التركية: دراسة في الدور السياسي للمؤسسات العسكرية التركية**، ص ٨٤ ـ ٨٥.

المجلس الوطني لغاية آذار/ مارس ١٩٧٥، عندما شُكلت الجبهة الوطنية من تحالف حزب العدالة (ديميريل) وحزب السلامة (أربكان) وحزب الثقة الوطني، وحزب الحركة القومية (ألب أرسلان توركش)، وبهذا شُكّل الائتلاف الجديد الحكومة برئاسة ديميريل وكان عليها أن تغلق الملف القبرصي وتداعياته السلبية على تركيا ومنها أزمة الحظر الأميركي على الأسلحة لتركيا، وكان أن أقدمت حكومة ديميريل على الاستيلاء على القواعد العسكرية الأميركية الموجودة على الأراضي التركية عدا قاعدة إنجيرليك على ألا تُستخدم إلا لأغراض حلف الناتو. يُرينا هذا الإجراء الجرأة والقرار اللذين يتمتع بهما متّخذ القرار التركي عندما تتعارض مصالح بلده مع التطورات الدولية، فعلى الرغم من ضعف حكومات عقد السبعينيات، رأينا موقفين مهمين كان للقائد السياسي (رئيس الوزراء) والقائد العسكري (رئيس الأركان) دور حاسم في اتخاذهما عندما تضررت المصالح القومية التركية، وهما قرار غزو واحتلال شمالي قبرص وقرار السيطرة على القواعد العسكرية الأميركية. وسنرى أن هذا الموقف سيتكرر مرة أخرى عندما سيتخذ رئيس الوزراء التركي بمساندة من البرلمان قرارًا بمنع الفرقة الآلية الأميركية من غزو العراق من الأراضي التركية، وأُجبرت الولايات المتحدة الأميركية حينئذٍ على إعادة المناورة بالفرقة وإدخالها من الكويت، هو موقف سيسجل إيجابًا لتركيا التي انطلقت من مصالحها لا خنوعًا للأميركيين. أفضى قرار الاستيلاء على القواعد الأميركية إلى إعادة الولايات المتحدة النظر في قرار الحظر ورفعته عام ١٩٧٨، وبهذا عادت العلاقات العسكرية بين الطرفين إلى سابق عهدها.

تفاقم الوضع الأمني في النصف الثاني من عقد السبعينيات وبدت الأمور كلها تشير إلى تمهيد الطريق للجيش ليتدخل بقوة هذه المرة، وهو ما حصل بالفعل في انقلاب ١٩٨٠ بقيادة رئيس الأركان كنعان يفرين.

سابعًا: انقلاب ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠

يُعَدُّ هذا الانقلاب الأخطر والأكثر تأثيرًا في الحياة السياسية والحياة العامّة في تركيا، ذلك لأنه قد جاء بعد أن عانت الحياة الداخلية في تركيا بتفاعلاتها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية كثيرًا، بسبب

الاستقطاب الحادّ الذي عاشه المجتمع التركي طوال فترة تكاد تشابه حالة حرب أهلية بمقياس محدود، وجد مداه في أماكن الاستقطاب الحضرية عمومًا، فضلًا عن انتشار تداعياته على الأطراف، وبالأخص في المنطقة الكردية التي بدأت تشهد تبلور شكل من أشكال الاعتصاب المسلح، ما لبث أن تحول إلى تمرد وعصيان مؤدلج بالنظرية القومية التي ترى الأكراد قومًا مختلفين عن الأتراك. من جهة أخرى، أثرت طروحات اليسار في تبني الجناح العسكري المسلح للحركة القومية الكردية الذي أصبح يدعى حزب العمال الكردستاني (PKK) (بارتي كومله كردستان)[٣٢].

إلى جانب المشاعر القومية الكردية، وجدت مشاعر قومية أخرى مجالًا رحبًا لها لتعرب عن نفسها وآمالها بالثأر التاريخي من تركيا، وهي المشاعر الأرمنية التي إن كانت قد نشأت منظماتها خارج الأرض التركية، واتخذت من الغرب ملاذًا لها، إلا إنها استفادت كثيرًا من الاستقطاب الحاصل، وتسربت إلى المدن الكبرى ومنها إسطنبول وأنقرة وغيرها، وتُعَدُّ مسؤولة عن العديد من حالات التفجيرات والأعمال التي تُصنَّف أعمالًا إرهابية[٣٣].

مثلت المنظمات الماركسية المتطرفة كمنظمة المسار الثوري (ديف يول) التي كانت تدعو إلى إقامة مجتمع شيوعي ولجأت إلى السيطرة على مدن مثل مركز قضاء فطا وأنشأت إداراتها ومحاكمها وشرطتها وما إلى ذلك من وسائل الحكم، حتى اقتحمتها قوات حكومية وقضت على حالة الاستقلال هذه. في المقابل، كانت المليشيات اليمينية التي شكلت أفكار اليمينيين مثل ألب أرسلان توركش وغيره منطلقًا لأفكارها قطب الرحى الذي شنّ حرب تصفية ضد قوى اليسار المتطرف وتحالفاتها[٣٤].

---

(٣٢) للاستزادة عن القضية الكردية في تركيا، انظر: وصال العزاوي، القضية الكردية في تركيا حتى عام ١٩٩٣، سلسلة دراسات استراتيجية (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٥).

(٣٣) انظر: ديفيد كوشنير، «تركيا ـ تغيرات اجتماعية سياسية،» مجلة اسكير احوديت (مجلة الجيش الإسرائيلي) (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠)، في: العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية: دراسة في الدور السياسي للمؤسسات العسكرية التركية، ص ١٠٤ ـ ١٠٦.

(٣٤) Johnson, «The Role of the Military in Turkish Politics,» p. 10.

من الملاحظ أنه في الحالة موضوعة البحث، قد يكون من المناسب إيراد حقيقة أن الوضع في تركيا قد تفاقم إلى حد وجد معه الجيش أن عليه التدخل لِلَجم حالة التردي الخطيرة التي يعيشها المجتمع التركي، بسبب ما ذكرناه عن حالة الاستقطاب الحاد التي لم تنفع الإجراءات الدستورية المتمثلة بالانتخابات، وتشكيل الحكومات بحلها. وهنا تنبغي الإشارة إلى أهمية تدخُّل الجيش في بعض حالات الطوارئ والأزمة، لكن هذا التدخل ينبغي أن تحكمه المبادئ والأطر الدستورية، وهو ما نفتقده في حالة الانقلابات العسكرية التركية المتلاحقة، ذلك أن المؤسسة العسكرية تأخذ الأمر على عاتقها عندما تتحسس زمرة من الضباط (ومنهم من هم من الرتب الدنيا والوسطى كما في الانقلاب الأول) أن الوضع أضحى يتطلب التدخل. وفي هذه الحالة، تحركت هيئة الأركان العامة ودفعت بقواتها العسكرية إلى الشوارع، وسيطرت على الوضع العام وأعلن رئيس الأركان العامة الجنرال كنعان يفرين أن هذا الانقلاب دعت إليه الأوضاع الأمنية التي تعاني منها تركيا، ما يشير إلى أن التدخل هذه المرة لم يكن بسبب غضب العسكر وغيرة منهم على الكمالية، بل بسبب تفاقم الوضع الداخلي ومسير البلاد نحو هاوية حرب أهلية لا يمكن سبر أغوارها، وكانت ستربك الاستقرار الإقليمي والدولي بفعل دور تركيا إقليميًا بانتمائها الجيوبولتيكي إلى منطقة الشرق الأوسط، وعالميًا بحكم كونها صاحبة الجيش الأكثر عددًا في الناتو بعد جيش الولايات المتحدة الأميركية، ثم امتلاكها المضايق ووجود الاتحاد السوفياتي القريب من هذه المضايق الخانقة له استراتيجيًا. نكرر هنا أن الحالة كانت لازمة للجيش ليتحرك ويضع نهاية لتفاقم الأوضاع، وإلقاء نظرة على عدد الأسلحة التي صودرت ستشير إلى المدى المظلم الذي كانت الأمور ستسير باتجاهه، فقد اعتُقل ما لا يقل عن ٣٢٥٣٧ ممن وُصفوا بالإرهابيين وصودرت ١٦٨ ألف قطعة سلاح مختلفة و٩٥١ إصبع ديناميت و٢١٠٠ من البارود و٦٣٢ وسيلة تفجير[٣٥]. مع ذلك يظل السؤال قائمًا: هل كان ينبغي أن تكون مهمة الجيش مرتكزة على شرعية دستورية تنتهي بانتهاء حالة الطوارئ التي تعلنها الحكومة؟ أم أن ما قام به الجيش يشكل نمطًا متكررًا في بلدان العالم الثالث شهدنا أمثلته في أميركا

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٥.

اللاتينية، والجوار العربي لتركيا، وباكستان؟ قد يتعلق الأمر بمدى عمق الممارسة الديمقراطية، ومدى تحسسها بالأبعاد التي ينبغي العمل ضمنها. ولعل أحد أهم الدروس التي أمكن استنباطها من الأسباب الداعية إلى الانقلاب الثالث، هو أن الممارسة الديمقراطية التركية ما زالت في دور الصيرورة والتكون، وهذا ما دفع الجيش ليدّعي لنفسه حماية الدستور والكمالية وإرثها. من ناحية أخرى نجد أن الجيش استشعر نقص الشرعية في الخطوة التي اتخذها والتي رغم أهميتها فإن علاقات تركيا الأطلسية تفرض عليه ضرورة سرعة إعادة الحياة السياسية المدنية، فضلًا عن أن الجنرال كنعان يفرين لم يكن ميالًا إلى زجّ الجيش في واجهة الحياة السياسية، وهو ميل يشابه ما كان يؤمن به مصطفى كمال أتاتورك منذ حقبة الاتحاد والترقي كما سبق وأوردنا، لذلك وجد أن من المهمّ أن يؤطر دوره السياسي في الحياة العامة التركية عن طريق سنّ دستور جديد يُستفتى عليه دستوريًا ويؤسِّس فيه لدور العسكر، عن طريق توسيع مهام مجلس الأمن القومي ليكون مسؤولًا عن صوغ السياسة الخارجية والأمنية، ويضمن لأعضائه العسكريين الهيمنة عليه؛ أي أن يكون أرباب السيف (العسكر) أعلى صوتًا من أرباب القلم (السياسيون)[٣٦].

نتيجة الانقلاب، أُعِدَّ دستور جديد خلفًا لدستور ١٩٦٠، وعُدّل الكثير من مواده، وأعيدت إلى الحكومة بعض صلاحياتها، لكن الدستور في المقابل أعطى الرئيس الذي كان يومذاك كنعان يفرين بشكل شخصي لا لأي رئيس لاحق حق الاعتراض على أي تعديلاتٍ دستوريةٍ يقترحها المجلس الوطني الكبير.

نجح الانقلاب في تأمين درجة من الاستقرار في البيئة الأمنية الداخلية لتركيا، إلا إنه وما تمخض عنه من حكومات لم ينجح في جلب استقرار ناجز إلى الحياة الداخلية في تركيا. فقد ظلت هنالك قضيتان لم تتمكن الحكومات المتعاقبة في وضع حد لهما: **أولاهما المشكل الاقتصادي**، فقد شهدنا تردي الوضع الاقتصادي وزيادة التضخم وانهيار سعر الصرف الليرة التركية إلى مستويات مخيفة، إذ أصبح الرقم ذو الستة أصفار ومضاعفاته هو المستخدم

(٣٦) انظر: القصاب، «دور القوات المسلحة التركية في صياغة مدركات الأمن القومي التركي».

حتى في شراء بضاعة بسيطة. والثاني تصاعد التمرُّد الكردي بقيادة حزب العمال الكردستاني الذي وجد حاضنة طبيعية بعيدة عن يد الدولة بعد سيطرة الأحزاب الكردية على شمال العراق، بُعَيد إخراج العراق من الكويت، واستهداف الولايات المتحدة الأميركية نظام الحكم والدولة العراقية، وكذلك تأمين سورية ملجأً آمنًا لزعيم حزب العمال الكردستاني (PKK) عبد الله أوجلان.

مثّلت الحالتان تحديًا للقوات المسلحة التركية ورافعة لها للتدخل في الحياة السياسية المدنية، بحيث إن هذه القوات دخلت إلى شمال العراق أكثر من مرة لمطاردة عصابات العمال الكردستاني، كما أنذرت سورية بتدخل عسكري يصل إلى حد الاجتياح إذا لم تسلمها أوجلان. وقد نتجت من ذلك صفقة مشهورة رُحِّل بموجبها أوجلان من سورية إلى السودان ثم ألقت الاستخبارات التركية القبض عليه، ورُحِّل وحوكِمَ، وسُجنَ، ومع ذلك ورغم الهدنة التي أعلنها أوجلان، إلا أن حركة التمرد الكردية لم تنتهِ وما زالت تطل برأسها هنا وهناك، ربما لحسابات داخلية أو إقليمية (إيران وسورية وإسرائيل).

مثّلت حقبة التسعينيات من القرن المنصرم مرحلة صراع إرادات، طرفاه إرادة الناخب التركي متمثلة بالحزب السياسي الذي يقود السلطة من جهة، والقوات المسلحة التركية حارسة الكمالية من جهة أخرى. شهد الشارع السياسي التركي تصاعدًا نوعيًا في نموّ نمط جديد من الفكر السياسي، لم يجرؤ على التخلي عن الإرث الكمالي، إلا أن له رؤية جديدة في تداول ملفّات السياسة التركية. لم يكن هذا التيار الجديد سوى تيار حزب السلامة الوطنية الذي تزعمه الراحل نجم الدين أربكان، والذي أوجد مقاربة جديدة لتعريف هوية تركيا تقوم على مصالحة مع تراثها وتاريخها من جهة، والتزام باللعبة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

كانت قواعد هذا التيار الجديد في الأطراف، في قلب تركيا في الأناضول بعيدة عن هيمنة العلمانيين على مراكز المدن الكبرى كإسطنبول وإزمير وأنقرة. وقد نجحت سياسة فتح الجامعات وتكوين نمط جديد من البرجوازية وعالم الأعمال بعيدًا عن المركز، في تعزيز ميل الجماهير في هذه المناطق إلى التصويت لهذا التيار الجديد الذي كثيرًا ما يشار إليه بأنه تيار إسلامي، لكنه ليس كذلك بدِقة، بل هو تيار متصالح مع الإسلام

يستمد منه هويةً تركيةً باعتباره نواة التراث التركي وأسَّه(٣٧).

كما شهدت هذه الفترة الحرب العدوانية الأميركية على العراق التي كان لتركيا دور مميّز فيها، إذ رفضت أن تكون أراضيها منطلقًا لقوات الغزو، ما يؤكّد للمرة الثانية هامش الاستقلال الكبير الذي تحظى به تركيا عن السياسات الأميركية.

كما شهدت مرحلة الانتقال هذه أمرًا مهمًا هو الشروط التي وضعها الاتحاد الأوروبي لتسهيل قبول تركيا عضوًا كامل العضوية فيه. ينصبّ أهمّ هذه الشروط على الديمقراطية وحقوق الأقليات وانصياع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية. فمن المعروف أنه في الحكومات الديمقراطية يكون القول الفصل في الحياة السياسية والاقتصادية وغيرها من فعاليات الحياة الداخلية والخارجية للبلد للمؤسسة المدنية المنتخبة، على أن تحتفظ المؤسسة العسكرية بحريتها في تخطيط برامجها التدريبية والعملياتية، بما لا يتعارض مع التخطيط الاستراتيجي العام للدولة، في حين أن سلوك الحكومات المدنية التركية حيال المؤسسة العسكرية كان واحدًا من اثنين: إما محاولة تهميشها، أو ترك الحبل لها على الغارب(٣٨)؛ وهو أمر كان يقود إلى انقلاب في الحالة الأولى، وإلى تردي الوضع السياسي، ومن ثم الاقتصادي في الحالة الثانية، ما مثّل رافعة للتيار الجديد الذي بدأ بترسيخ أقدامه على الرغم من إقدام المؤسسة العسكرية وحليفتها المحكمة العليا، على إسقاط الحكم المدني كما في حالة نجم الدين أربكان وشطب حزبه. وكان هذا التيار يعود باسم وزعامة جديدين في كل مرة، حتى استقر أخيرًا على يد تلامذة أربكان الشباب الجديد، على تأسيس حزب العدالة والتنمية (AKP) الذي تصدّر المشهد السياسي الداخلي في ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠١ تحت قيادة رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء الحالي. فضلًا عن بعث هذا الحزب ظاهرة جديدة لا في تركيا

---

(٣٧) لمزيد من التعمق في تجربة الإسلام السياسي التركي والكمالية، انظر: جلال ورغي، **الحركة الإسلامية التركية ـ معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي**، أوراق الجزيرة (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٠)، ص ٢٧ ـ ٥٩ و٦١ ـ ٦٦.

(٣٨) Metin Heper, «The Justice and Development Party Government and Military in Turkey,» *Turkish Studies*, vol. 6, no. 2 (June 2005), pp. 215-231.

فحسب، بل وشكلت مثالًا لكيفية سلوك الأحزاب ذات التأثر الإسلامي في حياة ديمقراطية برلمانية تؤمن بتداول السلطة سلميًا. كما في كل مرّة فقد وصل تردي الوضع الاقتصادي الداخلي إلى مستويات مخيفة على حافة الانهيار فقد بلغ مستوى النموّ السلبي ـ ٧، ٤ في المئة وكبلت الشروط التي بدأ البنك الدولي يفرضها، أية إمكانية للإصلاح ما أفقد الناخب التركي الثقة بالأحزاب السياسية التقليدية وهي أحزاب يمينية أو علمانية، وهو أمر زاد من حظوظ حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الجديد بالفوز في الانتخابات التي جرت في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، وقد جاء الناخبون بحزب العدالة والتنمية أولًا حاصدًا ٣٤ في المئة من أصوات الناخبين، واضعًا حدًا للحكومات الائتلافية التي ميّزت المشهد السياسي منذ ١٩٩١[٣٩]. كان الحزب قد تمكن من الفوز قبل ذلك بانتخابات عمدة إسطنبول وشهد الرأي العام التركي الإنجازات الكبيرة التي حققها أردوغان، الأمر الذي سهّل عليه الفوز الكبير الذي حققه.

وقفت الأركان العامة التركية في وجه الحزب الجديد الذي حصد ثلثَي مقاعد البرلمان، وتوجست المؤسسة العسكرية التركية خيفة، ومعها المحكمة العليا التي حاولت كثيرًا إلغاء تسجيل الحزب وإيقاف قياداته، إلا أن هذا الجهد لم يثمر، من هنا بدأ بعض دوائر العسكريين من الجنرالات المتقاعدين العمل على إرباك الوضع الأمني تمهيدًا للقيام بانقلاب، كما ادعت حكومة حزب العدالة والتنمية، لذلك فقد شنت حملة اعتقالات واسعة شملت العديد من الجنرالات المتقاعدين، وطُلب بعض أقدمهم الذين هم في الخدمة للشهادة أمام المحكمة المدنية وحُقق معهم في دوائر الشرطة لأخذ إفاداتهم عن انتمائهم إلى منظمة أرغينيكون للتخطيط لعملية سليدج هامر (Sledge Hammer)[٤٠]. نحن هنا إزاء نمط جديد من العلاقات على المستوى القيادي الأعلى وفي ما يتعلق بتبادل الأدوار تحديدًا، فمن دور موارب معترف به للمؤسسة

---

(٣٩) The Justice and Development Party, <http://www.globalsecurit.org/military/world/Europe/tu-political-party-akp.htm>.

(٤٠) سليدج هامر هي المؤامرة التي أتهم بها العشرات من الضباط الأتراك سواء اللذين في الخدمة أو قادة سابقين محالين على التقاعد، والذين تولت الشرطة والمحاكم المدنية شأن محاكمتهم في تطور خطير في وضع القوات المسلحة التركية أسهم كثيرًا في تحديد قدرتها على التدخل في الشأن السياسي، انظر: Soner Cagaptay, «Turkey's High-Stakes Power Struggle,» *Daily Beast*, 29/7/2011.

العسكرية كحامية للكمالية ضمن لهذه المؤسسة التدخل قولًا (عن طريق الإعلانات والإنذارات للإيحاء بوجهة نظرها كما شهدنا في حالة أربكان)، أو بالاستخدام الفعلي للقوات المسلحة كما في الانقلابين الأول والثالث. يرى بعض الباحثين في الشأن التركي أنه مع بداية تسلم حزب العدالة والتنمية، بدأت المؤسسة العسكرية التركية تفقد أراضيها لمصلحة الحكومة المدنية الممثلة بالحزب الحاكم، وهو حاليًا حزب العدالة والتنمية، وقد بدأت هذه الحالة نتيجة تراكم سلسلة من الخطوات تلت إحداها الأخرى، لعل من أهمها تعديل قانون مجلس الأمن القومي الذي كان ينص على مسؤولية المؤسسة العسكرية عن صوغ السياسة الخارجية والاقتصادية والاجتماعية لتركيا، وتحوّل الدور الآن إلى دور استشاري وباتت مهمتها أن اقتراح السياسات، أو إبداء رأيها فيها.

تكاتفت مجموعة من العوامل[41] التي أفضت في النهاية إلى إنهاء دور الجيش في الحياة السياسية وتحويل دوره أقرب ما يكون من دور المؤسسة العسكرية في الديمقراطيات الغربية:

- كان لرفض تركيا المشاركة في غزو العراق عام ٢٠٠٣ دور كبير في غضب البنتاغون الأميركي من المؤسسة العسكرية التركية التي لم تكن ترغب في مثل هذا الغزو نظرًا إلى ما يمكن أن يسفر عنه من نشوء كيان كردي وهو ما حدث بالفعل. وقد جعل ذلك الإدارة الأميركية تشنّ حملة على الجيش التركي وقيادته التي لم تقم بمسؤوليتها في حثّ الحكومة التركية على تأييد المشاركة في الغزو، وهذا ما أدى إلى رفع الغطاء الأميركي عن أية محاولات للمؤسسة العسكرية التركية للقيام بأي انقلاب، حيث إن كل انقلابات تركيا السابقة كانت برعاية وتغطية من واشنطن.

- في الوقت نفسه كانت الإدارة الأميركية تجاهد من أجل أن تظهر بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على أنها تحارب الإرهاب الإسلامي لا الإسلام. وجاء وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نهاية ٢٠٠٢ فرصة

(٤١) في هذا الإطار، انظر: محمد نور الدين: «تركيا أكثر «مدنية»،» الشرق (الدوحة)، ٦/ ٨/ ٢٠١١، و«تركيا تنتصر للإصلاح وتنهي نظام الوصاية العسكرية،» السفير، ١٣/ ٩/ ٢٠١٠.

لواشنطن لتؤكد ذلك من خلال دعم ما تسميه «الإسلام المعتدل» المتمثل بحزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان. فحظي الحزب بالرعاية والاحتضان من واشنطن ولا يزال، الأمر الذي أسهم في نجاح معركته لإضعاف دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

ـ فتح عدم مشاركة تركيا في غزو العراق الباب أمام بدء مفاوضات العضوية المباشرة مع الاتحاد الأوروبي ودعم الاتحاد خطوات حزب العدالة والتنمية الإصلاحية ومنها تقليص دور المؤسسة العسكرية في السياسة؛ وهي شروط لا يمكن لأحد في تركيا أن يرفضها على اعتبار أنها متطلبات أوروبية تدفع في اتجاه حيازة العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، وهو أمر تطمح إليه تركيا كثيرًا.

ـ نجح حزب العدالة والتنمية في تشويه صورة الجيش من خلال الكشف عن خطط سرية للانقلاب على الحكومة كما أسلفنا عبر عملية سيلدج هامر التي خططت لها منظمة أرغينيكون، وهي المنظمة التي شكلها كبار الضباط المتقاعدين لإضعاف حزب العدالة والتنمية وإطاحة حكمه عبر إقلاق الاستقرار الداخلي، والدخول إلى قلب ملفات المؤسسة العسكرية عبر مخبرين في عملية اختراق عالية الحرفية التقنية. قلل هذا الأمر من شأن احترام الجيش لدى الرأي العام، ما سهّل على الحزب إجراء تعديلات دستورية لا سيما في استفتاء ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ الذي اعتُبر تاريخيًا، لجهة محاكمة العسكر أمام محاكم مدنية ومحاكمة قادة انقلاب ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، حيث يقبع الآن في السجون عدد كبير من الجنرالات الأتراك بتهمة التآمر على الحكومة رغم أنهم لا يزالون في الخدمة وهذا أهم مؤشر على انتهاء دور الجيش في السياسة. كذلك، قدّمت القيادة العسكرية التركية استقالة جماعية بعد خلافها مع الحكومة في نهاية تموز/ يوليو ٢٠١١، في مؤشر آخر على أن نفوذ الجيش في السياسة قد انتهى، حيث كان الجنرالات يلجأون إلى انقلابات في حالات مماثلة فيما انسحبوا بهدوء هذه المرّة إلى منازلهم، الأمر الذي شكل مؤشرًا جديدًا على قوة شكيمة رئيس الوزراء وزعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان[٤٢].

---

(٤٢) انظر: Cagaptay, Ibid.

ـ اعتمد حزب العدالة والتنمية على الإرادة الشعبية مقابل الإرادة العسكرية وبقدر ما كان حزب العدالة تزداد شعبيته في كل الانتخابات، كان ذلك حافزًا للمزيد من الخطوات لتقليص نفوذ المؤسسة العسكرية. وهو ما نجح الحزب فيه نجاحًا كبيرًا بحيث لم يكن لأي إرادة عسكرية أن تتجاوز في عصر الاتصالات والخدمات الإرادة الشعبية إذا كانت كاسحة ومؤيدة لصالح الحزب الحاكم.

فهل نحن هنا إزاء نمط جديد من العلاقة المدنية العسكرية في تركيا؟ وهل حدود تحمل المؤسسة العسكرية لما رأته تجاوزًا لموقعها وهيبتها لدى الرأي العام التركي، قياسًا على استطلاعات الرأي العام التي تداعى بموجبها موقف الثقة في المؤسسة العسكرية من ٩٠ في المئة أواسط التسعينيات من القرن المنصرم إلى ٧٥ في المئة الآن؟ وهل سيعود هذا بالسلب على الأمن القومي التركي؟

للإجابة عن هذه التساؤلات، لا بد من أن نأخذ في الاعتبار تداخلات وتقاطعات بين عوامل ثلاثة تساعد في صوغ مستقبل تركيا، وهذه العوامل هي التي ستقرر موقع المؤسسة العسكرية التركية في الحياة التركية.

يمكن صوغ هذه العوامل في ما يلي:

ـ بناء الشخصية التركية

ـ الإسلام والإرث التركي

ـ تركيا وعلاقاتها الخارجية من خلال رؤيتها لمصالحها القومية

وعند النظر في طبيعة هذه التفاعلات، سنرى أن الشخصية التركية هي شخصية رجولية تمجد القوة وتحب الالتزام، ولعل هذا هو سرّ الإعجاب بالمؤسسة العسكرية، ذلك لأن التركي كان يُنظر إليه في المخيلة الشعبية كفارس على حصان، والعسكرية هي من شكل التاريخ التركي في القرون الستة الأخيرة على الأقل، فالعسكرية التركية هي التي بنت المجد التركي وشهدت الاندحار، ثم هبت من حالة الخور والهزيمة، ورسمت تحت قيادة أتاتورك ورفاقه، الانتصار الذي أعاد إلى تركيا اعتزازها بالذات. وعند تفاعل هذا العامل مع العامل الفاعل الآخر وهو الإسلام، سنجد أنه شارك في

صوغ التاريخ التركي، ومثّل محرّكه الدافع على الأقل في القرون العشرة المنصرمة، منذ تربع السلاجقة على مشرق العالم الإسلامي، ثم تحديدًا منذ فرض آل عثمان وجودهم في الجزء الأوروبي من بيزنطة، وقاتلوا تحت لواء الإسلام ووصلوا إلى قلب أوروبا، ثم أطاحوا بيزنطة وتربعوا حاكمين إمبراطورتيهم الشاسعة من عاصمتها التي أضحت عاصمة الإسلام كما سمّوها هم (إسلامبول). من هنا فإن الفصل بين التركي والإسلام يُعَدُّ أمرًا مستحيلًا كما أثبته التاريخ.

يعاني العسكري التركي أيًا كان من حالة ازدواجية، فمؤسسته حارسة العلمانية، وهو مسلم مؤمن صوفي على الأكثر، ملتزم بقيم دينه على الأعمّ الأشمل. هذه الازدواجية هي التي خلقت الصراع بين المؤسسة العسكرية، وما يُشتَمُّ منه صعود إسلامي ينأى بتركيا عن كماليتها العلمانية(٤٣).

بقي لدينا العامل التفاعلي الثالث، وهو علاقات تركيا الخارجية من خلال رؤيتها لمصالحها القومية؛ فتركيا عضو فاعل في بيئتها عضو فاعل في المنظومة الأطلسية، توّاقة إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، يدفعها كل هذا إلى الانتظام في ركب الحداثة وما تتطلبه من ديمقراطية وانصياع المؤسسة العسكرية إلى سلطة الحكومة المنتخبة. وهو أمر أدركته المؤسسة العسكرية على ما يبدو، فلا رجعة إلى أيام الإملاءات والإنذارات والانقلابات، مقابل التزام غير مكتوب من جانب الحكومة المنتخبة، بأن تصان هذه المؤسسة وتتاح لها إمكانية البناء التطور وتحسين أدائها.

هنا بحق نحن نرى أفول نجم الكمالية بمقياسها الجامد القديم، وبزوغ نجم تركيا جديدة تتفاعل فيها عوامل قوتها الكامنة المستمدة من إرثها الغني بعوامل قوتها الظاهرة المتمثلة بالاقتصاد والحركة السياسية المرنة الجديدة، وبحارس أمين للمصالح القومية التركية متمثّل بمؤسسة عسكرية ذات قناعات عصرية جديدة.

---

(٤٣) ناقش د. رفيق عبد السلام في كتابه هذه الإشكالية بتعمق، انظر: رفيق عبد السلام، في **العلمانية والدين والديمقراطية: المفاهيم والسياقات**، دراسات حضارية (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٨).

الفصل الثامن عشر

تركيا وإسرائيل
واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها
على القضية الفلسطينية والوطن العربي

مصطفى اللباد

ملخص تنفيذي

تمر العلاقات التركية ـ الإسرائيلية بمرحلة من الهبوط المتنامي منذ العدوان الإسرائيلي على غزة (٢٠٠٨/٢٠٠٩) مرورًا بما يُسمَّى «واقعة دافوس» الشهيرة بين أردوغان وبيريز، وصولًا إلى أزمة «أسطول الحرية» عام ٢٠١٠، حيث بلغت تلك العلاقات مستويات من الانحدار لم تبلغها في تاريخها الذي يعود إلى عام ١٩٤٩. ومع هذه الأزمة وذلك الانحدار، لا يمكن الارتكان إلى عامل واحد فقط في تفسير الهبوط الراهن للعلاقات التركية ـ الإسرائيلية أو النظر إليها من زاوية واحدة فقط، لأن هناك ثلاثة أسقف متشابكة تحكّمت ـ وما زالت ـ في هذه العلاقات، وهي على الترتيب من الأعلى إلى الأسفل: السقف الدولي، السقف الإقليمي، والعامل الداخلي في كل من تركيا وإسرائيل. يرتبط صعود العلاقات التركية ـ الإسرائيلية وهبوطها، أساسًا، بالتفاعلات داخل الإطارين الدولي والإقليمي، ثم بالعامل الداخلي واتجاهات صُنع السياسية في كل من أنقره وتل أبيب.

تبدأ الدراسة بلمحة عن العلاقات التركية ـ الإسرائيلية منذ قيامها عام

١٩٤٩، مرورًا بمراحلها التاريخية المختلفة، ثمّ تُعرّج على الدوافع المؤسسة لكل طرف من طرفَي العلاقة في إقامة هذه العلاقات، وتطبيق ذلك على قياس مؤشرات الصعود والهبوط وفقًا لمنهج «توازن القوى». تحاول الدراسة أيضًا رصد أسباب التدهور الواضح في هذه العلاقات راهنًا وتفسيرها، وترى أن التدهور في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في السنوات الثلاث الأخيرة لا يمكن تفسيره فقط على خلفيات إعلامية وتصريحات ساخنة من الطرفين، أو حتى ميول أيديولوجية على الجانبين، بل يُمكن إسناده إلى التغيرات في البيئة الإقليمية أولًا، والتغيرات في سياسة تركيا الإقليمية والداخلية ثانيًا، بما يجعل الاستمرار في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية بالمستوى الذي كانت عليه في العقود السابقة إضعافًا لقدرات تركيا الكامنة ودورها كقوة إقليمية في الشرق الأوسط. ولا يعني ذلك بأي حال أن تركيا في وارد إعلان الحرب مع إسرائيل، ولا حتى قطع العلاقات معها بسبب الآثار السلبية لذلك على صورة تركيا في العالم وعلى تحالفاتها الدولية. ما تريد تركيا تعميمه على المنطقة، وإسرائيل من ضمنها، هو ترسيخ رؤيتها للشرق الأوسط الجديد، القائم على إدارة الصراعات سلميًا وتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي والإقليمي، بما يفتح الطريق أمام الطاقات التركية الكامنة لتولي دور المرجعية الإقليمية. وللوصول إلى هذا الهدف الكبير، يتعيّن على أنقره ضبط الإيقاع الإقليمي على قياس الدور التركي الجديد، وهنا بالتحديد تتصادم مصالح الطرفين التركي والإسرائيلي في أوضح صورة، بمعنى أن اختلاف نظرة البلدين إلى مستقبل الشرق الأوسط يُعمّق الهوة في العلاقات ويدفع بها نحو التأزُّم في الفترة المقبلة أيضًا.

تنطلق الدراسة من أن العلاقات التركية ـ الإسرائيلية نشأت لعوامل موضوعية تركية وإسرائيلية، لكن الإطار الحاكم لها تمثل دومًا في إطاريها الإقليمي والدولي، مع أرجحية للإطار الأول، ومن كون العلاقات التركية ـ الإسرائيلية قد تبدّلت جذريًا في السنوات الأخيرة. بدوره، يقود التغيُّر في طبيعة العلاقات إلى إعادة توجيه السياسة الخارجية في البلدين وإعادة تعريف «المصالح الوطنية»، والأخيرة تُعرَّف محليًا في البلد المعني، وترتبط عضويًا بالتطورات السياسية ـ الاجتماعية الداخلية. تأسيسًا على ذلك، يمكن استنتاج أن العلاقات التركية ـ الإسرائيلية صعدت في الأوقات التي تقاطعت فيها

المصالح الوطنية لكل من تركيا وإسرائيل، وتشابكت فيها حسابات التكاليف والأرباح، واقتربت مخاوف الأمن القومي لكليهما عبر خصوم مشتركين. وبالمثل، انحدرت العلاقات التركية ـ الإسرائيلية عندما افترقت فيها المصالح الوطنية وتباينت حسابات الأمن القومي في كل من أنقره وتل أبيب، كما أدّى الفراغ في المنطقة من الناحية العربية على الأقل منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وانكفاء مصر التامّ في السنوات العشر الأخيرة من حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك، بالتوازي مع انفتاح سورية على تركيا، إلى تغُّير عميق في الموازين؛ إذ لم تعد تركيا محاطة بأي دول معادية. من ناحيتها، لم تعد الدول العربية المجاورة لتركيا تملك حتى مجرَّد الطموح إلى أداء أدوار إقليمية، فتغيّر بالتالي نسق العلاقات التركية ـ الإسرائيلية جذريًا، وسيستمر على الوتيرة نفسها ـ على الأرجح ـ لسنوات مقبلة. تأسيسًا على ذلك، سيؤدّي التدهور في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية إلى نتائج إيجابية على القضية الفلسطينية والعالم العربي، لسبب أساس هو أن إسرائيل ستفقد حليفًا استراتيجيًا قل نظيره. ومن شأن ذلك أن يزيد عزلة إسرائيل الإقليمية، بحيث سيرتفع الطلب الإسرائيلي نسبيًا على «مبادرات سلام» تُفكِّك عزلتها الإقليمية مرة أخرى، بغض النظر عن جدوى هذه «المبادرات» من المنظور العربي. سيتوقف مدى الاستثمار العربي لابتعاد تركيا المتوقَّع عن إسرائيل في الفترة المقبلة وتحويله إلى حالة مستدامة، على قدرة الدول العربية على التأثير في حسابات صُنع القرار التركية عبر التعاون الاقتصادي المنهجي والسياسي الإقليمي. عندها فقط، ستدخل الدول العربية مرة أخرى في المعادلات الإقليمية رقمًا فاعلًا؛ لا رقمًا سلبيًا في توازنات القوى الإقليمية الأخرى في المنطقة وحسابات بعضها تجاه البعض الآخر كما هي حالها راهنًا.

مشكلة البحث

ينطلق معظم الدراسات المتعلقة بتركيا من منظور حدّي، بحيث يجري تصويرها إما «ملاكًا» لا يأتيه الباطل لا من أمام ولا من خلف، أو «شيطانًا» يتحالف مع إسرائيل كضرورة وجودية ويتفانى في خدمتها كيدًا في العرب. والحال أن النظرتين سادتا في حقبات زمنية مختلفة: الثانية في الخمسينيات والستينيات إبان فترة النهوض القومي العربي وانضواء تركيا في «حلف

بغداد» وترسيخها علاقاتها مع إسرائيل، واستمرّت سائدة عقودًا بعد ذلك من طرف التيارين القومي واليساري في الوطن العربي. وفي المقابل، فقد اختزلت التيارات الإسلامية المعتدلة التجربة التركية - بما لها وهو كثير وما عليها - إلى صورة «الملاك»، خصوصًا في ضوء المواقف التركية القوية إزاء دولة الاحتلال الإسرائيلي على مدار السنوات القليلة الماضية؛ واكتسبت هذه النظرة أرضية أوسع بعد حادثة «أسطول الحرية» التي ارتفعت بعدها شعبية تركيا ارتفاعًا ملحوظًا في الشارع العربي. والحال أن كلا الرؤيتين تجاهل عاملًا أساسًا في رسم السياسات الإقليمية للدول وهو البيئتان الإقليمية والدولية، وهي التي مثّلت الإطار الحاكم للعلاقات التركية - الإسرائيلية منذ انطلاقها عام ١٩٤٩ وحتى الآن. وبسبب إغفال هذا العامل الجوهري، يجري التعامل حتى الآن مع العلاقات التركية - الإسرائيلية بمنظار أيديولوجي يحجب في غالبية الأحوال الرؤية الأقرب إلى الدقّة، وهو ما يقود بدوره إلى تحليلات مدفوعة عاطفيًا يصعب الاستناد إليها في رسم سياسات عربية واقعية حيال تركيا. ويؤدي اختزال السياسة الخارجية والإقليمية لتركيا إلى الاختيار بين «ملاك» أو «شيطان»، إلى العودة بالتحليل السياسي إلى عصور تاريخية خلت، الأمر الذي يفقده رصانته والتنوع الواجب لطبقاته ومستويات تحليله.

يرتكز اختزال تركيا بين «الملاك» و«الشيطان» على ثنائيات الشرق القديم: «الخير» و«الشر»، أو «النور» و«الظلام»، وما يضمره ذلك الاختزال من تسييد منطق إلغاءٍ ثنائي، بحيث إن بروز أحد طرفَي الثنائية يعني إلغاءً قسريًا ونهائيًا للطرف الأخر، أي تصوُّر معادلة صراعية وجودية لا تنتهي إلا بقضاء طرف على الطرف الأخر. ويُغفل ذلك الاختزال تحديد العوامل الموضوعية في صعود العلاقات التركية - الإسرائيلية وهبوطها، بحيث يكون التركيز على عوامل قدرية تكمن في طبيعة تركيا، من حيث هي «حليف طبيعي» للعرب، أو «كيان يناصبهم العداء» بالضرورة.

يحاول البحث تحليل العوامل المؤسسة للعلاقات التركية - الإسرائيلية في سياقاتها المختلفة: الدولي والإقليمي والداخلي، بعد أن يرصد العلاقة الجدلية بين كل هذه العوامل وصولًا إلى استنتاج أقرب إلى الدقة لتفسير صعود

العلاقات التركية ـ الإسرائيلية وهبوطها على خلفية منهج «توازن القوى»، إذ لا يمكن استشراف آفاق المستقبل لتداعيات هذه العلاقات على القضية الفلسطينية والعالم العربي، إلا مع امتلاك التفسير الأقرب إلى الموضوعية.

منهجية البحث

يتناول البحث العلاقات التركية ـ الإسرائيلية بغرض تقييمها، صعودًا وهبوطًا، بالاستناد إلى نظرية «توازن القوى» في العلاقات الدولية[1]. لم يعرف الشرق الأوسط حتى الآن نظامًا إقليميًا بالمعنى العلمي المتعارف عليه، وهو ما يميّزه عن غيره من المناطق الجغرافية في العالم. يعود ذلك إلى أسباب متنوّعة تاريخية وذاتية متعلقة بنشوء الدول في الإقليم؛ فضلًا عن عوامل تتعلق بثروات المنطقة وطريقة اندماجها في النظام الدولي، وغير ذلك من اعتبارات. وتُرتِّب هذه الحقيقة ملاحظة وجود «شبه نظام» إقليمي تتصارع فيه الدول/ الوحدات على خلفيات متباينة، وتتحالف في ما بينها لمنع نشوء قوة إقليمية مهيمنة أو لتحييد أخطار مشتركة. ينطبق ذلك على العلاقات الثنائية في الشرق الأوسط عمومًا، ومن ضمنها العلاقات التركية ـ الإسرائيلية خصوصًا. لذلك يركز البحث ـ ربما لأول مرّة في الأدبيات العربية ـ على تطبيق نظرية «توازن القوى» على العلاقات التركية ـ الإسرائيلية؛ باعتبارها المحدِّد الأساسي لصعود هذه العلاقات وهبوطها، لا الاعتبارات الأيديولوجية على الناحيتين التركية والإسرائيلية. وإذ مثّل التحالف الدولي الذي انضوى فيه البَلَدان الغطاء لعلاقاتهما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن، فإن هذا الغطاء فقدَ أهميته الاستثنائية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي السابق. لهذا، مثّلت «الأخطار المشتركة» بين الطرفين المادّة اللاصقة التي جمعت البلدين في علاقات بدأت منذ ستة عقود على الأقل، وتصاعدت إلى قمتها في منتصف العقد العاشر من القرن الماضي، قبل أن تهبط قليلًا عند مستوى أقل في بداية الألفية وتتردّى ترديًا ملحوظًا في السنوات الثلاث الأخيرة.

لا يمكن، في هذا السياق، إغفال الأثر الكبير للتطورات العالمية التي

(١) «Balance of Power in International Relations,» <http://en.wikipedia.org/wiki/Balance_of_power_in_international_relations>.

عرفها النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية: الحرب الباردة ونهايتها، مرورًا بتفاقم الصراعات في الشرق الأوسط، وصعود التيارات الأصولية الإسلامية الراديكالية إقليميًا ودوليًا، وكلّها عوامل دفعت بتركيا، بالمعنى الجيوسياسي، إلى أخذ دور المركز الإقليمي الصاعد. وجاءت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بعوامل استقطاب كونية جديدة وتحديات جديدة لتركيا المرتبطة مؤسساتيًا وهيكليًا بالغرب والمنتمية جغرافيًا إلى الشرق. في هذه البيئة الإقليمية الملتهبة والدولية المضطربة، سعت تركيا إلى إعادة تركيب سياستها الخارجية لتصبح متعدّدة الأبعاد والاتجاهات، فتبقي على علاقاتها مع إسرائيل ومع الدول العربية في الوقت نفسه لتحقيق أكبر قدر من المصالح التركية، وهو أمر مفهوم ومشروع في السياسة الدولية.

لكن مع تدهور القدرات العربية في السنوات العشر الأخيرة، خصوصًا في العراق ومصر وسورية، أصبحت المادة اللاصقة التي جمعت تركيا بإسرائيل أمرًا من الماضي. ومع تزايد الاندفاع الإيراني في المنطقة بعد احتلال العراق (٢٠٠٣) وحرب لبنان (٢٠٠٦)، بالترافق مع تراجع القوة الأميركية في الشرق الأوسط، تغيرت السياسة الإقليمية التركية، بحيث تحولت من سياسة «تصفير المشاكل» مع جيرانها منذ عام ٢٠٠٢، إلى الانفتاح أكثر على جوارها الجغرافي في الشرق الأوسط عمومًا، والمنطقة العربية خصوصًا، وصولًا إلى رسم صورة جديدة لشرق أوسط جديد يناسب القدرات والطموحات التركية؛ وهنا بالتحديد يتموضع التدهور في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية. باختصار، تباين رؤى تركيا وإسرائيل حول الصورة المفترضة للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط، هو ما يفصل مواقف الطرفين المتنافسين موضوعيًا راهنًا. يتجلى العامل الإقليمي (توازنات القوى في الإقليم) كأحد أبرز الأطر التي تحكم العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، كاشفًا هيكلية العلاقات بين أنقره وتل أبيب، ومفسرًا صعود هذه العلاقات وهبوطها. يطمح البحث إلى التأصيل لفهم أعمق للعلاقات التركية ـ الإسرائيلية؛ من حيث دوافع الطرفين إلى إقامتها، ومن حيث الأطر الحاكمة لهذه العلاقات تلك التي تدفع بها إلى الصعود أو الهبوط على خلفية التوازنات في الشرق الأوسط كمتغير مستقل، والعلاقات التركية ـ الإسرائيلية كمتغير تابع. يبدأ

بحث طريقة تفكيكية بحيث تُقسَّم من خلالها العلاقات التركية ـ الإسرائيلية وفقًا للحقب الزمنية المتعاقبة مع التركيز على أبرز ملامح العلاقات في كل فترة، فضلًا عن تسليط الأضواء على السياقين الدولي والإقليمي لهذه العلاقات في هذه المرحلة. يكمن الهدف من ذلك التقسيم في إبراز أن هذه العلاقات ليست كيانًا مصمتًا غير قابل للتحوُّل ولا يتأثر بالسياقات الدولية والإقليمية والداخلية في كل من تركيا وإسرائيل، بل محصلة ونتاج لتفاعل المستويات الدولية والإقليمية والداخلية معًا. لذلك يستعرض البحث العلاقات التركية ـ الإسرائيلية بدايتها عام ١٩٤٩ وحتى ١٩٩٦، مبرزًا دوافع كل طرف إلى إقامة هذه العلاقات وسيرورة تطورها التاريخي. ثم يعود البحث إلى التركيز على الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٨ محاولًا استيعاب التطور في هذه الفترة من مستوى «التحالف الاستراتيجي» إلى بدايات التراجع راصدًا أسبابه. ثم يحلل البحث واقع العلاقات التركية ـ الإسرائيلية بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠، التي تبلور فيها التراجع بالعلاقات، قبل أن يخصص جزءًا منفصلًا للعلاقات التركية ـ الإسرائيلية بعد حادثة «أسطول الحرية» أيار/ مايو ٢٠١٠. يقسم البحث هذا الجزء الأخير إلى قسمين يُحلّل القسم الأول الإدارة التركية للأزمة ودوافعها، في حين يُشخّص القسم الثاني طريقة الإدارة الإسرائيلية للأزمة ويؤكّد تخبطها. ويركّز القسم الأخير من البحث على تأثير التردي في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في القضية الفلسطينية والعالم العربي، كتتمة منطقية لصعود العلاقات التركية ـ الإسرائيلية وهبوطها.

أولًا: العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في السياقين الإقليمي والدولي (١٩٤٩ ـ ١٩٩٦)

لم تكن العلاقات التركية ـ الإسرائيلية منذ قيامها عام ١٩٤٩ ثابتًا استاتيكيًا بقدر ما مثّلت تعبيرًا عن اصطفاف إقليمي ـ دولي في مواجهة اصطفاف دولي أوسع. اعترفت تركيا كأول دولة إسلامية بإسرائيل باعتبار ذلك من موجبات التحالف التركي ـ الأميركي، الذي استهدف أساسًا مواجهة الاتحاد السوفياتي السابق، الذي مثّلت جغرافيته تهديدًا تاريخيًا للأناضول على مدار عقود مضت. يلاحَظ هنا أن التوجُّه التركي نحو الأطلسي استهدف موازنة التهديد الجيوسياسي الذي مثّلته روسيا القيصرية ومن بعدها الاتحاد السوفياتي

السابق على تركيا، لا الاعتبارات الأيديولوجية كما هو شائع في الأدبيات السياسية العربية. استمدت تركيا أهميتها في الصراع الكوني الذي دار بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي السابق، من زاوية أن جغرافيتها تحبس الأخير عن المياه الدافئة في البحر المتوسط، وتعمق بالتالي أزمته الجغرافية. ومن المعلوم أن روسيا ـ ومن بعدها الاتحاد السوفياتي السابق ـ أكبر دولة في العالم من حيث المساحة؛ لكن يعيبها أنه لا مداخل لها على البحار المفتوحة. وهنا بالتحديد تتجسّد أهمية الجغرافيا التركية في الصراع الكوني الذي دار بين الولايات المتحدة الأميركية ممثّلة المعسكر الغربي بالمعنى السياسي والقوى البحرية «التالاسوكراتيا» بالمعنى الجيوسياسي من ناحية، والاتحاد السوفياتي ممثلًا المعسكر الاشتراكي بالمعنى السياسي والقوى البرية «التيلوروكراتيا» بالمعنى الجيوسياسي من ناحية أخرى.

انضوت تركيا، في سياق موقعها الجغرافي المركزي وتحالفها مع المعسكر الغربي، في «حلف بغداد» الذي أراد ترتيب الشرق الأوسط وفق المصالح الغربية منتصف خمسينيات القرن الماضي، وفي الوقت نفسه لم يكن الدور الإسرائيلي في ذلك الوقت محددًا للتوازنات في الشرق الأوسط أو مركزيًا لتركيا. كانت إسرائيل راغبة بشدة في إقامة علاقات مع تركيا لأسباب كثيرة، منها أن موقع تركيا الجغرافي بين أوروبا والشرق الأوسط يمثل قيمة مضافة كبيرة لعلاقات تل أبيب الإقليمية. كما أن الأغلبية السكانية التركية المسلمة شكلت عامل جذب آخر لإسرائيل، بحيث تخفف تل أبيب من البعد الديني للصراع العربي ـ الإسرائيلي[٢] وفقًا للاستراتيجية الإسرائيلية آنذاك. وفي النهاية كانت العلاقات مع تركيا ضمانة مهمة من ضمانات عدم عزلة إسرائيل إقليميًا. لذلك، ظلّت العلاقات بين تركيا وإسرائيل قائمة على مستوى المنافع المتبادَلة وعلى خلفية اشتراكهما معًا في التحالف الغربي لكن دون مستوى «التحالف الاستراتيجي». الدليل على ذلك أنه عند نشوب العدوان الثلاثي الذي شاركت فيه إسرائيل مع فرنسا وبريطانيا في الحرب على مصر عام ١٩٥٦، خفضت تركيا درجة تمثيلها الدبلوماسي في إسرائيل،

(٢) Efraim Inbar, «Israeli-Turkish Tensions and Beyond,» *Israel Journal of Foreign Affairs*, vol. 4, no. 1 (2010), p. 27.

مستجيبة جزئيًا لضغوط الدول العربية، التي طالبت وقتذاك بقطع العلاقات بين تركيا إسرائيل، ومارست ضغوطًا قوية على أنقره لتحقيق ذلك. لكن مستوى العلاقات الاعتيادي تحوَّلَ نوعيًا مع ما اعتبرته دمشق ارتفاعًا في وتيرة التحركات العسكرية التركية على الحدود السورية منذ نهاية عام ١٩٥٧، حيث ارتفع التوتر الإقليمي طرديًا. حينذاك، اتجهت النخبة العسكرية السوريّة بغالبيتها الساحقة إلى القاهرة طلبًا للوحدة بين مصر وسورية، التي تحققت بالفعل في شباط/ فبراير ١٩٥٨؛ ولا يخفى في هذا السياق، أن الاندفاع السوري نحو الوحدة مع مصر كان راجعًا في أحد أسبابه إلى موازنة الفراغ في القوة على الحدود السورية ـ التركية.

من ناحيتها، دفعت الوحدة السورية ـ المصرية بالتعاون بين إسرائيل وتركيا إلى آفاق لم يبلغها من قبل، فأسس رئيس وزراء تركيا وقتذاك عدنان مندريس مع نظيره الإسرائيلي ديفيد بن غوريون «تحالفًا استراتيجيًا» بين أنقره وتل أبيب، بحيث اشتمل على تعاون استخباري وتعاون عسكري لتبادل التكنولوجيا العسكرية المتطورة. وبخلاف السياق الإقليمي المتغير وتبلور الرقم العربي في معادلات الشرق الأوسط وقتذاك، راعت القوى الإقليمية الأخرى مواجهة هذا الرقم المتبلور والحدّ من نفوذه السياسي في الشرق الأوسط. المهم في هذا السياق التاريخي ملاحظة مسألتين أساسيتين: **الأولى** أنه ظهر للمرة الأولى في تاريخ العلاقات التركية ـ الإسرائيلية عنصر حاكم ظلّ يتحكم فيها لعقود بجانب السقف الدولي المشترك: تصوُّر الطرفين لما يمكن تسميته «التهديد المشترك» من الدول العربية الراديكالية وبالأخص من مصر والعراق وسورية. والثانية تبلوُر اصطفاف إقليمي ـ دولي في الشرق الأوسط بين الدول العربية الراديكالية التي احتفظت بعلاقات مميزة مع الاتحاد السوفياتي السابق، في مقابل اصطفاف إقليمي ضمّ تركيا وإيران وإسرائيل والدول العربية المعتدلة بغطاء أميركي واضح.

أصبحت العلاقات التركية ـ الإسرائيلية مذّاك، ولعقود لاحقة، مكوّنًا مشترَكًا من مكونات الأمن القومي لأنقره وتل أبيب معًا، بسبب عامل «التهديد المشترك» إضافة إلى اشتراك الطرفين في سقف دولي معلوم. وازنت الوحدة المصرية ـ السورية الثقل التركي على الحدود التركية ـ السورية،

لكنها دفعت بالتنسيق بين أنقره وتل أبيب إلى مستوى عالٍ من العلاقات لم يبلغه من قبل. كان واضحًا أن نظرية «دول المحيط» التي أسس لها بن غوريون وجدت ترجمتها المباشرة في السياسة الإقليمية الإسرائيلية، بحيث توجهت إلى تمتين التعاون مع الدول المجاورة للدول العربية وبالتحديد الدول الثلاث: تركيا وإيران وإثيوبيا. كان الغرض الأساس من توجيه السياسة الإقليمية الإسرائيلية على هذا النحو تشتيت انتباه الدول العربية وتطويقها بدول جوارها الجغرافي ورفع مستوى التوتر على المناطق الحدودية بين العرب والدول الثلاث، وبالتالي موازنة الحصار الجغرافي الذي فرضه العرب على الدولة العبرية وقتذاك. ومع اندلاع العدوان الإسرائيلي على الدول العربية عام ١٩٦٧، ندّدت تركيا باحتلال إسرائيل الأراضي العربية لأسباب كثيرة، منها أن اختلال القوى بين العرب وإسرائيل إلى هذه الدرجة، قد يُغيّر الإطار الحاكم للعلاقات بين أنقره وتل أبيب، بحيث لا تحتاج الأخيرة إلى الأولى على النحو الذي كان قبل ١٩٦٧. ومن العوامل التي دفعت تركيا أيضًا إلى التنديد بالعدوان الإسرائيلي، رغبة أنقره في منع تدهور صورتها عند العرب إلى الدرجة التي تهدد ربما أمنها القومي، ورغبتها في كبح الاحتجاجات الشعبية على موقفها الرسمي باعتبارها تتعاون مع إسرائيل. وراكمت تركيا على موقفها الآخذ مسافة من تل أبيب، حيث امتنعت عن السماح للجسر الجوي الأميركي بالعبور في أجوائها لإيصال معدات عسكرية إلى إسرائيل المتراجعة في حرب عام ١٩٧٣. ومع اختلال القوى بين العرب وإسرائيل أكثر، ازدادت المسافة اتساعًا بين تل أبيب وأنقره، لا سيما بعدما ندّدت تركيا بقرار الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٨٠، الذي يضمّ القدس الشرقية إلى أراضي دولة إسرائيل، وخفضت مستوى تمثيلها الدبلوماسي في إسرائيل.

ثانيًا: العلاقات التركية ـ الإسرائيلية (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٨)

عاد الدفء إلى العلاقات التركية ـ الإسرائيلية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، حيث تبادلت تركيا وإسرائيل السفراء للمرة الأولى منذ قيام العلاقات بينهما. وأدّت عوامل إقليمية ودولية دورها في هذا الدفء الجديد، حيث إن سقوط المعسكر الشرقي الذي قاده الاتحاد السوفياتي السابق فتح آفاقًا جديدة للأطراف الإقليمية المتحالفة مع واشنطن للقيام بأدوار جديدة.

ترافقت هذه النتيجة الإيجابية لجدوى العلاقات التركية ـ الإسرائيلية مع نتيجة سلبية متوازية معها، مفادها أنه مع سقوط الاتحاد السوفياتي السابق تغيّرت الديناميات التي ربطت تركيا بإسرائيل لتُصبح معادلة العلاقات متمثّلة في قوتين واقعتين في شرق المتوسط، تتشاركان في خاصيتين محددتين هما: السقف الدولي الواحد (التحالف مع القطب الدولي الأوحد)، ومجاورة كلاهما للدول العربية المعادية نفسها (سورية والعراق بعد خروج مصر من الاصطفاف المواجه لتركيا منذ اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩). لذلك، استمرت العلاقات التركية ـ الإسرائيلية على وتيرة عالية، لكن من دون أن يُعَدّ الطرفان جزءًا من تحالف دولي في مواجهة تحالف أخر.

ساهمت أربعة عوامل من المنظور التركي في تقريب أنقره وتل أبيب في منتصف تسعينيات القرن الماضي وصولًا إلى مرحلة «التحالف الاستراتيجي»: **الأول** نهاية الحرب الباردة وما نجم عنها من فقدان تركيا دورها التاريخي كحابس للجغرافية السوفياتية في الصراع الكوني الكبير، وخروجها من المنظومة الأمنية الغربية كخطّ مواجهة أمامي في الحرب الباردة. **الثاني** آثار حرب الخليج الأولى (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) وما نجم عنها من تزعزع النظام العربي في الإقليم. العامل **الثالث** هو المشكلة الكردية في تركيا وما استتبعها من تدهور نسبي في صورة تركيا بالغرب، وهو ما ظهر في امتناع غربي عن توريد سلاح متطور إليها. أما العامل **الرابع** فهو التقدم في «عملية السلام» بين الفلسطينيين والإسرائيليين عبر محطات مهمة مثل مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ واتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ وإبرام الأردن معاهدة سلام مع الدولة العبرية عام ١٩٩٤؛ وهو ما لطف كثيرًا من المخاوف التركية في شأن فقدان صورتها في الإقليم من جرّاء التعاون مع إسرائيل.

على خلفية العوامل الأربعة معًا تُوّج الدفء في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية بتوقيع اتفاق عسكري بين الطرفين عام ١٩٩٦، بحيث تمدّ إسرائيل تركيا بتكنولوجيا عسكرية متطورة يتعذّر على أنقره الحصول عليها من مصادرها الأصلية. ويعود السبب في ذلك إلى امتناع دول غربية منتجة للتكنولوجيا العسكرية المتطورة عن توريد السلاح إلى تركيا، حتى لا تستعملها الأخيرة في معركتها الدائرة وقتذاك مع حزب العمال الكردستاني ذي

النزعة الانفصالية والناشط أساسًا في جنوب شرقي تركيا. وهكذا، أبرم البلدان اتفاقات متنوعة بهدف تحديث التكنولوجيا العسكرية التركية، منها اتفاق بقيمة ٧٠٠ مليون دولار لتحديث أسطول الطائرات التركية الفانتوم أف ـ ٤، واتفاق آخر بقيمة ٦٨٨ مليون دولار لتحديث الدبابات التركية من طراز أم ـ ٦٠[٣]. وفي المقابل تفتح أنقره الأجواء التركية أمام الطائرات الإسرائيلية التي تعاني من ضيق رقعة جغرافيتها بما يخلق «عمقًا استراتيجيًا» لإسرائيل لم تحصل عليه في تاريخها. ويعتقد بعض المتخصصين الأتراك أن الاتفاق العسكري المذكور اشتمل على تعاون بين القوات البرية والبحرية والجوية للطرفين، لكن الأهم على التعاون بين قطاعَي التصنيع العسكري في البلدين[٤].

تشارك الطرفان التركي والإسرائيلي أيضًا في رؤيتهما لمستقبل الشرق الأوسط[٥]، وظهرت وقتذاك ثلاثة أعمدة للعلاقات بين أنقره وتل أبيب من المنظور الإسرائيلي: **الأول** تصوُّر على الناحيتين التركية والإسرائيلية ينطلق من «خطر مشترك» آت من الدول العربية المجاورة، **الثاني** توافُق رؤية الطرفين لمستقبل المنطقة، **والثالث** السقف الدولي المشترك. هكذا، ينخرط الطرفان مرة أخرى في اصطفاف إقليمي من نوع جديد قوامه تركيا وإسرائيل، تحت الغطاء الأميركي، في مقابل إيران والعراق اللذين دُمغا بما سُمّي «الدول المارقة»، ومعهما سورية التي تشارك الطرفين التركي والإسرائيلي حدودًا مضطربة. وذهب بعض الخبراء إلى حدّ وصف «التحالف الاستراتيجي» بين تركيا وإسرائيل بأنه «أهم ظاهرة سياسية في الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب الباردة»[٦]، حيث بلغ التناغم بين الطرفين أوجه مع «الانقلاب الناعم» على رئيس الوزراء التركي الأسبق نجم الدين أربكان، الذي نفذته المؤسسة العسكرية التركية. كان أردوغان قد صكّ فكرة الدول

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٤) Ufuk Ulutas, «Turkey-Israel: A Fluctuating Alliance,» *SETA Policy Brief*, no. 42 (January 2010), p. 4.

(٥) Efraim Inbar, «The Resilience of Israeli-Turkish Relations,» *Israel Studies*, vol. 11, no. 4, (October 2005), pp. 591-607.

(٦) Meltem Müftüler Bac, «Turkey and Israel: An Evolving Partnership,» Ariel Center for Policy Research (ACRP), *Policy Paper*, no. 47 (1998), p. 9.

«الثماني الإسلامية الكبرى» التي تضمّ كلًا من: تركيا، إندونيسا، ماليزيا، باكستان، بنغلادش، إيران، مصر ونيجيريا؛ بغرض ترسيخ وضع تركيا المؤسسي داخل العالم الإسلامي[7]. ولا يخفى أن محاولة أربكان مثّلت محاولة تركية أولى للخروج من إسار التحالف التركي ـ الإسرائيلي، وهو ما قرع أجراس الإنذار في تل أبيب التي استثمرت علاقاتها بالمؤسسة العسكرية التركية لإطاحة أربكان.

مثّل التعاون العسكري بين الطرفين رافعة متميزة للعلاقات الثنائية بين أنقره وتل أبيب، وخلق مساحة لإسرائيل لا لتحليق طيرانها في الأجواء التركية فحسب، بل أيضًا للنفاذ ـ عبر التحالف مع المؤسسة العسكرية التركية ـ إلى معادلات السياسة الداخلية التركية. وليس من قبيل المصادفة أن يكون الجنرال شفيق بير نائب رئيس الأركان التركي وأحد مهندسي «التحالف الاستراتيجي» بين تركيا وإسرائيل، أحد الضالعين الكبار في «الانقلاب الناعم» الذي أطاح أربكان[8]. وكتب الجنرال بير في مقال مشترك مع مارتين شيرمان التالي: «أوضح الجيش لأربكان أنه لن يجلس في هدوء ويشاهد تحوُّل تركيا نحو الإسلام أو يسمح بتخريب العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل»[9]. بكلمات أخرى، كان الطابع العسكري مهيمنًا على العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في فترة ازدهارها خلال عقد التسعينيات.

لكن العلاقات عادت وتذبذبت مع بداية الألفية الثالثة، حيث ندّد رئيس الوزراء التركي الأسبق بولند أجاويد من حزب الشعب الجمهوري بالسلوك الإسرائيلي تجاه الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات عام ٢٠٠١، ومعركة جنين عام ٢٠٠٢ التي وصفها أجاويد بأنها «تقترب من المذبحة الجماعية». واستمرّ التراجع النسبي في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية مع فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات النيابية في تركيا

---

(٧) Mehmet Ozkan, «Turkey in the Islamic World: An Institutional Perspective,» *Turkish Review of Middle East Studies*, vol. 18 (2007), pp. 93-159.

(٨) Ulutas, «Turkey-Israel: A Fluctuating Alliance,» p. 4.

(٩) Cevik Bir and Martin Sherman, «Formula for Stability: Turkey Plus Israel,» *Middle East Quarterly*, vol. 9, no. 4 (Fall 2002).

نهاية عام ٢٠٠٢، لكن ذلك الفوز لم يُحدث تغييرًا جذريًا في سياسة تركيا حيال إسرائيل بدايةً، بسبب عدم اكتمال الظروف الإقليمية والدولية وقتذاك.

صوّتت تركيا في الأمم المتحدة ضدّ إسرائيل بسبب بناء الأخيرة الجدار العازل عام ٢٠٠٣، وندّد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان باغتيال إسرائيل الشيخ أحمد ياسين عام ٢٠٠٤، ووصفه بـ «العمل الإرهابي». واستمر التنديد التركي بالمواقف الإسرائيلية وحربها على لبنان عام ٢٠٠٦. والواقع أنه منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣ بدعم وتأييد من اللوبي الصهيوني في واشنطن، تغيّرت البيئة الإقليمية مع تبدُّل التوازنات في المنطقة مرة أخرى، حيث خرجت تركيا والدول العربية خاسرة من جرّاء ذلك الاحتلال، في حين حيّدت تل أبيب الرقم العراقي في ميزان القوة العربية الشاملة، بعد أن جعل ذلك الاحتلال الجبهة السورية محرومة من عمقها البشري والجغرافي والعسكري. ومع تبدُّل الموازين أكثر في المنطقة وصعود النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة بعد حرب لبنان عام ٢٠٠٦ وانفتاح سورية على تركيا، وتحسُّن العلاقات التركية ـ الإيرانية، لم تعد تركيا محاطة بدول معادية مثلما كانت في السابق، وبالتالي فقد انهار عمودان من أعمدة العلاقات التركية ـ الإسرائيلية: «الخطر المشترك» وتوافق رؤية البلدين حول مستقبل الشرق الأوسط. باختصار، تحوّلت الدول المجاورة لتركيا، إيران والعراق وسورية، من «تهديد محتمل» إلى «فرصة محتملة»، وهو ما حسَّن كثيرًا من البيئة الاستراتيجية المحيطة بتركيا. ومع ذلك لا يمكن موضوعيًا وصف العلاقات التركية ـ الإسرائيلية بالمتراجعة في منحنى هابط منذ وصول حزب «العدالة والتنمية»، حيث شهد عام ٢٠٠٥ وساطة تركية علنية بين إسرائيل وباكستان، كما زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إسرائيل في العام نفسه، في إشارة إلى مستوى عالٍ نسبيًا في العلاقات بين الطرفين. وفوق ذلك، توسَّطت تركيا في خمس جولات من المفاوضات بين سورية وإسرائيل خلال عام ٢٠٠٨ وحتى العدوان الإسرائيلي على غزة مع نهاية العام المذكور، بهدف تظهير القوة الناعمة التركية في الشرق الأوسط[١٠]. ولغرض

---

(١٠) Bulent Aras, «Turkey between Syria and Israel: Turkey's Rising Soft Power,» *SETA Policy Brief*, no. 15 (May 2008).

المفاوضات مع سورية، زار رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت ووزيرة خارجيته تسيبي ليفني تركيا للاشتراك في مفاوضات السلام غير المباشرة مع سورية، في إشارة ذات دلالة إلى عمق العلاقات بين الطرفين حتى وقتذاك.

ثالثًا: واقع العلاقات التركية ـ الإسرائيلية (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٠)

مثّل العدوان الإسرائيلي على غزة (٢٠٠٨/ ٢٠٠٩) نقطة فارقة في العلاقات بين تركيا وإسرائيل، فقد جاء العدوان في وقت بذلت فيه تركيا جهودها لإعادة الطرفين السوري والتركي إلى مائدة المفاوضات مرة أخرى. ومثّل العدوان على غزة رسالة إسرائيلية مباشرة مفادها أن المفاوضات مع سورية قد أصبحت أمرًا من الماضي، وبالتالي مثّلت هذه الحرب ـ في أحد وجوهها ـ نهاية الطموح التركي في القيام بدور «المرجعية الإقليمية» المقبولة من كل الأطراف في الشرق الأوسط. أظهر أردوغان معارضته الشديدة للسلوك الإسرائيلي في واقعة دافوس الشهيرة بداية عام ٢٠٠٩، وبحيث أبلغ رسالة علنية مماثلة لإسرائيل مفادها أن الدفء في العلاقات بين تركيا وإسرائيل قد أصبح أيضًا أمرًا من الماضي. والحال أن التراجع الواضح في القوة الأميركية في الشرق الأوسط، وضعف قدرة ما سُمي «الدول العربية المعتدلة» على أداء أدوار في المنطقة تحت المظلة الدولية المعلومة، وتنامي الصعود الإقليمي الإيراني، خلقت سياقًا إقليميًا جديدًا على المنطقة، فأصبحت تركيا لا ترسي علاقاتها الإقليمية على رافعة أساسية هي الرافعة الإسرائيلية مثلما فعلت في لحظات تاريخية سابقة. ومع الاستقطاب الذي ساد الشرق الأوسط ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٩، بين «محور الممانعة» الذي قادته إيران ومعها حركات المقاومة في المنطقة، في مقابل «محور الاعتدال» الذي انضوت فيه «الدول العربية المعتدلة»، فقد بدا للوهلة الأولى أن تركيا أكثر ميلًا إلى المحور الأخير بسبب ارتباطاتها الغربية.

دشنت زيارة أردوغان إلى طهران نهاية عام ٢٠٠٩ مرحلة جديدة في المنطقة، وأفسحت هامشًا متزايدًا للمناورة أمام تركيا. وهكذا تحسنت

العلاقات التركية ـ الإيرانية إلى درجات غير مسبوقة تجاريًا وسياسيًا، حيث شرعت تركيا في استضافة جلسات الحوار بين الدول الغربية الستّ وإيران حول الملف النووي للأخيرة. ويعكس التحرك التركي نحو إيران فهمًا عميقًا لطبيعة العلاقات بينهما، التي كانت منذ قرون ـ وما زالت ـ علامة أساسية على خرائط الشرق الأوسط، بحيث أنتج التجاور الجغرافي والتنافس التاريخي فضاءً وهامشًا للتنافس والتعاون في آن. ولذلك تتنافس أنقره مع طهران، مثلما تتعاون، لكن ضمن شروط موضوعية وقواعد لَعب محددة، وبحيث تمتزج أدوات التنافس مع محفّزات التقارب[١١].

وصعد الطموح التركي الإقليمي في مدارج لم يبلغها من قبل، مع التحسن في البيئة الاستراتيجية المحيطة بتركيا على أساس قاعدة «صفر مشاكل» مع الجيران التي صكّها وزير الخارجية أحمد داود أوغلو[١٢]، واختفاء التوتّر والتهديد على حدودها الجغرافية. بعدها، بالاستناد إلى النجاح الباهر لقاعدة «صفر مشاكل»، تطلعت تركيا إلى أدوار تجاوزت مجرد «جوار مستقر» و«شريك تجاري مميز» مع الدول العربية، لتصل إلى تولي دور «المرجعية الإقليمية»، ورسم شرق أوسط جديد، مستقرّ سياسيًا ومتكامل اقتصاديًا، بما يُناسب المصالح والطموحات الإقليمية التركية. ولا يفوت في هذا السياق التنويه إلى تصاعد المبادلات التجارية بين تركيا ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في السنوات الأخيرة، حيث تضاعف حجم ذلك التبادل بنحو سبعة أضعاف خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٩[١٣].

ومع تزايد التوتر الإسرائيلي من تركيا وأدوارها الإقليمية المستندة إلى رؤى مغايرة لمستقبل الشرق الأوسط، تذرّعت تل أبيب بأحد المسلسلات التلفزيونية التركية[١٤] لخوض معركة دبلوماسية خاسرة مع تركيا. بدأت المعركة الدبلوماسية الخاسرة إسرائيليًا عند استدعاء أيالون السفير التركي

---

(١١) مصطفى اللباد، «الأبعاد الإقليمية في زيارة أردوغان لإيران،» النهار، ٨/١١/٢٠٠٩.

(١٢) انظر: «السياسة الإقليمية التركية الجديدة وأحمد داود أوغلو،» شرق نامه (مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية)، عدد خاص (٢٠١٠).

(١٣) *Economist* (October 2009).

(١٤) مسلسل «وادي الذئاب» الذي أدان الوحشية الإسرائيلية في التعامل مع الشعب الفلسطيني.

في تل أبيب أحمد أوجوز شليكول؛ احتجاجًا على المسلسل التلفزيوني التركي. وجسّدت المعاملة غير اللائقة للسفير التركي شعورًا متناميًا لدى إسرائيل بعدم الرضا من السياسة التركية الجديدة في المنطقة ومساحات التأثير المتعاظمة التي تمتلكها تركيا فيها. وإذ تعمّد أيالون عدم مصافحة السفير التركي أمام الكاميرات، فإنه أمعن في عدم اللياقة عندما أجلس شليكول في مقعد أدنى ارتفاعًا من مقعده. وبدا أيالون مرتاحًا أمام عدسات التلفزيون التي نقلت اللقاء، في حين جلس السفير التركي وأمامه طاولة وُضع عليها العلم الإسرائيلي فقط، علمًا منه أن هذه الخطوة سوف تغازل شرائح اليمين الصهيوني المتطرّف وتدعم حظوظ حزب ليبرمان اليميني داخل الائتلاف الحاكم. لكن تركيا ردت بقوّة، مشترطة اعتذارًا رسميًا عن معاملة سفيرها غير اللائقة، بل وأمهلت تل أبيب يومًا واحدًا، مهددة بسحب سفيرها من هناك. بالطبع لم يتأخر الاعتذار الإسرائيلي عن الموعد الذي حدّدته تركيا بضغوط من بيريز وباراك ونتنياهو، فالدولة العبرية لا تستطيع رؤية علاقاتها مع تركيا تنهار، وإلا فقدت أحد المرتكزات الأساسية لسياستها الإقليمية.

لم تكتفِ تركيا بذلك الاعتذار، بل إن الرئيس التركي عبد الله غول ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان رفضا لقاء إيهود باراك أثناء زيارته الرسمية عام ٢٠١٠ إلى تركيا، في خطوة أرادت تركيا منها أن تُظهر قدرتها على اتخاذ إجراءات تصعيدية أكثر حيال إسرائيل في المستقبل إذا اقتضت الضرورة ذلك. وبسبب الأهمية الفائقة التي توليها إسرائيل لتركيا في السياق الإقليمي، حاولت تحجيم مساحات الخلاف مع تركيا. ولهذا الغرض زار إيهود باراك تركيا، التي طالبت برفع الحصار عن غزّة ووقف الاستيطان في الضفة الغربية والقدس والعودة إلى المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية. وعكست زيارة باراك إلى إسرائيل انشقاقًا واضحًا داخل الائتلاف الحاكم في إسرائيل، لأن وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان أعلن معارضته أي دور تركي في الوساطة بين إسرائيل وسورية ما دام وزيرًا للخارجية. ولأن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو هو من يضبط إيقاع السياسة الخارجية، ظهر واضحًا أن باراك ونتنياهو يريان ضرورة تقليص رقعة الخلاف مع تركيا، في مقابل وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان ونائبه داني أيالون.

يتشابه الطرفان التركي والإسرائيلي في بعض المواضع، إذ كلاهما حليف أساسي للولايات المتحدة الأميركية منذ عقود طويلة، كلاهما له أوثق الروابط العسكرية والاستراتيجية مع واشنطن، وكلاهما يملك اقتصادًا متطورًا مقارنة بباقي دول المنطقة، فضلًا عن إمكانية التناوب الديمقراطي على السلطة في كليهما. إلى هنا تنتهي التشابهات بين الطرفين، وتبدأ مقارنات لا ينتهي أي منها في صالح إسرائيل. تملك تركيا حضورًا جغرافيًا يفوق بما لا يقاس في أهميته كل المزايا الجغرافية التي تملكها إسرائيل سواء من حيث الحجم، أو من حيث الإطلالة البحرية أو لجهة الأهمية الجيوسياسية. تُمثِّل تركيا كتلة بشرية ضخمة تتجاوز السبعين مليونًا من السكان في مقابل خمسة ملايين على الجانب الأخر، وتتمتع بروابط ثقافية تاريخية متميزة مع جوارها الجغرافي في الشرق الأوسط وقبولًا واسعًا في السنوات الأخيرة بزعامتها الإقليمية، في حين لا تملك إسرائيل روابط ثقافية وتاريخية مع دول المنطقة، ناهيك بعدم قبولها كدولة أصلًا فقط من الغالبية الكاسحة لشعوب المنطقة بسبب استمرار احتلالها الأراضي العربية وبسبب مظلومية الشعب الفلسطيني.

ما زالت أنقره الشريك الأهم لتل أبيب في المنطقة، على الصعيدين العسكري والاقتصادي، وإذا انكسرت العلاقات بين البلدين وتحركت تركيا أكثر فأكثر إلى مواقف أقرب إلى مواقف الدول العربية، فسوف تتغير صورة التوازنات في المنطقة لغير صالح إسرائيل. استغلق على أيالون وليبرمان أن يفهمها مسألة مفتاحية تتلخص في أن الخفض المحتمل لمستوى علاقات تركيا مع إسرائيل من جرّاء «معركة المقاعد» ما كان ليضرّ تركيا كثيرًا لو حدث، بل ربما كان لينفعها داخليًا عبر تجسير الفجوة بين حزب العدالة والتنمية الحاكم ومعارضيه العلمانيين، إذ كلاهما يصطفّ خلف المصالح الوطنية التركية. كما أن خفض مستوى هذه العلاقات ما كان ليضرّ تركيا إقليميًا، بل كان سيزيد من قبولها زعيمًا إقليميًا في المنطقة. كانت رسالة أنقره إلى تل أبيب واضحة وحازمة: إسرائيل تحتاج إلى تركيا أكثر بكثير ممّا تحتاج تركيا إلى إسرائيل! لا تستطيع إسرائيل أن «تربح» عداوة إيران وتركيا معًا، لأن ذلك سينسف البقية الباقية من «نظرية المحيط» التي اخترعها بن غوريون. ولأن إيران لم تعد كذلك منذ انتصار ثورتها عام

١٩٧٩، بل أصبحت منافسًا إقليميًا شرسًا لتل أبيب، فمن شأن خروج تركيا من المعادلة أيضًا أن تتحوّل دول المحيط من ضاغط على الدول العربية ومشتّت لانتباهها، إلى فاعل في تهميش الدولة العبرية وعزلتها على المدى القصير، وإلى تهديد استراتيجي على المدى البعيد.

صعدت تركيا بثقة في معارج الزعامة الإقليمية في السنوات القليلة الماضية، وأحرزت نقاطًا متواصلة على ساحات المنطقة، ترافقَ ذلك مع صعود دراماتيكي في المكانة لدى المخيلة الاستراتيجية الأميركية. ارتقت تركيا نوعيًا من حليف عسكري لواشنطن يمنع موسكو من الوصول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط، وهو دور برعت فيه تركيا منذ تأسيس جمهوريتها عام ١٩٢٣ وحتى الآن، إلى حليف لا غنى عنه لواشنطن في معركتها الكونية الكبرى في أوراسيا ومعركتها المصيرية في الشرق الأوسط. تتعزز شراكة أنقره وواشنطن في ما يخص الشرق الأوسط عبر ثلاثة محاور: **الأول** تسهيل الانسحاب الأميركي من العراق وضمان ألا يتحول إلى قاعدة ارتكاز ضدّ المصالح الأميركية في المنطقة، **والثاني** إدماج سورية في حراك إقليمي مناسب للمصالح الأميركية لا في الاستقطاب الحالي مع المحور الذي تقوده إيران، **والثالث** الأخذ في الحسبان أن تركيا هي الطرف الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه عند الشروع في احتواء إيران. هكذا يُمكن تشبيه دور تركيا بورقة الجوكر في لعبة التوازنات الاستراتيجية الأميركية في المنطقة. أما إسرائيل، وبغض النظر عن مجموعات الضغط التي تملكها داخل الإدارة الأميركية، فإن قدرتها على خدمة المصالح الأميركية في المنطقة في هذه القضايا تقلّ بأشواط عمّا تملكه تركيا من إمكانات. الجغرافيا ليست في صالح إسرائيل وأسلحتها النووية ليست كافية لإثبات الحضور الإقليمي، وعند عقد المقارنة وإجراء المقايسة مع تركيا فإن قيمة إسرائيل الاستراتيجية في المخيلة الأميركية لا ترقى إلى مثيلتها التركية، لأن تركيا تملك من الإمكانات الجغرافية والتاريخية وهوامش التأثير ما لا تملكه إسرائيل ولا تستطيع امتلاكه حتى. تمتلك تركيا مزايا (جغرافية وتاريخية وثقافية وقبولًا إقليميًا) لا تمتلكها الدولة العبرية، ولا يُتصوّر حتى أن تمتلكها في المدى المنظور والمتوسط. وتزداد مشكلة إسرائيل تفاقمًا عند ملاحظة أنها ليس لديها الوسائل اللازمة للتأثير في خيارات تركيا

الاستراتيجية، في حين إن لتركيا هذا التأثير في الدولة العبرية بسبب اعتماد الأخيرة على تركيا حليفًا رئيسيًا في المنطقة. تمثَّلَ المغزى الأهم لـ «معركة المقاعد» الدبلوماسية التي دارت بين أنقره وتل أبيب في فهم تركيا العميق لمحدودية القوة الاستراتيجية الشاملة لإسرائيل، وهذا الفهم والدور المحوري الذي تؤديه تركيا في الاستراتيجية الأميركية قد مكّنا أنقره من الاصطدام بتل أبيب والخروج من هذه المواجهة منتصرة بالفعل حتى من دون إطلاق رصاصة واحدة!

رابعًا: العلاقات التركية ـ الإسرائيلية بعد حادثة «أسطول الحرية» (أيار/ مايو ٢٠١٠)

١ ـ الإدارة التركية للأزمة ودوافعها

راكمت تركيا بسرعة على انتصارها في «معركة المقاعد»، فسيّرت قافلة إغاثة إنسانية أُطلقَ عليها اسم «أسطول الحرية» إلى غزة المحاصرة، بغرض كسر الحصار المفروض عليها، وهو ما فاقم التوتر في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية ومثَّل نقطة تحوُّل مفصلية في تاريخ العلاقات التركية ـ الإسرائيلية. كان معلومًا أن وصول القافلة إلى هدفها سيعني انتصارًا معنويًا لتركيا، مثلما أن إيقاف القافلة في عرض البحر كان سيخلق أزمة دولية لإسرائيل ويفرض عليها المزيد من الضغوط الدولية، في كلتا الحالتين كانت تركيا ستربح من منظور الجدوى السياسية والمعنوية في المنطقة. هنا تصرّفت إسرائيل بالطريقة التي اعتادت على التصرّف بها مع العرب، فاقتحمت السفنَ الإنسانية التركية في المياه الدولية وقتلت تسعة ناشطين مدنيين أتراك كانوا يستقلونها، وأخذت السفن وركابها أسرى إلى الموانئ الإسرائيلية. كانت الحسابات الإسرائيلية تنطلق من أن الدولة العبرية ستخسر في كلتا الحالتين: مرور القافلة إلى غزة أو احتجازها في عرض البحر، وأن العلاقات التركية ـ الإسرائيلية لن تعود إلى سابق عهدها في كل الأحوال، لأن تركيا ـ من المنظور الإسرائيلي ـ حاولت التأثير المباشر في خيارات إسرائيل للمرة الأولى منذ قيام العلاقات بينهما عام ١٩٤٩. لذلك، وبالرغم من أن المنطقة اعتادت على إرهاب الدولة الإسرائيلية في مرات تستعصي

على الحصر، فإن يوم القرصنة على «أسطول الحرية» الموافق ٣١ أيار/ مايو ٢٠١٠، سيظل على العكس من كل وقائع القرصنة السابقة يومًا مشهودًا له في تاريخ المنطقة. تُوّج ذلك اليوم باعتباره انحدارًا للعلاقات الثنائية بين أنقره وتل أبيب إلى مستويات لم تبلغها من قبل، وأظهرت تركيا كفاءة مشهودًا لها في إدارتها الأزمة، ونجح رموز الدولة التركية الكبار، رئيس الدولة عبد الله غول، ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ووزير الخارجية أحمد داود أوغلو في رصّ الصفوف التركية الداخلية وتثبيت الحضور الإقليمي لدى أوسع الشرائح والقطاعات العربية، وهي أهداف تحققت إلى حد كبير بالفعل. أما الأثمان التي سعت الدبلوماسية العامة التركية إلى تحصيلها في مواجهة دولة الاحتلال الإسرائيلي، فما زالت على طريق التحقُّق وأهمها تشديد الحصار الدولي عليها ونزع أوراق قوتها التقليدية: دعم الرأي العام الدولي وتأييد واشنطن.

تغيّرت البيئة الإقليمية وتوازناتها في الشرق الأوسط مرّات كثيرة على مدار تاريخ المنطقة الطويل، لكن قدرة الأطراف على قراءة التغير بعمق، ومن ثم رسم سياسات تستثمر هذا التغير، تباينت دومًا. وإذ دفعت تركيا في أزمة «أسطول الحرية» ثمن عودتها إلى المنطقة دمًا، إلا أن التوازنات الإقليمية لا تتغير مع ذلك بالدم وحده، بل بإدراك الأهداف وإمكان تحقيقها عبر استثمار عناصر القوة وتحييد أوراق الخصم وفق رؤية مركبة تلحظ التغيرات في مكونات المشهد الإقليمي وتغير بوصلة التحالفات الدولية، وهو ما فعلته تركيا باقتدار في إدارتها للأزمة وحتى الآن. كبحت المنطلقات الأساسية حزب «العدالة والتنمية» من تطوير العلاقات التركية ـ الإسرائيلية وترافقَ ذلك مع التغيُّر في الديناميات التي تتحكم في هذه العلاقات، بحيث أصبح الابتعاد التركي عن إسرائيل ملبيًا للمصالح التركية العليا لا لمصالح حزب العدالة والتنمية فقط، كما تدّعي أبواق الدعاية الصهيونية. ورتّب ذلك خطًا واضحًا لإدارة الأزمة مع تل أبيب، فالصورة التي روّجتها دولة الاحتلال الصهيوني لأزمة «أسطول الحرية» مفادها أن هؤلاء «الناشطين الإسلاميين يسعون إلى دعم منظمة إرهابية بتأييد من الحزب الحاكم في تركيا». وإذ ضمّت القافلة ناشطين أتراكًا وعربًا وأوروبيين ينتمون إلى كل الأديان ومن مشارب أيديولوجية متنوعة، فقد وفّر ذلك أرضية مناسبة لتركيا

كي تحيد الدعاية الإسرائيلية. لذلك كانت كلمة رئيس الوزراء التركي في البرلمان ناجحة بكل المقاييس، حيث وضعت إسرائيل على مقعد الاتهام وكالت لها أوصافًا تستحقها، لكنها في كل الأحوال فصلت بين العمل الإرهابي الذي حدث من جانب الحكومة الحالية و«معاداة السامية». وصبّ في السياق ذاته تصريح إسحاق هاليفي، كبير حاخامات تركيا، المؤيد للخطوات التي اتخذتها حكومة بلاده، وهو ما أعاد أردوغان تأكيده حين قال: «اليهود الأتراك جزء من شعبنا يرفض ما تعرّضَ له إخوانه على يد القرصنة الإسرائيلية». وإذ طالب أردوغان الشعب الإسرائيلي بأن ينتفض على حكومته، فقد سدّد ضربة موجعة لحكومة نتنياهو اليمينية المتطرّفة، بحيث حرمها من حشد الرأي العامّ الداخلي وراءها. ومع نزع أوراق التشهير من يد الدعاية الصهيونية، فقد كان مشتركًا بين كلمة وزير الخارجية أحمد داود أوغلو في مجلس الأمن وكلمة أردوغان في البرلمان، تنويع مروحة المَطالب التركية بين مطالب تكتيكية مثل الإفراج عن المعتقلين ونقل الجرحى وتعيين لجنة تحقيق دولية في الحادثة، ومطلب يحمل طابعًا استراتيجيًا هو رفع الحصار عن قطاع غزة.

تبقى العقدة الأساسية أمام تركيا للوصول إلى هدفها الاستراتيجي الكبير (عزل تل أبيب وتحييدها في نظام شرق أوسطي جديد بقيادة تركيا) متمثلة بواشنطن، لأن تركيا حيدت بمهارة ورقة الرأي العام الدولي الذي تعرف إسرائيل كيفية التلاعب به، أما ورقة واشنطن فهي أعمق تأثيرًا وأقل تأثرًا بالرأي العام، وأكثر أثرًا في المصالح الأميركية في المنطقة. هنا بالتحديد تبدو الحسابات التركية صائبة إلى حد معقول في التأثير في خيارات واشنطن؛ فصحيح أن أميركا عرقلت، عبر مندوبها في مجلس الأمن، خروج الأخير بقرار يُدين إسرائيل في أزمة «أسطول الحرية» بوضوح. صحيح أن واشنطن لم تؤيّد مطالب تركيا تمامًا في مواجهة إسرائيل، لكن الصحيح أيضًا أن الإدارة الأميركية أصبحت أكثر استعدادًا لتقبل فكرة رفع الحصار عن غزة وهو تطور لافت، والأكثر صحة أن واشنطن أصبحت تدرك حاجتها إلى تركيا أكثر بكثير من قبل. تحتاج واشنطن إلى تركيا لتأمين انسحابها من العراق، وفي الملف النووي الإيراني، مثلما تريد دورًا تركيًا في تحسين صورة أميركا في المنطقة،

وكلها أمور فائقة الأهمية لإدارة أوباما ولا تستطيع إسرائيل أن تفعل فيها أي شيء في الواقع.

أصبحت مهمة واشنطن صعبة في التأثير في حليفيها، لأن هامش المناورة لدى الطرفين التركي والإسرائيلي أصبح أكبر ممّا كان عليه من قبل، وبالتالي مهمة واشنطن أصبحت أصعب كثيرًا في كبح جماح أي منهما. لذلك حاولت إدارة أوباما استهلاك الوقت وإمساك العصا من المنتصف في النزاع التركي ـ الإسرائيلي الأخير، لكنها ستضطر إلى الاختيار إن عاجلًا أم أجلًا، والخيار ليس مؤكدًا سلفًا في مصلحة إسرائيل كما كانت الحال عليه منذ قيامها حتى أزمة «أسطول الحرية». هنا بالتحديد المغزى الجيوسياسي الأعمق لحادثة «أسطول الحرية»، وهنا بالتحديد الخسارة الحقيقية لإسرائيل أمام تركيا لأن تل أبيب لم تعد لديها مروحة من الاختيارات مثلما كان وضعها منذ قيامها عام ١٩٤٨ حتى ٣١ أيار/ مايو ٢٠١٠، بل خياراتها محدودة جدًا في الواقع. توقّف أردوغان في خطابه التاريخي أمام البرلمان التركي قبل نقطة قطع العلاقات بين تركيا وإسرائيل مباشرة، لأن قطع العلاقات سيحرّر تل أبيب من ضغوط تركية أكثر في هذه المرحلة، لذلك ستستمر العلاقات التركية ـ الإسرائيلية على الأرجح، لكن تركيا لم تعد شريكًا استراتيجيًا لإسرائيل، ناهيك بأن إسرائيل لم تعُد الشريك الأول لواشنطن في المنطقة.

تلخّصَ المعنى الأعمق في المواجهة التركية ـ الإسرائيلية خلال أزمة «أسطول الحرية» وما بعدها في التصادم الموضوعي للمصالح التركية والإسرائيلية في المنطقة عمومًا، وفي شرق المتوسط خصوصًا؛ بمعنى أن الصراع على النفوذ لا يلغي وجود تحالفات ومصالح مشتركة على الناحية الأخرى. وإذ يتجسد هنا القانون الديالكتيكي الشهير الخاص بالوحدة والصراع، فإن اتفاق المصالح في نقاط واختلافها في نقاط أخرى لا ينفي الصراع مثلما لا ينفي الاتفاق. تركيا تتفق مع إسرائيل في جوانب، لكنها تعود لتختلف معها بصعودها الإقليمي الذي يتحدى بمنطق الأمور موقع إسرائيل كقوة إقليمية في المنطقة، لأن الصعود التركي يُبدّل الديناميات التي تتحكم في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية لمصلحة تركيا.

٢ ـ الإدارة الإسرائيلية للأزمة وتخبطها

يشي السلوك السياسي الإسرائيلي حيال تركيا بمحدودية خيارات تل أبيب في التأثير في أنقره، إذ أرادت تل أبيب أن تجعل تركيا تدفع ثمنًا باهظًا نسبيًا لقاء تسييرها «أسطول الحرية»، فاغتالت مواطنيها انتقامًا. يعكس تقدير إفرايم أنبار مدير مركز بيغن ـ سادات للدراسات الاستراتيجية في إسرائيل، اليأس من عودة العلاقات التركية ـ الإسرائيلية بعد أزمة «أسطول الحرية»، حين قال: «إن الأزمة انعكاس آخر للتغيُّر في السياسة الخارجية التركية، التي تتضمّن لونًا إسلاميًا أكبر وابتعادًا عن الغرب. وحده تغيير الحكومة في أنقره يمكنه جلب تركيا مرة أخرى إلى الغرب ويصلح العلاقات بين أنقره وتل أبيب. تُقدّم الانتخابات المقبلة في تموز/ يوليو ٢٠١١ الفرصة للمواطنين الأتراك للبقاء ديمقراطيين وجزءًا من الغرب»[١٥]. أرادت إسرائيل رفع الكلفة السياسية للتحركات التركية في المنطقة وإحراج حكومة حزب العدالة والتنمية أمام ناخبيها، لكن قتلها المدنيين الأتراك العزّل في المياه الدولية لم يُمثّل عنفوانًا إسرائيليًا بقدر ما أظهر إفلاسًا استراتيجيًا وعجزًا عن مواجهة الاستراتيجية التركية الجديدة، ويستمر ذلك السلوك الإسرائيلي المفلس في التمحور على عدة جبهات لمحاولة إيذاء تركيا، من دون قدرة فعلية على ذلك، حيث تواردت أنباء أفادت بأن أجهزة الأمن الإسرائيلية شرعت في عملية تدريب عناصر من حزب العمال الكردستاني الناشط في تركيا، وهو ما أثار ردود فعل غاضبة من مختلف التيارات السياسية التركية لا فقط حزب العدالة والتنمية. وكانت أوساط تركية قد ربطت بين عملية الهجوم الأخير لحزب العمال الكردستاني على موقع عسكري تركي في لواء الإسكندرون والهجوم الإسرائيلي على «أسطول الحرية»[١٦].

وفي السياق، يمكن تفسير التحرُّكات التي شهدها الكونغرس الأميركي، في الفترة التي أعقبت أزمة «أسطول الحرية» برعاية اللوبي الموالي لإسرائيل (أيباك)، لتحريك ملف «مذبحة الأرمن» الذي ظلت دوائر صُنع القرار

(١٥) Efraim Inbar, «Turkey Says Good Bye to Israel and the West,» *BESA Center Perspectives Papers*, no. 108 (6 June 2010).

(١٦) <http://www.airssforum.com/f7/t99361.html>.

الأميركي تفضِّل عدم الخوض فيه منعًا لاستفزاز أنقرة. والأمر نفسه يُلاحَظ في تحرُّك إسرائيل لتطويق تركيا في البلقان بالتعاون مع صربيا، فدعت رئيس وزراء جمهورية صرب البوسنة ميلوراد دوديتش إلى زيارتها وبحث هذا الملف. توازى مع هذه التحركات إرسال خمس منظمات يهودية أميركية هي: رابطة مناهضة التشهير، واللجنة اليهودية ـ الأميركية، ومنظمة بناي برث (أبناء العهد)، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى، والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، خطابًا إلى أردوغان أعربوا فيه عن «قلقهم العميق من الموجة الحالية من مظاهر معاداة السامية في تركيا». وأدلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بدلوه في محاولات الانتقام الإسرائيلية من تركيا، فأعلن أن إسرائيل مستعدة لاستئناف المفاوضات مع سورية من دون شروط مسبقة، لكنها تُريد الاستعاضة عن الوساطة التركية بأخرى فرنسية. وزاد الضجيج الإسرائيلي باتهام مدير الاستخبارات التركية الجديد هاكان فيدان بأنه محسوب على إيران، في محاولات يائسة لتأليب الرأي العام العالمي على تركيا. وأخيرًا، حاولت تل أبيب بناء تحالف إسرائيلي ـ يوناني لتطويق تركيا والاستفادة من سيطرة اليونان على الجزر البحرية المتنازع عليها بين البلدين في بحر إيجه لإيجاد عمق استراتيجي جديد لإسرائيل وسلاحها الجوي للتدريب. ولم تسلم السياحة من ردّ الفعل الإسرائيلي الذي يريد معاقبة تركيا، إذ أعلن اتحاد وكلاء السفريات الإسرائيلي أن نحو ١٠٠ ألف إسرائيلي من بين ١٥٠ ألفًا، كانوا قد خططوا لتمضية عُطَل في تركيا صيف عام ٢٠١٠، قد ألغوها بالفعل. وقال يوسي فتايل مدير الاتحاد «حتى السياح الذين خططوا للسفر إلى مناطق أخرى عبر تركيا طلبوا التوجه إليها عبر دول أخرى»[١٧].

تعكس هذه التحرُّكات الإسرائيلية سلوكًا عشوائيًا أكثر ممّا تعكس سياسة منظّمة للتأثير في خيارات تركيا، لأنها تدور على محاور وجبهات متعددة ومن دون تنسيق حتى بالمقاييس الإسرائيلية التقليدية. ما يُقلق تل أبيب هو أن تحلُّل تركيا من ارتباطاتها السابقة مع إسرائيل، سيعني اصطفاف حزام شمالي في مواجهة الطموح الإسرائيلي حتى بعد انهيار القدرات

---

(١٧) <http://www.kobanisat.com>.

العربية، وهو ما ينسف نظرية «دول المحيط» التي صاغها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ديفيد بن غوريون. إلا أن التحرُّكات الإسرائيلية العشوائية الساعية إلى الانتقام من تركيا لا تؤسس لحل هذه المعضلة الجيوسياسية، بل تفاقمها، ويؤدي التنافر في الحكومة الإسرائيلية وتركيبتها دورًا كبيرًا في هذا السلوك العشوائي، فلا الإيقاع مضبوط ولا التوقيت، ناهيك بوضوح الهدف النهائي من هذه التحركات. هكذا انحدرت الحكومة الإسرائيلية الحالية في سلوكها السياسي حيال تركيا إلى مستويات غير مسبوقة في تاريخ إسرائيل ذاتها، على الرغم من أن هذه التحرُّكات الإسرائيلية تنطلق من فهم معقول لمواقع الضعف التركية من النواحي الجيوسياسية وتشكيلة موزاييكها العرقي أو مشاكلها التاريخية في البلقان ومشاكلها المثبتة مع اليونان في شأن حقوقها البحرية في بحر إيجه والسيادة على الجزر فيه. لكن فهم نقاط الضعف المتنوعة شيء والقدرة على أحداث تأثير شيء آخر، ربما تدلّ مروحة التحركات الإسرائيلية في المنطقة المحيطة بتركيا على أن تل أبيب لم ترسِ خياراتها الاستراتيجية حيال تركيا بعد، وأنها تعمد إلى إثارة الغبار أكثر ممّا تهدف إلى شيء محدد وملموس للتأثير في خيارات تركيا الاستراتيجية حيالها. تمتلك إسرائيل ورقة ذات جدوى في علاقاتها مع تركيا وهي ورقة التكنولوجيا العسكرية، لكن عند مقايسة هذه الورقة مع العوامل الكثيرة التي تدفع تركيا إلى الابتعاد عن إسرائيل سيجد المدقق أنها لا ترقى إلى إحداث هذا التأثير المطلوب إسرائيليًا؛ وهنا تظهر أزمة إسرائيل مع تركيا في أوضح صورها.

خامسًا: تأثير تردّي العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في القضية الفلسطينية والعالم العربي

مع تدهور القدرات العربية في السنوات العشر الأخيرة، خصوصًا في العراق ومصر وسورية، أصبحت المادة اللاصقة التي جمعت تركيا بإسرائيل أمرًا من الماضي. ومع تزايد الاندفاع الإيراني في المنطقة بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وحرب لبنان عام ٢٠٠٦، بالترافق مع تراجع القوة الأميركية في الشرق الأوسط، تغيرت السياسة الإقليمية التركية، بحيث تحولت من سياسة «تصفير المشاكل» مع جيرانها إلى الانفتاح أكثر على جوارها الجغرافي في

الشرق الأوسط عمومًا، والمنطقة العربية خصوصًا. وصل الأمر باستمرار النجاحات التركية إلى التفكير في شرق أوسط جديد يناسب القدرات والطموحات التركية، وهنا بالتحديد يكمن التدهور في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية. باختصار انهيار أعمدة التعاون السابقة واختفاء المادة اللاصقة للعلاقات والخاصة بالتهديد المشترك بالترافق مع تباين رؤى تركيا وإسرائيل حول الصورة المفترضة للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط، يشكل الخليط الذي تتأسس عليه مواقف الطرفين المتنافسين راهنًا.

مثّل فك العزلة الإقليمية والنفاذ إلى الأسواق العربية لبّ التوجُّه الإسرائيلي نحو ما سُمّي «السلام مع الفلسطينيين»، لذلك جاءت المبادرات والاتفاقيات الفلسطينية ـ الإسرائيلية («مؤتمر مدريد» ومن بعده «اتفاقية أوسلو») عاكسة لطموحات إقليمية إسرائيلية تتوسل مفاوضات السلام مع إسرائيل لكسر المقاطعة العربية والإقليمية لإسرائيل المنخرطة ساعتها في «مفاوضات السلام». بعد ذلك هدفت إسرائيل إلى النفاذ إلى أسواق الدول العربية عبر مبادرة بيريز للشرق الأوسط الجديد(١٨) بهدف استغلال المزايا النسبية إلى الاقتصاد الإسرائيلي والعلاقات الدولية المتشابكة لها في إنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي لمصلحتها وفرض هيمنتها على المنطقة بالغطاء الاقتصادي(١٩). ومن شأن زيادة العزلة الإقليمية لإسرائيل، بعد فقدان تركيا كحليف استراتيجي، أن تتقوّى موقف التيارات السياسية الإسرائيلية التي تريد فكّ العزلة بالوسائل الدبلوماسية والاقتصادية، وبالتالي ستساهم هذه العزلة الإقليمية في تليين مواقف الدولة العبرية لجهة العودة إلى مفاوضات السلام.

وفي المقابل، تتوجب ملاحظة حقيقة على قدر كبير من الأهمية للدول العربية مفادها أن التدهور الراهن في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية لا يعود فقط إلى ترجيح أنقره كفّةَ مصالحها الاقتصادية مع الدول العربية على كفّة علاقاتها العسكرية مع إسرائيل، بل بالأساس إلى التغير في البيئة الإقليمية. بدوره، يعود التغير في البيئة الإقليمية إلى مسألتين أساسيتين: امتلاك تركيا

---

(١٨) Shimon Peres, *The New Middle East* (New York: Henry Holt, 1993).

(١٩) Michael N. Barnett, *Dialogues in Arab Politics: Negotiations in Regional Order* (New York: Columbia University Press, 1998), pp. 31-229.

الطموح الإقليمي اللازم فضلًا عن غالبية الاشتراطات المطلوب توافرها في القوى الإقليمية، بالتوازي مع تدهور القدرات العربية في السنوات الأخيرة، وهما العاملان اللذان أطاحا التوازنات الإقليمية السابقة.

سيؤدي التردي المستمرّ في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية إلى فقدان تل أبيب حليفًا استراتيجيًا مهمًا في الشرق الأوسط؛ وهو ما سيقود بدوره إلى زيادة العزلة الإقليمية لإسرائيل، خصوصًا مع سقوط الرئيس المصري السابق حسني مبارك. هنا يُفتح الباب واسعًا أمام اضطرار إسرائيلي إلى الدخول في «مفاوضات سلام» مرّة أخرى مع الطرف الفلسطيني، بهدف فكّ العزلة الإقليمية عن الدولة العبرية مثلما فعلت في التسعينيات. سيصعب على أي محادثات سلام عربية ـ إسرائيلية أن تؤدي إلى تسوية تضمن الحدّ الأدنى من تطلُّعات الفلسطينيين في الوقت الراهن بسبب الاختلال الصارخ في موازين القوى بين الطرفين، لكن تدهور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية سيُقوّي موقف الأجنحة والتيارات الداعية إلى حوار مع الفلسطينيين داخل إسرائيل في مقابل التيارات الأكثر تطرُّفًا في اليمين الإسرائيلي.

سيتوقف الاستثمار العربي لابتعاد تركيا المتوقَّع عن إسرائيل في الفترة المقبلة وتحويله إلى حالة مستدامة، على قدرة الدول العربية على التأثير في حسابات صُنع القرار التركية عبر التعاون الاقتصادي المنهجي والسياسي الإقليمي. ساعتئذٍ فقط ستدخل الدول العربية مرة أخرى رقمًا فاعلًا في المعادلات الإقليمية؛ لا رقمًا سلبيًا في توازنات القوى الإقليمية الأخرى في المنطقة وحسابات بعضها تجاه البعض الآخر كما هي حالها راهنًا. يبقى ما لم يتطرق إليه البحث مباشرة ـ لخروجه عن موضوع التكليف ـ وهو سؤال أساسي على قدر كبير من الأهمية، تحتاج الإجابة عنه إلى جهد فكري كبير ومنظَّم من مراكز الأبحاث العربية ومفاده: كيف يمكن أن تستفيد الدول العربية من التدهور في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية لمصلحتها، على أسس علمية ومنهجية؟

الفصل التاسع عشر

إسرائيل وتركيا والدول العربية:
الدور والمكانة وبسط النفوذ والتحالفات

محمود محارب

مقدمة

تسعى هذه الورقة إلى الوقوف على علاقات إسرائيل مع تركيا والدول العربية، والإطلالة على المفاهيم والمنطلقات والسياسات التي أقامت إسرائيل عليها هذه العلاقات. تتوقف بدايةً على رؤية إسرائيل لمكانتها ودورها كالدولة الإقليمية المهيمنة والأقوى في المنطقة العربية، وسعيها الدؤوب إلى الحفاظ على هذه المكانة. تعالج الورقة مرحلتين أساسيتين في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية: فترة ترقيتهما في أواخر خمسينيات القرن الماضي في سياق «حلف المحيط»، وفترة ما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدّة الحكم في تركيا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ وبداية تدهور العلاقات بين تركيا وإسرائيل بمبادرة من تركيا، بعد أن وصلت العلاقات بين الدولتين إلى ذروتها في العقد الممتد بين ١٩٩٣ و٢٠٠٣. يجدر التنويه إلى أنه في حين لدى كل من إسرائيل ودول الجوار العربي إرادة سياسية واحدة واستراتيجية واحدة نابعة من كون كل منها دولة قومية واحدة، فإنه لا إرادة سياسية عربية واحدة واستراتيجية عربية واحدة، لغياب كيان قومي عربي واحد أو دولة عربية واحدة، لذا يصعب الحديث عن علاقات عربية مع تركيا وإسرائيل. علاوة على ذلك، فشلت الدول العربية منذ حصولها على الاستقلال في رسم استراتيجية عربية مشتركة تجاه دول الجوار، ودار صراع بين الدول العربية

نفسها حول استراتيجيتها ومواقفها وعلاقاتها مع دول الجوار، سواء مع كل من تركيا وإيران أو مع إسرائيل التي أقيمت في قلب الوطن العربي على حساب الشعب العربي الفلسطيني.

أولًا: المكانة والدور

لا تعتبر إسرائيل نفسها، منذ إنشائها، دولة كباقي دول المنطقة، لا من حيث المكانة ولا من حيث الدور ولا الشرعية.

وضع الآباء المؤسسون للصهيونية وإسرائيل، وخصوصًا كلًّا من زئيف جابوتينسكي، مؤسس التيار التصحيحي في الحركة الصهيونية وقائده، وديفيد بن غوريون زعيم التيار العمالي في الحركة الصهيونية، المفاهيم والمنطلقات الأساسية للسياسة الصهيونية تجاه العرب الفلسطينيين والعرب عمومًا؛ وشدّد كل منهما على الأهمية الحيوية والقصوى في استعمال القوة العسكرية ضدّ العرب من أجل كسر مقاومتهم وإرادتهم وقبول الأمر الواقع الذي تنشئه وتفرضه الحركة الصهيونية. نفى زئيف جابوتينسكي في مقاله الشهير «الجدار الحديدي»، الذي نشره عام ١٩٢٣، إمكان التوصل إلى اتفاق سلام مع العرب لا في زمنه ولا في الزمن المنظور حينئذٍ، وأكد أن المشروع الصهيوني لا يمكنه أن ينجح ويقيم دولته اليهودية إلا ببناء واستعمال القوة العسكرية اليهودية التي أطلق عليها اسم «الجدار الحديدي». كما أكّد جابوتينسكي في مقاله أنه «ما دام يعتمل في قلوب العرب بصيص من الأمل أن بإمكانهم التخلص منا، فلا توجد في العالم كلمات طيبة ولا وعود تسبي القلوب، بمقدورها أن تجعلهم يتنازلون عن أملهم هذا، لأنهم ليسوا رعاعًا بل أمّة حية. والأمّة الحية تكون على استعداد للتنازل في القضايا المصيرية فقط عندما لا يبقى لديها أي أمل في «التخلص» [من المستوطنين]، وعندما لا تظهر في الجدار الحديدي أي فجوة. عندها فقط تفقد الجماعات المتطرفة تأثيرها بشعاراتها المتطرفة «لا أبدًا لا»، عندها فقط يظهر المعتدلون وفي أفواههم اقتراحات حول تنازلات متبادلة، وفقط في ساعة كهذه يشرعون في مساومتنا حول أمور عملية مثل ضمانات من أجل عدم طرد العرب. . .»[1].

---

(١) «الجدار الحديدي،» في: زئيف جابوتينسكي، **كتابات في الطريق إلى الدولة** (بالعبرية) (القدس: عاري جابوتينسكي، ١٩٥٨)، ص ٢٥٣ ـ ٢٦٠.

لم يكن هناك اختلاف بين التيار العمّالي الصهيوني، الذي قاد الحركة الصهيونية وإسرائيل منذ ١٩٣٥ حتى ١٩٧٧، والتيار التصحيحي في الحركة الصهيونية الذي انبثق منه لاحقًا حزب الليكود ووصل إلى سدة الحكم في إسرائيل عام ١٩٧٧، لجهة التمسُّك الشديد باستعمال القوة العسكرية لتحقيق أهداف سياسية، خصوصًا فرض قيام دولة يهودية على حساب الشعب العربي الفلسطيني، وإرغام الدول العربية على الإذعان لهذا الأمر وقبوله. بعد أن نشر جابوتينسكي مقاله «الجدار الحديدي» بثلاثة عشر عامًا، التقى تمامًا ديفيد بن غوريون، زعيم التيار العمالي وباني القوة العسكرية اليهودية ومؤسس إسرائيل وواضع نظرية أمنها، مع الفرضيات الأساسية التي طرحها جابوتينسكي في مقالته «الجدار الحديدي»، وأكّد بن غوريون أن العرب سيقبلون بالأمر الواقع الذي تنشئه الحركة الصهيونية فقط بعد فشلهم في التصدي للصهيونية وفقط بعد أن يدبّ اليأس الكامل في نفوسهم من جرّاء تنامي القوة الصهيونية[٢].

افترضت إسرائيل منذ إنشائها أن وجودها في خطر، وانطلقت في استراتيجيتها تجاه الدول العربية، سواء تلك التي وقّعت لاحقًا معها اتفاقيات سلام أو تلك التي لم توقّع، من منطلقات القوّة العسكرية والحرب والصراع وموازين القوى وبسط النفوذ. وفي صراعها مع الدول العربية وسعيها الدؤوب إلى أن تبقى الدولة الإقليمية الأقوى والمهيمنة على المنطقة، التي تفرض رؤيتها وسياستها وأجندتها على الدول العربية، وتمسكها المستمر بذلك؛ استندت إسرائيل إلى تفوّقها بالأسلحة التقليدية على الدول العربية مجتمعة في كل لحظة معطاة من الصراع العربي - الإسرائيلي، وإلى احتكارها السلاح النووي، وإلى وضعها الاقتصادي المتطور، وامتلاكها إرادة سياسية واحدة في شؤون أمنها القومي تساهم المؤسسة العسكرية في بلورتها وحشد المجتمع الإسرائيلي خلفها، وإلى علاقات راقية مع الولايات المتحدة، خصوصًا منذ الستينيات، تُقدّم لها الولايات المتحدة ما تحتاج إليه من دعم في كل المجالات للحفاظ على

---

(٢) دايفيد بن غوريون، **لقاءات مع قادة عرب** (بالعبرية)، ط ٢ (تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٧٥)، ص ٨٥.

تفوُّقها العسكري النوعي على كل الدول العربية. استنادًا إلى عوامل قوّتها هذه، وإلى ضعف الدول العربية وتفكُّكها والصراعات البينية المستمرّة في ما بينها، اتبعت إسرائيل سياسة الردع ضدّ الدول العربية ووضعتها في صميم عقيدتها العسكرية وفي سياسة أمنها القومي، وتدخّلت في شؤون الدول العربية إلى تلك الدرجة التي لا نجد فيها دولة عربية إلا تدخلت إسرائيل فيها سواء علنًا أو سرًا أو الاثنين معًا. علاوة على ذلك، مَوْضَعَت إسرائيل نفسها في مكانة ودور جعلاها قوّة احتياط لكل من يعمل داخلَ الدول العربية ضدّ العمل العربي المشترك أو ضدّ الوحدة العربية أو ضدّ الوحدة الوطنية داخل الدول العربية أو ضدّ الحركة الوطنية الفلسطينية.

ثانيًا: تحالف دول المحيط والخشية من أتاتورك عربي

هناك موقفان سياسيان تاريخيان متأصلان في إسرائيل وفي ثقافتها السياسية تجاه العرب: العداء للوحدة العربية والعداء للديمقراطية في الدول العربية. ينبع هذا العداء أساسًا من أسباب سياسية؛ فقادة الصهيونية وإسرائيل ما انفكوا يعتقدون أن الوحدة والديمقراطية تعززان من قوة العرب وتفتحان المجال واسعًا أمامهم لمواجهة إسرائيل والتصدّي لها وربما هزيمتها. وترتبَ عن العداء الإسرائيلي للوحدة العربية، نفيُ وجود أمة عربية؛ وعن العداء للديمقراطية في الدول العربية مواقف عنصرية تدعي أن العرب غير مناسبين وغير جديرين بالديمقراطية لعوامل في ثقافتهم.

يتبيّن من مذكرات ديفيد بن غوريون، أنه كان يخشى بشدّة عند وبُعيد تأسيس إسرائيل، من احتمال ظهور «كمال أتاتورك عربي» يوحّد العرب في مواجهة إسرائيل. ففي ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨، كتب بن غوريون في يومياته يوميات الحرب تحت عنوان «نهاية الحرب»، ما يلي: «هل ستكون نهاية للحرب حتى لو انتهت الحرب الآن؟ ألن يَحدثَ خرقٌ لـ «الهدنة»؟ وإذا ما أُبرم سلام، فهل ثمة حرب لم يكن قبلها سلام؟ ليس المطلوب رؤية القرارات والأوراق، بل الواقع التاريخي. [رؤية] ما هو واقعنا: الشعوب العربية هُزمت على أيدينا. هل ينسون ذلك بسرعة؟ ٧٠٠ ألف شخص هَزموا ٣٠ مليون. هل ينسون هذه الإهانة؟ يتوجب الافتراض أن لديهم شعورًا باحترام الذات. . . هل ثمة ما يضمن أنهم لن يشاؤوا الانتقام منا؟ علينا

الإقرار بالحقيقة: انتصرنا لا لأن جيشنا يقوم بالعجائب، بل لأن الجيش العربي متعفّن. أمُرغم هذا العفن على الاستمرار؟ أليس من الممكن ظهور مصطفى كمال عربي؟»[٣]. ما انفكت الخشية من إمكانية ظهور قائد عربي ومن أن يحقق العرب وحدتهم السياسية تهيمن على ذهنية بن غوريون، إذ عاد وعبّر عن خشيته هذه مرة أخرى في **يوميات الحرب**، فكتب في ٢٩/١/١٩٤٩: «طوال الوقت وأنا أخشى أن يقوم قائد عربي ويقود العرب في هذه الطريق. إنهم يتجاهلون المعوقات الداخلية والخارجية والزمن المطلوب لوحدة العرب. يا ويلنا ويا ويلنا إذا لم نعرف استغلال هذا الزمن لنكبر ونتحصن ونحتل مكانة في العالم...»[٤].

وعندما اعتقد بن غوريون أن ما يخشاه قد ظهر فعلًا في مصر عقب ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، ونجح خلال وقت قصير في تحويل مطلب الوحدة العربية من فكرة نخبوية إلى مشروع شامل يحظى بتأييد عارم من الشعوب العربية، وجّه بن غوريون جل جهود إسرائيل لإفشال هذا المشروع وإسقاطه. ومن أجل ضرب هذا المشروع العربي وحاضنته مصر ورئيسها عبد الناصر، قائد المشروع ورمزه، اتبع بن غوريون السياسات التالية:

- محاولة إسقاط المشروع عسكريًا في العدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦.

- البحث بجدية عن تحالفات مع نخب عربية، حاكمة وغير حاكمة، وعن مصالح مشتركة مع أقليات قومية أو عرقية أو طائفية في الوطن العربي، التي كانت تقف ضدّ هذا المشروع العربي الوحدوي واعتبرت إسرائيل حليفًا لها ضدّه.

- إقامة تحالف مع «دول الحزام»[٥] أو «دول المحيط»، المجاورة

---

(٣) دايفيد بن غوريون، **يوميات الحرب** (بالعبرية) (تل أبيب: وزارة الدفاع، ١٩٨٢)، ج ٣، ص ٨٥٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٩٦٤.

(٥) حول بلورة وتطوير فكرة «حلف المحيط» ومن ثم قيام إسرائيل بتبنيها وتطبيقها على أرض الواقع بالتعاون مع الولايات المتحدة، انظر: حجاي ايشد، **موساد لرجل واحد: ريؤوفين شيلواح - أب المخابرات الإسرائيلية** (بالعبرية) (القدس: عيدانيم، ١٩٨٨)، ص ٢٥٢ - ٢٨٢.

للوطن العربي ضدّ مصر بزعامة عبد الناصر وضدّ كل من يدعمها ويدعم مشروعها من الدول العربية.

بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر، وعلى إثر تصاعُد مكانة مصر الناصرية وقوّتها وتعاظم التأييد الشعبي في الوطن العربي لمشروعها النهضوي الوحدوي، ما هدّد بإسقاط الأنظمة العربية المحافظة المرتبطة بسياسة الولايات المتحدة، طرح الرئيس الأميركي آيزنهاور عام ١٩٥٧ عقيدته تجاه الشرق الأوسط، التي مكّنته عند الضرورة، بعد مصادقة الكونغرس عليها، من استعمال القوّة العسكرية والمالية في دعم الأنظمة في الشرق الأوسط المرتبطة بسياسة الولايات المتحدة الأميركية، ضدّ ما سُمِّيَ الخطر السوفياتي والمدّ الناصري. وكان الهدف في ما يخص المنطقة العربية، وقف المدّ الناصري في الدول العربية والوقوف ضدّ تحقيق الوحدة العربية ودعم الأنظمة في كل من العراق والأردن والسعودية ولبنان ضدّ خطر سقوطها، ومن ثم انضمام هذه الدول إلى معسكر مصر الناصرية.

على الرغم من أن عقيدة آيزنهاور كانت موجَّهة ضدّ مصر ومشروعها، وهو ما كانت تعتبره إسرائيل ألدّ أعدائها، لم يكن بن غوريون مرتاحًا تمامًا في تعامل الولايات المتحدة مع إسرائيل في ما يخص تطبيق عقيدة آيزنهاور؛ فقد رأى بن غوريون أن الاتحاد السوفياتي يدعم مصر ومشروعها النهضوي ويُعزّز من قوتها في الوقت الذي تدعم فيه الولايات المتحدة الدول العربية المحافظة المرتبطة بها، وهي العراق والسعودية والأردن ولبنان، ضدّ مصر والمدّ الناصري، وتُعطيها الدور الأساس في الوقوف ضدّ مصر ومشروعها الوحدوي، من دون أن تكون هناك إمكانية لانضمام إسرائيل، لا رسميًا ولا علنًا، إلى حلف مع الدول العربية المحافظة ضدّ المشروع الناصري. في هذا السياق، كان بن غوريون قلقًا من السياسة الأميركية التي كانت تتعامل مع إسرائيل كحليف يُمثّل في تلك الظروف عبئًا على السياسة الأميركية لا ذخرًا لها، حليف ينبغي إخفاؤه وعدم ظهور دوره على الملأ كقوّة أساسية في المنطقة التي تتصدّى للمشروع الناصري إلى جانب أنظمة الدول العربية المحافِظة. وبهدف مواجهة مصر وإضعافها والقيام بدور منسجم مع عقيدة آيزنهاور، يُغيّر في الوقت نفسه مكانة إسرائيل ودورها من عبء على السياسة

الأميركية إلى ذخر لها، بلورت إسرائيل وطوّرت فكرة «حلف الحزام» الذي عُرف لاحقًا بـ «حلف المحيط». وقد هدفت إسرائيل من وراء ذلك إلى تشكيل حلف إقليمي يضمّ، إضافة إليها وبمشاركتها المحورية والفعّالة، دول «الحزام» التي تُحيط بالوطن العربي، وهي تركيا وإيران وإثيوبيا والسودان[٦]، بدلًا من الرهان الأميركي على تحالف السعودية والعراق والأردن ولبنان ضدّ المدّ الناصري، وخصوصًا بعد تحقيق الوحدة بين مصر وسورية وتأسيس الجمهورية العربية المتحدة في شباط/ فبراير ١٩٥٨.

هزّت ثورةُ العراق في الرابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٥٨، التي أسقطت حلف بغداد، وجاءت في أوج المدّ الناصري والعمل الوحدوي العربي، المنطقةَ العربية والشرقَ الأوسط بأسرهما، وأثّرت تأثيرًا كبيرًا في كل الأطراف المحلية والإقليمية والدولية. وقد رأى كلّ الأطراف أن هذه الثورة مثّلت انتصارًا مهمًا لمصر الناصرية وللمشروع القومي الوحدوي العربي، وهزيمة لسياسة أميركا وإسرائيل والدول العربية المحافِظة المرتبطة مع أميركا. ومن أبرز المفارقات المتعلّقة بالثورة العراقية، أنها في حين قادت إلى توحيد جهود الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل وتكثيفها إلى أبعد الحدود، بالتعاون مع القوى الإقليمية وأنظمة الحكم العربية المرتبطة بالسياسة الأميركية، ضدّ مصر ومشروعها العربي الوحدوي، فإن هذه الثورة سرعان ما سارت في طريق مختلف ومتصارع مع مصر ومشروعها الوحدوي. لكن في اللحظات والأيام والأسابيع التي تلت الثورة العراقية، كان القلق والخوف لدى أميركا وبريطانيا وإسرائيل، من أن ينخرط العراق في المشروع الوحدوي العربي بزعامة مصر الناصرية ومن أن تتهاوى الأنظمة العربية المرتبطة بأميركا والغرب، وخصوصًا النظامين الأردني واللبناني، وتنضمّ بذلك إلى المشروع الناصري فعليًا.

في هذه الفترة الملتهبة وفي هذه اللحظات التي كان الخطر فيها يتهدد

(٦) أقامت إسرائيل في تلك الفترة علاقات سرية متينة وتحالف مع قيادة حزب الأمة وبخاصة مع المهدي ومع الحكومة السودانية، ضد مصر، استمرت من ١٩٥٤ إلى الانقلاب العسكري في السودان عام ١٩٥٨. للمزيد حول هذا الموضوع، انظر: محمود محارب، «التدخل الإسرائيلي في السودان،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (حزيران/ يونيو ٢٠١١)، <http://www.sudanforum.net/showthread.php?t = 126828>.

الأنظمة العربية الموالية للغرب، برزت أهمية إسرائيل للولايات المتحدة أساسًا، لكن أيضًا لبريطانيا وتركيا وإيران ونُظُم عربية في المنطقة. فبعد يوم واحد من ثورة العراق، طلب رئيس الوزراء البريطاني من بن غوريون السماح بمرور طائرات بريطانية في الأجواء الإسرائيلية إلى الأردن، تحمل ١٥٠٠ جندي بريطاني، لحماية النظام الأردني من السقوط[٧]. وقبل أن يصل الجوابُ الإسرائيلي إلى لندن، الذي كان إيجابيًا، مرّت الطائرات البريطانية إلى الأردن، وفي الوقت نفسه نزلت قوّات المارينز الأميركية في بيروت.

بعد مشاورات مستمرّة مع مستشاريه، أرسل بن غوريون رسالة سرّية إلى الرئيس الأميركي في ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٥٨، أخبره فيها عن سعي إسرائيل إلى إقامة «حلف المحيط»، وطلبَ مساعدة أميركا في إقامة هذا الحلف. ومما جاء في الرسالة «لقد شرعنا في تعزيز علاقاتنا مع أربع دول تقع في محيط الشرق الأوسط، هي: إيران والسودان وإثيوبيا وتركيا، بهدف إقامة سدّ منيع أمام التيار الناصري ـ السوفياتي القوي. أستطيع الإشارة بارتياح إلى أن الخطوات التي أُجريت في هذا الاتجاه تكلّلت بالنجاح. . . هدفنا هو إقامة مجموعة من الدول التي ليست بالضرورة متحالفة رسميًا وعلنًا، التي تستطيع من خلال مساعدات متبادلة وجهود مشتركة، الصمود أمام توسع الاتحاد السوفياتي بواسطة ناصر، ويكون باستطاعتها إنقاذ استقلال لبنان وربما سورية أيضًا في الوقت المناسب»[٨].

كان الردّ الأميركي على الرسالة إيجابيًا، وعلى إثره توجّه بن غوريون إلى الحكومة التركية وطلب عقد اجتماع سرّي بين القيادتين الإسرائيلية والتركية، بعد أن كانت إسرائيل قد مهّدت لذلك بسلسلة من الاجتماعات لمسؤولين إسرائيليين مع نظرائهم الأتراك، لبحث هذه المواضيع. وفي ٢٨ آب/أغسطس ١٩٥٨، سافر بن غوريون سرًا إلى تركيا وأجرى محادثات سرّية مع رئيس

---

(٧) أفنير ينيف، **السياسة والاستراتيجية في إسرائيل** (بالعبرية) (تل أبيب: سفريات بوعليم، ١٩٩٤)، ص ١٦٦.

(٨) دايفيد بن غوريون، **مختارات من وثائق الأرشيف** (بالعبرية) (القدس: دولة إسرائيل، ١٩٩٧)، ص ٤١٦ ـ ٤١٨.

الحكومة التركية عدنان مندريس[٩]. وعلى أرضية المصالح المشتركة بينهما، وفي مقدّمها مشكلة لواء الإسكندرون والمدّ الناصري المتحالف مع الاتحاد السوفياتي والخشية من استمرار تهاوي الأنظمة العربية المحافِظة الموالية للغرب كأحجار الدومينو، توصّل رئيسا الحكومتين إلى اتفاقية شاملة بين الدولتين في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، نقلت علاقاتهما نقلة نوعية ورقّتها إلى درجة التحالف بينهما ضدّ المشروع الناصري.

ركز ديفيد بن غوريون في بداية اجتماعه مع رئيس الحكومة التركية على المفاهيم والفرضيات التي تجمع بين إسرائيل وتركيا، فأكّد أن: «هناك خطرين أساسيين يتربصان بإسرائيل وتركيا، هما الشيوعية والناصرية»، وأضاف أن في مصر «دكتاتورية عسكرية ذات طموحات إمبريالية للسيطرة على دول أخرى، وفي الشرق الأوسط قوى إذا ما تعاونت وعززت العلاقات في ما بينها وعملت معًا، فإنها تستطيع وقف التوسع الناصري والشيوعي. لا سببَ يُخوّل مصر أن تقود الدول العربية». وأضاف بن غوريون: «بسبب الضجة التي يُثيرها العرب، يعتقد كل العالم أن الشرق الأوسط عربي بأسره، وهذا ليس صحيحًا. وإذا تأسست كتلة الخمس دول، فإننا نستطيع ضمان وجودنا واستقلالنا، وهو ما سيُؤثّر أيضًا في شمال إفريقيا»[١٠]. من ناحيته، عبّر رئيس الحكومة التركية عن اتفاقه الكامل مع أقوال بن غوريون، وأضاف أن كل إنجاز يُحقّقه الرئيس عبد الناصر والشيوعية يزيد من شهيتهما. أما وزير الخارجية التركي، فشدّد في هذا الاجتماع على أن تركيا معنية بـ «إسرائيل قوية وكبيرة قدر المستطاع، لأن ذلك ضمانة أيضًا بالنسبة إلينا، وأنا واثق بأنكم أنتم أيضًا تُريدون أن تكون تركيا وإيران قويتين. . .»[١١].

وقد توصّل الطرفان إلى اتفاقية مهمّة بينهما تُنمّي التعاون بين الدولتين في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية وتبادل المعلومات باستمرار بين استخباراتهما. وشملت الاتفاقية[١٢]:

---

(٩) ايشد، موساد لرجل واحد: ريؤوفين شيلواح ـ أب المخابرات الإسرائيلية، ص ٢٧٥.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٧٦.

(١٢) المصدر نفسه.

ـ ترقية العلاقات الدبلوماسية بينهما إلى مستوى السفارة.

ـ أن تدعم تركيا طلبات إسرائيل للحصول على الأسلحة.

ـ أن تدعم تركيا طلب إسرائيل للقبول في حلف الناتو.

ـ أن تساعد إسرائيل تركيا في الحصول على مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة.

ـ تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدولتين وزيادة التجارة بينهما، إضافة إلى بحثهما «ضرورة نقل النفط من إيران إلى البحر الأبيض المتوسط عن طريق تركيا وعن طريق أنبوب النفط الإسرائيلي الممتدّ من ميناء إيلات على البحر الأحمر إلى ميناء عسقلان على البحر المتوسط».

ـ تطوير العلاقات المختلفة مع «دول المحيط» ضدّ مصر ومشروعها الوحدوي.

وفي نهاية ١٩٥٨، بادر جهاز الموساد الإسرائيلي إلى إقامة مجلس تنسيقي ثلاثي مع جهاز الأمن التركي وجهاز السافاك الإيراني. وكان الهدفُ من هذا المجلس الذي كان يُطلق عليه اسم «ترايدنت»، تبادلَ المعلومات السرية بين الأطراف الثلاثة بانتظام ضدّ المشروع الناصري، والقيام بعمليات مشتركة وتقديم إسرائيل التدريب والاستشارة الفنية في أمور الاستخبارات وجمع المعلومات لجهازي الاستخبارات في تركيا وإيران[١٣].

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٨، وقّعت إسرائيل وتركيا اتفاقية اقتصادية طموحة، نصّت على التعاون في مجالات اقتصادية واسعة شملت السياحة والمياه ونقلها والتنقيب عن النفط ومدّ أنابيب نفط، وتوسيع التجارة بينهما لتصل إلى ٣٠ مليون دولار من كل جانب. بعد مرور فترة وجيزة على الطفرة التي شهدتها العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، تقلصت العلاقات بين الدولتين وتضاءلت، لعدّة أسباب تعود إلى التطورات الداخلية في تركيا وإلى خفوت الخشية التركيّة من مدّ المشروع الناصري بعد أن بدا لها أن زخمه قد توقّف في تهديد الأنظمة العربية الموالية للغرب.

---

(١٣) المصدر نفسه.

استمرّت العلاقات الإسرائيلية ـ التركية تُراوح مكانها، بصورة أو بأخرى، إلى بداية التسعينيات من القرن الماضي. وساهمت مجموعة من العوامل الدولية والإقليمية في تعزيز هذه العلاقات في كل المجالات الاقتصادية والعسكرية والأمنية ـ الاستخبارية والسياسية، وترقيتها إلى درجة التحالف بينهما، وهو ما استمرّ لعقد كامل بين عامَي ١٩٩٣ و٢٠٠٣. ومن أبرز هذه العوامل: انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة وما رافقه من تغيير في دور تركيا في المنطقة، وآثار حرب الخليج الأولى، والشروع في عملية السلام بين الدول العربية وإسرائيل في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ واتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ واتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن عام ١٩٩٤، وتفاقُم المشكلة الكردية في تركيا وحاجة الأخيرة إلى بعض الأسلحة المتطوّرة من إسرائيل كانت تركيا تجد صعوبة في الحصول عليها من الغرب من جرّاء تحفّظ الدول الغربية عن السياسة التركية تجاه المشكلة الكردية في تركيا.

ثالثًا: العلاقات التركية ـ الإسرائيلية (٢٠٠٣ ـ ٢٠١١)

مثّل وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بداية مرحلة جديدة في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، ما زالت تفاعلاتها تجري حتى الآن. لم تُخفِ إسرائيل، عشية تلك الانتخابات، قلقها وخشيتها من أن وصول حزب العدالة والتنمية قد يُغيّر علاقات تركيا مع إسرائيل. وبعد فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات بغالبية كبيرة، ازدادت هذه الخشية.

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدّة الحكم في تركيا، شهدت العلاقات التركية ـ الإسرائيلية تآكلًا وتراجعًا تدريجيًا، لكن مستمرًا، في علاقاتهما، ما لبثت بعد مرور وقت قصير أن تحوّلت هذه العلاقات في نوعيتها وطبيعتها من علاقات تحالف كانت سائدة بين الدولتين في الفترة بين ١٩٩٣ و٢٠٠٣، إلى علاقات تناقُض وصِدام. أدركت إسرائيل منذ فترة طويلة أن موقف تركيا من إسرائيل وعلاقتها معها يعتمدان أساسًا على جملة من المعطيات، في مقدّمها: من يصنع القرارات في تركيا، خصوصًا في ما يتعلق بسياستها الخارجية وقضايا أمنها القومي؟ كانت إسرائيل مرتاحة لموقف تركيا منها ما دامت المؤسسة العسكرية التركية هي التي تتخذ هذه القرارات أو

تؤثر تأثيرًا حاسمًا في متخذيها، لأن إسرائيل خلقت علاقات تحالف قوية مع المؤسسة العسكرية التركية طوال العقود الأخيرة. علاوة على ذلك، كانت إسرائيل تخشى ظهور حالة في تركيا يُقلَّص فيها دور المؤسسة العسكرية في صُنع القرارات وتولي الحكومة المنتخبة ديمقراطيًا هذا الأمر، لأنها كانت تُدرك أن قطاعًا واسعًا من الرأي العام التركي، يمثّل أغلبية في صفوف الشعب التركي، يناصر الشعب الفلسطيني ويقف ضدّ البطش الإسرائيلي بالفلسطينيين.

من الملاحظ أن ما خشيته إسرائيل قد حدث بالفعل إلى درجة كبيرة للغاية في السنوات الأخيرة، لجهة تقليص سطوة المؤسسة العسكرية التركية في صُنع القرار. فقد أدركت حكومة حزب العدالة والتنمية منذ تشكيلها في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، أنه من أجل أن تُنفّذ مفاهيمها وفرضياتها وبرامجها، لا بدّ لها من إجراء إصلاحات دستورية عميقة وشاملة تُقلّص وتَحدّ من تدخُّل المؤسسة العسكرية في عملية صُنع القرار، على الصعيدين الداخلي والخارجي وعلى صعيد الأمن القومي؛ وتُعزّز من دور الحكومة المنتخبة.

يمكن تلخيص الرؤية الإسرائيلية للأسباب التي ساهمت في تغيير علاقة تركيا بإسرائيل في عاملين(١٤):

الأول وصول نخبة جديدة إلى سدّة الحكم في تركيا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ لها مفاهيم وفرضيات، وبالتالي سياسات، تختلف عمّا لدى ما سبقها من حكومات ولدى المؤسسة العسكرية، في ما يخص العلاقة مع أميركا ومع إسرائيل ودور تركيا في المنطقة والموقف من القضية الفلسطينية. أضف إلى ذلك، أن حزب العدالة والتنمية شكّل حكومة ذات غالبية قوية في البرلمان من دون أن تكون هناك حاجة إلى تشكيل ائتلاف مع أحزاب أخرى، تحد من قوته وقدرته على السعي إلى تحقيق مفاهيمه وسياساته.

والثاني الاحتلال والبطش الإسرائيليان في المناطق الفلسطينية المحتلة: كان لاستمرار الانتفاضة الفلسطينية واتباع إسرائيل الحل العسكري في مواجهتها وزيادة القمع والبطش الإسرائيليين وسياسة التصفيات الجسدية ضدّ

---

(١٤) للمزيد حول هذا الموضوع، انظر: ألون ليال، **ديمو ـ إسلام: ديمقراطية إسلامية في تركيا** (بالعبرية) (تل أبيب: الكيبوتس الموحد، ٢٠٠٨)، ص ١٦٣ ـ ٢٦١.

كوادر الفصائل الفلسطينية وقادتها وحصار عرفات، تأثير كبير في مواقف الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية. وعلى خلاف النخبة السياسية التركية السابقة التي حكمت في الثمانينيات والتسعينيات (خصوصًا ديميريل ويلماز وتشلر)، التي كانت مؤيدة لإسرائيل عمومًا، جاءت نخبة جديدة إلى الحكم لها مواقف حقيقية وأصيلة مؤيدة للفلسطينيين، في مرحلة كان التأييد الشعبي للفلسطينيين يتعاظم في تركيا، لا في أوساط الجمهور الذي انتخب هذه الحكومة فحسب، بل أيضًا في صفوف الشعب التركي عمومًا.

١ ـ التقارب التركي ـ السوري

منذ عام ١٩٩٩، بدأت مرحلة جديدة في العلاقات بين سورية وتركيا بعد وقف سورية دعم حزب العمال الكردستاني (P.K.K) وطرد قيادته من الأراضي السورية، وما انفكّت علاقات البلدين تتحسن عامًا بعد آخر، حتى الأسابيع الأخيرة. فعام ٢٠٠٤، زار الرئيس السوري تركيا، في زيارة كانت الأولى من نوعها، ولم يتطرق أثناء زيارته إلى قضية لواء الإسكندرون، ما فُهم في تركيا بمثابة تنازل سوري عن اللواء، وإزالة قضية خلاف أساسية بين الدولتين استمرت لعقود طويلة تُعكر الأجواء بين الدولتين، وتُشجّع تركيا على إقامة علاقات مع إسرائيل على أرضية العمل ضدّ العدو المشترك. ومن الجدير الإشارة اليه، أن الوكالة اليهودية كانت قد أولت الخلاف السوري ـ التركي حول لواء إسكندرون أهمية كبرى منذ عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، لما يحمله من طاقات في تعكير العلاقات التركية ـ السورية وتفجيرها. فقد دست الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية في أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي، عشرات المقالات الصهيونية في كبرى الصحف السورية واللبنانية، خصوصًا تلك الصادرة في حلب، مقالات تنادي بتمسك السوريين بلواء الإسكندرون وتحرّض ضدّ تركيا[١٥]. ونتيجة تحسن العلاقات بين الدولتين وإزالة المشاكل بينهما وفي مقدمها قضية لواء الإسكندرون، لم تعد تركيا بحاجة إلى التهديد الإسرائيلي لسورية وإلى استمرار احتلال إسرائيل هضبة الجولان.

وساهم أيضًا في تحسن العلاقات بين سورية وتركيا خشيتهما المشتركة

---

(١٥) للمزيد من التفاصيل، انظر: محمود محارب، «المقالات الصهيونية المدسوسة في الصحف اللبنانية والسورية، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٨ (ربيع ٢٠٠٩).

من إقامة دولة كردية، أو حكم ذاتي كردي واسع وقوي في شمال العراق، يتدخل في شؤون أكراد كل من تركيا وسورية.

٢ ـ الدعم الإسرائيلي للأكراد في شمال العراق

بعد الاحتلال الأميركي للعراق، جددت إسرائيل بقوة دعمها الأكراد في شمال العراق، وأقامت علاقات قوية ومتشعبة مع الحكم الذاتي الكردي في شمال العراق، وأمدّته بالأسلحة وأرسلت المئات من خبرائها العسكريين ورجال استخباراتها لتدريب القوات الكردية وأجهزة أمنها. وأدى الدعم الإسرائيلي العسكري للأكراد في شمال العراق منذ عام ٢٠٠٣، إلى إضعاف مواقف أنصار إسرائيل في تركيا، وخصوصًا المؤسسة العسكرية وقيادة حزب الشعب الجمهوري، في الدفاع عن إسرائيل وعن العلاقات القوية والمميّزة معها، وخصوصًا أن أخبار هذا الدعم العسكري الإسرائيلي لأكراد العراق كان يحتلّ في كثير من الأحيان عناوين الصحف التركية الكبرى.

علاوة على ذلك، أحدث استعمال حزب العمال الكردي (PKK) أراضي الحكم الذاتي الكردي وإقامة قواعد عسكرية له فيها ينطلق منها للهجوم على الأراضي التركية، سخطًا واسعًا على إسرائيل لدعمها الحكم الذاتي الكردي من خلف ظهر تركيا. وترافَقَ الدعم العسكري الإسرائيلي لمنطقة الحكم الذاتي الكردي في شمال العراق، مع البطش الإسرائيلي بالفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة، ما فتح المجال واسعًا للقيادة التركية وخصوصًا أردوغان لمهاجمة إسرائيل وانتقادها بشدّة المرة تلو الأخرى بسبب بطشها بالفلسطينيين وارتكابها جرائم بحقهم.

٣ ـ موقف اللوبي اليهودي من المسألة الأرمنية

منذ عام ٢٠٠٧، نشط اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة بقوة، ونجح في الضغط على اللجنة الخارجية في الكونغرس الأميركي لاعتبار الأحداث التي تعرض لها الأرمن في ١٩١٥ ـ ١٩١٦، إبادة شعب (جينوسايد) ارتكبتها تركيا بحق الأرمن. وأثار ذلك سخط تركيا وزاد من توتر العلاقات بينها وبين إسرائيل، لاعتقاد أنقرة أن تل أبيب كانت وراء تبني اللوبي اليهودي هذا الموقف.

٤ ـ مسألة شمال قبرص

منذ أن صوّت القبارصة الأتراك لمصحلة مشروع الأمم المتحدة القاضي بإعادة توحيد قبرص، رفضت إسرائيل الاستجابة لطلبات تركيا إنهاء الحظر على شمال تركيا كما فعلت أوروبا، في حين رقى مؤتمر الدول الإسلامية تعامله مع شمال قبرص واعتبرها دولة في تعامله معها.

٥ ـ تعزيز علاقات تركيا بإيران

أثار ترقية تركيا في السنوات الأخيرة علاقاتها مع إيران على مختلف الأصعدة حفيظة إسرائيل، وخصوصًا أن تركيا أدّت دورًا مستقلًا في شأن الملف النووي الإيراني، اعتبرته إسرائيل محاولة لتخفيف الضغط على إيران بخصوص ملفها النووي وإعطائها مخرجًا يُجنّبها المزيد من العقوبات الدولية.

٦ ـ مماطلة إسرائيل وتسويفها في تزويد تركيا بطائرات من دون طيار

أثارت مماطلة إسرائيل في تسليم صفقة الطائرات من دون طيار التي أبرمتها مع تركيا في موعدها المحدد، وكان من المفترض تنفيذها قبل انتهاء عام ٢٠١٠، غضبَ تركيا، وخصوصًا أنها جاءت في أجواء التوتر بين الدولتين[١٦]. وفهمت تركيا من هذه الماطلة أن إسرائيل كانت تحاول بمماطلتها ابتزازَ تركيا في مواقفها تجاه إسرائيل. وما زاد الوضع حدّة، أن هذه الطائرات كانت مخصصة لمكافحة نشاط حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وجنوب شرق تركيا، في حين كانت إسرائيل مستمرّة في تقديم الدعم العسكري لكردستان العراق.

٧ ـ أسطول الحرية وإهانة السفير التركي في إسرائيل

قاد قتل الجيش الإسرائيلي أتراكًا متضامنين مع الفلسطينيين في «أسطول الحرية» في المياه الدولية المقابلة لشاطئ غزة، والإهانة التي

---

(١٦) «تركيا ستفرض غرامة على إسرائيل بسبب صفقة الطائرات بدون طيار»، يديعوت أحـــرونـــوت، ٥/ ١٠/ ٢٠١٠، <http://www.ynet.co.il/Ext/Comp/ArticleLayout/CdaArticlePrint Preview/1,2506,L-3790292,00.html>.

اقترفها نائب وزير الخارجية الإسرائيلي في حق السفير التركي في إسرائيل، مزيدًا من التوتر بين الدولتين.

٨ ـ العلاقة التركية بالاتحاد الأوروبي

ساهم سعي تركيا إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في تسهيل اتخاذ الحكومة التركية عند وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، مواقف أقلَّ تأييدًا لإسرائيل وأكثر تقربًا إلى الفلسطينيين، انسجامًا مع سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية. كذلك ساهم هذا السعي وشروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في إحداث إصلاحات وتغييرات دستورية ديمقراطية، إذ حدّت تدريجيًا لكن باستمرار من قدرة الجيش التركي على التأثير في صُنع القرارات، ما أضعفَ قدرة الجيش على التأثير في الاحتفاظ بعلاقات قوية ومميزة مع إسرائيل.

٩ ـ العلاقة التركية بالولايات المتحدة

قادت مجموعة من العوامل إلى تغيير في علاقات تركيا مع الولايات المتحدة، خصوصًا منذ احتلال الولايات المتحدة العراق في العام ٢٠٠٣. ومن الملاحظ أن عوامل التوتر والغضب التركيين من سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة كانت في القضايا التي كان الموقف الإسرائيلي فيها يتماهى مع الموقف الأميركي تجاهها، ما زاد وضاعف من السخط التركي على إسرائيل. وأهم هذه القضايا:

أ ـ الشعور بأن الولايات المتحدة الأميركية تتبع سياسة تدعم، في نهاية الأمر، إقامة دولة كردية في شمال العراق، وما يحمله ذلك من تهديدات على الأمن القومي التركي.

ب ـ خيبة أمل من أميركا لعدم محاولتها جديًا وقفَ نشاط حزب العمال الكردستاني شمال العراق.

ج ـ موقف الكونغرس الأميركي تجاه المسألة الأرمنية واعتباره ما حدث عامَي ١٩١٥ و١٩١٦ إبادة شعب.

د ـ شعور تركيا بالإحباط من أميركا لعدم إنهائها، على الرغم من وعودها بهذا الشأن، المقاطعة على شمال قبرص.

١٠ ـ المشاريع المعطلة بين إسرائيل وتركيا

عقب تراجع العلاقات بين إسرائيل وتركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، تعطل العديد من المشاريع المهمّة التي كانت الدولتان قد اتفقتا عليها قبل وصول حزب العدالة للحكم، أهمها:

أ ـ مشروع غاب

اتفقت تركيا وإسرائيل في منتصف تسعينيات القرن الماضي على تنفيذ مشروع غاب لنقل المياه وتطوير الزراعة في جنوب شرق تركيا. وقد رفضت تركيا تنفيذ هذا المشروع على الرغم من إلحاح الحكومة الإسرائيلية المتكرر، الذي وصل إلى ذروته عام ٢٠٠٤ أثناء زيارة أولمرت إلى تركيا.

ب ـ استيراد المياه من تركيا

على الرغم من توقيع الدولتين عام ٢٠٠٤ اتفاقَ استيراد إسرائيل المياه من جنوب تركيا، إلا أن تركيا لم تنفذ هذا الاتفاق.

ج ـ مشروع خط الأنابيب الكبير

سعت إسرائيل منذ أكثر من خمس سنوات إلى مدّ خط أنابيب كبير في البحر، بين جيهان في جنوب تركيا وميناء حيفا. يشمل هذا المشروع مدّ أنابيب لنقل كل من النفط والغاز والمياه وكابل لربط شبكة الكهرباء بين الدولتين، لكن هذا المشروع لا يزال معطلًا بفضل موقف الحكومة التركية.

خاتمة

لم تعتبر إسرائيل نفسها، منذ قيامها، دولة كباقي دول المنطقة، لا من حيث المكانة ولا الدور، وسعت إلى فرض نفسها الدولة الإقليمية الأقوى في المنطقة والمتفوقة عسكريًا على الدول العربية مجتمعة. وعملت إسرائيل بكد وجهد لإفشال المشروع العربي النهضوي الوحدوي الذي قادته مصر الناصرية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، لما حمله هذا المشروع من إمكانات التصدي للعدوانية الإسرائيلية وللنفوذ الإسرائيلي في المنطقة العربية. في هذا السياق، بادرت إسرائيل وأقامت تحالف «دول المحيط»

المكوّن من الدول المجاورة للوطن العربي، وهي تركيا وإيران وإثيوبيا، والسودان لفترة معينة، ضدّ مصر قائدة المشروع الوحدوي العربي، بعد حصول إسرائيل على دعم الولايات المتحدة لهذا التحالف وعلى دور محوري مهمّ لتل أبيب، منسجم مع السياسة الأميركية في المنطقة.

رقّت إسرائيل علاقاتها مع تركيا إلى درجة كبيرة، في نطاق تحالف «دول المحيط» ضدّ مصر ومشروعها، لكن بعد سنوات قليلة تراجعت هذه العلاقات نتيجة انخفاض الخشية التركية من «الخطر الناصري»، ونتيجة أيضًا لتغييرات حصلت في النخبة الحاكمة في تركيا.

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدّة الحكم في تركيا، شهدت العلاقات التركية ـ الإسرائيلية تآكلًا وتراجعًا مستمرًا. قاد هذا التآكل المستمرّ في العلاقات بين البلدين، الذي جاء في معظمه بمبادرة تركية، إلى تغيير طبيعة هذه العلاقات من علاقات تحالف قوي، استمرّ عقدًا من الزمان قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، إلى علاقات صراع وتناقض تُقلّص خلالها هذه العلاقات سنة بعد أخرى.

ذكرنا أعلاه جملة من قضايا الخلاف الأساسية بين تركيا وإسرائيل، ساهمت في تراجع العلاقات بين الدولتين. لكن يبقى المحرّك الأساس للتغيير في طبيعة العلاقات بين تركيا وإسرائيل ونوعيتها، وتقليصها وبلوغها درجة مرتفعة من التناقض والصراع، وصول نخبة جديدة منتخبة إلى سدّة الحكم في تركيا، متمثلة في حزب العدالة والتنمية. ولهذه النخبة مفاهيم ورؤى جديدة لحل قضايا تركيا ومشاكلها الداخلية، وتعمل على قيام تركيا الجديدة المتصالحة مع ماضيها وتراثها وتاريخها وحاضرها ومحيطها، التي تمتلك مكانة ودورًا مستقلّيْن ومهميْن في المنطقة. من أجل تحقيق ذلك، أجرت تركيا تحت قيادة حزب العدالة والتنمية، إصلاحات حقيقية وعميقة وشاملة في بنية النظام السياسي التركي برمته طوال السنوات الماضية، إصلاحات تُحرر تركيا من سطوة المؤسسة العسكرية والبيروقراطية الكمالية ونفوذهما، كما من شأنها أن تُحوّل في المستقبل القريب سياسة حزب العدالة والتنمية، بما في ذلك تجاه العلاقة مع إسرائيل، من سياسة حزب إلى سياسة دولة.

القسم الرابع

التحديات المستقبلية

الفصل العشرون

العرب والدور المستقبلي لتركيا

محمد نور الدين

يمتدّ التواصل بين العرب والأتراك إلى عهود متقدّمة من التاريخ الإسلامي، لكنه لم يتحوّل إلى شراكة فعلية على الأرض إلا بعد سيطرة الدولة العثمانية على المنطقة العربية عام ١٥١٦، التي استمرت أربعمئة عام. وعلى الرغم من التحديات التي باعدت بين الطرفين على امتداد القرن العشرين، فإن العلاقات بينهما عادت في السنوات الأخيرة لتؤشر إلى بداية مرحلة جديدة لا تزال تتفاعل في اتجاهات إيجابية عمومًا، على أمل أن تتطور إلى ما فيه استعادة المنطقة هويتها ووحدتها جبهًا للتدخلات الخارجية والتهديدات التي يُمثّلها أساسًا المشروع الصهيوني على مستقبل المنطقة وشعوبها الأصلية.

أولًا: العرب والأتراك.. تاريخ وتحديات

١ ـ العرب والأتراك في العهد العثماني

عندما حوّل الأتراك العثمانيون أنظارهم من أوروبا إلى المشرق العربي، كان في ذهنهم أن الزعامة في العالم الإسلامي لا تستقيم من دون السيطرة على عاصمة الخلافة العباسية التي كانت حينها في القاهرة.

لذا، عندما هزم جنود السلطان سليم الأول جيش المماليك أولًا في مرج دابق عام ١٥١٦، ثمّ في معركة الريدانية قرب القاهرة عام ١٥١٧، كان أوّل

عمل قام به هو دفع الخليفة العباسي الأخير المتوكل على الله الثالث إلى التنازل عن لقب الخليفة عام ١٥١٧ وإعطائه لسليم الأول ليكون أوّل سلطان عثماني يحمل لقب خليفة رسول الله وخادم الحرمين الشريفين.

بهذه الحركة الدينية كان الأتراك العثمانيون يُقدّمون أنفسهم إلى العالم العربي، لا كغزاة بل كمجرد استبدال سلطة أو أسرة إسلامية هي المماليك، بأسرة أخرى هي العثمانيون، من دون أن يكون للنزعة العرقية أي دور في قبول السلطة الجديدة أو رفضها.

أربعمئة عام أمضاها العثمانيون حكامًا على المنطقة العربية من المحيط إلى الخليج في حركة وحدوية، فيما كانت تتبع قبل ذلك سلطات متعددة ومتناحرة.

إسلامية الدولة العثمانية، خصوصًا بعد أربعة قرون من الحملات الصليبية، دفعت الشعوب العربية إلى تقبُّل الخضوع للسلطة الجديدة من دون أية حساسية.

ونجح العثمانيون في تبديد الحساسيات العرقية من خلال الاستمرار في اتباع سياسة تنصيب الحكّام من أبناء المنطقة نفسها، فلم يشعر السكّان بأنهم أمام سيطرة أجنبية.

وعلى امتداد سنوات العثمانيين في المناطق العربية، كان الشعور بوحدة المصير والهدف مشتركًا بين العرب والأتراك، خصوصًا أن الغرب المسيحي كان يُكرّر محاولاته غزو المنطقة واحتلالها، ولا سيما منذ نهاية القرن الثامن عشر. فنما الشعور بوحدة الانتماء ولم تبرز أي نزعة جدّية بالتمايز حتى لدى النخب في الطرفين. ويورد زين نور الدين زين في كتابه القيّم عن نشوء القومية العربية نماذج متعددة من تقدّم النزعة الإسلامية على أي نزعة أخرى لدى المؤرخين العثمانيين، فضلًا عن المؤرخين العرب، ولم ينعكس ظهور النزعة القومية في أوروبا على واقع العلاقة بين الأتراك والعرب، حتى مطلع القرن العشرين.

ويمكن القول إن الشرخ الذي بدأ يظهر بين القوميتين العربية والتركية كان منشؤه السياسات الطورانية العنصرية التي انتهجتها جمعية الاتحاد والترقي بعد انقلابها الثاني عام ١٩٠٩، وخصوصًا بعد احتلال إيطاليا لليبيا والانتفاضة

الألبانية في البلقان كما حروب البلقان ضد الدولة العثمانية. ولم يندفع العرب إلى التفكير في الانفصال عن الدولة، مع بدء الحرب العالمية الأولى، إلا بعد الرفض الاستعلائي لقادة الاتحاد والترقي لكل المطالب العربية لنيل بعض الحقوق الثقافية واللغوية والإدارية[1]، فكانت الثورة العربية عام ١٩١٦ والمصير المحتوم لانحلال عروة شراكة استمرت أربعمئة سنة، ليبدأ عام ١٩١٨ عهدٌ جديد ومختلف في العلاقة بين الطرفين.

٢ ـ ما بين الحربين العالميتين

بانتهاء الحرب العالمية الأولى على تفكّك الدولة العثمانية، طوى العرب والأتراك شراكة استمرّت أربعمئة عام.

ومع أن فترة حرب التحرير الوطنية في تركيا (١٩١٩ ـ ١٩٢٣) أنعشت آمالًا لدى البعض، الجانب العربي تحديدًا، في تجديد الشراكة من خلال التعاطف العربي والإسلامي مع نضال مصطفى كمال ضدّ القوى الاستعمارية الإنكليزية والفرنسية، إلا أن ما كشفه الوجهُ الجديد للجمهوريين في تركيا بقيادة مصطفى كمال نفسه من توجهات تغريبية طوى تلك الآمال.

والأخطر أن ممارسات مصطفى كمال لم تكتفِ بذلك فحسب، بل أدخلت العلاقات مع العرب في دائرة من الحساسيات والخصومات.

ومع أن العرب يومذاك لم يكونوا في دول مستقلة بخلاف تركيا، فإن ذلك لا يبرّر تلك القطيعة، أو على الأقل الجفاء الواضح في النظرة التركية إلى العرب في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

وقد بادر الكثير من المسؤولين العرب من ملوك ورؤساء حكومات إلى زيارة تركيا فيما كان خطّ أنقرة ـ العرب شبه مقفل على زيارات المسؤولين الأتراك[2].

---

(١) انظر: عبد الله بن الحسين (ملك الأردن)، مذكراتي (القدس: مطبعة بيت المقدس، [١٩٥٣])، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٢) انظر: محمد نور الدين، حجاب وحراب: **الكمالية وأزمات الهوية في تركيا** (بيروت: دار رياض الريس للنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص ١٩ ـ ٣٦.

ولعل مشكلتين أساسيتين سمّمتا العلاقات العربية التركية بين الحربين، هما مشكلة ولاية الموصل كركوك وقضية لواء الإسكندرون[٣].

ومنذ اللحظة الأولى عام ١٩٢٠، كانت ولاية الموصل ضمن الحدود الوطنية التركية للخريطة التي وضعها قادة حرب التحرير. ولم تنتهِ المشكلة نهائيًا إلا بتوقيع اتفاقية أنقرة عام ١٩٢٦ بين تركيا وبريطانيا والحكومة العراقية، حيث تخلى الأتراك عن الولاية مقابل حصولهم على حصة مالية من إنتاج النفط العراقي سنويًا[٤].

أما المشكلة الثانية، فقد كانت أكثر صعوبة على الأتراك، نظرًا إلى التركيبة الديمغرافية للواء الإسكندرون، حيث يغلب العنصر العربي، كما أن اللواء لم يكن ضمن الحدود القومية التركية الأصلية. لذلك، عندما اتفقت تركيا وفرنسا التي كانت تستعمر اللواء في سياق الانتداب على سورية ولبنان، كانت الخطة أن يُعَدَّ اللواء بدايةً منطقة مستقلة، ثمّ يُضم بعد ذلك إلى تركيا، وهو ما حصل عمليًا قبيل نهاية حكم أتاتورك ووفاته عام ١٩٣٨، حيث أُعلنَ أوّلًا استقلال جمهورية «هاتاي»، اللقب الذي أُعطيَ للإسكندرون، قبل أن يُعلنَ لاحقًا انضمامُ «الجمهورية الجديدة» إلى الجمهورية التركية. وقد سبق ذلك، على امتداد سنوات، تغيير أتاتورك للبنية السكّانية للّواء، بحيث تواطأت فرنسا مع الأتراك في الإحصاءات التي حصلت، وكان ما كان من ضمّ اللواء إلى تركيا، ما أجّج الحساسية العربية (السورية خصوصًا) ـ التركية وكان سببًا لعداوات تركية ـ سورية استمرت طويلًا حتى الأمس القريب، من دون القطع بأنها تبدّدت نهائيًا.

والواقع أن البعد الجغرافي لم يكن السبب الوحيد للبرودة التي وسمت العلاقات العربية ـ التركية؛ إذ إن المسار الذي اتّخذته إصلاحات مصطفى كمال كانت عاملًا عميقًا في التأسيس لنظرة سلبية جدًا لدى العرب تجاه

---

(٣) انظر: محمد نور الدين، «فصل الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية،» في: ميشال نوفل [وآخرون]، **العرب والأتراك في عالم متغير**، ٢ ج (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٣).

(٤) عبد الرحمن البزاز، **العراق من الاحتلال حتى الاستقلال**، ط ٣ (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٧)، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

الأتراك؛ إذ مسّت إصلاحات أتاتورك التغريبية العناصر المشتركة التي كانت تجمع بين تركيا والعرب.

ومن الإصلاحات، تلك ذات الطابع المُضعف للرابطة الإسلامية مثل إلغاء الخلافة وغلق مقارّ الطرق الدينية وإلغاء الإسلام من الدستور وإلغاء كونه أحد مصادر التشريع وملاحقة المفكرين الإسلاميين. كذلك نُظر إلى اعتماد العلمنة في الدستور على أنه ذروة محاولة أتاتورك سلخ الشعب التركي عن هويته الإسلامية، وتاليًا عن محيطه المشرقي. كما أن إلغاء الأبجدية العربية المستخدمة في اللغة التركية واستبدالها بأبجدية لاتينية مختلطة، عُدَّ إدارة ظهر للعرب والمسلمين، بل مَحوًا للذاكرة المشرقية الإسلامية للأتراك، الذين وجدوا أنفسهم منقطعين عن إرثهم الثقافي والفكري وكل ما يتصل به.

حتى إذا اندلعت الحرب العالمية الثانية، كان الطرفان العربي والتركي أمام مرحلة جديدة أضافت المزيد من عوامل التفرقة بينهما.

٣ ـ الحرب الباردة

نأت تركيا بنفسها عن أن تكون طرفًا في الحرب العالمية الثانية، استمرارًا لسياسة الانكفاء النسبية على الداخل التي رسمها أتاتورك. لكنّ تركيا، شأن الكثير من الدول الأخرى، أعلنت الحرب على ألمانيا النازية في نهاية الحرب العالمية الثانية، لتكون بذلك في صفوف المعسكر المنتصر.

غير أن تركيا أخذت، بعد انتهاء الحرب، جانب المعسكر الغربي أو المعسكر الحرّ الذي تزعّمته الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية في مواجهة المعسكر الشيوعي الذي تزعمه الاتحاد السوفياتي. وكان ذلك انطلاقًا من الحساسيات التاريخية والعقائدية بين تركيا وروسيا، بمعزل عن طبيعة النظام في البلدين.

غير أن أخطر ما ترتّب على الاصطفاف التركي إلى جانب الغرب، أنه وضع نفسه في الموقع المقابل لحركات التحرُّر الوطني العربية، التي انطلقت بعد الحرب ونال في إثرها معظم العالم العربي استقلاله، وهو ما وضع الأتراك والعرب في مواجهة في ما بينهما في معظم القضايا، وصلت أحيانًا إلى حدّ الاشتباك العسكري.

دخلت تركيا مرحلة الحرب الباردة جزءًا من المنظومة الغربية ـ الإسرائيلية، وكان من تجلّيات ذلك انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢، وإلى حلف بغداد عام ١٩٥٥، وبدء مسار الانضمام إلى التكتلات الغربية مثل السوق الأوروبية. غير أن الموقف التركي من إسرائيل كان ذروة العوامل المسمّمة للعلاقات التركية ـ العربية على امتداد الحرب الباردة.

لم يكن الاعتراف التركي بإسرائيل عام ١٩٤٩ مجرّد خطوة عادية تتّصل بالتوازنات الإقليمية والدولية، بل كانت في جانب منها ذات صلة مباشرة بتاريخ العلاقات التركية ـ العربية؛ فابتعاد أتاتورك عن الإسلام هو ابتعاد عن العرب، القومية العرقية الوحيدة التي كانت إسلامية وبقيت حتى الرمق الأخير تتظلل بالرابطة العثمانية.

وكشفت كتابات تركية أن الاعتراف التركي بإسرائيل هو في جانب منه انتقام للنخب التركية القومية والعلمانية من تمرّد العرب على الأتراك في أثناء الحرب العالمية الأولى[٥].

ومن خلال مرحلة الحرب الباردة، يمكن رسم خريطة قاتمة للعلاقات العربية ـ التركية حتى منتصف الستينيات، حيث كانت تركيا جزءًا من الهياكل الإقليمية المعادية للقوى العربية التحرّرية، وفي مقدّمهم نظام جمال عبد الناصر والبعث، وفي الوقت نفسه حليفًا عسكريًا واستخباريًا وأمنيًا واقتصاديًا وسياسيًا لإسرائيل، فكانت تركيا بذلك مساعدًا لتثبيت أقدام إسرائيل في المنطقة، خصوصًا أنها دولة مسلمة وكبيرة.

لكن بداية التغيير التركي في الموقف من العرب لم تكن بسبب إسرائيل، بل بسبب وقوف العرب ضدّ تركيا في القضية القبرصية ردًّا على مواقف تركيا من القضية الفلسطينية؛ حيث اكتشفت تركيا مدى عزلتها حتى من القوى الغربية المتحالفة معها.

جنحت تركيا بعد حرب عام ١٩٦٧ إلى موقف أكثر توازنًا من ذي

---

(٥) انظر: **السياسة الخارجية التركية**، ط ٤ (اسطنبول: دار إيليتيشيم، ٢٠٠٢)، ج ٢، ص ٦٤١.

قبل، وباتت تميل إلى تحسين علاقاتها مع العرب والدول الإسلامية من خلال الانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي ثمّ الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ومحاولة تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع العرب انطلاقًا أيضًا من أزماتها الاقتصادية ومن وجود تيار شعبي إسلامي داخل تركيا وفي حكومات السبعينيات، حيث كان نجم الدين أربكان جزءًا من السلطة السياسية حينها، فساهم في المزيد من التقارب التركي مع العرب.

غير أن ذلك لم يُبدّد كثيرًا الصورة المطبوعة لتركيا لدى الشارع العربي من حيث كونها حليفة إسرائيل، وهذا استمر في الثمانينيات عبر البدء بتنفيذ مشروع «الغاب» لتنمية جنوب شرق الأناضول وإقامة سدود على الفرات ودجلة وحرمان سورية والعراق من كميات من المياه من دون النجاح في التوصل إلى اتفاق جديد لتقاسم المياه[٦]. وجاءت المشكلة الكردية وأنشطة حزب العمال الكردستاني لتُفاقِم المشكلة بين سورية وتركيا. وإذا كانت سورية هنا موضع الكلام، فإن علاقات تركيا بالدول العربية الأخرى مثل مصر أو السعودية لم تكن أفضل، خصوصًا في ظلّ حساسيات مذهبية وعلمانية.

٤ ـ مرحلة التسعينيات

لم يُغيّر انتهاء الحرب الباردة وانتهاء الاصطفافات العربية والتركية في معسكرين متعارضين في تحسين العلاقات بينهما.

وكان من المثير فعلًا أن تستمر السياسة الخارجية التركية في الاتجاهات نفسها التي كانت عليها قبل انتهاء الحرب الباردة على الرغم من تحول كل الظروف المحيطة بتركيا والعالم وانتفاء التهديدات السابقة.

وعلى الرغم من ظهور آراء تقول إن دور تركيا في الصراع بين الشرق والغرب قد انتهى بغياب المعسكر الشيوعي، فإن بقاء الدور التركي في الاستراتيجية الأميركية الجديدة لملء الفراغ السوفياتي، وخصوصًا في

---

(٦) انظر: حاقان طونتش، «مشكلة المياه في المنطقة: وجهة نظر تركية،» ورقة قدمت إلى: **مشكلة المياه في الشرق الأوسط: دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها (وقائع ندوة دولية)**، ٢ ج (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤)، ج ١، ص ٢٥٧ وما بعدها.

القوقاز وآسيا الوسطى ونسبيًا في البلقان، أتاح استمرار الثقل التركي في التوازنات الإقليمية والدولية وفي خدمة السياسات الأميركية والتنسيق مع واشنطن، وخصوصًا في مجال الطاقة في حوض قزوين وفي قضية كوسوفو.

وكان استبدال واشنطن الخطر الشيوعي بالخطر الإسلامي والتحذير من التيارات الراديكالية الإسلامية، يصبُّ في مصلحة نظام الوصاية العسكرية العلمانية في تركيا في اتجاه استمرار تشديد الخناق على الحركة الإسلامية في الداخل التركي وتوعده بحرب الألف عام، وهو ما أتاح قيام العسكر التركي عبر مجلس الأمن القومي بانقلاب عسكري مقنّع ضدّ رئيس الحكومة نجم الدين أربكان في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٧، وما تلاه من حملة استئصال قاسية ضد رموز التيار الإسلامي ومنهم رجب طيب أردوغان رئيس بلدية إسطنبول.

كما أن استمرار مشكلة حزب العمال الكردستاني بين تركيا وكل من سورية والعراق وتداخلها مع مشكلة المياه، كانا يسهمان في استمرار التوتر بين الطرفين، خصوصًا أن جامعة الدول العربية كانت متضامنة مع الموقفين السوري والعراقي.

وعلى الرغم من مخاطر تعزيز النزعة الانفصالية، أسهمت تركيا في التسعينيات في تنفيذ السياسات الغربية التقسيمية في العراق، من خلال موافقتها على أن تكون قاعدة لقوة المطرقة الدولية التي كانت تشرف على تطبيق قرار حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه، وبالتالي تأمين حماية غير مباشرة للكيان الكردي الذي كان ينشأ تلك الفترة هناك، وترسيخ الواقع التقسيمي وتجويع الشعب العراقي.

واستمر الموقف التركي المتحالف مع إسرائيل، حين استغلت أنقرة توقيع ياسر عرفات اتفاق أوسلو مع إسرائيل، ووثّقت تعاونها معها، فكانت تانسو تشيلر أول رئيسة حكومة تركية تزور إسرائيل، ووقعت مع الإسرائيليين عام ١٩٩٤ اتفاقية تعاون أمني واسعة.

وفي شباط/ فبراير ١٩٩٦، وصلت العلاقات العسكرية الثنائية إلى ذروتها بتوقيع اتفاق تعاون وتدريب شامل لا يزال مفعوله مستمرًا حتى

الآن[7]. وجاءت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر لتقيّد تركيا أكثر في اتجاه أن تكون في صفّ المعسكر الغربي حين وُضع الإسلاميون والعرب في خانة التهديد للاستقرار والسلم في العالم.

تغيّرت الظروف الدولية بعد الحرب الباردة ولم تتغيّر السياسات التركية ولا موقع تركيا في المعادلات الإقليمية والدولية، فكانت حائلًا دون أي تقدم فعلي في العلاقات العربية ـ التركية، إلى أن جاء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة بعد انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

ثانيًا: تركيا في ظلّ حزب العدالة والتنمية

في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، جرت الانتخابات النيابية في تركيا وأسفرت عن فوز كبير لحزب العدالة والتنمية الذي يترأسه رجب طيب أردوغان، ومن أركانه الكبار عبد الله غول الذي أصبح رئيسًا للحكومة وبعد ذلك رئيسًا للجمهورية.

وأتاح نظام الانتخاب النسبي، الذي يشترط حصول أي حزب على نسبة عشرة في المئة من الأصوات على مستوى كلّ تركيا للدخول إلى البرلمان، أن يسيطر حزب العدالة والتنمية على ثلثَي نواب البرلمان، مع أنه نال ٣٤ في المئة فقط من الأصوات، وأن يؤلّف بالتالي حكومة بمفرده ويتحول إلى رقم صعب جدًا في المعادلة لا يمكن شطبه إلا عبر انقلاب عسكري.

واذا كانت عوامل انتصار الحزب متعددة ومن بينها الانهيار في الوضع الاقتصادي الذي شهدته البلاد منذ مطلع عام ٢٠٠١ والصراعات المريرة بين أركان الائتلاف الحكومي السابق الذين لم تكن تجمع بينهم سوى ضغوط العسكر كي لا يصل الإسلاميون إلى السلطة، فإن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة لم يكن مجرَّد تبدُّل عادي وتداول بين حزب وآخر[8]؛ ذلك أن حزب العدالة والتنمية كان اتجاهًا يحمل مسبقًا رؤية جديدة لكل

---

(٧) انظر النص الكامل للاتفاق، في: السفير (بيروت)، ٢٤/٧/١٩٩٦.

(٨) انظر بالتفصيل حول ظروف وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وأسباب نجاحه، في: محمد نور الدين، تركيا: الصيغة والدور (بيروت: دار رياض الريس للنشر، ٢٠٠٨).

الواقع التركي في الداخل والخارج، ما جعل حُكمه بدايةً لتحوّلات جذرية ترتبت عليه آثار عميقة في التوازنات الإقليمية والدولية، وفي القلب منها علاقات تركيا بالعالم العربي.

١ ـ محددات السياسة الخارجية التركية الجديدة

وضع أحمد داود أوغلو، الأستاذ الجامعي، الأسس العامة لموقع تركيا ومكانتها ودورها في محيطها والعالم في كتابه **العمق الاستراتيجي** الذي نشره للمرّة الأولى في نيسان/ أبريل ٢٠٠١[٩]. ولذكر التاريخ هنا دلالته، إذ جاء نشر الكتاب بالتركية قبل حدث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وقبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢.

وبعد وصول الحزب إلى السلطة، تولى داود أوغلو، ولم يكن عضوًا في حزب العدالة والتنمية، منصب كبير مستشاري رئيس الحكومة عبد الله غول ثمّ رجب طيب أردوغان. وفي أيار/ مايو ٢٠٠٩، أصبح وزيرًا للخارجية.

لا يمكن القول إن كتاب داود أوغلو هو الذي رسم السياسات الخارجية الجديدة لتركيا، لكنه مثّل الأساس النظري لما ستكون عليه هذه السياسات مع تطويرها في ضوء الواقع والتجربة، بحيث يمكن القول إنه خلال سنتين كانت عناوين هذه السياسة أكثر وضوحًا[١٠].

لم تتغيّر ظروف تركيا بين ما قبل وصول العدالة والتنمية إلى السلطة وما بعده. ما تغيّر هو زاوية الرؤية التي نُظر منها إلى هذا الواقع من خلال قراءة جديدة لا تهدم مع الماضي لكنها تضيف إليه ما يمكن أن يكون تطورًا نوعيًا سوف يُعيد حسابات الآخرين قبل حسابات تركيا نفسها.

---

(٩) نُشر الكتاب بالتركية في نيسان/ أبريل ٢٠٠١ وطُبع عشرات المرات بعد ذلك. وقد تُرجم النص الكامل له إلى العربية بعد تسع سنوات كاملة عن مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ـ ناشرون. علمًا أن مجلة شؤون الأوسط الفصلية نشرت فصولًا مطوّلة منه في العدد ١١٦ من عام ٢٠٠٤، مرفقًا بحوار مطوَّل أجراه محمد نور الدين مع داود أوغلو نفسه.

(١٠) تبلورت «رؤية» داود أوغلو إلى السياسة الخارجية التركية في مقالة نشرتها صحيفة راديكال التركية في شباط/ فبراير ٢٠٠٤.

وفي مجمل هذه العناوين نقرأ:

ـ إعادة تعريف دور تركيا من بلد جسر إلى بلد مركز، وانتقال مهمتها من دور الجسر الذي يكتفي بتسهيل مهمّة العابرين إلى دور المركز الذي يريد أن يكون نقطة جذب ومحور الحركة ومصدر الإلهام والتأثير. يقول داود أوغلو إنه «في المرحلة الجديدة فإن دور تركيا هو دور البلد الفاعل. والبلد الذي يُصغى إلى كلمته، والذي يُنتج الحلول في القضايا العالمية»[١١].

ـ خروج تركيا من الدور الأحادي الذي اصطبغت به خلال العقود الماضية، أي شريكًا وجزءًا من محور واحد هو المحور الغربي ـ الإسرائيلي. هذا الدور لا يعني خروج تركيا من هذا المحور لكن إعادة الاعتبار إلى الأبعاد الأخرى التي تُحيط بتركيا وتُكوّن شخصيتها، وهي كثيرة، من البلقان والبحر الأسود وروسيا إلى العالم العربي والعالم الإسلامي وشرقي المتوسط. وحيث لا يفيد تركيا أن تكون جزءًا من محور واحد على حساب المحاور الأخرى، وهو ما يُسَمَّى سياسة تعدد الأبعاد، أي أن تكون تركيا كل هذه المحاور في الوقت نفسه.

ـ وسط كل هذه الأبعاد، يحتلّ العمق التاريخي والجغرافي لتركيا أولية كون الروابط التي تجمع تركيا بالعالمين الإسلامي والعربي تُسهّل تحقيق إعادة التواصل فالتفاعل مع المحيط العربي والإسلامي.

ـ إخراج تركيا من وضع البلد المحاط بالأعداء إلى بلد محاط بالأصدقاء، وهذا يفترض تسوية مشكلاتها مع كل الدول المحيطة بها، وهو ما عُرف بسياسة «تصفير المشكلات». وقد نجحت تركيا في هذه السياسة بحيث انعكست إخراجًا لكلّ من سورية عام ٢٠٠٥ ولروسيا واليونان وإيران والعراق من وثيقة الأمن الاستراتيجي لعام ٢٠١٠ كدول مهدِّدة للأمن القومي التركي[١٢]، وقد أقرّت الحكومة التركية الوثيقة في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠[١٣].

---

(١١) صحيفة ميلليت، ٥/ ١/ ٢٠١١ في حوار مع صحافيين أتراك لمناسبة العام الجديد.

(١٢) أصلي إيدن طاشباش، «تغيير جذري في الكتاب الأحمر،» ميلليت، ٢٣/ ٨/ ٢٠١٠.

(١٣) صحيفة يني شفق، ٢٣/ ١١/ ٢٠١٠.

ـ خروج تركيا من بلد مصدر للمشكلات إلى بلد مصدر للحلول، وهو ما يوجب خلق مناخات من الثقة بين تركيا وجوارها تُتيح لها القيام بأدوار إيجابية في المشكلات المجاورة.

ـ إسهام الاستقرار في المحيط التركي في الاستقرار الداخلي، وهذا يتطلب نزع فتيل المشكلات قبل انفجارها وهو ما عرف بالدبلوماسية الاستباقية.

ـ وجوب عدم بقاء تركيا في موقف ردّ الفعل، وعليها أن تكون لاعبًا مشاركًا وفي مرحلة لاحقة لاعبًا مؤسِّسًا لنظام إقليمي وربما دولي جديد تكون فيه أنقرة محورًا قائمًا بذاته. وفي تصريحات لداود أوغلو في ألماتا في قازاقستان، قال: «نعم غيّرت تركيا محورها. كنّا في موقع المنفّذ والآن نحن في موقع المقرّر»[١٤].

ـ نجاح تركيا في هذا التطلع يتطلب أن تكون ذات نظام حديث في الداخل، وهو ما يوجب إصلاح النظام وفقًا لشروط الاتحاد الأوروبي وتحقيق أكبر قدر ممكن من الديمقراطية والحرّيات.

ـ واستطرادًا، التطلع إلى أن تكون تركيا لاعبًا مؤسّسًا يوجب إنشاء اقتصاد قوي وما يتطلبه من شروط وجهود.

ـ السعي، من أجل تنمية اقتصادية واستقرار سياسي، إلى إقامة منطقة جوار مفتوحة مع كل محيطها والبدء حيث أمكن ذلك. وفي مقدّمة هذه التدابير إلغاء تأشيرات الدخول والحواجز الجمركية لتسهيل حركة المواطنين وإقامة منطقة اقتصادية مشتركة على غرار الاتحاد الأوروبي.

تُمثّل هذه العناوين التي بدأت تركيا ببعضها لدى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة واستولدت وطوّرت بعضها الآخر مع مرور السنين، ثورة في السياسة الخارجية التركية وتحولًا استراتيجيًا في موقع تركيا في المعادلات الإقليمية والدولية.

لم تعد تركيا ذلك الطرف المتلقّي للأوامر من الولايات المتحدة أو من حلف شمال الأطلسي، بل أصبحت لها سياستها الوطنية المستقلة إلى

---

(١٤) يني شفق، ١٨/ ٧/ ٢٠١٠.

حدّ بعيد التي أتاحت لها بلورة دور جديد حملها إلى ذروات غير مسبوقة وقابلة للمزيد من الصعود.

٢ ـ آليات السياسة الخارجية التركية الجديدة

ليس تجسيد الأهداف المرسومة، وكلّها كبيرة وطموحة، بالأمر السهل، ويحتاج إلى جهود جبارة خصوصًا في ظلّ الاشتباك التركي مع ماضيها وخياراتها السابقة. بحيث إن هدم القديم وتكييف الواقع الداخلي والإقليمي مع الخيارات الجديدة أمامه تحدّيات وصعوبات.

ولعلّ تثبيت السلطة الجديدة في الداخل كان من أولى الأولويات حيث استمرار حزب العدالة والتنمية في السلطة هو الشرط الضروري للتقدّم في هذه السياسات، ولا سيما أن «القوى المضادة» كانت قوية وجاهزة للانقضاض على خطوات «الثورة الجديدة».

ومع أن ملامح الخيارات الجديدة للعدالة والتنمية ظهرت منذ اللحظة الأولى في مجال السياسة الخارجية عندما رفض البرلمان التركي في الأول من آذار/ مارس ٢٠٠٣ المشاركة في الحرب الأميركية على العراق والدعوة إلى مؤتمر جوار عراقي خارج التدخلات الأجنبية، غير أن الإنجاز الأهم لتثبيت سلطة العدالة والتنمية كان في الموجة الإصلاحية الأولى التي تحققت عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، وأسفرت عن تغييرات سياسية في النظام وفق الشروط الأوروبية، وفتحت الباب أمام خطوة تاريخية ببدء الاتحاد الأوروبي مفاوضات العضوية مع تركيا في خريف ٢٠٠٥. وهذه الإصلاحات كانت المسمار الأول في نعش سلطة الوصاية العسكرية وتقليص نفوذه وحماية السلطة السياسية من مغامرات العسكر وتجاوز القواعد الديمقراطية. ولم يكن غريبًا أن يرى غونتر فيرهوغن مسؤول شؤون توسيع الاتحاد الأوروبي، أن هذه الإصلاحات هي «الثورة الثانية» بعد ثورة أتاتورك.

بهذه الإصلاحات، كان حزب العدالة والتنمية يُحدث التغيير بالرافعة الأوروبية ويُبدّد هواجس أن تركيا ستبتعد عن بعدها الغربي. ومع أن الإصلاحات كانت تواجَه بالمقاومة من «النظام القديم»، فإنها كانت حاضرة دائمًا في ذهن قادة حزب العدالة والتنمية، وإن كان مسارها يتأخّر أحيانًا

لظروف معيّنة. وجاءت الموجة الثانية الكبيرة والحاسمة من الإصلاحات في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، التي قصمت نهائيًا ظهر المؤسسة العسكرية والمؤسسات القضائية المؤتمرة بأمر العسكر ولا سيما المحكمة الدستورية ومجلس القضاة والمدعين، وأدخلت تركيا في مرحلة جديدة من تاريخها بإعلان رجب طيب أردوغان فور نجاح التعديلات في استفتاء شعبي بـ ٥٨ في المئة من الأصوات عن «نهاية نظام الوصاية العسكرية»[(١٥)].

وفي الخارج، اتخذت السياسة الخارجية التركية آليات بنيوية للوصول إلى أهدافها، ومن أهمها تفعيل الحضور التركي في المؤسسات الإقليمية والدولية، سواء في منظمة المؤتمر الإسلامي أو مجلس الأمن الدولي أو حلف شمال الأطلسي، كما في المشاركة في قوات حفظ الأمن أو السلام في مناطق متعدّدة من العالم. كذلك فتح سفارات وقنصليات في عدد كبير من الدول التي لم تكن لتركيا فيها ممثّليات ولا سيما في إفريقيا وأميركا الجنوبية وغيرهما.

ومن الخطوات البنيوية أيضًا، تأليف مجالس سياسية وصفت الاستراتيجية مع بعض الدول وإقامة مناطق مفتوحة اقتصاديًا مع عدد من الدول القريبة والبعيدة.

ولا شك في أن مهمّة «الدور الوسيط» التي اضطلعت بها تركيا في الكثير من المشكلات، كانت من أبرز أدوات تعزيز حضور تركيا في محيطاتها الإقليمية، من صربيا إلى باكستان ومن جورجيا إلى السودان مرورًا بكلّ المشكلات القائمة في هذه الجغرافيا الواسعة.

ثالثًا: العرب وتركيا الجديدة.. آفاق ومعوقات

١ ــ العرب في الاستراتيجية التركية الجديدة

عندما طرحت تركيا الجديدة سياسة تعدُّد البعد، إنما كانت تشمل كلّ محيطاتها الإقليمية من البلقان إلى القوقاز فالعالمين العربي والإسلامي.

وإذا كان المجال الأوروبي أحد أهمّ أبعاد تركيا الخارجية تاريخيًا

---

(١٥) انظر: محمد نور الدين، «تركيا تنهي نظام الوصاية العسكرية،» السفير، ٢٠١٠/٩/١٣.

وحاليًا (الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي)، فإن «المجال العربي» مثّل لتركيا أهمية استثنائية في موقعها ومكانتها لأسباب مختلفة تجعلها تُولي هذا المجال أهمية استثنائية، إضافة إلى كونه يتيح لها فرصًا أكبر لترجمة سياساتها الجديدة بنجاح.

أ ـ يُمثّل العرب الجناح الجنوبي لتركيا وعلى مسافات طويلة تتعدى الـ ١٠٠٠ كم. ومن الطبيعي أن يكونوا محورًا أساسيًا لسياسات الدولة التركية انطلاقًا من تأثيرات المكان الجغرافي.

ب ـ تتشارك تركيا مع حدودها الجنوبية في احتضان إحدى أهمّ المشكلات في تاريخ تركيا الحديثة، وهي المشكلة الكردية التي كانت سببًا في تقسيم العراق وفي تهديد وحدة كل من تركيا وإيران ونسبيًا سورية. ويُعَدُّ الالتفات الجدي نحو تعاون وثيق مع هذه القوى أمرًا حيويًا للأمن القومي التركي، خصوصًا أن الوثيقة الاستراتيجية للأمن القومي التركي لم تعُدْ تَعُدُّ خطرًا خارجيًا وتهديدًا سوى حزب العمال الكردستاني الذي يحارب الدولة التركية باسم الأكراد الأتراك.

ج ـ المجال العربي هو الأكثر تعبيرًا عن خاصية «العمق الاستراتيجي» في سياسة تركيا الجديدة؛ فالروابط بين تركيا والعرب كانت الأقوى في العهد العثماني وكان العرب آخر قومية بقيت وفية للرابطة العثمانية إلى آخر لحظة من عمرها. وإذا نظرت تركيا اليوم إلى جوارها فلن تجد من روابط إسلامية مباشرة مع جيرانها الحاليين المباشرين الذين كانوا تحت المظلة العثمانية سوى الدول العربية، ما يتيح فرصًا أكبر للتواصل وتطبيق سياسة العمق الاستراتيجي ببعدها الحضاري.

د ـ وهذا ما أثبتته التطبيقات العملية لسياسة الحدود المفتوحة، حيث إن تركيا نجحت خلال أقل من ست سنوات في فتح الحدود مع سورية ولبنان والأردن، وفي إقامة مجلسي تعاون استراتيجيين مع سورية والعراق وفي إقامة أول اتحاد اقتصادي مع أربع دول عربية في وقت لم تستطع تركيا فيه أن تفتح حدودًا واحدة مع أي دولة أوروبية أو مسيحية مع أنها تسعى إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٥٩ أي منذ أكثر من خمسين عامًا. كما أن عامل «الوحدة الحضارية» بين تركيا والعالم العربي

كان أساسيًا في تجاوز الحساسيات والشكوك والنجاح من أجل تطوير صِيَغ وحدوية بين تركيا وبعض العالم العربي.

هـ ـ لا يمكن أن يستقيم العمق الاستراتيجي لتركيا من دون أن تكون القضية الفلسطينية في قلب السياسات الخارجية الجديدة لتركيا. وكما دخل السلطان عبد الحميد الثاني التاريخ برفضه إعطاء اليهود وطنًا قوميًا في فلسطين، فإن فلسطين وفي القلب منها القدس كانت من جهة في قلب الوجدان التركي وثانيًا لأنها بوابة العبور إلى قلوب العرب والمسلمين والمصدر الأساس لنيل «مشروعية» وطنية وإسلامية وشعبية في العالمين العربي والإسلامي لدى أي دولة، عربية كانت أم إسلامية أم خلافهما.

و ـ العالم العربي هو أحد مصادر الطاقة لتركيا منذ عقود، وتزداد أهميته لكون مشاريع أنابيب نقل الطاقة عبر الأراضي التركية إلى الخارج بدأت أولًا مع دولة عربية هي العراق مع خط كركوك ـ يومورطاليق في عهد الرئيس السابق صدام حسين. واليوم تحتلّ خطط تحويل تركيا، البلد غير النفطي، إلى مركز أساس لأنابيب نقل الطاقة من نفط وغاز من كل محيطها من حوض قزوين وإيران والعراق والخليج وسورية، مكانة رئيسية في طريق وضع تركيا على خريطة الطاقة العالمية كممر لها بين الشرق وأوروبا؛ كما أن للعراق وسورية والعالم العربي موقعًا مهمًا في هذه الخطط.

ز ـ يقارب عدد السكان في العالم العربي الـ ٣٥٠ مليون نسمة، ما يُمثّل سوقًا مهمة وقريبة للصادرات التركية، وهو أيضًا مجال رحب للاستثمارات وخصوصًا في الدول النفطية من الخليج والعراق إلى ليبيا وسائر الدول الأخرى.

ح ـ يمثّل كون المجال العربي ساحة قابلة لنجاح السياسات التركية الجديدة أولوية تُمكّن تركيا من الإمساك بإنجاز سريع تحتاج إليه في تعزيز حظوظها وأوراقها في سعيها إلى دخول الاتحاد الأوروبي من خلال إظهار أهمية مكانتها ودورها في العالم وخصوصًا في منطقة الشرق الأوسط.

٢ ـ الآفاق التي يفتحها الدور التركي أمام العرب

يجب ألا يقفز إلى الذهن، عندما نتحدث عن الفرص، ما سيؤول إليه الدور التركي على صعيد السياسة الخارجية فقط. ذلك أن الدور التركي الجديد لا ينفصل، في آفاقه كما في معوقاته وحساسياته، عمّا آلت إليه التجربة التركية في الداخل، سواء بالنسبة إلى صيغة النظام الجديد أو ما يتعلق بالعناوين الأساسية للحريات والعلاقات بين المجموعات الاجتماعية المختلفة.

يُمثّل النموذج التركي في جانب كبير منه فرصة للمجتمعات العربية في محاولة صوغ منظومة من العلاقة بين هويتها وواقعها من جهة، وتوقها إلى إقامة نظام ودولة حديثين من جهة أخرى.

وقد برزت الحاجة إلى الاستفادة من النموذج التركي في الداخل واضحة، بُعيد نشوب انتفاضات الشارع العربي في أكثر من دولة عربية عام ٢٠١١.

ولعلّ أوجه الشبه التي كانت قائمة بين تركيبة المجتمع التركي وصيغته السياسية قبل سنوات، والواقع العربي اليوم، كبيرة وكثيرة؛ وأهمها الدور المركزي للجيش ودور التيارات الدينية في الحياة السياسية والاجتماعية وتراجع، إن لم يكن غياب، قيَم الديمقراطية والحريات والعدالة والتنمية المتوازنة.

لا شك في أن من الخطأ المنهجي الدعوةَ إلى استنساخ النموذج التركي في السلطة في الداخل وإسقاطه على الواقع السياسي والاجتماعي في العالم العربي؛ فالسياق التاريخي الذي تبلورت فيه الصيغة والنموذج في تركيا اختلف عن مسار الحراك السياسي والاجتماعي في المجتمعات العربية، كما أن هناك أوجه شبه وأوجه تمايز.

وقد دلّت التجربة في العالم العربي كما في تركيا على أن محاولات إلغاء الآخر في المعادلة الداخلية كانت توصِل إلى نتائج كارثية، وينسحب هذا على العلاقة بين النظام والإسلاميين وعلى العلاقة بين المجموعات العرقية والدينية والمذهبية.

وإذا كان النموذج التركي قد فشل حتى الآن في تنظيم علاقة سليمة كاملة بين الدولة والمجموعات المذكورة، فإنه نجح في أن يُظهر أنه بقدر ما يبتعد الجيش عن ممارسة تدخُّل مباشر أو من وراء الستار في الحياة السياسية والاجتماعية، ما يسهم في لجم نزعات التحديث وتطوير النظام والاستقرار السياسي.

ولعلّ نجاح النموذج التركي في مسألة العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية بمساندة الاتحاد الأوروبي، ربما يكون فرصة للاستلهام والاستفادة من أجل إعادة صوغ دور جديد وفعلي للجيش في البلدان العربية، بما يتيح ممارسة دوره الفعلي في مواجهة الأخطار الخارجية وترك المدنيين يقرّرون المسائل الأخرى في البلاد.

والرسالة الثانية التي يمكن الاستفادة منها من التجربة التركية هي أنه بقدر ما يتّسع مجال الممارسة الديمقراطية، يتيح الأمر ظهور سلوكيات سلمية لدى الحركات الإسلامية، حيث كان انسداد أفق التغيير الديمقراطي أحد أسباب لجوء بعض هذه الحركات إلى التشدد واستخدام العنف للوصول إلى السلطة.

كما أن تعزيز منظومة الحريات والديمقراطية شرط أساسي لترسيخ المصالحة بين الحركات الإسلامية والنظام. وهو ما كانت عليه بالفعل العلاقة بين النظام والحركات الإسلامية في تركيا منذ أكثر من نصف قرن رغم كل الثُغَر التي اعترت التجربة.

إلا أن أحد أهم عوامل الاستقرار وتبديد الشكوك في العلاقة بين النزعات الإسلامية أو الدينية والنظام، هو توفير الضمانات الكاملة للحريات الدينية والثقافية والشخصية؛ بحيث لا يعود التدين مثارًا للشكوك ولا تجسيد الحريات الشخصية تهديدًا للاستقرار وطبيعة النظام. هنا يمكن أن يكون تعزيز الدولة المدنية امتدادًا إلى الدولة العلمانية ذات المفهوم المرن والحامي، لا المُقصي، للحريات العامة والشخصية، المفتاح للاستقرار في مجتمعات متعددة دينيًا ومذهبيًا. ومع أن تركيا لم تصل بعد إلى هذه المرتبة التي نتحدث عنها، فإن المشكلات التي لا تزال تعاني منها في هذا الصدد

كانت حافزًا للمضي في حل هذه المشكلات في إطار استكمال الثورة الاجتماعية والدستورية التي يقودها حزب العدالة والتنمية، المستمرة منذ ثماني سنوات.

مع ذلك، فإن سلوكيات التجربة التي يقوم بها حزب العدالة والتنمية على صعيد السياسة الخارجية وفّرت بعضًا من الآفاق الممكنة التي قد تكون إيجابية إذا ما أُحسِنَ التعامل معها:

ـ أسفرت الحرب العالمية الأولى عن تفتيت الدولة العثمانية وكل المناطق التي كانت تابعة لها ومنها المنطقة العربية.

وكان عنوان هذه المرحلة هو اتفاقية سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦ وما تلاها من وعد بلفور المكمّل لها في الوعد بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

فنشأت كيانات عربية كثيرة في المشرق والمغرب العربيين بعدما كانت موحدة الجغرافيا والهوية والمصير.

وقد خلق التفتيت والتجزئة واقعًا مريرًا على صعيد تشتيت الثروات وتوزيع عوامل القوة، بل أيضًا خلق الحساسيات القطرية بين «شعوب» تنتمي إلى أمة عربية واحدة كما تنتمي إلى أمة إسلامية أوسع كانت تُمثّلها الدولة العثمانية.

وقد سعى رواد الفكر القومي العربي على امتداد العقود الماضية، إلى إعادة توحيد العرب أو بعضهم، فكانت الوحدة بين مصر وسورية ومحاولات الوحدة الثنائية والثلاثية في أكثر من مكان. كما مثّلت الجامعة العربية أحد الأطر التي كان يمكن أن تكون منطلقًا لتوحيد الأمة واستجماع قواها.

غير أن كل هذه المحاولات انتهت بالفشل، بل بمفاقمة الواقع التقسيمي، حيث تشظى العراق وانفصل جنوب السودان عن شماله وارتفعت شعارات: مصر أولًا والأردن أولًا ولبنان أولًا، ولم تكن سوى انعكاس للهوّة المتزايدة في العلاقات بين مكوّنات الأمة الواحدة.

ومن أهمّ سمات السياسة الخارجية التركية الجديدة أنها سعت إلى رفع

الحواجز الحدودية بين تركيا وعدد من الدول المجاورة لها أو البعيدة، ونجحت في الأمر.

ومن مظاهر هذه السياسة إلغاء تأشيرات الدخول أولًا بين تركيا وسورية حيث رأى وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو مرة أن «العلاقات بين دمشق وأنقرة ستغيّر مصير المنطقة»[١٦] ثمّ مع الأردن ولبنان ودول عربية أخرى.

وإذ نذكر سورية ولبنان والأردن، فلأنها تُجاوِر تركيا مباشرة أو على مرمى حجر منها، ولأن العلاقات بين تركيا وهذه الدول مجتمعة شهدت عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ تطورات بارزة جدًا على صعيد إقامة منطقة اقتصادية واحدة ورفع الحواجز الجمركية وما إلى ذلك من تعاون اقتصادي. كما أن السعي قائم إلى إقامة مجلس سياسي استراتيجي أعلى بين كل هذه الدول بعدما تأسس بالفعل مثل هذه المجالس بين تركيا وسورية وبين تركيا والعراق، من دون أن يكون العراق ضمن «الاتحاد الرباعي الاقتصادي» ومن دون أن تكون بين تركيا وكل من لبنان والأردن مجالس استراتيجية عليا.

وقد وصفت بعض وسائل الإعلام التركية الاتحاد الرباعي بأنه أول اتحاد شرق أوسطي، وهذا يفيد تجاوزه البعد القومي العربي ليكون بين عرب وأتراك.

لكن لا يضير العرب في شيء أن تكون خطوة الاتحاد الرباعي خطوة غير مباشرة نحو تحقيق التقارب والاندماج بين العرب، وصولًا إلى الوحدة أو الاتحاد على غرار الاتحاد الأوروبي على الأقل، على الرغم من أن عوامل التمايز غير موجودة بين العرب كما هي بين الأوروبيين. كما لا يضير العرب أن يكون المحرّك لمثل هذه الخطوات التعاونية والاتحادية طرف غير عربي ما دامت هذه الخطوة تصبّ في مصلحة الجميع، في حال بقيت خارج أي هيمنات لطرف على آخر.

وسيكون التفكير بطريقة عقلانية والدخول إلى دائرة الاتحاد من طرق

---

(١٦) في لقاء وزير الخارجية السوري وليد المعلم مع نظيره التركي في أنقرة، انظر: السفير، ١٠/١٢/٢٠١٠.

أخرى اقتصادية وصولًا إلى الوحدة الأكبر، إنجازًا غير مسبوق في تعزيز الوحدة بين العرب، وكذلك في تعزيز نزعة الشعور بالمصير المشترك ووحدة المنطقة المشرقية.

كذلك، فإن خطوة الاتحاد الرباعي هي الأهمّ في عصر الهزائم والانكسارات والانقسامات. وعشية الذكرى المئوية لاتفاقية سايكس ـ بيكو وبدء عصر التفتيت، يمكن أن تُعَدّ خطوة الاتحاد الرباعي أفضل ردّ على هذه المناسبة والخطوة الأولى العملية في رحلة استعادة وحدة العرب وهويتهم ووحدة المنطقة وهويتها، لكن وفقًا لظروف العصر وأخذًا في الحسبان المتغيرات التي شهدتها المنطقة خلال المئة عام المنصرمة.

ـ يمثّل عامل الحدود المفتوحة بين تركيا وسورية والأردن ولبنان فرصة لتوسيع الاتحاد ليكون مثلّثًا، عربيًا تركيا إيرانيًا، ذا وزن في التوازنات الإقليمية والدولية.

تنتهج تركيا سياسة خارجية ممتازة ومتوازنة مع كل من العرب وإيران، لكن اتجاهات العلاقات بين أطراف هذا المثلّث ليست متوازنة. فالعلاقات بين تركيا وإيران جيدة لكنها ليست كذلك مثلًا بين إيران ومعظم الدول العربية، وخصوصًا تلك التي توصَف بالمعتدلة. إلا أن الروابط قوية بين تركيا وكل من العرب وإيران، تتيح بذل الجهد لتكون العلاقات العربية ـ الإيرانية أيضًا جيدة، واستطرادًا أن تكون العلاقات مثلّثة لا ذات بعد ثنائي يُتيح تحويل التعاون الثلاثي إلى حجر الرحى في بناء منظومة إقليمية قوية ومؤثرة ممتدة من شمال إفريقيا والعالم العربي، إلى تركيا ومجالها البلقاني الأوروبي، إلى إيران ومجالها في آسيا الوسطى وشبه الجزيرة الهندية، بحيث تكون هذه الثلاثية رقمًا صعبًا جدًا في التوازنات الدولية. ويتعارض مثل هذا التوجه الثلاثي تمامًا مع السعي إلى إقامة «منطقة جوار عربي ـ تركي» تستهدف، لا تعزيز العلاقات التركية ـ العربية كهدف نبيل فحسب، بل استخدام هذه المنطقة من الجوار كمنصّة لعزل إيران أو إحدى زوايا المثلث الذي نقترحه؛ وهو ما استبطن دعوة الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، بدعم من بعض الدول العربية في قمّة سرت الليبية في آذار/ مارس ٢٠١٠، إلى منطقة جوار عربي ـ تركي في ظلّ التوتر

القائم بين إيران ودول ما يُسمَّى «الاعتدال العربي» ووضع إيران على قدم المساواة مع دول مثل تشاد وأريتريا والنيجر وغينيا(!)[١٧]. ومثل هذا الطرح الثنائي يتعارض حتى مع ما يذهب إليه أحمد داود أوغلو نفسه، الذي يرى أن الدول الكبرى تسعى إلى إبقاء عدم التوزان بين أطراف المثلّث التركي ـ العربي ـ الإيراني، ويقول إن مصلحة تركيا هي في إقامة علاقات متوازنة مع الضلعين الآخرين، العرب وإيران[١٨] وبالتالي عدم الانحياز إلى طرف من دون آخر ولا الدخول في محور على حساب آخر.

ـ من أكبر الفرص المتاحة من الدور التركي الجديد، أن السياسة الخارجية التركية الجديدة المؤيدة للقضايا العربية والمنفتحة على علاقات تكاملية مع العرب قد كسرت الضلع الثالث والأخير من كماشة ما سُمّي «دول الجوار الجغرافي». فبعد خروج إيران، بالثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، من كونها تهديدًا للعرب ومرتهنة لإسرائيل ودفاعها عن القضية الفلسطينية وانضمامها إلى الدول المتعارضة مع المشروعين الغربي والصهيوني، وبعد تقسيم إثيوبيا وتراجعها كقوة ذات تأثير وتهديد فعليين، كانت تركيا الوحيدة المتبقية من مثلّث الجوار الجغرافي الذي استمرّ في علاقاته الوثيقة مع إسرائيل في التسعينيات، إلى حين وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢.

ومع أن العلاقات التركية ـ الإسرائيلية مستمرّة حتى الآن، إلا أن تركيا خرجت من كونها حليفة إسرائيل ضد العرب بل كما عرضنا تحوّلت إلى حليف قوي للعرب والإيرانيين، وهو ما يُريح إحدى الخواصر العربية الأساسية ويحمي الظهر العربي من الخلف ويتيح تعزيز الموقع الاستراتيجي وعناصر القوة العربية لمواجهة التهديد الرئيسي الوجودي لهم المتمثل بدولة الكيان الصهيوني. إن التحول في السياسة الخارجية التركية في هذا الاتجاه

---

(١٧) انظر: السفير، ٢٦/٣/٢٠١٠.

(١٨) انظر: Ahmet Davutoğlu, *Stratejik Derinlik: Türkiye'nin Uluslararasi Konumu* (Istanbul: Küre Yayinlari, 2001), p. 355.

وصدر الكتاب باللغة العربية تحت عنوان: العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمه محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل؛ مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٠).

فرصة تاريخية للعرب ليكونوا أكثر قدرة على مواجهة الأخطار الإسرائيلية والأطماع الغربية تحت شرط أساسي، هو أن يكون العرب مع أنفسهم أيضًا قبل أن يكون الآخرون معهم.

ـ يُمثّل التحول في السياسة الخارجية التركية أملًا كبيرًا للشعب الفلسطيني لاستعادة بعضٍ من روحه المعنوية بأن يرى إلى جانبه قوة إسلامية كبيرة مثل تركيا، بعدما كانت هذه القوة ـ بحكم علاقاتها الوثيقة مع إسرائيل ـ عاملًا سلبيًا في ترسيخ أقدام الكيان الصهيوني وإضعاف القوة العربية. وقد جاءت تركيا في الوقت المناسب، حين تخلى العرب، أو معظمهم، عن القضية الفلسطينية، ودخل معظمهم في اتفاقات ثنائية مع إسرائيل، بل أيضًا تواطؤوا معها ضدّ حركات المقاومة، فكان الموقف التركي جرعة معنوية ضرورية بمعزل عن قدرته على إحداث تحوّل جذري في موازين القوى أو المدى الذي يمكن أن يذهب إليه في موقفه الجديد.

ـ إن إقامة علاقات تركية جيدة مع العرب يقوّي موقعها وموقفها بالنسبة إلى دخول الاتحاد الأوروبي، ويمكن لعلاقات عربية جيدة مع تركيا عضو في الاتحاد الأوروبي أن يزيد من التأثير العربي في هذا الاتحاد، نظرًا إلى وجود حدود مشتركة معه، وهذا العامل هو ما تتخوّف منه أوروبا وتضعه ضمن الأسباب الضمنية لعدم ضمّ تركيا إلى الاتحاد، حتى لا تتورّط في مشكلات شرق أوسطية واسعة، وتفضّل أن تبقي على تركيا في وضع البلد الحاجز بينها وبين كل آسيا والشرق الأوسط والعالم العربي، على أن تكون ذات حدود مباشرة مع هذه العوالم.

٣ ـ العوائق والمحاذير التي تواجهها العلاقات التركية ـ العربية

بمقدار وجود فرص متعددة أمام التعاون العربي ـ التركي، يواجه هذا التعاون عقبات وتحديات.

أ ـ أول هذه التحديات هو الانقسام العربي الذي تتوزعه محاور وتكتلات متنافسة وأحيانًا متصارعة، لذا لا يمكن الحديث عن تعاون تركي ـ عربي بالمطلق. فالانقسام العربي يحول دون تقدّم العلاقات العربية ـ

التركية بطريقة جماعية ومنتظمة ومتساوية بين الأطراف العربية، وما يمكن أن يُفتح عليه من حساسيات وتفسيرات في غير محلها لعلاقات تركيا مع هذا الطرف أو ذاك.

ب ـ إن التوجهات التركية الجديدة التي ترفع شعار فلسطين والعلاقات الجيدة مع إيران وسورية، تُثير حساسية وانزعاجًا واعتراضًا لدى الدول العربية التي تسعى إلى وقف النفوذ الإيراني في المنطقة وإجهاض حركات المقاومة التي تدعمها سورية. وفي هذه النقطة، تتعارض تركيا، إلى حدّ ما، مع سياسات الدول التي تدور في الفلك الأميركي. وقد برزت هذه الخلافات في أكثر من مناسبة وخصوصًا مع مصر في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك بسبب فلسطين وحماس وإيران ومع السعودية وبعض دول الخليج بسبب إيران وسورية. وهذا ما يُعرقل تعاونًا عربيًا كاملًا مع تركيا بتوجهاتها الجديدة.

ج ـ إن التفاوت بين مسار التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في تركيا وفي العالم العربي وتحقيق تركيا تقدُّمًا مُهمًا في مجال تطوير نظامها السياسي لمزيد من الديمقراطية والحريات والعلمنة وفقًا للشروط الأوروبية والتنمية الاقتصادية مقابل عجز العرب عن بلورة نظام سياسي حديث وسيطرة الأنظمة والنزعات الاستبدادية في معظم الدول والمجتمعات العربية والعجز عن تحقيق نهضة اقتصادية ورفاه اجتماعي لكل فئات الشعب، هي من العوامل التي تعيق تعاونًا متكافئًا بين العرب والأتراك من جرّاء الشعور بغلبة نهضوية تركية وبعدم قدرة الطرف الأضعف على مجاراة الطرف الأقوى في المعادلة السياسية وخصوصًا الاقتصادية، حيث ينمو الاقتصاد التركي بقوة كبيرة جدًا، فيما لا ينسحب الأمر على الاقتصادات السورية واللبنانية والأردنية والعراقية، وهو ما يُثير تحسسًا عميقًا وحذرًا من الاندماج الاقتصادي بين هذه الأطراف بل رفضًا له، وهو ما سيعيق ربما مضي الاتحاد الاقتصادي العربي التركي قدمًا. وليس تضييق الهوة في هذه النقطة سهلًا، لأنه يتصل بمسارات تحوّل سياسية ـ اجتماعية تستغرق عقودًا، وهو ما يفعله الاتحاد الأوروبي عندما يفرض شروطًا على الدول المرشحة للانضمام إليه من أجل أن تُكيّف قوانينها وقدراتها بل ذهنيتها لكي تصل إلى

مرحلة قريبة جدًا مما هي عليه الدول الأعضاء سياسيًا واقتصاديًا بحيث لا تكون الهوة واسعة بين الدول الأعضاء القديمة والدول التي ستدخل؛ عندها فقط يوافق الاتحاد على ضم هذه الدول إلى عضويته.

د ـ رغم النفي الدائم للمسؤولين الأتراك، فإن المواقف الصادرة عنهم والتي يعاد نفيها وعن أوساط قريبة من حزب العدالة والتنمية الحاكم حول الرغبة في إحياء العمق التاريخي لتركيا استلهامًا ممّا كان عليه المدى الجغرافي للدولة العثمانية، يستثير مخاوف من أن تكون تركيا في صدد القيام بدور مهيمن على محيطاتها الإقليمية من البلقان إلى الشرق الأوسط وما كان مناطق عثمانية. وينقل الكاتب الأميركي جاكسون ديهل في صحيفة **واشنطن بوست** في الخامس من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أن داود أوغلو ذكر له أن تركيا تسعى إلى أن تكون زعيمة على كومنولث عثماني يضمّ الدول التي كانت تابعة للدولة العثمانية[١٩]. وغالبًا ما يتحدّث المسؤولون الأتراك عن «المسؤولية التاريخية» لتركيا إزاء المناطق التي كانت تابعة للدولة العثمانية، ويرَون الاستفادة من الفرص الجيوسياسية هذه «أمرًا طبيعيًا»، على ما يقوله الرئيس التركي عبد الله غول، لكن غول يرفض فكرة إحياء العثمنة أو العثمانية الجديدة ويرى أنها «غير واقعية»[٢٠].

يحظى قيام علاقات جيدة بين العرب والأتراك بأسس متينة من جرّاء التاريخ المشترك في مواجهة العدوانات الخارجية. لكن مع دخول العرب وتركيا في مرحلة نشوء الدولة القومية واكتساب العرب بأقطارهم المختلفة هوية وخصائص متميزة عن الشعوب التي كانوا معها، ما عاد ممكنًا توظيف الماضي المشترك انطلاقًا من نزعات الهيمنة أو التسيّد. إن تكرار خطاب العثمنة في الأدبيات التركية بات يُعطي نتائج سلبية ومعاكسة للتقارب والتعاون العربي ـ التركي. ومثل هذا الخطاب يؤذي بالفعل الدور التركي الجديد وتوثيق التعاون العربي ـ التركي وهذا يتطلّب المزيد من الدقة في استخدام المصطلحات لأنه يؤذي حيث لا يراد له ذلك. وهو ما يمكن أن

---

(١٩) ميلليت، ٧/ ١٢/ ٢٠١٠.

(٢٠) من محاضرة له في لندن بعنوان: «النظام الدولي وأوروبا وتركيا في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين»، بتاريخ ٨/ ١٠/ ٢٠١٠. انظر: ميلليت، ٩/ ١١/ ٢٠١٠.

ينسحب أيضًا على أي سلوك له طابع مذهبي من هنا أو هناك، ما يُدخل أي فرصة للتعاون في دائرة الشكوك والفتنة والخطر.

هـ ـ إن استمرار العلاقات التركية ـ الإسرائيلية على مختلف المستويات، وفي بعضها وخصوصًا الاقتصادي تشهد مزيدًا من التقدُّم، في ظل استمرار الصراع العربي ـ الإسرائيلي؛ هو من عوامل إبطاء التعاون العربي ـ التركي على كل المستويات، وخصوصًا في المجال العسكري والأمني، لأن تركيا في النهاية لها علاقات وثيقة عسكريًا وأمنيًا، كما في المجالات الأخرى، مع إسرائيل. كما أن تركيا لها حدود مشتركة مع البلد العربي شبه الوحيد الذي لا يزال في حالة حرب مع إسرائيل، أي سورية، ومع منطقة شمال العراق الكردية التي لإسرائيل فيها حضور قوي (يمكن أن نضيف هنا إيران التي على عداء مع إسرائيل ولها علاقات وثيقة مع سورية).

كذلك، فإن استمرار تركيا عضوًا في حلف شمال الأطلسي في ظلّ التوجهات الأطلسية المؤيدة لإسرائيل، وفي ظل استمرار الصراع العربي ـ الإسرائيلي، هو عامل معرقل أمام الدفع أكثر قُدُمًا في «علاقات آمنة» بين العرب والأتراك.

و ـ أخيرًا، لا يمكن إغفال العامل المستجدّ المتمثِّل بالثورات والانتفاضات والاضطرابات التي بدأ العالم العربي يشهدها منذ مطلع عام ٢٠١١، وأسفرت حتى الآن عن سقوط عدد من الأنظمة العربية وعن توتُّرات وانقسامات داخلية وتدخُّلات خارجية عسكرية وسياسية هائلة، لا يمكن إغفال تأثير ذلك في الطبيعة التي ستأخذها العلاقات العربية ـ التركية.

فالحراك الاجتماعي والسياسي العربي سيفرض حتمًا أجندات مختلفة، تأخذ في الحسبان التوجهات الجديدة للأنظمة الجديدة. ففي مصر اختفى نظام حسني مبارك المتعارضة سياساته مع تركيا، فيما كان الموقف التركي من ليبيا في البداية متعاونًا مع معمّر القذافي وبعد ذلك وسطيًا وضبابيًا بل متعاونًا مع عمليات حلف شمال الأطلسي العسكرية ضدّ ليبيا. وفي ما يتعلّق بسورية، كان الموقف التركي حذرًا ومنتقدًا أحيانًا لبطء الإصلاح. وفي البحرين، كان انتقاد تركي لسلوك السلطة ضدّ المعارضة والتحذير من كربلاء جديدة. لم تكن المعايير التي اتبعتها أنقرة تجاه القلاقل العربية

واحدة وكانت تختلف تبعًا للمصالح التركية. كما أن المبادرات التركية، سواء في ليبيا أو البحرين أو سورية، لم تَلقَ آذانًا صاغية، في حين كان الدور التركي الوسيط إحدى الأدوات التي كانت تُفاخر بها سلطة حزب العدالة والتنمية.

إن ما ستؤول إليه التحرّكات الشعبية في بعض الدول العربية سيترك آثاره المتفاوتة على مستقبل العلاقات العربية التركية في اتجاهات لا يمكن التكهّن منذ الآن بها. لكنّ الاتجاه العام يُظهر أن أنقرة لم تكن تتوقع حركات الشارع العربي، وقد فوجئت بها على غرار الكثيرين، ما انعكس ارتباكًا وتناقضًا في المواقف إلى درجة أن بعض هذه المواقف خلط بين الثوابت الأساسية التي حكمت استراتيجية داود أوغلو في كتابه **العمق الاستراتيجي** وخطوات تكتيكية تدخل في باب «التفاصيل الشيطانية» لكنها كانت كافية لكي تهزّ مجمل هذه السياسة تجاه الدول والشعوب العربية. ولعلّ الشعور بوجود فائض قوّة وفائض ثقة بالنفس وهميين لدى الأتراك، أفضى إلى ارتكابهم أخطاء مميتة في التعامل مع حركات الشارع العربي، إلى درجة السماح لأنفسهم بالتدخل الفاقع في الشؤون الداخلية العربية واللعب أحيانًا على حساسيات خطيرة، والتعامل مع العرب من موقع «استعلائي» مليء بـ «النصائح والدروس»، وهو ما أصاب صورة تركيا المعتدلة والحيادية بالتصدّع، وألحق بنظرية «العمق الاستراتيجي»، في الشراكة التاريخية والحضارية والجغرافية مع العرب لداود أوغلو أضرارًا جسيمة، بحيث يُمكن توقُّع أن الأسس التي قامت عليها «شراكات» تركيا مع العرب لن تعود هي نفسها.

خاتمة

تغرس العلاقات العربية ـ التركية عميقًا في التاريخ، لكن ذلك لم يَحُل دون أن تمرَّ في قرن من أسوأ المراحل في هذه العلاقات.

واليوم، مع السياسات الجديدة لحزب العدالة والتنمية، تنفتح آفاق واسعة مع التعاون العربي ـ التركي على مختلف الأصعدة، وخصوصًا احتمال بروز محور عربي ـ تركي ـ إيراني يُعيد صوغ الدور الإقليمي

والعالمي لهذه المنطقة المشرقية ـ الإسلامية المستهدفة في ثرواتها ودورها وحاضرها ومستقبلها. لكن ذلك مرتبط أيضًا بالكثير من العوامل التي لا تزال تعوق هذا التوسع في العلاقات ولا سيما العلاقات التركية ـ الإسرائيلية والتزامات تركيا بحلف شمال الأطلسي، فضلًا عن ضرورة الابتعاد من أي سياسات تستحضر نزعات تاريخية قومية أو مذهبية أو عرقية أو سياسات هيمنة.

الفصل الحادي والعشرون

تركيا والاتحاد الأوروبي
بين جدلية الرفض ورهانات القبول

وصال نجيب العزاوي

تُعَدُّ العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، التي تمتد إلى أكثر من أربعين عامًا، انعكاسًا للعلاقات التركية ـ الأوروبية ذات البعد والعمق التاريخيَيْن، التي أنتجت أبعادًا مركَّبة ومعقَّدة يدور معظمها حول وضع تركيا في القارة الأوروبية وعلاقتها بالاتحاد الأوروبي مجتمعًا، وبكل دولة من دول الاتحاد على حدّة... احتاجت تركيا إلى جهود لخلق حالة من التوازن، واحتاجت أحيانًا إلى تجاوز المقاربات التقليدية لسياستها الخارجية بما يتناسب مع متغيرات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ورهاناته.

تتحكم جدلية الرفض والقبول في توجيه تلك المسارات وفي تحليل مستوياتها المعقدة بين الجانبين التركي والأوروبي من جهة، وفي أطروحات القوى والتيارات المؤيدة والرافضة والمتنافسة داخل كلا المنظومتين التركية والأوروبية من جهة أخرى.

سيحاول هذا الفصل الإجابة عمّا يلي:

ما طبيعة الإدراك والفهم لدى تركيا لعلاقتها مع الاتحاد الأوروبي؟

ما العوامل التي تُغذي جدلية الرفض ورهانات القبول؟

أولًا: تركيا والاتحاد الأوروبي: من أتاتورك إلى أردوغان

امتازت الحقبة الكمالية ببزوغ مجموعة أفكار تبلورت في منظومة ستتيح لتركيا الخروج من مرحلة اتسمت بالتخلف والدخول في عالم الحضارة الغربية، الذي مثل لمصطفى كمال مثال الحداثة والتقدم. وكان بعض أحاديثه متطرفًا لجهة الاستلاب بالغرب، وأوروبا تحديدًا، فيقول «الحضارة التي يجب أن ينشئها الجيل التركي الجديد هي حضارة أوروبا مضمونًا وشكلًا، لأن هناك حضارة واحدة هي الحضارة الأوروبية، هي الحضارة القائدة والحضارة الموصلة إلى القوة والسيطرة على الطبيعة، وخلق الإنسان السيد والأمة السيدة. . . كلّ أمم العالم مضطرة إلى الأخذ بالحضارة الأوروبية لكي تؤمّن لنفسها الحياة والاعتبار»[1].

حتى منتصف التسعينيات، لم تكن النخبة الكمالية قد أحرزت أي تقدُّم يُذكَر على طريق الاندماج في أوروبا، إلا على المستوى التقليدي المتواضع. تخللت تلك المسيرةَ أنواع مختلفة من الرفض والقبول بسبب ما تعرضت له تركيا من أزمات سياسية وانقلابات عسكرية (١٩٦٠/ ١٩٧١/ ١٩٨٠) وقضايا تعلقت بتحقيق الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان وأزمة الهوية والتنمية ومعدلات النمو الاقتصادي وغيرها من حجج التبرير الأوروبي لعرقلة انضمام تركيا إلى الخيمة الأوروبية.

وعُدَّ عام ١٩٩٩ بداية لنوع من الانفراج السياسي والإصلاحي، عندما وافقت قمة هلسنكي على مبدأ قبول طلب تركيا وفتح مشاورات تمهيدية لمساعدتها على إكمال قواعد ومعايير كوبنهاغن. يصف محمد نور الدين هذه الخطوة بأنها «يمكن أن تكون التاريخ لبداية مرحلة الأوربة الرسمية لتركيا، حيث أقرت القمة في بيان رسمي للمرة الأولى بأوروبية تركيا بمجرّد قبولها عضوًا مرشحًا، على العكس من الرفض المطلق الذي ووجهت به دولة المغرب كونها تقع خارج القارة الأوروبية. . . وكان معنى

---

(١) محمد نور الدين، حجاب وحراب.. الكمالية وأزمات الهوية في تركيا (بيروت: دار رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١)، ص ٣٦١.

ذلك هو أن أوروبا، لا تركيا، هي التي وضعت القطار التركي على سكة الاتحاد الأوروبي»[٢].

كان من المفترض أن تُحدد القمة الأوروبية عام ٢٠٠٢ موعدًا لبدء المشاورات، إلا أنها أجلت القرار إلى قمة كوبنهاغن عام ٢٠٠٤، فأصدرت قرارًا بتأجيل المفاوضات، ورُحِّل إلى عام ٢٠٠٥، موعد بدء المشاورات والمفاوضات وتقصّي مدى التزام تركيا شروط ومعايير كوبنهاغن. وبالفعل، بدأت هذه المفاوضات وأخذت طريقها من دون تحديد موعد لانتهائها؛ «وبحسب توقعات الأوروبيين، فإنها ستستغرق من ١٠ إلى ١٥ سنة من دون أي ضمانة تكفل قبول عضوية تركيا»[٣].

ورأى المستشار الألماني أن تركيا يمكن أن تُفسّر اقتراح الحزب المسيحي الديمقراطي منحها صفة «الشريك المميز» على أنه رفض، مؤكدًا ضرورة عدم إعطاء المجال لتسرُّب اليأس إلى نفوس الشعب التركي. وأشار الوزير الألماني إلى أن بدء المحادثات لا يعني بأي حال من الأحوال الانضمام التلقائي لتركيا إلى الاتحاد الأوروبي: «هذا الأمر سيكون بعد ١٠ إلى ١٥ عامًا، هذا القرار يمنح الأتراك أملًا وتصورًا بأن يكونوا جزءًا من أوروبا، ما يساعد بالتأكيد في تطوير البلاد، ومن مصلحتنا بالطبع أن تكون تركيا ديمقراطية ومتطورة».

في قراءة موضوعية للرؤية التركية المعاصرة حيال الاتحاد الأوروبي، نجد من خلال تحليل العلاقة بينهما أنها متعددة الأبعاد والمستويات، وهذا ما طرحه أحمد داود أوغلو وزير خارجية تركيا الحالي في حكومة العدالة والتنمية في كتابه **العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، حيث أشار إلى ثلاثة أنماط أو ثلاث مشاكل منهجية أساسية سببها

---

(٢) محمد نور الدين، «تركيا والاتحاد الأوروبي: مسألة الهوية والرهانات والشرق الأوسط،» **شوؤن الأوسط**، العدد ١١٦ (٢٠٠٤)، ص ٦٦.

(٣) إبراهيم البيومي غانم، «جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية،» في: علي حسين باكير [وآخرون]، **تركيا.. بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، إشراف مركز الجزيرة للدراسات؛ تحرير محمد عبد العاطي (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠)، ص ١٧٦.

الفهم الخاطئ لتحليل نمط العلاقة وحصرها بين «مركز مطلوب ومرشح طالب» بحسب تعبيره:

ويكمن النمط **الأول** في أن العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا ليست علاقة بين بنيتين ساكنتين إحداهما طالبة والأخرى مطلوبة، بل هي علاقة بنيتين ديناميتين يجدد كل منهما نفسه باستمرار.

أما النمط **الثاني** أو المشكلة المنهجية الثانية فتكمن في التفسير الساكن لهذه العلاقة الدينامية، إذ لا يدير كل من الطرفين ـ الاتحاد الأوروبي وتركيا ـ علاقاته مع الآخر في وسط اتفق عليه كل منهما بصورة متبادلة: فبينما يتناول الاتحاد الأوروبي علاقاته مع تركيا من خلال العوامل العالمية والقارية والإقليمية، تنعكس تأثيرات العوامل ذاتها على علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي.

أما النمط **الثالث**، فينبع من فرضية أن العلاقات تسير في مستوى واحد، ولأن هذه العلاقة بالغة التعقيد وتتألف من تأثيرات متبادلة بين مستويات متعددة تنجم عنها تعميمات مفرطة لا تفسير لها.

لتجاوز هذه المشاكل المنهجية، يعتقد أوغلو بضرورة وضع منهج تحليلي متعدد المستويات يعتمد المشكلات المنهجية أعلاه أساسًا لتحليل صحيح لطبيعة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، ضمن خمس معالجات أو مستويات: المستوى الدبلوماسي، مستوى البنية الاقتصادية/ الاجتماعية، المستوى القانوني، المستوى الاستراتيجي، المستوى الحضاري/ الثقافي؛ وستشمل هذه المعالجة أيضًا الأبعاد الزمنية والمنهجية التي تتطلبها هذه الأطر[٤].

إذن نقطة التلاقي بين العلمانية والإسلامية في تركيا هي الرغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بكل المعاني السياسية والاقتصادية، وهو الهدف المعلن لسياسيي العدالة والتنمية منذ وصولهم إلى الحكم في تشرين

---

(٤) لمزيد من التفاصيل: أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمه محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل؛ مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٠)، الفصل الخامس، ص ٥٣٧ وما بعدها.

الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، وباتت على رأس أولويات السياسات الخارجية لحكومة العدالة والتنمية، إذ تسعى بكل جهدها للحصول على العضوية عبر تلبية شروط أو معايير كوبنهاغن[٥].

يُذكَر أن أهم معايير كوبنهاغن السياسية هي:

- إرساء أسس الديمقراطية.
- بناء دولة القانون وتفكيك قواعد الاستبداد.
- احترام حقوق الإنسان وإلغاء التشريعات المنافية لها.
- احترام حقوق الأقليات ومنحها حرية الممارسة الثقافية وحق التعبير عن هويتها داخل إطار الدولة.

أما أهم المعايير الاقتصادية فيتمثل بالتالي:

- نظام اقتصادي فعال يعتمد على نظام السوق.
- إصلاح النظام المصرفي والمالي.
- إصلاح المؤسسات والمرافق العامة.
- بناء سوق محلية قادرة على تحمل تبعات الانفتاح على السوق الداخلية الأوروبية.
- مكافحة الفساد والرشوة في جهاز الدولة.

بحسب منهاج حزب العدالة والتنمية وأطروحات أنصاره، فإنه يرى أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سيزيد من فرص الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي في تركيا، كما سيزيد من «أهمية الموقع الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي ذاته، ولا سيما أن تركيا تقع في جوار أغنى منطقتين نفطيتين في العالم: الخليج العربي وبحر قزوين، كما سيعزز انضمامها وزن الاتحاد السياسي والثقافي في العالم الإسلامي على أساس أن في إمكانها أن تكون جسرًا بينه وبين القارة العجوز»[٦].

---

(٥) غانم، المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

يعتقد أنصار العضوية أيضًا أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سوف يساعد العالم الإسلامي على الخلاص من بعض المشكلات المزمنة مع الغرب، كما سيسهم في بناء توازن استراتيجي بين أوروبا وآسيا تكون تركيا بيضة القبان فيه، ويردّ قادة حزب العدالة والتنمية على حجج بعض القوى الإسلامية الرافضة لعضوية الاتحاد الأوروبي بزعم تناقض الهوية الإسلامية مع متطلبات الانتماء إلى الاتحاد، فيقولون: التناقض بين الهوية الإسلامية لتركيا وانتمائها الأوروبي مفتعل، والتزام تركيا معايير الاتحاد الأوروبي وفي الأساس معيار الديمقراطية، سيضمن للشعب التركي حقه في صون هويته الإسلامية والتعبير عنها بطريقة حضارية ومعاصرة على غرار ما هو متاح للشعوب الأوروبية وللأقليات المسلمة في الدول الأوروبية ذاتها[٧].

ثانيًا: الاتحاد الأوروبي في المدرَك الاستراتيجي التركي

السؤال الذي يطرح نفسه هو ماذا تريد تركيا لتركيا؟ تتبادر بعده إلى ذهن المراقب عدة تساؤلات: عن أي تركيا يمكن أن نتحدث؟ عن تركيا العلمانية أم تركيا الإسلامية؟ تركيا الشرق الأوسطية أم تركيا البلقانية أم الأوروبية أم تلك التي تنتمي إلى عالم يمتدّ من الأدرياتيك إلى سور الصين؟ هل نتحدث عن تركيا العضو في منظمة المؤتمر الإسلامي أم العضو في منظمة حلف شمال الأطلسي؟ ما الدور التركي الجديد بعد الاحتلال الأميركي للعراق؟ هل ستكون عرابة تأسيس النظام الإقليمي الجديد أم سيصوغ هو دورها؟ ما أولويات السياسة الخارجية التركية؟ هل يمكن اختزالها في طروحات «العمق الاستراتيجي» لأوغلو؟

في اعتقادنا المتواضع أن تركيا هي كل ما ذكرنا، فمنذ بداية التسعينيات والسياسة الخارجية التركية تنوعت وتعددت خياراتها الخارجية وفق ما يمكن تسميته الانفتاح المتعدد الجهات أو «الكرسي الدوار»، مع تعدد مراسي القائمين على السياسة الخارجية التركية وتنوع منطلقاتهم، إضافة إلى أن كل الحكومات التركية المتعاقبة اشتركت في التسابق على

(٧) «تركيا والبيئة الإقليمية والدولية،» دراسات مترجمة (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد)، العدد ١٥ (١٩٩٧)، ص ٤.

نيل شرف لمّ خيوط «قوس قزح» الحركة الخارجية التركية في رزمة واحدة تنشر من خلالها تأثيرها في المقابل والخصوم... وكلها تتوارى خلف طموح متعدد الصيغ مشترك الهدف، هو الالتصاق بالغرب، لاقتناع النخب السياسية التركية بدرجة أو بأخرى بأن «مشاكل تركيا لا يمكن أن تُحلّ إلا في أحضان الغرب...». ويؤكد لنا هذا الرأي ما يقوله حكمت تشين وزير خارجية تركيا سابقًا: «تركيا تُفضّل خيار التكامل مع الغرب، وهدف سياستها الخارجية هو أن تكون دولة حديثة علمانية ديمقراطية، وما يربطنا بأوروبا نظام المُثل والقيم، ولأننا نتقاسمها، فإننا جزء من هذا العالم الغربي حتى لو لم نكن عضوًا في الجماعة الأوروبية»[٨].

في هذا الصدد، يذكر ديديه بيون في كتابه **التحدي التركي**[٩] ما يلي:

«لم تتوقف تركيا إلى اليوم عن إبداء رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فرئيس الحكومة (رجب طيب أردغان) ورئيس الدولة عبد الله غول وكل المسؤولين الأتراك لم يتوقفوا عن المطالبة بحقهم في دخول الاتحاد الأوروبي ويشددون على مطالبتهم بالعضوية الكاملة أي عضويتهم غير المشروطة، المبنية على الحقوق والواجبات التي تُفرض على كل الأعضاء الآخرين، سواء الذين انضموا سابقًا أو الذين يطمحون إلى الانضمام، فالأتراك لا يريدون أن يُعَدّوا عضوًا من درجة ثانية في الاتحاد الأوروبي».

---

(٨) جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٢٧٥.

(٩) انظر الحوار الذي أجراه مركز الجزيرة مع السيد ديديه بيون:

يدير السيد ديديه بيون مرصد تركيا ومحيطها الجغرافي ـ السياسي في فرنسا، كما يترأس تحرير **النشرة الدولية والاستراتيجية** وهو عضو «معهد العلاقات الدولية والاستراتيجي بباريس»، كما يدرّس مادة «الجغرافيا السياسية لتركيا» في المعهد الوطني للّغات والحضارات الشرقية في باريس. ويُعَدّ من أبرز المختصين الفرنسيين في الشأن التركي، كما أنه لا يخفي مناصرته انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

كتب ديديه بيون العديد من المؤلفات حول تركيا مثل: **التحدي التركي** (٢٠٠٦)، و**تركيا وموعد مصيري مع الاتحاد الأوروبي** (٢٠٠٤)، و**الوجه الجديد لأوروبا الموسعة** (٢٠٠٣)، و**تركيا والاتحاد الأوروبي بعد قمة هلسنكي** (٢٠٠١)، و**السياسة الخارجية لتركيا** (١٩٩٧)، و**الدور الجغرافي ـ السياسي لتركيا** (١٩٩٥)، وغيرها من المؤلّفات وعشرات من الدراسات الأخرى.

ويضيف: «في الوقت الراهن لا نشهد تقدُّمًا ملحوظًا في هذه المفاوضات التي بدأت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، فهي مفاوضات في مرحلة «الحبو» ويمكن عدّها «مجمّدة» بصورة شبه كاملة؛ فمن بين ٣٥ فصلًا هي محور مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، هناك منذ خمس سنوات ١٣ فصلًا فقط مفتوحة للنقاش، و٨ فصول مجمدة بسبب المشكلة القبرصية. كل هذا جعل الأتراك يشعرون بالمرارة وفي بعض الأحيان بالإحباط بسبب طول المسار، لكنهم على الرغم من كل هذا يواصلون توجيه سياساتهم من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي».

وحول الإصرار التركي على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، يقول: «لا يتعلق الأمر في رأيي برغبة غير محدودة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مهما كانت النتائج، بل إن الأمر في أبعاده يعود إلى أسباب اقتصادية غير خافية أهميتها في عالم الأقطاب الاقتصادية الحالي، كما تعود هذه الرغبة أيضًا إلى جذور تاريخية ضاربة في تاريخ الشعوب التركمانية ذاتها. فهذه القبائل البدوية القادمة من آسيا الوسطى كانت تتجه دائمًا نحو الغرب في ترحالها، فالرغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هي في بُعد من أبعادها نتيجة لمسار تاريخي طويل، ازدادت وتيرته مع الإعلان عن الجمهورية التركية؛ فمصطفى كمال أتاتورك لم يتوقف عن القول في خطاباته إنه كان يريد «تغريب تركيا»، وبين عامَي ١٩٢٠ و١٩٣٠، لم يتوقف عن الإعلان عن «أوربة تركيا».

لكن هذا الأمر ترافق في السنوات الأخيرة مع وعي تركي حادّ بقدرت البلاد الجغرافية والسكانية والاقتصادية على استثمار مسارات أخرى، ورأى القادة الأتراك أنه في مقابل مواصلتهم إبداء رغبتهم في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فإنهم سيواصلون تحركهم على مسارات أخرى، فالانضمام إلى الأوروبي في نظرهم ليس المسار الوحيد الذي يريدون توجيه سياساتهم نحوه، أي أن الأتراك اليوم يديرون سياساتهم كما يقول وزير خارجيتهم أحمد داود أغلو، في دائرة الـ ١٨٠ درجة، أي في كل الاتجاهات. ففي حين يتجهون إلى الاتحاد الأوروبي، يتجهون في الوقت نفسه إلى منطقة القوقاز ودائرة دول الشرق الأوسط. وفي اعتقادي،

دولة كبرى مثل تركيا ليست مجبرة على النظر في اتجاه واحد في علاقاتها وطموحاتها السياسية، والأتراك أصبحوا واعين أكثر من أي وقت مضى لهذا الأمر، فانضمامهم إلى الاتحاد الأوروبي في المستقبل لن يمنعهم من مواصلة مبادراتهم في اتجاهات أخرى بصفة ديالكتية ومعقدة في الوقت نفسه».

ثالثًا: دوافع تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

تركيا مقتنعة بأن مستقبلها مرتبط بالغرب عمومًا وأوروبا خصوصًا، وهو الدافع التي يقودها إلى دائرة الغرب (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة)؛ والأمر واضح من خلال حرص تركيا على الانضمام إلى مختلف المؤسسات الأوروبية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجلس أوروبا ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، إضافة إلى التزامها بمعظم المواثيق الأوروبية.

تظهر أهمية الاتحاد الأوروبي، وفقًا للإدراك التركي، على مختلف المستويات:

١ ـ اقتصاديًا

يُعَدُّ الاتحاد الأوروبي أفضل تكتل يمكن أن تنضمّ إليه تركيا. وقد عبّر عن ذلك الرئيس التركي السابق سليمان ديمريل عام ١٩٩٥ بقوله: «العضوية في الاتحاد الأوروبي ذات معنى خاص بالنسبة إلى تركيا التي تولي مكانة متميزة لأوروبا في علاقاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية، وهي علاقة ذات جذور تاريخية وهذه العضوية لن تضفي أبعادًا جديدة على هذه العلاقات الراسخة تاريخيًا فحسب، بل ستدعم أيضًا جهود الدولة التركية الحديثة في تجسيد الحضارة المعاصرة. لهذا، فإن تركيا حريصة على الانضمام بصورة سليمة إلى العضوية الكاملة في الاتحاد، وتبذل جهودها لتتجاوز مشكلاتها الاقتصادية والسياسية، ولا ينبغي لأحد أن تُضلّله مشكلاتنا العابرة، فنحن نؤمن بأن بلادنا تمتلك القوة الاقتصادية الكافية لتحقيق الاندماج مع الاتحاد الأوروبي»[١٠].

---

(١٠) خافيير سولانا، «الناتو في تحول،» ترجمة سمير إبراهيم عبد الرحمن، دراسات مترجمة، العدد ١٥ (١٩٩٧)، ص ٩.

٢ ـ أمنيًا وعسكريًا

أهمّ دافع إلى انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي هو تعزيز فرص دفاعاتها وضمان استقرارها في أوروبا، حيث القاعدة الرئيسية للمنظمات الثلاث (حلف الناتو، اتحاد غرب أوروبا، مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي). وفي هذا الصدد، يقول خافيير سولانا، الأمين العام السابق لحلف الناتو: «لأكثر من نصف قرن، كان الناتو الجزء الأهم في الأمن الغربي؛ لم يحمِ أراضينا فحسب، بل قِيمَنا المشتركة. نحن اليوم نمتلك فرصًا جديدة لتعزيز قِيَمِنا المشتركة ولتقوية الروابط الثنائية والروابط المتعددة الأطراف عبر منطقة الأطلسي ـ الأوروبي كاملة. . ولتركيا دور رئيسي تؤديه في هذا المسعى المشترك، فهي بلد من البلدان الأوروبية ومن بلدان البحر الأسود والبلقان والشرق الأوسط والبحر المتوسط، وهي بوابة آسيا الوسطى، باختصار تكون شراكة تركيا في الحلف، في العالم المتغيّر أكثر فاعلية من ذي قبل»[١١].

تحمل تركيا في تصوّراتها وجود جوار معادٍ يسعى إلى تفكيك البلاد وتقاسمها، وقد جعلت هذه الهواجس الحركة التركية إزاء محيطها المباشر تتسم بالطابع الأمني ـ العسكري في شمال العراق وقبرص وإيجه والقوقاز، ويفسر إدراك هذه الهواجس جانبًا من السلوك التركي المشوب بالحذر والترقب.

٣ ـ سياسيًا

اختارت تركيا توجُّهها بصورة دقيقة ونهائية، وانصبّ الاختيار على نقطتين رئيسيتين: المصلحة الذاتية، والاندماج في الحضارة الغربية؛ وطبعت هاتان النقطتان السياسة الخارجية التركية نهائيًا[١٢].

يمكن أن يكون تعدُّد الخيارات ضمن الاستراتيجية التركية بديلًا من علاقتها مع الولايات المتحدة، إذا ما أُجبرت أنقرة على اتباع سياسات تضرّ جديًا بمصالحها، أو إذا توترت علاقات البلدين لسبب ما كالأزمة التي حدثت على خلفية رفض المجلس الوطني التركي الكبير السماح للولايات المتحدة

---

(١١) حيدر عبد الرزاق خلف الحيدري، «الاستراتيجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي: دراسة مستقبلية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩)، ص ٨٧.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٧٤ وما بعدها.

باستخدام أراضيه منطلقًا للهجوم على العراق واحتلاله إبان حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣، التي أسفرت عن احتلال الولايات المتحدة للعراق. . . يُتيح هذا الخيار لتركيا هامش مناورة في علاقاتها مع واشنطن، بعد أن يكون اعتمادها على هذه قد تضاءل تدريجيًا مقابل تصاعد وتيرة ارتباطها بأوروبا[١٣].

وترى تركيا أن سبب اندفاعها إلى دخول الاتحاد الأوروبي بسبب اليونان، لا سيما بعد حصول الأخيرة على العضوية الكاملة، هو سعيها إلى علاقات قوية مع أوروبا كي لا تكون مكانتها أقلّ من مكانة اليونان. إضافة إلى ذلك، ترى تركيا أن انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي سيزيد من قدرتها على المساومة والتفاوض في ما يخصّ المسألة القبرصية التي تُثيرها اليونان باستمرار، خصوصًا بعد تعقُّد المسألة أكثر أمام تركيا مع انضمام قبرص الجنوبية (اليونانية) إلى الاتحاد[١٤].

٤ ـ ثقافيًا

ما زال الجانب الثقافي في المدرَك الاستراتيجي التركي حيال الاتحاد الأوروبي غير ناضج بالكامل، إذ إن تركيا لم تحسم خيارها المتعلق بالهوية سواء لصالح الطورانية التركية أو الإسلامية أو الأوروبية، ويتجاوز هذا الجانب النخبة السياسية فارضًا نفسه في صلب المجتمع بكل مستوياته[١٥].

رابعًا: جدلية الرفض ورهانات القبول

كانت قضية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وما زالت تواجَه بجدليات وسيناريوهات بين الرفض والخضوع لرهانات القبول؛ كما أضيف سيناريو آخر هو احتمال استمرار الوضع الراهن والخيارات التركية.

عمومًا، تتوزع هذه الجدلية المعقدة على جانبين: الجدل التركي ـ التركي الناشئ من قضية القبول أو الرفض حيال الانضمام إلى الاتحاد

(١٣) فيصل غازي العبيدي، «علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠)، ص ٨٧.

(١٤) الحيدري، المصدر نفسه، ص ٨٨ ـ ٩٢.

(١٥) غانم، «جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية،» ص ١٨٠ ـ ١٨١.

الأوروبي، يُقابله جدل بالمستوى نفسه، إن لم يكن أقوى، هو الجدل الأوروبي ـ الأوروبي الناشئ من قضية رفض تركيا أو قبولها.

على الصعيد التركي، تتباين توجُّهات التيارات السياسية في شأن هذا الانضمام، فالتيار **الأول** (العلماني الأتاتوركي) لا يؤيّد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بشدّة فحسب، بل يسعى إلى الاندماج والذوبان في الحضارة والمنظومة الأوروبيتين بكل ما يحمله الاندماج من معنى في كل النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية، وحتى في نمط الحياة الاجتماعية... يقابله تيار **ثانٍ** يتزعمه حزب العدالة والتنمية، يؤكد خلال خطاباته رغبته القوية في استيعاب المكتسبات العلمية والتكنولوجية للحضارة الغربية والاندماج في المنظومة الأوروبية بالمعنى السياسي والاقتصادي على الأقل... كما أن هناك تيارًا **ثالثًا** يرفض الاندماج الحضاري بالغرب بكل معانيه، ويناهض عملية التغريب ويتبنى مشروعًا للاستقلال الحضاري، ويعتقد أن مستقبل تركيا يكمن في توجهها إلى الشرق[١٦].

إضافة إلى ذلك، يتحدث الكثير من الأصوات التركية عن لعبة دبلوماسية من الاتحاد الأوروبي، في ما يتعلق بالتعامل مع بلادهم؛ فبحسب وجهة نظرهم، يستخدم الأوروبيون مع بلادهم أسلوب المماطلة ويتركونها تنتظر إلى أجل غير مسمى، ربما أربعين عامًا أو أكثر. وبحسب الكثير من تعليقات الصحف التركية، فإن الاتحاد الأوروبي يكيل من خلال هذه السياسة بمكيالين، وبذلك فهو يغامر على المدى البعيد بثقة الأتراك، وهو ما قد يقلب السحر على الساحر ويُفقد الشعب التركي مع الوقت الحماسة والرغبة الشديدتين في أن تصبح بلادهم عضوًا كامل الحقوق في الاتحاد الأوروبي. زد على ذلك أن الاتحاد ينظر بعين الشك إلى معايير الاستقرار والتنمية الاقتصادية للمرشحين الآخرين للالتحاق ـ الأضعف على سبيل الافتراض ـ مثل رومانيا وبلغاريا، اللذين كانا قد تلقيا الضوء الأخضر من بروكسل للانضمام إلى الاتحاد عام ٢٠٠٧. ويعتقد الأتراك أنه بإمكانهم مجاراتهم في أي حال من الأحوال.

وإذا لم تكن العوامل الاقتصادية والسياسية هي العائق الحقيقي أمام

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٨٤ ـ ١٨٦.

اندماج تركيا أوروبيًا، فما سبب عدم تحقّق أمنية الالتحاق؟ هذا السؤال طرحه عدد من الصحافيين الأتراك وفي أذهانهم الإجابة: الأوروبيون يعارضون عضوية تركية في الاتحاد الأوروبي لأنهم يعتقدون أنه لا مكان لبلد مسلم في جماعة ذات قيم مسيحية غربية. وللأسف، يقرّ الكثير من الساسة وأرباب الأقلام والخبراء في شؤون الشرق الأوسط الأوروبيون أنهم على صواب في هذه النقطة: «الشبح المرعب للأتراك أمام بروكسل» يتجول في أوروبا. وحتى رئيس هيئة الإصلاح الدستوري للاتحاد الأوروبي فاليري جيسكار ديستان يعتقد أن «التحاق تركيا بالاتحاد الأوروبي سيكون نهاية هذا الاتحاد» خلاصة هذه الأقوال هي أن «البلد الواقع على مضيق البوسفور ليس بلدًا أوروبيًا».

أما أوروبيًا، فهناك نزعتان رئيسيتان في شأن انضمام تركيا: نزعة توسيع الاتحاد على أسس ديمقراطية، ونزعة توحيد أوروبا على أسس تاريخية وثقافية ودينية.

النزعة **الأولى** تؤيد توسيع العضوية وتؤيد ضرورة حسم قرار انضمام تركيا إلى المستويات الحكومية الرسمية... بينما تسعى النزعة **الثانية** إلى تأكيد الحفاظ على الهوية الأوروبية (الثقافية والدينية)، وتُوظّف الرأي العام الأوروبي عنصرًا فاعلًا في حسم قرار عدم قبول عضوية تركيا[١٧].

يعزو عدد لا بأس به من الأوروبيين موقفهم الرافض لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي إلى طبيعة المجتمع التركي الإسلامي المحافظ، التي لا يمكن أن تتلاءم مع تركيبة المجتمعات الأوروبية الديمقراطية وخصوصيتها. في هذا الإطار، يُحاول البعض منهم أن يبرهن ذلك من خلال الإشارة إلى صعوبة دمج الأقليات التركية في المجتمعات التي تعيش فيها في أوروبا، وفي مقدمها المجتمع الألماني؛ غير أن هؤلاء ينسون أو يتناسون أن المشكلة لا تكمن في أفراد الجاليات ورغبتهم في الاندماج فحسب، بل في تقصير الحكومات المعنية على صعيد توفير شروط هذا الاندماج أيضًا. كما يرى قسم من المعارضين أن من غير الممكن الجمع بين الإسلام والديمقراطية الغربية؛ لكن هؤلاء ربما لا يدركون أن هذا البلد فصلَ الدين عن الدولة، وأنه مأهول أيضًا من مجموعات

---

(١٧) الحيدري، المصدر نفسه، ص ١٧٤.

عرقية وإثنية ودينية تتعايش في جوّ شبه ديمقراطي أو في مجتمع قطع شوطًا مهمًا نحو الديمقراطية وفقًا للنموذج الغربي، وهو سائر في تحقيق المزيد منها.

خامسًا: المواقف الأوروبية من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

ما لا شك فيه، أن سلوك الاتحاد إزاء تركيا لا يزال يرتبط بإشكالية الانقسام الأوروبي ساسة وأحزابًا حول أوربة تركيا.

١ ـ **الجانب الداعم لانضمام تركيا** يؤسس موقفه على عوامل رصدها أحد الباحثين العرب في ما يلي[١٨]:

أ ـ الهوية الأوروبية لا تُعبّر عن قومية مستقلة بذاتها، إذ إن الاتحاد الأوروبي يتكوّن من دول ذات لغات وأعراق وديانات مختلفة، كما أن الركون إلى هذا العامل يحمل شُبهة تجنٍ إذا ما دفع برؤية أوروبية مفادها أن تركيا دولة على هامش أوروبا.

ب ـ على الرغم ممّا أسفرت عنه أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، وتفجيرات قطارات مدريد ولندن، من اتساع نطاق ظاهرة «الإسلاموفوبيا» لدى الغرب، فإن ثمة فريقًا أوروبيًا ما زال يرى أن قبول دولة معظم سكّانها من المسلمين في الاتحاد الأوروبي، يعني في أحد أهم جوانبه أن تركيا باتت جسرًا بين الحضارتين المسيحية والإسلامية، ومن ثم فإن العضوية التركية من شأنها أن ترسل إشارة إلى جوار تركيا مؤدّاها أن الاتحاد الأوروبي يُبدي من المرونة والاستنارة ما يكفي لتقديم منظور الشراكة الفعلية والأصلية على ما سواه.

ج ـ الركون المحض إلى التكلفة الاقتصادية التي سيتحملها الاتحاد الأوروبي في حال انضمام تركيا إلى الاتحاد يشوبه إغفال المكاسب الاقتصادية التي قد يحققها الاتحاد في حال حدوث ذلك، إذ ستنفتح سوق اقتصادية ضخمة أمام منتجاته قد تصل عائداتها إلى مئتي مليون دولار.

---

(١٨) محمد عبد القادر، «الصعوبات في طريق دخول تركيا النادي الأوروبي،» **الحياة**، ١٧/١١/٢٠٠٦.

إضافة إلى ما يمثّله تسارع وتيرة الاستثمارات الغربية في تركيا من أرباح هائلة للطرفين، فضلًا عن أن الدول الأوروبية أصبحت هرمة لانخفاض معدلات الإنجاب، ما سيترتّب عليه ارتفاع حدّ الإعالة، وتقلُّص أعداد القوة البشرية المنتجة؛ ومن ثم ستصبح الهجرة التركية في وقت قريب الأكثر قدرة على التكيّف والتأقلم مع المنظومة الأوروبية.

د ـ في ظلّ التحديات التي يواجهها الغرب من جرّاء تنامي العنف الأصولي الإسلامي، يتحتّم على الاتحاد الأوروبي أن يدعم تسويق التجربة التركية العلمانية، تأكيدًا لكون الحداثة الغربية والليبرالية الديمقراطية لا تتعارضان مع قيم الإسلام، وتأسيسًا على أن انضمام تركيا إلى الاتحاد سيُطَمْئن اثني عشر مليون مسلم يعيشون في أوروبا في شأن حقوقهم كمواطنين كاملي الحقوق، وكجزء شرعي من نسيج الحياة الأوروبية.

هـ ـ يرتبط قبول عضوية تركيا بإعادة صوغ الرؤية الأوروبية لدورها عالميًا، وهو ما أكّدته مجموعة الخبراء التي أوكل إليها الاتحاد الأوروبي مهمة وضع استراتيجيته بعد الغزو الأميركي للعراق؛ إذ أوضحت نتائج العمل أن الحرب على العراق أوجدت أوضاعًا جيوجغرافية وجيواقتصادية جديدة لأوروبا في الشرق الأوسط، تُحبذ ضمّ تركيا إلى الاتحاد.

٢ ـ وفي مواجهة العوامل السابقة، ثمة عوامل متعددة يستند إليها **معارضو عضوية تركيا الأوروبية، منها:**

أ ـ ترى قوى متعددة داخل اليمين المحافظ وبعض من اليسار الأوروبي، أن الهوية الأوروبية ذات رابط جوهري بالدين المسيحي، بما يدفع إلى رفض عضوية دولة مسلمة حتى وإن كانت أكثر تشددًا في علمانيتها من بلدان مثل فرنسا وبريطانيا.

ب ـ ثمة تباين واضح بين تركيا والاتحاد الأوروبي في عدة قضايا ثقافية، منها أن إنفاق الفرد في تركيا على شراء الكتب لا يتعدى الدولارين سنويًا، في حين يصل في أوروبا إلى زهاء خمسمئة دولار. إضافة إلى أن حجم ما تنفقه تركيا على الطالب الواحد يُقدَّر سنويًا بأربعمئة وخمسين دولارًا، فيما يصل إلى عشرة أضعاف هذا الرقم أوروبيًا، كما أن ٤٠ في المئة من سكان تركيا يعملون في

الزراعة، بينما لا تتعدى هذه النسبة الـ ٢ في المئة في أوروبا؛ وهو ما قد يخلق صعوبات كبيرة أمام تركيا في التأقلم مع ثقافة الاتحاد الأوروبي.

ج ـ تُنبئ المؤشرات الديمغرافية بأن تركيا ستغدو في المستقبل المنظور، إذا انضمت إلى الاتحاد الأوروبي، الدولة الأكثر وزنًا في المؤسسات التشريعية الأوروبية؛ ما يتضاعف أثره إذا ما أضيفَ أنه بحلول عام ٢٠٥٠، سيصل عدد السكّان إلى ٨٩ مليونًا، ما يوازي الحجم الديمغرافي لمجموع سكان الدول العشر التي انضمت إلى الاتحاد بدءًا من أيار/ مايو ٢٠٠٣.

د ـ يُمثّل الوضع الجغرافي لتركيا، من حيث حدودها الطويلة مع العراق وإيران وسورية والتداخل في مناطق الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، حيث تتفاقم المشكلات الأمنية، دافعًا إلى عدم قبول العضوية التركية في الاتحاد الأوروبي، ولا سيما أن وضعًا كهذا سيخلق صراعات دولية حول مناطق النفوذ مع الولايات المتحدة وروسيا.

في التحليل الأخير، يبقى تأكيد أن ما شهدته الساحة الأوروبية من دعوات إلى فرض مزيد من القيود أمام تركيا من قبيل ضرورة الاعتراف بجمهورية قبرص، وبمذابح الأرمن، إنما هو انعكاس واضح لغلبة دوافع رفض منح تركيا العضوية الأوروبية، وهو سيدفع عمّا قريب إلى تشدد تركي مقابل، تحت تأثير إعادة تكوُّن التيار القومي الذي يرى في العضوية الأوروبية أملًا مفقودًا، وتنازلًا محتومًا، لا رابط بينهما.

غير أن القسم الأكبر من المعارضين يقول إن الانضمام يتطلب شروطًا اقتصادية لا يمكن لأنقرة الوفاء بها. فالدخل القومي لهذا البلد الذي يصل عدد سكانه إلى ٧٣ مليون نسمة، أقل من مثيله في الدنمارك التي لا يزيد تعداد سكانها على ٤,٥ مليون نسمة، أما معدل الدخل الفردي السنوي فهو فقط بحدود ٢٨٠٠ دولار مقابل أكثر من ٢٥٠٠٠ دولار في ألمانيا. بناء على ذلك، هناك خشية من إرهاق دافع الضرائب الأوروبي في ضوء الدعم والمساعدات المالية المطلوبة لرفع مستوى أداء الاقتصاد التركي إلى مستويات متقاربة مع اقتصادات بلدان الاتحاد. ويرجح المراقبون أن السبب الاقتصادي الرئيسي وراء تحفظات أو معارضة الغالبية، يكمن في الصعوبة التي يواجهها الاتحاد في استيعاب البلدان العشرة التي انضمت إليه حديثًا من شرق أوروبا وحوض المتوسط.

وفي كل الأحوال ينسى رافضو دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي الإشارة إلى المنافع الجيوسياسية التي سيكسبها الاتحاد عندما تصبح تركيا عضوًا فيه. تأتي هذه المنافع نتيجة الموقع الفريد الذي تتمتع به تركيا بصفتها جسرًا يربط بين قارتي آسيا وأوروبا، إضافة إلى قربها من أكثر المناطق ثراء بالنفط والغاز في العالم. ويجب ألا ينسى المرء أن بلاد الأناضول بمساحتها الشاسعة وعدد سكانها الكبير، تُمثِّل سوقًا مهمة للشركات الأوروبية الساعية إلى مزيد من التوسع عالميًا، تأتي في مقدمتها الشركات الألمانية ذات التقاليد العريقة في السوق التركية. كما يمكن لتركيا أن تكون رافدًا سكانيًا لعدد من بلدان الاتحاد الأوروبي التي يتراجع عدد سكانها بفعل قلة الولادات ونسبة الشباب المتدنية في صفوف السكان.

في هذا الصدد، يشير الباحث المغربي إدريس بووانو إلى أبعاد خفية في تعثُّر انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، حيث يقول: لو سألتَ أي سياسي أوروبي عن أي أهمية تُمثّلها تركيا بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، تكاد تجد منه جوابًا جازمًا بأن تركيا تُمثّل بسبب موقعها الاستراتيجي وإمكاناتها البشرية والاقتصادية، أهمية خاصة للاتحاد، بل ويتعاظم دورها ويزداد ليصبح مركزيًا في التخطيط الاستراتيجي الأوروبي للمنطقة.

من هنا إذن هذا الاهتمام الأوروبي المعتبر بتركيا، لكن في المقابل لماذا هذا التعثر في مفاوضات انضمامها إلى الاتحاد؟

هناك الكثير من الأسباب التي يُعلّل بها بعض قادة الاتحاد موقفهم غير الإيجابي من مسألة الانضمام، ومن تلك الأسباب ما هو مرتبط بالخلفية التاريخية لتركيا، وبهويتها الإسلامية وبثقل إرثها العثماني، ومنها ما هو مرتبط بوضعية حقوق الإنسان وبهامش الحريات العامة داخلها، ومنها ما هو مرتبط بالمسألة القبرصية... وهلمّ جرًا[١٩].

لكن على أهمية الأسباب التي ذكرت ويتعلّل بها الساسة الأوروبيون، يذكر الباحث إدريس بووانو أسبابًا أخرى وأبعادًا خفية وراء هذا التعثُّر في

(١٩) إبراهيم محمد، «الانضمام بين تأييد الحكومات ومعارضة الشعوب» موقع تركيا والاتحاد الأوروبي، <http://www.dw-world.de/dw/article/0,,1401109,00.html>.

مسيرة المفاوضات بين تركيا والاتحاد؛ جزء كبير منها مرتبط بتحركات لوبي إسرائيلي متغلغل في ردهات أجهزة صُنع القرار داخل دول الاتحاد الأوروبي، يعمل بجدية متناهية لتأخير مسيرة المفاوضات، إذ لا يُخفي الساسة الإسرائيليون أن أي تقارب بين تركيا والاتحاد سيكون على حساب المصالح الإسرائيلية؛ فإسرائيل تعي جيدًا أنها ستكون الخاسر الأول في الشرق الأوسط عقب أي انضمام محتمل لتركيا إلى الاتحاد الأوروبي، سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو العسكري.

سادسًا: أبعاد التردُّد الأوروبي

يمكن تفسير التردد الأوروبي في ضوء عدد من الأبعاد الأساسية:

من الناحية **الاقتصادية**، تُمثّل عملية تطوير الاقتصاد التركي لكي يكون قادرًا على الاندماج في الاقتصاد الأوروبي المتقدم عبئًا ماليًا ثقيلًا، وخصوصًا أن حجم تركيا السكاني والجغرافي يرفع تكلفة هذه العملية بشدة، فالاقتصاد التركي يقوم أساسًا على الزراعة، ناهيك بعدد السكان الذي يبلغ أكثر من ٧٠ مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل عام ٢٠٢٥ إلى ٩٢ مليون نسمة، ويصل معدل النمو السكاني إلى أكثر من ٠,٩٠ في المئة، بما يفوق عشر مرات معدلات النمو السكاني في أوروبا.

من الناحية **السياسية**، توضح خريطة القوى السياسية في تركيا مدى الانقسام الثقافي والفكري، ومن ثم الصراع بين اتجاهين رئيسيين: **أحدهما** إسلامي يضمّ جماعات الطرق الصوفية وجماعة النورسي وحزب الفضيلة (الرفاه سابقًا) **وثانيهما** علماني يضمّ عددًا من التيارات والفاعليات الفكرية والمؤسسية. ويتمحور الصراع بين هذه القوى حول ثلاثة مستويات: الفكري الأيديولوجي، والسياسي، والصراع على الهوية؛ فالاتجاه الإسلامي يُركّز على الهوية الإسلامية للمجتمع التركي، أما الاتجاه العلماني فيُشدّد على الهوية الغربية ويسعى جاهدًا إلى ربط تركيا بأوروبا وإدماجها في الجماعة الأوروبية اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا.

من هنا، يرى الاتحاد الأوروبي قبول تركيا عضوًا كامل العضوية في الاتحاد يمكن أن يخلق تناقضات ثقافية واجتماعية تعرقل مسيرة الاتحاد. . .

كما أن دور الجيش والعسكر في الحكم يعوق التطور الديمقراطي ويؤدي إلى إفرازات اجتماعية ودينية تثير مخاوف أوروبا في حال انضمام تركيا، كما تؤدي هذه السياسات العسكرية إلى ظهور مشاكل اللاجئين الأتراك إلى أوروبا بحثًا عن مأوى وهربًا من تعسف الجيش، كل ذلك في مقابل كون الفيتو اليوناني حاضرًا بقوة ومتأهبًا دائمًا إذا بدا أن تركيا تتخطى العوائق لتلتحق بمسيرة الاتحاد الأوروبي. كانت اليونان تُصرّ على تحقيق شرطين أساسين لترشيح تركيا للعضوية: إقناع تركيا القبارصة الأتراك بالتخلي عن إعلان الدولة، وموافقة أنقرة على السماح لأثينا بتمديد حدودها الإقليمية في بحر إيجه ١٢ ميلًا بحريًا.

علاوة على ما سبق، هناك تحديات نابعة من بنية الاتحاد الأوروبي، فالنظام المعمول به حاليًا للتصويت في المجلس الوزاري للاتحاد يعطي الدولة فيه وزنًا تصويتيًا يتناسب مع عدد سكانها، بحيث تحصل الدول الكبيرة (بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا) على عشرة أصوات، ويقلّ العدد المخصص للدول الأخرى وفقًا لحجمها السكاني، حتى يصل إلى صوتين فقط؛ وفي بعض القرارات الخاصة مثل انضمام عضو جديد، يكون اتخاذ القرار بالإجماع.

تواجه الدول الكبرى حاليًا أيضًا مشكلة مفادها أن انضمام دولة جديدة ذات قدرات تصويتية كبيرة سيجعل الثقل النسبي للأعضاء الحاليين أقل بكثير مما هو عليه الآن، ما يحتّم البحث عن صيغة تصويتية جديدة تُحقّق التوازن بين الأعضاء وإعادة تحديد القضايا التي تحتاج إلى إجماع حتى لا تتعرّض المسيرة الاتحادية للتعثُّر لمجرد معارضة دولة واحدة، الأمر الذي أصبح مطروحًا بقوة مع انضمام تركيا وغيرها من دول شرق آسيا.

كما تواجه مشكلة أخرى تتمثّل في عدد المفوضين العاملين في المفوضية الأوروبية الذين يمثلون السلطة التنفيذية، فالنظام الحالي يعطي كل دولة صغيرة الحق في أن يكون لها مفوَّض واحد، بينما يتضاعف العدد للدول الكبرى. وطبقًا للنظام الحالي، يتولى عشرون مفوضًا الإشراف على القطاعات الأساسية في المفوضية، وهو العدد الذي يجب أن يزداد في حال انضمام تركيا، ما يؤدي إلى تضخم الجهاز البيروقراطي للاتحاد الأوروبي بما لا يخدم أداءه.

وعلى الرغم هذا التردد الأوروبي، فقد نوقِش انضمام تركيا إلى الاتحاد في الاجتماع الذي عُقد في هلسنكي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وكان هناك ميل عام لدى دول الاتحاد للموافقة على ترشيح تركيا، لذلك تقرر في ختام أعمال هذه الاجتماعات، بصفة نهائية، ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، وقبلت تركيا من جانبها كل الشروط التي وضعها زعماء الدول الأعضاء في الاتحاد، التي تتمثل في الآتي:

- تسوية الخلافات التركية - اليونانية، وقد أبدى الطرفان رغبة في حل هذه الخلافات بعد زيارة كلينتون والأعضاء الأوروبيين في الاتحاد أنقرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، والواقع أن هذه الشرط كان له وقع الصاعقة على أنقرة، لأنه انطوى على ما كانت تخشاه الدبلوماسية التركية من عدم مراعاة شعورها القومي ووزنها الاستراتيجي، فقد وضع الاتحاد الأوروبي شروطًا صعبة، وخصوصًا ضرورة حلّ الأزمة القبرصية حلًا سلميًا، وألا تعترض تركيا على دخول قبرص بشقّها اليوناني إلى الاتحاد إذا ما بقيت الجزيرة منقسمة كما هي عليه الآن، إضافة إلى حل الخلافات التركية - اليونانية حول جزر بحر إيجه أو اللجوء - إذا تعذّر ذلك - إلى محكمة العدل الدولية لحلّها، وهذا الشرط هو أكثر الشروط تعنتًا من وجهة النظر التركية التي أثارت أزمة الثقة الأخيرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

من المعروف أن تركيا تمسّكت دائمًا بموقفها من النزاع القبرصي، وبمعارضتها الشديدة فكرة انضمام الشطر القبرصي اليوناني إلى الاتحاد الأوروبي، بل إنها لم تتردّد في التهديد بخوض حرب إذا ما أصرّت روسيا على بيع صواريخ أرض - جوّ متطورة لقبرص اليونانية. كما رأت القيادة التركية أن دعوة الاتحاد الأوروبي إلى اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحلّ نزاعها مع اليونان محاولة أخرى للنيل من تركيا، وخصوصًا أنها أعلنت أكثر من مرّة رفضها هذا الخيار.

- قضية حقوق الإنسان والديمقراطية، وخصوصًا في ما يتعلق بالتعامل مع الأكراد وكيفية مواجهة القيادة السياسية الإسلامَ السياسي والهويةَ الإسلامية في تركيا، وكذلك أهمية تحسن الوضع الاقتصادي في تركيا بحيث يصبح قادرًا على الوصول إلى المستوى المتوسط للدخل

الأوروبي، وعلى التعامل باليورو، وقد بدأ الاقتصاد التركي، بناءً على توجُّه أميركي، يلقى الدعم والتقوية التي تساعد على تحسُّنه، من أهمها ما قدّمته الولايات المتحدة من صفقة كبيرة لتركيا، هي إنشاء خطّ الأنابيب الجديد الذي يبدأ من بحر قزوين عند باكو لينتهي في تركيا عند ميناء جيهان على البحر المتوسط.

ويرجع قبول الاتحاد الأوروبي ترشيحَ تركيا للحصول على العضوية إلى تراكُم جملة متغيرات محلية وإقليمية في العلاقة بين الطرفين.

بداية لا يمكن أن نغفل البعد الأمني والدور الأميركي الذي ساهم في الترشيح، سواء بسبب الدعم الأميركي للطلب التركي، أو لحقيقة تنامي العلاقات الأميركية ـ التركية التي وصلت إلى ذروتها في زيارة الرئيس الأميركي الأسبق (بيل كلينتون) إلى تركيا في آذار/ مارس ٢٠٠٠، وتوقيع اتفاقية مدّ خطّ الأنابيب من القوقاز إلى تركيا، ما جعل الاتحاد الأوروبي يدرك خطورة ابتعاد تركيا عن الدائرة الأوروبية واتجاهها نحو توثيق علاقاتها مع أميركا على حسابه، فهناك توتر معلن وغير معلن داخل ملفّ الأطلسي بين الولايات المتحدة وأوروبا التي تشعر بأنها ضعيفة عسكريًا، ما يجعلها تشعر بالحاجة إلى تركيا من الناحية الأمنية، وبالتالي فإن ترشيح تركيا للعضوية هو محاولة للاستفادة من مساهمتها في الجهد الأمني الأوروبي. ازدادت أهمية هذا البعد الأمني في اتجاه أوروبا إلى تطوير سياسة خارجية وأمنية موحّدة، وتعيين خافيير سولانا منذ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩ مفوضًا أوروبيًا لشؤون السياسة الخارجية والأمن ودمجها اتحاد غرب أوروبا في مؤسسات الاتحاد على أنه جناح عسكري وأمني له... كل هذه التطورات ساهمت في زيادة أهمية عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، على الرغم من العبء الاقتصادي والسياسي الذي تُمثّله تركيا بالنسبة إلى أوروبا.

أما على صعيد الوضع السياسي داخل تركيا، فإن الاتحاد الأوروبي يرغب في تحقيق هدفين: أولهما إتاحة مزيد من الوقت للتيار العلماني التركي ليُدعم في مواجهة التيار الإسلامي، وثانيهما تحسين أوضاع حقوق الإنسان وخصوصًا على صعيد التعامل مع الأكراد وإلغاء حكم الإعدام الصادر في حق زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان. وبالفعل

أرجأت تركيا حكم الإعدام حتى تُصدر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكمها في القضية، وهو ما قد يستغرق وقتًا طويلًا من المداولات.

إجمالي القول أن الأوروبيين، وهم يضعون شروط انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، يُدركون أن هذا الانضمام لن يكون سهلًا بل ستكتنفه صعاب وعقبات كثيرة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، فلا بدّ للاقتصاد التركي من أن يفي بمتطلبات إعادة الهيكلة وشروط الحصول على قروض أوروبية، الأمر الذي يثير مشاكل داخل تركيا تتعلق بضرورة خصخصة القطاع العام وتحجيم الإنفاق العام.

من الناحية السياسية، فإن انضمام تركيا سوف يجبرها على التراجع عن سياستها تجاه الأكراد، المتبعة منذ سنوات طويلة. لذلك سوف تضطر تركيا إلى اتباع سياسة جديدة، مناقضة لما سبق أن مارسته في السنوات الأخيرة، كما أن انضمام تركيا قد لا يفيدها في نزاعها مع اليونان أو قبرص كما كانت تأمل. وعلى الرغم من صدور القرار الأوروبي بفتح باب الترشيح أمام انضمام تركيا، فإن ذلك لم يمنع استمرار التوجهات الأوروبية المعارضة والمناقضة للتوجهات والتفسيرات التركية لتلك الشروط، وهو ما يثير أزمة في الوقت الراهن. لذلك، من المنتظر أن تستمر هذه الخلافات فترة ليست قصيرة في المستقبل المنظور.

سابعًا: مستقبل العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي

استنادًا إلى المعطيات السابق ذكرها هناك ثلاثة مشاهد لاستشراف مستقبل العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي يمكن الركون إليها، وتتمحور حول:

١ ـ مشهد احتمال نجاح تركيا في الانضمام التامّ إلى الاتحاد الأوروبي

تشير استطلاعات الرأي إلى أن ٧٥ في المئة من الأتراك يتطلعون إلى العضوية، وهناك محفِّزات ومقوّمات تساعد على دفع الاتحاد الأوروبي إلى قبول تركيا:

المحفّز **الأول** هو الموقع الجغرافي التركي، وما من شك في أنه لا

يزال يتمتع بأهمية استراتيجية من الناحيتين السياسية والعسكرية...

المحفّز **الثاني** هو القوة العسكرية، حيث تولي تركيا أهمية قصوى لقوّتها العسكرية وتعزيز التسلح والتدريب وتخصيص ميزانية للتسلح... تجدر الإشارة إلى أن أُسس البناء الاستراتيجي للجيش التركي قامت، منذ فترة طويلة، على قواعد المدرسة الغربية[٢٠].

أما المحفّز **الثالث**، فهو في توظيف النموذج التركي لاحتواء التطرف الإسلامي؛ فالخطاب المعتدل لحزب العدالة والتنمية أحد الأسباب الرئيسية لنجاح تركيا في الإصلاح السياسي وفي تطبيق معايير كوبنهاغن، فلنا أن ندرك مدى التأثير الذي كان ليُحْدثَه قبول تركيا عضوًا كاملًا في الاتحاد على الاتجاهات الإسلامية المتشددة والمتطرفة، كما في تركيا كذلك في العالم الإسلامي.

وقد طرح حزب العدالة والتنمية مفهومًا جديدًا لتوصيف نفسه وتأصيل سياساته في الحكم باسم الديمقراطية المحافِظة، التي لاينفكّ الحديث عنها يدور في كل مناسبة وعلى مستويات قيادية، والتي تُظهر الحزب حزبًا يؤمن بمبادئ الديمقراطية العالمية من دون التضحية بالقِيَم المحافِظة. كما أن الطرح الذي يتمسّك به أردوغان يتضمّن تشديدًا على كون مبدأ المحافظة لا يعني بأي حال من الأحوال اتباع منطلقات دينية لتسيير أمور الحكم، وكثيرًا ما يؤكّد أن حكومته تولي أهمية للدين قيمة اجتماعية، لكنها لا ترى ممارسة السياسة على أساسه، حيث إن استخدامه أداة من أدواتها أو تطبيق مناهج سياسية باسمه لا يضرّ بالتعددية السياسية في المجتمع فحسب، بل بالدين ذاته.

٢ ـ مشهد احتمال فشل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

تُجاوِر تركيا بيئةً تتّسم بالتوتر والقلق الأمنيَين، ويعني انضمامُها احتمال انتقال هذه التوترات إلى داخل أوروبا، إلا أن رفض تركيا قد يخلق تهديدًا أكبر لأن تركيا ستحاول في هذه الحالة نقلَ التوترات والمشاكل إلى داخل أوروبا، ردًا على رفض انضمامها. في المقابل، فإن الانفتاح التركي سيستمرّ

(٢٠) الحيدري، «الاستراتيجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي: دراسة مستقبلية،» ص ١٨٢.

حيال آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط بصفته بديلًا، إذا ما شعرت تركيا بأن انتماءها إلى الاتحاد الأوروبي غير قابل للتحقيق وجهودها غير ذات جدوى.

إضافة إلى هذا، سيعزّز تصاعدُ اليمين المسيحي المتطرّف في أوروبا جبهة الرفض الأوروبي لتركيا، لا سيما بحجّة التباين والاختلاف الحضاري ـ الديني[٢١].

٣ ـ مشهد استمرار الوضع الراهن

هو الأكثر قبولًا والأرجح لفترة قد تصل إلى عقد من الزمن، قبل التحوّل نحو بناء شراكة استراتيجية متميزة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، لأهمية كل من الطرفين للآخر وعدم إمكان استغنائه عنه. كما أن الطرفين سيُدركان أهمية بناء شراكة استراتيجية متميزة تحفظ خصوصية كل منهما وتُحقّق مصالحهما معًا؛ بغض النظر عن الاختلافات الجوهرية الحساسة وبالتحديد الدينية، التي يقف حائلًا بينهما، وتُمثّل العائق الحقيقي للانضمام الكامل.

ويبدو من خلال المعطيات المتوافرة حتى الآن، أن الاتّحاد الأوروبي، وإنْ رَفَضَ تركيا، فإنه لن يعلن هذا الرفض مباشرةً وعبر المسؤولين الرسميين، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى مضاعفات سلبية خطيرة، وخصوصًا أنّ لدى تركيا الكثير من الأوراق التي تستطيع أن تستخدمها في ما بعد في حال رفضها من دون مبررات، أبرزها موقعها الاستراتيجي ودورها الإقليمي وهويتها الإسلامية؛ لذلك، فإنّ الاتّحاد الأوروبي قد يلجأ إلى طرق الْتفافية لرفض عضوية تركيا، منها على الأرجح:

ـ إعطاء منصب فخري لتركيا في الاتحاد الأوروبي من دون أن تكون شريكًا كاملًا، وهو ما لن ترضى تركيا به خصوصًا بعد الجهود الكبيرة التي بذلتها في سبيل نيل العضوية الكاملة.

ـ احتمال رمي الحكومات الأوروبية، على رأسها فرنسا وألمانيا، الكرة

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٩٢ و٢٣٠.

في ملعب شعوبها عن طريق اشتراط إجراء استفتاء شعبي لدى بعض بلدان الاتحاد الأوروبي لتحديد رأيهم في قبول تركيا أو رفضها، مع علمهم المسبق بأن الاستفتاء سيؤدي إلى رفض دخول تركيا الاتحاد لأسباب نفسية وتاريخية راسخة في أذهان الشعوب الأوروبية، وبذلك تُرفع المسؤولية عن الحكومات بحجّة أن الشعوب لا ترغب في دخول تركيا الاتحاد؛ وفي هذه الحالة لن يكون باستطاعة تركيا فعل الكثير، خصوصًا أن بعض التقارير أشار إلى أن معظم الفرنسيين على سبيل المثال يرفضون انضمام تركيا، إذ يعارض ٥٦ في المئة فكرة الانضمام، فيما يوافق عليه ٣١ في المئة[٢٢].

والواقع أن كلًا من تركيا والاتحاد الأوروبي في مأزق عميق، فبعد التسويف الطويل، لا يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يرفض طلب الانضمام التركي، كما أن رغبة الاتحاد الأوروبي في الاحتفاظ بتركيا بعيدًا من الانضمام التامّ بسبب الاختلاف الثقافي والتخوف الديني، ستتناقض - في حال التصريح بها - مع ما يُسمّيه القيم والمبادئ الأساسية للاتحاد الأوروبي التي لا تُفرّق بين الناس والدول على أساس الدين أو اللون أو الجنس، وما يزيد من عمق المأزق الأوروبي، أنه في ظلّ النُظُم الديمقراطية لا يُمكن إغفال الرأي العام الذي يؤدّي الإعلام والأحزاب السياسية في تكوينه دورًا كبيرًا.

هذا ما يرجّح استمرارية الوضع الراهن في المستقبل المنظور، ومن ثم سيلجأ الاتحاد الأوروبي وتركيا إلى الشراكة الاستراتيجية المتميزة، وهذا في اعتقادنا سيكون ذا فائدة ومكاسب للطرفين، مع عدم إغفال المفاجآت التي يحملها المستقبل، خصوصًا بعد الثورات العربية والانهيارات المتتالية للنُظُم السياسية في المنطقة العربية، وما تحمله من متغيرات وتحولات في معادلات العلاقات الدولية والإقليمية. وممّا لا شك فيه،أن استحقاقات التغيير في المنطقة العربية والشرق الأوسط والموقف التركي في خضمّ هذه الأحداث، تدلّ على أن تركيا تسعى إلى أن يكون لها دور في مرحلة ما بعد

---

(٢٢) علي حسين باكير، «لماذا يخاف الاتحاد الأوروبي من انضمام تركيا،» مجلة العصر (مجلة إلكترونية)، ١/ ١٠/ ٢٠٠٤، <http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=5718>.

الثورات في صَوْغ النظام الإقليمي وإدارته في المرحلة المقبلة، وترويج نموذجها الديمقراطي في المنطقة العربية سوف يُعزّز فرص الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

خاتمة واستنتاجات

لم تعد مسألة احتمال انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي تشغل حكومات الدول الأعضاء الحالية وحدها، بل أضحت كذلك تشغل الرأي العام الأوروبي، وتستحوذ على قدر كبير من الجدل الدائر في وسائل الإعلام الأوروبية. هنا تختلف آراء الأوروبيين، حيث تنظر حكومتا فرنسا وألمانيا بإيجاب إلى مسألة انضمام تركيا، على العكس من موقف الرأي العام في هذين البلدين، الذي يتوزع ما بين الرفض والسلبية والتردد وعدم الترحيب بذلك الانضمام؛ ويعود ذلك إلى طغيان صُوَر نمطية عن الأتراك والمسلمين.

غير أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، يطرح في حقيقة الأمر إشكاليات ذات طبيعة خاصة، تتعلق بالوزن الديمغرافي لتركيا وحالتها الاقتصادية وموقعها الجغرافي المميز، فتركيا بالنسبة إلى أوروبا تُعَدّ «دولة طرفية»، أي أنها دولة غير مركزية، تقع جغرافيًا خارج نطاق القارّة، بحيث تفصل بين أوروبا وآسيا، وعليه فإنها لا تمتلك المزايا الجغرافية ولا التاريخية ولا الثقافية ولا الاجتماعية ولا الدينية لتكون من بلدان المنظومة العامة للاتحاد الأوروبي. لكن الأهم هو أن تركيا تضمّ أكثر من ٧٠ مليون نسمة، ما يجعلها، في حال انضمامها، الدولة الأكثر وزنًا وتأثيرًا مستقبليًا في المؤسسات التشريعية الأوروبية، التي تُحَدَّد حصص الدول الأعضاء فيها بحسب تعداد سكانها، إضافة إلى أن الاقتصاد التركي هو الأقل نموًا من بين اقتصادات الدول الأعضاء. ويزيد موقع تركيا الجغرافي المعتمد بحسب التصنيف الجغرافي التقليدي من سيولة خريطة أوروبا، نظرًا إلى أن القسم الأعظم من أراضيها يقع خارج القارة الأوروبية، الأمر الذي يُكسب مفهوم أوروبا ذاته مركّبًا جديدًا، ويعطيه معنى جديدًا، عبر تحويله إلى نادٍ يكون الانضمام إليه بناءً على شروط سياسية محددة.

يبدو أن في إمكان الحكومة التركية برئاسة رجب طيب أردوغان تحقيق الكثير من الإصلاحات المطلوبة من أنقرة، فقد أنجزت في عامين إصلاحات

تفوق ما أنجزته تركيا طوال أربعين عامًا. على سبيل المثال، أنجزت هذه الحكومة رزمة إصلاحات مذهلة في وقت قصير نسبيًا منها: إلغاء عقوبة الإعدام، وتغيير أنظمة السجون بما فيه حماية السجناء من التعذيب، وتعزيز حرية التعبير، والشفافية، وإرساء دعائم دولة القانون من خلال إلغاء محاكم أمن الدولة والمحاكم الاستثنائية، والاعتراف بأولية التشريعات الدولية على حساب القوانين الوطنية في مجالات حقوق الإنسان، واعتمادها بمثابة المرجعية بالنسبة إلى المحاكم التركية. والأهم من ذلك هو تعزيز سلطة البرلمان، وقوانين المساواة، ومراقبة نفقات القوّات المسلحة، وتقليص صلاحيات مجلس الأمن القومي، وتقليل تأثير الجيش التركي في إدارة العلاقات الخارجية، خصوصًا مع اليونان، عبر تقليص سلطته في هذا المجال، وعليه تمكّنت الدبلوماسية التركية من القيام بدور إيجابي في حلّ أزمة جزيرة قبرص، ودخول الأخيرة عضوية الاتحاد الأوروبي[٢٣].

وإن كان دخول تركيا منظومة الاتحاد الأوروبي سيجلب معه من دون شك بعض المصاعب، إلا أن رفض انضمامها سيجلب عددًا من التحدّيات الاستراتيجية، وخصوصًا إذا استند الرفض إلى خلفية الموروث الثقافي والديني للشعب التركي، أي رفضها لمجرد أنها دولة مسلمة كبيرة، الأمر الذي يحمل رسالة معينة بالنسبة إلى تركيا وإلى باقي دول العالمين الإسلامي والعربي، ويعطي دليلًا على الحساسية الأوروبية الخاصة تجاه الإسلام الأوروبي.

وللمرة الأولى في التاريخ، اكتسب المشروع الأوروبي قاعدة شعبية راسخة، الأمر الذي قدّم الدليل على نضج مشروع الأوربة في تركيا. والمفارقة في الأمر أن القوة السياسية المحرّكة وراء عمليات الإصلاح الجديدة بهدف تأهيل تركيا لمفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كانت حزبًا سياسيًا ذا قاعدة إسلامية.

فالسياسة التي اتبعتها حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي منذ وصوله إلى الحكم عام ٢٠٠٢ هي سياسة لافتة،

---

(٢٣) عمر كوش، «هل ستنضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي،» **المستقبل** (بيروت)، ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٥.

وعلى الرغم من أن أصول هذا الحزب ترجع إلى الأحزاب التي كانت تخالف فكرة الانضمام، إلا أن حكومة أردوغان أبدت سعيًا حثيثًا نحو التكامل مع الاتحاد الأوروبي وعدَّ بعضُ المراقبين حكومة حزب العدالة والتنمية أكثر الحكومات التي أبدت حماسةً في هذا المجال.

خلاصة القول أن الاحتمالات المستقبلية لعلاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي ستبقى مرهونة بالمتغيرات الداخلية والخارجية وما تحمله هذه البيئة من اتجاهات ومواقف في هذه العلاقة لكلا الطرفين، بالنسبة إلى تركيا فإنها لن تقف طويلًا في قائمة الانتظار أمام البوابة الأوروبية، لكنها ستبقى ساعية إلى الانضمام لأنه خيارها الاستراتيجي الأول والموجِّه الأساسي لسياسة تركيا الخارجية لفترة طويلة. ومن أجل كسر هذا التوجه الأحادي، تضع تركيا خيارات أخرى لها تعطيها هامشًا من المرونة والمراوغة في التعامل مع الاتحاد الأوروبي، وتوفر البدائل الممكنة لتحقيق أهدافها، فهناك خيار التوجه نحو جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز وخيار التوجه نحو الشرق الأوسط. . . وبالتأكيد، تقع هذه الدوائر أساسًا ضمن اهتمام المدرك الاستراتيجي التركي، فالاستراتيجية التركية كانت وما زالت تنتهج أبعادًا متعددة، والمقصود هنا من تعدد البعد هو مواصلة السير في عدّة اتجاهات، وإذا ما ظهر ضعف تركيا في أحد هذه الاتجاهات، فستعمل مع الاتجاهات الأخرى فيما يجري ترميم البعد الضعيف بعد فترة من الزمن.

ملحق

ترجم مركز الزيتونة للدراسات السياسية دراسة بعنوان: «Decoding Turkish Foreign Policy Hyperactivity» للكاتبين: زيا ميرال (Ziya Meral) وجوناثان س. باريس (Jonathan S. Paris) منشورة في مجلة(*) Washington Quarterly، وجاء في أحد فصول الدراسة (تحت عنوان «خيبة الأمل في الاتحاد الأوروبي»):

«بدأت محاولات تركيا الانضمام إلى الهياكل الأوروبية المتطورة اقتصاديًا وسياسيًا مع تقديمها طلبًا رسميًا للانضمام إلى المجتمع الاقتصادي الأوروبي سنة ١٩٨٧. وفي نهاية المطاف، رُحّب بانضمامها إلى نظام الجمارك، الذي يوائم بين التعرفة الجمركية المشتركة وقوانين الاستيراد والتصدير في الاتحاد الأوروبي. ثم قرر الاتحاد الأوروبي بدء المحادثات الرسمية في شأن حصول تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٥.

يُقيِّم البلد المرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وفق معايير كوبنهاغن التي تتطلب من البلد المعني التكيُّف مع هياكل الاتحاد الأوروبي وقواعده والتزاماته، والمشاركة في الرؤية السياسية والاقتصادية للاتحاد، وأن يمتلك البلد المعني حكومة ديمقراطية، وأن يسود فيه حكم القانون واحترام حقوق الإنسان، وأن يمتلك سوقًا اقتصادية مستقرّة. وتشمل المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي ملفات تتعلق بالمجالات المذكورة يجري من خلالها تقييم البلد المرشح، وتحدّيه، وإعطاؤه مواعيد نهائية لتطبيق متطلبات الانضمام إلى

(*) Ziya Meral and Jonathan Paris, «Decoding Turkish Foreign Policy Hyperactivity,» *Washington Quarterly*, vol. 33, no. 4 (October 2010), pp. 75-86, <http://www.twq.com/10october/docs/10oct_Meral_Paris.pdf>.

الاتحاد. ومنذ عام ٢٠٠٥، لم يُفتح سوى ١٣ ملفًا للتفاوض مع تركيا من أصل ٣٥، أُغلق واحد منها فقط بنجاح.

لا يرغب الكثير من دول الاتحاد الأوروبي في فتح الملفات المتبقية، حتى يتضح ما إذا كانت تركيا سوف تحصل على عضوية كاملة في الاتحاد الأوروبي، أم أنها ستعد دولة ذات «وضعية مميزة»؛ حيث تروّج فرنسا بدعم من ألمانيا والنمسا لمنح تركيا «وضعية مميزة» بدلًا من العضوية الكاملة، في حين أن أي شيء دون العضوية الكاملة غير مقبول بالنسبة إلى الأتراك، وهو موقف مفهوم وغير مفاجئ. فتركيا ترى أن منحها الوضعية المميزة يعني الضغط عليها لأخذ أفضل ما عندها من دون أن يُقدّم الاتحاد الأوروبي شيئًا في المقابل. كما تأثر موضوع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بموقف قبرص، التي حاولت تعظيم دورها التفاوضي في شأن النزاع الدائر حول الجزيرة عن طريق المساعدة في عرقلة محادثات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

قدّم حزب العدالة والتنمية في الفترة ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ التزامات جدّية لتعزيز موقف تركيا في محادثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، غير أن المحادثات المطولة التي لم تأتِ بثمار، وتغيُّر الأولويات التركية أصاب الحزب بـ «الوهن»، خصوصًا مع الانضمام السريع لدول أخرى مثل بلغاريا، وهي الدولة التي لا تزال تشهد تعثرًا كبيرًا في استيفاء معايير كوبنهاغن. كما رأى حزب العدالة والتنمية أن الاتحاد الأوروبي قد خانه حينما لم يفِ بالوعود التي قطعها برفع الحظر المفروض على جمهورية التركية في قبرص الشمالية.

أقنع التباطؤ وخيبة الأمل من الاتحاد الأوروبي المزيد من الأتراك بأن مشروع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قد لا ينجح في نهاية المطاف، ما أدى بتركيا إلى تنويع استثماراتها خارج الاتحاد الأوروبي تحسبًا لاحتمال الانهيار التامّ لمشروع الانضمام . يأتي هذا القلق بالتوازي مع مخاوف جديدة من الوضع الاقتصادي الأوروبي والاضطرابات السياسية الأوروبية الداخلية وغياب سياسية خارجية أوروبية موحدة ومتماسكة وفعّالة. وبالتالي فقد كان من حق الأتراك أن يتساءلوا بعد سنوات من السعي الدؤوب إلى الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، إذا كانت كل جهودهم سوف تكون بمثابة استثمار سيئ في منظمة أوروبية ضعيفة لا تملك الكثير لتقدمه لتركيا.

الفصل الثاني والعشرون
العرب في تركيا: محور تواصل أم تأزيم؟

عقيل محفوض

ملخص

يمثّل «العرب في تركيا» إحدى المفردات الإشكالية في العلاقات بين العرب وتركيا، ومثلها مفردات أخرى كـ «الأمن» و«الحدود» و«الذاكرة التاريخية» و«المكانة»... إلخ. ويَتَّسِمُون بوضع «مُلتبس» لجهة الاسم والمعنى (القومي) وديناميات الهوية وطبيعة العلاقةً مع الدولة في تركيا من جهة، وسورية والمنطقة العربية من جهة أخرى.

تناقش هذه الدراسة «العرب في تركيا» ودورهم في العلاقات العربية ـ التركية، انطلاقًا من إشكالية رئيسية تتمثل بالسؤال التالي: هل يمثّل «العرب في تركيا» محور تواصل وتقارب في تلك العلاقات، أم محور تأزيم وتنافر؟ وتخلص إلى أنهم بأوضاعهم وكيفياتهم الراهنة وبالتفاعلات المحيطة بهم، «عامل تواصل»، لكنهم بحقيقتهم وبالدينامية التاريخية والقوة الكامنة والرهانات القائمة لديهم وفي محيطهم، أيضًا «عامل تأزيم». والواقع أن دورهم يتكوّن بكيفية وسطية «بين ـ بين»، بين التواصل والتأزيم.

مقدمة

يُعَدُّ «العرب في تركيا» إحدى النتائج المترتبة على «التفكك» العثماني وسياسات «الاختراق» الغربي لمنطقة الشرق الأوسط في بداية القرن العشرين،

ويمثّلون منذئذٍ إحدى القضايا الإشكالية في العلاقات بين العرب وتركيا، إلى جانب قضايا كثيرة تتعلق بالحدود والمياه والأمن والهوية والمكانة والدور والعلاقات الدولية. . . إلخ. ولا يبدو أنهم كانوا «قضية مركزية» لدى الطرفين، وخصوصًا مع وجود جدول أعمال مُثقَل بمصادر (أو مدارك) التهديد الداخلية والخارجية لكل طرف.

هنا يكون البحث نوعًا من «الكشف» عن ظاهرة تبدو محل رهان في العلاقات بين العرب وتركيا، ما موقعها في تلك العلاقات؟ ما دورها المحتمل في تطورها؟ ما محددات ذلك الدور؟ هل يكون «العرب في تركيا» محور تواصل وتقارب أم محور تأزيم وتنافر؟ أم محورًا بين هذا وذاك، أي «بين ـ بين»؟

تعريف

يتناول هذا الفصل «العرب في تركيا: محور تواصل أم تأزيم»، في ثلاثة محاور رئيسية: **الأول** يتعلق بالجانب المنهجي وأسئلة الدراسة ومقولاتها. . . إلخ؛ **والثاني** «العرب في تركيا» وتكوينهم وأوضاعهم القانونية ووزنهم أو تأثيرهم في السياسة العامة واتجاهات الهوية لديهم، والعلاقة بينهم وبين كل من تركيا وسورية، ووضعهم في إطار العلاقات السورية ـ التركية؛ **والثالث** حول مشاهد أو احتمالات المستقبل، ويتضمن الرؤية الاستشرافية، وثلاثة مشاهد محتملة لدور «العرب في تركيا» في العلاقات بين العرب وتركيا، وهي مشهد التواصل أو التقارب، ومشهد التأزيم أو التنافر، والمشهد الوسطي أو «بين ـ بين»، إضافة إلى النتائج والاستخلاصات، والخاتمة.

إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة في عملها على (أو محاولتها) تقصي وتحليل الطبيعة العامة لـ «العرب في تركيا» كظاهرة إثنية مركبة، وتأثير ذلك في أوضاعها «الذاتية»، ووزنها النسبي في جدول السياسات العامة في تركيا، والدور القائم أو المحتمل في دفع العلاقات أو التفاعلات العربية ـ التركية نحو التكوّن بين حدين أو حالين مفترضين وهما التواصل والتقارب أو التأزيم والتنافر.

وتمارس المحددات الإثنية والأيديولوجيات والاصطفافات والاتجاهات السياسية... إلخ المتعلقة بالدولة في تركيا وسورية، والمحددات الأخرى المتعلقة بالبيئتين الإقليمية والدولية، تأثيرات جدية في طبيعة «تظهير» و«تحريك» الموضوع أو «السكوت عنه» و«ضبط» تطوره، بكيفية قد تفوق تأثير العامل المتعلق بـ «العرب في تركيا» أنفسهم.

أهداف الدراسة

تواجه الدراسة تحديات بحثيةً من جوانب مختلفة، منها ما يتعلق بتحديد «الموضوع»، أو بـ «صعوبة» التفكير فيه، أو «صعوبة» تناوله بحثيًا، لأنه كان حتى وقت قريب، ولا يزال كذلك بصورة أو بأخرى، من الموضوعات «المسكوت عنها» تقريبًا لدى الجانبين العربي والتركي.

أما الأهداف الأخرى فيمكن تركيزها في النقاط التالية:

ـ دراسة «العرب في تركيا» كتكوين إثني واسع الطيف، لكنه يفتقر نسبيًا إلى بناء رمزي جامع ومستقر.

ـ الطبيعة الإثنية والتفاعلات التي تشارك في تحديد الوزن النسبي لـ «العرب في تركيا» في السياسة العامة للدولة.

ـ درس المحددات والفواعل (الذاتية والموضوعية) التي تجعل من «العرب في تركيا» عامل تواصل وتقارب، أو عامل تأزيم وتنافر، أو «بين ـ بين».

ـ درس الشروط والملامح المحددة للمشاهد والسيناريوهات المحتملة لتطور دور «العرب في تركيا» ووزنهم وتأثيرهم بِعَدِّهِم عامل تواصل أو تأزيم أو حالة «بين ـ بين» في التفاعلات العربية ـ التركية.

أهمية الدراسة

تُعَدُّ دراسة «العرب في تركيا» أحد المداخل الممكنة لتقصي لا الجانب الذاتي أو الداخلي الخاص بالموضوع (أي العرب في تركيا) فحسب، بل أيضًا الجانب العلائقي فيه، أي ما يتصل بالتفاعلات مع «الآخر» وهو هنا الدولة في تركيا من جهة والعرب «الآخرون» في المنطقة العربية من جهة أخرى.

وثمة مستوى آخر من الأهمية يتمثل في اختيار الوزن النسبي للموضوع في التفاعلات بين العرب وتركيا، تواصلًا وتقاربًا أو تأزيمًا وتنافرًا أو حالة «بين ـ بين». ويبدو أن التعبير عن «أهمية» الدراسة يترافق مع «تظهير» أولي لمنهجية الدراسة ومستويات التحليل نفسها، كما أنه يحمل مضمونًا مركبًا أو إدغامًا تلقائيًا بين تفسير الموضوع وتحليله من جهة، والرؤية النقدية والاستشرافية لفواعله وعوامله واحتمالات تطوره من جهة أخرى.

الدراسات السابقة

غالبًا ما يكون تناول «العرب في تركيا» على صورة إشارات سريعة وملاحظات عابرة في إطار استعراض أوضاع التكوين الإثني في تركيا[١]، كذلك تفعل التقارير الدولية حول الأقليات أو الجماعات الإثنية[٢].

تزداد الدراسات حول التكوين الاجتماعي والثقافي واللغوي... إلخ في تركيا والمنطقة إيقاعًا، وتزداد فرص التعبير عن الهويات الفرعية والمطالب الإثنية في مختلف البلدان[٣]، كما تزيح الحجب عن ظواهر ووقائع كانت من الأمور «المنسية» أو «المسكوت عنها» أو حتى «الممنوع التفكير فيها» أو التعبير عنها، بِعدِّهَا أحد مصادر التهديد للأمن الوطني والقومي[٤]. والواقع أن ذلك لم يمرَّ على أوضاع «العرب في تركيا»، الذين لم يحظوا ـ حتى الآن ـ بتغطية متوازنة وموضوعية لأوضاعهم ومشكلاتهم، على خلاف التركمان مثلًا في عدد من الدول العربية كالعراق ولبنان، ذلك

---

(١) انظر مثلًا: Nurcan Kaya and Clive Baldwin, «Minorities in Turkey: Submission to the European Union and the Government of Turkey,» Minority Rights Group International (MRGI Report), July 2004, <http://www.minorityrights.org/download.php?id=183>.

(٢) انظر مثلًا: Minority Rights Group International [MRGI], *State of the World's Minorities and Indigenous Peoples 2010* (London: Minority Rights Group International, 2011), والتقارير السنوية الصادرة سابقًا.

(٣) انظر مثلًا: خلدون حسن النقيب، **في البدء كان الصراع: جدل الدين والإثنية ـ والأمة والطبقة** (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٧)، ودانيال برومبرغ، معد، **التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟**، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٧).

(٤) هناك حساسية لدى السلطات تجاه مسألة التكوين الإثني، انظر مثلًا: برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات** (القاهرة: دار سينا، ١٩٨٨).

أن الجانب التركي الرسمي يبدي اهتمامًا أكبر نسبيًا بأوضاعهم(٥).

مقولات الدراسة

يكمن تركيز المقولة الرئيسية للدراسة في أن دور «العرب في تركيا» في التفاعلات العربية ـ التركية «ينوس» بين حدين محتملين أو ذروتين افتراضيتين، محور تواصل أو تقارب، ومحور تأزيم أو تنافر، مع أنه حتى الآن ليس أيًا منهما، ولا يبدو أنه قابل لأن يكون على هذا الاحتمال أو ذاك، وأقصى ما يكونه هو «أقل من توافق»، لأنه بطبيعته لا يمكن أن يكون محور تواصل تامّ، و«أقل من تأزيم»، لأن التفاعلات العربية التركية بطبيعتها لا يمكن أن تجعله كذلك، أو لا يمكن أن تُمكّنه من ذلك.

المنهج

تتناول الدراسة موضوعها من خلال منهجية مركبة تنطوي بدورها على شبكة من المفاهيم التي تحاول تغطية الموضوع والاستجابة لمتطلباته البحثية والتحليلية، وهذا يتطلب بدوره تكوينًا منهجيًا مركبًا بين التحليل الثقافي والاجتماعي(٦) والسياسات الإثنية(٧) من جهة، والدراسات المستقبلية واستشراف المستقبل من جهة أخرى(٨)؛ **الأول** يغطي الأوضاع الراهنة، **والثاني** يغطي تطوراتها واحتمالاتها المستقبلية.

---

(٥) انظر مثلًا: H. Tarik Oğuzlu, *The Turkomans of Iraq as a Factor in Turkish Foreign Policy: Socio-political and Demographic Perspectives* (Ankara: Foreign Policy Institute, 2001), and «The Forgotten Turks: Turkmens of Lebanon,» Center for Middle Eastern Strategic Studies (OSRAM), Ankara, Report no. 11 (February 2010), <http://www.orsam.org.tr/en/enUploads/Article/Files/2010110_sayi11_eng_web.pdf>.

(٦) انظر مثلًا: برتراند بادي وماري ـ كلود سموتس، **انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي**، ترجمة سوزان خليل (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦)، ص ٢٢ ـ ٣٢.

(٧) حول السياسات الإثنية في تركيا، انظر مثلًا: عقيل سعيد محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨).

(٨) حول الدراسات المستقبلية والمشاهد والسيناريوهات في دراسة العلاقات السورية ـ التركية، انظر مثلًا: عقيل سعيد محفوض، **سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩).

أولًا: العرب في تركيا

يمثّل «العرب» تكوينًا إثنيًا كبيرًا في تركيا، ويأتون في المرتبة الثالثة بعد الأتراك والأكراد، وثمة تقديرات متفاوتة من حيث العدد والنسبة من إجمالي السكان، ومن حيث مناطق التوطن.

وغالبًا ما يُقتصر موضوع «العرب في تركيا» على عرب لواء إسكندرون الذي ضمته تركيا إليها نهائيًا عام ١٩٣٩، وهنا ترد معطيات محددة غالبًا ما تركز على العرب العلويين والعرب المسيحيين، وقُدّر عددهم في أوائل الثمانينيات بـ ٤٠٠ ألف نسمة[٩]، وإذا أخذنا في الحسبان معدلات الزيادة الطبيعية في نمو السكان فإن التقدير يتراوح بين ٨٠٠ ألف ومليون نسمة، هذا بحسب تقديرات الموطن، أما العرب الذين هُجّروا إلى مناطق أخرى داخل تركيا نفسها، وكذلك أعداد ومعطيات الهجرة إلى المراكز المدينية في تركيا نفسها، أو إلى أوروبا وغيرها، فلا تدخل في تلك التقديرات.

أما معطيات السكان في جنوب وجنوب شرق تركيا (١٩ محافظة)[١٠]، فتفيد بأن العرب فيها يُقدَّرون بـ ٨٦٠٤٧٠ نسمة، من إجمالي سكان المنطقة المقدر بـ ١٢,٩١٢ مليون، أي ما نسبته ٦,٦٤ في المئة[١١]. وهذه معطيات تحيل إلى قضايا إشكالية تتعلق إما بطبيعة الإحصاءات والمعطيات الرقمية عن البنى السكانية والإثنية في تركيا، أو بطبيعة مدارك الهوية والانتماء لدى شريحة كبيرة نسبيًا من «العرب في تركيا»، وخصوصًا أن نتائج استطلاع أجري في المنطقة نفسها ـ وهي مرفقة بالمعطيات الإحصائية المذكورة ـ تُظهر أن ٩٦,٦ في المئة من العرب الذين استُطلعت آراؤهم في تلك

---

(٩) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٨)، ص ٧٦.

(١٠) المحافظات هي: آغري، باتمان، بينغول، بتليس، ديار بكر، هكاري، ماردين، موس، سرت، شرناك، تونجلي، فان، أديامان، إيلازيغ، أرضروم، غازي عينتاب، مرعش، ملاطيا، أورفا.

(١١) Salih Akyürek, «What are the Kurds and Zazas Thinking About?: A Look to the Shared Values and Symbols,» Wise Men Center for Strategic Studies, report no. 26 (January 2011), p. 3, <http://www.bilgesam.org/en/images/stories/rapor/report26ing.pdf>.

المنطقة، فخورون بأنهم مواطنون أتراك، و٨٠،٤ في المئة من الكرد، و٩٨،٨ في المئة من الأتراك[١٢](!).

إذا دُمجت المعطيات المذكورة أعلاه إلى جانب التقديرات حول عدد العرب المسيحيين، والسريان، والكلدان، والأرمن[١٣]، ممن يقطنون مناطق كانت تتبع تاريخيًا لسورية، ومنهم من هاجر (أو هُجّر) بتأثير عوامل متعددة، إلى مناطق أو بلدان أخرى، فإن العدد يقترب من تقديرات شبه رسمية ويصل إلى نحو ٣ ملايين[١٤]، وربما بين ٥ و٨ ملايين، ويمكن أن يزيد التقدير على ذلك إذا أخذنا في الحسبان أن تعداد السكان ليس على أساس العرق أو اللغة، إلى جانب أن المخاوف والعقد التاريخية ووطأة السياسات التسلطية فعلت فعلها في كيفية تفسير «امتناع» الكثير منهم عن التصريح بكونهم عربًا[١٥]، أو حتى مجرد القول إنهم من أصل عربي[١٦]، وهم مكون أصلي للجغرافيا الاجتماعية والإثنية للمناطق التي يقطنونها، والتي ضُمَّت إلى الدولة التركية الناشئة على أنقاض السلطنة العثمانية، وقد كان أكثر تلك الجغرافيا خارج مشروع الدولة الجديدة كما قررتها اتفاقية سايكس - بيكو (١٦/٥/١٩١٦)، وكذلك الأمر مع سيفر (١٠/٨/١٩٢٠)، لكنها ضُمّت إليها وفق اتفاقية فرتكلاين - بويون أو ما يُعرف باتفاقية أنقرة

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(١٣) محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، ص ٧٦ - ٧٧.

(١٤) حسب تصريح «سفر توران» مدير قناة التركية الرسمية الناطقة بالعربية، إلى صحيفة: الشروق (القاهرة)، ١٢/١٠/٢٠١٠.

(١٥) يؤدي الصراع بين الكرد والدولة إلى تعزيز الاستقطاب الحاصل في مناطق شرق وجنوب شرق تركيا بين الأتراك والكرد والعرب (والزاز)، إلى فروق في اتجاهات الرأي والمواقف السياسية ومدارك الهوية السياسية (وحتى الثقافية)، ما يجعل العرب عمومًا، والعرب السنة على وجه الخصوص، أقرب إلى الأتراك عمومًا، والأتراك السنة على وجه الخصوص. وخاصةً أن العديد من تلك المناطق هي ذات هوية إثنية (عربية - كردية) متنازع عليها، ما يدفع «العرب» للوقوف إلى جانب الدولة بمواجهة الحركة الكردية.

(١٦) يمكن توسعة مفهوم «العرب في تركيا» ليشمل السوريين بالمعنى التاريخي والثقافي، ويضم في هذه الحالة السريان والأرمن والكلدان وكذلك الأكراد الذين يقطنون في الجغرافية التي كانت جزءًا من سورية التاريخية، أو من هاجروا أو هُجّروا إلى مناطق أخرى منذ بدايات القرن العشرين.

الأولى (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢١)، وقد صادقت عليها معاهدة لوزان (٢٤/٧/١٩٢٣)، تبع ذلك سلخ لواء إسكندرون في (٢٩/١١/١٩٣٩). ويتركزون في ولايات مرسين وأضنة والإسكندرون وعينتاب ومرعش وملطية وأورفا وديار بكر وماردين، إلى جانب الأتراك والأكراد والسريان وغيرهم من تكوينات «الموزاييك» الإثني العرقي واللغوي والديني القائم في تركيا، الذي كان جزءًا من سورية الطبيعية التاريخية، سياسيًا وثقافيًا وإداريًا... إلخ.

١ ـ العرب: تكوين إثني مركَّب

هكذا، فإن «العرب في تركيا» ليسوا جالية بل قاطنون أصليون لمناطقهم، وليسوا إثنية بسيطة التكوين ولا هم تحت هوية جامعة وحاكمة لمداركهم واتجاهاتهم، بل تركيب متفاوت من حيث الهويات والروابط العرقية والدينية والمذهبية والجهوية والقبلية، وكذلك الروابط الثقافية والتاريخية والنفسية، وحتى الطبقية والسياسية، ومن ثم فهم ليسوا إثنية أو أقلية بالمعنى العام أو الدارج للإثنية أو الأقلية. وهم أشتات من حيث الولاءات لما ذكرنا أنه هويات وروابط نشطة لديهم، وكذلك من حيث موقف السلطات منهم.

هنا يمكن الحديث أيضًا عن مستويين من الضغوط الدولتية: **الأول** تجاه عرب ١٩٢٠ وعرب لوزان ١٩٢٣ الذين «تكيفوا» إلى حد ما مع الضغوط الأمنية والسياسية عليهم للتخلي عن هويتهم العروبية وإدماجهم الهامشي في «المجتمع».

أما المستوى **الآخر**، فهو عرب ١٩٣٩ أو عرب لواء إسكندرون، ولا يزال هؤلاء تحت مجهر المؤسسة الأمنية لأنهم الأقرب إلى هويتهم العروبية، وبسبب الحداثة النسبية لضمهم إلى تركيا[١٧].

---

(١٧) هذا يُذكِّر بتصنيف العرب في فلسطين إلى عرب الداخل (١٩٤٨)، وعرب (١٩٦٧)، وهناك «عرب الشتات» الذين هاجروا مثل الأكراد والأتراك إلى أوروبا وغيرها، ويقابلها «فلسطينيو الشتات»، وثمة تشابه أيضًا في ما يتعلق بـ «حق العودة». انظر موافقة تركيا على إعادة الأملاك المُصادَرة إلى المهجرين، في: صباح، ١٧/٢/٢٠١١.

٢ ـ الأوضاع القانونية والسياسية

لا تعترف الدولة رسميًا بوجود تكوينات إثنية في تركيا (بحكم قيامها على نموذج الدولة ـ الأمة الأوروبي الكلاسيكي)، إلا ما قررته معاهدة لوزان ١٩٢٣ بخصوص الأرمن واليونانيين واليهود؛ أما العرب والكرد والشركس والزاز واللاز ومختلف التنويعات الأخرى فغير معترف بهم. وقد تضمنت الدساتير المختلفة وقوانين العقوبات أحكامًا متشددة نسبيًا تجاه الرموز والتكوينات الثقافية واللغوية المختلفة، وعُدَّ ذلك جزءًا من مفاهيم الأمن القومي بما يعنيه ذلك من السياسات الأمنية وأنظمة العقاب المختلفة[١٨].

لم ينخرط العرب في أحزاب ومنظمات نشطة تمثلهم أو تطالب بإدراجهم في جدول أعمال السياسة العامة أو حتى النقاش العام حول التكوين الاجتماعي والهويات والإثنيات والحقوق اللغوية والثقافية... إلخ. وقد فَضّلَ تيارٌ منهم الاندراج في السياسة العامة واحتواء التداعيات بمزيد من «التكيف» مع السياسات الرسمية حول «مصادر التهديد الداخلية»، التي تمثلت ـ إثنيًا ـ بالحركة الكردية.

عانى العرب في تركيا من سياسات إثنية شديدة الوطأة وهو ما أدى ـ مع عوامل أخرى ـ إلى ميل متزايد لدى شريحة كبيرة نسبيًا منهم إلى «البحث» عن هويات أخرى مثل القبيلة والدين والمذهب والجهة أو الإقليم، وإلى التسلح بنظام تعبير ونمط قيم وسلوك ديني الطابع في مواجهة التشدد العلمانوي والقومي السلبي نسبيًا[١٩].

٣ ـ الفاعلية السياسية

كذلك لا اعتراف بهم كخط سياسي أو تيار انتخابي، ومع ذلك فإن لعددهم وميولهم الانتخابية تأثيرًا بارزًا نسبيًا في مخرجات صناديق الاقتراع،

(١٨) انظر مثلًا: Ilhan Yildiz, «Minority Rights in Turkey,» *Brigham Young University Law Review*, vol. 3 (2007), pp. 791-812, and Kaya and Baldwin, «Minorities in Turkey: Submission to the European Union and the Government of Turkey».

(١٩) انظر مثلًا: محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، مواضع مختلفة.

ويبدو أن المكاسب تتجه، منذ عدّة سنوات، لمصلحة حزب العدالة والتنمية، الذي يقترب نسبيًا من شواغلهم لأسباب ثقافية ودينية، وكذلك سياسية[٢٠]. لكنّ ثمة شعورًا متزايدًا بأن حكومة الحزب المذكور لم تهتم بهم جدّيًا، وقد تحدث أحد الوجهاء العرب عن ذلك، فقال:

«لا تحسب الدولة التركية للعرب في تركيا أي حساب في حين اهتمت الحكومة ورئيسها أردوغان بالآخرين كالأكراد والأرمن وحتى الغجر... إلا العرب، الذين استُثنوا من هذا الاهتمام»[٢١].

مع ذلك، تغيرت الأمور إلى حد ما منذ عام ٢٠٠٢[٢٢]، وبرزت إمكانية أكبر نسبيًا للحديث عن العرب والهوية واللغة، حتى لو لم يُشرّع الحزب المذكور الحقوق اللغوية والثقافية للعرب في تركيا. وقد رفض الرئيس عبد الله غول خلال زيارة له إلى مدن الجنوب الشرقي ذات الأكثرية الكردية، أن تكون الكردية لغة رسمية للدولة، وشدد في خطاب ألقاه في مدينة ديار بكر على أن تركيا يجب أن تعترف بالاختلافات اللغوية والدينية بين المواطنين في البلاد التي ستظل مع ذلك بلدًا موحدًا. وقال:

«اللغة الرسمية للجمهورية هي التركية ويجب أن تبقى كذلك. ولغة المؤسسات الرسمية هي التركية، إنها لغتنا المشتركة، والحقيقة أيضًا أن لدينا في الجمهورية التركية مواطنين يتحدثون لغات مختلفة. لدينا ناطقون بالعربية

---

(٢٠) تثير سياسة أردوغان في إصلاح العلاقة بين الدولة والتكوينات الاجتماعية والإثنية... إلخ، انتقادًا شديدًا من أطراف في المعارضة. وقد قال دولت بهجلي زعيم «حزب الحركة القومية» إن تلك السياسة غير مستغربة، ويتعلق الأمر بالأصل والانتماء والهوية، فأردوغان، يسمي ولده بلالًا، قال بهجلي: «ماذا ندعو بلال؟ أمُّهُ عربية، وأبوه جورجي، إذًا ما هي شخصيته؟»، انظر: «MHP Leader Gets Nasty Targeting PM's Son in Ethnicity Row,» *Today's Zaman*, 6/9/2010.

(٢١) الحديث لإسماعيل جانقورت، أحد الزعماء العرب ومنظم «مؤتمر وران» الذي ضم عددًا من المنظمات والزعماء من مختلف المناطق والولايات العربية في تركيا، للمطالبة بحقوقهم الثقافية والتنموية... إلخ، و«وران» بلدة في محيط مدينة أورفة، في: «اجتماع عرب تركيا للمطالبة بحقوقهم،» ٢/٣/٢٠١١، <http://ana-mardelli.ahlamontada.com/t631-topic>.

(٢٢) لمزيد من المعلومات حول تكوين حزب العدالة والتنمية وأيديولوجيته، انظر: Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, *The Rise of Political Islam in Turkey* (Santa Monica, CA: RAND, 2008), pp. 75-90, and Cihan Tugal, «NATO's Islamists Hegemony and Americanization in Turkey,» *New Left Review*, no. 44 (March-April 2007), pp. 5-34.

في مناطق أخرى، كما لديكم هنا ناطقون بالكردية. هناك لغات لمواطنينا غير المسلمين، الذين يتضاءل عددهم. كل هذه اللغات لنا، تعود إلينا كلها»[٢٣].

هذا يعني التسليم بالواقع اللغوي لجهة استخدام العربية والكردية وغيرها في الحياة العامة، لكن لا يعني اعتمادها رسميًا، لأن اللغة التركية هي اللغة الرسمية الوحيدة، حتى الآن.

٤ ـ حنين؟

يتحدث صحافي عربي زار مناطق ومدنًا مختلفة للعرب يقول:

أنطاكية (لواء إسكندرون) «لا تزال مهملة وفقيرة، كأنها خارجة من رحم التاريخ، لا بمعالمها القديمة فحسب، بل حتى بوجوه مسنّيها وأسواقها الشعبيّة النابضة بعبق التراث وبساطة العيش... تشعر وأنت تذرع طرقاتها الضيّقة وسوقها المغطاة على غرار سوق الحميدية الدمشقية بأنك في بلاد الشام؛ الناس يتحدّثون العربية ويتشابهون في عاداتهم وتقاليدهم مع السوريين... يخبرني بائع البندق بأنه يحنّ إلى موطنه الأصلي سورية. لكنّه يضيف «هنا نعيش جيدًا، أفضل من أهلنا في سورية، لكن علاقتنا مع أقربائنا خارج الحدود متواصلة. في الأعياد تفتح الحدود بيننا من دون تأشيرة»»[٢٤].

نتحدث عن «حنين» يتعلق بمركزية أنطاكية بالنسبة إلى العرب، لا لتكوينها وهويتها العربية فحسب، بل أيضًا لمركزيتها بالنسبة إلى التكوين الديني المسيحي فيهم، إذ «تمثّل أنطاكية معلمًا دينيًا مهمًّا لدى المسيحيين في الشرق، فهي أحد الكراسي الرسولية إلى جانب روما والإسكندرية والقسطنطينية (إسطنبول) والقدس، فيما يحمل بطاركة «السريان الأرثوذكس» و«الروم الأرثوذكس» و«السريان الكاثوليك» و«الروم الكاثوليك» و«السريان الموارنة»، لقب «بطريرك أنطاكية وسائر المشرق»[٢٥].

---

(٢٣) «Gul Emphasizes Turkish as Official Language in First Diyarbakir Speech,» *Today's Zaman*, 31/12/2010.

(٢٤) معمر عطوي، «أنطاكيا الكئيبة على ضفاف العاصي،» الأخبار، ٢٨/٨/٢٠٠٨.

(٢٥) انظر: المصدر نفسه. ويضيف التقرير: «ومن أنطاكية إلى ماردين مسافة بين الوريد والوريد. هنا أيضًا تشعر بأنك في بلد عربي، رغم غلبة العنصر الكردي. في هذه المحافظة الواقعة على الحدود مع =

ينسحب ذلك على العرب العلويين، ذلك أن مناطق أنطاكية وأضنة وحران وغازي عينتاب (وغيرها) هي أماكن حاضرة في ثقافتهم العروبية إلى جانب الدينية والصوفية وذاكرتهم التاريخية، وكثير من رموزهم يُلَقَّبُ بـ «الحراني» و«الأنطاكي» و«الجزيري». . . إلخ[٢٦].

٥ ـ تركيا ـ «العرب في تركيا»

قد يصح الكلام على خصوصية نسبية في العلاقات بين العرب والدولة، وهي أن الطرفين لم يدخلا في صراع حاد كما لم يدخلا في تسوية صريحة، فقد بقيت العلاقات محكومة بنوع من «الغموض» و«عدم التعيين» في كثير من مفرداتها. ولا يبدو أن التغير الحاصل في مدارك واتجاهات الهوية في تركيا[٢٧] سوف يغير كثيرًا من الوضع القانوني والسياسي للعرب أو في العلاقة بينهم وبين الدولة، الآن على الأقل، وما قد يحدث ربما يعيد تكييف سياسات إدماج أخرى على أسس «عثمانوية» الطابع هذه المرة[٢٨]، وفي هذا نوع من العود على بدء، ويُذَكِّرُ نسبيًا بما كان حاصلًا في الفترة العثمانية. وهو أفضل من جوانب مختلفة، إثنية وعرقية، وإن كان يثير هواجس دينية ومذهبية ترتبط بالذاكرة التاريخية، وخصوصًا خلال فترات التأزم الداخلي والتوتر الديني[٢٩].

يمكن تركيز مفردات العلاقة بين تركيا و«العرب فيها» في خلال عدّة عقود في النقاط التالية:

= سورية، والتي يبلغ عدد سكانها قرابة مليون نسمة، عبق عربي واضح يفوح من شوارعها وأحيائها الفقيرة كما من لهجة أبنائها الذين تشعر بحنينهم إلى موطنهم الأصلي. . . ويتحدّث يوسف المارديني، الذي يعمل في إسطنبول، عن عروبة المدينة رغم سيادة العرق الكردي فيها، يقول: «ماردين اليوم تركية ولا تسعى للعودة إلى حضن أمها الأصلية، على الأقل في المدى المنظور».

(٢٦) ثمة مطالب عديدة تجاه الحكومة التركية، انظر: السفير، ١٨/١/٢٠١١.

(٢٧) حول مسألة الهوية، انظر مثلًا: Feroz Ahmad, *Turkey: The Quest for Identity* (Oxford: One World Press, 2003).

(٢٨) انظر وقارن: Sibel Bozdoğan and Reşat Kasaba, eds., *Rethinking Modernity and National Identity in Turkey* (Washington, DC: Institute of Turkish Studies, 2007).

(٢٩) تحيل مسألة التعدد الإثني في المنطقة إلى اللحظة العثمانية، انظر رؤية تحليلية عامة للموضوع في: غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**.

أ ـ الهندسة الاجتماعية ـ الإثنية

وقد ذكرنا أنها سياسة تمثلت بإعادة تكوين البنى الاجتماعية والإثنية في إطار سياسة إدماج عامة بهدف «صهر» مختلف التكوينات والهويات واللغات وغيرها في إطار تكوين اجتماعي وهوية ولغة تركية واحدة، بهدف هندسة وتصميم مجتمع يكون على صورتها، أي مجتمع «تركي» لدولة تركية[٣٠]. ولم يقتصر الأمر على فرض اللغة والثقافة التركية، وإلغاء ما عداها، بل كانت ثمة سياسات عملية تمثلت بالتهجير القسري للسكان إلى خارج الدولة[٣١]، ومن ذلك دفع أعداد كبيرة من الأرمن والعرب واليونانيين إلى الهجرة إلى الخارج، وبعد ذلك جرى تبادل للسكان مع اليونان[٣٢]، بحيث أخذت تركيا الأتراك واليونانيين المسلمين، وأبعدت الأتراك واليونانيين المسيحيين، وقد برز العامل الديني هنا أكثر من العامل القومي للدولة العلمانوية والقومية.

وبعد أن حصلت تركيا على بنية سكانية مسلمة الطابع، أخذت تعيد هندسة التكوينات الداخلية بهدف تغيير التوزيع الديمغرافي للإثنيات القائمة، وذلك عبر نقل السكان وتهجيرهم قسرًا من مناطق مختلفة، وخصوصًا الكرد من جنوب شرق البلاد، والعرب من جنوب وجنوب غرب البلاد إلى مناطق أخرى في الوسط والشمال والغرب (انظر الخريطة في الشكل الرقم (٢٢ ـ ١)) إلى جانب الهجرة الاضطرارية لكثير من السكان بهدف البحث عن ظروف حياة أفضل[٣٣].

---

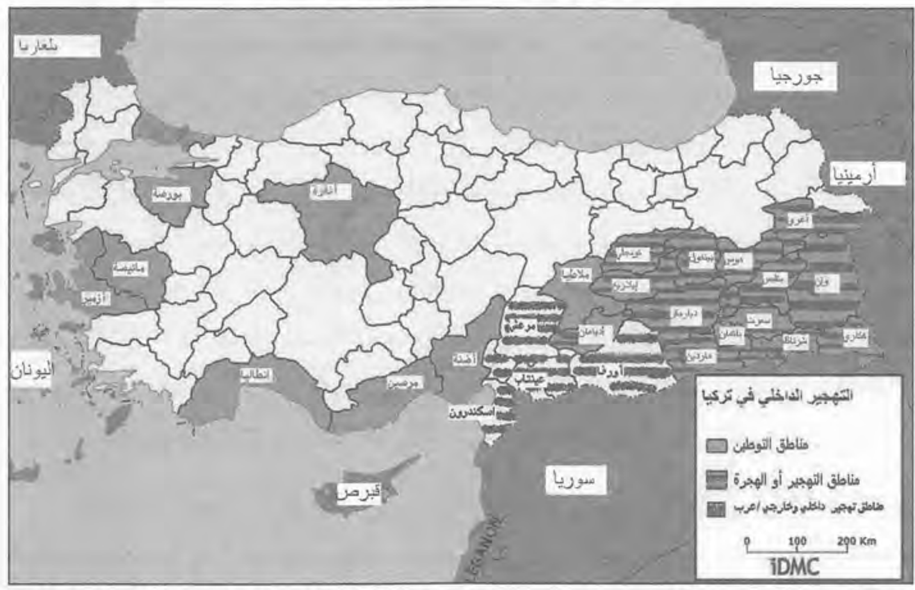
(٣٠) محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، ص ٨٧ ـ ٩١.

(٣١) انظر مثلًا: المصدر نفسه، ص ١٧٢ ـ ١٧٥.

(٣٢) حول «تبادل» السكان مع اليونان، انظر مثلًا: Onur Yildirim, *Diplomacy and Displacement: Reconsidering the Turco-Greek Exchange of Populations,1922-1934*, Middle East Studies, History, Politics, and Law (New York; London: Routledge, 2006).

(٣٣) تمثّل سياسات الهجرة والتهجير القسري واحدة من القضايا السياسية والإثنية والإنسانية البالغة الحساسية في تركيا، وكان تغيير تلك السياسات واحتواء تداعياتها جزءًا من المطالبات الحقوقية والإنسانية للدولة في تركيا. ويمكن الإحالة إلى عدد من التقارير والدراسات حول الموضوع، في: Dilek Kurban, Ayşe Betül Çelik and Deniz Yükseker, «Overcoming a Legacy of Mistrust: Towards Reconciliation Between the State and the Displaced,» (Geneva: Internal Displacement Monitoring Centre; Istanbul: Turkish Economic and Social Studies Foundation, May 2006), <http://www.internal-displacement.org/8025708F004BE3B1/(httpInfoFiles)/BAB842B0CF42E64BC1257180003550FD/$file/Turkey%20report_1.06.pdf>; =

الشكل الرقم (٢٢ ـ ١)
التهجير من المناطق العربية والكردية



المـصـدر: Dilek Kurban, Ayşe Betül Çelik and Deniz Yükseker, «Overcoming a Legacy of Mistrust: Towards Reconciliation Between the State and the Displaced,» (Geneva: Internal Displacement Monitoring Centre; Istanbul: Turkish Economic and Social Studies Foundation, May 2006), <http://www.internal-displacement.org/8025708F004BE3B1/(httpInfoFiles)/BAB842B0CF42E64BC1257180003550FD/$file/Turkey%20report_1.06.pdf>.

ب ـ العلاقة بين الدولة والمجتمع

اتسمت العلاقة بين الدولة و«العرب» بقدر متفاوت من العنف الرمزي والمادي، وقد أمكن للدولة أن تفرض سياساتها الإثنية التي عدّتهم «أتراكًا». وقد تغيرت النظرة إلى العرب من عدِّهم تطورًا خارج السياق المفترض للهوية التركية، إلى عدِّهم جماعة إثنية يمكن العمل على (أو التدخل في) هويتها الدينية وثقافتها من جهة، والقطع وإقامة الجدران بينها وبين الامتداد العربي في الجنوب والجنوب الشرقي من جهة أخرى، وذلك في إطار إعادة «تأهيل»

Dilek Kurban [et al.], *Coming to Terms with Forced Migration: Post-Displacement Restitution of Citizenship Rights in Turkey*, edited by Josee Lavoie (Istanbul: Turkish Economic and Social Studies Foundation, 2006), and Deniz Yükseker and Dilek Kurban, *Permanent Solution to Internal Displacement?* (Istanbul: Turkish Economic and Social Studies Foundation, 2009). =

هويتها وولائها، وخصوصًا أنها لم تنخرط في سياسات هوية عنيفة أو ثورات أو حركات مسلحة، ولم تُبدِ مقاومة كبيرة لسياسات الاحتواء الإثني والقومي. والواقع أن المواجهة المبكرة (والمستمرة) بين الدولة والأكراد، والعنف والعنف المتبادل، لكن غير المتماثل، كانت له نتائج وتداعيات عملية على مدارك العرب بخصوص الهوية وردود أفعالهم تجاه الدولة.

بعد ذلك، سوف يُنظر إلى العرب على أنهم لا يمثّلون تهديدًا وشيكًا أو مباشرًا لطبيعة المجتمع والدولة، بل تحديًا كامنًا أو احتماليًا. وقد نهجت الدولة سياسات احتواء نشطة (مباشرة وغير مباشرة) تمثلت بالجوانب الأمنية والعقابية، والإفقار، وعدم التوازن في توزيع الموارد المادية والإنفاق العام، وقد حدث نوع من الإبعاد القصدي للموارد البشرية إلى مناطق أخرى، وعدم تمكينهم من الوظائف العمومية والإدارة العليا. . إلخ.

ج ـ الانقسامية الإثنية والاختراق

مثّلت الدولة «قوامة قاهرة» على المجتمع، لنقُل إنها من طبيعة توتاليتارية وشمولية، عملت على اختراق المجتمع بمختلف تكويناته، ومنهم العرب (والأكراد وغيرهم) الذين كانوا هدفًا مستمرًا للاختراق والتدخل بهدف تعزيز الولاءات الفرعية ضمن المجال العربي نفسه، وتعزيز العلاقات الوشائجية القبلية والقرابية والعائلية، والفروق الدينية والمذهبية لدى العرب، وبين الكرد والترك وغيرهم[٣٤].

وقد برزت اتهامات كثيرة لتنظيم أرغينيكون[٣٥]، الذي عمل خلال عدة سنوات على إدارة (وتدبير) عدد غير محدد من الفواعل السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والدينية. . . إلخ، من أجل إحداث اختراق عميق للدولة والمجتمع. وقد أظهرت التحقيقات مثلًا أن تنظيم أرغينيكون كان خلف أحداث سيواس الطائفية عام ١٩٩٣ التي استهدفت الوقيعة بين

---

(٣٤) انظر بكيفية عامة: محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، مواضع مختلفة.

(٣٥) انظر مثلًا: Gareth H. Jenkins, *Between Fact and Fantasy: Turkey's Ergenekon Investigation* (Washington, DC: Johns Hopkins University, 2009), <http://www.silkroadstudies.org/new/docs/silkroadpapers/0908Ergenekon.pdf>.

العلويين والسنّة[36]، كما بين تيارات اليسار واليمين، وكذلك أحداث حي غازي في ضواحي إسطنبول في آذار/ مارس ١٩٩٥، كما كانت الدولة خلف تأسيس حزب الله الكردي لمواجهة حزب العمال الكردستاني وإثارة انقسام مذهبي (سنّة ـ علويين) بين أكراد تركيا و«عربها» و«أتراكها»[37].

هكذا، قامت السلطات بنوع من الاختراق متعدد الأشكال والمستويات على صعيد الخريطة الإثنية والولاءات والهويات القائمة، ولم يكن ذلك من النوع البسيط أو الفج، لأن تحريك الولاءات المختلفة لم يكن بهدف خلق التوترات الاجتماعية تلقائيًا، بل بهدف خلق قابلية التدخل في الاستقطاب داخل كل تكوين إثني وعبره، وهذا مما نجحت فيه نسبيًا على صعيد العرب، لكنها ربما حققت نجاحًا أقل نسبيًا على الصعيد الكردي.

واجه العرب صعوبات ذاتية في التوصل إلى مدارك عامة حول الهوية، كما أنهم انخرطوا في ديناميات فرعية وقبلية وعشائرية ومذهبية وولاءات مختلفة تجاه الأحزاب السياسية الرئيسية النشطة في تركيا، وهو ما أعاق قدرتهم على التأثير والمشاركة ـ بما هم عرب ـ في صنع السياسة العامة. وهذا يفسر عدم إدراجهم على جدول أعمال الحكومة التركية للإصلاحات الداخلية، ولا في التقارير الأوروبية أو الدولية لحقوق الإنسان وحقوق الجماعات الإثنية أو ما يعرف بـ «الأقليات»، فيما تُعَدُّ مفردات مثل الكرد واليهود والسريان والأرمن والغجر وغيرهم جزءًا من متطلبات والتزامات تركيا تجاه معايير الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وأمرًا ملازمًا تقريبًا للتقارير الدولية حول حقوق الإنسان في تركيا.

د ـ تغيرات نسبية

يفيد العرب من التغيرات الحاصلة على صعيد القوانين والعلاقات

---

(٣٦) قال رجب طيب أردوغان إن اعتداءات سيواس الإرهابية التي وقعت عام ١٩٩٣ ضد العلويين كانت من تدبير تنظيم «أرغينيكون»، انظر: حرييت، ٢٠/ ٢/ ٢٠١١، وقال كمال كليشدار أوغلو رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض، إن نائب رئيس حكومة أردوغان كان محامي الدفاع على المتهمين في تلك الاعتداءات. انظر: جمهورييت، ٢٠/ ٢/ ٢٠١١. وقد كشفت تحقيقات قضائية مبكرة عن خطط مبيتة لدى التنظيم بهذا الخصوص، انظر: «Ergenekon's Alevi-Sunni Conflict Plan,» *Today's Zaman*, 27/3/2009.

(٣٧) انظر مثلاً: Rusen Cakir, «The Reemergence of Hizballah in Turkey,» *Policy Focus*, no. 74 (September 2007), and John T. Nugent, Jr., «The Defeat of Turkish Hizballah as a Model for Counter-Terrorism Strategy,» *Middle East Review of International Affairs*, vol. 8, no. 1 (2004), pp. 69-76.

المدنية ـ العسكرية والانفتاح الديمقراطي في البحث عن قنوات تنظيم وتعبير وتعليم وإعلام تعكس إلى حد ما هويتهم القومية وتزيد وزنهم وأهميتهم داخل تركيا نفسها. يأتي في هذا السياق الانفتاح على قضايا الملكية (والجنسية) للعرب والأرمن الذين هاجروا أو هُجِّروا في ظروف مختلفة قبل سنوات أو عقود، وقد عبّرت الحكومة عن إمكانية إعادة الأملاك وفق شروط محددة[٣٨]. كما أدرجت الحكومة تعليم اللغة العربية في مرحلة التعليم الأساسي كلغة اختيارية إلى جانب الإنكليزية والفرنسية والألمانية، بدءًا من العام الدراسي ٢٠١٠ ـ ٢٠١١.

هناك أفكار تُطرح بصفة غير رسمية بهدف النظر في إمكانية المساعدة على «لمّ شمل» الأُسَر الموجودة على جانبي الحدود السورية ـ التركية أو في البلدين، ربما على أساس حزمة من الإجراءات والتسهيلات الواسعة في الانتقال والإقامة والخدمات والبنى التحتية، وربما جنسية مشتركة في بعض الحالات. وكان الأمر واضحًا بقوّة لدى التركمان على طرفَي الحدود، حيث ارتفعت وتيرة التزاوج بينهم في إطار المجتمع الإثني التركماني.

٦ ـ سورية ـ «العرب في تركيا»

أ ـ لا يقتصر الأمر على ما قيل إنه «نفاذية» الحدود وقابلية التسلل عبرها للأفراد والمقاتلين والإمدادات المختلفة للحركة الكردية في صراعها مع الدولة في تركيا، فهذا لا يتصل كثيرًا بـ «العرب في تركيا». هنا يمكن الحديث عن أبعاد أخرى للمسألة، تتصل بتلك الجغرافيا التي ضُمت إلى تركيا منذ اتفاقية أنقرة الأولى (١٩٢١)، التي كرستها معاهدة لوزان (١٩٢٣)، وحتى عام ١٩٣٩ كما تتكرر الإشارة، التي تضمّ تكوينات كبيرة من العرب والأكراد والسريان، وغيرهم.

---

(٣٨) أعادت الحكومة ٩٦ عقارًا إلى ملكيات أوقاف الأقليات (الأرمن، المسيحيون) في الأشهر الأخيرة، وذلك بحسب التعديلات القضائية والدستورية التي نهجتها حكومة حزب العدالة والتنمية، انظر: صباح، ١٧/٢/٢٠١١. وقد مثّلت قضية الأملاك بندًا ثابتًا في الاتفاقيات السورية (الفرنسية) ـ التركية السياسية والأمنية منذ عام ١٩٢٢، ولم يجرِ التوصل إلى حل لذلك، وقد صودر قسم كبير من الممتلكات العربية في النصف الأول من أربعينيات القرن العشرين. وهكذا فإن المشكلة ما تزال عالقة، ويقابلها ادعاء تركي بممتلكات الأتراك في سورية.

يتألف «العرب في تركيا» في مستويين أو تصنيفين: **الأول** هو عرب ١٩١٦ ـ ١٩٢٠ و١٩٢٥، **والثاني** هو عرب ١٩٣٩. وإذا كانت التفاعلات مع المستوى الأول لا تنطوي على أبعاد سياسية أو مقاصد خاصة، فإنها تستمرّ بطريقة عادية ولا نجد في الخطاب الرسمي (في سورية) والكتابة السياسية تجليات واضحة لاهتمام جدي على هذا الصعيد، بل إن تعبيرات من قبيل «والي مدينة أضنة التركية» وغيرها باتت أمرًا دارجًا، وقد لا ينطوي ذلك على دلالات قصدية، بطريقة رسمية أم غير رسمية، ولا يهجس الناس كثيرًا بالموضوع، في الوقت الراهن على الأقل، لكنك لا تجد تسليمًا قطعيًا بذلك، وعندما يكون النقاش مُركَّزًا تلاحظ أن ثمة مدارك وربما مواقف مؤجلة إلى أجل غير محدد. وهذا له ما يقابله على الجانب الآخر من الحدود، فالعربي في ماردين مثلًا أو غيرها، يقول لك إنه عربي ولديه حنين، لكن ليست لديه مدارك محددة حول الارتباط بالوطن أو تصحيح الأوضاع، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، وقد يكون منشغلًا بالتعبير عن قبيلته: أنا من قبيلة شمر، الجيس، الحوارنة، العزة، الحلاوة، البو عجوز، البو سلطان، الأجود... إلخ. وهي قبائل حاضرة في البلدين، لكن ليست ثمة معلومات كثيرة عن طبيعة تواصلها عبر الحدود، وما إذا كانت تقوم بدور يتعلق بالهوية والانتماء والارتباط بالمجال العربي[٣٩].

أما عرب لواء إسكندرون والأراضي التي ضُمّت إليه أو اقتُطعت منه فيبدو أمرهم أكثر حساسية، مع ميل نسبي إلى «الحجر» عليه هو الآخر[٤٠]. وقد كانت الحكومة السورية وأطراف حزبية وسياسية تهتم بالتواصل الثقافي والتعليمي مع أبناء اللواء وغيره من المناطق السورية الأخرى، من خلال تقديم منح دراسية لهم، وقد كان ذلك جزءًا من مداولات غير مباشرة إذ

---

(٣٩) الواقع أن كثيرًا منهم ولا سيما الأجيال التالية للجيل الأول قد «استترك»، وفي مقدمتهم «جيس»، ومع أن العربية لا تزال معروفة لدى بعضهم، إلا أن قسمًا كبيرًا من الأبناء لا يعرف هذه اللغة، فضلًا عن الزواج خارج المجتمع الإثني العربي. وبالنسبة إلى العلويين العرب، يلاحظ ارتفاع وتيرة الزواج خارج المجتمع الإثني الديني العربي مقارنةً بعلويي الأناضول الأكراد الذين يتزاوجون ضمن مجتمعهم.

(٤٠) شهدت المناطق العربية في تركيا، وخاصةً إسكندرون وأضنة وأنطاكية، استقطابًا إثنيًا وقوميًا حادًا بين العرب والأتراك، وخاصةً في الفترة ١٩٣٣ ـ ١٩٣٨ إلى أن ضُمَّ اللواء إلى تركيا عام ١٩٣٩.

كان الجانب التركي امتنع حتى وقت قريب عن معادلة الدرجات العلمية السورية ربما لأمور تتعلق بـ «العرب في تركيا».

وقد سبقت الإشارة إلى أن «العرب في تركيا» يمثّلون مصدرَ حرجٍ بل مأزقًا وجوديًا للدولة في سورية وللفكر السياسي والأيديولوجيات الراهنة، العروبية وغيرها، والحكومة تواجه هنا تحديات كبيرة، وتصح عليها التوصيفات الشهيرة: «المنسي»، و«اللامفكر فيه»، و«المستحيل التفكير فيه»، وأيضًا «المتنكر له»[٤١]. ولا تجدُ دراسة جدية واحدة لدى مختلف التنظيمات والتيارات الرسمية والأهلية... إلخ عن الموضوع، ونكاد نتحدث عن قضية «مُؤَجَّلَة» أو «مُقالة» من جدول الأعمال، إلا ما خصَّ طبقات أو مستويات من الذهنية الجمعية والذاكرة التاريخية والوشائج القرابية والنفسية والثقافة السياسية لدى شرائح مختلفة من السوريين[٤٢].

ب ـ مقاربة جديدة؟

اتجهت سورية إلى تكوين مقاربة عملية (غير مسماة) حول الموضوع، تتمثل بالنظر إلى الحدود وباقي القضايا الموروثة من الفترة الكولونيالية على أنها «مستحيلة الحل»، في الزمان الراهن، لا من الناحية المنطقية، بل من الناحية العملية، ومن ثم فإن ما يذكره الطرفان عن الحدود ربما ينسحب على «العرب في تركيا»، أي أن الأمر يتحول «رؤيويًا» إلى التقارب والتواصل بين

(٤١) حتى الآن لا تظهر ملامح لسياسة عامة لدى الحكومة السورية بمستوى المقاربات الطموحة التي عبر عنها الخطاب السياسي السوري قبيل زيارة الرئيس بشار الأسد إلى تركيا في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، ولا كلماته اللاحقة خلال لقاءاته المتكررة مع رجب طيب أردوغان، وقد يكون أشهرها وأكثرها دلالة الكلمات المتبادلة بينهما خلال حفل إفطار حزب العدالة والتنمية في فندق واو في إسطنبول، بتاريخ (١٧/ ٩/ ٢٠٠٩)، في: **الوطن** (دمشق)، ١٨/ ٩/ ٢٠٠٩، و**تشرين** (دمشق)، ١٨/ ٩/ ٢٠٠٩.

(٤٢) برزت ظاهرة «اللوائيين» في السياسة السورية منذ ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي، فترة سلخ اللواء ولجوء أعداد كبيرة نسبيًا من «اللواء» إلى الداخل. وقد كان زكي الأرسوزي رائدهم ورمزهم الرئيسي، ومن الأسماء البارزة أيضًا وهيب الغانم وصدقي اسماعيل وسليمان العيسى. وبرزت قيادات سياسية وعسكرية وإدارية في مواقع أساسية في الدولة، بعد (٨ آذار/ مارس ١٩٦٣).

ولا يزال تواصلهم مع أقربائهم ومناطقهم «الأم» (في تركيا) مستمرًا، لكن التزاوج خارج المجتمع الإثني نشط بينهم بسبب قوة النشاط العلماني فيهم. ويبدو أن الوزن أو التأثير النسبي لـ «اللوائيين» في السياسة السورية تراجع بطريقة أو بأخرى، ولم تظهر لديهم ردود أفعال أو تقييمات بارزة حول تطورات العلاقات بين سورية وتركيا في السنوات الأخيرة.

سورية وتركيا، بحيث يكون «العرب في تركيا» دالة ارتباط وتفاعل نشط بين الجانبين وخصوصًا مع تطويرهم المحتمل لنوع من «هوية ثنائية»، أو لنقل «انتماء مركبًا» نفسيًا وضميريًا من جهة وسياسيًا ورسميًا من جهة أخرى، أما احتمالات التطور في المستقبل، فهذا ما نناقشه في فقرة لاحقة.

مثّلت التحولات و«سيولة» الأحداث بين سورية وتركيا عوامل تشبيك إضافية، وزادت في فرصة التعاطي مع «العرب في تركيا» على أسس ثقافية، وقد بدا ممكنًا لاتحاد كتَّاب أضنة مثلًا أن يترجم نصوصًا للشاعر سليمان العيسى (من بلدة النعيرية في لواء إسكندرون)، وأن يزوره في دمشق ويقدم له درع اتحاد الكتّاب في تركيا، وهو ما لم يكن متصورًا قبل عدّة سنوات [٤٣].

---

(٤٣) قال محمد قرصوه رئيس فرع أنطاكية لاتحاد الكتّاب في تركيا، «إن سليمان العيسى هو ابن هذه الجغرافية وهو من كبار الشعراء العالميين ونعدّه علمًا من أعلام الأدب العالمي مثل ناظم حكمت، وتكريمًا وتقديرًا لهذا الشاعر الكبير قررنا أن نقيم مركزًا ومتحفًا ثقافيًا باسمه.. ونحن نعتذر من الشاعر العيسى لأننا لم نترجم أعماله إلى اللغة التركية إلا من فترة قريبة. انظر: زياد ميمان، «متحف ومركز ثقافي باسم سليمان العيسى في أنطاكيا،» وكالة أنباء الشعر، ٢/٩/٢٠١٠، <http://www.alapn.com/index.php?mod=article&cat=MIX&article=13248>.

ويحب الشاعر العيسى أن يكرر سيرة «نزوحه» من اللواء تحت الضغوط التركية آنذاك، وله قصيدة شهيرة بعنوان «ذكرى اللواء» يقول فيها:

عُشرونَ، داميةَ الخطى ... مُخضوبة بلظى الكفاحِ
مرَّت كحالِكَةِ السوادِ ... على أكاليلِ الأضاحي
عشرون، من عُمر النضا ... لِ مُعَصّباتٌ بالجراحِ
عشرونَ يا بلدي الصغير ... دَرَجْنَ في هوج الرياح
عشرونَ، أُوقِظها فأو ... قِظُ قصةَ الوطنِ المباحِ
أيّ الجراحِ أمسّه ... لأعودَ مُحتَرِقَ الجناح!
قالوا: غدًا ذكرى اللواء ... تُرابكَ العَطِرِ الشهيد
قالوا، فتمتمتِ الجراحُ ... على فمِ الطفلِ الشريدِ
وتزاحمت عشرونَ عامًا ... كي تجلجلَ في نشيدي
ورميت داميةَ الطريق ... بنظرةِ الإلفِ الودودِ
أهوى الصخورَ الحاملاتِ ... حطامِ أجنحة الفهود
أهوى طريق السائرين ... وخلفهم مِزَق القيودِ
أهواكَ يا بلدي الصغير ... يضيقُ كِبْرك بالسجودِ
وتعيش تحت النيرِ ... صلدَ العودِ، جبّارَ الصمودِ

وأقامت مديريات الثقافة في المدن الحدودية السورية (دير الزور والرقة واللاذقية وحلب، والحسكة)، أنشطة ثقافية بمشاركة «العرب» من المدن الأخرى على الجانب التركي من الحدود.

يتحدث الطرفان عن زيارات الأقارب على جانبي الحدود والمناطق القريبة، لكن من دون ذكر أو توضيح الطبيعة الإثنية أو العرقية والثقافية لهؤلاء، عربًا وأكرادًا وأرمنًا وتركمانًا... إلخ، وقد تدرّجت الأمور من اتفاق على تسهيل العبور إلى اتفاق خاص على السماح بزيارات ليوم أو يومين، ثم تطور الأمر إلى اتفاقهما على إلغاء سمة الدخول بينهما ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٩[٤٤]، لا لأغراض الزيارات والتواصل بين الناس فحسب، بل أيضًا لأغراض اجتماعية اقتصادية وسياحية.

وافتتحت سورية قنصلية في غازي عنتاب، ومن المتوقع أن تتوسع في ذلك لتشمل المدن والولايات على الجانب الآخر من الحدود مع تركيا، كما اتجهت ـ بالتعاون مع الأتراك ـ إلى زيادة المنافذ الحدودية وتطوير إمكاناتها[٤٥]. كما حصل تعزيز متبادل لتعليم اللغة العربية والتركية لدى الجانبين، على مستوى الجامعات، وهذا مدخل محتمل إلى مزيد من التعاون في مستويات التعليم الأساسي، والتعليم الجامعي ومسارات التعليم غير التقليدي والبحث العلمي.

كما اتفق الطرفان على عدد من السياسات حول التعليم والاعتراف بالدرجات العلمية السورية، وأكثر الحاصلين عليها هناك هم من «العرب في تركيا»[٤٦]، كما يجري نقاش حول افتتاح مراكز ثقافية وتعليمية؛ وهو ما يزيد في إمكانية التعبير والتحفيز لمضامين الهوية والانتماء التي سبق أن تعرضت لضغوط ثقيلة في العقود الماضية.

---

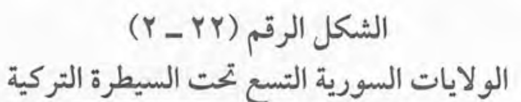
(٤٤) انظر: تشرين، ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٩.

(٤٥) وقعت سورية وتركيا في ٢٧/ ٢/ ٢٠١١ اتفاقية حول تجديد مركز الحدود «القامشلي ـ نصيبين»، انظر: وكالة سانا، ٢٧/ ٢/ ٢٠١١.

(٤٦) طلبت تركيا مقابل ذلك اعتراف الجانب السوري بالدرجات الممنوحة من جامعات في دولة القبارصة الأتراك.

٧ ـ تركيا ـ سورية

يشغل «العرب في تركيا» الحيز الفاصل بين الحدود الطبيعية والحدود السياسية الراهنة بين سورية وتركيا[(٤٧)]، ويضم ثلاثة أقاليم هي التخوم الشمالية لسورية الطبيعية والتاريخية، وتُعرَف بالولايات السورية التسع تحت السيطرة التركية: مرسين، أضنة، إسكندرون، عينتاب، مرعش، ملطية، أورفة، ديار بكر، ماردين[(٤٨)]. وتُقدر مساحتها بنحو ١٨٠ ألف كم^2، وهي تماثل تقريبًا المساحة الراهنة لسورية التي تقدر بـ ١٨٥ ألف كم^2، وتضم ما يقدر بـ ٨ ملايين من العرب. انظر الخريطتين في الشكلين الرقمين (٢٢ ـ ٢) و(٢٢ ـ ٣).



الشكل الرقم (٢٢ ـ ٢)
الولايات السورية التسع تحت السيطرة التركية



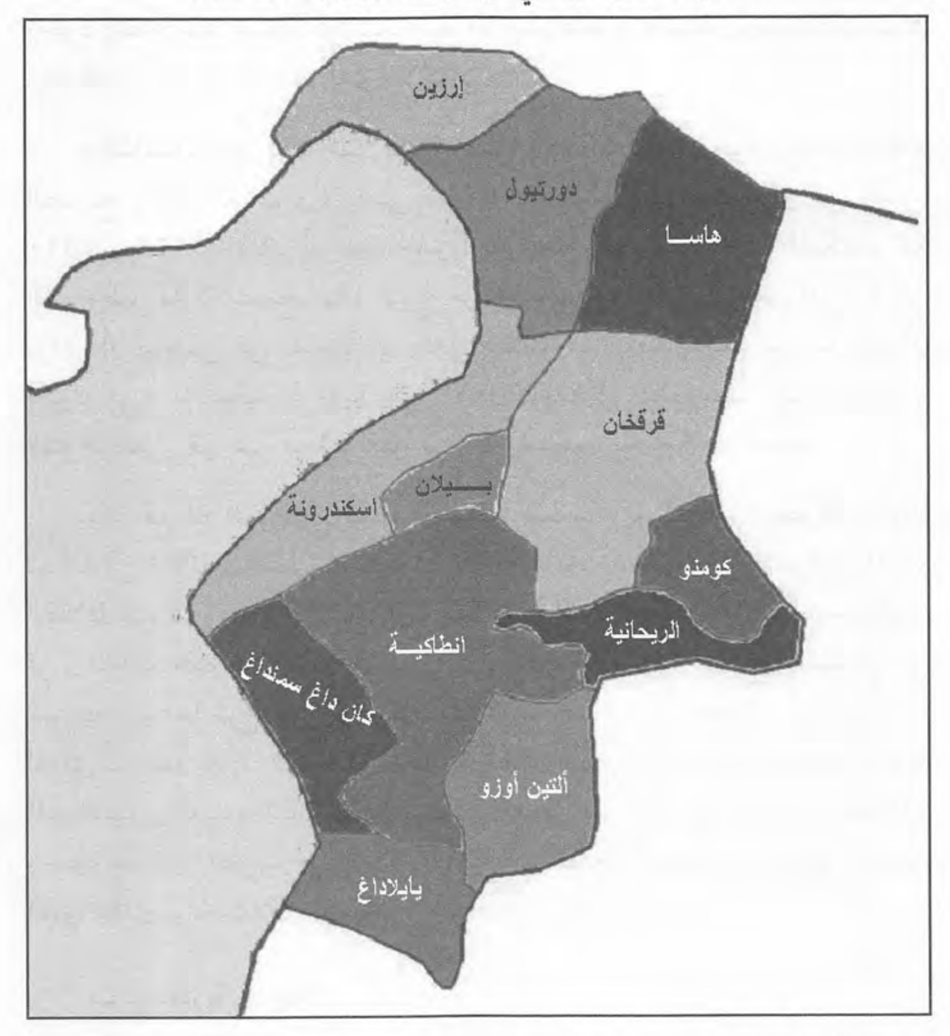
ملاحظة: أجرت السلطات التركية تغيرات عديدة على الحدود الإدارية والمساحة للولايات المذكورة، ويمكن المقارنة مع خريطة أخرى تظهر الولايات قبل التغيير، في: عقيل سعيد محفوض، **سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٣١٢.

---

(٤٧) لمزيد من المعلومات والخرائط، انظر مثلًا: محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، ص ٣١٠ ـ ٣١٥.

(٤٨) كان السوريون يحيون يوم (٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر) من كل عام للتنديد بالمؤامرة التي أدت إلى سلخ اللواء (والأراضي الأخرى) عن الوطن الأم، ولكن الأمور تطورت بطريقة لم يعد معها حديث عن الذكرى إلا قليلًا.

الشكل الرقم (٢٢ ـ ٣)
التقسيمات الإدارية في لواء إسكندرون بعد الاحتلال



ملاحظة: أجرت السلطات التركية عدّة تغيرات على الحدود الإدارية والتقسيمات والمسميات.

أ ـ أزمة وجودية؟

«العرب في تركيا» جزء من أزمة وجودية للطرفين، تركيا وسورية، فـ **الأولى** لا تستطيع التسليم بالمطالب (أو الحقوق) الإثنية والتاريخية والجغرافية للعرب، سواء اقتضى ذلك عودتهم المفترضة إلى سورية أو

التشكل السياسي في إطار الدولة نفسها، أو أي صيغة أخرى، فهذا يعني أن تركيا تكفّ عن أن تكون دولة، بصورتها الراهنة على الأقل، وخصوصًا مع وجود إيقاع عالٍ نسبيًا للانقسامية الاجتماعية والإثنية ووجود ديناميات استقطاب عالية نسبيًا كما لدى الأكراد مثلًا.

والثانية، سوريّة، غير قادرة على التعامل مع الموضوع، بالقطع الصريح وترك العرب والأراضي لتركيا، تسليمًا منها بما جرى في الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩، ذلك أن ثمة حدودًا للواقعية السياسية وحتى للتكيف مع الضغوط، ما لا يسمح بهذا النوع من «التخلي»، على افتراض أن ثمة من يردد (أو يهجس في نفسه) أن يفعل ذلك، هنا أيضًا تكفّ سورية عن أن تكون هي، بالكيفية الراهنة على الأقل. ويفضّل السوريون ترك الموضوع مفتوحًا على أفق غير محدد أكثر من أن يحسموا فيه أمرًا أو موقفًا.

والواقع أن الموضوع يمثّل «إجهادًا» سياسيًا ونفسيًا كبيرًا للطرفين، وإن تَمَكَّنَا من «الاتفاق» على «السكوت عنه» و«الحجر عليه» في الفترة الراهنة، انطلاقًا من شروعهما في تحولات سياسية واسعة الطيف، وربما انخراطهما في رهانات مفتوحة على المستقبل(٤٩). لكن ما يشهده المزاج السياسي في سورية ـ وهذا نوع من رؤية تأملية لا نتيجة دراسة محددة أو استطلاع للرأي ـ ربما يكون تمزقًا أو مكابدة تجاه الأرض والناس، وتجاه الرمزية السياسية والعبء التاريخي، بسبب العجز الراهن عن تغيير المعادلة، وخصوصًا أن «العرب في تركيا» كانوا في طليعة المشروع القومي العربي الذي ينادي بالاستقلال التاريخي والوحدة والتحرير(٥٠).

ب ـ مقاربة جديدة؟

يُذكَر أن مسألة الحدود، ما يتعلق باللواء وغيره، «أَخَّرَت» لفترة طويلة نسبيًا زيارة كانت مقررة للرئيس بشار الأسد إلى تركيا، وقد حصلت الزيارة

---

(٤٩) عقيل محفوض، «العلاقات السورية ـ التركية: التحولات والرهانات،» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١١).

(٥٠) لمزيد من المعلومات، انظر مثلًا: زكي الأرسوزي، **المؤلفات الكاملة**، ٦ ج (دمشق: مطابع الإدارة السياسية للجيش والقوات المسلحة، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤).

بعد ذلك في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وهي الزيارة الرسمية الأولى لرئيس سوري إلى تركيا منذ سلخ لواء إسكندرون عن سورية عام ١٩٣٩، أو لنقُل منذ استقلال سورية عن فرنسا عام ١٩٤٦. وقد تحدث الطرفان عن مقاربة جديدة للموضوع، بحيث تتحول الحدود ـ وهي موضوع خلافي ـ إلى نقاط جذب وتوافق وتعاون لا نقاط تنافر ونزاع، وقال الرئيس بشار الأسد عن مسألة الحدود إنها «لا يصعب حلها بين الأصدقاء (...) إن هذه القضية ليست موضوعًا جديدًا، إنها موجودة منذ ستين عامًا (...) إن مقاربتنا لموضوع الحدود بين بلدينا خرجت من كونها مشكلة»[٥١].

هكذا، دخل الطرفان في مرحلة جديدة من التفاعلات غير المسبوقة، بكل تحولاتها ورهاناتها، وبكل تحدياتها القائمة والمحتملة، في الداخل والخارج، الأمر الذي ساعد على تغيير المدارك السياسية حول عدد من القضايا القائمة، لا الحدود فحسب، بل السكان على جانبَي الحدود، وتمكّن الطرفان من القيام بإجراءات عمليّة لتيسير حركة وتواصل الناس والتجار والسياح والأقارب في البلدين، وهو ما انعكس مباشرة على التفاعلات بين «العرب في تركيا» من جهة، وفي سورية من جهة أخرى، والعكس صحيح أيضًا.

تدخل في هذا السياق إقامة المشروعات بقصد تنمية المناطق الحدودية، والتجارة عبر الحدود، وإزالة الألغام، والمناطق الحرة، والسدود (سدّ الصداقة على نهر العاصي)[٥٢]، ومحطات ضخّ المياه من نهر الخابور[٥٣]، والخدمات القنصلية[٥٤]... إلخ، وهي تصبّ في خدمة الناس على جانبَي الحدود، وهم على الأرجح من العرب أو السوريين أو من ندعوهم «العرب في تركيا».

---

(٥١) السفير، ٧/١/٢٠٠٤.

(٥٢) وُضِعَ حجر الأساس للمشروع في ٦/٢/٢٠١١، في: الحياة، ٧/٢/٢٠١١.

(٥٣) الثورة، ٧/١/٢٠١٠.

(٥٤) افتتاح قنصلية سورية في غازي عينتاب، انظر: وكالة سانا، ١٤/١٠/٢٠٠٩، وعدد من القنصليات الفخرية التركية في مدن مثل طرطوس واللاذقية. انظر: وكالة سانا، ٢٧/٤/٢٠٠٩.

ثانيًا: المشاهد: محور تواصل أم تأزيم؟

يمثّل البحث في الدور المحتمل لـ «العرب» في العلاقات بين العرب وتركيا، نوعًا من صوغ «تنبوءات مشروطة» على مستويين: **الأول** هو محددات البيئة الداخلية والخارجية للظاهرة، أي «العرب في تركيا» أنفسهم، والفواعل المؤثرة فيهم مثل الدولة التركية والوطن الأم سورية (والبيئة الأوسع إقليميًا ودوليًا)؛ والمستوى **الثاني** هو السؤال الذي يحكم الدراسة: هل «العرب في تركيا» هم محور تواصل أم تأزيم؟ وهذا بالتأكيد لا يجزم بتطور الأمور على هذا النحو أو ذاك، كما أنه لا يفرض تحرُّك الأمور على صورة ثنائية قطعية ونهائية، أي أن يكون «العرب في تركيا» محور تواصل أو محور تأزيم.

تحاول الدراسة النظر في الحركية العامة والاتجاهات الرئيسية المحتملة للموضوع، ومن ثم فهي تقوم بعمل افتراضي تقريبي أو استطلاعي لا للأمور المعتادة والتطورات التلقائية، بل لما ندعوه «المسارات الحرجة» في العلاقات بين العرب وتركيا. والدور ـ أيًا كان ـ ليس قدرًا محتومًا تمامًا بل هو مما يمكن «صنعه» و«هندسته»، لأنه كغيره من الظواهر الاجتماعية والسياسية (وغيرها)، فاعلية إنسية بشرية قابلة للتدخل والتوجيه، أو لنقل هو حصيلة مجموعة غير محددة من الفواعل الإنسانية، لكن ذلك لا يجعله تطورًا بسيطًا وواضحًا، إنه نوع من المكابدة أو المجابهة مع أمور «لايقينية» ومفتوحة على مستقبل «غير متعين».

وسوف نحدد ثلاثة مشاهد أو سيناريوهات (Scenario) مرجحة أو محتملة لدور «العرب في تركيا» في العلاقات العربية ـ التركية: مشهد «التواصل»، ومشهد «التأزيم»، وبينهما مشهد ثالث هو ما ندعوه مشهد «الوسط» أو الـ «بين ـ بين».

١ ـ مشهد التواصل أو التقارب

يفترض المشهد غلبة (أو قوامة) نسبية مديدة للعوامل والفواعل التي تجعل «العرب في تركيا» محور تواصل وتقارب، على عوامل وفواعل التأزيم والتنافر. وهذا يتعلق بواحدة أو أكثر من المحددات الرئيسية:

«العرب في تركيا»، العلاقة بينهم وبين الدولة، وعلاقتهم بسورية أو تأثيرها فيهم، والعلاقات السورية ـ التركية (وتأثير البيئة الإقليمية والدولية). لكننا نركز على يخص «العرب في تركيا» كمتغير مستقل أو فاعل مؤثر في التواصل والتقارب بين الطرفين.

أ ـ الملامح العامة

يمكن تركيز الملامح العامة للمشهد في استمرار التقارب بين سورية وتركيا، لا في علاقاتهما البينية والغيرية فحسب، بل في السياسات الداخلية لكل منهما، وخصوصًا ما يتعلق منها بالعلاقة مع الطرف الآخر، مثل سياسات التنمية والتبادل التجاري واحتواء الإرهاب والاستجابة النسبية للمخيال الاجتماعي وتوقعات الناس، والإصلاح الاقتصادي والسياسي والعلاقات الإثنية والديمقراطية والثقافة السياسية؛ وهو ما ينعكس على العلاقات الإثنية والأوضاع العامة لـ «العرب في تركيا»، ويمثّل ذلك مناسبة لمزيد من التحرك والفاعلية في شأن هوية (أو مدارك هوية) جامعة للاسم أو المعنى العربي، لا المعاني الفرعية فحسب، أي الاتجاه إلى هوية قومية بالمعنى الاجتماعي والثقافي وربما بالعمل على اكتساب حضور ووزن سياسي في إطار الدولة ـ تركيا.

ب ـ الاحتمالات

يمكن تركيز دور «العرب في تركيا» في التقارب بين الجانبين في النقاط الرئيسية التالية:

ـ يعزّز العرب في ظل التقارب الحاصل ديناميات هوية مركبة وقنوات اتصال بيني بما يشجع الدول والسياسات على المضي قدمًا في مسار التقارب، و«الحجر» على المخاوف والهواجس المحتملة.

ـ دعم القوى والتيارات السياسية (في تركيا) التي تعمل على تحقيق انفتاح داخلي في تركيا، من جهة، وانفتاح في علاقاتها العربية من جهة أخرى.

ـ يمثّلون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، عامل تعزيز لمدخلات صُنع القرار في سورية والدول العربية بما يشجع على مزيد من التقارب مع تركيا.

ـ تعزيز الضغوط المخيالية الشعبية على صانعي القرار لدى الجانبين، وهو ما يعمق أكثر الرؤى الانعكاسية الإيجابية (التواصلية) بين الطرفين.

ـ يفيد «العرب في تركيا» من التغيير العملي والميداني في طبيعة الحدود والجغرافيا والمشروعات في مناطق التخوم، كما أنهم يمثّلون قوة دفع جدية لها، وهو ما ينعكس على المسار العام والرؤية الكلية للعلاقات بين العرب وتركيا.

ـ يمثّلون جزءًا من بيئة ضاغطة من أجل مراجعة السياسات الخارجية والعلاقات الدولية لتركيا، وخصوصًا أنهم ـ مع شريحة متزايدة من الأتراك ـ لا يفضّلون العلاقات بين تركيا و«إسرائيل» كما بينها وبين «الغرب» عمومًا. وهذا ما ظهر في التأييد غير المسبوق الذي لقيته سياسات حزب العدالة والتنمية ومواقفها تجاه الحصار الإسرائيلي على غزة[٥٥]، بما فيها قصة الاعتداء على سفينة مرمرة (٣٠/ ٥/ ٢٠١٠).

٢ ـ مشهد تأزيم أو تنافر

يفترض المشهد غلبة أو قوامة نسبية مديدة (زمنيًا) للعوامل والفواعل التي تجعل «العرب في تركيا» محور تأزيم أو تنافر، على عوامل أو فواعل التواصل أو التقارب. وهذا يتعلق بالنظر إليهم كمتغير مستقل أو فاعل مؤثر في التأزيم والتنافر بين الطرفين.

أ ـ الملامح العامة

يمثّل «العرب في تركيا» محورًا للتأزيم والتنافر بين العرب وتركيا، انطلاقًا من أن التحولات والرهانات التاريخية القائمة في المنطقة (والعالم) تنطوي على تحديات عميقة، وأنها تشهد صراعًا على القوة والمعنى بين عدد من الأطراف الرئيسية الفاعلة: العرب، إيران، تركيا، «إسرائيل»، الغرب. . . إلخ وكذلك المنافسات داخل كل وحدة دولية، والتجاذبات حول الهوية والدين والسياسة. . . إلخ، وهي فواعل تزيد الأمور حراجة والتباسًا وتنفتح على مستقبل «لايقيني»، لكنه مفخخ بالعنف والانفلات، وهذا ينسحب

(٥٥) محفوض، «العلاقات السورية ـ التركية: التحولات والرهانات،» ص ٣٩.

على «العرب في تركيا» الذين يمثّلون في هذا المشهد عامل تأزيم أو تنافر بين العرب وتركيا.

ب ـ الاحتمالات

يمكن تركيز احتمالات التأزيم والتنافر بين الجانبين في النقاط الرئيسية التالية:

ـ ينهض «العرب في تركيا» بسياسات إثنية وسياسية قد تؤدي إلى اضطرابات في العلاقة مع الدولة في تركيا؛ وهو ما يمكن أن ينعكس على علاقات تركيا بسورية والأطراف العربية.

ـ يمثّل «العرب في تركيا» أحد موضوعات أو إحدى جبهات النزاع الجديدة، وخصوصًا بعد اقتراب سورية منهم أكثر خلال السنوات الماضية، وربما أمكنها التفاعل معهم تحت عناوين الهوية والثقافة. . . إلخ.

ـ تنخفض التوقعات تجاه المكاسب الحاصلة أو المحتملة من التقارب مع حزب العدالة والتنمية والدعم الانتخابي له، وخصوصًا أنه مشغول بـ «الأكراد» ولا يهتم كثيرًا بـ «العرب». وتظهر تغيرات في الميول الانتخابية لمصلحة تيارات وأحزاب أخرى، الأمر الذي يؤثر في الوزن النسبي للحزب في صُنع السياسة العامة وكذلك استراتيجياته في الخارج.

ـ إذا ما شهدت تركيا تغيرات مفاجئة، مثل انقلاب عسكري، أو تغير كبير في اتجاهات الرأي العام، فقد يكون العرب عنوانًا لعودة «نظرية المؤامرة»، فتحاول السياسات الجديدة تغطية أزماتها الداخلية بـ «تصديرها» إلى الخارج. ومن ثم عُدَّ «العرب في تركيا» امتدادًا داخليًا لمصادر تهديد خارجية، أو مصدر تهديد داخلي مدعومًا من أطراف في الخارج؛ وقد قامت بذلك في الماضي.

ـ يجد «العرب في تركيا» أن حصولهم على الحقوق الإثنية ودخولهم في منافسات جدية مع الدولة أو أطراف أخرى يتطلب دعمًا أكبر من «العمق العربي»، وخصوصًا منه سورية، وهم إذا قارنوا أنفسهم بالأكراد، ربما ينخرطون في السياسة كجماعة ضغط في العالم العربي.

٣ ـ مشهد «بين ـ بين»

يفترض المشهد الثالث تأرجح التجاذبات والتطورات بين هذا وذاك، بين التواصل والتأزيم أو التقارب والتنافر، أو لنقل حالة مركبة منهما، فتتجاور بين تقديم وتأخير. . . إلخ، مدارك وسياسات أو تجاذبات متناقضة أو متعاكسة لكن أحدًا منها لا يصل بالأمور إلى نهايات حدية أو غلبة مديدة لأن الأمور ستتحول عندئذٍ إلى أحد المشهدين المذكورين أعلاه، بل ربما تتجاوز ذلك إلى ما هو أبعد، من التقارب إلى التحالف، ومن التأزيم إلى الصراع.

أ ـ الملامح العامة

تُواصِل العلاقات العربية ـ التركية تطورها في ظل رهانات جدّية لكل طرف تجاه دواخل الطرف الآخر وعلاقاته الإقليمية والدولية، لا القضايا البينية أو الثنائية فحسب، وهو ما يعني استمرار دينامية «التواصل ـ التأزيم» أو «التجاذب ـ التنافر» بينهما على صعيد كل مفردة من مفردات العلاقات القائمة بينهما، ومنها «العرب في تركيا».

تتواصل التغيرات الداخلية والإصلاحات في تركيا، لكنها ليست متوازنة بين التكوينات الاجتماعية والإثنيات، فالدولة تتقارب مع الكرد أكثر منها مع العرب مثلًا، كما أن التحسن الراهن في العلاقات الإثنية، تجاه «العرب في تركيا» خصوصًا، لم يُؤطّر أو يُقنَّن، ويوظف جزء منه لأغراض انتخابية، ولخلق بيئة تأييد متعددة الأبعاد لسياسات حزب العدالة والتنمية، ومن ثم فإن النهايات الحدية العظمى لتطور العلاقات بين الدولة و«العرب» هي من الأمور الافتراضية، وليس ثمة أفق محدد لها، وهو ما يمكن أن يجعل سقف التوقعات متحفزًا بما يبعث على القلق والتوتر الداخلي.

ب ـ الاحتمالات

يمكن تركيز احتمالات المشهد «بين ـ بين» في النقاط الرئيسية التالية:

ـ لم يكن «العرب في تركيا» مصدر تهديد رئيسيًا في العلاقات خلال فترات التأزم السابقة، ولا عنوانًا صريحًا للتقارب، لكنهم مع ذلك هم

الموضوع الرئيسي والعتلة النشطة للتفاعلات، كما أنهم عنصر معول عليه في حث البنى الدولتية للتقارب.

- يتمحور دور «العرب في تركيا»، «بين - بين»، بين توافق موضوعي على تحسين وضعهم ووزنهم النسبي في الدولة، ودورهم في تفاعلاتها الإقليمية من جهة، والحدود والنهايات الحدية العليا الخاصة بهوية الدولة في تركيا وميزان القوى والعلاقات الإثنية ـ السياسية القائمة من جهة أخرى.

- يجعل التكوين أو البناء الداخلي لـ «العرب في تركيا» دورهم وسطيًا و«بين - بين» بطبيعته، لأنه تكوين هش ولا يتكوّن كوحدة واحدة أو هوية جمعية نشطة ومستقرة، وتتنازعه هويات واتجاهات فرعية ودينية ومذهبية وقبلية. . . إلخ، الأمر الذي يجعل احتمال انضوائهم تحت اسم جامع ضعيفًا، كما يجعل التفاعلات أقل قوة وتأثيرًا، ومن ثم فإن التكوُّن قد يكون «بين - بين»، أي بين التماسك والانقسام، بين القوة والضعف، بين الاندفاع والتردد أو الانكفاء، بين مقاومة الاختراق الدولتي والاستلام له أو التكيف معه.

نتائج واستخلاصات

- يمثّل «العرب في تركيا» إثنيةً رخوة وعنوانًا غير متماسك أو غير مستقر لتكوين مركب ومدارك وتجاذبات متناقضة تجعل الحديث عنهم مُحاطًا بقدر كبير نسبيًا من الالتباس وعدم اليقين.

- لكنهم ـ مع ذلك ـ يمثّلون تحديًا وجوديًا للدولة في تركيا، بطبيعتها الراهنة، وهو ـ حتى الآن ـ تحدٍّ من النوع «السلال» ـ كما يقال في التعبير الشعبي السوري ـ الذي يتعزز ويتعمق لا كما ينظر إليه بل بحقيقته وواقعه، كما يمثّلون تحديًا مماثلًا (إلى حد ما) للدولة في سورية، بمعنى الفقد والعجز، أو باحتمال أن يكونوا مادة للاستقطاب السياسي في الداخل.

- يمثّل «العرب في تركيا»، بالكيفية التي هم عليها والتفاعلات المحيطة بهم، على صعيد علاقتهم بالدولة، والعلاقات العربية ـ التركية، «محور تواصل»، وخصوصًا أنهم جزء من التحولات والرهانات القائمة، لكنهم «محور تأزيم» محتمل أو مؤجل بحقيقتهم وبالقوة الكامنة والاحتمالية الإثنية والقومية لديهم.

وهُم «محور تواصل»، من حيث الرؤية والفعل السياسي والدور الإعلامي والثقافي والاقتصادي، وبما هم موضوع لـ «توافق موضوعي» بين العرب (سورية) وتركيا؛ لكنهم «محور تأزيم» بقوة الواقع والدينامية التاريخية المفتوحة على تغيرات لا يمكن التكهن بها، وخصوصًا في ظل فورة الهويات والتحديات الإثنية القائمة والتغيرات الحاصلة على مستوى الدولة في تركيا وسورية والمنطقة والعالم.

ـ يمثّل «العرب في تركيا» أحد المصادر أو الفواعل المحددة لطبيعة العلاقات بين العرب وتركيا، لكن ذلك لا يتجه نحو التواصل بمعنى الاتفاق الصريح بين الطرفين، ولا يعني أنهم يمثّلون موضوعًا أو فاعلًا مستقلًا على جانبَي أو جهتَي العلاقة، بل هم تكوين إثنيّ واجتماعي يؤدي دورًا وسيطًا وإجرائيًا في التقارب، مثلما يمكن أن يبقى مصدر هواجس ومخاوف لدى الطرفين.

خاتمة

لا يمثّل «العرب في تركيا» موضوعًا محددًا (ومسمًّى) أو قضية واضحة الملامح أو الوزن والتأثير في التفاعلات بين العرب وتركيا، وحتى الآن، لم يُدرَجوا ـ كموضوع صريح ـ على جدول العلاقات البينية والإقليمية، لكنهم يكمنون في خلفية الصورة، وهم واحدة من محدداتها وفواعلها الإدراكية والنفسية (والواقعية). وهم ـ حتى الآن ـ «متغير تابع» في تلك التفاعلات، حتى لو حاولت الدراسة عَدَّهُم «متغيرًا مستقلًا»، ويبدو أن تناول الموضوع بالبحث يمثّل بذاته أحد المداخل الجدية أو الاحتمالية لـ «تخليقه» أو على الأقل «تظهيره»، على الرغم من الصعوبات الجدية أيضًا في «تحديده» أو «تعيينه». وهذه على أي حال مسألة إشكالية في المعرفة، وقد تتطلب المزيد من التحليل والتدقيق.

الفصل الثالث والعشرون

سياسات ما بعد الكمالية: بماذا يمكن أن تفيد العرب؟

هشام القروي

مقدمة

تبدو ملاحظة ديفيد فيليبس[(١)] في شأن بريطانيا مثيرة للجدل، لكنها في محلها. فهو يقول: «إذا كانت العلمانية تعني إبقاء الدين خارج الحياة العامة وبعيدًا من التربية، فمن الواضح إذًا أن بريطانيا ليست دولة علمانية». فبريطانيا ملكية دستورية، وهي رسميًا وقانونيًا تُعَدُّ بلدًا مسيحيًا، يعتنق البروتستانتية ورأس كنيسة إنكلترا هي الملكة نفسها. وغالبًا ما يقع التذكير بهذا الأمر للنيل من العلمانيين في العالمين العربي والإسلامي. لكن هذا لم يمنع بريطانيا من أن تسبق غيرها من الأمم إلى الديمقراطية والتقدم وأن تكون في طليعة الحضارة الحديثة. يستتبع ذلك أنه لا علاقة مباشرة بالضرورة بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعلمانية، لكن النموذج التركي للتطور قد يوحي بعكس ذلك.

تركيا الحديثة تطرح إشكالية خاصة على العالمين العربي والغربي، ذلك أن تجربتها السياسية والتاريخية، وموقعها بين الشرق والغرب، أدّيا

---

(١) David Phillips, «Is Britain a Secular State?,» *Cross Way*, no. 101 (Summer 2006).

إلى تطوُّر تيار سياسي عميق الجذور الاجتماعية يمكن القول إنه النقيض للكمالية التاريخية، وهي حجر الزاوية في بناء الدولة. وفي هذا السياق، استُعمل اصطلاح «ما بعد الكمالية» في هذه الورقة بمعنيين، تخصيصي وتعميمي[٢]. فالمعنى الخاص يرتبط بذلك التيار الذي على الرغم من أنه يخاطب المحافظين ويتجه إليهم بالأساس فهو مرتبط أيضًا بالفكر الإسلامي السلفي وتحديدًا بما يُسمَّى «الإسلام السياسي». وقد نجح هذا التيار مع السنين في تحقيق شرعية وشعبية لا مراء فيهما، وبلغ زعماؤه أعلى المناصب السياسية في الدولة التي بقيت مع ذلك تحمل طابع العلمانية. أما المعنى العام، فهو يشمل جميع السياسات التي جاءت في سياق التنافس مع الحركة الإسلامية من أجل السلطة واستيعابها أو احتوائها داخل الدولة. ويمكن تحديدها عمليًا بداية من السبعينيات، عندما كان ينبغي إرساء وتعزيز الإطار الاجتماعي والسياسي والقانوني الذي يسمح بقبول الحركة الإسلامية شريكًا في الحكم، في حين ترفض الكمالية رفضًا قاطعًا دخول الدين في المعترك السياسي، وقد احتسبت لذلك من خلال إعلان العلمانية مبدأ قارًا في الدستور وربطها ببعض البنود الخاصة بالدين والحياة العامة وممارستها بطريقة قمعية تجاه المنظمات الدينية. وكان ذلك يعني أمرين: مرونة النظام مقابل مرونة الحركة الإسلامية.

وعلى الرغم من كل ادعاءات الحركة الإسلامية في تركيا، فهي في الحقيقة لم تدخل في صراع مباشر مع العلمانية كمبدأ، كما سنُبيّن، وفضلت التحالف على المواجهة، بحيث تنازلت للكماليين مقابل السماح لها بالوجود.

---

(٢) في الوقت نفسه الذي أقترح فيه هذا التحديد، فإنني أنبه إلى أنه لا ينفي تعريفات أخرى لما بعد الكمالية، بل يستلهمها ويكتمل بها. من ذلك ما اقترحه إيرداج غوكنار لتمييز ما بعد الكمالية من «المثل الاشتراكية، وكذلك عن البطريركية، والأناضولية والسرديات الفوقية»، بصفتها «عودة إلى التاريخ الإسلامي/ العثماني» تمثل «الفردية والوجودية والمدينة». وفي هذا السياق، فإن ما بعد الكمالية يستهدف «نقض مزاعم الجيل السابق من الكماليين، الذي كان يؤمن إيمانًا راسخًا بالتخلف الإسلامي/ العثماني، وبانعدام الطبقات، وبالمثل الكونية والشعبوية». انظر: Erdag Göknar, «Post-Kemalism and Neo-ottomanism (1981-99): Meta-fictions,» in: Reşat Kasaba, ed., *Turkey in the Modern World*, Cambridge History of Turkey; 4 (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2008), p. 498.

أولًا: نجاح تركيا وإخفاق العرب في امتحان الديمقراطية: هل سببه العلمانية الكمالية؟

كانت العلمانية فرضية جوهرية في علم الاجتماع عمومًا وعلم اجتماع الأديان خصوصًا، منذ بداياته. وخلال فترة تراوح عقودًا ربما عُدَّت العلمانية إطارًا مرجعيًا لمعظم الدراسات الغربية حول الدين أكثر منها أطروحة قابلة للاختبار التجريبي. أيًا يكن الأمر، فقد عُدَّت في البداية إضعافًا أو اضمحلالًا للدين، وهو سياق حلّله ماركس مثلًا بوصفه سينتهي بغياب الدين تمامًا، أو بأي حال كنتيجة طبيعية لصعود مركز العقل والعقلانية.

أما كتّاب الفترة اللاحقة، فقد أخذوا العلمانية بوصفها من تحصيل الحاصل، ثم اتسع استعمال مفهوم العلمانية ليجاوز علم اجتماع الأديان إلى علم الاجتماع الوظيفي والتيار الثقافي السائد[٣]. وإلى أيامنا هذه، لا يزال الكثير من الأعمال في الغرب يشير إلى تدهور مركز الدين[٤].

وفي أواخر الستينيات، بدأ يظهر نقد نظرية العلمانية. وأشار البعض إلى الغموض في معناها مثل شاينر، الذي لاحظ أن البحوث الأكاديمية «سواء منها ما يعتمد المنهج التجريبي أو المنهج الاستقرائي، يخلو تمامًا من اتفاق حول ما تعنيه العلمانية أو كيف يمكن قياسها»[٥]. وأشار آخرون إلى أن العلمانية أكثر تعقيدًا من أن تُعَدَّ مجرد اضمحلال للدين[٦]، وأكد

---

(٣) Talcott Parsons, «Religion in Post--Industrial America: The Problem of Secularization,» *Social Research*, vol. 41, no. 2, (1974), pp. 193-225.

(٤) Peter L. Berger, *The Social Reality of Religion* (London: Faber, 1969); Roy Wallis, *The Elementary Forms of the New Religious Life*, Routledge Social Science Series (London; Boston, MA: Routledge, 1984), and Bryan R. Wilson, *Religion in Secular Society: A Sociological Comment* (Baltimore MD: Penguin Books, 1969).

(٥) Larry Shiner, «The Concept of Secularization in Empirical Research,» *Journal for the Scientific Study of Religion*, vol. 6 (1967), pp. 207-220.

(٦) Karel Dobbelaere: «Secularization: A Multi-Dimensional Concept,» *Current Sociology*, vol. 29, no. 2 (1981), pp. 1-217, and *Secularization: An Analysis at Three Levels*, Gods, Humans, and Religions; no. 1 (Bruxelles; New York: P.I.E.-Peter Lang, 2002).

البعض الآخر أن البراهين التجريبية الخاصة بالعلمانية غائبة ببساطة[٧]. وقدّم هؤلاء وأولئك تعريفات مختلفة للعلمانية[٨].

وقد انقسمت نتائج ذلك النقد بين تجديد الاهتمام بموضوع العلمانية[٩]، والتعبير عن نظريات منافسة، نذكر منها بالأخص نظرية الاختيار العقلاني[١٠].

ومؤدى هذا أنه لا تعريف واحدًا للعلمانية اليوم. وهذا ما نراه وتشهد عليه وقائع وأحداث اجتماعية وسياسية في أيامنا حيث نرى فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة جميعًا تعتمد الديمقراطية الليبرالية وتختلف في إعطاء دور للدين في المجتمع والسياسة. فهي ليست الديمقراطية، ولا الإلحاد، ولا الدنيا مقابل الدين، ولا العلم، ولا حياد الدولة. وفي حين أنه لا رابط مباشرًا بالضرورة بين الديمقراطية كنظام سياسي وعلمانية الدولة، فمن الملاحظ أن «العلمانية تشبه الديمقراطية في كونها ترى الناس بوصفهم أفرادًا، لا بوصفهم ينتمون إلى جماعة معينة»[١١]. فكما نجد الديمقراطية تحتسب أصوات الأفراد، وتحترم سرية التصويت التي تحميهم من ضغط الجماعة، ولا تسمح لزعمائهم الدينيين بتمثيلهم كونهم قد لا يجرؤون على

(٧) Rodney Stark, «Secularization, R.I.P.,» *Sociology of Religion*, vol. 60, no. 3 (1999), pp. 249-273.

(٨) Thomas Luckmann, *The Invisible Religion: The Problem of Religion in Modern Society* (New York: The Macmillan Company, 1967), and Peter Ester, Loek Halman and Ruud de Moor, eds., *The Individualizing Society: Value Change in Europe and North America*, European Values Studies (Tilburg, Netherlands: Tilburg University Press, 1993).

(٩) José Casanova, *Public Religions in the Modern World* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1994).

(١٠) Rodney Stark and William Sims Bainbridge: *The Future of Religion: Secularization, Revival, and Cult Formation* (Berkeley, CA: University of California Press, 1984), and *A Theory of Religion*, Toronto Studies in Religion; vol. 2 (New York: P. Lang, 1987); Laurence R. Iannaccone, «The Consequences of a Religious Market Structure: Adam Smith and the Economics of Religion,» *Rationality and Society*, vol. 3, no. 2 (1991), pp. 156-177; Rodney Stark and Laurence R. Iannaccone, «A Supply-Side Reinterpretation of the «Secularization» of Europe,» *Journal for the Scientific Study of Religion*, vol. 33, no. 3 (1994), p. 241, and Rodney Stark and Roger Finke, *Acts of Faith: Explaining the Human Side of Religion* (Berkeley, CA: University of California Press), p. 261.

(١١) Muriel Fraser, «What is Secularism?,» (2011), <http://www.secularism.org.uk/whatissecularism.html>.

تحدّيهم، نرى العلمانية تدعم الفرد ضدّ ضغط الجماعة والوعي الشخصي ضدّ عقيدة الجماعة. فالدولة العلمانية لا تعترف بواجب ولاء سوى ولاء الفرد للأمة، لا بولائه للجماعة الدينية أو الإثنية. وبهذا المفهوم، تكون المواطَنة غير تمييزية وشاملة. ونجد الكمالية تتمثل في هذين المبدأين تحديدًا: العلمانية والولاء للأمة.

لم يجرؤ الزعماء العرب التحديثيون على تضمين العلمانية صراحة في دساتير الدول حديثة الاستقلال، حتى عندما كانوا في قرارة نفوسهم يؤمنون بها، والسبب «عقدة الغرب». فأتاتورك أعلن أنه يسعى إلى إدراج تركيا دولة ومجتمعًا ضمن المنظومة الغربية من دون عقد، أعانه على ذلك واقع أن تركيا لم تُستعمَر ولم تدخل في صراع مباشر مع أوروبا حول هويتها الوطنية. ولم يكن هذا وضع الكثير من البلدان العربية، التي خرجت بالفعل من معركة ضدّ الاستعمار الغربي، كان أحد أخطر رهاناتها يتعلق بهوية تلك المجتمعات. وقد كان للإسلام دور الوقود في تلك المعركة. وكان الانتصار على الاستعمار يعني استعادة الهوية «المفقودة» أو المهددة، فكيف يُمكن أن يُبرِّر قادة حركات التحرير لشعوب تغلب عليها الأمّية الفصل بين الدين والدولة في الدستور الجديد؟

وقد رأى بعض الكتاب العرب أن العلمانية ترتبط بالأقليات. فكتب فراس السواح يقول في «تقديم غير محايد» لكتاب جماعي: «لا بد للعلمانيين في المشرق العربي من الاعتراف بنقطتين أساسيتين لا فكاك من اعتراف بهما: **الأولى** أن العلمانية مفهوم مستورد من الغرب، **والثانية** أن العلمانية مطلب من مطالب الأقليات الدينية والطائفية في هذا المشرق»[١٢]. وهو ما لم يعُدّه على أي حال «مثلبتين أو نقيصتين تُقلّلان من شأن العلمانية أو ترميان بها إلى الحضيض». ولا يملك المرء سوى أن يوافقه في الاستنتاج، مع التحفظ عن فكرة أن العلمانية هي مطلب الأقليات فقط. فالكثير من الكتّاب العرب من المشرق والمغرب لن يوافقوه على ما ذهب إليه، لأن العلمانية تؤدي إلى دولة تختلف اختلافًا جوهريًا عن الدول الطائفية والقمعية

(١٢) جورج طرابيشي، عزيز العظمة وعاطف عطية، **العلمانية في المشرق العربي**، إعداد وتحرير لؤي حسن (دمشق: دار بترا للنشر والتوزيع؛ دار أطلس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص ٩.

التسلطية التي شهدتها منطقتنا. وبالتالي، فهي لا تُحقِّق مصلحة أقلية أو أقليات، بل تُحقِّق مصلحة الجميع من حيث احترام حقوقهم على الأسس القانونية والدستورية نفسها.

ومع ذلك، لا يكفي إعلان مبدأ العلمانية لتكون الدولة ديمقراطية. فتركيا العلمانية ظلّت إلى السبعينيات تتأرجح بين الفكر الأحادي وقبول التعدّدية، وظلَّ العسكر هو الحكم والفيصل في الخلافات السياسية، ولا يمكن أن يكون هذا هو الفهم الصحيح للديمقراطية. والعراق وسورية البعثيان علمانيان شكلًا وغير ديمقراطيين شكلًا ومحتوى، وقد نبهنا هشام شرابي إلى ذلك «التوتر الداخلي الذي يُميّز الفكر العلماني الناقد: فكر، يفكر، بلغة أجنبية ويكتب بلغة عربية فصحى»[١٣].

هذه «الحداثة المشوّهة» كما يقول عزمي بشارة[١٤]، هي التي جعلت «النوسطالجيا» والتوتر يحكمان علاقة النخب العربية بحاضرها. ولعل هذا الموقف الموزع بين «النوسطالجيا» أو «الرومنطيقية التاريخية» والتوتّر مع الحداثة، هو ما يُفسّر غياب الممارسة السياسية الديمقراطية وغياب البديل السياسي الديمقراطي، أكثر من غياب العلمانية في الدساتير. فكما يلاحظ بشارة أيضًا: «لم يُطرح في المجتمعات العربية في الماضي (. . .) بديل سياسي ديمقراطي ليبرالي يتضمن: ١ـ برنامجًا للوصول إلى السلطة. ٢ـ برنامجًا لقلب نظام الحكم إلى نظام ديمقراطي ليبرالي، مع ما يتضمّنه ذلك من تطبيق المفاهيم الرائجة حول الديمقراطية من حقوق المواطن الأساسية وحتى إمكانية تداول السلطة بين الأحزاب أو ائتلافاتها موسميًا في الانتخابات مرورًا بإقامة النظام التمثيلي وفصل السلطات واستقلال القضاء»[١٥].

بيد أن هذا وقع في تركيا، وارتبط جزئيًا بما سُمِّي سياسات ما بعد الكمالية.

---

(١٣) هشام شرابي، **النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٨٦.

(١٤) عزمي بشارة، **طروحات عن النهضة المعاقة** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٦١.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٩٣.

١ ـ نقاط لقاء وافتراق

لم تحظ التجربة السياسية التركية منذ قيام تركيا الحديثة بجاذبية كبيرة في العالم العربي؛ فقد عُدّت «الكمالية» نموذجًا غريبًا عن العرب وربما حتى «متطرفًا» في توجهه الغربي. وعلى الرغم من أن مصطفى كمال أتاتورك، الأب الروحي لتركيا الحديثة، توفي في وقت كانت فيه الحركات الوطنية العربية في عزّ المعركة ضدّ الاستعمار (١٩٣٨)، فقد بقي ظِلُّه يغطي تركيا وتأثيره متواصلًا عدّة عقود بعد وفاته، وبلا شكّ استمرّ ذلك إلى اليوم.

وقد أشار بعض الباحثين حديثًا إلى خطر تعريف «الكمالية» بالطريقة التي تتصوّرها هي عن نفسها، أي بكلمات أصبحت كثيرة التداول، مثل: التحديث والاتجاه الغربي والعلمانية؛ فنتيجة ذلك هي الإسراع إلى عدّ «الكمالية أيديولوجيا تغريبية وتحديثية ناجحة بناء على موافقة أساسية على صحتها في السياق التركي، ومن ثمّ رؤية الكمالية بوصفها جوهريًا تؤدي إلى الديمقراطية»(١٦). وهي رؤية سميت: «الديمقراطية الوصائية»، عبّر عنها بالخصوص برنارد لويس(١٧). ولا شك في أن عبادة الشخصية التي ارتبطت بمصطفى كمال حتى بعد موته تجعل زعامته أقرب إلى «الزعامة الكاريزماتية» بمصطلح ماكس فيبر منها إلى الزعامة «القانونية ـ العقلانية». وفي ذلك، هو يشبه الكثير من الزعماء العرب. أما التحديث المبني على التغريب في بلد إسلامي، فلا يمكن أن ينتج من إرادة شعبية حقيقية أو يُعبّر عنها. ومن ثم، فليس في الكمالية ما يدعو إلى القول إنها ديمقراطية أو تقود إلى الديمقراطية. وأخطر من ذلك الزعم أن «أي ميول شمولية وتسلطية (. . .) ضرورية ومن متطلبات الوصاية

(١٦) Taha Parla and Andrew Davidson, *Corporatist Ideology in Kemalist Turkey: Progress or Order?*, Modern Intellectual and Political History of the Middle East (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2004), p. 2.

(١٧) كتب لويس يقول خاصة إن «الثورة الكمالية (. . .) جاءت بحياة وأمل جديدين للشعب التركي، وأعادت إليه طاقاته واحترامه الذاتي، ووضعته بحزم على الطريق لا إلى الاستقلال فحسب، بل إلى ذلك الشيء الأكثر من النادر والأكثر من الثمين الذي هو الحرية». انظر: Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, Oxford Paperbacks; no. 135 (London; New York: Oxford University Press, 1969), p. 293.

الديمقراطية»[18]. وسنجد هذه السمات تُميّز النخبة الحاكمة في تركيا والعالم العربي. ولئن وافق البعض برنارد لويس في أن أتاتورك «أنشأ وشكّل تركيا الحديثة كدولة علمانية»، فهناك من يرى خلافًا للويس أن الهوية الكمالية «العلمانية» و«الحديثة» غير ديمقراطية. وهناك من يُسمّيها: «أصولية علمانية»[19] مبنية على مناهضة الدين.

بعد هذه التحفُّظات، يمكن أن نربط الكمالية كأيديولوجيا بستّ نقاط أكّدها عدد من الكتاب منذ إعلان دستور ١٩٣٧، وهي: العلمانية، والقومية، والجمهورية، والثورية، والدولوية، والشعبوية[20]، كما يمكن ربطها أيضًا ببعض ممارسات مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية عام ١٩٢٣، الذي كان من بين ما يهدف إليه استيعاب الهويات الدينية والإثنية داخل البوتقة الوطنية للدولة ـ الأمة. وقد كان اعتقاده أن حجرَي الزاوية في البناء الجمهوري هما القومية والعلمانية. وتختلف الرؤية الكمالية للعلمانية «المستلهمة من التقليد اليعقوبي للثورة الفرنسية»[21] اختلافًا كبيرًا عن الفهم الأنغلو ـ ساكسوني لها؛ فالدولة الكمالية لم تكن محايدة إزاء العقائد والممارسات الدينية، بل إن الكمالية، «خلافًا للأيديولوجيات التحديثية في أوروبا (. . .) لم تنطلق من تحليل بنية المجتمع التركي. فكان التحديث في تركيا مفروضًا من فوق»[22]. وقد «برّرت الأيديولوجيا الكمالية هذا الموقف التسلُّطي تاريخيًا بوضع مهمّتها «التقدمية» و«التحديثية» موضع المواجهة مع الميراث الإسلامي التركي»[23]. وهكذا، استعملت البيروقراطية ـ العسكرية ذلك الخطاب العلماني «النضالي» لتبرير استبدادها، «فكان دور الحارس الرقيب على الحكومة المدنية الذي أدّاه العسكر مرسخًا داخل

---

(١٨) Parla and Davidson, Ibid., p. 4.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٧.

(٢٠) Hans-Lukas Kieser, ed., *Turkey Beyond Nationalism: Towards Post-Nationalist Identities* (London: I. B. Tauris and Co. Ltd., 2006), p. 33.

(٢١) M. Hakan Yavuz, «Turkey's Fault Lines and the Crisis of Kemalism,» *Current History*, vol. 99, no. 633 (January 2000), pp. 33-38.

(٢٢) Jacob M. Landau, ed., *Ataturk and the Modernization of Turkey*, A Westview Replica Edition (Boulder, CO: Westview Press; Leiden, the Netherlands: E. J. Brill, 1984), p. 78.

(٢٣) Yavuz, Ibid.

المؤسسات»[٢٤]. ولم تكن تركيا الكمالية آنذاك لتختلف مع البلدان العربية غير العلمانية في التسلُّط والقمع. وبقيت الكمالية، حتى بعد موت مصطفى كمال، غربية مسطحة في الشكل، فيما استمرت سلطوية ودوغماتية في الجوهر. واستمرت في «تقديم الجمهورية على الديمقراطية، والتجانس على الاختلاف، والعسكر على المدنيين، والدولة على المجتمع»، حتى صحّت عليها ملاحظة إرنست غلنر: «أضحت الكمالية أكثر رجعية ودوغماتية في مهمتها الإنقاذية من أي أورثودكسية دينية»[٢٥].

وعلى الرغم من أن العالم العربي كله دخل عصر التحديث عمليًا بعد نهاية الحقبة الاستعمارية، بدرجات متفاوتة، فلا نجد فيه مَن طبّق العلمانية بالطريقة التركية التغريبية، مع كل التغييرات التي أدخلتها الكمالية على المجتمع التركي وثقافته (في حياة مصطفى كمال أو بعد رحيله)، من تغيير الأبجدية (الكتابة باللاتينية) إلى تغيير اللباس (نزع العمامة)، وإبطال العمل بالمحاكم الشرعية، وإلحاق النظام القانوني بالنسق الغربي، ومنح المرأة حقوقًا متساوية مع الرجل[٢٦]، ما كان من شأنه في اعتقاده ربط تركيا بالغرب، ثمّ في مرحلة أخرى جعلها دعامة من دعامات نظامه الدفاعي (من خلال الحلف الأطلسي).

بخلاف ذلك، ظلَّ الشعور بالانتماء القومي وخصوصية التجربة التاريخية والحضارية قويًا جدًا لدى العرب بدرجة جعلتهم ينظرون إلى تركيا الكمالية ومشاريعها الغربية وعلاقاتها مع الولايات المتحدة وأوروبا، بشبهة كبيرة. ولئن بقي العرب متفرّقين سياسيًا، فقد ظلّوا موحَّدين ثقافيًا. ولئن اختلفت مواقفهم من الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي في خلال مرحلتَي الحرب الباردة والانفراج، فقد وحَّدهم الشعور بالظلم الذي سلط على الفلسطينيين. أما تركيا، فعلى الرغم من اتجاهاتها الكمالية الغربية (أو

---

(٢٤) David L. Phillips, «Turkey's Dreams of Accession,» *Foreign Affairs*, vol. 83, no. 5 (September-October 2004), pp. 86-97.

(٢٥) Ernest Gellner, *Encounters with Nationalism* (Oxford [England]; Cambridge, MA: Blackwell, 1994), pp. 81-91.

(٢٦) الاستثناء الوحيد في العالم العربي بالنسبة إلى مسألة مساواة المرأة مع الرجل وقع في تونس بمبادرة من الحبيب بورقيبة.

التغريبية)، وأدائها دورًا مهمًّا في حلف الناتو، فهي لم تفسخ الثقافة الإسلامية من ذاكرتها، وظلّت علاقاتها القديمة بالعالَمين العربي والإسلامي في خلفية الصورة التي أرادت الكمالية تقديمها للعالم، غير أنها بحكم تحالفاتها ودورها الأطلسي وطموحها الأوروبي لم تسعَ إلى كسب العرب مجددًا بعد أن فقدتهم منذ ثورتهم عليها إبان الحرب العالمية الأولى. وعلى العكس من ذلك، فإن علاقاتها المتطورة نسبيًا مع إسرائيل وضعتها على هامش «العالم السياسي» العربي والإسلامي، منذ ١٩٤٩، حيث كانت أوّل دولة ذات غالبية سكانية مسلمة تعترف بإسرائيل.

سارت تركيا والعالم العربي في اتجاهين قلَّ بينهما اللقاء، على الرغم من نقاط التشابه. فهنا وهناك، اتخذ التحديث صيغًا تكاد تكون تشويهية، ما سبّب، هنا وهناك أيضًا، «مأزق تطوُّر»، إذ إن «أساس كل تطوُّر هو حصول وحدة اجتماعية طوعية، لا تقوم إلا بالإرضاء المباشر أو الممكن للحاجات الأساسية للأغلبية الاجتماعية. وهذا يجب أن يحدد نمط التطوُّر وأشكاله ووتائره وأولوياته»، كما يقول برهان غليون[٢٧]. لذلك، نرى الثقافة التي حاولت الكمالية فرضها في تركيا تتحوَّل إلى ثقافة فوق المجتمع إن لم تكن «ثقافة ضدَّ المجتمع»[٢٨]. بل إن هناك من يصف الكمالية، خصوصًا في المرحلة ما بين ١٩٣٠ و١٩٣٨ بأنها «العمود الثالث للعالم المناهض للديمقراطية، على أساس أن الفاشية والبولشفية العمودين الآخرين»[٢٩].

ظلَّت المؤسسة العسكرية رقيبًا على الأوضاع من خلف الستار في تركيا. أما في العالم العربي، فنجد العسكر يحتلّون الواجهة، ولا يحتاجون إلى ذريعة دستورية للتسلُّط على الحكم والتفرُّد به، ونجد المدنيين الذين وصلوا إلى السلطة أيضًا يتصرَّفون وكأنهم يملكون البلاد وشعبها، وجميعهم

---

(٢٧) برهان غليون، **الوعي الذاتي** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٢)، ص ٣٩.

(٢٨) Yavuz, «Turkey's Fault Lines and the Crisis of Kemalism;» Phillips, «Turkey's Dreams of Accession,» and Landau, ed., *Ataturk and the Modernization of Turkey*, p. 85.

(٢٩) Kieser, ed., *Turkey Beyond Nationalism: Towards Post-Nationalist Identities*, p. 29.

(عسكرًا ومدنيين) يقاومون أي مطالب تتعلّق بالإصلاح واحترام حقوق الإنسان وإشراك الشعب في السلطة.

وفي كل من تركيا والعالم العربي، كانت الحركات والأحزاب السياسية المعارضة نشيطة في السرّ أو في العلن بحسب الظروف، وظلّت السلطات هنا وهناك تسلك سلوكًا مختلفًا في التعامل مع المعارضة؛ ففي العالم العربي، «منذ الاستقلال طُرحت ثلاثة بدائل جماهيرية قادتها نخب حزبية سياسية: قومية ويسارية وإسلامية. ولم يكن أي منها ديمقراطيًا»[٣٠]. وقد وجد القمع في تركيا أيضًا، لكنه كان انتقائيًا، فلم يشمل الأحزاب العلمانية، بل التنظيمات الإسلامية والكردية وحدها. أما في العالم العربي، فقد كان شاملًا تقريبًا بشمولية الأنظمة، بل إنه ضرب الليبراليين واليساريين قبل أن يضرب الإسلاميين (تونس، والجزائر والمغرب ومصر مثلًا).

وكما هو الأمر في العالم العربي، شهدت تركيا الحديثة صراعًا بين الثقافتين المدنية/ الحديثة والقروية/ التقليدية، على خلفية صراع طبقي. والحركة الإسلامية في تركيا ليست طارئة، بل تعود جذورها إلى العشرينيات من القرن الماضي، حيث ظهرت في سياق الإعلان عن الجمهورية العلمانية عام ١٩٢٣، وقادها شيوخ الطرق وطبقة رجال الدين الذين فقدوا سلطتهم ومصدر رزقهم. إلا أن ثورتهم لم تُسفر عن شيء حيث قُمِعوا، واضطروا إلى العمل السرّي خلال فترة حكم الحزب الواحد الممتدة من ١٩٢٣ إلى ١٩٤٦.

وبدءًا من السبعينيات تقريبًا، شهدت تركيا تجزئة لما كان يُعرف بالكتلة الانتخابية المحافظة، وهو ما سمح بنمو الأحزاب الإسلامية التي نجحت في انتزاع أصوات الناخبين من اليمين والوسط.

---

(٣٠) يشرح بشارة هذه الملاحظة مقدمًا بعض الأمثلة. فيقول: «لا نظام عبد الناصر كان ديمقراطيًا، ولا المعارضة الإخوانية المنظمة ضده كانت ديمقراطية. النظام في السودان لم يكن ديمقراطيًا، ولا المعارضة الشيوعية الجماهيرية ضده كانت ديمقراطية. لا البعث العراقي كان ديمقراطيًا، ولا المعارضة الشيوعية، وكلاهما كان أقل انفتاحًا وليبرالية من النظام الملكي الذي حكم العراق قبل الثورة». ولا شك في أن هذا هو الوصف الدقيق للوضع العربي بأسره، وأن الأحزاب والحركات التي قادت المعركة ضد الاستعمار أيضًا في تونس والجزائر والمغرب التي آل إليها الأمر بعد الاستقلال لم تكن ديمقراطية، ولا معارضتها كانت ديمقراطية. انظر: بشارة، **طروحات عن النهضة المعاقة**، ص ١٩٤.

٢ ـ تركيا والعرب: الإطار السياسي والدستوري

في كل من تركيا والعالم العربي، أغلبية مسلمة، وأقليات وطوائف ومذاهب. إلا أن المجتمع التركي نجح في الآونة الأخيرة نسبيًا في الوصول إلى نموّ اقتصادي المتوافق مع النموّ السياسي، بدليل التعايش السلمي بين مكوّناته وعناصره في جوّ من التسامح والديمقراطية، في حين اضطُرَّت الجماهير العربية إلى الثورة على حكامها للمطالبة بإصلاحات كان يمكن أن تأتي من داخل الأنظمة، كما في تركيا. فهل يمكن أن نعزو نجاح النظام التركي في الإصلاح الديمقراطي إلى العلمانية؟

تكمن أهمية «النموذج التركي» بالنسبة إلى الدول العربية التي تشهد مخاضًا ديمقراطيًا على نحو لا سابقَ له، في إمكانية الربط بين الإسلام والعلمانية والديمقراطية. وهذا ما يحيلنا أيضًا إلى سؤال أعمَّ هو: **هل يمكن عَدُّ العلمانية متغيرًا ذا مصداقية في قياس الديمقراطية؟**

نُلاحظ بداية أن تركيا ليست الدولة الوحيدة في العالم الإسلامي التي تعمل بمبدأ العلمانية، كما يُشير بعض الكتّاب[٣١] وأحيانًا مع إضافة السنغال[٣٢]. فبحسب معايير «جمعية أرشيف البيانات الدينية»[٣٣] (ARDA) هناك غيرها كما يُظهر الجدول الرقم (٢٣ ـ ١). وليس من الممكن والحال هذه استعمال العلمانية متغيرًا لقياس مدى ديمقراطية بلدان مثل تركيا والسنغال وجيبوتي وتركمانستان وأذربيجان ومالي وغامبيا. . . إلخ القائمة. فإذا كانت جميعًا علمانية بحسب معطيات الجدول الرقم (٢٣ ـ ١)، فمن الصعب أن يكون هذا المتغير الوحيد كافيًا، لدى المقارنة بينها لتحديد مدى الديمقراطية التي يتمتع بها كل بلد منها. بخلاف ذلك، نحتاج إلى استعمال بعض معايير «فريدوم هاوس» المتعلقة بالحقوق السياسية (كالسياق

---

(٣١) Banu Eligür, *The Mobilization of Political Islam in Turkey* (New York: Cambridge University Press, 2010), p. 1.

(٣٢) Niyazi Öktem, «Religion in Turkey,» *Brigham Young University (BYU) Law Review*, no. 2 (January 2002), pp. 371 and 373, and Adrien Katherine Wing and Ozan O. Varol, «Is Secularism Possible in a Majority-Muslim Country?: The Turkish Model,» *Texas International Law Journal*, vol. 42, no. 1 (2006).

(٣٣) «جمعية أرشيف البيانات الدينية» ARDA قسم علم الاجتماع، جامعة بنسلفانيا (الولايات المتحدة)، <http://www.thearda.com>.

الانتخابي، والتعددية السياسية والمشاركة، والأداء الحكومي) والحريات المدنية (حرية التعبير والاعتقاد، الحق في الاجتماع والتنظيم، حكم القانون، الاستقلال الشخصي والحقوق الفردية) وليس لهذا أي علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالعلمانية، إلا في ما يخص حرية التعبير والاعتقاد.

الجدول الرقم (٢٣ ـ ١)
الإسلام والعلمانية

بلدان ذات أغلبية سكانية إسلامية	نسبة المسلمين من السكان في المئة	دول تعلن العلمانية
أفغانستان	٩٩,٧	
تونس	٩٩,٥	
موريطانيا	٩٩,١	
اليمن	٩٩,١	
المغرب	٩٨,٨	
إيران	٩٨,٧	
الصومال	٩٨,٥	
المالديف	٩٨,٤	
جزر القمر	٩٨,٣	
الجزائر	٩٨	
تركيا	٩٧,٤	نعم
العراق	٩٧,١	
جيبوتي	٩٦,٩	نعم
ليبيا	٩٦,٦	
باكستان	٩٦	
الأردن	٩٣,٥	
المملكة السعودية	٩٢,٩	
النيجر	٩٢,٣	
سورية	٩٢,٢	
بنغلاديش	٨٨,٦	
تركمانستان	٨٨,٢	نعم
السنغال	٨٨,٢	نعم
عُمان	٨٧,٩	

يتبـــع

تابـــع

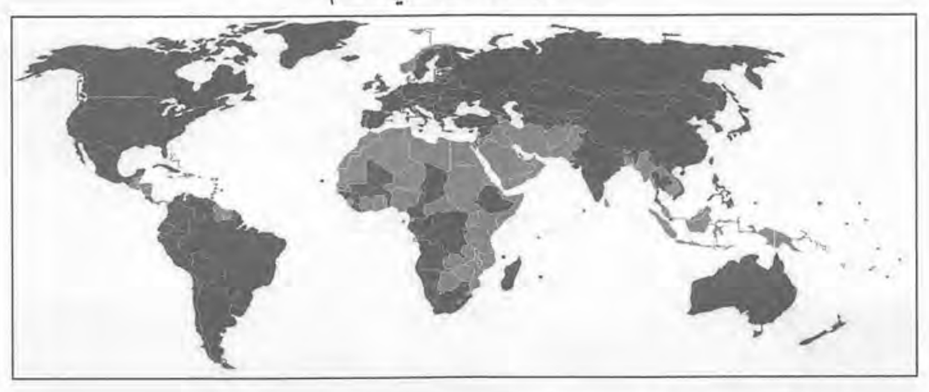
أذربيجان	٨٧,٥	نعم
مالي	٨٦,٧	نعم
غامبيا	٨٦,٣	نعم
الكويت	٨٦,١	
مصر	٨٥,٨	
طاجيكستان	٨٤,١	نعم
البحرين	٨٣,٦	
قطر	٨٣,٢	
أوزبكستان	٨٢,٤	نعم
فلسطين	٨٠,٣	
إندونيسيا	٧٨,٧	نعم
الإمارات العربية المتحدة	٧٦,٢	
السودان	٧١,٣	
قرغيزستان	٦٩,٢	نعم
غينيا	٦٨,٧	نعم
ألبانيا	٦٤	نعم
لبنان	٥٩,٣	
تشاد	٥٧,٣	نعم
ماليزيا	٥٦,٥	
البوسنة والهرسك	٥٥,٤	نعم
بروناي	٥٥,٢	
كازاخستان	٥٠,٥	نعم

المصدر: ARDA النسب تتعلق بتقييمات سنة ٢٠٠٥ و The World Fact Book, <https://www.cia.gov/library/publications/the world factbook>.

وإذا كانت البلدان المذكورة في الجدول الرقم (٢٣ ـ ١) تتفاوت من حيث درجة النمو السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فمن الصحيح أن البلد الذي تتعدّد فيه المجموعات الإثنية والدينية، يكون من الأسهل تنظيمه عن طريق العلمانية لضمان حقوق الجميع. حتى إذا كانت أغلبية دول العالم تميل نحو العلمانية (انظر الشكل الرقم (٢٣ ـ ١))، فإن ذلك ليس بالضرورة مرتبطًا بانتشار الديمقراطية فيها. ومن ناحية أخرى، ليس غياب العلمانية بدوره دليلًا

على وجود الديمقراطية أو الميل إليها. ومن ثمّ، فالادعاء أن ديانة ما توفّر الديمقراطية أو تقود إليها، هو كلام لا يصحّ ما لم يقم على ذلك دليل علمي.

الشكل الرقم (٢٣ ـ ١)
انتشار العلمانية في العالم



اللون الأسود: دول علمانية.
اللون الرمادي: دول غير علمانية.
المصدر: مكتبة الجمعية العلمانية السريلانكية, (Library of the Secular Society of Sri Lanka),
<http://www.secularsrilanka.com/resources>.

وبحسب معطيات «فريدوم هاوس»، فمن أصل ١٩٤ دولة في العالم هناك ١١٥ فقط لديها حكومات منتخبة في ٢٠١٠، أي ٥٩ في المئة (انظر الجدول الرقم (٢٣ ـ ٢)).

الجدول الرقم (٢٣ ـ ٢)
الحرية في العالم (ديمقراطيات منتخبة)

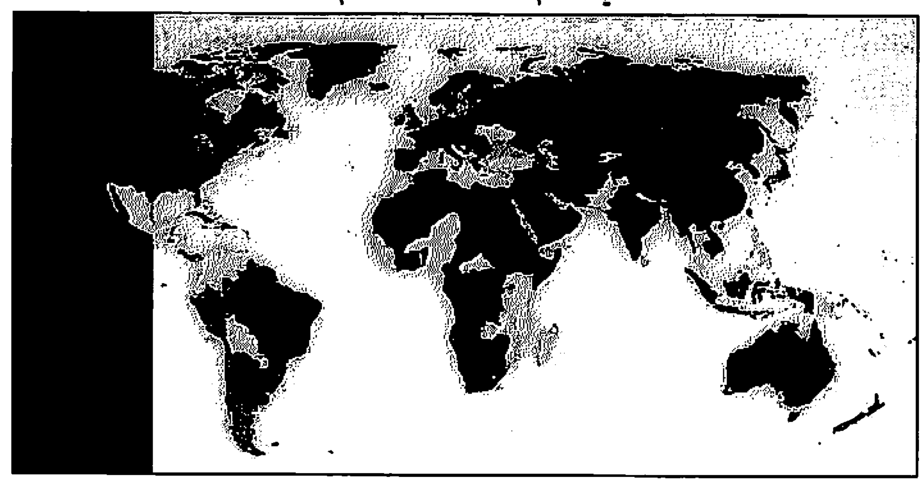
عام النشر	عام المسح	عدد الديمقراطيات المنتخبة	مجموع عدد البلدان	مجموع النسب المئوية للديمقراطيات المنتخبة
٢٠١١	٢٠١٠	١١٥	١٩٤	٥٩
٢٠١٠	٢٠٠٩	١١٦	١٩٤	٦٠
٢٠٠٩	٢٠٠٨	١١٩	١٩٣	٦٢

المصدر: مقتبس عن: «Freedom in the World 2011 Survey Release,» <http://www.freedomhouse. org/template.cfm?page = 594>.

وقد تبيّن من بعض البحوث[٣٤] أن العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية ليست علاقة سببية؛ فلا الأولى تؤدّي إلى الثانية بالضرورة ولا الثانية لا بدّ من أن تُفضي إلى الأولى. بل إن العلمانية التركية انتُقدت بوصفها «غلّبت عبر التاريخ أحيانًا سلطة الدولة غير الليبرالية وغير الديمقراطية»[٣٥]. ولو أخذنا بمقاييس «فريدوم هاوس»، فإن تركيا العلمانية تُصنَّف (في ٢٠١٠) بلدًا «حرًا جزئيًا» فقط، مثلها في ذلك مثل الكويت والمغرب الأقصى واليمن والأردن وباكستان التي تعلن جميعًا أن دين الدولة هو الإسلام. وهو ما يوضحه الشكل الرقم (٢٣ ـ ٢).

الشكل الرقم (٢٣ ـ ٢)

الحرية في العالم (بحسب «فريدوم هاوس»)



- بلدان حرة: ٨٩ (٤٦ في المئة)؛
- بلدان حرة جزئيًا: ٦٢ (٣٢ في المئة)؛
- بلدان غير حرة: ٤٢ (٢٢ في المئة)

نستنتج بالتالي أن النظام يمكن أن يكون ديمقراطيًا من دون أن يكون

(٣٤) Ahmet T. Kuru, «A Research Note on Islam, Democracy, and Secularism,» *Insight Turkey*, vol. 11, no. 4 (2009), pp. 29-40.

(٣٥) Brian Mello, «The Secularist Impediment to Democracy,» paper presented at: The Annual Meeting of the WPSA: «Ideas, Interests and Institutions,» Hyatt Regency Vancouver, BC Canada, 19 March 2009, <http://www.allacademic.com/meta/p316924_index.html>.

علمانيًا، كما يمكن أن يكون علمانيًا من دون أن يكون ديمقراطيًا.

كان مصطفى كمال أتاتورك هو الذي فرض العلمانية على بلد إسلامي كتركيا. وعام ١٩٥٠، أجرى الرئيس الثاني لتركيا عصمت إينونو إصلاحات جوهرية أدخلت نظام التعددية الحزبية إلى البلاد، وبذلك انتهى حكم الحزب الواحد، حزب الشعب (حزب أتاتورك). أما في العالم العربي، فقد بدت التعددية الحزبية أمرًا لا يُطاق بالنسبة إلى الحكام. ففي كل من تونس ومصر والعراق التي شهدت جميعها فترة ليبرالية في العهد الملكي، أصبحت الجمهورية صنوًا لدكتاتورية الحزب الواحد والزعيم الأوحد. وكذلك هو الأمر في بقية بلدان المنطقة.

وبدأت تركيا شيئًا فشيئًا تأخذ مسارًا آخر، ولعلّ في الإمكان أن نصف ذلك المسار بأنه «سياسات ما بعد أتاتورك» التي وضعت سؤالًا كبيرًا أمام «الكمالية» يُشبه التحدي. ومن المهمّ أن نُشير إلى أن الحركة الإسلامية التركية ليست الوحيدة التي اتُّهمت بمناهضة العلمانية. «فالكثير من الحكومات (خصوصًا من اليمين) التي وصلت إلى الحكم عن طريق الاقتراع اتُّهمت بالأمر نفسه من طرف المعارضة (التي قادها حزب الشعب الجمهوري) وكذلك من طرف قادة التدخلات العسكرية، ولا سيما في ١٩٦٠ و١٩٩٧»[٣٦]. ومن الجدير بالملاحظة أن النقاش في شأن العلمانية صاحَب عملية الدمقرطة التعددية في تركيا منذ بداياتها، وهو ما نجد له صدى في بعض البحوث الأكاديمية. فقد نشر برنارد لويس عام ١٩٥٢ ورقة بعنوان «الإحياء الإسلامي في تركيا»، أي بعد عامين فقط من وصول الحزب الديمقراطي إلى السلطة، الذي أنهى حكم حزب الشعب (حزب أتاتورك). ومنذ ذلك الحين، يستمرّ النقاش إلى الآن[٣٧]. ويُشير إرجنر إلى عدم وجود إجماع حول معنى كلمة العلمانية في تركيا، فيما يشير آخرون إلى عدم الاتفاق على التلازم بين العلمانية والكمالية[٣٨]. وهذا ما يُفسّر تأرجح العمل

---

(٣٦) Resit Ergener, «Applying the Stark and Brainbridge «Theory of Religion» to the Secular-Anti Secular Debate in Turkey,» Working Paper, Bogazici University, Istanbul, 2009.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) Bora Kanra, *Islam, Democracy and Dialogue in Turkey: Deliberating in Divided Societies* (Farnham, England; Burlington, VT: Ashgate, 2009), p. 119.

السياسي للتنظيمات الإسلامية بين السرّ والعلن في الفترة السابقة للتعددية، ويفسر تعاون الإسلاميين مع أحزاب علمانية واشتراكهم في الحكم معها، كما يفسر الانقلابات على الحكومات التي شارك فيها إسلاميون أيضًا.

فبعد التحول إلى نظام تعدّد الأحزاب (بداية من ١٩٤٦)، لجأت الجماعات الإسلامية إلى التحالف السرّي أو العلني مع الحزب الديمقراطي (يمين وسط) الحاكم (١٩٥٠ ـ ١٩٦٠). وعقب تضمين دستور ١٩٦١ بند الحقوق المدنية، شرعت بعض الجماعات الإسلامية في النشاط العلني، وإن ظلّ المنع ساريًا عليها عمليًا. فالدستور العلماني التركي لم يُفرغ السياسة من أي عناصر دينية مشمولة، إلا أنه لم يجعل الدين عنصرًا طاغيًا وعلنيًا فيها؛ وقد كان على الإسلاميين في تركيا أن يتعاملوا مع هذه المعضلة بحسب اجتهادهم. وبخلاف ذلك، ظلّ الإسلاميون العرب يتعاملون مع أوضاع أكثر «سريالية»، حيث نجد جميع الدساتير العربية تقريبًا تُعلن أن الإسلام هو دين الدولة، وتضمن حرية التفكير والتعبير، لكن الممارسات تختلف اختلافًا تامًا عمّا يُعلنه الدستور (انظر الجدول الرقم (٢٣ ـ ٣)).

الجدول الرقم (٢٣ ـ ٣)
أمثلة من دستور تركيا والدساتير العربية

تركيا	العرب
المادة ٢. جمهورية تركيا دولة ديمقراطية علمانية واجتماعية يحكمها القانون، وتوجهها مفاهيم السلام العمومي، والتضامن الوطني، والعدالة، مع احترام حقوق الإنسان، والولاء لوطنية أتاتورك (. . .)	الأردن: المادة ٢. الإسلام دين الدولة.
المادة ٢٤: لكل إنسان الحق في حرية الضمير والاعتقاد الديني والقناعات (. . .) لا يسمح لأحد بالإساءة أو استغلال الدين والمشاعر والمقدسات الدينية بأي شكل من الأشكال لغرض التأثير الشخصي أو السياسي أو بغرض إسناد نظام الدولة الأساسي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني حتى جزئيًا إلى المبادئ الدينية.	الجزائر: المادة ٢. الإسلام دين الدولة.
	المملكة السعودية: النظام الأساسي للحكم. المادة ١. المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة، دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنّة رسوله (. . .)
	السودان: المادة ١. (. . .) الإسلام دين غالب السكان وللمسيحية والمعتقدات العرفية أتباع معتبرون. المادة ٤. الحاكمية في الدولة لله خالق البشر.

يتبع

تابـــع

	العراق: دستور ١٩٧٠. المادة ٤: الإسلام دين الدولة. دستور ٢٠٠٥. المادة ١: الإسلام هو الدين الرسمي للدولة ومصدر التشريع.
	المغرب: المادة ٦: الإسلام دين الدولة.
	اليمن: المادة ٢. الإسلام دين الدولة. المادة ٣: الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات.
	تونس: دستور ١٩٥٩. المادة ١: تونس دولة حرة مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها (. . .).
	سورية: المادة ٣: دين رئيس الجمهورية الإسلام. الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع.
	مصر: دستور ١٩٧١. المادة ٢: الإسلام دين الدولة.
	الكويت: دستور ١٩٦٢. المادة ٢: دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع.

وكما نلاحظ، فإن جميع الدساتير العربية تؤكد ـ خلافًا للدستور التركي ـ **أن الإسلام هو دين الدولة** أو أنه مصدر التشريع. ولا ضير في ذلك إذا كانت تضمن حقوق الأقليات والأديان الأخرى وحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر، لكن المشكلة أن هذه الدول تعترف بالإسلام دينًا لها، وتعترف بالحريات العامة والخاصة، ومع ذلك تمنع وتقمع الذين يريدون تطبيق حقوقهم الدستورية. ويعني هذا أن الإسلاميين في الدول العربية وضعوا حكوماتهم على هامش الدستور وفضحوا خرقها للحقوق المعترف بها، من دون أن يكونوا هم أنفسهم مثالًا للتفكير والسلوك الديمقراطيين.

في المقابل، نرى أن الدولة العلمانية التركية التي قاومت أيضًا صعود الحركات الإسلامية، لم تستطع في النهاية إلا أن تنحني أمام الواقع حين تغيَّر ميزان القوى لمصلحة الإسلاميين. وفي حين كانت البدايات صعبة في تركيا، ثم تغيَّر الأمر بالإصلاحات المطّردة، ظلّت الدول العربية قمعية مع المعارضة من يمينها إلى يسارها حتى آخر لحظة: أي لحظة سقوط النظام (تونس ومصر مثلًا).

ثانيًا: ظروف سياسات ما بعد الكمالية

في أصل الأزمة التي تعرضت لها الكمالية ثلاثة مآخذ عليها: «**أولها**، أن أيديولوجيتها التحديثية تُعيق النقاش المفتوح الذي يمكن أن يؤدي إلى عقد اجتماعي شامل جديد يعترف بالتنوع الثقافي في البلاد. **والثاني**، أنها لا تسمح لهويات وأنماط حياتية مختلفة بالتعبير عن نفسها في الحيز العام، لأنها تُقوّض الرؤية الكمالية للمجتمع المثالي. **والثالث**، أنها تعالج السياسة بوصفها عملية توجيه للتنمية السياسية وهندسة مجتمع جديد»(٣٩).

ولعل الحدث الأهم الذي سيكون له أبعد التأثير في سياسات مرحلة ما بعد أتاتورك هو اتجاه حزب الشعب (سُمّي في ما بعد حزب الشعب الجمهوري) بدءًا من عام ١٩٤٥ نحو تغيير نظام الحزب الواحد الذي ساد تركيا إلى ذلك الوقت واستبداله بالتعددية الحزبية، مع ما يصحبها من انتخابات حرّة. وتأسست بذلك أحزاب جديدة كان همها الأساسي هو استمالة جمهور الناخبين، الذي كان مكونًا في المقام الأول من القرويين. وقد «كان من شأن تزايد عدم الاستقرار السياسي أن يساهم في تسييس تركيا، بما فيها العنصر القروي»(٤٠) الذي لم يكن مهتمًا بالسياسة؛ وهذا ما سرّع سياق التغيير.

بين بدايات التحول نحو التعددية السياسية (١٩٤٦) وآخر انتخابات في القرن العشرين (١٩٩٩) شهدت تركيا ما لا يقل عن أربعة عشر سباقًا تنافسيًا انتخابيًا نحو البرلمان، «تتميز من بينها الانتخابات التي وقعت في ١٩٤٦، و١٩٦١ و١٩٨٣ بأنها تمثل مراحل انتقالية من أنواع من السلطوية إلى التعددية الحزبية. أما غيرها، فقد تميز بمشاركة حزبية متعددة، وتنافس بين مختلف المرشحين، ونقاش واسع. في كل من تلك الانتخابات الإحدى عشرة، حظي جميع المرشحين بالفرص نفسها في تقديم آرائهم، وبرامجهم، وأفكارهم للجمهور. وقد ظلّ الإشراف على الانتخابات

(٣٩) Yavuz, «Turkey's Fault Lines and the Crisis of Kemalism».

(٤٠) Jacob M. Landau, *Radical Politics in Modern Turkey*, Social, Economic, and Political Studies of the Middle East; v. 14 (Leiden: E. J. Brill, 1974), p. 173.

البرلمانية في تركيا منذ الستينيات في عهدة السلطة القضائية»[٤١].

وقد «شهدت الانتخابات التشريعية العامة لعام ١٩٤٦ مشاركة عدة أحزاب جديدة متنافسة، لم يتوافر لها الوقت الضروري لتنظيم أنفسها جيدًا. ونتيجة لذلك، استطاع حزب الشعب الجمهوري أن يظفر بأغلبية الأصوات»[٤٢]. لكن لم تأتِ انتخابات عام ١٩٥٠، حتى «استطاع الحزب الديمقراطي بقيادة عدنان مندريس والمنشقين عن حزب الشعب ممّن عارضوا نتائج الانتخابات الماضية، أن يحرزوا الأغلبية المطلقة من مقاعد البرلمان،» وهي الأغلبية التي حكمت تركيا من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠. وقد سيطر على تلك الفترة التنافس بين ثلاثة زعماء هم: عصمت إينونو، زعيم حزب الشعب ورئيس وزراء أتاتورك السابق، ثم خليفته كرئيس للجمهورية من جهة، وزعيما الحزب الديمقراطي من جهة أخرى: جلال بايار وعدنان مندريس.

دشنت انتخابات ١٩٥٠ التعددية فترة من عدم الاستقرار، بحيث شهدت البلاد أربعة انقلابات متوالية خلال نصف القرن الموالي. «ففي عام ١٩٦٠، وقع أول انقلاب أعدِم في إثره عدنان مندريس. وعلى الرغم من إعادة الحكم سريعًا إلى المدنيين، فإن خليفته سليمان ديميريل أيضًا أُبعِدَ من السلطة في انقلاب عام ١٩٧١. وعاد المدنيون بعد ثلاث سنوات من ذلك إلى السلطة مجددًا، إلا أن الحكومة الائتلافية ظهرت غير مستقرة، فحدث انقلاب عسكري ثالث عام ١٩٨٠. وفي تاريخ تركيا الحديث، يُشير بعض الكتاب إلى هذا الانقلاب «الموجه ضدّ عدم الاستقرار المدني والتطرف السياسي اليميني واليساري» بصفته «الخطوة الأولى التي ستُوجِّه المجتمع نحو النيو ـ ليبرالية». وقد أنتج هذا السياق سرديات مساءلة إزاء القومية/الكمالية، أطلِقَ عليها تارة «ما بعد الكمالية» وتارة «العثمانية الجديدة»[٤٣]. وجاء تورغوت أوزال إلى السلطة رئيس وزراء مدنيًا عام ١٩٨٣، واستمرّ

---

(٤١) Sabri Sayari and Yilmaz Esmer, eds., *Politics, Parties, and Elections in Turkey* (Boulder, CO: Lynne Rienner Pub., 2002), p. 55.

(٤٢) Landau, Ibid., p. 173.

(٤٣) Gknar, «Post-Kemalism and Neo-ottomanism (1981-99): Meta-fictions,» pp. 497-498.

الأمر كذلك إلى أن توفي في ١٩٩٣. لكن لم تمضِ فترة وجيزة على مجيء الإسلاميين إلى السلطة مع حزب الرفاه عام ١٩٩٦، حتى أجبِروا على التخلي عنها من طرف العسكر (. . .) عام ١٩٩٧»[٤٤].

وقبل الحديث عن الحركة الإسلامية وتطوراتها، ينبغي قول كلمة عن المؤسسة العسكرية التركية، إذ لا شك في أن تدخُّل العسكر المستمر لتغيير الحكومات المدنية المنتخبة لا يمكن عدّه دليلًا على الديمقراطية.

١ ـ دور المؤسسة العسكرية

كانت القوات العسكرية تحتل على الدوام مركزًا ممتازًا في المشهد السياسي التركي كما يؤكد العديد من الأبحاث. فمن أصل ١١ رئيس جمهورية، نجد ستة ضباط عسكريين[٤٥]. وكان الضباط الأتراك «منذ ١٩٢٣ يُلحون على أنهم يعرفون ما هو الأصلح بالنسبة إلى البلاد، ومن أجل ضمان هيمنتهم، لجأوا إلى الانقلابات ضدّ الحكومات المدنية»[٤٦]. ولئن كان الهدف المعلن بعد كل انقلاب هو «الحفاظ على الجمهورية كما حددها مصطفى كمال»، فمن السخرية أن أبا الأتراك كان مناهضًا تمامًا لأي تدخُّل للقوات العسكرية في شؤون الدولة ـ وهو المبدأ الذي خرقه المعجبون به باستمرار[٤٧] في خلال العقود الماضية. لكنهم جعلوا «الكمالية» عقيدة جامدة برروا بها التدخلات كما جعلوها «قسم الولاء الذي يؤديه رؤساء الجمهورية والبرلمانيون وكبار الساسة والرسميون قبل استلام مناصبهم»[٤٨]. ولجعل هذه الهيمنة العسكرية على الحياة المدنية «شرعية»، نجد قانون الخدمة الداخلية للقوات العسكرية لعام ١٩٦١

---

(٤٤) Michael S. Teitelbaum and Philip L. Martin, «Is Turkey Ready for Europe?,» *Foreign Affairs,* vol. 82, no. 3 (May-June 2003), pp. 97-111.

(٤٥) الرؤساء العسكريون هم على التوالي: مصطفى كمال أتاتورك (١)، عصمت اينونو (٢)، جمال جورسيل (٤)، جودت صوناي (٥)، فخري كوروتورك (٦)، كنعان أفرين (٧).

(٤٦) Yavuz, «Turkey's Fault Lines and the Crisis of Kemalism».

(٤٧) Eric Rouleau, «Turkey's Dream of Democracy,» *Foreign Affairs,* vol. 79, no. 6 (November-December 2000), pp. 100-114; Dariush Zahedi and Gokhan Bacik, «Kemelism is Dead, Long Live Kemelism,» *Foreign Affairs,* vol. 89, no. 2 (March-April 2010), and Ian Bremmer, *The J Curve: A New Way to Understand Why Nations Rise and Fall* (New York: Simon and Schuster, 2006), p. 200.

(٤٨) Rouleau, Ibid.

ودستور ١٩٨٢ يعهدان إلى العسكر بمسؤولية تعزيز ميراث أتاتورك[٤٩] ونجد المادة ١١٨ من الدستور مثلًا تقضي بأن تعطي الحكومة «أولوية الاعتبار لقرارات مجلس الأمن القومي». وعلى الرغم من أن هذا المجلس يقع تحت إشراف رئيس الجمهورية، وأنه يخضع مبدئيًا للحكومة المدنية، فهو في الواقع «أعلى هيئة غير منتخبة صاحبة قرارات في الدولة التركية فضلًا عن أن «غالبية أعضائه من العسكريين[٥٠]. والحقيقة أن ضبّاط الأركان العامة «لهم نفوذ يتجاوز الزعماء السياسيين في كل ما يخص وضع الأهداف الوطنية وتحقيقها»[٥١]، لا لأنه «بإمكان مجلس الأمن القومي أن يجرد من الأهلية زعماء الأحزاب السياسية إذا رأى ذلك ملائمًا»[٥٢] فحسب، بل أيضًا لاعتقاد العسكريين «أن الحكومات المدنية تجيء وتمضي، فيما المؤسسة العسكرية التركية تبقى هي المحافظة على الشعلة الأبدية للكمالية»[٥٣].

ويؤكد بعض الباحثين الاستمرارية في دور العسكر في السياسة بين الفترتين الإمبراطورية والجمهورية؛ فالجيش بحسب فيروز أحمد «هو مؤسسة لم تغير أبدًا رؤيتها للعالم، بحيث كانت دائمًا تضع نفسها فوق المجتمع، وتتصرف باستقلال عنه»[٥٤]، وذلك على الرغم من إرادة أتاتورك الذي أعلن القطيعة مع الدولة العثمانية. ويلاحظ أنه في «خلال فترة الحزب الواحد (١٩٢٣ ـ ١٩٤٥) استُبعِد الجيش تمامًا من الحياة السياسية. وكان على الضباط الذين يطمحون إلى دخول الساحة السياسية أن يستقيلوا من الجيش. وهو ما فعله الكثير من الذين انضموا إلى حزب الشعب الجمهوري»[٥٥]. ففي ١٩٨٣ مثلًا، كان بوسع هذه الهيئة أن تعترض حتى على بعض المرشحين الذين تقدمهم الأحزاب. وهكذا، «فعلى الرغم من أن عددًا الأحزاب أسِّست

---

(٤٩) Phillips, «Turkey's Dreams of Accession,» and Bremmer, Ibid., p. 200.

(٥٠) Sylvia Kedourie, ed., *Seventy-five Years of the Turkish Republic* (London; Portland, OR: Frank Cass, 2000), p. 135.

(٥١) Phillips, Ibid.

(٥٢) Kedourie, Ibid., p. 136.

(٥٣) Bremmer, *The J Curve: A New Way to Understand Why Nations Rise and Fall*, p. 200.

(٥٤) Ahmad Feroz, *The Making of Modern Turkey, Making of the Middle East Series* (London; New York: Routledge, 1993), p. 3.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٩.

بعد الإعلان عن العودة إلى السياسة البرلمانية، لم يسمح مجلس الأمن القومي سوى لثلاثة منها فقط بالاشتراك في انتخابات ١٩٨٣»[٥٦].

ومع تزايد هذا النفوذ أصبح في الإمكان الحديث عن «عسكرة الحياة السياسية»، حيث نرى الجنرالات يعطون أنفسَهم الحقَّ في دعم من يشاؤون ورفض من يشاؤون. ففي انتخابات ١٩٨٣ مثلًا، «التي لم تكن حرّة ولا عادلة»[٥٧]، كانت لهم أحزابهم المفضلة مثل الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري اللذين تكوّنا أصلًا بدعم من القيادة العسكرية، وكذلك هو شأن حزب الوطن الأم، الذي كان مستفيدًا من الانقلاب، على الرغم من حفاظه على شيء من المسافة، في حين نجد أحزابًا أخرى مثل حزب تركيا الكبرى، الذي كان يوجهه من خلف الستار سليمان ديميريل، وحزب الديمقراطية الاجتماعية بقيادة إردال إينونو، وحزب الرفاه ذا التوجه الإسلامي، تُعَدّ من طرف الجنرالات «تهديدًا» للنظام، ما استوجب منعها من خوض الانتخابات[٥٨].

وقد لوحظ أن «عسكرة الحياة السياسية أدت إلى تآكل حزبين كبيرين من يمين الوسط، هما حزب الوطن الأم وحزب الدرب الصحيحة»[٥٩]. إلا أن جميع التضييقات والمضايقات[٦٠] لم تمنع الإسلاميين من الوصول إلى الحكم، ولا سيما أن المشاركة السياسية حُصِرَت في أولئك «الذين يؤيدون الأهداف الكمالية ويعملون على ترويجها»[٦١].

فكيف أمكن أن يصل إلى الحكم إسلاميون يُعتقد أنهم مناهضون للكمالية في بلاد عهدت بحراسة الكمالية إلى الجيش؟

---

(٥٦) Kedourie, ed., *Seventy-five Years of the Turkish Republic*, p. 136.

(٥٧) Sayari and Esmer, eds., *Politics, Parties, and Elections in Turkey*, p. 61.

(٥٨) Kedourie, ed., Ibid., p. 136.

(٥٩) Yavuz, «Turkey's Fault Lines and the Crisis of Kemalism».

(٦٠) في ١٩٩٢، حدّدت «عقيدة سياسة الأمن القومي» الصادرة عن مجلس الأمن القومي «الإسلام السياسي بوصفه تهديدًا لأمن البلاد»، وتصاعدت الحملة ضد الإسلاميين إلى أن نادت الأكاديمية العسكرية في أنقرة بـ «حرب تحرير ضد الأصولية الإسلامية» انظر: Phillips, «Turkey's Dreams of Accession».

(٦١) Yavuz, Ibid.

لا بد من الإشارة هنا إلى رأي يقول: «هناك تواصل بين العلمانية والحركة الإسلامية في تركيا: فكلاهما يمثّل الآخر، وكلاهما يحتاج إلى الآخر ليعيش. فللرد على سياسات الدولة المتجهة إلى بناء أمّة متجانسة، تابعت الجماعات الإسلامية استراتيجية انسحاب، ومواجهة، والتزام»[٦٢]، وهذا ما سنفحصه الآن.

٢ ـ من المعارضة إلى السلطة: صعود الحركة الإسلامية في تركيا

لاحظ غراهام فولر[٦٣] أن «قمع السلطة الدينية من طرف أتاتورك وقهر هيبتها (. . .) ترك جراحًا اجتماعية ونفسية استغرق اندمالها البطيء السبعين أو الثمانين سنة الماضية. ولم تكن الأغلبية الغالبة من الشعب التركي (. . .) تشاطر النخبة الكمالية ارتباطاتها بالغرب؛ فبقيت متدينة وفخورة بميراثها العثماني». وكان من الواضح، كما يقول هذا الكاتب أيضًا، «أن إحدى السمات الأساسية للهوية التركية ـ وهي اشتراك تركيا العميق في حماية وانتشار الإسلام مدة قرون ـ لا يمكن أن تبقى معطلة إلى الأبد».

لذلك، يُمكن عدّ صعود الحركة الإسلامية البطيء وانتصارها المدوي في الانتخابات العامة عام ٢٠٠٢ إما انتصارًا للمجتمع على الدولة، وللشعب على النخبة الحاكمة، وللمدنيين على العسكريين، وإما «صفقة» أو «تفاهمًا» سياسيًا، بطرفيه العسكري والمدني، وبنخبتيه العلمانية وغير العلمانية، وبمختلف الشرائح والطبقات الاجتماعية التي شاركت فيه، وهو ما أنتج سياسات ما بعد الكمالية.

و«على امتداد ما يفوق الثلاثين سنة الماضية، شهدت تركيا ظهور عدة أحزاب ذات توجه ديني، يمكن تسميتها بصورة أدقّ «حركات». عمليًا، هُمِّشَت جميعًا، وأغلِقَت لسلوكها المشاغب أو المناهض للعلمانية، أو دُفِعَت خارج البلاد»[٦٤]، لكنها كانت دائمًا تعود إلى النشاط بتسمية مختلفة.

---

(٦٢) المصدر نفسه.

(٦٣) Graham E. Füller, «Turkey's Strategic Model: Myths and Realities,» *Washington Quarterly*, vol. 27, no. 3 (Summer 2004), pp. 51-64.

(٦٤) Angel M. Rabasa [et al.], *The Muslim World After 9/11* (Santa Monica, CA: RAND, 2004).

افترض حراس الكمالية أن الحركات السياسية الإسلامية تحمل داخلها ما يمكن أن يتهدد الأساس الذي تقوم عليه الجمهورية التركية: العلمانية والاتجاه الغربي. ومن هذه الناحية، فقد عُدَّت نقيضًا للكمالية، فأطلق البعض (في تركيا وفي الغرب) على المرحلة التي توجت فيها نضالاتها بالانتصار اسم: ما بعد الكمالية، وافترض بعضهم أن الكمالية ماتت(٦٥).

وقد ظل بعض الإسلاميين يعملون في السر لسنوات، فيما أخذ آخرون ينشطون بوصفهم مجموعات محافظة، إلى أن أسس نجم الدين أربكان أول حزب إسلامي، وهو: حزب النظام الوطني عام ١٩٧٠، الذي سبق أربعة أحزاب إسلامية متلاحقة هي: حزب الإنقاذ الوطني (١٩٧٢ ـ ١٩٨١)، حزب الرفاه (١٩٨٣ ـ ١٩٩٨)، وحزب الفضيلة (١٩٩٧ ـ ١٩٩٨) وحزب السعادة (٢٠٠١...) وقد كان أربكان بلا شك الزعيم الإسلامي الأهم في تركيا حتى صعود نجم رجب طيب أردوغان. ففي كل مرة، كان يُحظَّر فيها الحزب الإسلامي، يعود أربكان إلى تأسيسه بتسمية أخرى. وفي الفترة السابقة لانقلاب ١٩٩٧، استطاع أربكان أن يُحوّل تنظيمه «من حزب ديني يميني بالمفهوم الدقيق إلى حزب يمين وسط. وخلال تلك الفترة، كان هو حزب البرجوازية الجديدة التي تطوّرت في سياق برنامج اللبرلة الاقتصادية في الثمانينيات، وفقراء المدن والأكراد المهمشين»(٦٦).

في ١٩٧٠، «كان حزب النظام الوطني يمثل بالخصوص مدن الأناضول التي سيطر عليها المحافظون السنّة وطبقة التجار والحرفيين الصغار في المناطق الداخلية. وقد انتظرت هذه الجماعات طويلًا منافع سياسات التحديث الحكومية من دون جدوى، وكان ذلك عائدًا جزئيًا إلى أنها كانت هي نفسها تقاوم التحديث باسم الدين والتقاليد (...) إضافة إلى المحيط المحروم، كان حزب النظام الوطني يمثل أيضًا أولئك المحافظين المتدينين القريبين من جماعات وأخويات دينية محظورة. وكل هؤلاء أسسوا مجموعات ضغط قوية تعمل ضمن شبكة واسعة»(٦٧). وقد حُظّر ذلك الحزب بقرار من

(٦٥) Zahedi and Bacik, «Kemelism is Dead, Long Live Kemelism».

(٦٦) Yavuz, «Turkey's Fault Lines and the Crisis of Kemalism».

(٦٧) Nilufer Narli, «The Rise of the Islamist Movement in Turkey,» *Middle East Review of International Affairs*, vol. 3, no. 3 (September 1999).

المحكمة الدستورية في أيار/ مايو ١٩٧١، تحت ضغط المؤسسة العسكرية، بتهمة خرق مبادئ العلمانية المنصوص عليها في الدستور (١٩، ٢، ٥٧) وقانون الأحزاب.

بعد حظر حزبه الأوّل، صدر في ١٩٧٣ حكم بالعفو عن أربكان، وعاد إلى مزاولة نشاطه السياسي، ما أهّله لقيادة حزب «الإنقاذ الوطني»، الذي تحالف مع حزب «الشعب الجمهوري». . . فتولى أربكان منصب نائب رئيس الحكومة التي قادها بولند أجاويد. وبعد انهيار هذه الحكومة في ١٩٧٤، دُعي حزب الإنقاذ إلى المشاركة في حكومة شُكِّلت في آذار/ مارس ١٩٧٥ بزعامة سليمان ديميريل عن حزب العدالة (يمين وسط)، وشارك في ذلك الائتلاف كذلك حزب العمل القومي[٦٨].

وفي انتخابات حزيران/ يونيو ١٩٧٧، تدنّت نتائج حزب الإنقاذ الوطني حيث لم يحصل سوى على ٨,٦ في المئة من الأصوات. وعلى الرغم من ذلك، فقد أشرِك في حكومة الجبهة الوطنية الثانية التي ألّفها سليمان ديميريل. واستقال هذا الأخير في تموز/ يوليو، ثم عاد إلى السلطة في شهر آب/ أغسطس على رأس الحكومة نفسها تقريبًا، المكوَّنة من حزب الإنقاذ الوطني، وحزب العمل الوطني، وحزب العدالة، قبل أن يُجبَر على الاستقالة مرة أخرى في شهر كانون الأول/ ديسمبر. وحلّ محله بولند أجاويد رئيسًا للحكومة في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨. لكن انتخابات ١٩٧٩، التي سجّلت انتصار حزب العدالة حرمت أجاويد أغلبيته البرلمانية، فاستقال. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩، ألّف ديميريل حكومة بدعم من حزب العمل الوطني وحزب الإنقاذ[٦٩]. وهكذا تبين أن حزب الإنقاذ أصبح لاعبًا لا يُستغنى عنه في المشهد السياسي التركي.

لكن المرحلة شهدت اضطرابات كثيرة، مما أدى إلى انقلاب ١٩٨٠.

---

(٦٨) تأسس في ٩ شباط/ فبراير ١٩٦٩. ويُعَدّ حزب العمل القومي امتدادًا للحركة القومية في تركيا التي تزعمها ألب أرسلان تركش منذ الستينيات حتى وفاته. وقد برز هذا الحزب في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠ وقام بدور فعلي في الصدامات الدامية التي جرت بين اليمين واليسار في تركيا وأدت الى مصرع زهاء عشرة آلاف شخص معظمهم من الشباب والطلاب.

(٦٩) المصدر نفسه.

وكان من نتائج ذلك الانقلاب حظر الأحزاب الثلاثة التي قادت سياسات عقد السبعينيات التي وصلت بمنظمات أقصى اليمين وأقصى اليسار إلى الصدام العنيف: حزب العدالة، وحزب العمل الوطني، وحزب الإنقاذ الوطني.

ولم يأتِ شهر تموز/ يوليو ١٩٨٣، حتى أنشئ حزب الرفاه ليحل محل حزب الإنقاذ بزعامة علي تركمان، بدلًا من نجم الدين أربكان الممنوع من النشاط. لكن هذا الأخير لم يلبث أن أعيدَ إلى مركزه وسالف نشاطه زعيمًا للحزب.

وفي أول انتخابات خاضها الحزب بقيادة أربكان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، حصل على ٧,٢ في المئة من مجموع أصوات الناخبين. وتحسن أداؤه في الانتخابات البلدية عام ١٩٨٩ حيث أحرز ٩,٨ في المئة، وآلت إليه عدة بلديات. وفي انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١، عقد حزب الرفاه تحالفًا مع حزب العمل الوطني (القومي المتطرف) وحصلا معًا على نسبة ١٦,٧ في المئة من مجموع الأصوات[٧٠].

وفي انتخابات آذار/ مارس ١٩٩٤ البلدية، أحرز حزب الرفاه نسبة ١٩ في المئة من الأصوات (٢٨ بلدية، من بينها ستّ مدن كبرى). وفي الانتخابات العامة عام ١٩٩٥، تزايد عدد مقاعده في البرلمان بإحرازه نسبة ٢١,٤ في المئة من مجموع الأصوات. ودخل الرفاه حكومة ائتلافية مع حزب الطريق الصحيح بقيادة تانسو تشيلر في تموز/ يوليو ١٩٩٦، لكنها لم تدم أكثر من سنة واحدة.

وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨، قضت المحكمة الدستورية بحظر النشاط السياسي على أربكان وحزبه لخرق مبادئ العلمانية وقانون الأحزاب.

وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ أسس ٣٣ من أعضاء البرلمان السابقين حزبًا جديدًا باسم «الفضيلة» بزعامة رجائي كوطان، وبتحوُّل الأعضاء الإسلاميين في البرلمان إلى هذا الحزب، أصبح لديه على الفور ١٤٤ مقعدًا. ومنذ البداية أيضًا، كان هناك صراع بين جناحين في الحزب: جناح المحافظين بقيادة أربكان، وجناح الإصلاحيين بقيادة رجب طيب

(٧٠) المصدر نفسه.

أردوغان، ما لبث أن أدى إلى استقالات وانشقاق. وقد حُلَّ «الفضيلة» أيضًا بقرار من المحكمة الدستورية في ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠١ بتهمة تهديد النظام العلماني وأنه استمرار لحزب الرفاه المحظور[٧١]. وهكذا، ففيما لجأ أعضاء «الفضيلة» إلى إنشاء حزب جديد يحمل اسم «السعادة»[٧٢] في ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠١، برئاسة رجائي قوطان (وإن ظلّ أربكان الزعيم الروحي)، أسس النواب المنشقون عن «الفضيلة» حزب العدالة والتنمية في ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠١ برئاسة رجب طيب أردوغان[٧٣].

وقد انتصر حزب العدالة والتنمية في أول انتخابات نيابية خاضها في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، «فكان أول حزب يتفرد بتأليف الحكومة وقيادتها (انظر الجدول الرقم (٢٣ ـ ٤)) منذ خمس عشرة سنة»[٧٤]. وبانتصاره مرة ثانية في ٢٠٠٧ تأكد للحزب دوره الأساسي في تركيا.

الجدول الرقم (٢٣ ـ ٤)
أحزاب انفردت بالسلطة

الحزب	السنة	عدد النواب
الحزب الديمقراطي	١٩٥٠	٤٠٨
الحزب الديمقراطي	١٩٥٤	٤٩٠
الحزب الديمقراطي	١٩٥٧	٤١٩
حزب العدالة	١٩٦٥	٢٤٠
حزب العدالة	١٩٦٩	٢٥٦
حزب الوطن الأم	١٩٨٣	٢١٢
حزب الوطن الأم	١٩٨٧	٢٩٢
حزب العدالة والتنمية	٢٠٠٢	٣٦٣
حزب العدالة والتنمية	٢٠٠٧	٣٤١

(٧١) «المحكمة الدستورية في تركيا تحل حزب الفضيلة،» الجزيرة. نت، ٢٢/٦/٢٠٠١، <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=10813>.

(٧٢) «حزب السعادة،» الجزيرة. نت، ٣/١٠/٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/ED45C2269A59-43E4-8721-3470CF0D27CA.htm>.

(٧٣) «الحزب العدالة والتنمية،» الجزيرة. نت، ٣/١٠/٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/17DB5CE9-300C-4140-B235-B1B2BFD8594E.htm>.

(٧٤) Phillips, «Turkey's Dreams of Accession».

ولعل أهم سؤال طرحه صعود الحركة الإسلامية في تركيا هو: إذا كانت تمثل تحديًا للكمالية، وهي أيديولوجية الدولة المحروسة بالسلاح، فكيف سُمح لها بالنشاط السياسي الذي أدى إلى إشراكها في الحكم؟

إذا عدنا إلى السبعينيات، وهي فترة صعود حزب الإنقاذ وتأهله إلى الاشتراك في الحكم، نجده من ناحية، يزاوج أجندة إسلامية مع مفاهيم اقتصادية شعبوية ووطنية تركية، ويحظى بإقبال لدى المنتمين إلى الطرق (خصوصًا من النقشبندية والنورسية) وصغار التجار والحرفيين في اليمين المناهض للدولة العلمانية[٧٥]. وكان لهؤلاء دور مهم في الانتخابات العامة عام ١٩٧٣، بحيث «حصل الحزب على ١١,٨ في المئة من أصوات الناخبين في أنحاء البلاد وأكثر من ١٥ في المئة في عشرين إقليمًا من الأناضول الأوسط والشرقي»[٧٦]، وأصبح شريكًا سياسيًا للحكومات المتعاقبة.

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن الأحزاب الكبرى هي التي حصلت على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان، «لم يستطع أي حزب أن يحصل على ما يكفي من الأصوات ليؤلّف الحكومة بمفرده، فأُلّف عدد من الحكومات الائتلافية بين ١٩٧٣ و١٩٧٧. وجاءت انتخابات ١٩٧٧ مماثلة في نتائجها لـ ١٩٧٣، وأخفقت في إنتاج حكومة ممثلة ومستقرة. واستمر هذا النموذج لحكومات ائتلافية قصيرة العمر حتى انقلاب ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠». نستنتج بالتالي أن الإسلاميين مدينون في صعودهم ذاك للظرف السياسي ولقبولهم أسس اللعبة التي ترتكز على مفاهيم الكمالية المحددة دستوريًا وقانونيًا، وتقديم التنازلات مقابل التنازلات، والقبول بمفهوم واسع للمشاركة السياسية والحوار الديمقراطي، وعدم وضع الأيديولوجيا فوق السياسة والمصالح، والتخلي عن الشعارات الرنانة والديماغوجية التي يمكن أن تصدم العلمانيين والكماليين[٧٧]. ومقابل تنازلات الإسلاميين، أصبحت

---

(٧٥) Rabasa [et al.], *The Muslim World After 9/11.*

(٧٦) Barry Rubin, ed., *Revolutionaries and Reformers: Contemporary Islamist Movements in the Middle East* (Albany, NY: State University of New York Press, 2003), p. 136.

(٧٧) انظر: Narli, «The Rise of the Islamist Movement in Turkey».

تركيا العلمانية التي لا تعترف بدين للدولة، سبّاقة إلى الاعتراف بالمعارضة الإسلامية شريكًا سياسيًا ومسؤولًا. فحيث همّشت وقمعت دول عربية عدة «إسلاميةَ» المعارضةِ الإسلاميةِ، سمحت لها تركيا العلمانية بالاشتراك في الانتخابات والسلطة. في هذا الإطار السياسي التفاهمي، نجد حزب الإنقاذ الوطني (الإسلامي) يشترك مع حزب الشعب الجمهوري (حزب أتاتورك) في حكومة رَأَسَها بولند أجاويد. وبدأ الإسلاميون مُذّاك يشغلون مناصب في بيروقراطية الدولة، خصوصًا في الوزارات التي يُشرفون عليها، بل إنهم «استطاعوا أن يسنّوا قانونًا جعل المعاهد الدينية معادلة للمدارس الثانوية، ما مكّن طلاب تلك المعاهد ـ وهم عمومًا ذَوو ميل إلى الإسلاميين ـ من دخول الجامعات في ما بعد»[(٧٨)].

بيد أن هذا لا يمنع بعض المدافعين عن مبادئ الكمالية، سواء من المدنيين أو العسكريين، من الاعتقاد اليوم «أن حكومة حزب العدالة والتنمية لديها أجندة سرّية لتفكيك الأسس العلمانية وتحويل تركيا إلى دولة إسلامية»[(٧٩)]. إذا صحّ هذا، فكيف يُمكنهم منع الإسلاميين من تحقيق أهدافهم من داخل النظام نفسه من دون الإساءة إلى الديمقراطية؟ ويصبح هذا الأمر أكثر فأكثر عسرًا حين نعلم أن حزب العدالة والتنمية ظهر، سواء في الانتخابات العامة (٢٠٠٢ و٢٠٠٧) أو البلدية (٢٠٠٤)، أقوى الأحزاب السياسية التركية. وأيًّا يكن موقف العسكريين الذين حظروا ما لا يقل عن ٢٤ حزبًا سياسيًا منذ ١٩٦٣ (ما بين شيوعيين، واشتراكيين، وأكراد وإسلاميين)[(٨٠)] فمن الواضح أن الديمقراطية تتجاوز النموذج العلماني.

والحال أن سياسات «ما بعد الكمالية» ارتبطت بالاتجاه نحو مزيد من الديمقراطية، ولم يستطع أحد بالتالي أن يتجاهل الشعور الديني لأهمية عنصر عدد الأصوات بالنسبة إلى أي حزب يخوض الانتخابات[(٨١)].

---

(٧٨) المصدر نفسه.

(٧٩) Mello, «The Secularist Impediment to Democracy».

(٨٠) Hilal Elver, «Lawfare and Wearfare in Turkey,» *MERIP* (April 2008), <http://www.merip.org/mero/mero041508>.

(٨١) Landau, *Radical Politics in Modern Turkey,* p. 173.

أضف إلى ما سبق عنصرًا شديد الأهمية، كان له أكبر تأثير في تلك التطورات: إنه أوروبا.

ينبغي التذكير بأنّ الإعجاب التركي بأوروبا يعود إلى القرن الثامن عشر، وهو لم يضعف أبدًا منذ ذلك الوقت، بل توارثته النخب التركية عن النخب العثمانية. و«في ١٩٥٩، أي بعد عامين فحسب من قيام المجموعة الاقتصادية الأوروبية، تقدّمت تركيا بطلب العضوية، وأصبحت فعلًا شريكًا للمجموعة بعد توقيع اتفاق أنقرة عام ١٩٦٣»[٨٢]. وقد اختلفت الحكومات التركية مذّاك، ولم يختلف مطلبها الذي بقي: الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كعضو كامل، وكان ذلك يعني في أقل تقدير الخضوع للمعايير القانونية والسياسية والاقتصادية الأوروبية. ولعلّ من إيجابيات هذا التمشي أنه وضع تركيا مبكرًا على طريق الديمقراطية التعدّدية الليبرالية، وكبح بعض الشيء الميول التسلطية لدى الطبقة العسكرية والمدنية، وهو ما لم يحدث في العالم العربي. ولم يكن ذلك يعني أن أوروبا تُفضّل قيادة الإسلاميين لتركيا طبعًا، لكنه يعني أنه لا يمكن حظر النشاط السياسي على أي حزب يحترم القانون والدستور، حتى وإن كانت له توجهات إسلامية، من هنا قلنا إن العلمانيين والإسلاميين أصبحوا مترابطين في تركيا.

فحين قويت الحركة الإسلامية وأصبحت شريكة في الحكم، فرضت على جميع الأحزاب التركية تحوُّلًا مهمًا في الرؤية والسلوك يمكن وصف تعبيراته بأنها: **سياسات ما بعد الكمالية**. ولا يعني ذلك بالضرورة أن الكمالية كمبدأ ينصّ عليه الدستور ماتت، بقدر ما يعني أن النظام اتّسع وأصبح أكثر تعقيدًا ومرونة في آن.

وكل هذه النجاحات للإسلاميين الأتراك تطرح علينا سؤالين آخرين: ما الذي يميزهم من الحركة الإسلامية العربية؟ وما الدروس التي توحي بها التجربة السياسية التركية للديمقراطيين العرب؟

---

(٨٢) Ersel Aydinli and Dov Waxman, «A Dream Become Nightmare?: Turkey's Entry into the European Union,» *Current History*, vol. 100, no. 649 (November 2001), pp. 381-388.

ثالثًا: مميزات التجربة التركية واحتمالات الإفادة منها عربيًا

يُمكن أن نلخص سياسات ما بعد الكمالية في الفترة التي يسيطر فيها حزب العدالة والتنمية باستلهام «النموذج الاستراتيجي» الذي قدّمه غراهام فولر؛ فهذا النموذج يتصف بما يلي: «استعمال جدّي للسياق الديمقراطي. إرادة عمل لا بصفة (تركيا) قوة غربية فحسب، بل أيضًا بصفتها قوة شرقية. ممارسة أكبر للسيادة الوطنية بدعم من الشعب. استقلالية عمل أكبر مع عدم التشبث غير المأمون بالولايات المتحدة أو أية قوة أخرى في تنفيذ السياسة الخارجية. تقدُّم كبير على طريق حلّ مشكلة داخلية شائكة للأقلية الإثنية الكردية. وقدرة واضحة على حل أكبر تحد يواجه العالم الإسلامي اليوم، وهو: إدارة وإدماج الإسلام سياسيًا»(٨٣). أعتقد أن هذه السمات الإيجابية للنموذج التركي تضع هذا البلد على طريق التقدّم السياسي والاقتصادي والاجتماعي بصورة مشرّفة تمامًا، وتدفع العرب بمختلف اتجاهاتهم إلى التفكير في هذه التجربة الحية واستلهامها.

وعلى الرغم من كل الاتهامات التي وُجِّهت إلى الإسلاميين في تركيا، فإنهم قد يوصَفون بكل النعوت سوى كونهم كانوا انقلابيين أو يسعون إلى افتكاك السلطة عن طريق العنف، في حين هذا ما فعلته حركات إسلامية عربية متعددة. لذلك، كان الحديث عن تواصل جدلي بين العلمانيين والإسلاميين في هذه البلاد، فهؤلاء لم يقطعوا أبدًا حبل السرّة مع الكمالية، في حين كانوا من الناحية النظرية نقيضها. ويذهب البعض إلى تسميتهم «الكماليين الجدد»، في حين يتّهمهم بأن «كماليتهم غير أوروبية»(٨٤). وتوضح هذه المسألة مرونة الإسلاميين الأتراك وواقعيتهم عندما ينبغي ربط التحالفات ومشاركة الأحزاب والحكومات المختلفة تحت راية العلمانية أو الكمالية منذ السبعينيات من القرن

---

(٨٣) Füller, «Turkey's Strategic Model: Myths and Realities».

(٨٤) سونر جاغابتاي، ««الكماليون القدامى» ـ الجدد في تركيا،» حريت دايلي نيوز، ٢٠/ ٣/ ٢٠١١، <http://arabic.washingtoninstitute.org/templateC06.php?CID=1422&portal=ar>.

الماضي. ويتضح هذا أكثر مع حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان. وهنا أيضًا، على العديد من الأحزاب العربية أن تدرك أن السياسة ليست أن تختار الحليف الذي تريد، بل الحليف الموجود، وأن إصلاح النظام يُمكن أن يحدث من داخله فقط إذا توافر حدّ أدنى من الديمقراطية (كما في تركيا، لا كما في تونس بن علي).

يُمثّل أردوغان اتجاهًا جديدًا في الفكر السياسي الإسلامي المحافظ في تركيا، فقد تطوَّر تفكيره كثيرًا منذ انضمامه إلى منظمة الشباب الإسلامي لحزب الإنقاذ الوطني في السبعينيات، ونراه بعد انفصاله عن أبيه الروحي أربكان في ١٩٩٨، يعلن أنه لا يعارض الفصل بين الدين والدولة، و«يبدو متقبلًا بلا شروط رؤية أتاتورك لتركيا ديمقراطية علمانية. فيؤكد أن الدين مسألة خاصة منفصلة عن شؤون الدولة، وأنه على الرغم من أن الإسلام يوجه سلوكه الشخصي، فإن مرجعه السياسي هو دستور تركيا العلماني»[٨٥]، وهو بذلك في الحقيقة لا يأتي بجديد. فالمسلمون الذين لا يرَون غضاضة في الفصل بين الدين والدولة يُمثّلون خطًّ تفكير ممتدّ يعود إلى الشيخ علي عبد الرازق في عشرينيات القرن الماضي. وقد اتخذ بعضهم تسميات كثيرة، فنجد بينهم قوميين عربًا وناصريين وبعثيين وليبراليين ويساريين ومنتمين إلى عدّة أحزاب وحركات، وصولًا إلى من تُطلَق عليهم اليوم تسمية الإسلاميين الليبراليين أو «المسلمين الديمقراطيين» كما يقول أردوغان. وليس من الواضح أن الأحزاب الإسلامية العربية تسير في هذا الاتجاه، لكن مثال تركيا بعلمانيتها المتشددة دليل على أن حركة إسلامية ذكية هي دائمًا أنجح من حركة إسلامية غبية، والفرق هو في المرونة والقدرة على التلاؤم.

وقد استفاد أردوغان، منذ توليه السلطة، من «الورقة الأوروبية»، ساحبًا البساط من تحت أرجل منافسيه، وأدخل مجموعات من الإصلاحات كسب بها مزيدًا من الشعبية. واتسم خطابه السياسي بالذكاء والمرونة، حيث نراه يرفض أن يُطلَق عليه لقب «إسلامي» ويصف نفسه بأنه

---

(٨٥) Phillips, «Turkey's Dreams of Accession».

«ديمقراطي محافظ»، أو «ديمقراطي مسلم». لكن في الوقت نفسه، أُخِذ عليه أنه «لم يُسقط التقاليد الكمالية غير الليبرالية»، و«لم يأخذ تركيا بعيدًا عن الكمالية». وفي حين «دمّر الكماليين (. . .) أدام المحرَّمات والمواقف الكمالية القديمة وتخلّى عن مُثُلها الليبرالية العليا، مثل المساواة بين الجنسين»[٨٦]. ولا يتردَّد بعض الكُتّاب في تأكيد موت الكمالية وربط ذلك بصعود الإسلاميين. فيكتب أحدهم: «في كل من تركيا والغرب، أُعلنَ موت الكمالية، وهي المبدأ الذي بمقتضاه تكون تركيا علمانية وغربية. فالبلد يبتعد من الاثنين (العلمانية والغرب)، والإسلاميون الذين يقودهم حزب العدالة والتنمية يضعون البلد اجتماعيًا وسياسيًا في صفّ الأنظمة التسلطية في الشرق الأوسط»[٨٧]. إلا أن المفارقة في رأي الكاتب نفسه تكمن في أن حزب العدالة والتنمية أصبح أفضل مدافع عن «الكمالية». ويذهب كانرا في الاتجاه نفسه؛ فبعد مقارنات مبنيّة على المعطيات الكمّية، يستنتج أن الخطاب الإسلامي والخطاب الليبرالي اليساري يتفقان في رفض فكرة أن الكمالية والعلمانية لا ينفصلان، وهو ما يؤكده الخطابان الكمالي والقومي. ويبدو «الخطاب الليبرالي اليساري أكثر مناهضة للكمالية حتى من الخطاب الإسلامي» في اتهامه الكمالية «بالسلوك القمعي تجاه المسلمين»[٨٨].

وقد تكون لهذا التواصل الجدلي بين العلمانيين والإسلاميين في تركيا عدّة أسباب، منها **الداخلي والخارجي**.

أ ـ أسباب داخلية: الخوف والطموح

لاحظ بعض الباحثين أن الخوف جعل حزب الفضيلة يفضل «الاستيعاب داخل المنظومة السياسية السائدة للحفاظ على وجوده القانوني (. . .) إلى حدّ أنه أصبح حزبًا محايدًا سياسيًا»[٨٩]. لكن الخوف وحده لا يُفسِّر كيف

---

(٨٦) جاغابتاي، المصدر نفسه.

(٨٧) Zahedi and Bacik, «Kemelism is Dead, Long Live Kemelism».

(٨٨) Kanra, *Islam, Democracy and Dialogue in Turkey: Deliberating in Divided Societies*, p. 120.

(٨٩) Yavuz, «Turkey's Fault Lines and the Crisis of Kemalism».

استطاع أربكان أن يصمد ويعود كل مرّة يُحظَّر فيها حزبُه إلى النشاط السياسي بحزب جديد مع المناضلين أنفسهم. فالطموح كان موجودًا إذًا، وكذلك الإيمان بأنه يُعبِّر عن أفكار جزء كبير من الشعب التركي.

وحتى إذا فشل الإسلاميون المحافظون في الإبقاء على ديناميتهم، فإن جماعة أردوغان الإصلاحية هي التي استفادت من تراجعهم أكثر من الأحزاب الأخرى. وقد أدرك الجميع شيئًا مهمًا، هو أن النظام الذي سمح لهم بالنشاط العلني والاشتراك في السلطة له حدود مسطَّرة في الدستور، يعني تجاوزها وضع أنفسهم على الطرة. وهذه هي حال جميع دساتير العالم طبعًا. لكن بعض بنود الدستور التركي أصبحت أيضًا هدفًا للاتحاد الأوروبي كما هي هدف الليبراليين والإسلاميين الذين يعرفون أن التغييرات المطلوبة أوروبيًا في مصلحتهم[(٩٠)]. لذلك أصبح تغيير الدستور همَّهم الأساسي الذي يقتضي خوض معركة شرسة مع أقطاب الكمالية ودعامتها التقليدية. وهذه المعركة تحدث في الساحة السياسية علنًا، لا في الخفاء. وأسلحتها ليست قنابل المولوتوف والعنف، بل النقاش في الصحف والبرلمان والحيز العام. ويبقى الحكم هو القضاء.

وقاد سار حزب العدالة والتنمية خطوة خطوة. فلعلمه أن السعي إلى تغيير الدستور قد يسبب انقلابًا آخر يضع حدًا لحكمه ونشاطه، آثر التهيئة لذلك أولًا، باقتراح حزمة تنقيحات دستورية، يكون من نتائجها تحجيم دور المؤسسة العسكرية. ولم يكن في الإمكان أن يتم له ذلك من دون مبرِّر مقبول توافق عليه المعارضة العلمانية أيضًا. وقد وجده في مطالب أوروبا.

ب ـ أسباب خارجية: الدور الأوروبي

أدرك أردوغان منذ كان في المعارضة أن الارتباط بأوروبا والغرب ورقة رابحة في بلاده تستحق الرهان عليها. في الوقت نفسه، نجد كل الحركات الإسلامية (وغيرها) المعارضة في العالم العربي ترى من «واجبها» الهجوم على الغرب أولًا، لاكتساب شرعية. ولا غرابة في ذلك؛ فالحكومات

---

(٩٠) Füller, «Turkey's Strategic Model: Myths and Realities».

الغربية هي التي ساعدت ودعمت الحكومات القمعية العربية. لكن المعارضة الإسلامية التركية لم تسقط في هذا الفخّ حتى إن عانت هي أيضًا من قمع يستقوي بالدعم الغربي للكمالية، فقد فضلت الإبقاء على مصالح تركيا الاستراتيجية مع الغرب، مع تغييرات طفيفة، فحسب. وهل كان يمكنها أن تلين الحلف الأطلسي والولايات المتحدة وأوروبا وتشترك مع الأحزاب الكمالية في تأليف الحكومات؟

استطاع أردوغان بذكاء أن يربط مطلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ببرنامج حزبه السياسي، وهذا ما ساعده بعد ذلك في إجراء استفتاء حول تنقيح الدستور الذي أقرّه الجنرالات في ١٩٨٢، أي بعد سنتين من الانقلاب. ففي صيف ٢٠٠٠، صرّح سامي سلجوق [Sami Seluk] رئيس قضاة المحكمة العليا للاستئناف في تركيا أن «تسعين مادة من الدستور ينبغي أن تُعطَّل أو تُنقَّح ليُمكن الاستجابة لمعايير الاتحاد الأوروبي وتعزيز الديمقراطية - وهو عدد كبير بحيث سيكون من الأفضل إعادة كتابته بدءًا من الصفر»[٩١]. وهذا ما قد يكون الاتحاد الأوروبي طلبه بحسب بعض الملاحظين[٩٢]. ومن بين الموادّ التي اقترح الأوروبيون تغييرها، المادة ١١٨ التي تعطي مجلسَ الأمن القومي صلاحيات «حكومة ظلّ» تُمكّن الجنرالات من فرض إرادتهم على البرلمان والحكومة، مع إبقاء مداولاتهم وقراراتهم رهن السرّية التامة[٩٣].

نُظّم استفتاء في ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ لتنقيح ٢٦ بندًا من الدستور، أحدها يجعل من الممكن محاسبة الجيش أمام المحاكم المدنية[٩٤]. وصرّح أردوغان «أن الإصلاحات ستجعل الدستور - الذي سُنَّ بعد انقلاب عسكري في ١٩٨٠ - متمشيًا مع قوانين الاتحاد الأوروبي الذي تسعى تركيا إلى

(٩١) Rouleau, «Turkey's Dream of Democracy».

(٩٢) المصدر نفسه، و Phillips, «Turkey's Dreams of Accession».

(٩٣) في ١٩٩٧ تجرأ نجم الدين أربكان على إرسال «الوصايا العشرين» لمجلس الأمن القومي إلى البرلمان، فما كان من العسكريين سوى أن أقصوه عن الحكم.

(٩٤) «أردوغان يعلن إقرار التعديلات الدستورية،» الجزيرة. نت، ١٢/ ٩/ ٢٠١٠، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B2C2B1F0-F4E9-44F0-85AC-96C38828CA98.htm>.

الانضمام إليه»[٩٥]. وقد «صوَّت ٥٨ في المئة لصالح التعديلات، بينما كانت نسبة المعترضين ٤٢ في المئة؛ بذلك تكون حكومة العدالة والتنمية قد حققت أكبر تعديل للدستور الذي وضعته حكومة الانقلاب العسكري في مطلع الثمانينيات، وعُدّ دائمًا أكبر عقبات التطور الديمقراطي في البلاد، والأساس القانوني الصلب لسيطرة بيروقراطية الدولة العسكرية والمدنية والجهاز القضائي على شؤون الدولة»[٩٦].

خاتمة: حدود «النموذج» التركي

قد يبدو «النموذج التركي» الذي نرى فيه حزبًا إسلاميًا يقود ديمقراطية جذّابًا للبعض في هذه المرحلة التي تمرّ بها المنطقة العربية، لكن ألا يكون المشهد خادعًا بعض الشيء؟ يتساءل بعض المتشككين: ما الذي يجعلنا نُصدّق أن الإسلاميين سيُخلصون للنظام الديمقراطي ويدافعون عن التعددية وحق الاختلاف عندما لا يكون هناك رادع كالجيش يخشَونه؟

أ ـ نُلاحظ أن الثورات العربية المدنية لم ترفع شعارات الإسلاميين بل شعارات تتعلق جميعها بتحقيق الديمقراطية والدفاع عن الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان، وفي ذلك يشترك الإسلاميون وغير الإسلاميين. ولا شك في أن هذه الثورات العربية المدنية الديمقراطية لم تستقرّ بعد، وأن البلدان العربية تحتاج إلى استلهام الديمقراطيات الناجحة أكثر من الديمقراطيات المتأتئة.

ب ـ إن ما يُسمَّى النموذج التركي، لا يمكن إلى حدّ الآن الاستناد إليه كدليل على أن الإسلاميين الأتراك أصبحوا ديمقراطيين فعلًا، في حين أنهم يعيشون تحت تهديد العسكر بالتدخل لإبعادهم. فعامل الخوف لا يزال موجودًا، وبحضوره، وبأخذ نوعية التهديد في الحسبان، فإن الديمقراطية التركية بأسرها لا تزال محدودة.

---

(٩٥) «غالبية ضئيلة مع تعديلات دستور تركيا،» الجزيرة. نت، ٧/ ٩/ ٢٠١٠، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3E9EEBB8-5C6F-4E4E-BFF0-B2D7E8E8B75E.htm>.

(٩٦) «الإستفتاء التركي على التعديلات الدستورية ودلالاته،» الجزيرة. نت، ٢٢/ ٩/ ٢٠١٠، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8A215D16-AE54-4FD9-9A77-F99781F541F7.htm>.

ج ـ هناك من يقول إنه حتى إن لم يكن «حزب العدالة والتنمية يهدف إلى إنشاء دولة أصولية في تركيا، فإن سياساته المحافظة كحزب حاكم يمكن أن تقود لاإراديًا إليها»[٩٧]. فما أن يسمح للعقيدة المحددة بطريقة ضيقة أن توجه السياسة، حتى يصبح الأصوليون المنادون بالنقاء الأيديولوجي قوة سياسية لها وزنها. فنرى «مطالبهم لتنفيذٍ أكثر صرامة للقواعد والقيم المرتكزة على الدين تُثير سباقًا إلى النقاء الأيديولوجي، ما قد يدفع المجتمع التركي إلى الراديكالية». وهناك تخوُّف إذًا من أن تكون الغلبة في هذا السباق للأصوليين لا للمحافظين. وما يُشير إليه صونر كاجابتاي في هذا السياق هو ما خبرته عدّة بلدان عربية من خلال المزايدات حول من يُمثِّل «الإسلام الحقّ»، ومن «يدعو إلى الإسلام» ومن «لا يدعو إليه». وهو ما يتضح من رفع شعار «الإسلام هو الحلّ»، في حين تتبارى الأحزاب في الديمقراطيات الحديثة على تقديم برامج عقلانية واضحة. وحين يُسمح للدين باحتلال الساحة العامة المصممة للسياسة، تتوارى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ينبغي أن يعالجها السياسيون لينصبّ النقاش على من هو «الممثل الفعلي للدين». غير أن تركيا تملك في هذا المجال بعض الضوابط الدستورية التي لا تملكها أي دولة عربية، وأهمها العلمانية المعلنة، التي ما دامت تُحافظ عليها، فإنها ستستطيع الحد من الانزلاق إلى سباق النقاء الأيديولوجي على حساب مصالحها الحقيقية. ومع أن الدستور التركي مطلوب للتنقيح أو ربما التغيير، فليس هناك مجال للمقارنة مع الدساتير العربية الحالية.

د ـ الاعتراض القديم على الأحزاب الإسلامية يقول: هناك فرق بين أن تستعمل النظام الديمقراطي لتصل إلى السلطة، وأن تستعمل السلطة للدفاع عن النظام الديمقراطي. والفرق هو أن تكون مقتنعًا بأن التعددية الديمقراطية نظام يستحق الدفاع عنه عندما تكون لديك الأغلبية لا عندما تكون في المعارضة فحسب. وهو اعتراض وجيه أثبتت صحته التجارب التاريخية الخاصة بالأحزاب ذات الأيديولوجيات أو التوجهات الشمولية.

---

(٩٧) Soner Cagaptay, «Beware the Turkish Model,» *Wall Street Journal*, 28/3/2011.

وبالطبع، لا يمكن في أي ديمقراطية جديرة بهذا الاسم منع نشاط أي حزب سياسي يحترم الدستور والقوانين. المشكلة كلها تبقى في الطريقة التي تُفهم بها وتُمارَس الديمقراطية. لذلك، أرى من الضروري القول: إنه كما لا غنى للبلدان العربية عن الديمقراطية، فلا غنى لها عن تمثُّل التجارب السابقة للأمم. فالديمقراطية يمكن أن تُنتج نقيضها المدمر، ما لم تتخذ الإجراءات الدستورية والقانونية المؤسساتية للحفاظ عليها، حتى تدخل في العادات ويصبح السلوك الديمقراطي هو السلوك العادي في المجتمع والسياسة.

هـ ـ من الواضح أن حزب العدالة والتنمية التركي، بحسب تصريحات أردوغان نفسه، يرى نفسه أقرب إلى أحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا (التي تُمثِّل اليمين التقليدي) منه إلى أحزاب اليمين المتطرّف. لكنّ الإسلاميين مع ذلك لم يبقوا في السلطة إلى حدّ الآن إلا لسبب واحد لا علاقة له بقاعدتهم الانتخابية: وهو أن المؤسسة العسكرية لم تتدخل لإقصائهم كالعادة. ومن المحتمل أنها لم تفعل لأنه لا يزال هناك أمل في أن يقبل الاتحاد الأوروبي عضوية تركيا. ومن الأفضل ألّا يُفكّر المرء في ما سيحدث إذا انقطع الأمل؛ فأوروبا لم تقل «لا» نهائيًا، وتركيا لا تزال مرشحة. ومع ذلك، فبعد إدخال التنقيحات المطلوبة على دستور تركيا، سيكون هذا البلد حقّق تقدمًا كبيرًا على صعيد دمقرطة مؤسساته وتعزيزها، ما يُحصِّنه ضدَّ التسلط أيًا يكن مأتاه. وإذا صحَّ هذا الاتجاه، فتركيا تستحق أن يوليها الديمقراطيون العرب ـ لا الإسلاميون فحسب ـ بعض العناية.

و ـ قد يكون التقرب من أوروبا لنيل عضوية الاتحاد هو ما يفسر سياسات ما بعد الكمالية، خصوصًا نزعة حزب العدالة والتنمية نحو التشبُّه بالأحزاب المسيحية المحافِظة والابتعاد عن الأصوليين. وليس لدى العرب مشروع مشابه، يمكن أن يدفع بالحركة الإسلامية لديهم إلى هذا السلوك. لكن لدى هذه الحركة ـ خصوصًا في البلدان التي نجحت فيها الحركة الاحتجاجية الثورية المدنية في إسقاط رأس الدولة (تونس ومصر) ـ الطموح نفسه إلى السلطة؛ وهو طموح مشروع ما دام في إطار بناء الديمقراطية. غير أن الفرق واضح بين تركيا والعالم العربي (انظر الجدول الرقم (٢٣ ـ ٥)).

الجدول الرقم (٢٣ ـ ٥)
قيود على التسلُّط

من يحد من تسلط المدنيين والعسكريين باسم الدين أو أي أيديولوجيا شمولية؟	تركيا	مصر	تونس
بنود معينة في الدستور: العلمانية	علمانية الدولة تمنع التسلُّط باسم الدين لكنها لم تمنع إلى حدّ الآن تسلُّط العسكر على المدنيين	الدستور لم يمنع إلى حدّ الآن تسلُّط العسكر على المدنيين، وقد لا يمنع التسلُّط باسم الدين (هناك مطلب بتغيير الدستور)	الدستور لم يمنع إلى حدّ الآن تسلُّط حزب واحد على الشعب، كما لم يمنع حصول انقلاب عسكري في ١٩٨٧، وقد لا يمنع تسلُّط العسكر أو التسلُّط باسم الدين (هناك مطلب بتغيير الدستور)
العسكر	الانقلاب وسيلة لقمع الإسلاميين	العسكر وراء السلطة قبل الثورة وبعدها، وقد يتدخّلون لإعادة النظام أو الحفاظ عليه	العسكر وراء السلطة قبل الثورة، وقد يتدخّلون لإعادة النظام أو الحفاظ عليه
شروط الانضمام إلى نظام إقليمي: الاتحاد الأوروبي مثلاً	تسعى الحكومة والأحزاب إلى توفيرها	لا نظام إقليميًا ديمقراطيًا يسعى البلد إلى الانضمام إليه	لا نظام إقليميًا ديمقراطيًا يسعى البلد إلى الانضمام إليه
قوانين زجرية ضدّ تسلُّط العسكريين والمدنيين	لا تزال في إطار ما هو مقترح للنقاش	لم يصلوا إلى هذه المرحلة بعد	لم يصلوا إلى هذه المرحلة بعد

فالنزعة نحو التسلط باسم الدين كبحها في تركيا إلى حد الآن العسكر للحفاظ على العلمانية. كما كبحتها أيضًا أوروبا، من خلال شروط الانضمام. وأما في العالم العربي، فليس هناك سوى العسكر، وهم لا يمثلون الديمقراطية ولا العلمانية. والشيء الوحيد الذي يمكن أن يضمن السير الصحيح للديمقراطية هو تعزيز المؤسسات التي تحافظ عليها، وتضمين الدستور بنودًا صريحة تحد من احتمال التسلط العسكري أو المدني باسم الدين أو أي إيديولوجيا شمولية، مع سنّ قوانين زجرية تعاقب من يخرق تلك البنود.

ز ـ للحد من احتمال التسلط باسم دين معين في الدول ذات الطوائف

والمذاهب والأقليات، لا أرى طريقة أخرى سوى العلمانية التي تعترف بالدين وتُدمجه على الطريقة الأميركية، ولا تطرده أو تُهمشّه على الطريقة الكمالية. ومع الاعتراف بأن العلمانية لا تمنع حصول الانقلابات ولا تسلُّط العسكر، فإن فائدتها في الدستور مغايرة: فهي تحفظ حقوق جميع الأديان بالتساوي وتمنع التناحر العنيف بينها (كما نرى في مصر والعراق مثلًا) وتمنع التسلُّط باسم الدين على الحكم (كما في إيران مثلًا).

وللحدّ من احتمال تدخُّل العسكر، ينبغي أيضًا وضعهم تحت رقابة السلطات المدنية، وتضمين ذلك في الدستور، وسنّ قوانين تدعم الرقابة المدنية على القوات المسلحة، وتعاقب من يخالف.

وللفصل بين السلطات والحدّ من هيمنة سلطة على أخرى، ينبغي أن ينصّ الدستور على أن كل سلطة توازن الأخرى وتراقبها، وأن يُطبَّق ذلك من خلال القوانين التابعة.

وهذا كله لم يتوافر بعد في تركيا، لكن يبدو أنهم يسيرون نحوه. كما أن تركيا لا تُمثّل نموذجًا يحتذى بقدر ما تُمثّل تجربة يمكن الاستفادة من إيجابياتها وأخطائها.

ح ـ لعل النقطة الأساسية هنا التي سيكون على الديمقراطيين العرب أن يستوعبوها، أنه لا يمكن كسب المعركة السياسية في نظام حزبي تعدّدي من خلال الشعارات «الرسالية» التي تؤكد تميُّز حزب معيّن بـ «رسالة خاصة» (سواء كانت إلهية أو بشرية، مستوحاة من الدين أو من التاريخ القومي أو الإثني)، ولا يمكن كسبها أيضًا من خلال التشديد على تميُّز شخص الزعيم بخصائص تجعله تقريبًا فوق البشر. بل إن المعارك السياسية تُكسب بفضل البرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يناقَش في الساحة العامة ويقارن بغيره من البرامج الحزبية.

فهـــرس عـــام

- ح -

- خ -

- د -

- س -

- ش -

ـ ط ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

- ك -

ـ ن ـ

ـ هـ ـ

ـ و ـ

- ي -

هذا الكتاب

تحمل التحولات الكبرى التي يشهدها الدور التركي في المنطقة خلال العقد الأخير، الكثير من الأسئلة التي يطرحها العرب على أنفسهم، وهي أسئلة مثقلة بجعبة من الموروثات المتعاقبة التي تراكمت عبر تاريخ طويل من العلاقات العربية ـ التركية انتهى بطبع صورة لدى كل طرف عن الآخر تُعَبِّر عن شعور ملتبس بين الحنين والكراهية. وإذا كانت تركيا في خضم تلك التحولات قد سعت لتغيير صورتها لدى العرب، فإن تحسن تلك الصورة على قاعدة الاحتضان التركي للقضايا العربية المصيرية وعلى رأسها القضية الفلسطينية لم يبدد الكثير من المخاوف العربية تجاهها، وبخاصة المخاوف المتعلقة بالدور المستقبلي الذي تطمح تركيا إليه في المنطقة وبتحكم تركيا ببعض الموارد الحيوية التي تتغذى منها بعض البلدان العربية، على الرغم من وجود الكثير من القضايا الاستراتيجية المشتركة بين تركيا والعرب التي يمكن أن تؤسس لعلاقات تكاملية بين الطرفين.

يقدم هذا الكتاب قراءات موسّعة للعلاقات العربية ـ التركية من منظار عربي، أدرجت فصوله الثلاثة والعشرون تحت أربعة محاور رئيسية، هي الإرث التاريخي لهذه العلاقات، والمصالح المتبادلة، والبعد الاستراتيجي، والتحديات المستقبلية، ساهم في وضعها نخبة من الباحثين والخبراء العرب من مختلف الاختصاصات والحقول المعرفية.

السعر: ٣٠ دولارًا

ISBN 978-9953-0-2270-3



مركز دراسات الوحدة العربية